

المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا
شعبة اللغويات

فصل
٢

شرح اللبائبي على الأعرابي

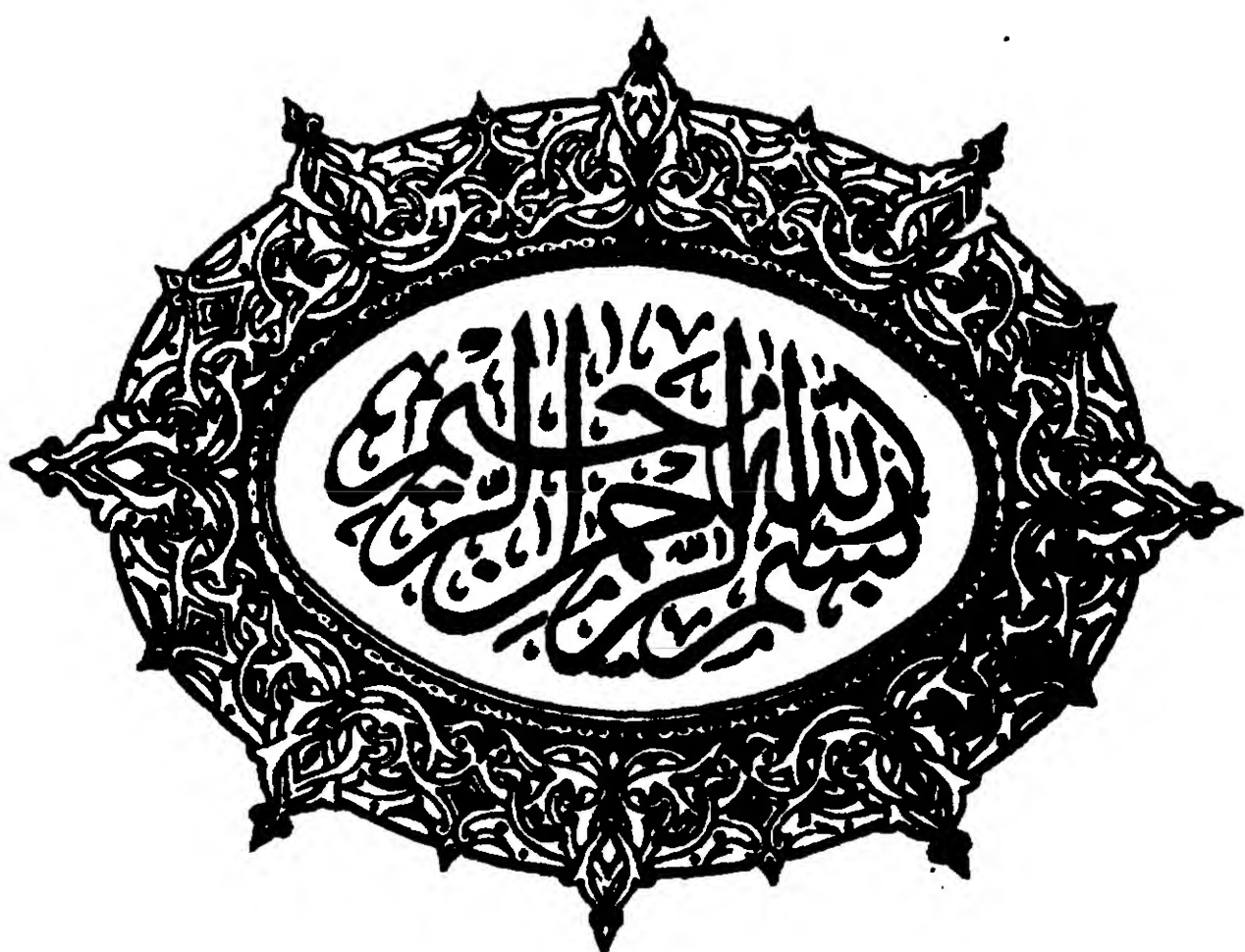
تأليف
محمد بن مسعود السيرا في الفكاكي

دراسة وتحقيق
الطالب: محمد المهدي عبد الحكي عمار
رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية - الماجستير

إشراف الأستاذ الدكتور
أحمد عبد الله هاشم

« المجلد الأول »

عام ١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ



شكر وتقدير

"بسم الله الرحمن الرحيم"

شكر وتقدير
متمم

الحمد لله الحميد المنان المتعبد بالزيادة لعباده الشاكرين ، وبالمذاب
الشديد لمن تكبر وكان من الكافرين ، أعمده سبحانه على نعمه وأفضاله التي
لا تحصى ، وأصلى وأسلم على إمام المتقين وخاتم الأنبياء والمرسلين ،
محمد القائل بلسانه العربي المبين "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"
أو كما قال ، فصلوات الله وسلامه عليه إلى يوم الدين .

وبعد :-

فإنه لا يسعني في بداية بحثي هذا ، إلا أن أتقدم بخالص الشكر ،
وعميق الامتنان ، إلى جامعة الإسلام والمسلمين "الجامعة الإسلامية" تلك
الجامعة التي أحضرتني منذ فجر حياتي العلمية ، فقد ألتحقت بالسنة الأولى
في معهد ها المتوسط ، وواصلت دراستي في جميع مراحلها التعليمية ،
مرورا بالمعهد الثانوي ، ثم كلية اللغة العربية ، ثم قسم الدراسات العليا ،
فشكرا جميلا لكل من ولى أمر هذه الجامعة ولكل رؤساء أقسامها ، ولجميع
أعضاء هيئة التدريس بها ، ولكل منسوبيها ، حيث يسهم كل منهم بقدرة
المنون لكل دارس ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فجزى الله الجميع عني وعن
كل دارس بهذه الجامعة أحسن الجزاء ،

وأخص بالشكر فضيلة الشيخ / رئيس قسم الدراسات العليا ، وفضيلة
الدكتور / عميد كلية اللغة العربية ، على ما هيأه لي من فرص أتاحت لي
إنجاز هذا البحث ، بصورة علمية مرضية ، فجزاهما الله عن العلم وطلابه
أوفى الجزاء .

(ب)

كما أتقدم بالشكر الجزيل لشيخى وأستاذى ومشرفى : فضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد عبد الله هاشم ، الذى تفضل مشكورا بقبول الإشراف على هذا البحث ، والذى طالما منحنى وقته وجهده الجزيلين ، وأخذ بيدي لأصل بهذا البحث إلى الغاية المنشودة ، فكم من ليال طوال سهرها فى قراءة ما أكتبه منها ، وإبداء ملاحظات عليه ، وكم ساعات قضاها فى توجيهى ولرشادى وتقويمى ، فجزاه الله عنى أحسن الجزاء ، وأطال عمره فى خدمة مسيرة العلم ، والأخذ بأيدي طلابه ، إلى الغاية المنشودة من التحصيل والمصرفة .

المقدمة

المقدمة

من المتعارف عليه علميا ، أن كل طالب يلتحق بقسم الدراسات العليا ،
يُلزَمُ بعد انتهائه من السنة المنهجية ، بأختيار موضوع البحث ، يتقدم به
لنيل درجة " الماجستير " .

وعندما ألتحقت بقسم الدراسات العليا وخلال السنة المنهجية ، بدأت
أفتش عن موضوع للبحث الذي أنا مقبل عليه ، فترددت على المكتبات العامة ،
وأطلعت على كثير من المخطوطات الموجودة بها ، وجهدت أنا وأثنان من
زملائي في تصفحها ، إلى أن عثرنا على هذا الكتاب ، الذي لفت انتباهنا
بطريقة منهجه المبتكرة ، بالإضافة إلى سمته وشموله لأغلب المباحث النحوية ،
مع جودة الأسلوب ووضوح العبارة ، في المتن والشرح ، ومما زاد تسكنا به ،
أن المتن يُعد هو أفضل مصنفات العالم الملامة تاج الدين الإسفرايني صاحب
التوالييف الكثيرة والمباحث المفيدة ، والشرح الذي عليه هو أول شرح يوضع له ،
وصاحبه قطب الدين الفالي ، لا يقل منزلة عن الإسفرايني في العلم والمعرفة ،
وسعة الاطلاع ، فمجد ذلك استخرنا الله ، وقمنا بمرس هذا الكتاب على
المشرف ، الذي أعجب به وأثنى عليه ، وأختاره موضوعا لأبحاثنا ، فقام بتقسيمه
بيننا نحن الثلاثة ، ثم تقدمنا بهذه الموضوعات إلى شعبة اللغويات ثم قسم
الدراسات العليا ، فلقينا منهما تشجيعا ، وقبولا حسنا ، ووافقا على التسجيل*
وكان نصيبى من الكتاب هو دراسة وتحقيق القسم الثانى منه ، وهو ما يسدأ
بالحديث عن المصربات المرفوعة ، وينتهى بانتهاء الكلام على " الخبر فى باب
" كان " ، وبعدها تم قبول موضوع البحث وتسجيله ، وعين لى المشرف على ،
بدأت أتعامل به ، واستنير بتوجيهاته وإرشاداته ، التى كان من ثمرتها ،

أن قسّمت على في البحث ، إلى مقدمة وقسمين وخاتمة .

المقدمة : تحدثت فيها عن طريقة اختيارى لموضوع البحث ، والخطة التى

سرت عليها فى الدراسة والتحقيق .

أما القسمان فقد جعلت أحدهما للدراسة والآخر للتحقيق .

القسم الأول الخاص بالدراسة :-

قسمت هذا القسم إلى خمسة فصول ، وجعلت تحت كل فصل عدة

مباحث .

الفصل الأول : فى الحديث عن الإسفراينى صاحب اللباب وآثاره العلمية ،

وقد اشتمل على خمسة مباحث :-

المبحث الأول : اسمه وكنيته ولقبه ونسبته

المبحث الثانى : مولده ونشأته ووفاته

المبحث الثالث : شيوخه وتلاميذه

المبحث الرابع : ثقافته ومذهبه النحوى

المبحث الخامس: مؤلفاته .

الفصل الثانى : اللباب فى علم الإعراب :-

وقد اشتمل أيضا على خمسة مباحث :

المبحث الأول : وصفه

المبحث الثانى : توثيق اسمه

المبحث الثالث : بيان مكانته العلمية

المبحث الرابع : شروحه .

الفصل الثالث : السيرافى الفالى شارح اللباب :-

- وقد اشتمل على ستة مباحث :
- المبحث الأول : اسمه وكنيته ولقبه .
- المبحث الثانى : تاريخ ميلاده ووفاته .
- المبحث الثالث : منزلته العلمية .
- المبحث الرابع : مذهبه النحوى .
- المبحث الخامس : مذهبه العقدى .
- المبحث السادس : مؤلفاته .

الفصل الرابع : شرح اللباب فى علم الإعراب للسيرافى الفالى :-

وفيه مبحثان :-

- المبحث الأول : فى توثيق اسمه ونسبته للفالى .
- المبحث الثانى : زمن تأليفه والغاية منه .

الفصل الخامس : دراسة موجزة عن القسم الثانى من شرح اللباب للفالى :-

- وقد اشتمل على ثمانية مباحث :
- المبحث الأول : منهج الشارح .
- المبحث الثانى : موقف الشارح من النحاة عامة والمصنف خاصة .
- المبحث الثالث : فى أسلوب الشارح .
- المبحث الرابع : موقف الشارح من القياس والسماع .
- المبحث الخامس : فى شواهد الكتاب .
- المبحث السادس : فى مصادر الكتاب .
- المبحث السابع : الكتب التى نقلت عن الكتاب " متنه وشرحه " .

الصحت الثامن : فى المسائل التى استدركت على الشارح .

أما القسم الثانى : وهو ما يخص التحقيق ، فقد سرت فيه على النحو التالى :-

- ١ - قمت بتحريـر النص وساولت أن آتى به صحيحا كما وضعه صاحبه .
- ٢ - قمت بمقابلة خمس من النسخ التى حصلت عليها ، واستمـنت بالسادسة بعدما وجدت اختلافا كبيرا بينها وبين بقية النسخ ، وهذه النسخة هى : نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ، ومعد المقابلة أثبت ما رأيت أنه صواب ، وأشرت إلى الاختلافات التى تقع بين النسخ فى الهامش .
- ٣ - استمـنت فى تحرير النص ، ببعض الكتب التى نقلت عن المتن والشرح ، كحواشى المصنف على الكتاب ، والمصاب فى شرح اللباب وحواشيه ، وخزانة الأدب ، وشرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ، والفوائد الضيائية للجامى ، فكنت أرجع إلى هذه الكتب لأقارن ما ورد فيها بما فى نسخ المخطوط .
- ٤ - قمت بنسبة الآيات القرآنية إلى سورها ، وذكرت أرقامها ، كما قمت ببيان القراءات القرآنية الواردة فيها ، ونسبتها إلى الذين قرأوا بها ، ووثقتها من كتب القراءات كالحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ، وحجة القراءات لابن زنجله ، والتبصرة فى القراءات السبع ، وكشف المشكل عن وجوه القراءات لمكى بن أبى طالب ، والنشر فى القراءات العشر لابن الجزرى وغيرها .
- ٥ - قمت بتخريج الأحاديث الواردة فى النص ، فوثقتها من مصادرها الأولى التى أخرجتها ، وذكرت الروايات الواردة فيها .
- ٦ - خرجت الأمثال العربية الواردة فى الكتاب ، ووثقتها من كتب الأمثال العربية

كأمثال العرب للضيق ، ومجمع الأمثال للميداني ، والمستقصى في
الأمثال للزمخشري ، والتمثيل والمحاضرة للشالبي ، وفصل المقال
للبرقي ، وتمثال الأمثال للشيباني ، بالإضافة إلى حاشية المصنف ، ومن
الكتب الأخرى التي أوردت هذه الأمثال .

٧ - قمت بتخريج الشواهد الشعرية ، وإتمام ما وقع الاستشهاد به منها
ناقصا ، وذكرت بحورها ، ونسبتها إلى قائلها ، معتداف ذلك على
دواوينهم ما أمكنني ذلك ، ثم على الكتب الأخرى التي أوردت الشاهد ،
كما قمت بذكر الروايات الواردة في الشاهد ، وشرحت غريبه ، وبينت
محل الشاهد منه ما لم يكن ذكره الشارح .

٨ - ترجمت للأعلام التي وردت في الكتاب ، وذكرت بعض المصادر التي
ترجمت لها .

٩ - حاولت ما أمكنني توثيق آراء العلماء وأقوالهم ، التي وردت في الكتاب ،
برجمها إلى كتبهم ، وذكر محلها منها - إن كانت لهم كتب - وإلا فمن
أقرب مصدر لأصحابها ، وإلا فمن أي كتاب أوردها .

١٠ - تتبعت أكثر الإحالات التي ذكرها الشارح ، وبينت أماكنها من التحقيق .

١١ - علقت على بعض المسائل ، التي ظهر لي أنها تحتاج إلى تعليق ، كذكر
بقية الآراء التي أقتصر المصنف والشارح على ذكر بعضها ، كما قمت
بتصحيح بعض المسائل التي سها الشارح عنها وذكرها خطأ .

١٢ - وضعت بعض المناويع الجانبية التي رأيت أن المقام يستدعيها ، ونهيت
على ذلك في الهامش .

أما الخاتمة فقد لخصت فيها النتائج التي توصلت إليها ، من خلال

دراستى وتحققى لهذا القسم من الكتاب .

وقد أعقبت هذا كله ، بفهارس عامة على النحو التالى :-

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة .
- ٣ - فهرس الأمثال والأقوال المبرية .
- ٤ - فهرس الشواهد الشعرية .
- ٥ - فهرس الأعلام الواردة فى الكتاب .
- ٦ - فهرس القبائل .
- ٧ - فهرس الجماعات والمنسوبات .
- ٨ - فهرس الأماكن والبلدان .
- ٩ - فهرس الكتب الواردة فى الكتاب .
- ١٠ - فهرس المصادر والمراجع .
- ١١ - فهرس موضوعات الدراسة .
- ١٢ - فهرس موضوعات التحقيق .

* * *

آلْفَصْلُ الْأَوَّل

الفصل الأول

الاسفرايني صاحب اللباب وآثاره العلمية

وفيه خمسة مباحث :

" البحث الأول "

في اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ولقبه ، ونسبته

اسمه :-

أجمع المترجمون للإسفرايى صاحب اللباب على أن اسمه الأول هو " محمد " ولكنهم اختلفوا فيما بعد ذلك ، فوردت سلسلة نسبته في كثير من المراجع على أنه : تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيــــــــف المعروف بالفاضل الإسفرايى ^(١) ، ووردت في الخزانة والعياب ومفتاح السعادة . محمد بن محمد بن أحمد ^(٢) ، بدون ذكر السيـف ، وفي شرح الغالى نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة رقم : ٢١٧٤ محمد بن أحمد بن السيـف . وفي هدية المارفين ^(٣) ، محمد بن محمد بن سيف الدين أحمد . وفي شرح اللباب للغالى نسخة دار الكتب المصرية رقم : ١٥١ محمد بن محمد الإسفرايى ، وفي غلاف هذه النسخة محمد بن محمد بن محمد بن السيـف . والنظر في هذه الروايات نجد أن الاختلاف فيها يدور في حذف بعض الاسماء أو زيادته ، وهو أمر سهل يحدث من ارادة الاختصار عند بعض المؤلفين أو عكسه عند بعضهم الآخر .

(١) انظر بغية الوعاة ص ٩٤ ، وكشف الظنون ٢ / ١٥٤٣ ، ١٥٤٤ ، وايضاح المكنون ٢ / ١٥٣ ، واسماء الكتب ص ٢١٠ ، وشرح ابیات مغنى اللبيب للبغدادي : ١٨٥ / ٥ ، والاعلام للزركلى ٢ / ٢٥٩ ، ومعجم المؤلفين ١٨٠ / ١١ .

(٢) جاء ذلك في المباب شرح اللباب لمبد الله الحسينى المعروف بفقو كار نسخة المكتبة المحمودية ١ / ط ، والخزانة ٤ / ٢٥ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٠ .

(٣) هدية المارفين ٢ / ١٣٤ .

هذا كل ما عثرت عليه في الكتب التي ترجمت له وامكنني الاطلاع عليها ،
فإنها لم تتحدث عن تبيلته وهل هو عربي الأصل أم أعجمية .
وإذا كان السيوطي (١) على سعة اطلاعه وغزارة علمه ووفرة مصادره ، لم يقف
له على ترجمة (٢) فلا شك أن هذا يضيف الأمل في العثور له على ترجمة كاملة .

(١) هو العلامة الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي .

المتوفى سنة ٩١١ هـ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ص ٩٤ .

كنيته ولقبه :-

لم تذكر له كتب التراجم التي بين أيدينا كنية ، كما أنها لم تتحدث
عن حياته الاجتماعية .

أما لقبه : فقد اشتهر له لقبان ، وهما : " تاج الدين " و " الفاضل " ،
فهذان اللقبان اتفق عليهما المترجمون له ^(١) ، وفي كشف الظنون ^(٢) ومفتاح السعادة ^(٣)
زيادة " الإمام " قبل الفاضل ، أما ما جاء في صدر حواشيه على الباب ^(٤) ، وما
في مقدمة شرح الباب للقالى ^(٥) ، والمصاب لمجد الله النقوى كآر ^(٦) من الأكتساب
فإنما هو من قبيل إضفاء صفات المدح والثناء على العلماء ما اعتاده الشراح .
والنظر في مدلول هذين اللقبين ، ومنطوق صفات المدح والثناء التي
أضافها عليه شراح الباب يتضح لنا أن هذا الرجل كان في منزلة عالية من
التدين ، وعلى مكانة مرموقة من الفضل والعلم ما جعله أهلاً لهذه الصفات
الحسنة .

(١) انظر المراجع السابقة في الصفحة (٢) الهامش (١) .

(٢) ١٥٤٣/٢ .

(٣) ١٤٩/١ .

(٤) حاشية المصنف على كتابه " الباب " ضمن شرح الباب للقالى مخطوطة ،
المكتبة الظاهرية اللوحة ١ / ظ .

(٥) هو الموضوع الذي نحن بصدده دراسة وتحقيق القسم الثاني منه .

(٦) نسخة المدينة مخطوط .

نسبته :-

لقد أجمع المترجمون لصاحب اللباب على نسبة إلى " إسفرايين ^(١) " ولكن المراجع اختلفت في ضبط اسم هذه المدينة والنسبة إليها ، فقد ورد اسمها بأربع صيغ وهي :

- ١ - " إسفراين " (٢) بيا واحدة .
- ٢ - " إسفرايين " (٣) بيايين .
- ٣ - " إسفرائن " (٤) بهمزة .
- ٤ - " إسفرائين " (٥) بهمزة فيا .

وقد اختار زميلي محقق القسم الأول أن تكون نسبته هي " إسفرائني " أو " إسفراينسي " قال : " إذ يمكن حمل الأولى على أنها بالهمزة ثم خففت إلى الياء ^(٦) .

- (١) انظر المراجع السابقة في ص ٢ الهامش (١) .
- (٢) انظر : الناموس " سفن " واللباب في تهذيب الانساب ٤٣/١ ، واللباب في تحرير الانساب (١٣) وطبقات المفسرين للداودي ٣٢٨/١ ، ووفيات الاعيان ٥٦/١ ، وصبح الأعشى ٣٩١/٢ .
- (٣) انظر : آثار البلاد للقزويني ص ٢٩٥ ، ومعجم البلدان لياقوت ٢٢٨/١ ، ومرصد الاطلاع ٧٣/١ ، وصورة الأرض ٤٢٨ - ٤٥٦ ، ودائرة المعارف للبستاني ٥١٧/٣ ، والاسفراييني ومنهجه في درس النحوص ٧ .
- (٤) انظر حاشية نصر الهوريني على القاموس ٢٣٤/٤ ، وهدية المارفين ١٣٤/٢ .
- (٥) انظر يتيمة الدهر ٤٣٧/٤ ، والبلدان للمحقق ص ٥٥ ، ووردت في معجم الأدباء لياقوت بصور متعددة انظره في ٢١٠/٤ ، ٢٤٢/٦ ، ١٨/١٥ ، ٩٦ ، ١٨٧/١٨ .
- (٦) انظر : القسم الأول من هذا الكتاب تحقيق الزميل برهان محمد فرحات ص ٢٠ ، ٢١ .

وقد اعتمد في هذا الاختيار على قول السيوطي في تحرير الأنساب حيث قال فيه : " الإسفرايني بالكسر وسكون السين وفتح الفاء والراء وكسر التحتية نسبة إلى " اسفراين " بليدة بنواحي نيسابور ، قلت بلا همز . انتهى (١) .
ومما يرجح ما ذهب إليه الزميل ورودها في جميع نسخ المخطوطة بـياء واحدة .

و "اسفراین" هذه مدينة مشهورة بجمال طبيعتها وخصوة أرضها (٢)
وهي تقع في الناحية الشرقية من الجمهورية الإسلامية الإيرانية (٣).

وقد انجبت كثيرا من العلماء الأفاضل الذين برزوا في جميع ميادين
المعرفة (٤).

- (١) اللباب في تحرير الانساب ص ١٣ .
- (٢) انظر : معجم البلدان ١ / ٢٢٨ ، ومعجم الشعراء ٦٩ / ٥٠ ، و
والتقاسيم ص ٣١٨ ، والبلدان للمحققى ص ٥٥ .
- (٣) انظر الاسفراينى ومنهجه فى درس النحو ص ١٠ .
- (٤) " " " " " " " " " " " " " " " "

” البحث الثانى ”

مولده ونشأته ووفاته

لم تتمرنى كتب التراجم لتاريخ ولادة الاسفراينى ، كما أنها لم تتحدث عن مراحل حياته ، لذلك قد كانت نشأته منذ الطفولة حتى الشيخوخة - إن كانت أدركته - يحيط بها الغموض والإبهام ، كما أنها لم تذكر شيئاً يوضح مرحلة طلبه للعلم ويبين مكانته الاجتماعية فى قومه ، وصلت بامراءه عصاه ، إلا ما ذكره فى سبب تأليفه للباب الألباب حيث قال فى مقدمته : إنه أراد به اتحاف الوزير شمس الدين صاحب الديوان .^(١)

أما وفاته فقد اجمع المترجمون له على أنها كانت سنة ٦٨٤ من الهجرة^(٢) وهذه السنة هى التى أتم فيها شرحه لمصباح المطررى^(٣) الذى سماه ”ضوء المصباح“ . ومنه على أن هذا هو تاريخ وفاته يمكننا أن نقول : إن تاريخ ميلاده يدور بين نهاية القرن السادس ، وبداية السابع الهجريين ، واحتمال الأخير أقوى لأن أغلب أعمار أمة محمد صلى الله عليه وسلم ما بين الستين والسبعين .

- (١) انظر كشف الظنون ١٥٤٤/٢ ، والاسفراينى ومنهجه فى درس النحوص ٣٤ ، ٣٥ ، وانظر هامشه فقد ذكر فيه مؤلفه ارتقام النسخ الموجوده منه وأماكنها ، وانظر ترجمة الوزير شمس الدين فى شذرات الذهب ٣٨١/٥ .
- (٢) انظر بغية الوعاة ص ٩٤ ، وكشف الظنون ١٥٤٣/٢ ، وايضاح المكنون ١٥٣/٢ ، واسماء الكتب ص ٢١٠ ، وهدية المارفين ١٣٤/٢ ، ومفتاح السعادة ١٥٠/١ ، والخزانة ٢٥/٤ ، وشرح أبيات مفنى اللبيب للبغدادى ١٨٥/٥ والاعلام للزركلى ٢٥٩/٧ ، ومعجم المؤلفين ١٨٠/١١ .
- (٣) هو ابو الفتح ناصر بن عبد السيد بن على بن المطررز بالفتح عالم نحوى مشهور (ت ٦١٠ هـ) انظر كشف الظنون ١٧٠٨/٢ ، ومفتاح السعادة ١٠٨/١ ، وبغية الوعاة ص ٤٠٢ ، وانظر الاسفراينى ومنهجه فى درس النحو ص ٣٠ ، والقسم الأول من التحفيق ص ٢٥ .

” المبحث الثالث ”

شيوخه وتلاميذه

لم أعتز في كتب التراجم التي أطلعت عليها على أى ذكر لشيوخه
أو تلاميذه ، إلا ما جاء في خاتمة شرح اللباب حيث قال فيه شارحه السيرافى
أنه استفاد من الإسفراينى أيما إفادة ^(١) .

مع أن هذا لا يلزم منه أن تكون هذه الإفادة مباشرة ، إلا أن الاحتمال وارد .
ولكن منعم النظر في مؤلفات الإسفراينى ومبلغها من الوفرة وما أمتازت به
من العمق والشمول مع جودة الأسلوب ووضوح العبارة يتضح له أن الرجل
كان في منزلة عالية من غزارة العلم وسعة الاطلاع وتشعب المعارف ، ولا بد لمن
بلغ هذه الدرجة من النضج الفكرى والتمكن العلى أن يكون قد تتلمذ لعلماء
أجلاء ، نهل وعل من بحر علومهم وتمرس على أيديهم ، كما أن عادة أمثاله
أن يكونوا محط رحال طلاب المعرفة .

وبدل على ذلك ما ذكره في خاتمة رسالته في الجملة الخيرية حيث قال فيها :
” فهذه عجالة الوقت مما سئلت واقترحت من الكلام ^(٢) .

فعبارة هذه صريحة في أنه كان مقصد السائلين من طلاب العلم الذين يمكن
أن يكونوا تلاميذ له ، كما أنها تدل على أنه كان أهلاً لأن يسأل ويجيب .

(١) انظر : القسم الثالث من التحقيق ص ٦٠٠ .

(٢) انظر : الاسفراينى ومنهجه في درس النحو ص ٣٧ ، وروكلمان ٢٢٠/٥ .

” المبحث الرابع ”

ثقافته ومذهبه النحوى

١ - ثقافته :-

إننا بنظرة بسيطة فى نتاج الإسفرايينى العلى وما هو عليه من الحسن والكمال نتبين أنه كان واسع الإطلاع جم المعرفة ، قد أطلع على كتب أكثر متقدميه واستبطنها ، كما أنه نقرأ مؤلفات معاصريه وتبينها ، لذلك جاءت كتبه حصدا لتلك المطالعات ، الواسعة الواعية ، مظهرة لما يتميز به من تبحر فى العلوم وتدقيق لها والعام بشتاتها ، ما أهله لأن ينظر فى آراء متقدميه ومعاصريه ، نظرة نقد وتمحيص ، مؤيدا ما يراه صوابا ، ورافضا لما يراه خطأ ، غاضا النظر عن صاحب الرأى ومكانته العلمية ، لذلك جاءت شخصيته العلمية مستقلة .

وكتابه ” اللباب ” الذى نحن بصدده دراسة وتحقيقه أعظم شاهد على ما قلناه ، ما سنبينه عند الحديث عنه .

٢ - مذهب النحوى :-

جرت عادة النحاة أن كل واحد منهم يكون منتما إلى إحدى المدارس النحوية يترسم خطاها ويأخذ بأقيستها ويسير على منهجها الذى سارت عليه فيدافع عن وجهة نظرها .

واستمرأنا لكتاب اللباب للإسفرائى وتتبعنا لمباحثه وآرائه، نجد أنه يحيل إلى المذهب البصرى ويأخذ بأصوله بمد تدقيقه وتمحيصه لآراء أصحابه ، واليك بعض أقواله التى تؤكد صحة ما قلناه .

فمن ذلك ما جاء فى حديثه عن فعل الأمر حيث قال :

" وهو موقوف عند أصحابنا - يعنى البصريين - " والكفيون على أنه مجزوم" (١)
 "وكلمته موقوف اصطلاح عنده يستخذه مرادفا للمبنى" (٢)

وقال أيضا عند حديثه عن " أب " و " أم " " والوقف عليه بالهاء عند أصحابنا" (٣)

والرجوع إلى كتب النحو وجدنا أن الغائلين بذلك هم البصريون ،

فقد صرح بذلك سيويه فى الكتاب وابن يمش فى شرحه للمفصل ، والرضى فى شرحه للكافية (٤) .

ومن ذلك أيضا قوله بجواز حذف خبر " ليت " حيث قال ونحو :

✽ ياليت أيام الصبا رواجسا ✽ عند أصحابنا ، خلافا للكسائى

والفراء .

وغیر هذه الأمثلة كثير فى الكتاب .

(١) القسم الأول من التحف ص ٢٣٨ والإسفرائى ومنهجه فى درس النحو ص ١١٤ .

(٢) انظر : الإسفرائى ومنهجه فى درس النحو ص ١٠٦ .

(٣) القسم الثانى من التحقيق ص ٤٣٨ .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٢١١ ، وابن يمش ٢ / ١١ ، والرضى ١ / ١٤٨ .

ولكن الإسفراينى مع انتماؤه للمذهب البصرى لم يرغب لنفسه أن يكون
فاقد الشخصية يقلد أئمة مذهبه تقليداً أعمى ، بل كان يدقن فى أوتالهم
ويحص آراءهم فيأخذ ما يراه راجحاً ويرد ما يراه ضعيفاً ، معتمداً فى حكمه
على سعة اطلاعه وثقافته نظره ، ومن أمثلة ذلك تضمينه لقولى الخليل ويونس
فى إعراب كلمة " أى " من قوله تعالى : = (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم
أشد) = ^(١) فقد قال الخليل : إن " أى " استفهامية وهى مرتفعة على الحكاية
بتقدير النول .

قال الإسفراينى معتزلاً على الخليل : (وقول الخليل بارتفاعه على الحكاية
بتقدير القول ضعيف قلما يمار إليه فى سعة الكلام .) ^(٢)

أما يونس فقد قال بتعليق الفعل " نزع "

وقد ضعف الإسفراينى هذا القول أيضاً فقال :

(وكذا قول يونس بالتعليق إذ لا يعرف تعليق المؤثر من الأفعال) ^(٣)

وضعف أيضاً قول يونس بجواز وصف النكرة المتحركة بالنداء بالمعرفة .

فقال : (وقد حكى يونس : نحو " يافاسق الخبيث " ، وليس بقياس ، والملة

استطالتهم إياه بوصفه مع ما ذكر فى امتناع بناء المضاف .) ^(٤)

وذكر رأياً للمازنى فى باب الإخبار بـ " الذى " فقال :

" ورأى المازنى أن يجعل الكلام جملة اسميتين معطوفاً أحدهما على الأخرى

محذوف المفعول كما فى الأصل .

(١) من الآية " ٦٩ " من سورة مريم .

(٢) انظر القسم الأول من التحقيق ص ٥٥١ ، وانظر فى إعراب " أى " الكتاب

٣٩٩ / ٢ ، ومعانى القرآن للأخفش ٢٠٣ / ١ ، والرضى ٥٨٠ / ٢ .

(٣) القسم الأول من التحقيق ص ٥٥٢ .

(٤) القسم الثانى من التحقيق ص ٤١٠ .

ولا يحسن هذا عندى إذا أعمل الأول وإلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه^(١)
وامثلة هذه المناقشات والمعارضات كثيرة فى الكتاب .

وما يلاحظ على هذه الاعتراضات أنها لم ترسل إرسالا وتترك ، بل كانت
كلها مصحوة ببيان سبب الاعتراض ، وحجج اختيار غيرها ، وهذا هو الأسلوب
الملى الصحيح فى المناقشات العلمية .

” المبحث الخامس ”

مؤلفات الإسفرايينى

لقد أسهم الإسفرايينى فى إمداد المكتبة المصرية الإسلامية إسهما عظيما
 ظهر فى تلك المصنفات الضخمة المفيدة ، التى تركها بعده مخلدة لاسمه
 ناطقة بمنزلته العلمية العالية ، وشيدة بمكانته الرفيعة فى مجال التصنيف ،
 ومصنفات الإسفرايينى اتفق المترجمون له على ذكر بعضها كالللباب فى علم
 الإعراب ^(١) ، بينما انفرد بعضهم بذكر بعضها ، بل إن بعضها لم يرد ذكره فى
 كتب التراجم التى أطلعت عليها ، وإنما ذكره المصنف نفسه فى بعض كتبه ،
 وكذلك عزاه له السيرافى الفالى فى شرحه للباب ، واليك أسما هذه المصنفات :-
 ١ - ” المفتاح ” وهو كتاب كبير شرح به المصباح للمطرزى ، ذكره فى كتابه
 فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة ^(٢) ، وذكره أيضا السيرافى الفالى فى شرحه
 للباب ^(٣) ، ولم تتعرض كتب التراجم التى أطلعت عليها لذكر هذا الكتاب ،
 فلمعله لم يصل إلى علم أحد منهم .
 ٢ - ” الضوء ” وهو مختصر لكتاب ” المفتاح ” السابى ، ذكره صاحب

-
- (١) انظر : بغية الوعاة ٩٤ ، وكشف الظنون ١٥٤٣/٢ ، ١٥٤٤ ،
 وإيضاح المكنون ١٥٣/٢ ، واسما الكتب ع ٢١٠ ، ومعجم المؤلفين
 ١٨١/١١ ، والأعلام للزركلى ٢٥٩/٧ ، ومفتاح السعادة ١٥٠/١ ،
 وشرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ١٨٥/٥ ، والخزانة ٢٥/٤ .
 (٢) مخطوطة دار الكتب المصرية الورقة ١٠٥ ” نقلا عن كتاب الاسفرايينى
 ومنهجه فى درس النحو ص ٣٥ .
 (٣) انظر القسم الثانى من التحقيق ص .

كشف الظنون (١) ، وصاحب مفتاح السعادة (٢) ، اتم تأليفه عام ٦٨٤ من الهجرة وهي السنة التي توفي فيها (٣) .

٣ - اللباب : وهو الموضوع الذي نحن بصدده دراسة قسم منه وتحقيقه ، وهو الذي عرف به الإسفرايى ، فكل من يريد التصريف به أو النقل عنه يقول " صاحب اللباب " وقد ذكره جميع من ترجم له (٤) ، وتوجد منه نسخ كثيرة متفرقة فى مكتبات العالم ، ذكر صاحب الإسفرايى ومنهجه فى درس النحو أماكنها وأرقامها (٥) ، ولهذا الكتاب عدة شروح سنمرس لها فى البحث الخامس من الفصل الثانى إن شاء الله .

٤ - لب الألباب : وهو اختصار لـ " اللباب " ألفه للوزير شمس الدين صاحب الديوان ، وله عدة شروح (٦) .

٥ - حواشى اللباب وهي تعليقات بسط فيها ما رآه مجملًا فى اللباب من نسبة رأى إلى صاحبه ، أو شعر إلى قائله ، أو ذكر مثل ومضربه ، إلى غير ذلك مما يحتاج إلى بسط أو توضيح .

وقد نقل عنها السيرا فى الغالى فى شرحه للباب فى أماكن كثيرة ، وقد أشرت إلى ذلك فى مكانه من التحقيق (٧) .

(١) انظر : كشف الظنون ١٥٤٤/٢ .

(٢) انظر : مفتاح السعادة ١٤٩/١ .

(٣) انظر : المرحمين السابقين وروكلمان ٢٤٢/٥ - ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والإسفرايى ومنهجه فى درس النحو ص ٣١ .

(٤) انظر المراجع المذكورة فى ص ١٢ الهامش (١) .

(٥) انظر : الإسفرايى ومنهجه فى درس النحو ص ٣٢ - ٣٣ .

(٦) انظر : كشف الظنون ١٥٤٣/٢ ، والإسفرايى ومنهجه فى درس النحو ص ٣٤ - ٣٥ .

(٧) وقد حصلنا على نسخة منها مخطوطة ضمن نسخة المكتبة الظاهرية المرموز لها فى التحقيق بـ (ظ) ، وانظر الإسفرايى ومنهجه فى درس النحو ص ٣٤ ، ٣٥ .

- ٦ - فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة ، تحدث فيه عن إعراب الفاتحة فجاء كتابا كاملا ، ذكره صاحب إيضاح المكنون (١) ، و بروكلمان فسى تاريخ الأدب العربى (٢) ، والإسفرائىلى ومنهجه فى درس النحو (٣) .
- ٧ - رسالة فى الجملة الخبرية ، ذكرها بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى (٤) .
- ٨ - شرح القصيدة الطنطرانية ، منها نسخة فى " مكتبة الأزهر الشريف " ذكرها الزركلى فى الاعلام (٥) .

* * *

-
- (١) انظر : إيضاح المكنون ١٥٣/٤ .
- (٢) تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٢٧٠/٥ .
- (٣) انظر : الإسفرائىلى ومنهجه فى درس النحو ص ٣٧ .
- (٤) انظر ص ٢٧٠/٥ .
- (٥) انظر الاعلام ٢٢٥/١ ، والإسفرائىلى ومنهجه فى درس النحو ص ٣٧ .

آلفَصْلُ الثَّانِي

الفصل الثانى

" اللباب فى علم الإعراب "

وفيه باحث :-

” البحث الأول ”

وصف الكتاب

إن كتاب اللباب للأسفرايينى واحد من كتب النحو التى توفرت
على بيان موضوعات هذه المادة ، وتناولتها بأسلوب واضح ضمنه جميع
مباحث النحو .

رتبه على مقدمة وأربعة فصول ، سنتناولها بالتفصيل عند الحديث
عن منهجه إن شاء الله .

” البحث الثانى ”

اسم الكتاب

وردت اسم كتاب الإسفرايى فى المصادر التى ذكرته أو نقلت عنه
باسماً مختلفاً ، لكنها متقاربة .

واليك هذه الاسماء كما جاءت فى كتب التراجم :-

- ١ - ” اللباب ” وردت هذه التسمية فى بغية الوعاة^(١) وفى مفتاح السعادة^(٢)
والنوائد الضيائية^(٣) والخزائن^(٤) وشرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى^(٥) ، وهى
المثبتة على غلاف حاشية المصنف عليه^(٦) .

وعلى غلاف شرحه للسيرا فى نسخة دار الكتب المصرية المرموز لها فى
التحقيق ب (هـ) .

- ٢ - ” اللباب فى علم الإعراب ”

وردت هذه التسمية فى مقدمة شرحه المسمى ” العباب ” تصنيف
عبد الله الحسنى المعروف بـ ” نفرة كار ” منه نسخة فى المكتبة المحمودية
بالمدينة المنورة تحت رقم : ٢١٧٨ ، وقد أثبت هذه الرواية أيضاً

(١) انظر : بغية الوعاة ص ٤٦ - ٩٤ .

(٢) مفتاح السعادة ١ / ١٤٩ .

(٣) الفوائد الضيائية ١ / ١٧٦ ، ٢٩٥ ، ١٨٤ / ٢ ، ٢٩٣ .

(٤) وردت فيها فى عدة مواضع منها : ٤١ / ١ ، ٤٠٥ ، ٤٨٩ / ٢ ، ٤٥٠ ،

٦٣ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ٤١٢ ، ٣٨٠ / ٣ ، ٣٩٠ / ٤ .

(٥) وردت فيه فى عدة أماكن ، منها : ١٤٤ / ٢ ، ٣٤٦ / ٤ ، ١٩٦ / ٥ ،

٢٦٣ ، ٢٠٥ / ٦ .

(٦) حاشية المصنف منها نسخة مطبوعة بالنسخة الظاهرية المرموز لها فى

التحقيق ب (ظ) .

على غلاف شرحه للسيراني الفالى نسخة دار الكتب الظاهرية التى
رقصها : ٦٧٠٩ وهى المرموز لها فى التحقيق بـ " ظ "

٣ - " لباب الإعراب "

وهذه التسمية وردت فى حاشية المصنف على الكتاب فقد قال فيها :
" لما فرغت من إنشاء لباب الإعراب ^(١) ، وذكرها أيضا السيراني الفالى
فى مقدمة شرحه لهذا الكتاب ^(٢) ، وذكرها أيضا البغدادي فى شرحه
لأبيات معنى اللبيب ^(٣) ، وهى المثبتة على غلاف المكتبة المحمودية
ذات الرقم : ٢١٧٩ وهى المرموز لها فى التحقيق بـ (م) .
ووردت أيضا فى " أسماء الكتب " ^(٤) .

٤ - " اللباب فى النحو "

وهذه التسمية وردت فى كشف الظنون ^(٥) وهدية المارفين ^(٦) ومجمع
المؤلفين ^(٧) وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان ^(٨) .
وذكرها السيراني الفالى فى مقدمة شرحه له ، حيث قال " فإن كتاب
اللباب فى النحو ^(٩) ، وهى المثبتة على غلاف نسختى دار الكتب المصرية
رقم ١٥٠ ، ١٥١ ^(١٠) .

-
- (١) حاشية المصنف للوحة " ١ " .
 - (٢) جاء ذلك فى جميع نسخ المخطوطة .
 - (٣) شرح أبيات معنى اللبيب ١٨٥/٥ .
 - (٤) أسماء الكتب ص ٢٦٩ .
 - (٥) كشف الظنون ١٥٤٣/٢ .
 - (٦) هدية المارفين ١٤٢/٢ .
 - (٧) مجمع المؤلفين ٢٠/١٢ .
 - (٨) تاريخ الأدب العربى ٢٧٠/٥ .
 - (٩) جاء ذلك فى جميع نسخ المخطوطة .
 - (١٠) هما المرموز لهما فى التحقيق بـ (ل) و (هـ) .

ويرى محقق القسم الأول أن تسميته بـ " اللباب في علم الإعراب " هي أنسب هذه التسميات لتضمنها لبقية التسميات وزيادتها عليها . وعلى ذلك تكون بقية التسميات من قبيل اختصار الاسم أو التصرف فيه وهو أمر شائع بين المؤلفين والشرح ، وأصحاب الحواشي . واحتج لرايه أيضا بأن هذه التسمية فيها سجع بين كلمتي " اللباب " و " الإعراب " وهو أمر كثيرا ما نجد العلماء يقصدونه في تسمية مصنفاتهم .

” المبحث الثالث ”

قيمه المصنف

إن الحكم على أى مصنف فى أى فن كان ذلك المصنف لا يكون صحيحا ودقيقا إلا إذا صدر عن أصحاب الغيرة فى ذلك الفن .

ويمكن التعرف على منزلة أى كتاب عند أصحاب التخصص فى فنه من خلال أمور أربعة :-

أحدها : ما يصفونه عليه من صفات المدح والثناء .

ثانيها : توفرهم على درسه وتدرسه .

ثالثها : إقبالهم عليه بالشرح والتعليق .

رابعها : نقلهم عنه وإسنادهم إليه .

وإذا نظرنا إلى هذا المصنف نجد هذه الأمور الأربعة قد تحققت له ،

فقد بالغ فى مدحه والثناء عليه نخبة كبيرة من علماء النحو والمصرية من هؤلاء

على سبيل المثال السيرافى الفالى فى شرحه له ، حيث قال فى مقدمته :

” فإن كتاب اللباب فى النحو كتاب لا يخفى مقداره ولا يشق عباه مستجمع لفوائد شريفة ومحتو على زوائد لطيفة . . . الخ ” (١)

ومنهم أيضا ” نقره كار ” فى شرحه له المسمى ” المباب ” فقد قال فى

مقدمته :

” لما كان كتابا صحيحا معانيه حسنا مقاطعه ومبانيه لا ينزف بحر ، ولا يدرك

غسوره . . . الخ ” (٢)

(١) انظر : القسم الأول من التحقيق ص ١٤٤ .

(٢) المباب منه نسخة مخطوطة بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ، وأخرى بدار الكتب المصرية ، وانظر الكشف الظنون ١٥٤٤/٢ ، ومفتاح السعادة ١٥٠/١ ، والمنجد ص ٤٥٨ .

أما توفرهم على درسه وتدريسه ، فقد صرح به أيضا السيرافي القالي عند ذكره لسبب إقباله على شرحه حيث قال :

" ومنذ زمان كنت أطلب على الطلبة فوائد عدوها معتبرة صحيحة دال على إحصاء حق النصيحة فالتمسوا كتابة شرح على وفق ترتيبه وافببياه وحل تركيبه " (١) .

أما الشرح فقد لقي منه هو الآخر حظا وافرا على أيدي علماء أجلاء في أزمنة مختلفة ، وسوف نعرض لشروحه في بحث مستقل ، هذا ولم يكن النقل عنه بأقل حظا من سابقه ، فقد رأينا نقولا كثيرة عنه في عدة مراجع ، وسوف نعرض بها في بحث خاص ، إن شاء الله .

ونأى على تحقيق الأمور السابقة في هذا الكتاب يمكننا القول بأنه جدير بأن يجعل في مقدمة المصنفات في هذا الفن ، وقد نبه على ذلك الجاني (٢) في شرحه للكافية فقد قال فيه :

" وقد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل ، والمفتاح ، واللباب (٣) فهو ان لم يكن أرفع مكانة من هذين الكتابين فما هو بأقل منهما شأنًا .

(١) القسم الأول من التحقيق ص ١٤٤ .

(٢) عبد الرحمن بن أحمد الجاني إمام في المربية له عدة مصنفات منها

الفوائد الضيائية ، شرح كافية ابن الحاجب . توفي سنة ٨٦٨ هـ .

انظر ترجمته في شذرات الذهب ٣٦٠ / ٧ ، والبدر الطالع ٣٢٧ / ١ ،

وهدية العارفين ٥٣٤ / ١ .

(٣) الفوائد الضيائية ١٤٢ / ١ .

" المبحث الرابع "

منهج الكتاب ومحتواه

بدأت حركة التصنيف والتأليف في العصر الإسلامي مبكرة ، حيث هب العلماء يقرأون ويبحثون ويؤلفون فلم يتركوا باباً من أبواب المعرفة إلا طرقوه وصنفوا فيه .

ولما كانت اللغة العربية هي لغة كتاب الإسلام ، ولسان نبي الرسالة فقد نالت حظاً وافراً عند علماء المسلمين في صدر الإسلام ، فقعدوا لها القواعد ووضعوا لها الضوابط لكن يتمكن الأعاجم الذين دخلوا في الإسلام من تعلمها وإتقانها ، وكل ذلك حفظاً من الله لكتابه الذي لا يفهمه إلا الذين يعرفون اللغة العربية ، فنتج عن هذه القواعد والضوابط ما يسمى بعلم النحو ، وقد بدأ التأليف في هذا الفن بوضع رسائل مختصرة ، ثم جاء بعد ذلك دور المطولات ، ويعد كتاب سيبويه أما لتلك المطولات ، ولم تكن تلك الرسائل والمطولات في بداية أمرها تسير على منهج واحد وتسلق طريقة موحدة ، بل كان لكل مؤلف طريقة خاصة به .

فترتيب كتاب سيبويه - مثلاً - غير الترتيب الذي وجدناه عند من جاء بعده ، ولكن ترتيبه مع ذلك كان مألوفاً ومنسقاً مع طبيعة عصره .

وقد كان جل اهتمام سيبويه في أن يكون كتابه شاملاً وحاوياً لجميع المسائل النحوية والصرفية ، وقد حصل له ما أراد ، فلم يزل كتابه إلى الآن هو المصدر الأول لهذه المادة ، وقد عظم قدر هذا الكتاب حتى يسمى " البحر " بل ذهبوا في تسميته إلى أبعد من هذا ، فقد قالوا عنه :

إنه " قرآن النحو " ومعظم منزلة هذا الصرح العلمي الكبير فقد كانت أهوايه متداخلة ، فهو يذكر المسألة في أماكن متعددة مما يصعب على الباحث العثور على بفيته فيه بيسر وسهولة .

ثم تكاثرت بعد ذلك المطولات ، وتعددت أساليب الباحثين وتطورت مناهجهم ، وصار لكل مؤلف طريقة ينتهجها في مصنفاته .

فالمبرد سلك في كتابه " المقتضب " منهجا غير منهج سيبويه ، وابن السراج استحدث في كتابه " الأصول " طريقة جديدة لم تعهد عند سابقه ، حتى قيل عنه وعن كتابه الأصول : " مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله " (١) .

ثم جاءت بعد ذلك مرحلة جديدة اتسمت بدقة الترتيب ورصانة التأليف وقوته . ويتصدر هذه المرحلة كتاب المفصل للزمخشري ، الذي عده النقاد ثانيا كتاب في النحو بعد كتاب سيبويه ، حيث أنه يعتبر مرحلة تامة النمو وحلقة كاملة في سلسلة البحوث النحوية .

ولم تذهب كافية ابن الحاجب بعيدا عن مفصل الزمخشري ، فقد سلكت هي الأخرى طريقة ظهر فيها حسن التنظيم ودقة الترتيب ، وعلى الرغم من تأثر صاحب اللباب بالزمخشري في مفصله ، وابن الحاجب في كافيته وظهور بعض ملامح منهجهما عنده^(٢) ، إلا أنه مع ذلك استطاع أن يؤلف كتابه بصياغة حديثة وطريقة مبتكرة جعلته أهلا لأن يتصدر مرحلة جديدة من مراحل التأليف النحوي .

(١) انظر : معجم الأدباء ١٨ / ١٩٨ .

(٢) بينت ذلك في عدة أماكن من التحقيق .

وقد أوضح الإسفرايى الخطة التى سار عليها فى كتابه فقال فى مقدّمته :
 " وبعد : فقد تقرّر فى هذا الكتاب من لباب الإعراب ما تنضبط به شوارده ،
 وترتبط فيه أوابده حاويا لصنوف دقائقه وأسراره ، ضامنا لمن
 اتقنه باحراز السبق فى مضماره ، متحليا بحلية الإيجاز والاختصار ، متخليا
 عن وصمة الاملال والاكتار ، مبينا لجوامع القواعد والأحكام ، مبينا على
 مقدمة وأربعة أقسام ^(١) .

أما المقدمة فقد تحدث فيها عن علامات الاسم فذكر منها : الإسناد إليه
 ودخول حرف التعريف ، والإضافة والتثنية ، والجمع بأنواعه الثلاثة والتصغير ،
 والنسب ، والكناية ، أى " الضمير " ، ثم استطرّد بعد ذلك إلى الفمّل
 فذكر علاماته ، ثم تعرض لبعض الأفعال الجامدة مثل : " نعم وبئس ، وليس
 وصيغتا التعجب " ، ثم ذكر بعد ذلك علامات الحرف ، وختم مقدّمته بالحدث
 عن أنواع الجمل .

وسلك المصنف فى حديثه عن علامات الاسم طريقة إحصائية لم نجد لها
 عند غيره ، وهى حصره لجميع هذه العلامات تحت عنوان واحد هو
 " علامات الاسم " ^(٢) ، بينما نرى بعض هذه العلامات قد ذكرها النحاة
 تحت عناوين مختلفة ، وهذه العلامات هى : التثنية ، والجمع ، والنسب ،
 والتصغير والكناية ^(٣) " الضمير " .

وبعد تحدث الإسفرايى عن مقدمة كتابه فى حاشيته حيث قال فيها :

(١) . انظر القسم الأول من التحقيق ص ١٥١ - ١٥٤ .

(٢) وقد نبه محقق القسم الأول على هذه الملاحظة ، انظر القسم الأول ص ٦٣ .

(٣) القسم الأول من التحقيق ص ٦٣ ، ١٥١ .

" المقدمة تتضمن بيان موضوع الإعراب ، لأنه يبحث عن الهيئات العارضة للكلم بعد التركيب ، فموضوعه الكلم من حيث يجرى بينهما التأليف .

أما الأقسام فقد جعل الأول منها في الحديث عن الإعراب ، بينما تحدث في القسم الثاني عن المعرب والمبني ، وبدأه بالحديث عن المبنيات فعددها ، يريد بذلك أن يخلص منها إلى تعيين المعربات حيث أن المعربات هي ما عدا المبنيات ، وقد شغل هذا القسم حيزا كبيرا من الكتاب ، أما القسم الثالث : فقد تحدث فيه عن العوامل اللفظية والمعنوية وقد أطل فيها الحديث أيضا .

وفي القسم الرابع تحدث عن المقتضى للإعراب ، وعرفه بقوله : " وهو توارد المعاني المختلفة على الكلم بسبب التركيب ^(٢) ، ثم بدأ في تفصيلها فتحدث عن الفاعل واقتضائه للرفع ، وذكر أن ما سواه من المرفوعات ملحق به . بعد ذلك تطرق إلى الحديث عن المفعول به واقتضائه للنصب وبهـ أن ما عداه من المنصوبات متفرع عليه ، ثم عرج على المجرور مبينا أن الأصل فيه الإضافة ، وبانتهاء هذا القسم تم الكتاب .

وقد نتج عن الخطة الإحصائية التي رسمها المصنف منهجا لكتابه عدة أمور :-

منها : إدراجه لبعض المباحث في أماكن لم نعهد لها فيها عند النحاة ، فمثلا : رأيناه ادرج الحديث عن التأنيت في مباحث الفاعل ، فقد جـره الحديث عن تأنيت الفعل للفاصل إلى الحديث عن المؤنث واقسامه ، فقد استوفى الكلام عليها في هذا الباب ثم استمر في الحديث عن الفاعل .

(١) انظر : القسم الثالث من التحقيق ص ٣٢١ - ٥٢٤ .

(٢) انظر : ص ٥٢٤ - ٦٠٠ .

ومنها أيضا ، إذ خاله لمبحث المعارف في باب المبتدأ والخبر ، فقد ساقه الحديث عن تعريف المبتدأ إلى الحديث عن المعارف ، بأنواعها فبينها وفصل القول فيها .

وهذان المبحثان جرت عادة النحاة أن يجعلوا لكل منهما بابا مستقلا به يستعرفون الكلام عليه فيه .

ومنها أيضا : إذ راجه للحديث عن اسم "كان" وأخواتها وخبر "إن" وأخواتها في مباحث المرفوعات ، وإذ خاله لخبر "كان" واسم "إن" في مباحث المنصوبات ، بينما كان النحاة يتحدثون عن اسم "كان" وخبرها تحت عنوان هو الأفعال الناسخة

كما يتحدثون عن اسم "إن" وخبرها تحت عنوان "الحروف الناسخة" . وقد جاء نتيجة لهذه الخطة أيضا إيراد بعض الأدوات في عدة مباحث من الكتاب مما يوهم بالتكرار .

فمثلا "كان" وأخواتها ذكرها في مباحث المرفوعات عند الحديث عن اسمائها ، وكذلك إن وأخواتها ذكرها في هذه المباحث عند الحديث عن إخبارها . وهاد ثانية لذكر هذه الأدوات في مباحث المنصوبات فذكر "كان" عند حديثه عن خبرها وذكر "إن" عند حديثه عن اسمها .

ثم قلت بالحديث عن الجميع في القسم الثالث من الكتاب عند حديثه عن العوامل اللفظية .

وقد فعل ذلك بنعم وبئس فقد تحدث عنهما ضمن الأفعال الجامدة ثم عاد للحديث عنها في مبحث الفاعل .

ولكن المصنف كان يقصر حديثه عن هذه الأدوات في كل باب على ما يناسبه وما يتطلبه المقام ، تاركا بقية الحديث عنها إلى الأبواب الأخرى ، وبذلك تجنب التكرار الذي لا داعي له .

وقد استطاع المصنف بهذه الخطة التي سار عليها أن يلم شتات المسائل النحوية ويفصلها ويضع النظر إلى جانب نظيره ، وينظره متأمله في الخطبة التي سار عليها المصنف يتكشف لنا ما كان عليه هذا الرجل من حدة فسي الذهن وقوة في الفطنة ، ومقدرة على التجديد والإبتكار مع وضوح شخصيته واستقلال ذاته ، وكتابه هذا كبير دليل على ذلك ، فقد ظهر فيه تمكنه من مادته ، واخذه بزمامها مما جعله يصنفها كيف شا .

وهذا أمر لا يخفى على ذي بصيرة يطلع على هذا الكتاب .

* * *

" المبحث الخامس "

شرح الكتاب

لم يكن كتاب اللباب للإسفرائينى من المصنفات التى يتحاشاها العلماء ويبتعدون عنها ، بل كان الأمر على العكس من ذلك ، فقد تسابق النحاة إلى درسه وتدريسه ، وشرحه وتفصيله ، وما ذلك لملازمة للدرس النحوى ، فهو قد حوى النحو بأسرها بأسلوب واضح وجلى ، ومن ثم لفت أنظار العلماء ، فحظى بعنايتهم فى ازمئة مختلفة وتناولوه بالشرح والتفصيل ومن هذه الشروح :-

أ - " شرح اللباب فى علم الأعراب :-

تصنيف : محمد بن مسعود السيرافى القالى وهو موضوع الرسالة ، وسوف يأتى الحديث عنه مفصلاً إن شاء الله .

ب - " العباب "

شرح : جمال الدين عبد الله الحسينى المعروف بـ " نقره كار ^(١) " اتم تأليفه سنة ٧٣٥ هـ ، أو سنة ٧٣٩ هـ . ^(٢)

(١) مؤرخ أحد علماء القرن الثامن الهجرى له عدة مؤلفات منها شرح اللباب للإسفرائينى وشرح اللباب ، وشرح التلخيص ، وشرح شافية ابن الحاجب انظر : بنية الوعاة ص ٢٩٤ .

(٢) وهذا الشرح حققه طالب بكلية اللغة العربية بالأزهر ويقوم بتحقيقه الآن طلاب من قسم الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة المنورة ، منه نسخة بالمكتبة المحمودية ، بالمدينة المنورة .
 ===

ج - شرح ل محمد بن عثمان الزورنى ذكره بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى

وقال : إنه ألف فيما بين سنة ٦٨٦ وسنة ٧٧٧ هـ .

منه نسخة فى مكتبة برلين تحت رقم : ٦٦٦٦

وأخرى فى المكتبة الوطنية الفرنسية تحت رقم : ٢٤

وقال محقق القسم الأول : إن تاريخ إتمامه فى النسخة الفرنسية هو

ربيع الأول سنة ٧١٢ هـ .^(١)

د - " كشف الإعراب فى شرح اللباب "

شرح جمال الدين محمد بن محمد التبريزى الاقسرائى

اتم تأليفه سنة ٧٤٠ هـ وعمره آنذاك ست وعشرين سنة .^(٢)

هـ - شرح للفاضل اليمنى : يحى بن القاسم المتوفى سنة ٧٥٠ هـ .^(٣)

و - شرح لعلاء الدين على بن محمد الشهير بـ " مصنفك "

فرغ من تأليفه سنة ٨٢٨ هـ .^(٤)

== وأخرى بدار الكتب المصرية ، انظر بهفية الوعاة ص ٢٩٤ ، وانظر

مفتاح السعادة ١/١٥٠ ، وكشف الظنون ٢/١٥٤٤ ، والمنجد ٤٥٨ .

(١) انظر بروكلمان ٥/٢٧٠ وكشف الظنون ٢/٥٤٤ ، ومفتاح السعادة ١/٤٤٩ ،

والاسفرايى ومنهجه فى درس النحو ص ٣٩ ، والقسم الأول من التحقيق

ص ٤٥ .

(٢) انظر كشف الظنون ٢/١٥٤٣ ، والاسفرايى ومنهجه فى درس النحو

ص ٤٠ ، والقسم الأول من التحقيق ص ٤٤ .

(٣) انظر المراجع السابقة ، وبروكلمان ٥/٢٧٠ .

(٤) انظر اسماء الكتب ص ٧٢ ، ٩٦ ، والمنجد ص ٤٥٨ ، والفوائد البهية

ص ١٩٢ ، ١٩٤ ، وكشف الظنون ٢/١٥٤٤ ، ومفتاح السعادة ١/١٤٩ .

ز - شرح لعبد الله بن أحمد المتوفى سنة ٧٧٦ هـ
ذكره بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى ^(١) .

ح - وهناك ثلاثة شروح مجهولة المؤلفين اثنان منها ذكرهما بروكلمان
وذكر أن تأليفهما سنة ٧٢٨ هـ ^(٢) .

والثالث ذكره صاحب كتاب " الإسفرائينى ومنهجه فى درس النحو " ^(٣) .

* * *

-
- (١) انظر تاريخ الأدب العربى ٥ / ٢٧٠ .
(٢) انظر تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٥ / ٢٧٠ .
(٣) انظر الإسفرائينى ومنهجه فى درس النحو ص ٣٨ .

الفصل الثالث

الفصل الثالث

السيرافى القالى شارح اللباب

إن مما يلزم الباحث الذى يتصدى لتحقيق أى كتاب ودراسة ، أن يسبق ذلك كله بترجمة وافية تعطى القارى صورة متكاملة عن مؤلف ذلك الكتاب ، وعليه أن يتحدث فيها عن حياته الاجتماعية ، والأخلاقية ، وسلوكه الدينى ، وانتمائه العقدى ، ويبين منزله العلمية .

ولكن لما كان السيرافى القالى قد أخذ نصيبه من الترجمة وافيا فى دراسة القسم الأول والثالث من هذا الكتاب على يد محققهما (١) بإيرادهما لجميع ما ذكرته كتب التراجم التى أمكننا الوصول إليها لذلك فقد قررت أن أختصر وأوجز فى الترجمة عنه ، بخاصة أننى لم أعر على مراجع تحدثت عنه غير تلك التى أطلع عليها محقق القسم الأول باستثناء ما ورد فى المنجد من ذكره ضمن شراح اللباب (٢)، وأيضاً باستثناء بعض النقول عنه فى شرح أبيات مفسنى اللبيب للبغدادى ، وسنعرض لها عند الحديث عن الذين نقلوا عنه ، أو عزوا له .

وسوف نختصر الحديث عنه فى سبعة مباحث إن شاء الله .

(١) محقق القسم الأول هو : الشيخ برهان محمد فرحات زميل فى الدراسة وشريكى فى المخطوطة .

ومحقق القسم الثالث هو : الشيخ عبد المنعم عثمان وهما راجعا إلى

(٢) انظر : المنجد فى اللغة ص ٤٥٨ .

" البعث الأول "

التصريف بالشراحاسمه وكنيته ولقبه :-

ورد ترجمة قطب الدين السيرافى الفالى شارح اللباب فى عدة كتب
وهروايات بينها بعض الاختلاف ، ولكنه اختلاف بسيط لأنه لا يخرج عن ذكر
بعض المترجمين لأجداد لم يذكرها الآخرون ، فقد جاءت ترجمته كما يلى :-

١ - فى هدية العارفين :-

محمد بن سمود بن محمود بن أبى الفتح السيرافى قطب الدين الفالى
بالفاء^(١) .

٢ - فى كشف الظنون :-

قطب الدين : محمد بن سمود بن محمود السيرافى الفالى^(٢) .

٣ - وفى معجم المؤلفين :-

قطب الدين محمد بن سمود السيرافى^(٣) .

٤ - وفى تاريخ الأرب العربى لبروكلمان :-

قطب الدين محمد بن محمود السيرافى^(٤) .

٥ - وفى بغية الوعاة والمزهر :-

محمد بن سعيد بن محمد السيرافى الفالى^(٥) .

(١) انظر : هدية العارفين ١٤٢/٢ .

(٢) " : كشف الظنون ١٤٨١/٢ ، ١٥٤٣ .

(٣) " : معجم المؤلفين ٢٠/٢ .

(٤) " : بروكلمان ٢٦٩/٥ .

(٥) " : بغية الوعاة ص ٤٦ ، والمزهر ٤٤٨/٢ .

٦ - وفى مفتاح السعادة :

قطب الدين الفالى ، وهو محمد بن سعيد بن محمود بن أبى الفتح
السيرافى المعروف بالفالى^(١) .

فهذه الروايات والاختلاف الذى وقع فيها كما جاء فى هذه المراجع ،
ولكن السيرافى الفالى قد أزال هذا اللبس وكشف الخطأ عن سلسلة نسبته
الصحيحة فى نهاية شرحه للباب الذى نحن بصدده دراسة قدم منه ، فقال فى
خاتمته :

" ويقول المبد الضعيف : محمد بن محمود بن محمود بن أبى الفتح السيرافى
الفالى . . . " (٢)

فهذا قول فصل فى اسمه .

أما انتماؤه العرقى وهل هو من سلالة عربية أو عجمية ، فهو ما لم تتعرض له
كتب التراجم التى ادّلت عليها ، إلا أن غالبية سكان بلاد فارس وما جوارها
شرقا ليسوا بمغرب ، وأما " السيرافى " و " الفالى " فهما نسبة إلى مدينتي^(٤)
" سيراف " (٣) و " فال " وكلتا المدينتين فى بلاد فارس ، ونسبته إليهما معا
تدل على أنه قد تنقل بينهما .

(١) انظر : مفتاح السعادة ١/ ١٥٠ .

(٢) القسم الثالث من التحقيق ص ٦٠٠ .

(٣) فى القاموس " سرف " " سيراف " كسيراز " بلد بفارس اعظم فرضة لهم
كان بناؤهم بالساج فى تائق زائد .

(٤) فى القاموس أيضا " فيل " وقال " قرية بفارس مغرب " بال " منها
القطب الفالى مؤلف التقريب وغيره .

كنيته :-

لم نسمعنا كتب التراجم التي وصلت إلى أيدينا بذكر كنيته ، كما أنها
لم تذكر أحدا من ولده حتى يمكننا أن نكنيه به .

لقبه :-

ذكرت كتب التراجم التي ترجمت للسيرافي الفالي أنه يلقب بـ
" قطب الدين " (١) .

(١) انظر : هدية العارفين ١٤٢/٢ ، وكشف الظنون ١٤٨١/٢ ، ١٥٤٣ ،
ومفتاح السعادة ١٥٠/١ ، ومجمع المؤلفين ٢٠/٢ ، وركلمان

” البحث الثانى ”

فى تاريخ ميلاده ووفاته

لقد بحثت فى ثنايا كتب التراجم لعلى أعثر فيها على تحديد لتاريخ ميلاد السيرافى الفالى أو وفاته ، وبعد بحث طويل تأكدت من أن هذه المصادر لم تذكر شيئاً عنهما ، كما أنها لم تنم عن نشأته منذ الطفولة وحتى الرجولة ، وكل ما ذكرته كتب التراجم من التواريخ المتعلقة به ، هو أنه : اتم تأليف كتابه : تقريب التفسير فى تلخيص الكشاف ” فى التاسع من شوال سنة ٦٩٨ هـ .

واتم كتابه شرح اللباب فى ربيع الأول سنة ٧١٢ هـ ، وهذا التاريخ الأخير قد أثبت الشارح فى نهاية مؤلفه ، وقد أخذ عنه المترجمون له فكل من يترجم له يقول عنه : كان حياً سنة ٧١٢ هـ ” .

وبناءً على ما ذكرته كتب التراجم عن تاريخ اتمام الفالى لكتابه ، يمكننا القول بأن الفترة الزمنية من سنة ٦٩٨ هـ إلى سنة ٧١٢ هـ كانت فترة نضوج علمى وكمال عقلى بالنسبة له ، يدل على ذلك إخراج لهذين الصرحين العلميين اللذين شارك بهما فى إثراء المكتبة العربية والإسلامية .

ومن المعلوم بالضرورة أن البحث والتصنيف والاختصار والتنقيح ، لا يمكن أن يتصدى لها ويقتحم غمارها إلا من قد قطع السنين الطوال ، وأفنى الشهور والأيام ، وواصل الليل بالنهار فى الجمع والتحصيل فى شتى ميادين المعرفة ، وخاصة إذا كانت الطلائع الأولى لهذا النشاط التصنيفى تتمثل فى سهر أغوار بحر علمى عميد القرار ، لا يستطيع الوصول إلى صدقه ومرجانه إلا الفسواص البارع المعروف بطول النفس .

وأى هذا البحر ؟ انه كشاف الزمخشري ذلك السفر العظيم الذى أودعه الزمخشري عصارة فكره وثمره تعصيله السنين الطوال ، وناهيك بهما من عصارة وثمره ، فقد كان الكشاف كما أراد له مؤلفه ، مشكاة تضيء الطريق للطالب والباحث فى شتى الفنون ، ففيه بنية المفسر ، وضالة اللغوى ، ومراد النحوى وشفاء غلة المقرئ ، إلى غير ذلك من كنوز المعرفة التى حواها .

ومع هذا كله فقد خاض السيرافى الفالى لجهته واقتحم أغواره ، ولم شتات كنوزه وجواهره ، وقام بتلخيصه واختصاره ، وتخليصه من جميع الشوائب التى علقت به ، ولا شك أن هذه المنزلة العلمية الرفيعة التى ظهرت وبرزت فى المقدرة على التلخيص والتنقيح لا يصل إليها انسان فى الغالب إلا بمقد أن يتجاوز عمره العشرين عاما .

وبناءً على ذلك يمكننا القول : إن عمر الفالى عند بدءه فى تأليف كتابه "تقريب الكشاف" يدور بين العشرين والثلاثين على أقل تقدير ، مع احتمال أن يكون أكبر من ذلك بكثير .

كما أن تأليفه لكتابيه يمكن أن يستغرق منه وقتاً طويلاً ، أما وفاته فهى بالتأكيد بعد سنة ٧١٢ هـ بدليل أنه فى هذه السنة اتم شرحه للباب .

” المبحث الثالث ”

منزلة الملمية

لم تتعرض كتب التراجم لبيان منزلة الملمية وكل ما ذكرته عنه أنه قام بتلخيص كشاف الزمخشري وإزالة ما فيه من اعتزاليات ، كما قام بشرح لباب الإسفرايني ، ما جمعه جديراً بأن يوصف بالمفسر النحوى .

ولكن لما كان النتاج الفكرى لأى باحث يمتدح مرآة تمكس صورته وتبرز حقيقته الملمية فإنه بإمكاننا واتمتطاعتنا التعرف على المكانة الملمية التى وصل إليها السيرافى الفالى ، وذلك من خلاف الوقوف على ذنك المصنفين الذين خلفهما بعده ليسجلا اسمه فى سجل المؤلفين والباحثين .^(١)

وقد سبق أن ذكرنا أن اختصار الكشاف وتنقيحه لا يجرؤ عليه إلا من كان ذاج باع طويل فى المعرفة ، والملم واسع بأقوال العلماء وآرائهم ، أضف إلى ذلك أن الفالى لم يقتصر على الكشاف ، بل تجاوزته إلى صرح علمى آخر لا يقل عنه صموداً وإباءً ، وهو كتاب اللباب للإسفرايني ، فقد قام بشرح هذا الكتاب شرحاً أبان به غامضه ، وقيد مطلقه ، وفسر مجمله ، وأزال إشكالاته ، ولا شك أن هذا عمل يستدعى من صاحبه أن يكون على معرفة تامة بالنحو والصرف ، وأن يكون مطلماً على أقوال النحاة وآرائهم ملماً بحججهم وبراهينهم ، فاهماً لأقيستهم وعللهم .

وقد ظهر ذلك واضحاً فى هذا الشرح ، وعلى ذلك يمكننا القول بأن السيرافى الفالى قد بلغ مكانة رفيعة من المعرفة والدراسة ما يجعله فى مصاف أئمة النحو والتفسير .

(١) انظر : كشف الظنون ٢ / ١٤٨١ ، وهدية العارفين ٢ / ١٤٢ ، ومجموع المؤلفين ٢ / ٢٠ .

" المبحث الرابع "

مذهب الفالئ النحوى

لقد ذكرنا سابقا أن صاحب اللباب ، قد أختار نهج نحاة البصرة
وسار على طريقهم ، والتزم بقواعدهم وأصولهم .^(١)

وإذا نظرنا إلى شرح الفالئ لكلام الإسفرايينى فى كتابه يتبين لنا أنه
قد أقتضى اثره فى إتباع الوجهة البصرية .

وقد تجلى تسك السيرافى الفالئ بالمذهب البصرى فيما يلى :-
أولا : تصريحه بصحبتهم ، وذلك عند حديثه عن ضمير الفصل فقال بعد ما مثل
لأنواع ضمير الفصل ، " فإن هذه اللواحق لا محل لها من الأعراب
عند أصحابنا البصريين . " ^(٢)

ثانيا : مرده لبعض آراء البصريين وكأنها سلمة ويدون أن يشير إلى رأى الكوفيين
فى تلك المسائل ، فمن ذلك ما جاء فى باب المبتدأ والخبر عند قول
المصنف : " والثانى الصفة المعتمدة على أحد حرفى الاستفهام والنفى . "
قال الشارح :

" هذا هو القسم الثانى من المبتدأ ، فالصفة احتراز عن الاسم كما ذكرنا
فى القسم الأول .

وشرط فى الصفة أن تكون معتمدة على أحد حرفى الاستفهام والنفى

(١) انظر هذه الدراسة ص ٩٠ .

(٢) القسم الثانى من التحقيق ص ٢٢٤ .

احترازا عما لا تكون معتمدة . . . الخ " (١)

ومن المعروف أن اشتراط إعتداد الصفة على النفي أو الاستفهام مذهب
بصرى ، أما الكوفيون فلا يشترطون الإعتداد (٢) .
وأمثال هذه كثيرة ومنتشرة فى طيات الكتاب .

ثالثا : تضعيفه لرأى الكوفيين فى بعض المسائل التى أورد فيها رأى الطرفين ،
فمن ذلك ما قاله عند ما ذكر المصنف ، أن من مواضع وجوب حذف
الخبر وقوع الصبتأ بعد " لولا " ، فقد قال الفالى " والمذهب الثانى
هو مذهب الكوفيين ، وهو أن " زيد " فاعل فعل محذوف ، أى : " لولا
حصل زيد " وقد توهموا أن " لو " ههنا على معناها من اقتضاء الفعل ،
و " لا " للنفي نحو : " لو لم يمنع زيد " .

وضعف بامتناع " لولا أحد ، ولولا زيد ، ولولا عمرو " ، إذ لو كان " لا "
على أصلها من إفادة الجحود لم يمتنع هذا (٣) .

ولكن انتفاء الفالى للمذهب البصرى لم يكن تقليدا أعى يجعله يسلم لهم
بك ما قالوه بدون مناقشتهم فيه ، بل رأيناه يناقش آراء أئمتهم ويدقق
فى علمهم فىأخذ منها ما يراء صوابا ويرد غير ذلك (٤) .

وسوف نعرض لبعض لمناقشاته للنحاة فيما بعد ان شاء الله .

(١) القسم الثانى من التحقيق ص ٢٢٧ .

(٢) أنظر : شرح الكافية للرضى ٨٦ / ١ ، والهمع ٩٤ / ١ ، والكتاب ٢٢٨ / ١ ،
والملخص ١٦٢ / ١ ، والتسهيل ص ٤٤ .

(٣) القسم الثانى من التحقيق ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٤) انظر : على سبيل المثال ص ٦٥١ ، ٦٥٣ ، ٦٧١ ، ٧١١ .

”المبحث الخامس”

مذهب الفالى المقدى

إن ما لاشك فيه أن الامانة العلمية تتطلب من الباحث الذى يترجم لعالم من العلماء أن يبين انتماء الدينى ومذهبه المقدى فقد يكون لذلك تأثيره فى نتاجه العلمى .

لذلك فقد قمت بالبحث والتنقيب فى طيات كتب التراجم ، ترجمت للفالى لملى أقف فيها على ما يرشدنى أو يعيننى على تحديد مذهب المقدى . وبعد رحلة طويلة من البحث والتفتيش ، رجعت ببضاعة ليست بالكبيرة ، ولكنها كافية فى تحديد ما أردنا ، وهذه البضاعة تتمثل فى أمرين :-

الأمر الأول : قيامه بتلخيص كشاف الزمخشرى وإزالة اعتزاله ، ومضى إطنابه ، فقيامه بإزالة ما بالكشاف من اعتزال يدل دلالة واضحة على عدم انتعائه إلى المذهب الاعتزالى ، وبالضرورة يكون انتعائه إلى الجماعة أمرا واردا بدون شك ، الأمر الثانى : ما ذكره فى تعليقه على الآية التى أوردها المصنف مثالا على خوف لبس المفسر بالصفة ، وحى قوله تعالى : (إنا كل شىء خلقناه بقدر) = ، قال فى تعليقه .

والثالث : عند خوف لبس المفسر بالصفة ، فإننا لو رفعنا كل شىء لكان ”خلقناه” محتملا لأمرين :-

أحدهما أن يكون مجرورا صفة لـ ”شىء” وهو غير مراد ، إذ ليس المراد أن الشىء المخلوق لنا هو بقدر دون ما لم يكن مخلوقا لنا .

والثانى : أن يكون " خلقناه " مرفوع المحل خبرا " لكل شئ " ، ويفيد المعنى
المقصود . " (١)

وما ذكره الشارح فى تعليقه على هذه الآية هو قول أهل السنة الذين يقولون :
إن كل شئ " مخلوق لله " ، بخلاف القدرية الذين يقولون : بخلق العباد لأفعالهم
وهو ما نفاه الشارح .^(٢) وهذا يمكننا القول بصحة عقيدته ، وبسلامتها .

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص ٥٦٦ - ٥٦٨ ، ٥٦٩ - ٥٧٠ ، ٥٧١ - ٥٧٢ .

(٢) انظر : تفسير الطبرى ٢٧ / ٦٤ - ٦٥ ، وتفسير النيسابورى هامش

الطبرى ٢٧ / ٧٦ ، والبحر المحيط ٨ / ١٨٣ ، والجمل ٤ / ٢٥٠ - ٢٥١ .

"المبحث السادس"

مؤلفاته

- لم تذكر كتب التراجم للسيرة في الغالب إلا مصنفين هما :
- ١ - شرح اللباب في علم الاعراب وهو موضوع بحثنا ، وسوف نعرض له بمزيد من التفصيل في بحث خاص به ان شاء الله .
 - ٢ - تقريب التفسير وهو تلخيص للكشاف الزمخشري اتمه في (الاصح) من شوال عام ٨٩٨ هـ ببلدة شيراز .^(١)

٦٩٢

* * *

(١) انظر : كشف الظنون ١/٢ ١٤٨١ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ص ١٣٤٢ - ١٣٤٣ ، والاموس المحيط " قال " .

الفصل الرابع

الفصل الرابع

شرح اللباب في علم الإعراب للسيرافي الفالسي

وفيه عدة مباحث :-

" المبحث الأول - "

في توثيق اسمه ونسبته للقالى

اسمه :-

أجمعت كتب التراجم - التى تحدثت عن القالى وكتابه هذا - على أنه لم يزد فى تسميته له على أن جعله شرحا للباب .

وبما أننا قد سبق أن حققنا اسم كتاب الإسفراينى ، وأثبتنا أن اسمه الكامل هو " اللباب فى علم الإعراب " (٢) فعلى ذلك لم يبق علينا إلا إضافة كلمة " شرح " على هذا الاسم ، وبذلك نكونوا قد حددنا اسم مؤلف القالى وهو شرح اللباب فى علم الإعراب .

توثيق نسبته :-

لقد اعتمدت فى نسبة هذا الشرح للسيرافى القالى على ما يلى :-

أولا : اجماع كتب التراجم التى تحدثت عن القالى على أنه قام بشرح لباب الإعراب للإسفراينى . (٣)

ثانيا : تصريح الشارح بنسبته له فى نهايته . (٤)

-
- (١) كشف الظنون ١٤٨١/٢ ، وهدية العارفين ١٤٤/٢ ، وبغية الوعاة ص ٦٤ .
 - (٢) انظر هذه الدراسة ص ٢٦ ، ٢٨ .
 - (٣) انظر : كشف الظنون ١٥٤٣/٢ ، وهدية العارفين ١٤٢/٢ ، ومفتاح السعادة ١٥٠/١ ، والمنجد ص ٤٥٨ .
 - (٤) القسم الثالث من التحقيق ص ٦٠٠ .

ثالثا : إثبات هذه النسبة على غلاف جميع نسخ المخطوطة التي أمكننى الحصول عليها .

رابعا : وردت نقولات كثيرة عن شرح اللباب للقالى فى بعض كتب النحو وبمقارنة هذه النقولات بما فى المخطوطة وجدتهما متفقتين ، وبذلك تأكد لدى أن هذا الشرح هو شرح القالى للباب .
واليك أمثلة من تلك النقولات :-

١ - أورد البغدادى فى الخزانة وشرح أبيات معنى اللبيب
قول الشاعر :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أهلك إلا الفرقدان^(١)

ثم قال : قال القالى فى شرح اللباب " البيت يحتمل وجوها من الإعراب :

أحدها : أن يكون " كل " مبتدأ ، و " مفارقه " خبره ، و " أخوه " فاعل مفارقه .

الثانى : أن يكون " كل " مبتدأ و " مفارقه " مبتدأ ثانيا ، و " أخوه " خبره والجملة خبر الأول .

الثالث : أن يكون " كل " مبتدأ و " أخوه " مبتدأ ثانيا ، و " مفارقه " خبره والجملة خبر الأول .

الرابع : أن يكون " كل " مبتدأ و " مفارقه " بدلا منه و " أخوه " خبر كل أى : مفارق كل أخ أخوه .

(١) هذا البيت لعمر بن معد يكرب الزبيدى ، وانظر الحديث عنه فى
القسم الثانى من التحقيق ص ٦٥٣ .

الخامس : أن يكون مفارقه بدلا من " كل " ، و " أخوه " مبتدأ ،
وكل أخ مفارقه ، خبر مقدم .^(١)

٢ - أورد البغدادى فى شرحه لأبيات معنى اللبيب قول النعمان :

فيد قيل ذلك ذلك إن حقا وإن كذبا

فما اعتذارك من قول إذا قيسلا^(٢)

ثم قال :

" جعله صاحب اللباب من قبيل الناس مجزيون بأعمالهم ، إن خيرا فخير
وإن شرا فشر " .

قال شارحه الفالى : " يجوز فيه أربعة أوجه :-

١ - رفعهما .

٢ - نصبهما .

٣ - رفع الأول ونصب الثانى .

٤ - وبالعكس " ، وتقدير الرفع فيهما : إن وقع حق ، وإن وقع كذب
أو إن كان فيه - أى فى المقول - علق .

(١) انظر القسم الثانى من التحقيق ص ٦٥٣ - ٦٥٤ ، وانظر الخزانة ٥٤ / ٢ ،

وشرح أبيات معنى اللبيب : ١٠٧ / ٢ .

(٢) انظر : البيت فى القسم الثانى من التحقيق ص ٦٨٥ .

(٣) انظر : شرح أبيات معنى اللبيب ٧٨ / ٢ والتحقيق الصفحة السابقة .

” المبحث الثانى ”

زمن تأليفه والغاية منه

صرح الفالى فى خاتمة كتابه بتاريخ انتهائه منه فقال : ” واتفق الفراغ من إملائه ” فى الخميس الرابع عشر من ربيع الأول ، سنة أثنى عشر وسبعمائة ، فى مدينة ” شيراز ” من فارس حرسها الله تعالى من الآفات . . . الخ (١)

وهذا التاريخ هو آخر تاريخ فى عيانه تذكره كتب التراجم ، فكل من ترجم له يقول عنه ” كان حيا سنة ٧١٢ هـ . .

أما الغاية من تأليفه لهذا الشرح فقد صرح بها هى الأخرى فى مقدمة شرحه ، وهى تتلخص فى سببين :

السبب الأول بينه بقوله : ” فإن كتاب اللباب فى النحو كتاب لا يخفى مقداره ، ولا يشق فباره مستجمع لفوائد شريفة ، وصحتو على زوائد لطيفة وكان فى بعض ألفاظه انعقاد يحتاج إلى تعليل ، وإطلاق يحتاج إلى تعليل . ”

أما السبب الثانى : فقد بينه بقوله : ” ومنذ زمان كنت ألقى على الطلبة فوائدها وهما معتبرة صحيحة ، دالة على امحاض حق النصيحة ، فالتسوا كتابة شرح على وفق ترتيبه ، وافق بهيانه وحل تركيبه ، وكنت أرغب عنه نظرا إلى بضاعتى المزجاة .

فكلام الشارح هنا صريح فى أن الذى دفعه إلى تأليف هذا الشرح هو حاجة هذا المتن إلى توضيح غامضه وحل مشكله وتذليل صعبه ، أضف إلى ذلك التماس الطلبة منه كتابته .

الفصل الخامس

الفصل الخامس

دراسة موجزة عن القسم الثاني من شرح اللباب
في علم الإعراب للسيرافى الفالسى
وفيه مقدمة مباحث :

” المبحث الأول ”

منهج الشارح

التزم الفالئ رحمه الله فى شرحه بترتيب المصنف لموضوعاته ، فلم يحدد عنه ولم يغير فيه شيئا .

ويمثل منهجه الذى سار عليه فى الشرح فيما يلى :-

أولا : قام بتفسير الفاظ المصنف وتوضيحها ، وبين المراد منها ، وذكر الوجوه التى تحتملها ، وفصلها كلمة فكلمة ، أو جملة فجملة ، وقد نتج من ذلك كثرة إيراد الكلمة : ” أى ” التفسيرية ، ^(١) قال المصنف فى تعريفه للفاعل :

” الفاعل وهو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا نحو : قام زيد ” .

وقال الشارح : ” فقله : ” من فعل بيان للمسند إلى غيره ، وهو المعبر عنه بقوله : ” ما ”

وقوله : ” أو شبهه ” يعنى به الاسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل ، والمصدر إن أعمل ، وكذا الظرف ويعبر عنه بمعنى الفعل لا بشبهه ^(٢) .

وقال المصنف أيضا : ” والفاعل إذا كان عامله نعم أو بئس وهما للمدح العام أو الذم العام إنشاء التزم أن يكون مضرا مفسرا بنكرة منصوبة . ” وقال الشارح : ” المراد بالمدح العام والذم العام أنهما لا تدلان على خصوص الخصلة التى بها المدح أو الذم ، بل تدلان على أصل

(١) القسم الثانى من التحقيق ص : ٣٩٢ .

المدح أو الذم ، وليس المراد منه العموم المطلق الدال على المدح أو الذم من كل الجهات .

قوله : " التزم أن يكون " أى : الفاعل " مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة ، بمعنى فاعل نعم وبئس قد يكون مضمرا وقد يكون مظهرا على ما سيأتى^(١) . ومن أمثلة إيراد هـ للاحتتمالات التى تصحح كلام المصنف : ما يلى :-
قال المصنف وهو بصدد الحديث عن تأنيث الفعل للفاعل :
" وجاز طلع الشمس ، وحضر القاضى اليوم امرأة ، وإن كان المختار لحقوق التاء " .

قال الشارح : " هذا خلاف ما اختاره الشيخ ابن الحاجب فى الإسناد إلى غير الحقيقى فإنه استدل بقوله تعالى : (وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ)^(٢) = فإن القراء اتفقوا عليه ، ولا ينفقون على فهم المختار ، ويجوز أن يحمل لفظ المصنف :

" وإن كان المختار على صور الفصل ونحو : سار الناقة لا على قوله :
" طلع الشمس ، لئلا تقع مخالفة لما ذكره الشيخ ابن الحاجب^(٣) .

ثانيا : بذل جهد ، فى إخراج محترزات كلام المصنف ودفع الاعتراضات التى قد ترد عليه :

(١) القسم الثانى من التحقيق ص : ٦٠ .

(٢) سورة القيامة / آية : ٩

(٣) انظر القسم الثانى من التحقيق ص : ٤٨ .

فمن ذلك :-

قال المصنف في حديثه عن تأنيث الفعل للفاعل :

" ومتى كان الفاعل مظهرا مؤنثا لم تلزم التاء إلا عند حقيقى يلى

الفعل من الآدميين نحو : " عرفت المرأة "

قال الشارح : فاحترز بالحقيقى عن غيره نحو : " طلع الشمس "

فإنه لا يلزم التاء ، وقال : " يلى الفعل " احترازا عما إذا وقع

بينهما فاصل كما سيأتى :

وقال : " من الآدميين " احترازا عن نحو : سار الناقة ، فإن المؤنث

وإن كان حقيقيا يلى الفعل لكنه ليس من الآدميين ، فلم يلزم فيه التاء (١)

وقال المصنف أيضا في حديثه عن وجوب تقديم الخبر على المبتدأ :

" ويلزم إذا كان مفردا متضمنا للاستفهام أو ظرفا متضمنا له محتويا

على ضمير المبتدأ نحو : كيف زيد وأين عمرو ؟ "

قال الشارح : " قوله : " محتويا على ضمير المبتدأ " احتراز عن

نحو : " زيد أين غلامه ؟ " فإنه لا يجب هنا تقديم الظرف وإن تضمن

الاستفهام ، لأنه غير محتو على ضمير المبتدأ ، لأن غلامه إما فاعل

" أين " فليس " أين " محتويا على ضمير المبتدأ وهو " زيد " وإن جوز

أن يكون " غلامه " مبتدأ و " أين " خبره المقدم ففى " أين " ضمير

يرجع الى " غلامه " لا الى المبتدأ الأول وهو " زيد " فى المثال ،

فالظرف ليس محتويا على ضمير المبتدأ فى التقديرين : (٢)

(١) القسم الثانى من التحقيق ص : ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) " " " " ص : ١٨٧ ، ١٨٨ .

ثالثا : قام بالتعليل لأغلب الأحكام التي أوردها المصنف وتركها بدون

تعليل، بل إن الشارح قام بالتعليل لكل ما يقوله من أحكام .

مثال ذلك : قول المصنف في حديثه عن نائب الفاعل :

" ولا يسند إلى المفعول له والمفعول معه "

قال الشارح : أما المفعول له فقليل : إنما لم يقم مقام الفاعل

لأنه في المعنى علة غائبة ، فلو أقيم لم تفهم منه الصلية ،

ولأن المفعول له قد يكون علة لأفعال متعددة باعتبار المجموع ،

أى : يكون علة الاجتماع ، لا كل واحد منها ، فلو أقيم مقام واحد

لكان الفعل الآخر ، إما أن يضر فيه أو لا يضر ، فإن أضر فيه

كان علة لذلك الفعل والمفروض أنه علة للمجموع لا لكل واحد واحد ،

وإن لم يضر فيه لزم أن لا يكون لبعضها فاعل ، ولا ما أقيم مقامه ،

فيخلو عن الفاعل وبدله ، وإذا تعذر إقامته مقام الفاعل في بعض

الصور ، امتنع إقامته مقامه مطلقا طردا للباب ، ونظيره في العربية

كثير .

وأما المفعول معه فلا يقام مقام الفاعل لوجهين :-

أحدهما : أن مفهومه مصاحبة الفاعل في بعض الصور فلو أقيم حينئذ

مقام الفاعل لفات معنى المصاحبة .

والثاني : أنه إما أن يقام مقام الفاعل مع الواو أو بدون الواو، والقسمان

باطلان ، أما مع الواو فلأنه يومهم عطف الاسم على الفعل ،

وأما بدون الواو ففاسد أيضا لأن المفعول معه لا يكون إلا مع الواو .^(١)

وقال المصنف أيضا في حديثه عن المصدر المؤكد للفعل :

" ولا يتقدم عليه " .

قال الشارح : لكونه للتأكيد ، وحق التأكيد أن يؤخر عن المؤكد^(١) ،

وقال فيه أيضا : " ولا يثنى ولا يجمع " .

قال الشارح : " وإنما لم يثن ولم يجمع لأنه للجنس المطلق ، وليس

له مثل يضم إليه ليثنى ويجمع^(٢) .

رابعا : أحيانا يعرب كلام المصنف إذا ترتب عليه توضيح للمعنى .

مثال ذلك :

قال المصنف : " ويجى الفاعل ورافعه مضمرة " .

قال الشارح : الواو في " ورافعه للحال " (٣)

وقال المصنف أيضا : " وفي الاسم الذي يضارع الفعل ، العاقل

عمله مطلقا .

قال الشارح : لفظ " العاقل " مجرور صفة للاسم^(٤) ،

ومنه أيضا :

قال المصنف : " ونحو : كم لك فلما نال فالمميز فيه محذوف " (٥)

قال الشارح : " كم لك " مبتدأ ، وقوله : " المميز فيه محذوف "

(٦) خبره .

(١)	القسم الثاني من التحقيق ص ٣٠٢ .
(٢)	، ، ، ص ٣٠٣ .
(٣)	، ، ، ص ٥٦ .
(٤)	، ، ، ص ٢٤٩ .
(٥)	، ، ، ص ٥٧٩ .
(٦)	، ، ، ص ٥٨٠ .

خامسا : حرص الشارح رحمه الله على نسبة اللغات واللهجات العربية التي ذكرها هو أو المصنف إلى قبائلها .

مثال ذلك ما جاء في حديثه عن الأوجه المحتملة في قول الشاعر :

تَوَاحِقُ رِجَالُهَا يَدَاها وَرَأْسُهُ
لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الزَّمِيلَةِ رَادِفُ

حيث قال :

أحدها : أنه على لغة من يجرى التثنية في الأحوال الثلاث فجرى واحدا وهم كنانة .
ومن ذلك أيضا قوله :
" ومن أنواع المرفوع خبر " لا " التي لنفس الجنس في قول أهل الحجاز .

وقال أيضا في حديثه عن خبر " لا " التي لنفى الجنس " وبنو تميم لا يثبتون الخبر أصلا ويقولون : لا أهل ولا مال .
سادسا : نسب أكثر آراء النحاة التي لم ينسبها المصنف إلى أصحابها ثم وضع أقوالهم وبين حججهم ، وهذه النقطة سوف نعرض لها بشئ من التفصيل فيما بعد إن شاء الله . (١)

سابعا : قام بتوضيح محل الشاهد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي ذكرها المصنف ، كما أنه أكمل أكثر الأبيات الشعرية التي وردت في المتن وذكر بعض قائلها ، والمناسبات التي قيلت فيها ، وأحيانا يذكر البيت الذي بعد الشاهد أو قبله ، ثم يقوم بتفسير مفرداته اللفوية ، وفعل ذلك بالأمثال العربية ، وسوف نبين

ذلك بالتفصيل في مبحث " شواهد " إن شاء الله (١)

ثامنا : لم يغفل الشارح ذكر بعض مصادره ، فقد ذكر بعضها ونسب

له بعض بقوله ، على ما سنبيند إن شاء الله في مبحث خاص (٢)

(١) انظر هذه الدراسة ص :

(٢) " " " ص :

” المبحث الثانى ”

موقفه من النحاة عامة والمصنف خاصة

أولا : موقفه من النحاة وخلافاتهم :-

سبق أن ذكرنا أن الشارح رحمه الله ، قد حذا حذو المذهب البصرى ، فأخذ بأقيسته والتزم بتعليلاته ، ولكن سعة اطلاعه وحدة ذهنه ، لم يسمح له بأن يكون من الذين يؤمنون بكل ما يقول به أئمتهم ، بدون أن يعملوا فيه أفكارهم أو يناقشوه فيها ، بل كان على العكس من ذلك ، حر التفكير مستقل الرأى ، لذلك رأيناه يذكّر آراء النحاة من الفريقين ” البصريين والكوفيين ” ويبين حجج كل فريق وأدلته ، ثم يناقش تلك الأدلة ، معتمداً فى ذلك على رسخ قدمه فى هذا الفن ، وغزارة علمه ، وشدة معرفته للأساليب العربية ، ولكن أغلب ترجيحاته واختياراته - ان لم تكن جميعها - موافقة للمذهب البصرى ، وهو فى ترجيحاته أحياناً يكون تابعاً للمصنف ، وأحياناً يكون مستقلاً عنه ، بل إنه فى بعض المسائل يكون مخالفاً له على ما سنبينه إن شاء الله عند الكلام على موقفه من المصنف (١) والشارح قد تعرض لأنواع الخلاف التى تحصل بين النحاة ، فقد تعرض لعدة نماذج من الخلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية ، كما أنه ذكر بعض الخلافات التى حصلت بين البصريين من جهة وأفراد من أئمة الكوفيين من جهة أخرى ، وقد يفصل القول فى الخلافات التى حصلت بين أئمة البصريين ، وقد يكون المصنف قد ذكرها مجملة

(١) انظر هذه الدراسة ص : ٦٤ وما بعدها

وهيسو في هذا كله يورد آراء الطرفين وحججهم ، ثم يناقشها
ويذكر ما يمكن إبرازها عليهم من الاعتراضات ، وبعد ذلك يبدأ فسي
رد ما أمكنه رده من الاعتراضات ، ويرجح ما بداله رجحانه —
الآراء ، مصاحبا ذلك بأدلة وحججه ، وإليك أمثلة من طريقة عرضه
لهذه الخلافات ، فمن أمثلة ذكره للخلاف بين المدرستين ما جاء
في باب التنازع ، حيث ذكر أن البصريين يختارون إعمال الثاني ،
لقربه ، وأما الكوفيون فيختارون إعمال الأول لسبقه .

ثم قال معلقا على الرأيين :-

" ويلزم كل واحد من الفريقين مخالفة قاعدة ،

أما البصريون فيلزمهم الإضرار قبل الذكر في الفاعل وهم قد منعه ،
وأما الكوفيون فيلزمهم الفصل بين العامل - وهو الفعل الأول - وبين
معموله باحتباسي ، وهو الفعل الثاني . (١)

ومن ذلك أيضا ما جاء في مبحث المبتدأ والخبر عند قول المصنف :
" والخبر يكون مفردا خاليا عن ضمير المبتدأ نحو : " زيد أخوك
ومتضمنا له في " زيد منطلق " بدليل إبرازه في نحو : " زيد الخبر
أكله هو " .

قال الشارح : هذا إشارة إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين ،
فإن الكوفيين يقولون : " الخبر " لا يخلو عن ضمير ويقدر أن الجامد
بالمشتق ، فزيد غلامك " بمعنى مملوكك ، " وزيد أخوك " بمعنى
مواخيك ، و " هند أمك " بمعنى والدتك ، ويستدلون عليه بأن ذات
الخبر لا تكون عين ذات المبتدأ .

(١) انظر القسم الثاني من التحقيق ص : ٧٤ - ٧٥ .

وعند البصريين لا يحتاج إلى تكلف لأن ظاهره أنه غير مشتق ، ومعنى
 جمل الخبر على المبتدأ أنهما يصدقان على ذات واحدة ، لا أن عين
 هذه الذات عين تلك الذات ، واستدل في الكتاب ^{بأن} يكون الخبر
 متضمنا للمضمر بإبرازه في : " زيد الخبز آكله هو " ، يعنى إنما أبرز
 لأن الأكل جرى على غير من هو له وهو " الخبز " ، فيجب إبراز الضمير ،
 وإنما يبرز ما كان مستترا فيه ، فدل على أن الخبر متضمن للضمير ،
 ويمكن أن يقال : الخبر إذا كان مشتقا كان بمعنى الفعل فلا بد أن
 يكون له فاعل ، فإذا لم يكن ظاهرا كان مضمرا لا متناع الحذف ^(١) .
 ومن أمثلة ذلك أيضا ما جاء في باب خبر كان ، عند قول المصنف :
 " ومنها الخبر في باب " كان " نحو : كان زيد منطلقا ، وقول من
 يلحقه بالحال يبطله عدم استقلال الكلام بدونه .
 قال الشارح : هذا إشارة إلى الخلاف بين الكوفيين والبصريين ،
 فعند الكوفيين المنصوب في " كان زيد قائما " حال
 والبصريون على أنه ليس بحال ، بل هو خبر ،
 وحجة الكوفيين أمران :
 أحدهما : أنه لا ينتصب على المفعولية لأن " كان " فعل لازم فلا يقتضى
 منصوبا على المفعولية فيكون حالا
 والثاني : أنه يقال : " كان زيد في حال كذا " وهو معنى الحالية ،
 فكذا لو قيل : " كان زيد قائما " ، لأنه يقع موقعه .
 وحجة البصريين أمران :-

(١) انظر القسم الثاني من التحقيق ص : ١٥٧ .

أحدهما : أن المنصوب بعد " كان " قد يكون مضمرا أو معرفة
نحو : " كنت القائم ، والقائم كنته ، فلا يكون حالا .
والثاني : أنه لا يستقل الكلام بدون المنصوب ولو كان حالا لاستقل
بدون ، لأن الحال فصلة لا يورث حذفها اختلالا ، وهو السدى
أشار إليه المصنف .

وحمل الكوفيين المعرفة على باب : أرسلها العراق
و " مررت به وحده " ضعيف لأن تلك الصور شاذة .
والجواب عن الأول : أنا لا نقول بكونه مفعولا ، بل نقول هو مشبه به .
وعن الثاني : أنا لا نسلم أن قولهم : " في حال كذا " من قولهم :
كان زيد في حال كذا " حال ، بل خبر من جار ومجرور ، فهو منصوب
محلا على الخبرية لا على الحالية (١)

ومن أمثلة ذكره للخلاف بين أحد الفريقين وافراد من الفريق الآخر ما جاء في مبحث التنازع عند قول المصنف :

"فَإِنْ أَعْمَلَ الثَّانِي أَضْمَرَ الْفَاعِلَ فِي الْأَوَّلِ عَلَى وَفْقِ الظَّاهِرِ، وَلَا يَحْذَفُ خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ .

قال الشارح : فَرَّعَ عَلَى مَذْهَبِ الْمَصْرِيِّينَ وَقَالَ : " إِنْ أَعْمِلَ " فَالْفِعْلُ
الْأَوَّلُ ، إِمَّا أَنْ يَقْتَضِيَ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا ، فَإِنْ اقْتَضَى فَاعِلًا فَلَا يَدُ مِنْ
إِضْمَارِهِ فِيهِ ، وَلَكِنْ الْمَضْمَرُ عَلَى وَفْقِ الظَّاهِرِ إِفْرَادٌ وَتَثْنِيَّةٌ ، وَجَمْعًا ،
وَتَذْكِيرًا وَتَأْنِيثًا ، لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْفَاعِلِ خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ
فَإِنَّ الْكَسَائِيَّ رَأَى الْحَذْفَ أَقْرَبَ مِنَ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ .^(٢)

(١) انظر القسم الثاني من التحقيق ص : ٦٧٦ .

(۲) " " " ص : ۷۵ .

وقال المصنف أيضا : والفراء لا يجيز إعمال الثانى ، لاقتضائه إلى حذف الفاعل ، وإضماره قبل الذكر .

قال الشارح :

لكن لما ورد عن العرب فى كلام الفصحاء لم يمكن منعه ، فلا بد من التزام أحد الأمرين ، إما الحذف أو الإضمار ، وقد جاء إعمال الثانى فى قوله :

* جرى فوقها واستشعرت لون مذَّهَبٍ * (١)

ومن أمثله تفصيله للخلاف بين أئمة البصريين ما وقع بين الأخفش وسيبويه فى الضمائر المتصلة الواقعة بعد " لولا " فقد قال المصنف :

" إلا فهم قال : لولاك ، ولولاي " فإن الكاف والياء فى محل الرفع على الابتداء عند الأخفش فإن الرفع محمول على الجر ، وعند سيبويه محلها الجر ، ولولا مع المكى حال ليست له مع غيره .

قال الشارح : ومعناه ظاهر ، وتقرير قول الأخفش أن الجر قد حمل على الرفع فى قولهم " ما أنا كَأَنْتَ " فكذا يحمل الرفع على الجر فى هذه الصورة .

فالىواحى بلولا عند الأخفش مجرورة فى محل الرفع ، كما أن " أنت " فى " ما أنا كَأَنْتَ " مرفوع فى موضع الجر .

وما عند سيبويه فالىواحى بحالها مجرورة و " لولا " حرف جر ، وإن اختص بالمضمر إذ لم يوجد " لولا " جارة لمظهر ، فلذلك خصه بالمكسنى ، أى المضمر ، وكل واحد من المذهبين راجع من وجه ومرجوح من وجه .

(١) انظر القسم الثانى من التحقيق ص ٧٦ - ٧٧ .

أما مذهب الأخفش فرجحانه أن " لولا " محمول عنده على معناه
المشهور المستفيض بحيث لا يختلف مع المظهر والمضمير ، ومرجوح
من حيث أنه يلزمه تغييرات كثيرة في اللواحق بالإضافة .
وأما مذهب سيهويه فرجحانه أنه تغير العامل فقط وهو " لولا " والتغييرات
في اللواحق واقعة تبعاً ، لا أصلاً ، ومرجوح من حيث أن " لولا "
لم يعمد جارا^(١) .

ومن ذلك أيضاً ما جاء في باب الاشتغال عند قول المصنف :
وقوله تعالى : = (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة
جلدة) =^(٢) ليس منه^(٣) .

قال الشارح : أي ليس من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير .
مع أن ظاهره أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلق ضميره وهو قوله :
" كل واحد منهما " وإنما لم يكن من هذا الباب لقوله :
" فإن الفاء بمعنى الشرط عند المبرد ، وجملتان عند سيهويه ،
أي : فيما يتلى عليكم " الزانية والزاني " ثم ابتدأ " فاجلدوا "
فإن قلت : إذا كان ظاهره أنه داخل في الضابط فبأي قيد خرج هذه
الصورة ؟

قلت : بقوله : مشتغل عنه بضميره أو متعلقه ، يعني بشرط أن يكون
المانع من العمل فيما قبله هو اشتغاله بالضمير أو متعلقه ، وههنا
المانع ليس هو الاشتغال بالضمير أو متعلقه ، بل المانع عند المبرد

(١) انظر القسم الثاني من التحقيق ص : ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٢) الآية : ٢ من سورة النور .

(٣) انظر القسم الثاني من التحقيق ص : ٤٩٧ .

كون الفاء بمعنى الشرط ، وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله ،
وإن حذف هذا الشاغل فامتناعه عن العمل بالفاء لا باشتغاله بضمير
أو متعلقه .

وأما عند سيبويه فهما جملتان إذ " الزانية والزاني " مبتدأ وخبره
محذوف ، وهو في كتاب الله ، أو فيما يتلى عليكم أي : في كتاب الله
حكم الزانية والزاني ، فقد تمت الجملة ، ثم لما كان الحكم مجملاً
ابتدأ بجملة أخرى لبيان ذلك الحكم ،

فقال : " فاجلدوا كل واحد منهما " ، فهما جملتان مستقملتان ،
فلا تعمل إحداهما في الأخرى ، فالمانع عن العمل ليس اشتغاله
بالضمير أو متعلقه فقط .

والمراد من قوله : : " مشتغل عنه بضميره أو متعلقه " أن لا يكون
المانع عن العمل إلا هذا الاشتغال فقط ، وهذه الصورة ليس المانع
فيها هذا الاشتغال فقط على المذهبين (١) .

(١) انظر القسم الثاني من التحقيق ص : ٤٩٨ .

ثانيا : موقفه من المصنف :-

إن من الواضح الجلى فى هذا الشرح أن صاحبه القالى كان شديد التأثير بصاحب المتن : الإسفراينى " ظهر ذلك وتجلى فى تصويبه لمعظم آرائه ودفعه لأغلب الاعتراضات التى قد ترد عليه .

ولكن هذا التأثير لم يمنع القالى من إبداء رأيه فى بعض مقولات المصنف ومناقشته فيها ، فقد استدرك عليه وعارضه فى بعض تعبيراته وحسده ، بل وخالفه فى بعض آرائه وأومن بعض تعليقاته وترجيحاته .

فمن اعتراضه على تعبيراته وحسده ما جاء فى تعريف الفاعل حيث

قال المصنف :

" الفاعل " وهو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا " (١)

قال الشارح :

" قوله " أو شبهه " يعنى به الاسماء المتصلة بالأفعال ، كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدران أعمل ، وكذا الظرف ، ويعبر عنه بمعنى الفعل لا بشبهه .

فقوله : " أو شبهه " إما أن يندرج تحت ما هو معنى الفعل كاظرف ، أو لا يندرج ، فإن اندرج لم يصدق قوله فى الحال : إن العامل فيها الفعل أو شبهه أو معناه " ، وإن لم يندرج كان حقه أن يذكر ههنا أيضا (٢) وقال المصنف أيضا وهو يعدد أنواع المعرفة :

" والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقية " (٣)

(١) القسم الثانى من التحقيق ص : ٢

(٢) " " " " ص : ٣ ، ٤

(٣) " " " " ص : ١٤٠

قال الشارح :

"وقوله : " هؤلاء " إشارة إلى المعارف السابقة وهى : العلم ، والمبهم ، والمضمر والمصرف باللام .

فعلى هذا لا يندرج تحت المعارف بالفعل : المضاف إلى المضاف إلى أحد هؤلاء ، لأنه ليس أحد الأربع ، ولا مضافا إلى أحد الأربع ، وهو من المعارف قطعاً .

فكان الأولى أن يقال : والمضاف إلى المعرفة ليشمل الجميع^(١) ،

ومن ذلك أيضا ما جاء فى مبحث ضمير الفصل حيث قال : المصنف فيه :

" وهو أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ولا محل له من الإعراب عند أصحابنا . " (٢)

قال الشارح :

" ولما كان المختار عند المصنف أن لا محل له من الإعراب ، كان حقه أن لا يصرح بأنه أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ، بل الأولى أن يقول : صيغة ضمير الفصل لا أنه عين الضمير^(٣) .

وبلاحظ مما سبق أن الشارح يورد الاعتراض ولا يتركه بدون المناقشة والإجابة عليه ، بل أنه يذاقشه ويجيب عليه بما ينبغى أن يكون عليه الكلام .

(١) انظر القسم الثانى من التحقيق ص : ١٤٢

(٢) " " " " : ٢٢٢ - ٢٢٣

(٣) " " " " : ٢٢٥

أما توقف الفالئ أو اعتراضه على آراء المصنف وتضعيفه لبعض ترجيحاته أو تعليقاته فهو أمر منتشر فى الكتاب .

وقد سلك الشارح فى اعتراضاته عدة طرق :

فتارة يورد الرأى ثم يقول: "وفيه نظر" ، أو "وفى هذا التعليل نظر" ، وتارة يقول : "وفى العبارة أدنى شأهل" ، وأحيانا يقول : "وفيه حرازة" . ومرة أخرى يقول : "وهذا القول ضعيف" ، أو "يضعف ذلك" ، أو "وفى هذا التشبيه شئ" ،

مثال ذلك : قال المصنف : " وإن كان مضرا واقعا بعد " إلا " فالحذف ليس إلا ، إلا أن يختلفا رفعا ونصبا ، فإن هناك الإثبات لا غير فيما أظن ، لأن إضمار الاسم مع الحرف متعذر وإضماره بدون الحرف ملبس والتكسار مستغنى عنه .^(١)

قال الشارح بعد ما فسر كلام المصنف وبين مراده ووضح تعليله :
" وفى التعليل نظر ، لأن كونه مستغنى عنه لا يوجب الامتناع فهذا الكلام بين أمور ثلاثة :-

الإضمار وقد تبين امتناعه ، بقى أمران :-
الحذف والاظهار .

وقد ذكروا أن الفاعل لا يحذف ، فكان حقه أن يتعين الإظهار حيثئذ . . .
وقال أيضا :

وقوله : " إلا أن يختلفا " فيه نظر ، لأن الاختلاف بالرفع والنصب لا يمنع من كونه دالا على الآخر .^(٢)

(١) القسم الثانى من التحقيق ص ٨٦ .

(٢) " " " " ص : ٨٧ - ٨٨ .

ويمكن الجواب عنه بأن الاختلاف يمنع من الدلالة ، إذ صيغة المضممر المرفوع نحو : أنا ، وهو ، وأنت - مفايرة بجوهرها للصيغة المنصوبة نحو : إياك ، فلا يدل المرفوع على المنصوب ، وبالعكس ، بخلاف المظهر المرفوع أو المنصوب فإن جوهرهما متحدان ، وإن اختلفا ففى الإعراب . (١)

وقال المصنف أيضا فى باب التنازع : " وقوله :
ولو أنما اسعى لأدنى معيشة . . كفانى ولم أطلب قليل من المال
ليس منه ، إذ لم يوجه فيه الفعل الأول إلى ما وجه إليه الثانى ، وإلا لكان
الإخبار بأن سعيه ليس لأدنى معيشة وبأن القليل من المال يكفيه —
لما فى " لو " من امتناع الشئ لا متناع غيره .
قال الشارح : " هذا الكلام ظاهر لكن فى العبارة أدنى تساهل مسن
وجهين :-

أحدهما : أن عدم السعى لأدنى معيشة لا ينافى كون القليل كافيا له ،
فلا تنافى بين عدم السعى وبين كون القليل كافيا له .
والثانى : أن اللازم من سياق " لو " أن لا يكفيه القليل ، فلا يكون
أخبارا بأن القليل يكفيه ، بل بأنه لا يكفيه ، بل الحق فى دفع استدلال
الكوفيين أن يقال : إن " لم أطلب " عطف على " كفانى " فهو فى سياق
" لو " فيلزم منه إثبات الطلب ، فيلزم أن ينتفى الطلب والسعى لأدنى
معيشة ويثبت الطلب لقليل من المال . . .

(١) انظر القسم الثانى من التحقيق ص : ٨٩ .

وصاحب الإيضاح استدل به على إعمال الأول بناءً على أن الواو فـى
 " ولم أطلب " للحال ، فيكون المعنى " كفاًنى قليل من المال فى حال
 كونى غير طالب به ، فلا يلزم منه إثبات الطلب المضافى لعدم السعى ،
 لأنه ليس جواباً ، فلا يلزم تقدير إثباته ، ويمكن أن يجاب عنه من وجهين :
 بأنه وإن احتمل لا يتعين ، بل جاز العطف فلا يمكن الاستدلال به
 على مذهبهم ، وبأن ظاهر الواو للعطف ، لا سيما وقد دخل على
 المضارع المنفى الذى وقع حالا ، وفى جواز دخول الواو على المضارع
 المنفى الذى وقع حالا وجهان :-

فعند بعضهم يتعين أن يكون حالا بدون الواو ،
 وعند بعضهم يجوز الواو فيه فيرجح جانب العطف إذ لم يمنع أحد أصلاً^(١).

وقال المصنف فى صبحث المعارف :

" لأن المضاف متحد بالمضاف إليه فىأخذ حكمه فى التعريف كما يأخذ
 حكمه فى التأنيث فى قولهم : " سقطت بعض أصابعه " (٢) .

قال الشارح :

أى : أن المضاف متصل بالمضاف إليه وممتزج به فىأخذ حكم تعريفه كما يأخذ
 حكم تأنيثه ، وفى هذا التشبيه شىء وذلك أن أخذ التعريف من المضاف
 إليه امر ثابت محقق بالاستقراء ، بخلاف أخذ حكم التأنيث من المضاف إليه
 فإنهم اتفقوا على ضعفه ووروده فى كلمات معدودة مثل المثال الذى ذكره^(٣).

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٨٩ - ٩٠ .

(٢) " : " " " " : ص : ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) " : " " " " : ص : ١٤١ - ١٤٢ .

وقال المصنف أيضا :

وقولهم في الإخبار عن " منطلق " في زيد منطلق " الذي زيد هو منطلق ،
فالمخبر عنه في الحقيقة الموصوف الساد هو مسده .

قال الشارح :

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال : منطلق في " زيد منطلق " اسم
فاعل عامل في الضمير المستكن فيه ، فاعلا له ، فقد أخبرت عن اسم الفاعل
العامل .

فأجاب عنه بأن " منطلقا " صفة لموصوف محذوف وهو الذات الموصوفة بالانطلاق
فكان المخبر عنه هو معروض هذه الصفة الذي سدت الصفة مسده ، لا الصفة
العارضة .

وفيه نظر : لأنه يأتي هذا الجواب لو أخبر عن اسم الفاعل العامل ففى
المظهر باعتبار المعروض أيضا ^(١) .

وقال المصنف في مبحث الحال :

" وهى في الأمر العام اسم مشتق وقد يقع مصدرا إما مؤلا به نحو : اتيتـه
ركضا ، أو قتلته صبرا ، أو انه قياس في كل ما دل عليه الفعل خلافا لسيبويه ،
حيث قصره على السماع .

قال الشارح : وذهب المبرد إلى أنها قياسية إن كان في الفعل دلالة
عليها ، ولفظ المصنف مشعر باختيار مذهب المبرد والأكترون على خلافه ^(٢) .

(١) القسم الثانى من التحقيق : ص ٢٥٠ .

(٢) " " " " ص ٥٠٤ + .

وقال المصنف : ولا بد في الماضي المثبت من " قد " (قال الشارح : علله النحويون بأنها إذا وليت الماضي في قرينة من الحال فالزمت معه " قد " لفظا أو تقديرا ، ليوافق زمنه زمن الفعل العامل ، وفيه نظر ، لأنه إن كان الفرض من الإتيان " بقدر " مقارنة زمان الحال لزمان العامل ، فلا يحصل من الإتيان بـ " قد " ، لأنه جاز أن يكون العامل ماضيا والحال التي أقرنت بـ " قد " قربت من الحال ، فجاز أن لا يكون زمانه وزمان العامل واحدا ، فلعل الاستعمال ورد كذلك ، وإلا فمجرد هذا التعليل لا يفيد المطلوب ، وهو مقارنة الحال للعامل ، الآن يريدوا أن الفعل وإن كان وقوعه في الزمان الماضي لكن إسناد الفعل إلى الفاعل يكون حالة الإخبار ، فلو كان الحال ماضيا غير مقرب من الحال بقدر لكان الفعل حالة الإسناد مقيدا بحال لا يكون مقارنا له ، فذلك اشترط " قد " فإنك إذا قلت : جاء زيد وقد ركب " فالمجىء وإن كان واقعا قبله لكن إسناد المجىء إليه حصل حالة الإخبار ، فالحال ينبغى أن يكون أيضا واقعا حالة الإخبار ليحصل التوافق . وهذا مردود أيضا لأنه لا يلزم منه المقاربة المطلوبة له أيضا .^(١)

وقال المصنف أيضا : " ويجوز حذفه^(٢) لفظا خلافا لسيبويه وتأويله = (جَاءُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ)^(٣) بـ " قوما " يفتر عن ضعف لما أن صفة الموطئة في حكمها ، لاسيما والموصوف محذوف .

(١) انظر : القسم الثاني من التحقيق ص : ٥٥٢ - ٥٥٣ .

(٢) الكلام هنا من حذف بقدر .

(٣) الآية : ٩٠ من سورة النساء ، وانظر القسم الثاني من التحقيق

ص : ٥٥٣ وهامشه .

قال الشارح : استدل المجوزون لحذف " قد " بوقوعه في قوله تعالى :

= (أَوْ جَاءَكُمْ خَصِرَتٌ صُدُّورُهُمْ) = أي قد حصرت ويقول الشاعر :

* كما انتفض العصفور بلله القطر *^(١)

أي : وقد بلله ،

وسببويه لم يجوز حذفه وأول الآية بأن " خَصِرَت " ليس حالا ، بل صفة

موصوف محذوف ، والتقدير : " جاءكم قسوما حصرت صدورهم "

والمصنف استضعف هذا التأويل وقال : إذا قدر الموصوف يكون حالا

موطئة ، وصفة الموطئة في حكم الحال في إيجاب تصد رها بـ " قد " كما

أن الماضي المثبت تكون معه " قد " وصفة الموطئة إذا كان ماضيا يلزم معه

" قد " أيضا ، لا سيما والموصوف محذوف ، يعني إذا حذف الموصوف

يكون في صورة الحال ، فالإتيان " بقدر " يكون أولى ،

وفيه نظر لأن لسببويه أن يمنع ذلك والمصنف لم يأت بدليل على ما ادعاه.^(٢)

وقال المصنف :

" وحكى الأخفش زيادة الواو في الخبر في باب " كان " نحو : كنت ومن

يأتني أكرمه ، تشبيها بالحال .

قال الشارح بعد ما فسر قول المصنف ووضح ما حكاه الأخفش ، قال : " وفيه

نظر ، إذ يجوز أن تكون " كان " تامة ، والواو للحال على أصله ، ولا يلزم

أن تكون ناقصة ، ودخل الواو عليه على التشبيه بالحال ."^(٣)

(١) انظر القسم الثاني من التحقيق ص : ٥٥٤ وانظر الكلام على البهت

في الهامش من المخطوطة .

(٢) انظر : القسم الثاني من التحقيق ص : ٥٥٣ - ٥٥٤ .

(٣) " " " " ص : ٥٥ - ٥٦ .

والشارح فى اعتراضاته لم يتوقف عند متن الكتاب ، بل تجاوزه الى حاشية المصنف عليه ، فقد أورد بعض ما قاله المصنف فى حاشيته واعترض عليه ، مثال ذلك قال المصنف :

" قال سيهويه وقد يكون نكرة على غير هذا نحو :
أمت على الحجر لافيك وهو شاذ "

قال الشارح : معنى قد يكون المبتدأ نكرة على غير باب " شرأهر ذا ناب " وسلام عليكم ، لأنه ليس بمعنى الفاعل ، وليس بمعنى الدعاء ، بل المعنى مدحه بأنه لا اعوجاج فيه ، وهو شاذ على ما قال ، هكذا ذكره وقرره فى الحواش أيضا ، وفيه نظر .

لأنه ذكر صاحب الينابيع أنه دعاء بالبقاء له بعد هلاك الحجر " (١)
وقال المصنف :

" قال الأخفش : وجاز فى القياس : الثانى اثنين أنا ، واستهجن : الثانية أنا أثان لعدم الفائدة ، بخلاف الضاربها " .
قال الشارح :

" معنى لو قلت : أنا ثانى اثنين ، فقد أجاز الأخفش فى القياس الإخبار عن " أنا " ، لأنه فى المعنى : الذى ثنى اثنين أنا " وإنما قال على القياس ، لأنه ليس فى الكلام شئ " حتى يصاغ منه الثانى بمعنى الواحد . واستهجن الاخبار عن " اثنين " بأن يقال : الثانية أنا أثان " فأخبرت عنهما بشئ معلوم الضرورة ، بخلاف ما لو قلت : أنا ضارب اثنين " وأخبرت عن اثنين وقلت : الضاربها أنا اثان " وقال فى التعليق " رجـلان " (٢)

(١) انظر القسم الثانى من التحقيق : ص ١٥٣ - ١٥٤ وحاشية المصنف اللوحة ٩ ط .

(٢) جاء ذلك فى التعليق اللوحة ١١ ط .

وذكر وجه الفرق ، لأنك إذا قلت : " الضاربها " لم يعلم أرجلان
أم امرأتان ، وهذا الكلام كما ترى مخبط .
أما أولا : فلأنه ذكر الأخبار باللام فى الجملة الأسمية ، وهو ممتنع كما ذكرنا
وأما ثانيا : فلأن حق الكلام فى " أنا ضارب اثنين " على تجويز الإخبار
باللام " الضاربها أنا " أى : اللذان أنا ضاربهما اثنان ، وحينئذ
لا يتبين الفرق بين " الثانية اثنان " وبين " الضاربها أنا اثنان " ،
إذ لفظ اثنان إن أريد به العدد المجرد من غير اعتبار الذكورة ، فهما
فى المنع سواء ، لأن اللذين أنت ضاربهما يكونان اثنين أيضا ،
وإن أريد به قيد الذكورة فالصورتان مفيدتان ، إذ اللذان أنت ثانيهما
قد يكونان ذكرا أو ذكرا وانثى ، إذا كان المتكلم ذكرا ، فكـذا
" اللذان أنت ضاربهما " قد يكونان ذكرا أو انثيين ، وليس فى اللام
فى " الضاربها " والثانيهما " دلالة على تذكر ، أو تأنيث ، إذ جاز
أن يقدر اللتان أو اللذان فى الموضعين ، وعلى الجملة فقله فى التعليق
فى الفرق " الضاربها أنا رجلا " ليس بسديد ، بل حقه اثنان ، وحينئذ
لا يصح الفرق ، فهو فى غاية الصعوبة . . . " (١)

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص ٢٤٦ - ٢٤٧ والتعليق اللوحة
١١ ط .

”المبحث الثالث”

أسلوب الشارح :-

تحدث الفالى فى مقدمة شرحه عن الأسباب التى دعت إلى القيام بهذا العمل ، وذكر من بين تلك الأسباب ما لسه فى بعض ألفاظه من انحداد يحتاج إلى تحليل وإطلاق يفتقر إلى تحليل .

فلذلك قام بشرحه شرحا وضح فيه غامضه وحل عقده ، وقيد مرسله ، وعلل مطلقه ، فأظهر بذلك جواهره ودرره وسهل فهمه وبسره .

وكان أسلوبه فى شرحه سهلا واضح العبارة جليها لا يشوبه تعصيد ، ولا يشينه غموس ، وقد ظهرت فى أسلوبه سمات (١) ميزته عن غيره ، وحفظت للشارح شخصيته ، فإليكها :-

١ - الحوار :-

كان الحوار سمة غالبية على الشارح فهو يورد كثيرا من مسائله ، على هيئة حوار بينه وبين طرف آخر يتخيله ، فيذكر ما يمكن أن يورده ذلك الطرف فى المسألة ، ثم يقوم بالرد عليه .

وقد اعتمد فى هذا الحوار على عبارة ”فإن قلت . . . قلت

أو فإن قيل قلنا

مثال ذلك :

(١) هذه السمات التى نذكرها هنا وردت فى جميع أقسام الكتاب ، فلذلك نبه عليها محقق القسم الأول ، وذكر بعضها محقق القسم الثالث ، انظر القسم الأول من ٨١ - ٨٤ ، والقسم الثالث من : ٥٢ .

قال المصنف في تعريفه للفاعل :

" هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه ابداً . "

قال الشارح : " من فعل " بيان للمسند إليه ،

فإن قلت : ظاهر هذا يقتضى أن يكون الفعل مسنداً إليه ، ولا يستقيم ، لأن

الفعل مسند لا مسند إليه .

قلت : الضمير في " إليه " لورجع إلى اللام في المسند لزم ذلك ، وهو أن

الفعل مسند إلى نفسه ، وليس كذلك ، بل الضمير راجع إلى الموصول الأول ،

أو الموصوف وهو " ما " أى : هو المسند إلى ذاك الشئ ، فالفعل يصدق

عليه أنه المسند إلى الفاعل ، لا إلى نفسه . (١)

وقال المصنف في تعريفه للمفعول فيه :-

" وهو ما وقع فيه الفعل من زمان أو مكان ما يصح فيه تقدير " في " . "

قال الشارح : -

" من " في " ما " للبيان أيضاً كما في المفعول له .

فإن قلت : قولهم : " يوم الجمعة حسن " ينتفى أن يكون ظرفاً ، لأنه ما وقع

فيه الفعل وليس بمفعول فيه .

قلت : شرط كونه بحيت يصح فيه تقدير " في " وههنا لا يصح فيه تقدير " في " (٢)

وقال أيضاً :

" فإن قلت : نسلم أن الأظيمة لا تمقل إلا باعتبارين ، لكن لا نسلم أنه

يشترط أن يكون الاعتباران معمولين له .

(١) القسم الثانى من التحقيق ص : ٢ - ٣

(٢) " " " " ص : ٣٤٢ .

قلت : إن " اطيّب " إنما كان عاملا ، لاشتماله على معنى التفضيل ، ومعنى التفضيل نسبه واحدة ، تستدعى طرفين مفضلا ومفضلا عليه ، فلما كان عاملا فى المفضل عليه ، وجب أن يكون عاملا فى المفضل أيضا ، لأن نسبة الأفضلية إليهما واحدة . (١)

وهكذا نراه يورد هذا الأسلوب فى شرحه ترسيخا للمسائل ، وإجابة على ما قد يثار من اعتراضات أو إيراد .

٢ - النظر والحزازه -

أكثر الشارح من استكمال هاتين العبارتين في كتابه ، وهو يذكّر
هذا النظر عند ما لا يسترضى ما جاء في المتن ، سواء كان ذلك رأياً للمصنف
أو غيره ، وقد تقدمت أمثلة ذلك في محث موقفه من المصنف .^(١)

أما عبارة " ففيه حزازة " ، فقد ذكرها عند ما لم يستسخ ترتيب المصنف
لبعض كلامه حيث قال المصنف :

" والثاني من شطري المبتدأ بمنزلة التاء أيضا فيحذف " .

قال الشارح :

الفاء للتسبب ، أي كونه بمنزلة التاء سبب لحذفه ، ولفظ " أيضا " كان حقه
أن يكون بعد قوله : " فيحذف " وقع في النسخ قبله ، ففيه حزازة^(٢) ، إذ لم
يسبق فيما قيل شيء آخر حتى يقال : الشطر الثاني بمنزلة التاء أيضا^(٣) .

(١) الدراسة ص : ٦٦

(٢) الحزازة وجع في القلب ، والحزاز حَازَ في القلب ، وكشور حَكَ
في صدره فقد حَز - الصمان " حَزَز " .

(٣) القسم الثاني من التحقيق ص : ٤٧١ .

٣ - الاستقراء :-

من العلامات البارزة التي ظهرت في هذا الشرح الميل إلى الاستقراء ،
والاعتماد عليه في بعض المسائل النحوية .

لذلك يمكن أن تعد هذه الظاهرة من ضمن السمات التي أمتاز بها
أسلوب الشارح .

فالشارح يمتثل على المصنف في تشبيهه اكتساب المضاف التأنيث من
المضاف إليه ، باكتسابه التعريف منه ، فيقوى القول باكتسابه التعريف ويضمف
القول باكتسابه التأنيث ، ممتدا في حكمه على الاستقراء ، فهو يقول :
" وفي هذا التشبيه شيء " ، وذلك أن أخذ التعريف من المضاف إليه أمر ثابت
نحقيق بالاستقراء ، بخلاف أخذ حكم التأنيث من المضاف إليه ، فإنهم اتفقوا
على ضعفه ووروده في كلمات معدودة . (١)

وقال أيضا في حديثه عن " ما " و " لا " المشبهتين "ليس"
" فإن مشابهة " ما " أقوى ، لأنه لنفس الحال ، و " ليس " لنفس الحال ،
بخلاف " لا " فإنه لنفس المطلق ، ويصدق الاستقراء . (٢)

هذه هي السمات البارزة في هذا الشرح ، التي أمكن الوقوف عليها ،
من خلال دراستي له . والله أعلم .

(١) القسم الثاني من التحقيق ص : ١٤١ .

(٢) " " " " ص ٢٩٢ .

”المبحث الرابع”

موقفه من القياس والسماع هـ

لم يكن الشارح إلا واحدا من أولئك الذين يلتزمون بأصول النحو وقواعده ، وإن من أهم الأصول التي تُكُونُ عمودَ النحو وجوهره ، أَصْلُ القياس والسماع ، والشارح يكثر من ذكر هذين الأصلين ، ويبنى عليهما كثيرا من مسائله وقضاياها ، ترجيحاً لها أو تضعيفاً ، فهو يقول عند حديثه عن تعدد الاستثناء :

وأما تعدد الاستثناء المفرغ ، فلا يمنع من حيث القياس
 لكن الكلام في وقوعه ، وذلك يتعلق بالاستعمال ، فليُنظر هل وُجد نفس
 الاستعمال أم لا .^(١)

وقال أيضا في حديثه عن تذكر العدد وتأنيته :

"ويحذف التاء من الثاني ، أى تذكره بتذكير الجزء الأول ويحذف التاء من الجزء الثاني ، وهو "عشر" من "أحد عشر إلى تسعة عشر" ، فإن تذكره يحذف التاء على ما هو قياس التذكير والتأنيث فى الأصل ، لا على ما هو القياس فى العدد". (٢)

وقال أيضا وهو يرد على الفراء في منعه إعمال ثاني المتنازعين :

" لكن لما ورد عن العرب في كلام الفصحاء لم يمكن الحكم بمنعه . " (١٣)

(١) القسم الثاني من التحقيق : ٣٢ .

• ۵۸۲: ع " " " (۲)

• ۷۶ : ۵ " " " (۲)

وقال في موضع آخر :

وهذا الجواب إنما يصار إليه إذا ورد في الاستعمال ، مثل هذه الصورة ،
ليتأول بما ذكرناه .

أما إذا لم يرد في الاستعمال فلا يحتاج إلى فرضه والتحمل في التفسير .
في الجواب عن هذا الإشكال (١) .

والشارح قد استشهد بالمسموع عن العرب من نثر أو شعر على ما سنبينه
عند الحديث عن شواهد (٢) .

(١) النظر : القسم الثاني من التحقيق ص : ٨٦ .

(٢) ، ، : هذه الدراسة ص : ١١١ .

” البحت الخامس ”

شواهد الكتاب

تابع الشارح المصنف في الاستشهاد بما صح نقله عن العرب ، الذين يوثق بفصاحتهم ، ويعتمد على لغتهم ، ممن عاش قبل فساد الألسن باختلاط الأجناس وتغير الطباع ، فشمّل الاستشهاد القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وما صح عن العرب من الحكم والأقوال ، والأمثال والأشعار .

أولا : القرآن الكريم —

يعد القرآن الكريم بلا شك قمة الفصاحة ، وذروة البلاغة ، ولا غرو من ذلك ، فهو كتاب الله الذي أنزله بلسان عربي مبين ، على رسوله الأمين ، ليتحدى بفصاحته وبلاغته ، فرسان الكلام وأمرأه البيان ، الذين وقفوا أمام إعجازه وبلاغته ، حائرين عاجزين عن مجاراته أو مدانته ، لذلك كان القرآن ولا زال ، وسيظل منهلا عذبا ، وموردا صافيا ، يستقى منه كل باحث مهما اختلفت فروع البحث والمعرفة ، ناهيك بالبحوث التي هي من صلب اللغة العربية ، لغة القرآن ولسانه ، فجاء كتابنا هذا حافلا بقدر لا بأس به من الآيات القرآنية ، التي أورد المصنف بعضها ، ليدل به على إثبات قاعدة نحوية ، أو توضيح قضية لغوية .

بينما أورد الشارح بعضها الآخر عند ترجيحه لرأى يذكره ، أو تحفيده لتفسير يورده . والشارح في كلتا الحالتين يقوم بتوضيح الفرس الذي سيقّت الآية من أجله ، ويبين محل الشاهد منها .

وكل من المصنف والشارح في الغالب ، يكتفى بذكر محل الشاهد من الآية ، ولا يلتزم بإتمامها .

وفيما يلي أمثلة من الشواهد القرآنية كما جاءت في الكتاب :-

ذكر الشارح الدليل الثالث من الأدلة التي ساقها المصنف ، ليدل بها على أن الناعل كالجزء من الفعل ، وهذا الدليل هو رد المين من نحو : " قولاً " ، ثم فسر ذلك بقوله :

يمنى نحو : " قل " حذف منه المين لالتقاء الساكنين ، فإذا اتصل به ضمير الفاعل نحو : " قولوا " قولاً ، قولى " رد الواو لتسرك ما بعده بحركة أصلية ، لاتصاله بما هو كالجزء ، وهو الفاعل ، فلذلك ردت الواو ، بخلاف ما إذا اتصلت الحركة بما ليس كالجزء ، فإنه لا يُرد كـ = (قل الحق) ^(١) = إن فإن حركة اللام عارضة ، فلم يُرد لأجله الواو ، لعدم اعتبار الحركة المارضة ، فهي كالساكنة ، فيدل على أن الفاعل كالجزء ، فالحركة لأجله حركة أصلية ، لا عارضة ^(٢) .

ومن ذلك أيضاً ما جاء في اعتراض الشارح على المصنف ، حينما قال في محت تأنيث الفعل للفاعل :

" وراز طلع الشمس ، وحضر القاضي ، اليوم امرأة " ، وإن كان المختار لحوق التاء .

فقال الشارح معقبا على ذلك : " وهذا خلاف ما اختاره الشيخ ابن الحاجب في الإسناد إلى غير الحقيقي فإنه استدل بقوله تعالى : = (وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ) ^(٣) =

(١) من الآية " ٢٩ " من سورة الكهف .

(٢) انظر : القسم الثاني من التحقيق ص : ١٨

(٣) الآية : ٩ من سورة القيامة .

فإن القراء اتفقوا عليه ولا يتفقون على غير المختار . . . (١)

ومنه أيضا ما احتج به المصنف على أولوية أعمال الثانى من المتنازهين

حيث قال :

" ولهذا حمل = (آتونى أفرغ عليه قَطْرًا) = (٢) ، و = (هاؤم اقرأوا كتابيّه) = (٣)

على إعمال الثانى .

قال الشارح : " ، إذ لو أعمل الأول للزم ترك الأحسن ، وهو إضمار

المفعول فى الثانى ، ولو أعمل الثانى لم يلزم فيه محذوف ، إذ المفعول من

الأول حينئذ يجب حذفه ، فلذلك كان حجة للبصريين ، و = (هاؤم) = بمعنى

" خذوا " ، فلو أعمل الأول فيهما لكان الأحسن أن يقال : " أفرغه " و " اقرأوه " (٤)

وذكر الشارح أن الحال تجوز من المضاف إليه فقال :

" وقد جاء الحال عن المضاف إليه فى التنزيل نحو : = (ملّة إبراهيم حنيفاً) = (٥)

و = (أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين) = (٦) .

هذه أمثلة من استشهادهما بالآيات القرآنية بصفة عامة ، بقيت نقطة

أخرى هامة نشير إليها ، وهى أن المصنف والشارح عند استشهادهما بالآيات

القرآنية قد يوردان منها ما فيه أكثر من قراءة ، فيذكران القراءة التى تدل على

الرأى الذى يوردانه ، أو التفسير اللغوى الذى يختارانه .

(١) القسم الثانى من التحقيق ص : ٤٨ .

(٢) الآية " ٩٦ " من سورة الكهف ، وانظر القسم الثانى من التحقيق ص : ٨٣ .

(٣) ، ، " ١٩ " من سورة الحاقة .

(٤) القسم الثانى من التحقيق ص : ٨٣ .

(٥) من الآية " ١٣٥ " من سورة البقرة .

(٦) من الآية " ٦٦ " من سورة الحجر ، وانظر القسم الثانى من التحقيق ص : ٥٠٦ ، ٥٠٧ .

فالشارح مثلاً يبين معنى " محقوقة " من قول الأعشى :

وإن امرأة أسرى اليك ودونه من الأرض مومة وبیدا سملق
لمحقوقة أن تستجيبى دعاءه وأن تعلمى أن الممان موفق

فيقول : و " محقوقة " بمعنى " جديرة " يقال : أنت حقيق أن تفعل كذا ،
وزيد حقيق به ومحقوق ، أى خليف له ، فكان حقه أن يسند الى الذات
فيقال " زيد حقيق بالاستجابة ، لا أن الاستجابة حقيقة بزيد ."
ونظير ذلك ما استشكل من قوله تعالى : = (حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ)^(١)
فيمن قرأ بغير تشديد الياء من " على " وتؤول بتاويلات :-
أحدها : أنه على القلب كقوله :

* وتشقى الرماح بالضياطرة الحبم^(٢) *

والثانى : أن مالزمك فقد لزمته .
والثالث : أن المراد : حقيق على ترك القول أن أكون أنا قائله ولا يرضى
إلا بمثلئى ناطقا به^(٣) .

وقال المصنف أيضا عند حديثه عن الناعل الذى يضر لتقرره فى النفس :

" منه قوله تعالى : = (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)^(٤) فيمن قرأ بالنصب ، أى الأمر ."
قال الشارح :

" ومن قرأ برفع " بينكم " فهو فاعل " تقطع " والفاعل فيه مظهر ، " والبين " هو

(١) من الآية " ١٠٥ " من سورة الأعراف ، وانظر القسم الثانى من التحقيق

ص : ٤١ الهامش (١) .

(٢) انظر البيت والكلام عليه فى القسم الثانى من التحقيق ص ٤١ الهامش (٢) .

(٣) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٤١ .

(٤) من الآية " ٩٤ " من سورة الأنعام ، وانظر الكلام عليها فى الهامش (٢)

ص : ٤٥ - ٤٦ من التحقيق .

هو الوصل ، أى : تقطع وصلكم ، فأما من قرأ بالنصب ففاعل " تَقَطَّعَ " مضمول دلالة الكلام عليه ، وتقرره فى النفوس ، أى : تقطع الأمر بينكم " (١)

وقال المصنف أيضا فى مبحث حذف المنادى :

" ويحذف المنادى عند الدلالة نحو : = (ألا يا اسجدوا) = (٢) فيمن قرأ " .
قال الشارح : أى : " ألا يا قوم " أو " يا أناس اسجدوا " ، واحترز بقوله :
" فيمن قرأ " عن القراءة الأخرى ، وهى : تشديد اللام من " ألا " وأصله " أن لا " والياء من تنمة الفعل المضارع ، أى : لأن لا يسجدوا ، أن : لا يهتدون إلى أن لا يسجدوا ، و " لا " زائدة ، أى إلى السجود ، وحينئذ يخرج عن الباب " (٣)

ومما يلاحظ فى استشهاد المصنف والشارح بالقراءة ، أنهما لا ينسبانها إلى من قرأ بها ، بل يكتفیان بقولهما " فيمن قرأ " ، وقد نسبت فى هوامش التحقيق القراءات الواردة فى النص إلى أصحابها ووثقتها من مصادرهما الأصلية .

(١) القسم الثانى من التحقيق ص : ٤٥ - ٤٦ .

(٢) الآية " ٢٥ " من سورة النمل ، وانظر الكلام عليها فى الهامش (٣) من الصفحة ٤٥١ فى التحقيق .

(٣) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٤٥١ .

ثانيا : الحديث الشريف :-

قضية الاحتجاج بالحديث الشريف ، قضية خلافية بين النحاة ، بدأ
الجدال فيها في القرن السابع الهجري ، والنحاة فيها فريقان : فريق
يقول بصحة الاحتجاج بكل ما صرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من
الأحاديث الشريفة ، وعلى رأس هذا الفريق ابن مالك ، وفريق آخر يمنح
الاحتجاج به ويمارضه ، ويتزعم هذا الفريق ابن النضائ (٢) ، ولكل من الفريقين
حجج وأدلة يضيق المقام عن ذكرها . (٣)

وإذا نظر إلى المصنف والشارح نجدهما قد عاشا في الفترة التي أثيرت فيها هذه القضية ، ومع ذلك لم نعثر على ما يؤكد لنا موقفهما منها .

وبالرجوع إلى الكتاب الذي بين أيدينا ، نجد أنه لم يرد فيه من الأحاديث إلا سبعة ، وردت موزعة على أقسامه الثلاثة ، حيث ورد حديث منها في القسم الأول (٤) ، وحديثان في القسم الثاني (٥) ، ووردت الأربعة الأخرى في القسم الثالث (٦) ، وهذا يعتبر عددا قليلا ، وخاصة وأن الكتاب طويـل

(١) هو : جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائفي الجباني صاحب التسهيل والألفية والكافية وغيرها . مرة الجنان : ١٧٣/٤ ، وفوات الوفيات : ٤٥٢/٢ ، بغية الوعاة : ١٣٠/١ . توفي سنة ٦٧٢ هـ .

(٢) هو : أبو الحسن علي بن محمد الكتامي الأشبيلي صاحب شرح كتاب سيويه ، وشرح جمل الزجاجي . توفي سنة ٦٨٠ هـ .

بغية الوعاة : ٢٠٤/٢ ، والمزهر : ٤٤٨/٢ ، وكشف الظنون : ٦٠٤/١ ،

١٤٢٨/٢ .

(٣) انظرها في إتحاف الأُمجاد في ما يصرح به الاستشهاد للألوسی ع : ٧٧ وما بعدها ، وانظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحدیث الشریف للدكتور خدیجة الحدیثی .

(٤) انظر : القسم الأول من التحقيق ص : ٥٩٦

(٥) : " الثاني " ٤٣٥ : ٦٨١ .

(٦) : " الثالث " " ٤٣٢ : ٤٤٣ ، ٤٤٨

ويحتوى على مباحث كثيرة ، جرت عادة النحاة أن يستشهدوا فيها ببعض
الأحاديث الشريفة .

وهذه القلة قد يدعى المانعون للاستدلال بالعديت أنها تدل على
عدم ترجيح المصنف والشارح للاستشهاد به ، ولكن تلك الدعوى ليست
مسلمة ، بل إن إيراد المصنف لهذه الأحاديث - وإن كانت قليلة - ترجيح
القول بأنه يؤيد رأى القائلين بصحة الاحتجاج به .

كما أن سكوت الشارح وعدم اعتراضه على استشهاد المصنف بها ، يدل
على أنه يوافق فى رأى فى صحة الاحتجاج به .

واليكم الحديثين اللذين وردا فى القسم الثانى الذى يخصنى ، لتبينوا
طريقة استشهاد المصنف بهما وتناول الشارح لهما :

تحدث المصنف عن ندا المضاف إلى "يا المتكلم" ، فذكر أنه يجوز فيه
إسكانُ الـ"ها" ، وفتحها وحذفها استفناً عنها بالكسرة ، إذا كان ما قبلها
مكسوراً ، وابدأها ألفاً ، ثم قال عن "ابدأها ألفاً" ^(١) "ولا يكاد يوجد
فى غير النداء نحو : "ياربنا تجاوز عنى" ، وعليه يحمل قوله عليه السلام :
"انفق بلالا" فيمن روى ."

قال الشارح : أى : يا بلالى ، وقوله : فيمن روى ، أى : رواه بالألف ،
وقد روى منونا أيضاً ، ومضموماً ، أى : "يا بلال" ، وعلى المنون قيل : معناه
على تكثير العلم ، كأنه جعل اسم العلم مستعاراً ، لكل من يفعل مثله من
الإدخال للغد ، وعدم الاتكال ، نحو : "لكل فرعون موسى" .

وقيل : المنادى محذوف أى : يا بلال ، و "بلالا" مفعول "انفق" فقالاً من
الهل بمعنى المبلول ، كأنهم يبلونه ثم يتناولونه فيخرج عن الاستشهاد حينئذ ،

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٤٣٤ ، ٤٣٥ .

وقد يقال : معناه : انفى بغير " لا " أن بغير التلطف بكلمة " لا " بمعنى
إذا سئلت فلا تجب بـ " لا " (١).

٢ - تحدث المصنف عن خبر " كان " وأطال فيه الحديث .

وقام الشارح بتفسير كلامه وتوضيحه . وما ورد في ذلك المبحث
قول المصنف : " وقوله عليه السلام : " حتى يكون أبواه هما اللذان
يَهْدِيَانِهِ " روى مرفوعا ، ومنصوبا ، وفيه أربعة أوجه " .

قال الشارح : أول الحديث " كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه
هما اللذان يَهْدِيَانِهِ " وفيه أربعة أوجه من الإعراب :

أحدها : أن يكون في " يكون " ضمير المولود ، و " أبواه " مرفوع
بالابتداء ، و " هما " أيضا مرفوع بالابتداء ، و " اللذان " مع صلت
خبر للمبتدأ الثاني ، والجملة ، أعنى " هما اللذان
يَهْدِيَانِهِ " خبر " أبواه " و " أبواه " مع خبره في موضع
النصب خبرا ليكون .

والثاني : أن يكون " هما " ضمير الفصل لا محل له من الإعراب ، و " اللذان " خبره
" أبواه " والجملة خبر " يكون " .

والثالث : أن يكون " أبواه " مرفوعا بأنه اسم " يكون " و " هما اللذان " جملة منصوبة
المحل على الخبرية .

والرابع : أن يكون " أبواه " اسما لـ " يكون " و " هما " ضمير الفصل ،
و " اللذان " خبره ، وعلى هذا لا يجوز في " اللذين " إلا النصب .
وللزيادة على الأربع مجال ، بأن يقال : " كان " ناقصة أو تامة ،
أو زائدة ، أو فيه ضمير الشأن ، إلى غير ذلك (٢).

(١) انظر : القسم الثاني من التحقيق ص : ٤٣٥ .

(٢) " : " " " : ص : ٦٨١ - ٦٨٢ .

ثالثا : الأمثال العربية :-

ورد في الكتاب كثير من الأمثال العربية مستشهدا بها ، وقد قام الشارح بتفسير مفرداتها وبيان معانيها ، وذكر محل الشاهد منها ، كما أنه ساق كثيرا من القصص التي تحكى عن موردها وأصعابها ومضربها ، معتددا في شرحه بروايته على كتب الأمثال ، كأمثال العرب للضبي (١) والأمثال لأبي عبيد (٢) ، ومجمع الأمثال للميداني (٣) ، والمستقصى في الأمثال للزمخشري (٤) ، بالإضافة إلى حاشية المصنف على الكتاب .

واليكم أمثلة من الاستشهاد بها ، كما جاء في الكتاب :

قال المصنف وهو يعدد المسوغات للإبتداء بالنكرة : " أو نكرة تتناول كل واحد على سبيل الاستفراغ : نحو : " ثمرة خير من جردة " ، و " ما أحد خير منك " ، و " شَرُّ مَرْغُوبٍ إِلَيْهِ فَصِيلُ رِيَّانٍ " ، و " كُلُّ شَاةٍ بِرِجْلِهَا معلقة " .

قال الشارح : " فَإِنَّ الْمَعْنَى : كل ثمرة خير من جردة ، وكذا " ما أحدٌ خير منك " فإنه نكرة في سياق النفي فتعم في جميع أفرادها ، فهو بمنزلة العام . وكذا المثل " شَرُّ مَرْغُوبٍ إِلَيْهِ " ، ولعل تقدير العموم فيه أن معناه : شر الأشياء المرغوب إليها فضيل ريان ، فالأشياء فيها عموم ، و " شر " مضاف إليها ، فالتقدير : " شر كل مرغوب إليه " فاكتمس العموم من المضاف إليه ، وأصل المثل

(١) هو المفصل بن محمد بن يعلى الضبي . المتوفى سنة ١٧٠ هـ .

(٢) هو : أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي . المتوفى سنة ٢٢٤ هـ .

(٣) هو : أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري . المتوفى سنة

٥١٨ هـ .

(٤) هو : أبو القاسم جلاله محمود بن عمر الزمخشري . المتوفى سنة

٥٣٨ هـ .

أن الناقة لا تكاد تدر إلا على ولد أو "بو" وهو جلد حوار يمشى ثم تمطف عليه الناقة إذا مات ولدها ، فإذا كان الفصيل ريان لم يمرها ، فيبقى أربابها من غير لبن ، يضرب للفنى التجأ إليه محتاج ، وكذا "كُلُّ شَاةٍ بِرَجْلَيْهَا مُمَلَّقَةٌ" وأول من قال ذلك وكيع بن سلمة ، وكان ولي أمر البيت بعد جرهم ، وكان يزعم أنه يناجى الله تعالى ، وكان ينطق بكثير من الخير ، وكان علماء العرب يزعمون أنه صدّيق من الصديقين ، فلما حضرت الوفاة ، جمع قبيلة إياد فقال لهم : اسمعوا وصيتي ، الكلام كلمتان والأمر بعد البيان ، مَنْ رَشِدَ فَاتَّبِعْهُ ، وَمَنْ غَوَى فَارْفُضْهُ ، وكل شاة برجلَيْها مملقة ، فأرسلها مثلا (١) .

(١) انظر : القسم الثانى من التعقيين ص : ١٥١ - ١٥٣ .

رابعاً : الشعر :-

يعتبر الاستشهاد بالشعر أمراً شائعاً عند النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين ، فذلك استشهاد المصنف والشارح في هذا الكتاب بقدر غير قليل من الأبيات الشعرية ، التي جاء بها ، لتقرير قواعد نحويه أو لتكون حجة لهما في نقض رأى لمخالف ، أو لتأول بما يدخلها في قاعدة عامة .

وقد قام الشارح بتوضيح مفرداتها وبيان معانيها ، مع اتمام بعض الأبيات التي ورد الاستشهاد بها ناقصة ، كما أنه يذكر أحياناً أصحابها والمناسبة التي قيلت فيها ، ويورد بيتاً أو أبياتاً مما قبل الشاهد أو بعده من القصيدة ، ويوضح محل الشاهد فيها ، ثم انه قد يورد زيادة على ما ذكره المصنف .

وفيما يلي أمثلة من هذه الشواهد الشعرية :-

قال المصنف وهو يعدد أدلة كون الفاعل كالجزء من الفعل ، وزيادته معه في نحو :

فكيف ولو مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

قال الشارح :

هذا هو الثامن من الأدلة .

وتقريره أنهم حكموا بأن " كانوا " زائدة ، وإن كانت الفعل وهو " كان " وحده زيادة ، ولكن لما كان الفاعل كالجزء منه لم يفكوه عن الفعل ، فحكموا بزيادتهما جميعاً^(١) .

وقال المصنف أيضاً : والنسبة إليهما جميعاً في نحو قوله :

فاصبحت كنتياً وأصبحت عاجناً وشر خصال المرء كنت وعاجن

(١) انظر : القسم الثاني من التحقيق ص : ٢٤ .

أى : أصبحت ممن يقول هذه الكلمة ، وهو أنى كنت كذا وكذا ، يعنى
أخبر عن الأمور الماضية كما هو عادة الشيوخ والهرمى ، و " العاجن " من
" عجن " الرجل إذا نهض ممتدا على الأرض من الكبر ، فنسب إلى " كان " مع فاعله وهو : كنت " ، فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لما ألحق
" ياء " النسبة بهما معا .^(١)

وقال المصنف أيضا :

" وامتنع عند غير ابن جنى ضرب غلامه زيدا وأما نحو قوله :
جزى رَبَّةً عني عَدَىَّ بنَ حاتم جزاءَ الكلابِ الماويات وقد فعل
فمحمول على الضرورة ، أو على أن الضمير للمصدر " .
قال الشارح : هذا مستند لابن جنى ، وهو أن الضمير فى " ربه " يرجع
إلى " العدى " المذكور آخرًا على المفعولية ، فهو مثل : ضرب غلامه زيدا
إذ التقدير : " جزى رَبَّةً عدى عديا " .
وأجاب عنه بوجهين :-

أحدهما : أنه محمول على ضرورة الشعر ، والكلام فى سعة الكلام .
والثانى : أن لا نسلم أن الضمير يرجع إلى العدى ، بل إلى المصدر
المدلول عليه بلفظ الفعل ، أى : جزى رب الجزاء^(٢) .

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٢٥

(٢) " : " " " " : ص : ٢٨ .

وقال المصنف في مبحث التنازع :

" وإن أعمل الأول أضمر الفاعل في الثاني نحو قوله :

حتى إذا زلجت عن كل حنجرة : . إلى الخليل ولم يقصمته نغب (١)

قال الشارح :

البيت لذي الرمة وقبله :

فأقبل الحقب والأكباد ناشزة : . فوق الشراسيف من احشائها تجب

حتى إذا زلجت البيت

وبعده :

رمى فأخطأ والأقدار غالباً فانصمن والويل هجيراه والحرب

أى : حتى إذا انحدرت النغب من حلقه ولم يشرب رياً ، رمى المقتنص

أى : الصائد المذكور في الأبيات قبله ، فأخطأ فانصمن أى : فتفرقت

الحرى ، وحال المقتنص أنه يدعو الويل ، والحرب لما فاته من الصيد بسبب

أخطائه ، وهجيراه عاده ، و"العقب" الحر سميت عقبا لبيان بداونها ،

والواحد أحقب " ناشزة " مرتفعة من شدة المطش ، والشراسيف " أطسرف

الضلوع مما يلي البطن ، " تجب " تضلرب ، وتخفق من وجب قلبه وجبياً ،

" زلجت " مرت في العلق ، و" الخليل " حرارة المعدش ، و" القصع "

القتل ، يقال : قصع حرارته أى : قتل عطشه ، وضمير المفعول من يقصمته

للخليل ، " النغب " جمع " نغبة " وهى الجرعة من الماء القليل .

وارتفع " نغب " بأنه فاعل " زلجت " أى : انحدرت في الحلق فمضت ،

أى : حتى إذا مضت وانحدرت جرع من الماء قليلة في كل طبقة من حلقه

وهنجرتة ، وتلك النغب لم تقتل المعدش ، أى : لم يشرب رياً ،

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٧٨ .

ووجه الاستشهاد " أن زلجت " و " لم يقصع " متوجهان إلى الثغب ،
 أي زلجت الثغب ولم يقصع الثغب الخليل .
 وقد أعمل الأول وأنصر الفاعل في الثاني ، وهو النون بمعنى " هن " راجعة
 إلى ثغب .^(١)

(١) انظر : القسم الثاني من التحقيق ص : ٧٩ - ٨٠

البحث السادس

مصادر الشارح في شرحه للهباب

لا بد لمن يتصدى للتأليف في أن موضوع ، أن يكون ملما بأكثر ما قاله أصحاب الخبرة والتخصص في ذلك الموضوع ، ولا يمكن التعرف على تلك الأقوال أو الآراء ، إلا بالرجوع إليها في مصنفات أصحابها ، أو الوقوف عليها في المؤلفات الأخرى التي أوردتها .

وإذا نظرنا إلى الشارح ، نجده قد أورد كثيرا من آراء النحاة واللغويين ، واستشهد ببعض الأحاديث والأمثال والأشعار ، ولكنه لم يشر إلى مجمل المصادر التي استقى منها معلوماته ، وإن كان أشار إلى بعضها ، كالكتاب لسيويه (١) ، والمقتضب للمبرد (٢) ، ومجمع الأمثال للميداني (٣) ، وشرح كتاب سيويه للسيرافي (٤) ، وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي (٥) .

والصاحح للجوهري (٦) - والمفصل للزمخشري (٧) والمفنى (٨) لابن فلاح أو لعبد القاهر الجرجاني .

- (١) انظر : القسم الثاني من التحقيق ص : ٥٢٥ .
- (٢) : " : " : " : " : ١٧١ - ١٢٠ .
- (٣) : " : " : " : " : ٣٨٨ - ٣٨٥ .
- (٤) : " : " : " : " : ٣٠٨ .
- (٥) : " : " : " : " : ٩ .
- (٦) : " : " : " : " : ٣٠٨ - ٥٤ .
- (٧) : " : " : " : " : ٥٦٥ - ٣١٢ - ٢٢٧ .
- (٨) : " : " : " : " : ٦١١ .

والأمالى (١) لابن الحاجب .
 والإيضاح (٢) لأبى عيسى الفارسى .
 ثم الينابيع (٣) ، وميزان الاعتدال فى الحمل والوضوح (٤) ، بالإضافة إلى
 المفتاح (٥) ، والحواشى والتحليق للمصنف (٦) .
 هذه هى الكتب التى عثرت على اسمائها فى هذا القسم من الكتاب ، وهناك
 كتب أخرى اكتفى الشارح عند نقله منها بذكر أصحابها (٧) .
 كما أن هناك نوع ثالث ، نقل عنه ولم يذكر اسمه واسم صاحبه (٨) ، زعمت
 بعينى ذلك فى مكانه من التحقيق ، والشارح فى نقله من هذه المصادر
 أحيانا ينقل منها نقلا حرفيا ، وتارة ينقل منها بتصرف .

-
- (١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٣٧٩ .
 (٢) " : " " " " : ٩٠ .
 (٣) " : " " " " : ١٥٤ .
 (٤) " : " " " " : ١٥٧ .
 (٥) " : " " " " : ١٦١ ، ٦٤٤ .
 (٦) " : " " " " : ١١٦ ، ١٥٤ ، ٢٠٠ ، ٢١٧ .
 ٢٤٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٨٨ .
 (٧) انظر : على سبيل المثال القسم الثانى من التحقيق ص : ٣٠ ، ٣٠٩ ،
 ٤٩٨ .
 (٨) " : على سبيل المثال القسم الثانى من التحقيق ص : ٣٥٠ ، ٣٥٢ ،
 ٣٥٣ .

المبحث السابع

الكتب التى نقلت عن اللباب وشرحه للقالى

الكتب التى عثرت فيها على نقول عن اللباب وشرحه للقالى قليلة ، فإنها

لم تتجاوز الخمسة ، وهى :-

١ - اللباب فى شرح اللباب لنقره كار .

٢ - حواشى المباس لمجموعة من العلماء .

وردت نقول كثيرة من شرح اللباب للقالى فى هذا الكتاب وحاشيته ، ففى

أماكن متعددة ، منها أشرت إلى بعضها فى التحقيق .^(١)

٣ - الفوائد الضيائية لصبر الرحمن الجاس .

ورد النقل عن اللباب وشرحه للقالى ، فى أربعة مواضع من هذا الكتاب

وهى :-

فى الجزء الأول ص : ١٢٦ - ٢٩٥ .

وفى الجزء الثانى ص : ١٨٤ - ٢٩٣^(٢) .

٤ - خزانة الأدب لعبد القادر البغدادى .

وقد احتوت على نقول كثيرة من هذا الكتاب وشرحه ، وقد أحصى محقق

القسم الأول الصفحات التى وردت فيها هذه النقول فوجدها كما يلى :

(١) جاء ذلك فى نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة " مخطوط "

اللوحة ٦١ ، ٨٥ ، ٩٤ .

(٢) الطبعة المعتمدة فى هذا الإحصاء هى طبعة وزارة الأوقاف والشؤون

الدينية المراقبة عام ١٤٠٣ هـ .

الجزء الأول ص : ١١٤ ، ٢٢٨ ، ٢٨٨ ، ٥٥٢ .

الجزء الثاني ص : ٥٤ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ١٤٥ ، ١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ،

٢٣٠ ، ٣١٣ ، ٤١٥ ، ٥٤٢ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ،

٥٦٢ .

الجزء الثالث ص : ٤٨ ، ٩١ ، ١٥٦ ، ١٦٣ ، ٢٠٩ ، ٣٨٠ ، ٤٢٩ ،

٥٤٢ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ،

الجزء الرابع ص : ٣٨ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ١٠٦ ، ١٥٧ ، ٣١٨ ،

٣٢٩ ، ٣٤٦ ، ٣٩٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٧ ، ٤٩٣ ،

٥٩٣ ، ٥٩٥ . (١)

٥ - شرح أبيات مفنى اللبيب لعبد القادر بن عمر البندادى ،

وردت نقول عن اللباب وشرحه للقالى ، فى مواضع متعددة من هذا

الكتاب ، وقد قمت بإحصاء صفحاتها فجاءت كما يلى :-

الجزء الثاني ص : ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٤٤ .

الجزء الثالث ص : ٣٣٦ .

الجزء الرابع ص : ٥٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ .

الجزء الخامس ص : ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٣٤٤ .

الجزء السادس ص : ٢٠٥ .

هذا مجمل الكتب التى اوصل إليها علمى^(٢) ، ووجدت فيها نقولا عن الكتاب

وشرحه ، فلمل حركة التحقيق والطباعة الحديثة ، تكشف لنا الفطاه عن كتسب

نقلت عنهما . والله أعلم .

(١) الطبعة الممتدة فى هذا الإحصاء هى طبعة دار صادر بيروت .

(٢) الاعتماد فى هذا الإحصاء على طبعة دار المأمون بدمشق ، الطبعة

الأولى ١٤٠١ هـ - تحقيق : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق .

المبحث الثامن

من المسائل التي استدركت على الشارح

إن أى منصف من المتعمقين فى دراسة النحو ، يطلع على هذا الشرح ، لا يسمعه إلا أن يشهد لصاحبه شهادة حق وصدق ، بما له من سمة فسى الإطلاع ، وعمق فى المعرفة ، وخبرة بالأساليب المربية ، وتمكن فى المادة . ولكن الإنسان مهما بلغ من العلم والكمال ، فهو محل نقى ومظنة سهو إلا من عصم ربى .

فلذلك وجدنا كثيرا من العلماء المتأخرين ، يستدركون بعض المسائل على سن سبقهم ، وما الشارح إلا واحد من أولئك العلماء ، مع أن هذا لا يطمى فى علمه ، ولا يحط من مكانته ، فالجواد يكو والحسام ينو ، وكما قال الشاعر :

ومن ذا الذى ترضى سجايه كلها

كفى المرء كُفلاً أن تُعَدَّ معاهمه

وفيما يلى أمثلة من استدراكات العلماء عليه :-

استدرك عليه صاحب العباب عدة مسائل ، نورد بعضها فيما يلى :

قال المصنف فى مبحث المبتدأ والخبر : " ومن هذا الباب الإخبار عن الشئ " ، مكنيا عنه بالذى أو اللام التى بمعناها .

قال الشارح :

ومعنى " مكنيا " أن يوقع موقع ذلك الشئ المخبر عنه ضمير ، والباء

للاستعانة ، أى : يستعان فى الإخبار بمصدر " الذى " أو اللام التى فى

فى معناها ، لا أن الذى مخبر به ، بل هو المخبر عنه ، لأنه تصدر مخبرا عنه ،
وذلك الاسم المكنى عنه يوقع خبرا له ، فالباء للاستعانة ، لا صلة الإخبار^(١).

قال صاحب المصاب :

فقوله : " بالذى " يتملى بقوله " مكنيا عنه " لا بالإخبار لما فهم الشارح ،

وجعل الباء للاستعانة وتمحل تمحلا لا يليق بالمقام . " أ هـ (٢)

والشارح تابع للرضى فى قوله: إن الباء للاستعانة (٣)

وقال المصنف وهو يتحدث عن الأوجه المسموعة فى " أب وأم " عند

إضافتهما ليا المتكلم ومناداتهما :

" وحكى يونس " يا أب ، ويا أم " .

قال الشارح :

والأصل : يا أبا ، ويا أما " على إبدال الألف من اليا ، ثم حذفت

الألف ، وفتح آخر الاسمين دلالة على الألف المحذوفة . " (٤)

قال صاحب المصاب :

" وحكى يونس جواز حذف التاء الصدلة عن اليا للترخيم ، ولزوم فتح ما قبلها

لثلاثي يونس بندا الأب والأم بلا تاء نحو : " يا أب ، ويا أم ، ويا أبت ،

ويا أمت "

قال الشارح :

والأصل يا أبا ، ويا أما على إبدال الألف عن اليا ثم حذفت الألف .

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ع : ٢٢٨ .

(٢) المصاب اللوحة : ٦١

(٣) انظر : شرح الكافية للرضى : ٤٤ / ٢ .

(٤) انظر : القسم الثانى من التحقيق ع : ٤٣٧ .

أقول : ليس ما ذكره بمحكى عن يونس ، وإنما المحكى عنه ما ذكرنا على ما قال
الشيخ الرضى ، مع أنه لو كان مراد المصنف ذلك ، لوجب أن يذكر هذا
البحث ، حيث ذكر جواز إبداله ألفا .^(١)

وذكر المصنف أن الحال لا تكون إلا نكرة ثم قال :
" ونحو قولهم : " مررت بهم الجماعة الفقير " فعلى زيادة اللام .^(٢)
قال الشارح :

فهو حال معرفة أيضا بمعنى جَائِئِينَ غَافِرِينَ
فقوله : " فعلى زيادة اللام " معناه أنه بمعنى نكرة ، كما أن " المراك " بمعنى
ممتركة ، وكان الأولى أن يقول : تأويله أنه بمعنى النكرة ، كما أن " المراك "
بمعنى ممتركة ، و" وحده " بمعنى منفردا .^(٣)

قال صاحب العباب معقبا على كلام الشارح بعد ما ذكره :
" أقول : لو كان مراده ذلك لما فصله عما قبله ، ولما أوله بتأويل آخر ، بل مراده
ما قبله أن " المراك " معرفة إلا أنه واقع موقع نكرة ، وهى ممتركة ، فلا يكون
اللام فيه زائدة ، بخلاف الجماعة فإنه ليس معرفة واقعة موقع النكرة ، بل هى
بمعناها نكرة واللام فيه زائدة . أهـ .^(٤)

ووجدت استدراكا عليه أيضا فى حواشى العباب ، عند قول المصنف :
" وإذا وصف المضموم بابن وهو بين علمين بنى المنادى معه على الفتح إتباعا
لحركة الأول حركة الثانى ، وتنزيلا لهما منزلة كلمة واحدة . "

(١) الباب اللوحة : ٨٥ ب مخطوطة المدينة المنورة .

(٢) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٥٢٤ .

(٣) " : " " " " " : ٥٢٥ .

(٤) الباب اللوحة : ٩٤ ، مخطوطة المدينة المنورة ، وانظر أيضا فى
استدراكات صاحب العباب القسم الثانى من التحقيق ص : ٢٧٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ .

قال الشارح :

قيد بالضموم ليخرج العلم المضاف نحو : يا عبد الله بن زيد ،
فإنه ليس من الباب .

وقوله : " هو بين علمين " شرط لفتح المنادى ، فإنه إذا وقع الابن بين علمين
كثر في الاستعمال ، فاختير فتحه طلبا للخفة فيما هو كثير الاستعمال ، وفي
اللفظ أدنى تساهل .^(١)

قال المحشى على الباب : بعدما أورد كلام الشارح :

" لا تساهل فيه ، إن الابن المار عن اللام لا يقع صفة للضموم ، إلا إذا
كان مضافا ليتصرف ، فقوله : " يابن " يشير إلى أن المنادى إنما يبنى على
الفتح إذا كان الابن مفردا مكبرا غير مصرف باللام ، أما لو كان مشنئ أو مجموعا
نحو : يا زيد وعمرو ابني بكر ، أو مصفرا نحو : يا زيد بُنَيَّ أو مصرفا باللام ،
كمثاله ، فلا يبنى .^(٢)

ومع أستدرك على الشارح البهخادى في الخزانة ، عند كلامه على الشارح :

إذا عاش الفتى مؤتينا عاما . فقد ذهب اللذات والفتا

حيث قال : " وقول شارح الباب وروى :

✖ إذا عاش الفتى خمسين عاما ✖

رواية واحدة فإن ابن الخمسين لا يبلغ من الضعف هذه المرتبة .^(٣)

(١) انظر : القسم الثاني من التحقيق ص : ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٢) أنظر : القسم الثاني من التحقيق ص : ٤٢٣ الهامش (١) ، وهامش

الباب اللوحة : ٨٣ .

(٣) انظر : الخزانة : ٣٠٨ / ٣ ، وانظر كلام الشارح في القسم الثاني

من التحقيق ص : ٥٩١ .

هذه أمثلة من تعقيدات العلماء على الشارح ، كما جاءت في كتبهم ،
يضاف إلى ذلك ما أرى أن قلمه سبقه به ، أو وقع منه سهوا ، وهي مسائل
يجملها فيما يلي :-

١ - تابع المصنف في نسبه لسيبويه القول بمنح دخول الفاء على خبر "إن"
الداخلية على ما يتضمن الشرط .

فقد قال المصنف : " وليت ولعل مانعان باتفاق

ثم قال : و "إن" عند سيبويه (١)

قال الشارح : أي هو مانع من دخول الفاء في خبره قياسا لأن لفظ "إن"
لا يدخل على الشرط ، فكان القياس أن لا يدخل ما يتضمن للشرط أيضا .
وما نسب لسيبويه هنا مغالف لما في كتابه ، فقد أورد فيه عدة آيات
وامثلة كثيرة تدل دلالة صريحة على أنه يجيزه ولا يمنعه . (٢)

وقد صرح ابن يعميش والرضي والسيوطي بنسبة الجواز لسيبويه والمنع
للأخفش (٣) .

والمصنف والشارح تابعان في هذه النسبة لابن الحاجب ، فقد نسب
القول بالمنع لسيبويه والقول بالجواز للأخفش (٤) ، وسبقه في نسبة القول
بـ الجواز للأخفش عبد القاهر الجرجاني (٥)

٢ - نقل نقولا كثيرة من حاشية المصنف نقلا عرفيا ، ولم ينبه على ذلك ،

مع أن الأمانة العلمية تقتضي منه أن ينبه عليه (٦)

(١) انظر : القسم الثاني من التحقيق ص : ١٨١ - ١٨٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ١٠٢ ، والقسم الثاني من التحقيق ص : ١٨٢ هامش ١

(٣) انظر : ابن يعميش : ١/ ١٠١ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ١٠٣ ، والهمع

١/ ١١٠ .

(٤) انظر : الايضاح في شرح المفصل : ١/ ٢٠٥ .

(٥) انظر : المقتصد : ١/ ٥٢٤

(٦) انظر على سبيل المثال القسم الثاني من التحقيق ص : ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٦٢٣ .

٣ - استعمل بعض الأساليب التي تخالف لما عليه جمهور النحاة :

- أ (أدخل الألف واللام على " غير " والمصروف أن كلمة " غير " من الكلمات الموقلة في الإيهام ، ولا تتصرف إلا إذا وقعت بين ضدین فلذلك منع النحاة دخول " أن " عليها لأنها لا تفيدها تعريفا . والشارح استعمل كلمة " غير " مع " أل " فقال في حديثه عن المؤنث الحقيقي وغير الحقيقي " والشمس طلع في التأنيث الغير الحقيقي . " (١)
- ب (أدخل أيضا " أل " على كلمتي " كل و بعض " وهو أسلوب يأباه أهل اللغة وبعض النحاة . (٢)

فمن ذلك قوله " وأيضا لو أبدل لخرج من أقسام البدل إن ليس بدل الكل لا ولا بدل البعض . " (٣)

- وقال أيضا : " فإنما يكون بعضها مستثنى من " البعض " (٤)
- وقال أيضا : " إلا أن يجعل الاستثناءات من المستثنى منه الأول بأن يخرج البعض من المسقط والبعض من الباقي . " (٥)

* * *

- (١) القسم الثاني من التحقيق ص : ٤٧
ولمجمع اللغة العربية رأي في جواز هذا الأسلوب . انظر : بحوث المجمع
القاهرة - الدورة ٣٥ ج/ ١٢ ص : ٢٥٢ .
- (٢) انظر منشور الفوائد للأنباري ص : ٧١ .
- (٣) القسم الثاني من التحقيق ص : ٦٥٧ .
- (٤) المرجع السابق ص : ٦٦٢ .
- (٥) المرجع السابق ص : ٦٦٣ .
- وهذه الملاحظة نه عليها محقق القسم الأول ص : ١١٢ - ١١٣ .

الخاتمة

SECRET

وهكذا نصل بفضل الله وعونه إلى نهاية المطاف مع هذا الكتاب ،
بعد ما قضيت معه فترة من الزمن ، تعاملت فيها مع كل من المصنف والشارح ،
وبينت فيها منهج كل منهما ، وأوضحت مكانة الكتاب بين المؤلفات النحوية ،
التي سبقته أو عاصرتة ، كما قمت بتحرير نصوصه ومسائله ، وقد وفقني الله
وأعانني على تصحيح بعض الأخطاء النحوية الشائعة ، فبينت خطأها ،
وأوضحت الصواب في مثبها وأثبت ذلك في هوامش التحقيق .^(١)
وبانتهائي من الكتاب ، أكون قد صارت لدى رؤية واضحة عن المنزلة
التي وصلت إليها الدراسات النحوية عند المشاركة في القرنين السابع والثامن
الهجريين .

وأخيرا أرجو أن أكون قد وفقت في عملي هذا ، وأصبت الفرض ،
وأوفيت على الفاية ، فإن أكن كذلك فبفضل الله وتوفيقه وكرمه ، وإلا فما أنا
إلا طالب مازال في بداية طريقه لطلب العلم ، فضلا عن كونى بشرا يصيب
ويخطئ ، ويرجو أن يُغفر له خطؤه ، ويُتجاوز عن زلاته ، وصدق الله
العظيم إذ يقول : (إِنْ اللَّهُ لَا يُغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ، وَيُغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ
لِمَنْ يَشَاءُ) = .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، صلى الله على نبيه الأمين
وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين

(١) انظر على سبيل المثال التحقيق ص : ١٦٢ ، ١٦٣ الهامش (٤)
وص : ١٨١ - ١٨٢ الهامش (١) .

وَصَفَ النَّسْخَ

وصف النسخ

سبق أن ذكرت أن عدد النسخ التي حصلت عليها ست نسخ ،
وهذه النسخ قد اعتمدت منها خمس نسخ واستعنت بالسادسة وهى
نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ذات الرقم (٦٧٠٩) ، وقد رمزت لها فى
التحقيق بـ (ظ) .

وهذه النسخة مكتوبة بخط فارسي ، في شهر شعبان عام تسع وثلاثين
وثمانمائة (٨٣٩ هـ) .

وقد اعتمدتها في الأول ، ثم بعد ذلك وجدت اختلافا كبيرا بينها وبين بقية النسخ ، مما أوجد لدى شكا بأنها خليط من هذا الشرح وشرح آخر للمكتاب هو " العباب لنقره كار " ، فلذلك تركت الاعتماد عليها ، واستعنت بها في بعض المسائل ، وقد اثبت هنا ، صورة من غلافها واللوحه الأولى منها .

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق :-

١ - نسخة الأصل وهى مصورة عن نسخة أصلية ، موجودة فى المكتبة
المحمودية بالمدينة المنورة ، وهى مكتوبة فى شهر محرم عام ٧٥٨ هـ
وعدد أوراقها ٢٦٩ وفى الصفحة ٢١ سطرا ، وفى كل سطر ١٥ كلمة ،
وقد مُيز المتن فى بعضها عن الشرح بكتابة المتن بقلم أحمر والشرح
بقلم أسود ، بينما ميز فى بعضها الآخر بوضع خط هكذا
قبل المتن وبعده .

وقد كتب في نهايتها اسم كاتبها ، وهو العبد الضعيف الراجي إلى

رحمة ربه علاء الدين بن محمود شيخ بن مسعود بن مولود شيخ الأورجندى ،
وعليها عدة تمليكات فعلى غلافها :
من ودائع الدهر لدى أحقر العباد وأفقرهم السيد عاصم بن محمد جيانى
ففر الله لهم .

وفى الصفحة الأخيرة " وانتقل إلى مطالعة العبد الفقير إلى الله
العليم الكريم القدير سيد محمد بن أبى بكر بن أحمد الحنفى العينانى ،
فى تاريخ سنة عشرين ومائة وألف بعد هجرة النبى صلى الله عليه وسلم .
وفيهما أيضا :

وتصفح فيه العبد الضعيف عمر بن زهير بن حجاج الوحش الحنفى
حامدا ومصليا ، فى تاريخ شهر صفر سنة ثمان وستين وتسعمائة .
ويوجد على الغلاف ^{خلف} لم استطع قراءته .

وهذه النسخة كاملة وخالية من النقص أو القطع ، كما أنها مقابلة
على نسخ أخرى مما نتج عنه كتابة الكلمات الساقطة فى الهامش .
وقد اتفقت أنا وزميلائى على اعتبارها أصلا لوضوح كتابتها وسهولة
قراءتها ، وكذلك لقرب الأصل التى صورت عنه ، مما يسهل الرجوع إليها .
فى حالة سقوط كلمة أو طمسها عند التصوير ، وقد أثبت هنا صورة من
غلافها واللوحتان الأولى منها ^{والأخيرة} .

٢ - النسخة (م) :-

وهذه النسخة أيضا مصورة من مخطوطة بالمكتبة المحمودية بالمدينة
المنورة تحت رقم (٢١٧٩) .

وهى مكتوبة بخط عادى كتبت فى يوم الاثنين الثانى والعشرين من
رمضان سنة خمس وستين وسبعمائة ، وكتبها هو : حسين بن حسن
الينعننى .

وعدد أوراقها ست وثلاثون ومائتان ، وفى كل ورقة ٢٥ سطرا ، وفى كل سطر ١٧ كلمة ، وقد كتب المتن فيها بمداد أحمر ، والشرح بمداد أسود ، وقد تنقلت ملكيتها بين عدة أشخاص :

ففى صفحة الغلاف : تملكه أفقر الطلاب إلى ربه محمد بن مصطفى عفى الله عنهما .

وفيهما أيضا :

ملكه الفقير محمد كمال الدين

ويوجد أيضا فى نفس الصفحة فى النصف السفلى منها ختمان ، أحدهما كتب فيه :

" وقف محمد أمين أندى بن شيخ الاسلام ولى الدين أفندى ابن الحاج مصطفى أفا بن الحاج أفا سنة "

والختم الآخر مطموس تصعب قراءته .

وهذه النسخة خالية من السقط ، وقد اختلف الخط فى سبع ورقات من أولها عن الخط فى باقيها .

٣ - النسخة (ك) :-

هذه النسخة مصورة عن نسخة بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (١٥٠) نحو ، وكتبت سنة اثنتين وثلاثين وسبعمئة ، وهى مكتوبة بخط النسخ ، ولم يثبت فيها اسم كاتبها ، وعدد أوراقها أربع وثلاثمئة ورقصة ، وفى كل صفحة ٢١ سطر ، وفى كل سطر ١٣ كلمة .

ويوجد على غلافها عدة تمليكات مطموسة ، تصعب قراءتها ، وعليه أيضا ختم الكتبخانه الخديوية المصرية .

وقد ميز المتن فيها عن الشرح بوضع " م " قبل المتن و " ش " قبل الشرح ، وهذه النسخة هي أقرب النسخ إلى نسخة الأصل ، وقد سقطت منها عدة أوراق في القسم الثانى ، وقد نبهت على ذلك فى مكانه من التحقيق .

النسخة (ل) :-

هذه النسخة أيضا مصورة من نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم " ١٥١ " نحو ، ولم يذكر فيها تاريخ نسخها . والخط فيها مختلف ، فقد كتبت من بدايتها حتى الورقة " ١٤ " بخط نسخى جميل ، وبقيتها مكتوبة بخط سوط مختلفة .

وعدد أوراقها ١٩٣ ورقة ، وفى كل صفحة منها ٢٥ سطرا ، وفى كل سطر ١٦ كلمة ، وقد كتب المتن فيها بمداد أحمر ، بينما كتب الشرح بمداد أسود ، وعلى غلافها ختم الكتبخانية الخديوية المصرية ، وفى الورقة الأخيرة منها أبيات من الشعر بالعربية وأخرى بالفارسية ، كما يوجد بها بعض المثلثات والمربعات .

النسخة (هـ) :-

هذه النسخة مصورة هي الأخرى من نسخة بدار الكتب المصرية رقمها " ١٥٢ " نحو ، ولم يظهر من تاريخ نسخها إلا أن النسخ انتهى من نسخها ليلة الاثنين شهر رمضان المبارك وهي مكتوبة بخط النسخ ، وكتبها هو : أحمد بن بقى الدين العدوى ، وعدد أوراقها ١٤٢ ورقة فى كل ورقة منها ٣٥ سطر وفى كل سطر ١٦ كلمة .

والمتن فيها مكتوب بقلم كبير ، بينما الشرح مكتوب بقلم نحيف ،
وقد كتب في غلافها البسمة وآيات من القرآن ، وعليها تمليكات ، ففيها
انتقلت إلى ملكي وأنا الفقير مصطفى بن سعدون بن علي عفى الله عنهما ،
وعليه أيضا : وقف المرحوم من الله شيخ الاسلام أحمد افندي قاضي المدينة
المتوفى رحمه الله .

ثم ختم الكتبخانه الخديوية المصرية على الصفحتين الأولى والأخيرة .

* * *

الورقة الأخيرة من الأصل

ربنا كابر الخائن جرسته ايامهم ولفى بالخبر اقلامهم ان ينظروا فيه بعين
 الزلفه ومنتهين على الخطية والزلل مجلي على اعلم واعلم من الخلق دابن
 لمن املاه بالفقران وحسبنا الله وعليه التقاض والحمد لله تع حق حمد
 والصلوة والسلام على من لا نبي بعين محمد والله الطيبين وصحة المنجيبين
 وانفق الفراع من املاه في الخضر الرابع عة من ربيع كوفه سنة اثنى
 عشر وسعاه في مدينة شبراز من فارس حرسها الله تع من الافاق وما ان اهله
 من الخفاف امين

كرار

كرار با

كرار

وقع الفراع من اتساع هذه النسخة الشريفة
 الميمونة على يد العبد الضعيف الرضي الرحمة لله
 عماد الدين بن محمد شيخ ابن مشغور مع ابن
 مؤدود مع كراول حمله بلغ الله منتهى اماله
 بحق محمد وآله في سيرة الجدي حاه الله من
 الافاق في غرة المحرم سنة ثمان وخمسين
 وسعاه اللهم اعف عن نظروا لها لثامه
 امين رب العالمين

وانقل الى المطبعه عند
 المالك الوفاي في
 كراول
 في تاريخ
 سنة ثمان وخمسين

في تاريخ
 سنة ثمان وخمسين

شرح الباب

٢٦٠

عن

شرح لكتاب

للشيخ محمد بن مسعود بن أبي الفتح القالي السبزي

مع أهل القرن الثامن الهجري

لأنه لا يوجد

من بين كتاب القصة
عقبة

كتاب

كتاب

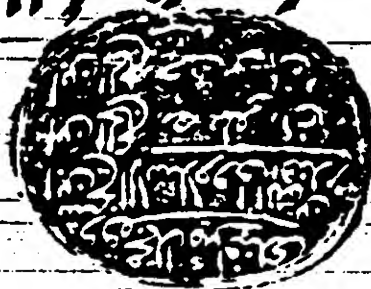


هذا المراد

٢٦٠

(غلاف النسخة ٢٦٠)

تجسس جرم و شبهه (المرآة)



سید محمد
۱۳۰۵

کتابخانه مجلس شورای ملی
تجدید و اصلاح
در امور اجتماعی و سیاسی
و اقتصادی و فرهنگی
و علمی و ادبی و هنری
و ورزشی و تفریحی
و بهداشتی و درمانی
و اجتماعی و سیاسی
و اقتصادی و فرهنگی
و علمی و ادبی و هنری
و ورزشی و تفریحی
و بهداشتی و درمانی

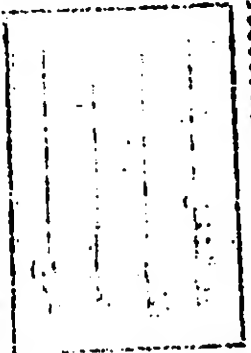
کتابخانه مجلس شورای ملی
تجدید و اصلاح
در امور اجتماعی و سیاسی
و اقتصادی و فرهنگی
و علمی و ادبی و هنری
و ورزشی و تفریحی
و بهداشتی و درمانی
و اجتماعی و سیاسی
و اقتصادی و فرهنگی
و علمی و ادبی و هنری
و ورزشی و تفریحی
و بهداشتی و درمانی

مكتبة خزانة
مكتبة خزانة
مكتبة خزانة

مكتبة خزانة
مكتبة خزانة
مكتبة خزانة

مكتبة خزانة
مكتبة خزانة
مكتبة خزانة

مكتبة خزانة
مكتبة خزانة
مكتبة خزانة



مكتبة خزانة
مكتبة خزانة
مكتبة خزانة

مكتبة خزانة
مكتبة خزانة
مكتبة خزانة

مكتبة خزانة
مكتبة خزانة
مكتبة خزانة

مكتبة خزانة
مكتبة خزانة
مكتبة خزانة

مكتبة خزانة
مكتبة خزانة
مكتبة خزانة

مكتبة خزانة
مكتبة خزانة
مكتبة خزانة

مكتبة خزانة
مكتبة خزانة
مكتبة خزانة

مكتبة خزانة
مكتبة خزانة
مكتبة خزانة

(غلاف نسخة لك)

(الورقة الأولى منه)

وقد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا الى هذه العجايز العرفان ونصف لنا دلائلها
وموعيل الحاد والبيان والهناء ما هو خير اليه من علم الفوائد
تقوم به اللسان وتطلع به على غيظ لطائف نظم النيران . ذلك بفضل
واحسانه ولطفه من استنادهم الصلح والسلام على اقصاه
الاسان واشرف من ظهر الجرح وابان واكمل من هدر الباطل
واضاف اعجاز اخره اخلو من طلم الكفر الى نور الانوار
محمد بن المنصور بن محمد والبرهان المشهور في الملك والديان
الدين والحياء الذي يصفو الدين كما هو غايه المنكران
حدود كآب انكسار لالاسام المحقق الموسوي الكريم الله تعالى
منواه وسكراته العواض كساه في مقلبه وكل شئ غناه
سبحه انوار شريف من نور عا زوايه لطيف بدل على تحقير مولفه
ودد بظهر مصنف اعترف انفلا بآهتسان وافقه فأس من تبتار
بحاروه كآب من الضالقات انعقاد محتاج الى تجليله واطلاق
تفتحه على ليله وسند زمان كفا على اطلبه فابعد عذرهما
منه "دال على اعجاز من جة النصيب فالتمسوا التبرج
على دفين توبهم وافي بيان وحل تركبهم وكنت غرضي عن طرا

وقد

المجاهدين صاعقة المزجاء وكأنيابا يرغفون فيه بالهonor للذنان
والنجاة فخرهم جدا بعدد المتحدين والحياء من انه الكريم الخفاه
بأمره من انظاره من فيه اصلاحي فباع الصهور والسيان والامداد
عما يقع يوم عرض للاعمال والاحسان والله سبحانه وتعالى
بحوالا حق للمراغبين المال والمال كذا في باحثه من اتم النعال
فليست في شرح ديباجه الكتاب بمن في في الملل الوهاب
فان الاستاذ الامام اجل الكبر والبر والبر والبر
الفضل ماج الملل والدين شرف الاسلام والبر والبر
استمد من السيف الشفائي المودف بالافان في الله برعوانه
ان الله عليه ما نسا سقت كعق من اباديه . تلاه في هوادي
احسانه وادافه وتواليه سقت الى الله شفا من فطم
تغير شغل ذا الكبر والاسنان من شقوته وخوز نبول في مدغم التنس
في الريحالام . اجا على . م راجد والكفر والبر والبر
من الفضل بوبه . من الحفدين الكراد في جمع .
العنود هوادي الوحش او اياها والروادف جمع رادف من
بالكر اي بغيره وادف الزيا على تفصيل .
وليس لي في الازعز . ق فالمراد بالمراد . واوله بالمرادف

[illegible][illegible]

وفاک الدار و فی قصر حبس لیس فی ملک و ملک
برکات و قند الـ خیر و من لک

۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰

مكتبة المصنف

٧٣٥

كتاب في النحو من الامام تاج الدين
محمد بن محمد بن الحسين السبكي

١
٢٥٠١



أما
كتاب

غلاف النسخة "٢"

(الورقة الأولى من ")

[illegible]

اسم الحرف الذي عند سماع الفيت لا يطمعها الاخر ويظهر
 في الاصلها ولا حجة في ظلمات ارض وارض ولباد الا في كتاب من هـ
 في الاصلها ولا حجة في ظلمات ارض وارض ولباد الا في كتاب من هـ
 في الاصلها ولا حجة في ظلمات ارض وارض ولباد الا في كتاب من هـ

في كتابها

في كتابها في كتابها في كتابها

٢٥٠٠

في كتابها في كتابها في كتابها

في كتابها في كتابها في كتابها



في كتابها في كتابها في كتابها

غلاف النسخة

هـ

على اهلها انما يجب ان ياتي بها، فلو كانت من غير طهر او من غير طهارة
 او اولده، السوء الذي يجب ان يرد من غير طهارة، فلو كان من غير طهارة او من غير طهارة
 ما استينان ان الله عز وجل لا يهدي القوم الظالمين، فلو كان من غير طهارة او من غير طهارة
 الفضيحة فلو كان من غير طهارة، فلو كان من غير طهارة او من غير طهارة
 انما كانت على ان لا تكون من غير طهارة، فلو كان من غير طهارة او من غير طهارة

وَالْوَرْدَةُ الْأُولَى سَلَامٌ

ایک روز ایک شخص نے

[illegible]

ماوات والشراب ١٢٠
 الفاك نظام الكتاب العرب ١٢١
 الذئب العلم المذكور الوقت العدل اوصف الجمع ١٢٢
 التركيب الفجر الف والوقت الزبدات الدهنات فاطم ١٢٣
 مائغ العلوان نبيغامل البذا الحيز المارث ١٢٤
 خربيات جبر التي لحسن اسم امدة الشفنان بلبي ١٢٥
 المصوبك المقول اللطف المقول له المقول فبر ١٢٦
 المقول ١٢٧

عوارض النسوة مظهر

اللامع على الاعراب ١٢٨
 لتاع الدين محمد بن محمد بن احمد المعروف بالعلامة ١٢٩
 محمد بن مسعود الشيرازي الفاي وطلبه ١٣٠
 انظر ردق ١٣١
 مع التلوة مع لكتر الصبر مجتبى الكتاب ١٣٢
 علامات الفعل المسمى والشارع الاسر معلا المع ١٣٣
 معلا الفخ الكادم عدانك الحرف الامراب ١٣٤
 اقسام الاعراب القديري ارب لافال فم الاعراب ١٣٥
 الغرث النبات المسمى المصانع ونا التاكيد ١٣٦
 الاوصاف صدقنا اليهاك الغرث اسما ١٣٧
 الرصولات ١٣٨

التحقيق

(١)

(- المعرب -)

(ثم المعرب كلا نوعيه) يعنى الاسم التمكن والفعل المضارع .
(٢) إما أن يمسح الأعراب على سهيل الاستبداد ، أو على سهيل
التبع لغيره ،

والمستبد إما مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ، أو مجزوم ،
وهذا بيان ذلك :-)

(٣)

(- المرفوع -)

(المرفوع : هو من الاسم أنواع)^(٤)

(١) هذا العنوان أخذته من قول الصنف : " ثم المعرب "

(٢) فى هاش الأصل " أى الاستقلال "

وفى هاش العباب اللوحة ٤٩ " يقال : استبد الرجل بالأمر
أى قام هو بنفسه به ، فعنى استبداد المعرب بالأعراب ، أن يعرب
لا يتبعه لغيره ، ومعنى عدم استبداده ، أن يعرب بتبعيته غيره " .
وفى الصحاح " يبد " استبد فلان " بكذا ، انفرد به " .

(٣) هذا العنوان أخذته من قول الصنف : " المرفوع " .

(٤) قال فى العباب اللوحة ٤٩ : " المرفوع يجوز أن يكون لا إعراب له
لأنه غير مركب ، ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف ، أى : هذا باب
المرفوع . وإنما قدمه لأنه جزء من الكلام بخلاف المنصوب فإنه فضل " .
وهذه التهمة شته فى هاش " ظ " .

(١)
مطالب ما يتعلق بالفاعل

(٢) (٣) (٤) (٥)
(الفاعل ، وهو ما كان السند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبداً)

- (١) هذا العنوان من هاش الأصل ، وفي هاش (م) " بحث الفاعل " وفي هاش (ظ) " المرفوعات - فاعل " ، وفي هاش (هـ) " الفاعل " ولا يوجد عنوان في (ك) و (ل) .
- (٢) هذا هو النوع الأول من المرفوعات ، وقده لأنه أصل المرفوعات
- (٣) في هاش العباب اللوحة ٤٩ " كان " تامة فاعلة " السند " ، واللام بمعنى الذى ، والعاكذ إليه المستكن في " السند " .
- (٤) في هاش (ظ) " وإنما قال : السند إليه ، ولم يقل المخبر عنه ، ليشمل الطالب والخبر ، وإنما قال : " هو ما كان " ولم يقل : اسم كان ليدخل فيه الفاعل الذى ليس باسم نحو : أعجبني أن ضربت أى : ضربه .
- (٥) في هاش (ظ) والعباب اللوحة ٤٩ " قوله : " مقدما " حال من المستكن في السند ، لا من " فعل " ، لأنه نكرة غير محضة فلا يتأتى عنه الحال التأخرة .

وفي هاش (م) " وإنما اشترط تقدم الفعل أو شبهه على الفاعل لأنه عامل ، ورتبة العامل التقدم على المفعول ، لأنه لو تقدم على الفعل لتناوله عامل الابتداء ، وظلت الفاعلية ، لتجسده من العوامل فيه ، ولأنه كالجزء من الفعل ، وجزء الشيء لا يتقدم عليه فهذا فارق المفعول ، إذ يجوز تقديمه لعدم الجزئية ، وقد جمع بهذا القيد أيضا أسماء الاستفهام والشرط ، فإنه لا يتصور وقوعها فاعلة ، لأنه لا يعمل فيها ما قبلها ، خلافا للكوفيين ، فأنهم زعموا أن " كم " في قوله تعالى : **أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا** - ٢٦ السجدة - فاعل " يهد " ، وعند البصريين هو مفعول " أهلكنا " والفاعل المصدر أى : الهدى ، والأمر " ١٠ هـ

انظر إعراب هذه الآية في معاني القرآن للفرأ ٢/ ٣٣٣ ، =

نعمو : " قام زيد " (١) :-

(٢)

" من " في " من فعل " بيان للمسند إليه ،

فإن قلت : ظاهر هذا يقتضي أن يكون الفعل مسنداً إليه ،

ولا يستقيم ، لأن الفعل مسند لا مسند إليه ، قلت : الضمير في

" إليه " لورجيع إلى اللام في المسند لزم ذلك ، وهو أن الفعل

مسند إلى نفسه ، وليس كذلك ، بل الضمير راجع إلى الموصول الأول

أو الموصوف ، وهو " ما " أي : هو المسند إلى ذلك الشيء ،

فالفضل يصدق عليه أنه المسند إلى الفاعل لا إلى نفسه .

فقله : " من فعل " بيان للمسند إلى غيره ، وهو المعبر عنه

(٣)

بقوله : " ما " .

قوله : " أو شبهه " يعني به الاسماء المتصلة بالأفعال ، كاسم الفاعل ،

والمفعول والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ، والمصدر إن عمل ،

(٤)

وكذا الظرف ومعبر عنه بمعنى الفعل لا بشبهه ،

== إعراب القرآن للنحاس ٦١٦/٢ ، وشكل إعراب القرآن لمكي

٤٧٤/١ ، والكشاف ٢٤٦/٣ ، وحاشية الجمل طي الجلالين

٤٢/٣ ، والإنصاف في سائل الخلاف ١٣٣/١ ، ومغني اللبيب

٢٠١/١ .

(١) تعريف المصنف للفاعل مطابق لتعريف الزمخشري له . انظر الفصل ص ١٨٠ .

(٢) أي : للمسند إلى الفاعل وهو الفعل أو شبهه .

(٣) هذا الشرح لا يوجد في (ظ)

(٤) الشرح في (ظ) مخالف لما في بقية النسخ موافق لما في العباب

الواحة " ٤٩ " .

قال في (ظ) : " وكان ظنه أن يذكر " أو معناه " وهو ما يستنبط

منه معنى الفعل ولا يكون ملاقياً له في الاشتقاق كالظرف ، ==

فقله : "أو شبهه" إما أن يندرج تحته ما هو معنى الفعل كالظرف ،
أو لا يندرج ،

فإن اندرج لم يصدق قوله في الحال : إن العامل فيها "الفعل" ،
أو شبهه ، أو معناه " .
(١)

وإن لم يندرج كان حقه أن يذكر ههنا - (أيضا) -
(٢)

"مقدما عليه" احتراز عن نحو : "زيدٌ ضربَ"
فإن الفعل مسندٌ إليه ، ولكنه ليس مقدما عليه "فليس فاعلا"
(٣)

وهذا إنما يصح إذا سلم أن "ضرب" مسندٌ إلى "زيد" ،
(٤)

== لأن العامل عنده في الاسم المرفوع بعد الظرف هو الظرف ، كما
بين ذلك في العامل المعنوي لقيامه مقام العامل المقدر ، وعند
الأكثرين العامل هو الفعل المقدر ، أو اسم الفاعل لا الظرف
لأنه جامد . "أه" ، وهذا هو نص ما في العباب .

وهذه المسئلة التي أشير إليها في (ظ) محل خلاف بين البصريين
والكوفيين ، فارجع إليها في الانصاف ٥١/١ وما بعدها ، وابن
بمعشر ٩٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ٩٤/١ ، والفوائد الضيائية
٢٨٢/١ ، والايضاح في شرح المفصل ١٨٦/١ .

(١) انظر ص التحقيق فقد ورد فيها ذلك .
(٢) كلمة - (أيضا) - من (ك) و (هـ) وهي ساقطة من الأصل
و (ل) و (م) .

(٣) أي : إلى غيره وهو المبتدأ في المثال .

(٤) في (ل) و (م) "فلا يكون فاعلا"

وقد يمنع بأنه مسند إلى ضميره لا إليه ،
 (١) وقوله : "أبدا" تأكيد للتقديم ، إلا أن يقال : لكن لا أبدا ،
 (٢) إن المفعول "به" قد يتقدم على الفعل ، نحو : "زهداً ضريت" ،
 فإن أريد بالأسناد إليه الأغبار عنه من حيث المعنى ، فجميع ما وقع
 (٣) خبراً للمبتدأ إذا قُدِّمَ على المبتدأ يخرج عنه .

(١) في (ل) و (هـ) زيادة - (ظاهر أنه -) بعد كلمة "أبدا" .
 وفي الباب اللوحة "٤٩" وقوله : "أبدا" ظرف "مقدماً" أو يقدم
 عليه دائماً لا يقع مؤخراً بحال .
 (٢) كلمة "به" ساقطة من (ل) .
 (٣) في هاش (م) "هذا الكلام ليس بالواضح ، فإن المفعول به
 لا يسند إليه الفعل أبداً ، ولا يتقدم على الفعل وهو مسند إليه ،
 نعم ما يصح أن يكون مفعولاً به قد يسند إليه الفعل ، إذا بنى له ،
 على أن الفعل قائم به لا واقع عليه ، فإذا قلت : "ضرب زهد" .
 مثلاً ، فالضروية قائمة بزهد ، كما أن الضارية في نحو :
 "ضرب عمرو" قائمة به ، فالوجه أن ذكر قوله : "أبدا" للاحتراز
 عن مذهب الكوفي في جواز تقديم الفاعل على الفعل ، وأما ما ذكره
 الشيخ ابن الحاجب في حد الفاعل من قوله : "على جهة قيام به" .
 فإنما أراد بالقيام به صدوره عنه عادة ، لا تحققه به كما أردناه ،
 فلذلك احتزره عن القائم مقام الفاعل في نحو : "ضرب زهد" .
 والوجه أنه فاعل كما أثره الزمخشري والمصنف .

وما نسب لابن الحاجب في هذه التهميشة هو نص حده للفاعل
 في الكافية . فانظره في شرح الكافية للرضي ٧١/١ ، وشرحها للجامي
 ٢٥٤/١ .

وانظر ما نسب للزمخشري في ابن معيش ٧٤/١ ، والايضاح في
 شرح المفصل ١٥٨/١ وأما رأي المصنف فسيأتى في باب ما لم يسم
 فاعله ، واختيار المصنف والزمخشري هو اختيار عبد القاهر في

لأنه وإن قدم عليه فليس تقديمه عليه أبدا ، وإن جاز تأخير
(١)
الخبر .

(ولا يكون) أى : الفاعل (إلا واحداً إن السند لا يسند)
لأن تعلق الفعل بالفاعل بجهة الإسناد والتقدم ، فإذا أسند مرة
إلى فاعل فقد حصل الإسناد والتقدم به ، فتمت الجطة فلو أسند معه
إلى شئ آخر لما تم الإسناد الأول .

=== وقال الرضى فى شرحه للكافية ٧١/١ : إن خلافهم لفظى ، راجع
إلى مفعول مالم يسم فاعله هل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل
أولا ؟ ، وليس خلافاً معناها .

(١) فى هامش (م) " نحو : قائم زيد ، فإنه ليس من باب الفاعل ،
عند البصريين ، لأنه لا يجب تقديمه ، وقد أجاز الكوفى تقديم
المرفوع على رافعه ، واحتج بقول الشاعر : - (امرئ القيس) -
+ فظل لنا يوم لذيذ نعيمه نقل فى مقبل تحفة متفهب +
وتأمله : " متغيبين " حذف ما " النسبة اجتزا " بالكسرة ، واحتج
أيضاً بقوله تعالى : ﴿ وَنُحِّلْ طَلْعَهَا هَيْضِمًا ﴾ = الشمر ١٤٨
فيم قرأ بالخفض ، أى : هَضُمَ طَلْعَهَا ، ويقول الزبائى :
+ ما للجمال شئها وثيها +

أى : وثيها شئها ، وأما من جهة القياس فلأن الفرض إنما هو الافهام ،
وذلك يحصل بالتقديم والتأخير من غير لبس ، فوجب التصير إليه ،
توسعة على المتكلم ، وصيغة أخرى : المتكلم أو الواضع فاعل
مختار ، وفرضه إفهام ، وهو حاصل على الطريقين ، فالزاه طريقة
واحدة تضيق عليه مع حاجته إلى التقديم والتأخير لتصحيح النظم ،
والجواب : لا نسلم أن طالعها مرفوع " بهضم " هذا بل بآخر مقدر
قبل " طالعها " دل عليه هذا الظاهر ، وكذلك بيت امرئ القيس . .
الخ " بقية الهاش ليست مقروءة .

لكنه تام ، كما أن المضاف إذا أضيف إلى شيء في تلك الحال لا يضاف إلى شيء آخر معه ، ولأن تعلق الفعل بالفاعل على جهة الإسناد ، والإسناد ، لا يختلف ، ونسبة الفعل إلى المفعول على جهة التعلق ، والتعلقات تختلف بحسب المصدر ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه فذلك تعددت المفاضل بحسب تعدد التعلقات ، وأم يتعدد الفاعل ، إذ تعلق الإسناد واحد ، سواء أسند إلى واحد أو اثنين ، أو إلى الجماعة . (وقولهم : " قام الزيدان " فالسند إليه المجموع لا كل واحد منهما .)
يعنى : قد يتوهم أن قولك " قام الزيدان " الفاعل فيه ليس واحدا ، فأجاب (هـ)^(١) بأن السند إليه المجموع لا كل واحد منهما ، وبيان ما ذكرنا ، وهو أن جهة الإسناد بين " الزيدين " لا تختلف ، فهما متحدان في إسناد الفعل إليهما معا .
فهو بمنزلة قولك " قام الكثير " فإن الفاعل واحد قطعا ، وإن كان معناه أفرادا متعددة ، فالفاعل واحد وموارده متعددة ، بخلاف المفعول ، والاحاصل أن المفعولات لما كانت متعددة في المعنى لم يمكن التعبير عنها بأسرها بلفظ واحد ، فتعددت المفعولات ، بخلاف الفاعل ، فإنك إذا قلت : " قام زيد زيد " أمكن أن يعبر عنهما بلفظ واحد له إعراب واحد نحو : " الزيدان " وكذا في الجمع ، يمكن التعبير عنه بلفظ واحد ،

(١) كلمة - (هـ) - ساقطة من (هـ) .

(٢) في (م) زيادة وهي : - (من حيث أن تعلقات الفعل إليهما مختلفة) .

وكذا في المختلفين نحو : " جا " زيد وعمرو " كان يمكن التعبير
عنهما بلفظ واحد وهو " الرجلان " فلم يوضع الفاعل متعددا لعدم
الاحتياج إليه ، " وضعت " المفعولات متعددة للاحتياج إليهما ،
(وأما قوله :

تواثق رحلاها يداها ورأسه

لها قتب خلف الزملة رادف^(٣)

فيمر روى .)

البيت لأوس بن حجر وقباه :-

كان بجنبه خبا من من حصي

إذا غدر مرابة ، متضادف^(٤)

(١) في الأصل " ووضع "

(٢) الشرح في (ط) مخالف للشرح في النسخ الأخرى .

(٣) هذا البيت من بحر الباهل وهو لأوس بن حجر كما ذكر الشارح ،

وهو أوس بن حجر بن عتاب ، قال أبو عمرو بن العلاء كان أوس فخل

مذرحتي نشأ النابغة وزهير فأخلاه ، وفقى أوس شاعر تميم فسي

الجاهلية ، وكان عاقلا في شعره كثير الوصف لمكارم الأخلاق ، وهو

من المشهورين بوصف الخمر والسلاح ولا سيما القوس ، انظر ترجمته

في الشعر والشعراء ٨٤ .

والبيت المذكور من شواهد سيبويه ٢٨٧/١ ، انظر شرح أبيات

سيبويه للسيرافي ١٨٢/١ ، وشرحها للنحاس ١١٩ ، وأنظر

الخصائص ٤٢٥/٢ ، واللسان " وهق " والرواية في جميع هذه

المراجع " خلف الحقيقة " وهو الرواية التي أشار لها الشارح

وفي الأصل و (م) " له قتب " ، وفي (هـ) " ورأسها " .

(٤) المفردات المأخوذة في البيت سوف يشرحها الشارح فيما يلي .

(١)

من تضاييف الوادى ، أى : تضاييق ، والمواهقة : السابرة ،

ومن الأعناق فى السير .
(٢) (٣)

وقال ابن السيرافى فى شرحه " يديه " أى : يدي المـير ،

يعنى : أنه يقدم العير الأتان ، ويسير خلفها ، فيداه يعملان

على رجلى الاتان ورأسه فوق عجزها كالقنب على ظهر البعير ،
(٤)

وفى رواية " خلف الحقيية " ، وهما أى : - الزميمة " و " الحقيية -
(٥)

كنايتان عن الكفل ،

" وغبائين من حصى " أى : يثيران التراب والحصى ، فيرتفع من جانبيه ،
(٦)

فيصير كالغباين ، " الغدر " المكان الذى فيه حجر ، غادر الناس

(١) فى شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١١٩ : المواهقة أن تفعل هذه

مثل ما فعلت هذه .

وفى الصحاح " وهق " ومواهقة الأبل مد أعناقها فى السير ، وهذه

الناقة تواهق هذه كأنها تباريها فى السير .

(٢) ابن السيرافى هو : يوسف بن الحسن بن عبد الله بن الأمام

أبو محمد السيرافى ، خلف والده فى جميع علومه ، وتم كتابها

كان والده قد شرع فيها ، من ضمنها الاقناع ، وله عدة كتب

منها شرح أبيات سيبويه ، وشرح أبيات الاصلاح ، أنظر : بغية

الوعاء ص ٤٢١ .

(٣) أى : فى شرحه لأبيات سيبويه أنظر الشرح المذكور : ١٨٣/١ .

(٤) ما بين المعقوفين - () - ساقط من (ل) .

(٥) انظر اللسان " زمل " ، والشرح هنا موافق لما فى شرح أبيات

سيبويه للسيرافى ١٨٣/١ .

(٦) فى اللسان " غدر " والغدر أيضا الموضع الظلف الكثير الحجارة . .

والغدر الحجرة .

المسرور به ، " مرا به " أى : الأتَان والعير ، والزجل : الرديف ،
ورفع " يداها " ولم يجعلها مفعولين لتواحق ، لأن اليدين فى
المعنى مواهقتان كالأرجلين ، فعملهما على المعنى ، فكأنه قال :
تواحق رجلاها ، وتواحقهم يداها ،

(١)
قوله : " فيمن روى " إشارة إلى الرواية الأخرى التى ذكرها ابن السيرافى .
(فقد قيل : إن الفاعل لما لم يتميز عن المفعول بالذات ، بل بالوضع ،
لكون الفعل ما يستوى فيه الطرفان بحيث ينمكس عكسا ، سواء رفع
الاسمين بعده على توهم الفاعلية فيهما معا ، لما كانت تصح فى كل
واحد منهما " على البدل ")
(٢)
(٣)

(٤)
ذكر البيت على وجه الاعتراض ، وهو أن الفعل : " تواحق " ذكر بعده
فاعلان من غير توسط عاطف بينهما ، فالفاعل قد يتعدد لفظا ، فلا يكون
الفاعل واحدا ،

فأجاب بأن الفاعل على قسمين :-
قسم يتميز فيه الفاعل عن المفعول بالذات ، كقولك : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ،
وقسم لا يتميز فيه الفاعل عن المفعول بالذات ، وهو فى بناء المقاطعة ،

(١) الرواية الأخرى التى ذكرها ابن السيرافى هى :
رفى " رجلاها " ونصب " يديه " مع إضافتها إلى ضمير المذكر ،
وهو ضمير الحمار ، انظر شرح أبيات سيده لابن السيرافى
١٨٢/١ .

(٢) فى (ك) زيادة - (معا) - بعد كلمة " الاسمين "

(٣) فى (ك) - (على سبيل البدل) - .

(٤) فى (ك) و (ل) زيادة كلمة - (وهو) - بعد الفعل .

كقولك : " ذَا رَبٍّ زَيْدٌ عَمْرًا " فَإِنَّ " عَمْرًا " مفعول لفظا ، وهو في
المعنى فاعل ، لأنه مضارب أيضا كما في البيت ، فَإِنَّ " الرجلين "
كما أنهما مواهقتان ، أى : سايرتان للعيدين ، فكذلك " الهمدان "
أيضا مواهقتان لهما ،
فليس التمييز بينهما بالذات لاستواء الطرفين في نسبة الفعل إليهما ،
إذ ينعكس فيهما عكسا ،
أى : كما يقال : " ضارب زيد عمرا " يصح بالعكس أن يقال :
" ضارب عمرو زيدا " فيتوهم أنهما فاعلان في الحقيقة ، إذ يصح
أن يكون كل واحد منهما بدلا عن الآخر في الفاعلية ،
فرفع الطرفين لهذا التوهم : يعنى كأنهما فاعل واحد ،
ثم قال : (وللمدول به إلى غير ذلك ندحة) أى : سعة (للساغ)
أى : ساغ أن يقال : إن ارتفاع " رواها " في البيت ليس على جهة
الفاعلية لهذا الفعل ، المذكور ، بل يحتمل وجوها آخر ،
أحدها : أنه على لغة من يجرى التثنية في الأحوال الثلاث مجرى
واحدة ، وهم كنانة .^(١)

(١) ذكر ابن مالك في التسهيل ص ١٢ : أن ازوم الألف في الحثني
لغة حارثية ، وفي الأسموني ٨٩/١ أنها لغة بني الحارث بن
كعب وقبائل أخرى وذكر أن الجرد أنكرها ، وهو محجج بنقل
الأئمة الحفظة لها ، ففي شرح الشواهد الكبرى للمعيني ١٣٨/١
أن الكسائي نسب هذه اللغة إلى بني الحارث وزيد وخثعم
وهمدان ، ونسبها أبو الخطاب لكنانة ونسبت أيضا لبني العنبر
وطون من ربيعة ، ومن رواها أيضا أبو زيد ، وأبو الحسن ،
فرواية هؤلاء الأئمة تكفى في إثباتها ، وقد بحثت عن

ويقولون : " رأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان ، وجاء الزيدان " فجاز في البيت أن يكون " يداها " بمعنى " يديها " فهو منصوب على المفعولية " لا فاعل " .

والثاني : أن يقدر فعل آخر أي : تواهقهما يداها " ،
(٢)
والثالث : أن - (يكون) - خبر مبتدأ محذوف يدل عليه ما قبله ، وهو " تواهق رجلاها " كأن سائلا سأل : هذان الرجلان مواهقتان لأى شىء ؟ .

فقال : " يداها " أى : المواهقتان " يداها " ، فهو خبر مبتدأ محذوف ،
(٣)
فلهذه الاحتمالات قال : " للمعدل به إلى غير ذلك " الندحة للمساغ " .

=== ما نسب للجبرد في المختضب والكامل فلم أشر عليه فيها .
وفي تعاليقات الصنف اللوحة ٨ " تواهق رجلاها يداها " جاز أن يكون واردا على لغة بني كنانة فإنهم يتركون التثنية على الألف في الأحوال الثلاثة ، ومواهقة الإبل مد أعناقها في السير ، يقال : تواهقت الإبل أى تسابرت ، وهذه الناقة تواهق هذه كأنها تنازعها في السير " .

(١) فى (ل) و (هـ) وهما من الاصل " ليس بفاعل "

(٢) كلمة - (يكون) - ساقطة من الاصل .

(٣) الندحة بفتح النون وضمها السعة ، انظر القاموس " ندح " .

(ولا يكون) أى : الفاعل (إلا بعد الفعل ، لأن تصور الفعل

(١)

ما يستعقب تصور الاسناد ، وتصور الإسناد ما إليه الإسناد)

أى : تصور الإسناد ما يستعقب تصور ما إليه الإسناد .

هذا ظاهر ، لأن الفعل مفهوم الحدث المقترن بزمان .

والحدث معنى يفتقر إلى ما يقوم به عقلا .

(٢)

فذكر بعده الفاعل - (ليقوم به) - ليأابق مقتضى الطبع ،

(١) فى هامش (م) (فإن قيل : بأى اعتبار أطلق النحاة الفاعل

طوى السند إليه فى نحو : مات زيد ، وسقط الحمار ، ورخص

السعر ، وما قام زيد ، وهل قام زيد ، ونسبة الفعل الإيجادية

إلى الفاعل غير متحققة .

قلنا : أما فى صور الإثبات فالفعل فى عرف النحوى صنعة تقتضى

حصول المصدر للفاعل ، وحصول المصدر له أعم من حصوله لـ

بإيجاده أولا ، فإن " قام زيد " يدل على حصول القيام لـ

بإختياره ، و " مات زيد " يدل على حصول الموت فى ذاته ،

لا بإختياره ، فحصول المصدر ، وهو المقدار المشترك هو الذى

يعتبره النحوى فى اصطلاحه ، وهو حاصل فى هذه الصور ، كما

فى صور الإيجاد ، فذلك أطلق عليه أنه فاعل ،

وأما فى صور النفى والاستفهام ففيها جوابان :

أحدهما : أن المقصود نسبة الفعل إلى الفاعل بوجه ما من إثبات

أو نفى ، أو غير ذلك ، والنسبة حاصلة ، فنترج صور الإثبات أيضا

تحت هذا الجواب .

والثانى : أن هذه المعانى طارئة بعد استقرار الفاعل ، ولم يتغير

إعرابه بدخولها عليه ، لأنها تقتضى قلب المعنى من غير تعرض للفظ . أهـ .

(٢) ما بين المعقوفين - () - زيادة من (هـ) .

(١) وإذا تقدم الفعل ما لو تأخيره كان فاعلا ، فإن كان معرفــــة ،
(١)
أو ما يجرى مجراها لم يكن إلا مبتدأ ، لفظا وتقديرا ، ولا يجوز فيه
نية التقديم والتأخير .

نحو : " زيدٌ خرجَ " .
(٢)
وإن كان نكرة محضة لم تكن مبتدأ إلا لفظا ولا يسوف ، إلا نية التقديم والتأخير
نحو " رجلٌ جاءني " أي : ما جاءني إلا رجلٌ .

وإن لم يصلح للفاطية - وذلك في الضمائر المنفصلة - ساغ فيه الأمران ،
نحو : " أنا ضريت ، وأنت ضريت " (

لما ذكر أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل ، ذكر تقسيما تتميز به مواقع
الفاعل عن مواقع المبتدأ ،

فقال : الاسم المتقدم على الفعل ، إما أن يصلح للفاطية ،
بتقدير التأخير ، أولا يصلح .

فإن صلح فيما أن يكون - أي : المتقدم - معرفة

نحو : " زيد خرج " أو جازيا مجراها ، - أي : مجرى المعرفة -

نحو : " أفضل منك خرج " فما يصلح للفاطية ، معرفة أو جازيا مجراها ،
لا يكون إلا مبتدأ لفظا ، وتقديرا ، ولا يجوز تقدير تأخير ذلك الاسم ،

وتقديم الفعل ، إذ لو قدم عليه الفعل فالمفروض أنه يصلح فاعلا ،

فالتبس بالفاعل ، أما لفظا فظاهر ، لأن الفاعل لا يتقدم الفعل .

وأما تقديرا ، فلأنه لا يمكن تقدير تأخيره ، لئلا يلتبس بالفاعل .

(١) في (هـ) ، (ك) " أو ما جرى مجراها " .

(٢) في (ك) ، (ل) ، (هـ) " لم يكن إلا مبتدأ لفظا " .

يعنى : أن المبتدأ المتقدم لفظا على الخبر نحو : " زيدٌ قائمٌ " جاز تقدير تأخيرهُ ، وههنا لا يجوز تقدير تأخيرهُ . فهو مبتدأ لفظا وتقديرًا ، وإن لم يكن معرفة بل نكرة محضة ، أى : غير مَخَصَّصة بشئٍ من المَخَصَّصات إلا بالتشبيه بالفاعل على تقدير تأخيرهُ . ويجب أن تقدّر له هذه الجهة وهو التشبيه بالفاعل ، لمصح كونه مبتدأ لفظا ، نحو : " رجلٌ جَاءَني " فإنه لا " يكون " مبتدأ إلا لفظا .

وأما من حيث التقدير فهو فاعل ، ولولا هذا التقدير لم يصلح جعله مبتدأ بوجه ما ، لأنه حينئذ لا يصح للمبتدأ أصلا . بل إنما صح كونه نكرة ، لأنه فى المعنى فاعل فالسوغ هو نية التأخير . وإن لم يصلح للفاعلية وذلك فى الضامير المنفصلة نحو : " أنا ضَرَبْتُ " فإن هذا الضمير لا يصلح فاعلا ، لا مقدما - ، لأن الفاعل لا يتقدم الفعل - ولا مؤخرا ، لأن للفعل فاعلا ، وهو الضمير المتصل به ، ويجوز فيه الأمران ، أى : يجوز أن يكون مبتدأ لفظا وتقديرًا ، وأن يكون مبتدأ لفظا ، وفاعلا تقديرًا ، بحسب ما يقتضيه من المعنى .

(١) فى (ل) " جاء " .

(٢) فى (م) " يمكن " وهو تحريف .

(١) وهو الحصر ، فجاز أن يكون التقدير : " ما ضرب إلا أنا ، وما ضرب إلا أنت " (٢) وقولهم : ((أَتَعَلَّمَنِي بِضَبِّ أَنَا حَرَشْتَهُ)) من قبيل الثاني (أو الثاني من الأمرين ، وهو أن يكون مبتدأ لفظا ، وفاظلا تقديره ، لأن المصنف لم يعرشه إلا أنا ، بحسب فهم المعنى من المثل ، من حَرَشَ الضَّبَّ إذا صاده ، وهو أن يحرك يده على جحره ليظنه حية فيخرج ذنبه ليضربها فيأخذه . (٣)
(والأصل أن يلي الفعل)

- (١) في الأصل " ضربت " والتصحيح من (م)
(٢) في هامش (م) (" يعني المثل أتعلمني بشي " اختص في طممه " وهو من التعليقات اللوح ٨٠٥ ، وفي اللسان مادة " حَرَشَ : لا زهرى قال : أبو عبيد من أمثالهم في مخاطبة العالم بالشئ " من يربد تعليمه : أتعلمني بضب أنا حرشته ؟ . وانظر الصحاح " حَرَشَ " .
(٣) في هامش (م) (يعني بالأصل الدليل الذي ذكرنا قبل في تقديم الفعل ، وهو أن الفعل حصل هذا المعنى له ليقتضى إيلاؤه إياه ، كما اقتضى تقدم الفعل عليه ، لأن حق الأثر أن يلي المؤثر ، أو : يكون معه لا قبله ولا بعده زمانا ، فاللفظ الدال عليه ينهض أن يكون كذلك لفظا وقولا ، لأنه كالجزء منه ، يعني أنه أحد شطري الجطة ، فلا تنقل الجطة ، ولا تتم إلا به كما أن الجزء لا يتم المركب إلا به .
فالفعل قد ثبت له التقدم فلم يبق من الجطة إلا الفاعل فينبغى أن يليه ، لأنه تكلمة الجطة ، فوزانه معه في تكلمة الجطة وزان الدال من " زيد " في تكلمة الاسم ، فهو إذا كالجزء ، والمفعول ليس كالجزء ، لأن الجطة تتم بدونه ، وأيضا لما اتصل الفاعل بالفعل واتزج حتى أنه تسكن لام الفعل له ، إذا كان مضرا إلى غير ذلك من الأحكام التي ذكرها دالة على اختلافه به ، صار كالجزء منه ،
===

أى : أصل الفاعل أن يلقى فعله ، ولا يفصل بينهما فاصلاً ،
(لأنه كالجزء منه) أى : من الفعل (يدل على ذلك إسكان
اللام فى نحو : ضَرَبَتْ) .

ذكر أدلة على أن الفاعل كالجزء من الفعل ،

الأول :-

هذا صيانه أن أربع حركات متوالية لا تجوز فى كلمة واحدة ، فلو قيل :
" ضَرَبَتْ " ولم تسكن اللام لزم أربع حركات متوالية فيما هو كاللمسة
الواحدة ،

(١)

فلو لم يكن الفاعل كالجزء من - (الفعل) - لم تسكن اللام كما لم تسكن
فى " ضَرَبَكَ " مع توالى الحركات الأربع ، لأن المفعول فضلة ليس بجزء ،
والفاعل جزء .

=== فلم يجوز تقديمه عليه ، ولا الفصل بينه وبينه ، كما لا يجوز ذلك
فى بعض الكلمة وحروفها . والتحقيق أنه إنما صار كالجزء منه ،
لاستحقاقه الاتصال به ، فلو علمنا إيلاء الفعل ، واتصاله به
بكونه جزءاً ، لزم الدور ، فالأولى أن يعمل إيلاء بما ذكرنا أولاً ،
هذا ما ذكره الأندلسى ، وقال اليمنى : الدليل على أن الفاعل
كالجزء من الفعل ، من جهة المعقول أن مفهوم قولنا : ضَرَبَ مثلاً ،
شئى " أحدث الضرب ، فذلك الشئ " جزء من مفهوم " ضرب " ،
لكنه ليس جزءاً حقيقياً بل من حيث أنه لازم لماهية الفعل ، وأما
المفعول فليس جزءاً من الفعل ، لأن الفعل قد تخلو عنه ، والماهية
لا تخلو عن لازمها . أهـ

(١) كلمة - (الفعل) - ساقطة من (ل) .

(ووقسوع إعراب الفعل بعده في " يفعلان " وأخواته .)
 هذا هو الثاني: بمعنى أن النون في " يفعلان " علامة رفع الفعل ،
 فهو بمنزلة حركة " يضرب " فلولم يكن الفاعل وهو ألف التثنية كالجزء
 من الفعل لم يقع فاصلا بين لام الفعل ، وما هو بمنزلة حركته ،
 وكذا أخواته نحو : " يفعلون ، وتفعلين " ^(١)
 (وَرَدَّ الْعَيْنِ فِي نَحْوِ : " قَوْلَا " وَاللَّامِ فِي " رَمَاتَا " فِيمَنْ يَقُولُ)
 هذا هو الثالث : بمعنى نحو : " قل ، حذف منه العين للتقاء الساكنين
 فإذا اتصل به ضمير الفاعل نحو : " قولوا ، قولاً ، قولى " رَدَّتِ الواو
 لتحرك ما بعده بحركة أصلية ، لاتصاله بما هو كالجزء ، وهو الفاعل ،
 فذلك رَدَّتِ الواو ، بخلاف ما إذا اتصلت الحركة بما ليس كالجزء ،
 فإنه لا يرد كـ (قُلْ الْحَقُّ) ^(٢) ، فإن حركة اللام عارضة ، فلم يرد
 لأجله الواو ، اهدم اعتبار الحركة العارضة ، فهي كالساكنة ، فيبدل ^(٣)
 على أن الفاعل كالجزء ، فالحركة لأجله حركة أصلية لا عارضة .

(١) قال المصنف في تعليقاته اللوحة ٨ " وجه الاستدلال برد العين
 في " قولاً " أن الفاعل لولم يكن بمنزلة الجزء وكان في حكم
 الانفصال لكان اللام في حكم السكون فلم يرد العين الساكن كما في
 (قُلْ الْحَقُّ) = من الآية ٢٩ الكهف .

(٢) من الآية " ٢٩ " من سورة الكهف والآية بتمامها هي :
 (قُلْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعِدْنَا
 لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَفِيضُوا يَفْضَوْا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ
 يَشْوِي الْوُجُوهُ يَبْسُ الشَّرَابُ وَسَاءَ مُسْرِتِفًا) = .

(٣) ما بين المعقوفين - () - من (ل) وهو ساقط من بقية النسخ .

ولذلك رُدَّت اللام في "رَمَاتَا" فيمن يقول :

يعنى المشهور "رَمَاتَا" بلا رد اللام ، فأما من رد اللام فقد نظر إلى
(١)
أن حركة التاء كالأصلية ، لاتصالها بألف التانيث "الذى" هو الفاعل ،
(٢)
- (الفاعل كالجزء من الفعل) - .

(وتثنيته ، وجمعه لتثنية الفعل ، وجمعه

في نحو (أَلْقِيَا) (٣) ، و (رَبِّ ارْجِعُونِ) (٤)

هذا هو الرابع : يعنى إذا كرر الفعل كان حقه أن لا يثنى الفاعل
ولا يجمع كما لوقات : "أضرب أضرب" فالفاعل مفرد وإن كان الفعل
مكرراً ، فالمراد بـ (أَلْقِيَا) ، ألق ، ألق ، فالفعل مثنى أى : مكرر ،
(٥)
ومثنى الفاعل أيضا معه ، وهو ألق = (أَلْقِيَا) - (بدلا عن تثنية الفعل) -
وكذلك الجمع في (رَبِّ ارْجِعُونِ) أصله : أرجع ، أرجع ، أرجع .
(٦)
فلما - (قصد) - جمع الفعل جمع الفاعل أيضا ، وهو الواو في (أرجعون)

(١) في جميع النسخ " التى " والانسب للمعنى ما صححناها به .

(٢) ما بين المعقوفتين - () - من (م) وهو ساقط من بقية النسخ .

(٣) من الآية " ٢٤ " من سورة ق . والآية بتمامها = (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ
كُلَّ كَفَّارٍ عَصِيْبٍ) = .

(٤) من الآية " ٩٩ " من سورة المؤمنون وتمامها = (حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ
الْمَوْتُ قَالَ :) = .

(٥) ما بين المعقوفتين - () - زيادة من (م)

(٦) " " " " " " " " " " " "

(١)

وإن كان المخاطب مفردا في الصورتين ،

وهذا يدل على أن الفاعل كالجزء من الفعل ، فيلزم من تثنية الفعل
وجمعه تثنية الفاعل وجمعه ، وإن كان المخاطب واحدا .

(وتأنيت الفعل لتأنيته في نحو : " ضَرَبْتَ هِنْدُ ")

هذا هو الخاس : بمعنى أن الفعل من حيث هو فعل لا يتطرق إليه
التأنيث ، وإنما أنت لأن الفاعل مؤنث ، والفاعل كالجزء من الفعل ،
وتأنيته من تأنيث الفعل ، ولذلك قيل : " ضربت " وإن كان الفعل
مذكرا .

(٢)

(وتنزلهما منزلة كلمة واحدة في " حبذا ")

هذا هو السادس : وهو أن الفاعل هو " ذا " .

تنزل من " حب وهو الفعل منزلة كلمة واحدة ،

(١) هذا أحد الأقوال في تفسير الآيتين ونسبه مكي بن أبي طالب

في مشكل إعراب القرآن ٥٠٥/٢ للمازني ، وانظر القرطبي ١٤٩/١٢
وانظر معاني القرآن للفراء ٢٤١/٢ .

(٢) هذا هو المذهب المشهور في " حبذا " فقد اختلف النحاة فيها

على قولين أساسيين : فقال بعضهم إن التركيب اثر عليها وغيرها
عن حالتها الأولى ، وقال الآخرون إنها لم تتأثر بالتركيب وهي
باقية على حالها قبل التركيب من كونها فعلا واسما ، واستدل
القاتلون بتأثرها بالتركيب : يلزم أفراد الإشارة والتذكير ، وامتناع
الفصل بين " حب " و " ذا " ، واختلفوا في نوعها وإعرابها .

فقال الأخفش وخطاب : إن الفعلية غلبت على الاسمية ، لأن الفعل
مقدم على الأسم ، وإسلامة مدعيها مما يلزم مدعى الاسمية ممن

تخالف الخبر والمخبر عنه ، ودليل مجيئ المضارع منها في

===

قولهم : " لا تحبذه " وهؤلاء يجعلون المخصوص فاعلا ، ووافقهم
الريعى فى ذلك إلا أنه يرى أن " ذا " زائدة .

وذهب الجهر وابن السراج والسيرافى إلى تغليب الاسمى لأن
الاسم أشرف من الفعل ويستقل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا ،
أما " تحبذه " فمضارع "حبذه" إذا قال له :حبذا .

ورجح ابن عصفور وابن يعميش قول الجهر ومن معه ،
أما القائلون بعدم تأثيرها بالتركيب فقد اختلفوا فى غلة عدم تغير
" ذا " ولزومها للأفراد والتذكير ، فقال أبو طى الفارسى :
ان العلة هى كون " ذا " اسما شائعا يدل على كثير ، والاسماء
الجهمة اذا كانت للجميع كان المذكور والمؤنث على لفظ واحد
ك " ما " ونحو ذلك ، فكذلك " ذا " لما وقع موقع الجميع هنا ،
وان استعمل للأفراد فى غيره أجرى مجرى ما يكون للجميع فلم يتغير
ولم يجعل للمؤنث لفظ غير لفظ الذكر . . . انظر بقية كلامه
فى البفداديات ص ٢٠٢ .

وقال ابن كيسان إن العلة هى : أن المشار اليه مصدر مضاف الى
المخصوص أى : حبذا حسن هند ، فحذف المضاف وأقيم
المضاف اليه مقامه ، ورد ابن عصفور هذا القول بأن المـ
لا تجعل الحكم من التذكير والتأنيث والافراد والجمع إلا على
حسب الطغوظ به ، لا على حسب المحذوف ، ورد ابن العليج
أيضا بأنه لم ينطق به فى وقت ، وقال ابن مالك إن العلة هى
كونه جرى مجرى الأنثى والأمثال لا تغير ، وقال ابن عصفور
إن هذا القول فاسد لأنه إذا أمكن أن يحمل اللفظ على غير
الشدوذ كان أولى .

صنا على هذه الأقوال يكون فى المخصوص خمسة أوجه من الاعراب
فعلى القول المشهور من أن " حب " فعل و " ذا " فاعل ، يكون

يحتمل فى المخصوص وجهان من الإعراب :-

ولذلك لم يجرز تأنيث " ذا " ولا تثنيته ، ولا جمعه ، ولا تصغيره ،
ولا وصفه ، ولا تأكيدده ، ولا العطف عليه ، لشدة الامتزاج بالفعل ،
فسرى إليه حكم الفعل ، فصار كأحد حروفه ، ولا يمكن أن يقال :
إن " ذا " هو الفاعل والرجل صفة ، لأنه يقال : " حبذا الرجلان " ،
وحبذا الرجال " ^(١) فدل على أن المعرف باللام ليس بصفة لاسم الإشارة ،

====
أحدها أنه مبتدأ والجملة قبله في محل رفع خبره ،
الوجه الثاني أنه خبر مبتدأ محذوف أى : هو زيد ،
الثالث : أن يكون خبرا لـ " حبذا " عند من يجعلها اسما مبتدأ
الرابع : أنه فاعل " حبذا " عند من يعتبرها صارت بعمد التركيب
فعلا واحدا أو " ذا " طفاة .
الخامس : أن يعرب بدلا من " ذا " .

انظر في هذا البحث سيبويه ١٨٠/٢ والمقتضب ١٤٥/٢
والبغداديات ص ٢٠١ ، والأصول ١٣٥/١ ، وابن عيسى
١٣٩/٧ - ١٤١ ، وشرح الكافية للرضى ٣١٨/٢ - ٣١٩ ، وجمل
الزجاجي ص ١١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور الاشبيلي ٦٠٩/١
وما بعدها ، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٣٧٧ ، والتسهيل
ص ١٢٩ ، والفوائد الضيائية ٣١٦/٢ ، ٣١٧ ، وشرح الألفية
لابن الناظم ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، والتصريح ٩٩/٢ ، والأشمونى
٣٠/٣ - ٣١ .

(١) في هامش (م) " معنى أن " ذا " ههنا إشارة إلى الحاضر
في الذهن ، لا في الوجود ، لأنه لو كان إشارة إلى الحاضر
في الوجود لوجب مطابقتها للمشار إليه ، في التثنية والجمع
والتذكير والتأنيث ، لكنه لم يجب لأنهم يقولون : حبذا الرجلان
والرجال ، من غير مطابقتها ، وحينئذ لا يكون " ذا " إشارة إلى
الرجل ، فلا يكون الرجل صفة له .

(١)

(وألفاء الفعل معه في باب " ظن " .)

هذا هو السابغ من الأدلة ، وتغيره أن أفعال القلوب إذا توسطت أو تأخرت ، نحو : " زَهَّدَ " " مَقِيمٌ " " ظَنَنْتَ " ، و " زَهَّدَ " " ظَنَنْتَ " " مَقِيمٌ " ، فعكسوا بالفاء الفعل مع الفاعل ، ولو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لم يحكموا بالفائهما معا ، لأن الفاعل ليس عاملا حتى يلفى ، فالفاء بتبعيته الفعل .

(وزيادته معه في نحو قوله :

+ فكيف ولو مررت بدار قوم

(٢)

وجيران لنا كانوا كرام +)

(١) انظر الفاء " ظن " في الكتاب ١١٩/١ - ١٢١ ، والمقتضب

١٠/٢ ، ١١ صاب ظن وأخواتها في كتب النحو الأخرى .

(٢) هذا البيت من بحر الوافر وهو للغزدي " همام بن غالب بن صعصعة

الدارمي التميمي ، شاعر اسلامي عاش في العهد الأموي وكان النقاد يفتخرون فيه هو وجريرايهما أشعر ، فمن مقدم له ومن مقدم لجريرايه ولكنهم مجمعون على تقديمهما على جميع شعراء عصرهم ، وكانت بينهما نقائض وكان الغزدي متشبيها لال البيت ، وقد

وضعه ابن سلام في الطبقة الأولى من الاسلاميين : طبقات الشعراء

ص ١١١ ، واقب بالغزدي لغلظة وقصره . انظر معجم الشعراء

للمرزياني ١٦٦ ، والشعر والشعراء ٢٣٥ ، ومقدمة ديوانه ص ٥ .

وهذا البيت في ديوانه ٢/٢٩٠ ، وأوله فيه :

+ فكيف اذا رأيت ديار قومي +

وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١٥٣/٢ وروايته موافقة لرواية

الديوان ، وانظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٤٥ ، ١٦٨ ،

(١)

هذا هو الثامن - (من الأدلة) -

وتقريره أنهم حكموا بأن " كانوا " زائدة ، وأن كان الفعل

هو " كان " وحده " زيادة " ولكن لما كان الفاعل كالجزء - (منه) -

لم يفكوا عن الفعل ، فحكموا بزيادتهما جميعا .

=== والتصريح ١٩٢/١ ، والمعنى ٤/٢ ، والخوانة ٤٢/٢ ، والمقتضب

١١٦/٤ .

وفي هامش (م) " البيت للفرزدق ، و " كان " زائدة عند سيبويه
خلافًا للبرد ، وحجة سيبويه أن المراد وصف الجيران بالكرم مطلقا ،
لا في ماضى ، وإنما يستقيم هذا على تقدير زيادتها ، ولأن " أنا "
وصف للجيران فهو في محله ، وإذا قدر خبرا لكان نوز فيه التأخير
وهو خلاف الأصل .

ومذهب البرد أقوى لأن الحكم بزيادتها مع وجود اسمها وخبرها
ضعيف ، وأما عدم إفادتها للدوام فنقول : قد جاءت تفيد الدوام
كقوله تعالى : * إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا *
١٠٣ " النساء " ، * وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا * ١٥٢ " النساء " ،
وأما المضى فإنه لا يرجع إلى الكرم ، بل إلى الجوار في الزمان
الماضى وقد ماتوا . أهـ

انظر ما نسب إلى سيبويه في كتابه ١٥٣/٢ ، وانظر شرح أبياته
للنحاس ص ٤٥ ، ٤٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، وانظر ما نسب للبرد
في المقتضب ١١٦/٤ ، ١١٧ ، وانظر رد ابن ولاد على البرد
في هامش المقتضب ١١٧/٤ .

(١) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من الاصل و (م) .

(٢) في الأصل و (ل) " زائدة " .

(٣) كلمة - (منه) - ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .

(والنسبة إليهما جميعا في نحو قوله :

+ فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا

(١)

وشرخصال المرء كنت وعاجن +)

أى : أصبحت من يقول : هذه الكلمة ، وهو أنى كنت كذا وكذا ،
(٢)

يعنى أخبر عن الأمور الماضية كما هو عادة الشيوخ ، والهرمى ،
(٣)

والعاجن من "عجن" الرجل إذا نهض معتمدا على الأرض من الكبر ،

فنسب إلى "كان" مع فاعله ، وهو "كنت"
(٤)

فلولم يكن الفاعل كالجزء من الفعل - لما ألحق يا النسبة بهما معا ،

هذه هى الأدلة التى ذكرها الصنف على أن الفاعل كالجزء من الفعل ،

ويمكن أن يذكر دليلان آخران :-

أحدهما : تأكيد الضمر المرفوع المتصل بمنفصل نحو :

(١) هذا البيت من بحر الطويل ، وقد نسب السيوطى فى الهمـع

١٩٣/٢ للأعشى ، ولا يوجد فى ديوانه المطبوع وهو فى الدرر

٢٢٩/٢ ، والصحاح واللسان "عجن" و "كون" وله فى اللسان

ثلاث روايات ، الأولى فى "عجن" وهى :

+ فأصبحت كنتيا وهيجت عاجنا . . .

والثانية فى "كون" وهى موافقة لرواية الصنف هنا .

والثالثة فى "كون" أيضا وهى :

+ قد كنت كنتيا فأصبحت عاجنا . . وشر رجال الناس كنت وعاجن +

(٢) فى (ك) و (ل) و (هـ) زيادة - (كنت) فى هذا المكان .

(٣) انظر اللسان "عجن" .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من غير الأصل و (م) .

" قمت أنا وزيد " لثلا يلزم عطف الاسم على ما هو كالجزء .
والثاني : اتصال الكاف في نحو : " أكرمتك " مع أنه لا يتصل
إلا بمعامل ، فلو لم يكن الفاعل وهو "نا" الضمير كجزء من الفعل
لم يجز اتصال الضمير المتصل المنصوب به ،

(١)
(فإذا قُدِّمَ عليه غيره كان في " النية " مؤخرًا)
هذا لازم لقوله : " والأصل أن يلي الفعل " بمعنى إذا ثبت ذلك
الأصل فلو قدم على الفاعل غيره كان ذلك الضمير في التقدير مؤخرًا ،
(ومن ثَمَّة) أو : ومن أجل أن ذلك الضمير في التقدير مؤخرًا ،
(جازَّ ضَرْبُ غَلَاظَةٍ زَيْدٌ) ، لأن الضمير راجع إلى " زيد " المقدم
رتبة ، لأن الأصل أن يلي الفاعل الفعل ، فلا - (يلزم) - إضمار
قبل الذكر .

(٢) (٤)
(وامتنع عند غير ابن جنى : " ضرب غَلَاظَةٍ زَيْدًا ")

-
- (١) في (م) " في نيته " .
(٢) كلمة - (فلا) - ساقطة من (هـ) وفي (ل) " ظميس " .
(٣) ابن جنى بكسر الجيم والنون مصرب " كَتَّى " هو أبو الفتح عثمان بن
جنى الرومي المطوك لسليمان بن فهد الأزدي ، عالم في اللغسة
والنحو والقراءات له تصانيف كثيرة منها المحتسب ، والخصائص ،
واللمع ، وسر الصناعة وغيرها . توفي ببغداد سنة ٣٩٢ هـ .
انظر نزهة الألباء ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، وانباء الرواة ٢/٣٣٥-٣٤٠ ،
والفهرست ٨٧ ، صفية الوعاة ٣٢٢ ، ونشأة النحو ٢٠٢ ،
والخصائص ٥/١ ، واللمع ص ٦ .
(٤) مسألة عود الضمير على التأخر لفظاً ورتبة محل خلاف بين النحاة
فالجمهور يمنعها ، وما جاء من ذلك يحمله على الضرورة أو يؤوله ،

لأن الضمير يرجع إلى المفعول وهو " زيد " المؤخر لفظاً وتقديراً ،
ففيه إضمار قبل الذكر ، فذلك امتنع ، وابن جنى أجاز الإضمار
قبل الذكر كما سيأتى .

(وأما نحوه قوله :

(١) * جزى ربّه عنى عدوّ بنّ حاتم جزاء الكلاب العلويات وقد فعل *

والأخفش وابن جنى والطوال وابن مالك يميزونه ونسب الأرضى فى
الكافية ٦/٢ القول بجواره للجبرد وهو خلاف ما فى المقتضب
٦٩/٢ واستشهد ابن مالك على جواره بالاسماع وأورد عليه
أبياتاً كثيرة وذكر له وجهاً من القياس ، واختار الأشمونى قصر
جواره على الشمر .

انظر فى هذه المسألة الخصائص ٢٩٤/١ وشرح جمل الزجاجى
١٣/٢ ، ١٤ ، ١٥ ، والتسهيل ٧٩ ، وشرح الكافية للرضى
٧٢/١ ، وابن يعميش ٧٦/١ ، والفوائد الضيائية ٢٥٥/١ ، ٢٥٦ ،
والأشمونى ٥٨/٢ - ٥٩ ، والمعنى ٤٩٢/٢ ، والخزانة ١٣٤/١ ،
والمعنى ٤٨٨/٢ .

(١) هذا البيت من بحر الطويل . وقد اختلف فى قائله ، فنسبه بعض
الرواة لأبى الأسود الدؤلى ، ونسبه آخرون لعبد الرحمن بن همارق
وذكر البغدادى فى الخزانة ١٣٤/١ أنه للناطقة الذهبانى ولا يوجد
فى ديوانه المطبوع الذى بتحقيق البستانى - دار صادر ولا فى
ديوانه الذى جمعه وشرحه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، وذكر
محقق الفوائد الضيائية أنه فى ديوانه الذى بتحقيق شكرى فيصل
وهو فى الأمالى الشجرية ١٠٢/١ ، وشرح ابن يعميش ٣٦/١ ،
وشرح الكافية للرضى ٦٤/١ ، وشذور الذهب ١١١ ، والخصائص
٣٩٤/١ ، والمعنى ٤٨٧/٢ ، والخزانة ٢٩٤/١ ، والتصريح
٢٨٣/١ ، والهمع ٦٦/١ ، والدرر ٤٤/١ .

فمحمول على الضرورة ، أو على أن الضمير للمصدر (هذا مستند لابن جني ، وهو أن الضمير في " رَبَّهُ " يرجع إلى " العدى " المذكور آخرًا على المفعولية ، فهو مثل " ضرب غلام زيدًا " إذ التقدير " جزى ربه عدى عديا " .

وأجاب عنه بوجهين :-

أحدهما : أنه محمول على ضرورة الشعر ، والكلام في سبعة الكلام ، والثاني : أنا لا تسلم أن الضمير يرجع إلى " العدى " بل إلى المصدر المدلول عليه بلفظ الفعل ، أي " جزى رب الجزاء " .

(صجب تقديمه) أي : تقديم الفاعل ،

(على المفعول إذا انتفى الأعراب فيهما لفظًا ،

والقرينة ، نحو : ضَرَبَ موسى عيسى .)
(١)

أي : إذا - (انتفى الأعراب) فيهما لفظًا ، وانتفى القرينة ،

وانتفاؤ الأعراب - (لفظًا) - يندرج تحته قسمان :-

(١) قال المبرد في المقتضب ١١٨/٣ " فالوجه في هذا وفي كل مسألة

يدخلها اللبس أن يقر الشو " في موضعه ليزول اللبس ، وإنما

يحوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل تقول :

" ضرب زيد عمرا " و " ضرب زيد عمرو " لأن الأعراب مبين ،

فإن قلت : " ضرب هذا هذا " أو ضرب الحبلى الحبلى " .

لم يكن الفاعل إلا المتقدم ، وانظر الطخس في ضبط قوانين

العربية ٢٧٦/١ ، ٦٧٧ ، وانظر شراح الألفية عند قول ابن مالك :

+ وأخر المفعول إن ليس حذر . . أو أضر الفاعل غير منحصر +

(٢) كلمة - (انتفى) - ساقطة من (هـ) وكلمة - (الأعراب) - ساقطة من (ك) .

(٣) كلمة - (لفظًا) - ساقطة من (ك) .

الجبني ، وما إعرابه تقديمي لا لفظي .
 (١)
 فالأول نحو : " ضرب هذا ذاك " (٢)
 والثاني كـ " ضرب موسى عيسى " ، وشرط فيه انتفاء القرينة ، والقرينة
 قد تكون لفظية ، وقد تكون معنوية ،
 فاللفظية أن يذكر عقيب أحدهما تابع من التوابع دال على إعراب المتبوع ،
 (٣)
 نحو : " ضرب موسى " العاقل " عيش الظريف " برفع الظريف ،
 والمعنوية : " أكمل الكثرى موسى " وولدت الكبرى الصفوى " ،
 وإنما يجب تقديم الفاعل ههنا ، لأنه لو لم يجب تقديمه لكان إما أن
 (٤)
 يجب تأخير أو يجوز الأمان ، " وكلاهما منوطان ، وأما وجوب تأخير
 الفاعل ، فلأنه التزام مخالفة الأصل من غير ضرورة ، وأما جواز الأمرين
 فلأنه يوجب اللبس ، لأن المفروض أنه لا قرينة ، ولا إعراب مميّز .

(أو كان ضميرا متصلا نحو : " ضربت زيدا)
 (٥)
 عطاف على - (قوله) - : " انتفى " أى : يجب تقديم الفاعل إذا كان
 ضميرا متصلا ، لأن اتصاله يمنع من تأخيره ، (وتأخيره) عطاف على
 قوله : " تقديمه " ، أى : يجب تأخير الفاعل ، (إذا كان المفصول
 (٦)
 ضميرا متصلا ، وهو) أى الفاعل (غير متصل - (نحو : ضربك زيد -)

-
- (١) أى : الجبني .
 (٢) أى : الذى إعرابه تقديمي .
 (٣) فى (ك) و (هـ) وهما من الأصل " العاقل بالنصب " .
 (٤) فى (ك) و (هـ) " وكلاهما منتف " .
 (٥) كلمة - (قوله) - زيادة من الأصل و (م) .
 (٦) ما بين المعقوفين - () - ساقط من الأصل و (ك) .

فانه يجب تقديم المفعول هنا لأن اتصاله يمنع من تأخير ،
وانما قيده بقوله : " غير متصل " لأن الفاعل إذا كان متصلا أيضا
فلا يجب تقديم المفعول ، بل يجب تقديم الفاعل المحتمل نحو :
(١)
" ضربه " - (زيد) -

(أو اتصل به) أى : بالفاعل ضميره أى : ضمير المفعول ،
أى : ضمير راجع الى المفعول نحو : " ضرب زيدا غلامه " فههنا
يجب تقديم المفعول أيضا ، إذ " لو آخر " لزم الأضمار قبل الذكر
(٢)
كما ذكرنا .

(وإن أوردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي والاستثناء ، فالأولى
(٤)
تقديم الفاعل ، وفي عكسه - (فالأولى) تقديم المفعول نحو :
" ما ضرب زيد إلا عمرا " وما ضرب عمرا إلا زيدا ")
(٥)
هذه المسألة ذكرها الشيخ ابن الحاجب

-
- (١) كلمة - (زيد) - ساقطة من (ك) و (هـ)
(٢) فى (هـ) " لو تأخر "
(٣) ذكر ذلك فى ص ٤٢ ، وانظر الهامش (٢) من نفس الصفحة .
(٤) كلمة - (فالأولى) - زيادة من متن (ط) .
(٥) ابن الحاجب هو أبو عمر عثمان جمال الدين بن عمر الكردى الأصل
المشهور بابن الحاجب ، لأن أباه كان حاجبا للأمر عز الدين
موسى الصلاحى القاهرة ، تلقى العلم عن الشاطبى وغيره ، كان
عالما فى كل العلوم ، بارعا فى النحو والصرف له مصنفات كثيرة منها
الإيضاح فى شرح الفصل ، والأمالى ، والكافية ، والشافعية وغيرها ،
توفى بالاسكندرية سنة ٦٤٦ هـ .

وهذه المسألة ذكرها فى الكافية . انظر شرح الرضى ١ / ٢٣ وأطال ===

(١) "وغيره" من صور وجوب تقديم الفاعل ، حيث وقع المفعول بعد "إلا" .

ومن صور وجوب تأخير الفاعل حيث وقع الفاعل بعد "إلا" ،
فقولك : "ما ضرب زيد إلا عمرا" المدعى أنه يجب تأخير المفعول ،
إذ لو قدم كان إما بدون "إلا" أو معه ، والقسمان متنعان .
أما الأول : فلأنه ينعكس المعنى ، إذ لو قلت : "ما ضرب عمرا إلا زيد"
كان الحصر في الفاعل ، وقد كان في الأول الحصر في المفعول .
ولو قدم مع "إلا" وقيل : ما ضرب إلا عمرا زيد " فذلك يمتنع ،
لأنه يجوز أن يكون الحصر في الواقعين بعد "إلا" ، وهما الفاعل
والمفعول معا ، أى : "ما ضرب أحدا إلا عمرا زيد" ، بنسأ
على جواز تعدد الاستثناء المفرغ .

وكذا في الصورة الأخرى وهو : "ما ضرب عمرا إلا زيد" فإنه يمتنع
تقديم الفاعل ، إذ لو قدم لقدم مع "إلا" أو بدون "إلا" وهما
متنعان كما ذكرنا .

والصنف ذكر أن الأولى في الصورة الأولى تقديم الفاعل ، وفي عكسه
الأولى تقديم المفعول ،

=== فيها الكلام وهو مذكورة في أكثر كتب النحو وقد لخصها ابن مالك
في الألفية بقوله :

+ وما بإلا أو بإنما انحصر آخر ، وقد يسبق إن قصر ظهر +
انظر شرح الأشموني للألفية ج ٢ / ٥٣ والتصریح عند شرح هذا
البيت .

(١) في (ك) "وغيرها" والصواب ما في بقية النسخ .

(٢) في الأصل "للمفعول" .

وإنما قال : " أولى ولم يقل : بالوجوب ، لجواز أن يقدم مع " إلا " فنقول في الصورة الأولى : ما ضرب إلا عمرا زيد " ويكون الحصر فيما يلي " إلا " فقط دون الآخر فلا يلتبس .

وهذا إنما يصح إذا قلنا : لا يجوز تعدد الاستثناء المفرغ . فالحق أن تكون المسألة مبنية على جواز تعدد الاستثناء المفرغ . فإن جاز فالحق ما ذكره ابن الحاجب ، وإن لم يجوز فالحق ما ذكره المصنف .

وهو أنه لا أولى ، لأنه لو قدم مع " إلا " فإنه وإن تعين الحصر فـ في المفعول فقط ، لكن لما كان محتملا أن يكون الحصر في الطرفين كان (١) " تأخيره " أولى ، لئلا يقع هذا الالتباس ، بناء على جواز التقدير ، فإنه إذا أخر لم يقع الحصر إلا في المفعول وحده ، فلذلك كان أولى ، وأما تعدد الاستثناء المفرغ فلا يمنع من حيث القياس ، (٢) إذ يجوز أن يقال : " ما ضرب أحد أهدا إلا عمرا زيد " وإذا لم يذكر المستثنى منه فينبغي أن يجوز أيضا ويكون استثناء مفرغا ، لكن الكلام في وقوعه . وذلك يتعلق بالاستعمال ، فليُنظر هل وجد (٣) في الاستعمال أم لا .

(١) في (ك) و (هـ) " تأخيره "

(٢) في (م) " من جهة القياس "

(٣) الحرف (في) ساقط من (م) ومضاف في الأصل عند التصحيح .

(وأنه) أى : وأن تقديم الفاعل فى الأول ، وتقديم المفعول فى الثانى (واجب مع "إنما" نحو : "إنما يضرب زيد عمرا" ،^(١) وإنما يضرب عمرا زيد " ، لأن التأخير تلبس هنا بخلاف ثمة .)
يعنى : إنما يعلم الحصر فيما يقع آخره ، فلو قدم المفعول وأخر الفاعل ، لكان الحصر فى المؤخر ، وهو عكس المراد .
بخلاف الصورة الأولى وهو ما إذا وجد " ما " و " إلا " صريحا فان الحصر يفهم من وقوعه بعد " إلا " .
فسواء قدم أو أخر ، يكون الحصر فيما وقع بعد " إلا " .
فلا يلتبس إن لم يجر تعدد الاستثناء المفرغ .
فعل ابن الحاجب إنما حكم بالوجوب فى " ما " و " إلا " حملا له على
"إنما" طردا للباب .

(ومضمر) أى : الفاعل ، أى : جاز أن يكون الفاعل مضمرا ،
(إنما منفصلا) أى : بارزا ، لأنه يقابله قوله : "أوستكنا" .
(إذا فصل بينه وبين عامله بـ "إلا" لفظا أو تقديرا ، نحو قوله :
^(٢)
+ قد خدمت سلمى وجاراتها . . ما قطار الفارس إلا أنا +)

(١) فى (ل) و (هـ) "ههنا" .

(٢) هذا البيت من بحر السهيج وهو لمعروبين معدى كرب الزمىدى
من أبيات قالها يوم القادسية عندما حمل على المرزبان وقتلته
وكان يظنه رستم .

وعمر بن معدى كرب شاعر محسن وفارس مشهور فى الجاهلية
وإدراك الاسلام وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم
===

(١) - "قطر" أي : القاء على أحد قطريه ، وهما جانباه .
(وقول الآخر :

+ أنا الزائد الحامي الذمار وإنما

(٢) يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي +
هذا مثال لما فصل بين الفاعل وعامله بـ "إلا" تقديرا ،
إذ التقدير: "لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي" ،

والذمار : ما يحق على الرجل أن يحمله ، كما يقال : حامى الحقيقة ،
أي : ما يحق عليه أن يحمله ، لأنه إذا ذم رأى : حتم وهيج وغضب حمى .

=== ثم ارتد بعد وفاته فيمن ارتد باليمن ، ثم هاجر إلى العراق فاسلم
وشهد القادسية .

انظر ترجمته في معجم الشعراء ص ١٥٦ ، والشعر والشعراء ص ١٧٧ .
وهذا البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ٣٥٣/٢ ، وانظر شرح
أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٨٦/٢ وشرحها للنحاس ص ٢٠٢ ،
وابن يمين ١٠١/٣ ، والايضاح في شرح المفصل ٤٦٣/١ ، وشرح
الجميل لابن صفور ٧/٢ ، ومغنى اللبيب ٣٠٩/١ ، والمطخص
لقوانين العربية ج ١/٥٩٣ ، واللسان والقاموس "قطر" ، وشرح
الجميل ١٦/٢ .

(١) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من الأصل .

ولعله مأخوذ من شرح ابن السيرافي لشواهد سيبويه فهو مطابقة له
انظر الشرح المذكور ١٨٧/٢ .

(٢) هذا البيت من بحر الطويل ، وهو للفرزدق ورواية الديوان ١٥٣/٢
بأنا الضامن الراعى عليهم وإنما

وهو في ابن يمين ٥/٢ ، ٥٦/٨ ، وشرح جميل الزجاجي لابن
صفور ١٧/٢ ، والاقتضاب ١٧ ، والمغنى ٣٤٢/١ ، والهمع ٢١٧/١
والمعنى ٢٧٧/١ ، والتصريح ١٠٦/١ ، والدرر ٣٩/١ .

(وأضر العامل) عطاف على قوله : " فصل " ، بمعنى يكون

الفاعل مضمرًا منفصلاً إذا أضر العامل .

(نحو : " إذا أنت لم تفعل كذا فافعل كذا) لأن إذا للشرط

فيستدعي فعلاً ، والتقدير " إذا لم تفعل " فلما حذف صار الضمير

المستتر بارزاً ، ولا عامل يتصل به ، فيكون منفصلاً ، " فلم تفعل "

المذكور مفسر للمحذوف .

(أو جرى الفعل على غير ما هوله في موضع يلتبس نحو :

" زيد عمرو " يضربه هو ، والزيدان العمران يضربهما هما)

(١)

هذا أيضاً " عطاف على " إذا فصل " أى : الفاعل يكون ضميراً

منفصلاً .

إذا جرى الفعل على غير ما هوله في موضع يلتبس ، بمعنى إنما يجب

كون الفاعل منفصلاً إذا جرى الفعل على غير ما هوله في موضع

(٢)

الإلباس كما ذكره ، فإن " يضرب " جاز أن يكون لزيد وأن يكون لعمرو ،

واحترازه عملاً يلتبس ، نحو : " زيدٌ هُندٌ يضربها " ، فإنه وإن جرى

على غير ما هوى له يجب فيه إبراز الضمير ، لأنه لا إلباس ، إذ " يضرب "

يتعين أن يكون لزيد .

وكذا " الزيدان الهندان يضربانها " ، فإنه لا يلتبس ، بل يتعين

أن يكون الفعل للزيدين ، فلا يجب فيه إبراز الضمير ،

(١) في جميع النسخ غير الأصل " عطاف على فصل " .

(٢) في جميع النسخ غير الأصل " الإلباس " وفي الأصل " الإلتباس "

(٣) في (ك) و (ل) و (هـ) " فيها " .

(١) (والتزم ذلك في الصفات مطلقاً) أى : سواء كانت في موضع يلتبس أولاً (نحو : هند " زيد " ضاربه هـى) فإنها جرت على غير من هـى له وليس فيه اللبس .

وكذا حيث يلتبس نحو : " زيد " عمرو " ضاربه هو " . والضارب زيد أو " هند " زهنب ضاربتها هـى " . والضاربة هند .

(٢) وإنما التزم في الصفات مطلقاً ولم يلتزم في الفعل ، إلا في موضع اللبس على ما ذكره ، لأن الصفات تنقص في القوة عن الأفعال ، فلا يلتزم من تحمل الأفعال ضامراً ما ليست جارية عليه تحمل هذه مع ضعفها .
(٤) ولأن أكثر الأفعال صيغ ضامرها بارزة ، فيعرف بها من هـى له ،
(٥) بخلاف الصفات ، فإنه لا يصلح بها مضمرة بارزة ، وإنما يكون مستترا ،
(٦) فلم يلتزم في الأفعال مطلقاً لبروز ضامرها في الأكثر ، بخلاف الصفات .

(١) ما ذكره المؤلف هنا من وجوب إبراز الضامر هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فلا يوجبون إبراز الضامر إذا جرى الوصف على غير من هو له ، انظر الأنصاف في مسائل الخلاف المسألة الثامنة ج ١/ ٥٧ ، وقال صاحب التصريح : إن الكوفيين يوجبون إبراز الضامر بشرط خوف اللبس . انظر التصريح ١/ ٥٨ ، وحاشية الصبان ١٢٨/١ .

(٢) في الأصل " فانه " وفي (هـ) " وانها " .

(٣) في (هـ) " إلا في حال موضع اللبس " .

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، وشرح الكافية للرضي ١٥/٢ .

(٥) في (هـ) " فيعرف من هـى له " .

(٦) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٦٨ .

أعلم أن ظاهر هذا النقل أن إبراز يجب في الفعل أيضا في موضع
(١)
اللبس وظاهر نقل النحاة أن الفعل لا يجب فيه إبراز الضمير مطلقا ،
والخلاف بين البصريين والكوفيين إنما هو في الصفة إذا جرت على غير
(٢)
من هي له .

(٣)
(٤)
() إلا أن يكون قد أضر على شريطة التفسير نحو قوله :
قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة مطاول معنى غريمها

-
- (١) رجعت إلى شرح الكافية لارض وشرح المفصل لابن يعيش وابن
الحاجب والأشمونى بحاشية الصبان والتصريح بحاشية يس وهمس
الهوامع ، ولم أجد واحدا منهم قال بوجوب إبراز الضمير في الفعل
عند اللبس .
- (٢) انظر المسألة رقم ٢٨١ في الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٧/١ .
- (٣) في الأصل و (م) " آخر " وهو تعريف .
- (٤) القائل هو كثير بن عبد الرحمن الخزاعي الشاعر المشهور صاحب عزة
وهذا البيت من بحر الطويل وهو في الانصاف ٩٠/١ ، وابن يعيش
٨/١ ، والمعنى ٣/٣ ، والتصريح ٣١٨/١ ، والهمع ١١١/٢ ،
وفي هامش (ط) أن كثيرا بعث غلاما له بتجارة فاشتريت منه عزة سلعة
ومطلته بها وكان لا يعرف أنها عزة فأنشد البيت فأخبر بأنها عزة
فلم يأخذ منها الثمن وأخبر كثيرا بذلك فاعتقه . أ هـ
- وقد أورد العيني هذه القصة برواية قريبة من هذه الرواية بل هو
متفقة معها في المعنى وقال فيها : بأن سبب قول كثير المقصيدة هو
هذه القصة وقد استدرك عليه صاحب الدرر اللوامع هذا القول
وقال بأن المقصيدة قد قيلت قبل هذه القصة لأن الغلام استشهد
بهذا البيت قبل أن يعلم كثير بالقصة ، وقال بأن الذي قاله كثير
عند سماعه للقصة هو هذه الأبيات :-
===

وقوله :

+ وإنَّ امرأً أسرى إليك ودونه من الأرض مومةً وميداً سطق
(١)
لمحقوقة أن تستجيبى دعائه وأن تعاضى أنَّ المعان موفىق +

فمحمول على الضرورة .

=== + سيمالك في الدنيا شفيق عليكم . . إذا غاله من حادث الدهر غائله
يود بأن يحس سقيماً لعلها . . إذا سمعت عنه بشكوى تراسله
ويرتاح للمعروف في طالب العلا . . لتحمد يوماً عند عز شمالكه +
انظر الدرر الاوامع ١٤٧/٢ والبيت في الايضاح العضدى ٦٦ ،
والمقتصد ٣٤٠/١ .

(١) هذان البيتان من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس ، قالها في مدح
المعلق بن خنثم ومطالعها :

+ أرقى وما هذا السهاد المؤرق . . وما بنى من سقم وما بنى معشق +
وهو قصيدة طويلة عدد أبياتها في الديوان أثنان وستون بيتاً ، وهي
من بحر الباهل .

وتحكى كتب الأدب لهذه القصيدة قصة وخلاصتها أن المعلق كان
فقيراً ذا بنات ، واتفق أن قدم الأعشى مكة - وكان يوافى سوق عكاظ
في كل عام - فأسرع إليه المعلق فضيفه صالح في إكراه رجاء أن يصيبه
خير من مدحه ، فلما أصبح الأعشى وافى عكاظاً فأنشد هذه القصيدة
قالوا فأسرع إليه الناس يخطبون بناته ، فلم تمس منهن واحدة إلا
وهو في عصمة رجل ثرى شريف . شرح ديوانه ٢/٢١٦ والبيتسان
المستشهد بهما في الأنصاف للأنباري ٥٨/١ ، والخزانة ٥٥١/١ ،
وأمالى ابن الشجرى ، ورواية الديوان :

+ وإنَّ امرأً أسرى إليك ودونه . . فياف تنوفات وميداً هيفق
لمحقوقة أن تستجيبى بصوته . . وأن تعلنى أن المعان موفىق +
ورواية البيت الثانى في الخزانة موافقة لرواية الديوان وأمالى الشجرى
والبيت الأول في الأمالى فيه " بهما " سطق " بدلا من " بيداً سطق " ===

(١)

استثنى ما يجيد (فيه) - إبراز من الصفات ما أضمر على شريطة
التفسير كما في البيت ،
وجه الاستدلال أن " مطول " ومعنى " موجهان إلى غيرهما " فلو
أعمل الثانى وهو " معنى " كما هو مذهب البصريين لكان " مطول " ^(٢)
جاريا على غيره لفظا ، وهو للغيرم ، وإن المطول هو الغيرم فكان حقه
أن يبرز الضمير فيقال : مطول هو ، وإنما لم يبرز لأنه إضمار على شريطة
التفسير ، إن كان الأصل " مطول غيرهما " فحذف اعتمادا على التفسير
بعده ، والتقدير : " عزة مطول غيرهما " وحينئذ يكون مثل :
" هند ضارب غلامها " ، وليس ما جرى على غير من هى له ، - لذكر
الفاعل بعده فالغيرم المحذوف كأنه مذكور فيها بشهادة التفسير ، فكانه ^(٣)
لم يجر على غير من هى له - فذلك لم يبرز الضمير ، وفى البيت احتمال
آخر وهو أن تكون - " عزة " مبتدأ ، " وغيرهما " مبتدأ ثانيا و " مطول " خبر
" غيرهما " متدا عليه ، و " معنى " خبر بعد خبر أو حال من الضمير فى

=== و " أسرى " سار ليليا ، ومومة " الصحراء واسعة ، وكذلك " البيدا "

الصحراء أيضا ، والسلق المكان القفر الذى لا نبات فيه .

(١) كلمة - (فيه) - ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .

(٢) قال الحنف فى تعليقاته اللوحة ١٨ " مطول جار على عزة وهو

للغيرم فاضمر فيه اسم الغيرم على شريطة التفسير ، هذا إذا أعمل

الثانى ، فلو أعمل الأول لزم إبراز الضمير ، لأن التقدير " وعزة

مطول غيرهما معنى هو ، ولذا استدل به الفارسى على أعمال

الأقرب من العاطمين " - وانظر ما نسب للفارسى فى الإيضاح العوضى

ص ٦٦ والمقتصد ٣٤/١ .

(٣) ما بين المعقوفين - () - ساقط من (ك) .

(١) "مطول" فالتقدير (١) - "وعزةٌ غريمها مطولٌ معنى" "والصفتان" (٢)

في التقدير جاريتان على الغريم لا على عزة ، فذلك لم يبرز
(٣)
الضمير وهو احتمال ظاهر .

وقوله : " وإن امرأ " مبتدأ وخبره محمول على الضرورة .

وهذا البت استشهد به الكوفيون على أن الصفة جرت على غير من
هي له من غير إبراز الضمير ، ومبناه أن " محققة " غير " إن " فهو جار
على " امرأ " وهو في المعنى للمرأة فكان القياس إبراز ضميرها ،
وأن يقال : " لمحققة أنت "

فأجاب بأنه محمول على ضرورة الشعر ، ويمكن أن يقال :

الجواب أن قوله : " أن تستجيبى " جاز أن يكون مبتدأ و " محققة "
خبرها مقدما ، أي : إن امرأ أسرى إليك لاستجابتك محققة بك .
وحيث " فمحققة " يكون غيرا للاستجابة مقدم عليه والجملة خبر " إن "
(٤) (٥)
فقد جرت على من هي له ومحققة بمعنى جديدة .

(١) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (هـ)

(٢) في (م) و (ك) " والصفات "

(٣) انظر في هذه المسألة : الأنصاف في سائغ الخلاف وحاشية

محي الدين علي ٩٠/١ ، ٩١ ، ٩٢ وابن يعيش ٨/١ ،
والعمري ٣/٣ ، والتصريح ٣١٨/١ ، والهمع ١١١/٢ ، والدرر
اللوامع ١٤٧/٢ ، والمقتصد ٣٤١/١ ، ٣٤٢ .

(٤) في (ل) زيادة كلمة - (غير) - في هذا المكان وهو خطأ .

(٥) انظر كلام الكوفيين ورد البصريين طيهم في الأنصاف ٨/١ وما بعدها
والخزانة ٥٥١/١ ، ٤١٠/٢ ، ٤١١ ، وأما الشجري
٣١٦/١ ، ٣١٧ .

يقال : أنت حقيق أن تفعل كذا ، وزيد حقيق به ، ومحقق ،
أى : خليف له ، فكان حقه أن يسند إلى الذات ، فيقال : زيد حقيق
بالاستجابة ، لا أن الاستجابة حقيقة يزيد .

(١) ونظير ذلك ما استشكل من قوله تعالى : * حَقِيقٌ قَوْلِي أَنْ لَا أَقُولَ *
فمن قرأ بفهم تشديد الياء من " على " وتلوي بتأملات : أحدها
أنه على القلب ، كقوله :

(٢) . . وتشقى الرماح بالضياطة الحمير *

(١) الآية " ١٠٥ " من سورة الأعراف ، وفيها أربع قراءات :

أ - قرأها الجمهور : على حقيق على أن لا أقول لا بدون تشديد
الياء من " على " .

ب - وقرأها نافع على حقيق على أن لا أقول لا بتشديد الياء من " على "
ج - وقرأها أبو على حقيق بأن لا أقول لا ونسبها الفراء لعبد الله
د - وقرأها عبد الله على حقيق أن لا أقول لا .

وقال ابن خالويه : فالحجة لمن أرسلها أنه جعل " على " حرفاً
وأوقعها على الأقوال فكان بها في موضع خفي ، والحجة لمن شدد
أنه أضاف الحرف إلى نفسه فاحتج فيه بـ " يا " أن الأولى من أصل الكلمة
والثانية بـ " يا " الأضافة فادغمت الأولى في الثانية وفتحت لالتقاء الساكنين
كما قالوا " لى " ، " وإلى " فهكون " الأقوال " في موضع رفع

بخبر الابتداء . الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه ص ١٥٩
ومعاني القرآن الفراء ٣٨٦/١ ، والكشف عن وجوه القراءة ١/٤٠٢ .

(٢) هذا عجيب من الطويل لخداش بن زهير الشاعر الهوازي المشهور

وصدوره : وتركب خملاً لا هواة بينها " وفي شرح جمل الزجاجي لابن
صفور ، والاضداد للسجستاني ص ١٥٣ " وتركب خيل . وانظر
الكشاف ٢/١٠٠-١٠١ ، والبحر المحيط ٤/٣٥٥ في مثله وهامشه ،

وشرح جمل الزجاجي لابن صفور ٢/١٨١

والثاني : أن ما لزمك فقد لزمته .

والثالث : أن المراد تحقيق على ترك القول أن أكون أنا قاطـ_____ (١)
ولا يرضى الا بمثل ناطقابه ،

و "أسرى" بمعنى "سرى" والمعنى جـ إن امرأ سرى إليك أيتها المرأة
وزارك ودونه مودة أى : مقارزة ومبدأ سلق ، أى : قاع صفصف
وحب عليك أن تستجيبى دعاءه ، وتعينه وأن تعلمي أن المـ_____
على بث الصلات والخيرات موفق صاحب توفيق من الله .

(أوستكنا) عطف على قوله : " منفصلا " أى : يكون الفاعل مضرا
إما منفصلا ، أوستكنا ، ثم قسم المستكن فقال :
(إما لازما ، وهو فى أربعة أفعال : أفعل ، ونفعل ، وأفعل) - فعل أمر -

=== والهوادة الصالحة ، والضيافة : جمع ضيفار جمع سلامة وهو
الرجل البجبان الذى لا يحسن حمل السلاح واستمطاه ، وأصل
الكلام : وتشقى الضيافة الحمر بالرماح ، بمعنى أنهم يقتلون بها ،
اللسان ضار .

وقال صاحب الانصاف ما فى الكشف من اعتزال : ان القلب فى
اللغة على وجهين :

أحدهما : قلب الحقيقة إلى المجاز كما فى البيت الشاهد وهو من
البالغة . وهذا المعنى هو الذى خطت عليه الآية .
الثانى : قلب معروى عن هذا المعنى البليغ كقولهم خرق الثوب
السمار .

(١) انثار الكلام على الآية فى معانى القرآن للأخفش ٣٠٧/٢ ، ومعانى
القرآن للتفرا ٣٨٦/١ ، والحجة فى القراءات السبع لابن خالويه
١٥٩ ، وعراب القرآن للنحاس ٦٢٨/١ ، والكشاف وهاشمه
١٠٠/٢ ، والبحر المحيط ٣٥٥/٤ .

(وتُفعل للمخاطب) فإن هذه الأفعال لا تسند إلى مظهر ، ولا إلى مضمَر بارز ، بل إذا قلت : " أفعل أنا " فهو تأكيد للمستكن في الفعل ، لأن " أفعل " دال على متكلم سند إليه ، بدليل تمام الكلام عنده ، فقله : " أنا " تأكيد ، وكذا بقية الأربع .

(وغير لازم وهو في فعل الغائب الواحد مذكرا كان أو مؤنثا نحو : " فعل ، ويفعل ") في الذكر الواحد الغائب (١) ، وفعلت ، وتُفعل في المؤنث الغائبة .
(وفي الصفات) أي : وغير لازم في الصفات ، (الجارية على ما هو له) نحو : " زيد ضارب " .

وإنما لم يكن لازما في المذكورات ، لأنه يسند إلى المظهر والمنفصل البارز ، نحو : " يفعل زيد ، وفعل زيد ، وما يفعل إلا هو ، وما فعل إلا هو " ونظائرها ، وكذا : " زيد ضارب غلامه " ، في الصفات ، فإنه يسند إلى المظهر أيضا .

(أو متصلا بارزا) عطف على قوله : " أو منفصلا " بمعنى الفاعل (٢) المضمَر قد يكون منفصلا كما ذكرنا ، وقد يكون متصلا بارزا ،

(١) في جميع النسخ غير الأصل " الغائب " .

(٢) تقدم ذكره في ص ٥٣ .

(وهو فيها عدا ما ذكرنا) يعنى : نحو : " فعلت " للتحكم المفرد ،
" وفعلنا " فى الجمع ، و " فعلت " للمخاطب المذكر ، " وفعلت " للمخاطب
المؤنث ، وكذلك " تفعلين ، وتفعلان ، وتفعلون ، وتفعلون ، وفعلن ،
ونحو : افعلوا ، وافعلوا ، وافعلوا ، وافعلوا .

(وقد يضر) أى : الفاعل (لتقرره فى النفوس وارتفاع اللبس ،
(١)
وإن لم يجر له ذكر ، نحو : إذا كان غدا فأتنى " إذا نصبت " غدا "
أى : ما نحن عليه .)

فكان " تامة أى : " إذا كان ما نحن عليه من الحال غدا فأتنى " ،
و " غدا " نصب على الظرف ، والعامل فيه معنى الاستقرار ، أى :
إذا كان الحال مستقرا فى الغد ، وإنما قال : " إذا نصبت " لأنه يجوز
أن يرفع غدا على الفاعلية لـ " كان " وحينئذ لا يكون الفاعل مضرا .
(٢)

(ومنه) أى : ومن هذا القسم الذى يضر فيه الفاعل لتقرره فى النفوس
(قوله :

(١) قال ابن الحاجب فى الإيضاح ١٧٢/١ : " وليس إضمار قبل الذكر
لأن القرائن قائمة مقام تقدم الذكر .

(٢) قال ابن الحاجب يجوز أن يكون " غدا " متعلقا بمكان فتكون التامة ،
يجوز أن يكون متعلقا بمحذوف على أن تكون كان الناقصة . المصدر
السابق .

+ لمعرك ما يفنى الثراء عن الفتى
(١)
إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر +
أى : النفس) أى إذا حشرجت النفس ، والحشرجة : الفراغة
عند الموت وتردد النفس ، أى : إذا حشرجت النفس ، وضاق بها ،
أى : بالحشرجة ، و " الثراء " ، والثروة " الفنى ، أى : لا تفنى
الثروة عن المرء إذا حان أجله .

(٢)
(ومنه قوله تعالى ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ فيمن قرأ بالنصب ، أى : الأمر)
ومن قرأ برفع " بينكم " فهو فاعل " تقطع " والفاعل فيه مظهر ،

(١) هذا البيت من بحر الطويل وهو لحاتم الطائي وحاتم الطائي أحد
أجواد العرب المشهورين وسيد من سادات طي ، وشاعر من
شعراء الجاهلية المرموقين وفارس من فرسانها البارزين ، وهذا
البيت من قصيدة له يخاطب فيها زوجته وهي قصيدة تكشف عن
مدا جوده وكرمه ، ورواية البيت فى الديوان تخالف هذه الرواية
ففى ديوانه ص ٥٠ :

+ أقاوى ما يفنى الثراء عن الفتى .: إذا حشرجت نفس وضاق بها الصدر +
وانظر : الشعر والشعراء وابن الشجرى ٣٣٩ / ٢ / ١ ، والدرداء ٤٤ / ١
والهمع ٦٥ / ١ .

(٢) من الآية " ٩٤ " من سورة الأنعام ، وقد قرأها نافع والكسائي وعاصم
فى رواية حفص بنصب " بينكم " وقرأها الباقون من السبعة بالرفع .
وللنحاة فى تأويل إعراب قراءة النصب ثلاثة أوجه :-
الوجه الأول : والاحسن عند كثير منهم " أن يقدر الفاعل ضميرا
يعود على الاتصال المفهوم من لفظ " شركاء " المتقدم ، فالشركة
تشعر بالاتصال ، فالمعنى لقد تقطع الاتصال بينكم .

(١)

"والبين" هو الوصل ، أى: تقطع وصلكم ، فأما من قرأ بالنصب ،
ففاعل "تقطع" مضمرة لدلالة الكلام عليه ، وتقرره : فى النفوس ،
أى : تقطع الأمر بينكم .

=== الوجه الثانى : أن الفاعل هو "بينكم" وإنما بقى على حاله حملا
له على أغلب أحواله ، وهذا القول ينسب للأشعث ، ولا يوجد فى
معانى القرآن له ، بل صرح فيه بجواز كونها على تقدير "ما"
التي بمعنى شئ فقال فى ٢٣٧/١ : ولو قلت : * شقاق بينهما *
تريد "ما" وتحذفها حائز ، كما تقول : * تقطع بينكم * تريد "ما"
التي فى معنى شئ .

الوجه الثالث : قال الزمخشري : لقد تقطع بينكم " ، وقع القطع
بينكم ، كما تقول : جمع بين الشيئين ، تريد وقع الجمع بينهما .
انظر : الآية فى معانى القرآن للفراء ٣٤٥-٣٤٦ ، والحجة
فى القراءات السبع لابن خالويه ١٤٥ ، وحجة القراءات لابن زنجلة
ص ٢٦٢ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٤٠-٤٤١ ، وإعراب
القرآن للنحاس ٥٦٦/١ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢٦٢/١ .
وقال الحنفى فى تعليقاته اللوحة " ٨ " : " وبين للزوم الظرفية "
لا يصلح مسندا إليه إلا فيمن يقول إنه فاعل فى قوله تعالى :
* لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ * وإن كان منصها فإن أبا الحسن يذهب إلى
أن معناه معنا المرفوع ، لأنه لما جرى فى كلامهم منصها ظرفا
وكثر استعماله تركوه على ما يكون عليه فى أكثر الكلام .

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٥٦٦/١ ، ومشكل إعراب
القرآن ٢٦٢/١ .

(١)
(وفي الشئ : (فلم خلقت إن لم أخدم الرجال)) أى : اللحية)
أى : فلم خلقت اللحية إظهارا للرجولية ؟ .
(ومتى كان) أى : الفاعل (ضميرا مستترا لمؤنث أوبارزا لثنتين
لا غير ، حقيقيا كان المؤنث أو غير حقيقى ، يلزم التاء فى فعله ،
نحو : " هند قامت ") فى المؤنث المستتر ، (والهندان قامتا)
فى الثنتين ، والتأنيث فيهما حقيقى (والشمس طلعت) فى التأنيث
الغير حقيقى .

يعنى : أن الفعل إما أن يسند فى المؤنث إلى مظهر أو مضممر ،
فإن أسند إلى مظهر مؤنثا ، أو مؤنثتين يلزم التاء ، سواء كان المؤنث
حقيقيا ، أو غير حقيقى ، يعنى أن الفعل مذكر فحقه أن لا تقرن به
التاء ، فإن كان الفاعل ضمرا فإنما يلزم التاء لأن الفاعل كالحزب من
الفصل ، فذلك ألحق التاء بالفعل ، دلالة على تأنيث الفاعل ،
وإنما لم يجب الألفاق فى المظهر كما سيأتى لظهوره ، وأما المضممر
فلخفاء ألحق التاء به فرقا بينهما ،

(ومتى كان - أى : الفاعل - مظهرا مؤنثا لم تلزم التاء إلا عند " حقيقى ")
(٢)
- يلو الفعل - من الأدميين نحو : " عرفت المرأة ")

(١) هذا مثل عربى يذرب فى الخلافة والمكر من الرجل الداهية .
وهو فى جمع الأمثال ٨٣/٢ ، والمستقصى ١٨١/٢
والشاهد فيه هو حذف نائب الفاعل الذى هو " اللاحية " لدلالة
الكلام عليها .

(٢) هذه المسألة لخصها ابن مالك فى الخلاصة بقوله :
+ وتاء تأنيث تلى الماضى إذا كان لأنثى كانت هند الأذى
وإنما تلزم فعل مضممر متصل أو مفهم ذات حصر
وقد يبيح الفصل ترك التاء فى نحوأتى القاضى بنت الواقف +
انظر : شرح الالفية لابن الناظم ص ٢٢٤ ، وانظر شراح الالفية
عند الكلام على هذه الأبيات .

هذا هو القسم الثاني : يعنى إذا كان الفاعل مؤنثا غير حقيقى مظهرها لم يلزم التأء اعتمادا على ظهور لفظ المؤنث نحو : " طلع الشمس " ثم استثنى ما ذكره ، فاحتراز بالحقيقى عن غيره نحو : " طلع الشمس " فإنه لا يلزم التأء ، وقال : يلى الفعل احترازا عما إذا وقع بينهما فاصل كما سيأتى .^(١)

وقال : " من الآدميين " احترازا عن نحو : " سار الناقة " فإن المؤنث^(٢) وإن كان حقيقيا يلى الفعل لكنه ليس من الآدميين ، فلم يلزم فيه التأء . وقوله : " عرفت المرأة " مثال للمستحجم للقيود ، فإنه : حقيقى ، يلى الفعل من الآدميين .

(وجاز طلع الشمس) لكون المؤنث غير حقيقى .^(٣)
(وخضر القاضى اليوم امرأة) ، اكون المؤنث لا يلى الفعل وإن كان حقيقيا ، بل وقد بينهما فصل ، " سار الناقة " ، اكون المؤنث من غير الآدميين .

(وإن كان الصغار) فى الصور الثلاث (احوق التأء) دلالة على تأنيث السند إليه على الجطة .

وهذا خلاف ما اختاره الشيخ ابن الحاجب فى الاسناد إلى غير الحقيقى ، فإنه استدل بقوله تعالى : * وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ *^(٤)

(١) ، (٢) انظر ابيات ابن مالك فى الهاش (٢) ص ٢٥ ٤٧

(٣) قال ابن مالك فى الخلاصة :

+ وقد يبيح الفصل ترك التأء فى

نحوأتى القاضى بنت الواقف +

(٤) الآية " ٩ " من سورة القيامة .

فإن القراء اتفقوا عليه ، ولا يتفقون على غير المختار ، ويجوز أن يحمل
لفظ الحنف : " وإن كان المختار على صورة الفصل ، ونحو : سار
الناقصة ، لا على قوله : طلع الشمس لثلا تقي مخالفة لما ذكره الشيخ
(١)
ابن الحاجب .

(ونحو :

(٢)
+ .. ولا أرض أبقل إبقالها +

مأول .)

-
- (١) قال ابن الحاجب في الايضاح في شرح الفصل ٥٥٤/١ :
" غير الحقيقي أنت مخير في الفعل بين إثبات التاء وتركها وقس
فصل أولم يقع ، وقد جاء القرآن بذلك كله .
وقول النحويين : إن إثبات التاء مع عدم الفصل أحسن ليس بسديد
للاجماع طو . قوله تعالى : (وَجِئَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ) = فاذن الأمران
مستويات . "
- وانظر شرح الكافية للرضي ١٧٠/٢ ، والفوائد الضيائية ١٦٧/١٦٨ .
- (٢) هذا عجز بيت من بحر الحتقارب ، صدره هو ما ذكر الشارح والبيت
لعامر بن جهم بن عبد رضاء الطائي كان سيدا من سادات قومه
في الجاهلية ، وهو شاعر مجيد وفارس مشهور . انذار ترجمته فسي
الخزانة ٢٥/١ . وهذا البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ٤٧/٢
وانذاره في التصانيف ٤١١/٢ ومعاني القرآن للأفراء ١٢٢/١ ،
والأمالى للشجرية ١٥٨/١ ، وابن يعميش ٩٤/٥ ، وشرح
جمل الزجاجي ٣٩٢/٢ ، ومغنى اللبيب ٧٣١/٢ ، ٧٤٦ ، والتصريح
٢٧٨/١ ، والهيئ ٢٦٤/٢ ، والخوانة ٢١/١ ، ٣٣٠/٣ ،
واللسان " كرفأ " ، وابن عقيل ١٧٢/١ ،
===

وأوله :

+ فلا مزنة ودقت ودقها .. +

هذا إيراد ، إذ الفعل وهو " أبقل " سند الى ضمير الأرض ، فكان
حقه أن يقال : " أبقلت " كما ذكرنا في " الشمس طلعت "
فاجاب بأنه متأول ، وتأويله : بأن الأرض بمعنى المكان ، وهو مذكر

مؤنث :

" ولا أرض أبقلت بقالها "

(١)

بنقل حركة الهمزة من إيقالها الى التاء ليستقيم الوزن وحينئذ فلا إشكال فيه .

(٢)

(وعكسه أتته كتابي فاحتقرها .) يعني ما ذكرنا في البيت مؤنث
لم تلحق التاء بالفعل السند الى ضميره ، وهذا مذكر ، وهو الكتاب ،
ألحق التاء بفعاها " على عكس " تأويله ، وهو أن الكتاب عبارة عن
الصحيفة فهو مؤنث معنى ، فذلك قال : " أتته كتابي - أي صحيفتي -
فاحتقرها " .

=== والعزنة السحابة البيضاء ، وودقت أي : أمارت ، وأبقلت الأرض

إذ أخرج بقلها ، وانظر البيت في محاز القرآن ٦٧/٢ .

(١) انظر الخزانة ٢٢/١ ، وقال ابن هشام في المغني ٧٣١/٢ ،
ورد بأننا لا نسلم أن هذا الشاعر لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره .

(٢) في هاشم العباب الموعة " ٥٣ " حكى الأصمعي عن أبو عمرو بن

العلاء قال سمعت أعرابيا يقول : فلان لغوب ، أتته كتابي

فاحتقرها ، فقلت : أتقول : أتته كتابي ؟ فقال : الأعرابي

أليس بصحيفة ؟ فقلت : ما اللغوب ؟ فقال : الأحق ، فأول

الكتاب بالصحيفة وأنت فعاه ، والراجح إليه من احتقرها .

(١)

بحث المؤنث

(والمؤنث الحقيقي ما بأزائه ذكر " في الحيوان ، وغير الحقيقي ما يرجع إلى الاصطلاح .)

(٢)

كأنث الشمس ، والنار ، و- (الدار ، والقدر) - فإنه لا معنى لتأنثها ، إذ ليس بأزائه ذكر من الحيوان ، بل تأنثها باهتبار الاستعمال ، واصطلاح أهل العرف ، وهذا الحد - (أعني حد المؤنث) - في الحقيقي ، يقتضى أن لا يكون فرق بين تأنث الآدمي وتأنثه ، لأن كليهما حقيقي ، فعمل تأنث الآدمي أقوى لكونه أشرف أنواع الحيوان ولأنه الأصل المقصود في المعاطبات ، وسائر الحيوانات (٤) تبيـله .

(فنه) أي : فمن غير الحقيقي ، قسم غير الحقيقي إلى قسمين : أحدهما : (ما في لفظه شيء يدل على تأنثه .) وثانيهما : قوله بعد ذلك : " ومنه ما ليس كذلك " وهو أي : ما في لفظه شيء يدل على تأنثه (أن يكون جمعاً

-
- (١) هذا العنوان من (م) ولا عنوان في بقية النسخ .
 - (٢) سقطت من بعض النسخ كلمة - (الدار) - وسقطت من بعضها الأخر كلمة - (القدر) - .
 - (٣) ما بين المعقوفين ساقط من (م) ، (ك)
 - (٤) كلام الشارح هنا مثبت في هامش العباب اللوحة " ٥٣ " وانظر بحث الذكر والمؤنث في شرح الكافية للرض ١٦٩/٢ . والفوائد الضيائية ١٦٨/٢ .

غير ما جمع بالواو والنون مذكرا كان واحده أو مؤنثا حقيقيا (كقولـه
(١) تعالى : « وَقَالَ يَسَّىٰ سَوَءٌ » وقوله : « وَإِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ » (٢)
بتأويل أنهما جمع ، لأن تأنيبه غير حقيقى ، وفى غير الحقيقى يجوز
الحاق التاء بفعله وعدم الحاقه ، وفى لفظه ما يدل على تأنيثه ،
وهو كونه جماعة ، واستثنى منه ما جمع بالواو والنون فإنه لا يجوز :
" قالت المسلمون " مع أنه جمع ، لأن لفظة للتذكير وضعها ،
بخلاف الرجال والصلوات فإن لفظه جمع التكسير غير موضوع للذكور ،
وأما الألف والتاء فهى موضوعة للأنثى ، (أو يكون عطف على :
(٣) أن يكون جمعا " أى وهو : أن يكون (فى آخره تاء تنقلب ها فى الوقف)
مثل : ثمرة ، فإنه فى آخره شىء يدل على تأنيبه ، وقال : " تنقلب ها "
احترازا عما لا تنقلب ها كالبنات والنبات ونحوهما ، (أو ألف زائدة)
أى : أو أن يكون فى آخره ألف زائدة ،
(٤) (أما مقصورة رابعة والوزن فعلى بضم الفاء وفتح العين) كسفتى الموضوع

(١) من الآية ٣٠ من يوسف وتام الآية " «تَرْوَىٰ نِسْوَةٌ فِي الْبُيُوتِ
امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تِرَاقُوتٌ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا غُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي
ضَلَالٍ نَّبِينٍ »

(٢) من الآية " ١٢ " من سورة المتحنة ، والآية طويلة لا يتسع هذا
المكان لأكمالها .

(٣) فى (هـ) ، (ك) ، (ل) عطف على " يكون "

(٤) فى اللسان " شَقَبْتُ شَقَبْتُ بضم الشين وفتح العين مقصورا اسم

موضع فى جبل طى " وفيه يقول جرير :

+ أجدد حل فى شفتى غربيا . . ألوما لا أبالك واغترابا +

(١)

وأرى للداهية .

(أوسكونها) أى سكون العين كـشَرَى " و "حَبَلَى "

(أَوْ "فَعَلَى" بفتح الفاء والعين مطلقا ،)

(٢)

(٢)

بمعنى اسما كـشَدَقَرَى " ، اروضه ، و "بَدَى " لنهر دمشق ،

أوصفة "كَجَمَزَى " وَشَكَى " ، يقال : حمار جَمَزَى " أى : سريع ،

(٤)

وناقة "بَشَكَى " ، أى : خفيفة المشى .

("وَفَعَلَى" ، و "فَعَلَى" بفتح الفاء أو كسرهما ، وسكون العين) كسلى ،

(٥)

(٦)

(٧)

و "رضوى" ، و "دعوى" ، و "شيزى" ز لشجر ، و "ذكرى" .

(١) قال فى اللسان : الأرى بضم الهمزة الداهية قال ابن احرر :

+ فلما غشى ليلى وابتقت أنها . . هو الأرى جاءت بام حيوكرا +

وانظر شرح الكافية للرضى ١٦٦/٢ وما بعدها ، وابن يعيش

٨٨/٥ وما بعدها .

(٢) انظر الصحاح " دقر "

(٣) انار اللسان " برد "

(٤) انار الصحاح " جَمَزَ " و "بَشَكَ " وهاش شرح الكافية للرضى

١٦٧/٢ وفى اللسان " جمز " قال الأصمعى لم اسمع " بَقَّسَلَى "

فى صفة المذكر إلا فى هذا البيت ، والبيت هو :

+ كأنو ورجلي إذا رعبا . . على جمزى جازى بالرمال +

أى على حمار جمزى .

(٥) "رضوى" جميل بالمدينة ، وفرس سعد بن شجاع ، واسم امرأة .

اللسان " رضى " .

(٦) فى اللسان " دعو " الدعوى اسم لما يدهمه ، وتلح أن تكون فى

معنى الدعا .

(٧) فى اللسان " شَمَزَ " " الشيزى " شجرتحمل منه القصاع والجفان ،

وقيل هو شجر الجوز ، وقيل انما هى قصاع من خشب الحبوز

تسود من الدسم .

(١) (إذا لم يكن الألف للإلحاق .) يحترز به عن "فعل" و "فعل" بفتح
 الفاء وكسرها ، إذا كان ألفهما للإلحاق "كفَلَقَ" و "مِفْزَى" (٢)
 فيمن صرفهما ، (أو فوق ذلك) عطف على "رابعة" (ما ليست)
 ألفه (فيه للإلحاق بنحو سفرجل) أى : يكون الألف فوق الرابعة
 وليست طحقة بنحو "سفرجل" "كحَبْنَطَى" (٥) .

(إلا فى نحو : "قبعثرى") أى : ما يكون الألف فوق الرابعة ، وليست
 للإلحاق يكون للتأنيث إلا فى "قَبْعَثَرَى" فإنه ليس دالا على التأنيث ،
 وإنما زيدت الألف فيها لملحق بنات الخمسة بنات الستة ، كذا ذكره
 فى الصحاح . (٦)

(١) ضابط الإلحاق عند الصرفيين أنه ما جعل به ثلاثى أو رباعى موازنا
 لما فوقه ، أى موافقا له فى الحركات والسكنات وعدد الحروف .
 (٢) فى اللسان "طق" العلقى شجرة تدوم خذرتة فى القبط ولها أفنان
 طوال دقاق وورق لدا ف ، ومعضهم يجعل ألفها للتأنيث ومعضهم
 يجعلها للإلحاق وتنون .
 قال ابن جنى : ألفها ليست للتأنيث لمجرى "ها" التأنيث بعدها ،
 وأنا هى للإلحاق ببنا "جعفر" و "سلب" فإذا نزلت ألفها
 لم تنون لأنهم حينئذ يمتقدون أن الألف للتأنيث ، .
 (٣) ذكر فى اللسان "معز" أن ألف "معزى" للإلحاق ببنا "هجرع"
 وقال ابن الأعرابى إنها تصرف إذا شبهت بمفعل ، وقال سيبويه
 معزى تنون مصروف لأن ألفه للإلحاق لا للتأنيث وهو طعق بدرهم
 على "فعل" "أه اللسان .

(٤) السفرجل : ثمر مقوقر وقاقر وسكن للعطش ، وجمعه سفارج ، الصحاح
 واللسان "سفرجل" .

(٥) الحبنطى : القصير البطين ، والنون والألف للإلحاق بسفرجل . الصحاح "حبط"

(٦) جاء ذلك فى الصحاح "قبعثر" والقبعثرى العظيم الشديد .

وليس الإحاق على هذا هو المصطلح المتعارف في التصريف ، بل هو
(١)
ما ذكره في باب منع الصرف في نحو : أرطى .

(ودليل أنها ليست للتأنيث لحوق التاء ،) كما قلنا .
(٢)
(أو صرف الاسم استعمالاً نحو " طقى ، ومغزى " ونحوهما .) فإن صرفهما
دليل على أنها ليست للتأنيث .

(وأما مدودة) عطف على قوله : " إما مقصورة " (والوزن غير فعلاء ،
وفعلاء يسكون الميم والفاء غير مفتوح ، فان ألفهما للإحاق .) كـمـلـيـا
(٤)
"وعربياً" ، و "حسوا" لهنت " ، و "مزا" للغمر اللذيذة الطعم .

(١) قال الحنف في باب منع الصرف اللوحة ٨٣ / ١ : " وأما ألف الألفاق
فهى ألف تلحق الآخر وحدها لا للتأنيث ، وشرطها العلمية نحو
ارطى إذ اسى به ، ويدل على أنها لغير التأنيث مجى " ارطاة .
قال الشارح : فسر ألف الإحاق بألف تلحق آخر الكلمة لا للتأنيث
ولا يريد بالإحاق هنا أن يلحق به الاسم باصل فإن ألف قبمشرى
للإحاق فانها ألف احقت آخر الاسم وليست للتأنيث بدليل قبمشرة
وليس في الكلام سداسى اصل يلحق هذا به بل المراد بالإحاق
ما فسرناه . " أ هـ - وانظر القسم الأول - تحقيق الشيخ برهان ص ٧٥٣
والأرطى شجر .

(٢) انظر الهاش ٢ - ٣ ص ٥٤

(٣) في اللسان "طب" العلباء "مدود عصب المنق ، وقال اللحيانسى
العلباء مذكر لا غير .

(٤) العرباء : سمار الدرع أو رأس السمار ، والعرباء أيضا الظاهر ،
وذكر أم حسين ، وقيل دمية نحو العظاءة تستقبل الشمس برأسها
ويدور معها كيف دارت يقال انه يبقى بذلك جسده يتلون ألوانا
بحر الشمس - الصعاح واللسان " حرب " .

(ومنه ما ليس كذلك) أى : ليس فى آخره شيء يدل على تأنيثه ،
 (فيرجع إلى أن تسمية فى تصغيره التاء أو فى صفته ، أو فى فعله .)
 وذكر الأمثلة الثلاثة على الترتيب (نحو أَرَفَضَ) فى التصغير ،
 أى : تأنيثه علم من تصغيره .

(أرض مقلنة) فى الوصف ، أى : تأنيثه علم من وصفه بالمؤنث ،
 (وأبقلت الأرض) فى فعله أى : علم تأنيثه من إلحاق التاء بفعله .

(صجور الفاعل ورافعه ضمير كقولك : يلحن قال : من فعل ، تحقيقا
 أو تقديرا زيد .) أى : كقولك زيد لمن قال .

(وعليه قوله تعالى : * يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْأَفْئِدَةِ وَالْأَلْسَالِ رِجَالٌ * ^(١)
 فيمن قرأ مفتوح الباء أى : يَسْبَحُهُ رِجَالٌ) الواو فى " ورافعة للحال ،

(١) من الآية " ٣٦ من سورة النور ، وقد قرأ الجمهور بكسر الباء
 والياء التحتية ، وقرأها ابن وثاب بكسر الباء والتاء الفوقية ،
 وقرأ أبو بكر وابن عامر بفتح الباء والياء التحتية ، وقرأها أبو جعفر
 بفتح الباء والتاء الفوقية .
 ١ نظار حجة القراءات لابن زنجلة ص ٥٠١ ، والحقبة فى القراءات
 السبع لابن خالويه ص ٢٦٢ ، والنشر فى القراءات العشر ٢/ ٣٣٢ ،
 ومعانى القرآن للفراف ٢/ ٢٥٢ ، وأعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٤٤ ،
 والبحر المحيط ٦/ ٤٥٨ ، والدر القيط بهامش البحر المحيط ،
 والقوامع الالهية للجمل ٣/ ٢٢٦ ، وابن يعين ١/ ٨١ ، والأشمونى
 ٢/ ٤٥٠ .

وأول الآية هو قوله تعالى : * فِي مِيمَاتِ آيَاتِ اللَّهِ أَنْ يُزْفَعَ هَذَا كَرَّ
 فِيهَا اسْمُهُ * .

تحقيقاً أو تقديراً تقسيم لقوله : " من فعل " ، أى : قد يتلفظ به
تحقيقاً كما إذا قال : من فعل ؟ فتقول : زيد ، أى فعله زيد ،
وقد يكون تقديراً بدلالة الحال ، كمن طاف يطلب ضارباً من غير تلفظ
منه بقوله : " من ضرب " فتقول : زيد وطى هذا ورد قوله تعالى :
* يسبح * فيمن قرأ مفتوح الباء ، لأنه لما قال : * يسبح *
كان مظنة سؤال سائل " من يسبحه " ؟ فقول : رجال . فمن يسبحه
(١)
تقديره لا لفظي .

(ويلزم ذلك) أى : إضمار الرفع (إذا فسر) أى : ذلك المضمّر
(٢)
(بظاهر نحو : " هل زيد خرج ؟ ")

(١) للأنحاة فى هذه المسألة رأيان :-

الأول : للجزمى وابن جنى وابن هشام وهو أن " رجال " فى الآية
و " زيد " فى المثال فاعلان لفعلين محذوفين ولا يجوز فيهما
غير ذلك ، واستدلوا على ذلك بورود " رجال " فاعلا على قراءة من
بنى الفعل للفاعل ،

الثانى : للجمهور وهو أن " رجالاً " وما شابهها أخبار اجتذات محذوفة
أى : الفاعل زيد ، والسبح له رجال .

انظر فى هذه المسألة الحجة فى القراءات السبع لابن خالوية ص ٢٦٢
ومعاني القرآن للأفراء ٢٥٣/٢ ، وأعراب القرآن للنحاس ٤٤٤/٢ ،
والبحر المحيط والدر اللقيط بهامشه ٤٥٨/٦ ، ومفنى اللبيب ٦٨٥
والكشف ٦٨/٣ ، وابن يعين ٨١/١ ، والتصريح ٢٧٤/١ ،
والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٤٥/٢ .

(٢) ما ذكره المصنف من اللزوم إنما هو على مذهب البصريين الذين
يمنعون وقوع الجطة الاسمية بعد أداة الشرط كما يمنعون تقدم
الفاعل على فعله ، فالفعل المذكور مفسر لمحذوف ولا يجمع بين

المعوض والمعوض عنه .

و * إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ^(١) * و ((لَوذَاتِ سِوَارِلَاطُنِي ^(٢)))

و

* .. إِنْ ذُو لَوْثَةٍ لَانَا ^(٣) *

=== أما الكوفيون الذين يجهزون وقوع الجطة الأسمية بمد أداة الشرط. و "هل" الاستفهامية ، يجهزون تقديم الفاعل طو. فمله فلاحذف في أمثلة الحذف عندهم .
انظر في هذه المسألة الأنصاف ٦١٦/٢ ، والأشمونى ٤٧/٢ ،
وهداية السالك ٩٨/٢ .

(١) الآية " ١ " من سورة الانشقاق .

(٢) هذا مثل عربى صحكى في سببه أن حاتما الطائي أسرف في بلاد عنزة فغاب عنه الرجال حتى مقيدا بين النساء مغولا ، ثم انهن ارتحلن به فاصابهن الجوع في الطريق فقال لهن أفكن عنى الغل لا قصد لكن ففككنه عنه فنزل عن الناقة ونحرها فقبل له في ذلك فقال هكذا قصدى فطامته جارية على ما فعل ، فقال : " لَوذَاتِ سِوَارِلَاطُنِي " يريد لوحرة كفأة لهن على ذلك . انظرهاش ابن يعين ٨٢/١ .

(٣) هذا جزء من بيت من البسيط لقريظ بن أنيف أحد بني المنبر من أبيات قالها عندما أثار أناس من بني شيبان على ابله ، وأخذوا منها ثلاثين بعيرا ، واستنجد بقوة فلم ينجده ، فوجه الى مازن تميم فركبوا معه وأخذوا من بني شيبان مائة بعير ودفعوها ، فقال أبياتا من ضمنها البيت الشاهد .

والحفيظة : الفضب ، واللوثة : الضعف ويقصده به قوله .
والشاهد في البيت هو حذف الفعل بعد " ان " وابقا فاطمه ،
وتقدير الكلام ان لان ذو لوثه لان .

والبيت في الحماسة ٢٥ ، ومغنى البيت ١٦/١ ، وشرح شواهد

المفردات ٣٨/٥ ، والغزاة ٣٣٢/٣ ، ٥٦٩ .

إن التقدير : هل خرج زيد ، لأن "هل" يغلب دخولها على
الفعل ، وكذا "إذا" الشرطية ، وكذا "لو" أو "إن" لأنها حرفا
شرط يستدعيان فعلا ، وقبله :
﴿ إِنْ لَقَامْ بِنَصْرِي مَعَشْرٌ خَشِنَ ﴾ عند الحفيظة

(ومنه : ﴿ تَرَوْنَهُمْ صَبَرُوا ﴾^(١) أي : ولو ثبت صبرهم لأن "أَنَّ"
مفتوحة تدل على الثبوت ، فكانت كالمفسر فأجريت مجراه .) وإنما^(٢)
قال : " ومنه " و " كالمفسر " و " أجريت مجراه " لأن " أَنَّ " المفتوحة
ليست بمفسر على الحقيقة لوجهين :-

-
- (١) الآية " ه " من سورة الحجرات .
(٢) لانهاء في " أَنَّ " ودخولها إذا وقعت بعد لو رأيان :-
أحدهما : للكوفيين والجرى والزجاج والزمخشري وابن مالك وكثير
من نواة البصرة ، وهو أنها في محل رفع فاعل لفعل محذوف
تقديره " ثبت " .
والرأى الثاني : لسيووه وهو أنها في محل رفع مبتدأ ، واختلف
في خبره فقيل إنه لا يحتاج إلى خبر لاشتغال صلتها على السند
والسند إليه ، وقيل إنه محذوف .
وقال ابن صفور : إنه يقدر مؤخرًا على الأصل أي : ولو إيمانهم
ثابت وقال غيره : إنه يقدر مقدم أي : ولو ثابت إيمانهم .
انظر الكتاب ٢١/٣ ، ١٤٠ ، ١٥٨ ، وشرح جمل الزجاجي
لابن صفور ٤٤٠/٢ ، ومعاني الحروف لارطاني ١٠٢ ، وابن يعيش
٨١/١ ، والايضاح في شرح الفصل ١٧٨/١ ، وشرح الكافية
للرضي ٧٧/١ ، والجنى الداني في حروف المعاني ٢٩١ ، ٢٩٢ ،
٢٩٣ ، ومغنى اللبيب ٢٩٨/١ ، والكشاف ٥٥٧/٣ ، والبحر
المحيط ١٠٩/٨ .

أحدهما : أن المقدّر ليس عينه ، بل مدلوله ، وهو " ثبت " .
فكان كالمفسر .

والثاني : أن شرط المفسر أن يقع بعد الفاعل كما في الصورة
المذكورة ههنا ، * أَنَّهُمْ صَبَرُوا * فاعل فعل محذوف وليس
هو عين المفسر ، لكونه فاعلا ، ولكنه لما دل على الثبوت الدال
على المخبر قيل هو المفسر .

(والفاعل إذا كان عامه نعم أو بئس ، وهما للمدح العام ، والذم
العام ، إنشاء ، ألزم أن يكون مضرا مفسرا بنكرة منصوبة ،)
والمراد بالمدح العام والذم العام أنهما لا تدلان على خصوصية الغصلة
التي بها المدح ، أو الذم ، بل تدلان على أصل المدح أو الذم ،
وليس المراد منه العموم المطلق الدال على المدح أو الذم من كل
الجهات ، فلفظ المطلق أولى من العام في هذا المعـرـض ،

(١) قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفضل ٩٦/٢ قوله :
" للمدح العام " بمعنى : لمدح لا خصوصية فيه ، لأنك إذا قلت :
نعم الرجل زيد فقد مدحته مطلقا من غير تعيين غصلة معينة
مدحته لها ، فهذا معنى قوله : المدح العام وكذلك الذم .
وانظر شرح الكافية للرضي ٣١١/٢ ، والمقتصد ١/٤٦٣-٤٦٦ ،
وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٩٨-٥٩٩ .

ونعم وشئ من محل خلاف بين الكوفيين والبصريين ، فجمهور
الكوفيين يرون أنهما اسمان ، والبصريون يرون أنهما فعلان ،
وسوف يعقد لهما المصنف بابا في آخر الكتاب في قسم " العامل " .

قوله : ألزم أن يكون . أو : الفاعل مضرا مفسرا بنكرة منصوبة ،
 بمعنى فاعل نعم وئس قد يكون مضرا ، وقد يكون مظهرا على ماسياتي ،
 (١)
 فالمضمر شرطه أن يفسر ، - لأبهاه - بنكرة منصوبة ، كما هو مقتضى
 التمييز .

(٢)
(موضحا باسم ، معرفة : ، مرفوع ، مجانس له ، يسمى مخصوصا بالمدح ،
أو السند) .

أى : شرط المضمَر أن يذكر بعد تعبيره المخصوص بالمدح أو الذم ،
 وهو اسم معرفة ، - (و) - إنما اشترط كونه معرفة لأن الأصل في الإيضاح
 والبيان : أن يكون بالمعرفة * ، واشترط كونه مرفوعاً ، لأنه : إما
 مبتدأ ، أو خبر مبتدأ محذوف على ما سيأتى ، مجانس لذلك المضمَر
 أى : فى الأفراد والتثنية ، والجمع ، والتذكير والتأنيت ، وفى كونه
 بحيث يصدق عليه فاعل نعم شئ ، بأن يكون فرداً من أسماء ، لأنه
 فى المعنى عبارة عن ذلك المضمَر ، فعقده أن يجانســـــــــــــــــــــــه ،

(١) في الأصل - (يعني فاعل نعم شئ) - بعد كلمة " منصوبة " وهذه الزيادة من الناسخ وقع فيها خطأ ، والذو أوقفه في هذا الخطأ هو تكرار كلمة " منصوبة " ووقع ما زاده الناسخ بعدها في المرة الأولى كما في السطر الثاني من هذه الصفحة .

(٢) قال في (ظ) بعد قوله : (باسم معرفة) أو نكرة مخصصة وكان عليه أن يذكر ذلك ، لأن التعريف هنا ليس بشرط .

(٣) حرف - (الواو) - زدت لاقضاء المحل له .

(٤) ما بين الأقواس " " وقع هامشاً في (ظ)

(٥) انظر المقتصد ١/ ٣٦٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٦٠٠ .

(أو مظهرا) عطف على : " ضمير " أى : ألتمز أن يكون ضمرا
كما ذكرنا ، أو مظهرا .

(معرفا بلام الجنس أو مضافا إليه) أى : إلى المعرف ،
(موضحا بالمخصوص) أى : شرط المظهر أيضا أن يوضح بالمخصوص
مدحا أو زما ، لأن المعرف والمضاف لا يدلان على تعيين المخصوص ،
فذكر بعدهما المخصوص أيضا ليتعين ، وإنما اشترط التعريف فى الفاعل
المظهر ، لأن لفظ الفعل يدل على المدح العام ، أو الذم العام ،
فتمريه زيادة تفخيم للمفهوم ، ولأنه عبارة عن المعهود الذهنى . ففى
المدح أو الذم ، فمرف باعتبار ذلك المعهود الذهنى ، ثم ذكر المخصوص

(١) الجنس يعرفه المناطقة " بأنه كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة
فى جواب ما هو " من " حيث هو كذلك .

انظر التعريفات للجرجانى ص ٧٨ ، وفى اللسان " جنس " الجنس
الضرب من كل شىء ، والجنس أهم من النوع .
واللام التى للجنس ثلاثة أنواع :

الأولى : التى تكون لإستفراق الأفراد وهى التى تخلفها
" كل " حقيقة نحو : * وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا *

الثانية : التى تكون لإستفراق خصائص الأفراد ، وهى التى تخلفها
" كل مجازا " نحو : " زهد الرجل طما " .

الثالثة : التى تكون لتعريف الماهية وهى التى لاتخلفها " كل " ^ت
لا حقيقة ولا مجازا نحو : " والله لا أليس الشيا " .

انظر : معنى اللبيب ٥١/١ ، والجنى الدانى ص ٢١٧ ، وابن
يعيش ٢٥/١ ، ٢٦ ، وانظر فى هذه المسألة الايضاح فى شرح
المفصل ٩٨/٢ - ٩٩ فقد اطال ابن الحاجب فيه الكلام عليها .

تشخيصاً لذلك المجهود في الذهن بحسب الجنس ،
(نحو نعم رجلاً زيد .) هذا مثال لما يكون الفاعل مضمراً
ومفسراً بنكرة منصوبة ، وهي رجلاً ، موضحاً باسم معرفة ، وهو
" زيد " المخصوص بالمدح .
(أو نعم صاحب) هذا مثال لما يكون الفاعل مظهرًا معرفًا
بلام الجنس ، وهو صاحب
(أو نعم صاحب القوم عمرو .) هذا مثال للمضاف إلى المعرف ،
وعمر هو المخصوص (١) .

(١) هذه الأنواع الثلاثة - أعني المضمرة المفسر بنكرة منصوبة والمعرف
بلام الجنس ، والمضاف إلى المعرف - هي التي تحقق على جواز
وقوعها فاعلاً لنعم صثس ، وأجاز الأخفش والفراء إسنادهما إلى
النكرة المختصة ، يقول الشاعر :

+ فنعم صاحب قوم لا سلام لهم . . وصاحب القوم عثمان بن عفان +
وأجاز الأخفش وعده إسنادهما إلى نكرة غير مختصة ، كقول
الشاعر :

+ بياف القوط غراء الثنايا . . وريد للنساء ونعم نسيم +
وأجاز الجرد أن يجعل فاعل نعم موصلاً حرفياً .

انظر المقضب ١٤٣/٢ وشرح عمدة الحافظ ٧٨٨، ٧٨٩، والطغص
٤٤٥/١ - ٤٤٦ ، والهمع ٨٦/٢ ، والأصول ٧٥/١ ، وشرح
جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠٠/١ ، والخزانة ١١٧/٤ .

(١)

(وفي المؤنث) نحو (نعمت امرأة هند) .

هذا مثال لما يكون الفاعل أيضا ضمرا ، لكنه مؤنث فذلك فسر بمؤنث ،

(ونعمت ، أو نعمت صاحبة ، أو صاحبة القوم دعد)

هذا مثال لافعال العظيمة المعرف باللام أو المضاف إلى المعرفة ، وإنما

قال : نعم ، أو نعمت ، بمعنى : يجوز تذكير الفعل وتأنينه ، وإنما

جاز التذكير والتأنين لأن الفاعل هو صاحبة ، لأن التقدير : نعم

التي صحبت ، فهو باعتبار الوضع ليس بأزاء ذكر من الحيوان حتى يقال :

إن تأنينه حقيقي ، ولا يجوز تذكير فعله " كقامت هند " ، لأن التي بحسب

الوضع للمؤنث أهم من أن يكون آدميا من الحيوان أو غيره ،

وكذا صاحب القوم ، فإن صاحبة اسم بحسب الوضع دال على ذات موصوفة

بالصحة ، سواء كان حيوانا أو غيره ، فليس بمؤنث حقيقي على ما فسر

بحسب الوضع .

(١) في (ظ) " صوابه : نعم امرأة من غير تاء تأنين لأن أهل المصريين

اتفقوا إلا قليلا منهم على أن الضمير اليهم الذي في " نعم وثمن " لا

لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لعدم تصرفهما ، ولأن القصد بهذا الضمير

الإبهام فما كان أدخل في الإبهام كان أولى ، والضمير المفرد

المذكر إذا لم يكن عائدا إلى شيء معين أشد إبهاما من غيره ،

لأنه لا يستفاد منه إلا معنى شيء ، وهو يصلح للثنى والجمع

والذكر والمؤنث بخلاف غيره فإنه لا يستفاد منه معنى التثنية والجمع

أو التأنين " أه .

وهذا الكلام يمكن أن يكون مطابقا لما ذكره الرضي في شرحه للكافية

٣١٥/٢ ، وانظر الطحطاوي في ضبط قوانين العربية ٤٤٧/١ ، وشرح

المرادى للألفية ٨٧/٢ - ٨٨ .

(وفي التثنية والجمع : " نعم رجلين ، أو الرجلان أخواك "

و " نعم رجالا ، أو الرجال إخوانك)

يعنى وقد يكون الفاعل إما مضمرا مفسرا بمعنى نكرة نعو :

" نعم رجالين أخواك " أو بجمع نكرة نعو : " نعم رجالا إخوانك " ،

وقد يكون الفاعل مفعلا باللام اما شئى نحو : " نعم الرجلان أخواك "

أو جمعا نحو : " نعم الرجال إخوانك " .

(٢)

(١)

(وحكى) - (الكسائى) - (نعمنا ، ونعموا) يعنى بإلحاق ألف

التثنية وواو الجمع بنعم فيقال : نعمنا رجلين ونعموا رجالا ، وهو

شاذ عند الاكثرين .

(١) كلمة - (الكسائى) زيادة من (ظ) .

والكسائى هو طى بن حمزة بن عبد الله مولى بنى أسد ، إمام
أهل الكوفة فى النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة ، له عدة
مؤلفات منها : " معانى القرآن والقراءات ومقاطع القرآن
ومصوله والنوادر الأوسط والنوادر الأكبر ، وما تعلق فيه العامة .
توفى سنة ١٨٩ هـ . انظر طبقات النحويين ١٣٨ ، ومراثيب
النحويين ١٢٠ ، والفهرست ٤٤ ، ونشأة النحو ١١٦ ، صفية
الوطاة ٣٣٦ .

(٢) قال ابن مالك فى شرح عدة الحافظ ص ٧٨٨ : " وقد يكون فاعل
نعم هئس ضميرا عائدا على ماتقدم ، مطابقا له ، حكاه الكسائى
عن يوثق بصريته ، فيقولون : الزيدان نعمنا رجلين ، والزيدون
نعموا رجالا .

(١)

(هجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والمفسر تأكيد نحو :

(٢)

فنعلم الزاد زاد أبيك زادا

*

وأولسه :

* تزود مثل زاد أبيك فينا *

+

(١) الجمع بين الفاعل الظاهر والتميز محل خلاف بين النحاة

فقد منعه سيبويه والسيراقي وابن جنى وابن يعين وابن عصفور
الاشبيلي ، وأجاز الجرد وابن السراج والفارسي والزمخشري
وابن مالك .

انظر الكتاب ١٧٥/٢ ، والمقتضب ١٥٠/٢ ، والأصول ٧٣/١ ،
والخصائص ٨٣/١ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور
٦٠٦/١ ، والمقتصد ٣٧٢/١ ، وابن يعين ١٣٢/٧ ، ١٣٣ ،
وخزانة الأدب ١٠٨/٤ - ١١١ والتهليل ص ١٢٧ والأشمونى ٢٦/٣ .

(٢) هذا البيت من بحر الوافر وهو لجبر بن عطية الخطافى الكلبى
اليهووى الشاعر المشهور الذى يعد أحد اثنين هما أشعر من
فى زمنهما وهما جرير والفرزدق ، ولد جرير سنة نيف وثلاثين
من الهجرة ، وتوفى سنة ١١١ هـ . وهذا البيت من قصيدة
له يمدح فيها عمر بن عبد العزيز ومالعبا :

أبت هناك بالحسن الرقادا . وانظرت الأصادق والبلادا
وانظر البيت الشاهد فى المقتضب ١٥٠/٢ ، والمقتصد ٣٧٢/١ ،
والخصائص ٨٣/١ ، ٣٩٥ ، وديوانه ١٣٥ ، وشرح جمل
الزجاجى لابن عصفور ٦٠٦/١ ، وشرح شواهد المفنى ٦٣/١ ،
وابن يعين ١٣٢/٧ ، والمعنى ٣٠/٤ ، ٢٥٤ ، والخزانة
١٠٨/٤ .

يعنى : إذا كان الفاعل ظاهراً معرفاً باللام فلا يحتاج إلى تمييز ، بل إلى ذكر المخصوص فقط ، كما تقول : " نعم الرجل زيد " ، فذكر التمييز وهو قوله " زادا " فى البيت زيادة تأكيد ، طوى أنه يحتل أن يكون " زادا " مفعول " تزود " ، و : " مثل زاد أبيك " ، صفة الزاد ، تقدمت عليه فيكون حالا ، والتقدير تزود زادا مثل زاد أبيك ثم قال : " فنعم الزاد زاد أبيك " فحينئذ لا يكون فيه الجمع بين الفاعل والمفسر ، وهو احتمال ظاهر .
(١)

(وحذفه) أى : يجوز حذف المخصوص (إذا كان معلوماً نحو :
(٢)
« نَعَمْ الْقَبْدُ ») أى : " أيوب " بحذف لدلالة الكلام عليه .

(١) هذا التقدير الذى قال الشارح : إنه احتمال ظاهر هو تقدير القائلين بمنع اجتماع الفاعل الظاهر مع التمييز ، صرح بذلك ابن صفور فى شرح الجمل ٦٠٦/١ ، وابن يعيش ١٣٣/٧ ، وانظر ص ١٦٦ الهامش (٢) من وزاد صاحب الخزنة فى البيت تقديرين آخرين فقال : يجوز أن يكون مصدراً مؤكداً محذوف الزوائد والتقدير : تزود مثل زاد أبيك فينا ، يجوز أن يكون تمييزاً لمثل " كما يقال : ما رأيت مثله رجالاً . الخزنة ١٠٦/٤ .

(٢) من الآيتين " ٣٠ ، ٤٤ " من سورة " ص " . وانظر فى هذه المسألة شرح جمل الزجاجى لابن صفور ١٠٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٩٥ ، والمخلص فى ضبط قوانين اللغة العربية ٤٤٨/١ .

(وارتفاعه بالابتداء على رأى ، والجملة خبره وأنه خبر مبتدأ محذوف
(١)
على رأى)

يعنى : ذكر فى إعراب المخصوص وجهان :
أحدهما : أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، والتقدير " زيد نعم
الرجل ، وإنما استغنى عن العائد إلى المبتدأ ، لأن الظاهر عبارة
عن ذلك المخصوص ، فاستغنى به كما يقام الظاهر مقام المضمرة فى قوله :

(١) فى هاش (م) : إذا قلت نعم الرجل زيد فلا يصح جعل زيد
وضعا للفاعل ، لأنه أخص منه ، ولأنه علم ، ولأنه قد يتقدم ،
وعادى البيان كالصفة ، ولا بد لا لوجهين :
أحدهما أن البدل يقع موقع المبدل منه ولا يصح وقوع زيد موقع الأصل
الثانى : أنه قد يتقدم فيقال : " زيد نعم الرجل " والبدل لا يتقدم
على المبدل منه .

وإذا بطل ذلك ففى ارتفاع وجهان :
أحدهما : أنه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه ، ولم يحتج إلى ضمير ،
لأن الرجل لما كان شائعا لتعظيم الجنس كان زيد داخلا تحته ،
إذا كان واحدا منه فارتبط به ، والقصد بالعائد ربط الجملة التى
هى خبر بالمبتدأ ليعلم أنها حديث عنه فصار دخوله تحت الجنس
بمنزلة الذكر الذى يعود عليه ، فاجروا الذكر المعنوى مجرى
الذكر اللفظى ، ولذلك اشترط أن يكون المخصوص من جنس الفاعل
ليمكن اندراجه تحته ونظيره قول الشاعر :

+ فأما القتال لا قتال لديكم . . ولكن سيرا فى عراض المواكب +
فان لا تنفى الجنس ، فكان قوله : " لا قتال لديكم " مشتقلا على
القتال المتقدم ، كأنه قال : أما الذى ذكرت فهو منفى عندكم
لأنك إذا نفيت كل قتال فقد نفيت ذلك المذكور ، فجرى هذا
الذكر المعنوى مجرى الذكر اللفظى ، ونحو قول الآخر :

+ فأما الصدود لا صدود لجعفر . . ولكن اعجاز شديد اضرارها +
فالصدود مبتدأ " أه .

+ لا أرى الموت يسبق الموت شئ^{٢٢}

(١)

نفس الموت ذاك الغنى والفقير +

والثاني : أن المخصوص خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل :

" نعم الرجل " ، سئل من المدوح ، فقيل : " زيد " أى : هو زيد .

(٢)

فالكلام على هذا جطتان ، وعلى الوجه الأول حطة واحدة .

(١) هذا البيت من بحر الخفيف ، وينسب لعدى بن زيد وقيل ابنه

سودة ، وعدى بن زيد بن حماد بن زيد العباضى أحد شعراء

الجاهلية وحكمائها ، وكان من ثمة ما كسرى وكتابه مترجميه .

انظر هدى بن زيد الشاعر المبتكر دراسة تحليلية قام بها محمد

طى الهاشمى ص ٢٣ - ٣٥ ، وهذا البيت فى الخصائص ٣ / ٥٣ ،

والأمالى الشجرية ١ / ٢٤٣ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٥٥٤ ، والخزانة

١ / ١٨٣ ، ٢ / ٥٣٤ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٧ / ٧٧ .

ومحل الشاهد فى البيت هو اقامة الظاهر وهو " الموت " مقام

الضمير ، فالأصل " لا أرى الموت يسبق شئ " .

(٢) إعراب المخصوص فى باب نعم وئس محل خلاف بين النحاة

فقال ابن خروف وابن البان ش بأنه مبتدأ والجطة خبره ولا يجوز

فيه غير ذلك عندهم ، ونسب هذا القول أيضا لسيبويه ، وهذا

هو الرأى الأول الذى أشار له المصنف والشارح .

الرأى الثانى : هو جواز إعرابه مبتدأ خبره لجطة قبله ، وجواز

إعرابه خبر مبتدأ محذوف ، وهذا الجواز صرح الجرد فى المقتضب

٢ / ١٤٢ وهو مدلول كلام سيبويه فى الكتاب ٢ / ١٧٦ ، ١٧٧ وه

قال الفارسى فى الايضاح ٨٥ - ٨٧ وهو اختيار الجمهور ، ويرجح

ابن الحاجب كونه خبر مبتدأ محذوف ، وأجاز فيه ابن عصفور رأيا

ثالثا ، وهو أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ، أى : المدح أو

الذم مسموم ،

قال الأشمونى : قال ابن مالك فى شرح التسهيل وهو غير صحيح ===

("حبذا" جار مجرى "نعم" وهو سند إلى اسم الإشارة ،
وهو في إبهام الضمير مثل "نعم" ، ومن ثم فسرهما فسر به ،
إلا أنهم سوفوا ترك التفسير فيه نحو : "حبذا زيد" تفضيلا للظاهر
على الضمير ، وأما من التباس المخصوص بالفاعل هنا ،
يعنى أن "حبذا" جار مجرى "نعم" في إنشاء المدح وفي التفسير ،
وكما أن فاعل "نعم" قد يكون معرّفا باللام ، أو مضافا ، فكذا يكون
في "حبذا"
وكما يكون ضمرا مفسرا بنكرة ، فكذا في "حبذا" لكن الفرق أن "نعم"
إذا كان فاعله ضمرا يفسر بنكرة ، وههنا أقيم "ذا" - لا بهامه -
مقام الضمير ، فكما يفسر الضمير بنكرة فيقال : نعم رجلا زيد ، يفسر
"ذا" بالنكرة فيقال : "حبذا رجلا زيد"

=== لأن هذا الحذف لازم ، وأم نجد خبرا يلزم حذفه ، إلا ومحلّه
مشغول بشئ يسد سده .

ونذهب ابن كيسان إلى أنه بدل ، ورد بأنه لازم وليس البديل
بلازم ، ولأنه لا يصلح إجابة نعم ، هكذا قال الأشموني في
٢٨/٣ ، وانظر في هذا البحث شرح جمل الزجاجي لابن
صفور ٦٠٥/١ ، والطحطا في ضبط قوانين العربية ٤٤٨/١ ،
والإيضاح في شرح الفصل ١٠١/٢ - ١٠٢ ، وشرح الكافية للرضي
٣١١/٢ ، والفوائد الضيائية ٣١٤/٢ ، وشرح عمدة الحافظ
٧٨٠ وما بعدها ، والتصريح ٩٧/٢ .

(١) إعراب "حبذا" محل خلاف بين النحاة ، وقد بينت آراءهم
وأقوالهم فيها ، وذكرت حجج كل فريق في الهامش () ص
فارجع إليه . وانظر المراجع المذكورة فيه .

وكذا الفرق في المعرفة باللام ، فإن المعرفة باللام في "نعم" فاعل ، وفي "حبذا" الفاعل "ذا" ، لكنه لا يتغير بتغيير ما بعده ، لما ذكرنا من أنه كالجزء من الفعل ، ومن حيث أنه جار مجرى الأمثال .^(١)

ومينهما فرق أيضا ، وهو أن في "نعم" إذا كان فاعله ضمرا لا يجوز الاقتصار على المخصوص وترك التمييز ، وجاز في "حبذا" أن يترك التفسير ويقال : "حبذا زيد" ولا يقال : "نعم زيد" ووجه الفرق أمران :-

أحدهما : أن لفظ "ذا" مظهر فاستغنى عن التمييز ، بخلاف المضمرة ، تفضيلا للظاهر على المضمرة ،

والثاني : الأمن من التباس المخصوص بالفاعل ، فإنك إذا قلت : "نعم زيد" ، لم يعلم أن زيدا فاعل ، أو مخصص ، وفي "حبذا زيد" لا التباس ، إذ "ذا" فاعلة و"زيد" مخصص بالمدح ،^(٢) هكذا ذكره .

وفيه نظر ، لأن "زيدا" لا يصلح أن يكون فاعلا لنعم ، لأن شرطه أن يكون ضمرا أو معرفا باللام ، فكان الأولى أن يقال : لو قيل : "نعم الرجل" ، لم يعلم أن الرجل فاعل أو مخصص .

(١) الكلام على تركيب حبذا وجريها مجرى الأمثال تقدم في ص ٢٠

الهاشم (٢) فارجع إليه .

(٢) وذكر ذلك أيضا ابن يعيش في شرحه للمفصل ١٤٢/٧ ، والرضي

في شرحه للكافية ٣١٨/٢ .

(١)

(وساء جار مجرى بثس) في كون الفاعل مظهرا أو ضمرا

(٢)

وفي ذكر المخصوص وفي إعراب المخصوص ، تقول : " ساء رجلا زيد "

" ساء الرجل زيد " ساء صاحب الرجل زيد .

(١) انظر : شرح الكافية للأرضي ٣١٨ / ٢ .

(٢) انظر : الآراء في إعراب المخصوص في الهاش (٢) ص ٤٥ ، ٢١

(١)

بحث تنازع الفعلين

(وإذا توجه الفعلان إلى اسم واحد بعدهما إما بجهة الفاعلية نحو : " قام وقعد زيد " - وإما بجهة المفعولية نحو : " ضربت وشتت عمرا " ، أو أحدهما بجهة الفاعلية - والآخر بجهة المفعولية ، فالذى يعمل فيه أحدهما لا غير ، واختار البصريون إعمال الثانى لأنه الأقرب ، والكوفيون إعمال الأول .)

كان الأولى أن يقول : " إذا توجه العاملان " ليكون أشمل فإن التنازع قد يكون بين الفعلين ، وقد يكون بين الاسمين ، وقد يكون بين الاسم والفعل ، وإنما ذكر الفعلين ، لأن أصل العمل للأفعال ، وإنما قال : " بعدهما " لأن الاسم الواحد إما أن يقع قبل الفعلين ، أو بينهما ، أو بعدهما ، فإذا وقع بعدهما فهو محل الخلاف ، لأن أحدهما ينظر إلى القرب ، والآخر إلى الأولوية ، وهذا الخلاف إنما يتحقق إذا وقع بعدهما ، لأنه إذا وقع قبلهما نحو : " زيدا ضربت وأكرمت " فحين أن يكون مفعولا للفعل الأول ، للقرب ، ولأولية أيضا ،

(١) هذا العنوان من هامش (م) ولا عنوان في الأصل ، وفي (ظ) " تنازع الفعلان " .

(٢) هذه القاعدة لخصها ابن مالك في الخلاصة بقوله :

+ إن عاملان اقتضيا في اسم عمل . . قبل فلول واحد منهما العمل
والثاني أولى عند أهل البصرة . . واختار عكسا غيرهم ذاك إشارة +
انظر : التصريح والأشعوني عند شرحهما لهذين البيتين ، وانظر
الإصناف ١ / ٨٣ .

(٣) في الهامش " البصريون "

(٤) في الهامش " الكوفيون " .

وإذا وقع بينهما نحو : " ذريت زيدا " ، وأكرمت " فتمين أيضا أن يكون
مفعولا للأول ، لأن له الأولوية ، وهما في القرب متساويان ، على أن
الواو مانع من إعمال الثاني فيه ، فتمين للأول ، فثبت أن شرط
التنازع أن يكون الاسم الواحد واقعا بعدهما ،

واتفق البصريون والكوفيون على جواز إعمال كل واحد من الفعلين ،
وإن اختلفوا في الاختيار ، فاختر البصريون إعمال الثاني للقرب ،
والكوفيون إعمال الأول للأولوية ،
(١)

فيلزم كل واحد من الفريقين مخالفة قاعدة ، أما البصريون فيلزمهم
الاضمار قبل الذكر في الفاعل ، وهم قد منعوا ،
(٢)

(١) قال سيبويه في الكتاب ٧٣/١ : " تحمل الاسم على الفعل الذي
يليه ، وقال في ص ٧٤ : " وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره
وأنة لا ينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع
بهزيم ، وانظر المقتضب ٧٤/٤ .

(٢) أنظر الأنصاف ٨٣/١ والتسهيل ص ٨٦ .

(٣) قال ابن عصفور في شرحه للجمل ٦١٥/١ : " وأما ما يؤدي إليه
إعمال الثاني في بعض المسائل من الأضمار قبل الذكر على مذهبنا
وهو الصحيح . . . ففي مقابلة ما يؤدي إليه إعمال الأول من
الفصل بين العامل والمعمول بحجة أجنبية في جميع المسائل
وذلك لا يجوز في باب من الأبواب إلا في هذا الباب لتداخل
الجلطتين واشتراكهما في المعمول ، فما يؤدي في بعض المسائل
إلى ما يجوز في قليل من كلام العرب أولى مما يؤدي في جميع
المسائل إلى ما لا يجوز في باب من الأبواب إلا في هذا الباب
خاصة ،

وأیضا فإن أكرم السماع إنما ورد بإعمال الثاني وطيه نزل القرآن
قال الله تعالى : * أَتَوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطَرًا * الكهف (٩٦) ،
وقطرا منصوب بـ " أفرغ " فلو كان منصوبا بـ " اتوني " لكان " أفرغه
عليه " . . . السخ .

وأما الكوفيون فيلزمهم الفصل بين العامل - وهو الفعل الأول - وبين معموله بأجنبي ، وهو الفعل الثاني .

(١)
(فإن أُعْمِلَ الثاني أضمر الفاعل في الأول على وفق الظاهر ، ولا يحذف خلافاً للكسائي^(٢)) فرع على مذهب البصريين ، وقال : " إن أُعْمِلَ فالفعل الأول إما أن يقتضى فاعلاً أو مفعولاً ، فإن اقتضى فاعلاً ، فلا بد من إضماره فيه ، ولكن الضمر على وفق الظاهر إفراداً وتثنية ، وجمعاً وتذكيراً وتأنيتاً ، لأنه عبارة عنه .
ولا يجوز حذف الفاعل خلافاً للكسائي ، فإن الكسائي رأى الحذف أقرب من الإضمار قبل الذكر ،

-
- (١) قال سيبويه في الكتاب ٧٩/١ : " إذا أعطت الآخر فلا بد فـى الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل .
(٢) قال ابن عصفور في شرحه للجمل ٦١٧/١ : " مذهب سيبويه رحمه الله - الإضمار قبل الذكر ، ومذهب الكسائي حذفه فاعلاً كان أو مشبهاً بالفاعل ، ومذهب الفراء أن كل مسألة يؤدى فيها إعمال الثاني إلى الإضمار قبل الذكر على مذهبنا أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي فإنها لا تجوز ولا يوجد ذلك فـى كلام العرب ، فأما ما وجد من قولهم : " قام وقعد زيد " فإن زيدا عنده مرتفع بالفعلين معا ، فلا يجوز عنده إعمال الثاني مع احتياج الأول إلى مرفوع ، إلا أن يتساوى العاملان في الرفع فيكون الاسم مرفوعاً بهما . انظر في هذا الكتاب ٧٣/١ - ٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٢/١ ، والجمل ١١٢ ، ١١٣ ، وأبسن يعميش ٧٧/١ ، ومغنى اللبيب ٤٨٩/٢ ، والفوائد الضيائية ٢٦٤/١ ، والهمع ١٠٩/٢ .

(ويظهر الخلاف في التثنية والجمع ، نحو : " قاما وقعد أخواك)
يعنى إذا كانا مفردين ، فلا يظهر الخلاف في اللفظ نحو :
" قام وقعد زيد " الفعلان مفردان لفظا ، سواء أعمل الأول أو الثانى ،
أما إذا كان فى التثنية والجمع فيظهر الخلاف ، فإنه إذا أعمل الثانى
أضر فى الأول مثنى نحو : " قاما وقعد أخواك " وإن كان بالمعكس
فبالمعكس ، نحو : " قام وقعد أخواك "

(والفراء لا يجهز إعمال الثانى ، لاقتضاه إلى حذف الفاعل ،
(١)
أو إضماره قبل الذكر ،)

لكن لما ورد عن العرب فى كلام الفصحاء لم يمكن الحكم بمنعه ، فلا بد
من إلزام أحد الأمرين ، إما الحذف أو الإضمار ، وقد جاء إعمال
الثانى فى قوله :

(١) انظر معانى القرآن ٤٢٢/١ ، وابن صفور على الجمل ٦١٧/١ ،

والجمل ١١٢-١١٣ ، وابن يعيش ٧٧/١ ، والمغنى ٤٨٩/٢ ،

والفوائد الضيائية ٢٦٤/١ ، والهمع ١٠٩/٢ .

والفراء هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمى إمام أهل
الكوفة فى النحو واللغة بعد الكسائى ، ولد بالكوفة وانتقل إلى
بغداد ، فعهد إليه المأمون بتأديب ابنه ، أخذ النحو واللغة
عن الكسائى ومعاصريه ، توفى فى طريق مكة عام ٢٠٧ ، له
مصنفات كثيرة منها معانى القرآن والصادر فى القرآن والنهى فى
اللغة وغيرها . . .

أنظر : مراتب النحويين ١٣٩ ، وطبقات النحويين ١٤٣ ، ١٤٦

ونشأة النحو ١١٩ .

.. جَرَى فوقَهَا واستشعرتُ لونَ مذهبٍ*^(١)

(وحذف المفعول إن استغنى عنه نحو : ضربت وضربني زهداً^(٢))

(١) هذا البيت من بحر الطويل

وهو لطيف الفنوى من قصيدة له مطلعها :-

+ بالعفردار من جملة هيجت

سوالف حب في فؤادك منصب +

وهو في ديوانه ١٧ - ٣٦ وهذا البيت الشاهد من شواهد

سبويه في الكتاب ٣٩/١ وهو في شرح المفصل لابن عيسى

٧٨/١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦١٨/١ ، والمقتضب

٧٥/٤ ، والإيضاح العفري ٦٨ ، والأنصاف ٥٨ .

وصدر البيت هو :

+ وكنا مدماً كأن متونها .+

والكمت جمع "أكمت" وهو الأحمر الذي يخالطه سواد ، وجرى :

سال ، "واستشعرت لون مذهب" جعلت هذا اللون شعاراً لها ،
أي : علامة لها .

والشاهد في هذا البيت هو أفعال الفعل الثاني الذي هو

"استشعرت" ونصبه "للون" مع أن الأول يطلبه فاعلاً له .

وطيفل الفنوى . أحد شعراء الجاهلية المشهورين بوصف الخيـل

حتى قال عبد الطك بن مروان : من أراد أن يتعلم ركوب الخيـل

فليرو : شعر طيفل . انظر ترجمته في المؤلف والمختلف ١٤٧ ،

وفي مقدمة ديوانه ص ٧ - تحقيق محمد عبد القادر أحمد .

(٢) قال الجاسي في القوائد الضيائية ٢٦٥/١ "تحرزا عن التكرار

لو ذكر ، وعن الإضمار قبل الذكر في الغضلة لو أضر" ، وانظر

شرح الكافية للرضي ٨٠/١ ، وانظر الخزانة ١٥٧/١ .

هذا عطف على قوله : " أضمر الفاعل " بمعنى إن اقتضى الأولُ الفاعلَ
أضمر فيه ، وإن اقتضى المفعولَ فإما أن يكون المفعول مستغنى عنه ،
أو يكون في غير أفعال القلوب ، فيحكم بحذفه لأنه فضله كما ذكر من
المثال .

(١)
(ولا) أي : وإن لم يستغن عنه ، (أظهر) - (أي) - المفعول
(نحو : " حسبني منطلقا ، وحسبت زيدا منطلقا " ، لإمتناع الإقتصار
على أحد المفعولين في باب " حسبت " ، وإن أعمل الأول أضمر
الفاعل في الثاني) هذا تفريع على مذهب الكوفيين .
(٢)

(٣)
(نحو قوله :

+ حتى إذا زلجت عن كل حنجرة
إلى الغليل ولم يقصّفه نقيب +)

(١) كلمة - (أي -) ساقطة من (م) و (ك) و (ل)
(٢) انظر في هذه المسألة الإحصاف ٦١/١ - ٦٦ وشرح جمل الزجاجي
٦١٣/١ وما بعدها ، وشرح الكافية للرضي ٧٩/١ ، والتسهيل ٨٦
والهمع ١٠٩/٢ .

(٣) القائل هو ذو الرمة فيلان بن عقبة بن سمود بن حارث المشهور
بفيلان مية وهو شاعر إسلامي محيد عاش في زمن الخلافة الأموية
وذو الرمة لقب له قيل إن مية لقبته به ، انظر ترجمته في مقدمة
ديوانه (هـ) ، وطبقات الشعراء لابن سلام ١٦٥ ، والمؤلف
والمختلف ٣٧٦ ، وهذه الأبيات كما ذكر الشارح ، وهي من
قصيدة من " بحر البسيط " صدر بها ديوانه ومثلها :
==

البيت لذى الرمة وقبله :

+ فأقبل الحقب والأكباد ناشزة فوق الشراسيف من أحشائها تجب +
حتى إذا زلجت ... البيت ،

صعده :

+ رى فأخطأ والأقادر غالبه فانصعن والهيل هَجِيرَاهُ وَالْحَرْبُ +
أى : حتى إذا انحدرت الثُغْب عن حلقه ، ولم يشرهن رَهاً ، رى المقتنص ،
أى الصائد المذكور فى الأبيات قبله فأخطأ فانصعن ، أى : ففترقت الحمر ،
وحال المقتنص أنه يدعو الهيل ، والحرب لما فاتته من الصيد " بسبب " ^(٢)
إخطائه ، وهجيراه طادته ، " والحقب " الحمر ، سميت حقبا لبياض بطونها ، ^(٣)
والواحد أحقب ، " ناشزة " مرتفعة من شدة العطش ، " والشراسيف " ^(٤)

=== + ما بال عينك منها الما ينسكب . . كأنه من كل مغربة سرب +
والبيت الشاهد ذكره الجوهرى فى الصحاح " نغب " وابن يميث
فى شرحه المفضل ٣٦/١٠ وهو منسوب فى كليهما لذى الرمة ، كما
صرح بذلك الشارح ، كما أنه بين محل الشاهد منه ، وشرح
كلماته اللاحقة .

والكل جمع كنية وهى رقعة تكون فى أصل عروة المزادة والمفرمة
هى المقطوعة على وجه الاصلاح ، و " سرب " أى : سائل .
وانظر البيت الشاهد فى الأيضاح العضدى ٦٨ .

(١) فى (هـ) " لسبب "

(٢) فى الصحاح " هجر " الهجير ، الدأب والمادة .

(٣) المرجع السابق " حقب "

(٤) " " " " " نشز "

(١)

أطراف الضلوع ما يلي البطن ، "تجب" تضارب ، وتخفق ، من
 (٢) (٣)
 وجب قلبه وجيباً ، "زلجت" مرت في الحلق ، و"الغلغل" حرارة
 (٤) (٥)
 العطش ، و"القصع" القتل ، يقال : قصع حرارته أى : قتل عطشه ،
 وضمير المفعول من "يقصعنه" للغلغل ، "النغب" جمع نغبة وهى
 (٦)
 الجرعة من الماء القليل ،
 وارتفع "نغب" بأنه فاعل "زلجت" أى : انحدرت في الحلق ، فضت
 أى : حتى اذا مضت ، وانحدرت جرع من الماء قليلة في كل طبقة
 من حلقة ، وحنجرت ، وتلك النغب لم تقتل العطش أم لم تشرين زياً ،
 ووجه الإستشهاد أن "زلجت" ولم يقصع "توجهان إلى" "النفسب"
 أى : زلجت النغب ، ولم يقصع النغب الغلغل ،
 وقد أعمل الأول ، وأضمر الفاعل في الثانى ، وهو النون بمعنى "هسن"
 راجعة إلى "النغب" .

(١) المرجع السابق "شرف" وفيه "الشراسيف" مقاط الأضلاع ، وهو
 أطرافها التى تشرف على البطن ، ويقال : الشرسوف : غضروف
 معلق بكل ضلع مثل غضروف الكف .

(٢) المرجع السابق "وجب"

(٣) "زلج" " " "

(٤) "واللسان" غل "

(٥) "قصع" " " "

(٦) قال في الصحاح "نغب" "النغبة" بالضم الجرعة وقد يفتح

والجمع النغب ، ... قال ابن السكيت : نَغِبْتُ من الإناء

بالكسر نَغِباً أى : جرعت منه جرعا .

وانظر ابن يعمش ١٠ / ٣٥ - ٣٦ .

(والمفعول أيضا على المختار) أى : ويضمر المفعول ، أى : وإن
أعمل الأول أضمر الفاعل فى الثانى ، وأضمر المفعول أيضا على المختار
ولمّا كان إضمار المفعول هنا أحسن من حذفه ، لأنّه لا يلزم فيه الإضمار
قبل الذّكر ، لأنّ المذكور آخرًا فى تقدير التقديم ،
(١)

(نحو :

.. تَنْخَلُّ فاستاكست به عودُ راسحل +
(٢)

إن الحذف ههنا لا يُلْهِقُ مَفْضَلَهُ .)

(١) انظر فى هذا الفوائد الضيائية ٢٦٨/١ ، والمخلص فى ضبط

قوانين العربية ٢٨٧/١ - ٢٨٨ ، وابن يعيش ٧٩-٧٨/١ .

(٢) هذا عجز بيت من بحر الطويل ، صدره هو ما ذكره الشراح ،

وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب ٧٨/١ ، وقد نسبته لعمر بن

أبى ربيعة وهو فى ديوانه ص ٣٣٩ ونسبه له أيضا أبو طى فسى

الايضاح المصطفى ص ٦٨ ، وهو منسوب له فى المفضل ص ٢٠ ،

وابن يعيش ٧٩ - ٧٨/١ .

وقال الفسائى فى شرحه لأبيات المفضل ٢٠ " وقد نسبته المصنف

هنا لعمر بن أبى ربيعة ونسبه الجرجى إلى المقنع الكندى ،

والصواب ما قاله الأصمعى من أنه لطايف الغنوى من قصيدة طويلة

شبه فيها بأمرأة تسمى سعدى منها :

+ ديار لسعدى إن سعاد جداه .. من الأدم خصان العشق غير غنثل +

أقول : وهذه القصيدة موجودة فى ديوان طايف الغنوى ص ٦٢-٧١

ومطالعها :

+ غشيت بقرا فرط حول مكمل مغانى دار من سعاد ومنزل +

ونسبه له أيضا ابن السيرافى ١٨٧/١ ، واستشهد به ابن أبى

الربيع فى المخلص فى ضبط قوانين العربية ٢٨٨ ، ولم ينسبه

وأوله :-

+ إذا هي لم تستك بعود اراكمة .. +
فقد أعمل الأول وهو "تنخل" أي : تخير ، وأضمر المفعول
وهو "به" للفعل الثاني وهو "استاكت"
طَبَّقَ السِّيفُ إِذَا أَصَابَ الْفَصْلَ فَأَبَانَ الْعَضْوُ ، فَيَسْتَعْمَلُ مَجَازًا فِي
(١)
حَسَنِ الْإِصَابَةِ فِي الْكَلَامِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَطْبِقْ ، لِأَنَّهُ الْإِضْمَارُ هُنَا
لَيْسَ قَبْلَ الذِّكْرِ ، فَالْحَذْفُ لَا يَحْسُنُ هُنَا ، بَخْلَافَ مَا إِذَا أَعْمَلَ الثَّانِي ،
فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْحَذْفُ لِلزُّومِ الْإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ فِي الْمَفْعُولِ ، عَلَى أَنَّ
فِي الْبَيْتِ شَيْئًا آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ حُذِفَ الْمَفْعُولُ مِنَ الثَّانِي لَحُذِفَ
الْجَارُ مَعَهُ أَيْضًا ، فَيَلْزِمُ حَذْفُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَعَهُ ،

=== إلى قائله وكذلك السيوطي في الجمع ٦٦/١ ، والشنقيطي في
الدرر ٤٦/١ ، وانظرو في العمى ٢٢/٣ .
ويروى "عود بشاه" ، والأراك والاسحل ، والبشام أشجار
تسقط منها الساموك ، و"تنخل" أي : اختيار ، وقد بين
الشارح محل الشاهد من البيت .
ويروى "عود" بالخفض على أنه بدل من الضمير ، ويكون المفعول
الذي لم يسم فاعله مستترا في "تنخل" .
انظر الطخس في ضبط قوانين العربية والدرر الصفحات السابقة .
(١) انظر الصحاح "طبق" .

(إلا أن يمنع مانع فيظهر نحو : "حسبى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ،) هذا استثناء من قوله : "والمفعول أيضا " أى : يضر المفعول على تقدير إعمال الأول ، إلا أن يمنع مانع من إضماره فيجب حينئذ إظهاره .^(١)

ففى المثال أعمل الفعل الأول ، وذلك رفع "الزيدان" بالفاعلية للفعل الأول ، و "منطلقا " مفعوله الثانى ، والفعل الأخير يقتضى أيضا مفعولا ثانيا . وكان القياس إضماره لكن لم يمكن الإضمار ، إذ لو أضر " منطلقين " لأقيم مقامه ، إما ضمير مفردا ، أو مثنى ، لا جائز أن يضر المفرد ، لأنه لا يطابق المفعول الأول لـ "حسبتهما" مع أنهما مبتدأ وخبر فى الحقيقة ، ولا جائز أن يضر المثنى ، لأنه يرجع إلى " منطلقا " فيرجع المثنى إلى المفرد وهو فاسد ، فلما امتنع الإضمار وجب الإظهار ، لأنه ثانى مفعولى أفعال القلب ، ولا يجوز الإقتصار على أحدهما على ما ذكر ،^(٢)

(١) قال الجاسى فى الفوائد الضمائية ٢٦٨/١ "إلا أن يمنع مانع من الإضمار كما هو المذهب المختار ، ومن الخذف كما هو القول الغير المختار " .

وقال الرضى فى شرحه للكافية ٨١/١ " وذلك إذا كان ذلك المفعول أحد مفعولى باب علمت ، هلزم من إضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الأول فى الأفراد أو التثنية أو الجمع ، أو التذكير أو التأنيث .

وانظر فى هذه المسألة المقتضب ١١٣/٣ ، وشرح جمل الزجاجى لابن صفور ٦١٦/١ ، ٦١٧ ، والتصريح ٣٢١/١ والأشمونى ١٤/٢ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٨١/١ .

فإن قلت شرط التنازع أن يصح إعمال كل واحد في الواقع بعدهما ،
وههنا ليس كذلك ، إذ لفظ " منطلقا " لا يصح أن يكون مفعولا ثانيا
للفعل الثاني ، لكونه مفردا وكون المفعول في الثاني مثنى .
وكذا " منطلقين " لا يصح أن يكون مفعولا ثانيا لـ " حسبني " للاختلاف
بينهما ،

قلت : أجيب عنه بأن الإيضاح قد يأتي على المعنى المقصود
وإن اختلفا في اللفظ ، يعني التنازع في الذات الموصوفة بالإنطلاق .
و " أفراده " وتثنيته بحسب اقتضاء المحل كما قيل في قوله تعالى :
« وَإِنْ كُنْتُمْ وَاحِدَةٌ ^(١) مَعَ تَقْدِمْ ذِكْرِ الْوَارِثِ ، لأنه باعتبار الذات
الموصوفة بالوراثة ، مذكرا كان أو مؤنثا ، ^(٢)
وهذا الجواب إنما يصار إليه إذا ورد في الاستعمال مثل هذه الصورة ،
ليأول بها ذكرنا ، ^(٣)
فأما إذا لم يرد في الإستعمال فلا يحتاج إلى فرضه والتحمل في الجواب
عن هذا الإشكال فيه .

-
- (١) قال الرضى في شرحه للكافية ٨١ / ١ : " فالإيضاح قد يأتي على
المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما بإيهما الزيدان منطلقا
ولن كان المفعول إليه مفردا مراعاة للسند إليه .
وانظر : الفوائد الضيائية ٢٦٨ / ١ ، والأشمونى ١٠٣ / ٢ .
(٢) في الأصل و (هـ) " وانفراده " .
(٣) من الآية " ١٠ " من سورة النساء وطول الآية لم أكتبها .
(٤) انظر شرح الكافية للرضى ٨١ / ١ .
(٥) في جميع النسخ غير (ل) " بها ذكر "

(هذا إذا لم يكن الاسم الموجه إليه ضمرا ، فإن التوجيه إليه)
 أى : إلى المضمَر (يوجب الاستواء بينهما) أى : بين العاطلين .

(وإن كان ضمرا واقعا بعد "إلا" فالحذف ليس إلا ، إلا أن يختلفا
 رفعاً ونصباً ، فإن هناك الإثبات لا غير فيما أُظن ،
 لأن إضمار الاسم مع الحرف متعذر ، وإضماره بدون الحرف طبع ،
 والتكرار مستعنى عنه ،)

فالمضمَر إما أن يكون متصلاً أو منفصلاً ، فإن كان متصلاً ، فقد استوى
 الفعلان فى الإتصال ، يقول : " ضربت وأكرمت ، وضربنى وأكرمتنى ،
 وضرب وأكرم ، فكل واحد مستبد بمضمرة فلا تنازع .
 وإن كان منفصلاً وهو الذى عبر عنه بقوله : " وإن كان ضمرا واقعا بعد
 "إلا" ، فقال : فالحذف ليس إلا ، أى : يجب فيه الحذف مع "إلا"
 وتعالىله قوله : لأن إضمار الاسم مع الحرف متعذر " إلى آخره ، صيانه
 أنه لو حمل على التنازع ولا يحمل على الحذف ، فلو أُعْمِل أحدهما فى
 هذا المنفصل لكان إما أن يضم فى الآخر " أو يظهر " ، والإضمار متعذر ،
 لأن الإضمار إما أن يكون مع الحرف ، أو بدون الحرف ، والأول متعذر ،
 لأن الحرف لا يضم ، وكذا الثانى لأنه ملبس " ،

(١) قال الجاسى : " لأنه حرف لا يصح إضماره "

انظر : الفوائد الضيائية ٢٦٣/١ ، شرح الكافية للرضى ٧٨/١ .

(٢) قال الجاسى : " ولا بد منه لفساد المعنى لأنه يفقد نفي الفعل

من الفاعل ، والمقصود إثباته له . " الفوائد الضيائية ٢٦٣/١ .

(٣) فى الأصل و (ك) " وإن يظهر " .

وكان الأول أن يقال : لو أضمر بلا حرف لزم فساد المعنى ، إذ يلزم
(١)
نفي الفعل عن المضمر ، والمقصود انحصار ذلك الفعل فيه لانفيه عنه ،
وتقرير الإلباس على ما ذكره أن يقال : هذا الكلام يحتمل أن يكون
محمولا على الحذف ، أى : حذف الاسم مع "إلا" من أحدهما
استغناء عنه بذكره مع الثانى ،

فلو جوز أيضا الإضمار بلا حرف ، كان المعنى نفي ذلك الفعل عن المضمر ،
فيحتمل انحصار الضرب فيه على تقدير كونه محمولا على الحذف ، ويحتمل
نفي الفعل عنه بناء على تجهيز الإضمار فيه مع حذف الحرف ، فيحصل
الألباس حينئذ ، وكذا الإظهار ، لأنه مستغنى عنه بذكره آخر ،
وفى التعليل نظر ، لأن كونه مستغنى عنه لا يوجب الامتناع ، فهذا
الكلام بين أمور ثلاثة :-

الإضمار وقد تبين امتناعه ،

بقى أمران : الحذف ، والإظهار ،

(٢)
وقد ذكرنا أن الفاعل لا يحذف ، فكان "حقه" أن يتعين الإظهار حينئذ ،

(١) بهذا التعليل علل الجاس لمدح الحذف ، الفوائد الضيائية

٢٦٣/١ ، وانظر نص كلامه فى الهامش (٤) ص ٨٦ من هذا القسم

وانظر شرح الكافية المرضي ٧٨/١ .

(٢) فى جميع النسخ غير (ل) " وكان " .

قوله : " إلا أن يختلفا " ، أى : إلا أن يختلف المضمران رفعاً ونصباً ، نحو : " ما ضربت إلا إياك " ، وما شئتني إلا أنت " ،^(١) أو " وما أكرمتني إلا أنت " ، " وما أكرمت إلا إياك " فحينئذ يتعين الإثبات أى : إثبات ذلك الضمر عقب كل فعل بالتصريح^(٢) من غير حذف ولا إضمار .

أما الإضمار فلما ذكرنا من الإمتناع ، وأما الحذف فلأن أحدهما مرفوع ، والآخر منصوب ، ولا يدل أحدهما على الآخر ، بخلاف ما إذا كانا مرفوعين ، فإن لفظ المذكور هو بعينه لفظ المحذوف ، فحاز أن يحذف لدلالته عليه ، ولعائلى أن يقول : هذا لا يختص بالمضمر ، فإن المظهر أيضاً كذلك ، فإن قلت : " ما ضرب وأكرم إلا زيد " فهو دائر أيضاً بين الأمور الثلاثة ، إذ الإظهار مستغنى عنه والإضمار مع الحذف مقتنع ، وبدون الحذف ملبس ، ولعلمهم إنما ذكروا " فى المضمر " تنميها للحصر ، وإذا ادعى أن التنازع لا يكون فى المضمر ، لأنه إما أن يكون متصلاً ، أو منفصلاً لوقوعه بعد " إلا " ، والقسمان باطلان ، بخلاف المظهر فإنه يمكن التنازع فيه بدون وقوعه بعد " إلا " ، وإنما لم يصرحوا به فى المظهر اعتماداً على قولهم : " المضمر المنفصل بمنزلة المظهر " وأيضاً قوله : " إلا أن يختلفا " فيه نظر ، لأن الاختلاف بالرفع والنصب لا يمنع من كونه دالاً على الآخر ،

(١) فى هامش (م) " أو نحو ما أكرمتني " .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضى ١/ ٢٨ - ٢٩ ، والفوائد الضيائية

١/ ٢٦٤ - ٢٦٥ ، وانظر الجمع ٢/ ١١٠ .

يمكن الجواب عنه بأن الاختلاف يمنع من الدلالة ، إذ صيغة
الضم المرفوع - " نحو " أنا ، وهو ، وأنت " - مغايرة بجوهرها^(١)
للمصيغة المنصوبة " نحو - (" إياك " فلا يدل المرفوع على المنصوب^(٢)
والعكس - ، بخلاف المظهر المرفوع ، أو المنصوب فإن جوهرهما^(٣)
متحدان ، وإن اختلفا في الإعراب ،

(قوله :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة
(٤)
كفاني ولم أطلب قليل من المال

ليس منه)

-
- (١) في (هـ) نحو " هو ، وأنت " بحذف " أنا " .
(٢) في (م) " لصيغة المنصوب " .
(٣) ما بين المعقوفين - () - ساقط من (ل) و (هـ) .
(٤) هذا البيت من بحر الطويل " وهو لا مرؤ القيس من قصيدته التي
مطلعها :-

+ ألا عم صياحا أبها العلل البالي . وهل يعمن من كان في العصر الخالي +
انظر ديوانه ص ١٢٩ ومختارات الشعراء الستة الحاهليين ص ٥٢
وهو في الكتاب ٧٩/١ ، والمقتضب ٧٦/٤ ، والانصاف ٨٤/١ ،
وشرح الجمل لابن عصفور ٦٢٢/١ ، وابن يعميش ٧٨/١ ، ومغنى
المبيب ٢٨٣ وشرح أبيات مغنى المبيب للبغدادي ٣٥/٥ - ٩٥ ،
٩٧/٧ ، والخصائص ٣٨٧/٢ ، والشذور ص ٢٢٧ ، والهمع
١١٠/٢ ، والخزانة ١٥/١ ، والعيني ٣٥/٣ ، والأشمونى ٩٨/٢
٤٠/٤ وانذره أيضا في الايضاح المضدى ٦٧ ، والمقتصد فى
شرح الايضاح ٣٤٢/١ . وهذا البيت من الشواهد التي لا يكاد
يخلو منها كتاب نحو ، وانحاة فيه كلام يدور حول ما ذكره المصنف
والشارح هنا .

أو : ليس من باب التنازع .

(إن لم يوجه فيه الفعل الأول إلى ما وجه إليه الثاني ، ولا لكان
الأخبار بأن سعيه ليس لأدنى معيشة ، وأن القليل من المال يكفيه
إما في " لو " من امتناع الشيء لأمتناع غيره)

هذا الكلام ظاهر ، إكن في العبارة أدنى تساهل من وجهين :-
أحدهما : أن عدم السعى لأدنى معيشة لا ينافي كون القليل كافيا له ،
فلا تنافي بين عدم السعى وبين كون القليل كافيا له ،

والثاني : أن اللازم من سياق " لو " أن لا يكفيه القليل ، فلا يكون
إخبارا بأن القليل يكفيه ، بل بأنه لا يكفيه ،

بل الحق في دفع استدلال الكوفيين أن يقال : إن " لم أطلب " ^(١)
عطف على " كفاي " فهو في سياق جواب " لو " فيلزم منه إثبات الطالب ،
فيلزم أن ينتفي الدأب والسعى لأدنى معيشة ، وثبت الطالب لقليل من
المال ،

صاحب الإيضاح استدلل به على إعطال الأول ، بناء على أن السواو
في " ولم أطلب " لا حال ، فيكون المعنى : كفاي قليل من المال ،
في حال كوني غير طالب له ، فلا يلزم منه إثبات الطالب المنافسي
لعدم السعى ،

(١) أو الإيضاح المضد وصاحبه هو أبو علي الفارسي ، انظر الإيضاح

ص ٦٠٢ ، وجائز نسبة هذا القول للفارسي في الإيضاح في شرح

الفصل ١٦٩/١ وشرح الجمل لابن صفور ٦٢٣/١ ، والمقتصد

٣٤٣/١ .

(١)

لأنه ليس جوابا ، فلا يلزم تقدير اثباته ، ويمكن أن يجاب عنه
من وجهين :-

بأنه وإن احتمل لا يتمين ، بل جاز العطف ، فلا يمكن الاستدلال

(٢)

به على مذهبهم ، وإن ، ظاهر الواو للعطف ، لاسيما وقد

دخل على المضارع المنفى الذى وقع حالا ، وفى جواز دخول الواو

على المضارع المنفى الذى وقع حالا وجهان :-

فعند بعضهم يتمين أن يكون حالا بدون الواو ، وعند بعضهم

يجوز الواو فيه ، فيرجح جانب العطف ، إذا لم يمنع أحد أصلا ،

قوله : " لما فى " لو " من امتناع الشئ " لامتناع غيره " معناه :

(٣)

أن المذكور بعد " لو " شرطا وجها " يمتنعان ، فإن كانا مثبتين

يكونان منفيين ، وإن كانا منفيين كانا مثبتين ، لأن امتناع المنفى

(٤)

إثبات وامتناع الأثبات نفي .

(١) هذا أحد التخریجات لاستدلال الفارسي ، وخرجه ابن عصفور

بأن المراد من قوله : " من الأعمال " أنه شبه للأعمال لتداخل
الجلتين فى العطف .

والقول بأن الواو فى البيت للحال قول كوفى . انظر شرح الكافية

لأرضى ٨٢/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضى ٨٢/١ .

(٣) فى (م) " شرطا وجزا " .

(٤) إفادة " لو " للإمتناع ، محل خلاف بين النحاة ، فابن عصفور

والشلمين وابن هشام الخضراوى والخروشاء يرون أنها لا تفيد

الإمتناع بوجه ، فلا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع

الجواب بل تدل على التعليق فى الماضى .

وقد رد ابن هشام الانصارى هذه الدعوى وقال : $\equiv \equiv \equiv$

(وما حظه سيئوه على إعمال الثاني ، وإن كان تتالى الفعلين
(١)

ليس على سبيل العطف قوله :

(٢)

ولقد أرى تغنى به سيفانه تصبى الحليمومثلها أصباه (

وقبله :

(٣)

يا صاحبي "توقفا" بحتيم وقف المطى بمنزل أبكاه

(٤)

رجل سيفانه ، أى : داهل مشوق ضامر البطن ، وامرأة سيفانه ،

(٥)

ومثلها " - (أى -) ومثل السيفانه أصباه ، أى : جعل الحليموم

ذا صبوة وعشق لكامل حسنها ،

=== ان انكار دلالتها على الاختناع كانكار الضرورات اذا فهم

الاختناع منها كالبديهى .

الرأى الثانى : أنها تفيد اختناع الشرط والجواب وهذا القول

هو الجارى على السنة المعربين ، وقد أباه ابن هشام الأنصارى

من هدة أوجه .

الرأى الثالث : وهو الذى أختاره صاحب المغنى :

انها تفيد اختناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على اختناع

الجواب . . انما فى هذه المسألة شرح جمل الزجاجى لابن

صفور ٢/ ٤٤٠ ، ومغنى اللبيب بحاشية الأهمرى ١/ ٢٠٥-٢٠٦ .

(١) جاء ذلك فى الكتاب ٧٧/ ١ .

(٢) هذا البيت من بحر " الكامل "

وهو لرجل من باهله كما فى الكتاب ٧٧/ ١ والأنصاف ٨٩/ ١ وهو

من شواهد الجبر فى المختضب ٤/ ٧٥ والرواية فيه " ولقد نرى "

(٣) فى الأصل " توقفا " بتقديم الفاء .

(٤) فى الصحاح " سيف " قال الكسائى : رجل سيفان ، أى داهل

مشوق ضامر البطن ، وامرأة سيفانه .

(٥) كلمة - (أى -) ساقطة من (هـ) .

(١) (٢)
غنى بالمكان أى : أقام " به " ، والضمير فى " به " يرجع إلى
المنزل .

ووجه الاستدلال أن " أرى " و " تغنى " متوجهان إلى " سيفانه " ،
فرفعها على أنه فاعل " تغنى " فقد أعمل الثانى ،

والصنف أشار بقوله : " وإن كان تتالى الفعلين " إلى أن الفعلين

المتنازعين عند سيومه يكون بينهما " حرف العطف " ، نحو :
(٣)

" ضربنى وأكرت زيدا " ، ولم يعطف أحد الفعلين على الآخر فى
(٤)
البيت فهو إشارة إلى منع الاستدلال به .

(والمتعدى إلى ثلاثة) أى : الفعل التعدى إلى ثلاثة مفاعيل
(٥)

(قيل لم يجوز فى هذا الباب) أى : فى باب التنازع ،

(١) فى الصحاح " فَنَيْتَ " غنى بالمكان أقام به .

(٢) فى (هـ) أقام بها " .

(٣) فى الأصل " حرف عطف " .

(٤) انظر الكتاب ٧٦/١ .

(٥) قال ابن الحاجب فى الإيضاح ١٧١/١ " والتعدى إلى ثلاثة

لم يجرى فى هذا الباب مسبوفاً ، فمنعه الجرمى وأجازه آخرون ،

ومن أجازه المبرد فى المقتضب ١٢٤/٣ ، وانظر شرح

الكافية للرضى ٥٣/٢ .

(١) (٢)
(فتمعه الجرمى وأجازة غيره)

يعنى نحو : " أعلمت وأعلمنى زيد " عمرا منطلقا " أجاز بعضهم
التنازع فيه قياسا على الفعل المتعدى إلى اثنين ، وإلى واحد ،
ومنع الجرمى الجواز لعدم السماع ، فيقول على إعمال الثانى :
" أعلمت وأعلمنى زيد " عمرا منطلقا " على حذف مفاعيل الأول ،
وعلى إعمال الأول :
" أعلمت وأعلمنيه إياه زيدا منطلقا " بالجمع بين مفاعيل الفعلين ،

-
- (١) الجرمى : هو صالح بن اسحاق الجرمى البصرى ، قيل : إنه
مولى لبجيلة ، أخذ النحو عن الأخفش ويونس والأخف عمن
الأصمعي وأبو عبيدة . مات سنة (٢٢٥ هـ) .
انظر : نزهة الألباء ص ٩٨ ، انباء الرواة ٨٠ / ٢ ، بغية
الوعاة ص ٢٦٨ ونشأة النحو ٩٢ .
(٢) انظر : الحقتضب ١٢٤ / ٣ وشرح الكافية للأرضى ٥٣ / ٢ ،
والإيضاح فى شرح المفصل ١٧١ / ١ .

(١)

باب المفعول لما لم يسم فاعله :-

(٢)

(وجعل المفعول فاعلا بإسناد الفعل إليه ، إذا بنى به الفعل ،
بأن ضم أوله ، ماضيا مع كسر ما قبل آخره ، لئلا يلتبس ، لو أقتصروا
(٣)
على أحدهما .)

(١) لا يوجد في النسخ عنوان ، وهذا العنوان أخذته من قول المصنف
" يسمى مفعول ما لم يسم فاعله " وقول الشارح : " هذا شروع
في باب المفعول لما لم يسم فاعله " .

وهذه الترجمة هي الشائعة عند المتقدمين ، أما المتأخرون
فقد شاع عندهم " باب نائب الفاعل " قال في التصريح ٢٨٦/١
بعد ما ترجم له بـ " باب نائب الفاعل " قال أبو حيان : لم أر
مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك ، والمعروف " باب المفعول
الذي لم يسم فاعله " .

(٢) في هامش (ظ) وأعلم أن مفعول ما لم يسم فاعله ، فاعل عند
المصنف ، كما سبق لكنه نوع من الفاعل مخصوص بأحكام فأفرد له
بابا " أه .

انظر : تعريف المصنف للفاعل ص ٤ ، وانظر الهامش رقم (٢) ص ٦
(٣) لم يذكر المصنف والشارح الأغراض التي يحذف لها الفاعل ويقام
غيره مقامه .

والنحاة يرجعون هذه الأغراض إلى لفظية ومعنوية ، أما الأغراض
اللفظية فهي ثلاثة :

أولا : قصد الإيجاز

ثانيا : المحافظة على وزن الشعر في الموزون

ثالثا : المحافظة على السجعة في الكلام المنثور .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة منها :-

١ - علم المخاطب بالفاعل بحيث لا يحتاج إلى ذكره .

٢ - جهل المتكلم بالفاعل وكونه لا يستلزم تبينه .

هذا شروع في باب المفعول لما لم يسم فاعله ، وإجراؤه مجرى الفاعل
 في حكم الإسناد إليه ، كما ذكره صاحب المفصل أيضا ، فهو وان اندرج^(١)
 تحت ذكر الفاعل على ما ذكره الحنف ، فإنما أفرد به اعتبار ذكر شرائطه ،
 وهي أن يبنى الفعل اه ، بمعنى تغير صيغة الفعل له ليمتاز بفعل
 سمي فاعله على ما لم يسم فاعله ، وذلك بأن يضم أول الماضي^(٢)
 ويكسر ما قبل آخره ،

يعنى يجب فيه الأمان ، إذ لو اقتصر على ضم أول الماضي فقط
 لحصل فيه الالتباس ، مثلا لو ضم أول الماضي من " أَضْرَبَ يَضْرِبُ يَضْرَبُ " ^{أَضْرَبَ}
 واقتصر على الضم لكان صيغته " أَضْرَبَ " بضم الأول وفتح الراء ،

==||- قصد المتكلم إظهار تحقير الفاعل بصوته للسانه من أن يجري عليه
 اسمه .

- ٤- رغبة المتكلم في إظهار تعظيم الفاعل .
 - ٥- قصد المتكلم الأبهام على السامع .
 - ٦- خوف المتكلم من ضرر يلحقه من ذكره للفاعل إذا كان جبارا .
 - ٧- خوف المتكلم على الفاعل أن يناله مكروه .
- انظر في هذا كله التسهيل ص ٧٧ ، وشرح المفصل لابن يعين ص ٧١/٢
 وقطار الندى ص ١٨٧ ، وأوضح المسالك وعدة السالك بهامشة
 ١٣٥/٢ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٥٧/٢ ، والتصريح
 على التوضيح ٢٨٦/١ ، والنحو الوافي ٩٧/٢ .
- (١) ذكر ذلك عند تعريفه للفاعل أنظر الفصل ص ١٨ ، وابن يعين
 ٧٤/١ ، والامضاح في شرح المفصل ١٥٨/١ .
- (٢) قال ابن مالك في الخلاصة :

وأول الفعل اضمن والمتصل بالآخر اكسر في مضى كوصل
 واجعله من مضارع مفتحا كينتحي المقول فيه ينتحي
 وانظر الأشمونى عند شرحه لهذه الأبيات ، وشرح جمل الزجاجى
 لابن عصفور ٥٤١/١ .

وحينئذ يلتبس بالمضارع المجهول للتحكم من "أضرب أنا"
إذا وقع منصها نحو : "عجبت من أن أضرب أنا"
واقتصر على كسر ما قبل الآخر بدون ضم الأول يحصل الألباس
(١)
أيضا ، إذ نحو : "علم" لوام يضم أوله ، وكسر ما قبل آخره
(٢)
ووقف عليه ، لالتبس بصيغة الأمر ، نحو : "علم أنت"
للمخاطب ، وكذا في "دحرج" لوقال : "دحرج" وكذا "استخرج"
وكذا "أنالِق" .

(٣)
(ضم الثالث مع همزة الوصل) نحو : "أنالِق" فإنه يكسر
ما قبل الآخر ، ويضم الأول ، فشرطه أن يضم الحرف الثالث ، وهو
الطاء في المثال ، إذ لوام يضم واقتصر على الأمرين وقيل :
"أنالِق" ووقف عليه ، فلو سقطت همزة الوصل في الدرج وقيل :
"وأنالِق" لالتبس صيغة الماضي المجهول بالأمر المخاطب ، ولو
ضم الثالث لارتفع الالباس .

(١) في (م) "اعلم"

(٢) في (م) "اعلم أنت"

(٣) قال ابن مالك في الخلاصة :-

وثالث الذي مهمز الوصل كالأول اجعلنه كاستحاشي

وانثا رشح جمل الزجاجي لابن صفور ٥٤٣/١ .

(١)

(والثانى مع التاء) أى : ويضم الحرف الثانى مع التاء
إذا وقعت فى الأول مثل : " تكرم " إذ لو ضم الأول وكسر ما قبل الآخر،
ولم يضم الثانى لكان الصيغة " تكرم " وصيغة المضارع للمؤنث الغائب
من - (كرمت تكرم) - فيلتبس صيغة الماضى للمذكر بالمضارع للمؤنث ،
ولو ضم الحرف الثانى وقيل : " تكرم " ارتفع اللبس ، وكذا فى نحو :
" تجاهل " لو لم يضم الثانى لكان الصيغة " تجاهل " مضارعا من "
" جاهلت " فهى " تجاهل " فيلتبس الماضى المجهول بالمضارع المسمى
الفاعل .

(٣)

(رفعا لللبس فيهما) علة الحكمين السابقين ، " وهما " :
ضم الثالث ، وضم الثانى .

(ومعتل العين بالياء فى الأفصح ، وجاء الأشمام ، والواو فى مجرد
الثلاثى ، وفى افتعل وانفعل .)
يعنى إذا كان الماضى معتل العين واويا أو يائيا ، فإما أن يكون ثلاثيا
مجردا كـ " قال " ، " وباع " ، أو " افتعل " كـ " اختار " أو " انفعل " كـ " نقاد "

(١) قال ابن مالك فى الخلاصة : -

والثانى التالى " تا المطاوعة " كالأول اجعله بلا منازعة ، وانظر

شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥٤٣ / ١ .

(٢) ما بين المعقوفتين - (-) ساقط من (م)

(٣) فى الأصل و (م) و (ك) " وهو " وفى هامش الأصل و (ل) ،

و (هـ) " وهما " .

فإذا بنى صيغة الجهمول منها فالأفصح أن يصرح بالياء فيقال : " قيل
 ، وبيع ، واختير ، وانقيد " وأصل " بيع ، بيع " استثقلت الحركة
 على الياء فسكنت ، فبقيت ياء ساكنة مضموم ما قبلها ، وهو مستثقل ،
 فاما أن تغير الحركة أو الحرف ، وكان تغيير الحركة أخف من تغيير
 الحرف ، فكسر الأول ليسلم الياء فصار " بيع " بالياء .
 وأما " قيل " فاصله " قول " فاستثقلت الحركة على الواو فسكنت ، فكان
 قياسه أن يقال : " قول " بضم الأول فحملت الواو على الياء في كسر
 الأول ، وقلبت الواو ياء حملا للاثقل وهو الواو على الأخف وهو الياء ،
 لأن الباب واحد .

وكذا " اختير " أصله اختير ، وكذا " انقيد " أصله " انقيد " - (١)
 و " قيد " مثل " بيع " - فعومل معاملته ، فكان الأفصح فيهما
 أيضا الياء " الخالصة نحو " اختير ، وانقيد ، وجاء فيهما وجهان
 آخران :-

(٢)
 أحدهما بالإشمام أى : اشمام الضم " شوب " الكسرة فى نحو " بيع " .
 أى : لا تذكر ضمة خالصة لأنه ما قبل الياء ، وكسرة خالصة تنبيهها
 على الأصل الذى كان مضموما فيه ، فالإشمام نظرا إلى الجهتين .

-
- (١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .
 (٢) فى الأصل و (م) و (هـ) " ثبوت الكسرة وهو تحريف من الناسخ .
 والشوب هو الخلط ، الصحاح والقاموس " شوب " .

والوجه الثاني : قلب اليا " واوا " وهو كـ " بُوع " و " قول " ^(١) وهي
 لغة " ضعيفة " ، لأنه حمل " ^(٢) اليا " ^(٣) وهو الأخف على " ^(٤) السواوي " ^(٥)
 وهو الأثقل ، وعليه جاء : -

* ليت شبابا بوع فاشترت *

وقبله :

(٥)

* ليت وما ينفع شيئا ليت *

(١) قال ابن مالك في الخلاصة : -

واكسر أو اشم فائلائي أعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل
 وانظر الأشموني وحاشية الصبان عليه ٥٩/٢ .

(٢) ذكر صاحب اللسان في " قول " أن القراء نقل أن هذه اللفظة
 لبني أسد ولم أشر على ما نسب للقراء في كتابه معاني القرآن ،
 وذكر الأشموني أنها تعزى لبني فقعس وبني دبير .

(٣) في جميع النسخ غير (م) " اليا " والتصحيح من (م) .

(٤) في جميع النسخ غير (م) " الواو " .

(٥) هذا البيت من بحر الرجز

وهو لرؤبة بن المجاج كما في شرح شواهد الميني ٥٢٤/٢ ،

وانظر أيضا في ابن يعمش ٧٠/٧ ، ومغني اللبيب ٤٣٨ ،

والتصريح ٢٩٤/١ ، وابن عقيل ١٧٧/١ ، والأشموني ٥٩/٢ ،

والرواية في هذه المراجع هي :

" ليت وهل ينفع " وفسر النحاة " هل " على أنها للنفي .

(وبالياء فحسب في "أفعل" و "استفعل")
 يعنى ؟ أن المعتل العين في باب "أفعل" ، واستفعل " لايجى فيه
 ، إلا الياء فقط ، دون الإشمام ، ودون قلب الياء واوا ، ومنسأله :
 " أَثُوم " بسكون القاف وكسر الواو ، فنقل حركة الواو إلى القاف الساكنة ،
 فانقلبت الواويا ، وكذا في "استقم" أصله " اسْتَقُوم " فنقل كسر
 الواو إلى القاف الساكنة فانقلب الواويا ، فصار " استقم " (١)
 وإنما لم يجز فيه الوجهان الآخران ، لأن ما قبل حرف العلة فيهما
 ساكن ، فليسا موازيين لـ "بيع" بخلاف "اختير" ، وأنقيد
 فإن ما قبل حرف العلة فيهما متحرك "فُيِّر" مثل "بيع" ولا يمكن
 ذلك فيما يكون قبلها ساكن وهو "أفعل" و "استفعل" فلذلك تعين
 فيه الياء .

(وبالتصحیح فيما عدا ذلك) عطف على قوله : " بالياء " يعنى :
 ماعدا المذكورات من المعتل العين ، فيجب فيه تصحيح حرف العلة
 من غير قلب ، مثل " قوم " و " تقم " و " بين " و " تبين " و " باين " (٢)
 و " تباين " و " عاون " و " تعاون " فإن الجهول " فيها " يؤتى (٣)
 بحرف العلة صحيحا ، من غير قلب ، " نحو " : " قَوْم " و " تُقَوْم " .

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤٣/١ .

(٢) في الأصل "فيهما" .

(٣) في (م) "مثل" .

و "بَيْنَ ، وَتَبَيَّنَ" و "بُويِّنَ ، وَتَبَيَّنَ ، وَتَبَيَّنَ ، وَتَبَيَّنَ" ،
 (١)
 فإن حرف العلة في الجميع وإن "تحركت فما قبلها" ساكن
 (٢)
 فلو أسقطت الحركة عن الواو والياء ، لألتقى ساكنان :
 لأن المفروض أن ما قبلها ساكن .

(وضم أوله مضارعا مع فتح ما قبل آخره خوف اللبس ،)
 لما فرغ من أوزان الماضي المجهول شرع في المضارع ، فأشترط ضم
 (٣)
 أوله ، وفتح ما قبل آخره " نحو : " يضرب " وإنما اشترط خوف اللبس ،
 إذ لو اقتصر على ضم أوله ولم يفتح ما قبل آخره ، لقليل في " أضرب "
 للمتكلم من " ضرب " " أضرب " بضم الأول ، وحينئذ يلتبس بصيغة
 (٥)
 المجهول " للماضي " من " أضرب يضرب اضرايا " ، فإن صيغة
 مجهولة في الماضي " أضرب " أيضا ، فيلتبس المضارع بالماضي .
 ولو اقتصر على فتح ما قبل الآخر من غير ضم أوله " لالتبس " - (المجهول
 (٦)
 بالمعروف في المضارع نحو : " تتعلم أنت " من التعلم ، فلو اقتصر
 على فتح ما قبل الآخر لالتبس المضارع المجهول بالمعروف فيه ، فضم أوله
 (٧)
 لذلك .

-
- (١) في (ل) " وإن تحرك ما قبلها " .
 (٢) في (م) " لالتقاء الساكنين " .
 (٣) في جميع النسخ غير الأصل " مثل " .
 (٤) في (م) " شرط " .
 (٥) في (م) " الماضي " .
 (٦) في (هـ) " لالتبس المضارع المعروف بالمجهول في مثل تتعلم " .
 (٧) ما بين المعقوفتين - () - لا يوجد في (م) و (ل) ، وفي (هـ)
 وهامش الأصل و (ل) " فإنه لو قيل في مجهوله " يتعلم " لم يبق فرق
 بين المعروف والمجهول فضم أوله لذلك " .

— (ولو اقتصر على فتح ما قبل الآخر من غير ضم أوله لالتبس المضارع بالماضي أيضا ، مثلا " نحو " : " أنطلق " فلو اقتصر على فتح ما قبل الآخر لصار : " أنطلق " فلو وقف عليه ، ووقع في الدرج سقطت الحركة " نحو " وأنطلق " فيلتبس المضارع بالماضي الموقوف عليه فضم أوله لذلك .) —

(ولذا) أى : ولكون ما قبل آخره مفتوحا ، (ينقلب معتل العين ألفا فيه) أى : فى المضارع نحو : " يقال ، ويباع " أصلهما " يَقُولُ ، وَيَبِيعُ " نقلت حركة العين لاستثقالها إلى ما قبلها فانقلبت الواو والياء ألفا لتحركهما — (قبل النقل) — وانفتاح " ما قبلهما " " بنقل " الحركة إليه ، فإنما انقلبت العين ألفا لكون ما قبل آخره مفتوحا ، وكذا معتل اللام وإن لم يذكر نحو : " يعزى ، ويرى " بل الانقلاب فيه أظهر ، لكون الواو والياء متحركين مع فتح ما قبلهما .

-
- (١) فى (ل) " فى نحو انطلق أنا " .
 - (٢) فى (ل) " الهمزة " .
 - (٣) ما بين المعقوفتين — () — من (م) و (ل) وساقط من بقية النسخ .
 - (٤) فى الأصل و (ك) " لتحركها " .
 - (٥) ما بين المعقوفتين — () — ساقط من الأصل و (ك) و (هـ)
 - (٦) فى الأصل و (ك) " ما قبلها " .
 - (٧) فى الأصل " فنقل الحركة " .
 - (٨) فى (م) " بل انقلاب الألف " .
 - (٩) انظر فى هذا كله شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٥٤٢ .

(ويسمى) أى : هذا المفعول الذى جعل فاعلا (مفعول ما لم يسم

(١)

فاعله) أى : مفعول فعل لم يذكر فاعله لفظا .

(وتعين المفعول به المتعدي اليه بغير حرف ، إذا كان فى الكلام)

يعنى : إذا وجد المفعول به الذى تعدى اليه الفعل بنفسه لا بحرف

أن يقام مقام الفاعل ، لأنه أقرب إلى الفاعل ، ولأنه فى المعنى قد يكون

فاعلا نحو : "ضارب عمرو زيدا" ، فإنه الفاعل لفظا هو المفعول معنى ،

(٢)

وكذا المفعول لفظا هو المفعول معنى .

(١) هذه التسمية خاصة بالمتقدمين ، أما المتأخرون فيسمونه "نائب الفاعل"

وانظر الهامش رقم (١) ص ٩٥ من هذا القسم .

(٢) ما ذكره المصنف وسار عليه الشارح وهل له من وجوب إقامة المفعول به

وامتناع غيره مع وجوده هو مذهب جمهور البصريين ، وقد ذكرنا

لذلك عدة حجج من ضمنها ما ذكره الشارح .

فقد صرح المبرد فى المقتضب ٤/ ٥٠-٥١ بعدم جواز إنابة غيره مع

وجوده .

وقال ابن جنى فى الخصائص ١/ ٣٩٧ : "إن إنابة غيره مع وجوده

من اقبح الضرورات ، ولا يعتد به أصلا ، بل لا يثبت إلا مختفراً شاذاً .

وقال الزمخشري فى المفصل وتبعه عليه ابن يعيش انه خروج عن كلام

العرب - انظر ابن يعيش ٧/ ٧٤-٧٥ ، والايضاح فى شرح المفصل

٢/ ٥٨-٥٩ .

وقال ابن هشام فى أوضح المسالك ٢/ ١٤٩ : "ولا ينوب غير المفعول به

مع وجوده - وانظر قطر الندى ١٨٩ .

أما الكوفيون فيجيزون إقامة غير المفعول به ، مع وجوده ، ووافقهم

على ذلك الأخفش على بن سليمان بشرط تقدم النائب ، $\equiv \equiv \equiv$

(ونحو :

(١) ولو ولدت فكيفه جروكلب ^{للسبب}بذلك الكلب الكلاب

من الشواذ)

==== ووافقهم أيضا ابن مالك في التسهيل ٧٧ ، وشرح عدة الحافظ
١٨٦ بينما منعه في الخلاصة وجعل وروده نادرا ، فقد قال فيها :
" ولا ينوب بعض هذى إن وجد في اللفظ مفعول به وقد يرد "
وللكوفيين ومن وافقهم أدلة يضيق النقام عن ذكرها ، فأرجع لها
في معاني القرآن للقرآء ٢/٢١٠ ، ٣/٤٦ ، والخصائص ١/٣٩٧
وابن يعيش والايضاح في شرح المفصل وأوضح المسالك وقطر الندى
الصفحات السابقة من الجميع ، وانظر أيضا شرح الكافية للرضى
٢/٨٣ ، والأمالى الشجرية ٢/٢١٥ ، والإفصاح في شرح أبيات
مشكلة الإعراب ٩٣ ، وهمع الهوامع ١/١٦٢ ، وكذلك التسهيل
والأشمنى الصفحات السابقة .

وقد حاول السيوطى في الهمع الجمع بين الآراء فقال :
إنه إن كان الأهم عند المتكلم هو الظرف أو المجرور أنبيا ، عن
الفاعل وجد المفعول أم لم يوجد ، وفيما عدا ذلك فالمفعول به
أولى . الهمع ١/١٦٢ .
وانظر شرح الألفية لابن النازم ص ٩٠ ، وابن عقيل ١/٤٣٢ ، والعينى
٢/٥٢٠ .

(١) هذا البيت من بحر " الوافر "

وهو لجريز بن عطية كما في الخزانة ١/١٦٣ وحاشية شرح المفصل
لابن يعيش ٧/٧٥ ، فقد ذكر فيهما أنه من قصيدته التى مطلعها
أقلى القوم عادلا والعتابا وقولى إن أصبت لقد أصابا
ولم يرد هذا البيت في ديوانه المطبوع لاني هذه القصيدة ولا في
غيرها ، كما أننى لم أشر عليه في النقاظ بين جريز والفرزدق .
وقد ورد غير منسوب في عدة مراجع منها الخصائص لابن جنى ١/٣٩٧

هذا يريد وجواب ، فالإيراد أن "سَبَّ" يتعدى إلى الكلاب بنفسه ،
والى المجرور بالباء ، فكان إقامة المفعول به مقام الفاعل أولى من إقامة
الجار والمجرور ،

فأجاب بأنه من الشواذ .

"وقيل : "الكلاب" ليس بمفعول "سب" بل مفعول "ولدت" و "جرو"
نصب على النداء ، أو على الذم ، وقيل : "الكلاب" نصب على الذم ،
وجميع لأن فكيفة " أو " فقيرة على الروایتين وجروا ، وكلباء ثلاثة ."
(١) (٢)

==== والأمالى الشجرية ٢ / ٢١٥ ، والإفصاح فى شرح أبيات مشكلة
الإعراب ص ٩٣ ، والهمع ١ / ١٦٢ ، والدرر اللوامع ١ / ١٤٤ ،
والرواية فى جميع هذه المراجع " فقيرة " بقاف ففاء فياء ، مصفورة ،
وهى الرواية الثانية التى أشار لها الشارح ،
وفى الخزانة وابن يعيش أن فى البيت رواية بـ " فكيفة " والجـرو"
وتثليث الجيم ولد السباع ومن ضمنها الكلب .
أنظر : اللسان " قفر " و " جرو " وأنظر ابن يعيش والخزانة
الصفحات السابقة .

(١) فى جميع النسخ " فقيرة " بتقديم الفاء على القاف وهو تحريف
لما تقدم من ضبط هذه الكلمة .

(٢) هذا النص أورده البغدادى فى الخزانة ١ / ١٦٣ ، ونسبه للشارح ،
وذكر أيضا أن ابن يعيش نقل هذه التخريجات عن أبى جعفر
النحاس عن أبى إسحاق الزجاج ، وذكره ابن عصفور فى شرح الجمل
١ / ٥٣٧ .

والشاهد فى البيت هو إقامة غير المفعول به مقام نائب الفاعل مع
وجود المفعول به ، وهذا لا يجوز عند غير الكوفيين ، وقد اختلف
فى النائب عن الفاعل هنا للشارح والبغدادى ومن وافقهم يقولون
أن النائب هو الجار والمجرور " بذلك " وابن الشجرى والفارقى ومن وافقهم
يرون أن النائب عن الفاعل هو مصدر الفعل " سب " مقدر .
أنظر الأمالى الشجرية ٢ / ٢١٥ ، وشرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٩٣ .

(وإذا لم يكن) أى : المفعول به المذكور ، (فى الكلام ، فالسند إليه
أما المجرور بحرف الجر ، أو المصدر ، أو أحد الطرفين على السواء^(١)) .

(١) لا خلاف بين النحاة فى جواز نهاية المجرور بالحرف الزائد ،
ولكنهم اختلفوا فى المجرور بالحرف غير الزائد على أربعة آراء :
أحدهما وعليه الجمهور أن النائب هو المجرور فى محل رفع .
ثانيها : أن النائب هو حرف الجر وعده فى محل رفع ، وهذا
قول الفراء .

ثالثها : وعليه ابن درستويه والسهيل والرندى - أن النائب
ضمير عائد عنى المصدر المفهوم من الفعل .

رابعها : أن النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل ، وجعل بهما
ليحتل ما يدل على الفعل من صدر أو زمان أو مكان ، وهذا
القول عزاه السيوطى فى الهمع لابن هشام ونقله عن السيوطى
الصبان فى حاشيته على الأشمونى ، ولم أعثر على هذا القول
فى كتب ابن هشام القى بين يدي .

انظر فى هذه المسألة التصريح ٢٨٧/١ ، والأشمونى وحاشية
الصبان عليه ٦١/٢ - ٦٣ ، والهمع ١٦٢/١ .

(٢) قول الصنف : " على السواء " إن أراد بالسواة الجواز فكلامه
صحيح ، وإن أراد بالسوات عدم الأولوية لأحدهما على الآخر
كما هو المفهوم من كلام الشارح - فهذا غير مسلم عند النحاة
فقد صرح ابن عصفور فى شرحه بجعل الزجاجى ٥٣٩/١ بأولوية
المصدر المختص فى اللفظ .

وأختار ابن معلى إنباء المجرور ، بينما اختار أبو حيان إنباء
ظرف المكان ، وقال : إن المجرور فى إنبائه خلاف ، ودلالة
الفعل على المكان لا بالوضع ، بل بالالتزام كدلالته على المفعول به
فهو أشبه بالمفعول به من المصدر ، وظرف الزمان لدلالة الفعل
وضعا على الحدث والزمان ، ورجح السيوطى فى الهمع هذا
الرأى - أنظر فى هذا ابن يعيش ٣٦/٢ ، والأشمونى وحاشية
الصبان عليه ٦٤-٦٥ ، والهمع ١٦٢/١ ، والتصريح ٢٨٧/١ ،
٢٨٨ ، والمقتصد ٣٥٢/١ .

(١) بمعنى لا مزينة في إقامة أحدهما مقام الفاعل على الآخر .

(نحو : "سِيرَ شَدِيدٌ") على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل
ونصب الباقيات .

(أو سِيرَ شَدِيدٌ) على إقامة المصدر ،

(أو يوم الجمعة) بإقامة ظرف الزمان مقام الفاعل ،

(وأمام الأسير) بإقامة ظرف المكان مقام الفاعل .

(٢)

(واستحسن وصف المصدر والمبهم من الزمان .)

(١) اختلف النحاة في الجار والمجرور هل النائب هو الجار وحده ،
وهذا قال الفراء أو المجرور وحده وعلى هذا جمهور البصريين ،
أو النائب هو مجموع الجار والمجرور وهذا ما يدل عليه كلام
ابن مالك في التسهيل . انظر التسهيل ص ٧٧ ، والأشمونى
٦٤/٢ .

(٢) يدولى أن المصنف أراد بالاستحسان الوجوب ، لأن جمهور
النحاة يشترطون في نيابة المصدر ، وظرف الزمان أن يكونا
مختصين متصرفين ، ولم يذكر المؤلف الاختصاص مع أنه أعم
من الوصف ، لأنه يشمل الوصف وغير الوصف ، كالإضافة وغيرها ،
وأيضاً لم يذكر التصريف مع أنه لا يجوز الإنابة بدونه .
وأجاز الأخفش "مجلس عندك" أى ينصب الظرف ، وجعله
في محل رفع ، مع أنه غير متصرف .

والنحاة يُعرفون المصدر المتصرف بأنه : هو الذى لا يلازم
النصب علىصدرية ، والمصدر المختص هو الذى يكون لغير
مجرد التوكيد ، ولظرف المتصرف هو الذى لا يلازم النصب

أما المصدر : فإنما وصف ، لأن المصدر المطلق استفاد معناه
من لفظ الفعل ، وليس في إقامته زيادة فائدة ^(١) ، بخلاف ما إذا
وصف ، فإنه بتقيده " بالوصف " لا يفهم من معنى الفعل
" فكان في تقيده فائدة .

(١) هذه هي العلة التي يجعلها النحاة سببا لاشتراط الاختصاص
في المصدر ، ويقولون إن الفعل إذا أسند إلى المصدر غير المختص
يتحد المسند والمسند إليه في المعنى مع أنه لا بد من مغايرتهما .

(١)

وكذا الجهم من الزمان يستحسن أى : وصفه ليفيد ، فإنه لو لم يوصف لم يكن فى ذكره فائدة ، لأننا نعلم من لفظ الفعل أنه يقع فى زمان ما ، على الأبهام ، فلا يكون فى ذكر الجهم فائدة لم تكن فى ذكر الفعل ، بخلاف المعتن من الزمان فإنه لا حاجة إلى الوصف لكونه مفيدا بنفسه ،

(٢)

إذ الفعل لا " يعلم " من مطلق الزمان المعين الوقت ، ،

(٣)

فكان- (فى ذكره)- فائدة لم تستفد من لفظ الفعل ،

مخلاف الجهم من المكان ، فإنه أيضا لا حاجة إلى وصفه ، إذ الفعل بالوضع يدل على الزمان ، ولا يدل على المكان ، فذكر المكان مما لا يفهم من إتيان لفظ الفعل بحسب الوضع .

(وأجاز سيبويه " قيم ، وقعد " بالإسناد إلى المصدر المدلول عليه
(٤)
بالفعل .)

(١) الجمهور يرى وجوب اختصاره ، انظر الهامش (٤) ص ١٠٩ من التحقيق .

(٢) فى (ل) " يفهم "

(٣) ما بين المعقوفين - () - ساقط من (م) .

(٤) هذا القول ذكره الرضى فى شرحه للكافية ٨٥/١ ونسبه لسيبويه ، ولم أشر عليه فى كتاب سيبويه .

وفى (ظ) اللوحة " ١٠٥ " قال ابن خروف لا يجيز أحد ذلك ، لأن الفعل إنما يدل على المصدر الذى لمجرد التأكيد ، ولا فائدة فى الإسناد إليه وهو مفلوظ فكيف إذا نوى ولم يلفظ به ، قال :
وادعاء الزجاج أنه مذهب سيبويه فاسد ، لأن سيبويه لا يجيز
إضمار المصدر المقصود مثل أن يقال لتوقع القعود : " قد قعد "
===

يعنى أن " قام " و " قعد " فعلان لازمان ، فلا يصح بنا " ما لم يسم
(١) (٢) (٣)
فاعله - (منهما) - ، إذ ليس " لهما " مفعولان يقام - (بهما) -
مقام الفاعل .

وإنما جوهر سميحه بالأسناد إلى المصدر ، لأن أصل قولك : " قام " فعل القيام ، و " قعد " فعل القمود ، فلو بنى منه المجهول فكانه قيل : فعل القمود ، فهما وإن كانا صدرين كأنهما مفعول بهما باعتبار هذا التقدير .

=== أى : قعد القمود الذى ينتظر وقوعه ، والفعل لا يدل على هذا النوع من المصادر ، وإنما الدال عليه أمر آخر ، فعلى هذا لو قال : يدل قوله : المدلول عليه بالفعل ، المدلول عليه بامر غير الفعل : لكان هو الصواب ليكون مطابقا لما ذهب إليه سميحه على ما خصه ابن خروف . أهـ

وهذا القول منسوب فى حاشية الصبان ٦١ / ٢ - ٦٣ لابن درستويه والسهيلى والرندى ، وانظر أيضا التصريح ٢٨٧ / ١ .

- (١) كلمة - (منهما) - من (م) وفى بقية النسخ " فيه " .
- (٢) فى (هـ) ، و (ك) و (ل) وهماش الأصل " له " و (م) .
- (٣) كلمة - (بهما) - ساقطة من بقية النسخ .

(ومنه) أى : وما أوقع المصدر مقام الفاعل ،

(المثل :

(١)

((. . وقد حيل بين العير والنزوان)) (

لأن " بين " للزوم الظرفية لا يقام مقام الفاعل ، فيتمين أن يكون
الذى أقيم مقام الفاعل هو المصدر على ما ذكرنا ، لأن التقدير :
وقد فعل الحيلولة وأوقعت ، فظاهر هذا أنه لا يصح إقامة الظرف
مقام الفاعل ، مطلقاً ،

(١) هذا المثل عجز بيت من الطاهل لصخر بن عمرو بن الشريد
السلي ، وصخر هذا كان جواداً حليماً شريفاً محبوباً ففى
عشيرته ، وقد نذرت أخته الخنساء - الصحابية الشامة -
المخضرة - حياتها لبكاه ورثاءه ، وقد أجادت فى ذلك حتى
صارت مضرب المثل - انظر البيت فى الاصمعيات ص ١٤٦ ،
والشعر والشعراء ص ٣٠٣ ، والمستقصى ٦٩/٢ ، والمقد الفريد
١٦٦/٥ ، ١٦٧ ، والمعنى ٥٧٠/٢ ، وشرح شواهد المعنى
للبيدائى ١١٦/٧ - ١١٧ ، والخزانة ٢٠٩/١ ، والنصف ٦٠/٣
و " النزوان " هو وثوب العير أو التيس ونحوهما للسفاد .
اللسان " نزا " .

(٢) سبق أن ذكرنا أن الألفى يميز ذلك . انظر ص ١٠٨ الهاش (٢) .

بل إنما مقام إذا لم يكن لازم الظرفية مع إطلاق اللفظ ، وأصل المثل :
 أن صخرًا أخا الخنساء ، طاعنه " أبو ثور " الأسدي في حرب طاعنة^(١)
 في جنبه ، فمرض حولا حتى ملته امرأته ، وكان يكرهها ، فمر بهما^(٢)
 رجل - وكانت ذات خلق وأوراك - فقال لها : - (هل -) يُباع الكفل ؟
 فقالت : نعم عما قليل ، - (ثم قال : كيف مرضكم ؟ فقالت :
 لا حي فيرحى ولا ميت فينمى) - (كان - (ذلك -) يسمعه صخر ،^(٣)^(٤)
 فقال : " أما والله لئن قدرت لأقد منك قبلى ، ثم قال لها : ناوليني
 السيف هل تقله يرى ، فناولته فإذا هو لا يقله ،

-
- (١) في جميع النسخ " أبو ثور " والذي في المستقصى والمقد الفريد
 والخزانة وشرح شواهد المغنى للبغدادى أن الذى طاعنسه
 هو ربيعة بن ثور ، ولعل ربيعة هذا يكنى أبا ثور أو تكون كلمة
 ربيعة سقطت من نسخ المخطوطة .
 وهذا اليوم الذى طعن فيه صخر من أيام العرب فى الجاهلية
 يسمى " يوم ذات الأثل " - انظره فى المقد الفريد ١٦٦/٥
 وشرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ١١٧/٧ .
 (٢) كلمة - (هل -) ساقطة من جميع النسخ غير الأصل ، وفى الخزانة
 بدلها " الهمزة " .
 (٣) ما بين الأقواس - () - سقط من الأصل و (ل) وأضيف فى
 هاشمها عند التصحيح ، وهو ساقط من (م) و (ك) وفى
 (ل) " فينتفى " وفى الخزانة ٢٠٩ " فينسى " .
 (٤) كلمة - (ذلك -) من الأصل و (ل) ساقطة من بقية النسخ
 وفى المستقصى ٦٩/١ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ١١٧/٧
 " وذلك بسمع من صخر " .

(١)

فقال في أبيات :-

(٢)

أهم بأمر " الحزم " لو أستطيعه ، وقد جيل بين المير والنزوان

(٣)

(٤)

(وقيل : إن الصدر والظرفين ، إنما يسند " اليها " لما استمر

(٥)

فيها ،) أي : في الصدر والظرفين ،

(من الإتساع ، والأجرا مجرى المفعول به ، في قولهم : " ضرب

(٦)

ضربته ، واليوم قتته ، وفرسخان سرتهما " وإسناد الفعل " اليها "

مجاز في قولهم : " شعر شاعر ")

في إسناد الصدر أي : شعر الشعر .

(١) أول هذه الأبيات هو قوله :

أرى أم صغرا تل عيادتي ، وطت سليمي مضمي ومكانسي
والبيت الشاهد في وسط هذه الأبيات انظر المرحمين السابقين

في نفس الصفحات والغزاة ٢٠٩ / ١ ، والأصعيات ١٤٦ .

(٢) في (ل) و (هـ) " الخير "

(٣) في (م) " النروان " بدون نقط الراء ، وهو إسقاط لنقطة

الزاي أو تحريف .

(٤) في جميع النسخ غير (هـ) " اليها "

(٥) في (م) " فيها "

(٦) في (م) " اليها "

(ونهار " صائم ") في إسناد الفعل إلى الزمان ، أى : صام النهار
(وغرفة ناظرة إلى موضع كذا .) في إسناد الفعل إلى المكان ،
أى : نظرت الغرفة .

يعنى أن المصدر والظرفين ^(١) ذكرنا أنها يسند إليهما لكونها - (من ^(٣)) -
متعلقات الفعل كالمفعول به ، فقال بعضهم : إنما يسند إليهما
لوجهين آخرين :

أحدهما : أنها في الاتساع تجرى مجرى المفعول به ، حتى كأن كل
واحد منها مفعول به ، كما يقال : " اليوم قمت " ولم يقل : " قمت فيه " ،
وكذا " فرسخان سرتهما " ولم يقل : " سرت فيهما " وكذا : " ضرب ضربته "
كأن الضرب مضروب ،

فلهذا الاتساع كانت الثلاثة في حكم المفعول به .

وإنما يسند إليهما الفعل لكونها مفعولا به على الاتساع ،

والوجه الثانى : أن الفعل يسند إليهما مجازا أى : كل واحد منهما
يجعل فاعلا في التقدير ، وسندا إليه على طريق المجاز ، لأن للفعل
ملايسات شتى ، فيلايس المصدر ، والزمان ، والمكان ، والسبب ونحوها ،

(١) أى : الزمانى والمكانى .

(٢) في (م) " أنهما "

(٣) العرف - (من) - ساقط من الأصل و (ك)

(٤) في حاشية الصبان على الأشمونى ٦١ / ٢ " اسناد الفعل عند

نيابة المفعول به حقيقة ، وعند نيابة غيره من الظرف والمجرور
والمصدر مجاز عقلى ، كما عليه الدمايى وغيره ، ونازعه فيه السيد
الصفوى وكذا الوردانى فإنه حقق أن الاسناد في الثلاثة أيضا
حقيقة . " .

- فلهذا التجوز أجريت مجرى الفاعل ، فكان كل واحد منها فاعل
على جهة المجاز ،
- فالحاصل أن كل واحد منها أقيم مقام الفاعل ، لأنها مفعول به
(١)
على جهة الإتساع ، أو فاعل على المجاز كما ذكرنا .
- فقوله : " وإسناد الفعل " عطف على " ما استمر "
- أى يسند إليها لما استمر من الإتساع ، وإسناد الفعل إليها مجازا .
- (٢) (٣)
(يسند إلى الثانى من باب " أعطيت " ، وإن كان الأول أولى .)
- لما فيه من فاعلية ما لكونه آخذا ،
- (٤)
(ولا يسند إليه) أى : الثانى ، (فى باب " علمت " ،)
- لأنه فى المعنى خبر ، وسند ، فلا يصح إيقاعه موقع السند إليه .

-
- (١) ذكر ذلك فى ص ١١٤ .
- (٢) باب " أعطيت " هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، ولم يكن أحدهما منصبا بنزع الخافض .
- (٣) انظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٥٣٨ ، وانظر شرح الألفية عند قول بن مالك :
- وإتفاق قد ينوب الثانى من : باب كسمي فيما التباسه أمن
- (٤) باب " علم " هو كل فعل تعدى إلى مفعولين أصلها المبتدأ والخبر .

(وقيل يسند إليه) أى : إلى الثانى ،
 (فى البابين عند أمن الألباس نحو : " أعطى درهم زيدا " ،
 وعلم منطلق زيدا " بخلاف : " أعطى بشر خالدا ، وعلم أخوك
 (١)
 زيدا)

(٢)
 يعنى إذا كان المفعول الثانى فى باب " علمت " معرفة

(١) تتلخص آراء النحاة فى هذه المسألة فى ثلاثة آراء :-
 الرأى الأول : للنحاة المتقدمين فهم يقولون بعدم جواز
 إنابته مطلقا سواء أمن اللبس أم لم يؤمن .
 الرأى الثانى : للتأخرين وعلى رأسهم ابن مالك ، وهؤلاء
 يجهزون إنابته عند أمن اللبس ، وذلك بأن كان الأول معرفة
 والثانى نكرة .
 وفى هذين القولين يقول ابن مالك فى الخلاصة :
 فى باب ظن وأرى المنع اشتهر
 ولا أرى منعاً إذا قصد ظهور
 وقال أيضا فى التسهيل ص ٧٧ " ولا تمنع نيابة غير الأول من
 المفعولات مطلقا ، إن أمن اللبس ، ولم يكن جملة أو شبيهها
 خلافا لمن أطلق المنع فى باب " ظن ، وأعلم " .
 الرأى الثالث للرضى وهو جواز إنابته مطلقا سواء كان الأول معرفة
 أم نكرة بشرط أن يلزم كل من المفعولين مركزه قبل أن يدخل
 عليه الفعل بأن يكون ما كان خبرا فى الأصل بعد ما كان مبتدأ .
 انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٨٣ ، ٨٤ .
 وانظر فى هذا كله : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٨ ، ٥٣٩ ،
 وابن يمين ٧/ ٧٦ ، ٧٧ والايضاح فى شرح المفصل ٢/ ٥٦ ،
 والتصريح ١/ ٢٩٢ ، والفوائد الضيائية ١/ ٢٧١ ، والأشمونى
 ٦٥/ ٢ - ٦٦ .

(٢) فى (م) و (ك) " فى علم " باسقاط " باب " .

(١)

فلا يقام مقام الفاعل ، لأنه " يلتبس " إذا كل واحد يصلح
أن يكون مفعولا أول ، بخلاف ما إذا كان الثاني نكرة ،
نحو : " علم منطلق زيدا " فإنه يتعين أن يكون مفعولا ثانيا ،
لكونه نكرة فلا لباس .

والإلباس في " أعطى بشر " خالدا " ظاهر ، لأن كل واحد يصلح
أن يكون مفعولا أول ، هكذا ذكره .
(٢) (٣)

وهو يقتضى أن يكون علة المنع هو الإلباس وليس كذلك ،
فإن علة المنع على ما ذكره : كون المفعول الثاني خبرا ، فلا يكون
مخبرا عنه ،
(٤)

وهذا المعنى يقتضى أن لا يجوز مطلقا ، ارتفع اللبس أولم يرتفع .
فلعل علة المنع عند هذا القائل ، هو خوف اللبس فلذلك فرق .

(١) في الأصل " يلتبس " والتصحيح من بقية النسخ .

(٢) أنظر الهامش (١) ص ١١٦ ، وانظر المراجع المذكورة هناك
في نفس الصفحات .

(٣) ذكر ذلك عند قوله : بخلاف أعطى بشر " خالدا " .
انظر ص ١١٧ .

(٤) انظر الايضاح في شرح المفصل ٥٧/٢ وحاشية الصبان على
الأشمونى ٦٥/٢ .

(والثاني من باب "أعلت" بمنزلة الثاني من باب "علمت" ،)
لأنه في المعنى هو الخبر كالمفعول الثاني من باب "علمت" فإنه هو
الخبر أيضا ، فهما سواء بخلاف الأول والثاني من باب "أعلمت"
(١)
فإنه يصح إقامتهما " مقام الفاعل ،

أما الأول : فلكونه بمنزلة مفعول باب "أعطيت" لأنه ليس في المعنى
بمبتدأ ولا بخبر ،

وأما الثاني من باب "أعطيت" لأنه محكوم عليه كالأول من باب
"أعلمت" أيضا في المعنى ، فصح إقامته مقام الفاعل لأنه محكوم عليه
(٢)
أيضا .

(٣)

(ولا يسند إلى المفعول له ، والمفعول معه)

أما المفعول له : فقيل : إنما لم يقم مقام الفاعل ، لأنه في المعنى
علة غائية ، فلو أقيم لم تفهم منه العملية ، ولا ينتقض بالمفعول به ،

(١) في (م) و (ك) " فإنه لا يصح إقامتهما " وهو خطأ .

(٢) في (م) زيادة- (في المعنى) في هذا المكان .

انظر في هذا الموضع في ضبط قوانين العربية ٢٩٢/١-٢٩٣ ،

والإيضاح في شرح المفصل ٥٦/٢-٥٧ ، وشرح الكافية للرضي

٨٣/١ ، والتسهيل ص ٧٧ .

(٣) هذا هو رأي الجمهور ، وخالفهم الأخفش فأجاز إنابته .

انظر التصريح ٢٩٠/١ ، ولم أشر على ما نسب للأخفش في

معاني القرآن له .

وانظر شرح الكافية للرضي ٨٣/١-٨٤ ، وابن يعيش ٧٦/٧ ،

والإيضاح في شرح المفصل ٥٧/٢ وحاشية الإيضاح المعصدي ص ٦٩

والنواكض الضيائية ٢٧٢/١ وشرح شواهد المعنى ٥١٨/٢ .

والظرف ، لأنهما إذا أقيما مقام الفاعل فهم وقوع الفعل عليه ،
وفيه ، بخلاف العلة فإنه لم يفهم منه العلية بعد إقامته مقامه ،
لأن نصبه هو الشعر بعليته فإذا أقيم مقام الفاعل ورفع لم تفهم
منه العلية ، ولأن المفعول له قد يكون علة لأفعال متعدد باعتبار
المجموع ، أى : يكون علة الاجتماع ، لا كل واحد منها ، فلو أقيم
مقام واحد لكان الفعل الآخر ، أما أن يضر فيه أولا يضر ،
فإن أضر فيه كان علة لذلك الفعل ، والمفروض أنه علة للمجموع
لا لكل واحد ، واحد ، وإن لم يضر فيه لزم أن لا يكون لبعضها فاعل ،
ولا ما أقيم مقامه فيخلو عن الفاعل ودله ،

وإذا تعذر إقامته مقام الفاعل في بعض الصور امتنع إقامته مقامه
مطلقا طردا للباب ، ونظيره في العربية كثير .

وأما المفعول معه فلا يقام مقام الفاعل لوجهين :-

أحدهما : أن مفهومه صاحبة الفاعل في بعض الصور ، فلو أقيم
(١)
حينئذ مقام الفاعل " لغات " معنى صاحبة .

والثاني : أنه إما أن يقام مقام الفاعل مع الواو أو بدون الواو ، والقسمان
باطلان ،

أما مع الواو فلأنه يوهم عطف الاسم على الفعل ، وأما بدون الواو
(٢)
ففساد أيضا ، لأن المفعول معه لا يكون إلا مع الواو .

(١) فى (م) " لزال " .

(٢) انظر ابن يعيش ٧٦/٧ - ٧٧ ، والايضاح فى شرح المفصل ٥٧/٢

والافوائد الضيائية ٢٧٢/١ ، وشرح الكافية للرضى ٨٣/١ - ٨٤

وحاشية الايضاح المضدى ص ٦٩ ، والتصريح ٢٩٠/١ .

(١)

بحث المبتدأ والخبر .

(ومنها) أى : ومن أنواع المرفوع ،
 (المبتدأ ، والخبر ، -) (أما المبتدأ)^(٢) فيحمل بالاشتراك على
 شيئين ، أحدهما : الاسم المجرد - (عن)^(٣) - ملاسته العوامل^(٤)
 اللفظية معنى من حيث هو اسم للإسناد إليه نحو : " زيد قائم ،
 وحسبك درهم "

-
- (١) هذا العنوان من هاش (م) وفي هاش (ظ) و (ل)
 " المبتدأ " ولا يوجد عنوان في بقية النسخ .
 (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
 (٣) الحرف - (عن) ساقط من (ك) .
 (٤) في هاش (ظ) " والمراد بملاسته للعوامل تأثيرها ، وقيد
 بالمعنى ليدخل ما لا عامل فيه لفظا ، ولا معنى ، نحو :
 " زيد قائم ، وحسبك درهم ، فإنه مجرد عن تأثير الجار
 من حيث المعنى في المبتدأ ، وإن لم يكن مجردا عن تأثيره
 فيه لفظا ، لأنه مجرور به ، فالشرط أن يكون مجردا عن التأثير
 المعنوي للعوامل اللفظية ."
 (٥) فسر الزمخشري وابن الحاجب العوامل اللفظية في حد المبتدأ
 بأنها النواسخ أفعالا وحروفا .
 وقال الرضى : إنه لا يخص عاملا دون عامل . انظر ابن يمين
 ٨٣/١ ، وشرح الكافية للارضى ٨٦/١ .

سمعت الناس ينتجعون غيثا . . .)

(١)
فقلت ، لصيدح : انتجعنى بلالا .

(١) هذا البيت من بحر " الوافر " وهو لذي الرمة غيلان ميمية ،
وقد تقدمت ترجمته في ص ٧٨ ، والبيت في ديوانه ص ٥٢٨ من
قصيدة طهيلة مالمعها :

أراح فريق جبرتك الجمالا : كأنهم يريدون احتمالا
وهذه القصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى
الأشعري أمير البصرة وقاضيها من سنة ١٠٩ حتى سنة ١٢٥
والبيت الشاهد في المقتضب ١٠/٤ والكمال ٢٥٩ ، وجمال
الزجاجي ٣١٥ ، واللسان " صدح و ، نجح " ، والتصريح
٢٨٢/٢ ، والأشمونى ٩٣/٤ ، وسقط الزند ١٢٠٥ ، والمقد
الفريد ٣٣٣/٥ ، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٣٣١
وخزانة الأدب ١٧/٤ - ١٩ ، والكشاف ٢٦/٢ .

وفي البيت رواية أخرى وهي : " رأيت الناس "
ويروى أيضا بنصب " الناس " قال البغدادى فى الخزانة وهو
خطأ . الخزانة ١٧/٤ ، ١٩ .

ومثل الشاهد فى البيت هو رفع " الناس " على الحكاية ،
و " الانتجاع " : التردد فى طلب العشب والماء ، و " صيدح "
اسم ناقته .

وتحكى كتب الأدب أن بلالا قال لغلامه : أعلف ناقته بهت ونور
فإنه لا يحسن المدح .

الأغاني : ١١٦/١٦ .

(و) :

وجدنا في كتاب بني تميم

(١) " أحق الخيل بالركض الممار " (

يعني المبتدأ باصطلاح النحاة : مشترك بالأشتراك اللفظي

بين شيئين ،

أحدهما الاسم المجرد .. إلى آخره ،

(١) هذا البيت من بحر " الوافر " وقد نسبته الشارح للطرماس

وهو منسوب له أيضا في الصحاح واللسان " غير " والصحيح

أنه لبشر بن خازم من قصيدة له مطلعها :

ألا بان الخليط ولم يزاروا وقلبك في الظمائن مستعمار

انظر ديوانه ص ٦١ - ٧٩ والمفضليات ٣٣٨ - ٣٤٥ ، وخزانة

الأدب ١٧/٤ .

وقد أورد سيبويه البيت الشاهد في الكتاب ٣/٣٢٧ ، والبرد

في المقتضب ١٠/٤ ، والميداني في مجمع الأمثال ٢٣/١ ،

وانتار رغبة الأمل ١٨٠/٤ ، ١٨٢ ، والمخصص ١٨٥/٦ ،

ومحل الشاهد في البيت هو رفع " أحق الخيل " على الحكاية ،

قال البرد بعدما أورد البيت ورفع على الحكاية " فلم يجرز

في هذا إلا الحكاية ، لأنه لا يدخل عامل على عامل ، وأحق

الخيال " رفع بالابتداء " ، و " الممار " خبره " أه المقتضب ١٠/٤

والممار : قيل إنه الفرس المنفلت الذي يذهب هاهنا وهاهنا

من الفرح وقيل : هو المسمن ، وقيل : هو من العارية . قال

في اللسان وهذا خطأ .

ويروى " الممار " بالغين المعجمة ، وهو الشديد الخلق .

انظر الصحاح ، واللسان " غير " .

وقوله : " للإسناد إليه " يتعلق بـ " المجرد " ،
أو : مجرد لأجل الإسناد إليه ، وإن لو جرد دلالة لكان حكمه
حكم الأصوات التي حقها أن ينطق بها غير مصرية ، فالمعتبر
(١)
هو التجريد لأجل الإسناد إليه ، والمراد من ملازمة - (الفصل) -
لعمول تأثيرها .

- (وقيد بالمعنى ليدخل مالا عامل فيه لفظا ولا معنى نحو :
" زيد قائم " ، ونحو : " بحسبك درهم " ، فإنه مجرد عن تأثير
الجار من حيث المعنى في الابتداء ، وإن لم يكن مجردا عن تأثيره
فيه لفظا ، لأنه مجرور به ، فالشرط أن يكون مجردا عن التأثير
(٢)
المعنوي للعمول اللفظية) -

وكذا في :
(٣)
" سمعت الناس ينتجعون غيا . . . "
فإنه من حيث المعنى ليس مؤثرا في الابتداء ،
وكذا في :
(٤)
" وجدنا البيت .

-
- (١) كلمة - (الفعل) - ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .
(٢) ما بين المعقوفتين - () - وقع هامشا في (ظ) والشرح فيها
مخالف للشرح في بقية النسخ .
(٣) تقدم الحديث عنه في الصفحة ١٢٢ الهامش (١) .
(٤) " " " " " " ١٢٣ " (١) .

وقوله : " من حيث هو اسم " قيد " للتجريد ، أى : إننا يعتبر
(١)
التجريد للإنسان إليه ، لأن المبتدأ اسم ، أما إذا كان صفة
كما هو القسم الثانى لم يعتبر فيه التجريد للإنسان إليه ،
إن المبتدأ هو السند فى القسم الثانى ، فكونه اسماً مقفلاً
للتجريد للإنسان إليه .

(٣)
وصيدح اسم ناقته ، هلال هو بلال بن أبى بردة مدوح الشاعر

(١) لم يبين الشارح أن الاسم يشمل الصريح وغير الصريح كما أنه
لم يمثل لغير الصريح مع أن الاسم فى هذا الباب شامل
للصريح وغير الصريح فالصريح مثل : " زيد قائم وحسبك درهم"
أما المؤول بالصريح فهو المصدر المنسبك من الفعل والعرف
المصدرى ، نحو قوله تعالى : " (وأن تصوموا خير لكم)"
" ١٨٤ " البقرة ، وقوله : " (سوا عليهم أئذ رتبهم أم لم
تئذ رهم) " ٦ " البقرة ، والمثل : ((تسمع بالمعبدى
خير من أن تراه)) ، "فتصوموا" مبتدأ ، لأنه فى تأويل صومكم
وكذلك " أئذ رتبهم " مبتدأ لأنها فى تأويل انذارك ، وكذلك
المثل تسمع بالمعبدى .

وقال الرضى : ان هذا الاعتراض غير وارد ، لأن الأفعال هنا
مؤولة بمصادر ففى حينئذ داخلية فى التعريف .

انظر شرح الكافية ٨٦/١ ، والتصريح على التوضيح ١٥٥/١ ،
وهداية السالك ١٩٣/١ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه
١٩٧/١ .

(٢) المراد بالصفة هنا الوصف اللاغوى لا النعت النحوى وهو تشمل
اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل
والمنسوب . انظر شرح الكافية ٨٦/١ ، وانظر التصريح ١٥٧/١ ،
والأشمونى ١٩٩/١ واد المبتدأ فى كتب النحو الأخرى .

(٣) تقدمت ترجمته فى ص ٥٥ هـ الهامش (١) .

(١) وأما البيت الثاني فـ "وجدنا" فيه بمغفل علمنا ، أى : علمنا هذه
 الجملة ، والبيت للطراح ، "معار" من عار الفرس أى : انفلت
 وذهب هنا هنا وها هنا من فرحه ، وأعار "صاحبه فهو معار
 أى : أحق الخيل بالركن أن يكون نشيطا ذاهبا في الجهات ،
 ومضى الناس يجعلونه من العارية وهو خطأ كذا قاله في الصحاح .
 (٣)

(٤) (والثاني الصفة المعتمدة على أحد حرفي الاستفهام والنفي)

-
- (١) في الأصل "وانما" وهو خطأ .
 (٢) انظر ص ١٢٣ الهاش (١) .
 (٣) في (هـ) و (ل) زيادة (والقالى) بعد الصحاح ،
 قال الجوهرى في الصحاح " غير " قال أبو عبيدة ، والناس
 يرونه " المعار " من العارية وهو خطأ .
 (٤) لعل المؤلف لم يقصد من اختصاصه بالذكر لحرفي النفي
 والاستفهام الحصر ، وذلك لأن النحاة لم يفرقوا في النفي بين
 الحرف والفعل ولم يفرقوا في الاستفهام بين الحرف والاسم .
 انظر الصريح ١٥٧/١ وشرح الكافية للرض ٨٦/١ ، والأشمونى
 ١٩٩/١ .

وما ذكرهنا من اشتراط الإعتماد على نفي أو استفهام هو مذهب
 جمهور البصريين ، أما الكوفيون والأخفش من البصريين
 فلا يشترطون الإعتماد ، وقال ابن مالك بأنه بقله ، فقال فى
 الخلاصة :

وقد . . يجوز نحو فائز أو لو الرشيد ،

وقال فى التسهيل ص ٤٤ : " ولا يجرى ذلك النجوى باستحسان
 الا بعد استفهام أو نفي ، خلافا للأخفش .
 وانظر المراجع السابقة فى نفس الصفحات .
 ===

(١)
رافعة لظاهر أو ما يجرى مجراه (أى : مجرى الظاهر) نحو :
" أقام أو ما قائم أخواك " ساغ الأسمان .
هذا هو القسم الثانى من الجتدا ، فالصفة احتراز عن الاسم ،
كما ذكر فى القسم الأول .
وشرط فى الصفة أن تكون معتمدة على أحد حرفى الإستفهام والنفى ،
احترازا عما لا تكون معتمدة نحو : " زيد ضارب أخوك " فإنه صفة ،
لكنه غير معتمدة على أحد الحرفين ، فهو خبر لا مبتدأ ، وشرط
أن تكون رافعة لظاهر أو لما يجرى مجرى الظاهر من الضمير المنفصل ،
نحو : " أقام أنتما ؟ " بمعنى " أتقومان أنتما " ، فإنها غير رافعة لظاهر
ولكنها رافعة لضمير منفصل يجرى مجرى الظاهر نحو : " أقام أخواك ؟ "
فى الإستفهام ، و " ما قائم أخواك " فى النفى ، فالصفة والمرفوع بهما
إما أن يكونا متطابقين فى الأفراد أو فى التثنية ، أو غير متطابقين ،
وذلك إنما يكون بأفراد الأول فقط ، إذ لا يمكن تثنية الأول وأفراد
الثانى بوجه ما ، فإن تطابقا فى التثنية تعين أن لا تكون رافعة
لظاهر ، بل يكون الثانى مبتدأ والأول خبرا مقدما نحو :

=== شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١٥٦ - ١٥٧ ، وابن عقيل
١٦٩/١ ، شرح القطر ٢٧٢ ، والمقاصد النحوية ٥١٨/١ ،
والهيمع ٩٤/١ ، والمخلص فى ضبط قوانين العربية ١٦٢/١ ،
والكتاب ٢٧٨/١ ، والفوائد الضيائية ٢٧٦/١ ، وشرح الألفية
للمرادى ٢٧١/١ .

(١) وهو الضمير المنفصل .

(٢) أى : " ضارب " .

(٣) فى الأصل و (م) و (ك) " به " والتصحيح من (هـ) و (ل) .

(١)

"أقائمان الزيدان" ؟ "إلا على لغة أكلوني البراغيث

وأما إذا كان الأول مفردا ، والثاني مثنى فلا يمكن جعله خبرا مقدما ،
لأنه لا يطابق المبتدأ ، فتعين أن تكون الصفة مبتدأ ، وما بعده
هو فاعلها يسد سد الخبر ، وأما إذا كانا متطابقين في الأفراد
فيجوز أن يكون الثاني مبتدأ ، والصفة خبرا مقدما ، وجاز أن تكون
(٢)
الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد سد الخبر ،

(١) انظر الملخص في ضبط قوانين العربية ١/١٦٢ ، وشرح عمدة
الحافظ وعدة اللافت ص ١٥٧ ، والأشمونى وحاشية الصبيان
عليه ١/٢٠١ ، والتسهيل ص ٤٤ .

ولغة "أكلوني البراغيث" يقصد بها إثبات علامة التثنية والجمع
في الفعل ، وهي لغة ضعيفة قيل إنها لظى* وقيل لازدشنوة
انظر الأشمونى ٢/٤٤ .

(٢) في حاشية يس على التصريح ١/١٥٨ ، قال الدنوشرى :
" محل جواز الوجهين إذا لم يوجد مانع من أحدهما ، ففى
نحو : أطال الشمس تتعين ابتدائية الوصف ولا يجوز أن يكون
خبرا ، لأنه كان يجب تأنيته حينئذ لإسناده إلى ضمير المؤنث ،
وتتعين ابتدائية الوصف أيضا فى نحو : (أراغب أنت عن آلهتى) =
"٤٦" مريم للزوم الفصل - إذا جعلته خبرا - بينه وبين معموله ،
إلا أن يقدر للجار متعلق .

(١)
فلذلك قال : " ساغ فيه الأسمان "

(١) ما ذكره المصنف والشارح يتبين لنا أن للوصف مع مرفوعه أربع حالات ، ثلاث منها جائزات وواحدة معتنة ، أما الجائزات فهي :-

الأولى : أن يتفقا في التثنية أو الجمع ، نحو : " أقائم الزيدان ؟ " وأقائمون الزيدون ؟ " وفي هذه الحالة يتمين أن تكون الصفة خبرا مقدما ، والمرفوع بعدها مبتدأ مؤخر ، لأن الصفة قائمة مقام الفعل ، والفعل لا تلحقه علامة التثنية والجمع إلا في لغة : أكلوني البراغيث " زهى لغة ضميقة .
الثانية : أن تكون الصفة مفردة والمرفوع مثنى أو جموعا ، وفي هذه الحالة يتمين إعراب الصفة مبتدأ وما بعدها فاعل سد سد الخبر ويتمين إعرابه مبتدأ مؤخر ، لأن الخبر حينئذ يكون مفردا وهذا لا يجوز لوجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر .
الثالثة : أن يتفقا في الأفراد ، وفي هذه الحالة يجوز إعراب الأول مبتدأ والثاني فاعل سد سد الخبر ، ويجوز إعراب الأول خبرا مقدما والثاني مبتدأ مؤخر ، ما لم يوجد مانع من أحدهما كما ذكر الدنوشري . وانظر كلام الدنوشري في الهامش (١) ص ١٢٨
الحالة الرابعة : وهي المعتنة أن يكون الوصف مثنى أو جموعا والاسم المرفوع مفردا ،

وإنما امتنعت لأننا إذا أمرأبنا الوصف مبتدأ ، والمرفوع فاعلا نكون قد وقمنا في محذور أشد من المحذور الذي فررنا منه في الحالة الأولى من إلحاق علامة التثنية والجمع بالوصف ، مع أن الفاعل هناك مثنى أو مجموع وهو لغة قوم من العرب ، أما هنا فالفاعل مفرد ، ولم يقل بها أحد .

وإمتنع أيضا إعراب المرفوع مبتدأ والوصف خبرا مقدما لانتناع الإخبار عن المبتدأ المفرد بالمثنى أو الجمع .

ولم يذكر المؤلف والشارح هنا الجمع لأن حكمه حكم المثنى .

وإنما شرط الاعتماد على أحد الحرفين لتكون الصفة في التقدير
بمعنى فعل ،

فإن " أقائم الزيدان ؟ " بمعنى " أيقوم الزيدان ؟ "

فلولم يعتمد عليهما لم يصح وقوعه موقع الفعل عاملا ، فشرط الاعتماد
على أحد الحرفين ليستقيم كونه جملة يصح السكوت عليها من
غير افتقار إلى تقدير خبر ، وهو معنى قولهم :

" إنه يسد سد الخبر ، لا بمعنى أنه حذف خبره فسد هذا سده ،
(١)
بل معناه : أنه ستغنى به عن ذكر الخبر .

ومثل : ب " أخواك " لا ب " الزيدان " ونحوه من المعارف ، لتتم الصفة
(٢)
منونه من غير حذف التنوين ولا تحريكه لالتقاء الساكنين ، وهو
التنوين والألف واللام ، فلفظ " أخواك " لا يحتاج فيه إلى فرض
التقاء الساكنين أو تحريكه ، فلذلك اختار التمثيل بمعرفة مشني
منافا ، لئلا يلزم فيه التقاء الساكنين ، وأما نحو : " هذان " ،
فإنه وإن كان كذلك لكنه جنى فالتمثيل بالمعرب أولى ،

انذار : المخصص في ضبط قوانين العربية ١٦٢/١ ، وشرح عمدة
الحافظ وعدة اللافت ١٥٦ - ١٥٧ ، والإيضاح في شرح المفصل
١٧٩/١ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢٠١/١ - ٢٠٢ ،
والتصريح ١٥٧/١ .

(١) قال الرضى في شرحه للكافية ٨٦/١ : " ولو تكلفت له تقدير
متدا لم يتأت ، إذ هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له .
(٢) في (ه) و (ل) " وهما " .

(١)
بحث "العوامل" سيأتى فى القسم الثالث من الكتاب
(٢)
"إن شاء الله"

وانما قيد النحويون العوامل اللفظية بدواخل المبتدأ والخبر من
أفعال القلوب ونحو : "كان" وأخواتها ، وان وأخواتها ، لأنها
التي تتعرض للدخول على المبتدأ والخبر ، وأما غيرها من العوامل
(٣)
اللفظية ، لما لم تكن عرضة للدخول على المبتدأ والخبر لم يشترطوا
(٤)
التجريد عنها لظهوره .

-
- (١) فى جميع النسخ ما عدا الأصل "بحث العامل"
(٢) هذه الجملة ساقطة من جميع النسخ ما عدا الأصل و (هـ) ،
وهى واقعة فى الأصل من قوله : "فى القسم الثالث" وقوله
"من الكتاب"
وانظر : العوامل المعنوية ص ٣١ فى القسم الثالث
تحقيق الشيخ / عبد النعم .
(٣) فى جميع النسخ "غيره" ولعل الأنسب للمعنى "غيرها"
وهو ما أثبتناه .
(٤) فى (م) "لم يشترط" .

(١)

- (الخبر) -

(٢)

(وأما الخبر فهو المجرد السند إلى ما تقدمه ، لفظاً أو تقديرًا .)
أى : يشترط في الخبر أيضا التجريد من العوامل اللفظية ،
وأن يكون سنداً إلى ما تقدمه ، بمعنى يكون السند إليه مقدماً ،
إما تقدماً لفظياً نحو : " زيد قائم " أو تقدماً " تقديرية " (٣)
نحو : " قائم زيد " ، فإن الجتداً مقدم تقديراً ، ويدخل في
التقديم اللفظي نحو : " زيد يضرب " لأن " يضرب " سند إلى
ضميره ، وهو مع ضمير سند إلى " زيد " - (فالسند إليه
مقدم لفظاً ، وهو " زيد " ، -) (٤)

(١) هذا العنوان من هامش (ظ) ولا يوجد عنوان في بقية النسخ .
(٢) عرف ابن مالك الخبر في الخلاصة بقوله :

والخبر الجزء المتم الغائبة كالله بر والأيدى شاهدة
وقال في تقديمه وتأخيريه :

والأصل في الأخبار أن تلغوا وجوزوا التقديم إن لا ضرراً
قال المرادى : " لأن الخبر وصف في المعنى فحق أن يتأخر ،
شرح المرادى للألفية ٢٨٢/١ .

وانظر الأصول لابن السراج ٥٨/١ ، وشرح جمل الزجاجى
لابن هشام ١٣٢ ، وشرح الكافية للرضى ٨٨/١ ، والتصريح
١٥٩/١ .

(٣) في الأصل " تقديرًا " .

(٤) ما بين المعقوفين - () - ساقط من الأصل .

(١)
بحث "الموامل" سيأتى فى القسم الثالث من الكتاب
(٢)
"إن شاء الله"

وانما قيد النحويون الموامل اللفظية بدواخل المبتدأ والخبر من
أفعال القلوب ونحو : "كان" وأخواتها ، وان وأخواتها ، لأنها
التي تتعرض للدخول على المبتدأ والخبر ، وأما غيرها من الموامل
(٣)
اللفظية ، لما لم تكن عرضة للدخول على المبتدأ والخبر لم يشترطوا
(٤)
التجريد عنها لظهوره .

-
- (١) فى جميع النسخ ما عدا الأصل "بحث العامل"
(٢) هذه الجملة ساقطة من جميع النسخ ما عدا الأصل و (هـ) ،
وهى واقعة فى الأصل من قوله : "فى القسم الثالث" وقوله
"من الكتاب"
وانظر : الموامل المعنوية ص ٣١٣ فى القسم الثالث
تحقيق الشيخ / عبد المنعم .
(٣) فى جميع النسخ "غيره" ولعل الأنسب للمعنى "غيرها"
وهو ما أثبتناه .
(٤) فى (م) "لم يشترط" .

(١)

- (الخبير) -

(٢)

(وأما الخبر فهو المجرد المسند إلى ما تقدمه ، لفظاً أو تقديرًا .)
أى : يشترط في الخبر أيضا التجريد من العوامل اللفظية ،
وأن يكون سنداً إلى ما تقدمه ، بمعنى يكون السند إليه مقدماً ،
إما تقدماً لفظياً نحو : " زيد قائم " أو تقدماً " تقديرية " (٣)
نحو : " قائم زيد " ، فإن الجتداً مقدم تقديرًا ، ويدخل في
التقديم اللفظي نحو : " زيد يضرب " لأن " يضرب " سند إلى
ضميره ، وهو مع ضمير سند إلى " زيد " - (فالسند إليه
مقدم لفظاً ، وهو زيد ، -) (٤)

(١) هذا العنوان من هامش (ظ) ولا يوجد عنوان في بقية النسخ .

(٢) عرف ابن مالك الخبر في الخلاصة بقوله :

والخبر الجزء المتم الفائدة كالله بر والأيدى شاهدة
وقال في تقديمه وتأخيريه :

والأصل في الأخبار أن تلخرأ وجوزوا التقديم إن لا ضرراً
قال المرادى : " لأن الخبر وصف في المعنى فحقه أن يتأخر ،
شرح المرادى للألفية ٢٨٢/١ .

وانظر الأصول لابن السراج ٥٨/١ ، وشرح جمل الزجاجى
لابن هشام ١٣٢ ، وشرح الكافية للرضى ٨٨/١ ، والتصريح
١٥٩/١ .

(٣) في الأصل " تقديرًا " .

(٤) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من الأصل .

(١)

(والأصل في المبتدأ التقديم) أى التقديم اللفظى ، لأن أحد التقديمين واجب قطعاً ، فأما التقديم اللفظى فقد يكون وقس لا يكون ، والأصل أن يكون ، وإنما كان الأصل ، لأنه محكوم عليه ، ولا ينتقض بالفاعل ، لوجهين :

أحدهما : لوجوز تقديم المحكوم عليه إذا كان فاعلاً لزم التباس باب المبتدأ باب الفاعل ،

والثانى : وهو أن تقديم الأهم أولى ، والأهم فى باب المبتدأ والخبر تقديم السند إليه ، والأهم فى باب الفعل والفاعل ذكر الفعل .

(٢)

وهذا من قاعدة المعانى والبيان ، لأن الفعل يدل على التجدد والحدوث ، فإذا كان الفرض التجدد والحدوث قدم الفعل ، وإذا كان الفرض الثبات والدوام لم يأت بالفعل أولاً ، (ومن ثم) أى : ومن أجل أن التقديم كان الأصل (جاز : فى دارة زيد) ، لأن الضمير راجع إلى " زيد " المؤخر لفظاً المقدم تقديرًا ،

(١) قال ابن مالك فى الخلاصة :-

والأصل فى الأخبار أن تؤخر

وجوزوا التقديم إن لا ضرراً

وانظر سيبويه ١٢٨/٢ ، والطخس فى ضبط قوانين العربية

١٦٣/١ ، واللمع ص ١٠٩ - ١١٠ ، والإيضاح العضدى

٢٩ - ٣٧ ، والأشمونى ٢١٨/١ .

(٢) انظر : مفتاح العلوم ١٩٤ - ٢٠٨ - ٢١٩ .

(١)
(وامتنع صاحبها في الدار) لأنه يعود الضمير في صاحبها
إلى الدار التأخرة لفظا وتقديرا ، أيضا ، لكونه جزءا من الخبر .

(وأن يكون .) عطف على قوله : " التقديم " .
أي : الأصل في الابتداء أن يكون (معرفة) ، لأن الأصل
(٢)
في المحكوم عليه أن يكون معرفة .

-
- (١) قال ابن مالك معدد المواضع التي يلزم فيها تقديم الخبر :-
كذا إذا عاد عليه مضمرا ما به عنه مبينا يخبر
انظر الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢٢٣/١ .
(٢) وهناك مواضع يقع فيها الابتداء نكرة بشروط سوف يحددها
المصنف والشارح فيما بعد .
وانتار سيبويه ٣٢٨/١ - ٣٢٩ - ٣٣٤ ، وشرح الألفية عند
قول ابن مالك :-
ولا يجوز الابتداء بالنكرة مالم تفد
والأصول لابن السراج ٦٥/١ - ٦٦ ، والطغص في ضبط
قوانين العربية ١٦٠/١ .

(١)

- (المعارف) -

(٢)

(والمعارف خمس :-

العلم قصديا كان ك " زيد ، وعمرو " أو إتفاقيا نحو : ابن عمر ،
(٣) (٤)
والنجم ، والصق ، وما غلب من الشائعة .)

-
- (١) هذا العنوان من هامش (ظ) ولا يوجد عنوان في بقية النسخ .
(٢) المصنف في جملة المعارف خمسة تابع لبعض النحاة المتقدمين
عليه كأبي علي في الإيضاح المصنف ص ٢٧٩ وابن جني في
اللمع ١٨٦ وسيموه في الكتاب ٥ / ٢ والبرد في المقتضب
٢٧٦ / ٤ ، بينما نجد ابن مالك في الخلاصة يجعلها ستة
وذلك بجملة للاسم المبهم قسمين أحدهما : اسم الإشارة
والثاني الموصول ، قال ابن مالك :
وغيره معرفة كسهم ، وذى ، وهند وابن الفلام والذي
وزاد في التسهيل وشرح عمدة الحفاظ المصنف بالنداء ،
انظر التسهيل ٢١ ، وشرح العمدة ١٣٩ ، والأشمونى ١١٧ / ١
وانظر شرح الكافية لارضى ٥٣ / ١ ، وأوضح المسالك ٨٢ / ١ ،
وقطار الندى ٩٤ ، والأشباه والنظائر ٣٦ / ٢ .
وقال الأشمونى في ١١٨ / ١ : " وزاد ابن كيسان " من ، وما " .
(٣) قال الجوهري في الصحاح " نجم " والنجم الثريا ، وهو اسم
لها علم ، مثل زيد وعمرو ، فإذا قالوا طلع النجم يريدون الثريا ،
وإن أخرجت منه الألف واللام تنكر .
(٤) سوف يأتي تفسيره فيما بعد .

قسم العلم إلى قسمين :

أحدهما : ما يكون بالوضع وهي المسمى بالقصدى ،

والثانى : ما يكون بالاستعمال ، وهو الذى سماه إتفاقاً ،

يعنى لم يكن فى أصل الوضع علماً ثم صار فى الاستعمال علماً ،

نحو : الأمثلة المذكورة ، فإنَّ - (أصل) - " النجم " : مثلاًسم^(١)

لكل نجم عهده المخاطب ، والمخاطب ، ثم صار علماً على الشريفا^(٢)
بالاستعمال .

وكذا " الصَّيْق " غلب بالاستعمال على " خُوليد بن نفيل بن عمرو بن
كلاب " .^(٣)

وما غلب من الشائعة تعميم بعد التخصيص ، فإن النجم أيضاً
من الأسماء الشائعة التى غلبت فى الاستعمال على بعض السميات .

(١) كلمة - (أصل) - ساقطة من الأصل و (ك) .

(٢) انظر : الصحاح " نجم " .

(٣) قال سيوطى فى الكتاب ١٠٠ / ٢ - ١٠١ : " والصعق فسى
الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصعق ، ولكنه غلب عليه حتى
صار علماً بمنزلة « زيد وعمرو » .

وقال السيرافى فى حاشية الكتاب ١٠٠ / ٢ : " ذكروا أنه كان
يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت فى جفانه الستراب
فشتمها فرمى بصاعقة فقتلته فعرف خوليد بالصعق وغلب
عليه .

وفى اللسان " صعق " وقيل سى بذلك لأن بنى تميم ضربوه
على رأسه فأثَّته ، فكان إذا سمع الصوت الشديد صَمِقَ فذهب عقله .

(١) (٢)
(ومنه) أى : وما غلب من الشائعة (، الدبران والعيقوق
(٣) (٤)
والسماك والثريا ، لأنها غلبت من بين ما يوصف بهذه الأوصاف)
وهى : الدهور ، والعوق ، والسوك ، والشروة .

(وما لم يعرف باشتقاق) أى : من هذا النوع من الغالبة .
(٥) (٦)
(فلتحق بما عرف كالمشتري ، والمريخ) للكوكبين ، فإن معنى
الوصفية وهو الاشتراء والمريخ ، غير معلومين فيهما على التفصيل ،
كما عرفناه فى "العيقوق والسوك" لأنه من السوك ، وهو الملو ،

(١) ، الدبران : نجم بين الثريا والجوزاء وهو من منازل القمر ، وسمى
دبرانا ، لأنه يدبر الثريا ، وقال الجوهري "هو خمسة كواكب
من الثور . انظر اللسان " دبر " .

(٢) العيقوق : كوكب أحمر مضى "بحمال الثريا فى ناحية الشمال ،
يطلع قبل الجوزاء" ، سى بذلك ، لأنه يعوق الدبران عن لقاء
الثريا . انظر اللسان " عوق " .

(٣) السماك : أحد السماكين وهما نجمان نيران أحدهما السماك
الأعزل والآخر السماك الراجح ، ويقال إنهما من رجلا الأسد
الذى هو من منازل القمر والراجح لا نو له وهو فى جهة الشمال
والأعزل من كواكب الانواء وهو الى جهة الجنوب . انظر اللسان
" سمك " ، وانظر فيها كتاب سيمويه ١٠٢ / ٢ .

(٤) الثريا : كوكب سميت بذلك لكثرة نوئها ، وقيل لكثرة نجومها
مع صفر مراتها . اللسان " ثرا " وكان ينبغي أن أعرف الثريا
عند أول ذكر لها ولكننى قصدت تأخيرها لتكون مع نظائرها من
النجوم .

(٥) فى القاموس المشتري : طائر ونجم . انظر القاموس " شرى " .

(٦) المريخ : كوكب من الخنفس فى السماء الخامسة . انظر اللسان
والقاموس " مرخ " .

(١)
ومعنى العلو فيه ظاهر ، وكذا " الثريا " من الثروة ، " وهى " الكثرة ، لأنها كواكب مجتمعة ، فمعنى الثروة فيها معلوم ، بخلاف الأشترا ، والتسريح فى الكوكبين .

(٢)
(والجهم ، والضمير) عطف على " الملم " أى :
ومن المعارف الجهم والضمير ، .

(والداخل عليه اللام ، إما لتعريف العهد نحو : " أكرمنى رجل ، فالرجل مُكْرَمٌ ، والمكرم مجزى .)
قسم اللام إلى قسمين :
(٣)
أحدهما : تعريف العهد ،
والثانى : تعريف الجنس .
فالأول ما مثل به ، وذكر العهد باعتبارين ،
أحدهما باعتبار المحكوم عليه من غير اعتبار الفعل معه .

(١) فى الأصل و (م) " وهو " .
(٢) وهو اسم الإشارة واسم الموصول .
وقد تحدث عن الجهم والضمير فى القسم الأول . انظر
القسم الأول من التحقيق ص ٤٨٧ - ٤٩٥ .
(٣) العهد نوعان : ذهنى وهو الذى لم يذكر قبله شئ ، وخارجى
وهو الذى ذكر قبله شئ . التعريفات للأجرجانى ١٥٩ ،
وانظر ابن يمين ٨٦/٥ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه
١٨٦ - ١٨٧ ، ومعنى اليبب ٤٩ - ٥٠ .

(١)

والثاني : - (هو) - باعتبار ضم الصفة المدلول عليها بلفظ الفعل وهو قوله : " المكرم مجزى "

(٢)

(أول للجنس) هذا هو القسم الثاني . (نحو : " الرجل خير من المرأة " أى هذا النوع) خير من ذلك النوع ، لأن كل فرد من الرجل خير من المرأة .^(٣)

(وهو) أى : هذا النوع (شئ واحد ، وكل ما فرضت من أبعاضه فهو داخل فيه من حيث أن له الحقيقة النوعية)^(٤) هذا كأنه إيراد وجواب ، فالإيراد أن يقال :

لما كان المراد منه الحقيقة والماهية فلا ينبغي أن يطلق على الواحد باعتبار الوجود الخارجى ، فإن الوجود فى الخارج ليس الماهية ،

(١) كلمة - (هو) - ساقطة من (ه) و (ك)

(٢) انظر : ابن يعيش ٢٥/١ - ٢٦ ، ٨٦/٥ ، ومغنى اللبيب ٥١ والأشمونى وحاشية الصبان عليه ١٨٦/١ - ١٨٧ .

(٣) قال الصبان : " وهذا لا ينافى خيرية بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل . الصبان ١٨٦/١ .

(٤) الحقيقة فى اللغة فَعِيلَةٌ من حَقَّ الشَّيْءُ إذا ثبت ، بمعنى فاعلة والتاء فيه لانقل من الوصفية إلى الاسمية كما فى العلامة للتأنيث . وفى الإصطلاح : هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له فى اصطلاح به التخاطب . التصريفات ص ٨٩ - ٩٠ .

والنوع هو الصنف من كل شئ " ، وفى اصطلاح المناطقة " كل شئ مقول على واحد أو كثيرين متفقين بالحقائق فى جواب ما هو ؟ "

انظر التصريفات ٢٤٧ ، والمعجم الوسيط ٩٧٣/٢ .

فهو مستعمل في غير ما وضع له فلا يكون حقيقة فيه .
فأجاب : بأننا لا نطلقه باعتبار أنه موضوع له ، بل باعتبار
أن الحقيقة النوعية تصدق عليه ، وهذا كما ترى لا يدفع الإيراد
بالكلية ، لأنه قد يسلم بأنه مجاز ، لأن الحقيقة غير الفرد الخارجي ،
والسائل لم يدع إلا أنه مستعمل في غير ما وضع له ، فلا يكون حقيقة .

(والمضاف إلى أحد هؤالا إضافة حقيقية ، نحو : " غلام زيد ،
مقفاً الأنسان " ؛ لأن المضاف متحد بالمضاف إليه ، فيأخذ حكمه
في التعريف ، كما يأخذ حكمه في التأنيث ، في قولهم : " سقطت
بعض أصابعه ")

هذا هو النوع الخامس من المعارف ، وشرط في الإضافة أن تكون حقيقة
احترازاً عن الإضافة اللفظية نحو : " ضارب زيد " فإنه لا يفيد التعريف
(١)
كما سيأتى .

(١) الإضافة في اللغة مطلق الإسناد والإمالة ، ومنه قول امرئ القيس
فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حارثٍ جديد مشطب
والحارثي الرجال المصنوعة بالحيرة ، والمشطب : المخطط .
انظر ديوانه ص ٣٦ ، والمقتصد ٢١٦/١ ، والصاحح " ضيف "
أما في اصطلاح النحاة " فهي إسناد اسم إلى غيره على تنزيل
الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه " . انظر عسدة
السالك إلى أوضح المسالك ٨١/٢ ، والهمع ٤٦/٢ ، ومفتاح
المعلوم ١٢٢ .

الإضافة اللفظية هي إضافة الصفة إلى فاعلها أو مفعولها ،
وانظر كلام الحنف والشارح على الإضافة في القسم الثالث من
التحقيق ص ٢٤١ .

ومثل بمثالين ،
ووجه الفرق بينهما : أن أحدهما مضاف إلى الملم ، والآخر مضاف
إلى المعرف باللام ،
وأيضاً أحدهما اسم عين مضاف وهو " الفلام " ،
والثاني : اسم معنى مضاف ، وهو " البقاء " ،
وقوله : لأن المضاف علة لكون الإضافة سبباً للتعريف ، أى : أن المضاف
متصل بالمضاف إليه ، ومتنجز به ، فيأخذ حكم تعريفه كما يأخذ حكم
تأنيثه .

وفى هذا التشبيه شئ ، وذلك أن أخذ التعريف من المضاف إليه
أمر ثابت محقق بالاستقراء بخلاف أخذ حكم التأنيث من المضاف إليه ،
فإنهم اتفقوا على ضعفه ، ووروده فى كلمات " متعددة " مثل المثال
(٢)
الذى ذكره .

(١) فى جميع النسخ " متعددة " ولعلها تحريف " معدودة " لأن
السياق يدل على تقليله لهذه الكلمات ، ولفظه " متعددة " ،
لا تعطى المعنى المقصود .

(٢) قال سيهويه فى الكتاب ٥١/١ : وربما قالوا فى بعض الكلام :
" ذهب بعض أصابعه " ، وإنما أنت البعض لأنه أضاف إلى
مؤنث هو منه ، ولولم يكن منه لم يؤنثه . " لأنك لو قال :
ذهب عبد أمك لم يحسن . وانظر ٥٢/١ ،
وقال أيضاً : " وسمعنا من العرب من يقول من يوثق به - :
اجتمعت أهل اليمامة " الكتاب ٥٣/١

وقد ذكر سيهويه عدة أبيات مستشهداً بها على اكتساب المضاف
التأنيث من المضاف إليه ، وقد تبعه الجرد فى إيرادها .

انظر الكتاب : ٥١/١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، والمقتضب ١٩٢/٤ ، ٢٠٠ ،
===

وقوله : "هؤلاء" إشارة إلى المعارف السابقة ، وهي : العلم ،
والجهل ، والضمير ، والمعرف باللام ، فعلى هذا لا يندرج تحت
المعارف بالفعل ، المضاف إلى المضاف إلى أحد هؤلاء ، لأنفسه
ليس أحد الأربع ولا مضافا إلى أحد الأربع ، وهو من المعارف
قطعا ، فكان الأولى أن يقال : والمضاف إلى المعرفة ليشمل الجميع .

(ولا يسوغ تنكيره) أى : تنكير المبتدأ ،
(١)
(إلا إذا تخصص بوجه ما ، وذلك) أى : وذلك الوجه (بالوصف
(٢)
لفظا نحو (وأجل سعى عنده) =) فإن المبتدأ نكرة موصوفة
من حيث اللفظ .

-
- ===
• ورغبة الأمل فى شرح الكامل : ٨٣ ، ٨١/٥ .
وانظر فى هذه المسألة : أوضح المسالك ١٠١/٢ ، وشرح
الكافية للرضى ٢٧٧/١ .
(١) قال ابن مالك فى الخلاصة :-
ولا يجوز الإبتداء بالنكرة مالم تفسد
قال المرادى فى شرحه للألفية ٢٨١/١ :
فإن أفساد الإخبار عن النكرة جاز الإبتداء بها ، ولم يشترط
سببها فى الإخبار عن النكرة إلا حصول الفائدة .
وانظر سببها ٢٢٩/١ - ٢٣٤ .
وقد تتبع النحويون مواضع حصول الفائدة فوجدوها لا تكون
إلا بسوغ ، والسوغات كثيرة ولكنها ترجع إلى شيئين هما :
التخصيص والتعميم .
(٢) من الآية "٢" من سورة الأنعام والآية بتمامها هى : = هو
الذى خلقكم من طين ثم قضى أجلا ، وأجل سعى عنده ، ثم
أنتم تعتردون = .

(١)
(أوتقديرا نحو : ((شخب في الإناء وشخب في الأرض)) ،
(٢)
و ((إن ذهب غير فمير في الرباط)) (٣)
يعنى بالتقدير أن يقدر للمبتدأ وصف كما في المثل ، أى : شخب من
اللبن في الإناء ، فمن اللبن صفة مقدرة لشخب بقرينة سياق الكلام ،
وكذا التقدير في المثل الثانى ، أى : فمير آخر
والمثل الأول : أصله في الحال يحلب فتارة يخطئ فيحلب في الأرض ،
وتارة يصيب فيحلب في الإناء ، يضرب لمن يتكلم فيخطئ مرة ويصيب
(٣)
" أخرى "

-
- (١) في حاشية المصنف " شخب في الإناء وشخب في الأرض " أى شخب
واحد في الإناء وشخب آخر في الأرض ، قال : شخب اللبن
والدم إذا خرج من موضعه متدا ، والشخب بالفتح المصدر ،
والضم الاسم ، وأصل المثل في الحالب ، فتارة يخطئ فيحلب في
الأرض ، وتارة يصيب فيحلب في الإناء ،
يضرب مثلا لمن يتكلم فيخطئ مرة ويصيب أخرى . حاشية المصنف ط
وانظر المثل في مجمع الأمثال ٣٦٠/١ ، واللسان " شخب " .
(٢) في حاشية المصنف اللوحة " ٩ ط " وقولهم : إن ذهب غير فمير
في الرباط " أى غير " آخر ، والرباط ما تشد به الدابة ، يقال
قطيع الظبي رباطه أى حباله ، يقال للصائد : إن ذهب غير
فلم يعلق بالحباله ، فاقصر على ما علق . يضرب في الرضا
بالحاضر وترك الغائب
وكلام المصنف هنا أخذه من مجمع الأمثال - انظر مجمع الأمثال
٢٥/١ ، وانظر اللسان " غير " .
(٣) في جميع النسخ غير (م) " ويصيب مرة " وقد اثبت ما في (م)
لموافقه لما في حاشية المصنف ، ومجمع الأمثال ٣٦٠/١ .

يقال: شخب اللبن إذا خرج من موضعه مقداً ، والصدر " الشخب " بالفتح ، و " الشخب " بالغم الاسم ، ،
والمثل الثاني : يضرب في الرضا بالحاضر ، وترك الغائب ،
و " الرباط " ما تشد به الدابة ، يقال : قطع الظبي رباطه أي حبالته ،
يسقال للصائد : إن ذهب غير فلم يعلق في الحباله فاقصر على ما علق^(١)
فيها .

(أو معنى) عطف على قوله : " تقديرا " ،
(كما في " كم الخبيره) نحو : " كم رجل ضريته . "^(٢)
فإن معناه : كثير من الرجال ،
فهذا الوصف إنما يقدر بكثير وهو معنى " كم "
لا أن الوصف يقدر مع لفظ " كم " كما يقدر مع " شخب "
فلذلك جملة قسماً آخر .

(١) كلام الشارح على هذين المثليين نقله نقلاً حرفياً من حاشية المصنف ومجمع الأمثال للميداني ، انظر الحاشية الوحة " ٩ " في مجمع الأمثال ٢٦/١ ، ٣٦٠ .
(٢) قال ابن يمين في شرحه للمفصل " ونقول في الخبر " كم غلام لك " فكم في موضع رفع بالابتداء ، وغلام مخفوض بإضافة كم إليه ، ولك الخبر " والمعنى كثير من الغلمان لك ، لأن كم في الخبر للتكثير . ابن يمين ١٢٢/٤ .

- (١)
 (أوبكونه فاعلا معنى قدم للتخصيص نحو : ((ثكل أرامها ولدا)))
 هذا عطف على قوله ؛ "بالوصف" أى ؛ ذلك التخصيص إما بالوصف
 أوبكونه فى المعنى فاعلا ، وإنما قدم الفعل الذى وقع خبرا لـ
 لإرادة التخصيص ، كما فى المثل .
 (٢)
 "رثت" الناقة ولدها رثمانا إذا أحبته ،
 (٣)
 وأصل المثل أن بيهس الطقب بنعمة رجع إلى أمه بعد أخوته الذين
 قتلوا ، وكان سابع سبعة إخوة ، فأغار عليهم ناس من "أشجع"
 بينهم وبينهم حرب ، وهم فى إبلهم فقتلوا منهم ستة ، وقى بيهس ،
 وكان يحمق ، وكان أصفرهم فأرادوا قتله ، ثم قالوا ماتريدون من قتل
 هذا يحسب عليكم برجل ولا خير فيه ، فتركوه ، "وكانت" أمه قد أحبته ،
 (٥)

- (١) فى حاشية المصنف اللاوحة ٩ ط "ثكل أرامها ولدا"
 أى : ما أرامها ولدا الا ثكل ، والمثل لبهس الطقب بنعمة
 حين قتل أخوته ، وأحبته أمه ، وقال الناس : أن بيهسا قد
 أحبته أمه فقال ذلك " . وانذار المثل وقصته فى أمثال الضنى
 ص ١١٠ ، ومجمع الأمثال للميداني ١٥٢/١ ، وكلام الشارح
 حول المثل ، أخذه من هذين المرجعين .
 (٢) انظر ؛ اللسان "رثم" .
 (٣) هو بيهس بن هلال بن خلف بن جمعه بن غرتب بن ظالم بن
 فرازة ولقب بنعمة لطوله ، وكان أهوج ، وكان مع هوجه شاعرا
 مجيدا . المؤلف والمختلف ص ٦٥ .
 (٤) أشجع : قبيلة من قبائل العرب ، وهم بنو أشجع بن ريث
 ابن غطفان بن سعد بن قيس عيلان من العدنانية .
 انظر : جمهرة أنساب العرب ص ٢٤٩ ، ونهاية الأرب ص ٤٠ .
 (٥) فى جميع النسخ "وكان أمه" .

فقال الناس في ذلك فأنكروا عليها فقال : ((تُكَلُّ أُرَاسَهَا وَلِدَا)) ،
 أى : ما أُرَاسَهَا وَلِدَا إلا تُكَلُّ ، أى : إنما أحبته لتُكَلُّ أولادها .

ولما كان المصحح لكون مبتدأ نكرة أنه فاعل في المعنى ، شرط فسى
 الخبر أن يكون جملة فعلية ليتمكن تقديرها بفعل وفاعل فقال :
 (١) (٢)
 (ولا يكون الخبر ههنا إلا جملة فعلية ، وقولهم : ((شرأهرذا ناب)) (٠)
 يقال : أهرة إذا حمله على الهرير ، وذو الناب السبيعي .

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٨٥/١ ، وابن يعيش ٨٦/١ ،
 وشرح الكافية للرضي ٨٨/١ ، والطخس في ضبط قوانين العربية
 ١٦٠/١ ، والكتاب ٣٢٩/١ .

(٢) هذا مثل عربي قال الميداني في مجمع الأمثال ٣٧٠/١ :
 يقال أهرة إذا حمله على الهرير ، "شر" رفع بالإبتداء وهو نكرة ،
 وشرط النكرة أن لا يبتدأ بها حتى تخصص بصفة كقولنا : رجل من
 بني تميم فارس " وابتدأوا بالنكرة ههنا من غير صفة ، وإنما جاز
 ذلك لأن المعنى : ما أهرذا ناب إلا شر " ، وانظر ههنا
 المثل في الكتاب ٣٢٩/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٧٠/١
 والطخس في قوانين العربية ١٦٠/١ ، وابن يعيش ٨٦/١ ،
 وشرح الكافية للرضي ٨٨/١ ، واللسان "هرر" ، وفي حاشية
 الحنف للوحة "ه" ط "شرأهرذا ناب" أى : ما أهرذا ناب
 إلا شر " ، كانه الموصوف تقديرًا ، لأن المعنى : شرعظيم أو
 متفاقم ، وأن يكون التقدير ما أهرذا ناب إلا شر ، كأنهم سمعوا
 هريركلب في وقت لا يهر فيه مثله إلا بشر ، فقالوا ذلك ،
 أى الكلب إنما حمله على الهرير شر ، يضرب فيما يستدل به على
 وقوع الشر . الحاشية ه ط ، وفي هامش (ل) وقد يحتمل
 احتمالين :- $\equiv \equiv \equiv$

يضرب في ظهور أسرار الشر ومخايله ، ووجه التخصيص فيه أنه في معنى فاعل ، لأنه يفهم من سياق الكلام أن المعنى : ما أهر ذا ناب إلا شر ،

وقد يذكر لوجه تخصيصه وجه آخر أيضا ، وهو أن التنوين للتفخيم ،
(١)
فهو في المعنى كالوصف ، أي : شر عظيم أهر ذا ناب .
(٢)
وقيل : إنه خبر مبتدأ محذوف أي : هذا شر .

=== أن يكون الموصوف مقدرا ، أي شر عظيم ، وأن يكون التقدير :
ما أهر ذا ناب إلا شر ، أي : وأن يكون فاعلا معنى ، قدم
للتخصيص ، وتقديره " أهر ذا ناب شر "
قال الشيخ عبد القاهر : " وإنما قدم " شر " لأن المراد أن يعلم
أن الذي أهر ذا ناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير ،
كما تقول : رجل جائن ، تريد أن الجائن رجل لا امرأة ،
وقول العلماء أنه إنما يصلح للإبتداء بمعنى : ما أهر ذا ناب
إلا شر " بيان لذلك " أهـ شرح لهاب .

انظر ما نسب لعبد القاهر في دلائل الإعجاز ص ١١٠ .

(١) انظر الايضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٦ ، والفوائد الضيائية ١/ ٢٨١ .

(٢) هذا التقدير لم أجد أحدا قدره غير الشارح .

(١) (٢) (وما أكرم زيدا فمين "جعل" "ما" نكرة غير موصوفة يحتمل الأمرين)

يعنى أن قوله : "ما أكرم زيدا" فى التعجب يحتمل الأمرين :-

أحدهما : أن يكون مبتدأ فى المعنى فاعلا ، أى :

"ما أكرم زيدا إلا شئ" .

والثانى : أن يقدر وصف مع المبتدأ أى : "شئ عظيم"

أو شئ من الأشياء .

(٣)

وإنما قال : "فمين" جعل "احترازا عن القولين الآخرين ،

(٤)

أحدهما : أن "ما" فى "ما أكرم زيدا" موصولة ، والخبر محذوف ،

أى : الذى أكرم زيدا حاصل فالمبتدأ حينئذ معرفة ،

(١) فى (ل) و (هـ) "يجمل" .

(٢) للنحاة فى "ما" التعجبية أربعة آراء :-

الأول : أنها نكرة غير موصوفة والجملة بعدها خبرها وهذا هو

مذهب سيبويه وجمهور البصريين وأحد أقوال الأخفش .

الثانى : أنها موصولة والجملة بعدها صلتها وخبرها محذوف ،

وهذا هو القول الثانى للأخفش .

الثالث : أنها نكرة موصوفة والجملة بعدها صفتها والخبر محذوف

وهو ثالث أقوال الأخفش فيها .

الرابع : أنها استفهامية وما بعدها خبرها ، وهذا قال الكوفيون

وابن درستويه . انظر فى هذه المسألة الكتاب ٧٢/١ ، ومعانى

العرف للرمانى ٨٧ ، وإعراب القرآن للأخفش ٣٨/١ ، ٤٠ ، ١٥٥ ،

والجنى الدانى ٣٣٥ ، وابن يعين ١٤٩/٧ ، والتسهيل ١٣٠ ،

والرضى ٣١٠/٢ .

(٣) فى (م) "جمله" وفى (ل) و (هـ) "يجمله" .

(٤) هذا أحد أقوال الأخفش فيها .

(١)
الثانى : أنه بمعنى الإستفهام أى : "أى شئ" . اكرم زيداً ؟
فيكون التخصيص حاصلًا أيضًا ، لما تضمنه من الإستفهام كما فى قولهم :
"أرجل فى الدار أم امرأة ؟" .

(٢)
(أو مصدر منتسبا إلى الفاعل رفع لغرض الثبوت نحو : سلام عليك)
قوله : "أو مصدر" عطف على قوله "فاعلا" ، أى : وذلك التخصيص
أما بالوصف أو بكونه فاعلا ، أو يكون المبتدأ مصدرا منتسبا إلى الفاعل
نحو : "سلام عليك" ، إذ أصله : سلمت سلاما عليك ، وإنما حذف
الفعل ورفع المصدر لتكون الجملة اسمية ، فيحصل به غرض الثبوت ،
بخلاف الفعلية ، فإنها للحدوث لا للثبوت والدوام ، وإنما قال :
منتسبا إلى الفاعل "ولم يقل : "مضافا" ، لأن المصدر فى المعنى
إنما تخصص بانتساب فعله إلى الفاعل ، "لا أنه" مضاف ،
(٣)

-
- (١) هذا رأى الكوفيين وابن درستويه . انظر الهامش فى الصفحة
السابقة ، وانظر فيما تقدم المقتضب ١٧٣/٤ ، والانصاف
٨١ - ٩٥ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٤٠/١ ، وأما
ابن الشجرى ١٣١/٢ - ١٣٤ ، والأشبه والنظائر ١٣١/٢ .
(٢) قال سيبويه : "هذا باب من النكرة يجرى مجرى مافيه الألف
واللام من المصادر ، وذلك قولك : سلام عليك ، ولبيك ،
وغير بين يديك ، وويل لك وويل لك ، وويل لك . . . فهذه
الحروف كلها مبتدأة جنى عليها ما بعدها . . . الخ . الكتاب
١/٣٣٠ ، والمقتضب ٢/٢٢٠ ، وانظر الإيضاح فى شرح
المفصل ١/١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، وشرح الكافية للرضى
١/٨٨ - ٩١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٠ .
(٣) فى (هـ) "لأنه مضاف" .

(١)
 إن لو فرض ضافاً لم يتحقق كونه مصدراً منصواً عدل إلى رفعه
 لغرض الثبوت ، بل هو في الإبتداء جطة اسمية لا معدولة عن
 الفعلية .

(ولا يكون إلا في الدعاء) أى : لم يرد هذا النوع من التخصيص
 إلا في الدعاء نحو : " سلام عليك " ، وويل له " ، وكذا ما أشبهها
 من الأدعية . (٣)

(أو مصدراً بهمزة الإستفهام تعادليها أم متصلة إما تحقيقاً نحو :
 أرجل في الدار أم امرأة ؟ أو تقديرها كما في كم الإستفهامية) (٤)
 هذا عطف على قوله : " مصدراً " والتقدير أو يكونه ، أى يكون الجتداً
 مصدراً بهمزة الإستفهام أما التحقيق فظاهر إن ذكر الهمزة ومعادليها ،
 وهى " أم المتصلة " وأما التقدير فكما في " كم الإستفهامية " ،
 فإنك إذا قلت : " كم غلاماً اشتريت ؟ " كان التقدير أعشرين غلاماً ،
 اشتريت أم ثلاثين ؟ ونحوه فهو في التقدير بمعنى الهمزة وأم .

(١) فى (م) " لم يستحق كونه مصدراً " .

(٢) فى (ل) " بل هو من الإبتداء " .

(٣) انظر المراجع السابقة فى الصفحة الهاش (١)

(٤) انظر الرضى ١ / ٨٩ ، ٢ / ٣٧٣ وشرح الجمل لابن عصفور

١ / ٣٤٠ ، والمقتضب ٣ / ٢٨٦ ، والكتاب ٣ / ١٦٩ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ١٥٦ ، والمقتضب ٣ / ٥٥ .

(١)

(أ) أو نكرة يتناول كل واحد واحد على سبيل الاستفراق نحو :
(٢) (٣)

ثمرة "خير" من جرادة ، وما أحد - (خير) - منك ،

و ((شرٌّ مرغوبٌ إليه فصيلاً رياناً .))
(٤) (٥)

و ((كلُّ شاةٍ برجلها معلقة .)) (

فإن المعنى : كل ثمرة خير من جرادة ،

وكذا : " ما أحد " خير منك ، فإنه نكرة في سياق النفي فتعم نفي

جميع أفرادها فهو بمنزلة ، العام .

وكذا المثل : ((شرٌّ مرغوبٌ إليه ،))

(١) كلمة " واحد " لم تتكرر في (هـ) .

(٢) كلمة - (خير) - سقطت من الأصل .

(٣) قال الأشموني السادس : أن يراد بها الحقيقة نحو :

" رجل خير من امرأة " و " ثمرة " خير من جرادة "

انظر الأشموني ٢١٦/١ ، وانظر حاشية الصبان عليه نفي

نفي الصفحة .

(٤) هذا مثل عربي وهو في مجمع الأمثال للسيداني ٣٧٣/١ .

(٥) في حاشية المصنف اللاوحة " ٩ " ط قولهم : كل شاة برجلها معلقة "

من قول : وكيع بن سلمة بن زهر من إباد ، وكان ولي أمر

البيت بعد جرحهم ، ولما حضرته الوفاة جمع إباداً وقال لهم :

إسمعوا وصيتي الكلام كلمتان ، والأمر بعد البيان : من رشد

فاتبعوه ، ومن غوى فافضوه ، وكل شاة برجلها معلقة " .

وما في هذه الحاشية ، منقولاً نقلاً حرفياً من المستقصى

للزمخشري ٢٢٦/٢ - وانظر المثل في التمثيل والمحاضرة للشمالي

ص ٣٤٦ ومجمع الأمثال للسيداني ١٣٣/٢ ، والرواية فيهما :

" كل شاة برجلها ستناط " .

ولعل تقدير المصوم فيه أن معناه " شر الأشياء " المرغوب إليها
فصيل ريان ، فالأشياء فيها عموم ، وشر مضاف إليها ، فالتقدير:
شركل مرغوب إليه ، فاكسبى المصوم من المضاف إليه .
وأصل المثل أن الناقة لا تكاد تدرى على ولد أو على بو ، وهو
جلد حوار يخشى ثم تعطف عليه الناقة إذا مات ولدها ، فإذا كان
الفصيل ريان لم يحبرها ، فبقى أربابها من غير لبن ، يضرب للفنى
التجأ إليه محتاج .

وكذا ((كل شاة برجلها معلقة)) وأول من قال ذلك وكيع بن سلمة
وكان ولي أمر البيت بعد " جرهم " وكان يزعم أنه يناجى الله تعالى
وكان ينطق بكثير من الخير ، وكان علماء العرب يزعمون أنه صديق من
الصديقين ، فلما حضرته الوفاة جمع قبيلة إيهاد فقال لهم : اسمعوا
وصيتى : الكلام كلمتان ، والأمر بعد البيان ، من رشد فاتبعوه ،
ومن غوى فأرفضوه ، وكل شاة برجلها معلقة ، فأرسلها مثلاً ، وجه
التخصيص بالمعنى المذكورة فيه ظاهر .

-
- (١) مرت الناقة أى درت اللبن والمرو هى الناقة التى لا ولد لها .
اللسان " مرى " والفصيل ولد الناقة إذا فصل عنها وهو فصيل
بمعنى مفعول . اللسان " فصل " .
(٢) كلام الشارح على هذا المثل مطابق لما فى حاشية المصنف
اللاوحة " ٩ " ط ومطابق لما فى مجمع الأمثال للميدانى ١ / ٣٧٣ .
(٣) جرهم فى العرب قبيلتان ، جرهم الأولى وهم من العرب البائدة ،
وجرهم الثانية وهم من قحطان ، وهم الذين ملكوا الحجاز إلى
أن أخرجتهم منه خزاعة . انظر نهاية الارب فى معرفة أنساب
العرب ص ٢١١ .

وما ذكره الشارح هنا تبعاً للمصنف فى حاشيته والزمخشري فسى

(١)
 (أو مقدما عليه الظرف خبرا له ، نحو : " في الدار رجل ")
 هذا أيضا عطف على قوله : " نكرة " والتقدير : أو يكون المبتدأ
 (٢)
 " مقدما عليه " الظرف خبرا له ،
 بمعنى : يكون تقديم الظرف بجهة الخبرية للمبتدأ نحو :
 " في الدار رجل " ، فإنه أشبه الفاعل بتقديم الحكم عليه ،
 فجاز أن يكون نكرة كالفاعل .

(قال سيبويه : وقد يكون نكرة على غير هذا نحو : ((أمتٌ على
 (٣)
 الحجر لا فيك)) وهو شأن .)

بمعنى قد يكون المبتدأ نكرة على غير باب ((شرأهدنا باب))
 " وسلام عليكم " ، لأنه ليس بمعنى الفاعل ، وليس بمعنى الدعاء ،
 بل المعنى مدحه بأنه لا اعوجاج فيه ، وهو شأن على ما قال .

=== المستقصى من أن وكيع بن سلمة الإيادي هو الذي ولي أمر
 مكة بعد جرهم من الف. لما في كتب التاريخ من أن الذي استولى
 على مكة وانتزعها من جرهم ، هم خزاعة وكان أول زعمائهم
 عمرو بن الحارث الفبشاني .

- (١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٤١/١ ، والرضى ٨٩/١ .
 (٢) في الأصل " مقدما " على الظرف " وهو خطأ .
 (٣) قال سيبويه في الكتاب ٣٢٩/١ " وقد ابتدئ " في الكلام
 على غير هذا المعنى ، وعلى غير ما فيه معنى المنصوب ، وليس
 بالأصل قالوا في مثل : أمت في الحجر لا فيك "
 وفي هامش الكتاب قال السيرافي : " جملة سيبويه إغبارا محضا ،
 وقال البرد : إنه مراد به الدعاء ، كأنهم قالوا : جمل الله
 في حجر أمثالا فيك " .

هكذا ذكره وقرره في الحواشي أيضا ، وفيه نظر ، لأنه ذكر
 صاحب "الينابيع" أنه ، دعاء بالبقاء له بعد هلاك الحجر .
 قال : الأمست أن يغلظ مكان صدق مكان ، يقال : استلا السقاء
 فطابه أمت ، أي : لا تثني فيه ، وقيل الأمست : اللين والضعف ،
 من سرت سيرا لا أمت فيه أي : لا ضعف فيه ، فعلى هذا
 هو بمعنى الدعاء ، كسلام عليك وغيره .

(١) قال المصنف في حاشيته اللوحة " ٩ " " أمت في الحجر لا فيك " من الشوائد والزمخشري جمعه منصوبا ، والأصل " كسلام عليكم ، ثم قال : والمثل على أسلوب قولهم : به ولا . . . بقية التعليقة ليست مقروءة " وقال الزمخشري في المستقصى ٣٦٠ / ١ " أمت في حجر لا فيك " أي : جعل الله أعوجاجا في حجر لا فيك ، يضرب فدعاء الخير ، وانظر المثل في الرضى ٨٩ / ١ ، والايضاح في شرح المفصل ١٨٥ / ١ واللسان " أمت " .

(٢) ذكرت كتب التراجم عدة كتب بهذا الاسم منها :-
 أ - ينابيع العكمة في شرح نظام اللمعة في الأصول تأليف جعفر الاستربادي . ايضاح المكنون ٧٣١ / ٤ .
 ب - الينابيع في أصول الفقه تأليف اسماعيل بن الحسين بن عبد الله البيهقي . اسماء الكتب ٣٤٣ .
 ج - الينابيع تأليف محمد رمضان الإمام أبو عبد الله الرومي . اسماء الكتب ٣٤٣ .

ولكني لا استطيع الحكم بأن المراد أحد هذه الكتب لأنني لم استطاع الإطلاع عليها .

(٣) انظر الصحاح " أمت " (٤) انظر اللسان " أمت " .

(١)
(وحق الخبر أن يكون نكرة .) ، لأن الأخبار بها يكون معلوما
للمنطاب غير مفيد .

(وقد يجيئان معرفتين معا - إذا كان الكلام مفيدا -
(٢)
نحو : " أنت أنت . ")

يعنى : إنما يكون الخبر معرفة إذا كان الكلام مفيدا ، نحو :
" أنت أنت " ، لأن " أنت " الثانى بمنزلة الوصف نحو :
" أنت الفاضل الكريم ونحو ذلك " .

(٣)
وإذا لم يكن مفيدا لم يجز نحو : زيد زيد ، " إذ لم يرد " بالثانى
غير الذات كما فى الأول .

(٤)
" فإن قلت " : الله إلهنا ومحمد نبينا بهذه المثابة فإنه لا يفيد .

(١) انظر الأصول لابن السراج ٦٥/١ ، واللمع ١١٠ ، وابن يعين
٩٩/١ .

(٢) قال سيبويه فى الكتاب ٣٥٩/٢ : " وتقول : قد جريتك فوجدتك
أنت أنت ، فأنت الأولى مبتدأة ، والثانية مبنية عليها ، كأنك
قلت : فوجدتك وجهك طليق ، المعنى أنك أردت أن تقول :
فوجدتك أنت الذى أعرف ،

ومثل ذلك " أنت أنت " وإن فعلت هذا فأنت أنت ، أى : فأنت
الذى أعرف ، أو أنت الجواد والجلد . "

وانظر الأصول ٦٥/١ ، وابن يعين ٩٨-٩٩ ، واللمع ١١٠ .

(٣) فى (م) و (هـ) " إذا لم ترد " .

(٤) ما بين الأقواس " وقع فى الأصل مكتوبا بقلم أحمر ما يدل على
أنها من المتن ، ووقعت فى بقية النسخ من الشرح وهو ما يقتضيه
سياق الشرح .

(١)

"قلت" : إنه يستعمل لارد على منكر الإلهية أو النبوة ، أو الفرض
(٢)
تصريح المخاطب بأنه غير مفيد ، أي : أنا أعتقد هذا بخلاف
المخاطب .

(٣)

(والخبر يكون مفردا خاليا عن - (ضمير) - المبتدأ نحو :
"زيد أخوك" ومتضمنا له .) أي : لضميره ،
(في : "زيد منطلق" بدليل إبراره في نحو : "زيد الخبز أكله هو")
(٤)
هذا إشارة إلى الخلاف بين الكوفيين ، والبصريين ،
فإن الكوفيين يقولون : "الخبر" لا يخلو عن ضمير ، ويقدر أن الجامد
بالسنتق ، "فزيد غلامك" بمعنى مطوكل ، وزيد أخوك بمعنى مواخيك ،
وهند أمك ، بمعنى والدتك .
يستدلون عليه بأن ذات "الخبر" لا تكون عين ذات المبتدأ ،

(١) هذه الكلمة مثل سابقتها .

(٢) قال : ابن يعيش : فأما قولهم "الله ربنا ومحمد نبينا" فإنما
يقال ذلك ردا على المعتزلة والكافر ، أو يقال على سبيل الإقرار
والاعتراف لطالب الثواب . ابن يعيش ١/ ٩٨ .

(٣) كلمة - (ضمير) - ساقطة من الأصل .

(٤) أنظر هذا الخلاف في الإنصاف ١/ ٥٥ - ٥٦ ، وشرح الكافية

للرعي ١/ ٩٧ ، والمقتصد ١/ ٢٧٢ .

وشرح الألفية عند قول ابن مالك :-

والفرد الجامد فارغ وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن .

وعند البصريين لا يحتاج إلى هذا التكلف ، لأن ظاهره أنه غير مشتق ، ومعنى حمل الخبر على المبتدأ أنهما يصدقان على ذات واحدة ، لا أن عين هذه الذات عين تلك الذات ،^(١) كما هو محقق في الميزان في تحقيق العمل والوضع .

واستدل في الكتاب على كون الخبر متضمنا للضمير بإبرازه فـ "زبد الخبز آكله هو" يعني إنما أبرز لأن الأكل جرى على غير من هوله ، وهو "الخبز"^(٢)

فيجب إبراز الضمير ، وإنما يبرز ما كان مستترا فيه ، فدل على أن "الخبر" متضمن للضمير ،

ويمكن أن يقال : الخير إذا كان مشتقا كان بمعنى الفعل ، فلا بد أن يكون له فاعل ، فإذا لم يكن ظاهرا كان ضمرا ، لا تناع الحذف .

(١) بحث في كتب التراجم والصفات عن كتاب بهذا الاسم فلم أعثر عليه فيها ، وكل الذي وجدته فيها هو : ميزان الفصول في الأصول - تأليف أبو بكر محمد بن أحمد الأصولي المتوفى سنة ٥٥٣ .

انظر كشف الظنون ١٩١٦/٢ - ١٩١٧ ، وإيضاح المكنون وقد بحثت عن هذا الكتاب في المكتبات فلم أعثر عليه فيها .
(٢) القول بوجوب إبراز الضمير في مثل هذه الحالة مذهب بصري ، أما الكوفيون فلا يوجبون إبرازه ، وعلى مذهب البصريين يقول ابن مالك في الخلاصة :

وأبرزته طالقا حيث تلا : مالم يسم معناه له محصلا

انظر شراح الألفية عند الكلام على هذا البيت

وانظر الانصاف في مسائل الخلاف ٥٧/١ ، والإيضاح العضدي

٣٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٨٧/١ .

(١) (يكون) أى : الخبر (إحدى الجمل الأربع نحو : " زيدٌ قام غلامُه ") فى الفعلية .
(" وزيدٌ قام رجلٌ يتحدث مع عمرو فى داره ")
(٢) هذه أيضا فعلية ، لكن الضمير المائد إلى المبتدأ ليس فى نفس الفعل ، ولا فى الفاعل ، بل فى متعلق صفة الفاعل ،
يعنى : يشترط أن يكون فى الجملة ضمير يرجع إلى المبتدأ ، إما فى نفس الجملة كالمثال الأول أو فى متعلق الجملة كالمثال الثانى .
(وزيد أبو قاسم) هذا مثال كون الخبر جملة اسمية مشتقة على ضمير فى نفس تلك الجملة .

- (١) قال أبو على فى الإيضاح العوضى ٤٣ : وأما الجملة التى تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب :
- الأول : أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل .
- الثانى : أن تكون مركبة من مبتدأ وخبر .
- الثالث : أن تكون شرطا وجزا .
- الرابع : أن تكون ظرفا " أه .
- وقد اشترط النحاة للجملة الواقعة خبرا ثلاثة شروط :-
- أعدها : أن تكون مشتقة على رابط .
- ثانيها : أن لا تكون ندائية .
- ثالثها : أن لا تكون صدرية بأحد الحروف " لكن ، وحتى ، بل " وزاد ثعلب شرطا رابعا : وهو أن لا تكون قسمية
- وزاد ابن الأنبارى شرطا خامسا : وهو أن لا تكون إنشائية ، والجمهور يرى صحة وقوع الجملة القسمية والإنشائية خبرا .
- انظر التسهيل ص ٤٨ ، وشرح الكافية للارضى ٩١/١ ، وأوضح المسالك ١٩٧/١ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ٢٠٤/١ .
- (٢) فى جميع النسخ ما عدا (هـ) " هذا " وقد اثبت ما فى (هـ) .

("زيد غلامه جاريتة زوجها ابنه امرأته دارها سقفها خشبته ساج ")

فخشبته مبتدأ تاسع وهو وخبره (أى ساج) (خبر عن الثامن)

أى : من المبتدأ الثامن وهو "سقفها " .

(وهكذا إلى الأول .) أى : فى كل جملة ضمير راجع إلى مبتدئها ،

فحاصل المعنى : " زيد " خشب سقف دار امرأة ابن زوج جاريتة غلامه ساج " .

(وزيد عندك ، أو القتال يوم الجمعة .)

هذا فى الظرفية مكانا ، كـ "عندك " أو زمانا كـ "يوم الجمعة "

(ومنه) أى : وما وقع ظرفا (" بشر من الكرام " لأن التقدير : " حصل ")

يعنى : إنما كان مقدرا بجملة بتقدير الفعل فيه وهو : " حصل " .

(١) اختلف النحاة فى الظرف الواقع خبرا هل هو من قبيل الجملة أو المفرد :

فذهب ابن السراج وابن جنى وابن عصفور وابن مالك وقال : إنه وفاقا منه للأخفش تصريحاً ولسيبويه ايما .

ذهب هؤلاء جميعهم إلى أنه من قبيل المفرد لأن متعلقه اسم فاعل " يقدر بـ " كائن أو مستقر "

وذهب عبد القاهر ، والزمخشري فى المفصل والمصنف كما هنا ، وقال ابن يعيش والرضى إنه اختيار جمهور البصريين إلى أنه من قبيل الجملة ، لأن متعلقه المقدر فعل تقديره " حصل ، أو استقر " ونحو ذلك -

انظر الأصول ٦٣/١ ، واللمع ١١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٠/١ ، والتسهيل ص ٤٩ ، والاشمونى ص ٢١١ ، والمقتصد ٢٧٥/١

وابن يعيش ٨٩/١ - ٩٠ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١٨٨/١ ، وشرح

الكافية للرضى ٩٣/١ ، والمصائل العسكرية ص ١٠٥ .

والظرف المراد هنا هو التام الذى تحصل بالاخبار به فائدة وهو المكانى

والزمانى الواقع خبرا عن غير الجئة أو عنها مع الفائدة . الصبان ٢٠٩/١ .

وانما مميز "بشر من الكرام" عما قبله لأنه ليس بظرف حقيقة ،
إن ليس بظرف زمان ولا مكان ، وانما هو : جار ومجرور يحتاج إلى
متعلق من فعل أو نحو ، فهو شبه بالظرف في الاحتياج إلى تقدير
متعلق من فعل أو نحو .

(ولما أختزل) أى : اقتطاع ذلك الفعل وحذف لفظا ،
(١)
(سد بالظرف سده ، واحتوى هو على الضمير الذى كان مستكنا فيه)
أى : فى ذلك الفعل المختزل ، ومعنى الإختزال أن الفعل حذف
وصار منسيا ، فالظرف هو المحتل للضمير ، واختلف فيه فقال
(٢)
بعضهم : الخبر هو الفعل المقدر ، وقال بعضهم : هو الظرف
(٣)
الساد سده .

-
- (١) قال فى (ظ) "ستكنا فيه " أى : فى الفعل عند أبى على ومن تابعه ،
وعند السيرافى : الضمير مع المتعلق محذوف .
وفى هامشها : "اعلم أن الخبر هو المتعلق المحذوف والظرف
مع لأن المقصود الإخبار بوجوده فى الظرف ، فيكون المتعلق
والظرف كلاهما هو الخبر ، إلا أنهم حذفوا بعض الخبر حذفاً
لأزما ، وأقيم البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر " . هـ .
وانظر الإيضاح العضد وحاشيته ص ٤٧ ، والرضى ٩٣/١ ،
والامع ١١٢ .
(٢) من رَجَّح هذا القول ابن يعيش فى شرحه للبعضل ٩٠/١ ، وابن
هشام فى أوضح المسالك ٢٠١/١ ، وانظر التبريج ١٦٦/١ .
(٣) هذا هو ما يفهم من كلام ابن السراج فى الأصول ٣٥٠/١ ،
وابن جنى فى اللع ص ١١٢ ، وانظر التبريج ١٦٦/١ ،
والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢٠٩/١ - ٢١٠ .

(١)
وأختار المصنف في المفتاح أن الصواب أن الخبر هو الفعل المعذوف
(٢)
في الظرف ، إذ ليس المقصود الإخبار عن " زيد " مثلاً بالوجود ،
لأنه معلوم ، ولا بالظرف وحده بدون اعتبار المقدّر ، إذ لا معنى
لقولك : " زيد في الدار " إن لم يقدر معه شيء آخر ، فالخبر
هما معاً ، ولغظ الكتاب كأنه يشير إلى الذي اختاره في المفتاح .
والله أعلم .

(٣)
واستدل أبو علي أن الفعل منسى والظرف هو المحتمل للضمير باحتناع

(١) المفتاح كتاب للمصنف وهو شرح لكتاب " الصباح " للمطهرزي
وهذا الكتاب لم تذكره كتب التراجم ضمن مؤلفات الإسفراييني
وإنما ذكره الدكتور / محمد بدوي عهد الجليل في كتابه
الإسفراييني ومنهجه في درس النحو " وذكر أن المصنف ذكره
في رسالته " فاتحة الأعراب في إعراب الفاتحة - أنظر الإسفراييني
ومنهجه في درس النحو ص ٣٠ .

(٢) المصنف في هذا تابع للرضي ، وقولهم قال ابن الهمداني ،
والسيد عبد الله - انظر شرح الكافية للرضي ٩٣/١ - ٩٤ ،
وأوضح السالك ٢٠١/١ ، والتصريح ١٦٦/١ ، وحاشية الصبان
على الأشمونى ٢٠٩/١ - ٢١٠ .

(٣) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي
الفسوي أحد أئمة النحو واللغة له عدة مصنفات منها كتاب الحجة
في تحليل القرآت السبع ، وكتاب الإيضاح المضدي وكتساب
التكملة والمسائل البغدادية ، والمسائل البصرية وغيرها .
توفي رحمه الله سنة ٣٧٧ هـ .

انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢١٦ ، وإنباء الرواة ٢٧٣/١ ، ونزهة
الألباء ٣٨٧ ، والنجوم الزاهرة ١٥١/٤ ، ومقدمة دراسة
الإيضاح المضدي للدكتور حسن شاذلي فرهود
===

"فإنما زيد في الدار" ، وتقريبه : أن الفعل لو لم يكن منسيا
بل مقدرا لم يحتج تقديم الحال عليه ، فامتناه يدل على أن العامل
هو الظرف الساد سد الفعل ، " فلأجل أن العامل معنوى " محتج
تقديم الحال عليه ،

واستدل أيضا بأنه لو كان الفعل مقدرا لا منسيا لكان " زيد " فـى
قولنا : " فى الدار زيد " يرتفع بالفاعلية لا بالابتدائية لأن التقدير
حينئذ ، " استقر فى الدار زيد " ، ولا يمكن أن يقدر جـدا
لأن الخبر فعل له ، ويحتج تقديم مثل هذه الخبر على المتسدا
نحو : " زيد قام " .

(٤)

(ومنهم من يقدر اسم الفاعل ويعدده مفردا)

هذا إشارة إلى الوجه الآخر ، وهو أن الظرف مقدر باسم الفاعل ،
والخبر مفرد حينئذ لا جملة .

==== وانظر ما نسب له فى الايضاح العضدى وحاشيته ص ٤٧ ، وشرح

الكافية للرضى ٩٣/١ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١٨٨/١ .

(١) فى الأصل و (م) " والعامل معنوى " .

(٢) فى جميع النسخ غير (هـ) " لا بالابتداء " .

(٣) انظر الايضاح فى شرح المفصل ١٨٨/١ .

(٤) تقدم الكلام على هذه المسألة فى الهامش () ص فأرجع اليه .

وهناك رأى ثالث وهو أن الظرف قسم بنفسه ليس من خير الجمل

ولا المفردات ،

وهذا رأى عزاه أبو على الفارسى لابن السراج ، وعزاه له أيضا

ابن عصفور " وقال أبو على " وذلك مذهب حسن " .

وما عزى لابن السراج من ألف لما فى الأصول ، فكلامه فى الأصول .
====

(وجواز الوصل به ،) أى : بالظرف ، يعنى جواز ايقاع

الظرف صلة للموصول (فى نحو :
(١)

= ما عندكم ينفذ = ما يعضد الأول .)

وهو كونه : مقدرا بالفعل إذ لو كان مقدرا باسم الفاعل لكان مفردا ،
(٢)

فلم يجز جملة صلة لـ " ما " الموصولة .

(وظرف الزمان لا يكون خبرا إلا عن حدث غير مستمر فلا يجوز :
(٣)

" زيد يوم الجمعة " ، ولا طلوع الشمس يوم الخميس لعدم القاعدة)

لأن طلوع الشمس من الأفق حاصل على الاستمرار ، لا يختص بيوم

دون يوم ، والمراد ظهور شعاعها ، لأنه قد يكون فى يوم ، وقد لا يكون

فى يوم بواسطة منح السحاب ونحوه ، فظهور الشعاع حدث غير مستمر ،

وأما نفس الطلوع فهو حدث مستمر .

=== يدل على أنه يرجح القول بأن متعلق الظرف هو اسم الفاعل

انظر الأصول ٦٣/١ وانظر كلام أبى على فى المسائل العسكرية

ص ١٠٥ - ١٠٨ ، وانظر كلام ابن عصفور فى شرحه للجمل ١/٤٤٠ .

(١) من الآية " ٩٦ " من سورة النحل وتامها = وما عند الله يساق

وتنجزين الذين صبروا أحسن ما كانوا يعملون = .

(٢) انظر هذه المسألة فى المقتصد ١/٢٧٥ - ٢٧٦ ، والايضاح

فى شرح المفصل ١/١٨٨ .

(٣) قال ابن مالك فى الخلاصة :-

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جهة وإن يفد فاخبرا

انظر الأشمونى ١/٢١٣ ، والتصريح ١/١٦٢ - ١٦٨ ، وانظر

الايضاح العنقدى ٤٩ ، وانظر الهامش رقم ٢ فى نفس الصفحة ،

وسيوه ١/٤١٨ ، والايضاح فى شرح المفصل ١/١٨٩ .

(وأما قولهم : الهلال الليلة ، فإنما ساغ من حيث تجدد له
(١)
يقع حادثا .)

هذا إيراد وجواب ، فالإيراد أن الهلال غير حدث ، وقد أوقع
ظرف الزمان خبرا له .

(٢)
وأجاب : بأن الهلال ليس المراد به جرمه ، بل "تجدده وظهوره"
وهذا حدث ، فجاز أن يخبر عنه بالزمان ، أى : تجدد الهلال
صروقه حصل فى " الليلة " .

(وأما نحو : اليوم الجمعة أو السبت ، فعلى تأويل : التجمع
والتسبب ، مصدرين .)

هذا إيراد آخر ، وهو أن " اليوم " ظرف زمان وقع خبرا عما ليس
بحدث ، وهو " الجمعة " و " السبت " فأجاب بأن " الجمعة "
مؤولة بالمصدر وهو " التجمع " أى : الاجتماع الجمعة والسبت
مؤول . بأنه مصدر بمعنى " القطع والسكون " فهما مصدران أخسبر
(٣)
(٤)
عنهما بالزمان .

(١) انظر سيبويه ٤١٨/١ ، والأصول ٦٣/١ ، والايضاح المضدى

ص ٤٨ - ٤٩ ، والايضاح فى شرح المفصل ١٨٩/١ .

(٢) فى (ل .) " تجدد وحدثه " .

(٣) فى الصراح " سبت " وسبت علاوته سبتا إذا ضرب عنقه ومنه سبي
يوم السبت لانقطاع الأيام عنده .
وفى اللسان " والسبت القطع " .

(٤) قال ابن الحاجب فى الإيضاح فى شرح المفصل ١٨٩/١ :

" وأما ما أجاز بعض البصريين من قولهم : اليوم الجمعة اليوم
السبت بتأويل الاجتماع والسكون من معنى الجمعة والسبت
ضعيف يأباه المعنى ، وأجاز بقية الأيام أضعف " .

(ولهذا) أى : ولا مكان هذا التأويل (لا يجوز فى سائر الأيام)
فلا يقال : " اليوم الثلاثاء " ، لأنه لا يمكن تقدير الثلاثاء بمصدر ،
(١)
فيكون الزمان خبرا عن الزمان وهو متعين .

(٢)
(وأما نحو : اليوم يومك " فعلى تأويل : غلبتك ، وسلطانك ")
يعنى أن اليوم الواقع مبتدأ ليس عبارة عن نفس الزمان بل عبارة عن
الغلبة والسلطان ، فيصح الأخبار عنهما باليوم أى : غلبتك حاصلة
فى هذا اليوم فلا امتناع فيه حينئذ .

(٣)
(نحو : " بكران تعطاه يشكرك .)
هذا مثال لكون الجملة شرطية .
وقد فرغ من ذكر الجمل الأربع الواقعة أخبارا للاجتهاد ،

-
- (١) انظر الهاشم رقم ص .
(٢) قال ابن الحاجب فى الإيضاح فى شرح المفصل ١٨٩/١ :
" وأما مثل قولهم : اليوم يومك " فوجهه أن المعنى اليوم
حصول العين المنسوب اليك ، لأنه قد يطلق اليوم بمعنى
العين مثل أتيتك يوم فلان أمير " ، ونحو ما أجازة الكوفيين
من اليوم عشرون يوما ، أى : حصول عشرين يوما .
(٣) انظر الإيضاح العضدى ص ٤٧ ، والمقتصد ٢٧٧/١ ،
وابن يعميش ٨٩/١ .

(وقد يكون مجموع الشرط والجزاء خبراً من غير أن يكون معهما
حرف الشرط ، ولا بد من أن يكون مبتدأ اسماً من الأسماء الشرطية^(١) ،
أو مضافاً إليه نحو : " من يأتني ، أو غلام من يأتني أكرمه " ^(٢)
يعنى إن نحو : " من يأتني أكرمه " كلام تام من مبتدأ وخبر ،
والخبر جملة شرطية ، والشرطية هي : " من " من ما في خبره ،
فيكون ما جعلناه مبتدأ داخل في الخبر التي هي الجملة الشرطية ،
فذكر هذا لدفع التوهم .

وبيانه : أنه في قوة " زيد إن يأتني أكرمه " ، صكر وخالد وغيرهما .
فـ " زيد " مبتدأ ، وـ " إن يأتني أكرمه " خبره ، فهذه الجملة
الشرطية تضمنه في قولنا : " من يأتني أكرمه " فـ " من " مبتدأ
للدلالة على الذات ، ودال على الجزاء ، لإشتماله على الشرط ،
فهو عند التفكير يرجع إلى مبتدأ وجملة شرطية .

(ومضهم على أن الخبر هنا الجزاء وحده ، والشرط من صلة
المبتدأ .)

فيكون المبتدأ قولك : " من يأتني " والخبر " أكرمه " .
فإن قلت : كان حق الخبر أن يرتفع وهو مجزوم هنا ،

(١) في الأصل و (م) ، و (ل) " من أسماء الشرطية " .
(٢) في هامش (ظ) قال الجزري : الحق في إعرابه أن يقال :
إن " من " مبتدأ من حيث أنه اسم ، ومجموع الشرط والجزاء
مع معنى حرف الشرط الذي تضمنه " من " خبر المبتدأ .
(٣) انظر الهمع ١ / ٩٦ .

قلت : لا نسلم أنه لو كان خبراً لكان مرفوعاً ، لأن ذلك إذا لم يكن
المتبداً متضمناً لمعنى الشرط ،

وهذا مثل قولهم : " الذى يأتنى قله درهم . " إذ خبر المتبداً
لا تدخله الفاء ، لا يقال : " زيد فعالم " وإنما جاز دخول الفاء
لتضمن المتبداً معنى الشرط ، فكما جاز أن يدخل الفاء لتضمن
المتبداً معنى الشرط جاز أن ينجزم الخبر أيضاً لتضمن المتبداً
معنى الشرط بـ " أن " .

فإن قلت : " الذى يأتنى فأكرمه " كان ينبغي أن يجوز جزم خبره
أيضاً لتضمن المتبداً معنى الشرط .

قلت : الفرق أن " من " موضوع للشرطية و " الذى " ليس موضوعاً
للشرطية ، بل قد يتضمن الشرط ، وقد لا يتضمن ، فجاز الجزم
مع " من " دون " الذى " .

(١)

(وجواز " ما يكن فإنى آتيك ما يعضد الأول)

وهو أن الخبر ليس الجزاء وحده ، إذ لو كان الخبر هو الجزاء
لكان فيه ضمير راجع إلى المتبداً وهو خال عنه ، فدل على أن الجزاء
وحده ليس خبراً ،

ويمكن أن يقال : تقديره : فإنى آتيك فيه " .

بمعنى أو حال تكن فيه فإنى آتيك ، أى : فيه .

(١) قال المصنف فى حاشيته " وجه الاستدلال بقولهم : " ما يكن فإنى

آتيك " أن الجزاء وحده لو كان هو الخبر لبقى المتبداً بلا عائد

من الخبر . الحاشية " ٩ " ط .

(ولا بد في الجملة الواقعة خبراً من ضمير يرجع إلى المبتدأ)
 ليحصل الارتباط بين الخبر والمبتدأ ، ولا يكون الخبر أجنباً عن
 المبتدأ ،^(١)
 (٢)
 (إلا إذا كان ضمير الشأن نحو : (= قل هو الله أحد =)
 فإن " هو " مبتدأ أى : الشأن ، و " الله أحد " جملة واقعة
 خبراً له ، وليس فيه ضمير يرجع إلى الشأن ، والتحقق فيه
 أن الجملة هي هنا بمعنى المفرد وهو القصة والشأن كما قلت : الشأن
 هو هذه القصة ، وهذه الجملة والخبر والمبتدأ يكونان " هو هو "
 في هذه الصورة .

-
- (١) انظر المقتضب ٢/ ٢٩٥ ، والأصول لابن السراج ١/ ٦٤ ،
 والايضاح المضى ص ٥٠ - ٥١ ، والامح ص ١١٠ - ١١١ ،
 وناشر شراح الألفية عند قول ابن مالك :
 ومفردا يأتى ويأتى جملة حافية معنى الذى سيقى
 والتسهيل ٤٨ ، والرضى ١/ ٩١ ، وابن يمين ١/ ٩١ .
 (٢) الآية " ١ " من سورة الاخلاص
 قال الفراء في معانى القرآن ٣/ ٢٩٩ " فإنه مرفوع بالاستئناف
 كقوله : (= هذا بعل شىخ =) " ٧٣ " هود ، وقد قال الكسائى
 فيه قولاً لآراه شيئاً قال هو عماد مثل قوله : (= إني أنا الله =)
 " الآية ٩ سورة النحل " فجعل " أحد " مرفوعاً بالله ، وجعل
 " هو " بمنزلة الها في " أنه " ولا يكون العماد مستأنفاً به
 حتى يكون قبله " إن أو بعض أخواتها أو كان أو الظن .
 وقال ابن خالويه " و " هو " رفيع بالابتداء والله تعالى خبره ،
 فان قيل : لم ابتدأت بالمكى ولم يتقدم ذكره . ؟ فقل : لأن
 هذه السورة ثناء على الله تعالى ، وهى خالصة له ليس فيها
 شىء من ذكر الدنيا " أه إعراب ثلاثين سورة ص ٢٢٨ ===

(أو كانت) أي : الجملة الواقعة خبرا .

(شتملة على جنس يندرج فيه هو) أي : الابتداء

(نحو : "زيد" نعم الرجل) هذا الكلام يوهم أن الرجل شامل لزيد وغيره ، فيكون الممدوح هو الاسم الشامل ، وليس كذلك ، بل الجواب أنه أقيم المظهر مقام المضمركقوله :

لا أرى الموت يسبق الموت شيئا

(١)

نفس الموت ذا الغنى والفقير

وفي إعراب القرآن النحاس ٢/٧٨٧ "هو رفع بالابتداء كناية عن الحديث على قول : أكثر البصريين والكسائي ، أي : الحديث الذي هو الحق "الله أحد" . . . الله خبر "أه وقال الزمخشري : "هو" ضمير الشأن و"الله أحد" هو الشأن فإن قلت : ما محل "هو" ؟ قلت : الرفع على الإبتداء والخبر الجملة ، فإن قلت : فالجملة الواقعة خبرا لابد فيها من راجع إلى الابتداء فأين الراجع ؟ قلت : حكم هذه الجملة حكم المفرد في قولك : "زيد غلامك" . . الخ - انظر الكشاف ٤/٢٩٨ ، والبحر ٨/٢٨ ، وانظر حاشية الإيضاح العضدي ص ١٠٤ .

(١) هذا البيت من بحر الخفيف ، وقيل إنه لعدى بن زيد ، وقيل لابنه سودة ، وقيل لامية بن أبي الصلت .

انظر الكتاب ١/٩٢ ، والنصائح ٣/٥٣ ، والأمالى الشجرية ١/٢٤٣ ، ومغنى اللبيب ١/٥٠٠ ، والرضى ١/٩٢ ، والتصريح ١/١٦٥ ، والخزانة ١/١٨٣ ، ٢/٥٣٤ ، ٤/٥٥٢ وقد تقدم الحديث عنه في ص ٦٩ من هذا المصنف .

ونحو :

(١)

(فأما القتال لا قتال لديكم) . . ولكن سيرا في عراض المواكب .

هذا عطف على قوله : " نحو : زيد نعم العبد " ، يعنى الخبر ،

وهو قوله : " فلا قتال " يشتمل على ما يندرج فيه المبتدأ ، لأنه

نكرة وقع في سياق النفي فتعم ، فيندرج تحته المبتدأ .

نقل الجرد في المقتضب هذا البيت على أنه حذف الفاء لضرورة الشعر ،

والبيت :

(١) هذا البيت من بحر الطول ، وهو للحارث بن خالد بن العاصي

ابن هشام بن المغيرة المجزومي ، وهو شاعر مجيد مكثر . انظر

ترجمته في الخزنة ٢١٧/١ .

وقبله :

فضحتم قريشا بالفرار وأنتم . . قمدون سودان عظام الشاكب

وهذا البيت من الشواهد التي لا يكاد يخلو منها كتاب نحو ،

فهو في المقتضب ٧١/٢ ، والأمل في الشجرية ٢٨٥/١ ، وابن

بميش ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، والأرض ١٠١/١ ، والهمع ٦٧/٢

والتسريح ٢٦٢/٢ ، والأشمونى ٢٣٥/١ ، والمعنى ٥٧٧/١ ،

٤٧٤/٤ ، والخزنة ٢١٧/١ ، والدرر اللوامع ٨٤/٢ .

ورواية المقتضب :-

* أما القتال لا قتال لديكم *

يحذف الفاء الأولى الداخلة على " أما " والثانية الداخلة على

جوابها . وفي بقية المراجع يحذف الفاء من جواب " أما " فقط ،

والرواية في جميع النسخ المنطوقة غير الأصل و (ظ)

بدون الفاء في الأول ، أما الأصل و (ظ) ففيهما الفاء في الأول

وفي جواب " أما " وهذا البيت تقدم في هامش . ص

أما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب .

أى : أما ذكرك للقتال ،

والبيت في الكتاب مذكور مع الفاء في النسخ ، ولعل تتمته غير ما نقله

(١) في المقتضب ، أو تكون الفاء سهوا من الناسخ .

(٢)

(ثمة) أى : " ومن أجل أنه لا بد في الجملة " الواقعة خبرا من

ضمير .

(١) قال الحسينى فى الباب اللوحة ٤ هـ " واعلم أن الشارح قال :

نقل المبرد هذا البيت على أنه حذف الفاء لضرورة الشعر ،

وهو فى الكتاب مذكور فى النسخ مع الفاء ، ولعل تتمته غير ما نقله

المبرد ، أو يكون الفاء سهوا من الناسخ ،

أقول : ذكر ابن مالك البيت بتمامه فى حذف الفاء من جواب

" أما " فى ضرورة الشعر ، وكذا ذكر الشيخ الرضى الحصرام الأول

بغير الفاء ، مع أنى وجدته فى بعض نسخ الكتاب بغير الفاء

أيضا . " ١ هـ .

رجعت إلى التسهيل لابن مالك وإلى شرح عمدة الحفاظ له أيضا

ولم أجد فيهما هذا البيت ، وقد صرح ابن مالك فى التسهيل

ص ١ هـ بوجوب دخول الفاء على غير الجتدا بعد " أما " إلا فى

ضرورة الشعر أو مقارنة قول أعنى عنه المقول .

(٢) فى (م) " ومن أجل أن لا بد " .

(١)

(لم يجز " علمى بزید کان ذا مال " .)

إن لا ضمير فى الخبر يرجع إلى مبتدأ ، وهو " علمى " لأن الضمير فى " كان " يتعين عوده إلى زید .

(١) قال أبو على الفارسى : " وأما كان خبر المبتدأ إذا كان مفردا هو المبتدأ فى المعنى أو منزلا منزلة لم يجز : " علمى بزید کان ذا مال " لأن " علمى " يرتفع بالأبتداء ، و " بزید " فى موضع نصب بالمصدر ، و " كان " فى موضع خبر المبتدأ ، فيجب من أجل ذلك أن يكون فى " كان " ضمير يعود إلى المبتدأ الذى هو : " علمى " وذلك الضمير هو " علمى " فى المعنى ، وذا مال خبر " كان " فاستحالت المسألة من حيث لم يكن قولك : " ذا مال " هو علمى فى المعنى " الايضاح العضدى ٤٤ - ٤٥ ، والمقتصد ٢٩٦/١ ، وفى حاشية الإيضاح العضدى : " علمى " بزید کان ذا مال " تصحيحها أن تجعل علمى مبتدأ ، وزید خبره ، أى علمى كائن بزید و " كان ذا مال حال لزید " وفى كان ضمير يعود إلى زید ، وقد اضمرت قد ، وحذفها أى : علمى بزید کان ذا مال ، وهذا على مذهب أبى الحسن فإنه يجيز أن يكون الفعل الماضى فى موضع الحال ، وقد حذف " قد " وتأول على ذلك قوله تعالى : { أو جاءكم حصرت صدورهم } سورة النساء آية " ٩ " .

ووجه آخر هو أن تجعل " علمى " مبتدأ ، و " بزید " خبره " وكان زائدة ، وذا مال ينتصب على الحال ، أى : علمى بزید فى وقت كونه ذا مال .

ابن البرهان يجوز أن نزيد فيها اسما يكون خبرا لعلمى ، فتقول : علمى بزید کان ذا مال ، حق أو صحيح ، وتحذف الخبر وأنست تريده ، ويجوز أن تضر اسما ، ويكون " علمى بزید کان ذا مال " خبره ، وإذا أردت أن الضمير يعود إلى " علمى " لم تجز المسألة ، وإن أردت أن الضمير يعود إلى " زید " صحت . حاشية الإيضاح العضدى ص ٥٥ الهامش (٤) .

(وقد يحذف العائد إذا كان معلوماً) - (حذفاً على سبيل السماع
(١)
نحو : قوله تعالى = (ولمن صبر وفغراً إن ذلك لمن عزم الأمور) =
أى : إن ذلك منه ،

وعلى سبيل القياس : كما إذا كان الضمير مجروراً بـ " من " والجملة التي
(٢)
وقعت خبراً اسمية ، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول .

(٣)
(كما تحذف الجملة رأساً في قوله تعالى : = (واللائى لم يحضن) =)
أى : عدتهن ثلاثة أشهر ، لدلالة ما قبله عليه وهو قوله تعالى :
= (واللائى يئسن من المحيض) - (من نساءكم إن ارتيتن) - فعدتهن
(٤)
ثلاثة أشهر =

(وذلك) - (أى : الحذف المعلوم) - (نحو : الكر بستين) (٥) (٦)

- (١) الآية " ٤٣ " من سورة الشورى .
- (٢) ما بين المعقوفتين من (ظ) وساقط من بقية النسخ .
وانظر فى هذه المسألة سيده ١٠٧/٢ ، وشرح الجمل
لابن عصفور ٣٤٥/١ ، والرضى ٩١/١ - ٩٢ ، والأصول ٦٨/١
والإيضاح العضدى ٤٤ - ٤٥ ، وابن يعيش ٩١/١ .
- (٣) الآية " ٤ " من سورة الطلاق .
- (٤) الآية " ٤ " من سورة الطلاق ، وما بين المعقوفتين - () - ساقط
من النسخ .
- (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .
- (٦) الكر مكيال يكال به ، وهو ستون قفيرا ، والقفير ثمان مكاك ،
والمكوك صاع ونصف ، وعلى هذا يكون " الكر " اثنى عشر وسقاء كل
وسق ستون صاعا . انظر اللسان " كرر " ، وانظر هذه المسألة
فى الرضى ٩١/١ - ٩٢ ، والأصول ٦٩/١ ، والإيضاح العضدى
ص ٤٤ - ٤٥ .

أى : الكر منه ، لأن الضمير فى الظرف راجع إلى " الكر " ، و" منه " ينتصب على الحال من الضمير الذى فى الظرف ، والعامل فيه هو الظرف ، وإنما جاز تقدمه على الظرف وهو العامل المعنوى لكون الحال أيضاً ظرفاً ، وقد يتسبح فى الظرف بما لا يتسبح فى غيرها ، وذلك جاز : " كل يوم لك شوب " .

(١)

(وأن يكون محتملاً للصدق والكذب) عطف على قوله :
" وأن يكون نكرة " أى : وحق الخبر أن يكون نكرة ، وأن يكون محتملاً للصدق والكذب .

(١) هذه المسألة محل خلاف بين النحاة ،

فابن الأنبارى ومضى الكوفيين يمنعون وقوه جملة طلبية ، ونسب ابن عصفور وابن مالك فى التسهيل والعسنى فى العباب نسبوا لابن السراج القول بوجوب تقدير قول : قبل الجملة الطلبية الواقعة خبراً ، ولم أعثر فى كتابه الأصول على ما يرشد إلى ما نسب إليه ، وقد اضعف ابن عصفور القول بمنع وقوع الجملة الطلبية وتبعه على ذلك ابن مالك فى التسهيل والرضى فى شرحه للكافية ، قال ابن عصفور فى شرحه للجمل بعد ما ذكر القول المنسوب لابن السراج " والذى حمله على ذلك أن الجملة خبراً للمبتدأ وحقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب ، وذلك فاسد لأننا قد اجمعنا على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً وإن لم يحتمل الصدق والكذب ، فكذلك يسوغ فى الجمل الستى لا تعتمل الصدق والكذب أن تقع اخباراً للمبتدأ كما وقع المفرد ، ولا يحتاج الى تكلف اضممار القول فالخبران لفظ يقال به الاشتراك .

شرح الجمل ١/ ٣٤٦ - ٣٤٧ .

وقال ابن مالك فى التسهيل ص ٤٨ " ولا يحتج كونها طلبية ===

(ونحو : " زيد أضربه مائل) بتأصيل :-

أحدهما : أن يضمن القول : أو : زيد مقول فيه : حقه أضربه .

والثاني : أن المعنى " زيد مأمور بضربه " .

(وإذا كان المبتدأ ضمير الشأن والقصة فالخبر لا يكون إلا جملة)

(١)

لأن الخبر مفسر للشأن والقصة التي هي جملة ، ومفسر الجملة جملة .

(٢)

(ويتمدد الخبر لفظاً نحو : " هذا حلوحامض)

==== خلافا لابن الأنباري ومضى الكوفيين ولا يلزم تقدير

قول قيل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج . وانظر الرضوي

٠ ٩١/١

وما رجحه ابن عصفور وابن مالك والرضي هو مذهب سيويه فقد

قال في الكتاب ١٣٨/١ " وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى

الفعل على الاسم ، وذلك قولك " عبد الله أضربه ، ابتدأت

عبد الله فرقمته بالابتداء " ، ونهيت المخاطب له لتعرفه باسمه ،

ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر .

(١) ذكر ذلك الحسيني في العباب اللوحه ٥٥/أ ، والصبان نسي

حاشيته على الأشموني ٢٠٦/١ .

(٢) قال الجرد في المختضب ٣٠٨/٤ " كما تقول : هذا حلوحامض

تخبر أنه قد جمع الطاعمين ، ولا تجريد أن تنقص الحسلاوة

بالحموضة . وانظر ابن يعين ٩٩/١ ، والتسهيل ص ٥٠

وقال ابن مالك في الخلاصة :-

وأخبروا باثنين أو بأكثر . . عن واحد كهم سراً شعراً

انظر الأشموني ٢٣٢/١ ، وانظر بقرية شراح الألفية عند هذا

البيت ، وانظر شرح الكافية للرضي ١٠٠/١ والايضاح في شرح

المفصل ٢٠٢/١ .

يعنى أن الخبر قد يتعدد لفظا ومعنى ، نحو : " زيد ضارب كاتب " وقد يتعدد لفظا لا معنى نحو : " هذا حلوة حامض " لأن الخبر وإن تعدد لفظا فهو متحد معنى ، لأنهما بمنزلة " مزر " وقد يورد على هذا المثال أن كل واحد من الخبرين إما أن يكون فيه ضمير أو لا يكون فى كل واحد منهما ضمير ، أو يكون فى أحدهما دون الآخر ، فإن لم يكن فى واحد منهما ضمير لم يقتض ، لأن الخبر مشتق ، (١) فلا يخلو عن ضمير وإن كان فى أحدهما دون الآخر ففساد للتحكم . وإن كان فى كل واحد منهما ضمير يلزم منه التناقض ، وهو أن هذا الرمان حلوة بأسره ، وحامض بأسره ، وهو فاسد ، وجوابه أنا نختار أن فى كل واحد منهما ضميرا

قوله : " يلزم منه التناقض " قلنا : لا نسلم ، إذ معناه : أن له الحلاوة وله الحموضة ، وهو جامع بين الطعنين ، لا أن كل جزء منه حلو ، وكل جزء منه حامض ، بل هذا الشيء له الحلاوة على الجلة ، وله الحموضة على الجلة ، فقد تضمن كل واحد منهما ضميرا باعتبار هذا المعنى ، وتضمن أيضا ضميرا آخر باعتبار تقديرهما بـ " مزر " .

(١) بوضع الضمير فى أحدهما دون الآخر بغير مرجح .

(ولا مساع لدخول الفاء فيه ،) أى : فى خبر الابتداء ،
لأن الفاء إما للعطف أو للجزائية ، ولا مجال للعطف لأنــــه
ليس الفرض إشراك الخبر فى حكم الابتداء ، وأما الجزائية فظاهر .
(إلا إذا تصدر الابتداء بأما أو تضمن)
أى : الابتداء (معنى الشرط ، وذلك إما اسم موصول بفعل ، أو ظرف ،
(١)
أو نكرة موصوفة بأحدهما ، أو معرفة موصوفة بموصول به) أى : بأحدهما .

(١) قال ابن أبى الربيع فى الطخس فى ضبط قوانين العربية :
" الابتداء لا تدخل الفاء فى خبره إلا بشروط أربعة ، وزاد سيمويه
فى الموصول خامسا :-

أحده : أن يكون الابتداء موصولا ، أو نكرة موصوفة
الثانى : أن تكون الصفة أو الصلة فعلا ، وفعلا ، أو ظرفا
أو مجرورا

الثالث : أن تكون الصلة أو الصفة سببا فى الخبر لذاته
أو لمعنى فيها فتقول : الذى يكمنى فكمركم " وتقول :
" الذى يأتينى فكمركم " فالإكرام سبب فى الخبر بذاته ،
والإتيان سبب فى الخبر لما فيه من الخبرة .

الرابع : أن لا يدخل على الموصول أو الموصوف عامل ماعدان
فإن دخولها كخروجها لأنها لا تؤثر فى المعنى شيئا ،
وأجاز سيمويه فى قوله تعالى ﴿ والذان يأتيانها منكم فآتوهما ﴾ -
سورة النساء آية ١٦ - ، وجهين :-

أحدهما : أن يكون " فآتوهما " خبرا ودخلت الفاء فى الخبر ،
لأن فى الابتداء معنى الشرط ، والصلة والموصول فيهما الشروط
المذكورة .

الثانى : أن يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير " مما يقص عليكم "
وتكون الفاء رابطة بين الجملتين " الطخس ١ / ١٧٨ - ١٨٠ ===

(أو اسم من الأسماء الشرطية ، والجزاء ما لا يتطرق إليه الجزم نحو : "أما زيد فنطالق" ، أى الذى ، أو كل رجل ، أو الرجل الذى يأتينى أوفى الدار فله درهم ، ومن يأتينى فله كذا ")
 ذكر الأمثلة على الترتيب ، وإنما أفرد تصدر الجتداً بـ "أما"
 عن تضمن الجتداً لمعنى الشرط ، لأن فى صورة "أما" ليس نفس
 الجتداً متضمناً للشرط ، بل "أما" هو المتضمن ، ولذلك فسره
 سيبويه بقوله : " مهما يكن من شئ " .
 وإنما دخل الفاء فى الخبر فى "أما زيد فنطالق" لتضمن "أما"
 لمعنى الشرط على ما ذكرناه .

=== وانظر سيبويه ١٣٨/١ - ١٣٩ ، ١٠٢/٣ ، وانظر الإيضاح
 العضدى ٥٥ ، ٥٦ ، وانظر حاشية رقم "١" ص ٥٥
 وأجاز الأخفش دخول الفاء على كل خبر ، والفراء فى كل
 خبر تضمن دالها .
 انظر معانى القرآن للأخفش ٨٠/١ ، والتسهيل ص ٥١ ،
 والهمع ١٠٩/١ .
 (١) قال فى الكتاب ٢٣٥/٤ : "وأما" ففهي معنى الجزاء
 كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فنطالق ، ألا ترى أن
 الفاء لازمة لها أبداً .

وانظر الكتاب أيضا ٦٣٧/٣ ، وانظر فيما تقدم المقتضب وحاشية
 عضيمه عليه ١٩٥/٣ - ١٩٦ ، والأمالى الشجرية ٢٣٦/٢ ،
 وابن يعيش ٩٩/١ - ١٠١ ، والتسهيل ص ٥١ ، والرضى ١٠١/١
 والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢٣٤/١ - ٢٣٦ ، والعقصد
 ٣٢١/١ - ٣٢٥ .

وكان حق " الفاء " أن يدخل على " زيد " لأنه داخل على الجزاء ،
 إن التقدير " مهما يكمن شيء " فزيد منطلق " ولكنهم أرادوا أن
 لا يتلاقى حرفا الشرط ، والجزاء ، فقدم بعض ما في حيز الجزاء^(١)
 ليقع فصلا بين " أما " وحرف الجزاء .

(٢)
 مثال الاسم الموصول بفعل قوله : " الذى يأتينى فله درهم " ^(٣)
 ومثال الموصول بالظرف : " الذى فى الدار فله درهم . "

ومثال النكرة الموصوفة بأحدهما " كل رجل يأتينى فله درهم " وكل رجل
 فى الدار فله درهم^(٤)

ومثال : المعرفة الموصوفة بالموصول بأحدهما نحو : " الرجل الذى
 يأتينى ، أو الرجل الذى فى الدار فله درهم . "

(١) فى العباب اللوحة ه ه " وإنما التزم تقديمه على الفاء ليكون
 كالمعوض من المحذوف ، أو لئلا يتوالى حرفا الشرط والجزاء .
 (٢) قال سيبويه فى الكتاب ١٠٢ / ٣ " وسألت عن قوله : " الذى يأتى
 فله درهمان " لم جاز دخول الفاء هاهنا ، والذى ، يأتينى
 بمنزلة " عبد الله " وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله
 درهمان .

فقال : إنما يحسن فى " الذى " لأنه جعل الآخر جوابا للأول
 وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء هاهنا
 كما دخلت فى الجزاء إذا قال : إن يأتينى فله درهمان .
 وانظر المقتضب ١٩٥ / ٣ .

(٣) قال أبوعلی فى الإيضاح العضى ه ه " ومثال الموصول بالظرف
 قوله : " الذى فى الدار فله درهم " .

(٤) قال أبوعلی أيضا وأما النكرة الموصوفة فكقولنا : " كل رجل يأتينى
 فله درهم ، وكل رجل فى الدار فمكرم " معمول . وانظر سيبويه
 ١٠٢ / ٣ ، والمقتصد ٣٢١ / ١ .

(٥) هذه المسألة لم أجدها فى المراجع التى اطلعت عليها .

ومثال الاسم من الاسماء الشرطية قوله : " من يأتني فله كذا " (١)

وقيده بقوله : (والجزء ما لا يتطرق إليه الجزم)

يعنى : لا يكون فعلا مضارعا نحو : " من يأتني أكرمه "

فيتعين فيه جزم الجزء ، ولا يجوز الفاء ،

لا يقال : من يأتني فأكرمه ، إلا على تأويل كونه جملة اسمية ،

أى : فأنا أكرمه ،

(٢)

(فحينئذ) لا يتطرق إليها الجزم لكون الجملة اسمية .

(وقد دخل) أى الفاء (فى الأخير) أى : فى المثال الأخير

(أول الجزء الأخير من الخبر) أى : فى أول الجزء الأخير منه ،

(٣)

(وأول الخبر) أى : فى أول الخبر (على الاختلاف السابق ذكره)

يعنى أن الخبر فى " من يأتني أكرمه " هو الجزء أو مجموع الشرط

والجزء ، فإن كان الخبر المجموع فقد دخل الفاء فى أول الجزء ،

وهو الجزء الأخير ، وإن كان الخبر هو الجزء فقط فقد دخل الفاء

(٤)

" فى أول الخبر " .

(١) قال فى العباب اللوحة هـ " كما إذا كان الجزء جملة اسمية

أو طلبة ما لا يصح وقوعه شرطا ، فإنه يجب دخول الفاء فى

حميزه ، أما إذا كان الجزء ما يصلح أن يقع شرطا ، فلا يجب

دخوله فى حميزه .

(٢) فى جميع النسخ " ح " وهو الرمز المستعمل فى المخطوطة

لـ " حينئذ " .

(٣) تقدم فى ص ١٧٨

(٤) فى (هـ) " دخل الفاء أول الخبر " باسقاط " فى " .

(١)

("وليت ولعل" مانعان باتفاق) أى : إذا دخلت "ليت ولعل" على ما يتضمن الشرط فهو : "ليت أو لعل الذى يأتينى" فلا تدخل الفاء فى خبرهما باتفاق ، لأن الخبر هو المجزوم به ، وليت ولعل تنافيان الجزم .

(١) قال أبو على فى الإيضاح ص ٥٥ - ٥٦ " ولا يجوز " ليت الذى يأتينى فله درهم " ولا " لعل الذى فى الدار فمكرم " وقال عبد القاهر فى المقتصد ٣٢٤/١ " أعلم أن " ليت ولعل " بهلان معنى الإبتداء ، لأنهما يتضمنان معنى الفعل ، ألا ترى أن " ليت " للتمنى و " لعل " للترجى ، والشرط والجزاء يكون لهما صدر الكلام كاستفهام ، فكما لا يجوز أن تقول : " ضربت من يأتك تأته " كذلك لا يجوز أن تقول : ليت الذى فى الدار فمكرم " فتدخل الفاء الذى يؤذن بمعنى الجزاء مع إخراج " الذى " عن الإبتداء .

وفى العباب اللوحه ٥٥

" وليت ولعل" مانعان باتفاق من دخول الفاء فى خبرهما ، لأنهما للأنشاء ، وما يقع خبرا لهما غير محتمل للصدق والكذب ولا يجوز الجمع بين قضيتين متناقضتين من وجه واحد ، لأنه يؤدى إلى أن يكون ما بعد الفاء محتملا غير محتمل . " أ هـ

وفى الهمع ١١٠/١ " قيل يجوز إدخال الفاء مع لعل الحاقا لها بشأ لا يغير المعنى .

(١)
(وان عند سيبويه) أى : هو مانع من دخول الفاء فى خبره
قياسا ، لأن لفظ " ان " لا يدخل على الشرط ، فكان القياس
أن لا يدخل ما يتضمن للشرط ، أيضا .

(١) نسبة هذا الرأى لسيبويه خطأ ومنافيه كما فى كتابه والحنف
وقع فى هذا الخطأ تبعا لابن الحاجب فى شرحه للمفصل .
فقد قال الزمخشري فى المفصل " فان دخلت ليت أو لعمل
لم تدخل الفاء بالاجماع ، وفى دخول " ان " خلاف بين
الأخفش وصاحب الكتاب .
قال ابن الحاجب شارحا لكلام الزمخشري :
" فحجة صاحب الكتاب أن يقال : انه حرف يمنع دخوله على
" ليت ولعل " وتقريره أن الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، لأنه
قسم من أقسام ماله صدر الكلام وأن زان " لا يليها الا معمولها
فلو دخلت على الشرط فلا يخلوا ما أن تعمل أولا ، وكلاهما
مقتنع ، ووجه امتناع ظاهر ، وأيضا فان كلا منهما له صدر
الكلام فيتناهيان .

وقال الأخفش دخولها فى خبر ان جائز والدليل عليه ورود ذلك
فى القرآن وكلام العرب . . . الخ - الأيضاح فى شرح المفصل
٢٠٥ / ١ .

وابن الحاجب تابع لعبد القاهر فى نسبته الجواز الى الأخفش
فقد قال عبد القاهر فى المقتصد ٣٢٤ / ١ " وقد اختلفوا فى
" ان " هل تمنع من الفاء أم لا ، فذهب ابنى الحسن انها
لا تمنع . . . الخ

وقد تبع ابن الحاجب الجامى فى شرحه للكافية الا أنه أورد
بصيغة التمرىض فقال : قيل هو سيبويه " انار الفوائد الضيائية
ودليل خطأ نسبة القول بالمنع لسيبويه هو ورود ما يخالفه فى
كتاب سيبويه فقد قال سيبويه فى كتابه ١٠٢ / ١

(لكن الاستعمال وارد بخلافه) نحو قوله تعالى :
(١)
﴿ ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ﴾
وقد يمتنع الوجه لقياس أيضا .

====
وسألته عن قوله : ﴿ الذي يأتيني فله درهمان ﴾ لم جاز دخول
الفاء ههنا . والذو ، يأتيني بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز
لك أن تقول عبد الله فله درهمان ، فقال انما يحسن في الذي
لانه جعل الاخر جوابا للأول ، وجعل الأول به يجب له
الدريمان ، فدخلت الفاء هاهنا كما دخلت في الجزاء
ان قال : ان يأتيني فله درهمان ومثل ذلك قولهم :
كل رجل يأتينا فله درهمان ومثل ذلك : ﴿ الذين
ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند
ربهم ﴾ البقرة ٢٧٤ ، وقال تعالى جل ﴿ قل ان الصوت
الذي تفرعون منه فانه ملائكم ﴾ الجمعة ٨ " ومثل ذلك :
﴿ ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب
جهنم ولهم عذاب العريق ﴾ البروج ١٠ " (الكتاب ١/٣٠٣)
فاستشهاد سيبويه بهذه الايات دليل صريح على أنه يجيز
دخول الفاء على خبر " ان " في هذا الباب .
وقد صرح ابن يعيش بنسبة الجواز لسيبويه والمنع للأخفش
والارضى في شرحه للكافية ١/٣٠٣ ، والسيوطي في الهمع
١/١١٠ ، وجوز ابن مالك دخولها على " ان " و " لكن " انظر
التسهيل ص ٥١ .

(١) من الآية " ١٠ " من سورة البروج وتامها = (ولهم عذاب العريق) = .

فان "ان" انما لم يدخل على الشرط الصريح ، لأن للشرط صدر الكلام ، "وان" أيضا له صدر الكلام ، بخلاف ما يتضمن معنى الشرط ، فاننا لا نسلم أن له صدر الكلام ، فذلك جاز "ان" الذي يأتيه فله (١) درهم .

(٢) (وجوز تقديمه) أى : تقديم الخبر على المبتدأ ، (للاهتمام (٥) بذكره نحو : "تسمى أنا" وسواء على أقمت "أم" قعدت ، (أى) (٦) قيامك وقعودك)

(١) انظر الايضاح فى شرح الفصل ٢٠٥/١ - ٢٠٧ : فقد ناقش فيه ابن الحاجب هذه المسألة باسهاب ، كما ناقشها الحسينى فى العباب اللوحه ٥٦ ، ولم اعثر فى معانى القرآن للأخفش على ما يفهم منه رأيه فى هذه المسألة .

(٢) هذه المسألة محل خلاف بين البصريين والكوفيين فالبصريون يجهزون تقديم الخبر سواء كان مفردا أو جملة ، أما الكوفيون فيمنعون تقديمه سواء كان مفردا أو جملة .

انظر الانصاف فى مسائل الخلاف ١/٦٥-٧٠ ، وابن يعين والتسهيل ٤٦ وشرح الالفية عند قول ابن مالك :-

والأصل فى الأخبار أن تلغروا .. وجوزوا التقديم اذ لا ضرر وانظر مذهب البصريين سيبويه ٢/١٢٧ والمقتضب ٤/١٢٧ ، وانظر الايضاح فى شرح الفصل ١/١٩٠ .

(٣) قال سيبويه فى الكتاب ٢/١٢٧ "هذا معنى جيد" . وانظر الطغص ١/١٦٣ .

(٤) فى (هـ) "أو"

(٥) كلمته (أى) ساقطة من (ل)

(٦) فى حاشية الحنفى : "سواء على أقمت ، أم قعدت ، الفعل ههنا

نزل منزلة المصدر كما فى "تسمع بالمعدي" فحين لا يقول بحذف "أن" ===

لأن الهمزة في الأصل لاسؤال عن المستويين ، وههنا خرج عن معنى الاستفهام والسؤال فبقى أصل معنى الاستواء ، والافعلان مقدران بصدرين وهما مرتفعان بالابتداء وسواء خبر مقدم .

(" ومررت برجل سواء هو والعدم ، إذا رفع " سواء ") يعني إذا جر سواء صفة للرجل بمعنى ستوي يكون " هو " تأكيدا للمستكن فـ (١)
" سواء " ، وإنما أكد به ليصح العطف عليه بقوله : " والعدم " أي برجل يستوي هو والعدم ، فلا يكون مجثنا ، أما إذا رفع " سواء " فهو خبر مقدم .

(٢)
(وفي الشل () مكره أخوك لا بطل ())

==== وكما في الافعال المضاف اليها اسما الزمان والمكان ، والمعنى سواء على قيامك وقعودك ، وفي " سواء " ضمير القيام والقعود ، والمعنى : القيام والقعود ستويان " حاشية المصنف ٩ ط .
(١) في حاشية المصنف " وعلى هذا قولهم : مررت برجل سواء هو والعدم ، إذا رفع " سواء " وان جعل مجرورا على الوصفية فهو تأكيد للمستكن فيه جيء به ليستقيم العطف " الحاشية ٩ ط .
والشارح هنا قد أخذ كلام المصنف من حاشيته ولم ينبس على ذلك .

(٢) في حاشية المصنف " وقولهم : مكره أخوك لا بطل من قول أبي حنن خال بيهس ، وذلك أن بيهسا بلغه أن ناسا من أشجع في غار يشربون ، وهم قاتلوا أخوته ، فقال لخاله : هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها ، وانطلق به حتى أقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار ، فقال : ان أبا حنن لبطل فقال أبو عنش : ===

هذا من كلام أبي حنث خال بهمس الدلقب بمناعة المذكور فمسي
 ((تكل أرامها ولدا)) وذلك أنه لما قتل ناس من أشجع اخوته الست
 وتركوا حين قالوا ما تريدون من قتل هذا بحسب عليكم برجل .
 ثم انه أخبر أنا أناسا من أشجع في غار يشهون فيه ، فاندلق بخاله
 أبي حنث فقال له : هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها ،
 وفي رواية : هل لك في غنية باردة ؟ فاندلق بهمس بخاله حتى أقامه
 على قم الغار ، ثم دفع أبا حنث في السغار فقال : حربا أبا حنث ،
 فقال بعضهم : ان أبا حنث لبطل فقال أبو حنث " مكره أخوك لا بطل "

=== مكره أخوك لا بطل " ، وهذا المثل وقصته موجود في جميع
 الأمثال للميداني ١٥٢/١ ، ٣١٨/٢ ، والظاهر أن الشراح
 والمصنف قد اعتمدوا في قصة هذا المثل على جميع الأمثال ، وذلك
 لتطابق ما أوردها في ما في جميع الأمثال .

وأورد الزمخشري في المستقصى ٢ / ٣ هذا المثل وذكر قصة
 بهمس ثم قال : " وقيل أول من قاله جرول بن نهشل بن دارم
 وكان هيميا غير أنه في خلق كامل ، وذلك أن أباه غزا حمى ،
 وكان سيدهم بني دارم وهم خلوف فنادى في قومه أيها رجل
 لم يأتني بأسير أو ظعينة فهو نفي مني ، فاندلق جرول منذ مرا
 حتى حمل في ناحية الجمهور على رجل يسوق ظعينة ، فرهبه
 الرجل لكامل خلقة ، وهم يترك الظعينة فقال جرول :
 أنا جرول بن نهشل في الحسب المرسل
 فعرفه الرجل فقال :

إذا ما لقيت امرأ في الوفي فذكر بنفسك يا جرول
 ثم طعن فرسه فقط فأوثقه وانتهى به إلى سيدهم فعرفه فقال له :
 ما هكذا عرفناك يا جرول ، كيف كرهت العيش وخرجت في الجيش
 فقال جرول ذلك ، يضرب في حمل الرجل صاحبه على ما ليس
 من شأنه بالأكره .

يريد أنه محمود عليه ، لا أن في طبعه شجاعة ، يضرب لمن يعمل
على ما ليس من شأنه ، فأخوك مبتدأ ، ومكره خبره المقدم .

(ويلزم) أي : تقديم الخبر على المبتدأ (إذا كان) أي : الخبر
(مفردا متضمنا للاستفهام ، أو ظرفا متضمنا له) أي : للاستفهام
(1)
(محتويا على ضمير المبتدأ نحو : " كيف زيد ؟ ") مثال : لكون الخبر
مفردا متضمنا للاستفهام وهو " كيف " (وابن عمرو ؟ ، ومتى القتال ؟)
مثالان لكون الظرف متضمنا للاستفهام ، محتويا على ضمير المبتدأ .
قوله : " محتويا على ضمير المبتدأ " احتراز عن نحو : " زيد أين غلامه ؟ "
فإنه لا يجب هنا تقديم الظرف وإن تضمن الاستفهام ، لأنه غير محتو
على ضمير المبتدأ ، لأن غلامه إما فاعل " أين " ؟ فليس " أين " محتويا
على ضمير المبتدأ وهو " زيد " وإن جوز أن يكون غلامه مبتدأ و " أين " خبره
المقدم ، ففي " أين " ضمير يرجع إلى " غلامه " ، لا إلى المبتدأ
الأول وهو " زيد " في المثال .

(١) انظر : التسهيل ٤٧ ، وابن يمين ٩٢/١ ، والايضاح العضدي
٥٢ ، وانظر الكافية ٩٨/١ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، وانظر شرح
الألفية عند قول ابن مالك :

ونحو عندي درهم ولبي وطير	ملتزم فيه تقدم الخبر
كذا إذا عاد عليه ضمير	مما به عنه حينها يخبر
كذا إذا يستوجب التصدير	كأين من علمته نصيرا
وخبر المحصور قدّم أبدا	كما لنا لا اتباع احمدا

فالظرف ليس محتوها على ضمير الجتداً على التقديرين ، وهذه
 العبارة خير من قولهم : " إنما يلزم التقديم إذا كان الخبر مفرداً
 متضمناً للاستفهام " .^(١)
 فإن " أين زيد " قد لا نسلم أنه مفرد ، بل الظرف على المذهب
 الصحيح مقدر بجملة ، فذكر المصنف " قيداً بقوله " : محتوها على^(٢)
 ضمير الجتداً " ليخرج نحو : " زيد أين غلامه ؟ " من غير التعمرض
 لكون الظرف مفرداً أو جملة ، فإن الطرف فيه ليس محتوها على ضمير
 الجتداً الأول ، سواء كان مقدراً بمفرد أو بجملة ، على ما لخصناه .
 فقوله : " أو ظرفاً " عطف على قوله : " مفرداً " أى : إذا كان
 اسماً مفرداً متضمناً للاستفهام نحو : " كيف زيد ؟ " فإنه اسم
 مفرد متضمن للاستفهام وليس بظرف ، أو " ظرفاً " إلى آخره ،
 وإنما قيد المفرد في الأول ليخرج نحو : " زيد من أبوه ؟ " .
 فإن الخبر وإن تضمن معنى الاستفهام فليس مفرداً ، فلا يلزم تقديم
 الخبر فيه ، لأن له صدر جملة ، (أو كان) أى : تقديم الخبر

(١) قال ابن أبي الربيع في المخصص ١٦٣/١ " الجتداً أصله التقديم
 ويجوز تأخيره . . . وتطراً طوارى تلزم التقديم منها أن يتضمن
 الجتداً معنى طالبا ، بالتقديم نحو : أيهم قائم ، ومنها التشبيه
 نحو " زيد زهير شعرا . . .
 ومنها أن يكون الحصر في الجتداً وذلك نحو قولك : ما زيد الا قائم
 وانظر ابن يعيش ٩٢/١ ، ٩٣ ، والرضي ٨٨/١ ، والهمسح
 ١٠٢/١ .

(٢) في جميع النسخ غير الأصل " قيد قوله " .

(صححا نح : " في الدار رجل ") فإن الابتداء نكرة ، وصححه
(١)
كون الخبر مقدما عليه وذلك أشبه الفاعل ، فلو أخرج الخبر بطل
شبهه بالفاعل ، فلا يصح حينئذ كونه مبتدأ ،

(أو اتصل بالابتداء ضمير متعلق) أي : لمتعلق الخبر —
(٢)
(نحو : " على التمرة مثلها زيدا ") فإن الضمير المتصل بالابتداء
(٣)
يرجع إلى " التمرة " وهو متعلق " للخبر " ، لأن الخبر هو مجموع
قولك : " على التمرة " .

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٣٥٣/١ " أو يكون الابتداء نكرة
لا سوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفا أو مجرورا متقدما عليها
نحو : في الدار رجل وعندك امرأة "
وقال الزمخشري في الفصل : " وقد التزم تقديمه فيما وقع منه
الابتداء نكرة والخبر ظرفا وذلك قولك : في الدار رجل .
انظر ابن عيمش ٩٢/١ .
وقال ابن مالك في التسهيل ص ٤٧ " أو صححا تقديمه الابتداء
بنكرة . . .
وقال في الخلاصة :

ونحو عندي درهم ولي وطار ملتزم فيه تقدم الخبر
انظر الأشموني وما شية الصبان عليه ٢٢٢/١ .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٣٥٣/١ " أو يكون الابتداء قد
اتصل به ضمير يعود على الخبر نحو قولك : في الدار ساكنها . .
وقال ابن مالك في التسهيل ص ٤٧ " أو ملتبس بضمير ما التبس
بالخبر . وقال في الخلاصة :

كذا إذا عاد عليه ضمير ما به عنه جينا يخبر

قال الأشموني " والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير
من الابتداء نحو : على التمرة مثلها زيدا " - الأشموني ٢٢٣/١ .

(٣) في (م) و (هـ) " الخبر " .

(١)

(ومنه المثل : ((فى بطن زهمان زاده .)))

" زهمان " بفتح الزاى وضمتها على الروايتين اسم كلب ، وذلك أن رجلا نحر جزورا فقسمه ، فأعطى زهمان نصيبه ، ثم رجع الزهمان ليأخذ أيضا مع الناس ، فقال صاحب الجزور : ((فى بطن زهمان زاده .)) يضرب للرجل " يطلب الشيء " وقد أخذه مرة " فالضمير فى " زاده " يرجع الى " همان " وهو تعلق الخبر ، إذ الخبر هو مجموع قوله : " فى بطن زهمان " فلو أخر الخبر لرجع الضمير الى ما يتأخر عنه لفظا وحكما .

(أو خبرا عن " أن ") هذا عطف على قوله : " مفردا " أى : يلزم التقديم اذا كان الخبر مفردا ، أو كان الخبر عن " أن " .
(نحو : " حق أن زيدا قائم ") .

(١) فى حاشية المصنف " فى بطن زهمان زاده " زهما اسم كلب مفتوح الزاى فى رواية أبى الندى وابن الأعرابى ، مضمومها نفسى رواية أبى الهيثم ، وابن دريد ، يضرب لمن يكون معه عدته ما يحتاج اليه ، وقال أبو عمرو وأصله أن رجلا نحر جزورا قسمها فأعطى زهمان نصيبه ، ثم رجع زهمان ليأخذ أيضا مع الناس ، فقال صاحب الجزور فى بطن زهمان زاده ، يضرب للرجل يطلب الشيء " وقد أخذ مرة " . الحاشية ٩ ، وانظر المثل والقصة المذكورة فى مجمع الأمثال ٦٨/٢ ، والمستقصى ١٨٢/٢ .

(٢) فى (ل) و (هـ) " يطلب شيئا " وقد أخذ مرة " .

(٣) انظر التسهيل ص ٤٧ ، وأوضح المسالك ٢١٣/١ ، ٢١٤ ،
والتصريح ١٧٤/١ .

وإنما وجب تقديم الخبر لأنه لو لم يتقدم لالتبس " أن " التي للتحقيق
(١)
بـ " أن " التي بمعنى " لعل " ، أما إذا تقدم الخبر فلا يكون
بمعنى " لعل " لأن له صدر الكلام .

(واحتج) أى : تقديم الخبر (إذا كان مبتدأً مشتملاً على ما له
(٢)
صدر الكلام كالاسماء الشرطية)
نحو : " من جاءك فهو مكرم " فإنه إذا كان الجزء هو الخبر
فلا يتقدم على المبتدأ .

(والاستفهامية) نحو : " من زيد " ؟ .
(وضمير الشأن) نحو : " هو زيد قائم "

-
- (١) فى الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢٢٤/١
" لالتبس خطأً فقط بأن المكسورة ، ولفظاً وخطاً بـ " أن " التى
هى لغة بمعنى " لعل " .
(٢) هذا شروع فى تعداد المواضع التى يحتج فيها تقديم الخبر ،
وجميع ابن مالك هذه المواضع فى الخلاصة فقال :
فإنه حين يستوى الجزآن عرفاً ونكراً عادى ببيان
كذا إذا ما الفعل كان الخبراً أو قصر استعماله منحصرأ
أو كان سندا لذى لا مبتدأ أو لازم الصدر كمن لى مفجدا
وقال ابن الحاجب فى الواغية نظم الكافية ص ١٧٢ :
وان تكن فيه معانى الأنشا أو أخبروا بفعله زيد شأ
أو قد تساوى كزيد الافضل فاحكم بأن الابتداء أول
وانظر التسهيل ص ٤٧ ، والتصريح ١٧٤/١ ، والأشمونى
٢١٩/١ ، ٢٢٢ ، وشرح الكافية للرضى ٩٧/١ ، وهامش
الايضاح العزدى ص ٥٢ .

(و " ما " التمجية) نحو : " ما أعسن زيدا "
 (وكم الخبرية) نحو : " كم غلام اشتريت "
 فإن في هذه الصورة يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ لثلاث تبطـل
 (١)
 صدرته .

(وإن كانا معرفتين) أى : وامتنع تقديم الخبر أيضا إذا كان
 المبتدأ والخبر معرفتين ،
 (٢)
 (ولا قرينه نحو : زيد المنطلق) لثلاث يلتبس المبتدأ بالخبر ،
 لكون كل واحد منهما صالحا لكونه مبتدأ وخبرا .

(بخلاف قوله :

بنونا بنوأبنائنا منأئنا
 بنوهن أبناء الرجال الأبعاد)
 (٣)

(١) انظر الهامش (٢) ص ١٩١ وارجع إلى الحادى المذكورة
 فيه فى نفس الصفحات .

(٢) هذا ما اشار له ابن مالك بقوله :

فانعمه حين يستوى الجزآن عرفا ونكرا عادى ببيان

(٣) هذا البيت للفرزدق ، وهو من بحر الطويل ، فانظره فى الأنصاف

٦٦/١ وابن يعميش ٩٩/١ ، ١٣٢/٩ ، ومغنى اللبيب ٢٨٧/١

والرضى ٩٧/١ والتصريح ١٧٣/١ ، والهمع ١٠٢/١ والأشمونى

٢٢٠/١ ، والخزانة ٢١٣/١ ، والدرر اللوامع ٧٦/١ .

فإن المبتدأ والخبر معرفتان ، وتقدم الخبر فيه ، لوجود القرينة
من حيث المعنى ، إذ المعنى أن " بنى أبنائنا " منزلة منزلة " بنينا " ،
لا أن " بنينا " منزل منزلة " بنى أبنائنا " .

(أوتساويين) أى : أوكان المبتدأ والخبر متساويين ،
(نحو : " أفضل منك أفضل منى . ") فإنهما وإن كانا نكرتين ، لكنهما
مخصصتان ، فجاء فيه الالبس المذكور فى المعرفتين^(١) .

(أوكان الخبر فعلا والمبتدأ يصلح فاعلا له لوتأخر ، أوتأكيدا لفاعله
كما فى " زيد قام ")

فإن المبتدأ لوتأخر لكان فاعلا ، فيلتبس المبتدأ بالفاعل .
(٢)
(وأنا قت) هذا مثال لما لوتأخر كان تأكيدا لا فاعلا ،

(١) انظر التصريح ١٧٢/١ ، والأشمونى ٢٢٠/١ .
(٢) فى حاشية المصنف " إذا كان الخبر فعلا والمبتدأ يصلح فاعلا له
لوتأخره أوتأكيدا لفاعله " هذه العبارة أولى من أن يقال :
إذا كان الخبر فعلا له ، لما فيه من التنبيه على العلة الموجبة
لامتناع التقديم ، وهو حصول الالباس ولما أن تلك لا تشمل
قولهم : " زيد ضرب ، فإن التقديم ممتنع والخبر ليس بفعل
للمبتدأ ، اللهم إلا أن يفسر ذلك بالاسناد ، ولا يحسن أيضا
لأن من الاسناد إليه الفعل ليس المبتدأ بل ضميره ، ولما فى قولهم :
أكونى البراغيث .

(بخلاف " زيد قام أبو " و " أكلوني البراغيث " فيمن يجعله مبتدأ) أما زيد " قام أبو " فالخبر فعل لكن المبتدأ لو تأخر لم يصلح لكونه فاعلا ، ولا تأكيدا ، فذلك جاز تقديم الخبر ، وأن يقال : " قام أبو زيد "

وانما قال : " فيمن يجعله مبتدأ " احترازا عن يجعله فاعلا ، ويجعل
(١)
الواو علامة الجمع لا ضميرا على ما قيل .

(١) في حاشية المصنف " قال السيرافي : ذكر في أحد الوجوه أن البراغيث مبتدأ ، و " أكلوني " خبر مقدم ، وقيل إن البراغيث فاعل والواو حرف زيد ليؤذن من أول الوهلة أن الفاعل جمع وهذا هو الوجه المروي عن سيبويه ، وقيل إن الفاعل ضمير على شريطة التفسير ، والبراغيث بدل منه ، وكان من حقه أن يقال : " أكلتني " لأن البراغيث ليست ما تعقل ، وزعم السيرافي أنها لما وصفت بصفة العقل مجازا أجريت مجرى ما يعقل كما في (رأيتهم لي ساجدين) = سورة يوسف آية " واعترض عليه بأن الأكل ليس ما يختص به العقل بل يشركهم فيه غيرهم بدليل : أكلت الهرة الفأرة ، والذئب الشاة ، ونحو ذلك ، وأجيب بأن الأكل محمول على معنى التعدى ، والجور كما يقال : أكل فلان جاره إذا تعدى عليه ، وهذا ما يختص به ذو العقل " الحاشية " ٩ "

وانظر سيبويه ٢٠٩ / ٣ ، وانظر تعليقات السيرافي في هامشه .

(ومن زعم بأن الحكم - في قول الضب : ((في بيته يؤتى الحكم)) -
(١)
مبتدأ تقدم الخبر ، فقد سها .) لأن هذا المبتدأ يصلح فاعلا
لـ " يؤتى " وقد ذكرنا أن الخبر إذا كان فعلا والمبتدأ يصلح فاعلا له
- لو تأخر - يجب تقديم المبتدأ فهو مثل : " قام زيد " فإنه
لا يجوز أن يقال : إن " زيدا " مبتدأ تقدم خبره للالتباس المذكور ،
فالسهو ظاهر ،

وأصل المثل على ما زعمت العرب عن ألسن البهائم ، قالوا : أن الأرنب
التقطت ثمرة ، فاغتلسها الثعلب فأكلها ، فانطلقا إلى الضب فقالت
الأرنب : يا أبا الحسل : فقال : سمعنا دعوت ، فقالت أتيناك
لتختصم إليك ، قال : عادلا حكمتما ، قالت : فاخرج إلينا ،
قال : في بيته يؤتى الحكم ، قالت : إني وجدت ثمرة ، قال : حلوة
فكليها ، قالت : فاغتلسها الثعلب ، قال : لنفسه بفى الخير ،
قالت : فطامته ، قال : بعقك أخذت ، قالت : فطامني ، قال :
حرانتصر ، قالت فأقص بيننا ، قال : حدث حديثين امرأة فان أبت

(١) قال المصنف في حاشيته : " ذكر ابن الأنباري أن قولهم : ففى
بيته يؤتى الحكم " من تقديم الخبر على المبتدأ ، وليس بصواب
لأن الحكم يصلح فاعلا لمؤتى ، والمعنى يؤتى الحكم فى بيته ،
فلا معنى لتقدير التقديم الطبعي " ثم أورد القصة التي أوردها
الشارح هنا . الحاشية " ٩ " ط .

وانظر المثل في مجمع الأمثال للميداني ٧٢ / ٢ ، والمستقصى ٦٠ / ٢ .
(٢) الحسل : فرخ الضب حين يخرج من البيضة ، يهكنى الضب
بأبي الحسل . الصحاح " حسل " .

(١)
فأربعة ، فذهبت أقواله كلها أشالا .

(٢)
(وحذف المبتدأ عند الدلالة نحو قوله :

(١) هذه القصة منقولة بكاملها من مجمع الأمثال للميداني ٢٧/٢
ووردت هذه القصة أيضا في المستقصى ٦٠/٢ .
وورد قوله : " في بيته يلقى الحكم " في المستقصى ١٨٣/٢ ،
وورد قوله : حدث حديثين امرأة فإن لم تفهم فأربعة " في
فصل المقال ص ٥٠ ، والميداني ١٩٢/١
قال في فصل المقال : فأربع أي : قف وأسك عن قولك ...
يقول : اذا كررت الحديث فلم يفهم عنك فأسك ، ولا تتعصب
نفسك فانه لا مطمع في افهامها ،
وقال الميداني : وأراد بالحدثين حديثا واحدا ، تكرره
مرتين ، فكأنك حدثتها بحديثين ، والمعنى : كرر لها الحديث
لأنها أضعف فهما ، فإن لم تفهم فاجعلها أربعة .
وقال أبو سميذ : فإن لم تفهم بعد الأربعة فالمربعة يعني العما .
(٢) قال ابن مالك في الخلاصة :-

وحذف ما يعلم جائز كما . . تقول زيد بعد من عندكما
وفي جواب كيف زيد ؟ قل دنف . . فزيد استغنى عنه إذ عرف
وانظر سيبويه ١٤١/١ ، ١٣٠/٢ ، والمقتضب ١٢٩/٤ ،
والإيضاح في شرح المفصل ١٩٣/١ ، ومغنى اللبيب ٦٩٨/٢ ،
وانظر شرح الألفية عند كلامهم على الأبيات السابقة .

(١)

.. * إذ قال الخميس نعم)

وأولاه :

* لا يبعد الله التلب والتلبيح والتلبيحيات *

أى : هذه نعم .

(٢)

(وفى المثل : ((إحدى حظيات لقمان))) ، أى : هذه
إحدى حظيات لقمان ،

الحظية تصغير الحظوة بفتح الحاء ، وهو السهم الصغير ، وقيل هى
التي لا نصل لها ، وكان بين لقمان بن عاد ، وبين رجلين من عاد
قتال ، وكانا ربي إبل ، وكان لقمان رب غنم ، فأعجبت لقمان
الأبل ، فأبها أن يبتاعها منه ، وكان يلتصق أن يفلا عن إبلهما ،
ولما رأهما لا يفعلان عنها ولم يجد فيها طعاما لقيهما ومعهما

(١) هذا بعض عجز بيت من بحر السريخ وصد ره هو الذى ذكره
الشارح وهذا البيت للمرقش الأكبر : عمرو بن سعد بن مالك بن
ضبيه من قيس بن ثعلبة - انظر ترجمته فى المؤلف والمختلف
ص ١٨٤ ، وانظر البيت الشاهد فى المفضليات ص ٢٤٠ ، ومغنى
اللبيب ٥٨٢ ، وابن يعيش ٩٤/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب
للبيدائى ١٤٢/٧ .

والتلب : لبس السلاح ، والخميس : الحبش ، والنعم : الأبل
قال ابن يعيش قال الفراء : هو ذكر لا يؤث - ابن يعيش
٩٤/١ .

(٢) هذا مثل عربى ، وقد أورده الضبى فى كتابه أمثال العرب وأورد
القصة التى قيل فيها - أمثال العرب للضبى ١٥٩ ، وورد المثل
وقصته أيضا فى فصل المقال ١٠٤ ، وأورده الميدانى فى مجمع
الأمثال ٣٥/١ ، وأورده المصنف فى حاشيته اللوحه " ١٠ ط .

حفيرين من نهل كثير ، فقال : ماتصنعان بها ، انما هي حطاب ،
فوالله ما آخذ معى غير سهمين ، فعمد لقمان إلى النبل فحوها ،
وكانت لهما سمرة يستظلان بها فاتخذ فيها عشا ، رجاء أن يصيب
منهما غرة ، فلما وردت الإبل تجرد من الرجلين واحد وهو السمى
بعمرو ، وأكب على البئر يستقى ، فرماه لقمان من فوقه بسهم فسمى
ظهيره ، فقال : حسن احدى حظيات لقمان ، أى : هذه احدى
حظيات لقمان ، يضرب لمن عرف بالشر فإذا جاءت هنة من جنس
فعاله قيل : احدى حظيات لقمان ، أى : أنه فعله من فعلاته .

(١)

((وغير قليل . فضحت نفسى)) (

أى : هذا الفعل خير قليل ، ويروى " نفع قليل " ،
وأول من قاله : فاقرة امرأة مرة الأسدى وقد غاب عنها زوجها فهوت
عبد لها كان يرعى ماشيتها فلما همت أقبلت على نفسها فقالت :
(٢)
" يا نفس لا خير فى الشره فانها تفضح الحرة "

(١) انذار المثل والقصة التى معه فى مجمع الأمثال ١/٢٤٢-٢٤٣ ،
وأورد الحنفى فى حاشيته القصة كما ذكرها الشارح هنا وزاد فى
آخرها فقال مرة :

لحى الله رب الناس فاقرميته
وأهون بها مفقودة حين تفقده
لعمرك ما يعتادنى منك لومة
وما أنا من وجد عليك مسهده

الحاشية ١٠ ط .

(٢) فى الصحاح " شرر " " الشره " صدر الشر .

(١)

وتحدث العبرة ، ثم أمرضت عنه حيناً ، ثم همت فقالت :
 يا نفس موتة مريحة خير من الفضيحة ، وركوب القبيحة ، وإهـاك
 والعار ولبس الشنار ، وسوء الشعار ولوم الدثار ، ثم همت وقالت :
 إن كانت مرة واحدة فقد تصلح الفاسدة وتكرم العائدة ثم جسرت على
 أمرها وقد أقبل زوجها وكان غائبا فنعب غراب فأخبره أن امرأته
 لم تفجر قط ولا تفجر إلا تلك الليلة ، فركب فرسه وسار سريعا
 فانتهى إليها وقد قام عنها العبد ، وقد نددت وهي تقول : " خير
 قليل وفضحت نفسي " ، وسمعها مرة فدخل عليها وهو يردد لما به
 من الغيظ فقالت له : ما يرددك ؟ فقال مرة ليُعْلِمَ أنه قد علم
 " خير قليل وفضحت نفسي " فشبهت شهقة فماتت ، ثم قام إلى
 العبد فقتله .

(٥)

(ويلزم ذلك) أى : حذف المبتدأ (فى) - (نحو) - زيد الخبز آكله
 بنصب الخبز (أى : " زيد أكل الخبز هو آكله " ، إذ لا بد من إضمار
 ناصب للخبز يكون الذى بعده مشتغلا عنه بضميره ، وإنما لزم المبتدأ

(١) فى الصحاح " عرر " ويقال به " عررة " وهو ما اعتراه من الجنون . .
 وعلان عُرَّةٌ وعار وعارور أى قدر ، وهو يعرقوه أى : يدخل عليهم
 مكروها يلطخهم به .

(٢) الشنار : الميب والعار . الصحاح " شـنر " .

(٣) الشعار : هو الثوب الداخلى الذى يلى الجسد .

(٤) الدثار : هو الثوب الخارجى .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من الأصل .

(١)
إذا لو - (لم) - يضر فرفع " آكله " إما بالأصالة أو بالتبعية ،
ولا يجوز أن تكون بالأصالة ، إذ لا يصلح أن يكون خبراً وإلا لم يكن
للخبز ناصب ، ولا جائز أن يرتفع بالتبعية ، إذ لا يصلح أن يكون
أحد التوابيع ، فإن قلت يجوز أن يكون تأكيداً لـ " أكل " المقدّر ،
قلت لا يجوز لوجهين :-

(٢)
" أحدهما " أن المؤكد لا يحذف ، والثاني : لو كان تأكيداً لجاز أن
يكتفى بأحدهما لا بعينه لكن لا يصلح أن يكتفى بالثاني ، إذ لا يكون
للخبز حينئذ ناصب ، هذا غاية تقريره ، والمصنف قال فـ
التعليق : ولزم حذفه لثلاثتهم أنه جملة أخرى ستأنف وفيه نظر .
(٣)

(محذف الخبر نحو قوله :

أيأ ظهيرة الوعشا بين جلاجل

(٤)
صين النقا أنت أم أم سالم)

-
- (١) هذا الحرف ساقط من (م) .
(٢) في الأصل " ح " وهو الرمز المستعمل بدلاً من " أحدهما " .
(٣) قال المصنف في حاشيته : " إذا قلت : زيد الخبز آكله فنصبت
" الخبز " فلا بد من تقدير مبتدأ ، ولزم حذفه لثلاثتهم
أنه جملة أخرى ستأنف " العاشية " ١٠ " ط .
(٤) هذا البيت من بحر الطويل ، وهو لذو الرمة غيلان مية فـ
ديوانه ٧٠٠ ، وهو من الشواهد التي لا يكاد يخلو منها كتاب
نحو أو أدب فهو من شواهد سيويه ٥١/٣ ، وفي المقتضب
١٦٣/١ ، والخصائص ٤٥٨/٢ ، وابن الشجري ٣٢١/١ ،
وأما في القالي ٦١/٢ ، والانصاف ٤٨٢ ، والايضاح للأقزويني
٣٧٩ ، واللسان " ج ل ل " ، وابن يمينش ٩٤/١ ،
===

فحذف الخبر .

(١)

(وفي المثل ((كلاهما وتمرا)) فيمن روى)

يعنى يروى : " كليهما " أى : أطعمك كليهما وأزيدك تمرا ،

(٢)

ومن روى " كلاهما " بالرفع فالتقدير : لك كلاهما وأزيدك تمرا ، فحذف

الخبر .

==== وأداة النداء تختلف فى هذه المراجع ففى بعضها " أيها " ،
وفى بعضها " فيا " وفى بعضها الآخر " هيا " ، والوعسسا :
موضع بين الثعلبية والخزيمية ، وقيل هى رملة متصلة ، وجلجل
موضع ، وقيل جبل بالدهنا .

(١) فى حاشية المصنف " كلاهما وتمرا أى : لك كلاهما وأزيدك تمرا ،
وروى " كليهما أى : أطعمك كليهما ، وحكى أن الرجل قال :
أتلنى ما بين يديك ، فقال عمرو أيهما أحب اليك زيد أو سنام ،
فقال : الرجل كلاهما وتمرا أى : ما لى كلاهما وأريد تمرا ،
ولو نصب لكان المعنى : أعطنى كليهما وزدنى تمرا " الحاشية . ١ ط .
والمصنف والشارح أخذوا المثل وقصته ورواياته من مجمع الأمثال
للبيهقي ١٥١/٢ - ١٥٢ أو فصل المقال ١١٠ ، وانظر المثل أيضا
فى المستقصى ٢٣١/٢ ، وسيبويه ٢٨٠/١ - ٢٨١ .

(٢) قال سيبويه فى الكتاب ٢٨٠/١ - ٢٨١ " ومن ذلك قول العرب :
" كليهما وتمرا " فذا مثل قد كثر فى كلامهم واستعمل وترك ذكر
الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال : أعطنى كليهما وتمرا ،
ومن العرب من يقول : كلاهما وتمرا ، كأنه قال : كلاهما لى
ثابتان وزدنى تمرا . " .

وأول من قال ذلك عمرو بن حمران الجمدي ، ودفع اليه رجل قد أضر
به العطش والسغب ، وعمر وقاعد حين يديه تمر وزيد وتامك ، فدنا
منه الرجل فقال : أطمعني من هذا الزهد والتامك ، فقال :
نعم " كلاهما وتمرا " ، فاطعم الرجل حتى انتهى وسقاه لبنا حتى
روى فذهبت كلته مثلاً .

(١) السغب والسغب الجوع .
(٢) التامك هو السنام .

(وخرجت فإذا السبع) أى : فإذا السبع واقف ، و "إذا" لل مفاجأة ،
(١)
فحذف الخبر هذا عند من لا يجعل "إذا" ظرفا مكانيا واقعا خبرا له ،
(٢)
وقد ذكرناه فيما قبل .

(ويجب ذلك) أى : حذف الخبر (فيما التزم فى موضعه) أى : فى
موضع الخبر (غيره نحو : لولا زهد لكان كذا فى أحد المذهبين)

-
- (١) اختلف النحاة فى إعراب "إذا" الفجائية على ثلاثة أقوال :-
الأول : أنها حرف صهذا قال الأخفش والشلصين وابن مالك ونسبه
أبو حيان فى البحر والنهر للكوفيين ، ويدل عليها كلام المبرد فى
المقتضب ٥٧/٢ .
الثانى : أنها ظرف زمان صهذا قال الزجاج والرياشى وابن طاهر ،
وابن عصفور ، ونسب للمبرد ، وقيل هو ظاهر كلام سيويه .
الثالث : أنها ظرف مكان صهذا قال المبرد والفارسي وابن جنى ،
ونسب إلى سيويه ، واختاره الزمخشري .
انظر فى هذه المسألة المقتضب ٥٧/٢ ، ١٧٨/٣ ، وسر الصناعة
٢٥٦/١ ، والبيان لابن الانبارى ٣٦٩/١ ، والتسهيل ٩٤ ،
والرضى ١٠٣/١ ، ١١٤/٢ ، والبحر المحيط ٦٠/١ ، ٢٥٩/٦ ،
وانظر النهر الطارد فى هامشه ٢٥٨ ، وابن يعميش ٩٤/١ ،
والجنى الدانى ٣٦٥ - ٣٦٩ ، والفوائد الضيائية ٢٩٥/١ ،
ومغنى اللبيب ٨٠/١ ورصف المبانى ١٥٠ .
وانظر القسم الأول من التحقيق ٥٩١ - ٦٠٣ .
ونسب ابن الانبارى فى الانصاف للكوفيين القول بأنها ظرف مكان ،
الانصاف ٢٠٤/٢ .
(٢) انظر القسم الأول من التحقيق ص ٥٩١ - ٦٠٣ - تحقيق الشيخ برهان .

أى : لولا زيد موجود ، فحذف لدلالة لولا عليه ، لأن معناه امتناع الشيء لوجود غيره .

والمذهب الثانى : هو مذهب الكوفيين ، وهو أن " زيد " فاعل فمضارع محذوف ، أى : لولا حصل زيد .

وقد توجهوا أن " لو " ههنا على معناها من اقتضاء الفعل ، و " لا " للنفي نحو : " لو لم يمنع زيد " وضعف بامتناع : لولا أحد ، ولولا زيد ، ولولا عمرو ، إذ لو كان " لا " على أصلها من إنفاذ الجحود لم يمتنع .
(١)

(وضربى زيدا قائما) هذا مثال لما حذف فيه الخبر لزوما ، لأنه المستزم فى موضعه غيره ، والتقدير : " ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما " فحذف " حاصل " كما حذف متعلقات الظروف ، ثم حذف " كان " لأنه يحذف كثيرا فى الكلام ، ثم حذف الظرف إذ لم يبق ما يضاف ،
(٢)

(١) انظر فى هذه المسألة الانصاف ٧٠ / ١ ، والأطلى الشجرية ١١ / ٢ وأفلاطون من به الرعمن ٤١ / ١ ، والمفصل ٩٦ / ١ ، والتسهيل ٤٥ والجنى الدانى ٥٤١ - ٥٤٦ ، والرضى ١٠٣ / ١ ، ومغنى اللبيب ٣٠٣ / ١ ، والإيضاح العنبرى ٥١ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١٩٤ / ١ ، والتسريح وحاشية يس عليه ١٧٨ / ١ - ١٧٩ .

(٢) قال ابن الحاجب فى الإيضاح ١٩٦ / ١ : " ضابط هذا الحساب أن يتقدم مصدر أو ما هو فى معنى المصدر منسوبا إلى فاعله أو مفعوله ومعه حال منهما أو من أحدهما على معنى يستغنى فيه بالحال عن الخبر .

وللنعمانيين فيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : وهو مذهب أكثر المعققين من أهل البصرة أن التقدير

" ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما " ، حذف متعلق الظرف ===

مبناه أن قائما منصوب على الحال ، إذ المعنى أن كل ضرب إنما هو واقع في حال القيام ، والحال لا بد له من ذي الحال ومن العامل ، ولا يجوز أن يكون ذو الحال هو الضمير للمتكلم ، أو زيدا ، لأنه من تنمة المبتدأ ، فلا يكون واقعا موقع الخبر ، ولا يجوز أن يكون العامل في الحال هو المصدر المذكور لما ذكرنا .

(١) (٢) (٣)
فالحاصل أنه - (لا بد) - من تقدير ذي الحال وعامل ، إذ لو لم يقدر وكان ذو الحال والعامل هما المذكورين لفظا لكان من تنمة المبتدأ ،

=== على القياس المعروف ، وهو أن الظرف إذا وقع صلة لموصول أو صفة لموصوف أو حالا لذي حال أو خبرا لمخبر عنه تعلق بمحذوف إذا كان متعلقا عاما ، وهو مطلق الوجود ، ثم لما كان في الحال شبه بالظرف حذف لدلالته عليه فبقى " ضربى زيدا قائما " .
الثانى : وهو مذهب الكوفيين أن التقدير : " ضربى زيدا قائما " حاصل ، فعلى هذا يكون الحال عندهم من تنمة المبتدأ ، وعلى القول الأول تكون الحال من تنمة الخبر .
والمذهب الثالث : وهو مذهب بعض التأخرين واختاره الأئمة - أن التقدير عنده : " ضربت زيدا قائما " ، فـ " ضربى ههنا " وإن كان مصدرا قائما مقام الفصل ، فاستقلت الجملة به صفاعله كما استقلت فى " أقائم الزيدان ؟ " والمذهب الصحيح هو الأول . . . الخ
وكلام الشارح هنا موافق لكلام ابن الحاجب فى ترجيح المذهب الأول ورد المذهبين الآخرين .

(١) ما بين القوسين ساقط من (هـ)

(٢) فى (م) ، (ك) " ذى حال "

(٣) كلمة " لو " ساقطة من (م) .

ولا يجوز أن يكون من تنمة المبتدأ لوجهين :-
أحدهما : أنه لا يكون في موضع الخبر شيء يقوم مقامه .
والثاني : أن معناه حينئذ : ضربى الواقع على زيد في حال كونى قائما ،
أو كونه قائما حاصل ، فلا يلتزم منه انحصار الضرب في حال القيام ،
بل المعنى أن الضرب في حال القيام واقع لا أن كل ضرب هو منحصر فى
حال القيام مع أن هذا المعنى هو المفهوم من هذا الكلام بحسب
الاستعمال ، فإذا لم يجز أن يكون من تنمة المبتدأ وجب تقدير عامل
وذى حال وهو " كان " هو المستكن فيه ، فيكون التقدير " ضربى زيدا كان
قائما " ، وهذا لا يستقيم بمجرد (١) (٢) لأنه لا ضمير فيه يرجع إلى المبتدأ
إذ هو مثل " على يزيد كان ذا مال " فقد ظرف وهو " إذا " ثم يعود (٤)
السائل ويقول : هذا الظرف متعلق بضربى أو بشيء آخر منه (٥)
فإن متعلق بضربى كان من تنمة المبتدأ أيضا فقد وقعنا فيما قررنا منه
فلا يكون " إذا " متعلقا بالمبتدأ ، فلا بد من أن يتعلق بحاصل مقدر
فالتقدير " ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما " ، فصح أن قائما من تنمة
الخبر وهو غير الخبر ، وألزم في موضعه ، فوجب حذف الخبر لذلك ،
لأنه وقع موقعه غيره ، وسد مسده ، وإنما أضمر " كان " لأنه من الأفعال
العامة التى لا يحتاج إضمارها إلى قرينة معينة نحو : " زيد فى الدار "

(١) فى هامش الاصل " الضمير يرجع إلى زيد " .

(٢) " " " أى تجريد كان عن إذا " .

(٣) فى هامش الاصل " بتجريده " .

(٤) فى الاصل " على زيد كان ذا مال " والتصحيح من بقية النسخ .

(٥) فى هامش الاصل : أى عدم الانحصار .

(١)

أى : حاصل ، وكائن و " كان " هى التامة لا الناقصة لوجهين :

(٢)

أحدهما : لو كانت ناقصة لكان " قائما " خبر " كان " لا حالا فيفوت

معنى التقييد الحالى الصحيح للمعنى الذى ذكرناه .

والثانى : أنه لو كان خبرا لجاز تمزيقه وإن يقال : ضربه زيدا القائم

(٣)

لكنه ما التزم تنكيهه فى الاستعمال .

(٤)

(وأخطب ما يكون الأمير قائما) هذا مثل الأول أى : أخطب أكون الأمير

حاصل إذا كان قائما ، كان كل كونه منه خطيب على جهة المجاز ،

(١) انظر التصريح ١ / ١٨١ .

(٢) فى الاصل " لو كان "

(٣) انظر ابن يعيش ١ / ٩٧ .

(٤) قال سيويه فى الكتاب ١ / ٤٠٢ : " كما تقول : عبد الله أحسن

ما يكون قائما " وأما عبد الله أحسن ما يكون قائما ، فلا

يكون فيه إلا النصب لأنه لا يجوز لك أن تجعل أحسن أحواله قائما

على وجه من الوجوه " .

وفى هامشه : قال السيرافى " كان الأخفش يجيز رفع قائم ، وأجازه

البرد ، كان التقدير : إذا قلت : أحسن ما يكون فقد قلت :

أحسن أحواله ، وأحسن أحواله هو عبد الله ويكون قائما " خبرا له ،

وعلى مذهب سيويه إذا قلت : أحسن ما يكون ، فمعناه : أحسن

أحواله ، وأحواله ليست إياه ، وقائم هو عبد الله ، ولا يجوز أن

يكون خبرا لأحسن ، وهذا اختيار الزجاج وهو الصحيح لأننا

لو قلنا : زيد أحسن أحواله قائم لم يجوز ، لأن قائما

ليس من أفعاله .

(١)

(وأخص ما يكون البر مدان بدرهم أو مدين .) هذا مثال آخر
"مدين" مثل "قائم" نصب على الحال ، أى : أرخص ما يكون البر
حال كونه سمرا هذا السعر ، وأما إذا قلت : مدان بدرهم ، فمدان
مبتدأ ، وصححه " منه " محذوف مدرهم هو الخبر والجملة منصحة
المحل على الحالية ، وليس فيه الواو .

((ونحو : كلمته فو إلى فى)) فالفرق بين المثالين أن " مدين "
حال مفرد ، و " مدان بدرهم " جملة وقعت حالا ، فالتقيد حاصل ،
سواء كانت الحال مفردة أو جملة .

(١) انظر سيبويه ٤٠١ / ١ ، ٤٠٢ ،

وفى حاشية المصنف : " أرخص ما يكون البر مدان بدرهم ،
جاز فى " مدان " الرفع والنصب ، فالرفع على الإبتداء ،
والخبر " بدرهم " والجملة منصحة المحل حالا سد بها سد
الخبر ، والمائد إلى ندى الحال محذوف ، والتقدير : أرخص
ما يكون البر إذا كان مدان منه بدرهم ، كما فى " أخطب ما يكون
الأمر قائما ، والنصب فعلى الحال كما فى : كلمته فاه إلى فى
على ما سيجى " الحاشية " ١٠ " ط .

(وقد روى فى قوله :

(١)

الحرب أول ما تكون فتية نسمى بزيتها لكل جهل

رفع الاسمين ونصبهما واختلافهما .)
(٢)

الاسمان " هما " لفظ " أول ، وفتية " . الشعر لعمرين معدى كرب وطعمه :

حتى إذا وقدت وشب ضرامها عادت عجوزا غير ذات حليل

شمطا جزت رأسها وتنكرت مكروهة الشم والتقبيـل

وفيه أرملة أوجه :-

الوجه الأول : أن يكونا مرفوعين ، فالحرب مبتدأ أول ، و " أول " مبتدأ

ثان ، و " فتية " خبر المبتدأ الثانى ، والجملة خبر المبتدأ الأول وفى

" تكون " ضمير الحرب ، و " أول " مذكرو " فتية " مؤنث وهو خبره وانما

جوز هذا ، لأن " أول " مضاف الى كون الحرب ، وكون الحرب هو الحرب

فكانه قال : " أول الحرب " ، فقد انكس التانيث من المضاف اليه

كذهبت بعض أنامله ، أى الحرب أول أحوالها التى تكون عليها فتية .

(١) هذا البيت من الكامل وهو لعمرين معدى كرب الزهيدى كما ذكر

الشارح ، ورواية سيويه " بيزتها " والهزة بالكسر اللباس ، ورواية

البيت الثانى فى العباب " حتى إذا سمعت " ، ورواية البيت الثالث

فى (م) " للثم "

والبيت من شواهد سيويه ٤٠٢/١ ، والمقتضب ٢٥١/٣ ،

والإيضاح فى شرح المفصل ٢٠٠/١ ، والعباب اللوحة ٥٨ نسخة

المدينة ، والرواية فيه " بيزتها " و" الشط " بياض شعر الرأس يخالطه

سواده ، والرجل أشط والمرأة شطاء - واللسان " شط . والقاموس

" الشط " .

وقد بين الشارح محل الشاهد من البيت والأقوال التى ذكرها حتى

الموجودة فى كتاب سيويه والمقتضب .

(٢) فى جميع النسخ " هو " والصواب ما أثبتناه .

(٣) اكتساب المضاف التانيث من المضاف إليه تقدم الحديث عنه فى ص ١٤٠

والثاني : أن ينتصب " أول وفتية " على أن " أول " ظرف و " فتية " خبر
" تكون " وخبر " الحرب " قوله : " تسمى " ، أى : الحرب تسمى فى أول
كونها فتية .

والثالث : أن ينتصب أول ويرتفع " فتية " على أن " الحرب " مبتدأ
و " فتية " هو خبره ، و " أول " ينتصب على الظرف .
والرابع : أن يرتفع " أول " وينصب " فتية " و " أول " فى هذا مبتدأ
ثان ، و " فتية " حال سد سد خبر المبتدأ نحو : ضربى زيدا قائما
أن أول أكونها حاصل إذا كانت هى فتية ، ولهذا الوجه ذكر الهيئت ،
(١)
فإنه مثل " ضربى زيدا قائما " دون الوجه الآخر .

(والخبر فى هذه المسائل هو الظرف المضاف إلى ما عطف فى الحال
(٢)
المحذوف)

فالظرف المضاف هو " إذا " والمضاف إليه العامل فى الحال وهو " كان "
المقدر .

(٣)
(سد بالحال سده) أى : سد الخبر على ما بيناه ، فقوله : " سد "
علة لقوله : المحذوف ، أى : إنما حذف الظرف لسد الحال سده .

(١) فى (ل) ٣ الأوجه الآخر " وهذه الأوجه الأربعة ذكرها الصنف فى
حاشيته " ١٠ ط .

(٢) انظر حاشية الصبان ٢٢٩/١ ، وانظر التصريح ١٨١/١ .

(٣) المراجع السابقة فى نفس الصفحة .

(١)

(ومذهب الكوفيين) وهو أن " قائما " حال من فاعل " ضربى " أو مفعوله فيكون من تنمة المبتدأ ، والعامل هو المقدر ، وهذا (يخرج الكلام عما هو المقصود ، إذ المقصود أن وقوع الحدث بانط هو فى هذه الحال) أى : ينحصر وقوعه فيها .

(وتقديرهم) أى : تقدير الكوفيين (يفيد أن الحدث الواقع فى هذه الحال واقع ، وهذا لا ينافى وقوعه فى غير هذه الحال ، وأيضا على تقديرهم ، لا تكون الحال فى موقع الخبر ، بل هو من تنمة المبتدأ ، فلا يلزم حذف الخبر ،) لأن التزام حذف الخبر كان ، لأن غيره وقع موقعه ، وسد مسده ، فإذا لم يكن ما يسد مسده فلا يلزم حذف الخبر ، (ويدل عليه جواز " ضربى زيدا قائما خيرا من ضربى قاعدا ") أى : يدل على أن تقديرهم لا يفيد انحصار الضرب فى حال القيام فى هذا المثال إذ يمرض معه ضرب آخر فى غير حال القيام . (ومن زعم أنه يفضلة الجطة الفعلية كـ " أقام الزيدان " يكذبه عدم استقلال الكلام بدون الحال مع انحراف الكلام عن سننه المصوغ هو ولاجله)

-
- (١) فى حاشية المصنف " ومذهب الكوفيين فى هذه المسائل أن العامل فى الحال هو المصدر والخبر محذوف أى : " ضربى زيدا قائما حاصل " وهذا فاسد للوجهين المذكورين فى المتن . " الحاشية " ١٠ ط .
- (٢) هذه الواو ساقطة من الأصل .
- (٣) هذا القول منسوب لابن دسويه فى العباب اللوحة " ٥٩ " .
- (٤) فى التنسخ (هـ) ، (ك) ، (ل) " الموضوع " .

يعنى أنه قد ذهب بعضهم إلى أن " ضلبي زيدا قائما " بمنزلة
 " ضربت زيدا قائما " كما أن " أقام الزيدان " بمنزلة " أيقوم الزيدان ؟"
 يعنى هو فى التقدير جملة فعلية ، فإبطاله الصنف بوجهين :-

أحدهما : لو كان جملة فعلية معه حال جاز أن يحذف الحال ويستقل
 الكلام بدون الحال ، كما أن " فى " " ضربت زيدا قائما " لو حذف الحال
 لثم الكلام ، لكنه لا يثم المعنى مع حذف الحال ،
 (١)

الثانى : أنه ينحرف عن المقصود ، إذ المعنى أن كل ضرب منى واقع فى
 حال القيام ، و " ضربت زيدا قائما " لا يفيد هذا الاستغراق والانحصار ،
 بل معناه أنه يصدر منى ضرب فى حال القيام وهو ظاهر ،
 (٢)

() والزمان المقدر منصوب المحل بدليل قولهم : " أخطب ما يكون الأمير
 يوم الجمعة " بالنصب ، ويجوز فيما هو مصدر ب " ما " المصدرية
 أن يقدر بالزمان فيكون المحذوف (أى : إذا) مرفوع المحل ، ويدل على
 صحته مجئ " أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة " بالرفع مسموعا
 (٣)

(١) هذا الحرف ساقط من (م) و (ك) وهو فى (هـ) وهامش
 الأصل قبل " أن " .

(٢) فى الأصل " أن ينحرف " .

(٣) ذكر ذلك فى العباب اللوحة " ٥٩ " نسخة المدينة ، وانظر

ابن يعيش ٩٦/١ ، ٩٧ .

(٤) انظر ابن يعيش ٩٨/١

وقال سيويه فى الكتاب ٤٠٣/١ " ومن العرب من يقول :

" أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة " . . . كأنه قال :

أخطب أيام الأمير يوم الجمعة . . . وجاز أخطب أيام يوم الجمعة

على سعة الكلام .

يعنى أن قوله : " أخطب ما يكون الأمير قائما " مقدره " إذا كان قائما "
 " فإذا " محتمل وجهين :-

أحدهما : أن يكون منصوبا ، والثانى أن يكون مرفوعا .
 فذكر لكل واحد دليلا .

أما الوجه الأول وهو أن الزمان المقدر يعنى " إذا " منصوب المحلل
 فيدل عليه قولهم : " أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة " بالنصب
 " فيوم الجمعة " ظرف وقع خبرا لأخطب ، أى : أخطب أكوانه حاصل فى
 يوم الجمعة ، فكذا أخطب ما يكون الأمير حاصل إذا كان قائما ، أى حاصل
 فى هذا الزمان ، فـ " إذا " منصوب المحل على الظرفية ، ثم الظرف مرفوع
 المحل على الخبرية .

والوجه الثانى : أن تقدر " ما " المصدرية بالزمان ، فكأنه قال :
 " أخطب أزمنة أكوان الأمير " فعلى هذا لا يكون " إذا كان قائما " منصوبا
 على الظرفية ، إذ لا يقع الزمان فى زمان ، بل يتمين أن يكون " إذا "
 مرفوع المحل بكونه خبرا عن " أخطب أزمنة أكوانه " ليكون هو هو ، أى :
 أخطب الأزمان هو هذا الزمان ، لا أن أخطب الأزمان واقع فى هذا
 الزمان ، ويدل عليه ورود " يوم الجمعة " بالرفع ليكون خبرا عن " أخطب
 ما يكون الأمير " ولما كان لفظ " إذا " محتملا لوجهين ، ولفظ " يوم الجمعة "
 يتمين نصبه للظرفية ، ورفعهم يتمين للخبرية ، استشهد لكل وجه من
 الوجهين فى " إذا " بما يدل عليه فى يوم الجمعة .

(١) فى بقية النسخ تقديم " نصبه " على " يتمين " .

(وعند بعضهم جاز هذا) أى : تقدير المصدر بالزمان (فى الكل)
 أى : فيما كان المبتدأ مصدرا نحو : " ضربى زيدا " أو مضافا إلى المصدر
 كـ " أكثر شربى السويق طتوتا " أو مضافا إلى معنى المصدر .
 (١)
 كـ " أخطب ما يكون الأثير (على تقدير مضاف محذوف) أى : زمان
 ضربى زيدا إذا كان قائما ، أى : زمان كونه قائما ، وكذا " أخطب ما يكون
 الأثير تقديره أخطب أزمنة أكوانه إذا كان قائما ، أى : هو زمان قيامه
 فيكون " إذا " المقدر فى جميع الصور مرفوع المحل خبرا للمبتدأ لا ظارفا .
 " فإن قلت قالوا : إن الحال بمنزلة الظرف ، فكان يستغنى فى مسئلة
 " ضربى زيدا قائما " وهابها عن إندمار " إذا " و " كان " ، بل يجمل قائما
 حالا من الخبر المقدر وهو " حاصل " والتقدير " ضربى زيدا حاصل قائما " ،
 أى فى حال القيام .

" قلت " الحال فى المعنى صفة ويلزم أن يرجع الضمير من الصفة إلى الموصوف
 (٢)
 فكذا يلزم أن يرجع الضمير من الحال إلى ذى الحال ، ولو لم يقدر
 " إذا كان " ، لكان ذى الحال الضمير فى " حاصل " وهو راجع إلى
 " الضرب " ، والضمير فى " قائما " يرجع إلى " زيد " فلا يكون راجعا من
 من الحال إلى ذى الحال ، فلا يصح ، إذ لم يرجع ضمير من الصفة إلى
 الموصوف ، فقد روا " إذا " و " كان " ليكون ظرفا يتعلق بحاصل ، فلا يمتنع
 حينئذ عدم تحمل الظرف الضمير ، كما لو قلت : " صليت يوم الجمعة " ،
 فإن الظرف لا يتحمل الضمير ، بخلاف الحال .

(١) انظر الايضاح فى شرح المفصل ١ / ١٩٩ .

(٢) فى (م) و (ل) " ضمير " .

(ومنه) أى : وما التزم فى موضع الخبر غير الخبر " كل رجل وضيعته " .
والتقدير : (" كل رجل وضيعته ") مقرونان ، فحذف الخبر
لدلالة الواو عليه ، لأن الواو للجمعية ، فهي قريبة من معنى المقارنة ،
هكذا قدره النحويون ،
وفيه نظر ، لأن الخبران قدر بهما فلم يلتزم فى موضع الخبر
(١)
- (غير الخبر) بل كان الأولى أن يقدر :
" كل رجل مقرون هو وضيعته " لتكون " وضيعته " واقعا موقع الخبر
(٢)
ملتزما فى موضعه .

-
- (١) ما بين القوسين - () - ساقط من (هـ) .
(٢) قال ابن الحاجب فى الإيضاح فى شرح الفصل ٢٠٠ / ١ " وقوله :
كل رجل وضيعته - أى : وعرفته - فيه مذهبان :
أحدهما : أن الخبر محذوف ، يكون الواو ههنا بمعنى المصية
فدل على المقارنة فتكون معناه مقرونان .
والآخر : أنه ليس ثم خبر محذوف أصلا ، بل هذه الواو بمعنى مع ،
فكما أنك إذا قدرت " مع " لم تحتج إلى الخبر فكذلك ههنا ، فإن
قيل : لم لم ينتصب ؟ فالجواب أنها إنما تنصب إذا كان قبلها فعل
أو معنى فعل ، ولا فعل ولا معناه فلا نصب " .
وذكر الحسينى فى الباب اللوحة " ٩ " : " أن الكوفيين يقولون :
إن " وضيعته " خبر مبتدأ . وذكر ذلك أيضا الرضى فى شرحه
للکافية ، وانظر سيبويه ٢٩٩ / ١ ، ٣٠٠ ، وابن يعيش ٩٨ / ١ ،
وشرح الكافية للرضى ١٠٧ / ١ - ١٠٨ .

(١) (ولعمرك لأفعلن كذا) أى : لعمرك قسمي ، فحذف الخبر
والترزم في موضعه " لأفعلن " واللام لجواب القسم ، فوجد قرينة لحذف
الخبر ، فيحذف ،
وكذا لفظ " العمر " بالفتح ، لأنه لا يذكر إلا في القسم .

(وزيد الخبر آكله قريب منه .) والتقدير : " زيد " آكل الخبر آكله
فحذف الخبر لدلالة المفسر عليه ، وإنما قال : " قريب منه " لأنه لم يقع
موقع الخبر ، وإنما وقع بعد معمول الخبر وهو " الخبر " هكذا ذكره في
(٢)
التعليق ،

(١) في شرح الكافية ١٠٨/١ " ضابطه كل مبتدأ في الجملة القسمية
تعمين للقسم نحو : لعمرك ، وأيم الله كما يجي " في باب القسم ،
فان تعميته للقسم دال على تعمين الخبر المحذوف ، أى لعمرك
ما أقسم به ، وجواب القسم ساد سد الخبر المحذوف ، والعمر
والعمر بمعنى ، وقد لخص ابن مالك هذه المواضع الأربعة بقوله
في الخلاصة :-

ومعدولا غالبا حذف الخبر . . حتم وفي نص يمين ذا استقرار
ومعدوا وعينت مفهوم مع . . كمثل كل صانع وما صنع
وقيل حال لا يكون خبرا . . عن الذي خبره قد أضمر
كضربى العبد سيئا واتم . . تبينى العق منوطا بالعكس
وانظر شرح الكافية لابن مالك ٣٥٣/١ ، والتصريح ١٧٩/١ - ١٨٠
والاشموني ٢٢٥/١ - ٢٣١ .

(٢) قال المصنف في حاشيته " وقريب منه زيد الخبر آكله " لأن " زيد "
مبتدأ ، والخبر محذوف يدل عليه التفسير ، والترزم حذفه استغناء
عنه بتفسيره ، إلا أن التفسير لما لم يكن في موضع الخبر - وإنما هو
بعد معموله - لم يجر مجرى الأمثلة السابقة " حاشية المصنف . ط .

وفيه نثار ، لأننا نقول : " الخبز " معمول الخبر ، وواقع موقع الخبر وهو " أكل " كما أن في " نمرى زيدا قائما " لفظ " قائما " من متعلق الخبر ، وواقع موقع الخبر .

والأولى في بيان مفارقة هذه الصورة " لما قبلها " أن يقال : الدال على (١) الخبر هو - (عين) - لفظ الخبر ، إلا أنه اشتغل " بضميره " ، بخلاف (٢) " الصور " السابقة فإن الدال على الخبر مفاير للفظ الخبر ، لأن لفظ " قائما " مفاير للخبر وهو " حاصل " ولفظ " وضيمته " مفاير للمقـدر وهو " مقرون " .

(٤) (وحذفان) يعنى المبتدأ والخبر ، (في = نعم العبد) = (

أى : أيوب ، على تقدير " هو أيوب ")

(٥) (فيمن جمل المخصوص خبر مبتدأ محذوف .)

أما من جمل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا مقدما ، فهو من باب حذف المبتدأ فقط .

(١) كلمة - (عين) - ساقطة من (م) .

(٢) في (م) " بضمير "

(٣) في (م) و (هـ) " الصورة "

(٤) هذا بمض الآية { من سورة " ص " والاية بتمامها :

= (وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنت ، إنا وجدناه صابرا نعم

المبدإ إنه أواب) = .

(٥) الخلاف في إعراب المخصوص تقدم ص ٦٦ ، ٧٠ في المتن وفي الهامش

(٢) فارجع إليه .

(مضمراً أحدهما أو كلاهما) بمعنى قد يكون المبتدأ مضمراً نحو :
 " أنا زيد " وقد يكون الخبر مضمراً نحو : " زيد أنا " وقد يكونان مضميرين
 نحو : " أنت أنت " كما ذكرنا .
 (١) (٢)

(ويكون منفصلاً لا غير .) أى : يكون المبتدأ والخبر منفصلاً لا غير ،
 أى : لا يكون مضمراً متصلاً ، لأن الاتصال يكون بمعامل لفظى ، والمعامل
 فى المبتدأ والخبر معنوى ، ولا يمكن اتصال اللفظى بما ليس بلفظى
 فلذلك تعين فيهما الانفصال .
 (٣)

(١) انظر سيبويه ٣٥٩/٢ ، والأصول لابن السراج ٦٥/١ ، واللمع

ص ١١٠ ، وابن يعيش ٩٨-٩٩ .

(٢) ذكر ذلك فى ص من التحقيق .

(٣) العامل فى المبتدأ والخبر محل خلاف بين البصريين والكوفيين من
 ناحية ، ومن البصريين بعضهم وبعضهم الآخر من جهة أخرى ،
 أما الكوفيون فيرون أنها تراعى ، انظر الانصاف ٤٤/١ ، وابن
 يعيش ٨٤/١ ، والتسهيل ٤٤ .

وذهب سيبويه الى أن العامل فى المبتدأ هو الإبتداء والعامل فى

الخبر هو المبتدأ انظر سيبويه ١٢٦/٢ ، ١٢٧ ، ١٦٠ .

وذهب الجرد والزجاج الى أن المبتدأ مرفوع بالإبتداء ، والخبر

مرفوع بالمبتدأ والإبتداء ، وتبصهم على ذلك ابن السراج ، وذهب

الجرى الى أن العامل فى الاثنين هو التجرد للإسناد ، وذهب

الأخفش الى أنها مرفوعان بالإبتداء .

وقد تحدث المصنف والشارح عن هذا المبحث فى حديثه عن العوامل

المعنوية - فأنظره فى القسم الثالث ص ٥٦٧ .

وانظر المقتضب ٤٨/٢ ، ١٢/٤ ، ١٢٦ ، واللمع ١٠٩ ، والخصائص

٣٨٥ ، والأصول لابن السراج ٥٨/١ ، والايضاح المضدى ٢٩

(١) إلا فيمن قال : لولاك ، ولولاى ، فإن الكاف والياء فى محل الرفع
على الابتداء عند الأخفش ، فإن الرفع محمول على الجر ، وعند سيبويه
(٢)
محلها الجر ، وإن للولا مع المكنى حالات ليست له مع غيره .
ومعناه ظاهر ، وتقرير قول الأخفش أن الجر قد حمل على الرفع فى قولهم :
" ما أنا كأنت " ، فكذا يحمل الرفع على الجر فى هذه الصورة .
فاللواحق بلولا عند الأخفش مجرورة فى محل الرفع ، كما أن " أنست "
فى " ما أنا كأنت " مرفوع فى موضع الجر ، وأما عند سيبويه فاللواحق
بحالها مجرورة ، و " لولا " حرف جر وإن اختص بالضم ، إذ لم يوجد لولا
جارة لمظهر ، فلذلك خصه بالمكنى ، أى المضمركل واحد من المذهبين
راجع من وجه ومرجوح من وجه .

=== والطبخ فى ضبط قوانين العربية ١٦٤/١ ، والتسهيل ص ٤٤ ،
والانصاف ٤٤/١ - ٥١ ، وابن يعيش ٨٤/١ ، وشرح الكافية
للرضى ٨٧/١ ، وشرح جمل الزجاجى لابن هشام ١٣٢ ، وابن عقيل
١٧٤/١ ، والتصريح ١٥٨/١ - ١٥٩ ، وحاشية الصبان على الأشمونى
١٩٢/١ - ١٩٣ .

(١) قال الجرد فى المختضب ٧٣/٣ : " وكذلك قول الأخفش : " وافق
ضمير الخفض ضمير الرفع فى " لولا " فليس هذا القول بشئ " وانظر
الكامل ٤٨/٨ - ٤٩ .

والأخفش فى هذا موافق للكوفيين - انظر الانصاف ٦٨٧/٢ .
(٢) قال سيبويه فى الكتاب ٣٧٣/٢ : هذا باب ما يكون ضمرا فيه الاسم
متحولا عن حالة إذا أظهر بعده الاسم ، وذلك " لولاك ، ولولا " .
إذا أضمرت الاسم فيه جر وإذا أظهرت رفع .

وانظر الامالى الشجره ٢١٣/٢ ، وابن يعيش ١١٨/٣ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،
والانصاف ٦٨٧/٢ - ٦٩٠ ،
والجرد يمنع هذا الأسلوب - انظر المختضب ٧٣/٣ والكامل ٤٨/٨ - ٤٩ .

أما مذهب الأغفش فرجحانه أن لولا محمول عنده على معناه المشهور
 المستفيض ، بحيث لا يختلف مع المظهر والمضمير .
 (١) (٢) (٣)
 ومرجح من حيث أنه يلزمه تغييرات كثيرة في (اللواحق) -بالإضافة ،
 (٤)
 وأما مذهب سيويه فرجحانه - (أنا) - شغير العاقل فقط وهو "لولا"
 والتغييرات في اللواحق واقعة تبعاً ، لا أصلاً ، ومرجح من حيث
 أن "لولا" لم يعهد جارا .
 (٥)
 (والشائع الكثير "لولا أنت ، ولولا أنا" وهو القياس) لما ذكرنا من
 أن حق المبتدأ إذا كان ضمراً أن يكون منفصلاً مرفوعاً وهو كذلك .

-
- (١) في هامش الأصل : أى الأغفش .
 (٢) في هامش الأصل : يعنى يقع المجرور في موضع المرفوع .
 (٣) هذه الكلمة ساقطة من (هـ) ، وفي هامش الأصل : المراد باللواحق
 كاف لولا وباء لولاى .
 (٤) هذه العبارة ساقطة من (ل) .
 (٥) انظر الكتاب ٣٧٣/٢ ، والمقتضب ٧٤/٣ .

(١)

- (بحث ضمير الفصل) -

(وإذا كان الخبر معرفة ، أو مضارعا لها في امتناع دخول حرف التعريف عليه ، كأفعل من كذا ، والفعل المضارع جاز تغلل ضمير الفصل بينهما)^(٢)
أدرج بحث ضمير الفصل في باب المبتدأ والخبر ، لأنه يتعلق بهما ، وذكر شرائطه ، وهو كون الخبر معرفة أو مضارعا لها ، والمراد بالمعرفة أن يكون ما يصلح أن يقع نعمتا للمبتدأ ، لا كل معرفة ، لأن ضمير الفصل إنما جئ به ليفصل بين كون الخبر خبرا أو نعمتا ،

فيخرج قواك : " زيد هو غلام الرجل " فإن الخبر وإن كان معرفة لا يصلح نعمتا للمبتدأ ، فلا يحتاج إلى ضمير يفصل بين كونه نعمتا أو خبرا ، وكذا نظائره فكان حقه أن لا يفصل بين المبتدأ وبين " أفعل من " ، إذ لا يصلح أيضا نعمتا للمبتدأ ، ولكنه على الجملة ما بنمت " به " وهو قريب من المعرفة فالحق بالمعرفة ، بخلاف ما لا يقع نعمتا أصلا نحو : " غلام الرجل " .

(١) هذا العنوان من هامش (ل) .

(٢) انظر سيبويه ٣٩٢/٢ ، ٣٩٥ ، والانصاف ٧٠٦/٢ ، والأمالى

الشجرية ١٠٧/١-١٠٨ ، وابن يعيش ١٠٩/٣ ، وشرح الكافية

للرضى ٢٣٠/٢ ، والمغنى ٥٤٦ .

و" ضمير الفصل " تسمية بصرية أما الكوفيون فيسمونه عمادا .

انظر التصريح ٢١٠/١ ، والانصاف ٧٠٦/٢ .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من الأصل و (ظ) .

والفعل المضارع ألحق بالمعرفة أيضا ، لأستناع دخول حرف التعريف عليه وهو على الجملة قد يقع نعتا .
(١)

(٢) (وهو) أى ضمير الفصل (أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة مطابقا للمبتدأ)
أى فى الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (إيدانا بأنه خبر
(٣) لا نعت) علة للتخلل معنى إنما تخلل للإيدان بأنه خبر لا نعت ،
(٤) (وضرب من التوكيد) أى إنما تخلل إيدانا بأنه خبر ، وإيدانا بضرب من
(٥) التوكيد حتى ادعى بعضهم التصرفى قولك : " زيد هو العالم " أى لا عالم
إلا هو ، ولكن المحققين على أن فيه تأكيداً دون الحصر ، فذلك قال :
" بضرب من التوكيد " أى بنوع من التوكيد وإن لم يكن حصرا (نحو :
زيد هو المطلق) مثال لما كان الخبر معرفة (وهو أفضل منك) أى زيد
هو أفضل منك مثال لما كان الخبر " أفعل " (أو هو يضرب) أى زيد
هو يضرب ، مثال لما كان الخبر الفعل المضارع .

-
- (١) ذكر الرضى فى شرح الكافية أن القائل بإلحاق المضارع بالمعرفة هو العازنى ، وقال بأنه استدل بقوله تعالى : = (ومكر أولئك هو يبور) = آية ١٠ من سورة فاطر ، وقد رد الرضى هذا القول بأن الآية ليست نصا فى كون الضمير هنا فصلا لجواز كونه مبتدأ وما بعده خبره " أ هـ انظر شرح الكافية ٢/٢٥ ، وانظر الانصاف ٢/٧٠٦ .
- (٢) انظر مغنى اللبيب ص ٥٤٨ ، وانظر شرح الكافية للرضى ٢/٢٤٠ .
- (٣) المرجع السابق ص ٥٤٩ .
- (٤) " " " " ص ٥٤٩ .
- (٥) المرجع السابق ص ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، وانظر الكشف ١/١٤٦ وحاشية الحسينى عليه ، وانظر البحر المحيط ١/٤٣ - ٤٤ وحاشية الصبان على الاشمونى ١/٢٩٢ .

(وجاز) أى : تخلل ضمير الفصل ، (بعد دخول العوامل اللفظية
(١)
نحو قوله تعالى : = (إن ترن أنا أقل منك) = وقوله تعالى :
(٢)
(و = (إن كنا نحن الغالبين) =) ، "فأنا" و "نحن" للفصل بعد
دخول العوامل ، وإنما جاز تخلل الفصل - مع أن الخبر لا يصلح أن يكون
(٣)
نعتا - لأن المضمرا لا يوصف ، إلحاقا لباب المضممر بالمظهر ، إذ الأصل
هو المظهر والمضممر فرع عليه ، والفرع يلحق بالأصول في الأحكام وإن لم
تكن علة الأصول. حاصلة فيها طاردا للباب .

(ولا محل له) أى : لضمير الفصل (من الإعراب عند أصحابنا فإنه
(٤)
حرف عندهم ككاف الخطاب) فى نحو : "أرأيتك زيدا ما صنع ؟" .

(١) الآية "٢١" من سورة الكهف وأول الآية هو قوله تعالى : = (ولولا
أن دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة الا بالله . . .) = الآية
وانظر فى هذا الموضوع الكتاب ٣٩٢/٢ .
(٢) فى جميع النسخ والعياب "نحن" باثبات اللام وهو خطأ من الناسخ
فالآية "١٣١" من الاعراف ، والاية ٤١ من الشعراء كلاهما بسدون
اللام ، أما الآية التى فيها اللام فهى قوله تعالى : = (وأنا ونحن
الغالبون) = الآية "٤٤" من سورة الاعراف ، فلعل الآيتين اشتبهتا
على الناسخ فخلط بينهما .

(٣) المضممر من الاسماء التى لا توصف ولا يوصف بها .
انظر سيبويه ١١/٢ ، والمقتضب ٩١/٣ ، وابن يعين ٥٦/٣ ،
والايضاح فى شرح المفصل ٤٤٥/١ ، والرضى ٣١١/١ .
(٤) ذكر ابن هشام فى مغنى اللبيب - ٥٥٠ : أن التاليل يرى انه
اسم . وانظر الرضى ٢٦/٢ ، والانصاف ٧٠٦/٢ ، ٧٠٧ .

(وغیره) أي : غير الكاف نحو : "إياه ، وإياه" فإن هذه اللواحق
(١)
لا محل لها من الإعراب عند أصحابنا البصريين .

(٢)
(خلافا للكوفيين ، فإن حكمه حكم ما قبله عند بعضهم فيكون تأكيداً له)
لأنك إذا قلت : "زيد هو المتألق" فهو عبارة عن التبتدأ ، لأنه
راجع إليه ، فكأنه قال : "زيد زيد المتألق" فهو أي : لفظ "هو" من
حيث المعنى كالتوكيد للأول .
(٣)

(وحكم ما بعده عند آخرين ، لأنه معه كالشيء الواحد)
يعنى حكم هذا الضمير عند آخرين حكم ما بعده وهو الخبر ، لأنه يحقق
ويؤكد أن ما بعده خبر لا نعت ، فهو يؤكد لحكم الخبرية ، فيتعلق بما بعده ،
فهو معه كالشيء الواحد ، اكونه تحقيقاً وتأكيداً له ، (ويدل الأول)
(٤)
وهو أن حكمه حكم ما قبله وتوكيد له (أن الضمير لا يقتضي تأكيداً للمظهر ،
وأنه لا يختلف باختلاف نحو : إن زيدا هو المتألق .) إبطاله بوجهين :
أحدهما أن الضمير لا يؤكد المظهر ، لأن التأكيد إما لفظي أو معنوي ،
وهو ليس بتأكيد معنوي ، لأنه ليس معه "لفظ" النفس والعين ولا غيرهما
(٥)
من الصيغ المخصوصة بالتأكيد المعنوي . ولا بتأكيد لفظي ،

(١) انظر الانصاف ٢/٦٩٥ .

(٢) هو الشراء كما في معنى اللبيب ٥٥٠ ، وانظر الانصاف ٢/٧٠٦ .

(٣) هو الكسائي ومن معه كما في معنى اللبيب الصفحة السابقة ، وانظر

الانصاف ٢/٧٠٦ - ٧٠٧ .

(٤) انظر الايضاح في شرح المفصل ١/٤٣٨ - ٤٣٩ ، وابن يعيش

٣/٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .

(٥) في (م) "لفظاً" وهو لفظياً

(١) لأنه بتكرير "اللفظ" الأول ، وههنا ليس كذلك ، لأن الأول مظهر والثاني مضم ، فلا يكون تكريرا لنفس اللفظ ، فلا يكون تأكيذا لفظيا ولا معنويا .

والثاني : أنه لو كان تأكيذا لاختلاف باختلاف المؤكد رفعا ونصبا وجرا ، وليس كذلك ، لجواز "إن زيدا هو المطلق" وهما مختلفان في الإعراب .
ويمكن أن يجاب عن الأول بأن الفرض التأكيدي اللغوي بأن يقرر الأول على سبيل الجملة لا التأكيد الذي هو أحد التوابع الخمسة .

وعن الثاني : أن توافق الإعراب في التأكيدي لا نسلم أنه شرط ، بدليل جواز "مرت بك أنت وه هو ، ومنا نحن" (٢) إلا أن نقول ذلك في المضمين أما في المظهر والمضمير فليس كذلك (والثاني) أي ويحال الثاني وهو أن حكمه حكم ما بعده (أنه لا تعلق له بما بعده وأنه لا يختلف باختلافه) وقوله : " لا تعلق له بما بعده " إن أراد به أنه لا يؤكد معنى الخبرية (٣) ولا يحيزبه عن النعت فمنوع لما ذكرنا ، وإن أراد به أنه لم يذكر عقيبه فهو مسلم ، لكنه لا ينفي أصل التعلق ، ولما كان المختار عند المصنف أن لا محل له من الإعراب كان حقه أن لا يصرح بأنه أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ، بل الأولى أن يقول : صيغة ضمير المرفوع ، لا أنه عين الضمير

(١) في الأصل "بتكرير لفظ الأول" .

(٢) ضمير الرفيع هنا مستعار لاجر حيث لا يوجد ضمير للمجرور منفصل . انظر شرح الكافية ٣٣٢/١ ، وانظر ابن يعيش ٤٣/٣ ، وما ذكره الشارح هنا من عدم اشتراط التوافق الإعرابي في التأكيد غير مسلم ، لأن محل الضمير هنا جر وليس رفعا وعلى ذلك يكون قد حصل التوافق بين الضميرين حيث أن كلا منهما في محل جر .

(٣) في (م) "النعتية" .

كما ذكره غيره (ويدخل عليه) أي : على ضمير الفصل (لام الإبتداء)
 نحو : إن كان زيد لهو الظريف (و " إن " فيه محققة عن الثقيلة ،
 أصله " إنه " فحذف ضمير الشأن فخففت ، ولزم دخول لام الإبتداء فرقا
 بينه وبين النافية ، ولام الإبتداء إنما أدخل على ضمير الفصل ،
 لأنه إما أن يدخل على اسم كان أو على الخبر أو على الفصل ، لم يدخل
 على الخبر ، لأن لام الإبتداء كان حقه أن يدخل على اجتهاد نحو :
 " لزيد منطلق " فإما أن يدخل على اسم كان أو على ضمير الفصل .
 لم يدخل على اسم كان ، لأن له صدر الكلام فلا يناسب أن يدخل
 على ما هو معمول " كان " فيتعين أن يدخل على ضمير الفصل ،
 فالأصل أن اللام إما أن يوتى به أولا ، فإن لم يوتى به التيسر بـ " إن "
 النافية ، فإن أوتى به فإما أن يدخل على اسم كان أو خبره أو ضمير
 الفصل ، وكان ضمير الفصل أحق بأن يدخل عليه .

(١) في (ظ) والعباب " كان حقه أن يمثل بقوله تعالى : = (إنك
 لأنت الحليم) = آية " ٨٧ " من سورة هود ، لأن اللام في المثال
 الذي ذكره في اللام الفارقة وهي غير لام الإبتداء عنده ، كما سيحى .
 وفي هاش (ظ) : لكنه سماها لام الإبتداء نظرا إلى أصلها
 فإن أصلها للإبتداء " أه - انظر الكلام على هذه اللام في
 مغنى اللبيب ص ٢٥٦ .

(٢) انظر سيبويه ١٣٩/٢ ، ١٣٩/٤ ، وانظر مغنى اللبيب
 ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٩٢/١ .
 (٣) في الأصل " على ما كان هو معمول كان " وما في بقية النسخ
 أصوب لذلك ذكرته .

(٤) في الهاش " أي التيسر بالمخففة " .

() وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده منبياً عليه ، ويقرأون :
 = (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون) = و = (أنا أقل) = () بالرفع^(١)
 على أن زهم " مبتدأ ، و " الظالمون " خبره ، والجلة خبر كان ،
 وزأنا " مبتدأ و " أقل " خبره " ، والجلة مفعول ثانٍ لـ " ترنسى " .
 والمراد بقوله : " منبياً عليه " أن يكون خبراً له ، وإنما عدل إلى هذه
 العبارة ، لأنه لفظ " منبياً عليه " " ينهض عن وجوب المطابقة^(٢)
 مع المبتدأ ، لكونه بناءً عليه ، فيطابقه في الإفراد والتثنية والجمع ،
 ولفظ " خبراً " بمجرده لا يشعرا لا بالخبرية دون كونه مطابقاً له .

(١) الآية " ٧٦ " من سورة الزخرف ، والذي في المصحف " الظالمين " بالنصب وهي قراءة الجمهور ، والقراءة التي ذكرها المصنف هي قراءة عبد الله وأبي زيد النحويين وهو لغة تنهم - انظر المقتضب ١٠٤/٤ - ١٠٥ ، وانظر معاني القرآن للقرطبي ٣/٣٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١٠٢ ، وابن يعيش ٣/١١٢ ، والبحر المحیط ٢٧/٨ ، والرضى ٢/٢٧ .

(٢) الآية " ٢٩ " من سورة الكهف ، وانظر الرضى ٢/٢٧ .

(٣) في هامش الأصل " يؤذن " .

(١)
- (الإخبار بالذي) -

(ومن هذا الباب) أي : من باب الابتداء ، والخبر ، لأن مسألة الإخبار يجرى فيها الموصول مبتدأ ، وذلك الاسم الذي يغير به عنه خبرا ، فهو مناسب لباب الابتداء والخبر ، فلذلك أورده ههنا .
(٢)
(الإخبار عن الشيء " مكثيا عنه بالذي أو اللام التي في معناها .)
ومعنى " مكثيا " أن يوقع موقع ذاك الشيء " المخبر عنه ضمير ، والباء للاستعانة ، أي : يستعان في الإخبار بتصدر " الذي " أو " اللام " التي في معناها ، لا أن الذي مخبر به ، بل هو مخبر عنه ، لأنه تصدر مخبرا عنه ، وذلك الاسم المكثى عنه يوقع خبرا له ، قالبا للاستعانة لاملة الإخبار .

(١) هذا العنوان من العباب ولا يوجد عنوان في جميع النسخ . وهذا الباب سماه المبرد في المقتضب " باب الابتداء " وسماه ابن السراج في الأصول " الابتداء والخبر " وسماه أبو علي " باب الإخبار بالذي والآف واللام " - وقد أزال كل منهم الحديث عنه . انظر المقتضب ٨٧/٣ ، ٣٥٢/٤ ، والأصول ٢٦٩/٢ ، ٣٠٣ ، والايضاح العضدي ٥٧/١ ، ٦٢ ، وانظر الرضوي ٤٣/٢ ، ٤٤ ، ٤٥ وما بعدها .

(٢) في هامش العباب " في حواشي المصنف : النحويون يقولون أخبر عن كذا بالذي ، وهذا يوهم أن الذي مخبر به ، وذلك الشيء " مخبر عنه ، وليس الأمر على ذلك فان الذي مبتدأ ، وذلك الاسم خبر " العباب اللوحة " ٦١ " . ولم أجد هذه التعليقه في الحواشي التي عندي منها نسخه .

(٣) قال الحسيني في العباب " فقوله : " بالذي " يتعلق بقوله " مكثيا عنه " لا بالإخبار كما فهم الشارح وجعل الباء للاستعانة وتعمل تمحلا لا يليق بالمقام " العباب ٦١ . والشارح تابع للرضي فسي قوله ان الباء للاستعانة . انظر شرح الكافية للرضي ٤٤/٢ .

(ومجال الأول) أى : " الذى " و " التى " ونحوهما فى الإخبار بها (١)

(أوسع من - (مجال) الثانية .)

وهى : " اللام " فى الإخبار بها " من " (حيث دخلت الأولى) (٢)

أى : الذى (الجملتين) الاسمية والفعلية ، فتقول فى الإخبار عن

" زيد " فى " ضرب زيد " الذى ضرب هو زيد " وتقول : فى الإخبار عن

" زيد " فى " زيد قائم " الذى هو قائم زيد " فقد صح الإخبار بالذى

فى الجملة الاسمية والفعلية .

(٤)

(واعتصت الثانية) وهى اللام (بالفعلية متصرفا فعلها بعد صوغه -

(١) كلمة - (مجال) ساقطة من الأصل .

(٢) كلمة " من " وقعت فى الأصل من الشرح ووقعت فى بقية النسخ

من المتن ، ماعدا (ط) فهى ساقطة منها وذلك يرجح أنها من

الشرح . كما فى الأصل .

(٣) قال أبو على فى الإيضاح المضدى ص ٥٧ : " والإخبار بالذى

أعم من الإخبار بالآلف واللام ، لأنك تخبر بالذى عما كان أوله فعلا

منصرفا أو اسما محدثا عنه ولا تخبر بالآلف واللام إلا عما كان أوله

فعلا متصرفا " .

(٤) انظر الإيضاح المضدى وفى حاشية الحنف " متصرفا فعلها احتراز

عن نحو : " عسى ، وليس ونعم ، هئس " إن لا يمكن صوغها اسم فاعل

أو مفعول " الحاشية . ط .

وقال فى العباب " ويجب أن لا يكون فى أول ذلك الفعل حرف

لا يستفاد من اسم الفاعل أو المفعول معناه ، كالسين وسوف وحرف

النفى وحرف الاستفهام " - العباب اللوحة ٦١ / ط .

(١) جنبا للفاعل أو المفعول - اسم فاعل أو مفعول ، وإعرابه بإعراب الموصول
(٢) المقدّر ، إعراب ما بعده "إلا" بمعنى "غير" بإعرابه (٣) يعني : الإخبار
باللام التي بمعنى "الذي" مفعول بالجملة الفعلية ، إن لا يمكن فسي
الاسمية ، نحو : "زيد قائم" إذا أخبرت عن زيد فلا يمكن أن يقال :
أهو قائم زيد "بل يختص بالفعلية ، ثم لما علم أن الفعلية أيضا لا تدخلها
(٤) اللام ، بل لابد من تصرف فيها بأن يسبقك من الفعلية ما يصلح صلة للام ،
وهو اسم فاعل أو اسم مفعول فقال : "متصرفا فعلها" احترازا من
(٥) (٦) (٧) نحو : "نعم ، وعسى وفعلى التعجب" فإنها من الأفعال الغير المتصرفة ،
أي : لا يجى منه اسم فاعل أو مفعول ، فلا يمكن فيه الإخبار السلام ،

(١) في هامش العباب "عطف على صوغه" أي : بعد إعراب اسم الفاعل

أو اسم المفعول الذي في صلة اللام . "العباب" ٦١ ط .

(٢) في العباب "قوله" المقدّر "صفة للإعراب ، وإن كان حقهما

أن لا يكون لهما إعراب لأنهما صلة الموصول ، وصلة الموصول

لا إعراب لها ، وإنما يكون الإعراب للموصول ، إلا أنه لما كره

تقدير الإعراب في اللام الموصولة المشابهة للام التصريف الحرفية ،

وفلو صورة الاسم المعرب الواقع في التركيب عن الإعراب أظهر فسي

الاسم بعدها . العباب اللوحة "٦١" ط .

(٣) في العباب "أي : بإعراب "غير" فإنه لما كره تقدير إعراب "غير"

في "إلا" لكونه حرفاً أظهر إعرابه فيما بعدهم . "العباب اللوحة

"٦١" ط .

(٤) في جميع النسخ "يدخله" والصواب "تدخلها" وهو ما اشتهاه .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٣١١/٢ وشرح الالافية عند قول ابن مالك :

فعلان غير متصرفين نعم وثن رافعان اسميين

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ٣٠١/٢ .

(٧) انظر نفس المرجع ٣٠٧/٢ .

(١) (٢)
لاحتياجه إلى اسم فاعل أو مفعول ، وقد أكتنفا فيها فيقولون فسي
"ضرب زيد" إذا أخبرت عن "زيد" "الضارب هو زيد" ، وفسي
"ضرب زيد" على المجهول "المضروب هو زيد" بعد صوغه ، أو : بعد
صوغ الفعل ، جنيا لافعال أو المفعول ، حال عن المجزور .
وفى الكلام لف معنى إذا كان الفعل جنيا لافعال يصاغ منه اسم فاعل ،
وان كان جنيا للمفعول يصاغ منه اسم المفعول ،
وقوله : "واعرابه بإعراب الموصول إلى آخره إشارة إلى بحث أشرنا إليه
(٣)
من قبل ، وسنعيده زيادة للبيان ، وهو أن اسم الفاعل أو المفعول
إذا وقعا صلة للام حقيهما أن لا يكون لهما إعراب ، لأن صلة الموصول
لا إعراب لها ، بل الإعراب للموصول الذي أوقع مبتدأ ، فكان حقه أن
لا يعرب اسم الفاعل أو "المفعول" أصلا ، فذكر أن حق الإعراب كان
أصله للموصول ، ولكنهم كرهوا تقدير الإعراب في اللام ، فأظهروا فسي
الاسم بعده ، كما أن "إلا" إذا كان بمعنى "غير" في نحو :
"ما جاءني إلا زيد" كرهوا أن يظهر فيه إعراب "غير" لكونه حرفا ،
(٥)
فأظهروا إعرابه فيما بعده ، فكذا ههنا ، وتام تحقيقه قد تقدم .

-
- (١) في الهاشم "اسم الفاعل والمفعول"
(٢) " ، " في نعم وعسى وفعل التعجب "
(٣) أشار له في أحكام الموصول "انظر القسم الأول من التحقيق
ص ٥٦٦ - ٥٦٨ .
(٤) في (م) "أو الموصول" وهو خطأ من الناسخ .
(٥) تقدم في القسم الأول من التحقيق ص ٥٦٦ - ٥٦٨ .

(١)

(والإخبار سائغ عن كل اسم في جملة ، إلا إذا تعذر الوفاء بشرطه)
أ : بشرط الإخبار المذكور .

وإنما كان سائفا عن كل اسم ، لأن كل اسم صح أن يعبر عنه بالمظهر
جاز أن يعبر عنه بالضمير ، نارا إلى هذه الجهة ، إلا حيث وجد مانع
من الإخبار كما سيأتي .

(وشرطه) أي : وشرط الإخبار

(تصدير الجملة بالموصول مبتدأ ، وتأخير الاسم المراد عنه - الإخبار
خبرا ، بوضع ضمير للموصول موضع)
هذه أربعة شروط :

أحدها : تصدير الجملة بالموصول مبتدأ

(٢)

والثاني : صحة تأخير الاسم الذي أرهد أن يخبر عنه خبرا .

(٣)

والثالث : وضع ضمير موضع ذلك الاسم .

(١) في حاشية الايضاح العنقدي ص ٧ هـ الهامش (٤) :

" ولا يجوز الاخبار عن الأفعال ، ولا عن حروف المعاني ولا الجمل ،
وانما يخبر عن الاسماء المعربة ، والجملة والضمرة ، والموصولة ."
وقال ابن السراج في الأصول ٣٠٠ / ٢ : " ولا يجوز الاخبار عن
ضميرته " في هذه المسألة ، لأنه فعل وجملة والأفعال والجمل
لا يخبر عنها لأنك اذا اخبرت احتجت أن تضم ما تخبر عنه
والفعل لا يضم وكذلك الجملة لأن ذلك محال .

(٢) بهذا الشرط يخرج ضمير الشأن ، واسماء الشرط والاستفهام وكذلك
" ثم " و " كآين " لأن هذه الاسماء لها المدارة . انظر المقتضب
٩٢ / ٣ ، وشن الكافية للرضي ٤٣ / ٢ .

(٣) هذا الشرط يخرج الفعل والجملة . انظر المقتضب والرضي الصفحات
السابقة .

والرابع : كون الضمير عائدا إلى الموصول ، فإذا تعذر أمر منها تعذر
(١)
الإخبار على ما سيأتى بيانه .

(وأنه) أى : وأن ضمير الاسم المخبر عنه (منصوبا جازا لإلاؤه الفعل
(٢)
متصلا ، وإن لم يله الاسم الموضوع هو موضعه إذا لم يلتبس)
يعنى : إذا كان الاسم الذى يراد الإخبار عنه غير متصل بفعل بأن يكون
بينهما فصل جاز أن يذكر موضعه ضميرا متصلا بالفعل ، إذا لم يلتبس .
مثلا تقول : فى " أعطيت زيدا درهما " إذا أردت الإخبار عن " درهما " .
وهو غير متصل بالفعل جاز لك أن تذكر الضمير الذى تضعه موضعه متصلا
بالفعل ، فتقول : " الذى أعطيته زيدا درهما " وكان محققا أن يوضع
موضع " الدرهم " منفصل فيقال : " الذى أعطيت زيدا إياه درهما " ،
ولكن عدل إلى الضمير المتصل ، وإيلاؤه الفعل ، لأنه إذا جاز الاتصال
(٤)
لم يعدل إلى الانفصال ، هذا إذا لم يلتبس مثل المثال المذكور ،

(١) جعل ابن أبى الربيع شروط الإخبار سبعة فأنذرها فى الطخس

فى ضبط قوانين العربية ١ / ١٨٢ - ١٨٤ .

(٢) فى (هـ) زيادة - (به) - فى هذا المكان .

(٣) قال المصنف فى حاشيته " وأنه منصوبا جازا لإلاؤه الفعل وإن لم يله

الاسم الموضوع هو موضعه إذا لم يلتبس ، مثاله ما إذا قلت فى

الإخبار عن " درهما " فى " أعطيت زيدا درهما " " الذى أعطيت

زيدا إياه درهما " هذا أصل الكلام ، ولكن جاز لك أن تجعل الضمير

متصلا بالفعل نحو : " الذى أعطيته زيدا درهما " حيث لم يلتبس

وإن أردت فى " أعطيت زيدا عبد الله " أن تقول : " الذى أعطيته

زيدا عبد الله " لم يجر للالباس " الحاشية ١٠ ط .

(٤) قال ابن مالك فى الخلاصة :

وفى اختيار لا يجىء المنفصل . إذا تأتى أن يجىء المتصل

أما إذا التبس نحو : " أعطيت زيدا عبد الله " فلا يجوز تقديمه ،
 وإيلاؤه الفعل ، فتقول في الإخبار عن " عبد الله " : " الذى أعطيت زيدا
 إياه عبد الله " ، ولو أوليته الفعل وقلت : " الذى أعطيته زيدا عبد الله "
 لم يتميز المفعول الأول عن المفعول الثانى ، لأن التمييز إنما يحصل
 بالتقديم لفظا ، فإن المقدم هو المفعول الأول ، والمؤخر هو الثانى ،
 وجاز أن يذكر فى مثال الإلباس : " إنما ضرب زيد عمرو " فإن الحصر
 فى الاسم الثانى ، لأنه بمنزلة الواقع بعد " إلا " أى : " ما ضرب زيد
 إلا عمرو " فلو أخبرت عن " عمرو " فى " إنما ضرب زيد عمرو " ، وأوليته
 الفعل ، وقلت : " الذى إنما ضربه زيد " عمرو " انعكس الحصر وصار
 " زيد " ^(١) بمنزلة الاسم الواقع بعد " إلا " ويقع الإلباس .

(وحذفه متصلا منصها أيضا ،) أى : وجاز حذف الضمير إذا كان
 متصلا منصها (فى صلة اللام كان أو فى صلة الذى فيمن يجمل الحاصل
 (٢)

-
- (١) فى الأصل زيادة كلمة (هو) فى هذا المكان .
 (٢) انظر المقتضب ١١٥ / ٣ ، ١١٦ فقد قال الجرد بعد أن تحدث
 عن الخلاف فى حذف الضمير : " فإنما كان حذفها جيدا فى الذى
 إذا قلت الذى ضربت زيد والذى ضرب عبد الله زيد ، لأن الذى
 اسم بنفسه والفعل والفاعل والمفعول فصار أربعة أشياء اسما واحدا
 فام يجر حذف " الذى " وهو الموصول والمقصود ، ولا حذف الفعل
 وهو الصلة ، ولا حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه
 فحذف المفعول استخفافا ، لأن الفعل قد يخلو منه وهو فى النية
 ولولا ذلك لم يكن فى الصلة ما يرجع إلى الموصول .
 والألف واللام فى معنى الذى وليس محلها معه ، لأنها دخلا
 على ضارب كما يدخلان على الرجل ، إلا أن ضاربا وما أشبهه فى
 معنى الفعل ، فصارنا فى معنى ما يوصل بالفعل وهذا مذهب
 النحويين . . . الخ وانظر كلام الفاروق فى هامش المقتضب ١١٦ / ٣
 وانظر الأشمونى ٣٨ / ٤ .

(١)

بالوصف منصها لفظا ومعنى ولا (أو : وإن لم يجعل منصها لفظا

ومعنى ، بل مجرورا لفظا منصها معنى كما هو مذهب بعضهم .

(فهو) أى العذف (ضعيف فيه) أى فى ذلك القتل ، معنى إذا

كان الضمير الموضوع موضع الاسم المخبر عنه متصلا منصها جاز حذفه أيضا ،

مثلا فى " ضربت زيدا " " لو أخبر " من " زيد " قيل " : " الذى ضربته

زيد " ، وجاز حذف الضمير بأن يقال : " الذى ضربت زيد " ، لأن العائد

المنصوب الى الموصول يجوز حذفه .

(١) فى العباب اللوحة ٦٢ : " كسيهه فإنه جعل المتصل بالوصف

المعرف باللام إذا لم يكن مثنى ومجموعا على حده ، وكالأخفش

فإنه قال : ان الضمير بعد الوصف المجرد عن اللام منصوب أيضا ،

أه ، وفى التعليق اللوحة ٦٠ : " الضمير المتصل فى نحو الضارب

والضاربك ضمير منصوب عند الأخفش ، وضمير مجرور عند سيبويه ،

فلا يكون منصها إلا معنى ، فعلى هذا لو قلت فى ضربت زيدا :

" الضارب أنا زيد " لم يحسن " أه ، وفى هامش العباب فعلى

رأى الأخفش يحذف بلا ضعف لأنه مثل : = (أهذا الذى بعث الله

رسولا = الآية " ٤١ " من سورة الفرقان ، وعلى رأى سيبويه لا يحسن

حذفه لأن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد " انظر هامش

العباب ، وفى هامشه اللوحة ٦٢ وكان الأول أن يقدم قوله

" فى صلة الذى " ويؤخر " فى صلة اللام " . الخ

وفى الاشمونى ٢٥٢/٣ وقال الجرد والرماتى فى الضاربك وضاربك

موضع الضمير خفض وقال الأخفش وهشام نصب وعند سيبويه الضمير

كالظاهر فهو منصوب فى " الضاربك " مخفوض فى ضاربك " . الخ

وانظر ج ٤ / ٣٨ .

(٢) فى (ل) لو أردت الاخبار "

(٣) فى (ل) " فقلت " .

(١) نحو : (= أهدأ الذي بعث الله رسولا) = أي : بعثه الله وكذا
 في صلة اللام في "خبرت زيدا" لو أخبر من "زيد" باللام لقيـل :
 (٢) "الخارية أنا زيد" وجاز حذف هذا الضمير بأن يقال : "الخارب أنا زيد"
 (٣)
 هذا فيمن يجمع المتصل بالوصف منها ، يعني إذا اتصل الضمير بالوصف
 (٤) كاسم الفاعل نحو : "خارية وخارية" "فاختلف فيه أن المتصل به - (هل)
 (٥)
 هو منصوب أو مجرور ؟

(٦)
 فعند سببه هو مجرور ، وعند الأخفش هو منصوب ،
 فقال : إنما يجوز الحذف إذا جمل منصوبا ، فإن حذف المنصوب
 كثير شائع ، أما من يجعله مجرورا فلو حذفه لحذف المجرور وأبقى الجاز ،
 (٧)
 وهو ضعيف - (فيه) - ، فذلك قال : "ولا فهو ضعيف فيه" وكان
 الأولى أن يقول : "في صلة الذي كان ، أو في صلة اللام فيمن يجعل
 لأن قوله : "فيمن يجعل" إلى آخره يختص باللام .

-
- (١) الآية ٤١ من سورة الفرقان . وانظر ابن يعين ١٥٨/٣ .
 (٢) قال المبرد في المقتضب ١١٥/٣ ، ١١٦ : "فإن أخبرت عن "زيد"
 قلت : "الخارية أنا" وانظر ابن يعين ١٥٨/٣ .
 (٣) قال الأشموني بعد ما مثل بقوله : الواقية الله البطل .
 ولا يجوز أن يحذف الهاء لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا في
 الضرورة كقوله :

✽ ما استغفر الهوى محمود عاقبه ✽

- انظر الأشموني ٤٢/٤ .
 (٤) هذه الفاء ساقطة من (م) .
 (٥) كلمة - (هل) - ساقطة من الاصل .
 (٦) انظر الهامش (١) ص ٧٣ وارجع إلى المراجع المذكورة فيه .
 (٧) كلمة - (فيه) - ساقطة من (م) و (ل) .

فإن الخلاف في الوصف إذا اتصل به ضمير كما ذكرنا ، (ومن هذا)
 أي : وما ذكر من شرط الإخبار على الوجه المذكور ، (يظهر أنه)
 أي : الإخبار ، (يحتج فيما يستحق الصدر من ضمير الشأن ، و " كم ")
 الخيرية وغير ذلك لتعذر التأخير (هذا شروع في بيان أن كل واحد
 من الأمور الأربعة - (المذكورة) - شرط للإخبار ، فإنه إذا انتفى
 واحد انتفى الإخبار ،

فإذا كان الاسم الذي أريد الإخبار عنه مستحقاً لصدر الكلام لم يجز
 الإخبار عنه ، لأن أحد شروطه أن يؤخر ذلك الاسم ، ليكون خبراً
 عن الموصول ، وما يستحق الصدرية ، لا يمكن تأخيره ، كضمير الشأن ،
 في - (نحو) - " هو زيد قائم " ، - (و) - لا يمكن الإخبار عن هذا
 الضمير ، إن لوقيل : " الذي هو زيد قائم " - (هو) - لزوم تأخير
 ضمير الشأن ، وهو محتج ، وكذا " كم " الخبرية لو أخرب بال صدرية ،
 وقيد بالخبرية لأن " كم " الاستفهامية لا تقيد صلة للموصول ، فيكون
 المانع فيه - (هو) - عدم تصدير " الذي " لا تأخيره ،

-
- (١) في (هـ) " يظهر أن " وهو خطأ من الناسخ .
 (٢) انظر ابن يعيش ١٥٩/٣ ، والتسهيل ٢٥١ ، والرضى ٤٨/٢ ،
 والطالع السعيدة في شرح الفريدة ٢٧٦/١ ، والتصريح ٢٦٥/٢
 والأشموني وحاشية الصبان عليه ٣٩/٤ وانظر الهاش (١) من
 التحقيق ص ٢٢٢ .
 (٣) انظر الرضى ٤٨/٢ وانظر الهاش (١) ص ٢٢٢ من التحقيق .
 (٤) كلمة - (المذكورة) - ساقطة من (م) و (هـ) .
 (٥) في (م) و (هـ) " شرط الإخبار " .
 (٦) كلمة - (نحو) ساقطة من (م) .
 (٧) هذه الواو ساقطة من (هـ) .
 (٨) كلمة - (هو) - ساقطة من (هـ) .
 (٩) كلمة - (هو) - ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .

وفي التمثيل بضمير الشأن نظر ، لأنه جاز أن يقال يحتج الإخبار فيه
لكونه مستحقا لغير الموصول ، - (إن الضمير يرجع إلى المتعقل فسي
الذهن وهو الشأن ، لا إلى مفعوله نحو : " زيد ضربته " فإنه مستحق
لغير الموصول) - فامتناع الإخبار في ضمير الشأن جاز أن يكون لكونه
مستحقا للغير ، وهو المتعقل الذهني ، لا لكونه متعذرا التأخير .

(وفيما يلزم التنكير من الحال والتمييز والمنفى نفى الجنس ، والمجورور
(٣) (٤) (٥)
"رب" ونحو ذلك ، لتعذر الإضرار) قوله : فيما يلزم عطف على فيما
يستحق "

-
- (١) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (ل) .
(٢) في (هـ) " فامتنع " .
(٣) قال الصبان : قد يتبادر إلى الذهن جواز الإخبار عن مجرور " رب " لأنها تجر الضمير ، ولكن التحقيق أنه لا يجوز ، لأن الضمير حينئذ يعود على ما قبل " رب " وهو الموصول ، وإنما يعود ضمير " رب " على ما بعده وذلك ليحصل به إيهام يقرب به من النكرة . . . الخ انظر حاشية الصبان على الأشموني ٤ / ٤٠ ، وانظر أوضح المسالك ٤ / ٢٤٠ ، وأما ابن الشجري ٢ / ٣٠١ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٤٧ ، والمقتضب ٣ / ٩١ ، والطغص ١ / ١٨٣ .
(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٤٦ ، وابن يعيش ٣ / ١٥٩ ، والأشموني ٤ / ٣٩٠ ، وهامش الإيضاح العضدي ١ / ٥٨ ، والتصريح ٢ / ٢٦٥ ، وانظر شرح المكودي للألفية وحاشية ابن حمدون عليه ، وانظر المسالك السعيدة في شرح الفريدة ١ / ٢٧٦ .
(٥) في (أ) " وقوله " .

(١)
 أى : ويحتج الإخبار فيما يلزم التنكير من الحال نحو : " ضربت راكبا " (٢)
 فإنه يحتج الإخبار عن الحال ، إذ لا يمكن وضع الضمير موضعه ، لأن (٣)
 " الضمير " معرفة فلا يقع حالا ، وكذا التمييز لو قلت : " عندى عشرون
 درهما " احتج الإخبار عن " درهما " ، إذ لا يمكن وضع الضمير موضعه ،
 وكذا المنفى نفى الجنس نحو : " لا رجل فى الدار " وكذا المجرور (٤)
 بـ " رب " ، " لأنه " لازم " التنكير " والضمير معرفة فلا يقع موقعها (٥)
 (ولا -) (يقاس) - على " ربه رجلا " لشذوذه (٦)
 هذا جواب عن سؤال مقدرو هو أن " رب " قد تدخل على الضمير ففى
 " ربه رجلا " فلا يتعد راغمار المجرور بـ " رب " ، فأجاب ، بأنه شأن (٧)
 لا يقاس عليه على أنه - (يقال إنه مبهم) - يرمى به من غير قصد إلى
 معين ، وكأنه ليس بضمير وإن كان لفظه " - (لفظ) - الضمير . (٨)

-
- (١) فى (ج) زيادة " أيضا " بعد " الحال " .
 (٢) فى الهاش و (م) و (ج) " ضمير " وهو ساقط من (أ)
 (٣) فى بقية النسخ " الضمير " .
 (٤) فى جميع النسخ ما عدا (ج) لأنها " .
 (٥) فى جميع النسخ غير (ل) " للتنكير " .
 (٦) كلمة - (يقاس) - ساقطة من الأصل .
 (٧) ما بين المعقوفين - () - من (ل) و (م) ساقطة من بقية النسخ .
 (٨) كلمة - (لفظ) - ساقطة من (هـ) .

(وكذا في الموصوف بدون الصفة) أي : وكذا يحتج الإخبار في الموصوف بدون الصفة ، فلا يقال في " جاء رجل عالم " والإخبار عن الموصوف فقط^(١) " الذي جاء هو عالم رجل " ، لأن الضمر لا يقع موصوفاً ، وقيل : " بدون الصفة " ، لأنه لو أخبر عن الموصوف والصفة ما جاز ، فيقال : " الذي جاء هو رجل عالم " فالمخبر عنه هو الموصوف والصفة معاً ،^(٢) (وفي الوصف) أي بدون الموصوف فلا يخبر عن " عالم " في المثال المذكور^(٣) فلا يقال : " الذي جاء رجل هو عالم " ، لأن الضمر لا يقع صفة ، (وفي المضاف بدون المضاف إليه) نحو : " جاء غلام زيد " يحتج الإخبار عن المضاف فقط وهو ظاهر ، لا متناع إضافة - (الضمر) - إلى شيء (، لا متناع الوصف للضمير وإضافته) هذا علة للمسائل^(٥) الثلاث ، أي يحتج الإخبار في الموصوف فقط ، لا متناع الوصف للضمير ،^(٦) أي : لا متناع كون الضمير موصوفاً ، و" به " يرجع إلى قوله : " في الوصف " ، أي : يحتج الإخبار في الوصف ، لا متناع الوصف بالضمير ، أي : لا متناع كون الضمير صفة ، وإضافته " يرجع إلى قوله : " في المضاف "

(١) تقدم الحديث عنه ، وانظر الأشموني ٤٠ / ٤ ، والتصريح ٢٦٧ / ٢ .

(٢) في (م) " الصفة " وانظر المطالع السعيدة في شرح الغريدة ٢٧٦ / ١ .

(٣) تقدم الحديث عنه ، وانظر الأشموني ٤٠ / ٤ ، والتصريح

٢٦٦ / ٢ ، وانظر المطالع السعيدة في شرح الغريدة ٢٧٦ / ١ .

(٤) سقطت من (ل) لفظة - (الضمر) - وانظر في هذه المسألة الأشموني

٤٠ / ٤ ، والتصريح ٢٦٦ / ٢ ، والمطالع السعيدة في شرح الغريدة

٢٧٦ / ١ .

(٥) في (ل) زيادة - (وهو ظاهر) بعد كلمة " فقط " .

(٦) في الاصل " بالضمير " وهو خطأ من الناسخ لأن الحديث هنا

عن الوصف للضمير ، أما الوصف به فسوف يأتي فيما بعد .

(٧) في (م) " وضميره " .

أو : يحتج الإخبار في المضاف فقط ، لا متناع إضافة المضاف إلى شيء ،
(١)
نقوله : " وفي الوصف " أراد بدون الموصوف ، وإن طالع في اللفظ
اعتمادا على المذكور قبله .

(٢)

(و حكي المازني جواز ذلك في الشعر)

والشعر ما لم نجسده .

(٣)

(وإذا كان المضاف إليه " المركب " من العشرة مع ما نيف عليها ،

والمضاف اسم الفاعل المشتق من العدد ولا يكون إلا منه ففي الإخبار) أو

عن المضاف إليه (يجب رد المحذوف من المضاف لزوال علقته)
(٤)

يعني : إذا ركب العشرة ما نيفها وقيل : اثني عشر ، وثلاثة عشر إلى

تسعة عشر ، وجعل هذا المركب نحو : ثلاثة عشر مضافا إليه ، وجعل

المضاف اسم فاعل المشتق من العدد نحو : " الثالث " ، والرابع "

" ولا يكون إلا منه " أو : لا يكون إلا واحدا من المضاف إليه ،

يعني : لا يكون بمعنى التصيير لأن ذلك مخصص بالعشرة ، فمادونها ،

إن يقال : عاشر عشرة ، بمعنى واحد منها ،

(١) في (هـ) " الموصوف " وهو خطأ من الناسخ .

(٢) قال ابن السراج : " وقال أبو العباس عن أبي عثمان أنه قد جاء الإخبار

في مثل " حمار قبان ، وأبي الحارث وما أشبهه ، ولكنه في الشعر

شاذ " الأصول ٣٠٤/٢ .

(٣) في (ك) و (ل) و (هـ) " مركبا " .

(٤) انثار سيبويه ٥٥٩/١ ، ٥٦١ والمقتضب ١٨١/٢-١٨٤ ، والأصول

لابن السراج ٣٣١/٢-٣٣٢ .

ويقال : عاشر تسعة ، بمعنى صير التسعة عشرة ، وأما في نيف العشرة
لو اشتق منه اسم الفاعل ، فلا يخاف إلا بمعنى واحد منه ، لا بمعنى التصيير ،
لا يقال : ثالث اثني عشر ، بمعنى صير اثني عشر ثلاثة عشر ، فإذا أخيفت^(١)
اسم الفاعل إلى ما يساويه في العدد نحو : " ثالث ثلاثة عشر " ، فبيان
التقدير " ثالث - (عشر) - ثلاثة عشر " ، بمعنى واحد من ثلاثة عشر ،
فإذا أخبر عن المضاف إليه وهو " ثلاثة عشر " من " - (هذا) - ثالث^(٢)
ثلاثة عشر " يجب رد المضاف إليه المحذوف وهو " عشر " من " ثالث عشر " ^(٤)
- (فتقول : " الذي هذا ثالث عشر هم ثلاثة عشر " لأنه إنما حذف المضاف إليه)^(٥)
وهو " عشر " من " ثالث عشر " كراهة إزرافة اسم جمع - (فيه) - بين اسمين
إلى اسم آخر قد جمع فيه بين اسمين مثلهما لاطول ،

(١) هذا ما عليه جمهور النحاة كالأخفش والجرى والمازني والسيرافى
والفهم سيبويه فأجازه بقلة فقد قال في كتاب به " وتقول هو خامس
أربعة ، إذا أردت أنه صير أربعة نسو خمسة ولا تكاد العرب تتكلم به
كما ذكرت لك " .
ثم قال " وعلى هذا نقول : رابع ثلاثة عشر ، كما قلت خامس أربعة عشر ،
وهذا محل الشاهد . انظر الكتاب ٥٦١ / ٣ ، والمقتضب ١٨٢ / ٢ - ١٨٣
وانظر نقد الجرد لسيبويه ورد ابن ولاد على الجرد في هامش المقتضب
وانظر الرضى ١٥٨ - ١٥٩ ، وشرح المراءى للألفية ٣٢٢ / ٤ ،
والتمريض ٢٧٨ / ٢ ، والاشموني ٥٦ / ٤ .
وفي حاشية المصنف اللوحة ١٠ " ولا تقول : ثالث اثني عشر ، بمعنى
جاعلهم ثلاثة عشر " .

- (٢) كلمة - (عشر) - ساقطة من الأصل .
(٣) ، - (هذا) - ساقطة من (م) .
(٤) كلمة - (إليه) - ساقطة من (م) .
(٥) ما بين القوسين - () - ساقطة من (م)
(٦) لفظة - (فيه) - ساقطة من (هـ) .

فحذفوا الثاني من الأول ، ولما أقيم الضمير مقامه ذهبت تلك الكراهية ،
أى : علة الحذف كانت تلك الكراهية ، فلما زالت رد المحذوف .

(ولا يسوغ فيه اللام) أى : لا يسوغ فى مثل : " ثالث ثلاثة عشر " الإخبار باللام ، لأنه إنما يكون فى الفعلية ، وهذه جملة اسمه فلا مدخل فيه للإخبار باللام ، بل يتعين الإخبار بالذات كما ذكرنا .
(١)

(وكذا فى كل ما أُضيف إلى العدد المشتق هو منه .)
(٢)
يعنى : " ما " أُضيف إلى المساوى نحو : " هذا ثالث ثلاثة " فإنه لا يكون
(٣) (٤)
إلا بمعنى واحد منهم لا بمعنى التصيير - (لأن التصيير إنما يكون فى
المضاف إلى الأقل نحو : " رابع ثلاثة " ،
(٥) (٦)
- (أما فى المضاف إلى المساوى فلا يمكن فيه التصيير) -
(٧)
وحيث لا يكون بمعنى الفعل فلا يسوغ فيه الإخبار باللام . " كما ذكرنا " .

-
- (١) انظر ص ٢٣٠ من التحقيق .
(٢) فى (هـ) " فيما " .
(٣) قال ابن السراج فى الأصول ٣٣٢ / ٢ : " وثالث ثلاثة إنما يراد به
أحد ثلاثة " - وانظر سميحه ٥٥٩ / ٣ ، والمقتضب ١٨١ / ٢ - ١٨٢ .
(٤) من هنا بدأ السقط من (هـ) .
(٥) من هنا بدأ السقط من (ك) .
(٦) هنا ينتهى السقط من (هـ) .
(٧) فى جميع النسخ غير الأصل " لما ذكرنا " .

وأما في المضاف إلى مادونه ، ولا يكون إلا فيمادون العشرة فلا منـ (١)
 لأنه بما يؤخذ من الفعل أشبه ، معنى : أن اسم الفاعل المشتق من العدد
 إذا أضيف إلى مادونه (٢) - نحو : رابع ثلاثة ، فيكون بمعنى التصيير ،
 أي : صير الثلاثة أربعة ، ولا يكون التصيير إلا في مادون العشرة ،
 لأن له فعلاً يؤخذ منه اسم الفاعل بمعنى التصيير ، فإن " رابعاً " مأخوذ
 من " ريعت الثلاثة " أو : صيرتهم أربعة ، ولا يكون هذا في نيف العشرة ،
 لأنه ليس له فعل مأخوذ من المركب حتى يشتق منه اسم فاعل ، فنحـ (٣)
 " هذا رابع ثلاثة " قال : إنه لا منـ من الإخبار فيه باللام ، فتقول في " هذا
 أربع ثلاثة " : " الذين هذا رابعهم ثلاثة . " وجاز باللام أيضاً : (٤)
 (٥)

(١) قال ابن السراج :

" وإذا قلت : هذا ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة فهو بما يؤخذ من الفعل
 أشبه ، لأنك تريد : هذا الذي جعل اثنين ثلاثة ، والذي جعل
 ثلاثة أربعة ، وميز ذلك فهو ضعيف ، لأنه ليس له فعل معلوم ، وإنما
 هو مشتق من العدد . ألف مبرأ ، ٣ / ١٢٧٢٠ "

(٢) هنا ينتهي السقط من (ك) .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٥٥٩ : " وتقول : هذا خامس أربعة وذلك
 أنك تريد أن تقول : هذا الذي غمر الأربعة ، كما تقول : غصتهم ،
 وريعتهم . . . وكذلك جميع هذا من الثلاثة إلى العشرة ، وإنما تريد
 هذا الذي صير أربعة خمسة ، وقلما تريد المركب هذا وهو قياس . "

(٤) في حاشية المصنف " ولا تقول : ثالث اثنين عشر ، بمعنى جاعلهم
 ثلاثة عشر ، إن لم ير ثمة صدر يغير التصيير على هذا العدد المركب " .
 الحاشية ١٠ ط .

(٥) قال ابن السراج : فإذا قلت : هذا رابع ثلاثة ، تريد رابع ثلاثة
 فأخبرت عن ثلاثة ، قلت : الذين هذا رابعهم ثلاثة - الأصول .

نحو : الرابعهم هذا ثلاثة " وذكر أوجه التمييز أن هذا بما يؤخذ من
الفعل أشبه ، يعني أن " ثارب " مأخوذ من فعل قطعاً ، ونحو :
" رابع أربعة " مأخوذ من الاسم وهو أربعة قطعاً ، لأنه ليس بمعنى التصيير
حتى يقدراه فعل ، وأما " رابع ثلاثة " ، فهو بين الرتبين ، لأنه يحتمل
أن يكون مأخوذ من اسم ، وهو " أربعة " فيكون كـ رابع أربعة ، ويحتمل
أن يكون مأخوذ من فعل وهو : " رمت " ، لأنه بمعنى التصيير الذي يقتضى
الفعلية ، فقال أنه أشبه بما يؤخذ من الفعل نحو : " ثارب " ما يؤخذ من
الاسم من نحو : " رابع أربعة " هذا حل اللفظ ، وقد ذكره في التعليل
(١) أيضاً ، وفيه نادر ، لأن الأخبار باللام يتمين أن يكون في الجملة الفعلية
صريحاً ، والمثال المذكور جملة اسمية فيحتج الأخبار باللام في نحو :
" زيد ثارب " من أنه مأخوذ من الفعل قطعاً ، فكيف في اسم الفاعل
بمعنى العدد ، وهو قد صرح في أول باب الأخبار أن الأخبار باللام
يختص بالفعلية ، فكيف يمكن فرض اللام في الجملة الاسمية من كون اسم
الفاعل مأخوذ من العدد ،

(١) قال المصنف في التعليق للوجه - ١٠ - ١١ : " فإن أردت الأخبار
عن المضاف إليه في قولك : " هذا ثالث ثلاثة " قلت " الذين هذا
ثالثهم ثلاثة " ، ولو علت بالآلف واللام : " الثالثهم هذا ثلاثة " .
لم يجز لأن اللام إنما تدخل الفعلية تحقيقاً أو تقديرها ، إذ ليس
هذا من فعل ، لأنه بمعنى واحد من ثلاثة ، قال الأخفش ألا ترى
أن العرب لا تقول " هذا خامس خمسة فصراً " ، وأما في المضاف إلى
ما دونه فتقول : " الذين هذا رابعهم ثلاثة " وجاز : " الرابعهم
هذا ثلاثة " . قال ابن السراج وهو ضعيف أيضاً لأنه ليس له فعل
مفهوم ، وإنما هو مشتق من العدد وليس بمشتق من مصدر معروف
كما اشتق ثارب من الحرب . أ هـ .

نعم لو قال : " رُبعت الثلاثة " فيجوز حينئذ الإخبار باللام فيه ،
نظرا إلى أنه يشتق منه اسم فاعل ويمكن أن يمنع بأن اسم الفاعل فيه
ليس على المعهود من اسم الفاعل المأخوذ من غيره من الأفعال .

(١)
(قال الأخفش : وجاز في القياس : " الثاني اثنين أنا ")
(٢)
واستهجن : " الثانيهما أنا اثنان " لعدم الفائدة ، بخلاف " الضاريهما " (٣)
يعنى لو قلت : " أنا ثاني اثنين " فقد أجاز الأخفش في القياس الإخبار
عن " أنا " باللام ، فقال : " الثاني اثنين أنا " لأنه في المعنى " الذي شئ
اثنين أنا " ، وإنما قال : على القياس ، لأنه - (ليس) - في الكلام ،
(٤)
شئ " حتى يصاغ منه الثاني بمعنى الواحد .

واستهجن الإخبار عن اثنين بأن يقال : " الثانيهما أنا اثنان " لعدم
الفائدة ، لأن اللذين أنت ثانيهما ، لا بد وأن يكونا اثنين ، فأخبرت عنهما
بشئ " معلوم بالضرورة ،

-
- (١) في حاشية المصنف " أما أجاز الأخفش في القياس ، " الثاني اثنين أنا " فلا يعرج عليه ، لأنه في معنى : الذي شئ اثنين أنا " وليس في الكلام " شئ " حتى يصاغ منه الثاني ، ولو كان لما نصب لأنه غير متعد " الحاشية اللوحه ١١ ط - وانظرا ما نسب للأخفش في الاصول ٣٣٢/٢ .
- (٢) في حاشية المصنف : " وإنما استهجن " الثانيهما أنا اثنان " لما أن اللذين أنت ثانيهما لم يكونا الا اثنين فأخبرت عنهما بشئ " كفت الضرورة أمره بخلاف " الضاريهما أنا رجلان ، لأنك إذا قلت : " الضاريهما لم يعلم أرجلان أم امرأتان . " الحاشية اللوحه ١١ ط . وانظرا الاصول ٣٣٢/٢ .
- (٣) في (هـ) - (الضاريهما أنا رجلان) - وهذه الزيادة وردت في (ط) من الشرح ، وذكرها المصنف في التعليقات اللوحه ١١ ط .
- (٤) كلمة - (ليس) - ساقطة من الأصل .

بخلاف ما لو قلت " أنا ضارب اثنين " وأخبرت من " اثنين " وقلت :
 " الضاربها أنا اثنان " وقال : في التعليق : " رجلان " ، وذكر وجه
 الفرق ، لأنك إذا قلت : " الضاربها " لم يعلم أرجلان أم امرأتان ،
 وهذا الكلام كما ترى مخبط ، أما أولا فلأنه ذكر الاخبار باللام في الجملة
 الاسمية وهو مقتنع كما ذكرنا ،^(١)
^(٢)

وأما ثانيا : فلأن حقيق الكلام في " أنا ضارب اثنين " على تجويز
 الاخبار باللام " الضاربها أنا " أي " اللذان أنا ضاربها اثنان " ،
 وحينئذ لا يتبين الفرق بين " الثانيهما أنا اثنان " وبين " الضاربها أنا
 اثنان " ، إذ لفظ " اثنان " ان أراد به العدد المجرد من غير اعتبار
 الذكور ، فهما في الضم سواء ، " لأن اللذين أنت ضاربهما " يكونان
 اثنين أيضا ، وان أراد به قيد الذكورة ، فالصورتان مفيدتان ، إذ اللذان
 أنت ثانيهما قد يكونان ذكرين أو ذكرا وأنثى إذا كان التكلم ذكرا فكذا
 " اللذان أنت ضاربهما " قد يكونان ذكرين أو أنثيين ، وليس في السلام
 في الضاربها والثانيهما دلالة على تذكير أو تأنيث ، إذ جاز أن يقدر
 اللتان أو اللذان في الموضعين ،

وعلى الجملة ، فقله في التعليق في الفرق : " الضاربها أنا رجلان " ،
 ليس بسديد بل حقه " اثنان " وحينئذ لا يصح الفرق ، فهو في غاية السمية .
^(٦)
^(٧)

-
- (١) انظر الهامش (٢) ص ٢٤٦ فقد ذكرت فيه ما قاله في التعليق .
 (٢) تقدم في ص ٢٣٣ .
 (٣) في الهامش " أي في الاستهجان " .
 (٤) في الهامش : " هما يستعمل في الذكورين والمؤنثين ، والمؤنث والمذكر
 حقيقيا .
 (٥) يعني " أنا في ثانيهما أنا اثنان " هكذا في الهامش .
 (٦) انظر قوله في التعليق في الهامش ٢ / ٢٤٦٠ .
 (٧) في الهامش : " بل حقه ان يقال : الضاربها أنا اثنان " .

نعم لو قيل إن لفظ "اثنان" يطلق على الذكركين ، وعلى الذكر والأنثى

(١)

على وجه التغليب حقيقة ، فحينئذ يتبين الفرق ، إذ لو قلت :

"الضاربها أنا اثنان" يخرج به المرأتان ، إذ اللام في "الضاربها"

يحتمل أن يراد به المرأتان والذكوران ، والذكر والأنثى ، لصحة حمل

"الضارب" على الذكر في الأحوال الثلاث ، فيفيد بخلاف "الثانيهما أنا

اثنان" إذ يحتمل اللام الذكركين والذكر والأنثى ولا يحتمل المرأتين

(٢)

إذا كان الثاني ذكرا. يحتمل اثنان في الخبر أيضا ،

أن يكون المراد به ذكركين وذكرا وأنثى ، فلا يخرج شيئا فلا يفيد أمرا

زائدا ، لكن الكلام في كون التغليب حقيقة ، إذ لو كان مجازا لاحتمل

اثنان على وجه المجاز أن يراد به الذكوران والذكر والأنثى والمرأتان ، باعتبار

(٣)

أنهما شخصان على وجه المجاز - (والله أعلم) -

(٥)

(وكذا في الاسم العاطر بدون معموله لتعذر أعمال الضمير .)

(٦)

أى وكما يحتج الأخبار في الموصوف بدون الصفة ونحو كما ذكرنا

يحتج أيضا الأخبار في الاسم العاطر بدون معموله فنحو : أعجبنى ضرب عمرا

يحتج الأخبار عن "ضرب" فقط فلا يقال : "الذى أعجبنى هو عمرا ضرب"

لتعذر أعمال الضمير .

(١) في الهامش أى كالذكركين .

(٢) في الهامش "لأن الثانى عبارة عن أنا" وفيه أيضا "أى المرادبأناالذكر"

(٣) فى (هـ) و (لـ) "جهة" .

(٤) هذه الجملة لا توجد فى (هـ) و (لـ) .

(٥) فى (حـ) "اسم"

(٦) تقدم فى ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(١)

(وفي الاسم الذي يضارع الفعل العامل عمله مطلقا .)

(٢)

أو مع معموله وبدونه (لعدم صلوحه للإخبار عنه) ، لأنه شبه بالفعل ،
فكأنه فعل حقيقة ، ولفظ " العامل " مجرور صفة للاسم ، فلأسم صفتان ،
أحدهما : كونه مضارعا للفعل ،

والثاني : كونه عاملا على الفعل ، بأن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول
أو صفة مشبهة ،

واحترز بقوله : " الذي يضارع الفعل " عن المصدر ، فإنه وإن عمل عمل
الفعل لكنه يسوغ الإخبار عنه مع معموله فتقول في + " ضربى زيدا حسن " ،
إن أخبرت عن المصدر مع معموله " وهو ضربى زيدا " : " الذى هو حسن
ضربى زيدا " ، وإنما امتنع الإخبار فى اسم الفاعل العامل مطلقا ونحو
دون المصدر ، فإنه يجوز الإخبار فيه مع معموله ، لأن اسم الفاعل
يضارع الفعل ويجرى مجراه فى الحركات والسكنات والدلالة على الزمان
الحاضر أو المستقبل ، ووقوعه موقعه ، فهو كالفعل ، بخلاف المصدر
فإنه ليس جاريا على الفعل فى الحركات والسكنات والدلالة على أحد
الزمانين ، ووقوعه موقعه ، فإن " ضارب " من قولك : " زيد ضارب " مثل
" يضرب " فى الأمور الثلاثة ، بخلاف المصدر فإنه ليس كالفعل فى تلك
الأمور ، فالمصدر مع معموله كسائر الأسماء التى يصح الإخبار عنها ،

(١) انظر الرضى ٤٥ / ٢ - ٤٦ .

(٢) فى القاموس " صلح " الصلاح ضد الفساد كالصلح .

(٣) قال الرضى فى تعدادہ للأشياء التى تخرج بالشرط الثانى وهو وضع
الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه " وكالمصدر العامل
إن لا يجوز نحو : " مرورى بنزيد حسن وهو بعمرو قبيح " ، لأن لفظ
المصدر مراعى فى العمل وإن هو من جهة التركيب اللفظى يشابه الفعل
فيعمل والإخبار بيزيل اللفظ ، وكذا فى كل صفة عاملة كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة " العاملة فى الظاهر . انظر ٤٦ / ٢ .

وقيد الاسم بالعامل احترازاً عن اسم الفاعل غير العامل فإنه يجوز الإخبار
منه كسائر الأسماء الجامدة .

() وقولهم في الخبر عن " منطلق " في " زيد منطلق " الذي زيد هو —
(١)
منطلق " فالمخبر عنه في الحقيقة الموصوف الساد هو سده . هذا جواب
عن سؤال مقدرو هو أن يقال : " منطلق في " زيد منطلق " اسم فاعل عامل في
الضمير المستكن فيه فاعل له ، فقد أعبرت عن اسم الفاعل العامل ، فأجاب
(٢)
عنه بأن منطلقاً صفة لموصوف محذوف ، وهو الذات الموصوفة بالإطلاق ، فكان
(٣)
المخبر عنه هو " معروف " هذه الصفة الذي سدت الصفة سده ، لا الصفة
العارضة ،

وفيه نظر ، لأنه يأتي هذا الجواب لو أخبر عن اسم الفاعل العامل في المظهر
باعتبار المعروف أيضاً .

(٤)
(وكذا) أي : ويحتج الإخبار أيضاً (فيما يلتزم الظرفية)

نحو : " ذات يوم "

(٥)

(أو الصدرية) نحو : " لبيك وسعديك " وسبحان الله ومعان الله ،

(١) في المرجع السابق في نفس الصفحة " وأما الإخبار عن " قائم " فسي
" زيد قائم " ، فإنما يجوز إذا لم تعطه في الضمير المستكن نظراً إلى
كونه في الأصل مستغنياً عن الفاعل " .

(٢) في (م) " بانه " وهو خطأ .

(٣) في الأصل " المعروف " .

(٤) انوار المقتضب ٣ / ١٠٣ ، والرضى ٢ / ٤٨ ، والأصول ٢ / ٢٩١-٢٦٢

(٥) انوار المراجع السابقة في نفس الصفحات ، وانوار مسائل الفارسي

في هامش المقتضب .

(١)

فإنه يحتج الاخبار فيهما ، ورفعها خبرا للموصول لعدم صلح الخبرية ،
لالتزام النصب فيهما .

(٢)

(وجاز) أي : الاخبار (عن الظرف غير ما ذكر)

فتقول : في صليت اليوم ، وأخبرت عن اليوم الذي صليت فيه اليوم ، إذا جاز
(٣)
رفع " اليوم " وإيقاعه خبرا .

(٤)

(ويشترط ، بإظهار " في " اشتراط إظهار اللام في المفعول له ، لفوات

(٥)

شرط العذف ، إلا إذا اتسع فيه .)

يعنى إذا أخبرت عن الظرف غير ما ذكر فيشترط إظهار " في " كما ذكرنا في المثال
وهو : الذي صليت فيه ولا يقال : الذي صليته " كما يشترط إظهار اللام في
المفعول له إذا أخبرت عنه فتقول في " ضربت زيدا تأديبا " وأخبرت عن " تأديبا "
" الذي ضربت زيدا له تأديب " بإظهار اللام ، وإنما وجب إظهار اللام مع أن
المخبر عنه لم يكن فيه اللام ، لأن شرط النصب في المفعول له أن يكون مصدرا ،
ولفظ " التأديب " مصدر ، فجاز أن ينتصب بإظهار اللام ، بخلاف ما إذا وقع

(١) في هامش الأصل أي : يحتج رفع الظرفية والمصدرية حال كونها خبرا
للموصول .

(٢) وهو الظرف المتكّن ، أي : الذي لا يلزم النصب على الظرفية أو الجر
بـ " من " . انظر المقتضب ٣ / ١٠٢ .

(٣) في بقية النسخ " الظرف " وكذلك في هامش الأصل .

(٤) في بقية النسخ " واشترط "

(٥) انظر سيبويه ١ / ١٧٧ ، ١٧٨ ، والمقتضب ٣ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، والرضوى

٤٨ / ٢ ، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة ١ / ٢٧٨ ، والأصول ٢ / ٢٩٣

والمطغص في قوانين العربية ١ / ١٨٥ .

(١)

موقعه ضمير ، لأنه ليس بمصدر فيجب إظهار اللام ، وكذا يشترط إظهار " في " في الظرف لو كنى عنه بالضمير ، لأن اللفظ المظهر في الظرف يدل على الزمان أو المكان بجوهره ، فاستغنى عن إظهار " في " بخلاف ما إذا جعل ضميرا ، فإن جوهره لا يدخل على الظرفية ، فاحتيج إلى إظهار " في " لدلالته على الظرفية .

قوله : " إلا إذا اتسع " يعني لا يشترط إظهار " في " إذا اتسع في الظرف ، بأن يجرى مجرى المفعول به ، فيقول : في " سرت اليوم " الذي سرت اليوم " لأن الظرف كأنه مفعول به على الاتساع نحو :

(٢)

* ويوم شهدناه سليمان وهامر . . *

أي : شهدنا فيه .

(١) في (ب) وهامش الأصل " موضعه " .

(٢) هذا صدر بيت من بحر الطويل وعجزه هو :

* . . قليل سور الطعن النهل نوافله *

وقد نسب سيبويه والامي في حاشيته على المغني لرجل من بني عامر انار هذا البيت في الكتاب ١/ ١٧٨ ، والمقتضب ٣/ ١٠٥ ، والأمالى الشجرية ١/ ٦ ، والمغني بحاشية الأمي ٢/ ١٠٨ ، والمغني النسفة المحققة ٢/ ٥٥٧ . والرواية في هذه المراجعة هي : " ويوما " والبيت أيضا من شواهد الكشف ٤/ ٤٨٩ " قال في شرح شواهد الكشف : والرواية : " ويوم " بواو رب ، ويجوز نصب ، أي : " انكر يوم " والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف . " وشهد " لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد ، وهنا تعدى إلى مفعولين لأن الأول ظرف متسع فيه . أه .

وسليم وهامر قبيلتان من قيس عيلان ، والدامن جمع طاعنه . والنهل جمع نهل بالتحريك ، والنهل جمع ناهل ، وهي المرتوية . والنوافل الفنائم " وقليل " صفة ليوم ، ونوافله فاعل " قليل " . انظر اللسان : نفل ونهل . . .

(١)

(ومن المصدر الذى لم يسد مسد فعله) أى : جاز الإخبار عن المصدر الذى لم يسد مسد فعله .

يعنى المصدر على قسمين ، قسم حذف فعله وسد هو مسده نحو :
 "سقى زيدا" فهذا لا يجوز الإخبار عنه ، لأنه يسد مسد الفعل كأنه فعل ،
 فاستنع الإخبار عنه ، وقسم لا يسد مسده نحو : "الضرب حسن" و "أعجبني
 الضرب" ونحوهما ، ويجوز الإخبار عن مثل هذا المصدر ، لارتفاع الطامع
 المذكور ، وهو سده مسد الفعل ، (وقبح فى الوارد لمجرد التوكيد
 لعدم الفائدة) (٢) أى : وقبح الأخبار فى المصدر الذى ورد لمجرد التأكيد
 نحو : "ضربت ضربا" فإنه يقبح الإخبار عن "ضربا" بأن يقول : الذى
 ضربته ضرب " ، فإنه لا فائدة فى هذا الإخبار ، لأن المصدر قد فهم من
 نفس الفعل ، فالأخبار به غير مفيد ، كما لا يحسن : "ضرب ضرب" ، لأنه
 لا فائدة فيه ، إلا إذا وصف وقيل : "ضرب ضرب شديد" فكذا ههنا إذا قلت :

==== وقال ابن السراج فى الأصول ٢/٢٩٣ : "فإن جمعت الزمان والمكان
 فى هذه المسائل مفعولين على السعة اسقطت حرف الجر فصار حكمه
 حكم المفعول الذى تقدم ذكره ، فقلت فى : "ذهبت اليوم إذا أردت
 أن تخبر عن اليوم بالذى : قلت : "الذى ذهبت اليوم" .

(١) انظر المقتضب ٣/١٠٣ ، وانظر مسائل الفاروق فى هامشه فقد ذكر
 فيها ما يشفى الغليل فى هذا الموضوع .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٢/٤٦ ، ومطعم مسائل الفاروق بهامش
 المقتضب ٣/١٠٣ ، فقد قال فيها بعد ذكره للمصدر الذى يجوز الإخبار
 عنه : "ويلحق به على قبح المصدر المؤكد نحو : ضربت ضربا ، وإنما
 قبحه أنه ليس فيه إلا ما فى الفعل من التكرير" أ هـ .

(٣) كلمة - (ضرب) - ساقطة من (ل) .

(١)

ضربت - (ضربا) - شديدا ، جاز الاخبار عنه ، لأنه ليس لمجرد التأكيد بل يدل على وصف لم يفهم من نفس الفعل ، فجاز الاخبار عنه بقولك : " الذى ضربته ضرب شديد " كما يجوز " ضرب ضرب شديد " .

(٢)

(وأخبر عن الضمير فى وجه رجلا) والأظهر منعه ، لأنه دعاء فهو بمنزلة الأمر والنهى ، فلا يقع صلة للموصول ، فلا يقال : " فى وجه رجلا " " الذى وجه رجلا هو " إذ لا يوصل بالدعاء كما لا يوصل بالأمر وقد أجازه بعضهم نظرا إلى أنه فى صورة خبر ، وهو فاسد ، ويمكن أن يذكر لوجه المنع أن الضمير فى " وجه " غير راجع إلى مذكور سابق لفظا ، بل هو بهم مفسر بنحو : " رجلا " فعلى هذا يحتج الاخبار عنه ، لأنه لو كنى عنه بضمير اشترط أن يرجع إلى الموصول فيخرج هذا الضمير عن وضعه وكان هذا الضمير مستحق لغير " الذى " وهو المبهم فإذا كنى عنه احتج الاخبار عنه ، كما احتج الاخبار عن الضمير المستحق لغير " الذى " نحو : " زيد ضربته " كما سيأتى عقيب .

(١) كلمة - (ضربا) - ساقطة من (ل) .

(٢) قال فى التعليق الوعة " ١١ " قال المازنى الهاء فى وجه رجلا جاءت بعد مذكور ويجوز الاخبار عنها كما يجوز عن الضمير المذكور نحو : " الذى وجه رجلا هو " وفيه قبح لأن وجه فى معنى الدعاء مثل الأمر والنهى ، والذى لا يوصل بهما ، لأنهما لا يوضحانه ، والدعاء بتلك المنزلة قال لا أن هذا أسهل لأن لفظه كلفظ الخبر ، وقال ابن السراج وهو عندى غير جائز ، لأن هذه اخبار جعلت فى موضع الدعاء فلا يجوز أن تحال عن ذلك . أهـ

وقال الفاروقى إن فيها خلافا فالمازنى يجيزه ، وابن السراج يمنع منه ، وعللة المازنى أنه قوى فى الخبر ، وعللة ابن السراج أنه واقع موقع الدعاء والدعاء لا يخبر عنه فكذلك ما وقع موقعه . انظر المقتضب وحاشه ٣ / ١٠٣ .

(١)

(وكذا في الضمير الذي يستحق غيره) أى : غير الموصول ،

(مبتدأ كان أو موصوفاً أو موصولاً ، وكذا المضاف إليه أو المشتمل عليه —
(٢)

لخلو المستحق عما يستحقه .) بمعنى إذا استحق غير الموصول ضميراً لم يجز
الأخبار عن ذلك الضمير ثم فصل ذلك الغير بقوله : مبتدأ إلى آخره .
بمعنى غير الموصول الذي يستحق الضمير قد يكون مبتدأ نحو : " زيد ضريته " .
وقد يكون موصوفاً نحو : " جاء رجل ضريته " وقد يكون موصولاً نحو : " الذى
ضريته زيد " فإن المستحق لهذا الضمير هو الموصول المذكور ، وكذا
المضاف إليه ،

أى : وكذا يمتنع الأخبار عن المضاف إلى الضمير الذى يستحقه غير الموصول
أو المشتمل عليه ، أى : وكذا يمتنع الأخبار عن الاسم المشتمل على الضمير
الذى يستحقه غير الموصول نحو : " زيد أبوك رجل يحبه " فلو أخبرت عن
رجل يحبه وقلت : " الذى زيد أبوك هو رجل يحبه " لم يجز لأنه يقيس
المبتدأ بلا عائد ، فالحاصل أنه إذا وجد ضمير يستحقه غير الموصول فيمتنع
الإخبار عن ذلك الضمير ، " ويمتنع الإخبار " عن المضاف إلى ذلك الضمير ،
(٣)
ويمتنع أيضاً عن الاسم المشتمل على ذلك الضمير .

وقوله : " مبتدأ كان أو موصوفاً أو موصولاً " تفصيل للغير أى سواء كان المستحق
(٤)
وهو غير الموصول مبتدأ أو موصوفاً أو موصولاً .

(١) انظر ابن عبيد ١٥٧/٣ وما بعدها ، وشرح الكافية للرضى ٤٧/٢ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى الصفحة السابقة .

(٣) هذه الجملة ساقطة من (ل) .

(٤) فى بعض النسخ تقديم " موصولاً " على " موصوفاً " .

(وكذا في الموصول بدون صلته لتعذر وصل الضمير وخلوه عن الصلة)

(١) (٢)

(- (وأما مع الصلة) - فلا منج كالوصوف والمضاف .)

(٣)

يعنى محتج الاخبار عن الموصول بدون صلته نحو : " الذى قام زيد " .

لا يمكن الاخبار عن " الذى " وحده ، بأن يقول : " الذى هو قام زيد الذى " ،

وعلى امتناعه بوجهين :

أحدهما : أن الضمير لا يقع موصولا ، وهو معنى قوله : " لتعذر وصل الضمير ،

أى جملة موصولا ،

والثانى : لزوم خلو الموصول المؤخر عن الصلة ، وفيه فساد آخر ، وهو أن

الموصول بدون الصلة بمنزلة حرف الكلمة ، ولا يقع ضمير موقع حرف الكلمة ،

هذا إذا أخبر عن الموصول بدون الصلة ، فأما الموصول مع صلته فلا منج من

الأخبار عنه كما لا يحتج الاخبار عن الموصوف مع صفته ، والمضاف ———

المضاف إليه ،

(١) ما بين المعقوفين - () - ساقط من الأصل .

(٢) لا منج عند البصريين ، أما الكوفيون فيمنعون دخول الموصول على

الموصول . انظر شرح الكافية للارضى ٢ / ٤٥ .

وانظر فى مذهب البصريين المختضب ٣ / ١٣١ ، ١٣٢ ، والأصول

لابن السراج ٢ / ٣١٨ - ٣٢٢ ، ٣٣٠ - ٣٤٠ .

(٣) فى حاشية المصنف للوحة " ١١ " : " لا يجوز الاخبار عن الموصول بدون

صلته لأنك لو قلت : " فى الذى أبو زيد عمرو " الذى هو أبو زيد

عمرو الذى " فقد جعلت الجملة صلة للضمير ، وأخلت الذى المؤخر

عن الصلة .

وقوله : " كالموصوف والمضاف شبه بالموصول ، أى : حكم الموصوف والمضاف حكم الموصول ، فكما يمتنع الإخبار عن الموصول بدون الصلة ، ويجوز عن الموصول مع الصلة ، كذلك الموصوف والمضاف فى الحالين ، فإن الموصوف يمتنع الإخبار عنه أيضا بدون صفته ، ويجوز مع صفته ، فكذا المضاف يمتنع الإخبار عنه بدون المضاف إليه ، ويجوز الإخبار عنه ——— المضاف إليه .

(موصولا كانت أو غيره ، فإن الذى لا يمتنع أن يوصل بالذى فى القياس)
أى : يجوز الإخبار عن الموصول مع صلته ، سواء كان ذلك الموصول موصولا ، بموصول آخر ، أو غير موصول به
يعنى : سواء كانت صلته جطة صدره بموصول أو غير صدره به ،
ولما كان هذا الكلام مظنة لتوهم أن يقال : الموصول كيف يوصل بموصول آخر؟
قال : " فإن الذى لا يمتنع أن يوصل بالذى فى القياس " ،
يعنى جاز أن يذكر صلة الذى جطة صدره بموصول آخر ، من حيث القياس ،
(١)
وان لم يسمى فى الاستعمال .

(١) فى حاشية المصنف : " لا يمتنع فى القياس أن يوصل الذى بالذى إلا أنه

لم يسمع ، ولكنه شئ " وضعه النحويون للتدريج والرياضة "
الحاشية " ١١ " ط .

وانظر : المقتضب ١٣١/٣ ، ١٣٢ ، والأصول ٣١٨/٢ - ٣٤٠ ،
وشرح الكافية للرضى ٤٥/٢ ، والخزانة ٥٣٠/٢ .

(ويحتاج مبتدأ إلى الصلة والخبر ، والثاني بصلته وخبره صلة السابق ، ولا بد فيه) أى فى الثانى (من ضميرين أحدهما له .) أى للثانى (والثانى) للأول ، لما ذكر أن الموصول يوصل بموصول نبه على نكتته وهى أن الموصول الثانى يحتاج الى أمرين ، لأنه مبتدأ فيحتاج الى خبر وموصول فيحتاج الى صلة ، والموصول مع صلته وخبره جملة يقع صلة للموصول الأول ، فلا بد فيه من ضمير يرجع الى الموصول الثانى ، وضمير يرجع إلى الموصول الأول ،^(١)

(وإن كان الذى بعد السابق اثنين) أى : بعد الموصول السابق موصولين اثنين ، (أو ثلاثة) أى : موصولات ثلاثة ، (أو أربعة أو خمسة ، أو ما بلغ فالحكم ما ذكر من افتقار كل واحد الى ما يكون صلة وإلى ما يكون خبراً .)
يعنى أن كل موصول يذكر فلا بد له من صلة ، وخبر ليتم الموصول الثانى ، ويصلح صلة للموصول الذى سبقه .^(٢)

(٣)
(كالمسألة المحكية عن المازنى ، وهى :
" الذى التى اللذان التى أبوها أبوها أختها أخواك أخته زهد " ^(٤)
وامتحان صحته باقاة ، اسم مقام كل موصول بصلته فى معناه ، حتى يرتد الجميع إلى واحد)

بيانه أنا ذكرنا أن الموصول الثانى الواقع ، مبتدأ لا بد له من صلة ، وخبر ،

(١) انظر شرح الكافية لارضى ٤٥/٢ ، ٤٦ ، والأصول ٣١٨/٢ .
(٢) تنظر الأصول لابن السراج ٣١٨/٢ ، وارضى ٤٦/٢ .
(٣) فى جميع النسخ غير الأصل و (ل) " من " .
(٤) انظر هذه المسألة فى الأصول لابن السراج ٣٢١/٢ ، ٣٢٢ ، وانظر المقتضب ١٣٢/٣

فهنا الموصول الرابع ، وهو " التي " مبتدأ ، فلا بد له من صلة وعائد وخبر ،
 وصلته ، وقوله : أبوها أبوهما ، فأبوها مبتدأ ، وأبوهما خبره ، والجملة من
 المبتدأ والخبر صلة " التي " ، والعائد هو الضمير في " أبوها " فتم كونه
 مبتدأ وخبره ، قوله : أختها ، فالتى أبوها أبوهما أختها ، موصول تمت
 صلته فهو مبتدأ ، وذكر خبره فتمت جملة من مبتدأ وخبر ، فصلاح صلة
 للموصول الذى سبقه ، وهو " اللذان " و " اللذان " مع صلته مبتدأ وخبره
 قوله : أخواك " وعائده المجرور في " أبوهما " و " اللذان " مع خبره جملة تامة
 تصلح صلة للموصول الذى سبقه ، وهو " التي " ، ثم التى مبتدأ اذا تمت
 صلته ، وخبره أخته ، والمبتدأ مع الخبر جملة تامة تصلح صلة للموصول الأول ،
 وهو " الذى " ، فالذى تمت صلته وعائده هو المجرور في " أخته " ، فيصلح
 أن يكون مبتدأ وخبره ، قوله : " زيد " .

=== الموصولات أن الذى مبتدأ ، والتى مبتدأ ثان ، واللذان مبتدأ ثالث ،
 والتى مبتدأ رابع ، وأبوها مبتدأ خامس ، وأبوهما خبر للمبتدأ الخامس ،
 والجملة أعني المبتدأ الخامس بخبره صلة للتى ، والعائد اليها هو اليها
 فى أبوها ، وأختها خبر للتى واللتى بصلتها وخبرها جملة واقعة صلة
 للذان ، والعائد اليها هو المتصل بأبوهما ، وأخوك خبرها ، ثم
 اللذان بصلتهما وخبرهما صلة للتى ، والعائد اليها هو المتصل بأختها ،
 ثم التى بصلتها وخبرها صلة للذى والعائد اليه هو اليها فى " أخته " .
 وزيد خبر للذى . الحاشية " ١١ " ط .

(١) فى الأصل زيادة " مع " بعد " من " وهى خطأ .

(٢) فى (م) " وهو " .

قوله : " واتحان صحته " أى صحة هذا الحكم بأن يقام اسم مقام كل موصول
 مع صلته فى معناه ، فتقيم موقع " التى أبوها أبوها " " أختها " ، لأن التى
 أبوها أبوشخصين آخرين هى أختها ، فهبصر الكلام " الذى التى اللذان
 أختها أختها أخواك أخته زيد " ، ثم تقيم " أخوها " مقام " اللذان أختها
 أختها " ، لأن اللذين أختها أخت امرأة قد يكونان أخوها ، فهبصر الكلام
 الذى التى أخوها أخواك أخته زيد " ، ثم تقيم " أختك " مقام " التى بصلتها ،
 لأن التى أخوها أخواك ، قد تكون أختك ، فهبصر الكلام " الذى أختك أخته
 زيد " ، فيرتد الجميع الى كلام واحد .
 (١) (٢) (٣)

(فإن أردت الاخبار فيها) أى : فى المسألة المحكية ، (عن الموصول الأول
 أو الثانى بصلته بملك ذاك ، وكذا عن خبر الأول ، وأما سائر ما فى صلته
 فلا يتأتى فيه ذلك ، إلا فى خبر الموصول الثالث والمتصل به .) أى : المتصل
 بخبر الموصول الثالث وهو الكاف فى " أخواك " ،
 (لما تقدم فذكر) أى إن أردت الأخبار - فى المسألة المحكية - عن
 الموصول الأول ، يعنى بصلته ، ان سبق أن الاخبار عن الموصول فقط غير جائز ،

-
- (١) فى الهامش " أختها مفعول فتقيم " .
 (٢) فى الأصل " الى الكلام واحد " وفى (م) " الى الكلام الواحد " والتصحيح
 من بقية النسخ .
 (٣) كلام الشارح هنا نقله نقلا يكاد يكون حرفيا من حاشية المصنف .
 انظر حاشية المصنف اللوحة " ١١ " ط نسخة الظاهرية .
 (٤) تقدم ذلك فى ص ٢٥٥ فارجع اليها . وقد ذكره أيضا فى حاشيته
 اللوحة " ١١ " ط .

وآخر صلة الموصول الأول هو "أخته" ، فإذا أخبرت عنه قلت :
 "الذى هو زيد الذى التى اللذان التى أبوها أبوهما أختها أخواك أخته"
 ولا خلل فيه ، ويصح أيضا الاخبار عن الموصول الثانى وهو "الذى" مع صلتها
 وآخر صلتها قوله : "أخواك" ، فإذا أخبرت عنها قلت :
 "الذى التى هى أخته زيد الذى اللذان التى أبوها أبوهما أختها أخواك"
 وصح هذا أيضا ، لأننا أخبرنا عن "الذى" مع صلتها ، والضمير المستحق للذى
 ليس فى صلة "الذى" حتى يمنع من الاخبار عنه ، بل هو فى "أخته" وهو
 خبر "الذى" وليس من صلتها ، فليس "الذى" مع صلتها مشتملا على الضمير
 المستحق للخبر حتى يمنع الاخبار عنه ، قوله : "وكذا عن خبر الأول" معناه
 يصح الاخبار أيضا عن خبر الأول ، أى : خبر الموصول الأول وهو "زيد"
 فقلت فى الاخبار عن "زيد" :
 "الذى التى اللذان التى أبوها أبوهما أختها أخواك أخته هو زيد"
 ولا خلل فيه أيضا ، وأما سائر ما فى صلتها الى آخره ، معناه أن الباقي
 مما فى صلة الموصول الأول ، فلا يتأتى فيه الاخبار إلا ما استثناه ، وإنما قال :
 "سائر" بمعنى الباقي ، لأننا قلنا : يصح الاخبار عن "الذى" مع صلتها ،
 وهو صلة الموصول الأول ، "فهذا" الجزء "من صلة" الأول قد صح
 الاخبار عنه ، فبقى الباقي ، وهذا الباقي لا يصح الاخبار عنه إلا فى شيئين ،
 خبر الموصول الثالث ، وما اتصل بخبر الموصول الثالث ، وهو الكاف المتصل

(١) فى (هـ) "صلته" .

(٢) فى (ك) "فهذه" .

(٣) فى (هـ) "من صلتها" .

(١) بأخواك فإن "أخواك" خبر "الذان" وهو الموصول الثالث (١) - فلا يصح
 الاخبار عن "الذان" مع صلته ، "وهي" آخر قوله ؛ "أختها" ، ولا يصح
 عن الموصول الرابع مع صلته ، وهي قوله ؛ "أبوهما أبوهما" ، ولا عن "أبوهما"
 لا عن المضاف ولا عن المضاف إليه ، ولا عن "أبوهما" لا عن المضاف ولا عن
 المضاف إليه ، ولا عن "أختها" لا عن المضاف ولا عن المضاف إليه ، ولا عن
 "أخته" مضافا ولا مضافا إليه ، وهلة الامتناع في "الذان" مع صلته أنه مشتمل
 على الضمير المستحق للغير (٢) وهو المضاف إليه في "أختها" فانه مستحق
 للموصول قبله ، وهو "التي" ، فلا يصح الاخبار عنه ،
 وكذا في الموصول الرابع ، لأنه أيضا مشتمل على ضمير - وهو "هما" فـ
 "أبوهما" يستحق للغير "التي" ، وهو "الذان" ، فلا يصح الاخبار عنه ،
 وأما البواقى ، فكل ما كان مضافا لا يصح الاخبار عنه بدون المضاف إليه ،
 لأننا لو أقمنا مقامه ضمرا لزم انرافته ، والضمير لا يضاف ، وأما المضاف إليه
 من "أبوهما" إلى أخته "فلا يصح الاخبار عنه ، لأنها ضماير مستحقة للغير ما
 تصدره "به من الموصول حالة الاخبار ، وإنما صح الاخبار عن خبر الموصول
 الثالث وهو "أخواك" عن المضاف والمضاف إليه معا ، لأنه غير مشتمل على
 ضمير مستحق للغير ، ولا مانع سواء ، فيصح الاخبار عنه ————— ،

-
- (١) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ) .
 (٢) في جميع النسخ غير الاصل "هو" .
 (٣) كلمة "للغير" ساقطة من (م) و (هـ) ومضافة في الاصل عند التصحيح .
 (٤) في (هـ) "للغير" .
 (٥) الباء من "تصدره" ساقطة من (ك) .
 وفي هامش الاصل "أى الكلام" يعنى أن الضمير في "تصدره" يرجع الى
 الكلام .

فتقول فى الإخبار عن " أخواك " :

" اللذان الذى التى اللذان التى أبوها أبوهما أختها ههنا أخته زيد أخواك " فـ " أخواك " خبر " اللذان " الذى صدرت به الجملة حالة الإخبار ، ولا مانع فيه أيضا ، ويصح الإخبار أيضا عن المتصل بخبر الموصول الثالث ، وهو الكاف فى " أخواك " بأن يقول :

" الذى الذى التى اللذان التى أبوها أبوهما أختها أخواه أخته زيد أنت " ، وقوله : " لما تقدم " ، إشارة إلى الاشتغال على الضمير المستحق للغير ، أو كون الضمير مستحقا للغير أو كون الضمير مضافا ، فذلك قال : فتذكر ، أى سبق ذكر هذه الموانع ، فتذكرها لتعلم صحة ما صح وامتناع ما امتنع ،

(١) (٢)
(و -) أما " الاسمان " - معطوفا " أحدهما على الآخر فى جملة ، فقد يتأتى الإخبار عن كل واحد منهما ، وحده ، وهن كليهما ، مع رعاية (٣) ما يشترط (يعنى إذا قلت : " ضرب زيد وعمرو " فيصح الإخبار عن كل واحد من الاسمين وحده ، وهن كليهما ، أما الإخبار عن كل واحد ، فتقول :

-
- (١) كلمة - (الاسمان) - ساقطة من (ك) ، و (ل) و (هـ) .
(٢) فى هامش العباب " ذكر أنه حال من الضمير فى " منهما وكليهما وسيأتى أن الحال لا يتقدم على صاحبها المجرور ، ولو قال : وأما اسمان معطوف أحدهما على الآخر يرفع " معطوف " على أنه وصف " اسمان " لسلم من هذا " هامش العباب اللوحة " ٦٤ ط .
(٣) فى حاشية المصنف " إذا قلت : جاءنى زيد وعمرو " فأردت الإخبار عن " زيد " قلت " الذى جاء " فى هو وعمرو زيد " فتؤكد المستكن فى جسا " فى بالمنفصل ليتأتى العطف عليه ، وهذا هو المراد برعاية ما يشترط .
الحاشية " ١١ ط .

(١)

في الإخبار عن زيد : " الذي ضرب هو وعمرو زيد " وفي الإخبار عن " عمرو " " الذي ضرب زيد وهو عمرو " ، وفي الإخبار عن كليهما : " اللذان ضربا هما زيد وعمرو " . وكذا في المنصحين نحو : " ضربت زيدا وعمرا " فتقول في الإخبار عن " زيد " : " الذي ضربته وعمرا زيد " ، وفي الإخبار عن " عمرو " : " الذي ضربت زيدا وأياه عمرو " وفي الإخبار عن كليهما " اللذان ضربتهما زيد وعمرو " وقوله : " مع رعاية ما يشترط " يعني شرعا في الإخبار من الأركان الأربعة المذكورة ، صراعى أيضا في إقامة الضمير - (مقاه) - كونه مرفوعا .

ومنصوبا ومتصلا ومنفصلا تذكيرا وتأنيسا ، فتقول في " ضربت هندا وعمرو " فـ في الإخبار عن " هند " ، " التي ضربت هي وعمرو هند " فـ في نفس أيضا أن يبرز الضمير المرفوع ليصح العطف عليه ، وهذا أيضا ما أشار إليه في قوله : مع رعاية ما يشترط ،

(٥)

(٤)

(وأما في جملتين معطوف " إحداهما " على الأخرى ولا ملابسة بينهما) فلا يتأتى (أي الإخبار) في واحد منهما) ، فلو قلت : " ضرب زيد وأكرم خالد " فانهما جملتان عطفت إحداهما على الأخرى ، ولا ملابسة بينهما ،

(١) الضمير البارز " تكويد للضمير المستتر في " ضرب " الذي هو نائب فاعل .

(٢) تقدم ذكرها في ص ٢٦٣ - ٢٦٢

(٣) لفظه - (مقاه) - ساقطه من (م) و (ل) ومضافة للأصل عند التصحيح .

(٤) في (ل) " معطوفا " وما في بقية النسخ هو ما في الحاشية ١١ ط .

(٥) قال في التعليق : " إنما قلت ولا ملابسة بينهما احترازا عن مشـ

" ضربت زيدا وأكرمت عمرا عنده " فاك أن تقول : الذي ضربته وأكرمت

عمرا عنده زيد " الحاشية ١١ " ط .

أى بين الجملتين المذكورتين ، وقوله : " وأما فى جملتين " ، أى وأما
الاسمان فى جملتين ، فإنما لم يصح الإخبار عن واحد من الاسمين لأنه يلزم
خلو الموصول عن العائد إليه فى الجملة الأولى ، أو فى الثانية المعطوفة
التي حكمها حكم المعطوف عليه ، فلو أخبرت عن " زيد " قلت :
" الذى ضرب هو وأكرم خالد زيد " ، والمعطوف فى حكم المعطوف عليه ،
فكانك قلت : " الذى أكرم خالد " ، ولا عائد فيه إلى الموصول ، وكذا
لو أخبرت عن " خالد " يلزم خلو الجملة الواقعة صلة عن عائد - (منها)
إلى الموصول وهو ظاهر ، هذا إذا لم يكن بين الجملتين ملابسة ، أما إذا
كانت بينهما ملابسة سوى العطف نحو " ضرب زيد وأكرم غلامه " فقد صح الإخبار
لأنه لا يلزم خلو الموصول عن العائد إليه ، وكذا لو قلت :
" ضرب زيد وأكرم عمرو فى داره أو معه " صح لوجود الملابسة بين الجملتين
بغير العطف . (٣)

(أما الجدل منه ، فمنهم من أبى الإخبار عنه ، إلا والبدل معه كالموصوف ،
ومنهم من أجاز) أى : أجاز الإخبار عن الجدل
(بدون ذلك) أى : بدون أن يكون البدل معه ، (٤)

-
- (١) كلمة - (منها) - ساقطة من (هـ) .
(٢) فى (هـ) " ملابسة " بدلا من " غلامه " وهى خطأ .
(٣) وهى عود الضمير فى " فى داره " و" أو معه " .
(٤) قال ابن السراج فى الأصول ٢ / ٣٠٤ : " اختلف النحويون فى الإخبار
فى هذا الباب فمنهم من لا يجيز الإخبار عن الجدل منه إلا والبدل معه
كما يفعل فى النصب ، قال أبو بكر وإلى هذا ذهب ، وهو الذى يختاره
المازنى ، ومنهم من يجيز الإخبار عن الجدل منه دون البدل . . . "
===

(١)

(بصرف البدل الى المضمّر ، ولعله الظاهر ، إذ لا منعي من الإبدال من المضمّر بخلاف الوصف) يعنى اختلف في الإخبار عن البدل وحده ، فمنهم من قال : لا يجوز الإخبار عن البدل بدون البدل ، كما لا يجوز الإخبار عن الموصوف بدون الصفة ، ومنهم من أجاز الإخبار عن البدل بدون البدل ، فلو قلت : " جاء زيد أخوك " فعلى الأول لا يجوز الإخبار عن " زيد " وحده ، بدون بدله ،

وذكر في سنده القياس على الموصوف في أنه لا يجوز الإخبار عن الموصوف بدون الصفة ، فكذا لا يجوز الإخبار عن البدل بدون البدل ، لأنه تابع مثل الصفة ، والظاهر عند المصنف جواز الإخبار عن البدل بدون البدل ، وذكر الفرق وهو أنه لا يجوز الإخبار عن الموصوف بدون الصفة ، لأنه يلزم منه كون الضمير موصوفاً وهو متنع ، ولا منعي من كون الضمير بدلاً فافترقا ، وقوله : " بصرف البدل الى المضمّر " معناه أن البدل كان قبل الإخبار متوجهاً الى المظهر ، فلما أخبرنا عن البدل فقط برد البدل الذي كان موجهاً الى المظهر ، ووجهناه الى المضمّر وهو معنى قوله : " لا منعي من الإبدال من المضمّر " ، ومعنى قوله : " إلا والبدل معه " أنه لا يجوز الإخبار عن البدل فقط ، أي بدون البدل .

== وانظر المقتضب ١١١/٣ ، والرضى ٤٦/٢ ، والهمع ١٤٨/٢ ، وفي شرح الكافية للرضى الصفحة السابقة .

" والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتغال ، فأجازوا الأخفش إن الضمير نفس ما بعده ، ومنعه الزهادي ، إذ الضمير لا يدل على البعض ، والاشتغال قبل أن يذكر خبر الموصول .

(١) في (هـ) زيادة كلمة - (أي) - في هذا المكان .

(٢) كالمأزني وابن السراج . انظر الأصول ٣٠٤/٢ .

(٣) في الهامش و (م) و (هـ) " البدل ضمرا " ، وفي (ل) " البدل ضمرا " .

وَأما البديل فإن أردت الإخبار عنه في نحو مررت برجل أخيك قلت :
 " المارأنا برجل به أخوك " ، واستقبحه المازني ، لأنك جئت بالبديل
 (١)
 بعد ما قدرت كلامك تقديرا فاسدا .

يعنى إذا أردت الإخبار عن البديل فقط في نحو قولك : " مررت برجل أخيك " ،
 قلت في الاخبار عن " أخيك " بالذى : " الذى مررت برجل به أخوك " ،
 واللام قلت : المارأنا برجل به أخوك " وإنما أبرز الضمير ، لأن الصفة
 وهى " المار " جرى على اللام الذى هو عبارة عن الأخ ، و " المار " للمتكلم
 فى المبنى ، فقد جرت على غير من هى له ، فوجب إبراز الضمير ، وإنما
 لم يذكر المصنف فى الاخبار إلا باللام ، لأنه كان أشكل من حيث احتياجه
 إلى إبراز الضمير بخلاف الذى .

(٢)
 فإنه لا اشكال فى لفظه ، لأنه لا يحتاج - (فيه) - إلى إبراز الضمير ،
 ووجه استقباح المازني أن حق الجدل أن يستقل الكلام معه .

(١) قال المصنف فى التمليق الالوحة " ١١ " : قال ابن السراج فى معنى
 قول : المازني فى استقباح الاخبار عن البديل لأنك جئت بالبديل بعد
 ما قدرت كلامك تقديرا فاسدا ، يعنى أن حق الجدل أن يستغنى بنفسه
 قبل دخول البديل ، لأن حق البديل أن يكون متى أسقط استغنى
 الكلام ، فلو قلت : " المارأنا برجل أخوك " ، لم يجوز ، لأنه لم يرجع
 شئ الى الألف واللام ، وكان الكلام فاسدا ، وكذا لو قلت " زيد
 ضرب أخاك أياه " لم يجوز ، لأنه لم يرجع الى زيد شئ " وقولك " أياه "
 بعد بمنزلة ما ليس فى الكلام ، قال المازني وكلا القولين مذهب وليس
 بقوى " أه . انظر المقتضب ١١١ / ٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٦ / ٢ ،
 وانظر هذا الكلام فى الأصول ٣٠٤ / ٢ - ٣٠٥ .
 (٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل .

وههنا لو قلت : " المارأنا برجل " ، قبل ذكر البديل لم يصح ، إذ لا عائد من الصلة إلى الموصول ، وهو اللام أو الذي ، فقد رت كلامك أولا تقديرا فاسدا ، لخلوه عن العائد ، ثم جئت بالبديل الذي حق الكلام أن يستقل بدون ذكره ، ولعل وجه تصحيحه أن البديل هو المنسوب إليه في المعنى (١) - حتى قال بعضهم : إن " البديل " في حكم الطرح ، فكان التقدير : (٢) " المارأنا به أخوك " وهو مستقيم لوجود العائد من البديل الذي هو (٣) المنسوب إليه في المعنى - إلى الموصول ولذلك قالوا في الاكـزام : لو كان البديل في حكم الطرح لم يجز : " زيد رأيت غلامه رجلا صالحا " لأن البديل لو طرح لكان التقدير : " زيد رأيت رجلا صالحا " ولا ضمير فيه يرجع إلى مبتدأ ، فهذه المسئلة على عكس ذلك ، إذ وجد الضمير في البديل دون البديل ، فلو كان البديل في حكم الطرح يصح ، وفي ذلك المثال كان الضمير في البديل دون البديل ، فلو حذف البديل لم يصح ، فالحاصل أنهم ينظرون إلى البديل فإن كان فيه ضمير جوزوه وإن لم يكن فيه ضمير منوه .

(ومن أجاز هذا) يعني قوله : " المارأنا برجل به أخوك " ، نظر إلى أن الضمير في البديل كاف ، لأنه المقصود بالنسبة

(أجاز : زيد ضربت أخاك إياه) ، إذا البديل أيضا في حكم الطرح

(١) في (١) " البديل " وهو خطأ .

(٢) في الهامش يعني البديل هو المقصود وهو عبارة عن الألف واللام .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (م) .

فكانه قال : " زيد ضربته " ، وقد يوجد في بعض النسخ " كذا " ،
 " لأنك جئت بالبدل الذي لا يصح الكلام إلا به " ، فجعلته بعدما قدرت "
 وهذا كأنه غلط من الناسخ ، لأن كون البدل بحيث لا يصح الكلام إلا به علة
 مناسبة للجواز لا للاستقباح ، فابقاه في أثناء تعاميل الاستقباح حشو ،
 ولفظ التعليق مشعر بأن الصحيحة هي النسخة الأولى ولا تعرض فيه
 (١)
 لنسخة أخرى أصلاً ، فينبغي أن لا يكتب في النسخ .

(٢)
 (والإخبار عن خبر " كان " وأخواته لا يمتنع كما لا يمتنع عن خبر المبتدأ)
 فإذا قلت : كنت قائماً وأخبرت عن الخبر قلت : الذي كنت إياه أو كنته قائماً ،

(١) انظر نص التعليق في الهامش (١) ص ٢٦٧ من التحقيق .

(٢) قال الجرد في المختضب ٩٧/٣ ، فإذا قلت : كان زيد أخاك فخبرت
 عن (زيد) قلت : الكائن أخاك زيد ، كما كنت تقول : في ضرب
 فإن أخبرت عن " الأخ " فإن بعض النحويين لا يجيز الإخبار عنه
 ويقولون : إنما معناه : كان زيد من أمره كذا وكذا ، فكما لا يجوز
 أن تخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ، كذلك لا يجوز أن تخبر
 عما وضع موضعه ،

وهذا قول فاسد مردود لا وجه له ، لأنك إذا قلت : " زيد منطلق " فمعناه : زيد من أمره كذا وكذا ، فلو كان يفسد الإخبار هناك لفسدها هنا .
 وفر شرح الكافية للرضي ٤٧/٢ " وضع بعضهم الإخبار عن " خبر " كان " ، والأصل جوازه لأنه كخبر المبتدأ .

وقال السيوطي في الهمع ١٤٧/٢ " والإصح جوازه في خبر " كان " الجامد ، كما يجوز في خبر المبتدأ صاب " إن " و " ظن " الجامد بلا خلاف .

وقال في ص ١٤٨ : " والأصح منعه في كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو أن ، أو ظن ، وقيل يجوز . وانظر الأشموني ٤٣/٤ ، والتسهيل ٢٥٢ .

لأن خبر كان في المعنى حكمه حكم خبر الابتداء ، ولا يحتج الإخبار عن خبر الابتداء نحو : " زيد قائم " ، لأنه جاز في الإخبار عن الخبر أن تقول : " الذي زيد هو قائم " فجاز أيضا ههنا ،
(وقد أباه بعضهم) وقال معنى " كان زيد قائما " كان زيد من أمره كذا وكذا ، فكان الخبر جملة من حيث المعنى ، فكما لا يخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ، فلا يخبر عما وضع موضعه ، وإليه أشار الجرد في المقتضب ،
ثم قال : وهو قول فاسد مردود ، وأبطال بأن معنى خبر الابتداء وثاني مفعولى " ظننت " كذا معناه ، مع صعته الإخبار عنه .
والتحقيق أنا لا نسلم أن الخبر المفرد بتقدير جملة ، بل لو كان جملة قدرناها بمفرد ، لأن الأصل الأفراد ، فرد المفرد إلى الجملة من غير ضرورة فاسد .

(إذا أردت الإخبار عن الاسم الذى تنازه فعلان معطوف أحدهما على الآخر
في الفاعلية والمفعولية ، فاعلا لأحدهما ، والمفعول محذوف فإنما يتأتى)
أى الإخبار (باضمار المفعول ، فإن حذف حذف للماول لا على ما حذف فى
الأصل ، ولا) :
أى : وإن لم يحذف للماول ، بل - (على ما) - حذف فى الأصل ،

(١) هذا نص كلام الجرد فى المقتضب فانظر كلامه فى الهامش (٢)

ص ٦٩ ، وانظر كلام الرضى والسيوطى فى نفس الهامش .

(٢) انظر المقتضب ١١٢ / ٣ ، ٤٠١ / ٤ ، وسيبويه ٧٤ / ١ ، والأصول

٣١٥ / ٢ ، والتسهيل ص ٢٥٢ .

(٣) انظر المراجع السابقة .

(٤) ما بين العلامتين - () - ساقط فى الأصل .

(١)

(يلزم إخلاء الصلة عما يعود إلى الموصول .)

يعنى إذا تنازع الفعلان معمولا واحدا ، فإما أن يكون الإخبار عن الاسم المتنازع فيه أو عن غيره ،
فالقسم الأول إما أن يكون المتنازع فيه فاعلا لأحدهما والمفعول محذوف ،
أو مفعولا لأحدهما ، والفاعل مضمّر ، فالأول وهو أن يكون فاعلا لأحدهما والمفعول محذوف ، فإنما يتأتى الإخبار فيه بإضمار المفعول نحو :
" ضربت وضربنى زيد " أو " ضربنى وضربت زيد " فلو أخبرت عن المتنازع فيه وهو " زيد " قلت فى الأول : " الذى ضربته وضربنى زيد " ولا بد لإضمار المفعول ليرجع إلى الموصول ، وإن حذف كان حذفه لطول الصلة كما يحذف العائد المفعول من صلة الموصول لطولها ، ولا يكون حذفه كما حذف فى الأصل ، لأن الحذف فى الأصل كان لكونه فضلا وستغنى عنه ، ولما صار صلة للموصول لم يكن مستغنى عنه ، فليس حذفه على ما حذف فى الأصل لطول الصلة نحو :
(٢)
أهذا الذى بعث الله رسولا " = أى بعث الله

(١) انظر المراجع السابقة فى الهامش (٢) . عن ٢٧٠

وفى الحاشية اللوحه ١١ ، ١٢ ، وهامش الباب اللوحه ٦٥ / ١
" إذا قلت : ضربت وضربنى زيد " على أعمال الثانى وحذف المفعول من الأول لفظا ونية لثلا يلزم الإضمار قبل الذكر فاردت الإخبار عن " زيد " قلت : " الذى ضربته ، وضربنى زيد " ولا يحذف المفعول من " ضربته " لثلا يلزم إخلاء الصلة عما يعود إلى الموصول ، وجاز حذفه لفظا لانية نحو : " الذى ضربت وضربنى زيد " كما فى " أهذا الذى بعث الله رسولا " = الآية " ٤١ " من سورة الفرقان .

(٢) تكلمة الآية ساقطة من جميع النسخ غير (م)

وهى الآية " ٤١ " من سورة الفرقان .

وإنما وجب انضمام المفعول ، إذ لو لم يضر وحذف على ما حذف في الأصل
يلزم إخلالاً الصلة عن العائد إلى الموصول ، وقواه : " والمفعول محذوف " ^١
يشتمل قسمين ،
أحدهما : ما يجب حذفه نحو : " ضريت وضرينى زيد " ، لأن الإضمار
قبل الذكر في المفعول غير جائز .
والثاني : ما يجوز حذفه على الجملة ، وإن كان الأولى إضماره نحو :
" ضرينى وضريت زيد " ، فإن الأولى " ضريته " بالإضمار ، لأنه عائد إلى " زيد " ^٢
المتقدم معنى .

(١)
(رأى المازنى : أن يجعل الكلام جملتين اسميتين معطوفاً إحداهما ^١
على الأخرى محذوف المفعول كما في الأصل .)

تقرير كلام المازنى : أن الكلام كان على جملتين قبل ورود الإخبار عليه ،
فجعل الكلام بعد الإخبار أيضاً على جملتين ليناسب الأصل ، ^(٢)

(١) في هامش الباب اللوحة " ٦٥ " قوله : " ورأى المازنى " يجوز فيه
أن يكون مضافاً ومضافاً إليه ، وأن يكون فعلاً وفاعلاً .
(٢) أورد صاحب الباب كلام الشارح هنا ثم قال : " أقول ليس تقرير كلامه
هذا حتى يلزم على المحقق النار الذي أورد الشارح عليه على ما سمجى " ^١
إن شاء الله ،

وإنما يلزم من تقرير المازنى رعاية التناسب بالقصد الثانى ، والقصد الأول
هو الاحتراز عن حذف الضمير الراجع إلى الموصول ،
كما نقل ابن السراج عنه فإنه قال : قال المازنى إذا أردت الأخبار عن
زيد فى " ضريت وضرينى زيد " ، فإن ناسا من النحويين يقولون :
الضارب أنا ، والضاربى زيد " ، قال : ولا أرى ما قالوه إلا محالاً وإن كنت
لم تنو أن يكون فى الضارب مفعول محذوف ، فإن كنت أردت أن يكون
محذوفاً فإشباته أجود " .

وانظر كلام ابن السراج فى الأصول ٣١٥ / ٢ .

فإذا قلت : " ضربت وضربني زيد " وأخبرت عن " زيد " بالذي قلت :
" الذي ضربت وضربني هو زيد "

فالكلام على هذا جملة واحدة ،

(١)

فإذا أخبرت باللام قلت على رأى الطائى : " الضارب أنا والضارب زيد " ،
على أن الضارب مبتدأ و " أنا " خبره ، و " الضارب " مبتدأ ، و " زيد " خبره ،
والجملة الثانية معطوفة على الجملة الأولى ، و " الضارب " فى الجملة الأولى
فاعله مستتر فيه ضمير يعود إلى الألف واللام ، فالألف والصفة لامتكلم
لا لزيد فضمير المفعول حينئذ مستغنى عنه ، لأن الراجع إلى الموصول هو
الضمير فى " ضارب " لا ضمير المفعول ، فحذف ضمير المفعول كحذفه فى الأصل
قبل الإخبار للاستغناء عنه فى الصورتين .

(٢)

(ولا يحسن هذا عندى إذا أعمل الأول والا يلزم العطف قبل تمام
المعطوف عليه) (٣) معنى ما ذكره المازنى حسن إذا أعمل الثانى وهو الرفع فى

(١) قال المصنف فى عايشته " وقال المازنى : الوجه " الضارب أنا
والضارب زيد " على أن يكون " أنا " خبر " الضارب " والمفعول محذوف
والخبر فى الجملة الثانية مبين عنه ، كما فى الأصل .
وأقول : لو كان العامل الأول نحو " ضربت وضربني زيد " لزم أن يقال :
الضارب والضارب أنا زيد " ولا يبرز الضمير لأنه أضمر على شريطة التفسير
كما فى قوله : - (كثير) -

* .. وهزة مطول معنى غريهما *

وزيد خبر الضارب ، فيكون قد عطف قبل تمام المعطوف فلا يحسن .

الحاشية ١٢ ط ، وانظر المقتضب ١١٤/٣ ، ١٢٧ ، والرضى ٤٩/٢ .

(٢) فى هامش العباب " غير خاف أن حسن العبارة أن يقول : " لازم " بدل

" ولا يلزم " أو يقول : " لأنه " أو " إذ " بدل " وإلا " . العباب الواحه ٦٥ .

(٣) انظر كلام المصنف فى الحاشية فى الهامش () ص من التحقيق .

نحو : "ضربت وضربني زيد" ، أما إذا عمل الأول وهو الرافع نحسو :
 "ضربني وضربت زيد" ، فلو أخبر عن "زيد" باللام على رأى المازنى
 لقيل : "الضارب والضارب أنا زيد" و"الضارب مبتدأ" و"زيد" خبره ،
 و"الضارب" مبتدأ و"أنا" خبره .
 والجملة الثانية ، وهى "الضارب أنا" معطوفة على "الضارب زيد" ،
 فقد عطفت على الأولى قبل تمامها ، لأن تمامها هو الخبر المذكور آخرها ،
 وهو "زيد" فالمفعول فى الثانى أيضا محذوف كما فى الأصل ، لأنه غير عائد
 إلى الموصول ، بل العائد إلى الموصول هو المستكن فى "الضارب" ، ولذلك
 أخبر عنه "بأنا" ، لأن الألف واللام والصفة للمتكلم ، ولهذا كان "زيد"
 خبرا للضارب ، إذ لا يصح أن يكون خبرا عن "الضارب" ، لأنه عبارة
 عن المتكلم فخبره "أنا" لا "زيد" ، وإنما لزم العطف قبل تمام الجملة
 على تقدير أعمال الأول دون أعمال الثانى ، لأنه إذا عمل الأول وقيل :
 "الضارب" ، "فزيد" يتمين أن يكون خبره ، لأن اللام والصفة عبارتان
 عن "زيد" ، وقولك : الضارب أنا ، فاللام والصفة عبارتان عن المتكلم
 فيتمين أن يكون خبره "أنا" لا "زيد" ، فيكون المذكور آخر خبر الأول ،
 بخلاف العكس ، وهو "ضربت وضربني زيد" فإنه إذا قيل : "الضارب أنا" ،
 فاللام والصفة للمتكلم ، فتمين أن يكون "أنا" خبره و"زيد" يتمين
 أن يكون خبر الثانى ، فلا يلزم العطف قبل التمام ، فإن قلت : قاعدة الاخبار
 أن يصدر الكلام بالموصول ويوقع الذى أخبر عنه آخرها ليكون خبرا لذلك المصدر ،

(١) فى (م) "كما فى الأول" .

(٢) فى (م) و(هـ) "لا يصلح" .

وقول المازنى : على تقدير أعمال الثانى يخرج المسألة عن قاعدة الأخبار ،
(١)
لأنه يصدر الجملة الأولى باللام ويجعل خبره " أنا " ، لا المخبر عنه وهو
" زيد " ، ويجعل " زيد " خبرا عن الموصول الثانى ، مع أنه غير مصدر فنى
صدر الجملة الأولى ، قلت : الأخبار عن " زيد " فى الجملة الثانية ،
وصدرناها باللام ، وأوقفنا المخبر عنه خبرا عنه ، فأوقفنا ما هو المخبر عنه
خبرا لما صدرنا به ، فإن قلت كان حق الكلام حينئذ أن لا تصدر الجملة الأولى ،
لأنه خارج عن جملة الأخبار حينئذ فلم صدر بالموصول ؟ قلت : لو لم يصدر
وقيل فى الأخبار : " ضربت والضارب زيد " لكان عطا للجملة الاسمية على
الجملة الفعلية فصدره بالموصول ليكون جملة اسمية معطوفا عليها بجملة اسمية ،
رعاية للمناسبة .

وهذا كله تكلف من المازنى ، لأن حق الأخبار باللام فى نحو : " ضربت وضربنى
زيد " إذا أخبر عن " زيد " أن يقال : " الضارب أنا والضاربى زيد " ، و " أنا "
(٣)
إبراز للضمير المستتر فى الصفة لأنها للمتكلم ، وقد جرت على اللام وهو
لزيد ، فقد جرت على غير من هى له فوجب إبراز الضمير ، ليكون فاعلا للصفة ،
(٥)
وحذف الراجع للطول - (لا) - للاستغناء عنه ، و " الضاربى " عطف على
" الضارب " ، وأخبر عنهما بخبر واحد وهو " زيد " ، كما لو قلت : " القائم
والضارب زيد " فالكلام جملة واحدة .

(١) فى الهامش " أى لا يجعل المخبر عنه زيد " .

(٢) فى الأصل : " الجملة " .

(٣) فى (م) " وإنما أبرز الضمير " .

(٤) فى الهامش أى اللام عبارة عن زيد " .

(٥) كلمة - (لا) - ساقطة من الأصل .

(١)
وقوله : إنما قدر جملتين لمناسبة الأصل لا طائل تحته ، لأن الأصل كانا
جملتين أما إذا دخل الموصول وصارا في حكم الصلة ، والصلة والموصول في حكم
مفرد ، فدخول الموصول صيره بتقدير المفرد ، فلا يجب من كون الأول غير
صدر بالموصول جملة كونه مصدرا بالموصول أيضا جملة ، فعينئذ لا حاجة
إلى تقدير الخبر في الأول "أو" في الثاني إذا أعمل الأول .
(٢)

(٣) (٤)
(وإن كان الاخبار عن غير المتنازع - فيه) - فلا فساد في الحذف ()
مثل " ضربت وضربني زيد " إذا أخبرت عن التاء في ضربت قلت : " الضارب
والضاربة أنا " فعينئذ حذف المفعول من الأول وهو " الضارب " ، ولا فساد فيه
ولا حاجة الى الاعتذار عنه بأنه حذف للطول ، لأنه حينئذ يستغنى عنه ،
إذ اللام والصفة للآثم ، فالعائد الى الموصول ليس ضمير المفعول ، بل
المستكن في الصفة ، فحذف المفعول لكونه مستغنى عنه ، كما في الأصل ،
فلا فساد في حذفه ،

(وإن كان) أي وإن كان المتنازع فيه (مفعولا له) أي : لأحد الفعلين
(والفاعل ضمرا) أي في الفعل الآخر ، (فالإخبار على طريقه) أي على
ما هو طريق الإخبار (فلا فساد) نحو : " ضربني وضربت زيدا " ،
(٥)
(٦)

-
- (١) في الماش : " المازني " .
(٢) الالف من " أو " ساقطة من (هـ) .
(٣) كلمة - (فيه) - ساقطة من الاصل و (م) .
(٤) انظر المقتضب ١١٤ / ٣ ، والأصول ٣١٥ / ٢ - ٣١٦ .
(٥) انظر المقتضب ١١٥ / ٣ ، وفي هامش الباب وهذا فسيم قوله : فيما
تقدم : " فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف " اللوحة " ٦٥ " .
(٦) انظر المقتضب ١١٥ / ٣ .

أو "ضربت وضربني زيدا" ، ففي الأول إذا أخبرت عن "زيد" قلت :
 "الذى ضربني وضربه زيدا" فلا خلاف في الكلام ، والإخبار جار على طريقته ،
 وكذا إذا قلت : في "ضربت وضربني زيدا" ، إذا أخبرت عن "زيد" بالذى
 قلت : "الذى ضربته وضربني زيدا" فلا حذف أيضا ولا فساد ، وأما اللام
 ففي الأول قلت : "الضارب والضاربة أنا زيدا" ، وفي الثاني قلت :
 الضاربة أنا والضارب زيدا" ، فلا محذوف ، لأن ضمير الموصول في الصورة
 هو المستكن في "الضارب" الموصول الأول ، والمذكور في "الضاربة"
 مفعولا للموصول الثاني ، وكذا في الصورة الثامنة ضمير الموصول الأول هو
 المفعول في "الضاربة" المذكور لفظا ، وضمير الموصول الثاني هو المستكن
 في "الضارب" والعائد إلى الموصول في صورتين أما مضمرا وإما مذكورا لفظا ،
 فلا خلل ولا فساد ، لأن توهم الفساد كان من الحذف فإذا لم يحذف
 فلا يتوهم فساد أصلا .

(١)

(ولا حاجة إلى ما تكلف المازني وابن كان لا يفرق) ، يعني أن الإخبار
 فيما إذا كان مفعولا لأحدهما والفاعل مضمرا مستقيما على ما ذكرنا ولا حاجة
 إلى جعلهما جملتين اسميتين معطوفا إحداهما على الأخرى .

(- وإبراز الضمير وجعله خبرا كما تكلف المازني فإنه لا يفرق بين صورتين
 (٢) في جعلهما جملتين اسميتين) - (معطوفا إحداهما على الأخرى) -
 (٣)

(١) انظر المقتضب ١٢٧/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٩/٢ وما بعده ،

وانظر الأصول ٣١٥/٢ - ٣١٦ .

(٢) ما بين المعقوفين - () - ساقط من (ل) ، (م) .

(٣) " " " " - () - ساقط من الأصل .

(١) (٢) وظاهر هذا الكلام " أن " المازنى إنما جعل الكلام جملتين حيث احتيج
(٣) إلى إبراز الضمير وهو فى " ضريت وضرينى زيد " ، إذ قال فى الإخبار عن زيد :
" الضارب أنا والضاربى زيد " ، لأن " الضارب " فى المعنى للاشكالم وهو جار
على اللام الذى هو لزيد فى المعنى فجرى على غير من هوله ، فوجب إبراز
الضمير ، أما إذا جعل مفعولا لأحدهما والفاعل مضمرة فى الآخر ، كما إذا قلت
فى : " ضرينى وضريت زيدا " ، : " الضاربى والضاربة أنا زيد " ، فالضاربى
جار على اللام وهو لزيد ، فقد جرى على من هوله ، فلا حاجة إلى إبراز
الضمير ليكون فى صورة جملة اسمية كما إذا قال : " الضاربى هو " وفيه نظار ،
لأن المازنى إنما جعل الجملتين اسميتين رعاية للمناسبة بين جملة الأخبار
وبين الأصل الذى كان على جملتين قبل الإخبار .

وإبراز الضمير ليس لكونه جاريا على غير من هوله حتى يجمى هذا التوهم
إذا أبرز الضمير فى قوله : " ضريت وضرينى زيد " ، وقال : " الضارب أنا " ،
مع أن " الضارب " واللام كليهما للاشكالم ، إذ لو كان للغائب لما صح الإخبار
عنه بقوله : " أنا " بل قدر هذا الضمير ليكون جملة ، فالمازنى إنما قدر الضمير
ليجملها جملتين اسميتين معطوفا أحدهما على الأخرى ، فحق أن يفسر
بين ما جرى على غير من هوله ، وبين ما جرى على من هوله ، ليتمكن
(٤) (٥) (٦)

(١) فى (م) و (ل) " هذا ظاهر هذا الكلام " .

(٢) فى الأصل " لأن " .

(٣) فى الهامش : أو إذا وقعت صفة جرت على غير من هوله .

(٤) فى (أ) " كلاهما " وهو خطأ .

(٥) لفظة " إذ " ساقطة من (أ) .

(٦) فى (هـ) : " بين ما جرى على من هوله وبين ما جرى على غير من هوله " .

(١)

ليمكن جعلهما جملةتين اسميتين .

(وعلى هذا يجرى حكم الإخبار إذا كان التنازع في الغاية وحدها .)
نحو : " ضربني وأكرمني زيد " فإنك تقول في الإخبار عنه بالذي : " الذي
ضربني " وأكرمني هو زيد ،

(أو في المفعولية) نحو : " ضربت وأكرمت زيدا " .

قلت في الإخبار عنه : " الذي ضربت وأكرمت زيد " ، وجاز حذف المائد
للاطول (أو كان الفعل ما يتمدى إلى مفعولين فصاعدا ، وقد سهل عليك
طريقه إن وقمت على شرائط الإخبار وضابطه ، فقلت فيما يتمدى إلى مفعولين
كسوت وكساني زيد جبة " على إعمال الثاني وأخبرت عن " زيد " فقلت :
" الذي كسوت وكساني جبة زيد " وفي الإخبار عن الجبة : " التي كسوت
وكسانيها زيد جبة " ،

(١) قال صاحب العباب بعدما ذكر كلام الشارح هنا : " أقول ليس غرضه
الاول من جعل الكلام جملةتين هو الاحتياج الى ابراز الضمير ، بل
غرضه ما ذكرنا من قبل من الاحتراز اللازم من قول بعض النحويين :
فعقه أن يفرق بين ما يلزم منه المحذور المذكور وبين ما لا يلزم منه ذلك ،
ومن أراد تحقيق ذلك فليرجع إلى كتاب الأصول لابن السراج " أهـ
انظر العباب الاووعة " ٦٦ " ، وانظر الأصول ٣١٦/٢ .

(٢) في الأصل و (ل) " المفعولين " .

(٣) في الأصل و (ك) " سهل " بالبنا للمجهول ورفع طريقة ، وفي (هـ)
" سهل " بالتشديد .

(٤) في الهامش و (هـ) و (ك) " زيادة في التنازع " .

(٥) في (م) " فأخبرت " .

(٦) انظر المقتضب ٩٣/٣ ، ١١٩ .

(١)
وكذا فيما يتمدى الى ثلاثة نحو : " أعلمت وأعلمنى زيد عمرا قائما " .
قلت : فى الاخبار عن " عمرو " : " الذى أعلمت وأعلمنيه زيد قائما عمرو " ،
وفى الاخبار عن " قائما " " الذى أعلمت وأعلمنيه زيد عمرا قائم " ،
ومتى راعيت الشروط لم يصعب عليك استخراج الصور ، ولا حاجة الى تكثير
الأمثلة بمدد الوقوف على المقصود .

(١) انظر المقتضب ١٢١/٣ وما بعدهما .

(١)

- (خبر باب ان) -

(ومنها) أى : ومن أنواع المرفوع (الخبر فى باب "ان")
أى : "ان" وأخواتها ، كما سيأتى ذكرها فى العوامل إن شاء الله تعالى ،
(٢)

(وحكه حكم خبر المبتدأ) ، لأن اسمه وخبره فى المعنى مبتدأ وخبر .
(٣)
(إلا فى تقديمه إذا لم يكن ظرفاً نحو : "ان زيدا قائم" ، ولا تقول :
(٤)
"ان قائم زيدا" ولكن - (تقول) - "ان فى الدار زيدا" .

(١) هذا العنوان من (ظ) .

(٢) فى (ك) و (ل) "أخواته" .

(٣) قال سيويه فى الكتاب ١٣١/٢ (وزعم الغايل أنها عطت عطلين الرفع
والنصب ، كما عطت "كان" الرفع والنصب حين قلت : "كان أخاك زيد" ،
إلا أنه ليس لك أن تقول : "كان أخوك عبد الله" ، تريد كأن عبد الله
أخوك ، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال ولا يضم فيها المرفوع كما يضم
فى "كان" فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين "ليس" و "ما" فلم يجرؤا
مجرأها) . وفى الإيضاح المسمى (ولا يجوز تقديم الخبر فى هذا الباب
كما جاز فى باب "كان" إلا أن يكون ظرفاً . . . لأن الظرف قد اتسببه
فيها ، انظر الإيضاح المضدى ١١٦/١ ، وفى التسهيل ص ٦٢ :
وللجزأين بعد دخولهن مالهما مجردين لك يجب تأخير الخبر ما لم يكن
ظرفاً أو شبهه فيجوز توسيطه ، وفى شرح عمدة الحافظ ص ٢١٨ : وتوسيط
الخبر جائز إن كان ظرفاً أو عدله ، وفيها : وقد يجب التوسيط نحو :
إن عند زيد صاحبه "

انظر المقتضب ١٠٩/٤ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢١٠/١ ، ٢١١ ،

وابن يعميش ١٠٢/١ ، وشرح الكافية للرضى ١٠٩/١ .

(٤) ما بين القوسين - () - ساقط من الأصل ومن (م) و (ل) .

(١) يعني أن خبر الابتداء جاز تقديمه مطلقا ظرفا - (كان) - أولم يكن ،
 بخلاف "إن" فإنه لا يتقدم خبره في غير "الظرف" على اسمه ، لأنه ظرف ،
 وعمله ضعيف ، ولأن عمله "بمشابهة" الفعل على ما سيأتى ، والفعل له
 عملان : أصلى وفرعى ، فالأصلى ما يتقدم مرفوعة على منصوبه ، والفرعى
 بمكس ذلك ، ولما كان "إن" فرعا أعطى العمل الفرعى للأفعل ، فقدم منصوبه
 على مرفوعه ، فلو "قدم" الخبر لكان مشابها للأفعل في عمله الأصلى ، وهذه
 العلة توجب أن لا يتقدم الظرف أيضا لكن يجوز لوجهين :
 أحدهما : أنه لا يظهر الرفع في الظرف بخلاف غير الظرف فإنه يشابه تقدم
 المرفوع على المنصوب ، والظرف ليس كذلك ، نحو : "إن في الدار زيدا" .
 والثانى : أن الظرف يتسع فيها بما لا يتسع في غيرها ، ولذلك يفصل بين
 المضاف والمضاف إليه بالظرف ، دون غيره ، ومقام مقام المفعول - (بـ) -
 صورة نحو : "اليوم سرته" ، - (ويصحح تقديم الظرف كون الابتداء نكرة) -
 نحو : "في الدار رجل" بخلاف غيره ، إذ لا يجوز "مطلق رجل" ونظائره
 ذلك .

-
- (١) لفظة - (كان) - ساقطة من جميع النسخ ما عدا (ل) وفي (ك) - (ظرفا
 لم يكن) - وهو خطأ .
 (٢) في (ل) "الظروف"
 (٣) في (هـ) "لمشابهة"
 (٤) في (هـ) "يقدم"
 (٥) في الهامش "فيلزم مساواة الفرع للأصل"
 (٦) انظر الايضاح العضدى ١١٦/١ ، وابن يعيش ١٠٢/١ .
 (٧) انظر ابن يعيش الصفحة السابقة .
 (٨) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (هـ) .
 (٩) ما بين المعقوفتين - () - وقع في (م) "ويصح بتقديم الظرف كون
 الابتداء نحو : " ، وفي (هـ) "ويصح بتقديم كون الابتداء نكرة نحو : " .

- (١) هذا مثل والشرح اسم مكان ، وأسيمرتصفير "أسمر" جميع سمرة .
(٢)
قاله : اقيم بن لقمان ، وكان هو أبوه قد نزل منزلاً يقال له : "شرح"
(٣) (٤)
فذهب لقيم يحشى إبله - (من الاسمر) - و - (قد) - كان لقمان قد حسد
لقيما ، وأراد هلاكه .
(٥) (٦)
فاحتفر له خندقاً وقطع - (كل ما كان) - هناك من الاسمر ، ثم ملأ الخندق
فأوقد عليه ليقع فيه لقيم ، فلما أقبل لقيم عرف المكان وأنكر ذهاب الاسمر ،
(٧)
فعندها قال : ذاك ، يضرب للشيثين يتشابهان في شيء ، ويفترقان في شيء .
(٨)
قال الزمخشري : "أى أشبه هذا المكان الذي رحت إليه المكان الذي غدوت
عنه لو أن السمرات التي عهدتها به كانت قائمة الآن .

-
- (١) الشرح هنا ما لبني عيس كما في الصحاح "شرح"
والشرح في اللغة واحد الشراج وهي مجارى الماء من الحرار إلى الميهول
انظر فصل المقال ٢٢٥ ، واللسان "شرح" .
(٢) ذكر الضبي في أمثال العرب أن العرب يزعمون أن لقيما ابن لقمان من
أخته ، ويوردون في ذلك قصة ، فأرجع إلى القصة المذكورة في أمثال
الضبي ١٥٢ .
(٣) ما بين المعقوفين - () - ساقط من (م) و (هـ) .
(٤) كلمة - (قد) - ساقطة من (م) .
(٥) ما بين المعقوفين - () - ساقط من (هـ) .
(٦) في الاصل و (م) و (هـ) "السمرة" وهو خطأ .
(٧) كلام الشارح هنا هو نص كلام المصنف في حاشيته . انظر الحاشية
اللوحة ١٢ ط .
(٨) قال ذلك في المستقصى ١٨٨/١ .

(ونحو :

(١) * - (ياليت) - أيام الصبا راجعا *
(٢)

عند أصحابنا .

(٣) بمعنى : الخبر محذوف والتقدير : ياليت أيام الصبا - (لنا) -
(٤)

أى : كائنة لنا فى حال " كونها " راجع ،

فرواجع نصب على الحال من الضمير المستتر فى الظرف .

(٥) (خلافا للكسائى والفرأ) فإن مذهب الكسائى أن " راجعا " خبر " كانت " (٦)
مقدرة ، أى " كانت راجعا " ، و " كانت " يذخيره مرفوع المحل خبرا " لليت " ،

(١) ما بين المعقوفين - () - ساقط من (م) .
(٢) هذا بيت من مشطور الرجز ، للمعاج ، أبى الشعثاء عبد الله بن ربيعة
الشاعر التميمى الرجاز ، انظر ترجمته فى الشعر والشعراء ص ٢٩٥ .
وهذا البيت من شواهد سيمويه : انظر الكتاب ١٤٢/٢ ، وشرح أبيات
سيمويه للنحاس ص ١٦٧ ، وانظر فى الجنى الدانى ٤٥٨ ، والصاح
٢٦٥/١ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥/١ ،
والرضى ٣٤٧/٢ ، ومعانى الحروف للرماني ص ١١٣ ، وهدية الحافظ
ص ٤٣٤ ، ومعنى اللبيب ٢٢٢/١ ، والهمع ١٣٤/١ ، والدرر اللوامع
١١٣/١ ، والاشمونى ٢٧٩/١ ، وغزاة الادب ٢٩٠/٤ .

(٣) كلمة - (لنا) - ساقطة من (م) .

(٤) فى الاصل " كونه " والصواب ما فى بقية النسخ لموافقته للسياق .
(٥) انظر الصحاح للجوهري ٢٦٥/١ ، ومعانى الحروف للرماني ص ١١٣ ،
والجنى الدانى فى حروف المعانى ص ٣٧٩ ، ٤٥٨ ، وشرح الكافية
للرضى ٣٤٧/٢ ، والدرر اللوامع ١١٢/١ ، والمعنى بحاشية الأثيرى
٢٢٢/١ ، والاشمونى بحاشية الصبان ٢٧٨/١ ، وهدية الهوامع

١٥٦/٢ .

(٦) فى (م) " راجع " وهو خطأ .

ومذهب الفراء أن "ليت" ينصب الجزأين ، لأنه بمعنى "تمنيت" ، وهو
 ضعيف ، لأنه يؤدي إلى حصول الفائدة بمنصوب من غير مرفوع ، ولا يوجد
 ذلك في اللغة ، ولأنها - (لو) - "عملت" (١) لكون معناها معنى التمني
 "لوجب" أن ينصب مطلقا ، لا أن ينصب في صورة دون صورة ، وكان ينبغي
 أن لا يجوز "ليت زيدا قائم" ومذهب الكسائي وإن كان غير بعيد ، لأن حذف
 "كان" معهود ، إلا أن حذف الخبر أكثر فهو أرجح من حذف "كان" .

(ونحو) أي : وفي نحو : (لعل ذاك) على ما حكى أن قرشيا جاء
 (٤) إلى عمر بن عبد العزيز وتوسل له بقراءة له معه ، فقال : "إن ذاك"
 أي : إن ذاك صدق ، ثم ذكر حاجته فقال : "لعل ذاك" أي : لعل
 (٦) (٧) مالهك حاصل ، فعذف الخبر "لقراءة" الحال .

(١) ما بين المعقوفين - () - ساقط من (هـ)

(٢) في (م) "أعملت"

(٣) في الهاش جواب "لو" .

(٤) هو الخليفة العادل والإمام الزاهد عمر بن عبد العزيز مروان ،
 وهو غني عن التعريف به رحمه الله ورضي عنه وأرضاه .

(٥) في (هـ) " أن ذلك "

(٦) في (هـ) " بقراءة " .

(٧) انظر في هذه المسألة ابن يعيش ١٠٣/١ .

- (١) (والتزم) أى : حذف الخبر (فى قولهم : ليت شعرى هل كان كذا .)
- أى : " ليت على " متعلق بما يجاب به هذا القول ، كقولك فى " علمت من أبوك " علمت - (ما) - . يجاب به هذا الاستفهام ، و " من " استفهامية ، وإنما التزم حذف الخبر لقيام هذا الكلام - وهو الجلة الاستفهامية المذكورة (٢)
- بعد - (قوله) - " ليت شعرى " - مقام الخبر ، مثل " لولا زيد لكان كذا " (٣)
- فى حذف الخبر ، وسد الجواب سده ، وإنما ذكر الحذف بعد قوله : " ليت شعرى " " هل كان كذا " ولم يقتصر على أنه ألزم الحذف فى " ليت شعرى " كما قال صاحب المفصل ، إن قال : " وقد التزم حذفه " فى (٤)
- نحو : " ليت شعرى " لأنه لا يقتصر عليه فى استعمال العرب ، بل يضم (٥)
- إليه الاستفهام نحو : " ليت شعرى أى الرجلين عندك أزيد عندك أم عمرو ؟ " (٦)
- فالتزم الحذف حيث ذكرت الجلة الاستفهامية بعده . (٧)

(١) انظر سيبويه ٢٣٦/١ ، وشرح الكافية للرضى ٣٦٢/٢ ، وابن يعمش

١٠٣/١ .

(٢) فى الأصل " بما " .

(٣) كلمة - (قوله) - ساقطة من (هـ) .

(٤) فى (هـ) زيادة كلمة - (قوله) - بعد " شعرى " .

(٥) فى (ك) " ألزم حذف الخبر " وقد أثبت ما فى بقية النسخ لموافقته لما فى المفصل .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعمش ١٠٣/١ .

(٧) فى (ل) و (هـ) زيادة كلمة - (أو) - قبل " أزيد عندك " .

(٨) انظر سيبويه ٢٣٦/١ - ٢٣٨ .

(١)
- (خبر " لا " التى لنفى الجنس) -

(ومنها) أى : ومن أنواع المرفوع (خبر لا التى لنفى الجنس " فى قول
أهل الحجاز " نحو : " لا غلام رجل ظريف)^(٢)
وإنما مثل بالضاف لتعين كون " الظريف " خبراً ، إذ لو مثل بالمفرد نحو :
" لا رجل ظريف " لم يتعين للخبرية بل جاز أن يكون صفة مرفوعاً ، حملاً على
محل " لا رجل " .

(وحكمه حكم خبر " إن ") ، لأن " لا " نقيضه " إن " فحمل عليه فى الحكم ،
لأن العرب تحمل النقيض على النقيض ، فإن قلت : حق النقيض أن يكون
مخالفاً للنقيض ، لا موافقاً له ، فكيف حمل عليه فى الحكم .
قلت : لأن النقيضين طرفان ، طرف للثبوت وطرف للنفى ، فحمل أحدهما
على الآخر لاشتراكهما فى كونهما طرفين ، فهو فى الحقيقة حمل النقيض على
النقيض ، لا النقيض على النقيض ، وقد نبه عليه الشيخ عبد القاهر .^(٤)

-
- (١) هذا العنوان من (ظ) والعباب .
(٢) فى الأصل " وهو قول أهل الحجاز " وفى (ك) و (م) و (هـ) " وهو نفس
قول أهل الحجاز " والمثبت هو ما فى (ل) .
(٣) انظر الكلام على " لا " فى الكتاب ٢٧٤/٢ وما بعدها ، والمقتضب ٣٥٧/٤ ،
وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/٢ ، والمقرب ١٩٩/١ ، ١٠٠ ، والرضى
١١١/١ ، وابن يمين ١١٥/١ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢١٥/١ ،
ورصف المباني ٣٣٢ ، ٣٣٣ .
(٤) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، أحد أعلام النحو والبلاغة
وعلم الكلام ، له مؤلفات كثيرة منها المفنى فى شرح الإيضاح ، والمقتصد فى
شرح إيضاح ، والإيجاز فى شرح الإيضاح ، والعمدة فى التصريف

(إلا في جواز تقديم الطرف) فإن خبر "إن" يتقدم إذا كان ظرفا على

(١)

اسمه ولا يتقدم خبر "لا" وإن كان ظرفا على اسمه ، فلا يجوز "لا في الدار

غلام رجل " وجاز " - (إن) - في الدار غلام رجل .

والفرق "أن" "إن" لفظه مشابه للفظ الماضي ، في كونه " ثلاثيا مفتوح الآخر ،

وفي اتصال الضمر المنصوب به ، وفي اتصال نون الوقاية ، وغير ذلك ،

"فكان كأنه" فعل ، بخلاف "لا" فإنه محمول على "إن" وفتح عليه ، "فأنحطت" (٢)

رتبه من رتبة ما هو أصله ، وهو "إن" .

=== وكتاب إعجاز القرآن وأسرار البلاغة ودلائل الإعجاز ، توفي رحمه الله

سنة ٤٧٤ هـ . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ١/ ٦١٢ ، وبغية الوعاة

٣٤٠ ، ومفتاح السعادة ١/ ١٧٧ ، وانباء الرواة ٢/ ١٨٨ ، وكشف الظنون

١/ ٦٠٢ .

وما نسبته الشارح لمبد القاهر قد وردت إشارة إلى بعضه في المقتصد ، فقد

قال فيه ؟ " وبعد فإن "لا" استحقت في الأصل عمل "إن" في قولك :

إن زيدا منطلق ، لأنها نقيضة "إن" من حيث كانت نفيا ، وكان "إن"

إنباتا وتوكيدا ، وهم يجرون الشيء مجرى نقيضه ، ألا تراهم جروا بكم تشبيها

له برب من جهة التضاد ، وهو أن كم للتكثير ، ورب للتقليل "المقتصد ٢/ ٧٩٩

وقال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٣٨٤ : "وأما نصبهم فلأنها محمولة على أن"

من حيث أنها نقيضتها وهم يحملون الشيء على نقيضه ، أما لأنه في أحد

الطرفين كما كان الآخر في الطرف الآخر ، وأما لتلازمهما في الذهن ، وليس

بين النفي والإنبات درجة فلما تلازما وأعطى أحدهما حكما أعطى الآخر الملازم مثله .

(١) قال السيوطي في اللمع ٢/ ١٦٣ " ويجب تنكيه وتأخير ولو ظرفا .

وقال في الفرائد الجديدة ١/ ٢٨٦ " ويجب تأخير ولو ظرفا أو مجرورا "

وانظر سيويه ٢/ ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٩٩ .

(٢) في (م) "فكانه" باسقاط "كان" ووصل الفاء بكان .

(٣) في جميع النسخ "فأنحط" والاصوب ما أثبتناه .

(ويحذف) أى : الخبر (نحو : " لا بأس)

(١)

أى : - (لا بأس) - عليك .

(٢)

(ومنه : كلمة الشهادة) أى : " وما حذف فيه الخبر "

هو " لا إله إلا الله " فإن ما بعد " إلا " مستثنى فيجب أن يكـون

(٤)

(٣)

ما - (قبله) - كلما تاما ، فلا بد من تقدير خبره ، أى : لا إله فى الوجود "

(٥)

(ولا يثبت) أى : الخبر (فى تمام أصلا) أى : بنو تمام لا يثبتون

الخبر أصلا ، ويقولون : " لا أهل ولا مال ، ويحتمل وجهين :

(١) كلمة - (لا بأس) - ساقطة من الأصل ، و (ك) و (ل) .

(٢) فى الأصل " وما يحذف الخبر "

(٣) كلمة - (قبله) - ساقطة من (هـ) .

(٤) قال أبو على فى الإيضاح ص ٢٣٨ : " وقد يحذف الخبر مع " لا " هذه ،

وذلك قولك : " لا إله إلا الله " والمعنى : لا إله لنا إلا الله ، أو نفس

الوجود ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وانظر المقتصد ٢ / ٨٠٠ ، وانظر سيبويه ٢ / ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، واللمع

ص ١٢٨ - ١٣٠ ، وابن يعين ٢ / ١١٢ ، ١١٣ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٦ ،

والتسهيل ٦٧ ، والفوائد الضيائية ١ / ٣٠٣ ، والرضى ١ / ١١٢ .

(٥) قال ابن مالك فى التسهيل : " وإذا علم كثر حذفه عند الحجازيين ولم يلفظ

به عند التميميين " . التسهيل ٦٧ .

وقال الزمخشري فى المفصل ص ٣٠ : " وبنو تمام لا يثبتونه فى كلامهم أصلا "

وقال ابن الحاجب فى الكافية " وبنو تمام لا يثبتونه "

وشرح الكافية لابن مالك ١ / ٥٣٥ ، وانظر الرضى ١ / ١١٢ ، والفوائد

الضيائية ١ / ٣٠٣ ، وانظر مغنى اللبيب ١ / ٢٣٩ .

- أحدهما : أنه لا يثبت لفظا وهو في المعنى مراد .
(١)
والثاني : أن لا يقدر الخبر أصلا لا لفظا ولا تقديرا ، و- (معناه) -
النفى للأهل ، فلا يحتاج إلى تقدير خبر .

(١) الضمير في - (معناه) - ساقط من (هـ) .

(١)

- (اسم "ما" و "لا" بمعنى ليس) -

(٢) (٣)

(و منها اسم "ما" و "لا" بمعنى ليس ، نحو : "ما زيد ، وما رجل

(٤)

خيـرا منك " و " لا رجل أفضل منك " ، ولا يجوز : " لا زيد منطلقا "

لنقصان مشابهتها)

(٥)

أى : مشابهة "لا" للـيس ، "فإن" مشابهة "ما" أقوى ، لأنه لنفى الحال ،

(٦)

وليس لنفى الحال بخلاف "لا" فإنه للنفى المطلق ، ويصدق الاستقراء .

(١) هذا العنوان من العباب ، والظاهر أنه أخذه من المتن ، وفى (ظ) اسم

ما ولا المشبهات بـليس " ولا عنوان ببقية النسخ .

(٢) إعمال "ما" عمل ليس خاص باهل الحجاز ، أما التميميون فلا يعملونها ،

لذلك يسمى النحاة العاملة ما الحجازية " ويسمون المملة "ما" التميمية "

انظر سيبويه ١/ ٥٧ ، ٦٩ ، ١٢٢ ، والمقتضب ٤/ ١٨٨ ، ١٨٩ ، والايضاح

العضدى ص ١٠٦ ، ١١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٠ .

(٣) نسب المرادى فى الجنى الدانى للمبرد والأخفش القول بمنع اعمال "لا"

عمل " ليس " وما نسب للمبرد مخالف لما فى المقتضب فقد صرح المبرـد

٤/ ٣٨٢ أن "لا" أعملت عدل ليس فقال : " وتجعل "لا" بمنزلة "ليس"

لاجتماعهما فى المعنى ولا تعمل إلا فى النكرة ، فتقول : " لا رجل أفضل منك "

(٤) السبب فى عدم جواز هذا المثال هو كون اسم "لا" "جا" معرفة "وهى

لا ترفع إلا النكرة ، فإن دخلت على معرفة أولت بنكرة ، وقد يجوز دخولها

فى الشعر . ذكر ذلك سيبويه فى الكتاب ٢/ ٢٩٦ - ٢٩٨ .

وقال ابن مالك فى التسهيل ص ٥٧ ورفعها معرفة نادر .

وانظر الجنى الدانى ٣٠١ ، ٣٢٥ ، ومعانى الحروف للرماني ص ٨٨ .

(٥) فى (هـ) "فانه" .

(٦) قال ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/ ٢٧٠ : " ومن أجراها مجرى "ليس"

لحظ معناها لأنها للنفى كما أن "ليس" كذلك .

(ويضم منفصلا بعد " ما " لا غير) يعنى وقد يكون اسم " ما " ضمرا منفصلا

نحو " ما أنت ، أو ما هو ، أما أنا قائما "

وهذا أيضا من ثمرات نقصان مشابهة " لا " لليس ، فإنه إذا لم يدخل

المعارف ، لم يدخل الضمر أيضا ، الذى هو أعرف - (المعارف) ، ولذلك

اقتصرت الزمخشري وغيره على الأول .

(٤)

(وجاز فى المضاف إليه) أى : وجاز الإخبار فى المضاف إليه فقط ،

فتقول فى : " جاء غلام زيد " فى الاخبار عن " زيد " الذى جاء غلامه زيد "

إذ لا امتناع فيه .

(١) كلمة " أيضا " وقعت فى (هـ) بعد كلمة " أعرف " .

(٢) كلمة - (المعارف) - ساقطة من (هـ) .

(٣) المراد بالأول هو عدم دخولها على المعرفة قال الزمخشري فى المفصل

ص ٣٠ : " ولم تدخل " لا " إلا على النكرة "

وانظر شرح المفصل لابن يعين ، ١٠٨ / ١ .

أما دخول " ما " على الضمر المنفصل فقد جاء فى القرآن نحو قوله تعالى :

= (ما هن أمهاتهم) = الآية " ٢ " من سورة المجادلة .

(٤) قال ابن السراج فى الأصول ٣٠٣ / ٢ - ٣٠٤ :

" أعلم أن المضاف إليه على ضربين ، فضرب منه يكون الاسمان فيه كحروف

" زيد وعمرو " يراد بهما التسمية فقط كرجل اسمه عبد الله أو عبد الملك ،

فهذا الضرب لا يجوز أن تخبر فيه عن المضاف إليه لأنه كعضء حروف الاسم

وضرب ثان من الاضافة وهى التى يراد بها الملك نحو : دار عبد الله ،

وغلام زيد ، فهذان منفصلان جمع بينهما الملك ومتى زال الملك زالت

الاضافة فهذا الضرب الذى يجوز أن تخبر عن المضاف إليه ، أما المضاف

الأول فلا يجوز أن تخبر عنه البتة "

وانظر الاشمونى ٤٠ / ٤ .

(١)

(إلا إذا لم يستقل ، بأن كان المجموع علما كـ " حمار قبان ") لدويبة

(٢)

(وسام أبرص) لدويبة أخرى من كبار الوزغ ، فإنه يمتنع الإخبار عن

(٣)

المضاف — (إليه) — فيه ، لأنه بمنزلة حرف الكلمة .

(ولا يجوز الفصل بينه) أى : بين اسم " ما " و " لا " .

(٥)

(وبين عامله ،) وهو " ما " و " لا " .

(٦)

(ولا تقول : " ما طعامك زيد بأكل " كما لا يجوز فى سائر المواضع .) الفصل

بين العامل ومعموله بأجنى .

(١) انظر الصحاح والقاموس " حمر " .

(٢) انظر اللسان والقاموس " برص " .

(٣) كلمة — (إليه) — ساقطة من (م) .

(٤) انظر الاصول ٢/٣٠٣ ، ٣٠٤ ، والرضى ٢/٤٧ ، والأشمونى ٤/٤٠ .

(٥) قال سيبويه فى الكتاب : " ولا يجوز أن تقول :

" ما زيدا عبد الله ضاربا " و " ما زيدا أنا قاتلا " لأنه لا يستقيم ،

كما لم يستقيم فى " كان " و " ليس " أن تقدم ما يعمل فيه الأخير " .

الكتاب ١/٧١ .

وقال أيضا : " وأعلم أنك إذا فصلت بين " لا " وبين الاسم بحشولم يحسن

الا أن تعيد " لا " الثانية " . الكتاب ٢/٢١٨ — ٢١٦ .

(٦) قال المبرد فى المقتضب ٣/٢٦٣ : " ولا يجوز أن تدخل بين الشئ وما يعمل

فيه شيئا مما لا يعمل فيه " .

- (١) نحو: "كانت زيدا الحمى تأخذ على أن تكون الحمى اسم "كانت" (٢) ،
 لأن "زيدا" مفعول "تأخذ" ، فهو أجنبي عن العامل ، "والمفعول" (٣) وهو
 "حمى" ، هذا إذا جعلت - (حمى) - اسم "كانت" ، أما إذا جعل
 "كانت" للشأن والقصة و"الحمى" مبتدأ و"تأخذ" خبره ، و"زيدا"
 مفعول "تأخذ" ،
 (٦) فهو جائز ، إذ ليس فيه "الفصل" بين العامل والمفعول بأجنبي ، لأن كان
 غير عامل في "الحمى" على أنه اسم له . (٧)

- (و كذلك "ضربت وذهب عمرا زيد") لا يجوز أيضا ،
 لأن قولك : " وذهب" ومع فصلا بين "ضرب" ومعموله ، وهو أجنبي عنهما .
 (وبالجملة فالفصل بين العامل والمفعول بأجنبي ممتنع بخلاف الجمل المؤكدة
 نحو : " خرج - والله - زيد " ونحوه .)

-
- (١) انظر سيبويه ٧٠/١ ، والمقتضب ٩٨/٤ - ٩٦ .
 (٢) في (ل) "اسم كان" .
 (٣) في (هـ) "والمفعول" .
 (٤) كلمة - (حمى) - ساقطة من (هـ) .
 (٥) في (هـ) "زيد" .
 (٦) في (هـ) "فصل" .
 (٧) ذكر الفاروق في شرحه لمسائل المبرد أن بعض النحاة يجيز الفصل بين
 كان واسمها وخبرها بمفعول الخبر إذا كان الخبر اسما . انظر كلامه
 في حاشية المقتضب ٩٨/٤ .

(١) فإن لقائل أن يقول أيضا : فإن واو القسم بمنزلة الباء ، وهو يتعلق بفعل ،
(٢)
(٣)
وهو " اقسم بالله ، وهو جملة مستقلة " ، فلا ينبغي أن يجوز الفصل - (بها) -
(٤)
بين " خرج " وفاعله وهو " زيد " ،

فأجاب بما معناه : أن الجملة القسمية تذكر تأكيدا للجملة ، فهي في الحقيقة
غير أجنبية عنها ، فلذلك جوز الفصل بها دون غيرها ،
(٥)
وقوله : " ونحوه " يريد به ما يشاكله في كونه للتأكيد ،
نحو : خرج - لا شك - زيد " ، وخرج - يقينا - زيد ،
وكذلك في التأكيد نحو " خرج - خرج - زيد " فإنه وإن كان فصلا لكنه جوز لكونه
غير أجنبي ، بل للتأكيد .

(٦)
(أما مرفوع الفعل فهو المضارع الواقع " بحيث يصح وقوع الاسم " إما مجردا
(٧)
أو مع حرف لا يكون عاملا فيه ، نحو : " زيد يضرب ")

-
- (١) في (هـ) " لعامل " .
(٢) في (هـ) " أن " .
(٣) ما بين الأتواس " وقع في الأصل هكذا " اقسم فوالله جملة مستقلة " .
(٤) كلمة - (بها) - وقعت في الأصل بعد كلمة " زيد " المتأخرة .
(٥) في (م) " وغيره " وفي بقية النسخ غير الأصل " ونحوه " وفي الأصل " فنحوه " .
(٦) في (هـ) " بحيث يصبح وقوعه موقع وقوع الاسم " .
(٧) سبب إعراب الفعل المضارع محل خلاف بين البصريين والكوفيين :
فالبصريون يقولون إن السبب في إعرابه هو مشابهته للاسم ، وأما الكوفيون
فيقولون إن السبب في إعرابه هو أنه طرأت عليه الهماني المختلفة .
ثم إنهم اختلفوا أيضا في رافعه ، فقال البصريون أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم .
أما الكوفيون فذهب بعضهم إلى أنه ارتفع لتجرده من عوامل الجزم والنصب ،
ونذهب بعضهم الآخر إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله .

(١)
مثال للمجرد (أو سيضرب) مثال لكونه مع حرف غير عامل ، فإن "يضرب"
فإن لم يقع موقع الاسم لأن الاسم لا يقع بعد السين " لكن المراد " أن الفعل
مع السين يقع موقع الاسم .
واحترز بقوله : " لا يكون عاملاً عما إذا كان مع حرف عامل ، نحو : " لم يضرب "
و " لن يضرب " .

(٣)
(" ويضرب الزيدان " ، لأن مبدأ الكلام لا يتعين للفعل دون الاسم)
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو : أن يضرب في " يضرب الزيدان " مرفوع ،
مع أنه ليس بواقع موقع الاسم ، إذ لا يجوز ابتداء : " ضارب الزيدان "
من غير اعتماد على استفهام ونفي وغيرهما ،
فاجاب بأن مبدأ الكلام من حيث هو كلام لا يتعين أن يكون فعلاً دون اسم ،
بل جاز أن يكون ابتداءً الكلام اسماً على الجملة ،
فصدق أنه واقع موقع الاسم على الإطلاق ، أي : موقعا كان يصح أن يقع فيه
اسم من الاسماء وان (لم) - يقع "خصوص" اسم .
(٤) (٥)

====
انظر حجج البصريين في الكتاب ٩/٣ - ١١ ، والمقتضب ١/٢ - ٣ ، ٥ ،
٨٠/٤ ، ٨١ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ١١٠/١ ،
وانظر حجج الجميع في الانصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٤٩ - ٥٥٣ ،
وابن يعيش ٦/٧ . وانظر القسم الأول من التحقيق ص ٣٢٢ .
(١) في الاصل و (ك) و (ل) " لكونه حرفاً " وقد صحح في هامش الأصل .
(٢) في (هـ) " لكون المراد " .
(٣) في الاصل " بدون الاسم " والتصحيح من بقية النسخ .
(٤) مسألة الاعتماد تقدم الحديث عنها في باب المبتدأ والخبر فارجع إليها .
(٥) كلمة - (لم) - ساقطة من (هـ) .
(٦) كلمة " خصوص " ساقطة من (ك) .

(ونحو) : "كاد زيد يقوم" الأصل فيه الاسم ، وقد عدل إلى لفظ الفعل (١)

لزوما لفرض ، وقد استعمل الأصل المرفوع ، فيمن روى قوله :

(٢)
* وماكدت آئها * (٣)

هذا - (أيضا) - إيراد وجواب ، أما الإيراد فهو أن خبر "كاد" يلزم أن

يكون فعلا لفرض ، وهو أن "كاد" موضوع لمقاربة وقسوع فمـلـ، (٤)

(١) في حاشية الكتاب ج ٣ ص ١١ الهامش (٤) "السيراني : إنما الزموا فيه الفعل لأنه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على زمانه ، أو مداناته ، وقرب الالتباس به ومواقفته ، فإذا قلت : كدت أفعل كذا ، فلسست بمخبر أنك فعلته ، ولا أنك عريت منه عرى من لم يرمه ، ولكنك رمته وتعاطيت أسبابه حتى لم يبق بينك وبينه شيء ، إلا موافقته ، فإذا قلت : كدت أفعله فكان "أفعله" حد انتهيت إليه ولم تدخل فيه ، فكانك قلت : كنت مقاربا لفعله ، وعلى حد فعله ، ولفظ "كدت أفعل" أدل على حقيقة المعنى وأخصر في اللفظ . وانظر المقتضب ٣/ ٧٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣١ .

(٢) هذا بعض بيت من بحر الطويل لتأبط شرا بن الحارث الصعلوك المداء المشهور ، قاله عندما أخذ عليه بنو لحيان بن هذيل طريقه ، وقد وجدوه يشتر عسلا ، فقالوا له استأسر ، فكره أن يفعل ذلك ، فكب ما معه من الصسل على الجبل ، وتحدثر معه من ناحية أخرى ، فنجوا من القوم ، فقال الأبيات التي أولها :

إذا المرء لم يحتل وقد جد جدده .. أضاع وقاسن أمره وهو مدبـر
وتعام البيت هو ما ذكره الشارح فيما بعد .

وانظر البيت في الانصاف ٢/ ٥٥٤ ، وابن يعينر ٧/ ١٣ ، ١٤ ، والايضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٨٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣١ ، والأشمونى ١/ ٢٦٩ .
(٣) كلمة - (أيضا) - ساقطة من (هـ) .
(٤) في (هـ) "كان" وهو تحريف من الناسخ .

الحمد لله

مصححات وتصويبات في القسم الدراسي

الخطأ	المصواب	الصفحة	السطر
لذلك قد كانت	لذلك فقد كانت	٧	٢ تحت العنوان
بالع	بالغ	٢١	١٣
بوضع	بوضع	٢٣	١١
منسقا	متسقا	٢٣	٥ من الاسفل
مينيا	مينيا	٢٥	٥
ويقد	وقد	٢٥	١ فوق الهامش
ستمرفون	يستوفون	٢٧	٢
وما ذلت لعلامته	وما ذ لك الا لعلامته	٢٩	٥
على يد محققهما	على يد محققيهما	٣٢	٨
بخاصة أننى	وبخاصة	٣٢	١٠
ورد ترجمة	وردت ترجمة	٣٣	٤
فقد جاءت ترجمته	فقد جاءت ترجمته	٣٣	٦
أما انتماؤه العرقى	أما انتماؤه العرقى	٣٤	١١
وقد أخذ عنه	وقد أخذ عنه	٣٦	١٠
وأى هذا البحر ؟	وأن بحر هذا البحر	٣٧	١
بالتأليد	بالتأكيد	٣٧	١ من أسفل
وانتطاعتنا	واستطاعتنا	٣٨	٧
ذ نيك	ذ ينك	٣٨	٨
ذا ع باع	ذا باع	٣٨	١١
اقتضى اثره	اقتضى اثره	٣٩	٦
مرد ه	سرد ه	٣٩	١١

تابع تصحيحات القسم الدراسي

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
لهمس لمناقشة	لهمس مناقشة	٤٠	١ فوق الهامش
كتب التراجم ترجمت	كتب التراجم التي ترجمت	٤١	٦
ما أردنا	ما أردناه	٤١	٩
قال في تعليقها	قال في تعليقه عليها	٤١	٥ فوق الهامش
بصحة عقيدته وسلامتها	بصحة عقيدته وسلامتها	٤٢	٥
وجدتهما متفقتين	وجدتهما متفقين	٤٦	٤
طه غائبه	طه غائبه	٥٣	٦
لم تثبت ارقام الصفحات	٨١ - ٩٥	٥٦	الهامشين
في الهامش			
افراد وتثنية وجمعا	افرادا وتثنية وجمعا	٦٠	٣ فوق الهامش
خلافًا للكشائي	خلافًا للكشائي	٦٠	٢ فوق الهامش
كاظرف	كاظرف	٦٤	٥ " "
تعصيد	تعقيد	٧٤	٨
لم يثبت رقم الهامش ٢	٨١	٨٠	

تصويبات وتصحيحات فى قسم التحقيق

(المجلد الأول)

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
فالفصل يصدق	فالغمل يصدق	٣	٨
كان المذكور والمؤنث	كان المذكور والمؤنث	٢١	١٠
موقع الجميع	موقع الجمع	٢١	١١ - ١٢
ولأن لنا	ولأن لنا	٢٤	٥ من الهامش
جزى ربه عدى	جزى رب عدى	٢٨	٤
ولنا يجوز التقديم	ولنا يجوز التقديم	٢٨	٣ من الهامش
أو ضرب العبل العبل	أو ضربت العبل العبل	٢٨	٥ " "
قد سميت سلمى	قد علمت سلمى	٣٣	الأخير فسوق الهامش
أى حث وهيج	أى حث وهيج	٣٤	" "
لا يوصل بها مضمرة	لا يوصل بها مضمرة	٣٦	١٠
يود بأن يحسن	يود بأن يحسن	٣٨	٢ من الهامش
وما بنى من سقم	وما بنى من سقم	٣٨	٣ " "
غير مها	غريمها	٣٩	٣
وموامة الصعرا	وموامة صحرا	٣٩	١
الإنصاف فى سائف	فى سائل	٤٠	الهامش ٣
الأتوال	أن لا أقول	٤١	
كانت هند	كأبت هند	٤٧	البيت الأول فى هـ ٢
كأنى مرحل	كأنى مرحلى	٥٣	البيت فى الهامش
خشب الحبور	خشب الجوز	٥٣	
ولنا هى للالحاق	ولنا هى للالحاق	٥٤	٥ من الهامش ٢

تابع تصحيحات القسم التحقيقى "المجلد الأول"

الخطأ	المسـواب	الصفحة	السطر
وممنزى	وممنزى	٥٥	٤
وَحَرًّا لَهَيْت	وَحَرًّا لَهَيْت	٥٥	الأخير فوق الهامش
وقد قرأ الجمهور	وقد قرأها الجمهور	٥٦	١ من هـ ١
أذن الله أن يرفع	أذن الله أن ترفع	٥٦	قبل الأخير من الهامش
يمنعون	يمنعون	٥٧	٢ من هـ ٢
مفلولا	مفلولا	٥٨	٢ من هـ ٢
لأقصد	لأقصد	٥٨	٣-٤ من هـ ٢
هكذا قصدى	هكذا قصدى	٥٨	٤-٥ من هـ ٢
ودفعوها فقال	ودفعوها له فقال	٥٨	٤ من هـ ٣
ويقصده به قومه	ويقصد به قومه	٥٨	٥ من الأسفل فى الهامش
ولو إيمانهم ثابت	ولو أن إيمانهم ثابت	٥٩	٧ من الأسفل فى الهامش
التي لا تخافها	التي لا تغلفها	٦٢	٥ من الأسفل فى الهامش
وكذا صاحب القوم	وكذا صاحبه القوم	٦٤	٣ فوق الهامش
والمفسر تأكيد نحو	والمفسر تأكيد نحو	٦٦	١
وانظرت الا صادق	وانكرت الأ صادق	٦٦	٦ من الأسفل فى الهامش
إذا كان الفاعل ظاهر معرفا .	إذا كان الفاعل ظاهرا معرفا	٦٧	١
ويحذف الخصوص	ويحذف من الخصوص	٦٧	٢ فوق الهامش
يحذف لدلالة الكلام عليه	يحذف لدلالة الكلام عليه	٦٧	١ فوق الهامش

تابع تصحيحات القسم التحقيقى "المجلد الأول"

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
فى الهامش . . ص . .	فى الهامش ١ ص ٢٠	٢٠	٢ من الهامش ١
إذا ادعى	إن المدعى	٨٨	٦ فوق الهامش
أيها الملل	أيها الدليل	٨٩	فى البيت هـ ٤
على اعطى الأول	على اعمال الأول	٩٠	٤ فوق الهامش
إن لم يمنعه أحد	إن لم يمنعه أحد	٩١	٥ فوق الهامش
إن فهم الامتاع	إن فهم الامتاع	٩٢	١ فى الهامش
يحصل الألباس	الألباس	٩٧	٣
فللشارح والبهندادى	فالشارح والبهندادى	١٠٦	٤ من الاسفل
أحدهما	أحدهما	١٠٧	٣ فى الهامش
خصصه ابن خروف	حققه ابن خروف	١١١	٥ فى الهامش
مفعولا له على الاتساع	مفعولا به	١١٥	٤ فوق الهامش
إذا كل واحد	إن كل واحد	١١٨	١
مقام الـ لـ اعل	الفاعل	١٢٠	١٠
السعوامل	العوامل اللغائية	١٢١	١ من هـ ٥
لعوامل تأثيرها	العوامل تأثيرها	١٢٤	٥
تقدمت ترجمته ص	ص ١٢٢ هـ ١	١٢٥	الهامش ٣
هنا هنا وهاهنا	هاهنا وهاهنا	١٢٦	٣
بأنه بقله	بأنه بجائز بقله	١٢٦	٦ من الاسفل فى الهامش
أقام أو ما قائم	أقام ، أو ما قائم	١٢٧	٢
وهى لغة ضعيفه	وهى لغة ضعيفة	١٢٩	٨ فى الهامش

تابع تصحيحات القسم التحقيقي "المجلد الأول"

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
وهو مع ضمير	وهو مع الضمير	١٣٢	٢ فوق الهامش
معرفة كسهم وذى	معرفة كهيم وذى	١٣٥	٧ من هـ ٢
فشتها فرمى بصاعقة	فشتها فرمى بصاعقة	١٣٦	٤ من الاسفل
الموق	الميقوق	١٣٧	٤
تمتد ون	تمترو	١٤٢	الأخير فى الهامش
فى الهامش . . ص . .	ص ١٥٩ الهامش ١	١٦٢	الهامش ٤
ونجزين الذين	ولنجزين الذين	١٦٣	٢ فى الهامش ١
لا متناع امافة	لا متناع اضافة	٢٤١	١
اربع ثلاثة	رابع ثلاثة	٢٤٤	الأخير فوق الهامش
خامس خمسة لمد ا	خامس خمسة غذا	٢٤٥	٦ فى الهامش
رابعهم	رابعهم	٢٤٥	٧
جاء فى	جاءنى	٢٦٣	٢ - ٣ من الأسفل فى الهامش
والى هذا ذهب	والى هذا أذهب	٢٦٥	٢ من الاسفل فى الهامش
فى الهامش . . .	الهامش ١	٢٧٣	فى الهامش ٣
أما انا قائما	أوما أنا قائما	٢٩٣	٢
ومع فضلا	وقع فضلا	٢٩٥	٣ فوق الهامش

المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا
شعبة اللغويات

فصل
١٠

شرح اللبائبي على الأعرابي

تأليف
محمد بن مسعود السيرا في الفسائي

دراسة وتحقيق
الطالب: محمد المهدي عبد الحميد عمار
رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية - الماجستير

إشراف الأستاذ الدكتور
أحمد عبد الله هاشم

«المجلد الثاني»

عام ١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ

(١)
- مباحث المنصوبات -

(المنصوب هو من النوع الاسمي أيضا أنواع) لما فرغ من أنواع
المرفوع اسما وفعلًا ، شرع في المنصوب وهو أيضا نوعان : اسمي وفعلی ،
(٢)
وذكر الاسم أولا ، لأنه أصل في الإعراب ، وقسم إلى أنواع .

(١) هذا العنوان من هامش (م) وفي (ظ) و (ل) والعباس
" المنصوبات " .

(٢) انظر ابن يعيش ٤٩/١ ، والايضاح في شرح المفصل ١١٠/١ ، ١١١ .

(١)

- (مباحث المفاعيل) -

(٢)

- (مبحث المفعول المطلق) -

(٣)

(منها المفعول المطلق ، وهو ما يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان

(٤)

نحو : " ضربت ضربا ")

وهذا الحد بمطلقه يتدرج تحته المصدر سواء كان جاريا مجرى الفعل

نحو : " ضربت ضربا " ، أو غير جار ، نحو : " الضرب قبيح " لأنه أيضا

(٥)

يدل على مفهوم الفعل مجردا من الزمان ، لكنه - (اكتفى) - بجعله نوعا

من المنصوب ، فكأنه قال : " المفعول المطلق هو المنصوب الذى يدل على مفهوم

الفعل مجردا عن الزمان " فيخرج نحو " الضرب قبيح " ، وفيه نظير

لأن المفعول المطلق يصح اقامته مقام الفاعل مع أنه غير منصوب ،

(١) هذا العنوان من (م) .

(٢) هذا العنوان من (ط) و (ل) و (م) والمعباب .

(٣) ويسميه سيبويه الحدثان ، انظر الكتاب ٣٤ / ١ ، وابن يعيش ١١٠ / ١ ،

وانظر المقتضب ٧٣ / ١ ، ٧٤ ، واللمع ص ١٣١ .

قال الرضى فى تحليل تسمية المصدر بالمفعول المطلق : " وانما سمي ما نحن

فيه مفعولا مطلقا ، لأنه ليس مقيدا ، لكونه مفعولا حقيقيا ، بحرف جر

كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه - شرح الكافية

١١٣ / ١ .

وقال ابو على فى الايضاح العمى ١٦٧ / ١ فى تعريفه :

" هو الذى لم يقيد بشئ ، من حروف الجر ، وهو اسماء الأحداث " .

وانظر الايضاح فى شرح المفصل ٢١٩ / ١ ، والأشمونى ١١٠ / ٢ ، ١١٢ .

(٤) فى (م) " ضربت زيدا " وهو خطأ .

(٥) كلمة - (اكتفى) - ساقطة من (م) .

فلو كان النصب جزءاً من حقيقته لم يصح إقامته مقام الفاعل لاستلزامه الرفع الذى هو مناف لحقيقته ، فكان الأولى أن لا يجعل النصب جزء حقيقته ، والذى ذكره حد المصدر من حيث هو مصدر ، لا للنوع منه خاصة ، وهو المفعول المطلق الذى من شأنه أن يكون اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه .

(١) (ويسمى مبهماً (٠) ، لأنه لا يتعين لنوع وعدد ،

(وأنه لتوكيد الفعل فحسب (٠) كالمثال المذكور ، (ويكون للنوع والمرة (٢) ويسمى مؤثناً ، أى معينا نوع تعيين بحسب النوع والعدد ، نحو (٣) جلست جلسة بكسر الجيم لبيان النوع (وجلسة) بفتح الجيم لبيان المرة ، (والأول) وهو الذى يذكر لتوكيد الفعل (٤) (لا يتقدم - (على) - عامله) لكونه للتأكيد ، وحق التأكيد أن يؤخر عن المؤكد ، هذا وجه مناسب لتقريره ، والكلام فى الاستعمال أنه هل جاء مقدماً على عامله أم لا .

(١) انظر ابن يعين ١١٠/١ ، واللمع ١٣١ ، وشرح الكافية للرضى والأشعرونى ١١٣/٢ .

(٢) قال ابن مالك فى الخلاصة :

توكيداً أو نوعاً يبين أو عدد كسرت سيرتين سير ذى رشد .
وانظر المراجع السابقة والتسهيل ص ٨٧ ، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٦٩٠ ، وانظر الهمع ١٨٦/١ .

(٣) قال ابن مالك فى الخلاصة :

وَفَعْلَةٌ لِمَسْرَةٍ كَجَلْسَةٍ وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلْسَةٍ

(٤) كلمة - (على) - ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .

(ولا يثنى ولا يجمع بخلاف الآخر^(١)ين)

" وهما النوع والمرة ، وإنما لم يثن " ولم يجمع ، لأنه للجنس المطلق^(٢) ،
(٣)

وليس له مثل يضم إليه لئلا يجمع ، بخلاف النوع فإنه يجوز أن يكون^(٤) "

معه نوع آخر فيثنى ، أو - (أنواع) - فيجمع ، وبخلاف المرة فإنه يصح

انضمام المرة الأخرى إليها .

(وقد يقترن بالفعل غير مصدره ، مما هو بمعناه مصدرا كان ، إما ملاقيا له^(٥)
(٦)

في اشتقاقه ، "كانت نباتا" أو غير ملاق له ، كقعدت جلوسا ،

(١) في الأصل و (ك) " وهما إما للنوع أو للمرة فإنما لم يثن " ، وفي (م)

" وهما للنوع والمرة " .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ١١٤ ، والتسهيل ٨٧ ، واللمع ص ١٣٢ ،

والأشموني ١١٥ / ٢ ، والهمع ١ / ١٨٦ .

(٣) في (م) " فإنه يجوز أن يقال أن يكون " .

(٤) كلمة - (أنواع) - ساقطة من الأصل و (ل) و (ك) .

(٥) قال السيوطي في الهمع ١ / ١٨٧ : فإن كان من لفظه وهو غير جار عليه

نحو : = (أنبتكم من الأرض نباتا) = فثلاثة مذاهب : -

أحدها : أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني .

والثاني : أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجارى عليه ضمرا والفعل

الظاهر دليل عليه ، وعليه المبرد وابن خروف وعزاة لسيبويه .

والثالث : التفصيل فإن كان معناه مفايرا لمعنى الفعل الظاهر كآلية

فنصبه بفعل مضمرة والتقدير " فنبتم نباتا " لأن النبات ليس

بمعنى الإنبات ، فلا يصلح توكيده به ، وإن كان غير مفاير

فنصبه بالظاهر ، واختاره ابن عصفور .

وانظر الكتاب ٤ / ٨١ ، ٨٢ ، والمقتضب ١ / ٧٣ ، ٧٤ ، واللمع ١٣٢ ،

وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافت ٦٩١ .

(٦) قال في الهمع : " وإن كان من غير لفظه فثلاثة مذاهب : ===

أوغير مصدره "كضربته ثلاث ضربات" ، وأنواعا من الضرب ، وأشد ضرب ،
 وهذا الضرب وسوطا ، (١) لا منافاة بين قوله " غير مصدره " وبين قولسسه :
 "مصدرا" ، لأن المراد بقوله " غير مصدره " ما لا يكون مصدرا للفعل
 المذكور ، وهذا نفى " للمركب " فانتفاؤه إما بانتفاء أصل المصدرية كسوطا ،
 وإما باثبات المصدرية ، وانتفاء كونه لذلك الفعل ، نحو : " نباتا " فإنه مصدر
 لكنه يصدق عليه أنه ليس مصدرا للفعل المذكور - (وهو أنبت) - فصح تقسيم
 ما لا يكون مصدرا للفعل المذكور إلى المصدر وإلى غير المصدر ، " ومثل غير المصدر " (٢)
 بقوله : ثلاث ضربات ، لأن لفظ الثلاث غير مصدر ، لكنه مضاف إلى مصدر ،
 فاكتمس حكم المصدرية من المضاف إليه ، فكانه قال : " ضربته ضربات ثلاثا " ،
 وكذا أنواعا جمع نوع وهو ليس بمصدر ، ولكنه موصوف بالجار والمجرور ،
 وهو قوله : من الضرب ، فاكتمس حكم المصدرية من صفته ، فكان المعنى :

==== أحدها : وعليه الجمهور : أنه منصوب بفعل مضم من لفظه

والثاني : أنه منصوب بالفعل الظاهر لأنه بمعناه فتعدى إليه ، كما لو

كان من لفظه ، وعليه المازني .

والثالث : وعليه ابن جني التفصيل ، فإن أريد به التأكيد عمل فيه المضم

الذي من لفظه كقعدت جلوسا وقمت وقونا بناء على أنه من قبيل

التأكيد اللفظي ، فلا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ .

أو بيان النوع عمل فيه الظاهر بمعناه . " الهمع ١ / ١٨٧ ،

وانظر المراجع السابقة في الهامش السابق .

(١) انظر اللمع ١٣٢ ، ١٣٣ ، والهمع ١ / ١٨٦ ، ١٨٧ ، وعمدة الحافظ ٦٩١ .

(٢) في الاصل " لمركب " .

(٣) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من الاصل و (ك) ، وفي (هـ) " نبت " .

(٤) في الأصل " ومثل عن غير المصدر " .

"ضربه ضربا شديدا" وضربا خفيفا ، وضربا مبرحا ، إلى غير ذلك ، وكذا ؛
أشد الضرب ، لفظ "أشد" ليس بمصدر ، لأنه أفعل التفضيل ، وأضيف
إلى مصدر فاكسى حكم المصدرية من المضاف إليه ، أو من الموصوف المقدر
في المعنى ، لأن التقدير "ضربه ضربا هو أشد ضرب" ، وكذا هذا الضرب ،
لفظ "هذا" ليس بمصدر ولكنه موصوف بمصدر ، فاكسى حكم المصدرية منه ،
وأما سوطا ، فإن أريد به الآلة التي يضرب بها ، فإنما أجرى حكم المصدر عليه ،
لأن الأصل "ضربه ضربا بسوط ثم ضرب بسوط ثم سوطا" على اقامة
المضاف إليه مقام المضاف ، وإن أريد به المصدر من : ساطيسوط سوطا^(١)
أي ضربه بالسوط فلا يكون من هذا القسم لأنه - (حينئذ) - يكون مصدرا^(٢)
حقيقة ، والباقي واضح .

(وجاز ذلك) أي : أن يقرن بالفعل (فيما هو أهم منه) أي : أهم مما يدل
عليه لفظ الفعل (كقوله :

(٣) .

فعاديت شيئا والدريس كأنما يقلبه ورد من الموم مردم)

أي : عاديت عدا ، والعداء الموالاة بين الصيدين ، وهو أن يصرع أحدهما
على أثر الآخر ، فلفظ "شيئا" قرن بالفعل ، وهو "عاديت" مع أن مفهومه

أهم من العداء وغيره .

(١) انظر الكتاب ٤/٨١ - ٨٢ ، والمقتضب ١/٧٣ ، ٧٤ ، واللمع ١٣٢ ،
وعدة الحافظ ٦٩١ ، والرضى ١/١١٤ ، والتسهيل ٨٧ ، والهمع ١/١٨٦ .

(٢) كلمة - (حينئذ) - من (هـ) و (م) وهي ساقطة من بقية النسخ .

(٣) هذا البيت من بحر الطويل وهو لأبي خراش الهذلي ، وهو في الأغاني

٣٩/٢١ ، والرواية فيه :

"فعاورت" وعاورت تلبثت .

(١) و "الدريس" الثوب الخلق ، والموم ، يقال منه (اسم الرجل فهو موم) (٢)
 (٣) المردم من أردمت الحمى إذا دامت ، ومنه ورد مردم وسحاب مومردم ،
 أى هذا الصائد يقول : عادت عداء أى عدت أحد الصيدين على اثر الآخر ،
 وكنت على خوف من أن رعى وسهمى لا يصيب الصيد ، كمثل محموم أو من به علة
 البرسام ، فهو مرتعد منتفض ، كمن به ورد دائم من البرسام والموم ، المقلق
 المزعج المقلب هو لصاحبه ، لكن نسب الأزواج والتقليب إلى الثوب الخلق
 الذى لبسه حال الصيد ، أى يقلب الورد الدائم من الموم ، ثوب الخلق الذى
 كنت فيه ، وأراد أنه يقلقنى ويقلبنى على وجه الكفاية ،

(ومنه) أى ما هو أهم من المصدر (قولهم :
 (٤) ((ما أغفله عنك شيئاً)) إذ المعنى : انظر وتفكر شيئاً ولكنه حذف
 للكثرة) نقل فى التعليق عن أبى سعيد أنه قال : ما فسرته من معنى ، إلى أن
 مات المبرد ، وفسره الزجاج فقال : معناه على كلام قد تقدم كأن قائله قال :
 قال : زيد ليس بخافل عنى فقال الجيب بلى ، ما أغفله عنك ، وأرد أن يبعثه
 على أن يصرف صحة كلامه .

-
- (١) انظر : الصحاح واللسان "درس" .
 (٢) فى الأمل و (ك) و (هـ) "فهو موم" وهذا خطأ . انظر الصحاح "الموم" .
 (٣) انظر الصحاح "ردم" .
 (٤) قال سيبويه فى الكتاب ١٢٩/٢ : "وما أغفله عنك شيئاً" أى دع الشك
 عنك ، فحذف هذا لكثرة استعمالهم ، وما حذف فى الكلام لكثرة استعمالهم
 كثير .
 وانظر الصحاح "فقل" وكذلك القاموس واللسان فى نفس المادة .

فقال : أنظر شيئا فإنك تعرف سمحة ما أقول لك
كما تقول : انظر قليلا ، وفكر شيئا ، أى : تفكر قليلا ،
(١)
هكذا نقله فى التعليق .

(١) قال المصنف فى تعليقاته اللوحة "١٢" : "ذكر سيبويه قولهم :
"ما أغفله عنك شيئا" وفسره بقوله أى : دع عنك الشك منك ، ثم قال :
فحذف هذا لكثرة استعمالهم هذا الكلام .
وروى عن ابى عثمان أنه قال سألت الأخفش عنه فقال :
لم أزل أسأل عن هذا ، وقال المازنى سألت الأصمعى وأبا زيد وأبا هلال عنه
فقالوا : ما ندرى ما هو ، وقال الزجاج سمعت المبرد يقول : كان أصحابنا
لا يعرفون معنى هذه الحروف ، يعنى المازنى والجربى ، وقال أبو سعيد
ما فسرته من مضى الى أن مات المبرد ، وفسره الزجاج فقال : معناه على
كلام قد تقدم ، كان قائلا قال له : زيد ليس بغافل عنى ، فقال المجيب :
بلى ما أغفله عنك وأراد أن يبعثه على أن يعرف سمحة كلامه فقال : أنظر
شيئا ، تعرف سمحة ما أقول لك ، كما تقول : انظر قليلا .
وحكى أبو العلاء المعرى عن بعضهم أن الذى قيل له هذا الكلام كان له
صديق عوده أن يبره ويحسن اليه ، وأنه ذكر سميحة به فقال له السامع :
ما أغفله عنك شيئا ، قال فالكلام يتم عند قوله : عنك ، وقوله : "شيئا"
من كلام مستأنف كأنه قال : فكر شيئا ، أى : تفكيرا قليلا ، أى : أنه
قد انتقل عن الحال التى كنت تجده عليها ، فكان الرجل المشنى على
الصديق شك فى أمره ولم يدر ما أغفله عنه ، فقال له من حضر
فكر شيئا أى دع الشك ، لأنه اذا فكر وجب أن يصلح الأمر "أهـ"
وما نسب المصنف هنا للسيرافى هو نص كلامه فى شرحه لكتاب سيبويه ،
وبقية كلامه أخذه من الصحاح للجوهري .
انظر الكتاب ١٢٩/٢ الهامش (٢) ، والصحاح واللسان "غفل" .

و "أغفله" على هذا التقدير بالغين المعجمة والفاء ،

(١)

وكذا ذكره السيرافى فى شرح كتاب سيبويه بقيد النسخة المعتبرة ، ودلالة

الكلام - (عليه) - وهو مخالف الصحاح ،

اذ قال فى فصل العين المهملة مع اللام فى "عقل"

"قولهم : "ما أغفله عنك شيئا" أى دع عنك الشك ،

وقال : هذا حرف رواه سيبويه فى باب الابتداء يضر فيه فانبنى على الابتداء ،

كانه قال : فما أعلم شيئا مما تقول ، فدع عنك الشك ، ويستدل بها على

(٢)

صحة الاضمار فى الكلام للاختصار

(٣)

وقال : الأخفش أنا منذ خلقت أسأل عن هذا .

(٤)

(ويقام وصفه مقامه نحو : قمت طويلا) أى قيا ما طويلا ،

(وضرت شديدا) أى ضربا شديدا ، (فإن كان الموصوف مأخوذا فى حدة

(٥)

صلح أنتصابه على المصدر نحو :) قعدت القرفصا (بضم القاف والفاء ، وهى
قعدة المختنى بيديه دون التوب .

(١) انظر كلام السيرافى فى الكتاب ١٢٩/٢ الهامش (٢) .

(٢) هذا نص كلام الجوهري فى الصحاح "عقل"

وقال الفيروز أبادى فى القاموس وصاحب اللسان نقلا عن ابن برى "الذى رواه

سيبويه " ما أغفله عنك " بالغين المعجمة والفاء ، والقاف تصحيف .

وقال أيضا فى القاموس وقول الجوهري : " ما أغفله عنك شيئا " أى دع

عنك الشك تصحيف ، والصواب " ما أغفله بالغين المعجمة والفاء " .

(٣) انظر الصحاح "عقل" .

(٤) انظر باب المفعول المطلق فى الأشمونى والتصريح .

(٥) انظر اللع ١٣٢ ، والايضاح المضدى ١٦٨/١ ، والايضاح فى شرح المفصل
٢٢٣/١ ، وابن يحيى ١١١/١ ، والكتاب ٣٥/١ ، والاصول ١٦٠/١ ، ١٦١ .

(٦) انظر الصحاح "قرفص" .

(ومشى البعير العرضة) بكسر العين وفتح الراء ، إذا مشى مشية في شق (١)
 فيها نشاط ، وفي نصبها اختلاف ، قال سيويه : إن الناصب له الفعل الظاهر ،
 لأنه نوع منه ، وقال المبرد وابن السراج :
 إنها صفات لمصادر محذوفة ، أي تعدت القعدة القرفصاء ، ومشى المشية (٢)
 العرضة (ونحو ذلك) رجح القهقرى أي الرجعة القهقرى ، ومعنى كون
 الموصوف مأخوذا في حده أن القرفصاء موضوع لقعود خاص ، فالقعود مأخوذ
 في حدة ومعناه ، وكذا العرضة - (مشية خاصة ، فالمشى مأخوذ في حده
 بخلاف "ضربته أنواعا من الضرب ، فإن الضرب غير) - مأخوذ في حد النوع ، (٣)
 (٤)
 إن النوع قد يكون ضربا وقد يكون - (غيره) - وتخصيصه بالضرب عرف من خارج
 وهو صفته نحو من الضرب ونظائره : (٥)
 (٦)

(٧)
 (وقد يكون) أي المصدر (ولا فعل - له) - من لفظه نحو :
 مات حتف أنفه (أي مات ولم يقتل وأصله أن يموت الإنسان على فراشه -
 فيخرج نفسه من أنفه ونفسه . (٨)

-
- (١) انظر الصحاح " عرض "
- (٢) هذا القول نسب للمبرد في ابن يعيش ١١٢ / ١ ولم أعتز عليه في المقتضب
 والكمال ، وانظر الأصول لابن السراج ١٦٠ / ١ - ١٦١ .
- (٣) ما بين المعقوفتين - () - ساقطة من (م) .
- (٤) في (هـ) زيادة - (به) - في هذا المكان .
- (٥) كلمة - (غيره) - ساقطة من (هـ) .
- (٦) انظر الايضاح في شرح المفصل ٢٢٢ / ١ ، ٢٢٣ .
- (٧) كلمة - (له) - ساقطة من (هـ) .
- (٨) انظر الصحاح " حتف " .

(وينصب) أى : المصدر (باضمار فعل) اما مستعمل إظهاره نحو :

"خير مقدم" باضمار "قدمت" (١) و

(٢)
((مواعيد عرقوب))

و

(٣)
((جزاء سنمار))

وكقوله :

(٤)
وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيترب

انتصب "مواعيد" بوعد ، بدلالة "مواعيد" عليه ، و "عرقوب" اسم رجل من
العمالقة ضربت به العرب المثل فى الخلف ، وذلك أنه أتاه أخ له يسأله شيئاً ،
فقال له : إذا أطلع نخلى ، فلما أطلع قال : إذا أبلح ، فلما أبلح قال :
إذا أزهى ، فلما أزهى قال : إذا أرطب ، فلما أرطب قال : إذا صارت مرا ،
(٥)
فلما صار تمرًا جده الليل ولم يعطه .

- (١) انظر ابن يعميش ١١٣/١ ، والايضاح فى شرح المفصل ٢٢٣/١ .
 - (٢) هذا مثل عربى انظره فى فصل المقال ١١٢ ، ١١٣ ، ومجمع الأمثال ٣١١/٢ ، المستقصى ١٠٧/١ ، والخزانة ٢٧/١ .
 - (٣) هذا مثل عربى انظر فى مجمع الأمثال ١٥٩/١ ، والمستقصى ٥٢/٢ .
 - (٤) هذا البيت من بحر الطويل وهو لابن أبى عبيد الأشجعى ، وهو من شواهد
سيبويه فى الكتاب ٢٧٢/١ ، وانظر فى فصل المقال ص ١١٣ ، ومجمع
الأمثال ٣١١/٢ ، والمستقصى ١١٨/١ ، وابن يعميش ١١٣/١ ، والهمع
١١٣/١ ، والخزانة ٢٧/١ ، والدرر ١٢٢/٢ .
 - (٥) انظر قصته فى فصل المقال ص ١١٣ ، ومجمع الأمثال ٣١١/٢ ، والمستقصى
١١٨/١ ، والخزانة ٢٧/١ .
- وعرقوب فيه خلاف ، فقليل إنه من العمالقة كما ذكر الشارح ، وقيل إنه من
الأوس ، وقيل من عبد شمس بن سعد ، وقيل هو جبل مككلى دائما بالسحاب
ولا يمطر ف ضرب به المثل فى الخلف . انظر فصل المقال ١١٣ - ١١٥ .

و " يترب " بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق وفتح الراء اسم موضع قريب
باليمامة ، ويروى بالتاء وهي اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، والأول
(١)
أصح لأن العمالقة لم يسكنوا المدينة .

(و قوله :

(٢)
جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان ذا ذنب (

(٣)
" سنمار " اسم رجل روى بنى " الخورنق " للنعمان بن امرئ القيس ،
فلما فرغ منه ألقاه من أعلاه فخر ميتا لثلا بينى مثله ، فضرب به العرب
المثل .

(أو غير مستعمل) عطف على قوله : " مستعمل " أى غير مستعمل إظهار
(٤)
فعله سماعا ، أى ينتصب المصدر بإضمار فعله ، وانتصابه إما سماعا ليس له ضابط

(١) انظر فصل المقال ص ١١٣ ، ومجمع الامثال ٣١١/٢ ، والمستقصى ١١٨/١
والصاحح واللسان " ترب " وابن يعيش ١١٣/١ ، والخزانة ٢٧/١ .
(٢) هذا البيت من بحر الطويل ، ولم أجد هذا البيت بهذه الرواية إلا فى
مجمع الامثال ١٦٠/١ ، والمستقصى ٥٢/٢ ، وقد ورد الشطر الأخير
عجز بيت آخر وهو لعبد العزى بن امرئ القيس اللكى صدره :
* جزانى جزاء الله شر جزائه * .

انثار الأمالى الشجرية ١٠٢/١ ، والعينى ٤٩٦/٢ ، والخزانة ١٤٢/١ .

(٣) فى جميع النسخ " لنعمان " وخطأ من الناسخ .

(٤) انظر سيبويه ٣١١/١ ، ٣١٨ ، والمقتضب ٢١٧/٣ وما بعدها و ٢٢٦ ،
وانظر الايضاح فى شرح المفصل ٢٢٣/١ والصفحات بعدها ، وابن يعيش
١١٣/١ وما بعدها ، والتسهيل ٨٩ ، وانظر مبحث المفعول المطلق
فى الأشمونى والتصريح وابن عقيل .

- (١) نحو ستيا ورعيا وعقرا ، وجدعا ، وغيا ، وبؤسا وخيبة ، ويقال : عني فلان ،
(٢) وبؤس له ، وخيبة له ، بالإبتداء ، ولم يسمع "سقى له" ورعى له ، ومنه
(٣) " حمداً وشكراً لا كفراً وعجباً " ، " ولا أفعل ذلك ولا كيداً " (أى - ولا) -
(٤) (ولا هما) - (أن أفعله) - (أى ولا أهم بفعله هما ، فصله عما قبله ،
(٥) لأن ما قبله كان فى الدعاء ، وهذا فى الخبر .) ومنه "جاءنى زيد وعمرو أيضاً"
(٦) ومنه "فضلاً" فى نحو قوله :
(٧)
(٨) ووحشية لسنأ نرى من يصدها عن الفتك فضلاً أن نرى من يصيدها ()
" أيضاً " مصدر آخر ، يثبىر ، أى : عاد ، و "فضلاً" أيضاً مصدر ، أى فضل
(٩) انتفاء أن نرى انساناً يصدها عن الفتك فضلاً عن رؤيتنا - (انساناً) - يصيدها لنا ،
من مصدر " فضل من الشئ " كذا إذا بقى منه بقية ، كتولك :

- (١) انظر المراجع السابقة ، وقال سيبويه ٣١٢ / ١ : " وانما اختزل الفعل هاهنا
لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلاً من أحذر . الخ .
(٢) قال المبرد : " والرفع يجوز على بعد ، لأنك تبتدىء بنكرة وتجعل ما بعدها
خبرها " المقتضب ٢٢١ / ٣ .
(٣) كلمة - (ولا) - ساقطة من (هـ) .
(٤) جملة - (ان أفعله) ساقطة من (م) .
(٥) انظر سيبويه ٣١٩ / ١ .
(٦) انظر اللسان والصاحح " أيجر " .
(٧) هذا البيت من بحر الطويل وقد ذكره ابن الشجرى ولم يذكر تائله وذكر أن أبا
الرضا بن صدقه ارسل له كتاباً يسأله فيه عن "فضلاً" علام أنتصب وما معناه ،
وقد أجابه بنفس الكلام الذى ذكره الشارح هنا . انظر أمالى ابن الشجرى
٣٦٢ / ٢ .
(٨) الضمير فى " يصيدها " ساقط من (هـ) .
(٩) كلمة - (انساناً) - ساقطة من (هـ) .

(١)

" أنفقت أكثر دراهمك والذي فضل منها ثلاثة " فما بقى منها أقل مما أنفق ،
فكذلك انتفاء روية صدها عن الفتك أقل من انتفاء رويئنا من يصيدها لنا ،
أى لا تصد فكيف تصاد ؟ كان صيدها مستحيل ، وصدها ممكن قليل ،
وانتفاء المستحيل أكثر من انتفاء الممكن القليل ،

وكذا قولهم : هذا الكلام لا يفيد الظن فضلا عن اليقين ، أى انتفاء إفادته
لليقين قطعى ، وانتفاء إفادته للظن مظنون ، فالانتفاء الأول أكثر
لأنه لا يقع البتة ، والانتفاء الثانى أقل ، لأنه قد يوجد ، لأنه غير قطعى الانتفاء ،
ونحوه " لا ينظر زيد إلى الفقير فضلا عن إعطائه الدراهم " ، أى انتفاء النظر إليه
أقل من انتفاء إعطائه الدراهم ، لأن ذلك كالمستحيل بخلاف النظر .

(٢)

(ومنه " ويلك ، وويحك ، وويسك ، وويبك ") فصل هذه عما قبلها لكونها

ليس لها أفعال من لفظها ، بخلاف ما تقدم بل معناه الدعاء بالهلاك ،

(٣)

وقد يدعى به فى معرض التعجب ، وما يحكى من - (قول) - لبيد :

(٤)

فما وال ولا هراح ولا واس أبو هنـد

فشان لا يبنى عليه (٥)

(١) كلام الشارح هنا هو نفس كلام المصنف فى تعليقاته اللوحة " ١٢ " ط .

(٢) انظر سيبويه ٣١٨ / ١ ، ٣٣٠ ، والمقتضب ٢٢٠ / ٣ ومعانى القرآن للأخفش

١١٨ / ١ .

(٣) كلمة - (قول) - ساقط من (م) .

(٤) هذا البيت ذكر فى إعراب القرآن للنحاس ٦٤٨ / ٣ ، وفى شرح جمل الزجاجى

لابن عصفور ولم ينسب فيهما إلى قائل بل قال فى شرح الجمل : وهذا

البيت فيما زعموا مصنوع ولا يعلم له قائل . انظر شرح الجمل لابن عصفور

٤١٣ / ٢ ، وانظر التصريح ٣٣٠ / ١ ، والبيت من بحر الهزج .

(٥) انظر المراجع السابقة فى نفس الصفحات والشاهد فى البيت هو ورود هذه

الأفعال وهى " واح " ، " ووال " ، و " واس " .

(١) ومنه "تربا وجندلا ، وفاها لفيك " (والها " في " فاها " للأرض ، وفم الأرض ،
هو التراب ، لأنها به تشرب الماء ، فهو نحو : "تربا لفيه " ، وقيل
(٢)
الضمير كناية عن الداهية ومعناه الخيبة ،

(ومنه :)

* هنيئا مريئا غير داء مخامر (

(٣)

* وتمته : * لمزة من اعراضنا ما استقلت *

فصله عما قبله لكونه بمعنى المصدر يقال : طعام هنيء ومرى ، ثم استعمل
مصدرا بمعنى الهنيء ، نحو : "عائذا بك " ، بمعنى أهوذ عيادا بك ،
وأقائما وقد قعد الناس ؟ " ، أى أتقوم قياما " فلفظه لفظ الصفة ومعناه
(٤)
المصدر .

(وقياسا) عطف على قوله : " سماعا " أى : وينتصب المصدر بإضمار فعله
قياسا ، يعنى له ضابطه ، (وذلك فيما إذا وقع مثبتا بعد نفى ، أو معنى نفى
(٥)
مداخل " على اسم لا يكون خبرا عنه نحو : " ما أنت إلا سيرا " ،
(٦)

-
- (١) انظر سيبويه ٣١٤/١ ، ٣١٥ ، والمقتضب ٢٢٢/٣ .
(٢) هذا نص كلام المصنف فى حاشيته كما فى اللوحة "١٢" من الحاشية ط .
(٣) هذا البيت من بحر الطويل وهو لكثير عزة كما فى ديوانه ٤١/١ ، والأمالى
الشجرية ١٦٥/١ .
(٤) انظر الكتاب ٣٤٠/١ ، ٣٤١ ، وانظر كلام السيرافى فى هامشه فى نفس
الصفحة .
(٥) فى (هـ) " أو معناه داخلا " .
(٦) انظر سيبويه ٣٣٥/١ .

(١)

((وإنما أنت خلاف الضبع الراكب)) (١)

أى : حذف فعله لزوما إذا وجد هذا الضابط ، قوله : " مثبتا " احتراز عن
المنفى نحو : " ما زيد سيرا " بعد نفى احتراز عما إذا لم يقع بعد نفى نحو :
" زيد سيرا " ، ومعنى النفى نحو : " إنما أنت سيرا " ، أو داخل على اسم
احتراز عما دخل على فعل نحو : " ماسرت إلا سيرا شديدا " ، لا يكون خبرا
عنه ، احتراز عن نحو : " ما سيري إلا سير شديد " فإنه مثبت بعد نفى داخل
على اسم ، ولكنه خبر عنه ، يعنى : " ما أنت إلا سيرا ما أنت إلا تسير سيرا " ،
وقوله : ((إنما أنت خلاف الضبع الراكب)) أى ما أنت إلا تخالف خلافا
مثل خلاف الضبع للراكب ، لأن الضبع إذا رأت راكبا خالفته وأخذت فسى
ناحية هربا عنه ، " والذئب " يعارض الراكب مضاده للضبع ، يضرب لمن
يخالف الناس فيما يصنعون .

(٤)

(أو وقع) عطف على قوله : - (أو وقع) - قبله أى أو فيما إذا وقع -
(مكررا بعده) أى بعد اسم لا يكون خبرا عنه (نحو : زيد ضربا ضربا بخلاف ،

(١) قال المصنف فى حاشيته اللوحة " ١٣ " : " إنما أنت خلاف الضبع الراكب "
أى تخالف خلاف الضبع الراكب ، لأن الضبع إذا رأت راكبا خالفته
وأخذت فى ناحية هربا منه ، والذئب يعارض مضاده للضبع ، يضرب
لمن يخالف الناس فيما يصنعون .

وانظر المثل فى مجمع الأمثال ٢٦/١ .

(٢) انظر سيبويه ٣٣٩/١ .

(٣) فى الأصل " الذى " وهو خطأ .

(٤) لفظة - (أو وقع) ساقطة من (هـ) و (ك) و (ل) ، وفى (م) موقع .

(١) ^(١) وَإِذَا دَكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا () فَإِنَّ الْمَصْدَرَ وَإِنْ وَقَعَ مَكْرَرًا لَكِنَّهُ لَيْسَ بَعْدَ
 اسم بل بعد فعل . (أو وقع تفصيلاً) أى وفيما - (إِذَا) - وقع تفصيلاً
 (لأثر مضمون جملة متقدمة نحو ^(٤) قَشَدُوا الْوِثَاقَ فَإِذَا ^(٥) مَا - مَنَّا بَعْدَ وَإِذَا ^(٦)
 فِدَاءٌ) () أى فإِذَا تضمنون منا وإِذَا تفادون فِدَاءً ، فمضمون الجملة المتقدمة
 هو شد الوثاق ، وهذا الشد له أثر ، وتفصيل ، ذلك الأثر المن والفداء ،
 أو وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه) ، أى بمعنى المصدر
 (صاحبه) ، أى صاحب ذلك الاسم ،
 (نحو ؟ "مرت به فإذا له صوت صوت حمار") أى يصوت صوتاً "مشبيهاً"
 بصوت الحمار ، وقيل ينتصب بالمصدر المذكور أى فإذا هو يصوت تصويته مثل
 صوت حمار ، وإنما ينتصب إذا أريد به معنى الحدث ، أما إذا أريد به
 الصفة الثابتة فلا ينتصب على المصدرية ، إذ لا دلالة فيها على الفعل ،
 (١٠) (١١)

-
- (١) فى الأصل و (ك) "فإذا" وهو خطأ .
 (٢) الآية "٢١" من سورة الفجر .
 (٣) لفظة - (إذا) - ساقطة من (هـ) .
 (٤) فى (هـ) "مثل" .
 (٥) كلمة "ما" من "فاما" ساقطة من (م) .
 (٦) الآية "٤" من سورة محمد .
 (٧) انظر سيبويه ٣٣٦/١ ومعانى القرآن للفراء ٥٧/٣ .
 (٨) انظر سيبويه ٣٥٥/١ - ٣٥٦ .
 (٩) فى (هـ) "شبيها" .
 (١٠) فى (هـ) وهامش الأصل زيادة "نحوه علم علم الفقهاء" وهذا المثال
 موجود فى سيبويه ٣٦١/١ .
 (١١) انظر سيبويه ٣٥٥/١ ، ٣٦١ .

(١)

(أو وقع تأكيدا ، أما لنفسه ، وهو المؤكد لضمون جملة لا محتمل لها غيره)
 أى لا تحتل الجملة غير ذلك المصدر (نحو قوله : " له على ألف درهم عرفا ")
 أى اعترافا ، والاعتراف مؤكد لضمون الجملة السابقة ، لأنه أيضا اعتراف
 (أو لغيره) أى أو المؤكد لغير مضمون الجملة (إذا كان له) أى لضمون
 الجملة (محتمل غيره) أى غير المصدر (نحو هذا زيد حقا) (٢) فى النكسرة
 (أو الحق) فى المعرفة ، " فإن " قوله : هذا زيد ، يحتمل أن يكون حقا
 وأن لا يكون حقا ، وقوله : " لغيره " ، اللام إما أن يكون لليلة أو ليلة للمؤكد
 أى المؤكد غيره ، فإن كان لليلة فالمؤكد غير مذكور لفظا ، واللام للتعليق
 على حذف مضاف ، أى لأجل دفع الغير فإن قوله : " حقا " ، دفع غير الحق ،
 وهو الباطل ، وإن كان لليلة فمعناه أن قوله : " حقا مؤكدا لأحق ضمرا ،
 وأحق غير مضمون الجملة لفظا ، وهو ظاهر ، ومعنى ، لأن معنى " أحق "
 نسبة الحق إلى المتكلم ، وهو غير معنى " زيد قائم " فتقوله " حقا " مؤكدا
 غير مضمون الجملة ، فإن قلت : له على ألف درهم عرفا ، أيضا يؤكد اعترافا ،
 واعترف غير مضمون الجملة لفظا ومعنى ، لأن الاعتراف أعم من أن يكون بألف
 درهم أو بغيره ، فالتأكيد للنفس والغير قد اتفقا حينئذ فى هذا المعنى ،
 قلت : مدلول " زيد قائم " لا " يلزم " - (كونه) - حقا ، ومدلول له على ألف
 درهم " يلزمه كونه اعترافا فكان ذلك تأكيدا لنفسه وهذا للغير .

(١) انظر سيبويه ٣٨٠ / ١ .

(٢) " " " ٣٧٨ / ١ .

(٣) المرجع السابق فى نفس الصفحة ، والمقتضب ٢٣٣ / ٣ ، ٢٦٦ .

(٤) فى الأصل " وإن " .

(٥) فى (هـ) " أو للغير " .

(٦) فى (م) و (ك) و (هـ) " يلزمه " .

(٧) كلمة - (كونه) - ساقطة من (هـ) .

(١) (ولا أفعله البتة) أى قطعاً مثل حقا ، لأن مضمون " لا أفعله " قد يكون قطعاً وقد لا يكون ، (والأكثر فى الأول) وهو التأكيد للغير كلفظ " حقا " (التنكير) ، إذ استعمال " حقا " لتأكيد الجملة على التنكير أكثر من استعمال المعرفة وهو الحق ، (وفى الثانى) وهو لفظ " البتة " (التعريف) إذ استعمال نحو : " لا أفعله البتة بالتعريف أكثر ، من استعمال " بتة " بالتنكير . (٢)
(وقطع الهمزة من البتة بمعزل من القياس) لأن الألف واللام للتعريف نحو :
الكتاب ، والفرس .

(١) انظر سيبويه ٣٧٩ / ١ ، والصاحح واللسان " بتت " .
(٢) فى الأصل " حق " والمثبت من بقية النسخ اخترته لتكرار ورود الكلمة بالنصب على الحكاية .

(٣) قال سيبويه فى الكتاب ٣٧٩ / ١ : " ومن ذلك قولك : " قعد البتة " ولا تستعمل الا معرفة باللام . وفى الصاحح " بتت " لا أفعله بتة ، ولا أفعله البتة " وانظر اللسان " بتت " .

وقال الزجاجى فى الأمالى فى المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية ص ٤٢ " وذكر سيبويه أن البتة مصدر لم تستعمله العرب إلا بالألف واللام ، وأن حذفهما منه خطأ .

وقال أحمد بن الامين فى تعليقه على الأمالى : قلتبقى الزجاجى رحمه الله تعالى الكلام همزة البتة هل هى للوصل أو للقطع والمشهور أنها للوصل وقال الدمامينى فى شرحه التسهيل زعم فى اللباب أنه سمع فى البتة قطع الهمزة ، وقال شارحه فى العباب أنه المسموع ، قال البدر ولا أعرف ذلك من جهة غيرهما وبالغ فى رده وتعقبه وتصدى لذلك أيضا عبد الملك المعاصى فى حاشيته على شرح القطر للمصنف ، والبتة اشتقاقها من القطع غير أنه يستعمل فى كل أمر يمضى لا رجعة فيه ولا التواء " .

وما نسب لصاحب العباب موجود فى العباب الملوحة " ٧٠ " ط .

(١)
(لكنه) أى لكن قطع همزته (مسموع) "إِذْ يُقَالُ" : " لا أفعله ألبتة "
بفتح الهمزة وهو خلاف القياس .

(٢) (٣)
(أوقع مثنى - (مضافاً) - نحو : " لبيك " خلافاً ليونس ، فإن الياء
(٤) (٥)
- (فيه) - عنده مثلها فى " لديك ، وعليك)
يعنى أن المصدر إذا وقع مثنى مضافاً يلزم فيه حذف فعله ، لأنه فى المعنى
(٦) (٧)
كالمصدر المكرر - (فهو) - (نحو) - " لباً لباً " فقام أحدهما مقام الفعل ،
(٨)
ومعنى " لبيك " أمت على طاعتك إقامة بعد إقامة ، والمراد به " التكرير "
لا التثنية فقط .

-
- (١) فى الأصل "إِذْ لا يقال" وهو خطأ .
(٢) كلمة - (مضافاً) - ساقطة من (هـ) .
(٣) هو ابو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي مولى بنى ضبة أحد أكابر
النحويين البصريين أخذ عن أبى عمر بن العلاء وسمع من العرب ، أخذ
عنه سيبويه والكسائى والفراء وغيرهم - توفى رحمه الله سنة اثنين وثمانين
ومائة .
انظر ترجمته فى مراتب النحويين ص ٤٤ ، ونزهة الالباء ٤٧ ، وطبقات
النحويين واللفويين ٥١ ، ونشأة النحو للطنطاوى ٦٥ .
(٤) كلمة - (فيه) - ساقطة من (هـ) .
(٥) انظر الكتاب ١/ ٣٤٨ ، ٣٥١ ، والمقتضب ٣/ ٢٢٣ .
(٦) كلمة - (فهو) - ساقطة من (هـ) و (ك) .
(٧) كلمة - (نحو) - ساقطة من الاصل .
(٨) فى الأصل " التكرير " .

كقوله تعالى = (ثم ارجع البصر كرتين) = (١) فإن المراد " التكرير " والـدوام
 أى كرة بعد كرة ، وليس المراد رجح البصر والنظر مرتين ، وهو من الب بالمكان
 إذا قام به ، وحكى أيضا لب ثلاثيا ، فليبك تشنية لبأ ، (٢)
 وقال يونس : إن ألف " لبأ " انقلبت ياء ، لاتصالها بالمضمر كالف " لدى وعلى ،
 فإنه مفرد فإذا اتصل بالمضمر انقلبت ياء نحو : " لديك وعليك " ، (٣)
 (٤) (٥) (٦)
 (٧) وقوله :

دعوت لما نابنى مسورا فلبى فلبى يدى مسورا

أى : دعوت مسورا لما نابنى من الحاجة فلبانى أى فأجابنى ، ثم قال :
 فلبى يدى مسورا ، أى أقيم فى طاعته إقامة بعد إقامة ، وأكون كالشئ الذى بين
 يديه ، أى أكون تحت تصرفه ، وحكمه (حجة عليه) أى على يونس إذ إضافة
 إلى " المظهر " . (٧)

-
- (١) سورة الملك الآية ٤ .
 (٢) فى (هـ) " التكرار " .
 (٣) فى الأصل " قام " بدون همزة وهو خطأ .
 (٤) انظر الصحاح للجوهري " لب " واللسان " لب " .
 (٥) انظر سيبويه ٣٥١ / ١ ، واللسان " لب " .
 (٦) هذا البيت من بحر المتقارب وهو من شواهد سيبويه ٣٥١ ، والمفنى ٦٤٠
 والخزانة ١٦٨ / ١ ، واللسان " لب " ، وذكر محقق سيبويه أن السيوطى
 نسب لاعرابى من بنى أسد ، وكذلك نسب له محقق المفنى . وانظر البيت
 والكلام عليه فى شرح جمل الزجاجى ٤١٤ / ٢ .
 (٧) فى (م) و (هـ) " مظهر " .

(وسعديك) من الإسعاد وهو الموافقة والإعانة ، أى : أسعدك إسعاداً بعد إسعاد ، فهو مصدر بحذف الزوائد^(١) .

(وحنانك .) أى : حناناً بعد حنان ، والحنان الرحمة^(٢) .

(ودواليك) من المداولة ، وهى المناوبة (قال^(٣) :

إذا شق برد شق بالبرد مثله

دواليك حتى للبرد لا يس .)

وسرى :

* حتى كلنا غير لا يس *

ومعنى البيت أن عادة العرب فى الجاهلية أن يلبس كل واحد من الزوجين برد الآخر ، ثم يتداولان على تحزيقه حتى لا يبقى فيه لبس للمبا لتأكيد المودة ،

(١) انظر سيبويه ٣٥٢/١ ، ٣٥٣ ، وانظر كلام السيرافى فى مامشة .

(٢) انظر المرجع السابق ، ومجالس ثعلب ١٣٠ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤١٣/٢ .

(٣) القائل هو سحيم عبد بنى الحساس وهو شاعر حلوا الشعر رقيق حواش الكلام ، وقد أدرك الرسول صلى الله عليه وسلم وتمثل صلى الله عليه وسلم بشعره ، وقد قتل فى حدود الأربعين من الهجرة ، انظر ترجمته فى مقدمه ديوانه الذى بتحقيق الاستاذ الميمنى ، وطبقات الشعراء ٧٥ ، ومعجم الشعراء ١٣٧ .

وهذا البيت من قصيدة فى ديوانه ع ١٦ ، والرواية فى الديوان :

إذا شق برد شق بالبرد يرفع . دواليك حتى كلنا غير لا يس .

وهى الرواية التى أشار لها الشارح وهى الموافقة لقافية القصيدة التى منها البيت حيث أنها مجرورة ، أما رواية العصف هنا ففيتها إقواء ،

وهذا البيت فى الكتاب ٣٥/١ ، ومجالس ثعلب ١٣٠ ، وشرح جمل

الزجاجى لابن عصفور ٤١٣/٢ ، وابن يعيش ١١٩/١ ، والخزانة ٢٧١/١ .

وقيل إنهم يزعمون أنه إذا شقَّ عند البضع شيء من ثوب كل واحد منهما دام الود بينهما ، وإلا تهاجرا .

(وقيل إنه في البهت في موضع الحال) أى : متداولين يعنى الثوب ومثله ^(١) .

(وكذلك " هذا ذيك ") بالذال المعجمة معناه السرعة في القراءة ،
والضرب أى : هذا بعد هذا ^(٢) .
(قال :

* ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا *)

وآخره : * بعضى إلى عاصى العروق النخضا *

" والنخض اللحم الكثير ، أى : بعضى الطعن والضرب فى اللحم إلى العروق العاصية ، وقبله :

^(٣)
نجزيمهم بدلعن قرض قرضا وتارة يسلفون قرضا .

(١) فى حاشية المصنف اللوحة " ١٣ " : " قيل د واليك فى البهت فى موضع الحال ، ومعناه : إذا شق برد شق بالبرد مثله متداولين ، وذلك لأن من عادة العرب إذا أرادت عقد تأكيد المودة بين الرجل والمرأة لبس كل واحد منهما برد صاحبه ثم تداولوا على تهزئة مرة هذا ومرة هذا فهو يصف تداولهما " . وانظر سيبويه ٣٥٠ / ١ ، وابن يعيش ١١٩ / ١ .

(٢) فى حاشية المصنف اللوحة " ١٣ " : " وأما هذا ذيك فانه مأخوذ من هذا يهذ اذا اسرع فى الضرب " .

(٣) هذه الأبيات من أرجوزة للعجاج يمدح بها الحجاج ، انظر البهت الشاهد فى الكتاب ٣٥٠ / ١ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٣٤ ، وابن يعيش ١١٩ / ١ ، ومجالس ثعلب ١٣٠ ، والهمع ١٨٩ / ١ ، والخزانة ٢٧٤ / ١ والرواية فيها هى :

نجزيمهم بالطعن قرضا قرضا وتارة يلقون قرضا قرضا
والوخفر : هو الطعن غير الجائف ، وقيل الجائف . انظر الصحاح واللسان " وخفر " .

أى : تضربهم غربا يهذ اللحم هذا بعد هذ ، أى قطعاً بعد قطع ،
ونطعنهم طعناً وخضاً ، يرد دماهم فى أجوافهم أى يصل إلى أجوافهم ،
والبيت للعجاج ، (وحاصله) ، أى : حاصل ما حذف الفعل فيه قياساً
(١)
(يرجع إلى السماع) ، لأن الضابط القياسى - (على ما ذكرنا) - مستخرج من
(٢)
الصور المسموعة من العرب ، لولاها لما حصل لنا ضابط كلسى فالضابط إنما يحصل
(٣)
بعد سماع تلك الصور ، وهو معنى قوله : يرجع إلى السماء (إلا أن حذف
الفعل قياساً) ، لانا بعد معرفة الضابط نقيس عورما لم يسمع من مفرداته
على ما سمعنا منها .

(أو غير متصرف) يعنى ينتصب المصدر بإضمار فعل ، وهذا المصدر إما أن
(٤)
يكون متصرفاً أى : يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه كما سبق ، وإما غير متصرف
(وهو ما لم ينصب نحو : "سبحان الله" ، - ومعان الله ، وعمرك الله ،
(٥)
وقعدك الله ")

-
- (١) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (هـ) تقدم فى ص ٣٢٤
(٢) فى (هـ) " حصل " .
(٣) فى (هـ) " الصورة " .
(٤) فى (م) " أن يكون " .
(٥) قال سيبويه : " كأنه حيث قال سبحانه الله قال : تسبيحاً فنصب
هذا على : أسبح الله تسبيحاً ، وكأنه حيث قال : عمرك الله
وقعدك الله قال : عمرتك الله بمنزلة نشدتك الله فصارت عمرك الله
منصوبة بعمرتك الله كأنك قلت عمرتك عمراً ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه
بدلاً من اللفظ به . . . فقعدك الله يجرى هذا المجرى وإن لم يكن له فعل ،
وكان عمرك الله وقعدك الله بمنزلة نشدك الله ، وإن لم يتكلم ينشدك الله ،
ولكن زعم الخليل رحمه الله أن هذا تمثيل يمثل به " انظر الكتاب ١ / ٣٢٢ ،
٣٢٣ ، ٣٢٤ ، وانظر المقتضب ٣ / ٣٢٦ وما بعدها .

(١)
فإنها لم تجيء ، إلا منصوبة بمعنى " سبحان الله " - أسبح الله تسبيحا ،
(٢) (٣) (٤)
أى : أنزهه تنزيها ، فهو مصدر " سبح " كغفر غفرانا ، قال الشاعر :
(٥)
سبح الإله وجوه تغلب " كلما " سبح الحجاج وكبروا إهلالا
(٦)
وقيل إنه اسم للمصدر ، وليس بمصدر ، لأن المشهور فى فعله " سَبَّحَ " بالتشديد
(٧)
ومصدره " التسبيح " ، فسبحان اسم للتسبيح ، و " معاذ الله " أى : أعوذ بالله
معاذا ،

-
- (١) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (م) .
(٢) قال الجوهري : وسبحان الله معناه التنزيه لله ، نصب على المصدر كأنه
قال : أبرئ الله من سوء براءة ، انظر الصحاح " سبح " ، وفى اللسان
" سبح " وسبحان الله ، معناه تنزيها لله من الصاحبة والولد ، وقيل :
تنزيه الله تعالى عن كل ما لا ينبغى له أن يوصف ، قال : ونصبه أنه فى
موضع فعل على معنى تسبيحا له .
(٣) قال فى اللسان : " وسَبَّحَ " لغة ، حكى ثعلب سبح تسبيحا وسبحانا وعندى
أن سبحانا ليس بمصدر " سبح " إنما هو مصدر " سَبَّحَ " ، وفى التهذيب سبحت
الله تسبيحا وسبحانا بمعنى واحد فالمصدر تسبيح والاسم سبحان يقوم
مقام المصدر . انظر اللسان " سبح " .
(٤) هذا البيت من بحر الكامل ولم أعثر عليه فى المراجع التى بين يدي ولم أعرف
قائله .

- (٥) فى الأمل " كما " والصواب ما أثبتناه .
(٦) انظر كلام صاحب اللسان فى التهميشة رقم (٣)
(٧) قال سيويه : وكأنه حيث قال : معاذ الله ، قال : عياذا بالله ، وعياذا
انتصب على أعوذ بالله عياذا ، ولكنهم لم يظهروا الفعل ههنا . . . الخ
الكتاب ١ / ٣٢٢ .
وفى الصحاح " عوذ " وقولهم معاذ الله أى أعوذ بالله معاذاً تجمله بدلا من
اللفظ بالفعل ، لأنه مصدر وإن كان غير مستعمل مثل " سبحان " ، وانظر
اللسان " عوذ " .

(١)
وعمرك الله بمعنى تعميرك مصدر "عمر" بتشديد الميم ، قال سيبويه :
انه مصدر بحذف الزوائد ، واصله عمرتك الله تعميراً - (يتضمن معنى السؤال ،
(٢)
أى سألت الله عمرك) - فحذفوا الفعل لقيام المصدر مقامه ، ثم حسذف
زوائد التعمير فبقى عمرك الله ، فانتصب كما انتصب التعمير ، فالمصدر مضاف
(٣)
الى "المفعول" و "الله" منصوب بالمصدر ، أو بالفعل الناصب للمصدر ، وقيل
(٤)
المعنى أسألك بعمرك - (الله) - - (أى بتعميرك الله) - ، أى بوصفك الله
(٥)
بالبقاء ، " وقعدك الله " من القعود الذى معناه الثبات والـدوام ، أو
(٦)

(١) انظر الصحاح ٢/٧٥٦ ، واللسان "عمر" وشرح أبيات سيبويه للسيراني
١٨٣/١ ، ١٨٤ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٠ ، وكتاب سيبويه
٣٢٢/١ ، ٣٢٣ وهامشها .

(٢) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (ل) وفى الاصل " يتضمن " .
وقال الجوهري فى الصحاح "عمر" : يريد سألت الله أن يطيل عمرك ، لأنه
لم يرد القسم بذلك .

وما نسبه الشارح لسيبويه من أنه قال : انه مصدرا بحذف الزوائد لم أجده
فى الكتاب ، فالذى فى الكتاب هو ما سبق أن ذكرته فى هامش ٣٤٤ التهميشة
رقم (٢) ، وفى اللسان "عمر" واصله من عمرك الله تعميراً فحذفت زيادته
فجاء على الفعل . وانظر المقتضب ٢/٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، وأمالى
الشجرى ١/٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ الى س ٣٥٣ ، وانظر الخزائن
٤/٢١٢ ، ٢١٣ ، وابن يعين ١/١٢٠ ، والهمع ٢/٤٥ ، ٤٦ .

(٣) فى (ل) " الى المفعول " .

(٤) لفظ الجلالة ساقط من (م) و (ك) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ل) .

(٦) " قعدك الله " ، هكذا جاءت فى كتاب سيبويه والمقتضب بكسر القاف ، وفى
الخزانة قعدك ، بكسر القاف وفتحها ، وفى شرح الكافية للرضي " قعدك الله " .
بفتح القاف قال المازني : وسمعت كسرهما ممن لا أثق به " أه ===

- (١)
الحفظ والمصاحبة ، من قوله تعالى : = (من اليمين وعن الشمال قعيد) =
أى حافظ وهو عند سيبويه مثل : عمرك - (الله) - وأصله : تقعيدك الله ،
(٢)
(٣)
- (فحذف زوائده) ، والمعنى : أسألك بقعدك الله ، أى بتقعيدك الله ،
(٤)
أى : بوصفك الله بالثببات ، والحفظ ،

- ===
والذى فى اللسان والصحاح : قعدك الله ، وقال فى اللسان : " وأما
قعدك فلا أمره " . انظر سيبويه ٣٢٢/١ ، والمقتضب ٣٢٦/٢ ، والخزانة
٢١٣/٤ ، وشرح الكافية للرضى ١١٩/١ ، واللسان والصحاح " قعد " .
(١) الآية " ١٧ " من سورة " ق " .
(٢) لفظ الجلالة ساقط من (هـ) و (ل) .
(٣) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من الأصل .
(٤) ورد الكلام عن " عمرك الله ، وقعدك الله " فى كثير من كتب النحو ، وللنحاة
فيها آراء كثيرة وأقوال مختلفة ، وقد ذكر الشيخ عضيمة فى هامش المقتضب
نصوصهم ولخص أقوالهم فيها ، وأنا أورد لك هنا تلخيصه لنصوصهم :
أ - عمرك الله :
انتصب " عمرك " على المصدرية بتقدير : عمرتك الله تعميرا أى أعطيتك عمرا
بأن سألت الله أن يعمر " فالله " مفعول ثان على تضمين " عمر " معنى سأل ،
وأجاز المبرد أن يكون منصوبا بنزع الخافض ، والتقدير : " أقسم بعمر
الله " والمراد بالعمر التعمير ، والمعنى : أقسم بتعميرك الله ، أى باقراك
له بالدوام والبقاء .
ب - يكون التقدير : " أسأل الله عمرك " ، أى : أسأله تعميرك " .
ج - يكون التقدير : أسأل بحق تعميرك الله أى : اعتقادك بقاءه ،
وابديته ، فعمرك منصوب على نزع الخافض ، وهو مضاف للفاعل ، " والله "
مفعول به .
د - أبو العلاء : مأخوذ من قولهم : عمرت البيت الحرام اذا زرت ،
ونصب عمرك بتقدير : أذكر عمرك الله ، أى زيارتك .
ه - أو من العمارة ، أى بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وعبادته .

(وضفه :

(١)

سلامك ربنا في كل وقت بريثا ما يعيبك الذمــــــــــــــــوم

==== وقال ابن الشجري ان ابا العلاء تحمل هنا اشتقاقا محالا . انظر أمانسى الشجري ١ / ٣٥٢ .

* * *

" قعدك الله ، قعبيدك الله "

١ - منصوبان على المصدرية وإن لم يستعمل فعلهما ، والمعنى جعلتك قاعدة متمكنا بالسؤال من الله تعالى .

٢ - منصوبان على المفعول به والتقدير : أسأل الله قعبيدك وتمكينك .

٣ - منصوبان بنزع الخافض ، والتقدير : أسأل بتقعيدك الله ، أى

نسبتك إياه ، إلى القعود ، أى الدوام والتمكن ، وهما مصدران محذوفان الزوائد ، مضافان إلى الفاعل ، ولفظ الجلال مفعول به .

٤ - مصدران جاءا على الفعل والفعليل ، معناهما المراقبة ، فانتصاهما بنزع الخافض ، والتقدير أقسم بمراقبتك الله .

٥ - اسمان بمعنى الرقيب والحفيظ ، فهما من صفات الله ، ولفظ الجلالة بعدهما بدل منهما ، وضعف ذلك بأنهما لم يسمعا من أسماء الله تعالى .

* * *

اسم الجلالة منصوب ، لأنه مفعول للمصدر : " عمرك ، قعدك ، قعبيدك " وأجاز الأخفش فيه الرفع ، وحكى المازني أنه سمع فيه الرفع ، فيكون المعنى " عمرك الله " تعميما " ، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى المفعول وذكر الفاعل بعده مرفوعا .

انظر سيبويه ١ / ٣٢٢ ، والمقتضب ٢ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، وأمانسى

الشجري ١ / ٣٤٧ ، ٣٥٣ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ١١٩ ، ١٢٠ ، وجمع

الهوامع ٢ / ٤٥ ، والخزانة ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ ، وابن يعيش ١ / ١٢٠ .

(١) هذا البيت من بحر الوافر ، وهو لأمية بن أبى الصلت ، وقد استشهد به

سيبويه في الكتاب ١ / ٣٢٥ ، وانظر شرح أبيات سيبويه للميراثي ١ / ٢٠٢ =

(١)
 — (أى برايتك من كل سو) — أى : نسلمك ونزهك يا رنا من كل سو —
 (٢)
 ونقص ، فهو بمعنى : سبحانه ، ويروى : " ما تعيبك " — (من تعيبه) —
 (٣) (٤)
 جعله ذا عيب ، وفى بعض الحواشي " ما تعيبك " — (أى) — ما تعلق بك ،
 (٥) (٦)
 ويروى بالناء " المثلثة " ، يقال : ما تعيبنى كذا ، أى ملاقى ، ومعنى
 (٧)
 " ما تعيبك " أى ما يليق بك الذموم ،
 البيت لامية بن أبى الصلت ، وبعده :

عبادك بخطئون وأنت رب بكفيك المنايا والحتوم
 والحتم القضاء وخطى بمعنى أخطأ .

=== ولم يذكره ابن النحاس وهو فى اللسان " ذم " ، والمعنى ١٨٣/٣ ،
 ومعانى القرآن للاخفش ١٦١/١ .
 والرواية فى هذه المراجع هى :

سلامك رنا فى كل فجر بريثا ما تغنك الذموم
 فقد جاء فيها " فى كل فجر " بدلا من " كل وقت " وجاء فيها " تغنك "
 " بالغين المعجمة والناء المثلثة " ولعل هذه الرواية هى التى عنها
 الشارح بقوله : ويروى بالناء المثلثة وعلى ذلك تكون نقطة الغين سقطت
 من الناسخ ويؤيد ذلك تفسيره لها بما فسر بها به المعنى ، وذكر السيرافى
 والمعنى أن فيها رواية أخرى وهى " ما تليق بك " .

- (١) ما بين () — المعقوفتين من (هـ) و (ل) وهو ساقط من بقية النسخ .
- (٢) ما بين المعقوفتين () — ساقط من (هـ) .
- (٣) فى الأصل " تعيبك " والتصحيح من بقية النسخ ، والعباب .
- (٤) كلمة — (أى) — ساقطة من (هـ) .
- (٥) فى الأصل " المثلث " .
- (٦) فى (هـ) و (ل) " تغنى " .
- (٧) فى (هـ) و (ل) " تعنك " .

(أو معطوفا عليه ،) أى : على غير المتصرف نحو : سبحانه الله وريحانه "

أى : رزقه ، (إلا أنه لا يلزم النصب كقوله :

(١)

سلام الإله وريحانه ——— ورحمته وسماء درر

أى : سحب ذات درر ، جمع "درة" وهى الصب ،

البيت للنمرين تولب وقبله :

تصاى وأمسى علاه الكبير وأمسى بجمرة حبل غرر

وجمرة اسم امرأة ، وأراد بفاعل تصاى نفسه ، أى أمسى حبلها ، أى وصلها

وعسدها غرورا لا يوثق به :

وشاب ولا مرحبا بالبيــــــــــــــــض والشيب من غائب ينتظر

(٢)

فلوان جمرة تدنولـــــــــــــــــه ولكن جمرة منه سفــــــــــــــــر

"لو" للتمنى ، "تدنوله" أى تقرب منه ، و"منه سفر" أى لكنها بعيدة منه ،

سلام الإله . . . البيت يدعو لجمرة بالسقى ، أى سلام الله ورزقه ورحمته لازالت

على جمرة ، وبعده :

(٣)

غمام ينزل رزق المبيــــــــــــــــاد فأحسى البلاد وطاب الشجر

(١) هذا البيت من المتقارب من قصيدة للنمرين تولب كما ذكر الشارح ،

وانظر العيني ٥٦٥ / ١ ، واللسان " درر " ، والمنصف ١١ / ٢ ، والصاح

" روح " .

والنمرين تولب من الشعراء المخضرمين ، وكان يسمى " الكيس " لحسن شعره

وقد أدرك الاسلام وأسلم .

انظر ترجمته فى الشعر والشعراء ١٤١ ، وطبقات الشعراء لابن سلام ص ٦٧ .

(٢) فى (ل) " سفرة " وهو خطأ ، من الناسخ .

(٣) فى (هـ) و (ل) الشجرة ، وهو خطأ .

(١) أى : ينزل الغمام ليزق العباد ، وريحانه : مصدر متصرف ولكنه معطوف
(٢) على غير متصرف ، وهو : " سبحان الله " فحكمه حكم غير المتصرف فى الانتصاب
(٣) بفعل مضمّر ، إلا أنه لا يلزم النصب كما جاء فى البيت ، وفى المصدر
(٤) الغير المتصرف يلزم - (النصب) - .

(ويضمّر) أى المصدر يكون ضمرا (متوسعا فيه منزلا منزلة المفعول به نحو :
" أمجنى الضرب الذى ضربته " ،)

فإن الها ضمير المصدر ، (وغير متوسع فيه نحو : " زيد أظنه منطلق " أى
(٥)
أظن ظنى .)

- (١) فى (م) " فريحانه " .
(٢) فى (م) " المتصرف " .
(٣) ما ذكره - هنا من تصرف " ريحانه " ليس على مذهب سيبويه والمبرد ، فقد
ذكر سيبويه فى الكتاب ١ / ٣٢٢ : " ريحانه " ضمن المصادر غير المتصرفه ،
وذكرها المبرد فى المقتضب ٣ / ٢٢٠ وانظر الصحاح واللسان " روح " ،
وفى هامش الكتاب ١ / ٣٢٢ ، وقال السيرافى فى " ريحانه " انه مصدر متصرف
يخفف ويرفع ، وأتى بشواهد على ذلك ، ثم قال : فلعل سيبويه أراد
إذا ذكر " ريحانه " مع " سبحانه " كان غير متمكن " كسبحان " أهـ
(٤) كلمة - (النصب) - ساقطة من (هـ) ، (ل) ، (م) .
(٥) فى حاشية المصنف اللوحة ١٣ " " زيد أظنه منطلق " الضمير للظن
وليس بمتوسع فيه ، وإلا يلزم أن يكون جاريا مجرى المفعول به والملغى
لا ينصب المفعول به " ، وانظر الايضاح فى شرح المفصل ١ / ٢٤١ ، وشرح
ابن يعيثر للمفصل ١ / ١٢٣ ، والتصريح على التوضيح ١ / ٣٢٦ ، وحاشية
الصبان على الأشموى ٢ / ١١٤ .

- (١) يعني بالتوسع " أن " يجرى المصدر مجرى المفعول به حتى كأنه " مفعول " به (٣)
 (٢) كما في الظرف ، - (مثلا) - ، إذا توسع فيه نحو : (٤)
 (٥) * وبعم شهدناه *
 (٦) نفى " ضربته " متوسع - (فيه) - لأنه لا مانع من أن يجرى مجرى المفعول به ،
 بخلاف : " أظنه " فإنه لو أجرى مجرى المفعول به لكان أحد مفعولى أفعال
 القلوب المذكورة دون الآخر ، وهو غير جائز كما سيجى ، إن شاء الله تعالى . (٧)

- (١) جاء في الأصل زيادة كلمة (بـ) (مطلقا) - في هذا المكان ولم أثبتها
 لاخلالها بالمعنى .
 (٢) في الأصل و (م) و (ل) " أى " والصواب ما في بقية النسخ وهو ما أثبتناه .
 (٣) في (ل) " المفعول به " .
 (٤) كلمة - (مثلا) - ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .
 (٥) هذا جزء من بيت من بحر الطويل وتكلمته هي :
 سليمان وعامرا .. قليل سوى الطعن النهل نوافله
 وهو لرجل من بني عامر ولم تذكر المراجع التي بين يدي أسمه ، وهو من
 شواهد سيويه - انظر الكتاب ١ / ١٧٨ ، ولم يذكره السيرافي وابن النحاس
 في شرحيهما لشواهد سيويه ، وانظر المقتضب ٣ / ١٠٥ والكامل ١ / ٢١ ،
 وفيه : " ويوما " ، و " قليلا " بنصبهما ، وانظر الأمل في الشجرية ١ / ٦ ،
 وابن يعيش ٢ / ٤٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٠٣ ، والدرر اللوامع ١ / ١٧٢ ،
 وسلم وعامر قبيلتان من قيس عيلان ، والنوافل هنا الغنائم ، والنهل المرتوية
 وأصل النهل أول الشرب و " قليل " نعت ليوم ونوافله فاعله .
 والشاهد في البيت : نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها له بالمفعول به
 اتساعا ومجازا .
 (٦) كلمة - (فيه) - ساقطة من (ه) .
 (٧) سوف يجى في الكلام على أفعال القلوب .

(ومنه المعلم والمعلمه زيد عمرا خير الناس إياه أنا ، أى : الاعلام)

أصله " أعلمت وأعلمنى زيد عمرا خير الناس إياه "

فالتنازع فى " زيد عمرا خير الناس " ، فأعمل الثانى ورفع " زيد " بالفاعلية له (١)

وعمر وخير - (الناس) - ههنا " المفعولان " له ، وحذف المفعولات الثلاث (٢)

للاول ثم أخبر باللام عن التاء فى " أعلمت " ففعل : المعلم والمعلمه زيد عمرا (٣)

خير الناس - (إياه أنا) - ، فالمعلم مبتدأ و " المعلمه " عطف عليه ، والهاء فى

موضع المفعول الاول ، و " زيد " فاعله و " عمرا " هو المفعول الثانى ، و " خير

الناس " هو الثالث ، وإياه ضمير المصدر ، أى الاعلام ، ولا يجوز أن يكون متوسما (٤)

فيه بأن يجعل كالمفعول به ، لأن التوسع فى الأفعال المتعدية إلى " الثلاثة "

لا يجوز قطعا ، إذ ليس لفعل أربع مفعولات حتى يلحق هذا به ، و " أنا " خبر

المبتدأ ، وهو " المعلم " ، والمعلمه " وإنما صح الإخبار عنهما بخبر واحد ،

لأن اللام فى الموضعين عبارة عن المتكلم الذى هو فاعل فى موضع ومفعول فى موضع ، (٥)

وأنما جعل الضمير فى " أعلمنى " غائبا فى الاخبار مع - (أنه) - كان متكلما ،

لأنه لما جعل اسم فاعل صلة للام وجب أن يعود إليه ضمير ، والعائد إلى الموصول (٦)

يكون غائبا باعتبار لفظ الموصول ، فلذلك قال : والمعلمه .

(١) كلمة - (الناس) - زيادة من (م) .

(٢) فى (ل) معمولان .

(٣) الاخبار المراد هنا هو الاخبار فى باب الاخبار بالذى ، وليس الاخبار فى باب المبتدأ والخبر .

(٤) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (ل) .

(٥) فى الأصل " الثلاث " .

(٦) كلمة - (أنه) - ساقطة من (هـ) .

(٧) هذه المسألة تحدث عنها المبرد فى المقتضب ١٢٤ / ٣ - ١٢٦ ===

.....

==== وكذلك ابن الشجرى فى أماليه ٢ / ٢٠٩ .
كما تعرض , لها الرضى فى شرحه للكافية وأطال فيها الحديث فبين آراء
العلماء ومذاهبهم وحججهم - انظر شرح الكافية للرضى ٢ / ٤٩٦ ، ٥٠
وقد تحدث المصنف فى حاشيته ، وقد اختصر الشارح كلامه هنا .
انظر الحاشية " ١٣ " ط .

(١)
-(المفعول له) -

(٢)
(ومنها) أى : ومن أنواع المنسوب (المفعول له) وهو علة الإقدام على
(٣)
الفعل مما اجتمع فيه : أن يكون مصدرا وفعلًا للمقدم ، ومقارنا للمقدم عليه (٤)
قوله : علة الإقدام إشارة إلى بحث يذكر ههنا ، وهو أن المفعول له فى نحو :
"ضربه تأديبا " ، مسبب عن الضرب ، فلا يكون سببا له ، لأن الشئ الواحد
لا يكون سببا ومسببا ، وأجابوا بأنه قد يكون سببا ومسببا باعتبارين ، وههنا
كذلك ، لأن التأديب ليس علة لوجود الضرب ، بل علة للإقدام عليه ،
وسببا حاملا عليه ، ووجود الضرب هو السبب لوجود التأديب فوجود التأديب
(٥)
مسبب ، وتصوره فى الذهن هو سبب الإقدام فقد تغاير الجهتان ،

-
- (١) هذا العنوان من (م) و (هـ) و (ظ) ، والعباب .
(٢) قال صاحب العباب : الضمير فى " له " عائد إلى اللام أى : الذى فعل
لأجله فعل ، وكذا فى المفعول فيه ومعه وبه ، نسخة المدينة اللوحة ٧٢
مخطوطة .
(٣) قال الرضى فى شرح الكافية : فالحق أن تقول فى المفعول له : " هو فاعل
لأجله مضمون عامله . انظر شرح الكافية للرضى ١٩١/١ .
وقول المصنف : " هو علة الإقدام على الفعل : هو نفس عبارة الزمخشري
فى المفصل - انظر المفصل ٦٠ .
(٤) ذكر السيوطى فى الهمع أن سيبويه والمتقدمين لم يشترطوا المشاركة فى الفاعل
والوقت ، وجعلوا من الاختلاف فى الفاعل = (يريكم البرق خوفا وطمعا) =
الآية ١٢ من سورة الرعد . انظر الهمع ١٩٤ ، وحاشية الصبان ١٢٥/٢ .
(٥) انظر هذا البحث فى الايضاح فى شرح الفصل ١/٣٢٥ ، وشرح الكافية
للرضى ١٩١/١ ، ١٩٢ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ١٢٣/١ .

(١) وشرط في نصب المفعول له أموراً ثلاثة ه كونه مصدراً وفعلًا للمقدم ه أي للشخص الذي أقدم على الفعل ه وكونه مقارناً للفعل المقدم عيسى ه ،
 (٢) وقوله ا "ما اجتمع" — (من) — فيه للبيان للمفعول له أي : هو الذي
 (٣) اجتمع فيه الأمور — (وانما) — شرطت الأمور الثلاثة في نصبه لكون المفعول له
 (٤) علة للإقدام " فلا يكون عينا ه بل معنى ليكون قصور ذلك المعنى حاملاً
 للشخص على الإقدام على الفعل ه فلذلك شرط كونه مصدراً ه فإن قلت :
 مقتضى هذا أن لا يكون العين مع اللام مفعولاً نحو : "جئت للسمن" ه ،
 لأنه ليس بمعنى ه وقد شرطت في الباعث كونه معنى وقد صرحوا بأنه مفعول له ،
 قلت : هذا أيضا راجع إلى المعنى ه إذ معنى "جئت للسمن" لطلب السمن

(١) اشترط مصدرية المفعول له هو مذهب جمهور النحاة ه وزعم يونس أن "العبيد" في قولهم : أما العبيد فذوعبيد " زعم أنها مفعول له ، قال سيبويه : وهو قليل خبيث ه قال السيرافي وكان المبرد لا يجيز النصب ولا يرى له وجهاً ه وكان سيبويه يجيز النصب على ضعفه إلا أن يكون "العبيد" بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة ه وكان الزجاج يتأول في نصب : "العبيد" تقدير الملك ه والملك مصدره ، كانه قال : أما ملك العبيد ه كما تقول : "أما ضرب زيد فأنا ضاربه" — انظر سيبويه وهامشه ٣٨٦/١ ، والكافية بشرح الرضى ١٩٢/١ ، والأشعري وحاشية البيان عليه ١٢٤/٢ ه وجمع المواضع ١٩٤/١ ه والمقدمة في النحو لابن فضالة ص ٣٥ .

- (٢) كلمة — (من) — ساقطة من (م) .
 (٣) كلمة — (وانما) — ساقطة من (ه) .
 (٤) ما بين الأقواس الصغيرة " " وقع في بعض النسخ بصيغ أخرى
 ففي (ه) : " في نصب ما كون مصدر فلأن المفعول له في الإقدام"
 وفي (م) و (ل) : " أما كونه مصدراً فلأن المفعول له " .

أولأخذه ه أو لشرائه ه ونحو ذلك فالباعث ليس هو الصين بل المعنى القائم
 به به شهادة قرينة الحال ه فصح كون الباعث معنى فى جميع الصور ه
 أما صريحا أو مقدرا ه وشرط كونه فعلا للمقدم ليكون باعنا له على اقدمه ه
 وشرط المقارنة ه لأن الأصل أن يقارن العملة المعلوم ه فهذه الأمور شرائط
 (١) (٢) النصيب ه بمعنى أنه لو انتفى واحد منهما انتفى النصيب ه لا لكونه مفعولا - (له) -
 بل يتعين فيه ذكر اللام حينئذ كما سيأتى ه
 (٣) (سببا غائبا - (كان) - نحو قوله :

(٤) وأغفر عوزا الكرم ادخاره وأعرض عن شتم اللثم تكرما

- (١) زاد بعض العلماء شروطا أخرى منها :
- أ- أن يكون ملبيا : نحو : خولا ، ورغبة ، وخشية ، وأجاز الفارسي :
- "جئتكم ضرب زيد " أى لتضرب زيدا .
- ب- أن يكون معللا بخلاف المصادر التى لا تعليل فيها ، كقعدت جلسوسا
- ج- أن لا يكون من لفظ الفعل فان كان فمفعول مطلق .
- د - شرط الجرمى والمبرد والرياش كونه نكرة ، فان وجدت فيه أل فزائدة لأن
 المراد ذكر ذات السبب العامل فيكى فيه النكرة فالتعريف زيادة لا يحتاج
 إليها .

قال صاحب الهمع ورده سيويوه والجمهور ه فان السبب العامل قد يكون
 معلوما عند المخاطب فيحمله عليه فيعرفه ذات السبب وأنها المعلومه له ه
 وهذا رأى أشار له الشارح فيما بعد - انظر فى هذا همع الهوامع
 ١٩٤ / ١ ، والاشمونى بحاشية الصبان ١٢٤ / ٢ ، وشرح جمل الزجاجى
 ٤٥١ / ٢ ، ٤٥٢ .

- (٢) كلمة - (له) - ساقطة من الأصل .
- (٣) كلمة - (كان) - ساقطة من (ه) .
- (٤) هذا البيت لحاتم الطائى وهو من بحر الطويل وقد استشهد به سيويوه نفسى
 الكتاب ٣٦٨ / ١ ، وانظر شرح أبياته للسيراني ٣٤ / ١ وديوانه ٨١

أو سببا باعنا ليس غاية يقصد قصدها ، أى قصد الغاية ،
نحو :

يركب كل عاقـرجـمهور مخافة وزعل المحبور
(١)
والهول من تهول الدهور (

هذا تفصيل للعلة ، أى العلة قد تكون سببا غائيا كالادخار للغفران
(٢)
أى اغفر و—(أغفر)— زلات الكرم ، لأجل أن أدخره وأتخذ صدقا لى—
والعوراء الكلمة القبيحة ، وكذا التكم ، علة غائية للإعراض عن شتم اللثيم
أى أعرض عنه ليحصل لى المقصود ، وهو كرامة النفس وعزتها ، وقد تكون العلة
سببا باعنا ، وليس غاية مقصودة ، كما يقول : " قعدت عن الحرب جبنا " ،
فان الجبن سبب باعث على القعود وليس غاية مطلوبة للشخص ،
إذ لا يطلب كونه جبانا ، بخلاف التكم والادخار فانهما مطلوبان للشخص ،

==== وانظر الخزانة ٤٩١/١ ، والعينى ٧٥/٣ ، وابن يعيش ٥٤/٢ ، والمقتضب
٣٤٨/٢ ، والتصريح ٣٩٢/١ ، والاشموني ١٨٩/٢ ، ورواية الديوان
" واصفح " وفى نوادر أى زيد ص ١١٠ :
* واصفح عن ذات اللثم *

(١) هذا الرجز للعجاج وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب ٣٦٩/١ وشرح
أبياته للسيرافى ٣٦/١ ، ٣٧ ، والايضاح العضدى ٩٨/١ ، وشرح شواهد
سيبويه للنحاس ١٣٨ ، والخزانة ٤٨٨/١ ، وابن يعيش ٥٤/٢ وديوانه ٢٨ ،
ورواية سيبويه " من تهول القبور " ، والعاقرة : الرملة العظيمة التى لا تنبت
شيئا .

(٢) كلمة (ـ) (أغفر)— ساقطة من (هـ) .
(٣) " (لى)— من (هـ) و (ل) وهى ساقطة من بقية النسخ .

(١) فقله : هو علة الإقدام " يشمل " هذين القسمين ، والبيت الأول مشتمل على المفعول له معرفة وهو : " ادخاره " ونكرة وهو : " التكميم " ، واستدل به ، لأن " الجرى " لا يجوز كونه معرفاً ، وكذا البيت الثاني مشتمل على المفعول له نكرة ، وهو " مخافة " ومعرفة وهو : " زعل " ، و " الهول " ، والبيت للمعاج ، والمآقر : من الرمل الذى لا ينبت شيئاً ، و " الجمهور " الرطة العظيمة المشرفة على ما حولها ، و " المحبور " المسرور ، و " التهور " أن يعظم الشيء فى عينك و " المهور " جمع " هبر " وهو المظمن من الأرض ، والضمير فى يركب قيل للثور الوحشى ، وقيل " لميره " وهو الظاهر بدلالة ما قبله من الأبيات وقد ذكر فيها الناعج وهو " المعير " الأبيض أى يركب الرمل ويعلوه " مخافة ممن يقصده " ،

-
- (١) فى الأصل و (م) " يشتمل " ، وفى (هـ) " ليشمل " .
 (٢) تقدمت ترجمته فى البيت .
 (٣) فى رواية " التهور " أنظر الخزانة ٤٨٩/١ .
 (٤) ذكر صاحب الخزانة وشارح شواهد المفصل وصاحب العباب أن فاعل " يركب " هو ضمير " الثور " - أنظر الخزانة ٤٨٨/١ ، والمفصل ٦٠ ، والعباب اللوحة ٧٢ نسخة المدينة مخطوط .
 (٥) فى الأصل و (ل) " لميره " بالعين المهملة ، وفى (هـ) " لغير " بالفتحة المعجمة ، وفى (م) " لميره " .
 (٦) قال فى الصحاح واللسان " نعج " ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج " أ هـ ، وعلى ذلك يكون تفسير الشارح للناعج بالغير خطأ ، وبذلك تسقط الدلالة على كون الضمير للغير ، وفى الأصل " وهو الثور الأبيض " ، وفى (م) وهو البعير الأبيض " ونص كلام الشارح موجود فى هامش العباب اللوحة ٧٢ .
 (٧) فى (هـ) " مخافة من يقصده " .

ونشاطا لافلاته من صائدا وغيره ، وقيل إن "الهول" عطف على "كل" (٢)
 (١) أى : ويركب الهول (هـ والأصل فيه اللام) لدلالته عريحا على "التعليل"
 (فاذا لم يجتمع ما ذكرنا .)
 (٣) يعنى الأمور الثلاثة المذكورة قبل (التم الأصل) ، فاذا انتفى المصدرية
 تعين اللام نحو : "جئتكَ للسمن واللبن" ، وكذا إذا انتفى كونه فعلا للمقدم
 (٤) نحو : "زرت لمخاضتك إياى" ، وكذا إذا انتفى المقارنة "كررت اليوم
 (٥) لمخاضتى إياك غدا" (الألفى نحو "زرتك أن تكرملى" ، وأنتك تحسن إلى ")
 فإنه انتفى كونه فعلا للمقدم ، ولم يذكر اللام ، لأن "أن" و "أن" يحذف
 (٦) فيهما اللام قياسا مستثرا .

-
- (١) هذا القول ذكره صاحب الخزانة ونسبه صاحب العباب لأبي على ، وفى هامش العباب "كما قال الزمخشري فى شرحه لأبيات الكتاب من أن "الهول" معطوف على "كل" أى يركب كل عاقر ويركب الهول ، همام .
 وفى هامش (ظ) : " وفى شرح أبيات الكتاب جعل قوله : "والهول" معطوفا على "كل" فعلى ذلك التقدير لا يكون الهول مفعولا له ، بل مفعول به ، وإنما يكون مفعولا له على العطف على "وزعل" .
 وقال السيرافى فى شرح أبيات سيويه : والهول عطف على "كل" كأنه قال "يركب كل عاقر ويركب الهول" - انظر الخزانة ٤٨٩/١ ، والعباب اللوحة ٧٢ مخطوط نسخة المدينة ، وهامش (ظ) اللوحة ١٤٢ ، وشرح أبيات سيويه للسيرافى ٣٧/١ .
 (٢) فى (م) "على العلية" .
 (٣) انظر ابن يعيش ٥٢/٢ ، ٥٣ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٣٢٦/١ ، وشرح الكافية للرضى ١٩١/١ وما بعدها .
 (٤) فى الأصل "مرت" .
 (٥) فى الأصل "لمخاضتك غدا" وفى (هـ) "لمخاضتى غدا" .
 (٦) انظر همع الهوامع ١٩٥/١ .

(١) ونحو : قوله - (تعالى) - = (يريكم البرق خوفا وطمعا) = متأول (٢)
 هذا إشارة إلى إيراد وهو أن "خوفا" و "طمعا" ليسا فعلين لفاعل "يرى"
 وهو الله تعالى ، إذ لا يصح عليه الخوف والطمع ، فكان ينبغي أن - (لا) -
 ينتصب ، فأجاب بأنه متأول ، وتأويله أن "يرىكم" معناه "يجعلكم" رأين ،
 فالخوف والطمع علتان لرؤيتهم - (البرق) - لا للأراءة ، فالخوف والطمع
 - (حينئذ) - " فعلان للمقدم " على فعل الرؤية وهم المخاطبون ، كأنه
 قال : ترون البرق خوفا وطمعا ، وجاز أن يؤول على حذف مضاف ، أي إرادة
 خوف وطمع ، فيكون علته ليرىكم ، لأن إرادة خوفهم وطمعهم حاملة للمقدم على
 الإراءة وهو الله تعالى ، فإنه يريهم البرق ويريد خوفهم وطمعهم ،
 (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨)

-
- (١) كلمة - (تعالى) - ساقطة من الاصل .
 (٢) الآية " ١٢ " من سورة الرعد .
 (٣) كلمة - (لا) - ساقطة من (هـ) .
 (٤) في (ل) - (جعلكم) - .
 (٥) كلمة - (البرق) - زيادة من (هـ) و (ل) .
 (٦) كلمة - (حينئذ) - ساقطة من الاصل .
 (٧) في (ل) " فعلا المقدم " .
 (٨) قال الزمخشري في الكشاف ٣٥٢ / ٢ : (خوفا وطمعا) لا يصح أن يكونا
 مفعولا لهما ، لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل الممثل إلا على تقدير حذف
 المضاف أي إرادة خوف وطمع ، أو على معنى إخافة أو طمعا ، ويجوز
 أن يكونا منتصبين على الحال . الخ
 وقال صاحب البحر المحيط : وهذا الذي ذكره الزمخشري من شرط اتحاد
 الفاعل فيهما ليس مجمعا عليه ، بل من النحويين من لا يشترط ذلك وهو
 مذهب ابن خروف " أ هـ البحر ٣٧٤ / ٥ .
 وقال العكبري انهما مفعول به ، أملا ما في به الرحمن ٣٥ / ٢ .
 وقال الجمل " خوفا وطمعا " حالان من الكاف في " يريكم " أي حال كونكم
 خائفين وطماعين ، ويجوز أن يكون مفعولا من أجله ذكر ذكره أبو البقاء ومنعه
 الزمخشري . الخ الجمل ٤٦٥ / ٢ وانظر هامر ص .

(والغالب عليه) أى على المفعول له (التثكير) بحسب الاستعمال ،
 (١) (٢)
 ولذلك توهم الجرم اشتراط تنكيره فلم يجوز كونه معرفة ، (وعند الزجـاج
 (٣)
 انتصابه) أى انتصاب المفعول له (على المصدر) ، فقولك : "ضربه تأديبا"
 معناه "ضربه ضرب تأديب ، أو "ضربه وأدبته تأديبا " وهو مزيف لفسوات
 معنى العلية على تقديره مصدرا .

(٤)
 (ويجوز أن يتقدم) أى المفعول له (عامله) لأنه فضله كالمفعول به ، (وأن يضر)
 (٥) (٦)
 أى ويجوز أن يكون مضرا ، وهذا "إن أراد به " - (أنه) - يجوز كونه مضرا
 مع اللام كما تقول "التأديب ضرب زيد له " فهو ظاهر الجواز وإن أراد به
 (٧)
 " أنه ينتصب " مضرا كما تقول : "ضربه إياه " أى : له ، فهو محل النظر
 وموقوف على الاستعمال ، فإن حذف حرف الجر من الاسماء غير مطرد .

(١) انظر هامش ص رقم () (د) .
 (٢) هو ابو اسحاق : ابراهيم بن السرى ، لقب بالزجاج لأنه كان يخرط
 الزجاج ، كان رحمه الله من أهل الفضل وحسن الاعتقاد ، أخذ العلم
 عن ثعلب والمبرد ، وقد رفع المبرد من شأنه حتى صار مؤدبا للقاسم بن
 عبيد الله ، ثم سما للخليفة المعتضد ، له عدة مؤلفات منها : شرح
 أبيات سيويه ومختصر فى النحو ، وكتاب فعلت وافعلت - توفى سنة ٣١٦ هـ
 وقيل ٣١١ هـ ، وقيل ٣١٠ هـ - انظر طبقات النحويين واللغويين ص ١١١
 وانباء الرواه ١٥٩ / ١ ، وبغية الوعاة ١٧٩ ، ونشأة النحو للطنطاوى
 ص ١٤٨ .

(٣) انظر كلام السيرافى فى هامش الكتاب ٣٨٩ / ١ ، والرضى ١٩١ / ١ ، والهمع
 ١٩٤ / ١ ، والاشمونى وحاشية الصبان عليه ١٢٤ / ٢ .
 (٤) انظر الاشمونى وحاشية الصبان عليه ١٢٦ / ٢ .
 (٥) فى الاصل " وإن أراد به " .
 (٦) كلمة - (أنه) - ساقطة من (هـ) .
 (٧) فى جميع النسخ ما عدا (هـ) " أن ينتصب " .

(١)
- (المفعول فيه) -

(٢)
(ومنها) أى : ومن أنواع المنصوب (المفعول فيه) ، وهو ما وقع فيه الفعل
(٣)
من زمان أو مكان ، مما يصح فيه تقرير " فى " .
و " من " فى " ما " للبيان أيضا كما فى المفعول له ، فإن قلت : قولهم
" يوم الجمعة حسن " ينتفى أن يكون ظرفا لأنه مما وقع فيه الفعل وليس بمفعول
فيه ، قلت : شرط كونه بحيث يصح فيه تقدير " فى " ، وههنا لا يصح فيه
تقدير " فى " ، وهذا القيد معنى " عن تقييده " بفعل مذكور كما ذكره غيره ،
(٤)
وهو أن المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور ،

(١) هذا العنوان موجود فى (م) و (هـ) و (ل) و (ظ) وفى هامش العباب
" إنما قدم المفعول فيه على المفعول معه ، إذ هو قياس اتفاقا والمفعول معه
مقصود على السماع عند بعضهم فهو ألفاظ سمعت عن العرب فقط . انظر
اللوحة ٧٢ .

- وقال الأشمونى : وتقديمه على المفعول معه لقرنه من المفعول المطلق بكونه
مستلزما له فى الواقع ، إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل
يصل إليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلاف غيره " هـ الأشمونى ١٢٦/٢ .
- (٢) المفعول فيه ويسميه البصريون الظرف . أما الكوفيون فقد اعترضوا على البصريين
بأن الظرف الوعاء المتناهى الأقطار كالجراب ، وليس اسم الزمان والمكان
كذلك . وأجيبوا بأنه اصطلاح ولا مشاحة فى الاصطلاح .
والكسائى وأصحابه يسمون الظروف صفات ، أما الفراء فيسميه محلا
انظر التصريح ٣٣٧/١ ، والأشمونى وحاشية الصبان ١٢٦/٢ .
- (٣) انظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٦٣٢/١ ، والمقتضب ٣٢٨/٤ وما بعدها
وأما لى ابن الشجرى ٢٤٧/٢ ، وابن يعيثر ٤١/٢ ، والإيضاح فى شرح
المفصل ٣١٦/١ .
- (٤) فى (هـ) " عن التقييد " .

(١) وأحترزوا به عن قولهم : "يوم الجمعة حسن" ، (فمظهر الزمان "كله"
(٢) مبهمه ومؤقته يقبل ذلك ،) أى : "محة" تقدير "فى" (كالحين ، واليوم ،
(٣) والشهر ، والسنة ،) فالحين مثال للمبهم ، وماعداه للمؤقت ، (ومن مظهر
المكان المبهم دون المؤقت)

أى. ويقبل المبهم من مظهر المكان تقدير "فى" دون المؤقت منه ،
(ويفسر المؤقت بأنه الذى اسمه باعتبار ما هو داخل فى مسماه كالدار والسوق ،
(٤) (٥) والمسجد .) فإن اسم الدار باعتبار الجدران ، والسقف ، والعرصة وهى
(٦) داخله فى مسماها بحسب الوضع ، وكذا السوق والمسجد ، (والمبهم)
أى وفسر المبهم (بأنه الذى اسمه باعتبار ما ليس داخل فى مسماه ، كجهات
الجسم الست ، والفرسخ ، والبريد .) وهوانتا عشر ميلا ، — (والميل ثلث
(٧) (٨) (٩) الفرسخ) — (وغير ذلك ،) وإنما كان مبهما "لأن" نحو : فوقك وتحتك

-
- (١) فى الأصل "كله" .
(٢) فى الأصل "صح" .
(٣) انظر المقتضب ٣٢٨/٤ والصفحات التى بعدها ، والمقصد فى شرح
الايضاح ٦٣٢/١ ، والأمالى الشجرية ٢٤٧/٢ ، وابن يعين ٤١/٢ ، ٤٢ ،
والايضاح فى شرح المفصل ٣١٦/١ ، وشرح الكافية للرضى ١٨٣/١ والصفحات
بعدها ، والتسهيل ٩١ ، والهمع ١٩٥/١ .
(٤) انظر المراجع السابقة فى نفس الصفحات .
(٥) فى (هـ) "جدران" .
(٦) فى (هـ) "الداخله" .
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (هـ) و(م) .
(٨) قوله : "وغير ذلك" وقع فى (م) من الشرح .
(٩) فى جميع النسخ "فان" ولعل الصواب "لأن" وهو ما أثبتناه .

من الجهات الست ، يطلق على المكان باعتبار جهة الملو أو جهة السفلى ، وهذه الجهة لا تدخل في معنى المكان ، فإن المكان الذى يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتاً إذا - (علاه) - الشخص (١) ، وكذلك ما يكون يمينا متبدل باليسار ، وكذلك القدام والخلف ، فهذه الأمور اعتبارية لا تدخل في معنى المكان بخلاف الدار فإن ما كان اسماءه باعتبار الأمور المذكورة لا يتبدل أصلاً ، " وكذلك " الفرسخ والبريد يطلقان على أمكنة باعتبار أمر عارض ، وهو كونه مقدار باثنى عشر ألف خطوة ، ومقدر باثنى عشر ميلاً ، ونحوه ، وهى أمور اعتبارية لا تدخل في مفهوم المكان ، هذا بيان ما قالوه ، وفيه نظر فإننا إذا أطلقنا " فوق " على مكان أطلقناه باعتبار أمر داخل أيضاً في مفهوم الفوق ، لا في مفهوم المكان ، فجهة الملو داخلية في مفهوم " الفوق " بحسب اللغة ، وإن لم يدخل في مفهوم المكان ، (وقد شذ : ذهبت الشام ، وفاقا ،) لأن معناه ذهبت في الشام ، مع أنه مؤقت ، وذهب لازم اتفاقاً ، فلذلك كان شاذاً اتفاقاً ، (ودخلت الدار على اختلاف) أى شذ " دخلت الدار " على اختلاف فيه ، (٤)

(١) كلمة - (علاه) - ساقطة من (م)

(٢) انظر المقتصد فى شرح الايضاح العضدى ٦٤٢/١ .

(٣) فى (هـ) " فكذلك " .

(٤) انظر شرح الكافية للرضى ١٨٦/١ ، وابن يعيش ٤٤/٢ ، وفى الهمع

٢٠٠/١ ، والحنى الفراء " بدخلت " " ذهبت " " وانطلقت " فقال

العرب عزت إلى اسماء الأماكن " دخلت " و " ذهبت " وانطلقت " ،

وحكى أنهم يقولون : " دخلت الكوفة " ، و " ذهبت اليمن " ،

و " انطلقت الشام "

قال أبو حيان وهذا شئ لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين

والفراء ثقة فيما ينقله . أه .

فإن بعضهم قال : إن " دخلت " متعد و " الدار " مفعول به ، فلاشذوذ
 في هذه الكلمة أصلا عند هذا الثائل فهو " كضربت زيدا " ، و " رأيت الدار " ^(١)
 وقال بعضهم : إن دخلت لازم ، لأنه بمعنى " غار " ولأن صدره ^(٢)
 الدخول ، وهو صدر اللازم غالبا ، كالرجوع ، والصدور ، والوقوف ،
 ونحوها ، ولأنه نقيض " خرج " و " خرج " لازم قطعاً ، فعلى هذا يكون ^(٣)
 " دخلت الدار شاذاً " ، لأنه مكان " معين انتصب بتقدير " ففى " ،
 فشذوذه مختلف فيه ، وشذوذ " ذهبت الشام " متفق عليه ، لأن " ذهب " ^(٤)
 اتفاقاً لازم ، وإنما قيل بهم الزمان وموقته النصب بتقدير " فى " دون موقت
 المكان ، لأن النصب إنما يكون بحسب اقتضاء الفعل ، فالفعل يقتضى
 مكاناً مبهماً على الإطلاق وزماناً مبهماً أيضاً ، وأما الزمان المعين فهو من
 مقتضى الفعل ، - (إذ الفعل مادل على أحد الأزمنة المعينة ،

(١) هذا القول نسب الرضى فى شرح الكافية للجبرى ، ونسب فى الهمع
 إلى أبى على ومن وافقه ، انظر شرح الكافية للرضى ١٨٦/١ ، والهمع
 ٢٠٠/١ .

(٢) فى (هـ) " عاد " وهو خطأ ، قال سيبويه فى الكتاب : غرت فى الشيىء
 غورا وغيارا اذا دخلت فيه . الكتاب ٥٠/٤ ، واللسان " غور " .

(٣) نسب الرضى هذا القول لسيبويه ، ونسبه له أيضا صاحب الهمع ،
 وهذه النسبة صحيحة فإنه قال فى كتابه : وأنت منى فى المكان الذى
 تقعد فيه القابلة والمكان الذى يعقد عليه الإزار فإنما أراد هذا
 المعنى ولكنه حذف الكلام ، وجاز ذلك فى دخلت البيت ، وذهبت
 الشام لأنها أماكن وإن لم تكن كالمكان " أ هـ - الكتاب ١٤/١ ،
 وانظر شرح الكافية للرضى ١٨١/١ ، والهمع ٢٠٠/١ ، وابن
 يعيش ٤٤/٢ .

(٤) انظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٦٤١/١ ، ٦٤٢ ، والهمع ٢٠٠/١ ،
 والكافية بشرح الرضى ١٨٦/١ ، وابن يعيش ٤٤/٢ ، والإيضاح فى شرح
 المفصل ٣١٢/١ .

والمكان المعين ليس من مقتضى الفعل (١) - فلم ينتصب - (به) - . (٢)

(وأما المضمير فلا بد فيه من إظهاره) أى إظهار " فى " ، إلا إذا

اتسع فيه نحو :

(٣)

* ويوم شهدناه سليما وعامرا *

أى : شهدنا فيه ، وهذا مما يؤكد ما قلنا فى المفعول له ، وهو أن المضمير

(٤)

لا بد فيه من إظهار اللام أيضا . (وجاز ذلك) أى الاتساع وإضمار " فى "

(٥)

(فى غير متعد) نحو / : " اليوم خرجته " ، لأن الاتساع يجعله

(٦)

كالمفعول به ، (وفى المتعدى إلى واحد .) نحو : " اليوم ضربه زيدا " ،

(٧)

(ولا يجوز فى ذوات (الثلاثة)) نحو : " اليوم أريتك زيدا قائما أباه " ،

(٨)

إذ الاتساع يجعل الظرف مفعولا به ، فكان له أربعة مفاعيل وهو مقتضى

إذ لا يتجاوز الفعل التعدى ثلاثة .

(١) ما بين الفارقتين ساقط من (م) .

(٢) كلمة - (به) - ساقطة من (هـ) .

(٣) هذا البيت تقدم فى الصفحة ١٧٢

(٤) انظر الصفحة وانظر المقتصد ٦٤٦/١ .

(٥) انظر المقتصد ٦٤٦/١ .

(٦) انظر شرح الكافية للرضى ١٩٠/١ ، وابن يمين ٤٥/٢ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من " ك " وقال الرضى فى الكافية : وأما التوسيع

فى ظرف التعدى الى ثلاثة فلم يجوز إلا الأخفش " شرح الكافية

١٩٠/١ .

(٨) فى (م) زيادة كلمة " أوجه " فى هذا المكان وهو خطأ .

(١) بمعنى إن هذه الظروف تستعمل على وجهين ، أحدهما - (أن يراد بكل واحد منها - (زمان) - معين ، وحينئذ يلزم نصبه ، والثاني : أن يستعمل ولا يراد زمان معين كما تقول : " لقيت زيدا سحرا ، من الأسحار " ، فهذا لا يلزم نصبه على الظرفية ، إذ يقال : هذا سحر من الأسحار ، وأدركت سحرا ، وعجبت من سحره ، (وعشية ، وعمة علما ، كغدوة وكسرة (٢) (٣) فيمن لم يصرفهما ، والصرف - (أكثر) - فلا علمية وإن كانا معينين (٤) (٥) بمعنى إن عشية وعمة - تستعملان على وجهين : أحدهما منصرفهما ، وحينئذ " يكونان " علمين ، ومنصرفهما للعلمية والتأنيث ، والثاني (٦) (٧) الصرف وهو أكثر ، فحينئذ لا حاجة إلى تقدير العلمية ، قوله : وإن كان معينين لا يقتضى العلمية ، كما إذا قلت : " جاء رجل أو الرجل " ، وأردت به معينا جاز ، وإن لم يكن علما فكل علم معين ولا ينمكس كنفسها ، إذ ليس كل معين علما ، (ومنه) أي : ومن المستعمل ظرفا لا غير (سه) مقصورا بضم السين ، وهو الأكثر ، وكسرها ،

-
- (١) من هنا بدأ السقوط من (م) .
 (٢) كلمة - (زمان) - ساقطة من (هـ) و (ك) و (ل) .
 (٣) انظر الأمل إلى الشجرية ٢٥١/٢ ، والمقتصد ١٣٧/١ .
 (٤) كلمة - (أكثر) - ساقطة من (هـ) .
 (٥) في هذا المكان انتهى السقط من (م) .
 (٦) في الأصل " تكون علمين " .
 (٧) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٣٧/١ ، والأمل إلى الشجرية ٢٥١/٢ والهمع ١٩٦/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٩/١ .
 وذكره الأشموني والصبان أن عدم صرفهما لغة لبعض العرب .
 انظر الأشموني ١٣٥/٢ ، ١٣٦ .

(١)

(وسوا) مدود بفتح السين (على الأعراف) أن المشهور أنهما
ظرفان ، فإذا قلت : " فعل زيد سواك " أو سواك ، فمعناه مكانك ،
مدلك ، فهو منصوب بتقدير " في " ، وعند الكوفيين : هما اسمان ،
ومستندهم قول الشاعر :

(٢)

ولم يسبق سوى المدوا ن دناهم كما دانوا

(١) انظر الكتاب ٢٢١/١ ، والمقتضب ١٠٣/٣ ، والمقتصد ٦٥٢/١
قال ابن يعيش ، وأما " سوى " فلا يجوز فيها إلا نصب على الظرف ،
والذي يدل على أنها ظرف أنها تقع صلة للموصول . . . وأيضا فإن
العامل قد يتخطاها ويعمل فيما بعدها نحو قول * إن سواهما *
دهما وجونا * وهذا المعنى لا يكون إلا في الظرف - ابن يعيش ٤/٢
وقال ابن هشام في التوضيح ، وقال سيويه والجمهور هي ظرف . . .
ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر ومنه : ثم قال الزجاجي وابن مالك
سوى كثير معنى وأعرابا . .
وفيه قال الرماني : والمكبر تستعمل ظرفا غالبا ، وكثير قليلا وإلى
هذا أذهب - انظر التصريح ٣٦٢/١ ، والهمع ٢٠١/١ ، ٢٠٢ .
وانظر شرح جمل الزجاجي ٢٥٢/٢ ، والأشمونى ١٦٣/٢ ، ١٦٤ ،
ومن هذا يتلخص لنا أن المذاهب في سوى ثلاثة :-
الأول : مذهب سيويه والجمهور وهو أنها ملازمة للظرفية ولا تخرج
عنها إلا في الشعر .

الثاني : أنها اسم مثل " غير " مه قال ابن مالك والزجاجي .
الثالث : أنها تقع ظرفا في الكثير وتقع اسما قليلا وهذا قال الرماني
والمكبرى واختاره ابن هشام والأشمونى .

(٢) هذا البيت من بحر الهزج وهذا للفنند الزمانى واسمه شهل بن سفيان
كما فى المعينى وفى التصريح ابن سنان ، وانظر الخزانة ٥٧/٢ والمعينى
١٢٢/٣ ، والتصريح ٣٦٢/١ ، وأما القالى ٢٦٤/١ ، والدرر
١٧٠/١ ، والهمع ٢٠٢/١ ، آخر البيت ساقط من (م) و(ك) و(ل)
ومضاف فى الأصل عند التصحيح ، والعدوان الظلم و"دناهم" جازيناهم .

فإنه فاعل لقوله : " لم يبق " فلا يلزم انتصابه على الظرف ،
 (١) وجوابه أن التقدير فلم يبق شيء سوى العدوان ، فسوف باق " على ظرفيته "
 (ومنه وسط الدار بالسكون) ، فإنه مستعمل ظرفاً لا غير ، أعلم أن
 الوسط بالتحريك اسم لعين ما بين طرفي الشيء كمرکز الدائرة ، والسكون
 اسم مبهم لداخل الدائرة مثلاً ولذلك كان ظرفاً ، فالأول يجعل مبتدأً
 وفعلاً ومفعولاً ، وداخلاً عليه حرف الجر ، ولا يصح شيء من هذا في الثاني
 تقول في المتحرك : " وسطه خير من طرفه " ، واتسع وسطه ، وجلست في
 (٢) (٣) (٤)
 وسط الدار ، وجلست وسطها بالسكون لا - (غير) - .

(٥)
 (وقريب منه) - (أن من وسط بالسكون) - (عند ، فإنه ينجر بمن خاصة .)
 وإنما قال : قريب منه ، لأن " عند " قد يدخل عليه " من " الجارة بخلاف
 " وسط " بالسكون ، ولكنه لما كان دخول من قليلاً كان في حكم المعدم ،

-
- (١) في (م) و (هـ) " على الظرفية "
 (٢) في (م) " ظرفيه " .
 (٣) انظر سيبويه ٤١١/١ ، والمقتضب ٣٤١/٤ ، ٣٤٢ ، والخصائص
 ٣٦٩/٢ ، والأمالى الشجرية وشرح الرضى للكافية ١٨٥/١ ، وانظر
 الخزانة ٤٧٨/١ ، وفي الاشباه والنظائر ١٧٨/٢ .
 قال الفارسي في " المعربات " إن قلت : حضرت وسط الدار يثبرا
 بالسكون فوسط ظرف وثبرا مفعول به وإن قلت : حضرت وسط الدار
 يثرا بالتحريك فوسط مفعول به وثرا حال .
 (٤) كلمة - (غير) - ساقطة من (هـ) .
 (٥) ما بين القوسين - () - ساقط من (هـ)

(١) فلذلك جعل ظرفاً ، (ومثله " دون ") أى مثل " عند " دون ، لأنك لا تقول : دونك كذا ، بالرفع كما لا تقول : عندك واسع ، بالرفع .
وتقول من دونه كما تقول : من عنده ، ولا تقول : جلست في عنده ،
وقد جاء في المثل " في دون " كما قال : وإن جاء () في دون هذا ما تنكر
المرأة صاحبها ، (٣) هذا المثل وأصله أن الحكم بن ضجر الثقفي قال :
خرجت حاجاً منفرداً فرأيت بأمرة - وهى موضع - جارتين مزينة لم أر
كجمالهما ، " وظرافتهما " ، فكسوتهما ، وأحسنتهما إليهما ، ثم حجبت من
قابل ومعى اهلى وقد اعتلت ونصل خضابى ، فلما سرت بأمره إذا أحدهما
قد جاءت فسألت سؤال منكراً فقلت : فإله ؟ فقالت : فدى لك أبى وأمى

(١) انظر الكلام على " عند " في المقتضب ٢/٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٣/١٠٣ ،
٣٣٩/٤ ، والمقتصد ١/٦٤٣ ، واللمع ١٤٠ ، الامالى الشجرية
٢/٢٥٣ ، والتصريح .
(٢) انظر الكتاب ١/٤٠٩ ، ٤١٠ وقال السيرافى معلقاً على كلام سيويه :
وذكر سيويه " دون " فى معنيين ، أحدهما : أن تكون ظرفاً ولا يجوز
فيه غير النصب ، وإنما يستعمل فى معنى المكان تشبيهاً ، فيقال :
" زيد دون عمرو فى العلم والشرف " ونحوه ، وأما الموضع الآخر لدون
فإن تكون بمعنى حقيراً ومسترزلاً فيقال : " هذا دونك " أى حقيرك
ومسترزلك كما تقول : " ثوب دون " إذا كان رديفاً ، وجائز أن يكون
دون الذى فى المرتبة والمنزلة المستعمل ظرفاً محمولاً على هذا فى الرفع ،
لأنك إذا جعلته فى مكان أسفل من مكانه على التمثيل صار بمنزلة أسفل
وتحت ، وهما يجوز رفعهما على التنكير . - انظر الكتاب ١/٤٠٩ ،
٤١٠ ، وانظر كلام السيرافى فى هامش ١/٤١٠ ، وانظر شرح الكافية
للرضى ١/١٨٩ .

(٣) فى الاصل " ماتنكوه " وانظر هذا المثل فى مجمع الامثال ٢/٨٢ .

(٤) فى (هـ) " حكم بن ضجر " .

(٥) مزينة بطن من طانجة من العدلانية ٢٠٤٢٠ .

(٦) فى (م) " وظرافتهما " وهو خطأ .

وأنى تعرفنى وأنكرك ؟ ، قلت : الحكم بن ضحرة ، قالت : رأيته عاماً
أولاً ، شاباً سوقاً وأراك اليوم شيخاً طكاً و ((فى دون هذا ما تنكر
المرأة صاحبها)) فذهبت مثلاً ، قال : قلت : ما فعلت اختك ؟
(١)
فتنفس الصعداء ، وقالت : قدم عليها ابن عم فتزوجها ، وخرج بها
فذلك حيث تقول :

(٢)

إذا ما قفلنا نحو نجد وأهله . فحسبى من الدنيا فقول الى نجد
(٣)
فقلت : " أما إني " لو أدركتها لتزوجتها ، فقالت : وما يمنعك من شريكها
(٤)
فى حسننها وجمالها وشقيقتها ، " فقلت " : يمنعنى من ذلك قول كثير :
إذا وصلتنا خلة كى تزيلنا . أهيأنا وغلنا الحاجبية أول
فقلت : كثير بينى وبينك أليس الذى يقول :

هل وصل عزة إلا وصل غانية . فى وصل غانية من وصلها خلف
(٥)

قال ابن صخر : فتركت جوابها وما يمنعنى من ذلك ، إلا المعنى .
و " ما " فى " ما تنكر " صدرية ، أن : انكار المرأة صاحبها يقع فى دون
هذا التفسير .

(١) فى جميع النسخ غير (هـ) " فخرج " وقد اثبت ما فى (هـ) لموافقته

لما فى جميع الامثال .

(٢) هذا البيت فى جميع الامثال للميدانى ولم يذكر قائله ولم أعثر عليه

فى المراجع التى بين يدى .

(٣) فى الاصل " أما أنا " والصحيح ما فى بقية النسخ .

(٤)

(٥) هذه القصة نقلها الشارح نقلاً حرفياً من حاشية المصنف انظر الحاشية

١٣ ظ وانظر مجمع الامثال ٨٢/٢ .

وميت كثير الأخير تروى كتب الا فى سببه قصة جرت بين كثير وعائشة بنت

طلحة بن عبيد الله ، انظرها فى الشعر والشعراء ص ٢٥٧ .

(وتستعمل " عند " في الزمان أيضا مثل قولهم :

* عند الصباح يحمد القوم السرى *)

يعنى أن " عند " أصله أن يستعمل في المكان وقد جاء مستعملا في الزمان .

قاله خالد بن الوليد ، ومعه :

* وتنجلي عنهم غياهات الكرى *

(١)

يضرب للرجل يتحمل المشقة رجاء الراحة .

(ومنه) أن : ومن المستعمل ظرفا (مع وقد جاء) - (دخول " من ")

(٢) (كان معها فانتزعت من معها) (٣) (٤)

(١) هذا المثل بيت من مشطور الرجز ، وقائله هو : خالد بن الوليد
كما ذكر الشارح ، وهو خالد بن الوليد بن المغيرة سيف الله ورسوله ،
الصحابي الجليل الذي اعز الله المسلمين بأسلاهم وأذل به المشركين ،
وهو غنى عن التعريف به .

وانظر المثل وقصته في مجمع الأنفال للميداني ٨٢/٢ ، وكلام الشارح
هنا هو نص كلام المصنف في الحاشية - انظر الحاشية ١٣ ظ .
والبيت الشاهد في الأمل الشجرية فقد قال فيها في محل الشاهد
هنا " كما ان " عند " موضوعة للمكان ، وقد استعملوها للزمان كقوله :
" عند الصباح يحمد القوم السرى " - انظر الأمل ٢٠٨/٢ .

(٢) ما بين الفارقتين - () - من (ظ) .

(٣) في (م) " فانتزعت " .

(٤) انظر الكتاب ٢٨٧ ، وابن يعميش ١٢٨/٢ ، والجنى الدانى

٣١٢ ، والمفنى ٣٧٠/١ ، والأمل الشجرية ١٤٥/١ .

(١) وأبو على يحكم عليها بالحرفية إذا أسكت نحو :

(٢) فريشى منكم وهوأى محكم وان كانت - (زيارتكم لماما -)

اختلف النحاة فى "مع" فالجمهور على أنه ظرف ، واحتجوا بوجوه :

(٣) أحدهما : تحرك آخرها بغير ساكن بعده ، فليس بحرف إذ " الحروف "

(٤) الثنائية ساكنة الأواخر نحو ؟ من ، وعن ، - (وقد) - ونظائرها فلما لم تكن

حرفا تعين أن تكون ظرفا ، إذ لا قائل بغيره .

(١) لم أعتز على ما نسب لابی على فى كتبه التى عندى وهى : الايضاح العضدى

والبصريات والبغداديات والعسكريات فلمله ذكر ذلك فى بعض كتبه الأخرى ،

والقول بحرفيتها إذا سكنت زعم أبو جعفر النحاس أن الاجماع منعقد عليه

ورجح الملقى فى رصف المباني ، وقدر ذلك ابن هشام فى المفنى

والمرادى فى الجنى ، وسيبويه يجعل تسكين عينها ضرورة ، والصحيح أنها

لغة لبعض قبائل العرب وهم ربيعة وغم .

انظر فى هذا كله الكتاب ٢٨٧/٣ ، والأمالى الشجرية ١٤٥/١ ، ورصف

المباني ٣٩٤ ، وابت يعيش ١٢٨/٢ ، والتسهيل ٩٨ ، والجنى الدانى

٣١١ ، والمفنى ٣٠٧/١ ، والتصريح بحاشية يس ٤٨/٢ ، والأشمونى

بحاشية الصبان ٢٧٠/٢ ، واللسان "مع" .

(٢) ما بين الفارقتين - () - ساقط من (هـ) .

وهذا البيت من بحر الوافر وهو لجبرير بن عطية كما فى ديوانه ص ٥٠٦ ،

ونسبه سيبويه فى الكتاب للراعى ، ولم أجده فى ديوانه وهو فى الأمالى

الشجرية ١/٢٤٥ ، وابن يعيش ١٢٨/٢ ، ورصف المباني ٣٩٤ ، والجنى

الدانى ٣١١ ، والتصريح ٤٨/٢ ، والمينى ٣/٤٣٢ .

ورواية الديوان هى :

وريشى منكم وهوأى فيكم . . وان كانت زيارتكم لماما

وبهذه الرواية لا يكون فى البيت شاهد .

(٣) فى الأصل " الحرف " .

(٤) كلمة - (وقد) - ساقطة من (هـ) .

والثاني : دخول التنوين عليها قال الشاعر :

(١)

افيقوا بنى حرب وأهواؤنا معا وارحامنا موصولة لم تقضب

والثالث : ما استدل به المصنف ، وهو اضافتها نحو : " معها " ، ودخول
(٢) (٣)

حرف الجر عليها ، و " هو " قوله : " من معها " .
(٤)

واستدل على حرفيتها بأنها لما سكنت اشبهت الحروف الثنائية كمن وعن ،
فإنهما على حرفين ، وليس في الاسماء المعربة ما يكون على حرفين .

وجوابه : أن السكون الوارد في البيت لضرورة الشعر ، وأما كونها على حرفين

فلمعلمه على مذهب يونس ، إذ قال : لامها محذوفة ، هو بمنزلة قفا والألف
(٥)

بدل من اللام ، وفيه نظر ، إذ كان حقه أن يقال : كان معاها فانتزعت من معاها ،
بالألف .

وقوله : فريش ، أي : ثيابي ، ولما ، غبا ، والبيت لجريز بعد ح هشام بن

عبد الملك .

(١) هذا البيت من بحر الطويل وهو لجندل بن عمرو ، وهو من شواهد مفعلي

الليب ص ٣٣١ ، والهمع ١ / ١١٨ ، والدرر اللوامع ١ / ١٨٦ ،

والشاهد فيه هو تنوين " مع " .

(٢) في (م) زيادة كلمة م (التنوين) - بعد لفظة " حرف " وهو خطأ .

(٣) في (هـ) " ونحو " بدلا من " وهو " .

(٤) أي : ابوعلى ، والقول بحرفيتها إذا سكنت منسوب له في الأمالي الشجرية

١ / ٢٤٥ ، ٢ / ٢٥٤ .

(٥) الكلام على " مع " ورد في كثير من كتب النحو واللغة فانظر فيه كتاب سيبويه

١ / ٤٢٠ ، ٣ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، والأمالي الشجرية ١ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ ،

٢ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ ومفعلي الليب ٣٧٠ ، ٣٧١ ، والتصريح بحاشية يس

٢ / ٤٨ ، والاشموني بحاشية الصبان ٢ / ٢٧٠ ، وما بعدها ، واللسان "مع" .

(ويضمر عامله جوازا في قولك : " يوم الجمعة " في جواب من يقول :
(١)

" متى سرت ") أى : سرت يوم الجمعة ،

(٢) (٣)

(ووجوبا في نحو : " اليوم سرت فيه ") - (هو) - نظير " زيدا ضربته " (٤)

من حيث أنه اضمار على شريطة التفسير - (٥)

(ويتقدم عامله جوازا في - (نحو) - " اليوم سرت " ، ووجوبا في نحو :

" أى يوم سرت " ؟ ، ونحوه مما تضمن صدر الكلام ، وهو ظاهر .

(١) قال سيبويه : وتقول : متى سير عليه ؟ ، فيقول : أمس أو أول من

أمس فيكون ظرفا - الكتاب ٢١٦/١ ، وانظر ابن يعين ٤٦/٢ ، ٤٧ ،

وشرح الكافية للرضي ١٩١/١ .

(٢) ذكر النحاة ستة مواضع يجب فيها إضمار عامل الظرف وهي : -

أولا : أن يقع صفة كمررت بطائر فوق غصن .

ثانيا : أن يكون صلة : كرأيت الذي عندك .

ثالثا : أن يقع حالا : كرأيت الهلال بين السحاب .

رابعا : أن يقع خبرا نحو : " زيد عندك " .

الموضع خامسا : أن يكون مستغلا عنه ، وهذا الموضع هو الذي ذكره

المصنف هنا .

سادسا : أن يكون المسموع فيه الحذف لا غير كالمثل : حينئذ الآن .

انظر شرح الكافية للرضي ١٩١/١ ، والتصريح ٣٤٠/١ ، والأشمونى وحاشية

الصبان ١٢٨/٢ ، ١٢٩ ، وابن يعين ٤٦/٢ .

(٣) كلمة - (هو) - ساقطة من (ل) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٥) كلمة - (نحو) - ساقطة من الأصل .

(١)
- (المفعول معه) -

(ومنها) أى : من أنواع المنصوب (المفعول معه وهو المذكور
بعد الواو بمعنى مع ، بعد فعل أو معناه .)^(٢) فالمذكور بعد الواو
ليخرج ما وقع بعد الفاء ونحوه ، بمعنى مع ليخرج المذكور بعد الواو
لا بمعنى مع ، نحو : " جا زيد وعمر قبله " ، فإنه المذكور بعد الواو
لا بمعنى مع ، قوله : " بعد فعل " ليخرج نحو : " زيد وعمر قائمان "
حيث كانا معا فى القيام ، فإنه المذكور بعد الواو بمعنى مع ، وليس بمفعول
معه لعدم ذكر فعل أو معناه ، وإنما عدل عما قاله غيره ، وهو المذكور
بعد الواو لصاحبة محمول فعل ، لأنه قد يفهم من صاحبة الموافقة
فى أصل الفعل دون المعية بالزمان ، فقوله : " بمعنى مع " أصرح وأدل
على المعنى المقصود ، وهو المعية .

-
- (١) هذا العنوان من (م) و (هـ) و (ل) و (ظ) .
(٢) انظر الكلام على المفعول معه فى سيبويه ٢٩٧/١ ، وانظر كلام
السيرافى فى الهامش وانظر ٢٩٨ ، وانظر المقتضب ١١٢/٤ ،
وانظر المقتصد ٦٥٩/١ وما بعدها ، والإيضاح فى شرح المفصل
٣٢٣/١ ، ٣٢٤ ، وابن يعيش ٤٨/٢ ، والكافية بشرح الرضى
١٩٤/١ ، والأشمونى ١٣٧/٢ ، والتصريح ٣٤٢/١ .

(١)

(ولم يحسن جعلها على العطف ، نحو : " ما صنعت وأهـاك ،
واستوى الماء والخشبة)) (ولو تركت الناقه وفصيلها لرضعها)) ، اذ
العطف لا يؤدي المعنى المقصود .

(١) قال السيرافى : مذ هب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل ،
لأنها بمعنى "مع" وهى الواو يتقاربان ، فانهما جميعا يفيضان
الانضمام ، فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف فى اللفظ ، وجعلوا
الإعراب الذى كان فى "مع" فى الاسم الذى بعد الواو لأنها حرف
كما فعلوا فى المستثنى بالا فأظهر والإعراب فيما بعدها .
وخالفه الزجاج فقال : إن النصب فى هذا الباب باضمار فعل كأنه قال :
" ما صنعت ولا يست أهـاك " وزعم أن ذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل
فى المفعول وبينهما الواو ، انظر هامش سيبويه ٢٩٧/١ " أهـ .
وذ هب الأخفش إلى أنه منصوب انتصاب الظرف لأن الواو بمعنى مع
وهى ظرف فلما حذفت وقع إعرابها على ما بعد الواو ، وقام مقامها ،
وذ هب الكوفيين إلى أنه منصوب على الخلاف ، وقد فند صاحب الانصاف
رأى الكوفيين ، وكذلك رأى الزجاج والأخفش - انظر الإنصاف فى
مسائل الخلاف ٢٤٨/١ وما بعدها ، وانظر ابن يعين ٤٩/٢ ،
والتصريح ٣٤٣/١ ، ٣٤٤ ، وشرح الكافية للرضى ١٩٥/١ .
ونسب الرضى فى شرح الكافية وابن مالك فى التسهيل ، والخلاصة ،
وتبعهما ابن هشام فى أوضح المسالك نسبوا جميعهم القول لعبد القاهر
بأنه منصوب بالواو نفسها .

وما نسب لعبد القاهر مخالف لقوله فى المقتصد فى شرح الايضاح فقد
قال فيه : اعلم أنك إذا قلت : ما صنعت وزيدا ، فإن زيدا ينتصب
بالفعل الذى هو "صنعت" بوساطة الواو ، وقال : فلما جئت بالواو
صار متوسطا بينهما وأوصل الفعل إلى الاسم فقلت : ما صنعت وأهـاك ،
وجاء البرد والطالسة " فنصبت " زيدا " وما أشبهه بالفعل الذى لم
يكن له عمل ، بعد تقويتك إياه بالواو ، وقال : والواو لا عمل لها

هذا مثال للمذكور بعد فعل وقوله : " لم يحسن " كأنه إشارة الى جواب سؤال وهو أن الأصل العطف ، فلم لم يقل : " ما صنعت أنت وأبوك " ؟ ليكون الأصل وهو العطف

وكذا : و " استوى الماء والخشبة " بالرفع ، وكذا : وفصيلها ، فأجاب بقوله : " ولم يحسن " ، أى : حمله على العطف ، لأنه لا يؤدي المعنى المقصود ، وهو المعية ، فان معنى قوله : " ما صنعت أنت وأبوك " ،
(١) قد يكون : " ما صنعت أنت وحدك " وما صنع أبوك وحده ، فلا تفهم " منه " المعية ، وهو المراد ، إذ المعنى : " ما صنعت مع أبك " ،

====
وانما يعمل الفعل باعانتها له النصب حتى كأنها بمنزلة الهمزة فى قولك : ذهبت وأذهبت زيدا فى أنها لما دخلت على الفعل صيرته من غير العمل الى العمل ، واعطته أن يلبس الاسم بعد أن لم يكن له ذلك ،
وقال أيضا : وإنما لم يجعلوا للواو عملا هنا وان كان واقعا بجانب الاسم كما كان الباء فى قولك : ذهبت بهزيد ، ولم يكن فى صدر الفعل وكائنا معه كأحد حروف التركيب كالهمزة ، لأجل أن الواو أصله أن يكون حرف عطف فى قولك : ضربت زيدا وعمرا ، وجاءنى زيد وعمرو ، وحرف العطف لا يكون له عمل مختص فيه ، وإنما يعمل على سبيل النيابة عن الفعل المتقدم وغيره من العوامل ، فإذا قلت : ضربت زيدا وعمرا ، فإنما تنصب عمرا ، لأجل أن الأصل : ضربت زيدا وضربت عمرا ، ثم إن الواو أقيم مقامه اختصارا وانجازا ، وقال : ولا يكون لها عمل مخصوص فى الاسم لثلاثا يكونوا قد عدلوا بالواو عن أصله البتة . أهـ

فأنت ترى أن عبد القاهر يصرح بأن الناصب لما بعد الواو وهو الفعل الذى قبلها وليست الواو نفسها ، انظر المقتصد فى شرح الايضاح ٦٥٩/١ وما بعدها ، وانظر فى نسبة القول له : التسهيل ص ٩٩ ، والتصريح على التوضيح ٣٤٣/١ ، ٣٤٤ ، والاشمونى وحاشية الصبان ١٣٨/٢ ، وشرح الكافية للرضى ١٩٥/١ .

(١) فى الأصل ، و (ك) و (ل) " فيه " .

(١) واستوى الماء والخشبة ، أى : ساوى الماء الخشبة - (وليس المراد العطف ليكون التقدير : استوى الماء وحده واستوى الخشبة وحدها) - أو واستوى الماء مع غير الخشبية ، أو الخشبة مع غير الماء مع أن المعنى المقصود أن الاستواء حاصل للخشبة مع الماء ، وذلك أنه إذا غرز خشبة فى نهر فإن نزل الماء بحيث ساوى رأى الخشبة يقال : استوى الماء والخشبة ، فلا يحسن حملها على العطف فيهما ، وكذا فى المثال الثالث : ليس معناه لو تركت الناقة وحدها ، وترك الفصيل وحده ، بل معناه لو تركت معه وخلي بينها وبينه - بأن يكونا معا - لرضعها ، وهذا ظاهر فى أن العطف لا يؤدي هذا المعنى ، وإنما قال : " لا يحسن " ، لأنه كان يجوز أن يجعل عاطفا وتزاد به المعية ، لأن العطف قد يكون فى التقدم - (وفى) - التأخر ، وفى المعية ، لكن لما لم يتعين المعنى المقصود فى العطف قال : لم يحسن (ونحو : " ما شأنك وزيدا ؟ " ومالك وعمر ؟) أعطف على قوله : ما صنعت

-
- (١) من هنا بدأ السقط من (هـ) .
 - (٢) هنا ينتهى السقط من (هـ) .
 - (٣) فى جميع النسخ غير (ل) " وخليت " .
 - (٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل .
 - (٥) قال سيبويه : " هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله ، وذلك قولك : " مالك وزيدا ، وما شأنك وعمر ، فانما حد الكلام ههنا ما شأنك وشأن عمرو ، فإن حملت الكلام على الكاف المضمره فهو قبيح ، وإن حملته على الشأن لم يجز ، لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله ، انما يلتبس به الرجل المضمرة فى الشأن ، فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل فقالوا : ما شأنك وزيدا ، أى ما شأنك وتناولك زيدا .

انظر سيبويه ٣٠٧/١ ، وانظر شرح الكافية للرضى ١٩٧/١ ، والايضاح فى شرح المفصل ٣٢٤/١ .

وهو مثال للمذكور بعد معنى الفعل ، وإنما كان بمعنى الفعل ، إذ
 المعنى (ما تصنع ؟) .
 (١)
 أما دلالة الظرف وهو " لك " على معنى الفعل ، فظاهر ، لأن الظرف
 متضمن اما لاسم الفاعل وهو " حاصل " أو للفعل وهو : " حصل " .
 على المذهبين ، فعلى الجملة يتضمن معنى الفعل ، وأما قوله : " ما شأنك " .
 فليس كالظرف ، لأن الشأن اسم لا يلزم تضمنه لمعنى فعل كما فى الظرف ،
 - بل يتضمن معنى الفعل بقرينة السياق ، ولذلك قال : " إذ المعنى
 (٢)
 ما تصنع " ، لأن لفظ الفعل مقدر معه كما فى الظرف ، -
 (٣)
 وقوله : " اذ المعنى ما تصنع " ؟ يشمل الصورتين ،
 ولو قال : لأن الفعل ومعنى الفعل مضمن لصح فى الظرف دون الشأن .

(ولا يسوغ الجر) أى : فى " زيد وعمرو " فى المثالين ،
 (حملا على المكى) أى : المضمير ، فلا يقال : ما شأنك وزيد ؟ ،
 (٤)
 لأنه لا يجوز عطف المظاهر على المضمير المجرور من غير إعادة الجار ،

-
- (١) اطلاق الظرف على الجار والمجرور اصطلاح شائع عند النحاة .
 (٢) ما بين القوسين - () - ساقط من (م) .
 (٣) فى الأصل " يشتمل " .
 (٤) انظر كتاب سيبويه ٣٠٧/١ ، والايضاح فى شرح المفصل ٣٢٤/١ ،
 وشرح الكافية للرضى ١٩٦/١ ، وابن يعيش ٥٠/٢ ، والهمع
 ٢٢١/١ ، والتصريح ٣٤٣/١ ، والأشمونى ١٤٢/٢ .
 وأقول : منع العطف على المضمير المجرور بدون إعادة الجار هو
 مذهب الجمهور ، وقد خالفهم ابن مالك فأجاز العطف بدون إعادة
 الجار وهو فى ذلك تابع ليونس والأخفش والكوفيين ، قال ابن مالك
 فى الخلاصة :

وليس عندي لازما إذ قد أتى فى النظم والنثر الصحيح مثبتا
 وانظر التصريح وحاشية يس عليه ١٥١/٢ ، والأشمونى ٨٧/٣ ، ٨٨ .

(١)
 (فإذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار) نحو: "ما شأن زيد وعمرو،
 وما لزيد وعمر؟" لأن الأصل العطف، وفي هذا الكلام نظر، لأنه يقتضى
 أن يكون الحمل على العطف، إن لم يمنع مانع لفظى هو الأولى، وليس كذلك،
 إذ العطف لا يودى المعنى المقصود، لأنه يجوز أن يقول: "جاء زيد وعمرو
 قبله أو عمرو بعده أو عمرو معه"، فوالعطف قد تكون للمعية، وقد لا تكون،
 وإذا قلت: "جاء زيد وعمرا"، أى: مع عمرو، تعين كونه للمعية،
 (٢)
 فحملة على العطف لا يودى المعنى المقصود ولا تتعين به المعية المقصودة
 كما ذكرنا فى "استوى الماء والخشبة"، والمانع من الحمل على العطف
 ينبغى أن يكون عدم صحة أداء المعنى المقصود، لا الأمر اللفظى فقط،
 وهو كونه عطفا على مضمّر مجرور بحيث إذا انتفى هذا المانع اللفظى صح كونه
 للعطف، وهذا السؤال يرد عليه وعلى صاحب المفصل أيضا .
 (٣)

(وإذا لم يكن بعد فعل أو معناه لم ينتصب نحو: "كل رجل وضيعته"
 (٤)
 وكيف أنت وزيد؟" فانهما وإن كانا مذكورين بعد الواو بمعنى "مع"
 لم ينتصب، لأن الانتصاب إنما يكون بعد فعل أو معناه .

-
- (١) انظر سيبويه ٣٠٩/١ .
 (٢) انظر المقتصد فى شرح الايضاح ٦٦٠/١ ، ٦٦١ .
 (٣) انظر كلام صاحب المفصل فى الفصل ص ٥٨ ، وابن يعيش ٥١/٢ .
 (٤) انظر سيبويه ٢٩٩/١ ، وابن يعيش ٥١/٢ ، والتصريح ٣٤٣/١ ،
 والاشموني ١٤٠/٢ .

(١) (إلا فيمن تأوله على كيف تكون ؟) فإنه يجوز النصب حينئذ لا ضممار
الغمل .

(ومنه ،) أى : وما جازفيه النصب مع أنه لم يذكر - (بمد) - فعل ،
أو منناه بتأويل انضمام "كان" (قوله :
(٣)
فما أنا والسير فى متلف
(٤)
وآخره : يبح بالذكر الضابط
لأن المعنى : ما أكون أنا مع السير فى مهلكة .

(١) انظر سيويه ٣٠٣/١ ، وابن يميمش ٥١/٢ ، والهمع ٢٢١/١ ،
والأشمونى ١٤٠/٢ ، التصريح ٣٤٣/١
قال ابن مالك فى الخلاصة :

ومع ما استفهام أو كيف نصب بفعل كون مضمرب معنى العرب

(٢) كلمة - (بمد) - من (م) وهى سا فطة من بقية النسخ .

(٣) الغاء من " فما " ساقطة من الأصل ، وفى (م) و (ك) " وما أنا " .

(٤) هذا البيت من بحر العقارب وهو لأسامة بن الحارث بن حبيب

مدح قصيدة له ذكر المعنى بعضها منها ، وهو من شواهد سيويه

انظر الكتاب ٣٠٣/١ ، وشرح شواهد سيويه للنحاس ١٢٦ ، وانظر

ابن يميمش ٥٢/٢ ، والهمش ٩٣/٣ ، والهمع ٢٢١/١ ، والدرر

١٩٠/١ ، والرواية فى شرح الشواهد للنحاس : " ما أنا والسير "

بدون الغاء فى الأول ، وفى المعنى : " فما أنت والسير " وفى الهمع

والدرر " وما أنت والسير " وقال المعنى ويروى :

" تعبر بالذكر الضابط " . . أى يحمله على ما يكره ، يقال : عبر

بمعينه اذا أراه ما يكره ، وأراه عبر عينه إذا أراه العبر . أهـ

والمتلف المكان الذى يتلف فيه سالكه ، ويبح : يجهد ، والذكر :

الجميل ، والضابط القوى .

والشاهد فيه نصب " السير " على تقدير : ما أكون مع السير فى مهلكة .

(وإذا كان) أى : وإذا كان المذكور بمد الواو بمعنى مع بمد فعل ،
 (وحسن مع ذلك العطف جاز الأمران ، وإن افتر العطف عن الرجحان
 (١) نحو : " جئت أنا وزيد ") - (بالرفع والنصب) - . بمعنى إذا أكد
 المرفوع المتصل بالمنفصل حسن العطف ، فيجوز أن يحمل على العطف
 (٢) ويرفع ، وأن ينصب على المفعول معه ،
 افتر أى : كشف ، من قولهم : افتر فلان ضاحكا ، إذا أبدى أسنانه ،
 ويرد عليه النظر المذكور أيضا من حيث أن العطف بمجرد لا يؤدي المعنى
 المقصود ، إذ لا يتمين للمعية ، (هذا فيمن يجعل الباب قياسيا
 ولم يقصره على السماع) ، بمعنى أنه اختلف في باب المفعول معه أنه
 هل هو قياس كسائر المفاعيل ، أو هو مقصور على السماع ، كما هو
 (٣) مذهب بمنهم ، وقوله هذا إشارة إلى البحث المذكور من أول باب
 المفعول معه إلى ههنا ، بمعنى قد ذكرنا فيما قبل أنه يجوز الحمل على

(١) ما بين القوسين - () - وقع في (م) من الشرح ، ولم يذكره
 صاحب الباب مما يدل على أنه ليس من المتن .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ١ / ١٩٥ .

(٣) قال أبو علي في الايضاح : قال أبو الحسن : قوم من النحويين
 يقيسون هذا في كل شئ * ونوم يقصرونه على ما سمع منه وأقون هذا
 القول الثاني . أهـ

قال عبد القاهر شارحا لهذا الكلام : وأما ما حكاه عن أبي الحسن
 من أن قوما يقيسون هذا في كل شئ * وآخرين يقصرونه على المسموع
 فانما معنى أنهم يجوزون القياس في النصب على المفعول معه .

المقتصد ١ / ٦٦٣ ، ٦٦٤ .

وقال ابن يعيش : إن القياس مذهب أبي الحسن الأخفش ورأى أبي علي
 انظر شرح ابن يعيش للمفصل ٢ / ٥٢ ، وانظر شرح الكافية للرضى ١ / ١٩٨ .

المفعول معه ، وعلى المطف وهذا إنما يستقيم إذا قلنا انه قياسى ،
فأما من يقول : هو مقصور على السماع ، فلا يمكن تجويز الأمرين على
الإطلاق بل يقتصر على ما ورد به السماع .

(ومنصر منفصلا) أى : قد يكون المفعول معه مضمرًا منفصلاً
(نحو قوله : .)

(١)
وكان وأياها كحران لم يفق عن الماء إذ لاقاه حتى تقددا (١)
(٢)
أى : وكان الماشق مع المحبوبة كحران أى كمطشان ، لم يفق " عن " ^(٢)
الماء يعنى : شرب وما افاق عن شربه ، أى : ما تركه حتى تقدد وتقطع
من غاية الشرب ، والذي كأنه امتلاً بحيث كاد أن يتقطع لامتلاءه .

(١) هذا البيت من بحر الطويل وهو لكعب بن جميل وهو من شواهد
سبويه - انظر الكتاب ٢٩٨/١ ، وشرح شواهد سبويه للسيرافى
٢٨٦/١ ، وكلمة " حتى " فى آخر البيت ساقطة من الأصل .
والشاهد فى البيت هو نصب " وأياها " على أنه مفعول معه وهو
ضمير منفصل .

وكعب هذا هو : كعب بن جميل بن عجرة بن قصير التغلبى شاعر
اسلامى مشهور ويسمى شاعر معاوية بن ابي سفيان وأهل الشام .
انظر ترجمته فى طبقات الشعراء لابن سلام ص ١٧٤ ، ومعجم الشعراء
للمريزاني ص ٣٤٤ ، والمؤلف والمختلف ص ٨٤ .
(٢) فى الأصل " على " .

(ولا يتقدم عامله) أى : لا يتقدم المفعول معه عامله ، فلا يقال :
" وزيدا سرت " ، لأنه يوهم المطف من غير تقدم معطوف عليه ،
(١)
ولأنه ليس كسائر المفاعيل فى القوة فانحط رتبته عنها .

(١) انظر ابن يمين ٤٨/٢ ، وشرح الكافية للرضى ١٩٥/١ ، والخصائص
لابن جنى ٣٨٣/٢ ، وهذا القول عليه اتفاق النحاة ، وفقى على
المصنف والشارح بيان حكم تقدمه على صاحبه ، والجمهور على منعه
أيضا وأجاز ابن جنى استدلاله بقول الشاعر :
جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمعروى
فقله : " وفحشا " مفعول معه - انظر الخصائص ٣٨٣/٢ ، والهمع
٢٢٠/١ ، وشرح الكافية للرضى .
وقال الأشمونى بأن هذا البيت لا حجة فيه لأن مكان كون الواو عاطفة
قدمت هى ومعطوفها ، قال الصبان : أى ضرورة . انظر
الأشمونى بحاشية الصبان ١٤٠/٢ .

(١)
المفعول به

(ومنها .) أى ومن أنواع المنصوب ، (المفعول به وهو ما يقع عليه فعل الفاعل) ، وإنما آخر المفعول به عن سائر المفاعيل مع أنه أقواها ، لأنه ذكر فيه بحث المنادى ، وأقسامه ، ولواحقه ، فلو قدّم لوقعست هذه المباحث متخللة بين المفاعيل ، وهى أجنبية بالنسبة الى سائر المفاعيل ، وإذا آخر المفعول به لم تقع هذه المباحث متخللة بين المفاعيل ،

(٣)
والمراد بقوع الفعل : تعلقه بما لا يحمل بدونه ، كما سيأتى فى تحقيق الفعل المتعدى .

(١) هذا العنوان موجود فى هامش جميع النسخ ما عدا " ك " .
(٢) هذا التعريف يكاد يكون نفس تعريف الزمخشري له فى المفضل
فلا فرق بين التعريفين الا فى الاسم الموصول فالزمخشري قال :
" هو الذى " ، والمصنف قال : " وهو ما " - انظر المفضل
ص ٣٤ ،

وتعريف ابن الحاجب فى الكافية مطابق لتعريف المصنف
انظر شرح الكافية للرضى ١٢٧/١ فلمل المصنف أخذ التعريف
من ابن الحاجب وابن الحاجب أخذه من الزمخشري .
(٣) قال : ابن يمين شارحا لتعريف الزمخشري : يريد يقع عليه المصدر
لأن المصدر فعل المفاعل ، أهـ ، وقال ابن الحاجب فى الايضاح : أراد
بالوقوف التعلق المعنوى للمفعول ، لا الأمر الحسى ، إن ليس كل
الأفعال التعدية واقعة على مفعولها حسا كقولك : علمت زيدا وأردته .
انظر ابن يمين ١٢٤/١ ، والايضاح فى شرح المفضل ٢٤٤/١ ،
وشرح الكافية للرضى ١٢٧/١ .

(أ) أما بغير واسطة " كضربت زيدا " وهو الفارق بين المتعدى من الأفعال ،
(١)
وغير المتعدى " .

يعنى : أن المفعول به هو الفارق بين القسمين ، فإن سائر المفاعيل يشترك
(٢)
فيه اللزوم والمتعدى .

(ويكون) أى : المفعول به (واحدا) " كضربت زيدا " .
(فصاعدا إلى ثلاثة) " كأعطيت زيدا درهما " ، وأريتك زيدا قائما " .
(٣)
(كما سيأتى) فى المتعدى من الأفعال .

(وأما بواسطة حرف جرويسمى ظرفا أيضا ،) لمشاركته للظرف لكونه أيضا
بواسطة حرف جر تقديرا .

(٤)
(فلفو) خبر مبتدأ محذوف ، أى فبعضه لغو (إذا كان العامل شيئا
(٥)
من خارج فصلا أو معناه ، مستقر) أى : بعضه مستقر .

(١) ما بين القوسين " مأخوذ بنصه من الفصل للزمخشري - انظر
المفصل ص ٣٤ .

(٢) انظر ابن يمين ١٢٤/١ ، والايضاح فى شرح المفصل ٢٤٤/١ .

(٣) المتن هنا يكاد يكون متن المفصل ، فالفرق بينهما هو : أن الزمخشري

قال : " إلى الثلاثة " بالتمريف وقال : على ما سيأتيك " .

(٤) تعقب صاحب المصاب قول الشارح هنا فقال : فلفو خبر مبتدأ محذوف

أى فالظرف لغو لا بعضه لغو على ما قال الشارح لظهور فساد على المقابل

وإنما سى لغو لأنه غير محتاج إليه . المصاب اللوحة " ٧٦ " .

(٥) كلمة " مستقر " قال صاحب المصاب : إنها خبر بمعد خبر . أهـ

وما ذكره الشارح هنا من تقسيم الظرف والمجرور الى لغو ومستقر هو ما درج

عليه النحاة - انظر حاشية الصبان ٢٠٩/١ .

(إن كان معنى الاستقرار أو الحصول مقدرا غير مذكور ، (١)
قسم الظرف ، أو الجار والمجرور إلى لغو ، مستقر ، والمستقر ما كان
متعلقا حاصلا فيه مقدرا معه غير خارج عنه كقولك : " زيد في الدار "
فإن معنى الاستقرار متضمن للظرف لا لغيره ، بخلاف قولك : " جلست
على البساط " فإن متعلق الظرف هو الفعل الخارج عن الظرف وهو
" جلست " والظرف الذي يتضمن متعلقه يسمى مستقرا بشرطيين ،
أحدهما : أن يكون المتعلق من الأفعال العامة كالحصل والاستقرار ،
والكون ، ونظائرها .

(٢)
والثاني : أن يكون ذلك المتعلق مقدرا في الظرف غير مذكور لفظا ،
فالحاصل أن المستقر إنما يطلق إذا اجتمع فيه أمور ثلاثة ، أحدها :
كون المتعلق متضمنا فيه ، والثاني : أن يكون من الأفعال العامة ،
والثالث : أن يكون مقدرا غير مذكور .

-
- (١) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢٠٩/١ ، ٢١٠ .
(٢) قال صاحب المصاب : قوله غير مذكور " رد على ابن جني فانه قال :
بجواز اظهاره ولا حجة له ، وأما قوله تعالى : = (فلما رآه مستقرا عنده) =
سورة النمل آية " ٤٠ " ، فليس مستقرا فيه بمعنى كائنا حتى يكون حجة له
وانما هو بمعنى ساكنا غير متحرك " أهـ المصاب اللوحة ٧٦ مخطوطة المدينة .
وقال العكبري في تفسير هذه الآية : " مستقرا " أى ثابتا غير متقلقل ،
وليس بمعنى الحصول المطلق . انظر املا " ما بن به الرحمن
٢/٩٤ ، وانظر حاشية الحمل على الجلالين ٣/٣١٥ ، وانظر معنى
اللبيب ٤٩٦ فقد قال ابن هشام : فزعم ابن عطية أن " مستقرا "
هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر ، والصواب ما قاله أبو البقاء
وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك .

وأحترزنا بالأول عمن مثل : " مررت بزيد " فإن التعلق وهو المرور
ليس متضمنا في الجار والمجرور ، بل أمر خارج عن الظرف .
وأحترزنا بالثاني : عن قولنا : " زيد في الدار " ، أى : أكل في الدار ،
إذا وجد قرينة معينة للمقدر ، فههنا التعلق متضمن مقدر في الظرف ،
ولكنه ليس من الأفعال العامة ، ولذلك " احتاج " إلى قرينة ^(١) .
وأحترزنا بالثالث : عما إذا كان التعلق متضمنا للظرف ، ومن الأمثال
العامة ، لكنه مذكور لفظا نحو : " زيد حاصل في الدار " ،
فقوله : " إذا كان العامل شيئا من خارج " ، يعنى أنه يكون العامل
خارجا عن الظرف ليس متضمنا له ، سواء كان ذلك العامل فعلا نحو :
" مررت بزيد " أو معناه نحو : " أما ما بزيد " .
والمستقر نحو : " زيد في الدار " فإن معنى الحاصل متضمن في الظرف ،
وهو من الأفعال العامة ، ومقدر غير مذكور .

(وانتصابه) أى : وانتصاب المفعول به بواسطة حرف جر
(لا يظهر لفظا ، لأنه مجرور لفظا) إلا في تابعه نحو :
^(٢)
يذهب في نجد وغورا غائرا (

(١) في (م) " يحتاج " .
(٢) هذا الرجز للمعاج كما في سيبويه ٩٤/١ ، وذكر عبد السلام
هارون انه لم يجده في ديوانه ولا في ديوان ربيعة ، وذكر الدكتور
كاظم بحر محقق كتاب المقتصد في شرح الايضاح أنه وجده مذكورا
في ديوان ربيعة القسم الثالث الزيادات رقم ٣/١١٤ آخر ابیات ثلاثة
وهى : يهوين في نجد وغورا غائرا فواسقا عن قصدها جوائرا
يسلكن في نجد وغورا غائرا انظر المقتصد (١) ٢٣٤/٣

وآخره :

* فواسقا عن قصدها جواثرا *

فان قوله : " وغورا " عطف على محل " في نجد " فانتسابه انما يظهر في المصطوف لا في المصطوف عليه .

(١)

(والمنصوب المحل هو المجرور فقط) بمعنى إذا قلنا : " مررت بزيد "

فلفظ " زيد " الذى هو مجرور لفظا ، منصوب محلا فان الجار هو

الممدى للفعل ، فهو متم لمبنى الفعل حتى يصير بمبنى جاوزت ،

وحيث ان المنصوب محلا هو لفظ " زيد " فقط لا الجار والمجرور - (معا ،

(٢)

(٣)

فقول النحاة : " الجار والمجرور) - في محل النصب فيه تسامح والتحقيق ما ذكره .

=== وانظر البيت في شرح أبيات سيويه للسيرافي ٢٧١/١ ، والخصائص

٤٣٢/٢ ، والشاعر يصف ظعائنا فيقول انهن تارة يذهبن فسى

" نجد " وهو ما ارتفع من بلاد العرب وتارة سلكن " غورا " ما انخفض من

بلادهم وهو تهاه ،

قال سيويه : كأنه قال : ويسلكن غورا ، لأن معنى " يذهبن " فيه

يسلكن .

وقال السيرافي : الشاهد في نصب " غورا غائرا " بانضمار فعل كأنه

قال : " يذهبن في نجد ويسلكن غورا غائرا - انظر الكتاب ٩٤/١ ،

وشرح أبيات سيويه للسيرافي ٢٧١/١ .

وقال ابن جني : أى : ويأتين غورا " الخصائص ٤٣٢/٢ ، وانظر

المقتصد ٢٣٤/١ .

(١) قال الصبان : هذا إذا لم يقما عوضا عن العامل المحذوف والا حكم على

محل مجموعهما . . . إلخ - انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢٤١/٢ ، ٢٤٢ .

(٢) ما بين القوسين - () - ساقط من (م) و (هـ) والأصل .

(٣) انظر المقتصد في شرح الايضاح المضدى ٣٥٣/١ ، والأشموني ٢٤١/٢ .

(ويتقدم) أى : المفعول به (عامله ، إذا أريد الاختصاص نحو :
(١)

" زيدا ضربت وممرو مرت " ويلزم ذلك (أى التقدم .

(٢)

(فيما تضمن صدر الكلام .) نحو : " أى رجل ضربت " .

(٣)

(ويمتنع) أى التقدم ، (إذا كان العامل مصدرا لفظا .)

نحو : " ضربى زيدا حسن " فلا يجوز تقدم المفعول عليه ،

(أو تقديرا) نحو : " أن تضرب زيدا حسن " لأنه بتقدير المصدر ،
(٤)

أى : ضربك زيدا (أو اسم فعل) ، نحو : " رويد زيدا " لا يتقدم
(٥)

عليه مفعوله .

(١) انظر الأشموني وحاشية الصبان عليه ٥٢/٢ .

(٢) قال الأشموني عند قول ابن مالك فى الخلاصة :

" وقد يجىء المفعول قبل الفعل " وهو أيضا على ثلاثة أوجه جائز

نحو : = (فريقا هدى) = الآية " ٣٠ " سورة الأعراف وواجب نحو :

" من أكرمت " ويمتنع ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه .

وقال الصبان عند قول الأشموني (وواجب) فى مسألتين : أن يكون

المفعول ما له الصدر نحو " من أكرمت " = (أيا ماتدعو) = الآية " ١١٠ "

من سورة الاسراء وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم

عليها نحو : = (وربك فكبر) = سورة المدثر الآية " ٣ " = (فأما اليتيم

فلا تقهر) = سورة الضحى آية " ٩ " ، وانظر المقتصد ٣٣٤/١ ، ٣٣٥

وشرح الكافية للرضى ١٢٨/١ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ١٩٥/٢ .

(٤) انظر الأشموني ١٥٧/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٦٨/٢ ومنهما

ان عدم جواز التقدم مذهب البصريين أما الكوفيون فيجوزون التقدم ،

وانظر عمدة الحافظ ٧٣٩ .

(٥) انظر شرح الكافية للرضى ٣٠٩/٢ ، وانظر ابن يمين ١٤٩/٧ ، وشرح

عمدة الحافظ ٧٤١ .

(أو فعل تعجب) نحو : ما أحسن زيدا ، وأحسن بزيـــــــــــــــــد " (أو مضافا إليه) أى : إذا كان العامل مضافا إليه فلا يجــــــــوز : " أنا زيدا غلام ضارب " .

(١) (وقولهم : " أنا زيدا غير ضارب " متأول) هذا إيراد فإن " زيدا " معمول المضاف إليه ، وقد تقدم ، فأجاب بأنه متأول ، وتأويله أن " غير " بمنزلة " لا " ، فكأنه قال " أنا زيد إلا ضارب " فهو فى التقدير غير معمول للمضاف إليه .

(ويضم كل منهما) أى : من المفعول بواسطة وبغير واسطة ، يعنى يكون كل واحد منهما مضرا (متصلا ، نحو : " ضربتك ") فى المفعول بغير واسطة ، (و " مررت بك ") فى المفعول بواسطة (والأول لا غير) أى : المفعول لا بواسطة يكون (منفصلا إذا فصل بينه وبين عامله بالا ، أو معناه أو تقدم) أى : المفعول (العامل أو أضر عامله نحو : " ما ضربت إلا إياك ") هذا مثال لما وقع المفعول بلا واسطة مضرا منفصلا وقد فصل بينه وبين عامله بالا ، إذ لا يمكن الاتصال بالا .

(١) قال صاحب العباب : " وتأويله أن " غيرا " بمنزلة " لا " لأجرائه مجراه ، فكأنه قيل : " أنا زيدا لا ضارب " وما بعد " لا " لا يعمل فيما قبلها ، ويدل على اجرائه مجراه العطف على " غير " بزيادة " لا " نحو قوله تعالى = (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) = سورة الفاتحة آية " ٧ " كأنسه قال : لا المغضوب عليهم ولا الضالين " أه العباب اللوحة ٧٦ مخطوطة المدينة .

(٢) انظر ابن يعيش ٩٣ / ٣ .

(ونحو :

(١)

وما نبألى اذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلا ك ديار .

أورده على أن المضمرة وقع متصلا بعد "إلا" فأجاب بأنه (شاذ)

وهذا وإن لم يكن مفعولا صريحا لأنه مستثنى مقدم إذ التقدير :

ألا يجاورنا ديار إلا ك ، فقدم ، لكن المستثنى المقدم مشبه بالمفعول

فلذلك ذكره ههنا ، (و "إنما ضربت إياك") هذا مثال لما وقع

المفعول منفصلا وقد فصل بينه وبين عامله بإلا فى التقدير ، إذ التقدير

" ما ضربت إلا إياك " .

(١) هذا البيت من بحر البسيط ولم أعثر على نسبه إلى قائل معين

وهو من شواهد الخصائص ٣٠٧/١ ، والايضاح فى شرح المفصل

٤٦٤/١ ، وابن يعيش ١٠١/٣ ، وشرح جمل الزجاجة لابن

عصفور ٤١٠/١ ، ٤٧٢ ، ١٨/٢ ، والخزانة ٤٠٥/٢ ، والعينى

٢٥٣/١ ، والتصريح ٩٨/١ ، ١٩٢ ، والأشمونى ١٠٩/١ ،

والمفنى ٤٩٢ ، وذكر فى التصريح أن المبرد أنشد مكان "إلا ك"

سواك ، ولم اهتمد إلى مكانه من كتبه التى بين يدى وفى التصريح

٩٨/١ : والقياس "إلا إياك" ولكنه اضطر فحذف "إيا" وبقى

الكاف وأوقع المتصل موقع المنفصل ، وفى الخزانة ٤٠٥/٢ : "وإنما

سهل وصله فى الضرورة لثلاثة أمور :

أحدها : أن الأصل فى الضمير الاتصال

الثانى : أن الأصل فى الحرف الناصب للضمير أن يتصل به نحو :

"أنك" و "لعلك" .

الثالث : أجرى "إلا" مجرى أختها فاجريت مجراها فى الوصف بها .

وانظر حاشية يس على التصريح ٩٨/١ ، وفى شرح شواهد المفصل

ها مش ابن يعيش ١٠٣/٣ .

وابن الأنبارى يجهز أن يقع المتصل بعد "إلا" مطلقا والمبرد يمنع

مطلقا ويروى بدل "إلا ك" "سواك" أ هـ - انظر التصريح ٩٨/١

وقال صاحب العباب : ان البصريين رويوا "حاشاك" مكان "إلا ك"

وفى أوله رواية أخرى وهى "وما علينا" .

(و) (إياك أعنى فاسمعى يا جارة) (هذا مثال لما تقدم العامل ، وهو " أعنى " ، والأصل " أعنيك " ، فلما قدم صار منفصلا ، قاله سهل بن مالك الفزاري حين رأى أخت حارثه بن لأم ووقع في نفسه شيء منها ، فجلس في فناء الخباء يوما وهي تسمع كلامه فجعل ينشد :

يا أخت خير البدو والحضارة كيف ترين في فتى فـزارة
(١)
أصبح يهوى حرة معطارة إياك أعنى فاسمعى يا جارة

يضرب لمن يصرح كلامه للمخاطب ويعرض لغيره بما يتفطن له وهو حاضر .

(١) هذه القصة وردت في مجمع الأمثال للميداني وفيه أنها ردت عليه بأبيات وهي :

أنى أقول يافتي فـزارة لا أبتغر الزوج ولا الدعارة
ولا فراق أهل هذى الجارة فارحل إلى أهلك باستحارة
فاستحيا الفتى وقال : ما أردت مذكرا ، واسوأباه قالت صدقت
فارتحل فأتى النعمان فحباه وأكرمه ، فلما رجع نزل على أخيها فبينما
هو مقيم عندهم تطلعت إليه نفسها وكان جميلا فارسلت إليه أن أخطبني
إن كانت لك إلى حاجة يوما من الدهر ، فأنى سريعة إلى ما تريد
فخطبها وتزوجها وسار بها إلى قومه . انظر مجمع الأمثال ١ / ٩٩
وهذه القصة مذكورة في هامش العباب مخطوطة المدينة اللوحة " ٧٧ "
وكلام الشارح هنا هو نفس كلام المصنف في الحاشية ١٣ ظ .

وفي أمثال أبي عبيد ويروى عن بعض العلماء أن المثل لسهل بن مالك
الفزاري قاله لأخت حارثه بن لأم الطائي . قال البكري : إنما هو
نهشل بن مالك ، وقيل سهل بن مالك وليس في العرب " سهل "
بالشين إلا سهل بن شيبان وهو الفند الزماني . انظر فصل المقال

(١) (وإياك والأسد) هذا مثال لما أضمر عامله وهو " اتق " كما سيأتي
(٢)
في التحذير - (إن شاء الله) - .

(٣)
(وإذا أضمر المفعولان في - (بابي) - " أعطيت ، وعلمت " ، جاز
أن يتصلا ، وأن ينفصل الثاني ، وهو المختار في الفائبين ، وفي باب
" علمت " مطلقاً (٤) ، أى في الفائبين وغيرهما ، يعنى - (أنه) -
(٥)

(١) انظر سيبويه ٢٧٣/١ ، وابن يعيش ٢٥/٢ ، وانظر باب التحذير
في كتب النحو تجد فيها مرادك ،

(٢) جملة - (إن شاء الله) - ساقطة من (م) .

(٣) في الأصل و (هـ) و (ك) - (باب) -

(٤) انظر الأشموني وحاشية الصبان ١٢٨/١ ، ١٢٩ ، وانظر شراح
الألفية عند قول ابن مالك :

وصل أو افصل هاـ سليمة وما أشبهه في كنته الخلف اتنى
كذاك خلتنيه واتصـالا اختار فيرى اختار الانفصالا أه
وقال في التسهيل : ويختار اتصال نحوهاـ " أعطيتكه " ، وانفصال
الآخر من نحو . . . و " خلتكه " ، وكهاـ " أعطيتكه " هاـ " كتبـه "
ورأى ابن مالك قد اختلف في الخلاصة عنه في التسهيل فقد اختار
في الخلاصة اتصال الثاني من باب " خلتنيه " وذلك قوله :
واتصلا اختار ، واختار في التسهيل الانفصال .

وقال ابن الحاجب في شرحه للمفصل : قوله : جاز في الثاني الاتصال
والانفصال ، فالأصل لأمكانه ، والانفصال لبعده وشبهه بالمتعذر ،
لأدائه إلى اجتماع ثلاث مضمرات في مثل " أعطيتكه " . . . إلا أن
يكونا غائبين فإن الإخبار في الثاني الانفصال كراهة اجتماع الألفاظ
المتماثلة . . انظر التسهيل ٢٧ ، والايضاح في شرح المفصل
٤٦٥/١ ، وابن يعيش ١٠٤/٣ ، ١٠٥ ، وانظر شرح الكافية للرضي

١٨/٢

(٥) كلمة - (أنه) - ساقطة من الأصل .

إذا كان المفعولان مضميرين في باب " أعطيت " وفي باب " علمت " يجوز أن يتصل ضميران نحو : " أعطيتك " ، والمنطلق علمتك " وجاز أن يتصل الأول وينفصل الثاني نحو : " أعطيتك إياه " و " علمتك إياه " وهذا هو المختار في الغائبين نحو : " أعطيته إياه " قوله : وفي باب " علمت " معطوف على قوله : " في الغائبين " يعنى : وانفصال الثانى هو المختار في باب " علمت " مطلقا نحو : " علمته إياك " ، وعلمتك إياه ، وعلمته إياه " ، وقوله : " مطلقا " يشمل هذه الثلاثة ، وإنما كان المختار في باب " علمت " انفصال الثانى ، لأن المفعول الثانى بمنزلة خبر المبتدأ وخبر المبتدأ يجب أن يكون منفصلا ، فإذا وقع مفعول " علمت " كان انفصاله هو المختار ، لأن خبر المبتدأ لا يمكن أن يكون متصلا ، لأن عامله ليس بلفظى ، وهنا يمكن اتصاله لكون عامله لفظيا ، ولكن اختيار الانفصال (١) نظرا إلى أصله .
(وقد جاء :)

وقد جعلت نفسى تطيب لضفمة

(٢)
لضفمهاها تفرع العظم نابها .

(١) انظر سيبويه ٣٦٥/٢ ، وابن يعيش ١٠٧/٣ ، والايضاح في شرح

المفصل ٤٦٦/١ ، والرضى ١٨/٢ .

(٢) هذا البيت من بحر الطويل ، وقد نسب المصنف في حاشيته ل : ١٣ ظ

للقيط بن مرة الأسدى وما ذكره الشارح هو نص كلام المصنف في الحاشية وما ذكره المصنف ونقله عنه الشارح موافق لما ذكره ابن الشجرى في أماليه

٢٠١/٢ .

وقد نقل البغدادى في الخزانة قول ابن الشجرى والشارح .

وهذا البيت استشهد به سيبويه والكتاب ولم يعزه لقائله ، وكذلك

أبو على في الايضاح العضدى .
===

(١)

البيت من قصيدة للقيط بن مرة - (يرثى فيها أخاه أطيحا ، وهجا مرة بن
عداء ومدرك بن حصن وقبله :-

وأيقنت لى الأيام بعدك مدركا

(٢)

ومرة - والدنيا قليل عتابها

(٣)

قرينين كالأذنين " يفتساننى "

وشر صحابات الرجال ذئابها

وقد جعلت البيت .

" الضفمة " العضة ، يقول : قد جعلت نفسى تطيب لأن أضفمهما
ضفمة تفرع لها الناب العظم ، واللام فى " لضفمهاها " يتعلق
بـ " تفرع " والجملة صفة " ضفمة " وأضاف الناب إلى ضمير الضفمة ،
لألضم إنما هو بالناب ، والها فى " لضفمهاها " يعود إلى الضفمة

== ونسب فى المفصل وشرح شواهد لمفلس بن لقيط ، وهو شاعر جاهلى
من ولد معبد بن نضلة الأسدى وكان رجلا كريما حلما وكان له
أخوة ثلاثة وهم أطيح ومدرك ومرة وكان مرة أبرهم به ، فلما توفى
أظهرا له العداء ، فقال : هذه القصيدة يرثى فيها أطيحا
ويهجو مرة ومدركا .

وفى العينى أنهما قرينان له كانا يؤذيان ، وقيل هما ابنا أخيه ،
انظر سيهوبه ٣٦٥/٢ ، والايضاح العضدى ٣٤/١ ، والامالى
الشجرية ٣٦٥/٢ ، وابن يعيش ١٠٥/٣ ، والايضاح فى شرح
المفصل ٤٦٥/١ ، واللسان " ضم " ، والأشمونى ١٢١/١ ،
والعينى ٣٣٣/١ .

وأورد البغدادى فى الخوانة كثيرا من أقوال النحاة وآرائهم فى
هذا البيت ، انظر الخزانة ٤١٥/٢ ، ٤١٦ ، ٤١٩ .

(١) من هنا بدأ السقط من (هـ) .

(٢) هنا ينتهى السقط من (هـ) .

(٣) فى (ك) و (ل) و (هـ) والحاشية " يقتسمانى " .

فانتصابها كانتصاب المصادر ، وكان القياس : " لضغهما إياها " لما ذكر من أن المختار في الغائبين انفصال الثاني ، هكذا ذكره (١) في التعليق .

وذكر الشيخ ابن الحاجب في الأمالي أنه يقول :

" طابت نفسي للشدة التي أصابتنى لوقوع القاصدين - (لى) - في أعنـام (٢) منها " (٣)
(٤)

و " الضغمة " عبارة عن الشدة ، وهما اثنان قصداه بسوء فوقها في مثل ما طلباه له ، و " جعل " هذه من أفعال المقاربة التي يجب أن يكون خبرها فعلا مضارعا ، وقوله : " لضغمة " مفعول " تطيب " أعمل أعمال الفعل في مفعوله ، وليست بمعنى المفعول لأجله ، لأنه لم يُرد أنها طابت لأجل الضغمة ، وإنما طابت بها ، والتعليل هو قوله : لضغهماها أى : طابت نفسي لما أصابنى من الشدة لإصابة من قصدنى بمثلها ، (٥) والضغمة العضة " يكى " بها عن المصينة ويقال : ضغم لشدة وضغمته الشدة ، وجاء البيت على الوجهين ، فقوله : " لضغمة من قولهم : عضته الشدة ، وقوله : لضغهماها من قولهم : عضت الشدة ، لأن الفاعل ههنا ضمير من أصابها ، وضمير المفعول ضميرها ، أى : لضغهما إياها ،

(١) ما ذكره الشارح هنا هو نفس كلام المصنف في التعليق اللوحة ١٣ ذ.

(٢) كلمة - (لى) - ساقطة من الأصل و (ك) و (ل) و (هـ) .

(٣) هذا نص كلام ابن الحاجب في الأمالي كما في نسخة الأمالي

الميكرو فلم الموجودة في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية رقم ٢٥

ميكرو فلم ، وليست صفحاتها مرقمة .

(٤) فى (م) " والضغم " .

(٥) فى (م) " فكى " .

فهي معضوطة لا عاضة ، لمجيئها مفعولة لا فاعلة ، ويجوز أن يكون
الموضعان ، من ضَغَمَتِ الشدة لا من ضغمتي ، ويكون قوله :
" تقرر العظم نابها " مبالغة في أنه عض الشدة عضاً قوياً بلغ منتهى
ما يبلغه العض ، وكفى ببلوغ الناب العظم عن ذلك ، والضمير
الأول في موضع خفض بالإضافة ، وهو فاعل في المعنى ، والضمير
الثاني في موضع نصب على المفعولية للمصدر ، أى : لأن ضغماها ،
ويقرر العظم نابها في موضع صفة إما للضغمة الأولى وفصل للضرورة ،
بالجار والمجرور ، وهو : " لضغماها " ، ويضف لأجل الفصل
بين الصفة والموصوف بالأجنبي ، وإما في موضع صفة لقولك : " ها ،
إذ معناه لضغما مثلها ، لأن الضغمة الأولى لم تصب هذين وإنما
أصابهما مثلها ، فهو في المعنى مراد ، و " مثل " نكرة ، وإن أضيف
إلى المعرفة ، فجاز أن يوصف بالجملة ، ويجوز أن يكون " يقرر العظم
نابها " جملة مستأنفة لتبيين أمر الضغمة في الموضعين جميعاً ،
(١)
فلا موضع لها من الإعراب ، لأنها لم تقع موقع مفرد .

(١) انظر كلام النحاة وتأويلاتهم في الخزانة ١٥/٢ والصفحات التي
بعدها ففيها ما يشفى الغليل ، والبيت المذكور في شرح جمل
الزجاجي لابن عصفور الأشبلي ١٩/٢ .

(وإذا اتصلا) أى : المفعولان (وجب تقديم المتكلم على غيره ،
(١)
كما يجب تأخير الفائب عن غيره .) تقديم للأعرف ، لأن المتكلم
أعرف من غيره ، والمتكلم والمخاطب كلاهما أعرف من الفائب ، فلذلك
قال : يجب تأخير الفائب عن غيره .

(نحو : " أعطانيك زيد ") مثال لتقديم المتكلم على المخاطب ،
(وأعطيتك) مثال لتقديم المخاطب على الفائب ،
(٢)
(وإذا انفصل الثاني لم يجب) أى : تقديم للأعرف
(نحو : " أعطيتك إياه ") ويجوز " أعطيته إياك أيضا .

(ويحذف) أى : المفعول به (لفظا ويراد معنى نحو :
(٣)
= (أهذا الذى بعث الله رسولا) =) أى : بعثه ،

(١) انظر سيبويه ٣٦٣/٢ وما بعده ، وابن يعيش ١٠٤/٣ ، ١٠٥ ،
والإيضاح فى شرح المفصل ١/٦٥ ، وقال ابن مالك فى التسهيل
ص ٢٢ : ووجب فى غير ندور تقديم الاسبق رتبة مع الاتصال خلافا
للمبرد ولكثير من القدماء ، وقال ابن يعيش : وهذا الترتيب
رأى سيبويه وحكايته عن العرب . . . وقد أجاز غيره من النحويين
تقديم الضمير الأبعد قياسا وهو رأى أبى العباس محمد بن يزيد
المبرد . ابن يعيش ١٠٥/٣ .

(٢) انظر الإيضاح فى شرح المفصل ١/٦٥ ، وابن يعيش ١٠٥/٣
وفى الاتصال والانفصال يقول ابن مالك فى الخلاصة :
وقدم الأخص فى اتصال وقد من ما شئت فى انفصال
وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا وقد يبيح الغيب فيه وصلا
انظر الأشعرونى ١/١٣١ ، ١٣٢ .
(٣) الآية " ٤١ " من سورة الفرقان .

(١)

(و =) (فاصدع بما تؤمر) = (أى : بما تؤمر به أى : بصدعه .

(٢)

(ونحوهما مما يعود إلى الموصول) يعنى إذا رجع الضمير المنصوب إلى الموصول فإنه جاز أن يحذف لفظا ويراد معنى ، لأنه يجب أن يعود إلى الموصول ضمير ، (إذا لم يكن سبقه عائد إليه) أى إلى الموصول (مذكور أو فى حكمه) يعنى إنما يكون ضمير المفعول محذوفا لفظا ومرادا معنى إذا كان هو عائدا إلى الموصول ، أما إذا سبقه عائد إلى الموصول فلا يحذف لفظا ويراد معنى ، لأنه لا ضرورة إليه لأن العائد إلى الموصول قد وجد قبله ، فالضمير الثانى مستغنى عنه فلا يراد معنى ، لأنه إنما يراد معنى إذا احتج إليه بكونه فى صلة للموصول ، ومعنى قوله : " يراد معنى " أن لا يكون مستغنى عنه ، فحينئذ حيث وجد قبله ضمير فلا يجوز أن يكون مرادا معنى ، لأنه مستغنى عنه بالضمير الأول ، وقوله : " مذكور ، أو فى حكمه " ، إشارة إلى أن العائد السابق قد يكون مذكورا لفظا ،

(١) الآية " ٥٤ " من سورة الحجر ، وانظر البحر المحيط ٥ / ٤٧٠ ، والنهر المارء بهامشه ٤٦٨ .

قال صاحب العباب : ويجوز أن يكون " ما " فى = (بما تؤمر) = مصدرية فلا حذف ويكون التقدير فاصدع بأمرك . العباب اللوحة " ٧٨ " منخطوطة المدينة .

(٢) قال : الشيخ عزيمة فى تلخيصه للمسألة الأولى فى تفسير سعيد الفارقى لمسائل المبرد : " الضمير المنصوب العائد على " أل " الموصولة لا يجوز حذفه بخلاف العائد على " الذى " ونحوه . انظر هامش المقتضب ١ / ١٤ ، وقال المبرد فى المقتضب : كما تقول : " الذى ضربت زيد " فتحذف الـها من الصلة ويحسن إثباتها ، لأنها الأصل - المقتضب ٢ / ٣٤٢ ، وانظر ١ / ١٩ وانظر الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١ / ١٦٩ ، ٢ / ٩٣ ، وانظر شرح الكافية للرضى ٢ / ٤٢ ، والهمع ١ / ٨٩ ، ٢٩٠ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٢ / ٤٢ ، والأشمونى بحاشية الصبان ١ / ٨١ .

نحو : " الذى إن زرت أكرمت زيد " ، وقد يكون فى حكم المذكور
كما إذا قلت : " الذى إن زرت أكرمت زيد " .
والتقدير إن زرت فهو فى حكم المذكور .

(فلم يجرز " الذى ليس أنضرب زيد " .) أى لم يجرز حذف الضمير من
" أنضرب " لفظا وإرادته معنى ، لكونه مستغنى عنه للمائد السابق (الى
الذى " فى " ليس . (إلا إذا أضمر - (ت) - ضمير الشأن (١)
أى : إذا أضمرت ضمير الشأن فلم يكن عائدا إلى الموصول ، وحينئذ
يتمين أن يكون المائد إلى الموصول هو مفعول " أنضرب " ، أى " أضربه " ،
فحينئذ يكون مخذوفا لفظا ، ومرادا معنى ، إذ لم يسبق عائد إلى الموصول
هذا حل اللفظ صيانه ، وفيه نظر ، لأن عدم الضرورة لا ينفى الجواز .

(وإذا عطف عليه) أى على الضمير المفعول الذى يعود إلى الموصول
(لم يحسن حذفه نحو : " الذى ضربت وعبد الله زيد ")
والتقدير : " الذى ضربت وعبد الله زيد " وإنما لم يحسن لأنه فى الصورة
عطف اسم على فعل ، وإنما قال : " ولم يحسن ، ولم يقل : ولم يجرز
مع أنه لو قيل : " ضربت وعبد الله " بتقدير " ضربت زيدا وعبد الله " لا يجوز ،
لأن هذا الضمير المائد إلى الموصول فى حكم اللفوظ ، لأنه مراد معنى ،
غير مستغنى عنه ، فافترقا ، فجاز لكون المحذوف فى حكم المراد ، ولم يحسن
لكونه غير مذكور لفظا ، والعطف يستدعى معطوفا عليه لفظا . (٢)

(١) التاء من - (أضمرت) - ساقطة من الأصل و (م) .

(٢) قال صاحب العباب : ويجوز العطف عليه مع حذفه على قبح لكونه فى حكم
المذكور " أه الضباب اللوحة " ٧٨ " مخطوطة المدينة .

(ويجعل بعد الحذف نسيا نسيا كأن فعله غير متعد نحو :
 (١) (٢)
 "فلان يعطى ويمنع" (إذ المقصود - (أنه) - يصدر منه العطاء والمنع ،
 لا أنه يعطى شخصا ، أو ينارا ، لأن المطلوب أصل الفعل دون تعيين
 المفعول ،

(٣)

(وربما تعدى بحرف - نحو) - ، - :

* .: يجرح في عراقبها نعلني * (

وأوله - :

(٥)

(٤)

* وإن تعذر بالمحل "عن" ندى ضروعها .: إلى الضيف . . . *

==== وقال الأشموني : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده

والمطف عليه خلاف . أجاز الأخص والكسائي ومنعه ابن السراج

وأكثر المغاربة - انظر الأشموني وحاشية الصبان عليه ١ / ١٨٠ .

(١) قال الرضي في شرحه للكافية : وذلك لتنمين الفعل معنى اللازم .

شرح الكافية للرضي ١ / ١٣١ ، وانظر ابن يمين ٢ / ٣٩ .

(٢) كلمة - (انه) - ساقطة من الأصل .

(٣) كلمة - (نحو) - ساقطة من الأصل .

(٤) في (م) و (هـ) و (ل) " من ندى ضروعها " وهي رواية المفصل والكافية .

(٥) هذا البيت من بحر الطويل وهو لذي الرمة من قصيدة له مطلعها :

خليلي لمعوجا عوجة ناقتيكما . . على طلل بين القرينة والجبل

والبيت الشاهد في آخرها ، انظر ديوانه ص ٥٧٥ وهو من شواهد

المفصل ومن شواهد الكافية والمغنى .

والشاهد فيه هو حذف مفعول " يجرح " ، قال صاحب الخزائنة :

لتضمنه معنى " يؤثر بالجرح " ، وقال ابن هشام لتضمنه " يمت أو

يفسد " - انظر ابن يمين ٢ / ٣٩ ، ٤٠ ، وشرح الكافية للرضي

١ / ١٣١ ، والخوانة ١ / ٢٨٤ ، وشرح شواهد المفصل للنمسانى

هامش المفصل ٥٤ ومغنى اللبيب ٥٧٥ .

وذى الضروع هو اللبن ، والمحل هو القحط ، أى ان تمتدرا الابل الى
 الضيف بسبب القحط ، يعنى ان لم يكن لها (١) لبن (٢) فى " الضروع "
 نحررتها ، لأجل الضيف ، و " يجرح " حذف مفعوله فى الأصل ، وجعل
 نميا نميا ، كيمطى ويمنع ، أى : يفعل الجرح ، فلما ذكر بعده
 مفعول احتيج الى حرف تمديدة لأنه صار من جنس غير التمدى ، فمعناه
 يفعل الجرح فى عراقيتها .

(٣)
 (و *) . . (هيهات تنزرب فى حديد بارد) *
 مثله أيضا ، لأن معناه تفعل النزرب فى حديد ، وأوله على ما ذكره
 فى مجمع الأمثال :

* يا خادع البخلاء عن أموالهم . . هيهات . . . *

وقد يذكر أن هذا هو الأول وآخره :-

(٤)
 * إن - (كنت) - تطمع فى نوال سميد *

(١) كلمة - (لبن) - ساقطة من الاصل .

(٢) فى جميع النسخ غير الأصل " الفضرع " .

(٣) هذا مثل عربى يضرب لمن لا مطمع فيه ، وهو شطربيت من بحر الكامل

وهو الشطر الثانى على ما ذكر الميدانى فى مجمع الأمثال ٣٨٦/٢ ،

وقيل إنه الشطر الأول كما ذكر الشارح هنا ، وقد ورد هذا البيت

فى مجمع الأمثال ، ولم ينسب فيه الى قائل ، وهيهات اسم فعل

معناه بعد وفيه الفتح والضم والكسر بالتنوين وغيره ، ويجوز فيه

أيهات بالقاء ، وأيهان بالنون - انظر سيبويه ٣/٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٣٠٢

والمقتضب ٣/١٨٢ ، ١٨٣ ، والخصائص ١/٢٠٦ ، ٤١/٣ ، ٤٣ ،

وانظر مجمع الأمثال ٣٨٦/٢ ، وانظر كتب النحو فى باب اسمها

الأفعال .

(٤) كلمة - (كنت) - ساقطة من (هـ) .

(ويضمر عامله عند الدلالة جوازاً نحو : " مَكَّةٌ لِلْحَجَّاجِ " .)
 (١) (٢)
 أى يقصدون - (مَكَّة) - (والقرطاس ، للراى .) أى : يصيب القرطاس

(٣) (٤)
 (ومنه " كاليوم رجلاً ") - (أى لم أر كاليوم رجلاً) - وأصله :
 " لم أر رجلاً كرجل أراه اليوم " فحذف الموصوف وهو : " رجل " المجرور
 بالكاف وحذف " أراه " أيضاً وأقيم الظرف الذى هو مع عامله صفة للرجل
 مقامه ، فأنجز بالكاف ، ثم قدم قوله : " كاليوم " على موصوفه وهو " رجلاً " .
 (٥)
 فانتصب على الحال ، ثم - (حذف) - " لم أر " .
 وهذه المحذوفات لدلالة قرينة الحال عليها .

(٦)
 (و " اللهم ضيماً وذنباً ") أى : اجمع ضيماً وذنباً ،
 فقيل : هذا دعاء للغنم ، أى : إذا اجتمعوا وتخاصما سلم الغنم ،
 (٧) (٨) (٩)
 وقيل : دعاء على الغنم لا - (اجتماع) - " عدوين " عليها .

-
- (١) كلمة - (مَكَّة) - ساقطة من الأصل و (ك) .
 (٢) انظر المقتضب ١١٨/٢ ، ١٢٩/٤ ، وابن يمش ١٢٥/١ ، والكتاب
 . ٢٥٧/١
 (٣) انظر الكتاب ٢٨٤/١ ، وابن يمش ١٢٥/١ ، والرضى ١٢٩/١ .
 (٤) ما بين الفارقين - () - ساقط من (م) .
 (٥) كلمة - (حذف) - ساقطة من الأصل .
 (٦) قال سيويه : " من ذلك قول العرب فى مثل من أمثالهم :
 " اللهم ضيماً وذنباً " إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل . . . الخ
 انظر الكتاب ٢٥٥/١ .
 (٧) كلمة - (اجتماع) - ساقطة من (هـ) .
 (٨) فى (م) " المدوين " .
 (٩) انظر فى هذا الكلام السيرافى هامش الكتاب ٢٥٥/١ .

- (ووجهها) عطف على " جوازا " أى : يضمن. عامله وجهها ،
 (١)
 (سماعا - (فى) - نحو : امرأاً ونفسه) بإضمار " دعى " (٢)
 (و " هذا ولا زعماتك ") أى : الأمر هذا ولا أتوهم زعماتك . (٣)

(٤)
 (و () دهرين سعد القين () وأصله على ما ذكره الزمخشري
 " أن القين مضروب به المثل فى الكذب ، ثم إن قينا أدعى أن اسمه سعد ،
 فدعى به زمانا ثم تبين كذب دعواه فقبل له ذلك ، أى جمعت باطلين
 (٥)
 باسمه القين " ، ومعنى تثنية الباطل أن القين مشهور بالكذب فى الشرى
 وقد انضم إليه انتحال الاسم ، " والدهر " الباطل ، و " دهرين " منصوب
 بفعل مضمر وسعد منادى مفرد معرفة ، والقين صفة ، وهو منصوب أو مرفوع ،

-
- (١) حرف - (فى) - ساقط من الأصل و (ك) و (هـ) .
 (٢) قال الرضى : وهلة وجوب الحذف فى السماعيات كثرة الاستعمال ،
 وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يفرق به ثبوت علة وجوب الحذف
 أى : كثرة الاستعمال ، بخلاف المنادى فإن الضابط كونه منادى .
 شرح الكافية للرضى ١/ ١٢٩ .
 (٣) انظر الكتاب ١/ ٢٨٠ ، والرضى ١/ ١٣٠ .
 (٤) هذا المثل ذكره الميدانى فى مجمع الامثال وذكر كثيرا من الكلام حوله
 وذكره المصنف فى تعليقاته وأورد كثيرا من الأقوال فى معناه وإعرابه
 وهو مذكور فى الصحاح واللسان وكل الكلام الذى جاء فى هذه المراجع
 يدور حول ما قاله عنه الزمخشري وأورده الشارح هنا .
 انظر مجمع الامثال ١/ ٢٦٦ ، والصحاح ٥/ ٢١١٧ ، واللسان ١٧/ ٢٠ .
 (٥) هذا نص كلام الزمخشري فى المستقصى ٢/ ٨٣ .

(١) وقال : هذا أصح ما يؤدي إليه النظر والاجتهاد في " فسر " هذا
المثل ، يضرب لمن جاء بباطلين ، وقد ذكر له وجوهاً آخر ، لا نطوّل
الكتاب بذكرها ، وهي مذكورة في مجمع الأمثال وفي التعليق أيضاً .^(٢)

(وقياساً) عطف على " سماعاً " أي : ويضمّر العامل وجهاً سماعياً
على ما ذكر ، وقياساً (في مواضع) .^(٣)

(١) في جميع النسخ " فسر " وفي التعليق والعباب " تفسير " والفسر
والتفسير بمعنى واحد ، قال الجوهري : الفسر البيان وقد فسرت
الشيء أفيسره بالكسر فسراً ، والتفسير مثله ، الصحاح " فسر "
وانظر اللسان " فسر " .

(٢) انظر مجمع الأمثال ٢٦٦/١ ، والتعليق ١٣ ، ١٤ ، مخطوطة
الظاهرية ، والمستقصى ٨٣/٢ .

(٣) هذه المواضع سوف يحددها المصنف والشاح فيما يلي .

(١)
- جاحث المنادى والترخيم -

(٢)
- بحث المنادى -

(٣) (٤)
(منها المنادى ، لأنك إذا قلت : " يا عبد الله " فالأصل :
(٥)
يا إياك أعني ، نص عليه سيويه ،
المظهر مقام المضمرة تنبيهاً للمخاطب أن القصد يتوجه إليه لا غير ،
ثم حذف الفعل لازماً لنيابة " يا " عنه ، ولما في الحذف من رفع اللبس بالخبر (٦)

-
- (١) هذا العنوان من (م) .
(٢) هذا العنوان من (ل) ، وفي (هـ) المنادى أما بقية النسخ فلا عنوان فيها .
(٣) الضمير في " منها " يعود على المواضع التي يجب فيها إضمار الفعل قياساً .
(٤) انظر باب النداء في سيويه ١٨٢/٢ ، والمقتضب ٢٠٢/٤ ، وانظر
المقتصد في شرح الإيضاح ٧٥٣/٢ ، وابن يمش ١٢٧/١ ، وشرح
الكافية للرضي ١٣١/١ .
(٥) ذكر ذلك تحت باب مانصب على إضمار المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي
فقال : (وما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره
قولك : " يا عبد الله " والنداء كله . . . حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم
هذا في الكلام ، وصار " يا " بدلاً من اللفظ بالفعل كأنه قال : " يا أريد
عبد الله " ، فحذف " أريد " وصار " يا " بدلاً منها لأنك إذا قلت
" يا فلان " علم أنك تريد .
وما يدل على أنه ينتصب على الفعل وأن " يا " صارت بدلاً من اللفظ
بالفعل قول العرب : " يا إياك " إنما قلت : " يا إياك أعني " ولكنهم
حذفوا الفعل فصار " يا " ، وأيا ، وأي بدلاً من اللفظ بالفعل .
انظر الكتاب ٢٩١/١ .
(٦) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٧٥٣/٢ .

(١)

قوله : لأنك ، علة لانتصاب المنادى بالفعل المضمر الذى يدل عليه قوله :
منها المنادى ، قوله : تنبيهها . علة لتصدر الكلام بيا ، أى إنما فتح
الكلام بيا للتنبيه ، ويجوز أن يكون علة لمجموع قولك : " يا إياك أعنى " ،
لأن " يا " للتنبيه والتنبيه للمخاطب مستفاد من " إياك " ، لأنه اللفظ
الموضوع للمخاطب بخلاف المظهر فإنه غير موضوع للمخاطب ، وتقديم
" إياك " على " أعنى " لا اختصاص أن تصدر - (يتوجه) إليه ،
(٢)

(١) القول بנטب المنادى بالفعل المضمر هو قول سيويه وجمهور العلماء ونسب
ابن يمشى والرضى فى شرح الكافية والأشمونى إلى الجرد القول
بجواز كون الناصب للمنادى هو " يا " نفسها .

انظر ابن يمشى ٢٢٧/١ ، وشرح الكافية للرضى ١١٩/١ ، والأشمونى
بحاشية الصبان ١٠٨/٣ .

وعلى هذا القول فسر الصبان نيابة " يا " عن الفعل عند سيويه والجرد
فقال إنها سدت مسده فى اللفظ عند سيويه ، وسدت مسده فى اللفظ
والفعل عند الجرد " أه - انظر الصبان ١٠٨/٣ .

وأقول : إن قول الجرد فى المقتضب موافق لقول سيويه ، فقد قال
الجرد فى باب النداء : أعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته وانتصابه
على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : أيا عبد الله لأن أيا
بدل من قولك أدعو عبد الله ، وأريد . المقتضب ٢٠٢/٤ .

وقال سيويه ٢٩١/١ وما ينتصب فى غير الأمر والنهى على الفعل المتروك
إظهاره قولك : " عبد الله والنداء كله " .

وما يدل على أنه ينتصب على الفعل وأن " يا " صارت بدلا من اللفظ
بالفعل قول المرء : " يا إياك " إنما قلت : " يا إياك أعنى " ولكنهم
حذفوا الفعل وصار " يا " و " إيا " و " أى " بدلا من اللفظ بالفعل ،
وقال فى ١٨٢/٢ " أعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على
إحمار الفعل المتروك إظهاره .

فالظاهر من كلام الشيخين أنهما متفقان على أن الناصب للمنادى هو
الفعل المضمر الذى قد نابت عنه " يا " فى اللفظ .

(٢) كلمة - (يتوجه) - ساقطة من الأصل .

أى الى المخاطب لا غير ، فقلوه : " يا إياك أعنى " ، جامع لثلاثة أمور :
تصدير " يا " ، ووضع المخاطب موضع المظهر ، وتقديم المفعول على الفعل ،
فقلوه : " تنبيهها للمخاطب " الى آخره علة لهذا المجموع ، فقلوه : " تنبيهها "
ليس علة لا قيم ، لأن المضمرة وهو : " إياك " موضوع للمخاطب ، والمظهر
نحو " عبد الله " غير موضوع له بل هو علة لقلوه : " فالأصل : " يا إياك أعنى "
قلوه : " حذف الفعل لازما " علة بأمرين ، أى : لزوم حذف الفعل لنيابة
" يا عنه " ، فلو جىء بالفعل لزوم الجمع بين البدل والبدل - (منه) -
ولما فى الحذف علة أخرى ، للزوم حذف الفعل ، لأنه لو جىء بالفعل
لاكتبس بالخبر لأن لفظ " أعنى " يحتمل أن يكون خبثا واثنا بخلاف
لفظ " يا " فإنه متعين للإنشاء .

(٢) (وحكى : " يا إياك ") يعنى ذلك الأصل جاء " متلفظا به " ففى
الاستعمال على ما حكاه .

(٤)
(وقد قالوا أيها : يا أنت " ، نظرا إلى اللفظ ،) يعنى قد جاء المنادى
بلفظ المضمرة إما منصوبا نحو : " يا إياك " ، ومرفوعا نحو : " يا أنت " ،
نظرا إلى لفظ " أنت " وهو مفرد فكما أن المفرد المصرفة فى المظهر إذا وقع
منادى مضموم لفظا ، ومنصوب محلا فجاء " إياك " - (نظرا) - إلى النصب
المعلى و " يا أنت " نظرا إلى الضم اللفظى ،

(١) كلمة - (منه) - ساقطة من جميع النسخ غير (م) .

(٢) أى : سيويه ، حكى ذلك فى كتابه ٢٩١/١ .

(٣) فى الأصل " مطلقا به " وهو خطأ من الناسخ .

(٤) انظر سيويه ٢٩١/١ .

(٥) كلمة - (نظرا) - ساقطة من (م) .

(قال :

* يا اقرع بن حابس يا أنتسا *
(١)
* أنت الذى طلقت عام جمنا *

(١) هذان البيتان من الرجز وهما لسالم بن دارة ، وهو سالم بن مسافع ابن عقبة الغطفاني شا رمضرم هجا ، ودارة لقب لا ه ، واسمها سيقا ، والبيتان قالهما في هجا مرة بن واقع الفزاري وكانت بينهما معاداة لاسبابها قصة طويلة .

ونسب الميني هذين البيتين للأحوص ، وقد رد عليه البغدادي فسي الخزانة وصحح نسبتهما لسالم بن دارة وذكر المناسبات التي قيل فيها هذا الشعر .

وللمبيت الأول عدة روايات ، فرواية المصنف موجودة في الأملالي الشجرية وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي وفي الأشموني والتصريح والميني * يا أبجر بن أبجر يا أنتا . *

وذكر البغدادي أن بعضهم صحف فقال : * يا قريا ابن واقع *

ثم قال : ان الصحيح هو : * يا مريا ابن واقع يا أنتا *

انظر الأملالي الشجرية ٧٩/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ٨٧/٢ ، ١٢٨ ، وابن يعيش ١٢٧/١ ، والايضاح في شرح الفصل ٢٥٣/١ ، والانصاف في مسائل الخلاف ٣٢٥/١ ، والتصريح ١٦٤/٢ ، والهمع ١٧٤/١ ، والأشموني ١٠٤/٣ ، والدرر اللوامع ١٥١/١ ، والميني هامش الخزانة ٢٣٢/٤ ، والخزانة ٢٨٩/١ .

وقال ابن الحاجب في الايضاح : ان نداء الممرشان ، ونسب البغدادي القول بشذوذ الى أبي حيان ، وفي الخزانة أيضا : وقال ابن عصفور لا ينادى الممر إلا نادرا ، وفي شرح جمل الزجاجي مثل ذلك ، وفي الأشموني انه شان .

وقال بعضهم بأن المنادى محذوف تقديره : يا مروأنت مبتدأ ، وقال بعضهم ان " يا " حرف تنبيه و " أنت " مبتدأ ، و " أنت الثانية " تأكيد ، أو بدل ، أو مبتدأ ، أو فصل ، انظر المراجع السابقة في نفس الصفحات .

(وقيل إنما نصب "إيا" ، لأنه مضاف ، ولا يجوز نصب "أنت" ،
لأنه مفرد) وهذا ضعيف لأنه بناء على أن "إيا" مضاف وقد ذكرنا
أنه وجه مردود .

(١)

(ثم إنه) أى : المنادى (ينتصب لفظا كالمضاف) نحو :
" يا عبد الله " .

(٢)

(والمضارع له وهو ما تعلق به شئ " هو من تمام معناه نحو :
" يا خيرا من زيد ، ويا ضاريا زيدا ، و" يا مضروها غلا ، و" يا حسنا
وجه الأخ ، ويا ثلاثة وثلاثين ، اسم رجل)
قوله : اسم رجل احتراز عما إذا " كان " ثلاثة وثلاثين للمعدود ،
(فإنه لا ينتصب بل يقال : " يا ثلاثة وثلاثون " ، لأنهما مفردان معطوف
أحدهما على الآخر " نحو : " يا زيد ومسلمون ") - (٤) (٥) (٦)

(١) قال سيويه : " أعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار
الفعل المتروك . . . وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو :
" يا عبد الله ويا أخانا " . . . حين طال الكلام " الكتاب ٢ / ١٨٢ ،
وانظر ٢٩١ / ١ .

وقال الجرد في المقتضب : " أعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبت ، وانتصابه
على الفعل المتروك اظهاره " - المقتضب ٤ / ٢٠٢ ، وانظر المقتصد
في شرح الايضاح ٢ / ٧٧٩ .

(٢) انظر ابن يعميش ١ / ١٢٧ ، والمقتصد في شرح الايضاح ٢ / ٧٨٠ ، واللمع
١٩٢ ، وانظر الطخس في ضبط قوانين العربية ١ / ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

(٣) في (م) " كانت " .

(٤) في الأصل " الأخرى " والتصحيح من بقية النسخ .

(٥) ما بين القوسين - () - ساقط من (م) .

(٦) انظر هذه المسألة في المقتصد ٢ / ٧٨٣ ، ٧٨٤ .

(وانتصب الأول) أى الممطوف عليه (للنداء والثانى) ،
 أى الممطوف (ثباتا على المضاج الأول الذى قبل التسمية أعنى متابعة
 (١)
 الممطوف عليه فى الاعراب وان لم يكن فيه معنى عطف على الحقيقة .)
 هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال إن " ثلاثة وثلاثين " لما صار
 علما لم يجر أن ينتصب فيه الجزآن : الممطوف والممطوف عليه ،
 لأن كل واحد منهما بمنزلة حرف الكلمة وهو لا يقبل النصب ،
 فأجاب بأن الأصل قبل التسمية أن يكون أحدهما معطوفا على الآخر ،
 (٢)
 - (ثم) - نقل إلى العملية ، وقد ذكرنا قبل أن الكلمات المنقولة إعرابها
 باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول إليه مثل يا عبد الله سواء ،
 فإنه يقال : إنه بعد ما جعل علما لا ينبغي أن يجر بإعرابين ، نصب الأول
 وجر الثانى ، لأنهما بمنزلة حرفى الكلمة ، والجواب كالجواب ، لأن إعرابه
 أيضا باعتبار ما قبل النقل .

(٣)
 (والنكرة) عطف على المضاف والمضارع أى وينتصب لفظا كالمضاف
 (٤) (٥) (٦)
 والمضارع وكالنكرة (إما موصوفة نحو : - (يا) - رجلا صالحا ، وعود الضمير
 من الوصف على لفظ الفيضة لا غير نحو :

(١) انظر المقتصد فى شرح الايضاح ٢/٢٨٣ .

(٢) كلمة - (ثم) - ساقطة من الأصل .

(٣) نص سيبويه فى كتابه والمبرد فى المقتضب على نصب النكرة .

انظر الكتاب ٢/١٨٢ ، والمقتضب ٤/٢٠٢ .

(٤) فى (م) " والنكرة " بدون كاف التشبيه .

(٥) فى (م) للموصولة وهو خطأ .

(٦) كلمة - (يا) - ساقطة من (هـ) .

(١)

* يا ليلمة سرقتها من عمري * (

هذا أيضا جواب

عن توهم سؤال وهو أن "رجلا" في حكم المخاطب لا يرجع إليه ضمير
النائب ، فأجاب بأن المخاطب لما أقيم مقامه لفظ غائب جار عسود
الضمير النائب إليه من الصفة نحو : "صالحا" من "يارجلا صالحا" ،
ومن "سرقتها" في البيت ، فإنه صفة ليلية ، وقوله "لا غير" يريد أن
عود الضمير هنا يختص بالغيبة ، ولا يجوز فيه الخطاب كما فـى :
" يا تميم كلکم " والفرق أن "تميم" وقع موقع "أنتم" بنفسه ، وأما ههنا
فلم يقع الموصوف موقع المخاطب إلا مع الصفة ، لأن المنادى هو النكرة
الموصوفة ، لا النكرة مطلقا ، فتخصصه يحصل بعد الوصف ، فقل الوصف
له حكم الغيبة مطلقا .

(٢)

(أو غير موصوفة كقول الأعمى لمن لا يضبطه : " يا بصيرا خذ بيدي .)
فإنه لا يريد به واحدا بعينه .

(أو محلا) عطف على "لفظا" أى : وينتصب لفظا ، كما ذكرنا
أو محلا ، (كالمفرد المعرفة بهما أو غير مهم فإنه يبنى على ما يرفع به

(١) هذا البيت لم أعر عليه في المراجع التي بين يدي غير المصـاب
ولم ينسب فيه إلى قائله .

(٢) انظر المقتضب ٧٥٤/٢ ، وابن يعيش ١٢٨/١ ، وشرح الكافية للرضي
١٣٥/١ ، وفيه ان الكسائي والفراء لا يميزان النكرة مفردة بل يوجبان
الصفة .

(١)

نحو : " يا زيد ، يا رجس " (في غير جهم) (ويا أيها الرجل)
 - (في الجهم) - (و " يا زيدان " ، و " يا زيدون " ، لوقوعه موقع ضمير
 الخطاب ،) (أي إنما بنى الضادى المفرد المعرفة ، لأنه واقع موقع ضمير
 الخطاب وهو " أنت " وضمير الخطاب مفرد معرفة أي إنما بنى ما يشابهه
 بالقيدين ، فيخرج عنه المضاف ، والمضارع لكونهما غير مفردين ، ويخرج
 عنه المفرد النكرة لغير معين بالمعرفة ،

(١) قال سيويه في الكتاب ١٨٢/٢ : " والمفرد رفع " وهو في موضع
 اسم منصوب ، وقال الصرد في المقتضب ٢٠٤/٤ : فان كان الضادى
 واحدا مفردا معرفة بنى على الضم ولم يلحقه تنوين " .

(٢) كلمة - (الجهم) - ساقطة من الأصل ، وانظر في هذا سيويه
 ١٨٨/٢ .

(٣) قال سيويه : " ورفضوا المفرد كما رفضوا قبل وعد وموضعها واحد ،
 وذلك قولك : " يا زيد ويا عمرو " وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل .
 وقال الصرد في المقتضب : وانما فعل ذلك به لخروجه عن الباب ومضارعة
 ما لا يكون معربا وذلك أنه اذا قلت : " يا زيد " ، و " يا عمرو " .
 فقد أخرجته من باب ، لأن حد الاسماء الظاهرة أن تخبر بها واحد عن
 واحد غائب ، والمخبر عنه غيرها فتقول : " قال زيد ، فزيد غيرك ،
 وغير المخاطب ، ولا تقول : " قال زيد " وأنت تمنيه ، أعنى المخاطب ،
 فلما قلت : " يا زيد " خاطبته بهذا الاسم فأدخلته في باب ما لا يكون
 إلا منيا نحو : " أنت " ، و " إياك " ، والتاء في " قت " . . . فلما
 أخرج من باب المعربة وأدخل في باب المبنية لزمه مثل حكمها ،
 منيته على الضم لتخالف به جهة ما كان عليه معربا ، لأنه دخل في
 باب الفايات ، ألا ترى أنك تقول : " جئت قبلك " ، ومن قبلك
 فلما صار غاية . . . قلت : جئت قبل يا فتى ، وجئت من قبل .
 انظر الكتاب ١٨٣/٢ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، ٢٠٥ . وانظر مخالفة
 الكوفيين في الانصاف ٣٢٣/١ ، وما بعدها .

والمراد بالمفرد ما لا يكون مضافاً أو مضارعاً له نحو : " يا زيد " في المفرد
و " يا زیدان " ، و " یازیدون " فی الثنی والجمع ، أما المفرد فهو مبنى
على الضم ، وأما الثنی والمجموع فلا ضم فیهما ،
فقلوه : " على ما يرفع به " " يشمل " الثلاثة ، لأن ما يرفع به إما خمسة^(١)
كيازيد ، و " یارجل " ، وإما ألف نحو : " یازیدان " ، وإما واو كيازيدون ،
(ولم يبين المضاف ، لأنه إنما وقع موقعه مع قيد الإضافة ، فلو بقي وحده
كان تقديماً للحكم على العلة .) أى أن المضاف لا يقع موقع الضمير
إلا بالإضافة ، لأن تعريفه بواسطة الإضافة ، ولا يبنى إلا إذا كان معرفة ،
فلو بنى المضاف وحده كان تقديماً لحكم البناء في المضاف على علة البناء ،
وهو وقوعه موقع الضمير الذى لا يتم إلا بالجزء الأخير ، ولا يمكن أن يبنى
الاسمان معاً ، لأن البناء إنما يكون للمفرد ، إذ بالافراد شابه " المضم " .^(٢)
وتلك المشابهة علة البناء .

(٣)
(ونداء العلم بعد تنكيه على رأى) ، يعنى أن العلم معرفة و " يا "
للتعريف ، فينبغى أن لا يصح دخول " يا " على العلم ، لاستلزامه تعريف
المصرف ، وأجيب عنه بوجهين أحدهما : أن المتنوع هو الجمع بين
أداتى تعريف ، نحو :

-
- (١) فى الأصل " يشمل " .
(٢) فى جميع النسخ غير (م) " المفرد " وهو خطأ من الناسخ .
(٣) صاحب هذا الرأى هو المبرد ، فقد قال فى المقتضب ٢٠٥/٤ :
" وزيد " وما أشبهه فى حال النداء معرفة بالاشارة منتقل عنه ما كان
قبل ذلك فيه من التعريف " ، وانظر ابن يعيش ١٢٩/١ ، وانظر
المقتصد فى شرح الايضاح ٢٥٥/٢ ، ٧٥٦ .

"يا الرجل" وهذا ليس بشيء ، لأنه لا يندفع به تعريف المصروف ،
فلذلك ذكر المصنف الوجه الآخر ، وهو أن الملم ينكر أولا ثم يدخل
حرف النداء عليه ، فإذا قال : "يازيد" فكأنه قال : يا مسي بالزاي
والياء والدال ، (أما قوله :-

(١)
سلام الله يامطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
(٢)
فقبیح بمید عن القیاس ، شبهه بهاب ما لا ينصرف " فإنه قد ينسون "
(٣)
عند الضرورة (البیت للأحوص الانصاری ،
وقبله :-

فإن يكن النكاح أحل أنشئ فإن نكاحها مطرا حرام
قدم البصرة فخطب إلى رجل تسمى ابنته وذكر له نسبه ، فقال هات شاهدا
أنك ابن "حى الدبر" ، فجاء بشاهد فزوجه إياها ، وشرطت عليه أن لا يمنعها
من أحد من أهلها ، فخرج بها إلى المدينة وكانت أختها عند "أحد بنى تميم"
(٤)
قربها من طريقهم ، فقالت : اعدل بيني إلى أختي ، ففعل فذهبت لهم
وأكرمهم ، ثم راح زوجها مع رعاته بالإبل والغنم الكثير ، واسم الرجل

-
- (١) هذا البيت من الوافر وهو للأحوص كما ذكر الشاح - انظر شمس
الأحوص ص ١٨٩ ، وهو من شواهد سيبويه ٢٠٢/٢ ، والمقتضب
٢١٤/٤ ، والايضاح في شرح المفصل ٢٥٧/١ ، وشرح جمل الزجاجي
لابن عصفور ٥٥٢/٢ ، والانصاف ٣١١/١ ، ومغنى اللبيب ص ٣٧٩ ،
والتصريح ١٧١/١ ، والمعنى ١٠٨/١ ، ٢١١/٤ ، والخزانة ٢٩٤/١ ،
والهمع ٨٠/٢ ، والاغاني ٦١/١٤ .
(٢) في الأصل " وقد ينسون " .
(٣) انظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٢٦٢ ، وطبقات
ابن سلام ص ١٨٦ .
(٤) في (م) " أحد من بنى تميم " .

مطر ، فلما رآه الأحوص اقتحمته عينه وكان دميما ، وأخت امرأته
من أجمل النساء فقالت له زوجته : قم إلى سلفك - وسلف الرجل زوج أخت
إمرأته - فسلم عليه

فقال : وأشار إلى أخت زوجته بأصبعه فقال : (١)

سلام الله يا مطر عليها . . . وليس عليك

يقول نكاح هذه المرأة حرام عليك يا مطر ، فنصب " مطرا " على أنه
مفعول " نكاحها " وهو مضاف إلى الفاعل .

وجه الاستشهاد أن " مطرا " منادى مفرد معرفة وكان ينهض أن يضم

وقد نونه ، فقال : " هو قبيح بصيد عن القياس " ثم ذكر تنوينه تأويلا
(٢)

فقال : " هو شبه بباب ما لا ينصرف " ، يعني أن المنادى فرع على المضمحل
(٣) كما أن غير المنصرف فرع على المنصرف ، فكما ينون - (غير المنصرف للضرورة) -
(٤) ينون أيضا هذا - (للضرورة) تشبيها به .

(١) هذه النصصة موجود في الخزانة ، وفيها روايات أخرى انظر ٢٩٥/١ .

(٢) قال سيويه : فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف لأنه بمنزلة اسم

لا ينصرف الكتاب : ٢٠٢/٢ .

أقول : للعلماء في الاسم المفرد المعرفة إذا نون رأيان :

الرأى الأول : للخليل وسيويه والمازني وهو تنوينه مرفوعا على لفظه .

الرأى الثانى : لأبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ، ويونس وأبو عمر

الجري وهو تنوينه منصوبا على رده لأصله .

انظر المراجع في ص ٦٣٢ في نفس الصفحات .

(٣) ما بين القوسين - () - ساقط من الأصل و (ك) .

(٤) كلمة - (للضرورة) - ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .

(أو الداخل) عطف على قوله : كالمفرد المعرفة أى وينتصب المنادى
 محلا كالمفرد أو كالدخل (عليه اللام الجارة للاستفائة ، أوللتعجب ،
 واللام مفتوحة بخلاف ما عطف عليه .)^(١) يعنى أن المنادى إذا دخل
 عليه لام الاستفائة نحو " يا لتميم " ، أو لام التعجب نحو :
 " يا للدواهي " ، فإنه ينجر لفظا باللام وينتصب محلا ، لأنه مفعول :
 " أدعوا " مقدرا واللام مفتوحة ، لأن المنادى فى حكم المضممر ،
 واللام الجارة إذا دخلت على مضمّر تفتح ، نحو " لك " و " له " فكذا إذا
 أدخل على المشبه بالمضمّر ، بخلاف ما عطف عليه ، يعنى إذا عطفت
 باللام على ما فيه لام التعجب أو الاستفائة فإن اللام الثانية تكسر^(٢)
 لما سيأتى بيانه .

لأنه بعد الممطوف عن الواقع موقع المضمّر وهو المعطوف عليه فرجع إلى
 أصل حكم اللام وهو الكسر كما تقول : " المال لزيد " .

(١) انظر سيبويه ٢/٢١٥ ، ٢١٨ ، والمقتضب ٤/٢٥٤ ، والمقتصد فى

شرح الايضاح ٢/٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، وابن يميمش

وقال سيبويه : وزعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدل من الزيادة

التي تكون فى آخر الاسم إذا أضيفت نحو قولك : يا عجباه ، ويا بكراه . .

الخ انظر الكتاب ٢/٢١٨ .

وقال الفراء : أصل بالفلان ، يا آل فلان وإنما خفف بالحرف . ابن يميمش

١/١٣١ .

(٢) فى (هـ) : كما سيأتى مثاله .

(١) (٢) (٣)
 (فرقا بين المدعو والمدعو إليه) أى إنما تفتح اللام فى المدعو ،
 وتكسر فى المدعو إليه للفرق بين الداخل على كل واحد منهما ، وإنما
 لم يعكس ، لأن المدعو هو الواقع موقع المضر ، فناسب أن يفتح اللام
 الداخل عليه بخلاف المدعو إليه فإنه لم يقع موقع المضر فكسرت كما هو
 مقتضى أصله ، وهذا معنى ما أشار إليه بقوله : (والفتحة به) أى :
 بالمدعو (أولى منها بالمدعو إليه لضربه بعرق إلى الخطأ^(٥)) ،
 أى : لأن المدعو يضرب بعرق ، أى : له مناسبة بالمخاطب لوقوعه موقعه
 (نحو : بالله للمسلمين) أى : أدعوك بالله للمسلمين ، الأول للمدعو
 والثانى للمدعو إليه ففتح الأول وكسر الثانى ، فرقا بين المدعو والمدعو إليه ،

(١) فى ط : وهو المستغاث والمتعجب منه .

(٢) فى ط : وهو المستغاث له والمتعجب لأجله .

(٣) انظر ابن يعيش ١٣١/١ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور

١٠٩/٢ ، ١١٠٠ .

(٤) قال الجامى فى شرحه لكافية ابن الحاجب : ولم يعكس الأمر ،

لأن ، المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجر
 معها نحو (لك) بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير ،

الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ٣٢٦/١ .

(٥) قال السيرافى فى تعليقه على كتاب سيبويه : فان قال قائل :

لم كان فتح لام المدعو أولى من فتح لام المدعوله ؟ قيل :

لأن المدعوله لم يخرج عن منهاج ما تدخله اللام المكسورة ، لأنك

إذا قلت : " يا للمظلوم " فمعناه أدعوك للمظلوم فهو على منهاجه

فى غير النداء ، والمدعو فى دخول اللام عليه خارج عن القياس

لأن المنادى لا يحتاج الى لام فكان تغيير لاه أولى .

انظر هامش الكتاب ٢١٨/٢ .

(١) كما ذكرناه (ونحو :

(٢) * .. يا للكهول وللشبان للعجب * (

هذا مثال لما عطف على ما دخل فيه لام الاستغاثة ، فإن الكهول والشبان كليهما مدعوان ، ولكن اللام يفتح في المعطوف عليه ويكسر في المعطوف ، لبعده عما وقع موقع المضمرة ، وهو الداخل عليه " يا " لفظا ، وأوله :

* يبيك نا بعيد الدار مغترب .. *

أى : يبيك البعيد في القرابة ، والبعيد في الدار ، أى : يبيك من لا قرابة بينك وبينه ، ومن داره بعيد عن دارك ، وهو غريب ، وفي هذا البيت استشهادان ،

أحدهما : - (أن) - لام المعطوف يكسر وإن كان مدعوا كما ذكرناه ، والثانى : قوله : للعجب فإنه مدعوا إليه ، ولذلك كسر ، فرقا بين المدعو والمدعوا إليه ، أى : يا قوم احضروا للعجب . (٤)

(١) فى (م) " ذكرنا " بدون ضمير الغيبة وقد ذكر ذلك فى ص ٦٣٦ .

(٢) هذا شطر بيت من بحر البسيط وأوله ما ذكره الشارح . وذكر محقق المقتصد فى شرح الايضاح أن القيس شارح شواهد الايضاح نسب لابی الأسود الدؤلى أو ابى زيد الطائى وهو من شواهد المقتضب ٢٥٦/٤ ، والمقتصد ٧٨٨/٢ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١١٠/٢ ، والايضاح العضدى ٢٣٦ ، والعينى ٢٥٧/٤ ، والخزانة ٢٩٦/١ ، والتصريح ١٨١/٢ ، واللسان " لوم " وفيه رواية أخرى للشطر الثانى وهى :-

* يا للرجال وللشبان للعجب * ولم ينسب فى هذه المراجع إلى قائله ، بل قال العينى انه مجهول القائل وتابعه شارح الشواهد

من المتأخرين .

(٣) كلمة - (أن) - ساقطة من الأصل .

(٤) انظر المراجع المذكورة فى الصفحة فى نفس الصفحات .

(١)

(وقولهم يا للبهية ،) وهى البهتان ، (ويا للغليظة)
(٢)
وهى الداهية (ويا للعضية ،) وهى الأفك والبهتان ، (على ترك
المدعو) هذا كأنه سؤال وجواب ، فالسؤال - (أن هذه اللامات فى
الأمثلة " الثلاثة " مكسورة ، وهى للمدعو إليه ، وإنما تكسر إذا تقدمها مدعو
نحو : يا لله للمسلمين ، ولم يتقدم ههنا مدعو ، فأجاب بأنه ترك المدعو
وهو مراد ، كأنه قال : " يا قوم للبهية " ، أى : أدعوكم لهذه الأمور
لتنظروا إليها ، وتعجبوا منها ، وعلى هذا فلام التعجب حيث ما كان ،
فالمدعو وإن لم يذكر معه لكنه مقدر ، لاقتضاء يا مدعوا إلا أن يقال :
يا للعجب بفتح اللام يتقدير كونه مدعوا على جهة مجازية ، أى : " يا عجب
أحضر فهذا أو أنك ، فلا حاجة حينئذ الى تقديم مدعو ،

(١) انظر الصحاح " بهت " .

(٢) الموجود فى اللسان " غلق " : والخلق : الهلاك .

(٣) انظر الصحاح " عضه " .

(٤) فى (م) و (هـ) (الثلاث) وكلا الوجهين جائز ، وذلك أن المعدود
إذا وصف باسم العدد تجاذبه قاعدتان نحويتان ، -
القاعدة الأولى قاعدة العدد مع المعدود وهى تقتضى تأنيث السدد مع
المعدود المذكور وعكسه ، فتقول : " عندى رجال ثلاثة ، وعندى فتيات
ثلاث .

والقاعدة الثانية : قاعدة الصفة مع الموصوف ، وهى تقتضى موافقة الصفة
للموصوف فى التذكير والتأنيث تقول : " عند رجال ثلاث ، وعندى نسوة
ثلاثة ، لذلك جاز لنا مراعاة أى القاعدتين أردنا .
انظر عدة السالك الى أوضح المسالك ٢٤٥ / ٤ .

(٥) فى (هـ) " للتعجب " .

(٦) قال سيبويه فى كتابه ٢ / ٢١٧ : " وقالوا يا للعجب ، ويا للماء لمارأ
واعجبا أو رأوا ماء كثيرا كأنه يقول : تعال يا عجب أو تعال يا ماء
فانه من أيامك وزمانك .

لكن إذا كانت مكسورة فلا يكون ما دخل عليه مدعوا ، فلا بد من تقدير مدعو آخر ، فإن من يجعله مدعوا مجازا بفتح اللام معه ، ويقول : " يا للعجب " بالفتح ، ولو كسر لأضر مدعوا .

(١)

(وتدخل الضمير " نحو " :

فيالك من ليل . (أى : اللام الجارة تدخل الضمير نحو :

فيالك من ليل . وآخره :

(٢)

* كأن نجومه . . . بكل مفار القتل شدت بهذبل *

ونحو (و :-

(٣)

* يا لك من قبرة بمعمر *

" القبرة " : واحدة

القبر ، وهو ضرب من الطير ، والبيت لطرفة بن العبد ، وقد نزل مع عمه على ما* ، فنصب فخيفا له للقنابر ، وهى جمع " القنبر " لغة فى " القبر ، وبقي عامة يومه ، فلم يصد شيئا ، ثم حمل فحه ورجع إلى عمه ، وتحملوا ، من ذلك المكان ، فرأى القنابر يلتقطن ما نثر لهن من الحب فقال :

(١) فى (هـ) " فى " بدلا من " نحو " .

(٢) هذا البيت من بحر الطويل وهو من معلقة امرئ القيس والمفار الشديد

القتل ، ويذبل جبل ، انظر ديوانه واشعار الستة الجاهلين .

(٣) هذا الرجز لطرفة بن العبد كما ذكر الشارح وهو فى ديوانه ص ٤٦ ،

وفيه نفس القصة والرجز والقصة فى مجمع الأمثال ٢٣٩ / ١ ، وحذف

النون من " تحذرى " إما لوافق القافية أو للتقاء الساكنين .

المرجعين السابقين وهامش العباب ، وفى اللسان " قبر " قال

ابن برى " يالك من قبرة بمعبرة لكليب بن ربيعة التغلبى ، ثم ذكر

أنها هى السبب فى حرب البسوس التى قتل فيها كليب . انظر

اللسان " قبر " .

* يالك من قبرة بمعمر *

والمعمر المنزل الواسع من جهة الماء والكلا وآخره :-
(١) (٢)

خلا لك الجو ابيضى واصغرى

ونقرى ما شئت أن تنقـرى

قد رحل الصياد عنك فابشـرى

ورفع الفخ فماذا تحـذرى
(٣)

لا بد من صيدك يوما فأصبـرى .

(٤)
(أو الألف للإستغاثـة ، فلا لام) أى : أو كالدخـل عليه الألف

للإستغاثـة نحو : يا زيدا ، فإنه ينتصب محلا فلا لام ،

(١) الجو هنا ما اتسع من الأودية .

(٢) اصغرى أى صوتى ، والصغير هو الصوت بالفم والشفـتين . اللسان
" صفر " .

(٣) فى الشعر والشعرا ص ١٨٨ * لا بد يوما أن تصادى فاصبرى *
وفى اللسان " قبر " * لا بد من أخذك يوما فاصبرى * .

(٤) قال ابن الحاجب فى الكافية (ويفتح اللاحق ألفها ولا لام نحو :
" يا زيدا ") انظر شرح الكافية للرضى ١٣٣/١ وشرح الجامى
للكافية ٣٢٨/١ .

وقال الرضى : " قال الخليل اللام بدل من الزيادة فى آخر المستغاث
به والمتعجب منه " انظر ١٣٤/١ .

قال الصبان : " قوله : " يا زيدا " صرح الرضى والجامى بأنه حينئذ
مبنى على الفتح ، وأن توابعه لا ترفع ، ومقتضاه أن ألف الاستغاثـة
إذا لحقت المثنى والمجموع على حده صارا مبنيين على اليا ، وتقدم
تزييف ما قالاه ، وأن الظاهر الذى لا ينبىء العدول عنه أنه مبنى على

ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وأنه يجوز فى تابعه
الوجهان " أه وحاشية الصبان ١٢٦/٣ ، وانظر كلام الرضى فى شرحه
للكافية ١٣٤ ، وكلام الجامى فى شرحه لها ٣٢٨/١ .

(١) أى لا تجتمع اللام مع " ألف " الاستغاثة لتنافي أثرهما ، إذ ألف (٢)
(٣) الاستغاثة توجب فتح ما قبلها ، واللام توجب جره ، ولذا لك لا يجتمعان .

(أوالندبة) أى : كالداخل عليه ألف الندبة .
(٤)
(فإنه يفتح نحو : " يا زيدا " ، والهاء للوقف خاصة .)
(٥)
أى : إنما تلحق الهاء فى الوقف خاصة ، (ولا يجوز تحريكه ، إلا للضرورة
نحو :

يارب يارباه إياك أسئل . . . (٦)
* عفراء يارباه من قبل الأجل * وآخره :

-
- (١) فى (هـ) " تجمع " .
(٢) فى (هـ) " الألف " .
(٣) قال الأشمونى : ولا يجوز الجمع بينهما " قال الصبان قال شيخنا
لأن اللام تقتضى الجرد والألف الفتح ، فهين أثرهما تنافى ، ولأنه
لا يجمع بين العوض والمعوض ، وفى كل من العلتين نظر ، أما الأولى
فلأن مقتضى اللام الجرد ولو تقديرا فلا ينافى ما تقتضيه الألف من
الفتح ، وأما الثانية : فلأنه قد يمنع كون الألف عوضا عن اللام ويدعى
أن كلا أصل . انظر حاشية الصبان على الأشمونى ١٢٦/٣ .
(٤) قال سيبويه : وأعلم أن الألف التى تلحق المندوب تفتح كل حركة
قبلها ، مكسورة كانت أو مضمومة ، لأنها تابعة للألف ، ولا يكسبون
ما قبل الألف إلا مفتوحا - انظر الكتاب ٢٢٠/٢ ، وشرح الكافية
للرضى ١٥٦/١ ، والتصريح ١٨١/٢ ، والأشمونى ١٢٧/٣ ، ١٢٨ .
(٥) انظر ابن يعيش ٤٦/٩ ، وشرح الكافية للرضى ١٥٨/١ .
(٦) هذا الرجز نسبته ابن يعيش لعروة بن حزام العذرى - انظر ٤٧/٩ ،
وفى معانى القرآن للفراء قال : وأنشدنى أبو فقعمس لبعض بنى أسد ،
ثم ذكر البيت ، وقال البغدادى فى الخزانة إنه لم يجده فى ديوان عروة ≡

"عفراء" اسم امرأة أى : "أسالك يا ربى عفراء والاتصال بها قبل حلول الأجل".

(أ) أو كان مبنيا قبل النداء تحقيقا أو تقديرا ، نحو : يا خمسة عشر "يا حذام ، ويا لكاع" . (١) يعنى إذا كان الاسم مبنيا ثم دخل عليه حرف النداء ، فإنه يبقى بناؤه على ما كان فهو منتصب محلا أيضا ، قسم المبنى إلى قسمين : تحقيقى ، وتقديرى فالتحقيقى نحو : "يا خمسة عشر" ، فإن بناءه لتضمن حرف العطف وهو موجب للمبنى (٢) تحقيقا ، وتقديرى : "نحو : يا حذام ، ويا لكاع ، فإنه ليس لهما علة بناء تحقيقا ، لكنهما بنيا لمشابهتهما "نزال" ، الواقع موقع : انزل ، فالبناء فيهما تقديرى لا تحقيقى ، لأن نزال إنما بنى لمشابهته ما لا يمكن له ، وهو فعل الأمر ، وأما "جذام" ، "وتكاع" فلم يتضمنا معنى فعل الأمر ، ولا معنى الماضى ولا معنى الحرف ، بل شابه ما تضمن مبنى الأصل ، فالبناء فيه تقديرى لا تحقيقى . (٤)

== انظر معانى القرآن للفراء ٤٢٢/٢ ، والخزانة ٤٦٢/٣ . وعروة بن حزام العذرى أحد عشاق العرب وهو اسلامى كان فى زمن معاوية بن أبى سفيان ، و"عفراء" ابنة عمه وكان يعشقها ، انظر الخزانة ٥٣٤/١ .

- (١) فى (م) زيادة "و" فى هذا المكان .
- (٢) قال سيهويه : وإنما أصل خمسة عشر ، خمسة وعشرة ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد ، . . . فلما خولف به عن حال أخواته مما تكون للعدد خولف به وجعل كأولا . . . الخ .
- قال السيرافى : وقوله : فلما خولف به : يعنى خولف بخمسة عشر فى طرح الواو عن أخواته . . . الخ - انظر سيهويه ٢٩٧/٣ ، ٢٩٨ ، والسيرافى بالهامش .
- (٣) فى (ك) و (ل) و (هـ) "لمشابهة" .
- (٤) انظر ابن يعيش ٨٠/٣ ، ٨١ .

(١) ويجوز وصف المنادى المفرد المعرفة مطلقاً (أى سواء تعرف قبل النداء " كيازيد " ، أو بالنداء " كيا رجل " . (على الأعرف ، خلافاً للأصمعى) فإنه منع من وصفه فيهما ، وحمل ما ورد من نصيبه على إضمار: " أعنى " ومن رفعه على تقدير مبتدأ محذوف ، وكأنه نظر إلى أن المفرد المعرفة واقع موقع المضمَر ، والمضمَر لا يوصف ، فكذا الواقع موقعه ، وإنما جاز على الأعرف .
(لأنه وإن وقع موقع ما لا يوصف) وهو المضمَر ،
(لم يجر مجراه في كل حال) يعنى أنه لا يلزم من وقوعه موقعه أن يأخذ حكمه من جميع الوجوه .

(١) فى كتاب سيبويه ١٨٣/٢ ، قلت : أرايت قولهم " يازيد الطويل " علام نصب وا " الطويل " ؟ قال : نصب لأنه صفة لمنصوب ، وقال : وإن شئت كان نصبا على أعنى ، فقلت : أرايت الرفع على أى شئ هو إذا قال : " يازيد الطويل " ؟ ، قال هو صفة لمرفوع .
وفى المقتضب ، فإن نعت مفرداً بمفرد فأنت فى النعت بالخيار إن شئت رفعته وإن شئت نصبته ، نقول : " يازيد العاقل أقبل . . . وإن شئت قلت : العاقل . . . أما الرفع فلأنك أتبعته مرفوعاً وأما النصب فعلى الموضع لأن موضع " زيد " منصوب . المقتضب ٢٠٧/٤ ، ٢٠٨ ، وانظر كشف المشكل فى النحو ٥٢٨/١ ، والمقتصد ٧٦٩/٢ ، ٧٧١ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ١٣٦/١ وقال الأصمعى لا نوصف المنادى المضموم لبه بالمضمَر الذى لا يجوز وصفه فارتفاعة . . . على تقدير أنت وأنتصاه على تقدير " أعنى " وليس بشئ إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع أحكامه . أ هـ

(ولم يصرفوه عن حكم الغيبة رأسا لجواز عود الضمير إليه بلفظ الغيبة)
هذا استدلال على أنه لا يلزم من وقوعه موقع المضمّر أن يجرى مجراه
في جميع الأحوال ، لأنه لم يصرف المنادى المعرفة عن حكم الغيبة رأسا
ولو كان له حكم المضمّر مطلقا ، انصرف عن حكم الغيبة رأسا ، لكنّه
لم يصرف ، ولذلك جاز عود الضمير الغائب إليه ، فلم يكن له حكم المضمّر
مطلقا باعتبار عود الضمير ، فجاز أن لا يأخذ حكمه أيضا .

(واستثنى بعضهم النكرة المعرفة بالنداء مثل " يا رجل " ، فأنه
ليس مما يوصف :) أى : بالمعرفة قبل النداء ، لأنه نكرة قبله فلا يوصف
بالمعرفة ،

هذا مقابل لقوله : " مطلقا " ، لأن بعضهم قال : المنادى إذا كان
معرفة قبل النداء جاز وصفه " كيازيد الطويل " ، أما النكرة المتعرّفة
بالنداء " كيارجل " ، فلا يجوز وصفه بالمعرفة ،

(وقد حكى يونس) جواز وصف النكرة المتعرّفة بالنداء ، بالمعرّفة
(نحو : " يا فاسق الخبيث " ، وليس بقياس ، والعلة استطالتهم إياه
بوصفه مع ما ذكر في امتناع بناء المضاف ، وأما العلم فلما لم يكن مفيدا
من الألفاظ ولا معنى له إلا الإشارة لم ينطّل ، فإذا انتهيت إلى " الظريف "
من قولك : " يازيد الظريف " ، كأنك قلت : " يا ظريف ")

=== وقال عبد القاهر في المقتصد : " الا أنك اذا قلت : " يازيد
الظريف " جاز أن لا يجعل " الظريف " تابعا لموضع زيد وتنصبه
بفعل مضمّر نحو : " أعنى الظريف " - المقتصد ٢ / ٧٧٤ .
(١) ما ذكره في امتناع بناء المضاف هو أنه لو بني المضاف لزم تقديم
الحكم على علته . انظر ص .

(١)

هذا الكلام تعليل لقوله : (- استثنى بعضهم النكرة المعرفة بالنداء ،
أى : يفرق بين المنادى إذا كان علما ، وبينه إذا كان نكرة قبل
النداء ، إذ جاز وصف الأول دون الثانى ، وهلة الفرق أن العلم
يفيد بنفسه تعيين المدلول ، فلم يفتقر إلى الصفة فى الدلالة على
التعيين ، بخلاف النكرة فان تخصصه مفتقر إلى الوصف فلو ضم قبل الوصف
لزم تقديم الحكم على العلة ، كما ذكرنا فى امشاع بنا المضاف ، وببانه
أن ضمه انما كان لكونه معرفة مخصصة ، وتخصيصه يحصل بالوصف ،
فلو ضم قبل وصفه لزم تقديم الحكم ، وهم الضم ، على علة ، وهى تخصصه ،
وتعيينه ، لأن علة ضمه كونه واقعا موقع المضم ، لكونه مفردا معروفة ،
وتعرفه بوصفه ، فيلزم تقديم الحكم على العلة ، وأيضا لما كان تخصصه
مفتقرا إلى الوصف كان مستطالا بوصفه ، فكان حكمه حكم المضارع للمضاف
الذى يجب نصبه ، بخلاف العلم فان تعيينه بنفسه ، فلا يفتقر إلى الوصف
فى التعيين ، فلا يستطال بالوصف ، بل وصفه زائد يأتى بعد تمام الأول
ولذلك أشار - (إليه) - بقوله : " كأنك قلت : يا ظريف ، أى : الصفة
مستغنى عنه لا يفتقر إليه العلم فى تعيينه ، فكانه منادى آخر ، لا أن الصفة
فى حكم تكرير العامل ، وقوله : " لما لم يكن مفيدا من الألفاظ ، جرى
فيه على عبارة القدماء ، وهى أنهم قالوا : أتعلم يشير ولا يفيد ،
أى يشير إلى تعيين الذات ، ولا يفيد الوصف ، والصفة تفيد ولا تشير
نحو : " العالم " ، فانه يفيد وصف العلم ، ولا يشير إلى تعيين الذات ،

(١) هنا ينتهى السقط من الأصل .

(٢) كلمة - (إليه) - ساقطة من الأصل و (م)

(٣) انظر ابن يعيش ٢٧ / ١ .

لأن مدلوله ذات ما قام به العلم ، هذا غاية تقرير حل هذا اللفظ وفيه
(١)
نظر ، لأننا - (لا) - نسلم أن تعيين النكرة بواسطة الوصف بل بدخول
(٢)
" يا " عليه ، وكذا العلم لا سيما عند من قال : نداء العلم بعد تنكيره ،
فإذا نكر صار مساويا لقولك : " يا رجل " ، فليكونا سواء في جواز الوصف ،

(فالمفرد منه) أى : من الوصف (أو ما هو فى حكمه)
(٣)
أى : فى حكم المفرد نحو : " حسن الوجه " ، فإن حكمه حكم المفرد
لأن إضافته غير حقيقية ، والتقدير : " حسن وجهه " ، وهذا الوصف
إذا وقع منادى أعطوه حكم المضاف ونصبوه ، والفرق غامض ، ولكن الاستعمال
على ما ذكره ، فإنهم جوزوا فى نحو :
(٤)
* يا صاح باذا الضامر العنس . . *

-
- (١) كلمة - (لا) - ساقطة من الأصل و (ل) .
(٢) تقدم فى ص
(٣) قال سيبويه : ويقوى : " يازيد الحسن الوجه . . . أنك لا تستطيع
أن تناديه فتجعله وصفا مثله منادى " وابن يعيش ٨ / ٢ .
(٤) هذا البيت من بحر الكامل وهو لابن لوزان السدوسى كما فى كتاب
سيبويه والمفصل ، ونسب فى الأغنى إلى خالد بن المهاجر ، وخزربن
لوزان شاعر يقال : إنه قبل امرئ القيس ، وخالد بن المهاجر
هو خالد بن بن المهاجر بن خالد بن الوليد بن المفيرة القرشى .
وهذا البيت من الشواهد التى قلما يخلو منها كتاب نحو ، فهو فى
سيبويه ١٩٠ / ٢ ، والمقتضب ٢٢٢ / ٤ ، وشرح شواهد سيبويه لابن
النحاس ١٧٧ ، والمفصل ص ٤٠ ، والايضاح فى شرح المفصل ٢٧١ / ١
وابن الشجرى ٣٢٠ / ٢ ، وابن يعيش ٨ / ٢ ، والخصائص ٣٠٢ / ٣ ،
وقد استشكل النحاة على رفعه مجىء المعطوفات بعده مجرورة ، وقد
===

نصب"الضامر"ورفعه ، كما لو قلت :يا هذا الضامر رفعا ونصبا " (إذا كان جاريا على مضموم غير مبهم جاز فيه النصب حملا على الموضع منه :

(١)

فما كعب بن مامة وابن سعدى . . بأكرم منك يا عمر الجودا)

=== حاول بعضهم تخريجه على طرق أخرى ، قال ابن جني فــــى الخصائص ٣/٣٠٣ : وهو عندنا محمول على معناه دون لفظه ، وانما أراد " ياذا العنس الضامر والرحل ذى الاقتاد " ، وقال ابن الحاجب فى الايضاح فى شرح المفصل ١/٢٧١ : إن الاستدلال بانشاد الشطر الأول على ما رواه الثقات ممن لا يعلم تتمته ، والاخر وهو أن يكون " الرجل " معطوفا على " العنس " على سبيل التجوز لأن معنى : الضامر العنس ، الذى ضعف أو بلى عنسه ، فعطف الرجل باعتبار المعنى ، كأنه قال : الذى ضعف أو بلى عنسه ورحله . وانظر كلام النحاة فى الخزانة ١/٣١٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ففسد أطلال صاحبها الكلام فيه . ومما قاله فيها بعد ما ذكر جوابــــى ابن الحاجب عن رفع " ياذا الضامر العنس " : قال : ويفهم من هذين الجوابين أنه لم يجز نصبه ، وهو مخالف لما نقله القالى فى شرح اللباب ، قال : جوزوا فى نحو : * يا صاح ياذا الضامر العنس* نصب الضامر ورفعه كما لو قلت : ياذا الضامر رفعا ونصبا " أه ، وما ذكره البغدادى موافق لما هنا . إلا أن البغدادى يقول القالى والصحيح أنه : القالى بالفاء .

(١)

هذا البيت من بحر الوافر وهو من قصيدة لجريـر يمدح فيها عمر بن عبد العزيز ، وكعب بن مامة الإيادى أحد أجواد العرب ومن جوده ما ذكره ابرهـلا العسـكرى فى : الكرماء ص ١٣ قال : وصعب كعب رجلا من النمرين قاسط فى شهر ناجر فتصافنا ما هما فجعل النمرى يشرب نصيبه ناذا أصاب كعبا نصيبه قال : أسق أخاك النمرى فيؤثره على نفسه ويسقيه حتى أضربه العطش وأسرع السير حتى رفع له أعلام الماء ===

(١)

فنصب " الجواد " حملا على موضع " عمر " فإنه منصوب .

(٢)

(والرفع) أى : وجاز الرفع (حملا على اللفظ ، لأن الضم لا طراد ه هنا أشبه الرفع .) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن المبنيات إنما تجرى الصفات على محالها لا على الفاظها نحو : " جا " فى هولا " الكرام " ، بالرفع ، ولا يجوز جره نظرا إلى لفظ هولا " فكان ، ينبغى أن لا يجوز رفع الوصف فى " يازيد الطريف " أيضا " نظرا إلى لفظ (٣) " يازيد " ، لأنه مبنى أيضا ،

=== وقد غلبه العطش فقبل له ورد كعب فلم يقدر على الورد فمات "

وانظر خبره فى الخزانة ٤ / ١١٠ ، ١١١ ، ومع هامش ديوان جرير ١٣٥ ، ١٣٦ ، وابن سعدى ذكر المصنف فى التعليق انه حاتم الطائي ، وذكر العيني وصاحب الخزانة أنه أوس بن حارثة بن لأم الطائي وسعدى أمه ، وكان من أجواد العرب وساداتهم وفيه يقول ابن أبي حازم الأزدي :

الى أوس بن حارثة بن لأم ليقتضى حاجتى متمن قضاها
وما وطى الثرى مثل ابن سعدى ولا لبس الحال ولا احتذاها
والبيت الشاهد فى ديوانه ص ١٣٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٨ ،
والعيني ٤ / ٢٥٤ ، والخزانة ٤ / ١١٠ ، وابن يمين ٢ / ٢٩٩ ،
٣ / ١٤٣ ز وغيرهم ، ورواية الديوان والمقتضب والخزانة :
بأجود منك ، ويروى " أروى " بدلا من سعدى .

(١) فى (م) و (هـ) فى موضع المنادى وفى (ك) " حملا على موضع

فانه منصوب " وفى (ل) " حملا على الموضع .

(٢) فى (م) " لأن المضم " وهو خطأ .

(٣) كلمة - (أيضا) - من (م) و (هـ) .

فأجاب بأن ضم المنادى لما كان مطرداً مع حرف النداء^(١) كان كاطــــراد
رفع الفاعل مع الفعل ، فاشبه هذه الحركة - " لاطرادها " - بحركة
المعرب ، فلذلك أجريت الصفة على لفظه ، وقيل : إن حركة المنادى
عارضة ، فاشبه لعروضه حركة المعرب ، فلذلك أجريت الصفة على لفظه ،
وهذا كأنه أظهر ، فإن عروضه مشابه للأعراب ، إذ المنادى قبل النداء^(٢)
(اسم) - معرب ، فعرض له البناء بالنداء ، فحركة بنائه عارضة ،
فشابه حركة المعرب ، أما الإطراد فليس سبباً لجرى المعرب على لفظه^(٣)
فإن نحو : هؤلاء - (أيضا) - كسره " مطرد " ، ومع هذا لا يوجب
إجراء الصفة على لفظه ، فعلمنا أن الإطراد ليس سبباً مستقلاً في إجراء
الأعراب على اللفظ ، إلا إذا ضم العروض معه ، فالتعليل بالعروض أولى
لكونه مستقلاً بالدلالة على هذا الفرض ، ومعنى الأطراد أن البناء^(٤)
على الضم حاصل في كل منادى مفرد - (معرفة) - تدخل عليه حرف
النداء ، سواء كان " متعرباً " قبل النداء كما زيد ، أو بالنداء كما راجل^(٥)
(وعلى هذا " يازيد الكريم الخيم " رفعا ونصبا) لأن " الكريم الخيم " -
حكمه حكم المفرد ، بناء على ما ذكرنا من كون الإضافة فيه غير حقيقته ،
فهو في حكم الانفصال ، والتقدير : " يازيد الكريم خيمه " .

-
- (١) في (م) " لاطراده " .
 - (٢) كلمة - (اسم) - ساقطة من (ل) .
 - (٣) ، ، - (أيضا) - ، ، ، الأصل .
 - (٤) في الأصل " مطرده " .
 - (٥) كلمة - (معرفة) - ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .
 - (٦) في (م) و (هـ) " سواء كان معرفة " .
 - (٧) الخيم بالكسر السجية والطبيعة .

(وإذا كان) أى الوصف (مضافا أو لمضاف فالنصب ليس إلا ، نحو :
 (١) " يا زيد ذا الجمة) هذا مثال لما كان الوصف مضافا ،
 (وبأ عبد الله الظريف) ، هذا مثال لما كان الوصف لمضاف ،
 يعنى أن المنادى الموصوف مضاف فيجب نصب الصفة فى الموضعين ،
 أما إذا كان الوصف مضافا فلأن حكمه حكم الضادى ، والمنادى المضاف
 منصوب فكذا الوصف ، وأما إذا كان صفة " لمنادى مضاف " (٢) ، فيجب
 النصب أيضا فى الوصف ، لأنه تابع لما ينتصب لفظ ومحرلا .

(٣)
 (وكذا سائر التوابع) فإن حكمها حكم الوصف فى أنه إذا كان مفردا
 يجوز فيه الرفع والنصب ، وإذا كان مضاف أو لمضاف فيجب فيه النصب أيضا .
 (٤)
 (إلا البدل ، ونحو " زيد وعمرو من المعطوفات) (٥)

(١) قال سيهويه : فالمضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلة إذا نادى به
 لأنه هنا وصف لمنادى فى موضع نصب ، كما انتصب حيث كان منادى لأنه
 فى موضع نصب . . . وقال الخليل رحمه الله وسألته عن : يا زيد نفسه ،
 وبأ تميم كلمهم وبأقيس كلهم فقال هذا كله نصب كقولك : يا زيد ذا
 الجمة ، وفى المقتضب : وإذا نعت مفردا بمضاف لم يكن المضاف إلا
 منصوبا ، تقول : يا زيد ذا الجمة ، وبأزيد غلام عمرو .
 أما الضادى المضاف فنعت لا يكون إلا نصبا . انظر سيهويه ١٨٤ / ٢ ،
 والمقتضب ٢٠٩ / ٤ .

(٢) فى (م) " المنادى المضاف " .

(٣) انظر سيهويه ١٨٤ / ٢ ، ١٨٥ وما بعدها ، والمقتضب ٢١١ / ٤ .

(٤) قال المبرد فى المقتضب : اعلم أن البدل فى جميع العربية يحل محل
 المبدل منه . . . فعلى هذا تقول : يا زيد أبأ عبد الله ، فتنصب
 " أبأ عبد الله " نعتا كان أو بدلا لأنك إذا أبدلت فكأنك قلت :
 " يا أبأ عبد الله " - المقتضب ٢١١ / ٤ .

(٥) قال سيهويه : وتقول : " يا زيد وعمرو " ليس إلا لأنهما قد اشتركا فى النداء .

(١)
التي لا يمتنع دخول " يا " عليها " (فإن حكمها حكم المنادى بعينه
مطلقا) مفردة كانت أو مضافة ، أو بعد مفرد أو مضاف ،
(٢) (٣)
(كسائر التوابع " مضافة ") - (أى) - كما أن سائر التوابع مضافة
حكمها أيضا حكم المنادى مطلقا ، أى : أنه لو كان " منادى لكان يجب
نصبها ، فالقدر المشترك بين البديل ، وهذه المعطوفات التي لا يمتنع
دخول " يا " عليها ، وبين سائر التوابع مضافة ، هو أن حكمها حكم المنادى
مطلقا ، (تقول : " يا زيد زيد ، ويا زيد صاحب عمرو " ، فإذا ابدلت ،
ذكر مثلين للبديل ، الأول للمفرد ، والثاني للمضاف ، وفي جعل " زيد " بدلا
من زيد نظر ، فإنه تأكيد لفظي لا بدل .

== في قوله : " يا " . . . لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر
كما تدخل في الأول ، وليس ما بعدها بصفة ، ولكنه على " يا "
الكتاب ١٨٦/٢ .

وقال المبرد : اعلم أن المعطوف على الشئ " ، يحل محله لأنه
شريكه في العامل . . . فعلى هذا تقول : " يا زيد وعمرو أقبلأ " .
انظر ابن يعيش ٢/٢ .

- (١) في (ل) و (م) " عليه " .
- (٢) في (م) " مضافا " .
- (٣) كلمة - (أى) - ساقطة من (ل) .
- (٤) ما بين الأقواس " وقع مكانه في (م) و (هـ) : " أى لو كان سائر
التوابع في حال الاضافة منادى " .

- (٥) انظر سيبويه ١٨٦/٢ ، وما بعدها ، والمقتضب ٢١١/٤ وما بعدها .
- (٦) قال صاحب العباب : المصنف تبع أبا على والزمخشرى في أنه جعل
" زيد " الثاني بدلا من الأول ، وسيبويه جعله عطف بيان ، والظاهر
أنه تأكيد لفظي لإفادة البديل وعطف البيان ما لا يفيد الأول . أهـ
العباب اللوحة ٨٢ مخطوطة المدينة ، وانظر كلا أبي على في الايضاح
العضدى ٢٣١/١ ، وانظر كلام الزمخشرى في المفضل ص ٣٨ .

(١) (و " يا زيد وعمرو ") مثال للمفرد من المعطوف ' بحرف الذي لا يمتنع دخول يا عليه .

(و " يا زيد وعبد الله ") مثال للمضاف منه ، ثم ذكر أمثلة التوابع في البدل ، والمعطوف بحرف المذكور فقال :
(يا تميم أجمعين ، وأجمعون .)^(٢) الرفع على اللفظ ، والنصب على المحل ، هذا مثال للتأكيد المفرد ،
(وكلهم ، أو كلكم)^(٣) مثال للتأكيد المضاف ، وذكر " كلهم ، وكلكم " ،
فالفية في " كلهم " نظرا إلى لفظ تميم ، و " كلكم " نظرا إلى أنه واقع موقع المفرد وهو : " يا أنتم " ، فالفية نظرا إلى اللفظ ، والخطاب نظرا إلى المعنى .

(٤) (ويا غلام بسر وبشرا ، وأبا عبد الله) هذا مثال لعطف البيان مفردا
(٥)
(٦)
(٧)
ومضافا

-
- (١) في الأصل " المعطوفات .
- (٢) قال الخليل في سؤاله لسيخه : وأما : " يا تميم أجمعين " فانت فيه بالخيار ، ان شئت قلت : أجمعين ، ولا ينتصب على " اعني " من قبل أنه محال أن تقول : " اعني أجمعين " ويدل على أن أجمعين ينتصب لأنه وصف لمنصوب .
- قول يونس : المعنى في الرفع والنصب واحد . انظر الكتاب ١٨٤ / ٢ .
- (٣) المرجع السابق في نفس الصفحة وفيها : " هذا كله نصب كقولك : يا زيد ذا الجمة " - وانظر المقتضب ٢١١ / ٤ ، والمقتصد ٧٧٤ / ٢ ، وابن يعيش ٤ / ٢ ، والفوائد الضيائية شرح الكافية ٣٣١ / ١ .
- (٤) انظر المقتصد ٧٧٥ / ٢ ، وابن يعيش ٢ / ٢ .
- (٥) في () " ويا عبد الله " وهو خطأ .
- (٦) المراجع السابقة . (٧) في الأصل " أو مضافا " .

(وجاز في قوله :

(١)

إني واسطار سطرن سطرًا كقائل يا نصر نصر نصرا

أربعة أوجه .) .

أحدها : أن يضم الأول ، وينصب الثاني ، والثالث على عطف البيان من موضع الأول ، أو على المصدر بمعنى : يا نصر انصر نصرا ، أو على أن الأول عطف بيان ، والثاني مصدر أو بالعكس .
والثاني : يضم الأول ويرفع الثاني على أنه عطف بيان من اللفظ ، وينصب الثالث على الموضع أو على المصدر .

والثالث : أن يضم الأول والثاني على أن الثاني بدل من الأول ، أو تأكيد لفظي - (له) - ، وينصب الثالث إما على عطف البيان أو على المصدر .
والرابع : أن ينصب الأول ، ويجر الثاني بالإضافة على أن يكون المضاف إليه جنسا كما يقال : طلحة الخير ، وحاتم الجود ، والتكثير للتفخيم (٢) (٣) (٤)

(١) هذا البيت من الرجز وقد نسبته سيبويه لرؤبة وتبعه في نسبته إليه ابن جني في الخصائص . انظر الكتاب ١٨٥/٢ ، والخصائص ٣٤٠/١ والمقتضب ٢٠٩/٤ ، والخزانة ٣٢٥/١ ، والمفني ص ٤٣٤ ، والمقتصد ٩٢٨/٢ ، والعيني ١١٦/٤ ، واللسان " نصر " ، ولا يكاد يخلو منه كتاب نحو أو لغة ، (ونصر) الممدوح هو : نصر بن سيار أمير خراسان ، ونصر الثاني قيل إنه حاجبه وهذا خلاف ما فهم سيبويه والمبرد فقد فهماه على أنه عطف بيان ، وقيل إن اللفظة الثانية بالضاد أي نصر . وانظر الكلام على البيت في المراجع السابقة .

(٢) كلمة - (له) - ساقطة من (م) .

(٣) في الهامش أي مصدرا .

(٤) هذا القول ذكره صاحب الخزانة ونسبه للمصنف وذكر شرح الشارح م

انظر الخزانة ٣٣٥/١ .

وما ذكره الشارح هنا هو نص كلام المصنف في الحاشية ١٤ ظ .

وينصب الثالث : أما على عطف البيان ، أو على المصدر ، أو يكون الأول جنسا والثاني علما ، فكله خطب النصر مجازا ، كما قال :
(١) أيا جود معن ناج معنا بحاجتي فمالى إلى معن سواك شفيع
وعلى هذا فالثالث لا يكون إلا مصدرا .

(وبما عمرو الحارث .) هذا مثال للمعطوف بحرف الممتنع دخل يا عليه ،
(٢) فيجوز فيه رفع " الحارث " ، ونصبه ، (يختار الخليل فى المعطوف)
أى : فى هذا المعطوف المذكور (الرفع) - (تنبيهها على أنه مقصود
(٤) بالنداء) - أيضا كالأول فيرفع .

-
- (١) هذا البيت لم اعثر عليه فى المراجع التى بين يدى وهو من بحر الطويل .
(٢) هو الخليل بن أحمد الفراهيدى الأزدي شيخ سيبويه وإمام النحاة فى عصره وواضع علم العروض . ولد بالبصرة وشب بها قيل إنه توفى سنة ١٣٠هـ وقيل ٦٦٣هـ ، وقيل ١٧٥هـ .
(٣) قال سيبويه فى كتابه " وقال : الخليل رحمه الله : من قال : يا زيد والنضر فنصب وإنما نصب لأن هذا من المواضع التى يرد فيها الشىء إلى أصله ، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : " يا زيد والنضر " . ويقولون : " يا عمرو والحارث " ، وقال الخليل رحمه الله : هو القياس . . . إلى انثار الكتاب ١٧٦/٢ - ١٨٧ . وفى المقتضب أما الخليل وسيبويه والمازنى فيختارون الرفع . انظر ٢١٢/٤ .
(٤) ما بين القوسين وقع فى (م) من المتن وفى بقية النسخ من الشرح وهو ما يقتضيه السياق .

(١) وأبو عمرو (النصب .) (٢) أى : يختار النصب ، لأن المعطوف على
المبنى إنما يجرى على الموضع لا على اللفظ بدليل ضربت هؤلاء * وزيدا
بالنصب .

(وأبو العباس الرفع) أى : يختار الرفع (فيما يصح نزع اللام عنه
كالحسن) فإن الصفة إذا جعلت علما جاز إثبات اللام فيه ونزعها عنه .
(والنصب) أى : ويختار النصب (فيما لا يصح) (٣) أى نزع اللام عنه
(كالنجم والصق) مما غلب من الشابة اسما أو صفة ، ووجه الفرق

- (١) اختلف فى اسمه على واحد وعشرين قولاً ذكرها السيوطى فى بغية
الوعاة وهو أحد القراء السبعة المشهورين وامام أهل البصرة فى اللغة
والنحو ، توفى سنة أربع وقيل تسع وخمسين ومائة من الهجرة . انظر
مراتب النحويين ٣٢-٤٢ ، وطبقات النحويين ٢٨-٣٤ ، وبغية
الوعاة ٢/٢٣١ ، ونشأة النحو ص ٧٥ .
- (٢) قال المبرد فى المقتضب : " أما أبو عمرو ، وعيسى بن عمر زيونس ،
وأبو عمرو الجرمي فيختارون النصب - انظر ٤/٢١٢ .
- (٣) انظر ملخص كلام السيرافي فى هامش سيبويه ١٨٧/٢ ، وانظر الفوائد
الضائية شرح كافية ابن الحاجب ١/٣٣١ ، والمقتصد ٢/٧٧٦ ، ٧٧٧
وشرح كافية الرضى ١/١٢٧ .
- وفى ابن يعيش ٣/٢ : وكان أبو العباس المبرد يرى أنك اذا قلت :
يازيد والحارث فالرفع هو الاختيار عنده ، واذا قلت : يا زيد والرجل
فالنصب هو المختار ، وذلك أن الحارث وحارثا علما . أ هـ .
- أقول : هذا التفصيل الذى ذكره ابن يعيش وذكره المصنف والشارح
ههنا ليس فى كلام المبرد فى المقتضب ، فقد ذكر فيه الخـلاف
وحجة كل فريق ، وقال بعد ذلك : وكلا القولين حسن ، والنصب عندى
أحسن على قراءة الناس ، انظر المقتضب ٤/٢١٢ ، ٢١٣ .

أنه إذا صح نزع اللام عنه جاز تقدير دخول حرف النداء عليه ، فكان الأولى حينئذ أن يحرك بحركة المنادى ، وإذا لم يصح أضحج ادخال " يا " عليه ، فكان أولى بأن يجعل تبعاً ، والاتباع على موضع الجنس هو الأصل ، وقيل اختيار المبرد في العلم كالحارث والعباس الرفيع ، وفي غير العلم كالرجل ، والغلام ، النصب ، لأن اللام مع العلم لا يمنع من تقدير حرف النداء ، لعدم إفادتها للتعريف ، ونحو : الرجل لا يمكن الحكم بزيادتها لإفادتها التعريف ، فهي معاقبة للإضافة ، وكما ينصب مع الإضافة فكذا مع المعاقب لها .

(وكذلك الرجل ، حيث لم يسوغوا : يا زيد ورجل ، كأنهم كرهوا بناء من غير علامة تعريف بخلاف العلم .)
 أى : الرجل إذا عطف على المنادى المضموم نحو : " يا زيد ورجل " ، لا يصح تقدير نزع اللام عنه ، إذ لم يسوغوا : " يا زيد ورجل " ، لأنهم كرهوا بناء من غير علامة تعريف ، يعنى أنه إنما يكون مضموماً لوقوعه موقع المضموم ، ومشابهته له ، ليكون مفرداً معرفة ، وههنا إذا نزع السلام لم يبق فيه تعريف اللام وليس يا - (مذكوراً) - معه فهو خال عن علامة التعريف ، فلا يشابه المضموم ، فلا يضم بخلاف العلم فإنه يشبه المضموم بالإفراد والتعريف ، - (فإذا كان المعطوف علماً جازحه لوجود مشابته ،

(١) هذا القول هو الموجود في ابن يعيش انظر ٣ / ٢ .

(٢) في (م) و (هـ) " فكما " .

(٣) كلمة - (مذكوراً) - ساقطة من الأصل .

(٤) في الأصل و (ل) " فهو خلا " .

(٥) من هنا يبدأ السقط من (م) .

(١) للمضمر وهو - (الإفراد والتعريف) - وإذا قيل : " يا زيد ورجل " (٢)
 لم يجز لعدم مشابهته " المضمر " لعدم التعريف ، وفيه نظـر ، (٣)
 لأن الواو يقوم مقام " يا " فليس خاليا عن علامة التعريف وهو " يا " (٤)
 في التقدير ، بخلاف ما إذا حذف " يا " ابتداءً من اسم الجنس ،
 نحو رجل ، بتقدير : " يا رجل " لخلوه عن التعريف لفظاً ، ولعدم قيام (٥)
 ما يقوم مقامه .

(وإذا وصف المضموم بابن ، وهو بين علمين ، بنى المنادى معه على الفتح (٦)
 اتباعاً لحركة الأول حركة الثاني ، وتنزيلاً لهما منزلة كلمة واحدة ،)

-
- (١) من هنا بدأ السقط من الأصل .
 (٢) هنا ينتهي السقط في (م) .
 (٣) في (ك) " للمضمر " .
 (٤) في (هـ) و (ل) " عن اسم جنس " ، وفي (ك) " عن اسم رجل " .
 (٥) في (م) " ولعدم قيام ما عليه مقامه " .
 (٦) قال سيويه ٢٠٤ / ٢ : وإنما حطهم على هذا أنهم انزلوا الرفعة التي في قولك : " زيد " بمنزلة الرفعة في را " امرى " والجرة بمنزلة الكسرة في الرا والنسبة كفتحة الرا ، وجعلوا تابعا لابن ، ألا تراهم يقولون : " هذا زيد بن عبد الله " ، ويقولون : " هذه هند بنت عبد الله " فبين صرف ، فتركوا التنوين هاهنا ، لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثير في كلامهم ، فكذلك جعلوه في النداء تابعا لابن " أهـ .

وقال الجرد في المقتضب ٢٣١ / ٤ : والأجود أن تقول : " يا زيد بن عمرو " في النعت والبدل ، وإنما يجوز أن تقول : " يا زيد بن عمرو " إذا ذكرت اسمه الغالب ، وأضفته إلى اسم أبيه أو كنيته لأنه لا ينفك من ذلك فهو بمنزلة اسمه الذي له . " ≡≡≡

قيد بالمضموم ليخرج العلم المضاف نحو : " يا عبد الله بن زيد " ،
فإنه ليس من الباب ، وقوله : " هوبين علمين " ، شرط لفتح المنادى ،
فإنه إذا وقع الابن بين علمين كثر في الاستعمال ، فاختر فتحه طلبا
للخفة فيما هو كثير الاستعمال ، وفي اللفظ أدنى تساهل ، لأنهم قالوا :
" العلم الموصوف بأبن مضافا إلى علم ، وفي لفظه ، اطلاق ، إذ الابن
بين علمين جاز أن يكون مضافا وأن لا يكون نحو : يا زيد الابن لمرو ،
فإنه بين علمين وليس مضافا ، وهذا الحكم يختص بالاضافة ، وإنما قال :

==== وقال أبو علي الفارسي في الإيضاح المضدي : فإن نعت المفرد
بابن فلان أو بابن أبي فلان نصبت " ابنا " ، وجعلته مع الأول
كالشيء الواحد ، فقلت : " يا زيد بن عمرو " ويا بكر بن أبي زيد " ،
والكنية في هذا الباب كالعلم ، المقتصد ٢ / ٧٨٤ ، ٧٨٥ .
وقال صاحب المصباح : عند قول المصنف " بنى المنادى معه على
الفتح " الظاهر أن المصنف تبع في هذا عبد القاهر فإنه قال : جعل
الابن مع الأول شيئا واحدا ونيا على الفتح فتكون حركة الأول وحركة
الابن عنده حركتي بناء ، كانه جعلهما بمنزلة كلمة واحدة نحو :
" خمسة عشر " ، وقيل انهما حركتا إعراب ، والصحيح أن حركة الأول
حركة بناء ، وحركة الابن حركة إعراب . انتهى من الباب اللوحة ٨٣
مخطوطة المدينة .

والقول الذي نسبته صاحب المصباح لعبد القاهر موجود في المقتصد

٢ / ٧٨٥ ، ٧٨٦ .

(١) قال المصنف على المصباح بعد ما ذكر في الهامش قول الشارح هنا :
لا تساهل فيه ، إذ الابن الهاري عن اللام لا يقع صفة للمضموم إلا إذا
كان مضافا ، ليتصرف فقوله : بابن ، يشير إلى أن المنادى إنما
يبنى على الفتح إذا كان الابن مفردا مكبرا غير معرف باللام ، أما لو
كان مثني أو مجموعا نحو : " يا زيد وعمرو أبني بكر " ، أو صفرا نحو :
" يا زيد بن بكر " ، أو معرفا باللام كمثاله فلا يبنى .

" وتنزيلا " ، لأن هذا الإتياع إنما جاء في كلمة واحدة كابنم ، وامرى ، وههنا كلمتان ، وكان حقهما أن لا يجرى الإتياع فيهما ، ولكن لما تنزلا (١) منزلة كلمة واحدة لشدة التصاق الصفة بالموصوف كانتا كل كلمة واحدة " ، وهذا الاتباع خارج عن القياس من وجهين :

أحدهما : أنه على عكس التوابع ، لأنه ههنا جعل الأول تابعا للثاني .
والثاني : أن حركة الثاني حركة إعراب ، لأن الابن مضاف ، وحركة الأول حركة بناء ، فليس موازها في الحركة إلا من حيث صورة الفتح ولو قيل : فتح المنادى للخفة ، فيما كثر استعماله من غير التعميل بالاتباع كان أولى (٢) لعدم ارتكاب مخالفة الأصل من وجوه ، اثنان " ذكرناهما " ، والثالث : جعل الكلمتين منزلة كلمة واحدة مع كون الصفة مضافة .

(بخلاف ما إذا لم يقع) على الشرائط المذكور من كون المنادى موصوفا ، وكونه مضموما ، وكون الصفة ابنا ، وكونه بين علمين فإنه إذا انتفى أحد القيود المذكورة ، انتفى فتح المنادى .

(٣)
(وكذا في غير المنادى " فيحذف التنوين من الموصوف بابن بين علمين)
مبنى قوله : " وكذا " أن الموصوف بالابن ، الموصوف ما ذكر . ففى غير المنادى ، حكمه حكم المنادى ، وهذا التشبيه لا يتحقق إلا في تنزيلهما منزلة كلمة واحدة ، دون حكم فتح المنادى ،

(١) فى (م) و (هـ) " نزلا منزلة كلمة واحدة " .

(٢) فى (م) " ذكرنا " وانظر الوجهين المشار لهما فى ع .

(٣) فى (م) " النداء " .

(١)
وهو ظاهر ، - (و) - دون الاتباع ، لأن هناك فتح الأول تبمما
لثاني ، وههنا الموصوف باق على حركاته :- رفا ، ونصبا ، وجرا ،
غير أنه حذف منه التنوين ، فالتشبيه في تنزيلهما منزلة كلمة واحدة فقط ،
والفاء في قوله : " فيحذف للتسبب " ، أى : كونهما بمنزلة كلمة واحدة
وامتزاجهما سبب لحذف التنوين ، وإنما يحذف التنوين إذا وجد القيود
المذكورة ، وهو كون الموصوف موصوفا بآبن ، وكون الابن واقما بين علمين ،
وكونه صفة لا خبرا ، فإنه إذا انتفى - (قيد) - ، انتفى حذف التنوين
كما سيأتى .

(نحو : " يا زيد بن عمرو ") وهذا مثال : لكونه بين علمين
في المنادى .
(٣)
(ويازيد بن أخى) مثال لكونه واقما لا بين علمين فلا يفتح المنادى
بل يضم .
(وهذا زيد بن عمرو) مثال لكونهما في غير المنادى واقما بين علمين
فيحذف التنوين من الأول .

-
- (١) الواو - (و) - ساقط من (هـ) .
(٢) فى (م) " قد " وهو خطأ .
(٣) قال سيويه : وأما " يا زيد بن أخينا " فلا يكون إلا هكذا ، من
قبل أنك تقول : هذا زيد بن أخينا ، فلا تجعله اسما واحدا
٢٠٥ / ٢ ، وانظر المقتضب ٣١٥ / ٢ ، ٢٣١ / ٤ ، والمقتصد
٧٨٧ / ٢ .

(١)

(وزيد ابن أخى) مثال لكونه غير واقع بين علمين ، فذلك لم يحذف التنوين من الموصوف ، وكذا لا يحذف التنوين من الأول إذا لم يقطع الابن صفة نحو : " زيد ابن عمرو " ، على أن زيدا مبتدأ ، وابن عمرو خبره ، فلا يحذف التنوين ، لأن كثرة الإستعمال فيما إذا وقع صفة ، فإنه يوجب تنزلها منزلة كلمة واحدة بخلاف ما إذا كان خبرا .

(وجوزوا فى الوصف التنوين فى الضرورة نحو :

(٢)

* جارية من قيس بن ثعلبة . . *

يعلم من هذا أن القيود المذكور سبب لأختيار الفتح فى المنادى ، ولوجوب حذف التنوين فى غيره ، وآخره :

* . . قباء ذات سرّة مقمبة *

القباء ضامرة البطن ، والمقمبة السرة التى دخلت فى البطن وعلا ما حولها حتى صار كالقصب ، وهو القرح الضخم .

(١) انظر سيبويه ٥٠٥/٣ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ .

(٢) هذا مطلع أرجوزة للأغلب المجلى وهى مذكورة فى المستقصى

٢٢٨/٢ - ٢٢٩ ، والخزانة ٣٣٢/١ ،

والأغلب المجلى هو : الأغلب بن عمرو بن عبيدة ، ينتهى نسبه الى بكر بن وائل ، وهو من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ، واختلف فيه فقال بعض العلماء انه اسلم وجاء الى الرسول صلى الله عليه وسلم فهو صحابى ، وقيل انه لم ير الرسول استشهد فى نهاوند وهو أرجز الرجاز وارصنهم كلاما . انظر ترجمته

فى الخزانة ٣٣٣/١ ، ومعجم الشعراء ٢٢ .

والبيت المذكور من شواهد سيبويه ٥٠٦/٣ ، والمقتضب ٣١٥/٢ ،

والخصائص ٤٩١/٢ ، والأمالى الشجرية ٣٨٢/١ .

(١)

(ولا ينادى ما فيه الألف واللام كراهة اجتماع علامتى التمريض ف ،
بل يتوصل اليه بالجهم نحو : " يا أبها الرجل ، يا هذا الرجل ،
ويا أيهذا الرجل ، ولا يسوغ فى الوصف هنا) أى فى الوصف بالجهم .

(٢)

(إلا الرفع ، لأنه المقصود بالنداء) بخلاف ما إذا وصف غير الجهم
نحو : " يا زيد الطويل " ، فإننا قد ذكرنا أنه يجوز فى الوصف الوجهان ،
الرفع والنصب ، حملا على اللفظ ، وعلى المحل ، ولذلك قيده فى الأول
بقوله : غير جهم أحترازا عن وصف الجهم .

(٣)

(وكذا فى توابعه .) أى : لا يسوغ فى توابع وصف الجهم إلا الرفع
نحو : " يا أيها الرجل الكريم " ، و لا يجوز فى الكريم إلا الرفع ،
لأنها توابع معرب) وإنما جاز الوجهان فى توابع المبنى نحو : " يا زيد الطويل "
والرجل ههنا معرب ،

(١) قال صاحب العباب : إما لأن الاستغناء باحداهما حاصل ، أو لأن
بينهما تنافرا ، إما لأن حرف النداء فى المفرد المعرفة يقتضى البناء ،
واللام كأنها تقتضى الاعراب لأنها ترجع جانب الاسمية ، لأنها بمنزلة
التنوين لمعاقبها إياه ، أو لأن حرف النداء يفيد فائدة المواجهة
والطلب ، واللام تفيد فائدة الغيبة ، وخلاف الطلب ، فلا يجتمعان .
العباب اللوحة ٨٣ مخطوطة المدينة .

(٢) عقد سيبويه لهذا البحث بابا ، فقال : " هذا باب لا يكون
الوصف المفرد فيه إلا رفعا ، ولا يقع فى موقعه غير المفرد " أه .
ثم مثل لذلك وعلمه . انظر الكتاب ٢ / ١٨٨ ، ١٨٩ ، والمقتضب
٢٦٥ / ٤ ، ٢٦٦ .

(٣) انظر سيبويه ٢ / ١٩٣ ، والمقتضب ٤ / ٢٦٧ .

(٤) هنا ينتهى السقط من الأصل .

() وبدل على اعرابه نحو :

(١)

* يا أيها الجاهل ذوالتنزي .. (*)

(٣)

(٢)

أى : يدل على أن - (تابع) - صفة المبهم لا يجوز فيه " إلا الإعراب " (٤)

ورود الرفع " هنا " في " ذو " ، أى : لو لم يكن وصف المبهم معربا ،

بل كان جنبا لم يجوز في تابع وصفه ، إذا كان مضافا إلا النصب ، فلما جاز

الرفع دل على أن وصف المبهم معرب ، ويحتمل أن يريد ، وبدل على أن (٥)

تابع صفة المبهم لا يجوز فيه إلا الإعراب ،

وبما أنه لو جاز النصب في الصفة إذا كانت مفردة لوجب فيها إذا كانت

مضافة ، بدليل أطراد هذا الحكم في نحو : " يا زيد الطويل " ،

" ويازيد صاحب عمرو " ، وكذا تابع صفة المبهم لو جاز نصبه مفردا لوجب

نصبه مضافا ، لكنه لم يجب بدليل الرفع في " ذوالتنزي " وآخره :

.. لا توعدننى حية بالنكسر *

*

(١) هذا الرجز لرؤية بن العجاج وهو من شواهد سيويه ١٩٢/٢ ،

والأطالي الشجرية ١٢١/٢ ، والايضاح في شرح المفصل ٢٧٣/١ ،

وابن يميث ١٣٨/٦ ، والعيني ، والمقتضب ٢١٨/٤ .

ورواه ابن الشجرى في أماليه ٣٠٠/٢ بالنصب فقال : ويجوز نصبه

على استئناف ندا ، وعلى هذا يحمل قوله :

يا أيها الجاهل ذا التنزي لا توعدننى حية بالنكسر

(٢) كلمة - (تابع) - ساقطة من (م) .

(٣) في جميع النسخ غير الأصل " الا الرفع " وما في الأصل هو الصواب .

(٤) في (م) " ههنا " .

(٥) في جميع النسخ غير الأصل " الا الرفع " والصواب ما في الأصل .

(١) "والنكرز" عنهما بنابها ، أى : لا أرهب وعيد موعد ، وإن كان خبيثا
(٢)
ذا هيبة ، - (و) - التنزى التوثب والتسرع .

(ولهذا) أى : ولكلمة هذا (وجه آخر وهو أن يكون) أى هذا
(٣)
(بمنزلة غيره من الاسماء المستقلة بأنفسها ، فجاز فى وصفه النصب .
نحو : " يا هذا الطويل " ، وينبغى أن لا يكون الوصف فى هذا)
أى : فى هذا القسم ، وهو كون " هذا " اسما مستقلا ، لا متوصلا به
إلى نداء المعارف .

(اسم جنس ، ولكن مشتقا ،) فإنك إذا قلت : " يا هذا الرجل " ،
كان " الرجل " مقصودا بالنداء ، بلا كلام ، فتعين كون " هذا " وسيلة ،
بخلاف ما إذا قلت : " يا هذا الطويل " ، فإن " هذا " ، هو المقصود
(٤)
بالنداء -) والطويل صفة ، بعد كون المنادى مستقلا بنفسه ، فذلك جاز
فيه الوجهان ، (لأنه لا يوصف باسم الجنس إلا وهو) أى : والموصوف
(غير معلوم بتمامه ، ولا مستقل بنفسه ،)

(١) قال ابن الشجرى فى أماليه : نكرته الحية نكزا إذا ضربته بغيرها ولم تنهشه
وفى الصحاح " نكر " قال أبو زيد : نكرته الحية لسمته بانفها فإذا عضته
بنابها قيل نشطه قال رهبة :

* لا تواعد فى حية بالنكر *

ومن هذا يظهر عدم صواب تفسير الشارح لمعنى " النكر " حيث أن كتب
المواد لم تفسرها بالعض بالناب .

(٢) حرف الواو - (و) - ساقطة من الأصل و (م) .

(٣) انظر المقتضب ٢١٧/٤ ، ٢٢٢ .

(٤) هنا ينتهى السقط من (م) .

هذا تعليل لقوله : " ينبغي أن لا يكون الوصف في هذا اسم جنس " ،
(١)
لأن الوصف باسم الجنس لا يكون إلا لما ليس مستقلا بنفسه ، وذلك أمران :-
أحدهما : ما لا يكون معلوما بتمامه نحو : يا هذا الرجل ، لأنه يعلم
من هذا صيغهم ، وتعيين الذات يتوقف على اسم الجنس ، فلا يعلم من
الأول الذات المتعينة ، إلا بضم اسم الجنس إليه .
(٢)
الثاني : " ما لا يكون مستقلا " كأي فإنه يوصف باسم الجنس ، لأنسه
غير مستقل بنفسه ، إذ يحتاج إلى المضاف إليه ، لذلك أقحم " ها "
ليكون عوضا عن المضاف إليه ، فقله : " غير معلوم بتمامه " ، يريد به
هذا المتوسل به ، " ولا مستقل " ، يريد به أيها ، فالحاصل أن اسم
الجنس لا يقع صفة إلا لما ليس معلوما بتمامه ، كهذا الذي يتوسل به ،
أولما ليس مستقلا بنفسه ، كأيها ، فهذا المستقل بنفسه ينبغي أن لا يوصف
باسم الجنس .

(٣)
(وقالوا : " يا الله " خاصة حيث تمحضت اللام للتعويض مضملا عنها
(٤)
معنى التعريف استغنا بالتعريف الندائى - (هنا) -)

- (١) في الأصل : " لا يكون إلا للأميرين " .
(٢) في (ك) و (م) " ما لا يستقل " .
(٣) قال سيويه في الكتاب ١٩٥/٢ : " واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى
اسما فيه الألف واللام البتة ، إلا أنهم قد قالوا : " يا الله اغفر لنا "
وذلك من قبل أنه اسم يلزم الألف واللام ، لا يفارقانه ، وكثرة
كلامهم ، فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس
الحروف . . . وكان الاسم والله اعلم - " أنه " ، فلما أدخل فيه الألف
واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها ، فهذا أيضا
ما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف .
(٤) كلمة - (هنا) - ساقطة من الأصل .

يعنى يعتبر أمران فى عدم الشذوذ ؛ كون اللام للتمويه عن الهمزة المحذوفة فى " يا الله " ، وكونها لازمة ، وإنما تكون لازمة إذا اضمحل عنها معنى التعريف ، لأن لام التعريف نفسه لا يلزم " الكلمة " إذ جاز إشتائه ونزعه ، نحو : " الرجل " و " رجل " ، أما إذا اضمحل عنه معنى التعريف تمحض عوفاً ، فصار لازماً للكلمة ، فلذلك قال : (وقد شذ :
(١)
(٢)
(٣)
من أجلك يا التى تيمت قلبى . وأنت بخيلة بالوصل عنى)
لكون اللام فيه وإن كانت لازمة غير عوفى عن محذوف ، فلذلك كان شاذاً .

(١) فى (م) " الكلم " .

(٢) فى (م) " الكلم " .

(٣) هذا البيت من بحر الوافر ، وهو من شواهد سيبويه ومن الخمسين التى لا يعرف قائلها ، قال سيبويه بعد ما أورد البيت شبهه " بيا الله " . أه .

قال السيرافى : كان أبو العباس لا يجيز : " يا التى " ويظعن على البيت وسيبويه غير متهم فيما رواه . ومن أصحابنا من يقول إن قوله : " يا التى تيمت قلبى " على الحذف ، كأنه قال : " يا أيتها السقى تيمت قلبى " فحذف وأقام النعت مقام المنعوت . انظر الكتاب وهامشه ١٩٧/٢ .

وقال الجرد فى العتضب ٢٤١/٤ ، وقد اضطر الشاعر فنادى " بالتى " إن كانت الألف واللام لا تنفصلان منها ، وشبه ذلك بقولك : " يا الله أغفر لى " فقال : * من أجلك بالتى ... البيت * أه .
والنظر إلى قول الجرد هنا يتضح أن ما نسبته السيرافى له غير صحيح حيث أن كلام الجرد موافق لكلام سيبويه ، ما لم قال بذلك ثم رجع عنه وهذا البيت فى الانصاف ٢٠٩ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والخزانة ٣٥٨/١ والهيم ١٢٤/١ ، والدرر اللوامع ١٥٢/١ ، والفوائد الضيائية ٣٣٧/١ .

(١)

(وأبعد منه قوله :

فيا الغلامان اللذان فرا ، اياكما أن تكسبانا شرا)

(٢)

وانما كان أبعد لانتفاء القيدین ، " وهما " للزوم وكونه عوضا ———— ،

(وإذا كرر المنادى فى حال الإضافة جاز فيه نصب الأسمين على حذف

المضاف إليه من الأول ، وأعلى اقحام الثانى بين المضاف ، والمضاف إليه ،

(٣)

وضم الأول .) أى : وجاز ضم الأول (نحو :

* يا تيم تيم عدى لا أبا لكم . .)

(١) هذا البيت من الرجز ، ولا يعرف قائلة وهو موجود فى المقتضب ٢/٤٤٣ ،

والأمالى الشجرية ٢/١٨٢ ، والانصاف ١/٢٠٨ ، وشرح ابن يمش

٢/٩ ، والرضى ١/١٤٦ ، والفوائد الضيائية ١/٣٣٧ ، والتصريح

٢/١٣٧ ، والخزانة ١/٣٥٨ .

وقال الصرد فى المقتضب : وأما هذا البيت الذى ينشده بعض النحويين

فإن انشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه :-

* فيا غلامان اللذان فرا . . . *

كما تقول : " يا رجل العاقل أقبل " أهـ

وهذا البيت الذى قبله استشهد الكوفيون على جواز ندا ما فيه

الألف واللام . انظر الانصاف ١/٣٣٦ .

(٢) فى الأصل " وهى للزوم " ، وفى بقية النسخ " وهى " .

(٣) قال سيمه فى كتابه ٢/٢٠٥ : هذا باب يكرر فيه الاسم فى حال

الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر ، وذلك قولك : " يا زيد زيد همرو

ويا زيد زيد أخينا ، " ويا زيد زيدا " ، زعم الخليل رحمه الله وبينوس

أن هذا كله سواء وهى لغة للمرب جيدة وقال جرير :

* يا تيم تيم عدى . . . البيت *

وزكريتا آخر ثم قال : وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم

كان الأول نصبا ، فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذى ، كان

يكون عليه لو لم يكرروا . . .

فإنه يجوز أن يقال : "إن تيم" الأول حذف منه المضاف إليه ، والتقدير :
يا تيم عدى تيم عدى " فيجب نصب الاسمين ، لأن كل واحد منهما
منادى مضاف ، وجاز أن يقال : ان "تيم" الأول مضاف الى "عدى" ،
و "تيم" الثانى مقحم ، فالمنادى المضاف واحد ، لكن كرر لفظ المضاف
تأكيدا ، وجاز أن يقال : الأول منادى مفرد معرفة فيضم ، والثانى منادى
مضاف فينصب نحو : "يازيد صاحب عمرو" ، وآخر :
(١)
* .. لا يلقينكم فى سواة عمر *

وقال الجرد فى المقتضب ٢٢٧/٤ ، ٢٢٩ : فالاجود فى هذا
أن تقول "يا تيم ايم عدى" فترفع الأول ، لأنه مفرد ، وتنصب الثانى ،
لأنه مضاف ، وإن شئت كان بدلا من الأول ، وإن شئت كان عطا فاعليه
عطى البيان ، فهذا أحسن الوجهين .
والوجه الآخر أن تقول : "يا تيم تيم عدى" وذلك لأنك أردت بالأول
"يازيد عمرو" ، فأما اقحمت الثانى تأكيد للأول ، وإما حذف من
الأول المضاف استغناء بإضافة الثانى فكأنه فى التقدير :
* يا تيم عدى يا تيم عدى ... وينشدون هذا البيت لجريز على
الوجهين ... والأجود : "يا تيم تيم عدى" لأنه لا ضرورة فيه
ولا حذف ولا إزالة شىء عن موضعه "أهـ .
والبيت الذى ذكره الجرد هو الذى استشهد به المصنف هنا .

(١) هذا البيت من بحر البسيط ، وهو لجريز من قصيدة له يهجو فيها
عمر بن لجا ، وهو فى ديوانه ص ٢٨٥ ، والرواية فى الديوان :
"لا يوقمنكم" .

وهو من شواهد سيبويه ٢٦/١ ، ٢٠٥/٢ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والفوائد
الضيائية ٣٣٧/١ ، والمينى ٢٤٠/٤ ، والخزانة ٣٥٩/١ .

(١) يريد - (به) - تيم بن عبد مائة وهم قوم عمر بن لجا^(٢) ، أى : لا يوقمنكم
عمر في مكروه ، لأجل تعرضه لمهاجتي ، أى : امنمو^(٣) عن مهاجاتي
حتى تمنعوا شري عنكم .

(وإذا أضيف المنادى إلى يا المتكلم جاز اسكان اليا وفتحها كما في غير
النداء) نحو : " جاتي غلاي " ، فإنه يجوز فيه اسكان اليا وفتحها ،
(وحذف) أى : جاز في المنادى حذف اليا أيضا ،

(٤)
(اجتزاء بالكسرة إذا كان قبله كسرة) احترازا عن نحو : " يا فتاتي " ،
فإنه لا تحذف فيه اليا ، وإن لا كسرة قبل لفظا ليكتفى به عن اليا ،
(وهو في غير النداء قليل) ، أى : الاجتزاء بالكسرة عن اليا في غير
النداء قليل ، ولعله في غير أواخر الآيات ، فإنه في القرآن كثير نحو :
(٥)
= (تقبل ، دعا) = أى دعائي و = (فكيف كان نكير) = أى : نكيرى ،
(٦)

-
- (١) كلمة - (به) - ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .
(٢) انظر ترجمة عمر بن لجا وقومه في الخزانة ١ / ٣٦٠ .
(٣) في الأصل " أى امنمو عن مهاجاتي " .
(٤) انظر هذا البحث في سيبويه ٢ / ٢٠٩ ، والمقتضب ٤ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ ،
٢٤٧ فقد أطلا فيه البحث ضمنا فيه القول المختار ، وانظر النشر
في القراءات العشر ٢ / ١٧٩ ، ١٨٠ .
وفي المنادى المضاف ليا المتكلم يقول ابن مالك في الخلاصة :
وأجمل منادى صح أيضا كعبد عبدى عبد عبد عبد
(٥) سورة ابراهيم الآية ٤٠ " .
(٦) بمعنى من الآية " ٤٤ " من سورة الحج والآية " ٥٥ " من سورة سبأ ، والآية
" ٢٦ " من سورة فاطر ، وسورة الملوك آية " ١٨ " .
وهذا المثال لا يوجد في الأصل ، وكلمة " كان " ساقطة من (هـ) .

(١)

و = (كيف نذير) = أى نذيرى ، ونظائره كثيرة ، أما فى غير الأواخر
 نحو : " ضرب غلام زيدا " ، بمعنى غلامى فهو قليل ، (وابداله ألفا)
 أى : وجاز ابداله ألفا (، ولا يكاد يوجد فى غير النداء) نحو :
 " ياربيا تجاوز عني " ، وعليه يحمل قوله " عليه " السلام : " انفق بلالا " ،
 (٢)
 (٣)
 (٤)
 (فيم روى) أى : يا بلال ، وقوله : " فيم روى " ، أى : رواه بالالف ،
 وقد روى منونا أيضا ، ومضموما ، أى : " يا بلال " ، وعلى المنون قيل :
 معناه على " تنكير العلم ، كأنه جعل اسمه العلم مستعارا لكل من يفعل
 مثل فعله ، من الادخار للنفد وعدم الاتكال نحو : " لكل فرعون موسى " ،
 وقيل : المنادى محذوف ، أى : " يا بلال ، ولالا مفعول " انفق " ،

(١) بمعنى الآية " ١٧ " من سورة الملك وقد وقع فى جميع النسخ زيادة
 " كان " بين " كيف " و " نذير " وهو خطأ من الناسخ لعل سببه
 مشابهة أولها لأول الآية المذكورة قبلها .

(٢) قال سيويه فى كتابه ٢ / ٢١٠ ، وقد يبدلون مكان الياء الألف
 لأنها أخف ، وسنبين ذلك إن شاء الله وذلك قولك : يا ربا تجاوز
 عنا ، وما غلاما لا تفعل ، فإذا وقفت قلت : يا غلاماه .

(٣) فى الأصل " على " وهو خطأ من الناسخ .

(٤) هذا الحديث أورده البخارى فى المقاصد الحسنة فى بيان كثير
 من الاحاديث المشتهرة على الألسنة ، وذكر المصادر التى خرجته
 وبين الروايات الواردة فيه ، وكلها برفع " بلال " ومعضها بذكر
 ياء النداء ، ومعضها الآخر بحذفها .

ثم ختم كلامه فيه بقوله : " وما يحكى على لسان كثيرين فى لفظ
 هذا الحديث وأنه " بلالا " ويتكلمون فى توجيهه لكونه نهيا عن
 المنع صغير ذلك ، ففى " لم أقف له على أصل " المقاصد الحسنة

فعلا من الهل بمعنى الملول كأنهم يملونه ، ثم يتناولونه ، فيخرج عن
 الاستشهاد و- (حينئذ) - وقد يقال معناه : " انفق " بغير " لا " ،
 أى بغير التلغظ بكلمة " لا " بمعنى ، إذا سئلت فلا تجب بلا .

(وتاء تأنيث) أى وجاز إبدال الياء تاء تأنيث
 (فى " يا أبت ، ويا أمت " ، خاصة) بمعنى : يا أبى ويا أُمى ولم يجوز
 فى غيرهما لكثرة الاستعمال فيهما (وجاز فيه) أى : فى التـ
 (الحركات الثلاث) ، فالكسرة لكونه بدلا عن الياء ، والكسرة أخت الياء ،
 والفتح لكونه بدلا عن حرف مفتوح نحو : " يا أبى " ، ويا أُمى " بفتح الياء فيهما ،

-
- (١) فى (هـ) " الاستدلال " .
 (٢) كلمة - (حينئذ) - ساقطة من الأصل .
 (٣) قال سيبريه : وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم : يا أبه ، ويا أبت
 لا تفعل ، ويا أبتاه ويا أمّاه ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الهاء
 مثل الهاء فى " عمه " وخاله " .
 وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب من يقول : يا أمة لا تفعل ،
 ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء فى " عمه وخاله " أنك تقول فى الوقف
 " يا : أمة ، ويا أبه " ، كما تقول : " ياخاله " ، وتقول : " يا أمّاه " ،
 كما تقول : " ياخالته " . . . واختص النداء بذلك لكثرة فى كلامهم
 كما اختص النداء بيا أيها الرجل " . انظر الكتاب ٢ / ٢١١ ، ٢١٢ .
 وقال الجرد فى المقتضب ٤ / فمن ذلك قولهم : يا أبت لا تفعل
 ويا أمت لا تفعل ، فهذه الهاء إنما دخلت بدلا من ياء الانهاه . الخ
 وانظر ابن يمشى ١١ / ٢ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٤ / ١٠٥ ، والرضى
 ١ / ٦٤٧-٦٤٨ ، والفوائد الضيائية ١ / ٣٣٩ .
 (٤) قال ابن مالك فى الخلاصة :-

وفتح أو كسر وحذف الياء استقر فى يا ابن أم با ابن عم لا مفر
 وفى النداء أبت أمت أيضا عرض واكسر أو افتح ومن الياء التاء عوى

أو لأن الأصل يا أبنا ، ويا أمنا ، فحذفت الألف ، وأبقيت الفتحمة
للدلالة على الألف المحذوفة ، والأول أولى ، لأن " يا أبنا " فرع أيضا
فلا يحسن الحمل عليه ، بل الحمل على اليا " أولى منه ، لأنه أصل ،
والضم لأنه تاء تأنيث فيشبه تاء طلحة فيضم ،

(١)
(وهكى يونس : " يا أب ، ويا أم ") والأصل : " يا أبا " و " يا أما " .
على ابدال الألف من اليا " ، ثم حذفت الألف ، وفتح آخر الأسمين دلالة
(٢)
على الألف المحذوفة .

(١) قال سيبويه : " وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : " يا أم لاتفعلى " .
جعلوا هذه اليا بمنزلة ها " طلحة " . إن قالوا : " يا طلع أقبل " .
لأنهم رأوها متحركة بمنزلة ها " طلحة " ، فحذفوها ، ولا يجوز ذلك
في غير الأم ، من المضاف ، وإنما جازت هذه الأشياء في الأب والأم
لكثرتهما في النداء " الكتاب ٢ / ٢١٣ وفي الباب اللوحة ٨٥ .
(وهكى يونس جواز حذف التاء البدلة عن اليا " للترخيم ، ولزوم فتح
ما قبلها لثلاثا يلتبس بندا " الأب والأم بلا تاء " ، نحو : " يا أب ،
ويا أم " في " يا أبت ، ويا أمت " .

(٢) أورد صاحب العباب كلام الشراح ثم قال معقبا عليه :
" أقول : ليس ما ذكره بهمكى عن يونس ، وإنما المحكى عنه ما ذكرنا ،
على ما قال الرضى مع أنه لو كان مراد المصنف ذلك لوجب أن يذكر
هذا البحث حيث ذكر جواز ابداله ألفا " الباب اللوحة ٨٥ مخطوطة
المدينة ، وانظر ما نسب للرضى في شرحه للكافية ١ / ١٤٨ .

(١) والوقف عليه بالهاء عند أصحابنا (لأن التاء ^{بإدخال} غلظتهم للتأنيث ،
وقياس الوقف عليها أن تقلب هاء كـ " تمرة " ونحوها .
واحجج الكوفيين بأن أكثر القراء وقفوا عليها بالتاء ، فلو لم يكن الياء
مقدرة بعدها لكان وقف الأكثر ، على اللغة الضعيفة .
ثم مذهب البصريين أنه تاء تأنيث عوضت عن الياء ،
والكوفيين على أنها للتأنيث ، ويا^(٢) لإضافة مقدرة بعدها ، والمختار
مذهب البصريين لوجهين :-

أحدهما : أنها تقلب هاء ، ولو قدرت ياء الإضافة بعدها لم تقلب
عها ، لأنها تقع متوسطة ، والمتوسطة لا تقلب هاء .
والثاني : أنه لو لم يكن عوضا عن الياء ، بل الياء مقدرة بعدها
لم يمتنع الجميع بين الياء ، وبين التاء كما يقال : " يا ضاربتى " لكنهم
امتنعوا من : يا أبتى ، ويا أمتى ، فدل على التاء بدل عن الياء .^(٣)

-
- (١) قال سيبويه : ويدل على أن الهاء في " عمه وخاله . . أنك تقول
في الوقف " يا أمه ، ويا أبه " كما تقول : يا خاله . . . " الكتاب
٢ / ٢١١ ، وانظر ابن يعيش ٢ / ١١ ، وشرح الكافية للرضي
١ / ١٤٨ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ١ / ٤٦٥ ، والفوائد
١ / ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ .
(٢) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ١٤٨ ، والأمالى الشجرية ٢ / ١٠٥ .
(٣) في (م) و (هـ) " عوض " .

(١)

(وجاز الألف دون التاء نحو :-

(٢)

* يا أبتا عليك أو عساكا .. *

وقولها :-

يا أمتا أبصرني راكباً مستحضر لا جب (

وإنما جاز الألف دون التاء ، لأن التاء عوض عن اليا فيمتنع الجمع بين
العوض والمعوض ، بخلاف الألف ، فإن غايته أن يذكر عوضاً ، وهو غير ممتنع ،
والضمير في " قولها " عبارة عن امرأة ، لأنه قولى جارية من العرب وبعده :-

فقت أحثو الترب في وجهه عمدا وأحمى حوزة الفائب

فقلت أمها :-

(٣)

الحصن أولى لو تأيبه من حثيك الترب على الراكب

" الحصن " بالضم مصدر حصنت المرأة بالضم ، أى عفت

(١) انظر الأمالى الشجرية ١٠٤/٢ ، ١٠٥ ، والرضى ١٤٨/١ ،

والفوائد الضيائية ٣٣٩/١ .

(٢) هذا الرجز نسبه سيبويه لرؤبة . انظر الكتاب ٢/٣٧٥ ، ٢٠٧/٤ ،

وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٥٨/٢ ، وشرحها للنحاس ص ٢٠٥ ،

والمقتضب ٧١/٣ ، والخصائص ٩٦/٢ ، والأمالى الشجرية ١٠٤/٢ ،

والانصاف ٢٢٢/١ ، وابن يعيش ١٣/٢ ، ١٢٠/٣ ، ويوجد فى

أغلب شروح الألفية وللبيدادي فى الخزانة ٤٤١/٢ بحث طويل

فى نسبته ونصه ، وأورد سيبويه فيه رواية ثانية وهى : " عساكن بالنون

بدل الألف ، وفى المقتضب : " يا أبتى " .

وبهذه الرواية يخرج عن محل الاستشهاد هنا ، والمبرد استشده به

فى باب " عسى " ٧١١/٣ .

(٣) هذا الرجز وقصته ذكرهما الميدانى فى مجمع الأمثال ولم يذكر اسم

الجارية ولا اسم أمها . انظر مجمع الأمثال ٢١٠/١ ، ٢١١ .

وفيه " أدنى " بدلا من " أولى " ، وفيه " مستحضر " .

وآية الرجل شخصه ، ومنه تقول : تأييته ، على تفاعله وتأيته على
تفعلته ، أى قصدت آيته ، وتعمدته ، وفى البيت يروى على المد والقصر
ويروى : لوتذبذبت (١) ، والمسنفر ، الواسع ، واللاجب الطرين الواضح ،
فاعل بمعنى مفعول من لجه يلجه اذا وطئه .

كانت لا امرأة ابنة فرأتها تحثو التراب على راكب قالت لها : ما تصنعين ،
قالت : أريه أنى حصان - (اتعفف) - (٢) قالت أمها :

* الحصن أولى - (لوتأيه) (٣) * البيت

ينزرب فى ترك ماتشوه ربية ، وان كان يحسن فى الظاهر ، وحثو التراب
أحثو ، وحثته أحثيه " لغتان " ، وعت بالفائب فرجها (٤)

(١) فى الهاش يقال : تذبذب عن القبح اذا تجانبه .

(٢) كلمة - (اتعفف) - ساقطة من (هـ) .

(٣) ما بين الموقوفتين - () - ساقط من (هـ) .

(٤) فى حاشية المصنف :

* يا أمّا ابصرنى راكب *

هذا قول جارية من العرب ومعه :-

وقولها : * فى مسحنفر لاجب *

أى : فى طريق بين واضح ، ويقال : حثو التراب أحثو ، وحثيته
أحثيه ، وقولها : " حوزة " الفائب ، عنت بالفائب فرجها ، و " الحصن "
العفة ، ولوتأيه معناه لوتعمدته ، ويروى " لوتذبذبت " .

(ر) ويا ابن أم ، ويا ابن عم خاصة مثل باب (١) " يا غلاي (٢) ، وجاز الفتح " كخمسة عشر ، تجعل الأسمين اسما واحدا ، (٣) باب " يا غلاي " (٤) إشارة إلى كون المنادى مضافا إلى " يا " المتكلم ، بمعنى المضاف إلى " يا " المتكلم ، بمعنى المضاف إلى " يا " المتكلم ، والمندى إذا كان مضافا إلى مضاف إلى " يا " المتكلم لم - (فيه) (٥) هذه الوجوه (٦) ، إلا في : " يا ابن أم ، ويا ابن عم - (لكونهما) (٧) مترجيين كأنهما كلمة واحدة ، إن " يا ابن أبي " بمنزلة " يا أخى " فهو مثل باب " يا غلام " ، بخلاف " يا ابن ضارب " ، أو يا ضارب أبي " ، فإنه لا يجوز فيه الوجوه المذكورة في باب " غلاي " قوله : " وجاز الفتح " : أى : يجوز فيه تلك الوجوه بزيادة جواز الفتح ، فإنه لا يجوز " يا غلام " بالفتح على المشهور ، والمراد " يا غلاي " ،

(١) قال سيويه : هذا باب ما تنصيف اليه ويكون مضافا إليك قبل المضاف إليه ونسب فيه اليا ، لأنه غير منادى ، وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء ، فذلك قولك : يا ابن أخى ، ويا ابن أبى ، يصير بمنزلة في الخبر وكذلك " يا غلام غلاي " .
وقال الشاعر أبو زيد الطائي :-
يا ابن أبى ويا شقيقى نفسى أنت خليتنى لدهر شديد
انظر سيويه ٢ / ٢١٣ ، وانظر المقتضب ٤ / ٢٥٠ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٧٤ .

(٢) في الأصل " غلام " .
(٣) قال سيويه : وقالوا : " يا ابن أم ، ويا ابن عم " ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبى ويا غلام غلاي . انظر الكتاب ٢ / ٢١٤ ، وانظر كلام السيرافى في الهامش وانظر المقتضب ٤ / ٢٥١ .
(٤) في الأصل " يا غلام " . (٥) كلمة - (فيه) - ساقطة من الأصل .
(٦) في (م) " لم تجز فيه تلك الوجوه " .
(٧) ما بين القوسين - () - ساقط من (هـ) .

وجاز : " يا ابن أم ، يا ابن عم بالفتح ، وعلة بأنهما امتزجا فصارا ككلمة واحدة (١) فهما بمنزلة خمسة - (عشر) - (٢) وإن كان " ذلك " (٣) منيا وهذا ممربا ، والتشبيه من حيث الصورة (وحكم المندوب وهو المتفجع عليه) نحو : " وازيداة " ، (أوبه) أى : المتفجع - (به) - (٤) - (نحو) - (٥) " واحسرتاه " كما سيأتى (بيا ، أو " (٦) " و " (٧)) هما حرفان يتفجع بهما ، أما ، " وا " فمخصوص بالندبة " ، وأما " يا " فمشارك فيه المندوب ، والمنادى ، لأن المندوب أيضا نوع من المنادى تقديرا .

(٨) (حكم المنادى فى الإعراب والبناء ،) يعنى أن المندوب إذا كان مفردا مصرفة يضم ، وإذا كان طويلا ينصب ،

-
- (١) فى (هـ) " فصار كلمة واحدة " .
 - (٢) كلمة - (عشر) - ساقطة من الأصل .
 - (٣) فى (ك) ، (م) " ذاك " .
 - (٤) كلمة - (به) - ساقطة من (هـ) .
 - (٥) كلمة - (نحو) - ساقطة من الأصل .
 - (٦) قال سيويه : وأعلم أن المندوب لابد له من أن يكون قبل اسمه " يا " أو " وا " كما لزم يا المستغاث به والمتعجب منه . انظر سيويه ٢ / ٢٢٠ .
 - (٧) فى (هـ) " أوبوا " .
 - (٨) فى هامش العباب اللوحة " ٨٦ " : أعلم أن كلام المصنف وابن الحاجب ظاهر فى أن المندوب غير المنادى ، والظاهر من كلام سيويه والزمخشري أن المندوب هو المنادى فإن المنادى عنده كل ما دخل عليه " يا " أو أخواتها ، وعند المصنف كل ما دخله ذلك ولا يكون مندوبا . أهـ . حاول الصبان التوفيق بين القولين فقال : إن المندوب منادى باعتبار اللفظ ، ثم قال إن الرضى قال : إن المندوب والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقة ، بل هما مناديان مجازا . انظر حاشية الصبان ٣ / ١٢٧ .

() والاكثر أن يلحق آخره ألفا ، وجاز تركه (١) نحو : " يازيداه " (٢)
 وإنما الحى الألف لطلب مد الصوت () وتقول : " ياغلامهه " ، و" ياغلامهمهه "
 هريا من - (الالباس ،) (٣) أى : لو قيل فى غلام المذكر الفائب ،
 وغلام المؤنث الفائبة بالألف وقع الالتباس ، إذ صورتها حينئذ (٤)
 " ياغلامهاه " فجىء بالواو ليفرن بينهما ، فيقال فى " غلامهه " ، " ياغلامهمهه " ،

(١) اعلم أن المندوب ، مدعو ولكنه متفجع عليه ، فإن شئت الحققت فى آخر
 الاسم الألف ، لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها ، وإن شئت لم تلحق
 كما لم تلحق فى النداء . انظر الكتاب ٢ / ٢٢٠ ، وانظر كلام السيرافى
 فى الهامش وفى المصباح .
 وقال الاندلسى : يجب إلحاقها مع " يا " لئلا يلتبس بالنداء المحض .
 وفى هامشه : والأولى أن يقال : إن دلت قرينة على الندبة كنت مخيرا
 مع " يا " أيضا فى الإلحاق وتركه ، وإلا وجب الإلحاق معها .
 مخطوطة المدينة ٨٦ .

(٢) قال ابن مالك فى التسهيل : ويلحق جوازا آخر ما تم به ألف يفتح
 لها مثلوها متحركا . . . التسهيل ص ١٨٥ .
 وقال فى الخلاصة :-

ومنتهى المندوب صلة بالألف . . . مثلوها إن كان مثلها حذف
 (٣) قال سييويه فى كتابه ٢ / ٢٢٤ " هذا باب تكون ألف الندبة فيه تابعة
 لما قبلها ، إن كان مكسورا فهى " يا " ، وإن كان مضموما فهى واو ، وإنما
 جعلوها تابعة ليفرقوا بين المذكر والمؤنث ، وبين الاثنين والجميع
 وذلك قولك : واظهرهه إذا أضفت الى مذكر وإنما جعلتها واو التفرق
 بين المذكر والمؤنث إذا قلت : " واظهرهاه " ، وتقول : (واظهرهمهه)
 وإنما جعلت الألف واو التفرق بين الاثنين والجميع إذا قلت : " واظهرهماه "
 . . . الخ .

(٤) ما بين القوسين - () - ساقط من (ك) .

وكذا في المضاف إلى ضمير الجمع الغائب نحو : " وأغلامهم " لو ألحق
آخره الألف ل قيل : " وأغلامهم " فحينئذ يلبس بـ غلام المثنى ، فذكر
الأول بالواو لئلا يقع اللبس ، وكذا في غلام المخاطبة نحو : وأغلامك ،
لو ألحق الألف وقيل : وأغلامك " ، فيحصل (١) الالتباس بـ غلام المخاطبة (٢)
المذكر ، نحو : " وأغلامك " ، ففي المؤنث جى " بالياء " ، وقيل :
" وأغلامك " (٣) ليرتفع اللبس .

(وتلحن) أى : الألف (المضاف إليه نحو : يا أمير المؤمنين)
ولا تلحق الصفة (٤) خلافا ليونس (٥) فإنه أجاز الحاء الألف الصفة ،

(١) فى (هـ) " يحصل " ، وفى (م) حصل .

(٢) فى (هـ) " مخاطب " .

(٣) فى هـ " ياغلامك " .

(٤) قال سيبويه هذا باب ما لا تلحقه الألف التى تلحق المندوب ، وذلك
قولك : " وازيد الظريف والظريفا " ، وزعم الخليل رحمه الله أنه منعه
من أن يقول " الظريفاه " أن الظريف ليس بمنادى ، ولو جاز ذلك لقلت
" وازيد أنت الفارس البطلاء " ، لأن هذا غير منادى كما أن ذلك
غير نداء ، وليس هذا كقولك " وأمير المؤمنين " ، ولا مثل " واعد قيساه "
من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد ، والمضاف إليه
هو تمام الاسم ومقتضاه ومن الاسم . . . ويدل على ذلك أن ألف الندة
إنما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد ، ولا تقع على
المضاف ، والموصوف إنما تقع ألف الندة عليه لا على الوصف .

الكتاب ٢ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٥) قال سيبويه وأما يونس فيلحن الصفة الألف ، فيقول : " وازيد الظريفاه " ،

وقال السيرافى فى تعليقه على سيبويه : ندة الصفة قول يونس والكوفيين

والذى حكاه سيبويه عن يونس لست أدري : الحق علامة الندة له

لأن الصفة والموصوف كشيء واحد ، والأرجح الفرق بين المضاف إليـه وبين الصفة من وجهين ،
أحدهما : أن الصفة غير مندوبة ، ولا لازمة للمندوب بخلاف المضاف إليه ،
فانه كالجزم اللازم للمضاف ، ان لا يذكر بدونه ، بخلاف الصفة ،
والثاني : أن الصفة اسم معرب منفصل عن المندوب بخلاف المضاف إليه
فهى (١) كسائر الاسماء المنفصلة من المندوب ، إذ لا يلحقها علامة الندبة .
(ولا يندب الا الاسم المعروف) (٢) لأن الغرض إقامة عذره في ذلك ،

من قياس يونس أو ما حكاه عن العسرب فنحتج له به ؟ . . . وقد احتج
الخليل لبطلان ندبه الصفة ببطلان ندبة الخبر ، وقال من يخالفه :
ليس الخبر مثل الصفة ، لأن الخبر منقطع عن المندوب ، والصفة
من تمامه . هامش الكتاب ٢/ ٢٢٦ .

واختيار يونس هنا موافق لمذهب الكوفيين انظر الانصاف ١/ ٦٤ .

(١) فى (هـ) زيادة " أى الصفة " .

(٢) قال سيويه : " هذا باب ما لا يجوز أن يندب ، وذلك قولك " وأرجلاه
وبأرجلاه " وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال
وقال الخليل رحمه الله إنما قبح لأنك أبهت . . . لأنك إذا نددت
فإنما ينبغى لك أن تفجع بأعرف الاسماء وأن تخص ولا تبهم لأن الندبة
على البيان . . . الخ . الكتاب ٢/ ٢٢٧ .

وقال صاحب العباب : الاسم المعروف " المشهور ، سواء كان علما أولا ،
فليس كونه علما بشرط فلو كان علما غير معروف لم تجز ندبته ، ولو كان
معروفا غير علم جاز ندبته ، لأن المراد من الندبة تمهيد العذر للنادب
والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة ، وهما لا يحصلان إلا بعد أن يكون المندوب
معروفا مشهورا . مخطوطة المدينة اللوحة ٨٦ .

وعبارة المصنف هنا مطابقة لعبارة الزمخشري فى الفصل . انظر المفصل ٤٤

كما أنها مطابقة لعبارة ابن الحاجب فى الكافية . انظر الفوائد الخيائية ١/ ٣٤٧ .

"و" (١) طلبه موافقة من الغير ، وهما انما يحصلان بكونه معلوما ، معروفا .

(الا أن يكون متفعما به ، نحو : " واحسرتاه ")

فانه لا يشترط التعريف فيه ، لفقدان الأمرين المقتضيين ، للتعريف (٢) .

(ولا يقال : " وارجلاه " (٣) لأن معناه ليس معنى مبكيا ، بخلاف العلم ،

فانه ربما اشتهر بالخير ، فاذا سمع بذكره يتفجع - (عليه) (٤) لفقده (٥)

هذا كأنه جواب عن سؤال مقدر ، وذلك أن المندوب اذا كان علما ينبغى أن

لا تصح ندبته ، لأنه ليس معنى مبكيا أيضا ، " نحو " (٦) وارجلاه ، فأجاب

بالفرق بأن اشتهاره بمعنى يصحح الندبة عليه دون النكرة . (٧)

(١) في جميع النسخ غير الأصل " أو " .

(٢) الأمران هما : اقامة عذر المتفجع ، وطلبه الموافقة من الغير .

(٣) قال الجاني : الا اذا اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن

اليه ويعرف به ليعذر النساب بالندبة عليه . " أ . ه .

انظر : الفوائد الضيائية ٣٤٧/١ .

(٤) كلمة - (عليه) - ساقطة من (ك) ، (ل) ، (م) .

(٥) في (هـ) و (ك) و (ل) " يفقده " .

(٦) في (م) " مثل " ، وفي (هـ) " فهو مثل " .

(٧) في الأصل " يصح وفي (هـ) " فلا صحح الندبة دون النكرة " .

حذف حرف النداء (١)

() ويجوز حذف حرف النداء (٢) إلا من اسم الجنس واسم الإشارة والمستغاث والمندوب (٣) ، لما في الأولين من وجوه الحذف (لأن الأصل في " يارجل " والمخاطب به معين - أن يقال : " يا أيها الرجل " ، فلو حذف " يا " أيضا لزم حذف أمور كثيرة ، وهو (٤) أي و " ها " المقحمة ، ولام التعريف ، و " يا " وإنما كان أصله هذا ، لأن المخاطب إما معين أو غير معين ، فإن لم يكن معينا نحو : " يارجلا " لم يجر حذف " يا " ، لأنه يلتبس بالمفصول ، وإن كان معينا ، فتعيينه إما بالعلمية أو باللام ، والمفروض أنه اسم جنس ، فلا يكون بالعلمية ، والتعيين باللام ، إنما يكون في المنادى إذا كان معها " أيها " ونحوه ،

(١) هذا العنوان من عمل التحقيق .

(٢) قال سيويه بعد ما ذكر الحروف التي ينبه بها المدعو : وإن شئت حذفتهن كلهن ، استغناء كقولك : " حاربين كعب " وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرة .

انظر الكتاب ٢ / ٢٣٠ ، والمقتضب ٤ / ٢٣٣ .

(٣) قال سيويه : " ولا يحسن أن تقول : " هذا ولا رجل " وأنت تريد " يا هذا ولا رجل " ولا يجوز ذلك في الجهم ، لأن الحرف الذي ينبه به لزم الجهم كأنه صار بدلا من " أي " حين حذفته " . الكتاب ٢ / ٢٣٠ . وقال : وأما المستغاث به فـ " يا " لازمة له ، لأنه يجتهد فكذلك المتعجب منه . . . والندبة يلزمها " يا " و " وا " ، لأنهم يختلطون يدعون ما قد فات بعد عنهم " الكتاب ٢ / ٢٣١ ، وانظر شرح الكافية للرضي ١ / ١٦٠ ، والفوائد الضيائية ١ / ٣٤٨ .

(٤) في (ل) " وهي " .

وكذا في اسم الإشارة (١) .

(وفي الثانية) أى : ولما في الثانيةين وهما المستغاث والمستغاث والمندوب
(من التخفيف المنافي لمقتضاهما) (٢) ، ان مقتضاهما مد الصوت طالبا
للاستغاث ، واسماع الناس ، والتخفيف يحذف حرف النداء لا يناسب
مقتضاهما (نحو : = (يوسف اعرض عن هذا) = (٣) و " أيها الرجل " (٤))
وهما مثالان لقوله : " ويجوز حذف حرف النداء " ، لأنه لا يلزم فيهما
وجوه الحذف المذكورة .

(ومثل ((أصبح ليل)) و ((افتد مخنوق)) (٦) و " أعور عينك والحجر شان)

-
- (١) ما ذكره هنا من عدم جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة هو
مذهب البصريين أما الكوفيون فيجيزون حذفه .
انظر شرح الكافية للرضى ١٦٠ / ١ ، والاشموني بحاشية الصبيان
٣ / ١٠٤ ، ١٠٥ ، وقال ابن مالك في عمدة الحافظ وعدة الالفاظ
ص ٢٩٥ : " ويحذف حذف متوسطا بين الكثرة والقلّة اذا كان المنادى
معرفا بالنداء أو اسم إشارة " .
(٢) انظر الفوائد الضيائية ٣٤٩ / ١ .
(٣) الآية " ٢٩ " من سورة يوسف .
(٤) انظر : ابن يعيش ١٥ / ٢ ، والفوائد الضيائية والرضى ١٥٩ / ١ .
(٥) هذا مثل عربى وقد ذكر الشارح سببه . وانظر امثال العرب للضبي
ص ١٢٣ ، والميداني ٢٧٣ / ١ ، والمستقصى ٢٠٠ / ١ ، وسيبويه
٢٣١ / ٢ ، والمقتضب ٢٦١ / ٤ .
(٦) هذا مثل عربى قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكه وهو نائم
فغثقه وقال : افتد مخنون ، فقال له سليك : الليل طويل وأنت مقمر "
أى : أنت آمن من أن أغتالك ، فقيم استعجالك في الاسر ===

لحذف حرف النداء من اسم الجنس فيها ، أما أصبح ليل ، فأصله
 أن امرأ القيس بن حجر كان رجلاً مفركاً ، أى : ابغضته النساء فستزوج^(١)
 امرأة من طي ، فأبغضته وجعلت تقول : " يا خير الفتيان أصبحت أصبحت "
 فرفع رأسه ونظر ، فإذا الليل كما هو ، فتقول هى " أصبح ليل " ، فذهب
 مثلاً ، و " افتد مخنوق " ، فمثل يضرب لكل مضطرب يخل بافتد المسال
 تخليصاً لنفسه ، وأما " أعور عينك والحجر " فمعناه : احفظ عينك واحذر
 الحجر ، لأن الأعور إذا أصيبت عينه الصحيحة بقى لا يبصر .

(والتزم حذف) أى حذف حرف النداء (فى اللهم لوقوع الميم خلفاً عنه) (٢)
 هذا مذهب البصريين ، والكوفيون يقولون : أصله : " الله أمنا بخير " (٣)

ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك : " اضربا وأنت الأعلى " فذهبت
 كلها أمثالا . انظر الكتاب ٢/٢٣١ ، والمقتضب ٤/٢٦١ ، ومجمع
 الأمثال ٢/٨٧ ، والمستقصى ١/٢٦٥ ، وشرح الكافية للرضى ١/١٦٠ .
 (١) فى جميع النسخ " فزوج " والتصحيح من تعليقات المصنف ، والامثال
 للضى ص ١٢٣ .

(٢) عبارة المصنف هنا هى نفس عبارة الفصل .

قال سيويه فى الكتاب ٢/١٩٦ : وقال الخليل رحمه الله : " اللهم
 نداء والميم هاهنا بدل من " يا " . وانظر المقتضب ٤/٢٤٢ .

(٣) انظر فى هذه المسألة الأمالى الشجرية ٢/١٠٣ ، ووماني القرآن
 للفرأ ١/٢٠٣ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/١٠٦ ، ١٠٧ ،
 والانصاف فى مسائل الخلاف ١/٣٤١ ، واللسان (أل ه) ، وابن
 يعيش ٢/١٦ ، وشرح الكافية للرضى ١/١١٠ ، وشرح الألفية
 عند قول ابن مالك :-

والأكثر اللهم بالتعويض . . وشذ يا اللهم فى قريض .

ويستدلون بمثل قول الشاعر :-

انى اذا ما حدث ألما أقول : يا اللهم يا اللهما (١)

وهو عند البصريين شاذ ، اذ لم يرد فى فصيح الكلام الجمع بين يا
والميمين . (٢)

(١) هذا البيت من الرجز ، وهو فى الأملى الشجرية ١٠٣/١ ، والانصاف
٣٤٠/١ ، والمقتضب ٢٤٢/٤ ، والميخى ٢١١/٤ ، ٢١٧ ، والخزانة
٣٥٨/١ ، ٣٥٩ ، وفى المقتضب : " دعوت " مكان " أقول " .
وقال البغدادي فى الخزانة وروى أبو زيد فى نوادره :

* انى ان ما لمم *

وقال أيضا وهذا البيت من الأبيات المتداولة فى كتب المربين
ولا يعرف غائله ، ولا بقيته ، وزعم المعينى أنه لابى خراشى الهذلى
قال : وقبله :-

ان تغفر اللهم تغفر جماعا وأى عبد لك لا ألما
وهذا خطأ ، فان هذا البيت الذى زعم أنه قبله بيت مفرد لا قرين له
وليس هو لابى خراشى وانما هو لأمية بن أبى الصلت قاله عند موته ،
وقد أخذه أبو خراشى ونسبه الى بيت آخر وكان يقولهما وهو يسمى بين
السمفا والمروة .

انظر الخزانة ٣٥٨/١ ، وشرح صمد الحافظ وعدة الالفاظ ص ٣٠٠ .

(٢) فى (ل) " بين المعوى والمعوذ " ، وفى (م) : " بين المعوى
والمعوذ أى بين يا والميمين " .

- (حذف المنادى) - (١)

(وحذف المنادى عند الدلالة نحو : (ألا يا اسجدوا) = (٢) فيمن قرأ (٣) أى : ألا يا قوم ، أو " يا أناس اسجدوا " ، واحترز بقوله : " فيمن قرأ " ، عن القراءة الأخرى ، وهى تشديد اللام من " ألا " ، وأصله " أن لا " ، والياء من تنمة الفعل المضارع ، أى : لأن لا يسجدوا ، أى لا يهتدون إلى أن - (لا) - (٤) يسجدوا ، و " لا " زائدة ، أى إلى السجود ، (٥) وحينئذ يخرج عن الباب .

(١) هذا العنوان من عمل المحقق .

(٢) فى (ك) " ألا يا اسجدوا " .

(٣) هذه القراءة قرأ بها الكسائى ، وأبو جعفر ورويس .

انظر النشر فى القراءات المشرقة ٣٣٧/٢ ، والحجة فى القراءات السبع

لابن خالويه ٢٧٠ ، ٢٧١ ، وحجة القراءات لابی زرع ص ٥٢٦ ، والتبصرة

فى القراءات السبع ص ٦٢٠ . وهذه هى الآية " ٢٥ " من سورة النمل .

(٤) كلمة - (لا) - ساقطة من (م) .

(٥) انظر المراجع المذكورة فى الهامش رقم (٣) ص .

(- فصل في أمور يختص بها النداء) (١)

(وللنداء أحكام آخر ، تختص به من الزيادة ، والحذف واختلاف الصيغة ، فالأول باب : إلحاقهم الزيادة بآخر " هن " (٢) في أحواله لغير الندية والاستفائة ، وتكون مجانسة لحركة المنادى ، إلا في الواحد فإنها فيه ألف نحو : " ياهناه " (٣) بمعنى أن " هنا " إذا وقع منادى غير مستغاث يلحق بآخره زيادة فيقال : في التثنية للمذكر ، " ياهنانيه " (٤)

(١) هذا العنوان من عمل التحقيق .

(٢) قال سيويه في الكتاب ١٩٨/٢ : " ومن هذا النحو اسما يختص بها الاسم المنادى لا يجوز منها شيء في غير النداء نحو : " يانومان " و " ياهناه ، و " يافل " ، وقال البرد في المختضب : واعلم أن للنداء اسما يخص بها فنها في قولهم " ياهناه أقبل " ، ولا يكون ذلك في غير النداء . انظر المختضب ٢٣٥/٤ ، وانظر الأمل في الشجرية ، وادار المذكر والمؤنث للأنباري ص ٦١١ .

وقال سيويه في كتابه ٣٣٣/٢ : " ياهناه " معناه يا رجل .

(٣) قال ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ص ٦١١ : " إذا ناديت مذكرا بغير التصريح باسمه قلت : " ياهنْ أقبل " ، وللرجلين ياهنانْ أقبلا ، وللرجال : ياهنونْ أقبلوا ، وللمرأة : ياهنتْ أقبلى ، وللمرأتين : ياهنتانْ أقبلا ، وللنساء : ياهناتْ أقبلنْ " ومنهم من يزيد الألف والهاء فيقول : " ياهناهْ أقبل " ، وياهناهْ أقبل بضم الهاء وحذفها ، حكاه الفراء فمن ضم الهاء قدر أنها آخر الاسم ، ومن كسرهما قال كسرتها لاحتمال الساكنين . أهـ .

(٤) قال ابن الأنباري : وعلى هذا المذهب : " ياهنانيه ، أقبلا " ، وإن شئت قلت " ياهناناه أقبلا " ، فمن قال : " ياهنانيه أقبلا " ، قال : جعلت الألف ياء على الإتيان لكسرة النون ، ومن قال : ياهناناه ، قال : ألف النداء تفتح النون ، وقال الفراء كسر النون واتباعها الياء أكثر من اتباعها الألف . انظر المذكر والمؤنث ص ٦١٢ .

وفي الجمع "يتهنوناه" ، وفي التأنيث : "يا هنتاه" ، وفي المفرد
و "يا هنتانيه" في المثنى ، وفي الجمع : "ياهناتوه" ، فالزيادات
مجانسة لحركة المضادى ، فالألف في حال الرفع للمثنى ، والواو في حال
الرفع للجمع ، واستثنى الواحد ، فإنه يقال : "ياهناه" ، ولو كانت زيادته
مجانسة لحركة المضادى ل قيل : "ياهنوه" بالواو .

(والهاء بدل من الواو التي هي لام على رأى) (١) ، إذ أصله "هناو" ،
فأبدل الواو هاء ، (ومن الهمزة المنقلبة عن الواو على رأى) (٢) ، إذ أصله
"هناو" فقلبت الواو همزة - (ثم) - (٣) أبدلت الهاء عن الهمزة ،

(١) قال ابن الشجرى في الأملى : واختلف البصريون في أصل تركيب
هذه الكلمة ووزنها ، فذهب بعضهم إلى أن أصلها "هناو" ، فعال
من "هنوك" فأبدلوا من الواو الهاء . الأملى ١٠١ / ٢ . وقال ابن يعميش
والجيد فيها أن الهاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة . ابن يعميش
٤٣ / ١٠ .

(٢) قال ابن الشجرى : وقال : آخرون بل أبدلت من الواو الهمزة لوقوع
الواو طرفا بعد ألف زائدة ثم أبدلت من الهمزة الهاء ، كما قالوا فى
"إِيَّاكَ هِيَّاكَ" وهذا عندى هو الصواب . الأملى ١٠١ / ٢ .
وقال ابن الحاجب فى الإيضاح فى شرح المفصل ٤١٠ / ٢ : وكذلك هى
بدلة عن الألف فى قولهم :-

✽ وقد رابنى قولها ياهناه . . ✽

عند البصريين ، لقولهم : "هنوات" فثبت أن لامها واو ، وإذا ثبت
أن لامها واو صار "هناه" مثل "قباه" ، فقلبت الواو ألفا لوقوعها طرفا
بعد ألف زائدة ، ثم قلبت الألف هاء ف قيل : "ياهناه" . انظر ابن يعميش
٤٤ / ١٠ .

(٣) كلمة - (ثم) - ساقطة من (هـ) .

(وضعفوا الأخير بجواز تحريكه حال السعة .) فيقال : " ياهناه " ،
وأجيب بجواز حمله على باب إجراء الوصل مجرى الوقف .

(والثلاثة الأول (١) يبتليها أن العلامات لا تلحن قبل اللام ،)
أى علامات التثنية والجمع والتأنيث على ما ذكرنا نحو : " هنانيه ، فلو كانت
الهاء بدلا أو أصلية ، لآلحت^(٢) العلامات بعد اللام وفيل : " هناهان " فى
التثنية للمذكر ، و " هناهون " فى جمع المذكر .

=== وقال ابن الحاجب فى الايضاح ٤١٠ / ٢ : وأما قول الكوفيين إنها
هاء السكت فضعيف من حيث أن هاء السكت لا تحرك وهذه محركة ، وأن
هاء السكت لا تكون فى الوصل ، وهذه فى الوصل ، فثبت أنها ليست
هاء السكت .

(١) فى (هـ) " الأولى " .

(٢) فى الأصل و (ل) " لآلحن " .

- (باب الترخيم) - (١)

(والثاني) من الأحكام التي تختص بالنداء (الترخيم وهو : حذف في آخر الاسم على سبيل الإعتباط . (٢) - (والإعتباط (٣) نحرر البعير من غير علة ، والترخيم أيضا حذف من غير إعلال فشه به ، (وشرطه) أى وشرط الترخيم (أن لا يكون مضافا) (٤)

- (١) هذا العنوان من عمل التحقيق ، وفي الباب " الترخيم " .
(٢) الترخيم في اللغة التليين والترقيق ، ومنه جارية رخيمة الكلام أى لينته سهلت ، وقيل هو الحذف . انظر الصحاح واللسان " رخم " أما في اصطلاح النحاة فهو كما عرفه المصنف ، وانظر شرح جمل الزجاجة ١١٣/٢ وفي الكتاب ٢٣٩/٢ : والترخيم حذف أو آخر الاسماء المفردة تخفيفا ، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تحقيقا ، وانظر الأمل الشجرية ٧٨/٢ ، والمقتصد ٧٩١/٢ . وبعبارة المصنف هنا موافقة لعبارة المفصل .
(٣) كلمة - (الإعتباط) - ساقطة من (هـ) .
(٤) قال سيوطي في الكتاب ٢٤٠/٢ ، ولم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف ، لأنهما غير مناديين ، ولا يرخم مضاف ، ولا اسم منون في النداء .

وقال أبو علي في الإيضاح عند تعداده للاسماء التي لا ترخم :

" ولا اسم مضاف " . انظر المقتصد ٧٩١/٢ .

وقال ابن الشجرى عند ذكره لشروط الترخيم : " والثالثة كونه مفردا " .

الأمالي ٧٨/٢

ما ذكرهنا من عدم جواز نداء المضاف هو مذهب البصريين أما الكوفيون فيجيزون نداءه ، انظر الانصاف ٣٤٧/١ ، وابن يمين ٢٠/٢ ، وشرح جمل الزجاجة ١١٤/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٤٩/٢ .

- (باب الترخيم) - (١)

(والثاني) من الأحكام التي تختص بالنداء (الترخيم وهو : حذف في آخر الاسم على سبيل الإعتباط . (٢) - (والإعتباط (٣) نحر البعير من غير علة ، والترخيم أيضا حذف من غير إعلال فشبه به ، (وشرطه (أى وشرط الترخيم (أن لا يكون مضافا (٤)

- (١) هذا المنوان من عمل التحقيق ، وفي الباب " الترخيم " .
(٢) الترخيم في اللفظة التليين والترقيق ، ومنه جارية رخيمة الكلام أى لينته سهلته ، وقيل هو الحذف . انظر الصحاح واللسان " رخم " أما في اصطلاح النحاة فهو كما عرفه المصنف ، وانظر شرح جمل الزجاجي ١١٣/٢ وفي الكتاب ٢٣٩/٢ : والترخيم حذف أو آخر الاسماء المفردة تخفيفا ، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تحقيقا ، وانظر الأمل في الشجرية ٢٨/٢ ، والمقتصد ٧٩١/٢ . وبعبارة المصنف هنا موافقة لعبارة المفصل .
(٣) كلمة - (الاعتباط) - ساقطة من (هـ) .
(٤) قال سييويه في الكتاب ٢٤٠/٢ ، ولم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف ، لأنهما غير مناديين ، ولا يرخم مضاف ، ولا اسم منون في النداء .

وقال أبو علي في الإيضاح عند تعداد الالاسماء التي لا ترخم :

" ولا اسم مضاف " . انظر المقتصد ٧٩١/٢ .

وقال ابن الشجري عند ذكره لشروط الترخيم : " والثالثة كونه مفردا " .

الأمالي ٢٨/٢

ما ذكرهنا من عدم جواز نداء المضاف هو مذهب البصريين أما الكوفيون فيجيزون نداء ، انظر الانصاف ٣٤٧/١ ، وابن يميث ٢٠/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١١٤/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٤٩/٢ .

لأنه لو رخم من الجزء الأول وقع الترخيم في وسط الكلمة ، ولو رخم الجزء الثاني لرخم ما ليس بمنادى لفظا على ما قيل ، (ولا مندوبا ، ولا مستغاثا)^(١) لأن المطلوب فيهما مد الصوت فلا يناسبهما الترخيم . (ولا جملعة)^(٢) لأن الجملة تحكى على حالها للدلالة على القصة .

(وقد يكون) أى المرخم (إما علما زائدا على ثلاثة أحرف^(٣) ، ولما بتاء تأنيث ،) يعنى الشرط أحد الأمرين ، أما الأول فلأن العلم مما يكثر نداءه فيليق به التخفيف ، ويشترط فيه الزيادة على الثلاثة ، لأنه لو كان ثلاثيا وحذف منه لرجع الاسم إلى ما ليس في الأبنية المتمكنة خلافا للكوفيين ، فإنهم يجوزون ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط^(٤) ،

- (١) قال سيويه في الكتاب ٢ / ٢٤٠ : ولا ترخم مستغاثا به إذا كان مجرورا ، لأنه بمنزلة المضاف إليه ، ولا ترخم المندوب لأن علاقته مستعملة ، فإذا حذفوا لم يحطوا عليه مع الحذف الترخيم .
- (٢) انظر سيويه ٢ / ٢٣٩ ، وابن الشجري ٢ / ٧٩ ، والمقتصد ٢ / ٧٩١ .
- (٣) في الأمالي الشجرية ٢ / ٧٩ : وللترخيم شرائط والثانية كون الاسم علما في الأغلب الأشهر والرابع كونه رباعيا فما زاد ، إلا أن تكون ثلاثة تاء الثانية . وفي المقتصد ٢ / ٧٩١ : زاعلم أن الترخيم إنما يجوز بعد شرائط :- أحدها : أن يكون الاسم علما قبل النداء ، والثالثة : أن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف .
- انظر ابن يعيش ٢ / ١٩ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافت ع ٣٠٥ .
- (٤) انظر في هذه المسألة ص ٤٩ من الإنصاف ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩ / ١ .

فيجوزون : " ياعم " ، في " عمر " ، وأما اشتراط تاء التأنيث إذا لم يكن علما فلأن التاء " توجب ثقلا " ، فناسب الترخيم ^(١) . فترخيم العلم لكثرة استعماله ، وترخيم المؤنث لثقله ^(٢) ، (ومثل : " ياصاح ") ^(٣) ترخيم " صاحب " ، (و" اطرق كرا ") ^(٤) ترخيم " كروان " ، (من الشـواذ)

(١) في (هـ) " فناسب الترخيم العلم " .

(٢) انظر ابن يعيش ٢٠ / ٢ ، وشرح الكافية للرضى ١٥٠ / ١٠ .

(٣) قال الجرد في المقتضب ٢٤٣ / ٤ : وأما قولهم : " ياصاح اغبل " فإنما رخمو لكثرتة في الكلام ، وقال ابن الشجرى في أماليه ٨٨ / ٢ ، ولم يأت ترخيم مذكر منكر قصد قصده إلا ترخيم صاحب ، وذلك لكثرة استعماله وتشبيهه بالعلم من حيث وهنه بالنداء بالناء فاستجازوا فيه : " ياصاح " ولا يجوز : " ياصاح " ، لأن من يضم السنادى يجعله بعد الحذف كاسم قائم بنفسه لا دلالة فيه على المحذوف ، فلم تحتل النكرة أن يفعل بها هذا " . من هذا تبين أن المصنف والشارح متفقان مع الجرد وابن الشجرى في أن " صاح " ترخيم " صاحب " ، أما صاحب اللسان فقد قال في " صحب " وقولهم في النداء : " ياصاح " معناه : يا صاحبنى ولا يجوز ترخيم المضاف إلا في هذا وحده ، سمع من العرب مرخما .

(٤) في الأصل : " كرى " وهذا المثل رقية يصاد بها الكرى

يقولون : اطارق كرى إن النعسان في الكرى ما إن أرى هنا كرا ، والكرى يقال الجرد إنه ترخيم كروان ، وقال الزمخشري في المستقصى : مثل قول الجرد ، وذكر الميداني أن ذلك قولاً فيه ثم قال : وقال الخليل " الكرا " الذكر من الكروان وهذا القول قال الرضى في شرحه للكافية حيث قال : والكرى ذكر الكروان ، وقال الجرد : هو مرخم كروان ، ولا ضرورة ، إلى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح ، وانظر المثل في :

سيبويه ٢٣١ / ٢ ، والمقتضب ٢٦١ / ٤ ، ومجمع الأمثال للميداني ٤٣٢ ، ٤٣١ / ١ ، والمستقصى ٢٢١ / ١ ، ٢٢٢ ، وشرح الكافية للرضى

وإنما كان - (من الشواذ)^(١) لترخيمهما مع انتفاء العلمية ، وتـ^٢ـ^٣ـ^(٢) التأنيت^(٢) ، (ثم إن المحذوف قد يكون كالثابت في التقدير ، فيبقى ما قبل المحذوف على حركته ، أو سكونه إلا أن يفضى إلى التقاء الساكنين ، فيعود إلى حركته الأصلية ، أو يجعل ما بقى كأنه اسم برأسه^(٣))^(٣) في المرخم وجهان : أحدهما : أن يكون المحذوف في حكم الثابت لأنه مراد قطعا ، وإذا كان مرادا فيبقى حكمه ، هذا هو القياس .
والوجه الثاني : أنه يجعل المحذوف نسيا منسيا ، ووجه بأنه حذف لا لإعلال ، ومن قواعدهم أن المحذوف لا لإعلال يقدر نسيا منسيا ويجرى الإعراب على ما بقى ، فيقال : " يد ، وهذا ويد " ، بعد حذف الـياء ، فعلى الأول يبقى ما قبل المحذوف على حركته نحو : " يا حار " ، فـ^٤ـ^٤ـ^٤ " حارث " بكسر الراء ، أو على سكونه نحو : " هرقل " ، فيقال في ترخيمه : يا هرق^(٤) (٤) ، بسكون الفاء اعتبارا للمحذوف ،

-
- (١) ما بين الفارقتين ساقط من الأصل ، و (ك) و (ل) .
(٢) انظر ابن يمش ٢١/٢ ، وشرح الكافية للرضى ١٥١/١ .
(٣) قال سيويه في الكتاب ٢٤١/٢ : وأعلم أن الحرف الذي يلي ما حذف ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف إن كان فتحا أو كسرا أو ضمنا أو وقفا ، لأنك لم ترد أن تجعل ما بقى من الاسم اسما ثابتا في النداء . . الخ .
وقال أبو علي في الإيضاح المعزى : والترخيم على ضربين : أحدهما أن تحذف آخر الاسم ، وتدع الباقي على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة أو السكون ، والآخر أن يجعل بفضلة اسم مفرد لم يحذف منه شيء . انظر المفتد ٧٩٢/٢ ، والأمل الشجرية ٧٩/٢ ، وابن يمش ٢١/٢ .
(٤) انظر الكتاب ٢٤١/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١١٦/٢ .

إلا أن يفرض إلى التقاء الساكنين نحو : " شاذ " ، اسم فاعل من
 " شذ " إذا سمي به ، وأنه لو حذف الذال الأخيرة لبقى قبله
 ذال ساكنه ، لأن المدغم ساكن بعد ألف ، فالتقى ساكنان فرداً^(١) إلى
 حركته الأصلية ، إذ أصله : " شاذذ " ، بوزن فاعل ، فيقال : يا شاذ
 بكسر الذال^(٢) ، فقلوه : " الا أن يفرضي " استثناء من قوله : " أوسكونه " ،
 أى يبقى على سکونه إلا فى هذه الصورة^(٣) ، (فتقول على الأول) وهو
 أن يكون كالثابت : (يا حار) بكسر الراء فى " حارث " ، (و " ياهرق ")
 من " ياهرقل " .

(و " يا ثمو " (٤) ، و " يا كرو " (٥) ، و " يا حراو " ، فى المسمى بحمراوى " (٦)
 فيبقى الواو فى : " يا ثمو " ، لأنه وسط ، لا طرف حتى يلزم قلبها يا ،
 ويا كرو - (و) - (٧) يبقى فتحة الواو ، فإن قلت : الواو متحركة وما قبلها
 مفتوح فكان حقها أن ينقلب ألفا ، قلت : إنما لم يقلب ، لأن ما بعده
 ألف ، ونون فى التقدير ، وهو فى حكم الثابت ، وإذا كان فى حكم
 الثابت لم يلزم قلب الواو التى قبله ألفا ، لثلا يلتقى ساكنان .

-
- (١) فى (هـ) فيرد .
 (٢) انظر فى هذه المسألة الكتاب ٢٦٣/٢ ، والجمل الزجاجية شرح
 ابن عصفور ١١٧/٢ .
 (٣) فى (هـ) " الصور " .
 (٤) انظر الأمالى الشجرية ٨٥/٢ ، والمقتصد ٧٩٦/٢ .
 (٥) فى شرح جمل الزجاجى ١١٦/٢ " وياكروا ، ويا ثمو " .
 (٦) انظر الأمالى الشجرية ٨٧/٢ .
 (٧) حرف الواو - (و) - ساقط من (ل) ، (هـ) .

(ر " يا شا ارجنى ") (١) أى : - (يا) (٢) - أقيمى فى العلف ،
والراجن الآلف (٣) من الطير وغيره ، حذف التاء وبقي الألف ، لكن سقطت
لسكون ما بعدها ، (و " يا طلح ") (٤) بفتح الحاء فى " ياطلحة " ،

(وعلى الثانى) وهو أن يجعل المحذوف نسيا منسيا يقال :
(" يا حار ") بضم الراء ، (و " ياهرق ") بالضم أيضا ، لأن المحذوف
منسى ، فهو اسم مستقل بنفسه ، فحقه ضم آخره ، (ويا شى) (٥) فى
يا ثمود ، - (و) (٦) - حذف منه الدال فبقى " يا ثمو " والمحذوف منسى ،
فالواو طرف ، والواو لا يثبت طرفا مع ضم ما قبله ، بل يقلب يا ويكسر
ما قبله كأدل جمع دلو .

(ويا كرا) (٧) انقلبت فيه الواو ألفا ، - (لأن المحذوف منسى) - (٨)
فليلزم من قلبه ألفا التقاء الساكنين بخلاف اللفه الأولى .

-
- (١) انظر : الأمالى الشجرية ٨٢/٢ .
(٢) كلمة - (يا) - ساقطة من (هـ) و (ك) .
(٣) فى الصحاح " رجن " والراجن : الآلف مثل الداجن . والمثال فى
الكتاب ٢٤١/٢ .
(٤) انظر : الأمالى الشجرية ٨٥/٢ .
(٥) انظر : المقتصد ٧٩٦/٢ ، والأمالى الشجرية ٨٥/٢ ، وشرح
جمل الزجاجى ١١٦/٢ ، وابن يعيش ٢١/٢ .
(٦) حرف الواو - (و) - ليس فى (ك) و (هـ) .
(٧) قال المبرد فى المقتضب ١٨٨/١ : لو رخت " كروان " فيمن قال :
يا حار ، لقت : يا كرا اقبل . انظر شرح جمل الزجاجى ١١٦/٢ .
(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ك) .

(١) " و يا حمراء فيما زعموا بقلب الواو همزة (١) - (٢) كان أصله " يا حمراوى " فحذفت ياء النسبة ، فعلى الثانى - (كان قياسه) (٣) - " يا حمراو " بضم الواو ، لكن قلبوا الواو همزة (٤) لأنه واو بعد ألف زائدة (٥) ، فحقه أن يقلب همزة كما هو قاعدة الإعلال فى نحو : " قائل " ، فى : قائل ، ومقتضى هذا أن تقلب الواو أيضا همزة على الأول لوجود تلك العلة بعينها ، فإنها واو بعد ألف زائدة ، وقد قالوا على الأول : " يا حمراؤ بكسر الواو من غير قلبها همزة ، فلذلك قال المصنف : " فيما زعموا " أى : قالوا هكذا وليس بسديد ، لأن مقتضى هذه العلة قلب الواو همزة فى الموضعين .

(١) انظر الأمالى الشجرية ٨٧/٢ .

(٢) من هنا بدأ السقط من (ك) .

(٣) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (هـ) .

(٤) هنا ينتهى السقط من (ك) .

(٥) انظر : الأمالى الشجرية ٨٧/٢ .

وقال صاحب العباب : بخلاف من لم يجعله كاسم براسه فإن الواو حينئذ غير واقعة فى الطرف وإنما هو فى الوسط تقديرا فلا تقلب همزة ، ثم أورد كلام الشارح هنا ، وقال : أقول : لو كان العلة ما ذكره الشارح لأقتضى ذلك أن يكون مقتضاها القلب فى الموضعين ، ولكن العلة هى ما ذكرنا ، وكذلك علة القلب فى نحو قائل ليس ما ذكره بل العلة فيه هى وقوع الواو عينا فى اسم فاعل أعل فعله ، هكذا ذكره أهل التصريف

وأما قوله : فيما زعموا فالأولى أن نقول : إنه إشارة إلى أنه ينبغى أن لا يجوز فى : " يا حمراوى " ، الوجه الثانى لئلا يلزم أن يكون فعلا بفتح الفاء لغير التأنيث ، وهو غير موجود فى كلامهم . أه مخطوطة المدينة .

(١) قالوا : و " حمراء " هذه المرخمة تنصرف إن سمي بها وفيه نظر .^(١)
 أما وجه الانصراف فهو أن الهمزة ليست للتأنيث ، بل منقلبة عن واو ،
 هي منقلبة عن همزة منقلبة عن ألف التأنيث ، - (فبعد)^(٢) - أمر التأنيث
 فيه ، فلذلك انصرف ، وأما وجه النظر ، فلأنها بدل عن حرف تأنيث ،
 ولو بمراتب ، فجاز أن يعطى حكم التأنيث ويمنع من الصرف ، - (ويحتمل
 أن يكون النظر هو أنه حينئذ يكون فعلاً بفتح الفاء لغير التأنيث ،
 وهو غير موجود كما سنذكر بعد ذلك في " حلو ")^(٣) - .

(" ويا شاة ")^(٤) أصله " شوهه " ، فما رخم أعيد لام الكلمة لثلا يبقى
 اسم متمكن على حرفين ، (" ويا طالح ")^(٥) أى : يقول : على المذهب
 الثانى فى " يا طلحة " بعد حذف التاء وجعله - (نسيا)^(٦) - منسيا ،
 " يا طلع " بالضم ، لأن فتحة إنما كان لكونه قبل تاء التأنيث ، فلما حذفت
 التاء جعلت منسية لم يبق لها أثر فيضم .

(١) قال ابن الشجرى فى أماليه : وأهل التحقيق من البصريين
 يقولون لو سميت بحمراء هذه المرخمة لصرفتها فى التنكير ، لأن
 همزتها ليست منقلبة عن ألف التأنيث ، وإنما هى منقلبة عن واو منقلبة
 عن همزة منقلبة عن ألف .

(٢) كلمة - (فبعد) - ساقطة من الأصل .

(٣) ما بين القوسين - () - ساقط من الأصل و (ك) .

(٤) انظر الأمالى الشجرية ٨٢/٢ ، وشرح الكافية للمرزى ١٥٠/١ ، ١٥١ .

(٥) قال سيبويه فى الكتاب ٢٤٥/٢ : هذا باب يكون فيه الاسم بعد ما

حذف منه الهاء بمنزلة اسم ينصرف فى الكلام لم يكن فيه هاء قط

وعلى هذا المثال قال بعض العرب إذا رخموا : " يا طلع " و " ياعتتر " .

وانظر الأمالى الشجرية ٨٣/٢ .

(٦) كلمة - (نسيا) - ساقطة من (م) .

(١) وقد أجازوا : " يا طلحة " بفتح التاء ، وإقحام التاء بين الحاء وفتحته ، ومنه قوله :

كلمني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطي الكواكب^(٢)

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٠٧/٢ : وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم " يا طلحة أقبل " يشبه : * ياتيم تيم عدى * من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحا ، فلما الحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء ثم ذكر البيت الشاهد هنا ، وقال : فصار * ياتيم تيم عدى * اسما واحدا وكان الثاني بمنزلة الهاء في " طلحة " ، تحذف مرة ويجاء بها أخرى .

(٢) هذا البيت من بحر الطويل وهو للناطقة الذبياني وهو مطلع قصيدة طويلة مجعولة هي الأولى من ديوانه . انظر ديوانه ص ٤٣ . وسيبويه ٢٠٧/١ ، ٢٧٧ ، والأما إلى الشجرية ٨٣/٢ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، والمعنى ٣٠٣/٤ ، والخزانة ٣٧٠/١ ، ٣٩١ ، ٣١٧/٢ ، والهمع ١٨٥/١ ، الدرر ١٦٠/١ ، والأشمونى ١٧٣/٣ ، ٢٠٠/٤ ، وفي هامش ديوانه في النسخة التي حققها الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ص ٤٣١ : واتفق الرواة على أن " أميمة " روى مفتوحة ، فاعتذر له أبو عبيدة والأصمعي بأن عادة العرب أن ينادوا اسم المرأة بالترخيم ، وإذا كان الحرف الذي قبل هاء التانيث مفتوحا أبدا واحتاج الشاعر إلى إبقاء هاء التانيث لاجل صحة الوزن تكلم بها على عادة الترخيم فتحا كما يفتح آخر المنادى المؤنث المرخم .

وفي هامش النسخة التي بتحقيق البستاني ص ٩ : أقيمة بالفتح والأحسن بالضم ، قال الخليل : من عادة العرب أن تنادى المؤنث بالترخيم فلما لم يرخم هنا بسبب الوزن ، أجراها على لفظها مرخمة وأتى بها بالفتح . أ ه وانظر المراجع السابقة في الهامش .

يعنى أن " طلحة " إذا رخم حذف (١) التاء منه فقياس اللغة الثانية
يا طلح بضم الحاء كما قلت : " يا جمف " ، وقد أجازوا " يا طلحة "
بفتح التاء وإقحام التاء بين الحاء وفتحة الحاء ، ومنه البيت ، مياضه
أنه إذا حذفت التاء من طلحة وقيل " يا طلح " بالضم حصل الالتباس
إذ لا يعلم أن المنادى " طلح " ، أو طلحة " مرخمة ، فأرادوا أن يذرقوا
بينهما ، والغرض بينهما بوجود التاء ، فلا بد أن يرد التاء ثم بعد الرد
إما أن يذكر بعد الحاء أو قبله ، لا يمكن أن يذكر غله ، لأن التاء لا يقع
حشوا بل يقع بعد الحاء ، والتاء المردودة لا تكون إلا ساكنة ، لأنها
لوردت متحركة فإما أن تحرك بالضم أو بالفتح ، أو الكسر ، فإن ضمت
صارت على صورة غير المرخم ، فيعود المرخم إلى صورة غير المرخم ، وهو
فاسد ، ولا وجه لكسرها ، ولا لفتحها أيضا ، لأنه منادى مفرد معرفسة ،
فلا بد أن ترد ساكنة متصلة بالحاء ، فتقع مقحمة بين الحاء وفتحة الحاء ،
فالحاء ساكنة لغرض حركتها منفصلة عنها إذ تخلل بينهما التاء ، فالحاء
ساكنة ، والتاء المردودة - (ساكنة) (٢) فننقل فتحة الحاء المرحلة تقديرا
إلى التاء المردودة ، لئلا تبقى التاء ساكنة بعد الحاء الساكنة ، ففتحة
التاء هي الفتحة الأصلية التي كانت للحاء ، ثم فتحت الحاء ، لئلا يكون
ما قبل التاء ساكنا ، فتصير الصورة " يا طلحة " بفتح الحاء ، والتاء ،
ولا يخفى وجه تعسف هذا الكلام ، وكذا في البيت (٣)

(٤)

(١) في (م) " حذفت " .

(٢) كلمة - (ساكنة) - ساقطة من (م) .

(٣) في الأصل ، و (ك) " فلا يبقى " .

(٤) تقدم الكلام عليه في الصفحة :

وهو أن أهمية لولم تكن مرخمة لخدمت التاء ، لأنه منادى مفرد معروفة ،
ففتحهما بناءً على هذا التقدير .

(ولا يجوز هذا) أى : الوجه الثانى (فى " يا صاح " فلا يضم .)^(١)
أى لا تجزى تلك اللفظة فى نحو : " يا صاح " من " صاحب " ، لأن ترخيمه
شاذ ، فلو ضم لكان المحذوف فى حكم الطرح ، ولزوم -^(٢) (نيمه التزام
-) للترخيم -^(٣) الذى هو شاذ ، والتزام ما هو شاذ أشد من ارتكاب
أصل -^(٤) الشذوذ ، لأن فيه محذورين ، ارتكاب الشذوذ والتزامه
- (فلا يصار إليه) -^(٥) .

(ولا فى ترخيم المسى حبلوى) أى : ولا تجوز اللفظة الثانية - (أيضا
فى هبلوى)^(٦) (لما يلزم من كون ألف فعلى لغير التأنيث .)^(٧)
أى : لو حذف ياء النسبة ، والتقدير أنه منسى فيبقى : " يا حبلو ،

(١) قال ابن الشجرى فى أماليه ٨٨ / ٢ : ولا يجوز : " يا صاح " ، لأن
من يضم المنادى يجعله بعد الحذف كاسم قائم بنفسه لا دلالة فيه
على المحذوف ، فلم تتحمل النكرة أن يفعل بها هذا .

(٢) من هنا بدأ السقط من (م) .

(٣) كلمة - (للترخيم) - ساقطة من الأصل .

(٤) هنا ينتهى السقط من (م) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، و (م) .

(٦) ما بين الفارقتين - () - ساقط من (م) .

(٧) قال الجرد فى المقتضب ٤ / ٥٠ : ألا ترى أن النحويين لا يميزون

ترخيم " رجل " فى النداء يسى حبلوى ، فى من قال : " يا حار " فرفع

لأن الذى يقول : " يا حار " لا يعتد بما ذهب ويجعله اسماً على حياله

===

والواو مشحركة مفتوح ما قبلها ، فقياسه أن يقلب ألفا ويقال : يا حبلى ،
ولا يكون الألف للتأنيث لأنها ألف منقلبة عن واو ، فيلزم أن تكون فعلى
بضم الفاء لغير التأنيث ، وهو معتنع ، وقياس مذهب الأخفش جوازها —
على أن تكون ألفا للاحاق بمجديت^(١) ، وفيه النظر المذكور في حمراء^(٢)
والحكم بصرفه كما ذكرنا من قبل .

(ولا في الصسى " بطيلسان " لما يلزم مما ليس من أبنيتهم^(٣))
أى : لا يجوز الوجه الثانى فى الصسى بطيلسان إذ لو رخم لثيل "يا طيلس" ،^(٤)

=== فاذا رخم : " حلبوى " لزمه أن يقول : " يا حبلى أقبل " ، لأن الواو
تنقلب ألفا لفتح ما قبلها ، ومثال فعلى لا يكون الا للتأنيث ، ومحال
أن تكون ألف التأنيث منقلبة ، فقد صار مؤنثا مذكرا فى حال فلها هذا
ذكرت لكأنه محال ، وانظر الأملى الشجرية ٩٨/٢ - ٩٩ ، والرضى
١٥٥/١ وانظر شرح جمل الزجاجى ١٢٠/٢ .

(١) فى شرح الكافية للرضى ١٥٥/١ : وقياس قول الأخفش جوازها لأنـه
يكون إذن مطعقا بمجذب بفتح الدال ، وأما السيرانى فأجازها —
وإن لم يثبت فعلا قال لأن هذا شىء عرض وليس بنية أصلية .

(٢) فى (ك) " ذكرناه " .

(٣) فى (هـ) " فى أبنيتهم " .

(٤) قال الجوهري فى الصحاح " طلس " .

الطيلسان بالفتح اللام واحد الطيالة والهاء فيه للعجمة لأنـه
فارس معرب ، والعمامة تقول " الطيلسا بكسر اللام فلورخمت هذا
فى النداء لم يجز لأنه ليس ، فى كلامهم فيعمل بكسر العين الا معتلا
نحو " سيد " و " ميت " .
انظر التاموس : " طلس " .

وهو غير جائز ، إذ ليس في كلامهم : فيمل بكسر الميم في الصحيح ، وإنما جاء^(١) في المعتل نحو " سيد " ، و " بين " ، " وهين " ومن فسى مما ليس من أبنيتهم ، للبيان ، وفاعل يلزم ضمير يرجع إلى " ما " ، أى للشئ الذى يلزم ، وهو ما ليس من أبنيتهم (، فإن كان في آخر الاسم زيادتان في حكم واحدة) أى : في حكم زيادة واحدة (حذفنا نحو : " يا اسم " ، و " ياعثم ")^(٢) في " يا اسما " ، " ياعثمان " .

(١) في الأصل و (م) " جاز " .

(٢) في الأمل الشجرية ٩٦/٢ : إن سميت بطيلسان - في لغة من كسر لاه وفتحها أجود - قلت في ترخيه في المذهب المختار بطيلس ، ولا يجوز يا طيلس بالضم لأنه تجمله في هذه اللغة اسما قائما بنفسه ، وليس في كلامهم فيمل صحيح الميم ، إنما جاء ذلك في المعتل " كسيد وميت " " وهين " وقد تقدم ذكر هذا ، فان رخمته في لغة من قال : طيلسان ففتح اللام جاز ترخيه على اللفتين ، لأن مثال : فيقل متسع في الصحيح " كجيدر ، وصيرف ، وضيغم " ، وقد تقدم ذكر هذا ، أيضا

وأجاز أبو سعيد السيرافي : " يا طيلس " على لغة من ضم آخر المرخم . . . الخ . وانظر شرح الكافية للرضي ١٥٥/١ ، وشرح جمل الزجاجي ١٢٠/٢ ، ١٢١ .

(٣) قال سيويه في الكتاب ٢٥٦/٢ : هذا باب ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حروف واحد زائد ، وذلك قولك : في " عثمان " " ياعثم اقبل " ، وفي " مروان " " يا مرو ، اقبل " ، وفي " أسما " " يا اسم اقبل " . وانظر الأمل الشجرية ٨٧/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١١٤/٢ .

(١) فإن كان حرف صحيح قبله مدة زائدة حذفنا أيضا ، وإن كان الباقي على أكثر من حرفين نحو : " يا منى " (٢) ، وإلا فالصحيح لا غير)
 قوله : حذفنا ، ضميره يرجع الى الصحيح والمدة ، وإنما يحذفان بالقيود المذكورة ، فإذا انتفى واحد انتفى حذفهما ، فإذا انتفى المدة قبله لم يحذفنا مثل : " جعفر " ، وإن وجدت المدة قبله ولم تكن زائدة لم يحذفنا أيضا ، كاختار ، فإن آخره صحيح وقبله مدة لكنها ليست بزائدة ، لأن وزنه (٣) مفتعل أو - (مفتعل) (٤) ، اسم فاعل أو مفعول ، وكذا إذا انتفى كون الباقي على أكثر من حرفين ، لم يحذفنا ، كسميد (٥) لثلا يبقى الاسم على حرفين ، والمراد بالحرف الصحيح أعم من أن يكون حرف علة ، أو لا يكون ، فإن نحو : " مري " آخره علة ولكنه أصلي (٦) ، لأنه لام الفعل فيحذفان أيضا كمنصور ، ولأن وزنه مفعول ، فلو (٧) قال : أصلي لكان أشبه ، لأنه يوهم خروج ما كان

(١) في (هـ) " وإن كان " .

(٢) قال سيبويه ٢/ ٢٥٩ : هذا باب يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعا ، وذلك قولك في " منصور " " يا منى أقبل " ، وفي " عمار " " ياعم أقبل " ، وذلك لأنك حذفنا الآخر كما حذفنا الزائد وما قبله ساكن بمنزلة الحرف الذي كان قبل النون زائدا فهو زائد كما كان ما قبل النون زائدا .

وانظر الأمل إلى الشجرية ٢/ ٨٤ ، وشرح جمل الزجاجة ٢/ ١٢٣ .

(٣) في الأصل و (م) " وزنها " .

(٤) كلمة - (مفتعل) - ساقطة من (م) .

(٥) من هنا يبدأ سقط طويل من الأصل وهو سقط حوالى ثلاث لوحات .

(٦) في (هـ) " اصل " .

(٧) في (ك) " ولو " .

آخره معتلا وليس كذلك قوله : " وإلا " ، أى : وإن لم يكن قبله مدة إلى آخره فحينئذ يحذف الصحيح فقط ، وإنما اقتصر على حذف الصحيح ، لأنه لو حذف معه غيره فإن كان صحيحا لم يجز ، لأن الصحيح لا يحذف تبعا للصحيح ، وإن كان آخره غير أصلى بل زائدا اقتصر على حذفه ، وكذا ان كان ما قبله غير زائد ، لأنه فى حكم الأصلى ، فلا يحذف تبعا لأصلى آخر ، وأما اذا لم يبق أكثر من حرفين فظاهره ، لأنه يبقى الاسم على حرفين لا سيما عند من يجعل المحذف منسيا ، هذا عند البصريين .

(١) والثانى من " شطرى المركب . (مبتدأ خبره

(بمنزلة التاء أيضا فيحذف) (٢) ، الفاء للتسبب ، أى : كونه بمنزلة التاء سبب لحذفه ، ولفظ " أيضا " كان حقه أن يكون بعد قوله : فيحذف ، ووقع فى النسخ قبله ، فيه حذارة ، ان لم يسبق فيما قبل شئ آخر بمنزلة التاء حتى يقال : الشطر الثانى بمنزلة التاء أيضا . (٣)

(١) فى (هـ) " شرط " وهو تحريف .

(٢) فى سيبويه ٢ / ٢٦٧ : هذا باب الترخيم فى الاسماء التى كل اسم منها من شيئين كانا بائتين فضم أحدهما الى صاحبه فجعلنا اسما واحدا بمنزلة عنقريس وحلكوك وذلك مثل حضرموت ومعدى كرب . . . فزعم الخليل رحمه الله أنه تحذف الكلمة التى ضمت إلى الصدر رأسا وقال : أراه بمنزلة الهاء ألا ترى أنى إذا حضرته لم أغير الحرف الذى يليه كما لم أغير الذى يلى الهاء فى التحقير عن حاله التى كان عليها قبل أن يحقر ، وذلك قولك فى " تمرة " تميرة ، فعال الرأ واحدة .

(٣) فى (هـ) " الشرط " .

(قالوا : يا بعل في بعلبك) كما تحذف تاء التأنيث من الكلمة في ترخيمها ، ووجه مشابهة شطر الثاني لتاء التأنيث كونه ملحقا بالاسم الأول ، بعد كماله ، كالتاء ، وكون النسبة والتصغير واردين على الاسم الأول دون الثاني ، فيقال حيزرموت ، في التصغير^(١) ، وحضرى في النسبة كما يصغر الجزء الأول فيما فيه التاء ، وينسب إليه فيقال : بصرى ، وتميرة .

(ولا يجوز الترخيم في غير النداء) لأن الترخيم تخفيف ، فيناسب ما يكثر استعماله ، وهو النداء ، فلم يجرى في غير النداء (إلا في الضرورة^(٢)) ، أى : في ضرورة الشعر كما قال :

* لحاربن كعب لا لجرم وراسب *^(٣)

أى : لحارث بن كعب .

(١) قال سيويه في الكتاب ٢/٢٦٧ : " وكذلك التحفير في حيزرموت تقول حيزرموت ، وأنظر المقتصد ٢/٧٩٧ ، والفوائد الضيائية ٣٤٥/١ .

(٢) قال سيويه في الكتاب ٢/٢٣٩ : وأعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء ، إلا أن يضطر شاعر ، وإنما كان ذلك في النداء لكثرة في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين وكما حذفوا الياء من قوى ونحو في النداء .

وانظر شرح جمل الزجاجي ٢/١١٣ ، والفوائد الضيائية ٣٤١/١ ، والامضاح في شرح المفصل ١/٢٩٤ .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل نسبة الأنباري في الانصاف ١/٣٥٥ لبعض بني عبس وأورده ابن الشجري في أماليه ١/١٢٧ ولم ينسبه الى قائل ، وصد البيت هو :

* ارق لارحام أراها قريبة *

وجرم وراسب قبيلتان من العرب . انظر نهاية الارب ٢٠٩ ، ٢٥٧ .

() ولم يسمع فيه - (المذهب الأول ^(١)) - أى : فى ترخيم غير النداء حيث حوز ، وهو حال الضرورة لم يسمع فيه المذهب الأول ^(٢) وهو جعل المحذوف كالثابت ، فلا يقال : " جاءنى حار بن كعب بكسر الراء " بل ينبغى أن يضم على اللغة الأخرى ، وهو أن المحذوف منسى ، والباقي اسم برأسه ، هذا مذهب المسبرد ^(٣) ، وعلة بأن الاسم على هذه اللغة يصير كأنه لم يحذف منه شئ " فكانه لم يحصل الترخيم فى غير النداء بخلاف ما إذا كان فى حكم الثابت ، فإن إرادة المحذوف يدل على أنه مرخم ، والترخيم يكون غالبا فى النداء ، والمصنف اختار هذا المذهب ، ورد مذهب سيبويه بقوله : (وما أنشده سيبويه من نحو :
ألا أضحت حبالكُم رساما وأضحت منك شاسعة أساما ^(٤)

-
- (١) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من جميع النسخ غير (ه) .
(٢) المراد بالمذهب الأول أن يكون المحذوف فى حكم الثابت وعلى ذلك تبقى حركة الحرف الذى قبله على حالها .
(٣) لم أجد فى المقتضب ما يرشد الى ما نسب الى الجرد الا اشارة خفيفة وهى قوله عند تعليقه على قول الشاعر :
أما ترينى اليوم أم حمز ما ريت بمد عنقى وحمزى
وقال : " وليس من هذا ، ولكنه قدر حمزة أولا مرخما على قولك : يا حار فجعله اسما على حياله ، فاضاف اليه كما تضيف الى زيد " .
المقتضب ٢٥٢/٤ ، وانظر : شرح جمل الزجاجى ١٢٥/٢ .
(٤) هذا البيت من بحر الوافر وهو لجبرير كما فى ديوانه ص ٥٠٢ والرواية فى الديوان تخالف الرواية هاهنا فى الديوان :
أصبح حبل وحيلكم رساما وما عهد كعهدك يا أماما
فرواية الديوان موافقة لرواية الجرد ، والبيت من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ٢٧٠/٢ ، والأمالى الشجرية ١٢٧/١ ، والانصاف ٣٥٣/١ ، والخزانة ٣٨٩/١ ، والعينى ٢٨٢/٤ ، ٣٠٢ ، والتصريح ١٩٠/٢ والأشمونى ١٨٤/٣ ، وشرح جمل الزجاجى ١٢٤/٢ .

فقد رده البهرد (إشارة إلى أنه قال : الرواية

* وما عهدي كمهدك يا أماما *

وهذا الكلام ضعيف ، بل الأقوى مذهب سيويه ، وهو أنه قد جاء الترقيم

في غير النداء على اللغتين جميعا ، أما على اللغة الأولى فظاهر قوله :

* وأضحت منك شاسعة أماما *

لأن " أماما " فاعل " أضحت " والميم مفتوحة ، فيدل على أن المحذوف

وهو التاء ثابت ، ورد البهرد ليس بشئ ، لأن الرواية الصحيحة —

لا تدفعها رواية أخرى ، فلعل الروايتين صحيحتان ، ويكفي في الاستدلال
رواية صحيحة (١) .

وأما على اللغة الثانية فقوله :

* ديار مية ان متى تساعفنا (٢) *

(١) انظر في هذه المسألة الأمالي الشجرية ١/١٢٩ ، وشرح جمل

الزجاجي لابن عصفور ٢/١٢٥ .

(٢) هذا صدر بيت من بحر البسيط وهو لذى الرمة من قصيدته التي مطلعها :

ما بال عينك منها الماء ينسكب كأنه من كلي معزية سسرب

والشطر الثاني من البيت الشاهد هو :

* ولا يرى مقلها عجم ولا عرب *

انظر : ديوانه ص ٧ ، وسيويه ٢/١٤٧ ، وشرح جمل الزجاجي

لابن عصفور ٢/١٢٦ ،

وهذا البيت قد لا يكون شاهدا لما أراد الشارح ، لأن سيويه قال في

كتابه ٢/٢٤٧ : فزعم يونس أنه كان يسميها مرة مية ، مرة ميا ، ويجعل

كل واحد من الاسمين اسما لها في النداء وفي غيره ، فنحن اذا اعتبرنا

أنه هنا سماها " ميا " لم يكن في البيت شاهد وكلمة " ديار " بالنصب

مفعول لفعل محذوف تقديره " اذكر " ، ويجوز فيها الرفع على تقدير

تلك ديار . انظر سيويه ١/٢٨٠ ، ٢٨١ .

أى إذ مية ، فرخم فى غير النداء ، وجعله منسيا ، ولذلك رفع ميا ،
ولو كان فى حكم الثابت لأبقاه على الفتح .

(وأما اختلاف الصيغة فقولهم : " يا نومان " ^(١))
هذا حكم آخر " يختص " ^(٢) بالنداء ، فان " النومان " هو كثير النوم ،
^(٣)
فلا يقال : فى غير النداء رجل " نومان " .

(وكذا المعدول نحو : يا فسق ^(٤)) معدولا ^(٥) عن فاسق .

(وبإ لكاع) من لكع الرجل إذا لوم ، وهو الكع ، ورجل لكع ، وامرأة
تكاع مثل فطام ^(٦) .

(١) انظر : الأشمونى ١٢٢/٣ ، والازهار الزينية فى شرح الألفية
والبهجة الرضية فى شرح الألفية بهامشها ص ١٣٠ ، والهمع
١٧٧/١ ، ١٧٨ ، والدرد ١٥٤/١ ، وانظر المقتضب ٢٣٧/٤ .
(٢) فى (هـ) " مختص " .

(٣) فى (ك) و (م) و (هـ) " ولا " .

(٤) فى (هـ) " فساق " وهو ما يطلق على الانثى ، وانظر فى هذه
المسألة المقتضب ٣٧٣/٣ ، ٣٧٤ ، ٣٨١ ، ٢٣٧/٤ ، والأمالى
الشجرية ١١٠/٢ ، والأشمونى ١٢٣/٣ .

(٥) فى (هـ) معدول .

(٦) قال صاحب العباب : والضابط أن كل ما هو على وزن فعل فى سب
المذكر وعلى فعال فى سب المؤنث نحو : خبث ولكع ، وخبث ، وتكاع
اللوحه ٨٩ . وانظر سيبويه ٢٢٥/٣ ، ٢٧٢ ، والمقتضب ٣٧٤/٣ ،
٣٨١ ، ٢٣٧/٤ ، والأمالى الشجرية ١٠٧/٢ ، والصاح " لكع "

(ويا ملأمان)^(١) من اللوم ، فإنها لا تستعمل إلا في النداء ،
(ونحو :

أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدته لكراع^(٢)

(١) في (هـ) (ملان) وهو خطأ .

وانظر في هذا الأما إلى الشجرية ١٠٧/٢ ، وقال الأشموني ١٢٢/٣
والاكثر في بناء ، مفعلان نحو ملأمان أن يأتي في الذم ، وقد جاء
في المدح نحو يا مكرمان ، حكاه سيهويه والأخفش أ هـ . وذكر أيضا
بأن ابن مالك وابنه يقولان بأن هذه الصفات مقصورة على السماع
باجماع ، ثم قال : وهو الصحيح في غير مفعلان ، فان فيه خلافا ،
أجاز بعضهم القياس عليه فنقول : يا مخبثان أ هـ وهذا القول نسبه
السيوطي في الهمع لبعض المفاربة . الهمع ١٧٨/١ ، وانظر في
ضبط كلمة " ملأمان " الصحاح " لأم " .

(٢) هذا البيت من بحر الوافر وهو للحطيئة ، والحطيئة هو جرول بن
أوس بن جوبة وكان رجلا ملاقا دميما سبي الهبة ، هجا ، حتى
انه هجا أباه وأمه ونفسه ، وهو شاعر مخضرم ادرك الجاهلية والاسلام
انظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ١٤٨ ، وفي مقدمة
ديوانه ص ٩ ، والبيت الشاهد في تكملة ديوانه ص ١٥٦ ، وفي
المقتضب ٢٣٨/٤ ، والا ما إلى الشجرية ١٠٧/٢ ، وابن يعيش ٥٧/٤
والعيني ٤٧٣/١ ، ٤٧٥ ، ٢٢٩/٤ ، والخزانة ٤٠٨/١ - ٤١٢ ،
والتصريح ١٨٠/١ ، والهمع ٨٢/١ ، ١٧٨ ، ورواية المقتضب
* أجول ما أجول ثم آوى *

وقال الدكتور عزيمة رحمه الله ان الشطر الأول مأخوذ من قول قيس بن
زهير :

أطوف ما أطوف ثم آوى إلى جار كجار أبي داود

قال المبرد في المقتضب : وقد يضطر الشاعر فيستعمل هذا في
غير النداء ، لأنها في النداء معارف فينقلها على ذلك . . . ثم أورد

من الشواذ (هذا إيراد على أنه جاء في غير النداء ، إذ " لكاع " خبر للمبتدأ وهو : " قعييته " ، فأجاب بأنه شاذ ، (ومنه قولهم : " يا فلأقبل " وليس بمرخم " فلان " ، وإلا لقليل : فلا ^(١) .
لأن فلانا كهلل ، فلا يحذف منه حرفان ، إذ لا يبقى بعد حذفهما أكثر من حرفين ، (ولقولهم في الموث : يا فلة اقبلى) هذا دليل آخر على أن " قل " ليس بمرخم ، فلان ، لأنه لو كان مخم فلان لكان يا فلة مخم يا فلانه ، وليس كذلك ، لأن ترخييمه حينئذ يحذف التاء منه لا بإبقاء التاء ،

== البيت الشاهد المقتضب ١٣٨/٤ .

وقال ابن الشجرى فى أماليه ١٠٧/٢ : " ولا يكادون يستعملون شيئا من هذين الضربين فى غير النداء إلا على سبيل الشذوذ كقوله : أطوف ما أطوف . . . البيت .

وانظر ابن يميمش ٥٧/٤ ، وفى هامشه عند شرح البيت الشاهد قال : وهى مختصة بالنداء لا تتجاوز إلى غيره ، وقوم من النحاة يوجهون البيت على الأصل فيزعمون أن خبر المبتدأ قول محذوف ولكاع منادى حذف منه حرف النداء وكان أصل الكلام : قعييته مقول لها : بالكاع وعلى هذا فلا ضرورة .

وانظر فى هذا الهمع ١٧٨/١ ، والدرر ٥٥/١ ، ١٥٤ ، والمقتصد ١٠٢٣/٢ .

- (١) عبارة المصنف هنا تكاد تكون مطابقة لعبارة المقتضب . انظر ٢٣٧/٤ وقال سيهويه فى كتابه ٢٤٨/٢ : وأما قول العرب : يا فلأقبل ، فإنهم لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا يثبت فيه فى غير النداء ، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وجعلوه بمنزلة دم ، والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول : يا فل ، فإن عوا امرأة قالوا : يا فلة ، وهذا الاسم اختص به النداء ، وإنما بنى على حرفين لأن النداء موضع تخفيف ، ولم يجز فى غير النداء ، لأنه جعل اسما لا يكون لا كناية

وحذف الألف والنون من الوسط ، " فدل " ^(١) على أنه في المؤنث حذف ليس بترخيمى ، والمذكر والمؤنث لا يختلفان فى جواز الترخيم ومنعه غالبا .

(٢) وقول أبى النجم :

* فى لجة أمسك فلانا عن فل *

== لمنادى ، نحو : ياهياه ، ومعناه يارجل ، وأما فلان فإنما هو كناية عن اسم سمي به المحدث عنه خاص غالب .

وانظر الأمالى الشجرية ٢/ ١٠٠ ، ١٠١ ، والهمع ١/ ١٧٧ .
وهذا القول الذى اختاره سيبويه والمبرد وابن الشجرى ومن بعدهم المصنف والشارح هو اختيار جمهور البصريين .
أما الكوفيون وابن مالك وابنه وبعض المغاربة فيرون أن أصلهما فلان وفلانة ولكنهم اختلفوا بعد ذلك فالكوفيون يرون أنهما مرخمان ، وأما ابن مالك ومن وافقه فيرون أنه دخلهما مجرد الحذف تخفيفا .
انظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ١٠٦ ، والهمع ١/ ١٧٧ ،
والأشمونى بحاشية الصبان ٣/ ١٢١ ، ١٢٢ .

(١) فى (ك) و (ل) و (هـ) " فدل " .

(٢) أبو النجم : هو : الفضل بن قدامة بن عبيد الله المجلى ، أحد رجاز الاسلام المتقدمين ، انظر ترجمته فى طبقات الشعراء لابن سلام ص ٢٠٠ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٠٢ ، والخزانة ١/ ٤٩ ، وهذا الرجز من أرجوزيته المشهورة التى مطلعها :

الحمد لله الوهوب المجزل أعطى فلم يبخل ولم يبخل

وهى طويلة والبيت الشاهد فى وسطها ، وهو من الشواهد التى لا يكاد يخلو منها مرجع من مراجع اللغة والنحو ، فهو فى سيبويه ٢/ ٢٤٨ ، والمقتضب ٤/ ٢٣٨ ، والأمالى الشجرية ٢/ ١٠١ ، وشرح جمل الزجاجى ٢/ ١٠٦ ، والتوضيح ٢/ ١٢٥ ، والمعنى ٤/ ٢٢٨ ، والخزانة ١/ ٤٠١ والقصيدة بكاملها فى الطرائف الادبية ص ٥٧ - ٧١ ، وانظر فى ضبط كلمة لجة الصحاح " لجج " .

أى عن فلان (من الضرورات) وقبله :

تشير أيديها عجاج القسطل إذ عصبت بالعطن المغريل

تدافع الشيب ولم تصل في لجة البيت

يصف إهلا "عصبت" ، أى : اجتمعت ، "المغريل" المنحول ، واللجسة ،
اختلاط أصوات الذادة ، "الشيب" جمع أشيب ، أى : شربت الشربة^(١)
الأولى فسكنت ، فهى تدافع كالشيخ ذوى الحلم ، لا تقتبل ، وتدافع
مصدر لفعل محذوف ، أى : هذه الأهل تتدافع ، أى يدفع بعضها
بعضاً كتدافع الشيخ .

لما ذكرنا أن " فل " مما يختص بالنداء أورد هذا البيت عليه ، فإنه
قد جاء فى غير النداء ، وهو قوله : " عن فل " ، فأجاب : بأنه من
الضرورات ، (ووزنه : فعل ، تقديراً ، والذاهب عنه السواو^(٢))
والتقدير فلو كفسق .

(١) فى (ك) " شرت الشرة الأولى " وهو خطأ .

(٢) فى (م) " عنها " .

(٣) نص المصنف هنا أورده البغدادى فى الخزانة ٤٠١ / ١ .

وقد نظم ابن مالك فى الخلاصة الاسماء الملازمة للنداء فقال :-

وقل بعض ما يخطئ بالنداء لؤمان نومان كذا واضطردا
فى سب الانثى وزن يا خبات والأمم هكذا من الثلاثى
وشاع فى سب الذكور فعل ولا تقس وجر فى الشعر فل

(١) - (باب الاختصاص) -

(ومنها) أى : ومن المواضع التى يضم فيها الفعل قياسا ،
 (باب الاختصاص ، ويكون على طريقة النداء نحو : " أنا أفعل كذا
 أيها الرجل " و " أنا معشر العرب نفعل كذا " ولا يثبت فيه حرف النداء^(٢) .
 هذا على طريقة النداء ، لأن قولك : أيها الرجل يستعمل فى النداء
 لإرادة تخصيص المخاطب ، وطلب إقباله عليك ثم يستعمل للاختصاص
 المجرد من غير طلب إقبال بل - (للمدح^(٣)) - والاختصاص ، فمعنى قولك
 " افعل كذا أيها الرجل " ، افعل - (كذا^(٤)) - مخصصا من بين الرجال .
 فهو على صيغة النداء ، وليس بندا ، ولذلك لا يثبت فيه حرف النداء ،

(١) هذا العنوان من (هـ) والمتمن .

(٢) قال سيبويه فى كتابه ٢/٢٣٣ : هذا باب الاختصاص يجرى على
 ما جرى عليه النداء فىحى لفظه على موضع النداء نصبا ، لأن موضع
 النداء نصب ، ولا تجرى الاسماء فيه مجراها فى النداء ، لأنهم لم
 يجروها على حرف النداء ، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء ،
 وذلك قولك : أنا معشر العرب نفعل كذا وكذا ، كأنه قال : "اعنى"
 ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل ، كما لم يكن ذلك فى النداء . الخ .
 وانظر التصريح ٢/١٩٠ - ١٩١ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه
 ٣/١٤٠ ، والهمع ١/١٧٠ ، والدرر ١/١٤٦ .
 وفى شرح الكافية للرضى ١/١٦١ ، قال أبو عمرو :
 العرب نصبت فى الاختصاص أربعة أشياء : " معشر ، وآل ، وأهل ،
 وبنى .

(٣) كلمة - (للمدح) - ساقطة من (ك) و (ل) .

(٤) كلمة - (كذا) - ساقطة من (هـ) .

(وعلى غير طريقته) أى : ويكون على غير طريقة النداء بمعنى
أنه لا يصلح أن يكون منادى .

(نحو : نحن العرب أقرى الناس ^(١)) أى : أخص العرب ، ولا يصلح
أن يكون منادى ، لأنه معرف باللام (وقوله :

* بنا تميما يكشف الضباب ^(٢) *)

أى : بنا يكشف ، أعنى تميما ، وأخص تميما .

الشمر لرهة ، والضبّاب بالفتح جمع ضبابة وهى سحابة تغشى الأرض
كالدخان .

(١) فى متن (ظ) زيادة - (للضيف) - .

(٢) هذا البيت من الرجز وهو لرهة بن المجاج بن رهة ، كما ذكر
الشارح وهذا البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب ٢ / ٧٥ ، ٢٣٤ ،
وابن يعين ٢ / ١٨ ، والخزانة ١ / ١٢٢ ، والمعنى ٢ / ٣٢ ،
والأشمونى ٣ / ٧١ .

وفى المصباح : وأعلم أن المصنف تبع ابن الحاجب فى هذا الكلام
فإنه قال : إن العرب باللام ليس منقولا عن النداء ، والمضاف
يحتمل الأمرين أى أن يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا المقدركما
فى " أيها الرجل " وأن يكون بفعل مقدر كأعنى وأخص . وانظر
كلام ابن الحاجب فى الكافية ١ / ١٦٢ .

- (باب ما ينصب على المدح أو الشتم أو الترحم)^(١) -
=====

(ومنها) أى : ومن المواضع التى تنصب على الاختصاص

(ما ينصب على المدح ، أو الشتم ، أو الترحم إنشاءً نحو : الحمد لله

الحميد^(٢)) بالنصب أى : أخص الحميد وأمدح ،

(والملك لله أهل الملك^(٣)) أى : أخص أهل الملك .

(و = (حمالة الحطب)^(٤) =) فمن قرأ (بنصب " حمالة " ، أى : آدم

حمالة الحطب ، وأما من قرأها بالرفع فهو خبر للمبتدأ وهو امرأته .

(ومررت به المسكين) أى : أترحم المسكين (والفالب عليه - (التعريف)^(٥))

(١) هذا العنوان من المتن ، وفى سيبويه ١٩٤/٢ : هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم ، لأنه لا يكون وصفاً للأول ، ولا عطفاً عليه ، وذلك قولك : يا أيها الرجل وعبد الله المصلي الصالحين . الخ .

(٢) انظر : ابن يعميش ١٨/٢ ، وشرح الكافية للرضى ١٦٢/١ وفيه : ولو قيل فى الجميع بالنقل من النداء لم يبعد ، لأن فى الجميع معنى الاختصاص فنكون قد أجرينا هذا الباب مجرى واحداً . . . الصفحة السابقة .

(٣) فى (ك) " أهل الحمد " .

(٤) الآية " من سورة المسد ، قرأها عاصم بالنصب ، على الذم وقرأها الباقر بالرفع على الخبرية للمبتدأ ، انظر التبصرة فى القراءات السبع ص ٧٣٤ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ٧٧٦ ، والحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ٣٧٧ .

(٥) كلمة - (التعريف) - ساقطة من (ك) و (ل) . وانظر فى هذه المسألة

ابن يعميش ١٨/٢ ، ١٩ ، وشرح الكافية للرضى ١٦٢/١ .

أى : الغالب - (على)^(١) - ما ينصب على المدح ونحو التمرير .

(وقد جاء نكرة في قوله :

وبأوى إلى نسوة عطّل وشمثا مراضيع مثل السمالى

وقبله :

فأوردها مرصدا حافظا به ابن الدجى لاطيا كالطحال^(٢)

أى أورد العير الأمن مرصدا ، أى : مكانا يرصد به الصائد ، الوحش حافظا به ابن الدجى يعنى الصائد ، وقيل للصائد ابن الدجى ، لأنه يكمن بالليل ، للصيد ، لاطيا حال من ابن الدجى أى ملتصقا بالأرض ، ليخفى عن الصيد ، وشمثا ينتصب على الترحم ، " السمالى " : جمع سملاه ، وهو أخبث الغيلان ، والمراضيع جمع مرضاع^(٣) وهى الكثيرة الإرضاع ، أو جمع مرضع ، فاشبهت الكسرة .

(١) كلمة - (على) - ساقطة من (م) .

(٢) هذان البيتان لامية بن أبى عائذ وهو : أمية بن أبى عائذ الهذلى شاعر اسلاف مخنرم له فى مدح عبد الملك بن مروان قصائد كثيرة . انظر ترجمته فى الخزنة ٤٢١/١ .

والبيتان من قصيدته له طويلة وهى من بحر المتقارب ، والبيت الشاهد من شواهد سيبويه ٣٩٩/١ ، ٦٦/٢ ، ٢١٦ وهو فى معانى القرآن للفراء ١٠٨/١ وفيه " بائسات " مكان عطّل ، وهو فى ابن يميّش ١٨/٢ ، والايضاح فى شرح المفصل ٢٩٤/١ ، وذكر الفسانى فى شرحه لأبيات المفصل أن الرواية التى ذكرها السكرى فى اشعار الهذليين هى :

له نسوة عاطلات الصدو روعج مراضيع مثل السمالى

انظرها فى المفصل ص ٤٦ ، والخزنة ٤١٢/١ ، والمعنى ٦٣/٤ ، واللسان : ارضع .

(٣) فى (م) " المرضاع " .

(١) - (التحذير) -

(ومنها) أى : ومن المواضع التى يضمن فيها الفعل قياسا ،
 (التحذير ، وهو اما المنصوب بتقدير " اتق " تحذيرا مما بعده ،
 نحو : " إياك والأسد و ((ماز رأسك والسيف (((٢)) أى : نح
 رأسك عن السياف ، ونح السياف عنك ، و " ماز " ترخيم مازن ، وأصله أن
 كراما المازنى أسر بجيرا القشيري ، فجاء قمنب اليربوعى ليقتل بجيرا
 فعال المازنى دون أسيره ، فقال له قمنب ((ماز رأسك والسيف ((فلمله
 سماه مازنا باسم أبيه ، وقيل إنه ترخيم مازنى ، وفيه شذوذان ، ترخيم
 ما ليس بعلم ، وحذف حرف قبل ياء النسبة ، وانما ارتكبوا شذوذين ،
 لأن اسمه : كرام ، وهو مازنى .

-
- (١) هذا العنوان من (ظ) و (هـ) .
 (٢) قال سيهويه فى كتابه ٢٧٣/١ : " هذا باب ما ينتصب على اضممار
 الفعل المتروك اظهاره استغناء عنه ، وسأمثله لك مظهرا لتعلم
 ما أرادوا ان شاء الله : هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير ،
 وذلك قولك اذا كنت تحذر : إياك . كأنك قلت : إياك نح ، وإياك
 باعد ، وإياك اتق ، وما أشبه ذاك . وانظر المقتضب ٢١٢/٣ وما بعدها
 والإيضاح فى شرح الفصل ٣٠٥/١ ، وشرح الكافية للرضى ١٨٠/١ ١٨١ .
 (٣) هذا مثل عربى وهو فى مجمع الأمثال للميدانى ٢٧٩/٢ وسببه غريب
 ما ذكرهنا ، والكتاب ٢٧٥/١ ، والمقتضب ٢١٥/٣ ، والإيضاح
 فى شرح المفصل ٣٠٦/١ ، ويدولى أن الشراح أخذ منه القصة
 المذكورة فى سبب المثل ، وذلك لمطابقة ما ذكره لما فيه .

(أى اتق نفسك أن تتعرض للأسد ، والأسد أن يهلكك ^(١))
 وإنما ذكر النفس ولم يقل : اتقك ، لأن الفاعل والمفعول لا يكونان ضميرين
 لشئ واحد ، إلا فى أفعال القلوب ، فقد ر لفظ النفس ليكون المفعول
 مظهرها ، لا مخاطبا مضرا ، فحذف الفعل ثم حذف المضاف ، وأعرب
 المجرور بإعراب المضاف ، فصار ضميرا منفصلا .

(وتقول : إياك من الأسد - (أى : باعد نفسك منه) ^(٢) وإياك من أن تحذف
 الأرب ^(٣) ، و أن يحذف ، ولا تقول : "إياك الأسد " ، لا متناع تقدير
 حرف الجر ، والمطف ^(٤))

(١) فى سيبويه ٢٧٣/١ - ٢٧٤ : " ومن ذلك أيضا قولك : إياك والأسد
 وإياى والشر ، كأنه قال : إياك فاتقين والاسد ، وكأنه قال : إياى
 لأتقين والشر ، فإياك متقى ، والأسد والشر متقيان فكلاهما مفعول
 ومفعول منه .

وفى المقتضب ٢١٢/٣ : وذلك قولك : إياك والأسد يا فتى ، وإنما
 التأويل : اتق نفسك والأسد ، وإياك منصوب بالفعل لأنه والأسد
 متقيان .

(٢) ما بين المعقوفتين - () - زيادة من (هـ) ومن (ظ) وليست فى العباب .

(٣) فى من (ظ) زيادة - (إياك) - فى هذا المكان .

(٤) قال سيبويه فى كتابه ٢٧٩/١ : وأعلم أنه لا يجوز أن تقول : إياك زيدا
 كما أنه لا يجوز أن تقول : رأسك الجدار ، حتى تقول : من الجدار ،
 أو والجدار ، وكذلك أن تفعل إذا أردت والفعل .

وفى المقتضب ٢١٣/٣ : " ولا يجوز أن تقول : إياك زيدا كما لا يجوز
 أن تقول : " زيدا أنرب عمرا " حتى تقول : " وعمرا " وأما قوله :
 " إياك أن تقرب الاسد " ، فجيد ، لأن أن يحذف معها اللام لطولها
 بالصلة ..

(١) ^(١) يعني يستعمل التحذير على وجهين :

أحدهما : بحرف الجر ، وحرف الجر قد يذكر لفظا داخلا على الاسم نحو : إياك من الأسد ، وقد يكون داخلا على " أن " مع حيوة نحو : إياك من أن تحذف ،

والثاني : أن يذكر بحرف العطف إما داخلا على اسم ، نحو : " إياك والاسد " أو على " أن " مع حيوة نحو : " إياك وأن تحذف " وقد يحذف حرف الجر من " أن " فيقال : " إياك أن تحذف " ، أى من أن تحذف ، ولا تحذف من الاسم ، فلا يقال : " إياك الأسد " ، أى من الأسد ، وإنما حذف حرف الجر من " أن " ولم يجز حذفه من الاسم ، لأن " أن " مستطال بصلته ، فناسب تخفيفه بحذف حرف الجر ، بخلاف الاسم المفرد ، فإنه لا طول فيه ، قوله : " لا امتناع تقدير حرف الجر ، والعطف معناه أنه لا يجوز " إياك الأسد " ، لأنه إما أن يكون المحذوف حرف الجر ، أو حرف العطف وكلاهما متنعان ، فلذلك امتنع (وأما قوله :

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالس^(٢)

(١) انظر : الايضاح في شرح المفصل ٣٠٥/١ .

(٢) هذا البيت من بحر الطويل وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي كما في الخزانة ٤٦٥/١ ، وهو في الكتاب ٢٧٩/١ ، وشرح شواهد للنحاس ص ١١٥ ، والمقتضب ٢١٣/٣ ، وشرح جمل الزجاجي ٤١٠/٢ ، وابن يعيش ٢٥/٢ ، والمفني ص ٧٥٦ ، والعيني ١١٣/٤ ، ولم ينسب إلى قائله في غير الخزانة ، وهو في سيبويه وشرح شواهد ، والمقتضب ، وشرح الجمل والايضاح في شرح المفصل بدون فاء في أوله ، أما بقية المراجع فهي موافقة لرواية المصنف .
وقال سيبويه في الكتاب ٢٧٩/١ : " إلا أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت :-
===

فشان، أو محمول على الضرورة ، أو على أن المراء صدر جار مجرى :
أن تمارى ^(١) ، أو على أنه شروع في كلام آخر منصوب بفعل مقدر ، وما قبله
مستقل وهو قول الخليل ^(٢) .

هذا سؤال وجواب ، والسؤال أن المراء حذف منه حرف الجر مع أنه اسم
نحو الأسد ، وكان ينبغي أن لا يجوز حذف حرف الجر منه ،
فأجاب بوجه :-

أحدها : أنه شان .

والثاني : أنه محمول على ضرورة الشعر ، معنى إنما يحتج في سعة الكلام .
والثالث : أن المراء "صدر ، والمصدر مقدر بأن والفعل ، كما تقول :
"أعجبني : ضرب زيد " ، أى أن ضرب زيد ، فالمرء بمنزلة : أن تمارى ،
والرابع : أنه ليس من هذا الباب ، بل المراء منصوب بفعل مقدر ، فكأنه
قال بعد تمام الكلام : " احذر المراء " .

=== إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

كأنه قال : إياك ثم اضر بعد "إياك" فعلا آخر ، فقال : اتق المراء
وانظر المراجع السابقة .

(١) هذا القول نسبة صاحب الخزائفة للبرد ، وكلام البرد في المقتضب
موافق لما رواه سيويه عن ابن أبي اسحاق من أنه منصوب بفعل تقديره
" اتق " . انظر المقتضب ٣/٢١٣ .

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٦/١ : " وحمله
الخليل على أنه منصوب بفعل مقدر ، كأنه قال بعد تمام الكلام :
احذر المراء " .

(أو ذكر المحذر منه مكررا) قسم لقوله : " تحذيرا ما بعده " ،
 والتحذير هو المنصوب بتقدير إتق ، وهو ينقسم إلى قسمين ،
 أحدهما : أن يكون تحذيرا ما بعده كالصور السابقة .
 والثاني : أن يذكر المحذر منه مكررا (نحو : الأسد الأسد ،
 والجدار الجدار ، والصبي الصبي ، والطريق الطريق ،) ^(١) أي : احذر
 الأسد والجدار المتداعي ، واحذر إيطاء الصبي وغل الطريق ، وإنما
 يلزم حذف العامل في هذا القسم ، لأنه مكرر فهو نظير زيد ضربا ضربا ،
 وأما إذا أفرد ولم يكرر لم يلزم حذف عامله ^(٢) .

-
- (١) انظر : ابن يعيش ٢٩/٢ ، وسيبويه ٢٥٣/١ .
 (٢) في سيبويه ٢٧٥/١ : فلو قلت : نفسك ، أو رأسك ، أو الجدار
 كان إظهار الفعل جائزا نحو قولك : اتن رأسك واحفظ نفسك
 واتن الجدار ، فلما ثبت صار بمنزلة إياك ، وإياك بدل من اللفظ
 بالفعل كما كانت المصادر كذلك نحو : الحذر الحذر .
 وقال ابن مالك في الخلاصة :-

إياك والشر ونحو نصب	محذرا بما استتاره وجب
ودون عطف نالها نصب وما	سواء ستر فعله لن يلزما
الامع العطف أو التكرار	كالضيغم الضيغم يان الساري
وشذ إياه وإياه أشد	وهن سهيل القصد من قاس انتبذ

(١) - (الاغراء) -

(ومنها) أى : ومن المواضع التى يضم فيها الفعل قياساً^(٢).

-
- (١) فى هامش (هـ) " الإغراء " ولا عنوان فى بقية النسخ .
- (٢) قال سيويه فى الكتاب ٢٥٣/١ : هذا باب ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغنى عن لفظك بالفعل ، وذلك قولك : زيدا وعمرا ورأسه ، وذلك أنسك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل فأكفمت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله . . . فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه .
- وقال السيرافى ما ملخصه : اعلم أن الإضمار على ثلاثة أوجه :-
- وجه يجب فيه الإضمار ولا يحسن فيه الإظهار ، مثل قولك : إياك وأن تقرب الأسد فلا تحسن إظهار ما نصب إياك .
- ووجه لا يجوز أن تضم المامل فيه كأن تقول مبتدئا : زيدا ممن غير سبب يجرى ولا حال دالة على معنى .
- ووجه يجوز فيه الإضمار وعدمه وهو ما عقد له الباب .
- انظر : هامش الكتاب ٢٥٣/١ .
- وقال سيويه ومنه قول العرب : أمره كياتك لا أمره مضحكاتك ، والظباء على البقر ، يقول عليك أمره كياتك وخل الظباء على البقر .
- الكتاب ٢٥٦/١ ، وانظر الأشموني ١٤٥/٣ ، ١٤٦ .
- وقال ابن مالك فى الخلاصة :-
- وكمحذر بلا إيا أجمل مغرى به فى كل ما قد فصلا .

(الأعراس ، ويكون مكررا أيضا نحو قوله :

أخاك أخاك إن من لا أخاله : كساع إلى الهيجا بغير سلاح ^(١))

أى : الزم أخاك فحذف الفعل .

(١) هذا البيت من بحر الطويل وقد نسبته سييويه فى كتابه لمسكين الدارمى ولم ينسبه النحاس فى شرحه لأبيات سييويه وهو منسوب له فى الخزائن والدرر اللوامع ، ومسكين الدارمى اسمه ربيعة بن عامر بن أنيسف الدارمى ، شاعر شجاع من أهل المراق ، وسى مسكينا لقوله :-
أنا مسكين لمن أنكرنى ولمن يبرفنى جد نطق
وقوله :-

وسميت مسكينا وكانت لحاجة وانى لمسكين الى الله راغب
وهذا البيت لا يكاد يخلو منه كتاب نحو أولفة فهو فى سييويه ٢٥٦/١ ،
وفى شرح أبياته للنحاس ص ١١٢ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور
٢٦٢/١ ، ٣٦٦/٢ ، والخصائص ٤٨٠/٢ ، والدرر ١٤٦/١ ، والخزانة
٤٦٧/١ ، والهمع ١٧٠/١ ، ١٢٥/٢ ، والميخى ٣٠٥/٤ ، والتسريح
١٩٥/٢ ، والمستقصى ٣٢٩/٢ .

(١) - (الاضمار على شريطة التفسير) -

(٢) ومنها ما يضم بشرط أن يفسر إما بلفظه أو معناه ، أو لازم معناه ، وهو عامل واقع بعده مشتغل عنه بضميره أو متعلقه (٣) أى : ومن المواضع التى يضم فيها الفعل منصوب يضم - " أى (٤) - عامله بشرط أن يفسر فما عبارة عن المنصوب وفى " يضم " ضمير يرجع الى العامل ، أى :
المنصوب الذى يضم عامله .

- (١) العنوان من (ظ) ولا عنوان ببقية النسخ .
- (٢) فى (هـ) و(ظ) زيادة كلمة - (عامله) - فى هذا المكان والصواب اسقاطها لأن الشرح على اعتبارها ساقطة ، بدليل تقديره لضمير يعود إليها من الفعل " يضم " .
- (٣) فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٦١/١ : " الاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه يعمل بعمل فى ضميره أو فى سببه ، ولو يعمل فيهما لعمل فى الاسم الأول أو فى موضعه .
- وقال سيبويه فى الكتاب ٨١/١ : " وإن شئت قلت : زيدا ضربته " وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره ، كأنك قلت : " ضربت زيدا ضربته " ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستفنا بتفسيره فالاسم ههنا مبنى على هذا المضم .
- وقال المبرد فى المقتضب ٧٦/٢ : " وأعلم أن المفعول إذا وقع فى هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضم ، لأن الذى بعده تفسير له كما كان فى الاستفهام فى قولك : " أزيذا ضربته " ؟ . وانظر شرح الكافية للرضى ١٦٤/١ وشرحها للجامى ٣٥١/١ وشرح الألفية عند قول ابن مالك :-
- إن مضمرا اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه أو المحل
فالسابق أنصبه بفعل أضمرا حتما موافق لما قد أظهرنا
- (٤) كلمة " أى " ساقطة من (ك) و (م) .

قوله : " وهو " الضمير راجع إلى المفسر المدلول عليه بقوله : " أن يفسر " ، لأنه دال على مفسر .
 وقوله : إما بلفظه إلى آخره ، تفصيل للناسب المضمّر ،
 كأنه قال : " ومنها ما ينصب إما بلفظ المضمّر أو معناه أو بلازم معناه " ،
 والضمير في " بعده " راجع إلى : " ما " في - (" ما يضمّر " أي :
 واقع بعد الاسم الذي أضمّر عامله ، وشرط العامل أن يشتغل عنه ، أي :
 عن ذلك الاسم ^(١) - بضميره ، أو متعلقه ، أي : متعلق بضميره ،
 لأنه لو لم يشتغل بأحد هما لكان عاملا فيما قبله ، ولا يكون - (هناك) ^(٢) -
 مضمّر ، (نحو : " زيدا ضربت ") وإنما يكون مفسرا إذا اشتغل عنه
 بضميره أو متعلقه ، (نحو : " زيدا ضربته ") هذا مثال لما نصب
 بلفظه المفسر ^(٣) ^(٤) .

-
- (١) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (هـ) .
 (٢) كلمة - (هناك) - ساقطة من (هـ) .
 (٣) في (م) " مثال لما نصب المضمّر بلفظه المفسر " ، وفي (ل) " لما
 فسر المضمّر بلفظه " .
 (٤) ما ذكر هنا من نصب الاسم المشتغل عنه بفعل يفسره المذكور بعده
 هو مذهب البصريين .
 أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر ، وأن كان
 اشتغل بضميره ، لأن ضميره ليس غيره ، وإذا تعدى إلى ضميره كان
 متعديا إليه .

قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢ / ٣٠ : " وهو قول فاسد
 لأن ما ذكره وإن كان من جهة المعنى صحيحا فإنه فاسد من جهة
 اللفظ ، وكما يجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ ، وذلك أن
 الظاهر والمضمّر ههنا غير أن من جهة اللفظ ، وهذه صناعة لفظية ،

(أ أو مررت به ^(١))

مثال لما نصب بمعناه ، أى بمعنى المفسر ، فإن " جاوزت " بمعنى مررت به .

(أ أو ضربت غلامه) مثال لما نصب بلازم معنى المفسر ، وهو : أهنت فإن ضرب الغلام من لوازم إهانة السيد - (فالمضمر مفسر به ، بمعنى أهنته ^(٢)) - (أى : ضربت وجزت ، وأهنت ،) كل واحد يرجع إلى واحد على الترتيب المذكور .

وفي اللفظ قد استوفى مفعوله متعديه إلى ضميره واشتغاله به ، فلم يجز أن يتعدى إلى آخر ، والذي يدل أنه منتصب بفعل مضم غير هذا الظاهر أنك قد تقول : " زيدا مررت به " فت نصب " زيدا " ولو لم يكن ثم فعل مضم يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل ، لأن " مررت " لا يتعدى إلا بحرف جر .

انظر الانصاف ٨٢/١ ، والرضى ١٦٣/١ ، والتصريح ٢٩٧/١ .
(١) قال : سيبويه فى الكتاب ٨٣/١ : " فإن قلت : " زيدا مررت به " فهو من النصب أبعد من ذلك ، لأن المضمر قد يخرج من الفعل وأضيف إليه الفعل بالباء ولم يوصل إليه الفعل فى اللفظ ، فصار كقولك : " زيدا لقيت أخاه " ، وإن شئت قلت : " زيدا مررت به " تريد أن تفسره مضرا كأنك قلت : إذا مثلت ذلك : جعلت زيدا على طريقي مررت به ، ولكنك لا تظهر هذا الأول لما ذكرت لك .
(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من (ل) و (هـ) .

(١) والرفع بالإبتداء أجود عند عدم قرينة خلافه^(١) ، أو وجود أقوى منها ،
 " كما " مع غير الطلب ، وإذا للمفاجأة . (أى الرفع : فى زيدا ضربته ،
 ونحوه أجود ، لأنه لا يحتاج فيه إلى إضمار ، بل هو مبتدأ ما بعده
 خبره ، وإنما يكون الرفع أجود فى صورتين^(٢) :

إحداهما : إذا لم توجد قرينة تخالف الرفع ، نحو : " زيد ضربته " ،
 من غير تقدم كلام آخر يقتضى النصب ، كجملة فعلية ونحوها ،

والثانية : أن توجد قرينة النصب ، وقرينة الرفع^(٣) ، لكن قرينة الرفع
 أقوى " ، " كما " مع غير الطلب ، نحو : " ضربت زيدا وأما عمرو فقد ضربته " ،
 فقرينة النصب تقدم الجملة الفعلية ، إذ يقتضى أن يقدر هذا أيضا بجملة
 فعلية ، وأما قرينة الرفع ، لأنه يقع بعده المرفوع غالبا ، فقد اجتمع
 قرينتان لكن قرينة الرفع أقوى ، لأن " أما " لا ينصب بعده غالبا ، وترك
 التناسب بعطف^(٤) الجملة الاسمية على الفعلية كثير فى الكلام ،

(١) قال ابن مالك فى التسهيل ص ٨١ : وإن عدم المانع والموجب
 والمرجح والعسوى رجح الإبتداء خلافا للكسائى فى ترجيحه نصب
 تالى ما هو فاعل فى المعنى ، نحو " أنا زيد ضربته " .

(٢) فى الجنى الدانى ص ٤١٣ : " ولا يلى أما فعل لأنها قائمة مقام
 شرط وفعل فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل شرط ، وتما يليها مبتدأ . .
 أو خبر .

وفى كتاب الصفار أن الفصل بينهما بالخبر قليل أو مفعول به ، مقدم
 . . . أو مفعول لفعل مقدر يفسره المذكور .

وانظر المغنى ١/ ٥٩ ، ٦٠ ، وابن يعش ٢/ ٣٢ ، ٣٣ .

(٣) فى (م) " الصورتين " .

(٤) فى (م) زيادة - (نحو : زيد ضربته) - فى هذا المكان .

(٥) فى (م) " وأما عمرو أكرمه " ، وفى (ك) و (ل) " وأما عمرا " .

(٦) فى (ل) ، (ك) ، (م) " العطف " .

فترك قرينة النصب أولى من ترك قرينة الرفع ، فالرفع أقوى ، وقيد به
بغير الطلب احترازا عما إذا ذكر أما مع الطلب نحو : " أما زيدا فأضربه
لأنه يترجح النصب ، لأن الطلب لا يقع خبرا لا سيما وقد تقدم قرينة
النصب ، وهى الجملة الفعلية ، وإذا للمفاجأة من قرائن الرفع أيضا ،
لأنه يقع بعده الجملة الأسمية نحو : " ضربت زيدا ، وإذا عمرو بضربه
(٢) - بكر) - .

(ويختار النصب عند العطف على جملة فعلية للتناسب ، نحو : لقيت
القوم وزيدا مررت به) فالمختار فيه نصب زيد ، ليقدر فعل ويكون عطفا
للفعلية على الفعلية ، ويحصل التناسب ، (٤)

(١) الغالب والكثير فيما بعد " إذا " أن يكون مرفوعا ، هذا هو القول
المشهور المتعارف عليه عند النحاة ، وأجاز سيبويه نصبه فقال :
فى كتابه : ١٠٦ / ١ ، ١٠٧ : وما يقبح بعده ابتداء الاسماء
ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شئ من سببه نصبا فى
القياس إذا ، وحيث تقول إذا عبد الله تلاقاه فأكرمه ، وحيث زيدا
تجده فأكرمه ، لأنهما يكونان فى معنى حروف المجازات ، وقد
اعترض المبرد على سيبويه فى هذا رأى . انظر : المبرد فى
المقتضب ٧٧ / ٢ وانظر اعتراضه على سيبويه ورد ابن ولا عليه
فى هامشه ٧٧ / ٢ - ٧٨ ، والكلام هنا كله فى " إذا " الشرطية
أما الفجائية فالذى يحسن بعدها هو الرفع .

قال سيبويه فى الكتاب ١٠٧ / ١ : " ولا إذا موضع آخر يحسن ابتداء
الاسم بعدها فيه ، تقول : " نظرت فإذا زيد يضربه عمرو " .
وانظر الجنى الدانى ص ٣٦٤ ، والمغنى ٩٢ / ١ ، وابن يعيش
٣٢ / ٢ ، ٣٣ .

(٢) كلمة - بكر) - ساقطة من (م) .

(٣) فى (م) " والمختار " .

(٤) انظر ابن يعيش ٣٢ / ٢ ، وشرح جمل الزجاجى ٣٦٦ / ١ .

(بخلاف لقيت القوم ، وأما عمرو فقد مرتت به وإذا عبد الله يضربه عمرو ،)
فإنه لا يختار فيه النصب وإن تقدم جملة فعلية ، لأن أما لغير الطلب
وإذا للمفاجأة قرينتان للرفع وهما أقوى من قرينة النصب ، وهذان مثالان
لما وجد فيه قرينة أقوى من قرينة النصب - (كما سبق) - .^(١)

(وفي موقع هو بالفعل أولى) هذا عطف على قوله : " عند العطف "^(٢)
أى : يختار النصب عند العطف ، وفي موقع هو بالفعل أولى ،
(كالواقع بعد حرف النفي والاستفهام ، وحيث ، وفي الأمر والنهي .)^(٣)
هذه مواقع تقدير الفعل فيها أولى من تقدير الاسم^(٤)

(١) كلمة - (سبق) - ساقطة من (ك) و (ل) والكلام المذكور سبق
فى ص .

(٢) فى (ك) " عند الفعل " .

(٣) قال سيبويه فى كتابه ١٠١ / ١ : " هذا باب ما ينصب فى الألف
نقول : أعبد الله ضربته ، وأزيدا مرتت به " وانظر ١٠٦ / ١ ، ١٠٧ ،
وفى شرح جمل الزجاجى ٣٦٨ / ١ : وإن كان المتقدم هو بالفعل
أولى كان المختار الحمل على إضمار فعل ، والحروف التى هى
بالفعل أولى أدراك الاستفهام وما ، ولا النافيتان .

وانظر ابن يعيش ٣٤ / ٢ ، ٣٥ .

وانظر شراح الألفية عند قول ابن مالك :

والنصب حتم إن تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما

واختير نصب بعد فعل وطلب وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب

(٤) فى (م) و (هـ) " هذا " .

(نحو : ما زيدا أو أزيدا خبرته ^(١)) فإن النفي والاستفهام قريبتان للفعل ، فتقدير الفعل أولى ، وإذا قدر الفعل جاء النصب ^(٢) ، (وحيث زيدا تجده فأكره) أى : حيث تجد زيدا فأكره ، لأن "حيث" هنا للشرط وهو يطلب فعلا ، (وزيدا أخبره) مثال للأمر ^(٣) ، (ولا تخبره) ^(٤) مثال للنهي ، (وأما مثل : أزيد ذهب به ؟ فالرفع ليس إلا ، ^(٥) أى : لا يجوز إلا الرفع ، لما ذكر الضابط توهم أن مثل هذه الصورة ما يجوز نصبه إغمارا على شريطة التفسير ، لأنه اسم ذكر بعده فعل يشتغل عنه بضميره ، فرفع هذا التوهم ، وقال : يجب الرفع هنا ولا يجوز النصب ، وسبب أخراجه من الضابط أنا ذكرنا أن شرط المفسر أن يشتغل عن العمل فيما قبله بضميره ، أو متعلقه ، وههنا لم يشتغل الفعل فيه عن العمل بالضمير ، أو المتعلق ، فإن هذا الفعل لو فرض حذف شاغله لم يعمل فيما قبله ، لأن الفعل مجهول ، وهو لا يعمل رفعا فيما قبله ، فالشاغل ليس هو الضمير ، بل كونه رفعا ، فالرافع لا يعمل فيما قبله ، ولهذا لم يذكر المصنف ما ذكره غيره وهو أنه لو سلب عليه لنصبه ، لأنه مستغنى عنه بقوله : مشتغلا عنه بضميره أو متعلقه ، أى يشترط أن يكون المانع عن العمل

(١) فى (ك) و (هـ) " وزيدا خبرته " بدون همزة الاستفهام وهو خطأ .

(٢) فى (هـ) " جاز النصب " .

(٣) فى (هـ) ، (ك) " مثال الأمر " والصواب ما فى الأصل .

(٤) فى (هـ) " أو لا تخبره " .

(٥) فى سيبويه ١٠٤ / ١ فإن قلت : أزيد ذهب به ، أو أزيد انطلق به ؟ لم يكن إلا رفعا ، لأنك لو لم تقل " به " فكان كلاما لم يكن إلا رفعا كما قلت أزيد ذهب أخوه ، لأنك لو قلت : أزيد ذهب لم يكن إلا رفعا . وانظر ابن يعيش ٣٥ / ٢ .

فيما قبله هو الضمير أو متعلقه ، وهنا ليس المانع من العمل فيما قبله
اشتغاله بالضمير أو بمتعلقه بل كونه رافعا .

() وقوله تعالى : = (الزانية والزاني فأجلدا كل واحد منهما مائة جلدة)^(١)
ليس منه . (أى : ليس من باب ما أضمر عاطفه على شريطة التفسير
مع أن ظاهره أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلق ضميره ، وهو قوله :
" كل واحد منهما " ، وإنما لم يكن من - (هذا)^(٢) - الباب لقوله :
(فإن الفاء بمعنى الشرط عند المبرد ، وجملتان عند سيويه أى : " فيما
يتلى عليكم : الزانية والزاني ، ثم ابتداء فاجلسدا ^(٣))

(١) الآية " ٢ " من سورة النور ، قرأها الجمهور بالرفع ، وقرأها عيسى بن
عمر ، وصحى بن يعمر وعمرو بن فائدة ، وأبو جعفر ، وشيبة ، وأبو السمال
ورويس قرأوها جميعا بالنصب على الاشتغال . انظر اعراب القرآن
للنحاس ٤٣١/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٧/١ ، والبحر المحييط
٤٢٧/٦ ، والكشاف ٤٧/٣ ، وحاشية الجمل على الجلالين ٢٠٦/٣ ،
٢٠٧ .

قال النحاس : وهو اختيار الخليل وسيويه رحمهما الله ، لأن الأمر
بالفعل أولى ، وسائر النحويين على خلافهما . اعراب القرآن ٤٣١/٢ ،
٤٣٢ .

وقال الزمخشري وهو أحسن من " سورة " أنزلناها ، لأجل الأمر
الكشاف ٤٧/٣ .

(٢) كلمة - (هذا) - ساقطة من (ك) و (م) .

(٣) قال في الكامل ٢٦٥/٢ : الرفع الوجه لأن معناه الجزاء كقولـه :
" الزانية " أى : التى تنزى ، وإنما وجب الجلد للزنا ، فهذا مجازاة .
وهذا القول منسوب للمبرد في شرح الكافية للرضي ١٧٨/١ ، والفوائد
الضياثية ٣٦٢/١ ، ٣٦٣ .

فإن قلت : إذا كان ظاهره أنه داخل في الضابط فبأي قيد خرج هذه الصورة ؟

قلت : بقوله : مشغول عنه بضميره أو متعلقه ، بمعنى بشرط أن يكون المانع من العمل فيما قبله هو اشتغاله بالضمير أو متعلقه ، وههنا المانع ليس هو الاشتغال بالضمير أو متعلقه ، بل المانع عند الجرد كون الفاء بمعنى الشرط ، وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله ، وإن حذف هذا الشاغل ، فامتناعه عن العمل بالفاء لا باشتغاله بضميره أو متعلقه .

وأما عند سيويه فهما جملتان ^(١) ، إذ = (الزانية والزاني) = مبتدأ وخبره محذوف ، وهو " في كتاب الله " ، أو فيما يتلى عليكم ، أى : في كتاب الله حكم

=== ونسب صاحب البحر للجرد والفراء والزجاج القول بأن " فاجلدا " هو الخبر ، وأجازه الزمخشري . البحر ٢٧/٦ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ٧٧/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٤٤/٢ ، وأعراب القرآن المنسوب للزجاج وفيه التصريح بأن الخبر مضمرة حيث قال : هذا كله على اضمار الخبر أى : فيما يتلى عليكم . انظر : ٣١٠/١ ، ٣١١ ، وانظر املاء ما من به الرحمن ٨٣/٢ ، وهاشية الجمل على الجلالين ٢٠٦/٣ .

(١) قال في الكتاب ١٤٢/١ - ١٤٣ : وأما قوله عز وجل : = (الزانية والزاني فاجلدا وكل واحد منهما مائة جلدة) = وقوله تعالى : = (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) = آية " ٣٨ " من سورة المائدة ، فإن هذا لم يبين على الفعل ، ولكنه جاء على فعل قوله تعالى : = (مثل الجنة التي وعد المتقون) = آية " ١٥ " من سورة محمد ثم قال : بعد = (فيها أنها من ماء) = ، فهذا كذا وكذا ، فانما وضع المثل للحديث بعده فذكر اخباراً وأحاديث فكأنه قال : ومن القصص مثل الجنة أو ما يقتض عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الاضمار ونحوه والله أعلم ===

الزانية والزاني ، فقد تم هذه الجملة ، ثم لما كان الحكم مجزئاً ابتداءً
بجملة أخرى ، لبيان ذلك الحكم فقال : = (فاجلدوا كل واحد منهما) =
فهما جملتان مستقلتان ، فلا تشمل إحداهما في الأخرى ، فالمانع عن
العمل ليس اشتغاله بالضمير أو متعلقه فقط ، والمراد من قوله : " مشغول
عنه بضميره أو متعلقه أن لا يكون المانع عن العمل إلا هذا الاشتغال فقط ،
وهذه الصورة ليس المانع فيها - (هو) ^(١) - هذا الاشتغال فقط على
المذهبيين .

(وعند خوف ليس المفسر بالصفة نحو : = (إنا كل شيء خلقناه بقدر) ^(٢))

== وكذلك = (الزانية والزاني) = كأنه لما قال : جل ثناؤه : = (سورة
أنزلناها وفرضناها) = آية رقم " ١ " من سورة التوبة قال : وفي
الفرائض الزانية والزاني أو " الزانية والزاني في الفرائض " ثم قال :
فاجلدوا . فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع
وقرأ أناس . . . و " الزانية والزاني " وهو في المربية على ما ذكرت
لك من القوة ، ولكن آتت العامة إلا القراءة بالرفع .
وانظر في هذه المسألة المراجع المذكورة في الهامش - ص ٢٧ و
والتقدمة في هذا الهامش .

(١) كلمة - (هو) - ساقطة من (م) .

(٢) الآية " ٤٩ " من سورة القمر ، قرأها الجمهور بنصب " كل " وقرأها
أبو السمال وجماعة من أهل السدة بالرفع ، انظر البحر المحيط ١٧٣/٨ ،
وحاشية الجمل على الجلالين ٢٥٠/٤ ، والكشاف وكتاب الانتصاف
بهامشه ٤١/٤ ، وأملأ ما من به الرحمن ١٣٤/٢ ، ومعاني القرآن
للأخفش ٧٨/١ ، وأعراب القرآن للنحاس ٢٩٨/٣ .

وفي سيبويه ١٤٨/١ فأما قوله عز وجل : " إنا كل شيء خلقناه بقدر " ==

هذا عطف على قوله : وفي موضع هو بالفعل أولى ، أى : يختار النصب في ثلاثة مواضع :

أحدها : عند العطف على جملة فعلية

والثاني : أن يقع في موقع هو بالفعل أولى

والثالث : عند خوف لبس المفسر بالصفة ، فإننا لو رفعنا كل شئ^(١) لكان " خلقناه " محتملا لأمرين :

أحدهما : أن يكون مجرورا صفة لشئ^٢ وهو غير مراد إذ ليس المراد - (أن)^(١) - الشئ^٣ المخلوق لنا هو بقدر دون ما لم يكن مخلوقا لنا .

=== فإنما هو على قوله : زيدا خبرته ، وهو عربي كثير . . .

وفي إعراب القرآن للنحاس ٢٩٨/٣ : وزعم سيبويه أن نصب كل على لغة من قال : زيدا خبرته . وفي نصبه قولان آخران .

أما الكوفيون فقالوا : " إنا " تطلب الفعل ، والفعل بها أولى من الاسم والمعنى : " إنا خلقنا كل شئ " ، قالوا وليس هذا مثل قولنا : زيدا خبرته ، لأنه ليس ههنا حرف هو بالفعل أولى ، ألا ترى أنك تقول : أزيدا خبرته فيكون النصب أولى ، لأن ههنا حرفا هو بالفعل أولى ، والقول الثالث : أنه إنما جاز هذا بالنصب وخالف زيد خبرته ليدل ذلك على خلق الأشياء فيكون فيه رد على من انكر خلق الأفعال انتهى .

وانظر كلام السيرافي في هامش الكتاب ١٤٨/١ ، وانظر التصريح .

٣٠٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٧٥/١/١ ، وشرحها للجاهلي .

٣٥٨/١ ، ٣٥٩ .

وفي هذه الآية كلام بين أهل السنة والقدريّة . انظرو في تفسير الطبري

٢٧ : ٦٤ ، ٦٥ ، وفي تفسير النيسابوري الموضوع بها من تفسير الطبري

٧٦/٢٧ ، وانظر إملاء ما من به الرحمن ١٣٤/٢ ، والبحر المحييط

١٨٣/٨ ، والجلالين وحاشية الجمل عليه ٢٥٠/٤ ، ٢٥١ .

(١) كلمة - (أن) - ساقطة من (ل) .

والثاني : أن يكون خلقناه مرفوع المحل خبرا لكل شئ* ، ويفيد المسمى المقصود ، فالحاصل أن الرفع محتمل للوجهين مقصود وغير مقصود ، والنصب يتمين للمقصود ، فهو راجع^(١) .

(ويستويان) أى : الرفع والنصب ، (فى مثل : زيد قام وهما أكرمته عنده ، أو فى داره ، لأن الجملة الأولى ذات وجهين^(٢)) ، لأن مجموع " زيد قام " جملة اسمية وقام وحده ، جملة فعلية ، إنما ذكر " عنده " أو " فى داره " لثلا يورد عليه أنه لا يصح عطف الجملة الثانية على الفعلية فقط ، لأن المعطوف فى حكم المعطوف عليه ، وفى المعطوف عليه ضمير يرجع إلى مبتدأ ، وليس فى الجملة الثانية ضمير يرجع إلى المبتدأ الأول وهو " زيد " فذكر معه ضميرا آخر ليصح العطف - (لمود ضمير^(٣)) - إلى المبتدأ .

-
- (١) انظر المراجع المذكورة فى الهامس رقم (٢) من الصفحة ٤٩٩
 (٢) انظر شرح الكافية للرنى ١٧٥/١ ، والفوائد الضيائية ٣٥٩/١ وإلى هذا أشار ابن مالك فى الخلاصة بقوله :
 وأن تلا المعطوف فعلا مغيرا به عن اسم فاعطفن فمغيرا
 انظر شراح الألفية عند هذا البيت .
 (٣) ما بين المعقوفين ساقط من (م) وفى (هـ) " بمودة الى المبتدأ " .

(وجب نصب إذا وقع بعد كلمة لا يليها إلا الفعل ، كالشرط ، والتضييق نحو : إن زيدا ترو تضره ^(١)) فإن حرف الشرط يقتضى فعلا ، وإذا قدر الفعل وجب نصب ، (وهلا زيدا ضرته) أى : هلا ضررت زيدا ضرته لأن حرف التضييق لا يليه إلا الفعل لفظا أو تقديرا ^(٢) .

(وليس منه) أى : من الباب (=) وكل شئ * فعلوه فى الزهر ^(٣) لفساد المعنى المقصود (يتوهم - أيضا - أنه من الباب ، لأنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره مثل : زيدا ضرته ، فرفع التوهم بأنه لو كان من الباب ونصب " كل شئ * " لكان التثدير : " فعلوا كل شئ * فى الزهر " وهو بمعنى فاسد إذ الزهر وهى صحف الملائكة " ليست ^(٤) محلا لفعلهم

- (١) انظر شرح الكافية للرضى ١٧٦/١ ، وشرحها للجاني ٣٦٠/١ ، وابن عيش ٣٨/٢ ، والايضاح فى شرح المفصل ٣١٤/١ ، ٣١٥ ، والتصريح ٢٩٧/١ ، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٢١٠ ، وأعلم أنه يشترط فى وجوب نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط أن يطلبه العامل على أنه مفعول به ، أما إذا كان يطلبه فاعلا فلا يجوز فيه إلا الرفع وذلك كقوله تعالى : (وإن أخذ من المشركين استجارك) = وقوله : (إذا السماء انشقت) = فهذا لا يجوز فيه إلا الرفع .
- (٢) قال سيويه ٩٨/١ : وأما ما يجوز فيه ضمرا ومظهرا مقدما ومؤخرا ، ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الاسماء ، فعلا ، ولولا ، ولولا ، وألا .
- (٣) الآية ٥٢ " من سورة القمر .
- وانظر فى هذه المسألة شرح الكافية للرضى ١٧٨/١ ، والفوائد النضائية ٣٦١/١ .
- (٤) فى جميع النسخ " ليس " وأحسن منها " ليست " لأنه سبق وأن أعاد إلى الزهر ضمير المؤنث فقال : " وهى صحف " .

فليس من الباب ، فالتحقيق أن المانع من المحل فيما قبله ليس هو
الشاغل فقط ، بل فساد المعنى المقصود ، فيتعين الرفع ، لكونه
مبتدأ ، وفعلوه جملة مجرورة المحل صفة لشيء ، أى كل شيء
مفعول لهم من الأشياء ثابت ومكتوب في الزبر وهو معنى صحيح .

(١) بحث الحال

(ومن المنصوبات الحال ، وهى ما يَبَيِّنُ هيئةَ الفاعل ، أو المفعول لفظاً ،
أو معنى)^(٢)

(١) هذا العنوان من (ل) وفى (ط) و (م) و (هـ) "الحال" .
والحال فى اللغة يطلق على الوقت الذى فيه الشخص وعلى ما هو عليه
من خير وشر ، ويذكر ويؤنث ، والأرجح فى لفظة التذكير فيقال : "حال"
بلا تا ، وفى غير لفظة التأنيث ، فيقال فى ضميرها "هى" . انظر :
التصريح ٣٦٥/١ ، والأشمونى ١٦٩/٢ .

(٢) قال سيويه ٤٤/١ : " هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو
حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول " .

وقال : " وذلك قولك : ضربت عبد الله قائماً ، وذهب زيد راکباً .
انظر الكتاب ففيه كلام طويل تركته خشية الاطالة .

وقال السيرافى فى تعليقه على الكتاب : ضمن سيويه هذا الباب
ما ينتصب لأنه حال ، فرق بينه وبين ما ينتصب لأنه مفعول ثانى من قبل
أن الحال إنما هى وصف من أوصاف الفاعل أو المفعول فى وقت وقوع
الفعل منه . انظرهاش الكتاب ٤٤/١ .

والجبريد يجعل الحال مفعولاً فيه ، وقد عقد لذلك باباً فى المقتضب
فقال فيه ١٦٦/٤ : هذا باب من المفعول ولكنا عزلنا " ما قبله لأنه
مفعول فيه ، وهو الذى يسميه النحويون "الحال" .

وقال فى ٢٩٩/٤ : أعلم أنه لا ينتصب شئ " لا على أنه مفعول أو شبه
بالمفعول فى لفظ أو معنى ، والمفعول أنواع " واستطرد فى ذكر
أنواع المفاعيل ، ثم قال بعد ذلك : " كذلك الحال هى مفعول فيها " .
وقال فى ص ٣٠٠ : فإذا قلت : " جئت زيدا ماشياً " ، لم ترد أنه يمر
بأنه ماش ولكن خبرت بأن مجيئه وقع فى هذه الحال ، ولم يدل كلامك
على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها ، فالحال مفعول فيها ، إنما
خبرت أن مجيئه وقع فى حال مشى . وانظر ابن يعيش ٥٧/٢ .

(١) الحال في المعنى كالصفة ، لكن الصفة مبنية لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا ، أو مفعولا ، والحال مبنية لهيئتها باعتبار كونها فاعلا أو مفعولا ، فإذا قلت : " جاء زيد الظريف " فهو مبن للذات (٢) ، وإن لم توجد هذه الصفة حالة نسبة الفعل إليه ، بخلاف قولك : " جاء زيد ظريفا " فإنه يشترط أن توجد هذه الصفة حالة إسناد الفعل إليه ، واطلقت (٣) المفعول ليشمل المفعول المطلق أيضا ، نحو : " ضربت زيدا الضرب شديدا " (٤) فإنه مبن لهيئة المفعول المطلق ، لا للفاعل ولا للمفعول به . ويخرج عن هذا هذا الضابط (٥) ظاهرا الحال عن المضاف إليه نحو : " رأيت وجه هند ضاحكة " ، فإنه حال ، لا عن الفاعل ولا عن المفعول ، إلا أن تقدر الإنشافة بمعنى فعل " ويتكلف " له عاملا (٦) ،

-
- (١) في (ل) زيادة كلمة - (أى) - في هذا المكان .
 (٢) في (ك) " مبن الذات " .
 (٣) في (م) " حال " .
 (٤) في (هـ) " حال " .
 (٥) وهذا الاطلاق يكون تعريف المصنف للحال أحسن وأشمل من تعريف ابن الحاجب لها في الكافية حيث قال فيها : " الحال ما مبن هيئة الفاعل أو المفعول به " فقد قصرها على المفعول به . انظر شرح الكافية للسرني ١٩٨/١ ، والفوائد الضيائية ٣٨١/١ .
 (٦) في جميع النسخ غير (م) " اللفظ " وقد اثبتنا ما في (م) لأنه هو الصواب .
 (٧) في (م) " فيتكلف " .
 (٨) قال صاحب العباب اللوح ٩٢ : " ويخرج عن هذا التعريف الجملة التي تقع حالا ولا صاحب لها نحو قوله : * وقد اغتدى والطير في وكنايتها * قيل إنها فيه حال عن الزمان كما أنها حال عن المكان في قوله :

وقد جاء الحال عن المضاف إليه في التنزيل نحو : = (ملّة إبراهيم حنيفاً)^(١) =

لقيت زيدا والجيش قائم بين يديه ، ويخرج عنه أيما الحال عن

المضاف إليه إذا لم يكن المضاف عاملاً فيه ، نحو قوله تعالى :

= (بل ملّة إبراهيم حنيفاً) = وقوله تعالى : = (أن دابر هؤلاء

مقطوع مصبحين) = .

ويمكن الجواب عن الأخير بأنه لا يجوز الحال من المضاف إليه إلا إذا

كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً لا يصح حذفه وقيام المضاف إليه مقامه

كما في الآية الأولى ، فإنه يجوز أن يقال : تتبع إبراهيم بدل قوله :

بل تتبع ملّة إبراهيم ، فكان الحال في التقدير حالاً عن المفعول ،

أو كان المضاف الذي هو فاعل أو مفعول في المعنى جزءاً من المضاف

إليه وإن لم يصح قيامه مقامه كما في الآية الثانية ، فكان الحال عن

المضاف إليه حال عن المضاف لكونه جزءاً منه ، والمضاف باعتبار ضميره

الذي في "مقطوع" فاعل . وانظر في هذه المسألة : شرح الكافية للرضي

١٩٩/١ ، والفوائد الضيائية ٣٨٢/١ .

وانظر في المسألة الأولى التصريح وحاشية يمس عليه ٣٦٦/١ .

(١) هذا جزء من آيتين إحداهما الآية "٣٥" من سورة البقرة وهي قوله تعالى

﴿ قل بل ملّة إبراهيم حنيفاً ﴾ = والثانية الآية "١٢٥" من سورة النساء

وهي قوله تعالى : = (واتبع ملّة إبراهيم حنيفاً) = والمراد هنا آية

البقرة كما صرح بذلك صاحب الصواب وكما في شرح الكافية للرضي ١٩٧/١ .

وقرأ الجمهور "ملّة" بالنصب ، وقالوا بأنها : إما على المفعول ، أي :

تتبع ملّة إبراهيم ، وإما على أنه خبر كان وإما على الإغراء ، وإما على

إسقاط الخافض ، وقرأها بالرفع هرمرز الأعرج وابن أبي عبيدة ، وهي بالرفع

إما خبر مبتدأ محذوف أي بل الهدى ملّة ، أو أمرنا ملّة أو نحن ملّته .

وأما أن تكون مبتدأ محذوف الخبر أي ملّة إبراهيم حنيفاً ملّتنا . انظر :

البحر المحيط ٤٠٦/١ ، ٤٠٧ ، والكشاف ٣١٤/١ .

قوله " حنيفاً " قال النحاس في إعرابه للقرآن ٢١٨/١ " حنيفاً " منصوب

و = (أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين)^(١) .

قوله : " لفظاً أو معنى " تقسيم للفاعل والمفعول ،

(نحو : " ضربت ركباً زيدا " ، مثال للحال عن الفاعل لفظاً ،

(و " ضربت زيدا ركباً ")^(٢) مثال للحال عن المفعول لفظاً .

والمثالان يحتمل كل واحد منهما أن يكون عن الفاعل أو المفعول ، لكن
الأظهر ما ذكرنا^(٣) .

=== على الحال ، قال علي بن سليمان : هذا خطأ ، لا يجوز " جا " في غلام
هند مسرعة ، ولكنه منصوب على أعمى ، وقال غيره : المعنى بل نتبع
إبراهيم في هذه الحال ، وقال الزمخشري في الكشاف ٣١٤/٣ :
" حنيفاً " حال من المضاف إليه كقولك : رأيت وجه هند قائمة " وهذا
ما ذهب إليه الشارح هنا ، وقيل إنه منصوب بإضمار فعل ، أو على
القطع كما يراه الكوفيون ، وقال أبو حيان ويمكن أن يكون منصوباً على
الحال من المضاف . انظر البحر المحيط ٤٠٦/١ .

(١) من الآية ٦٦ " من سورة الحجر ، قال النحاس في إعراب القرآن ٢٠١/٢ :
" مصبحين " نصب على الحال والتقدير عند الغراء وأبى عبيد " إذا كانوا
مصبحين " قال أبو عبيد كما تقول : أنت ركباً أحسن منك ماشياً ،
قال : وسمعت أعرابياً فصيحاً من بني كلاب يقول : أنا لك صديقاً
مضى لك عدوا ، وقال أبو حيان في البحر ٤٦١/٥ : " مصبحين " :
داخلين في الصباح ، وهو حال من الضمير المستكن في مقطوع على
المعنى ولذلك جمعه .

وقال معقبا على تقدير الغراء وأبى عبيد : إذا كان تفسير معنى فصيح ،
وإن أراد الإعراب فلا ضرورة تدعو إلى هذا التقدير .

وانظر الجواب عن هذه الآية والتي قبلها في الهاشم رقم (٨) من ص ٥٠٥ .

(٢) هذا المثال وضع في (هـ) . مثالا للحال عن الفاعل ولم يذكر فيها مثال
الحال من المفعول ، والصحيح ما في بقية النسخ من جعله مثالا لهما من
المفعول .

(٣) قال صاحب المصاب " وضربت زيدا ركباً " حال عن المفعول لفظاً ، ===

(وما شأنك قائما ؟)^(١) مثال للفاعل المعنوي ، لأن المعنى ما تصنع قائما ؟ فالعامل معنوي فالمستتر فيها أيضا معنوي ، (=) وهذا يعلى شيخا)^(٢) مثال للحال عن المفعول معنى ، لأن التقدير المشار إليه في حال الشيخوخة يعلى .

==== ولا يجوز فيه أن يكون حالا من الفاعل ، لأنه إذا لم تكن قرينة تبين صاحبها وكان الحال حالا من الناعل وجب تقديمه على المفعول لدفع الالتباس . أهـ العباب اللوحة ٩٣ .

وفي هامشه : هذا أولى مما ذكره الزمخشري وابن الحاجب فسي تمثيلهما حيث قالا : مثال الفاعل والمفعول لفظا : ضربت زيدا قائما ، تجعل قائما حالا من أيهما شئت ، وإنما قلنا إنه أولى منه لأن بعض النحاة منع جواز كون " قائما " حالا من الفاعل في مثل هذا التركيب لأنه لا يدرى أهو حال من الفاعل أو من المفعول .

وقال ابن يعيش : إذا جعل الحال من التاء وجب أن يلاصقها فتقول ضربت قائما زيدا ، فعند التأخير لا يجوز ذلك للبس ، فظهر ضعف كلام الغالي إذ قال : المثالان يحتمل كل واحد منهما أن يكون حالا من الفاعل أو المفعول .

انظر كلام الزمخشري في شرح ابن يعيش للمفصل ٥٥/٢ ، ٥٦ ، وانظر كلام ابن الحاجب في الكافية بشرح الرضى ١٦٨/١ ، والفوائد النسيائية ٣٨٣/١ .

(١) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٥٨/٢ : " ما شأنك قائما ، ومالك واقفا فما استفهام وهو في موضع رفع بالإبتداء " وشأنك الخبر ، أو يكون شأنك مبتدأ وما الخبر قد تقدم وقائما حالا والناصب لقائم شأنك ، لأنه في معنى : ما تصنع ، أو ما تلابس " .

(٢) الآية ٧٢ " من سورة هود ، قرأها الجمهور بالنصب ، قال النحاس : على الحال قال أبو اسحاق : والحال ههنا نصبها من لطيف النحو وغامضه ، لأنك إذا قلت : هذا زيد قائما ، وكان المخاطب لا يعرف ==

(وقد يكون) أى : الحال (لهما) أى : للفاعل والمفعول
(على الجمع والتفريق نحو : " لقيته راكبين ")^(١) هذا مثال للجمع
أى : لقيته - (و)^(٢) - أنا راكب ، وهو راكب أيضا .

(ومصدرا^(٣) منحدرًا) مثال لما كان - (الحال)^(٤) - لهما أيضا على التفريق

-
- === زيد لم يجر ، لأنه لا يكون زيدا مادام قائما ، فإذا زال ذلك لم يكن
زيدا ، فإذا كان يصرف زيدا صحت المسألة ، والماثل في الحال
التبنية والإشارة . إعراب القرآن ١٠٢/٢ .
وقرأه ابن مسعود وأتسى بالرفع . انظر معاني القرآن للأخفش ٣٧/١
ومعاني القرآن للفراء ٢٣/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٢/٢
قال النحاس : قال أبو جعفر : الرفع من خمسة أوجه : تقول هذا
زيد " قائم " فزيد بدل من هذا وقائم خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون
هذا مبتدأ ، وزيد قائم خبرين ، وحكى سيويه : هذا حلوحامض ،
ويجوز أن يكون " قائم " مرفوعا على إضمار هذا ، أو هو ، ويجوز
أن يكون مرفوعا على البدل من زيد ،
الخاس : أن هذا مبتدأ و " زيد " منيا عنه و " قائم " خبر .
إعراب القرآن ١٠٢/٢ ، وانظر الكشاف ٢٨١/٢ ، وسيويه ٨٢/٢ .
(١) انظر ابن يمش ٥٥/٢ ، ٥٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢٠٠/١ .
(٢) حرف - (و) - ساقطة من (هـ) .
(٣) في (هـ) زيادة واوالمطف - (و) - بين مصدرا ومنحدرا ، وفي هاش
العباب " وقد وقع في أكثر نسخ الفصل واللباب " ومنحدرا مع واوالمطف
وصرح الإمام نجم الرضى في بحث المفعول به بائنا عطف الحال عن
المفعول على الحال عن الفاعل ، وهو الصحيح لاتفاقهم على وجوب
عود الضمير من المصطوف إلى ما عاد عليه الضمير في المصطوف عليه ،
فالأولى " منحدرًا بدون واو .
(٤) كلمة - (الحال) - ساقطة من (هـ) .

أى : لقيته وأنا صمد وهو منحدر ، أو بالمعكس (١) .

(٢) عاملها الفعل (٢) كالأثلة المذكورة (أو شبهه) (٣) من اسم الفاعل ،
أو اسم المفعول ، أو الصفة المشبهة أو المصدر أو أفعل التفضيل .

(ويتقدم) أى : ويتقدم الحال العامل اللفظى ، وهو الفعل أو شبهه (٤) .

(١) فى هامش الباب : " الظاهر أن 'صمدا' حال من الفاعل ، و"منحدر" حال من المفعول ، نظرا إلى الترتيب ، وغيل المعكس أولى ، إذ ليس فيه الفصل بين الحال وذى الحال إلا مرة واحدة . وانظر المقتضب ١٦٩/٤ ، والشجرى ٢٨٣/٢ .

(٢) قال سيويه ٤٤/١ : هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول ، ثم ذكر أمثلة ، وقال : " فعمل الفعل هنا فيما يكون حالا كعمل مثله فيما بعده . وانظر ٧٨/٢ ، ٨٠ ، ٨٢ . وقال الجرد فى المقتضب ٣٠٠/٤ : فالحال لا يعمل فيها إلا الفعل ، أو شئ " يكون بدلا منه دالا عليه . وانظر ابن يعيش ٥٦/٢ .
والكلام فى هذا موجود فى جميع كتب النحو فارجع إليها فى باب الحال .
(٣) شبه الفعل يمره النحاة بأنه ما يعمل عمل الفعل ويكون فيه حروفه وأمثله هى التى ذكرها الشارح .

(٤) اطلاقه للفعل وشبهه غير مسلم وذلك من عدة نحواح :
أولا : لأن الجرى يمتنع تقديم الحال على عاملها .
ثانيا : لأن الفعل وشبهه اللذين يجوز تقديم الحال عليهما لهما شروط فيشترط فى الفعل أن يكون متصرفا كل التصرف أو بعض التصرف والتصرف هو التنقل فى الأزمنة الثلاثة .
ويشترط فى الصفة أن تكون بمعنى الفعل المتصرف ، وذلك بأن تتضمن معناه وحروفه وتقبل علاماته الفرعية من تأنيث وتثنية وجمع .

(جوازاً ، نحو : ((شتى تؤوب الحلبة)) ^(١) ، وأصله : أنهم يوردون إبلهم وهم مجتمعون ، فإذا صدروا تفرقوا ، واشتغل كل واحد بحلب ناقته ، ثم يؤوب الأول فالأول ، يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق ، وشتى : قُطِلَى من "شت" إذا تفرق ، وهى حال ، أى يؤوب الحلبة متفرقين .

فخرج بشرط. تصرف الفعل ، الفعل الجامد ، وخرج باشتراط قبول الصفة لعلامات الفعل الفرعية أفعل التفضيل فإنه لا يقبل علامة التأنيث ولا التثنية ولا الجمع وذلك انحطت رتبته عن رتبة اسى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، فهذان النوعان لا يجوز تقديم الحال عليهما .

ثالثاً : أن الأخفش يمنع تقديم الحال على عاملها فى نحو : "راكباً زيد جاء" لبعدها عن العامل .

رابعاً : أن الكوفيون لا يجوزون تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو : "راكباً جاء زيد" ويجوزونه مع المضمَر نحو "راكباً جئت" من هذا كله يتضح أن عبارة الشارح فيها تسامح ، ومع ذلك فهو مسبوق لها ، فقد قال الصرد فى المقتضب ١٦٨/٤ : وأعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً جاز فيها كل ما يجوز فى المفعول به من التقديم والتأخير إلا أنها لا تكون إلا نكرة "وقال فى ٣٠٠/٤ : فإذا كان العامل فى الحال فعلاً صلح تقديمها وتأخيرها" .

وقال الزمخشري فى المفصل : "والعامل فيها إما الفعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل" ثم قال بعد ذلك "فالأول يعمل فيها متقدماً ومتأخراً" . انظر ابن يعيش ٥٦/٢ .

وانظر فى هذا الخصائص ٣٨٤/٢ - ٣٨٥ ، والمج ١٤٥ - ١٤٦ ، وشرح الكافية للرضى ٢٠١/١ ، والتسهيل ١١٠ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ ٤٣١ ، ٤٣٢ ، والتصريح ٣٨١/١ - ٣٨٢ ، والانصاف ٢٥٠ . (١) انظر المثل فى مجمع الأمثال للصيدانى ٣٥٨/١ ، ويبدو أن الشارح نقل ما قيل عن هذا المثل من مجمع الأمثال لموافقة ما فيه لما هنا .

(وزيد متكأ جالس) كان المثل مثالا لما تقدم الحال فيه على الفعل وهذا مثال لما تقدم على شبه الفعل وهو " جالس " .

(ولزوما) أى : ويتقدم لزوما (فيما إذا تضمن) أى : الحال (معنى الاستفهام نحو : كيف فعلت ؟)^(١) فى مثال كون العامل فضلا - (أى : على أى حال فعلت)^(٢) - (أو كيف زيد " فاعل ؟ ") فى مثال شبه الفعل^(٣) .

(أو معناه) عطف على قوله : " الفعل " ، أى : عاملها الفعل أو شبهه أو معناه ، (كالمستقر من الظروف)^(٤) نحو " زيد فى الدار جالسا " فإن الظروف مستقر على ما فسرناه من قبل .

(وأسماء الإشارة)^(٥) نحو : = (هذا بعلى شيئا)^(٦) ، فإن العامل معنى الإشارة فى " ذا " .

- (١) انظر التصريح ٣٨٣/١ .
- (٢) ما بين المعقوفتين وقد فى (هـ) بعد مثال شبه الفعل .
- (٣) فى (م) " شبه الفاعل " وهو خطأ .
- (٤) قال الجرد فى المقتضب ٣٠٧/٤ : " هذا باب تبين الحال فى المعامل التى فى معنى الأفعال وليست بأفعال وما يمنع أن يجرى معه الحال ، نقول : هذا لك كافيا فت نصب الحال لما فى الكلام من معنى الفعل ، لأن معنى " لك " معنى " تملكه " .
- وانظر سيبويه ٨٨/٢ وما بعدها .
- (٥) انظر سيبويه ٧٧/٢ ، ٧٨ ، وما بعدها ، والمقتضب ٣٠٧/٤ .
- (٦) الآية " ٧٧ " من سورة هود وقد تقدم الكلام عليها فى الهامش ٢ من ص ٥٠٨ فاجزأ إليه .

(١) وحرف التنبيه نحو : هاهو زيد مقبلاً .
 - (فمقبلاً) - (٢) حال والعامل فيه معنى التنبيه في "ها" أى : أنبهك حالة إقبالك على هذه الجطة ، وهى "هوزيد" وذو الحال هو الكاف فى "أنبهك" أو المستتر فى تنبه ، وليس ذو الحال "زيدا" إذ لو كان هو ذا الحال لم يكن فيه معنى التنبيه ، ولا لزم أن - (لا) - (٤) يكون العامل فى الحال وذى الحال واحدا ، لأن العامل فى "زيد" الذى - (هو) - خبر ، ليس معنى التنبيه ، بل التجرد عن العوامل اللفظية . (٦) (٧)

(١) قال الرضى فى شرح للكافية ٢٠١ / ١ وحرف التنبيه نحو : ها أنا زيد قائما عند من جوزها التنبيه من دون الإشارة .

وقال فى ٣٨١ / ٢ : "وما حكى الزمخشري من قولهم : ها إن زيدا منطالى وها أفعل كذا ، مما لم اعثر له على شاهد ، فالأولى أن نقول إن ها التنبيه مختص باسم الإشارة . وانظر قول الزمخشري وشرح ابن يمين له فى شرحه للمفصل ١١٣ / ٨ ، ١١٤ .

(٢) كلمة - (فمقبلاً) - ساقطة من (ل) .

(٣) فى (هـ) "حال عن معنى التنبيه" .

(٤) الحرف - (لا) - ساقط من (ل) .

(٥) كلمة - (هو) - من (ل) .

(٦) فى (ك) "التجريد" .

(٧) عامل الرفع فى الخبر محل خلاف بين الكوفيين والبصريين من جهة وبين

بمعنى البصريين ومعضهم الآخر من جهة أخرى ، فالكوفيون يرون أن الجتدا والخبر ترافعا ، فكل واحد منهم محل الرفع فى الآخر .

أما البصريون : فذهب بعضهم إلى أنه مرفوع بالإبتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه مرفوع بالإبتداء والجتدا معا .

ونذهب قسم ثالث إلى أنه يرتفع بالجتدا وحده .

والشارح يبدو أنه يرجح القول بأنه مرفوع بالإبتداء أى التجرد من

(ونحو) " ليت ولعل وكان " (١) - ونحو ذلك (٢) - فإنها - (تتضمن (٣) -
معاني الأفعال ، إذ " ليت " يتضمن معنى التمني ، و " لعل " معنى الترجى
و " كان " معنى التشبيه ، فهذه أمثلة لما كان العامل فيها معنى الفعل .

=== المعامل اللفظية ، وانظر في هذه المسألة الانصاف ٤٤/١ وما بعدها
واللمح ١١ ، والمقتصد ٢٥٥/١ - ٢٥٦ ، وشرح الكافية للرضي
٨٧/١ ، وشرح الألفية عند قول ابن مالك :-

ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذاك رفع خبر بالابتداء

(١) قال سيويه في الكتاب ١٤٨/٢ : " وكذلك اذا قلت : ليت هذا زيد
قائما ، ولعل هذا زيد ذاهبا ، وكان هذا بشر منطلقا ، الا أن معنى
" إن ولكن " لأنهما واجبتان كمعنى " هذا عبد الله منطلقا " ، وأنت في
" ليت " تمناه في الحال ، وفي " كان " تشبيه إنسانا في حال ذهابه كما
تمنيته إنسانا في حال قيام ، وإذا قلت : لعل فأنت ترجوه أو تخافه
في حال ذهاب .

وقال ابن الشجري في أماليه ٢٧٧/٢ : وقد اعلموا في الحال من
حروف المعاني ثلاثة : " كان " وليت ولعل " وذلك لقوة شبههن بالفعل . .
وانظر الأمالي الشجرية ٢٨٥/٢ - ٢٨٦ ، وانظر الخصائص ٢٧٥/٢ - ٢٩٧
وقد خالف الرضى النحويين فقال في شرحه للكافية ٢٠١/١ :

وأما حرفا التمني والترجى نحو : ليتك قائما في الدار ، ولعلك جالسا
عندنا فالظاهر أنهما ليسا بمماطين ، لأن التمني والترجى ليسا
بمقيدين بالحالين ، بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب
الأخفش لكونه هو المقيد " والرضى في هذا تابع للأخفش كما صرح بذلك .

(٢) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (م) و (ك) ومضاف في (ل)
عند التصحيح .

(٣) كلمة - (تتضمن) - ساقطة من (م) .

(ولا تتقدمه) أى : ولا تتقدم الحال معنى الفعل لضعفه ^(١) بخلاف الفعل وشبهه لقوتيهما (بخلاف الظرف ، تقول : " كل يوم لك درهم " ولا تقول : " قائما لك درهم ") يعنى أن الظرف يتقدم على العامل المعنوى نحو :

(١) قال ابن مالك فى شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ ص ٤٣٣ :
ولا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان متضمنا معنى الفعل دون حروفه ، كاسم الإشارة وحرف التنبيه وحرف التمنى وحرف التشبيه . وانظر اللوح ص ١٤٦ . هذا فى العامل المعنوى غير الظرف والمجرور أما إذا كان العامل المعنوى مجرورا أو ظرفا فجمهور النحويين بمنح تقديم الحال منه عليه ، ففى سيبويه ١٢٤/٢ : " وأعلم أنه لا يقال قائما فيها رجل " ، فإن قال قائل : أجمله بمنزلة : راكبا مرزیدا ، وراكبا من الرجل ، قيل له : فإنه مظه فى القياس ، لأن " فيها " بمنزلة " مر " ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ، لأن " فيها " وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل ، وليس بفعل ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل فأجره كما أجرته العرب واستحسننت ، ومن ثم صار " مررت قائما برجل " لا يجوز ، لأنه صار قبل العامل فى الاسم وليس بفعل ، والعامل الباء .

وانظر المقتضب ٣٠٢/٤ - ٣٠٣ ، واللمح ١٤٦ - ١٤٧ ، وأمالى الشجرى ٢٨٠/٢ .

وخالف الأخفش الجمهور فأجاز تقدم الحال على المجرور بشرط تقديم مبتدأ على الحال فى نحو : زيد قائما فى الدار ، وذلك بناء على مذهبه فى قوة الظرف حتى جازعنده أن يعمل بلا اعتماد على الظاهر وقد اختار ابن مالك هذا الرأى فقال : فى شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ : والصحيح أن يجعل لهذين مزية بجواز التقديم على وجه دون وجه فيجوز إذا كان ذو الحال متقدما نحو : " زيد مقيما عندك " ولا يجوز إذا كان متأخرا نحو : " مقيما زيد عندك " ، وأجاز ابن كيسان تقديمه ، واحتج بأن قال : إن العامل فى الحقيقة هو متعلق المجرور وإذا كان العامل هو الفعل لم يحتج تقديم الحال . انظر فى هذا كله الأمالى الشجرى ٢٨٠/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢٠٤/١ ، وعمدة الالفاظ ص ٤٣٦ .

" كل يوم لك درهم " ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى ، والفرق :
أنهم يتسمعون في الظروف بما لا يتسمعون في غيرها ، وله نظائر .

(وقد أجزت تقديمها) أى : تقديم الحال (أيضا ظرفاً ^(١)) ، تشبيهاً
للمستقر باللفو) يعنى إذا كان الحال ظرفاً ، فجاز أن يتقدم على العامل
المعنوى لما لصورة الظرفية ، وقوله : " تشبيهاً للمستقر " معناه أن
الظرف قسمان : " لفو " وهو ما لا يقدر له متعلق محذوف ، بل يكون
متعلقه مذكوراً ، إما فعلاً أو شبهه ، و " المستقر " ما يكون متعلقه من الأفعال
العامة ، ومقدراً فيه لا طغولاً ، وقد ذكرنا أن الظرف اللغو جاز أن يتقدم
على العامل المعنوى ، والحال إذا كان ظرفاً يكون مستقراً نحو :
" جاء زيد على الفرس " ، أى : حاصل على الفرس فإذا قلت : " فى الدار
لك درهم " على أن " لك درهم " جملة ، و " فى الدار " حال أى : كأننا
فى الدار ، فالحال ظرف مستقر ، جاز أن يتقدم على العامل المعنوى
كما جاز تقديم ظرف اللغو عليه .

(ولا تتقدم) أى : الحال (صاحبها المجرور على الأصح نحو : " مررت
جالسة بهند ") اختلف فى تقديم الحال على ذى الحال المجرور ،

(١) فى شرح الكافية للرضى ٢٠٥/١ : " وأما إذا كان الحال أيضاً ظرفاً ،
أو جاراً ومجروراً فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذى هو
ظرف أو جار ومجرور وذلك لتوسمهم فى الظروف حتى جاز أن تقع
موضعاً لا يقع غيرها فيه .

فأكثر البصريين على منعه^(١) ، وقد أجاز به بعض النحويين ،^(٢) "وجه الجواز أنه حال عن معمول فعل لفظي ، فجاز التصرف فيه بالتقديم والتأخير^(٣) ، فكما يجوز التقديم على ذي الحال المرفوع والمنصوب جاز التقديم على المجرور ، ووجه المنع أنه لم يسمع عن الفصحاء تقده .

ووجد معنى مناسب يمنع من التقديم على المجرور ، وهو أن حال المجرور في المعنى صفة لصاحبها ، وهي معمولة في المعنى لحرف الجر ، فكما أن معمول الجار لا يتقدم عليه ففرع معمول الجار أولى بأن لا يتقدم عليه . وهذا المعنى لا يوجد في المرفوع والمنصوب ، فلذلك افترقا .

-
- (١) قال سيويه في الكتاب ١٢٤/٢ : " ومن ثم صار مررت قائما برجسلا لا يجوز لأنه صار قبل العامل في الاسم وليس بفعل والعامل الباء . " وقال البرد في المقتضب ١٧١/٤ وتقول : مررت راكبا بزيد إذا كان راكبا لك فإن أردت أن يكون لزيد لم يجز لأن العامل الباء . وقال ابن جني في اللعص ١٤٧ " وتقول : مررت بهند جالسة " ولا يجوز مررت جالسة بهند لأن حال المجرور لا يتقدم عليه . هذا مذهب الجمهور ، وأجاز تقديمه ابن مالك بعض النحاة على ضعف . قال ابن مالك في التسهيل ص ١١٠ : وتقدمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا مقتنع ، وقال في الخلاصة :- وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد . انظر شرح الألفية عند هذا البيت ، وانظر شرح الكافية للرضي ٢٠٧/١ ، وشرحها للجاحي ، والهمع ٢٤١/١ .
- (٢) هذه الواو زدتها لاقتضاء السياق لها .
- (٣) في (م) " والتأخير " .

(إلا أن يكون) أى : الحال (ظرفاً) فإنه يجوز تقدمها على المجرور
لما لصورة الظرفية أيضاً (ولا حجة لمجوزه مطلقاً .) أى : لمجوز
تقدم الحال على ذى الحال المجرور مطلقاً ، أى : ظرفاً كانت الحال
أو غيره .

(فى قوله تعالى : = (وما أرسلناك إلا كافة للناس ^(١)) =)

احتج من جواز تقديم الحال على ذى الحال المجرور بالآية ، فإن " كافة " حال من " الناس " وهو مجرور ، أى : ما أرسلناك إلا للناس كافة وقد تقدم وإنما لم تكن فيه حجة ، لأنه يحتمل أن يكون حالا من الكاف ففى " أرسلناك " ، والتاء للمبالغة كعلامة - (ونسأله ^(٢)) أى أرسلناك لتكف - (الناس) ^(٣) عن الشرك ، ويحتمل أيضاً أن تكون كافة صفة لمصدر محذوف ،

-
- (١) الآية " ٢٨ " من سورة سبأ ، وهذه الآية استشهد بها المجوزون لتقديم الحال على صاحبها المجرور حيث أنهم قالوا إن " كافة " حال من الناس ، ومع ذلك قد تقدمت عليها ، ورد عليهم المانعون بأن كافة ليست حال من الناس ، بل هى حال من الكاف فى " أرسلناك " وجعلها الزمخشري مصدراً فقال فى الكشاف ٢٩٠ / ٣ : " فقال : إلا إرسالهم عامة . وانظر اعراب القرآن للنحاس ٦٧٢ / ٢ - ٦٧٣ ، والبحر المحيط ٢٨١ / ٧ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٢٠٧ / ١ ، والفوائد النيبائية ٣٨٩ / ١ ، والتصريح ٣٧٩ / ١ .
- (٢) كلمة - (ونسأله) - ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .
- (٣) كلمة - (الناس) - ساقطة من (هـ) .

أى : إلا رسالة كافة شاملة لجميع الناس^(١) ، ويحتمل أن تكون مصدرا ، لأن الفاعلة قد تجى ، بمعنى المصدر " كالكتابة^(٢) " والعافية ، فلفظ " كافة " بمعنى كفا ، وهو مصدر لفعل محذوف ، وهو " تكف " أى : ما أرسلناك الا تكف كفا .

(ويتقدم) أى الحال (غير المجرور .) أى : ذا الحال غير المجرور ، (جوازا نحو : " جاء راكبا زيد ")^(٣) فانه حال عن " زيد " وقد تقدم عليه ، (ووجهها فى مثل : " جاء راكبا الأدهم صاحبه ")^(٤) فإن الأدهم مفعول " راكبا " ويجب تقدم الحال هنا على ذى الحال ، لثلا يلزم - لو قدم ذى الحال - عود الضمير الى ما يتأخر عنه لفظا ومعنى ، لوقيل : " جاء صاحبه راكبا الأدهم " ، أى صاحب الأدهم .

(١) قال المصنف فى تعليقاته اللوحة " ١٥ " : " أجاز ابن كيسان تقديم الحال على صاحبها المجرور مطلقا واستدل بقوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافة للناس) = فإن " كافة " حال من " الناس " ، ولا حجة فيه ، لجواز أن يكون " كافة " منصوب على المصدر أى : ما أرسلناك الا ارساله عامة ، أو على الحال من الكاف والتاء للمبالغة أى : ما أرسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وأرتكاب الكبائر ، وهذا قول الأخفش " أنه ولم أعثر على ما نسب للأخفش فى معانى القرآن له .

(٢)

(٣) قال الجرد فى المقتضب ٤ / ٣٠ : " ولكن لو قلت : " ضربت قائما زيدا " كان جيدا ، لا يكما جملة الحال ، وكذلك : " رأيت راكبة هنداً " .

وقال ابن مالك فى عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٤ : " ويجوز تقديمها على صاحبها ان لم يكن مجرورا بانمافة ، أو بحرف زائد متنع الحذف أو قليله " . وانظر شرح الكافية للرضى ١ / ٢٠٧ ، والفوائد الضيائية ١ / ٣٨٨ (٤) قال ابن مالك فى عمدة الحافظ ٣٨ : " ويجب تقديم الحال على صاحبها إذا لابس ضميرا عائدا على ما لابس الحال .

(وحققها) أى : ونحن الحال (أن تكون نكرة)^(١)

لوجهين :

أحدهما : أنه حكم على ذى الحال ، وحكم الحكم أن يكون نكرة .

والثانى : أنها لو كانت معرفة لاكتسبت بالصفة فى بعض المواضع

نحو : " رأيت زيدا الراكب " .

(ولذا) أى : ولكون حققها أن تكون نكرة (يحتج إضمارها)

أى : يحتج كون الحال مضرا (نحو : جاءنى زيد قائما ، وجاء فيه عمرو)

والضمير فى جاء فيه : لقائما ، لأن المضمير يكون مصرفة .

(ونحو قوله :

فأوردوها المراك ولم يزدوها : ولم يشفق على بنفس الدخال^(٢)

(١) قال سيويه فى الكتاب ١١٤/٢ : ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا

كما تكون النكرة . وانظر ٥٢/٢ ، ١١٢ .

وقال البرد فى المفتضب ١٥٠/٤ : ولا تكون الحال إلا نكرة .

وانظر ص ١٦٨ ،

وقال ابن جنى فى اللع ص ١٤٥ : وأما لفظها فإنها نكرة .

وفى عمدة الحافظ وعدة الالاف ص ٤١٧ : تنصب الحال وهى فضله

لازمة التنكير .

وقال ابن الحاجب فى الكافية : وشرطها أن تكون نكرة . انظر الفوائد

الضيائية ٣٨٤/١ .

(٢) هذا البيت من بحر الوافر وهو للبيد بن ربيعة ، وليد بن ربيعة

أبو عقيل شاعر مخضرم عاش بعض عمره فى الجاهلية ثم أدركه الاسلام

وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المدينة واسلم وكان فارسا

ونحو : " فعلت ^(١) جهدك ، وطاقتك ^(٢) ، ومررت به وحده ^(٣) وغيره — من المصادر (أى : - (نحو) - ^(٤) - " رجع عوده على بدئه ^(٥)

=== شاعرا شجاعا سلما رجل صدق عذب المنطق رقيق حواشى الكلام ،
انظر ترجمته فى طبقات الشعراء لابن سلام ص ٥٦ ، والشعر والشعراء
لابن قتيبة ص ١٢٣ ، ومجمع الشعراء للمرزبانى ص ١٧٤ ، وانظر
البيت الشاهد فى ديوانه ص ٨٦ ، وكتاب سيبويه ٣٧٣/١ ، والمقتضب
٢٣٧/٣ ، والأمالى الشجرية ١٦٤/٢ .

وهذا البيت لا يكاد يخلو منه كتاب نحو ، والرواية فى سيبويه والمقتضب
وأغلب الكتب الأخرى هى : " فارسها " وقد أشار الشارح إلى هذه
الرواية ويسرى " نفخى " بالضاد المعجمة والضاد المهملة ، فالنفخ
بالضاد تحريك الرأس والضاد المهملة .

قال الجوهري فى الصحاح : ونفخ الرجل بالكسر ينفخ نفخا
إذا لم يتم أمره ، وكذلك البعير إذا لم يتم شربه قال لبيد : فأوردها
المراق . . البيت . انظر الصحاح " نفخ " ج ٣ / ١٠٥٩ ، و" نفخى "
١١٠٨/٣ .

(١) فى (م) و (ط) " فعلته " .

(٢) قال سيبويه ٣٧٣/١ : " وهذا ما جاء فيه مضافا معرفة وذلك قولك :
" طلبته جهدك " كأنه قال : اجتهدا ، وكذلك طلبته طاقتك "
والضمير فى " منه " عائد إلى الحال " فقد خرج به فى الأبواب السابقة .

(٣) قال سيبويه ٣٧٣/١ : " هذا باب ما جمل مصدرا كالمضاف فى الباب
الذى يليه وذلك قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم ، ومررت
برجل وحده . وقال : أيضا : وزعم الخليل رحمه الله حيث مثل نصب
وحده وخمستهم أنه كقولك " أفردتهم أفرادا " فهذا تمثيل ولكنسه
لم يستعمل فى الكلام . الكتاب ٣٧٤/١ .

(٤) كلمة - (نحو) - ساقطة من (م) وفى (هـ) " أى يجوز " .

(٥) قال سيبويه فى الكتاب ٣٩١/١ : " ومثله من المصادر فى أن تلزه الإضافة

===

(متأول ، وكذا نحو ((جاؤا قَضَّهم بقضيتهم)) (١))

أورد هذه الصور ، فإنها أحوال معارف ظاهرا مع أن حتى الحال أن تكون نكرة ، وأجاب بقوله : متأول ، أما العراك فتأويله وجهان :- أحدهما : أنه مصدر لفعل محذوف أي : تمترك العراك و " تمترك " وقعت حالا والجملة نكرة .

والثاني : أن "العراك" بمعنى ممتركه ، فالصورة وإن كانت معرفة فهي في التفسير نكرة ، كما أن "حسن الوجه" في صورة المعارف ، وهي في المعنى نكرة ، وكذا التأويلان في "جهدك وطاقتك" ، أي تجهد جهدك ، أو تجمل جهدك بمعنى جاهد ، وكذا طاقتك أي : تطيق طاقتك ، أو طاقتك بمعنى مطيقا (٢) ،

وما بعدها ما يجوز فيه الابتداء ، ويكون حالا ، قوله : " رجع فلان عودة على بدئه " وانثنى فلان عودة على بدئه " كأنه قال : انثنى عودة على بدئه ، ولا يستعمل في الكلام رجع عودة على بدئه ، ولكنه مثل به .

(١) هذا مثل غريب . فانظره في مجمع الأمثال ١٦١/١ ، والمستقصى ٤٧/٢ ، وقال سيويه ٣٧٤/١ : " ومرت بهم قضيتهم بقضيتهم ، كأنه يقول : مرت بهم انقضا ، فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به كما كان أفرادا تمثيلا " .

ورواية في مجمع الأمثال برفع " قضيتهم " وفسرها بقوله : كلهم ، ثم قال : وقال سيويه : ويجوز قضيتهم بالنصب على المصدر ، وذكر البيت الشاهد عند سيويه ، ثم قال : قال الأصمعي : لم اسمعهم ينشدون قضاها إلا رفعا . مجمع الأمثال ، انظر في السراية . وذكر صاحب المستقصى المثل بالنصب وشرحه ثم قال : وهذا من باب : طالبتك جهدك ، ورجع عوده على بدئه . المستقصى ٤٧/٢ .

(٢) انظر في هذه المسائل سيويه ٣٧٣/١ ، ٣٩١ ، والمقتضب ٢٣٦/٣ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، والأمل الشجرية ٢٨٤/٢ .

وكذا "وحده" ^(١) إما مصدرٌ وَحَدَ يَحِدُ وحداً كَوحدَ يَحدُ وحداً ، أو وحده بمعنى واحد أى منفرداً ^(٢) .

وأما قضهم بقضيتهم فانتصابه على الحال ^(٣) ، وتأويله أنه بمعنى مجتمعين ، وأصل الكلمة من القفى وهو الكسر ، وقد يستعمل القفى فى موضع الوقوع بسرعة وكان معناه وقع بعضهم على بعضهم وتجمعوا ، ويرى :

* فارس لها العراق ^(٤) *

والبيت للبيد ^(٥) يصف حمار وحسن يحدو ^(٦) الى الماء ،

(١) فى الصحاح " وحد " تقول رأيت وحده ، وهو منصوب عند أهل الكوفة على الظرف ، وعند أهل البصرة على المصدر فى كل حال ، وفى الثاموس " وحد " ونصبه على الحال عند البصريين لا على المصدر ، وأخطأ الجوهري .

وفى اللسان " وحد " قال ابن برى عند قول الجوهري : رأيت وحده منصوب على الظرف عند أهل الكوفة وعند أهل البصرة على المصدر قال : أما أهل البصرة فينصبونه على الحال وهو عندهم اسم واقع موقع المصدر المنتصب على الحال مثل : جاء زيد ركضاً ، قال ومن البصريين من ينصبه على الظرف ، قال وهو يونس . وانظر فى هذه المسألة الرسالة لمسألة الرفدة فى معنى وحده لتقى الدين السبكي وهى فى الاشباه والنظائر للسيوطى ١١٠/٤ ، وانظر سيبويه ٣٧٣/١ ، والمقتضب ٢٣٩/٣ .

(٢) فى (م) و (هـ) " أو منفرداً " .

(٣) انظر سيبويه ٣٧٤/١ ، والمقتضب ٢٣٩/٣ ، ومجمع الامثال ١٦١/١ والمستقصى ٤٧/٢ .

(٤) وهى رواية سيبويه فى كتابه انظره ٣٧٢/١ .

(٥) انظر ترجمته فى الهامى رقم ص .

(٦) فى (ل) " يصف حمير وحسن " وفى (م) " يصف حمير وحسن " .

أى : أورد الميراثين دفعة واحدة ولم يزلها ، أى : لم يطردها ،
لأنه يخاف القناص ، بخلاف الرعاة الذين يدبرون أمر الإبل ، فإذا وردت
الماء جعلوها قطعا قطعا حتى تروى ، والدخال أن يداخل بمير قد شرب
مرة في الإبل التي لم تشرب بمد حتى يشرب معها إذا كان - (البعير) -^(١)
كرها أو شديد المطش ، أو ضعيفا ، والتغص بالضاد المعجمة بوزن
" الكعب " ^(٢) التحرك وإمالة الرأس نحو الشيء ، أى تميل أعناقها إلى الماء
في الدخال ، ويرى بالصاد غير المعجمة على وزن حيل ^(٣) ، أى : لم يشفق
البعير على " أنه " ^(٤) ينقصها ، والتغصص المجلة ، قال السيرافى :
يريد أن بعضها يزحم بعضها حتى لا يقدر أن يتحرك لشدة الإزدحام
فهو واقف مزحوم لا يتمكن من الحركة .^(٥)

(ونحو قولهم : " مررت بهم الجما الغفير " فملى زيادة السلام)^(٦)

(١) كلمة - (البعير) - ساقطة من (ل) .

(٢) فى (هـ) " بوزن اللعاب " .

(٣) تقدم الكلام عليها فى الهامس رقم (٢) من الصفحة - ٥٢٠ -

(٤) فى (م) " على أنها " .

(٥) انظر كلام السيرافى فى شرحه لأبيات سيويه ١٦ / ١ ، ١٧ .

وما ذكره الشارح هونى كلاه ونى كلام المصنف فى تعليقاته اللوحه " ١٥ " .

(٦) قال سيويه ٣٧٥ / ١ : " هذا باب ما يجعل من الاسماء صدرا كالمصدر

الذى فيه الألف واللام نحو : " المراك " ، وهو قولك : مررت بهمسم

الجما الغفير ، والناس فيها الجما الغفير ، فهذا ينتصب كانتساب

المراك ، وزعم الخليل رحمه الله أنهم ادخلوا الألف واللام فى هذا

الحرف وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام .

وفى هامش سيويه ٣٣٥ / ١ قال السيرافى : اعلم ان الجما هو اسم

فهو حال معرفة أيضا بمعنى جامين غافرين ، 'والجما' من جم الشيئ ،
إذا اجتمع ، 'والغفير' صفة ، وهي من غفر الغيم السمات إذا غطاها —
وهو بمنزلة اسم الفاعل كأنهم غطوا الأرض لكثرتهم ،
قوله ؛ فعلى زيادة اللام ، معناه أنه بمعنى نكرة كما أن المراك بمعنى
معتركة ، وكان الأولى أن يقول ؛ تأويله أنه بمعنى النكرة ، كما أن المراك
بمعنى معتركة ووحده بمعنى منفردا (١) .

(٢) (وصاحبها لا يكون نكسرة) لوجهين :

- === والغفير نعت لها وهو بمنزلة قولك في المعنى : الجم الكثير ، لأنه
يراد به الكثرة ، والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم ،
من قولنا غفرت الشئ أي غطيته ، ونصبه في قولك مررت بهم الجما
الغفير على الحال ، والحال إذا كان اسما غير صدر لم يكن بالالف
واللام ، فأحوج ذلك سيويه والخليل أن جملا الجما الغفير في
موضع المصدر كالمراك كأنك قلت مررت بهم الجموم الغفر ، على معنى
مررت بهم جامين غافرين " أه .
وفي ص ٣٧٧ قال سيويه : وزعم يونس أن 'وحد' بمنزلة عند وأن خمستهم
والجما الغفير ، وقضهم كقولك : جميعا وهامة .
(١) قال صاحب العباب معقبا على كلام الشارح هنا : أقول : لو كان مراده
ذلك لما فصله عما قبله ولما أوله بتأويل آخر ، بل مراده ما قبله أن
المراك معرفة لأنه واقع موقع نكرة ، وهي معتركة ، فلا يكون اللام فيه
زائدة ، بخلاف الجما فإنه ليس معرفة واقعة موقع النكرة بل هي بعينها
نكرة ، واللام فيه زائدة " العباب اللوحة " ٤٤ " مخطوطة المديحة المنورة .
(٢) انظر اللحن ص ١٥٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢٠١/١ ، والفوائد
الضيائية ٣٨٤/١ ، وابن يمين ٦٢/٢ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة
اللافظ ٤١٧ .
وفي هم الهوامع ٢٤٠/١ : واختار أبو حيان مجي' الحال من النكرة
بلا مسوغ كثيرا قياسا ونقله عن سيويه .

أحدهما : أنه محكوم عليه في المعنى وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة .
والثاني : أنه لو كان نكرة لالتبس بالصفة في معنى المواضع كما إذا قلت :
" رأيت رجلا راكبا " ، ثم استثنى من النكرة صورا فقال :
(إلا موصوفة أو مغنية غناء المعرفة لاستفراقها ، أو واقعة في حيز الاستفهام
أو بعد " إلا " نقضا للنفي ، أو مقدما عليها الحال ^(١) ، نحو : " جاء نسي
رجل من بني تميم فارسا ") هذا مثال لما كان ذو الحال فيه نكرة موصوفة ،
ونحو قوله تعالى : = (فيها يُفرق كلُّ أمرٍ حكيمٍ أمراً ^(٢)) = هذا مثال لما كان
ذو الحال فيه نكرة لكنها تغني غناء المعرفة لاستفراقها إن جمعت " أمراً "
حالا من " كل امر " ،

(١) قال صاحب المفصل : وتنكير ذي الحال قبيح إلا إذا قدم عليه .

انظر ابن يمين ٦٢/٢ ، ٦٣ .

وقال ابن مالك في عمدة الحافظ ص ٤١٧ : " ولا يكون صاحبها نكرة
في الغالب إلا مختصا بوصف أو عمل ، أو عطف ، أو مؤخرا عنها ، أو
ممتدا على نفي أو استفهام . وانظر التسهيل ص ١٠٩ .

(٢) الآيتان " ٤ ، ٥ " من سورة الدخان ، وذكر النحاة والمفسرون في
إعراب " أمراً " عدة وجوه :-

أحدها : أنه مفعول منذر .

الثاني : أنه مفعول لأجله ، والعامل فيه أنزلناه ، أو منذر ، أو يفرق .

الثالث : أنه حال من الضمير في " حكيم " ، أو من " امر " لأنه قد
وصف ، أو من " كل " ، أو من الهاء في " أنزلناه " .

الرابع : أن يكون في موضع المصدر أي فرقا من عندنا .

الخامس : أن يكون مصدرا أي امرنا امر .

السادس : أن يكون بدلا من الهاء في أنزلناه ، إذ

انظر معاني القرآن للفراء ٣/٣٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١٠٨ ،

والكشاف ٣/٥٠٠ ، ٥٠١ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢/١٢٣ ، والبحر

المحيط ٨/٣٣ ، وانظر شرح الكافية للرضي ١/٢٠١ ، وشرحها للجاني

(١) وقوله :

لا يركن أحد الى الأحجام "يوم الوغى مخوفا" ^(٢) لِحِتام ()
قوله : "مخوفا" ، مثال للحال "عن النكرة" ^(٣) وهو "أحد" بفنى غناء
المصرفة لاستغراقها أيضا بوقوعها في سياق النهي ^(٤) . ^(٥)

(وهل أتاك رجل راكبا ^(٦)) مثال للحال عن نكرة واقعة في حيز الاستفهام
وإنما صح لأن الاستفهام في حكم النفي ، لأن الجملة الاستفهامية غير واجبة
فهى كالنفي "ومعنى" ^(٧) قولهم : غير واجبة أنه ليس بخبر ثبوتى فيشارك
النفي لأنه أيضا ليس بخبر ثبوتى .

(١) هذا البيت لقطارى بن الفجاءة وهو من بحر الكامل ، وقطرى بن الفجاءة
هو شاعر الخوارج وخطيبهم دعوه بامير المؤمنين عشرين سنة قتله جيش
الحجاج سنة تسعة وسبعين للهجرة .

انظر : العقيد الفريد ٣٢٢/١ ، والمصنى ١٥٠/٣ ، والدرر اللوامع
٢٠٠/١ . وانظر البيت ١٠ فى سر الفصاحة ع ١١٣ ، وعمدة الحافظ
عمدة اللافظ ص ٤٢٣ ، والتصريح ٣٧٧/١ ، والأشمونى ١٧٥/٢ ،
والهمع ٢٤٠/١ ، وابن عقيل بحاشية الخضرى ٢١٦/١ ، وشعر
الحماسة للتبريزى ٣٥/١ .

(٢) فى جميع النسخ غير (ل) "مخوفا يوم الوغى" بتقديم "مخوفا" على
"يوم الوغى" والصواب ما فى (ل) وهو ما أثبتناه . والإحجام النكوص
والتأخر والوغى الحرب ، والحمام الموت .

(٣) فى (م) "عن النكرة" .

(٤) فى (هـ) "فى سياق" .

(٥) فى (ك) "فى سياق النفي" .

(٦) انظر الفوائد النيبائية ٣٨٥/١ ، والهمع ٢٤٠/١ .

(٧) فى (هـ) "معنى" .

(وما جاءني رجل إلا راكباً ، ^(١)) مثال لما وقع الحال فيه بعد " إلا " نقضاً للنفي ، وفيه بحث ، وهو أن مجرد هذا لا يكفي في كون ذي الحال نكرة ، وكان يحتمل أن يقال : وجه صحة كون ذي الحال نكرة كونه للجسموم أيضاً ، لأن هذه النكرة في سياق النفي فيكون عاماً ، غايته أنه ورد عليه استثناء ، فهو في المعنى حال عما كان عاماً ، لكونه في سياق النفي ، فهو مشمل " لا يركن أحد " ، إلا أنه ورد عليه تخصيص ، ولم يرد على " أحمد " تخصيص ،

ويحتمل أن يقال : وجه الجواز أنه حال عن نكرة موصوفة بأعم عام الأحوال ، لأن الاستثناء مفرغ فالتقدير : ما جاءني رجل في حال من الأحوال إلا في حال الركوب ، فهو استثناء عن عام أيضاً ، وهو الأحوال ، فهو - (في) ^(٢) - الحقيقة ليس حالاً عن رجل وحده ، بل عن رجل موصوف بأعم عام الأحوال ، لأنه مفرغ ، أي : ما جاءني رجل متصف بصفة إلا بهذه الصفة .

(٣) - (وجاءني " راكباً " ^(٤) رجل) هذا مثال لما تقدم الحال على النكرة ^(٥) وإنما جاز لأنه لو تأخر لم يجز لألتباسه بالصفة في بعض الصور ، فلما تقدمت امتنع أن تكون صفة فتعين للحال ، وفيه نظر ،

(١) انظر المراجع السابقة في الهامش (٦) من الصفة السابقة .

(٢) حرف - (في) - ساقط من (هـ) .

(٣) من هنا بدأ السقط من (م) .

(٤) كلمة - (راكباً) - ساقطة من (هـ) .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٢٠٤ / ١ ، والفوائد الضيائية ٣٨٥ / ١ ،

وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢١ .

لأننا ذكرنا - (في مامر^(١)) أن ذا الحال لا يكون نكرة " لأمرين^(٢) :-

أحدهما : الالتباس .

والثاني : كون ذي الحال محكوما عليه ، وحتة أن يكون مصرفة ، وبالتقديم

لا يرتفع كون ذي الحال محكوما عليه ، فيستوى في الاتّناع لهذه العلة

تقدم الحال وتأخرها ، إلا أن يقال : تقدم الحكم بمرث تخصّصا ، ولذلك

جاز كون الفاعل نكرة مع أنه محكوم عليه لتقدم الحكم عليه^(٣) .

(وضعف في غيرها^(٤)) أى : ضعف كون ذي الحال نكرة في غير الصور

المذكورة المستثناة ، حيث لم يوجد مصحح ، وما جا " فيه على ضعفه

قول الشاعر^(٥) :

✽ وما حل سمدى غريبا ببلدة ✽

(١) قوله : - (في مامر) - ساقط من (ك) ، (ل) ، (هـ) .

(٢) في (هـ) " بأمرين " .

(٣) هنا أنتهى السقط من (م) .

(٤) قال ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٤٢٠ : وفد جاء نكرة بغير مسوغ

قليلا ، ومسوغ كثيرا فمن مجيئة نكرة بغير مسوغ ما مثل به سيويه من

قول بمعنى العرب : عليه مائه بيضا ومررت بما " قدمه رجل . وانكسر

كلام سيويه في الكتاب ١١٢/٢ ، وانظر شراح الألفية عند قول

ابن مالك :-

ولم ينكر غالبا ذو الحال إن لم يتأخرا ويخصص أو يبين

وانظر الهج ٢٤٠/١ .

(٥) هو اللعين المنقرى ، منازل بن زمعة المنقرى شاعر اسلاى عاش فى

الدولة الأموية ، ويقال إنه كان هجاء " للأضياف وعيل بأن سبب تسميته

باللعين هو أن عمر بن الخطاب سمعه ينشد شعرا والناس يصلون

على أنه يحتل في البيت أن يكون المصحح الاستفراغ ، وأن - (يكون)^(١) -
سمدى علما فلا استشهاد فيه أصلا .

(وهى) أى الحال (فى الأمر العام) أى : الغالب
(اسم مشتق ، وقد يقع مصدرا إما مؤلا به) أى : بالمشتق
(نحو : أتيت ركضا)^(٢) أن راكضا ، (وقتلته صبورا)^(٣) أى : صابرا أو صبوراً
(أو أنه قياس)^(٤) أى : إيقاع المصدر حالاً بهذا التأويل قياس (فى كل
ما دل عليه الفعل)^(٥) ، نحو : أتنا سرعة ورجله^(٦) فإنهما من أنواع الأتيان ،
(بخلاف أتنا ضحكا وكأ^(٧) أو نحو^(٨)) كأكلا وضربا وغير ذلك ، فإنهما ليستا
من أنواع الأتيان .

=== فقال من هذا اللعين فعلى به هذا اللقب .

انظر ترجمته فى الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٢٥١ ، والخزانة
٥٣١/١ . والشطر المذكور صدر بيت من الطويل وتماه :-
* فينسب إلا الزرقان له أب *

وقد استشهد به سيويه فى كتابه ٣٢/٣ .
وهذا الشاهد لم يرد فى شرح أبيات سيويه للسيرافى ولا فى شرحها
لابن النحاس ، وانظر شرح الكافية للرضى ٢٠٤/١ .
وفى الخزانة ويروى أيضا " وما حل سمدى غريب " بالرفع فعلى هذا هو
وصف لسمدى . انظر ٥٣٠/١ ، ٦٠٨/٣ .

(١) كلمة - (يكون) - أضفتها لحاجة المعنى لها .

(٢) قال سيويه ٣٧٠/١ : " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع
فيه الأمر فانتصب ، لأنه موقع فيه الأمر وذلك قولك : قتلت صبرا ولقيته
فجأة . . . وأتيت ركضا وعدوا ومشيا . . . وليس كل مصدر وان كان فى
القياس مثل ماضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع ، لأن المصدر
ههنا فى موضع فاعل إذا كان حالا ، ألا ترى أنه لا يحسن أتنا سرعة ===

.....

== ولا أتاها رجله ، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب ==

وانظر كلام السيرافي في هامشه ، وانظر المقتضب ٢٣٤/٣ ، ٢٦٩ ،

٣١٢/٤ .

وقال الجرد في المقتضب ٢٣٤/٣ : " ومن المصادر ما يقع في موقع الحال فيسد مسده ، فيكون حالا ، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل ، وأغنى غناؤه ، وذلك قولهم : قتلت صبورا إنما تأويله صابرا أو مصبرا ، وكذلك جئته مشيا ، لأن المعنى جئته ماشيا ، لأن المجيء على حالات والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال ، ولو قلت : جئته إعطاء لم يجز لأن إعطاء ليس من المجيء ، ولكن جئته سعييا فهذا جيد ، لأن المجيء يكون سعييا ، قال الله عز وجل :

= (ثم ادعهم يأتينك سعييا) = الآية " ٣٦٠ " من سورة البقرة ،

فهذا اختصار يدل على ما يريد مما يشاكلها ويجوز مع كل صنف منها .

قال الدكتور عزيمة رحمه الله في تعليقه على المقتضب ٢٣٤/٣ :

كلام الجرد هنا صريح في أن المصدر المنكريق بقياس حالا إذا كان

نوعا من فعله ، وقد كرر ذلك في ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، وانظر

٣١٠/٤ ، ٣١١ .

وهذا القول منسوب للجرد في الفصل ع ٦٢ ، وانظر ابن يعيش ٥٩/٢

وشرح الكافية للرضي ٢٠٩/١ ، ٢١٠ ، ونسبه له أيضا ابن هشام

في التوضيح انظر ٣٠٨/٢ .

وقد فصل المرحوم محمد معي الدين الكلام في هذا الموضوع وبين

المذاهب فيه فانظرها في تعليقه على أوضح المسالك المسمى عدة السالك

إلى تحقيق أوضح المسالك ٣٠٥/٢ وما بعدها ، وانظر التصريح ٣٧٤/١

والهم ٣٢٨/١ ، وابن عقيل وحاشية الخضرى عليه ٣٣٠/١ ، وعمدة

الحافظ وعدة اللافت ص ٤٤٤ ، والتسهيل ص ١٠٩ .

(٣) والرجلة بضم الراء المشى راجلا . انظر اللسان " رجل " .

خلافاً لسيبويه حيث قصره على السماع^(١) الأكثرون على أنها سماعية مطلقاً ، وذهب الجرد إلى أنها قياسية إن كان في الفعل دلالة عليها ، بأن تكون من أنواع الفعل^(٢) ، ولفظ المصنف مشعراً باختيار مذهب الجرد ، والأكثرين على خلافه .

(وقد تكون) أى : الحال (اسماً) أى غير مشتق ولا مصدراً ، بل اسماً جامداً (على ضرب من التأويل^(٣)) يجعله في معنى المشتق كما سيأتى (نحو : جاء البرققيزين^(٤) ، فيمن لم يجعله خبراً)

-
- (١) انظر الكتاب ١ / ٣٦٠ ، ١٧٠ ، ٣٧٥ ، ٣٩١ ، ١٨ / ٢ ، ١٢٠ ، وانظر المراجع المذكورة في الهامش رقم (٢) من الصفحة ٥٣ .
- (٢) تقدم الكلام عليه في هامش (٢) من الصفحة ٥٣ . فارجع إليه وإلى المراجع المذكورة فيه .
- (٣) قال ابن مالك في عمدة الحافظ وعدة اللاظى ٤١ : ويفتفر جمودها فيما يقارن ذكره تصور مشتق ، أو جاء به منموتا . وقال أيضا : مقتضى القياس أن تكون الحال مشتقة كالنمت لأنها دالة على معنى في صاحبها كما أن النمت دالة على معنى في المنصوت ، لكنها مع ذلك شبيهة بالخبر والظرف ، فحسن ذلك جمودها فى مواضع لا يحسن فيها جمود النمت نحو : " اشتريت البرققيزاً بكذا " وجاء التمر عاين . . الخ ص ٤٤٢ .
- (٤) قال سيبويه فى الكتاب ١ / ٣٩١ : " هذا باب ما ينتصب من الاسماء التى ليست بصفة ، ولا مصدر ، لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به وما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك : " بعت الشاة شاة ودرهما " ، وقامرت درهما فى درهم ، ومعت دارى ذراعاً ذراعاً بدرهم ، ومعت البرققيزين بدرهم ، . . . ومينت له حساباً باباً باباً ، وانظر المفتب ٣ / ٢٥٨ ، وأوضح الصالك ٢ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، والهمع ١ / ٢٣٦ .

على أن جاء بمعنى صار فيكون " قفيزين " خبرا لا حالا ، ومعناه : لو كان حالا ، أنه حصل البر في " هذه " الحال ، وهو كونه مقدرا بهذا القدر .

(ومنه) أى : وما جاء اسما (ما كرر للتفصيل نحو : " بينت الحساب ^(٢) بابا بابا ^(٣)) أى : صفا مفصلا .

(ومنه) كمت فاه إلى فسى ، بايعته يدا بيد ، صعت الشاة شاة ودرهما ، والأصل فيها الجمل ^(٤))

(١) فى الأصل " هذا " .

(٢) فى الأصل و (م) و (هـ) " حسابه " .

(٣) انظر كلام سيبويه فى التمهيشة رقم (٤) فى الصفحة السابقة .

وانظر عمدة الحافظ ص ٤٤٢ ، ووضح المسالك ٢ / ٢٩٧ ، والهمع

١ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، وشرح الرضى للكافية ١ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، والفوائد

النشائية ١ / ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، وابن يعميش ٢ / ٦٠ ، ٦١ .

(٤) قال سيبويه فى الكتاب ١ / ٣٩١ : هذا باب ما ينتصب من الاسماء

التي ليست بصفة ولا صادر . . . وذلك فوك : كمت فاه إلى فسى "

و " بايعته يدا بيد " ، كأنه قال : " كمت شافهة " و " بايعته نقدا "

أى كمت فى هذه الحال . ومعنى العرب يقول : " كمت فوه إلى فى "

كأنه يقول : " كمت وفوه إلى فى " أى كمت وهذه الحالة فالرفع على قوله

" كمت وهذه حاله ، والنصب على قوله : كمت فى هذه الحال ، فانتصب

لأنه حال وقع فيه الفعل .

وأما بايعته يدا بيد " فليس فيه إلا النصب ، لأنه لا يحسن أن تقول :

" بايعته ويد بيد " ، ولم يرد أن يخبره أنه بايعه ويده فى يده ، ولكنه

أراد أن يقول : بايعته بالتمجيد ، ولا يبالى أقربا كان أم بعيدا .

وقال فى ص ٣٩٢ : وما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك :
≡≡≡

إذ التقدير : "كلمته فو إلى في ، ويده بيدي " أى : متصل بيدي ،
و "بعت الشاة شاة بدرهم " ، وإنما كان الأصل فيها الجمل ولم يصح
أن تكون هذه المفردات أحوالا ، (لأن الهيئة إنما فهمت منها) أى : من
الجمل .

(دون المفرد (١)) ، لأن كل واحد من تلك المفردات لا يستقل / ب ١٣
بالدلالة على الهيئة الصحيحة للحالية لأن فوك " فاه " وحده لا يدل على

=== "بعت الشاة شاة ودرهما " .

وقال البرد في المختضب ٢٣٦/٣ : "هذا باب الاسماء التى توضع
موضع المصادر التى تكون حالا ، وذلك قولك : "كلمته فاه إلى فى ،
وبايمته يدا بيد " فإنما أنتصب لأنه أراد كلمته مشافهة وبايمته نقدا ،
فوضع قوله : " فاه إلى فى " موضع " مشافهة " ، ووضع قوله : " يدا بيد "
فى موضع " نقدا " ، فلو قلت : كلمته فو إلى فى " لجاز ، لأنك تريد :
كلمته وفو إلى فى ، وأما "بايمته يدا بيد " فلا يجوز غيره . . . الخ .
وقول ابن الحاجب فى شرحه للمفصل ٣٣٩/١ : وقوله : "كلمته فاه
إلى فى " و "بايمته يدا بيد " من أشكل مسائل النحو ، لأن الأصل
"كلمته فو إلى فى " و "بايمته يدا بيد " بدليل أن الجمل تستعمل
استعمالا المفردات ولا تمكس .

وانظر ابن يعيش ٢/٦٥ ، ٦٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٤٣ ، والتصريح
١/٣٧٠ ، ٣٧١ ، وابن عقيل بحاشية الخضرى ١/٢١٤ ، وشرح
الكافية للزمخشى ١/٢٠٢ ، وشرحها للجامى ١/٣٨٧ ، ٣٨٨ ،
والأشمونى ٢/١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، والهمص ص ٢٣٧ ، والآمالى
الشجرية ١/١٥٤ .

والكوفيين ينصبون : " فاه إلى فى " بانغمار : جاعلا أو حاسملا .
انظر المراجع السابقة .

(١) انظر الهاش السابق . .

المشافهة إلا بنميمة قوله : " إلى في " إليه ، فمعنى المشافهة يفهم من تلك الجملة ، وهى : " فو إلى في " وكذا معنى النفذية لا يفهم من لفظ " بدا " وحده ، وكذا معنى المقابلة لا يفهم من لفظ " الشاة " ولا من لفظ " درهما " وحده ، بل يفهم من الجملة وهى : " شاة بدرهم " (إلا أنهم ونمموها) أى : وضعوا هذه الاسماء التى وقمت حالا (موضع لوازمها) أى : لوازم الجمل (المفردة لمبادرة الفهم إليها ^(١)) ^(٢)) أى : إلى تلك اللوازم .

(لكثرة الاستعمال من غير نظر إلى أجزائها ^(٣)) يعنى أن " فو إلى في " مثلا يفهم منه المشافهة من غير نظر إلى تفصيل أجزائها حتى يفهم ذلك المعنى من غير أن يخطر بباله " فم " المتكلم ، ولا " فم " المخاطب ولا مدلول الجار ، فلما كان كذلك جعل كالمفردات .

(فأعربوا القابل منها) أى : من تلك الأجزاء (إعراب الحال ، وهو الأول فى الأولين ^(٤)) أى : اللفظ الأول وهو : " فاه " وبدا " فى الأولين ، أى : فى المثالين أى : فى المثالين الأوليين .

-
- (١) فى جميع النسخ غير الأصل " الوهم " .
(٢) انظر الايضاح فى شرح المفصل ٣٣٩/١ ، ٣٤٠ .
(٣) هذا الكلام مأخوذ من كلام ابن الحاجب فى شرحه للمفصل .
انظره ٣٣٩/١ ، ٣٤٠ .
(٤) انظر المرجع السابق فى نفس الصفحات .

(وكلاهما) وهما شاة ، و " درهمما " (فى الثالث) أى : فى المثال الثالث ، (بعد إبدال العاطف) وهو " الواو " (من أداة المصاحبة)^(٢) وهى الباء ، لأن الواو لما كان بمعنى المعية كان بمعنى المصاحبة .

(ومنه) أى : وما وقع الحال اسما جامدا : (" هذا بسرا أطيب منه رطبا " والعامل فى " بسرا " اسم الإشارة على رأى^(٤) ،

(١) فى (م) و (هـ) و (ل) " وهسو " .

(٢) فى الأصل و (م) " شاة بدرهم " وانظر الايضاح فى شرح المفصل

٠ ٣٤٠ / ١

(٣) انظر المرجع السابق فى نفس الصفحة .

(٤) هذا التول منسوب فى أكثر كتب النحولا إلى على الفارسى " .

انظر الايضاح فى شرح المفصل ٣٣٦ / ١ ، وابن يعيش ٦٠ / ٢ ، ٦١ ، وشرح الكافية للرضى ٢٠٨ / ١ ، ٢٠٩ ، ونسب له ايضا فى هامش (ظ) والذى فى الايضاح للفارسى مخالفا لما نسب له بل يدل على أنه من القائلين بالرأى الثالث وهو أن العامل فيه كان التامة مقدرة ، قال أبو على فى الايضاح العنبدى : ٢٠١ / ١ " وقولهم : " هذا بسرا أطيب منه تمرا " فسرنا وتمرا انتصبا على الحال ومعنى الكلام ، هذا إذا كان بسرا أطيب منه إذا كان رطبا " ولو قالوا " هذا بسر " أطيب منه عنب لم يجز النصب فى البسر والعنبد ، كما جاز فى البسر والرطب ، لأن البسر لا يتحول عنبا كما يتحول رطبا .

قال عبد الفاهر فى المقتصد : واستدل الشيخ أبو على على أن التندير فى هذا ما ذكرنا من قولك : إذا كان ، أنك لو قلت : هذا بسرا أطيب منه عنبا لم يجز ، إذ لا تقدر على أن تقول : هذا إذا كان بسرا أطيب منه ، إذا كان عنبا ، لأجل أن البسر لا يتحول عنبا كما يتحول رطبا . . . الخ . . .

و "أطيب" على رأى^(١) ، وفعل محذوف على رأى^(٢) أى : هذا إذا وجد
بسرا أطيب منه رطباً^(٣) (أى إذا وجد رطباً ويوجد فى بعض النسخ إذا وجد
رطباً ،

(إلا أنهم حذفوا الظرف وما أنشيف هو إليه) أى : الفعل المضاف إليه

وقال : فإن قلت : فماذا دعاكم إلى أن جعلتم قائماً فى قولهم :
"ضربى زيدا قائماً" حالاً ولم تقولوا أنه خبر كان ، فالجواب أن "كان"
فى قولك : "إذا كان زيد قائماً" بمعنى وجد فلا يتعدى إلى مفعول ،
أى فلا يكون له الخبر الذى يجرى مجرى المفعول فى وقوعه معرفة ونكرة ،
فكانك قلت : "ضربى زيدا إذا وجد قائماً" ، والذى دعاكم إلى ذلك
أنهم لم يستعملوا هنا إلا النكرة ، ولو كان خبر كان لجاء فى شئى
من هذا النحو المعرفة ، هذا وعندهم أن كان الناقصة يضعف إغمارها .
انظر : المقتصد ٦٨١/١ .

فكلام أبى على هنا وشرح عبد القاهر له صريح فى أنه يرى أن العاقل
فى الحال هو الفصل المضمّر ، وقد ذكر ذلك السيوطى فى رسالته
المسماه تحفة النجباء فى قولهم هذا بسرا أطيب منه رطباً .
انظر هذه الرسالة فى نهاية الأشباه والنظائر ٢٦٤/٤ .

(١) هذا القول هو الذى اختاره ابن الحاجب فى شرحه للمفصل ٣٣٦/١ ،
وانظر شرح الكافية للرضى ٢٠٩/١ ، وتبعه فيه السيوطى فى الهمع
والأشباه والنظائر .

(٢) هذا رأى هو الذى يدل عليه كلام سيبويه فى الكتاب ٤٠٠/١ ويدل
عليه أيضاً كلام الجرد فى المفتى ٢٥١/٣ وقد رجحه ابن عيسى
فى شرحه للمفصل ٦٠/٢ ، ٦١ ، وانظر الهمع ٢٤٢/١ ، ٢٤٣ ،
والأشباه والنظائر ٢٦٦/١ ، وشرح الكافية للحاجى ٣٩٠/١ .

(٣) فى (ط) زيادة "إذا وجد" ولعلها من النسخ التى أشار إليها الشارح .

(سدا بالحال مسده كما فى : " ضربى زيدا قائما " ، ويعود الاختلاف السابق فى عامل الظرف) يعنى إذا قدر بالظرف وهو إذا وجد ، فيجى الاختلاف السابق فى عامل هذا الظرف ، حتى يكون العامل فى الظرف اسم الإشارة على رأى ، وأطيب على رأى^(١) .

(والأصح أنه " أطيب ")^(٢) أى : الأصح أن العامل فى " بسرا " أطيب لا اسم الإشارة (لصحته ، والمشار إليه بلح أو رطب استعمالا ، وحيث لا اسم إشارة ، ولما يلزم فى " غيره ")^(٣) - (من)^(٤) - تفضيل الشئ على نفسه باعتبار حالة واحدة (إذ الأول) وهو " بسرا " (من تنمة هذا)^(٥) احتج بوجوه على أن العامل هو " أطيب " لا اسم الإشارة .
الأول : أنه لو كان العامل اسم الإشارة لم يصح الكلام إذ لم يكن المشار إليه " بسرا " ، لكن يصح والمشار إليه بلح ، أو رطب ، ببيان الملازمة أن العامل هو المتقيد بالحال ، فلو كان العامل اسم الإشارة لتقيدت الإشارة بحال البسرية ، وأما انتفاء التالى فثابت بالاستعمال ، إذ يستعمل هذا الكلام فى غير اسم آخر لا يدل على الإشارة ، لكنه يستقيم ، إذ يقال :
" ثمرة نخلتى بسرا أطيب منه رطباً " ، فتعين أن لا يكون العامل هو اسم الإشارة .

(١) انظر المراجع المذكورة فى هوامش ص ٥٣٦ - ٥٣٧

(٢) المصنف فى كلامه هذا كله تابع لابن الحاجب فى شرحه للمفصل انظر الايضاح فى شرح المفصل ١/ ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ وقد تبهم فى ذلك السيوطى فى الهمع ١/ ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، وانظر الأشباه والنظائر ٤/ ٢٦٦ فقد أطال فيها الكلام .

(٣) ها - الضمير فى - (غيره) - ساقطة من (هـ) .

(٤) حرف - (من) - ساقطة من (م) .

(٥) فى (م) زيادة كلمة - (المبتدأ) - فى هذا المكان .

والثالث : أنه لو كان اسم الإشارة هو العامل لكان " بسرا " من تنمة اسم الإشارة ، لا من تنمة " أطيب " ، فكأنه قال : المشار إليه في حال البسرية ، فيبقى أطيب - (غير عامل في بسرا ، بل ^(١) عاملا في " رطبها " وحده ولكن الألفية لا تعقل إلا باعتبار أمرين ، وحينئذ تكون الألفية باعتبار ^(٢) " حال " واحدة ، وهو " حال ^(٣) الرطوبة فيلزم تفضيل الشيء " على نفسه ، إذ لا يتعلق " أطيب " ببسرا " على هذا التقدير ، لأنه من تنمة " هذا " .

فإن قلت : نسلم ^(٤) أن الألفية لا تعقل إلا باعتبارين ، لكن لا نسلم أنه يشترط أن يكون الاعتباران معمولين له ، . قلت : - (ان ^(٥) -) أطيب إنما كان عاملا لأشتماله على معنى التفضيل ، ومعنى التفضيل نسبة واحدة تستدعي طرفين : " مفضلا ومفضلا عليه " ، فلما كان عاملا في المفضل عليه وجب أن يكون عاملا في المفضل أيضا ، لأن نسبة الأفضلية إليهما واحدة .

(واختلاج لزوم تقيد الواحد بحالين مختلفين يزول باختلاف الاعتبار ، إذ الأول باعتبار الفضل ، والثاني باعتبار المفضولية ، وعمله في الأول عمل الفعل الصريح ، ولذا تقدمه ، وفي الثاني عمل المعنى ، فامتنع التقدم ^(٦) .

-
- (١) ما بين القوسين - () - ساقط من (ل) و (هـ) والاصل .
 - (٢) في جميع النسخ غير الأصل " حالة " .
 - (٣) في الأصل ، و (ل) و (هـ) " حالة " .
 - (٤) في جميع النسخ غير (م) " مسلم " .
 - (٥) حرف - (ان) - ساقط من الأصل ، و (ك) .
 - (٦) انظر في هذه المسألة الايضاح في شرح المفصل ٣٣٥ / ١ وما بعد ها . وتحفة النجباء في قولهم هذا بسرا أطيب منه رطبها للسيوطي ضمن الأشباه والنظائر ٢٦٥ / ٤ وما بعد ها .

هذا جواب عن سؤال مقدر ، " وهو ^(١) أن لقاتل أن يقول : لا يصح أن يكون " أطيب " عاملا في " بسرا " وفي " رطباً " معا ، لأنهما حالان مختلفان ، ولا يصح أن يكون عامل واحد ، يعمل في حالين مختلفين دفعة واحدة ، نحو : " ضربت راكبا ماشيا " في حالة واحدة ، لأن التقيد بالحال ينفي ما سواه ، فإذا قلت : " ضربت راكبا " ، معناه أن الضرب " تقيد ^(٢) بحال الركوب ولم يوجد في غيره ، وكذا لو قلت : " ماشيا " متقيد به دون الركوب ، فلو جمعت بينهما يلزم أن يكون التقيد بكل واحد مانعا من التقيد بالآخر ، فيلزم أن يكون التقدير : " هذا أطيب بسرا رطباً " وهو غير مستقيم كما في المثال المذكور .

فأجاب بأنه ليس موازيا للمثال الذي ذكرته ، وهو " ضربت " ، إذ ليس له جهتان بخلاف " أطيب " فإنه دال على الأفضلية وهو نسبة تستدعي طرفين فاضلا ومفضولا ، فمفهومه يستدعي حالين مختلفين باعتبار أصل الفضل وباعتبار المفضولية ، فصح كونه عاملا في حالين مختلفين ، لكونه مشتلا على اعتبارين مختلفين ، فهو عامل في كل حال باعتبار فيه من الاعتبارين ، ثم توهم سؤالا آخر وهو : أن " أطيب " لم جاز إعماله فيما يتقدم عليه وهو : " بسرا " ؟ .

فأجاب بأن عمله في " بسرا " باعتبار الفضل المدلول عليه بلفظ " أطيب " فهو كالفعل فجاز تقدم معموله عليه ، وأما عمله في " رطباً " فباعتبار المفضولية وهو من لوازم " أطيب " ، فكان العامل معنويا بهذا الاعتبار ، ولذلك أمتنع تقدم " رطباً " عليه ، وفيه نظره

(١) في (هـ) " فهو " .

(٢) في (م) " مقيد " .

لأن "أطيب" من شبه الفعل وشبه الفعل كالفعل في جواز تقدم الحال عليه ، ومدلوله هو أصل - (الفضل^(١)) - فأما الفاضل والمفضول فهما خارجان عن مدلوله ، لكون الفضل نسبة تستدعي طرفين فاضلا ومفضولا ، فإما أن يكون الطرفان داخلين في مفهومه أو خارجين ، أما جعل أحد الطرفين : وهو الفاضلية من مدلول الفعل ، وجعل الآخر وهو المفضولية من معننى الفعل ، فهو مضموع ، وقوله : فامتنع "التقديم^(٢)" من لوازم جعل المفضولية من دلالة عمل المعنى ، وهو محل البحث . .

ثم التحقيق أن معنى أصل الفعل من غير "ترجيح^(٣)" هو العامل فسى الحالىن ، وببانه أنك تقول قبل الترجيح : طاب هذا التمر بسرا ، وأطاب رطباً ، فالعامل فى الحالىن هو الفعل وهو ظاهر ، وإذا أردت ترجيح طيب على طيب "ففيه"^(٤) عبارتان مطولة ومختصرة ، فالمطولة هى أن تقول : "طيب التمر بسرا أرجح من طيبه رطباً" ، فالعامل فى الحالىن هو أصل معنى الطيب ، والترجيح لا مدخل له فى كونه عاملاً فى الحال ، بل هو خبر محض ، وكذا فى العبارة المختصرة وهى : "هذا بسرا أطيب منه رطباً" العامل فى الحالىن أطل الطيب ، إذ الطيب فى الموضعين ، والترجيح

(١) كلمة - (الفضل) - ساقطة من (م) ، وفى الأصل "الفعل" والشارح هنا مازال مصراً على ادخال أفعل التفضيل فى شبه الفعل الذى يجوز أن يتقدم عليه الحال المعمول له ، بينما جمهور النحاة لا يجيزون تقديمها عليه ، وقد تقدم الكلام على ذلك فى الهامش رقم () من الصفحة فارجع إليه .

(٢) الذى فى المتن "التقدم" لا التقديم . انظر ص ٥٣٩ .

(٣) فى (ل) و (م) "الترجيح" .

(٤) فى الأصل "فعنه" .

عبر عنهما بعبارة مختصرة ، وهى : " اطيب " ، ولا شك أن معناه مطولا ومختصرا واحد ، وإن اختلفا فى التعبير ، فعلى هذا يخرج الجواب عن السؤالين :

أحدهما : هو أنه لم عمل العامل فى حالين مختلفين ؟
وجوابه أنه أعنى : " اطيب " ، عند التفكير يرجع إلى عاملين وهو :
" طيبه بسرا ، وطيبه رطبا " .

والثانى : أنه لم عمل فى الحال المتقدمة مع أن عمل " أفعل " ضعيف^(١) ،
إذ لا يعمل فى مظهره ؟
وجوابه أن عمله باعتبار تضمنه لأصل الطيب لا باعتبار الترجيح على - (ما) -^(٢)
لخصناه ، إذ الفرض ترجيح طيبه بسرا على طيبه رطبا ، فأصل الطيب
هو العامل فى الحالين دون الترجيح ، فأطيب لتضمن فعليته - (يعمل) -^(٤)

(١) ما ذكره الشارح من ضعف عمل أفعل التفضيل فى الظاهر ليس على
عمومه بل مشروط بعدم معاقبة الفعل له ، أما إذا عاقبه الفعل
فلا يكون عمله فى الظاهر ضعيفا ، وقد وضع النحاة لمعاقبة الفعل له
شروطا يضيق المقام عن تعدادها .

وقد روى سيبويه إعماله بدون معاقبة الفعل له ، ولكنه قال : أنها
لغة رديئة ، ولذلك قصره النحاة على السماع .

انظر سيبويه ٣٤ / ٢ ، ٣٥ ، وابن يعين ١٠٥ / ٦ ، والايضاح
فى شرح المفصل ٦٦١ / ١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧١ ، ٧٧٢ ،
٧٧٣ ، والمقتضب ٢٤٨ / ٣ ، والهمع ١٤٩ / ٢ ، وشرح الألفية
عند قول ابن مالك :-

ورفعه الظاهر نزر ومضى . . عاقب فعلا فكثيرا ثبتا

- (٢) حرف - (ما) - ساقط من (هـ) .
(٣) فى (م) زيادة " هو " قبل " لتضمن " .
(٤) كلمة - (يعمل) - ساقطة من (هـ) .

فيما قبله ، لا لترجيحه ، على أنا نقول : الحال في المعنى ظـرف ، فجاز أن يعمل فيها متقدمة أو متأخرة ، لملاحظة الظرفية المتضمنة في الحال ، ففي لفظ الكتاب نظر ، إذ يقتضى أن يكون عمله في موضع باعتبار الفعلية ، وفي موضع باعتبار الترجيح ، وهو ليس كذلك إذ العامل في الحالين هو أصل الطيب لا الترجيح ، وهو " في نهاية " الوضوح (٢) .

(وتكون) أى الحال (موطئة نحو : = (إنا أنزلناه قرآنا عربيا) (٣))

(١) في (ل) " في غاية " .

(٢) انظر فيما تقدم الأيضاح في شرح المفصل ٣٣٦/١ وما بعدها ، والاشباه والنظائر ٢٦٥/٤ وما بعدها .

(٣) الآية " ٢ " من سورة يوسف ، وللمفسرين في إعرابها عدة آراء ألخصها فيما يلي :-

أولا : الضمير المنصوب في " أنزلناه " أعربه بعض النحاة مفعولا به على أنه عائد إلى الكتاب الذى فيه قصة يوسف ، أو إلى القرآن ، أو إلى نبا يوسف .

وقال آخرون : إنه ضمير الأنزال وبذلك يكون مفعولا مطلقا .

ثانيا : " قرآنا " أجاز النحاة فيه ثلاثة أوجه من الأعراب :-

الوجه الأول : أن يكون بدلا من الضمير في " أنزلناه " .

الوجه الثانى : أنه حال موطئة ، وهذا هو محل الشاهد من الآية هنا .

الوجه الثالث : أن يكون مفعولا " لأنزلناه " ، وذلك عند ما يكون الضمير

في " أنزلناه " ضمير المصدر .

ثالثا : " عربيا " يجوز فيها وجهان من الأعراب :-

الأول : أن تكون حالا من الضمير في " قرآنا " إذا كان حالا مؤولا بالمشتق .

الثانى : أن تكون صفة للقرآن .

(١) معنى الموطئة أن يعاد ذو الحال فى الحال أيضا ، ففى مثالنا لو قيل :
 " إنا أنزلناه عربيا " لكأ حالا مقيدة ، فما أعاد قرآنا وكان ذا الحال^(٢) ،
 سميت موطئة ، لأنه جرى ذكره من قبل مرة فى " أنزلناه " فذكر على سبيل
 التمهيد والتوطئة ، - (ونظيره : " ظننت زيدا قائما " فإن معناه :
 " ظننت قيام زيد ، على سبيل التمهيد والتوطئة . -)^(٣) " فكذا^(٤) معناه
 " أنزلناه^(٥) " فى حال^(٦) كونه " عربيا " ، وذكر القرآن فى الحال على
 سبيل التمهيد والتوطئة ، فلذلك سميت موطئة ، أى مذكرة على سبيل
 التوطئة ، والا فالجزء الأول من الحال وهو - (" قرآنا " عين ذى الحال
 وهو)^(٧) - مفعول " أنزلناه " .

≡≡≡ انظر اعراب الآية فى البحر المحيط والنهر المارد ٢٧٧/٥ ، ٢٧٧ ،
 واعراب القرآن للنحاس ١١٩/٢ ، واملا ما من به الرحمن ٢٦/٢ ،
 والكشاف ٣٠٠/٢ ، والفتوحات الألهية ٤٣٢/٢ ، وانظر مفسر
 اللبيب ٧٤٣/٢ ، والتصريح وحاشية يس عليه ٣٧١/١ ، والأشمونى
 وحاشية الصبان عليه ١٧٧/٢ ، وابن عقيل وحاشية الخضرى عليه
 ٢١٣/١ .

- (١) عرف النحاة المتأخرون الحال الموطئة بأنها الاسم الجامد الموصوف
 بصفة هى الحال على وجه التحقيق . انظر التصريح ٣٧١/١ ، والتوضيح
 وعدة السالك ٢٩٩/٢ ، وكشف المشكل فى النحو ٤٧٥/١ ، وابن
 عقيل بحاشية الخضرى ٢١٣/١ ، والأشمونى وحاشية الصبان ١٧٧/٢ .
 (٢) فى الأصل " ذو " والصواب ما أثبتناه .
 (٣) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (م) .
 (٤) فى (م) " هكذا " .
 (٥) فى (ل) زيادة " و " قبل كلمة " أنزلناه " .
 (٦) فى الأصل " فى حالة " .
 (٧) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (هـ) .

(وتكون) أى : الحال (جملة خبرية ، فالأسمية بالواو والضمير نحو : " جاءنى زيد وأبوه قائم " ، أو بالواو وحدها نحو : " لقيتك والجيش أقدام ^(١) ، إجماعاً لها مجرى الظرف . ^(٢)) معنى إن الحال أصله أن يكون مفرداً ، لأنه من المنصوبات ، وقد يكون جملة خبرية على تقدير المفرد ، واحتراز بالخبرية عن الإنشائية فإنها لا تقع حالا كما لا تقع خبراً للمبتدأ ، والجملة لما اشتملت على مسند ومسند إليه " كانت ^(٣) مستقلة ، فاحتيج إلى رابط ^(٤) بينها وبين ذى الحال

(١) قال المبرد فى المقتضب ١٢٥/٤ : وإذا كان فى الثانية ما يرجع إلى الأول جاز ألا تعلقه به بحرف العطف ، وإن علقته به فجيد ، وإذا كان الثانى لا شىء فيه يرجع إلى الأول فلا بد من حرف العطف . وقال صاحب المفصل : فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم : " كلمته فوه إلى فى " وما عسى أن يمشر عليه فى الندرة .

انظر : ابن يعيش ٦٥/٢ ، وانظر شرح الكافية للرضى ٢١١/١ ، وشرحها للجامى ٣٩٢/١ .

وما ذكره المصنف من اشتراط كون الجملة الحالية خبرية هو ما عليه جمهور النحاة ، وقد خالف الأئمة المحلى فأجاز وقوع جملة النهى حالا مستدلاً بقول الشاعر :-

* اطلب ولا تضجر من مطلب *

فقد قال إن " لا " ناهية والواو للحال ، ورد عليه النحاة بأن الواو عاطفة وليس للحال . انظر معنى اللبيب ٦٤٩/٢ ، وأوضح المسالك ٣٤٦/٢ ، ٣٤٧ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ١٩٣/٢ ، والتصريح وحاشية يس عليه ٣٨٩/١ ، والهمع ٢٤٦/١ ، وانظر شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ ص ٤٤٧ ، والهمع ٢٤٦/١ ، ٢٤٧ .

(٢) انظر فى هذا ابن يعيش ٦٨/٢ .

(٣) فى (هـ) " كان " .

(٤) فى الأصل و (ك) و (هـ) " الرابطة " .

والرابط (١) إما " الواو " (٢) والضمير معا ، وهو فى غاية القوة ، وإما " الواو " (٢) وحدها ، وهو أقوى من الضمير وحده ، لأن الواو تعدل فى الإبتداء على الربط والضمير لا يلزم أن يكون فى المبدأ (٣) ، ففى الواو المشعر بالحالية معلوم ، فذلك قال :

(أو بالضمير وحده على ضعف (٤) نحو :

-
- (١) فى الأصل ، (ك) ، (هـ) " الرابطة " .
(٢) فى الأصل " بالواو " .
(٣) فى الأصل (ك) و (هـ) " فى المبدأ " .
(٤) القول يضعف مجيئها بالضمير وحده هو اختيار ابن الحاجب فى الإيضاح فى شرح المفصل ، ويراه الزمخشري من النادر ، وقد اعترض ابن يعيش على الزمخشري فقال : فأما قوله : " إلا ما شذ من قولهم : " كلمته فوه إلى فى " فإن أراد أنه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرنا من وجود الرابط فى الجملة الحالية ، وهو الضمير فى " فوه " ، وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريب ، لأن استعمال الواو فى هذا الكلام أكثر لأنها أدل على الغرض وأظهر فى تعليق ما بعدها بما قبلها . انظر الإيضاح فى شرح المفصل ٣٤٤ / ١ ، وابن يعيش ٦٩ / ٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٢ / ١ والفوائد الضيائية ٣٩٣ / ١ .
- ولم يقبل ابن مالك القول بضعف الإكتفاء بالضمير ، فقد ذكر فى شرحه لعمدة الحافظ وعدة الالفاظ ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ : كثيرا ممن الأمثلة على الاستكفاء بها ، وأمثله بعضها آيات قرآنية ، وبعضها أبيات شعرية ، وبعضها أمثال عربية ، ثم قال بعد ما أورد أمثله : " وزعم الزمخشري أن قولهم " كلمته فوه إلى فى " نادر فلذلك أكثر الشواهد المخالفة ، لقوله "
- وبعض أمثلة ابن مالك موجود فى سيبويه ، فمن ذلك قوله :

ولولا جنان الليل ماآب عامر : إلى جعفر سرباله لم يمزق^(١)
 أى : وسرباله لم يمزق ، والواو للحال ، وقوله : إجرأ لها مجرى
 الظرف ، معناه أن الحال فى المعنى كالظرف لأن معنى قولك : جاء
 زيد أبوه قائم ، جاء زيد فى حال قيام أبيه ، فكما جاز أن يخلو الظرف
 عن الضمير جاز أن تخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير .

== " كلمته فوه إلى فى " قال فى الكتاب ٣٩١/١ : وبعض العرب
 يقول : " كلمته فوه إلى فى " كأنه قال : كلمته وفوه إلى فى أى كلمته
 وهذه حاله . ومنها قوله : ((رجع عوده على بدئه)) قال فى
 الكتاب ٣٩٢/١ : " ومن رفع " فوه إلى فى أجاز الرفع فى قوله :
 ((رجع فلان عوده على بدئه)) .
 وقال ابن مالك أيضا : وأجاز سيبويه الاستفناء من الواو بنية الضمير
 إذا كان معلوما كقولك : " مررت بالبرقفيز بدرهم " أى قفيز منه
 بدرهم " ، وجاز هذا كما جاز فى الإبتداء " السمن منوان بدرهم "
 على تقدير منوان منه ، انظر عمدة الحافظ ص ٤٥٨ ، وانظر كلام
 سيبويه فى الكتاب ٣٩٧/١ ، وانظر تعليقات السيرافى فى الهامش .
 (١) هذا البيت من بحر الطويل وهو لسلامة بن جندل ، وسلامة بن
 جندل شاعر جاهلى من زيد مناة بن تميم ، وكان من فرسان قومه
 المعدودين ، وهو أحد من يصف الخيل فيجيد وصفها .
 انظر ترجمته فى الشعر والشعراء ص ١٢٢ ، وطبقات الشعراء
 لابن سلام ص ٦٦ ، والبيت المذكور موجود فى شرح الشواهد
 للعيني ١١٠/١ ، والأشعمونى ١٩٦/٢ .
 وجنان الليل : ظلمته والهمامه ، ويروى " جنون الليل " أى ظلامه ،
 ويروى " لم يخرق " مكان " يمزق " ، وآب : رجع .

(والمضارع المثبت بالضمير وحده ^(١)) نحو : " جا زيد يضرب " ،
وانما لم يلزم الواو لأن الفعل المضارع مقدر باسم الفاعل ، وفي اسم الفاعل
يشترط الضمير وحده ، إذا وقع حالا فكذا في المضارع .

(وقولهم : ((دون ذاك وينفق الحمار)) ^(٢) ليست الجملة فيه حالا ^(٣))
بل هو كلام مستقل أى " أذكر دون ذاك فانه ينفق الحمار " بدون تلك
المبالغة ، أصل المثل أن انسانا أراد بيع حمار له فقال : لمشور
اطر ^(٤) حمارى ولك جعل ^(٥) ، فلما دخل به السوق قال له المشور : هذا
حمارك الذى كنت تصيد عليه الوحش ، فقال : ((دون ذاك وينفق الحمار)) ،
أى : الزم قولاً دون القول الذى تقول ، فان الحمار ينفق بدون هذا التنفيق .

(١) ما ذكره المصنف من لزوم الضمير وحده في المضارع المثبت هو الغالب
وقد سمع ندورا اجتماع الواو والضمير ، وذلك في قول بعض العرب
" قمت واصك عينه " ، وقال الرضى في شرح الكافية ٢١٢/١ :
وذلك إما لأنها جملة وإن شابهت المفرد ، وإما لأنها بتقدير :
" وأنا أصك " فتكون اسمية تقديرا .
وقال ابن مالك في شرحه لعمدة الحافظ ص ٤٤٩ " ومن حذاق النحويين
من يضمير مبتدأ بعد الواو ويجعل المضارع خبره ، فيكون التقدير :
قمت وأنا أصك عينه .

(٢) هذا مثل عربى ، فانظره في فصل المقال ص ٣٤ ، وفي المستقصى
٨٢/٢ .

ونفقت السلعة : راجت وورحت - انظر الصحاح " نفق " والمفردات
للالعاب " نفق " ، واللسان والقاموس " نفق " وانظر المثل أيضا فى
مجمع الأمثال للميدانى ٢٢٦٤/١ .

(٣) هذا رد على الميدانى الذى قال : إن الواو للحال ، انظر الميدانى

٢٦٥/١ ، وقال الميدانى ويروى " دون ذاك ينفق الحمار " من غير واو .

(٤) الاطراء هو المدح .

(٥) " الجعل " بضم الجيم هو ما يجعل للإنسان من شئ على شئ يفعل .

(وما سواهما) أى : وما سوى الجملة الأسمية والمضارع المشبته
(بالواو والضمير أو بأحدهما) وما سواهما هو المضارع المنفى أو الماضى
المشبه أو المنفى ، وكل واحد منها إما مع الواو أو مع الضمير أو مع
كليهما فهى تسعة أمثلة وهى ظاهرة .

(ولا بد فى الماضى المشبه من " قد " ^(١)) علله النحويون بأنها إذا وليت
الماضى قربته من الحال ، فأزمت معه ^(٢) " قد " لفظا ، أو تقديرا ،
ليوافق زمنه زمن الفعل العامل ، وفيه نظر ، لأنه إن كان الفرض من
الاتيان " بقد " مقارنة زمان الحال لزمان العامل فلا يحصل من الاتيان بقد ،

(١) لزوم " قد " فى الماضى المشبه محل خلال بين البصريين والكوفيين ،
فالبصريون يوجبون الاتيان بها والكوفيون لا يوجبونها .
وقد أيد ابن مالك وأبو حيان قول الكوفيين وأتيا له بكثير من الشواهد
القرآنية والشعرية . انظر الأنصاف ٢٥٢/١ وما بعدها ،
وانظر : شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ ص ٤٥٠ وما بعدها ، وشرح
الكافية للرضى ٢١٢/١ ، ٢١٣ ، وانظر البحر المحيط ٣١٧/٣ ،
٣٥٥/٦ ، ٤٩٣/٧ ، ٤٢٣/٨ .

وفى الهمع ٢٤٧/١ : قال ابو حيان : " والصحيح جواز وقوع الماضى
حالا بدون " قد " ، ولا يحتاج إلى تقديرها للكثرة وورود ذلك ،
وتأويل الكثير ضعيف جدا لانا إنما نبني المقاييس العربية على
وجود الكثرة ، وهذا مذهب الأخفش ونقله صاحب اللباب عن
الكوفيين " . أ هـ .

وما نسب لصاحب اللباب من نقل الجواز عن الكوفيين لم يرد هنا فلعله
ذكر ذلك فى أحد كتبه الأخرى .

ولم أعثر على ما نسب للأخفش فى تفسيره " معانى القرآن " .

(٢) فى الأصل " معنى " وهو خطأ من الناسخ .

لأنه جاز أن يكون العامل ماضيا ، " والحال " ^(١) " التي " ^(٢) أقرنت بعـد
قربت من الحال ، فجاز أن لا يكون زمانه وزمان العامل واحدا فلعل
الاستعمال ورد كذلك وإلا فمجرد هذا التعليل لا يفيد المطلوب ،
وهو مقارنة الحال - (للعامل) ^(٣) - إلا أن يريدوا أن الفعل وإن كان
وقوعه في الزمان الماضي لكن إسناد الفعل إلى الفاعل يكون حالة الإخبار ،
فلو كان الحال ماضيا غير مقرب من الحال بقدر لكان الفعل حالة الإسناد
مقيدا بحال لا يكون مقارنا له ، فلذلك أشترط " قد " ، فإنك إذا قلت :
" جاء زيد وقد ركب " فالمجى " وإن كان واقعا قبله ، لكن إسناد /
المجى " إليه حصل حالة الإخبار ^(٤) ، فالحال ينبغي أن يكون أيضا واقعا
حالة الإخبار ^(٥) ، ليحصل التوافق ، وهذا مردود أيضا ، لأنه لا يلزم منه
" المقارنة " ^(٦) المطلوبة له أيضا .

(ويجوز حذفه لفظا خلافا لسيبويه ، وتأويله = (جاءكم وحصرتم صدورهم) ^(٨))

-
- (١) في (هـ) " والحال أقرنت بقدر قرب " .
(٢) في جميع النسخ غير (ل) " الذى " .
(٣) كلمة - (للعامل) - ساقطة من الأصل .
(٤) فى الهامش " وهو الزمان الآنى " .
(٥) " ، " وإن كان مضمونه وهو " الركوب " واقعا فى الزمان الماضى
الذى وقع فيه مضمون العامل وهو المجى " ، لكاتبه الحزقى .
(٦) فى الهامش " فى الزمان الآنى أيضا " .
(٧) فى (ك) و (م) " المقارنة " .
(٨) الآية " ٩٠ من سورة النساء " ، ولم أهتم إلى مكانها من كتاب سيبويه
ولم أجد من نسب هذا القول لسيبويه غير الجامى فى شرحه للكافية
٣٩٥/١ ، إذ قال : " فسيبويه يؤول قوله تعالى :
=

.....

== (حَصْرَتْ صُدُّوهُمْ) = بقوما حصرت صدورهم "

وهذه الآية محل نزاع شديد بين البصريين والكوفيين وذلك أن جمهور البصريين لا يجوزون وقوع الماضي المثبت حالا إلا إذا كانت معه " قد " ظاهرة أو مقدرة ، واستدلوا على تقديرها بهذه الآية ، أما الكوفيون (الفراء) والأخفش من بالبصريين فيجوزون وقوعه حالا من غير أن تكون معه " قد " ، وجعلوا من أدلة ذلك هذه الآية ، فقالوا : إن " حَصْرَتْ " فعل ماضٍ في موضع الحال ، واستدلوا على صحة ذلك بقراءة يعقوب الحضرمي والحسن البصري ، والمفضل عن عاصم " حصرة " ، وقد ذكر لهم صاحب الإنصاف أدلة قياسية أخرى ، ثم ردها ورجح مذهب البصريين ، وقد رجح ابن مالك وأبو حيان والأشمونى رأى الكوفيون ، وأتوا له بكثير من الشواهد القرآنية والشعرية ، كما رجح الفراء من الكوفيين رأى البصريين فقال في معانى القرآن ١ / ٢٤ عند قوله تعالى = (وكنتم أمواتا) = آية " ٧٨ " من سورة البقرة - المعنى - والله أعلم - " وقد كنتم " ، ولولا إضمار " قد " لم يجز مثله في الكلام ، ألا ترى أنه قد قيل في سورة يوسف آية " ٢٧ " = (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَّبَتْ) = المعنى - والله أعلم - فقد كذبت ، وقولك للرجل : أصبحت كثر مالك ، لا يجوز إلا وأنت تريد قد كثر مالك ، لأنهما جميعا قد كانا ، فالثاني حال للأول والحال لا تكون إلا باضمار قد ، أو باظهارها ، ومثله في كتاب الله = (أو جاءكم حصرت صدورهم) = يريد - والله أعلم - " جاءكم قد حصرت صدورهم " ، وانظر ص ٢٨٢ .

وذهب المبرد إلى أن الفعل دعاء ، فقال في المقتضب ٤ / ١٢٤ :

وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول وهى قوله تعالى :

= (أو جاءكم حصرت صدورهم) = وليس الأمر عندنا كما قالوا ،

ويكن مخرجها - والله أعلم - إذا قرئت هكذا - الدعاء كما تقول :

.....

== لنمونا قطعت أيدىهم ، وهو من الله إيجاب عليهم ، فأما القراءة الصحيحة فإنما هي : = (أو جاءكم حصرة صدورهم) = أ هـ وسيأتى تأويله هذا فى ص ١١١ .

وأجاز أبو على فى الآية تقدير " قد " وأن تكون صفة لمحذوف أى أو جاءكم قوما " وقوله الثانى موافق لما نسبته المصنف هنا لسيبويه ، وقال أبو حيان : إن هذا أحد قولين عن المبرد ، والقول الثانى هو الذى سبق أن ذكرت أنه فى المقتضب وهو منسوب له أيضا فى اعراب القرآن للنحاس ، وشرح الكافية للرضى وشرحها للجامى . ومن هذا يتضح أن فى الآية سبعة آراء :-

الأول : أنها حال ولا تلزم فيها قد وهو مذهب الكوفيين غير القراء ، ووافقهم من البصريين الأخفش وابن مالك وأبو حيان والاشمونى .
الثانى : أنها حال على تقدير قد وعلى هذا جمهور البصريين وهو ما رجحه المصنف .

الثالث : أنها صفة لموصوف محذوف حال أى قوما حصرت صدورهم ، وهو ما نسبته المصنف لسيبويه وقال أبو حيان بأنه أحد قولين عن المبرد ، وهو أحد قولين أجازهما أبو على الفارسى فيها .

الرابع : أنه صفة لقوم فى قوله تعالى : { إلا الذين يصلون الى قوم } .
الخامس : أنها دعا وهو اختيار المبرد فى المقتضب .

السادس : أنها خبر بعد خبر أى كأنه قال : " أو جاءكم " ثم قال : حصرت صدورهم .

السابع : أن تكون بدل اشتغال من جاءكم ، لأن المجىء مشتمل على الحصر وغيره .

انظر فى هذا المبحث معانى القرآن للفراء ٢٤ / ١ ، ٢٨٢ ، ومعانى القرآن للأخفش ٢٤٤ / ١ ، والمقتضب ١٢٤ / ٤ ، ١٢٥ ، واعراب القرآن للنحاس ٤٤٢ / ١ ، وأملأ ما من به الرحمن ١١٠ / ١ ، والمقتصد

بقوما يفتر عن ضعف ، لما أن صفة الموطئة في حكمها ، لا سيما والموصوف
محذوف .) استدل المجوزون لحذف " قد " بوقوعه في قوله تعالى :
(١) = (أو جاءكم حصرت -) صدورهم -) =
أى : قد حصرت (٢) ، وبقول الشاعر : (٣) (٤)

* كما انتفض العصفور بلله القطر *

أى : وقد بلله .

== والمقتصد في شرح الايضاح ٩١٣/٢ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ،
والانصاف في مسائل الخلاف ٢٥٢/١ وما بعدها ، وشرح عمدة الحافظ
ص ٤٥٠ وما بعدها ، وشرح الكافية للرضي ٢٢٢/١ ، وشرحها
للجامي ٣٩٤/١ ، ٣٩٥ ، والبحر المحيط ٣١٧/٣ ، ٣٥٥/٦ ،
٤٩٣/٧ ، ٤٢٣/٨ ، والنشر في القراءات العشر ٢٥١/١ ،
والاشموني بحاشية الصبان ١٩٧/٢ ، ١٩٨ ، وكشف المشكل في
النحو ٤٨٣/١ ، والخزانة ٥٥٢/١ ، وقد نقل فيها بعض كلام
المصنف .

- (١) الآية " ٩٠ " من سورة النساء وما بين القوسين - () ساقط من (م) .
- (٢) في (م) و (هـ) زيادة حرف الواو قبل " قد " .
- (٣) في (ك) زيادة " صدورهم " بعد " حصرت " .
- (٤) الشاعر هو أبو صخر الهذلي عبد الله بن سالم السهمي الهذلي شاعر
اسلامي من شعراء الدولة الأموية وكان من الموالين لبنى أمية وله
مدائح في عبد الملك ، وله قصة مع عبد الله بن الزبير ذكرها
البغدادي في الخزانة . انظر ترجمته في الخزانة ٥٥٥/١ .
والشطر الشاهد عجز بيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة وأوله هو :

* واني لتصروني لذكراك هزة *

انظر القصيدة بكامها في أمالي القالي ١٤٩/١ ، ١٥٠ ، والخزانة
٥٥٣/١ ، ٥٥٤ ، وانظر البيت في الانصاف ٢٥٣/١ ، والأغانى
٩٧/٢١ ، والعيني ٦٧/٣ ، ٢٧٨ ، والتصريح ٣٣٦/١ ، ١١/٢ ،
والهمع ١٩٤/١ ، والدرر ١٦٦/١ ، وهو في أغلب كتب النحو .
ومحل الشاهد هو ما ذكره الشارح من تقدير " قد " .

وسببويه لم يجوز حذفه ، وأول الآية بأن " حصرت " ليس حالا بل هو صفة " موصوف " ^(١) محذوف ، والتقدير : " جاءكم قوما حضرت صدورهم " والمصنف استضعف هذا التأويل وقال : إذا قدر الموصوف يكون حالا موطئة وصفة الموطئة في حكم الحال في إيجاب تصدرها ، بقدر معنى ، كما أن الماضي المثبت تكون معه " قد " ، وصفة الموطئة إذا كان ماضيا يلزم معه " قد " أيضا ، لا سيما والموصوف - (محذوف) - ^(٢) معنى إذا حذف الموصوف يكون في صورة الحال ، فالأتيان بقدر يكون أولى ، وفيه نظر ، لأن لسببويه أن يمنع ذلك والمصنف لم يأت بدليل على ما ادعاه .

(وتأويل المبرد بالدعاء يبطله ما بعده ، ^(٣))

يعنى إن المبرد أيضا لا يجوز حذف " قد " ، وتأويل الآية بأن " حصرت " ليس حالا بل هو دعاء كأنه قال : " أو جاءكم حصر الله صدورهم ، وضيقها " ومعنى قوله : " يبطله ما بعده " - (أن ما بعده) ^(٤) - هو قوله : = (أو يقاتلوا قومهم) = يدفع ذلك ، قوله : " يقاتلوا " منصوب بأن أى : أو أن يقاتلوا ، وهو معطوف على " أن يقاتلوك " ^(٥) ، فلو كان للدعاء لكان المعنى " حصر الله وضيق صدورهم عن أن يقاتلوك ، وعن أن يقاتلوا قومهم " ،

(١) فى (ل) " صفة لموصوف " .

(٢) كلمة - محذوف - ساقطة من (هـ) .

(٣) انظر كلامه فى الهامش رقم من الصفحة .

(٤) ما بين القوسين - () - ساقط من (م) ، وهما الضمير فى " ما بعده " ساقطة من (ك) .

(٥) فى الأصل " أن يقاتلونكم " وهو خطأ لأن الفعل منصوب .

ونحن ندعوا بأن يقاتلوا قومهم أبدا ، ونقول : لزالوا مقاتلين بعضهم بعضا وندعوا عليهم : اللهم ألق بأسهم بينهم ، فهذا التأويل غير مستقيم ^(١) ، (وحكى الأخفش زيادة الواو في الخبر في باب " كان " نحو : " كنت ومن يأتني " أكرمه ^(٢) تشبيها بالحال ^(٣)) يعني أن الأخفش يجوز أن يدخل الواو في " خبر باب كان " تقول : " كان زيد وأبوه قائما فإن الجملة خبر لكان ، وجوز معها دخول الواو تشبيها للخبر بالحال ، لأن المعنى " كان زيد على هذه الحال " ، وعليه قوله : " كنت ومن يأتني أكرمه " ، فإن " من يأتني أكرمه " جملة شرطية واقعة خبرا لكان فأدخل الواو عليه على التشبيه بالحال ، أي : كنت على هذه الحال

(١) المصنف والشارح في تخطئتهما لتأويل المبرد تابعان لعبد القاهر ، فقد قال في المقتصد : " بعد ذكره لهذا التأويل : قال : وليس بسديد " ثم ذكر علة عدم سداده . . . انظر المقتصد ٩١٥/٢ ، ٩١٦ .

(٢) في (ك) و (ل) و (م) " آته " .

(٣) وردت فيه هذا القول للأخفش في همع الهوامع ١١٦/١ ، والدرر اللوامع ٨٦/١ ، وحاشية الصبان ٢٥٦/١ .

وقد تابعه ابن مالك على هذا الرأي فقال في التسهيل ص ٥٥ عند تعداده لما تختص به ليس وما يجوز فيها فقال : " واقترا خبرها بواو إن كان جملة موجبة بالآ ، ونشاركها في الأول " كان " بعد نفي أو شبهه ، وفي الثالث بعد نفي ، وربما شبهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا .

وقد أنكر الجمهور هذا القول وتأولوا الجملة على الحال ، وقالوا ان الفعل تام ، ورأى الجمهور هو اختيار الشارح هنا . انظر المراجع السابقة في هذه التهميشة .

ولم أعر على ما نسب للأخفش في تفسيره معاني القرآن .

وفيه نظر ، اذ يجوز أن تكون " كان " تامة والواو للحال على أصله ، ولا يلزم أن تكون ناقصة ، ودخل الواو عليه على التشبيه بالحال .

(ولا يقع) أى : الحال (مستقبلا لمنافاته الحال ، وقولهم : " مرت برجل معه صقر صائدا به غدا " ، متأول ^(١)) معناه أنه لا يجوز أن يكون العامل ماضيا أو حاضرا والحال مستقبلا ، لأنه حينئذ لا يكون مقيدا لذلك ، لأنه لم يقع بعد ، والتقيد إنما يكون إذا كان زمان الحال وزمان العامل واحدا ، أورد عليه قولهم : " مرت برجل معه صقر صائدا به غدا " ، فإن الصيد واقع فى الفد ، فلا يحصل به تقيد ما هو حاصل ، وهو كون الصقر معه ، إذ المعية حاصلة الآن . وأجاب بأنه متأول ، وتأويله أن المراد بالحال أن تكون مقدرة ، ومعناه : معه صقر مقدرا الصيد به غدا ، والتقدير واقع الآن ، فحصلت المقارنة كقوله تعالى : = (فأدخلوها خالد ين) ^(٢) = ، فإن الخلود لم يحصل زمان الدخول .

وأجيب بأن المراد تقدير الخلود أى : ادخلوا مقدرين خلودكم فيها ، والتقدير حاصل زمان الدخول فصح المقارنة .

- (١) قسم ابن هشام الحال بحسب الزمان ثلاثة أقسام : مقارنة وهى الغالبة نحو قوله تعالى : = (وهذا بعلى شيخا) = . ومقدرة وهى المستقلة : ومثلها بالمثال المذكور هنا . الثالثة : المحكية وهى الماضية نحو جاء زيد امس راكبا . انظر المغنى ٥١٧/٥١٨ ، وتبعه على هذا التقسيم السيوطى فى الهمع ٢٤٥/١ ، وانظر الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢٠٠/٢ .
- (٢) من الآية " ٧٣ " من سورة الزمر ، قال الزمخشري فى الكشاف ٤١١/٣ " خالد ين " مقدرين الخلود ، وبهذا التقدير قال أبو حيان فى البحر ٤٤٣/٧ .

(١) ويضمر عامله نحو قولك للمرتحل : " راشدا مهديا " (١)

أى : سافر ، أو سافرت راشدا ، فحذف بقرينة الحال .

(٢) ومنه " أخذته بدرهم فصاعدا " (٢) أى : فذهب الثمن (صاعدا) (٣)

لا يصلح (٤) عطفه على ما قبله ، ولا يصلح (٥) حالا منه (٥)

هذا إنما يستعمل فى شئ " ذى اجزاء " ، اشترى بعضها بدرهم وبعضها بأكثر من درهم ، وعلى هذا لا بد من إضمار فعل ،

(١) قال ابن الحاجب فى الكافية : ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر :

راشدا مهديا ، ويجوز فى المؤكدة نحو : زيد أبوك عظوفيا .

انظر شرح الكافية للرضى ٢١٣ / ١ ، وشرحها للجامى ٣٩٥ / ١ ، وشرح

الوافية نظم الكافية ص ٢٢٣ ، وانظر ابن يعيش ٦٨ / ٢ .

(٢) قال سيبويه فى الكتاب ٢٩٠ / ١ : هذا باب ما ينتصب على إضمار

الفعل المتروك إظهاره فى غير الأمر والنهى ، وذلك قولك : أخذته

بدرهم فصاعدا ، وأخذته بدرهم فزائدا حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم

إياه ، ولأنهم آمنوا أن يكون على الباء لو قلت : أخذته بصاعد كسان

قبيحا ، لأنه صفة ، ولا تكون فى موضع الاسم كأنه قال أخذته بدرهم

فزاد الثمن صاعدا أو فذهب صاعدا ، ولا يجوز أن تقول : وصاعد ،

لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشئ . . . الخ .

وانظر كلام السيرافى فى الهامش ، وانظر المقتضب ٢٥٥ / ٣ ، والأمالى

الشجرية ٢٨٣ / ٢ ، وفى الخصائص ٢٦٨ / ٢ : ومنه قولهم :

أخذته بدرهم فصاعدا هذا أيضا حال مؤكدة ألا ترى أن تقديره :

فزاد الثمن صاعدا .

وانظر ابن يعيش ٦٨ / ٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٤ / ١ .

(٣) كلمة - (فصاعدا) - ساقطة من (ل) و (م) و

(٤) ، (٥) فى (هـ) " يصح " .

أى : اشتريت بعضه بدرهم فذهب الثمن فى البعض " الآخر " صاعدا ،
ولا يستقيم أن يكون حالا عما قبله لوجود الفاء ، ولفساد المعنى ،
أما وجود الفاء فظاهر لأن الحال لا يدخله الفاء خصوصا إذا كان مفردا ،
وأما فساد المعنى فلأنه ليس المعنى أخذه بدرهم فى حال كونه صاعدا ،
ولا يستقيم أن يكون عطفا على ما قبله إذ المذكور قبله هو الفاعل ،
والمفعول ، " والدرهم " (٢) ولا يصح (٣) عطفه على شئ منها (٤) ، أما عطفه
على الفاعل ، فلا يستقيم لفظا ولا معنى ، أما لفظا فلاختلافهما فى
الأعراب ، وأما معنى فلأن الصاعد ليس أخذا حتى يعطف على الفاعل
الذى هو آخذ ، وأما على المفعول فلا يستقيم معنى إذ ليس الفرض أنك
أخذ الثمن والصاعد ، لأن الصاعد هو الثمن ، ولم ترد أنك أخذت
الثمن والثمن ، ولا يستقيم عطفه على درهم أما لفظا فلاختلافهما فى
الأعراب ، وأما معنى فلأنه لم يرد أنه أخذ الثمن بدرهم فصاعدا ،
بل المراد أنه أخذ بعضه بدرهم وبعضه بأكثر ، ولو كان عطفا على الدرهم
لكان مأخوذا بالدرهم والزائد جميعا ، والفاء أيضا مانع لأنه يؤذن بالتعقيب
وبعض الثمن لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب بعض ، بل التقدير فذهب
الثمن فى البعض الآخر ، صاعدا .

(١) فى الأصل " الأجزاء " .

(٢) " الدراهم " .

(٣) " يصلح " .

(٤) انظر المراجع المتقدمة فى الهامش (٢) من الصفحة ٥٥٧ .

(ومنه : " أتمميا مرة وقيسيا أخرى " فيمن يراها حالين .)
يعنى أن العامل فيه محذوف أيضا ، والتقدير : أيتحول فى هذه
الحال ؟ .

قوله : فيمن يراها حالين ، إشارة إلى أن مذهب سيهويه : أن انتصابهما
على المصدر لا على الحال ، والتقدير : أيتحول هذا التحول ،
وليس المراد : أيتحول حال كونك تميميا وقيسيا ^(١) .

(ومثله :

أفى اللوائم أولادا لواحدة . . . وفى العيادة أولادا لعلات ^(٢)
أى : أيتحولون هذا التحول ، وهو كونكم فى اللوائم متفقين وفى العيادة
مختلفين .

(١) قال سيهويه فى الكتاب ٣٤٣/١ : هذا باب ما جرى من الاسماء
التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الاسماء التي أخذت من الفعل :
وذلك قولك : أتمميا مرة وقيسيا أخرى ، وإنما هذا أنك رأيت رجلا
فى حال تلون وتنقل فقلت : أتمميا مرة وقيسيا أخرى ، كأنك قلت :
أيتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى ؟ فأنت فى هذه الحال تعمل فى تثبيت
هذا له ، وهو عندك فى تلك الحال فى تلون وتنقل ، وليس يسأل
مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه ولكنه وبخه بذلك .
وانظر تعليق السيرافى فى الهامش .

وانظر المقتضب ٢٦٤/٣ ، وابن يعيش ٦٨/٢ ، والاشمونى بحاشية
الصبان ١٩٨/٢ ، ١٩٩ ، وشرح أبيات سيهويه للنحاس ص ١٣٢ .
وقال ابن الحاجب فى الايضاح ٣٤٧/١ : ذكره فى الحال وليس بقوى
أن يكون حالا إذ لو كان حالا لكان المعنى يتحولون فى هذه الحالة ،
ولم يرد أنه يتحول فى حال كونه تميميا وإنما أراد أنه ينتقل تنقلا متعددا .

(٢) هذا البهت من بحر البسيط وهو مجهول القائل ،
==

(وكذا)

(١)
أفى السلم أعيارا جفاً وغلظة وفى الحرب أشباه النساء الموارك ؟
أى : الحيف ، من عركت المرأة حاضت ، أى : أتتحولون هذا التحول
وهو كونكم أعيارا فى حال السلم ، وأشباه النساء الحيف فى حال الحرب.

==
وقد استشهد به سيبويه فى الكتاب ٣٤٤ / ١ ، والمبرد فى المقتضب
٢٦٥ / ٣ ، وانظره فى شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٣٢ ، وشرحها
للسيرافى ٢٥٣ / ١ ، والافصح فى شرح أبيات مشكلة الاعراب للفارفى
ص ٣٠٨ ، والايضاح فى شرح المفصل ٣٤٧ / ١ ،
واللغات : جمع غلة وهى الضرة ، والغالب فى أولاد الضمرات
أن يكونوا متقاطعين متباعدين لاجل ما بين أمهاتهم من التباعد ،
والشاهد فيه انتصاب " أولاد " بفعل محذوف على أنها محمولة
على المصادر كما هو اختيار سيبويه وتبعه عليه ابن النحاس ، وابن
الحاجب ، وأعلى الحال كما هو اختيار السيرافى وغيره من النحاة .
(١) هذا البيت من بحر الطويل وهو لهند بنت عتبة قالت للمنهزمين من
قريش يوم بدر ، وهو من شواهد سيبويه ٣٤٥ / ١ ، وانظر شرح
أبياته للسيرافى ٢٥٢ / ١ ، والمقتضب ٢٦٥ / ٣ ، والايضاح فى
شرح المفصل ٣٤٧ / ١ ، واللسان " غير " و " عرك " ، والخزانة
٥٥٦ / ١ ، والعينى ١٤٢ / ٣ .

والرواية فى سيبويه " أشباه الإماء " ، وفى السيرافى واللسان " عرك "
والعينى " أمثال النساء " ، والأعيان جمع غير أهليا كان أو وحشياً
والجفاً : الغلظة والفظاظة .

والشاهد فى البيت هو نصب " أعيارا " على المصدر من فعل محذوف
عند سيبويه وابن الحاجب ومن تبعهما ، وعلى الحال كما هو اختيار
السيرافى ومن تبعه ، وجفاً قال العينى إنها منصوبة على التعليل
واضعف البغدادى ذلك وقال إنها منصوبة على المصدر وغلظة معطوفة
عليها ، وأشباه منصوبة بنزع الخافض أى كأشباه النساء .

(ويحمل عند سيويه على المصدر ^(١)) أى : فى جميع الصور .

(ويلزم ذلك) أى : إضمار العامل (فى المؤكدة وهى المقررة
لمضمون جملة اسمية ^(٢)) ،

(١) انظر الكتاب ٣٤٥/١ ، وانظر المراجع المتقدمة فى الهامش السابق .

(٢) تعريف الحال المؤكدة بأنها هى المقررة لمضمون الجملة الاسمية
هو ما ذهب اليه الزمخشري فى المفضل ص ٦٣ ، واختاره ابن الحاجب
فى الايضاح فى شرح المفضل ٣٤٢/١ ، وفى الكافية انظر شرح
الرضى للكافية ٢١٤/١ ، وانظر شرح الوافية نظم الكافية ص ٢٢٣ ،
وأيده ابن يعيش فى شرحه للمفضل ٦٤/٢ .

وقال الرضى فى شرحه للكافية عند قول ابن الحاجب : " يجب فى
المؤكدة " أى يجب حذف العامل فى المؤكدة ، هذا على مذهب
من قال ان المؤكدة لا تجى " إلا بعد الاسمية والظاهر أنها تجى بعد
الفعلية أيضا كقوله تعالى : = (ولا تعثوا فى الأرض مفسدين) =
الآية من سورة . . الخ وهذه الآية جعلها ابن مالك
من المؤكدة لعاملها وليست مؤكدة لمضمون الجملة والعامل فيها هو :
" تعثوا " لموافقته لها معنى " . انظر شرح الكافية للرضى ٢١٤/١ ،
وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٤٠ ، ٤٤١ .

حقى نوع ثالث من أنواع الحال المؤكدة وهى المؤكدة لصاحبها كقوله
تعالى : = (لآمن من فى الارض كلهم جميعا) = الآية من
سورة . انظر التصريح ٣٨٧/١ .

ونسب السيوطى فى الهمع ٢٤٥/١ ، وخالد الزهرى فى التصريح
٣٨٧/١ إلى الجرد والفرا^١ والسهيلى القول بانكار الحال المؤكدة
ورد ما ورد من ذلك إلى الجينة ، وما نسب للجرد مخالف لما فى
المقتضب فقد قال فى المقتضب ٣١٠/٤ : هذا باب ما كانت الحال
فيه مؤكدة ، لما قبلها ، وذلك ما لم يكن مأخوذا من الفعل ، $\equiv \equiv \equiv$

نحو : زيد أبوك عطوفاً^(١) ، أى : أحقه^(٢) عرف الحال المؤكدة بما تكون
مقررة لمضمون جملة اسمية ، لأن المقصود هو الثبات والدوام ، لا التنقل ،

=== تقول زيد أبوك حقاً ، وهو زيد معروف ، وأنا عبد الله امرأ واضحاً ،
وذلك لأن هذه الحالات إنما تؤكد ما قبلها ، لأنك إذا قلت :
هو زيد ، وأنا عبد الله فإنما تخبر بخبرين ، فإذا قلت معروفًا أو بينا
فإنما المعنى أنى قد بينت لك هذا وأوضحته ، وفيه الاخبار لأنه عليه
يدل .

فكلام الجرد صريح فى إثباته للحال المؤكدة . أه .
ولم يذكر الشارح والمصنف شروط الجملة المؤكدة بالحال ، وقد ذكر
لها النحاة شرطين وهما أن يكون جزءاها معرفتين ، جامدين جمودا
محضا . انظر سيبويه ٢/ ٧٨ - ٧٩ ، وانظر شرح الكافية للرضى
١/ ٢١٤ ، وابن يعيش ٢/ ٦٤ ، والفوائد الضيائية ١/ ٣٩٧ ، وشرح
عمدة الحافظ ص ٤٣٩ ، والتصريح ١/ ٣٨٧ ، والأشمونى ٢/ ١٩٢ ،
والتسهيل ص ١١٢ .

- (١) قوله : " زيد أبوك عطوفاً " هذا المثال جعله ابن مالك من الحال
المؤكدة لعاطفها ، فهي موافقة له معنى لا لفظاً ، لأن الأب متأول
بالعاطف ، انظر التصريح ١/ ٣٨٨ ، والأشمونى وحاشية الصبان
٢/ ١٩٢ ، وقد رجح الرضى قول ابن مالك . انظر شرح الكافية ١/ ٢١٥ .
(٢) أحقة بفتح الهمزة وضمة من حقت الأمر بمعنى تحقيقه وصرت منه
على يقين ، أو من أحقت الأمر بهذا المعنى ، أو تحققت ثبوته وصرت
منها على يقين . انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٢١٥ ، والفوائد الضيائية
١/ ٣٩٦ ، والتصريح ١/ ٣٨٨ .

والقول بأن العامل فى الحال المؤكدة لمضمون الجملة الاسمية الفاعل
المضمر هو مذهب جمهور النحاة ، وخالفهم الزجاج وابن خروف فقال
الزجاج بأن العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمضى ، وقال ابن خروف
ان العامل فيها هو المبتدأ متضمنا معنى التنبيه وقد أضعف النحاة
===

ولو " كانت ^(١) الجملة فعلية أفادت التنقل والحدوث ، وليس المراد ذلك في المثال المذكور ، فإن العطف مقرر لمعنى الأبوة ، وإنما لزم الإضمار لأن الجملة الاسمية ههنا لا يصلح تفيدها بالحال كما في المثال ، فإن الأبوة لا " تتقيد ^(٢) بالعطف ، بمعنى أنه إذا انتفت - (الحال انتفت ^(٣)) - الأبوة ، ولا بد للحال من عامل ، فذلك قدر له عامل .

(وتقع جملة اسمية ولا تصدر بالواو ، لاتحادها بما قبلها نحو : " هو الحق لاشك فيه " ^(٤)) فإن قوله : لاشك فيه جملة اسمية وقعت حالا مؤكدة ، وههنا لم تصدر بالواو ، لأن الحال المؤكدة متحدة بما قبلها ، فلا مجال لتخلل الواو بينها وبين الجملة المؤكدة بها .

=== العاخرون القولين الأخيرين " . انظر ابن يعميش ٦٥/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٥/١ ، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٢٢٣ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٤٤٠ ، والهمع ٢٤٥/١ ، والفوائد النيبائية ٣٩٦/١ ، والتصريح ٣٨٨/١ .

- (١) في الأصل " كان " .
 - (٢) في (م) " تتقدر " .
 - (٣) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (هـ) .
 - (٤) انظر التصريح ٣٩٢/١ ، والأشعوني وحاشية الصبان ١٩٤/٢ . وقال يس في حاشيته على التصريح إن الجملة الحالية هنا مؤسسة وليست مؤكدة . أهـ .
- والحال المؤسسة هي التي لا يستفاد معناها بدونها ، وتسمى أيما هيئة لأنها تبين هيئة صاحبها . انظر التصريح ٣٨٧/١ .

(=) (ذلك الكتاب لا ريب فيه)^(١) = على أحد الوجوه^(٢) .

يعنى أن " لا ريب فيه " حال مؤكدة على أحد الوجوه ، وقيل :
إن " لا ريب فيه " خبر بعد خبر " لذلك " والخبر الأول هو : " الكتاب " ،
وقيل : " ذلك " مبتدأ و " الكتاب " صفة^(٣) " ولا ريب فيه " خبر ذلك ،
وقيل لا محل له من الإعراب ، بل هي جملة مستأنفة منقطعة عما قبلها .

(ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو : طرا ، ومثله كافسة ،
وقاطبة ، واستهجن إضافتها^(٤)) هذا أمر ثبت بالاستعمال ،

(١) من الآية " ٢ " من سورة البقرة ، وانظر إعرابها في معاني القرآن للفراء

١٠/١ ، ١١ ، ١٢ ، وتفسير الطبرى ١/٢٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، وإعراب
القرآن للنحاس ١/١٢٧ ، ١٢٨ ، والكشاف ١/١٠٨ وما بعدها ،
والبحر المحيط ١/٣٧ ، وأملا ما من به الرحمن ١/٦ .

(٢) ذكر هذا الوجه المكبرى ١/٦ ، وأبو حيان في البحر ١/٣٦ ، وفي
النهر ١/٣٣٠ .

(٣) أو بدل أو عطف بيان ، انظر إعراب القرآن للنحاس والبحر وأملا
ما من به الرحمن في نفس الصفحات السابقة .

وانظر التول بحالية جملة " لا ريب فيه " في التصريح ١/٣٩٢ ، والأشمونى
١٩٤/٢ ، وقال الصبان في حاشيته على الأشمونى ١٩٤/٢ : قوله
" لا ريب فيه " فى كونه مؤكداً نظر إلا إذا جعلت " ال " فى الكتاب
للكمال ، والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال ، فإن هذا يستلزم
انتفاء كونه محلاً للريب والشك . وانظر مغلى اللبيب ص ٥١ .

(٤) فى شرح الكافية للرضى ١/١٥ " وقد يلزم بعض الاسماء العالوية
نحو : كافة وقاطبة ولا تضافان ، وتقع كافة فى كلام من لا يوفق بعربيته
مضافة غير حال وقد خطأ فيه " .

فى الصحاح " كف " والكافة الجمع من الناس .

وقد استعمل صاحب المفصل لفظ "كافة" مضافة فقال : محيطها بكافة الأبواب^(١).

=== وفي القاموس "كف" "وجاء الناس كافة" أى كلهم ، ولا يقال جاءت كافة لأنه لا يدخلها ال وهم الجوهرى ، ولا تضاف " وفي البحر المحيط ١٠٩/٢ ، وكافة مما لزم انتصابه على الحال نحو قاطبة ، فأخرجها عن النصب حالا لحسن .
وفي اللسان "طرر" "جاؤا طرا" أى جميعا وهو منصوب على المصدر أو الحال .

قال سيويه وقالوا مررت بهم طرا أى جميعا ، قال ولا تستعمل إلا حالا واستعملها خصيب النصراني الخطيب في غير الحال .
وفي القاموس "قطب" "وجاؤا قاطبة جميعا" ولا يستعمل إلا حالا وانظر الأقوال في إعراب كافة في الهامش (١) من الصفحة ١٨٠
(١) جاء ذلك في حطبة المفصل ص ٥ ، وفيه : "محيط بكافة الأبواب" .

وقال ابن يعيش ١٧/١ : "انه شاذ من وجهين : أحدهما : ان كافة لا تستعمل إلا حالا ، وههنا خفضها بالباء على أنه قد ورد منه شيء في الكلام عن جماعة من التأخرين كالفاقي الخطيب والحريري وقد عيب عليه ذلك والذين استعملوه لجأوا الى القياس والاستعمال ما ذكرناه .

الوجه الثاني : أنه استعمله في غير الناس والكافة والجماعة من الناس لغة . انظر ابن يعيش ١٧/١ .

وقال الحسيني في العباب اللوحة ٩٨ : " لكنه قد وقع كافة غير حال في كلام الفصحاء والبلغاء منه قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : على كافة بيت مال المسلمين ، وفي هامش ابن يعيش ١٧/١ "صح الشهاب الخفاجي أن يقال جاءت كافة وأطال البحث فيه في شرح الشفاء" . .
وقال إبراهيم الكوراني من قال من النحاة إن كافة لا تخرج عن النصب فحكمه ناشئ من استقراء ناقض . " .

" بحث التمييز " (١)

(ومنها) أى : ومن المنصوبات (التمييز ، وهو : ما يرفع الأبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة) (٢)

الموارد بالأبهام المستقر أن يكون ثابتا فى أصل الوضع ، نحو : عشرين وثلاثين ونحوهما ، واحترز به عن الاسماء المشتركة كالقرء فإنه وإن اشتمل على الأبهام لكنه لم يستقر فى أصل الوضع (٣) ، إذ هو موضوع فى الأصل

(١) هذا العنوان من الأصل وفى بقية النسخ " بحث التمييز " .

والتمييز فى اللغة التبيين والتفسير ، وفى اصطلاح النحويين هو اسم صريح نكرة بمعنى من مبيين لأبهام اسم أو نسبه .
انظر كشف المشكل فى النحوص ٤٨٤ ، ووضح المسالك ٣٦٠ / ٢ ،
والاشموني وحاشية الصبان عليه ٢٠٠ / ٢ .

(٢) المتن هنا مطابق لمتن الكافية لابن الحاجب مطابقة حرفية .

انظر شرح الرضى للكافية ٢١٥ / ١ .

(٣) فى شرح الكافية للرضى ٢١٦ / ١ قال : احتزرت بالمستقر عن الأبهام فى اللفظ المشترك فإن صفة المشترك ترفع الإبهام عن المشترك فى نحو " ابصرت عينا جارية " لكن الإبهام فيه ليس يوضح الواضع ، فإن الذى يثبت منه بوضع الواضع إنما يكون بأن يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل ، لا أن يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق إما من ذلك الوضع أو من غيره ، أن يضع ذلك اللفظ لمعين آخر ، فيعرض له الإبهام عند المستعمل لأجل الاشتراك المعارض ، فمثل هذا الإبهام غير مستقر فى أصل الوضع ، بل عرّض بسبب الاشتراك المعارض .

قلت : معنى المستقر فى اللغة هو الثابت ، ورب عارض ثابت لازم والإبهام فى المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ، ومع القرينة ينتفى الإبهام ، ولا يدل لفظ المستقر على أنه ضعى كما فسر ، والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة فى الحد مما يخل به . أ. م.

لمعنى معين ، ثم التمس على السامع فى الاستعمال ، فالإبهام عارض لا مستقر ، فى أصل الوضع ، بخلاف نحو : " عشرين " فإنه موضوع على الإبهام وقوله : " عن ذات " احتراز عن الحال ، فإنه يرفع الإبهام المستقر عن هيئة الذات لا عن الذات ^(١) .

وتورد على الحد الصفات نحو : جاء رجل عالم ، ويمكن أن يجاب عنه بأن الذات لا إبهام فيه ، بل الإبهام باعتبار الصفات ، فصفة الذات مبهمة دون الذات .

قوله : مذكرة أو مقدرة ، يشمل " نوعى التمييز " ^(٢) ، المفرد والجملة ^(٣) ،

(فالأول) وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكرة .

(لا يكون إلا -) (عن) ^(٤) - مفرد تام ^(٥) ، وتماهه بالتنوين لفظيا ، (

== وقال صاحب العباب عند قول المصنف : " وهو يرفع الإبهام " قال :

" يدخل فيه التمييز وفيه ، قال الرضى فى شرحه للكافية : " وفيه

كالحال والصفة وشبههما " . العباب اللوحة ٩٨ ظ .

وانظر شرح الكافية للرضى ٢١٦/١ ، وشرح الوافية ص ٢٥٥ ،

والإيضاح فى شرح المفصل ٣٤٨/١ .

(١) قال صاحب العباب : " ولذلك كان أصله أن يكون اسما لا صفة ،

حتى لو قلت : عشرون جيدا ، كان الإبهام باقيا " العباب

اللوحة ٩٨ ظ .

(٢) فى الأصل " على نوعى التمييز " .

(٣) قوله : " المفرد والجملة " أى التمييز عن المفرد وعن الجملة " .

وقد صرح بذلك صاحب العباب ، والرضى فى شرحه للكافية ٢١٦/١ .

(٤) لفظة - (عن) - ساقطة من (هـ) ، وفى هامش العباب " عن " ههنا

تفيد أن ما بعدها سبب ومصدر لما قبلها ، كما يقال : فعلت هذا

عن أمرك .

(٥) فى هامش العباب : ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن

نحو : " راقود خلا^(١) " (أو تقدير فيما لا ينصرف^(٢))
 " كهو أحسن وجهها " (والمبنى^(٣)) أى وفى المبنى (كالأعداد المركبة^(٤))
 نحو : " ثلاثة عشر رجلا " لأن الأصل فيها ثلاثة وعشرة ففيهما
 تنوين مقدر^(٥) .

-
- == لا يمكن إضافته معها ، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين
 ونونى التثنية والجمع ، ومع الإضافة لأن المضاف لا يضاف ثانية .
 وانظر شرح الكافية للرضى ٢١٧/١ ، ٢١٨ .
- (١) الراقود : دن طويل الأسفل كهيئة الاردة يطلى بالفار .
 الصحاح واللسان " وقد " .
- (٢) فى العباب : نحو عندى مكائيل برا ، ومثاقيل ذهابا ، والمثال
 ذكره الشارح هنا وهو " أحسن وجهها " ، إنما يرفع الإبهام عن الذات
 المقدرة لا المذكورة .
- (٣) فى الأصل و (هـ) " المثنى " وهو تحريف من الناسخ .
- (٤) الأعداد المركبة هى من أحد عشر الى تسعة عشر وهى مبنية على فتح
 الجزأين ما عدا اثنتى عشرة واثنى عشر فهما معربتا الصدر ، أما
 بناء الجزء الأول فلأنه نزل منزلة صدره الكلمة من عجزها ولوقوع المعجز
 منه موقع تاء التأنيت فى لزوم الفتح .
- أما الجزء الثانى فلتضمنه معنى حرف العطف وقيل لوقوعه موقع التنوين .
 انظر التصريح ٢٧٣/٢ ، والاشموني ٤٩/٣ .
- (٥) قال سيوبه فى الكتاب ١٥٧/٢ :
 كما أن خمسة عشر عند هم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه ، لولا ذلك
 لم يقولوا خمسة عشر درهما ، ولكن التنوين ذهب منه كما ذهب
 مما لا ينصرف وموضعه موضع اسم منون .

- (١) "وكم" الاستفهامية ، (١) نحو " كم غلاما اشتريت "
- (٢) "وكذا" (٢) الخبرية (٣) مفصلا بينها وبين مميزها (٤)
- يعنى وكذا " كم الخبرية " إذا فصل بينها وبين مميزها نحو :
- " كم فى الدار رجلا لقيت " ، ونحو :
- كم نالنى منهم فضلا على عدم : إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل . (٥)
- فإنه حينئذ يقدر التنوين فيه كالأستفهامية .

-
- (١) قال سيبويه فى الكتاب ١٥٧/٢ : " وكذلك كم هو منون عند هم " وقال أيضا : " وكذلك كم موضعها موضع اسم منون ، وذ هبت منها الحركة كما ذ هبت من إذ ، لأنهما غير متمكنين فى الكلام . "
- (٢) فى الأصل " وكم الخبرية " والمثبت هو ما فى بقية النسخ والعباب .
- (٣) قال سيبويه فى الكتاب ١٦١/٢ : " وأعلم أن كم فى الخبر بمنزلة اسم يتصرف فى الكلام غير منون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين وذلك الاسم نحو مائتى درهم . . . والمعنى معنى رب " .
- وقال أيضا : " وأعلم أن أناسا من العرب يعطونها فيما بعدها فى الخبر كما يعطونها فى الاستفهام فينصبون بها كأنها اسم منون .
- وقال أيضا : " وقد قال بعضهم : " كم " على كل حال منونة ولكن الذين جروا فى الخبر ضمروا " من " كما جاز لهم أن يضمروا رب .
- الكتاب ١٦٣/١ .
- وقال : والتفسير الأول فى كم أقوى لأنه لا يحمل على الإضرار إذا كان له وجه جيد . " الكتاب ١٦٤/٢ .
- (٤) فى الكتاب ١٦٤/٢ : " وقال : إذا فصلت بين " كم " وبين الاسم بشئ " استغنى عليه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل فى الجار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة ، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذى يعمل فيه ، تقول : هذا ضارب بك زيدا ولا تقول : هذا ضارب بك زيد " أ . هـ وذكر ذلك البيت الشاهد هنا أ . هـ والقول هنا للخليل .
- (٥) هذا البيت من بحر البسيط وهو للقطامي عمير بن شتيم بن عمرو

.....
==
بكر بن حبيب من بني تغلب وكان يشتهر بحسن التشبيب
ورقته ، عده ابن سلام فى الطبقة الثانية من الاسلاميين . انظر :
طبقات الشعراء ص ١٦٥ ، والشعر والشعراء ص ٣٧١ ، ومعجم
الشعراء للمرزبانى ص ١٦٦ .
والبيت الشاهد من قصيدة له طويلة يمدح فيها عبد الواحد بن
الحارث ابن الحكم والى المدينة المنورة فى عهد مروان بن الحكم ،
ومطلعها قوله :

إنا سحيوك فاسلم أيها الطلل وإن بليت وإن طالت بك الطيل
والبيت المذكور من شواهد سيبويه ١٦٥/٢ ، والمبرد فى المقتضب
٦٠/٣ ، وانظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٧٢ ، وجمهرة
أشعار العرب ص ٢٩١ ، والخزانة ١٢٢/٣ ، والعينى ٤٩٤/٤ ،
والانصاف فى مسائل الخلاف ٣٠٥/١ ، وابن يعين ١٢٩/٤ ، والهمع
٢٥٥/١ ، والدرر ٢١٢/١ ، وهرى : " اجتمل " بالجيم المعجمة
أى : اجمع العظام لأخرج جملها وهو الورك ، وهرى " أحْتول "
من الحيلة ، ورواية الجمهرة يرفع " فضل " .

ومحل الشاهد من البيت هنا هو تقدير التنوين فى كم الخبرية عند ما
فصل بينها وبين تمييزها ونصب تمييزها وهذا هو اختيار البصريين
الذين يقولون إن كم مضافة لما بعدها ، فإذا فصل بينهما وجب
نصب التمييز لثلاث فصل بين الجار والمجرور فاصل ، وما سمع من
الفصل بين المضاف والمضاف إليه فهو شاذ عندهم .

أما الكوفيون الذين يقولون : إن ما بعد كم الخبرية مجرور عن مقدره
فيجوز عند هم جر تمييز كم مع الفصل بينهما بظرف ومجرور .

وقد رجح صاحب الانصاف مذهب البصريين ورد قول الكوفيين .
انظر : الانصاف ٣٠٣/١ ، والخزانة ١٢٢/٣ ، وانظر المراجع
السابقة فى هذه التهميشة .
==

وانما قيد الخبرية بكونه مفصولا ، لأنها إذا لم يوجد فصل فهو مضاف
إلى ميمزه ، فلا يكون فيه تنوين "مقدر" (١) حال الإنشافة ، وإذا كان
مع الفصل فالتنوين مقدر عليها ، لأنها غير مضافة فهو كالاستفهامية
فإنها غير مضافة أصلا ، لكون ميمزها منصوبا دائما ، فتمامها بأن يقدر
التنوين عليها لأنها بمعنى كثير .

(وكذا)^(٢) عطف على " كم الخبرية " أى : تقديرها فى كذا لو قلت :
" عندى كذا درهما " فالتنوين أيضا مقدر .

=== وأجاز سيويه فى " فضلا " الرفع فقال فى الكتاب ١١٥/٢ :
" وإن شاء رفع فجعل كم الممرار التى ناله فيها الفضل فارتفع
الفضل بنالنى فصار كقولك : كم قد اتانى زيد ، فزيد فاعل وكـم
مفعول فيها ، وهى الممرار التى اتاه فيها وليس زيد من الممرار ."
(١) فى الأصل و (ك) " يقدر " .

(٢) قال سيويه فى الكتاب ١٢٠/٢ : " هذا باب ما جرى مجرى كم
فى الاستفهام ، وذلك قولك : " له كذا وكذا درهما " وهو مبهم
فى الاشياء بمنزلة " كم " وهو كناية للعدد بمنزلة فلان إذا كنت به فى
الاسماء " .

وفى الصحاح واللسان : كذا اسم مبهم تقول : فعلت كذا وقد يجرى
مجرى كم فت نصب ما بعده على التمييز تقول : عندى كذا وكذا درهما
لأنه كالكناية .

وفى العباب " كذا فى الأصل ذا دخلت عليه كاف التشبيه وكان ذا
مشارا به ، الى عدد معين فى ذهن المتكلم مبهم عند السامع لكنه
صار بمعنى كم وازيل عن الجزأين معناهما الافرادى . وانظر :
مغنى اللبيب ص ٢٠٤ .

وفى هاش العباب " كذا فى الأصل ذاء المقصود به الإشارة ===

(١) ونونى التثنية والجمع ، عطف على قوله " بالتنونين " أى : وتمام الاسم بالتنونين ونونى التثنية والجمع - (نحو) - " منوان سمنوا ، وعشرون درهما " والمراد بنون الجمع ما يشبه الجمع ، وهى فى الأعداد نحو : " عشرون درهما " ، وإنما لم يمثل فى نون الجمع الحقيقى نحو : " حسنون وجها " لأن الكلام فى تمييز المفرد (٢) وذاك من تمييز الجمل ، لأن تمييز الجمل ما يكون الإبهام فيه فى نسبة هى فى الفعل أو ما " يضاهاى (٤) الفعل (٥) ، على ما سيأتى .

=== دخل عليه كان التشبيه ، وكان ذا شارابه الى أمر ممين فى ذهن المتكلم بهم عند السامع ، لكنه صار بمعنى كم فى الكناية عن الجهم عند السامع وأنمى عن الجزأين معنى التشبيه والاشارة ، وصار الكلمتان كل كلمة واحدة فحمل على كم فى نصب المميز وتقدير التنونين . وانظر معنى اللبيب ٢٠٤ / ١ ، ٢٠٥ ، والتصريح ٣٨١ / ٢ ، والأشمونى وحاشية الصبان ٥٧ / ٤ .

وقد أفاغى الانبارى فى الحديث عنها فى منثور الفوائد المسألة ١٤٩ ص ٦٨ فارجع اليه .

(١) نون التثنية هى نون زائدة مكسورة فى الغالب تكون فى آخر المشنى بعد ألف أو يا ، هما علامة التثنية .

ونون الجمع هى نون زائدة مفتوحة فى الغالب تلحق آخر الاسم المجموع جمع مذكر سالما وتكون بعد واو أو يا ، هما علامة الجمع .

(٢) كلمة - (نحو) - ساقطة من الأصل .

(٣) فى الهاش : " المفرد ههنا مقابل للجمل ، وليس بمقابل للتثنية والجمع " .

(٤) فى (ك) و (هـ) " ضاهى " .

(٥) فى الاصل زيادة " وأما ما ضاهى الفعل " .

(والإضافة) عطف على " نونى التثنية " ، أى : وتام الاسم بالتنوين والإضافة نحو : " فلان إنا عسلا " .

(وأكثره) أى : وأكثر التمييز عن المفرد (فيما كان مقدرا^(١)) وذكر أقسام المقدار بقوله :

(كيلا نحو : " قفيزان برا " ، أو وزنا نحو : " مضوان سسنا " ، أو مساحة نحو : " ما فى السما " موضع كف سحابا^(٢) أو عددا) هذه أقسام المقدار ، ثم قسم المدد فقال :

(إما " صريحا " نحو : أحد عشر - (الى)^(٥) - تسعة وتسعين درهما " وماعداها) أن وما - (عدا)^(٦) - أحد عشر إلى تسعة وتسعين وهو - (ميمز)^(٧) - العشرة فما دونها^(٨) ، و - (ميمز)^(٩) - المائة والألف

(١) المقدار هو ما يعرف به قدر الشئ .

(٢) القفيز مكيال معروف وهو ثمانية مكايك ، وهو من الأرض قدر مائة واربع واربعين ذراعا " والمكوك مكيال وهو ثلاث كيلجات والكيلجة منا وسبعة أثمان منا ، والمنا رطلان ورطل اثنتا عشرة أوقية . انظر الصحاح واللسان " قفز " منا " مك " .

(٣) انظر سيويه ١٧٢/٢ ، وابن يمش ٧٠/٢ ، ٧١ ، والاشمونى ٢١/٢ - ٢٣ ، والتصريح ٣٩٦/١ .

(٤) فى (هـ) " صريحا " وهو خطأ من الناسخ .

(٥) كلمة - (الى) - ساقطة من (هـ) .

(٦) كلمة - (عدا) - " " " (هـ) .

(٧) كلمة - (ميمز) - " " " (ك) و (ل) ، وفى (هـ) " تمييز عشرة " .

(٨) فى (هـ) " دونه " .

(٩) كلمة - (ميمز) - ساقطة من (ك) و (ل) .

وما يؤخذ منها (يضاح إلى مميته ^(١)) نحو " عشرة رجال " و " مائة درهم " و " ألف ثوب " .

(أوكناية ^(٢)) عطف على " صريحا " (نحو : " كم درهما مالك ؟ " ^(٣))
 أى : فى " كم " الاستفهامية ، (و " كم فى الدار رجلا " فى الخبرية ^(٤))
 أى : فى " كم " الخبرية ، إذا فصل بينها وبين ميمها ^(٥) ، ليكون مثالا

(١) قال سيويه فى الكتاب ٢٠٦/١ : " نقول فيما كان لأدنى المدة بالإضافة إلى ما بينى لجميع أدنى العدد إلى أدنى المقود
 وذلك كقولك : " ثلاثة أبواب وأربعة أنف وأربعة أثواب " .
 وقال أيضا : وكذلك مائة درهم . . . وكذلك قولك : " ألف درهم
 وألف درهم " الكتاب ٢٠٧/١ .
 وقال أيضا : وقد جاء فى الشعر بعض هذا منونا ، قال الريح
 بن ضبح الفزاري :-

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد أودى المسرة والفساد
 الكتاب ٢٠٨/١ ، وانظر المقتضب ١٥٧/٢ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٧ ،
 ١٦٨ - ١٧٠ ، ١٧١ ، ٣٨/٣ ، وانظر باب العدد فى كتاب
 النحو الأخرى .

(٢) كناية العدد هى : كم وكأى ، وكذا ، وسيذكرها المصنف والشارح ،
 والكناية هى أن يعبر عن الشئ بغير اسمه لضرب من الاستحسان أو
 الاستهجان .

(٣) قال صاحب المفصل فالاستفهامية تنصب ميمها مفردا كميز أحد عشر .
 انظر ابن يعيش ١٢٦/٤ ، وانظر سيويه ١٥٦/٢ ، ١٥٧ ، والمقتضب
 ٥٥/٣ ، ٥٦ ، ٥٧ .

(٤) فى جميع النسخ غير (هـ) " فى الخبر " والأولى ما فى (هـ) ليناسب
 " الإستفهامية " .

(٥) تقدم الكلام عليها فى الهامش رقم (٣) من ص ٦٩ فارجع إليه .

لما ينتصب على التمييز ، لأنه لو لم يكن فصل كان المميز مجرورا فى
الخبرية ، نحو : " كم رجل فى الدار " فلا يكون من التمييز المنصوب .

(١) وكأى رجلا (١) فى معنى " كم " الخبرية ينتصب ما بعدها ، وإن كان
إدخال " من " نحو : كأى من رجل لقيت - أكثر من النصب وأجود ،
كذا فى الصحاح (٢) .

(٣) وعندى كذا درهما (٣) هذا أيضا مثال لما يكون كناية فى العدد ،
(٤) وقد جاء الجر فى كم الاستفهامية (٤) ، منه مسألة الكتاب :

(١) قال ابو على فى الايضاح العضدى ص ٢٢٥ : وما يجرى مجرى كم
فى أن المراد به التكثر قولهم : كأين رجلا جاءك . . . وأكثر
ما يستعمل مع " من " .

وقال سيويه ١٧/٢ : " هذا باب ما جرى مجرى كم فى الاستفهام " .
ثم ذكر كذا وكيت ، وأخبر بأنهما بمنزلة الاسم المنون ثم قال :
" وكذلك كأين رجلا قد رأيت " ، زعم ذلك يونس " من " . . . فانما
ألزموها من لأنها توكيد فجعلت كأنها شئ يتم به الكلام وصار
كالمثل . . . الخ .

وكأى تكتب باثبات النون وحذفها وفيها لفتان :
كأين مثال : كمى ، وكأئن مثال كاع ، انظر السمحاق واللسان
" كأين " .

(٢) انظر الصحاح ٢١٦١/٦ " كأين " .

(٣) " كذا " تقدم الكلام عليها فى ص ٧١ الهامش (٢) .

(٤) الاصل والواجب فى تمييز كم الاستفهامية النصب ولا يجوز جره خلافا
للغراء والزجاج وابن السراج ، أما الزجاج فيرى أنه مجرور باضافة
كم إليه والغراء وابن السراج يجعلانه مجرورا بمن ضمرة وجهها ،
==

"على كم جذع بيتك مبنى" ^(١) أى : على مائة جذع أو ألف جذع ،
(وحمله الخليل ^(٢) على إضمار " من " دون الإضافة ،) نحو :
" كم رجل لقيت " أى " كم من رجل لقيت " ، فحينئذ لا يكون كم مضافا ،
بل يقدر التنوين عليها كما إذا انتصب " تميزها " ^(٣) .

(والنصب أكثر) ^(٤) أى : النصب فى " مميز " ^(٥) كم الاستفهامية أكثر
من الجر .

== هذا فيما إذا لم تكن كم مجرورة بحرف ، أما إذا جرت بحرف كمسألة
الكتاب التى ذكرها المصنف فيجوز جر تميزها على قبح عند البصريين
صرح بذلك المبرد فقال فى المقتضب ٥٦/٣ : " والبصريون يجيزون
على قبح على كم جذع وبكم رجل يجعلون ما دخل على كم " من
حروف الخفض دليلا على " من " ويحذفونها ، ويريدون : على كم
جذع ، وبكم من رجل فإذا لم يدهلها حرف الخفض فلا خلاف فى أنه
لا يجوز الإضمار ، وليس إضمار " من " مع حروف الخفض بحسن ولا قوى
وإنما إجازته على بعد ، وما ذكرته لك حجة من أجاز .
وانظر مغنى اللبيب ص ٢٠٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٢ ، وشرح
جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٨/٢ ، ٤٩ .

(١) قال سيبويه فى الكتاب ١٦٠/٢ : " وسألته عن قوله : " على كم جذع
بيتك مبنى " فقال : القياس النصب وهو قول عامة الناس فأما الذين
جروا فإنهم أرادوا معنى " من " ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على
اللسان وصارت " على " عوضا منها .

(٢) انظر رأية فى الكتاب ١٦٠/٢ .

(٣) فى (هـ) " تميزها " .

(٤) انظر الهامش رقم (٢) من الصفحة .

(٥) فى (هـ) " تميز " .

(أو مقياسا) عطف على " مقداراً " أى : أكثر الأول فيما كان مقدارا
أو مقياسا (نحو : " على التمرة مثلها زيدا^(١)) فإن مثل التمرة ليس من
المقادير ولكنه مما يقاس به الشيء وليس مقدارا حقيقة .

" وفى العدد يفرد - (البتة)^(٢) =) أى : يفرد مميز العدد^(٣) ، وقوله :
" فى العدد " يتعلق بالفعل بعده أى : يفرد المميز فى العدد ، وهو
من " أحد عشر إلى تسعة وتسعين " ، لأن الفرض فى التمييز رفـع
الأبهام ، وإذا حصل بمفرد استغنى به ، فمعنى يفرد أنه يجب إفراده .

(١) انظر سيبويه ١٧٢/٢ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢٠٣/٢ ،
وابن يعشيش ٧٠/٢ ، ٧١ .

(٢) كلمة - (البتة) - ساقطة من الأصل و (ك) و (ل) .

(٣) قال سيبويه فى الكتاب ٢٠٧/١ : " ولم يجز حين جاوزت أدنى
العقود فيما تبين به من أى صنف العدد إلا أن يكون لفظة واحدا
ولا تكون فيه الألف واللام .

وكذلك هو إلى التسعين فيما يعمل فيه ويهين به من أى صنف العدد "
وقال المبرد فى المقتضب ١٦٥/٢ : " فإن قال : فهلا جعل ما تبين
به النوع جمعا فتقول : خمسة عشر رجالا ، كما تقول : زيد أقره الناس
عبدا ، وأقره الناس عبدا .

قيل : الفصل بينهما أنك إذا قلت : زيد أقره الناس عبدا جاز أن
تكون تعنى عبدا واحدا وأن تكون تعنى جماعة ، فإذا قلت عبدا بينت
الجماعة وأنت إذا قلت خمسة عشر ونحوه فقد بينت العدد فلم تحتج إلى
النوع فجئت بواحد منكور يدل على جنسه لأنك قد استغنيت عن
ذكر الجماعة .

وانظر ابن يعشيش ٢٠/٦ ، ٢١ ، وشرح الكافية للرضى ١٥٢/٢ ، ١٥٣ ،

(١) ونحو " كم لك غلمانا ؟ فالمميز فيه محذوف وانتصاب " غلمانا " على الحال .
هذا أيضا إيراد فإن المميز فيه كان حقه الإفراد ، لأن " كم " فيه (٢)
استفهامية ، ومميزه ينبغي أن يكون مفردا منصوبا .
فأجاب : بأن غلمانا ليس مميزا - (له) - بل المميز محذوف ، أى : كم
لك نفسا أو شخصا ، " غلمانا " ينتصب على الحال من الضمير فى

====
وعمل لذلك بكلام طويل فارجع له فى الكشف ١٢٤/٢ ، ونقل كلامه
أبو حيان فى البحر المعيط وناقشه ورده ، فانظره فيه فى الصفحات
السابقة .

ومن النحاة الذين اختاروا إعرابها بدلا ابن مالك فى شرح عمدة
الحافظ ص ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، وانظر الأشموني وحاشية الصبان عليه
٤٥/٤ والرضى ١٥٥/٢ .

ونسب أبو حيان فى البحر ٤٠٧/٤ النول فإن أسباطا صفة لقبيلة
محذوفة وأن الموصوف حذف وأقيمت الصفة مقامه ، نسب هذا القول
للحوفي . والأسباط جمع سبط وهو ولد الولد ، والمراد هنا الغنائل
التي كل واحدة منها من نسل رجل . انظر ما لمفردات للراغب ص ٢٢٢ ،
وانظر التفاسير السابقة .

وذكره صاحب العباب ص ٩٩ أنه يجوز أن يكون " أسباطا " عطف ببيان
لأنه للتفسير كالتمييز وفى هامشه وهو الأقرب إلى الصواب .

(١) انظر سيبويه ١٥٩/٢ ، وابن يعين ١٢٩/٤ ، وهذا على مذهب
البصريين الذين يوجبون إفراد تمييزكم الاستفهامية ، أما الكوفيون
فلا يوجبون إفراده . انظر شرح الكافية للرضى ٩٦/٣ ، ومغنى اللبيب
٢٠٢/١ ، والأشموني وحاشية الصبان عليه ٥٨/٤ .

و " المميز " قال فيها صاحب العباب : " بفتح الياء على معنى أن
التكلم ميز هذا الجنس من سائر الأجناس ، ويروى بكسرها على معنى
أن هذا الاسم يميز مراد التكلم عما سواه " العباب اللوحة " ٩٩ " مخطوطة
المدينة .

(٢) فى (م) " فيها " (٣) كلمة - (له) - ساقطة من الاصل و (ل) .

(١) - (الظرف) - العائد إلى " كم " بمعنى الكثير ، فذلك انتصب " غلمانا " على الجمع عنه فالمطابقة بين الحال وذى الحال فى الجمعية حاصلة نظرا إلى معنى الكثير ، وكان الأولى أن لا يكون الفاء^(٢) فى قوله : " فالمميز " ، لأن نحو : " كم لك " مبتدأ ، وقوله : " المميز فيه محذوف " خبره ، ولا موجب لدخول الفاء ظاهرا ، ولو قال : " وأما نحو : كم لك " كان الفاء فى موقعه .

(لا تجوز الإضافة^(٣) أى : لا تجوز الإضافة فيما - (إذا)^(٤) - كان المميز مفردا نحو : " أحد عشر إلى تسعة وتسعين^(٥) " فإن مميزه منصوب مفردا ، لأن الأصل فى التمييز أن يكون منصوبا مفعولا ،

(١) كلمة - (الظرف) - ساقطة من الأصل .

(٢) قال صاحب المصاب ل ٩٩ : " والفاء فى فالمميز فاء الشرط لمظنة وقوع أما " .

(٣) قال صاحب المصاب ل ١٠٠ : " فى ميز العدد المفرد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين لوجود المانع من الإضافة وهو : جعل ثلاثة أشياء كاسم واحد لفظا ومعنى فى أحد عشر وأخواته ، وتعذر ثبات النون وحذفها مع الإضافة فى عشرون وأخواتها ، لأنه ليس بنون الجمع حقيقة لأنه اسم موضوع مع الواو والنون فلا يجوز حذفه مع الإضافة لمباينته نون الجمع حقيقة ولا يجوز اثباته معها لمساوئته له لفظا " ، وانظر ابن يمين ١٩/٦ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٢٧ ، والاشموني وحاشية الصبان ٥٠/٤ ، ٥١ .

(٤) كلمة - (إذا) - ساقطة من (هـ) .

(٥) فى الأصل " إلى تسعة عشر وتسعين " .

وأما في العقود من عشرين إلى تسعين فلا تجوز إضافة العدد إلى مميزها ، وإنما لم تجز الإضافة فيها ، لأنه إما أن يحذف النون أو لا يحذف ، ولا يجوز حذفه ، لأنه ليس بنون الجمع حقيقة ، بل هو جزء من الكلمة ، ولا يجوز إبقاء النون لأنه يشبه نون الجمع ، ونون الجمع لا يثبت مع الإضافة فكذا ما يشبهه ، هكذا قالوا .

(ولا يتمين التذكير والتأنيث - (في غير المركب) - (١))

أى : في غير العدد المركب نحو : " عشرون وثلاثون " ونحوهما من العقود التى فى أواخرها النون (٢) إلى تسعين ، يقال : " عشرون رجلاً " وعشرون امرأة " .

(وفى المركب إن كان (٣) نحو : " أحد عشر إلى تسعة عشر " بتذكير الأول ، وحذف التاء من الثانى ، يذكر ، وإن كان على نحو : إحدى عشرة ، واثنى - (أو ثنتا) - (٤) عشرة ، بتأنيث الأول ، وسكون شين العشرة

(١) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من الأصل و (ك) وطحق ب (ل) عند التصحيح .

(٢) قال الزمخشري فى المفصل : " وما لحق بآخره الواو والنون نحو العشرين والثلاثين ينوى فيه المذكر والمؤنث وذلك على سبيل التغليب " . انظر ابن يمين ٢٧/٦ ، والاشمونى ٥٠/٤ ، ٥١ وما بعدها .

(٣) فى (ل) و (هـ) زيادة " على " فى هذا المكان وهى مضافة فى (هـ) عند التصحيح .

(٤) كلمة - (أو ثنتا) - ساقطة من (ك) و (هـ) .

في الحجاز ، وكسرها في تميم يؤنث^(١) شرح في بيان التذكير والتأنيث في المركب ، ويتعلق في المركب بقوله : يذكر ، أى : ويذكر في المركب إن كان نحو : "أحد عشر إلى تسعة عشر" ، فإن تذكيره بتذكير الجزء الأول وهو : "أحد" ، و"تسعة" أما "أحد" فتذكيره ظاهر ، وأما "تسعة" فتذكيره بوجود التاء ، كما سيأتى في "تسعة رجال" ، ويحذف التاء من الثانى ، أى : تذكيره بتذكير الجزء الأول ، وحذف التاء من الجزء الثانى ، وهو "عشر" من "أحد عشر إلى تسعة عشر" فإن تذكيره بحذف التاء على ما هو قياس التذكير والتأنيث في الأصل ، لا على ما هو القياس فى العدد .

قوله : " وإن كان على نحو إحدى عشرة " أى : ويؤنث المركب إن كان نحو : "إحدى عشرة واثنى أو ثلثا عشرة" فإن تأنيثه بتأنيث الجزء الأول ، وهو "إحدى" ، و"أثنى أو ثلثى" ، ووجود التاء في الجزء الثانى ، وهو "عشرة" من إحدى عشرة إلى تسع عشرة " وذكر أن سكون شين العشرة لغة الحجاز في المؤنث ، وكسرها في لغة تميم^(٢) .

(١) انظر ابن يعش ٢٦/٦ ، ٢٧ ، وشرح الكافية للرضى ١٥١/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٢٦ ، والمقتصد ٧٣٦/٢ - ٧٣٧ ، والاشمونى ٤٨/٤ - ٤٩ ، واللسان : "عشر" .

(٢) انظر فى هذا كله ابن يعش ٢٦/٦ - ٢٧ وفيه يقول : " فبنو تميم يفتحون العين ويكسرون الشين ، ويجعلونها بمنزلة كلمة وثغنة ، واهل الحجاز يسكنون الشين ويجعلونها بمنزلة ضربة ، وهذا عكس ما عليه لغة أهل الحجاز منى تميم ، لأن أهل الحجاز في غير العدد يكسرون الثانى ، وبنو تميم يسكنون فيقول الحجازيون نبقة وثغنة ، ويقول التميميون : نبقة وثغنة بالسكون" ، وانظر سيبويه ٥٥٧/٣ - ٥٥٨ .

وفى الباب اللوحة ١٠٠ : " واللغة الأولى هى الفصحى لما يلزم فى الثانية

أما في " أحد عشر وأثنى عشر واحد عشر " ، واثنى عشرة " فإنها جارية على الفياس ، وهو وجود علامة التأنيث في المؤنث ، وعدمها في المذكر ، وأما في " ثلاثة عشر إلى تسعة عشر " فالجزء الأول جرى على حاله قبل التركيب ، في إثبات العلامة مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث^(٤) ، على سياتى تحليله .

وأما الاسم الثاني ؛ فإنما حذف منه العلامة في المذكر ، وأثبتت في المؤنث ، ولم يجر على الفياس قبل التركيب ، كالجزء الأول ، لأنه لو أثبت مع المذكر أفضى إلى الجمع بين علامتى تأنيث ؛ لوقيل ؛ " ثلاثة عشرة رجلا " مع الاستغناء عن ذلك بوحدة ، فكان الأول أحق بذلك ؛ لأنه قد ثبت لها حكم السبق ، وأما إثبات العلامة في الجزء الثاني مع المؤنث ؛ فجار على الفياس ، لاحتياج اللفظ الدال على التأنيث إلى علامة ، وإنما حذفت من الاسم الأول لما سبق من الفرق ، ولاعتبار حال الجزء الأول أيضا قبل التركيب ، فإنك قبل التركيب تقول ؛ " ثلاث نسوة " بغير علامة ، وإنما جمع بين علامتى تأنيث في ؛ " إحدى عشرة " ، و " اثنتا عشرة " ،

من ازالة ثقل بشقل آخر ، وقد تبقى شينها مفتوحة نظرا إلى أن التركيب عارضى ، وقد سكن عين العشر المركب في المذكر إذا كان آخر الجزء الأول مفتوحا نحو ؛ أحد عشر ، وثلاثة عشر بخلاف اثنى عشر ، وما شينه مفتوحة لا غير .

(٣) في (ل) " لغة تميم " ، وفي (هـ) " لغة بنى تميم " .

(٤) قال ابن مالك في الخلاصة ؛

ثلاثة بالتاء قبل للمشرة ؛ في عد ما أحاده مذكوره

في الضد جرد .

ولم يجوز في " ثلاثة عشر رجلا " ^(١) لأن العلامتين في " إحدى عشرة " مختلفتان لفظاً ، وإنما المتعدي اتفاق لفظهما ، والتاء في " اثنتى ^(٢) بدل من لام الكلمة ، فلم يتمعن للتأنيث حتى يحصل الجمع بين علامتين ، وفي لفظ الكتاب نظر ، لأن نيف عشرين إلى تسعين نحو : " ثلاثة وعشرون ، وتسعة وعشرون " ، يتميز فيه المذكر عن المؤنث ، يقال : اثنان وعشرون رجلاً ، واثنان وعشرون امرأة ، وثلاثة وعشرون رجلاً ، وثلاث وعشرون امرأة ، إلى تسعة وتسعين رجلاً ، وتسع وتسعين امرأة ، ولم يذكر حكمه في الكتاب ^(٣) ، لأن هذا داخل في المركب ، وهو قد قصر حكم المركب بنيف العشرة ، لأنه قال : إن كان نحو : أحد عشر ، إلى آخره

(١) في الأصل و (ل) و (م) " في ثلاثة عشرة رجلاً " .

(٢) قال الرضى في شرحه للكافية ١٤٧/٢ :

" وأما اثنان فهو لفظ موزون لواحد من المثنى واثنان معذوف اللام والتاء للتأنيث ، وتنتان مثل بنت تاء التأنيث فيه بدل من الياء ، وهو قليل ، وابدال التاء من الواو كثير كأخت بنت وراث . وفي اللسان : " ثنى " والمؤنث الثنتان تاء بدلة من ياء ويبدل على أنه من الياء أنه من ثنيت لأن الاثنتين قد ثنى أحدهما إلى صاحبه . "

(٣) قال الحسيني في العباب متعباً كلام الشارح بعدما ذكر محلل

النظر عنده وتعليقه لذلك : " أقول : حكم نحو : عشرين ونيفه مذكور في الكتاب ،

وأما حكم الأول فحيث قال : ولا يتمين التذكير والتأنيث في غير المركب . وأما حكم الثاني : فحيث قال : بعد ذلك : ثم إن كان بالتاء يذكر وفيها يؤنث ، وليس نحو عشرين ونيفه بمركب جعلاً كاسم واحد طراً عليهما حكم آخر بواسطة التركيب ، حتى يذكر حكمه على انفراده كما ذكر حكم إحد عشر لذلك . " العباب اللوحة ١٠٠ - مخطوطة المدينة .

وإن أراد إدخاله تحت قوله : ولا يتمين التذكير والتأنيث ، فهو فاسد ،
لأننا بينا أن تأنيثه يتميز عن تذكيره ، وقوله : لا يتمين مقصور على
المفرد من عشرين إلى تسعين كما ذكرنا فيجب التذكير والتأنيث في نيسف
العشرين إلى التعمين وقد أهمله في الكتاب .

(١) وما يضاف من الأعداد فالمائة والألف وما يتضاعف منهما (١)

كألف ألف درهم ، ومائة ألف درهم ،

(٢) " يفرد (٢) لها المضاف إليه البتة (٣) أما المائة : فوجه أفراد تمييزه

واضافته إليه أنها أخذت شبهها من العشرة لكونها عشر عشرات كما

أن العشرة عشرة آحاد ، ولأنها عقد قائم برأسه كالعشرة ، فأضيف إلى

مميزها كإضافة العشرة إليه ، وقد أخذت شبهها من التسمين (٤) " أن كانت

المعد الذي يليها مميز (٥) بالمفرد كما تميز التسمين بالمفرد ، وأما الألف

فأضيف إلى مفرد لأنه مشابه للمائة ، بكونه عقدا مستأنفا ، ويكونه عشر مئات

كما أن المائة عشر عشرات فاعطى حكمها .

(١) قال ابن مالك في الخلاصة :-

ومائة والألف للمفرد أضف : ومائة بالجمع تررا قد رد ف

انظر شراح الألفية عند الكلام على هذا البيت .

وانظر سيبويه ٢٠٩/١ ، والمقتضب ١٢٠/٢ ، ٣٨/٣ ، والمفصل

١٩/٦ ، والمقتصد ٧٣٢/٢ ، ٧٣٣ ، واللمع عن ٢٤٤ .

(٢) في (هـ) " يعدد " .

(٣) انظر المراجع السابقة في التعليقة (١) .

(٤) في الأصل و (ك) و (هـ) " إذا " وهو خطأ .

(٥) في الأصل و (هـ) " مميزه " .

(وعلى الثانى) أى : ويحمل على الثانى وهو الثلاثة إلى العشرة
(أخرى ^(١)) فيجمع كما يجمع ميز الثلاثة ، فيقال : " كم غلمان اشتريتهم "
وإنما قيده بقوله : " من غير فصل ^(٢) " ، لأنه إذا وجد الفصل لم يكن
مضافا بل يكون مميّزه منصها ، فلا يصح حمله على المضاف .

(ونحو : ثلاثائة إلى تسعمائة ليس بقياس ^(٣)) لأن ميز الثلاثائة
ذكرنا أن قياسه أن يكون مجموعا ، ولفظ مائة مفرد ،

(١) قال سيويه فى الكتاب ١٦٨/٢ : " وذاك لأن كم تفسر ما وقعت
عليه من العدد بالواحد المنكور كما غلت : عشرون درهما ، أو بجمع
منكور نحو : ثلاثة أثواب ، وهذا جائز فى التى تفرغ فى الخبر . "
وفى المقتضب ٦٥/٣ : " فإن ذكرت " كم " التى تفرغ فى الخبر جاز
أن تقول : كم غلمان قد رأيت ، وكم أثواب قد لبست ، لأنها بمنزلة
ثلاثة أثواب ونحوه من العدد ، ولأنها مضارعة " رب " وهما يقومان
على الجماعة ووقعها على الواحد فى معنى الجماعة لمضارعتها رب وتشبه
من العدد مائة درهم وألف درهم .
وفى الايضاح العضدى : فإذا استعملها فى الخبر بينتها بالواحد
والجميع واضفتها الى المعدود . المقتصد ٧٤١/٢ .
وفى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٦/٢ : " وتميز الخبرية مخفوض
ويكون مفردا وجمعا . " .

(٢) فى العباب : " لأنه لو فصل بينهما لا يحمل على الأول ولا على الثانى
وان جاز افراده وجمعه كما ذكرنا قبل لا للعمل لأن كم حينئذ غير مضاف
فلا يجوز حطها على المضاف . " العباب اللوحة ١٠١ مخطوطة المدينة .
(٣) قال سيويه ٧٠٩/١ : " أما ثلاثائة واربعمائة إلى تسعمائة فكان
ينبغى أن تكون فى القياس مئين أو مئات ، ولكنهم شبهوه بعشرين ،
وأحد عشر ، حيث جعلوا ما يبين به العدد واحدا لأنه اسم لعدد كما

(وإنما هو) أى : إنما القياس :

ثلاث مئين للملوك وفى بها : إزارى وحلت عن وجوه الأهاتم^(١)

قالوا : قتل فى معركة ثلاثة ملوك من العرب ، وكانت دماؤهم ثلاثمائة
بعمير ، فوهن- (ردا م)^(٢) بالديات الثلاث ، وهو دليل شرفه ، والأهاتم
بنقطتين من فوى بنو الأهتم سنان بن سمى ، - (وإنما سقى)^(٣) - بذلك ،

كما أن عشرين اسم لعدد . وانظر المقتضب ١٦٩/٢ ، ١٧٠ ،

وابن يميمش ٢١/٦ وما بعدها .

ومن قوله فيها : " وقد جاء فى الشعر على الفياس فقالوا ثلاث مئين ،
وثلاث مئات ، لأن الشعراء يفسح لهم فى مراجعة الأصول المرفوضة
قال الشاعر وهذا وإن كان الفياس إلا أنه شاذ فى الاستعمال "
وانظر المقتصد ٧٣٢/٢ ، ٧٣٣ .

(١) هذا البيت من بحر الطويل من قصيدة للفرزدق يفتخر فيها بنفسه وقومه
ويمدح سليمان بن عبد الملك وهزم جريرا وقومه ، وهو فى ديوانه
٣٩٠/٢ ، وهذا البيت من شواهد المقتضب ١٧٠/٢ ، والمقتصد
٧٣٣/٢ ، والمفصل ص ٢١٣ ، وانظر ابن يميمش ٢١/٦ ، والأمالى
الشجرية ٢٤/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥١٨ ، والخزانة ٣٠٢/٣ ،
وقد نقل صاحبها كلام الشارح على هذا البيت ونسبه له فسميا إياه
شارح اللباب ، وانظر شرح الشواهد الكبرى للميخى ٤٨٠/٤ ، والتصريح
٢٢٧/٢ ، وشرح ابن عصفور لجمال الزجاجى ٣٦/٢ ، والرواية فى جميع
هذه المراجع " رداى " ، ويروى صدر البيت :

* فدا السيوف من تميم وفى بها * *

وهذا الرواية لا يكون البيت شاهدا " وهى رواية الديون .

(٢) كلمة - (ردا م) - ساقطة من (هـ) .

(٣) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (هـ) ، وانظر ترجمة

الأهاتم فى الخزانة ٣٠٢/٣ .

لأنه كسرت شتيته يوم الكلاب^(١) ، والهتم : كسر الشايا من " أصلها^(٢) .

(ثم إن كان بالتاء يذكر ، وفيها يؤنث^(٣)) أى : يحكم بتذكيره عند وجود التاء ، و " بتأنيته^(٤) " عند حذفها ، يعنى أن العشرة إلى الثلاثة جاء على خلاف القياس ، ففي المذكر تلحق التاء ، وفي المؤنث يحذف ، هكذا ورد^(٥) فى الاستعمال .

وعله النحويون بأمر :-

أحدها : أن المذكر مؤنث لأنه جماعة والمذكر أسبق من المؤنث فأختص العلامة به^(٦) ، ولم يلحق بالمؤنث للفرق ، ولأن ترك العلامة علامة .
والثاني : أن التاء للبالغة ، والمذكر أقوى فاختص به^(٧) .

والثالث : أن نحو حمار وقذال من المذكر يجمع على أحمر وأقذالة ، ونحو : " عناق ، وذراع " من المؤنث - (يجمع)^(٨) - على أفضل بلا تاء فمدى هذا الحكم إلى العدد لأنه جمع ، فأثبت التاء مع المذكر دون المؤنث قياسا على الجمع .

(١) يوم الكلاب يوم وقعت فيه معركة بين ملوك كندة وتميم .

(٢) فى (هـ) " من أصله " .

(٣) قال ابن مالك فى الخلاصة :-

ثلاثة بالتاء قل للعشرة فى عدد ما أحاد مذكرة

(٤) فى الأصل " بتأنيثها " .

(٥) فى الأصل و (ل) " أورد " .

(٦) انظر ابن يميث ١٨/٦ ، وشرح الكافية للرضى ١٤٧/٢ ، وشرح

ابن عمفور لجمل الزجاجى ٣٠/٢ ، عدة السالك ٢٤٣/٤ .

(٧) انظر ابن يميث ١٩/٦ .

(٨) كلمة - (يجمع) - ساقطة من الأصل .

والرابع : أن العدد هو المعدود في المعنى فاستفنا بتأنيث
المضاف إليه عن تأنيث المضاف - (كيلا ^(١)) - " تجتمع علامتا تأنيث " ^(٢) ،
فلم يدخل على المؤنث وادخل على المذكر للفرق وهذه العلل لا يخفى
وجه ضعفها ، بل الأولى التمسك بالاستعمال في أمثالها .

(وقد ينصب على التمييز نحو : ثلاثة أثواب ^(٣) ، ونحو :
* إذا عاش الفتي مثنين عاما ^(٤) *
وآخره :

* فقد ذهب اللذاذة والفتا * *

-
- (١) كلمة - (كيلا) - ساقطة من (ك) ، وفي (ل) ، (م) ، (هـ) " ليلا " .
(٢) في الاصل و (ك) " تجتمعا علامتا تأنيث " وهو خطأ .
(٣) قال في المقتصد ٢ / ٧٣٤ : " وقد جاء في الشعر نحو : مائتان
رجلا " ، نصب لما أثبت النون كما قيل : ثلاثة أثوابا " وذكر البيت
الشاهد هنا .
وفي شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٣٢ : " ولا يخلو أن يكون
المعدود صفة أو جامدا ، فإن كان جامدا فلا حسن فيه الإضافة نحو :
ثلاثة بهال ، ثم الفصل بمن نحو : ثلاثة من البهال ، ثم النصب
على التمييز نحو : ثلاثة أثوابا " . وانظر سيبويه ١ / ٢٠٨ .
وقال ابن يمين ٦ / ٢٣ : " وقد يجوز قطعه عن الإضافة وتنوينه ويجوز
حينئذ في التفسير وجهان :-
أحدهما : الإتيان على البدل نحو : " ثلاثة أثواب " ، والنصب على
التمييز نحو : ثلاثة أثوابا وهو من قبيل ضرورة الشعر .
(٤) هذا البيت من بحر الوافر ، وهو من شواهد سيبويه فقد ذكره في
١ / ٢٠٨ ونسبه للربيع بن ضبع الفزاري وذكره أيضا في ٢ / ٦٣ ونسبه
ليزيد بن ضبة ، والرواية فيه :
==

ويروى : " خمسين عاما ^(١) ولا استدلال فيه حينئذ .

() وقوله تعالى : = (ثلاثمائة سنين) ^(٢) فيمن قرأ غير مضاف محمول على
البدل ، وإلا يلزم شذوذاً (جمع مميّز مائة ونصبه .

== فقده * فقد ذهب المسرة والغتاء *

وذكره ابن النحاس في شرحه لأبيات سيهويه ص ٧٦ والرواية فيه :

* فقد أودى المسرة والغتاء *

وهو فيه غير منسوب لقائله .

وانظره في المقتضب ١٦٩/٢ ، وجمل الزجاجي ص ٢٤٢ ، ومفتاح

العلوم ص ٧٠ ، وابن يعيش ٢١/٦ ، والمقتصد ٧٣٤/٢ ، والمقصود

والممدود للفراء ص ١٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٥٣/١ .

وهو في جميع هذه المراجع غير منسوب إلى قائله ، ونسب للربيع

ابن ضبع الفزاري في الإقتضاب ص ٣٦٩ ، وفي المفضل في شرح

أبيات المفصل ص ٢١٤ ، وفي اللسان " فتي " ، وفي التصريح

٢٧٣/٢ ، وشرح الشواهد الكبرى للعيني ٤٨١/٤ ، والخزانة

٣٠٦/٣ ، وفيها " وفي رواية " " تسعين عاما " .

والربيع بن ضبع أحد المعمرين يقال إنه عاش ثلاثمائة وأربعين سنة

وقيل إنه أدرك الإسلام فلم يسلم ، وقيل إنه أسلم ، الدرر اللوامع

٢١٠/١ ، والخزانة ٣٠٨/٣ .

والفتاء مصدر الفتى .

(١) قال البغدادى في الخزانة ٣٠٨/٣ : وقول شارح اللباب :

وروى " إذا عاش الفتى خمسين عاما " رواية واهية فان ابن الخمسين

لا يبلغ من الضعف هذه الرتبة .

(٢) من الآية " ٢٥ " من سورة الكهف ، وقد قرأها الكسائي وحمزة من غير

تنوين " مائة " ، وقرأها الباقون بالتنوين . انظر التيسير في القراءات

السبع ص ١٤٣ ، وكتاب التبصرة في القراءات السبع ص ٥٧٤

.....
====
وكتاب الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ص ٢٢٣ ، وحجة
القراءات لابن زنجلة ص ٤١٤ وفيه : قال الزجاج : " سنين جائز
أن يكون نصبا وجائز أن يكون جرا فأما النصب فعلى معنى " لبثوا
فى كهفهم سنين ثلاثمائة ، ويكون على تقدير العربية " سنيين "
معطوفا على ثلاث عطف البيان والتوكيد ، وجائز أن يكون سنين من
نعت المائة وهو راجع فى المعنى الى " ثلاث " .
وقال فى المفضل : " وقوله عز من قائل : " (ثلاثمائة سنين) =
على البدل .

قال أبو اسحاق ولو انتصب سنين على التمييز ، لوجب أن يكونوا
قد لبثوا : تسعمائة سنة " قال ابن يعيش شارحا قول الزمخشري
وأما قوله تعالى : = (ثلاثمائة سنين) = فإن سنين منصوب على
البدل من ثلاثمائة وليس بتمييز
هذا رأى أبى إسحاق الزجاج ، قال : ولا يجوز تمييزا لأنه لو كان
تمييزا لوجب أن يكون أقل ما لبثوا تسعمائة سنة لأن المفسر يكون
لكل واحد من العدد ، وكل واحد سنون ، وهو جمع والجمع أقل
ما يكون ثلاثة فيكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة . أ. هـ " انظر ابن يعيش
٢١ / ٢ ، ٢٤ .

وأجاز الفراء أن تكون سنين تمييزا على حد قول الشاعر عنقرة بن شداد :
فيها اثنتان واربعون خلوية سودا كخافية الغراب الأسحم
" فسودا " فى النبت تمييز . انظر معانى القرآن للفراء ١٣٨ / ٢ ،
وابن يعيش ٢ / ٢٤ ، ولم أهتم إلى ما نسب للزجاج فى التفسير
المنسوب إليه .

وانظر الآية فى النشر ٣١٠ / ٢ ، وفيث النفع ص ٢٧٨ ، والبحر
المحيط ١١٧ / ٦ .

وفى التعليقات للمصنف اللوحة ١٦ : = (ثلاثمائة سنين) = فيمن
====

(وفى الإضافة واحد ^(١)) أى : على قراءة إضافة ثلاثمائة إلى " سنين " يلزم شذوذ واحد ، وهو جمع المميز ،

وقال أبو إسحاق ^(٢) : لو انتصب على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة ، ووجه ذلك بأنه فهم من اللفظة أن مميز المائة واحد من مائة إذا قلت : مائة رجل ، فكذا إذا قلت : " ثلاثمائة سنين " مثلاً فيكون السنين واحدة من المائة ، وأقل السنين ثلاثة فيجب " أن يكونوا ^(٣) لبثوا تسعمائة .

وقيل : إنه غير لازم لأن ذلك مخصوص بأن يكون المميز مفرداً ، أما إذا كان جمعا فيكون القصد فيه كالقصد فى وقوع التمييز جمعا

=== فيمن قرأ غير مضاف محمول على البدل ، إذ لو حمل على التمييز لزم الشذوذ من وجهين : جمع مميز مائة ، ونصبه ، أما فى الإضافة فلا يلزم إلا الأول .

وأما ما ذكره أبو إسحاق من أنه يلزم أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة ، فغير لازم لأن ذلك مخصوص بأن يكون التمييز ، مفرداً ، أما إذا كان جمعا فيكون القصد كالقصد فى وقوع التمييز جمعا نحو : ثلاثة أثوابا ، على أنه وارد على قراءة حمزة والكسائسى ، فإنهما قرأا بالإضافة ولا وجه لقراءتهما سوى التمييز . أ. هـ .

وهذا الكلام موافق لما ذكره ابن الحاجب فى الإيضاح ٦١٣/١ . وقال صاحب العباب اللوحه ١٠١ " وقيل إنه عطف لبيان والمميز محذوف ، أى : ثلاثمائة مدة " .

(١) انظر المراجع السابقة فى الهامش (٧) ص ٥٩١ .

(٢) هذا القول منسوب له فى ابن يمين ٢١/٦ ، ٢٤ ، والايضاح فى

شرح المفصل ٦١٢/١ ، ٦١٣ .

ولم أعر عليه فى التفسير المنسوب له .

(٣) فى (هـ) " أن يكون لبثوا " وهو خطأ .

في نحو : " ثلاثة أثواب " فإن الأثواب أيضا أقله ثلاثة ، فلو كان المراد ثلاثة من الجمع المميز لكان معنى ثلاثة أثواب ، تسعة أثواب ، وهو باطل ، بل المراد تمييز الثلاثة بالأثوب ^(١) ، وإنما جمع ليطلق المصدر في كونه للكثرة .

(أما الواحد والإثنان فلاستعمال أن تلفظ بالمميز واحدا أو مشنئ ^(٢))
فيقال : رجل أو رجلان .

(فيحصل الدالتان : الجنسية ، والمقدار بلفظ واحد) يعني يستغنى بلفظ التمييز عن ذكر الواحد والأثنين ، لأن قولك : " رجل " ، يدل على الواحد وعلى الجنس ، وكذا رجلان يدل على الاثنين والجنس فلو قيل : اثنا رجلين لكان مستغنى عنه ، وهو ظاهر .

(ونحو :)

* ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ^(٣)

شاذ (وكان الغياس : حنظلتان ، وأوله :

* كأن خصيه من التدلل * .

(١) الشارح في هذا تابع للمصنف في تعليقاته ، فانظرها في الهامش (٢)

ص ٥٩١ ، ٥٩٢

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨/٢ ، والمفتصد ٢٣٠/٢ ، باب المدد من كتب النحو الأخرى .

(٣) هذا الرجز مختلف في نسبه فقيل إنه لخطام المجاشعي ، وقيل

لجندل بن المشي ، وقيل لدكين ، وقيل لشما الهذلية ، وقيل
===

(وفي غيره) أى : فى غير العدد (يفرد) هذا عطف على قوله : وفى العدد يفرد ، فرغ من ذكر العدد وشرع فى غيره فقال : يفرد فى غير العدد .

(إن كان حنسا وهو ما يدل على القليل والكثير من مسماه ^(١)) يعنى المراد بالجنس ليس المشهور وهو المقابل للمعلم بل هو مفسر فى باب التمييز بما تشابه اجزاه ، فيقع على القليل والكثير منه ، كالما والمسل ، فإن بعض الما ما فإذا قلت : ارطال ما ، فيفرد ، لأن الغرض الدلالة على بيان ذات المعدود ، ويحصل بالمفرد والجمع مستغنى عنه .

=== وقيل لسلى الهذلية ، وهو فى سيبويه ٥٦٩/٣ ، والمقتضب ١٥٦/٢ ، والمقتصد ٧٣٠/٢ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٦/١ ، ١٦٠ ، و ٢٩/٢ ، وديوان الحماسة ٣١٩/٢ ، والأمالى الشجرية ٢٠/١ ، والمفضل فى شرح أبيات المفضل ص ١٨٤ هامش المفضل ، وابن يمشى ١٤٤/٤ ، واللسان والتاج ، ثنى " خصا " ، والدرر اللوامع ٢٠٩/١ ، ورجح البغدادى فى الخزانة ٣١٥/٣ نسبته لخطام المجاشعى ، والرواية فى المقتضب " ظرف جراب " وفى الحماسة " شحى جراب " ، والتدلل : التحرك وظرف المجوز مزودها الذى تمنع فيه متاعها ، والحنظل : نبت كربه الطعم والرائحة وقيل : إنه الثوم ، والسحق بالفتح : البالى ، وتركت الترجمة لقائلة بسبب الخلاف فيه .

(١) فى الصحاح " جنس " : الجنس الضرب من الشئ " وهو أعم من النوع " وفى التمرىفات للجرجانى " الجنس : كل منقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب ما هو ، من حيث هو كذلك " التمرىفات ص ٧٨ . وانظر ابن يمشى ٧٢/٢ ، والايضاح فى شرح المفضل ٣٥١/١ . فى هامش الباب ل ١٠١ : لأن اسم الجنس لما دل بلفظه المفسر على الكثير أفى عن التثنية والجمع " وانظر شرح الكافية للرضى ٢١٩/١ .

هذا مقابل لقوله في أول الباب : " أكثره فيما كان مقدارا " ، ذكر الأكثر ثم بين الأقل بقوله : وقد يقع فيما ليس إياهما ، هكذا في النسخ بلفظ التثنية^(١) ، ولعله يريد به المقدار والمقياس ، لأنهما مذكوران من قبل على التقابل ، أما لو جمل قوله : أو مقياسا عطفا^(٢) على " عددا " ليكون داخلا في أنواع المقدار - (كان المقدار)^(٣) - إما كيلا أو وزنا ، أو مساحة ، أو عددا أو مقياسا فحينئذ كان الأولى أن يكون اللفظ فيما ليس إياهما ليرجع إلى هذه الأنواع كما هو لفظ الفصل^(٤) ، إذ قال : " وقد يقع فيما ليس إياها " ، ولعله تصرف من الناسخ^(٥) .

(نحو : " خاتم حديدا " والإضافة أكثر^(٦)) لأنها فالأصل في غير المقادير

-
- (١) في هامش الأصل " وفي بعض النسخ ليس إياها " .
(٢) في (هـ) " عطف " وهو خطأ ، لأن مقياسا مفعولا ثانيا لجمل .
(٣) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (ك) .
(٤) انظر الفصل ص ٦٦ وهذا نصه :
(٥) هذا الشرح بكامله منقول في هامش العباب للوحة ١٠١ .
(٦) قال في التصريح ٣٩٦/١ : " الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو : هذا خاتم حديدا ، فإن الخاتم فرع الحديد ، ومثله . . . باب ساجا .
وقال أيضا : " وقيل في المنصوب بعد الخاتم وعد الباب ، . أنه حال ، ويبنى عليهما الخلاف في الإتياع ، فمن خرج النصب على التمييز قال : إن التابع عطف بيان ، ومن خرج على الحال قال : إنه نعمت ، والأول أولى ، لأنه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حسالا ولا نعمتا . "

وقال يس : " وظاهر مذهب سيويه أنه حال ، والنول بأنه تمييز مذهب الصرد ، وزعم ابن السراج أنه إن كان قبله معرفة نحو : هذا خاتمك حديدا تمينت الحالية ، ولم يرجح التمييز أدلة : جموده
===

(وأما الثانى) وهو التمييز عن الذات المقدرة (فلا يكون إلا عن نسبة
 فى جملة أو ما خاهاها أو فى أغافة ^(٨) هذا هو المسمى بتمييز الجملة ،
 " وقولهم ^(٩) فيه : أنه يرفع الأبهام عن نسبة ^(١٠) فى جملة أو نحوها ، فيه
 تساهل ، لأن أصل النسبة لا أبهام فيها ، فإنك إذا قلت : " طاب زيد " ،
 كما لا أبهام فى الطيب ولا فى ذات زيد ، لا أبهام أيضا فى أصل النسبة ،
 فإنها أيضا معلومة محققة ، وإنما الجهم هو الأمر المتعلق به النسبة ،

ولزومه ، وتنكير ما قبله ، وحسن ظهور من معه ، ولمن يرجع الحالية :
 أنه قد يقع نعمتا تابعا للأول ، ولا سبيل للبيان للتخالف فى التمرير ،
 ولا للبدل لأن المسمى ليس عليه ، بل على سنن الأول فىبقى أن يكون
 نعمتا ، وكل شئ " تبع النكرة نعمتا لها وانتصب عن المعرفة فهو حال ."
 (٧) انظر الايضاح فى شرح المفصل ٣٤٩/١ ، وحاشية يس على التصريح
 . ٣٩٦/١

(٨) انظر ابن يمش ٧٠/٢ ، والايضاح فى شرح المفصل ٣٥٠/١ وفيه :
 " وما يضاهاها من الصفة المنسوبة الى ممولها ، والمضاف بالنسبة
 الى المضاف إليه ، كقولك فى الجملة حسن زيد أبا ، وفيما يضاهاها
 " زيد حسن أبا " ، وفى الإضافة : " يمجنى حسن زيد أبا " .
 وانظر شرح الكافية للرضى ٢٢٠/١ ، ٢٢١ ، والتصريح ٣٩٧/١ .
 (٩) فى (هـ) " وقوله " .

(١٠) فى الباب ل ١٠١ : " بمعنى أن تلك النسبة مصدر وسبب لذلك
 التمييز بواسطة إثبات شئ " الى شئ " فى الظاهر ، والمنسوب إليه
 فى الحقيقة غير ذلك الظاهر ، والشارح ظن - فان بمعنى الظن إشم -
 أن المجرور تعين هو الجهم المميز له ، وليس كما ظن ، لأنه قد يكون
 هو الجهم كما فى القسم الأول ، وقد لا يكون إياه بل يكون سببا
 ومصدرا للتمييز وذلك لأن لفظة " عن " تدل أن ما بعدها سبب
 لما قبلها سوا كان هو الجهم أو لا .

فإن المعنى " طاب أمر من أمور زيد " ، ثم يفسر ذلك الأمر بقوله :
أبا ، ودارا ، وعلمنا ونحوها ، فالبهم في الحقيقة هو الشئ المنسوب
إليه لا النسبة ، فإن هذه الأمور تفسر للمنسوب إليه المجهول ، لالنفس
النسبة ، ومرادهم هذا وأمثلة ما كان التمييز فيه عن النسبة في جملة أو
فيما غماهى الجملة ، أى : شابهها ، أو في الإضافة وسيأتى على الأثر ،
- (إن شاء الله)^(١) .-

(فإن كان) أى : التمييز (اسما يصح جملة لما انتصب)
أى : التمييز (عنه جاز أن يكون له ^(٢) ولتملة ^(٣)) أى : التمييز :
إما أن يكون اسما أو صفة ، فإن كان اسما فإما أن يصح جملة لما انتصب
عنه ، أى : إما أن يصح اطلاق ذلك الاسم على ما انتصب التمييز عنه ،
كما يقال فى " طاب زيد أبا " : " زيد أب " ^(٤) ، أولا يصح - نحو - :
طاب زيد دارا " ^(٥) - إن لا يقال : إن لا يقال : " زيد دار " وكما إذا
كان لزيد أب لا يقال فيه أيضا : زيد أب بل يقال : " لزيد أب " فإن
صح جاز فيه وجهان :

- (١) ما بين المعقوفتين - () - غير موجود فى الأصل و (م) .
- (٢) المتن هنا مطابق لمتن الكافية لابن الحاجب . انظر شرح الكافية
للرعى ٢٢١/١ .
- (٣) قال فى الباب ل ١٠١ : " والمتعلقة المقدر بأن يطلن ويراد به
متعلقة وهو المضاف إلى المنتصب عنه . "
- (٤) قال ابن الحاجب فى الوافية نظم الكافية :
تمييز طاب قديحى * موافقا * لما يليه فليكن مطابقا
انظر شرح الوافية عن ٢٢٨ ، وانظر شرح الكافية للرعى ٢٢١/١ .
- (٥) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من الأصل و (ك) و (هـ) .

أحدهما : أن يجعل التمييز له أى يطلق ويراد ما انتصب عنه ، فيقال :
 " طاب زيد أبا " بمعنى : طاب زيد من جهة كونه أبا لولده .
 والثاني : أن يطلق ويراد به متعلقة ، بمعنى طاب زيد من جهة أن له أبا^(١) .

(نحو : " طاب زيد ") أى : أبا ، - (هذا مثال^(٢)) - لما كان النسبة فيه
 فى جملة .

(أو " زيد طيب ") أى : أبا ، هذا مثال لما كان النسبة فيه فيما ضاهى
 الجملة ، إن لفظ طيب وحده بدون زيد مفرد ، لكنه مشتمل على نسبة
 الطيب إلى غيره " المستتر^(٣) الذى هو فاعله ، فالنسبة " فى مشابه الجملة^(٤) .

(أو " يمجبنى طيبه أبا^(٥)) - (هذا^(٦)) مثال لما كان النسبة فيه فى إنزافه ،

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٢٢١/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٥ .

(٢) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (م) .

(٣) فى الاصل " المستكن " .

(٤) فى (هـ) " فى مشابهة الجملة " والصواب ما فى بنية النسخ وهو ما أثبتنا .

(٥) فى هامش الأصل " فى التغدير : طيب أبو زيد " .

وفى المصباح : " فإن " أبا " يصح أن يكون زيدا وأن يكون أبا
 زيد .

وهو نفس كلام الرضى فى شرحه للكافية ٢٢١/١ وفيه : يقول معتزلا على
 إطلاق ابن الحاجب : " وما كان ينبغى له هذا الإطلاق ، فإن رجلا
 فى كفى زيد رجلا صحح أن يكون صفة لما انتصب عنه ، ولا يجوز أن يكون
 لمتعلقة ، وكذا " علما " صح أن يكون صفة لما انتصب عنه ولا يجوز
 أن يكون لمتعلقة .

(٦) كلمة - (هذا) - زيادة من الأصل .

وهي إضافة / الطيب إلى الضمير ، (فيطابق)^(١) أى : التمييز (مقصد)^(٢) ١٧٢-٩ /
من الأمر الذى نسب إليه الطيب فى المعنى ، وهو التعلق .

(نحو : طاب الزيدان أبوين ")^(٣) إذا أريد بالأب المنسوب إليه ،
فإذا كان مثنى كما فى المثال ، والزيدان هما الأبوان ، فيثنى التمييز أيضا ،
لأنه هو الأول .

(أوزيد) أى : أوطاب زيد (أبوين) إذا أريد التعلق ، وهو أنه
طاب زيد من جهة أن له أبا ، فإذا تمدد التعلق كما (إذا كان المراد
أباه وجده أو أمه)^(٤) وأريد طاب زيد من جهة أن له أبا ، وجدا ، أو أما ،
قلت : " طاب زيد أبوين " أى : من جهة أن له أبوين ، على مطابقة التمييز
للتعلق ، وكذا فى الجمع نحو : " طاب زيد أبا ، أى : من جهة أن له أبا
وجدا أو أما .

(١) فى الباب ل ١٠١ : " فيطابق التمييز فى الأفراد والتثنية والجمع .
وفى شرح الكافية للرضى ٢٢١/١ : " يعنى بالمطابقة الأفراد إن قصد
المفرد ، والتثنية إن قصد التثنية ، والجمع إن قصد الجمع . "

(٢) انظر شرح الكافية للرضى الصفحة السابقة .

(٣) فى الباب لو : ١٠١ - ١٠٢ : " ألتبس الأمر فى هذا المثال ، وكذا
فى قولنا : طاب زيد أبا ، وطاب الزيدون أبا ، هل التمييز لما انتصب
عنه أو لتعلقه فيرجع فى هذه الصور إلى القرائن إن كانت ؟ " وهذا
الشرح مأخوذ من كلام الرضى فى شرحه للكافية ٢٢/١ فانظرو فيها .

(٤) فى الباب لو ١٠٢ : " ولا لبس هنا فى أن التمييز لتعلق ما انتصب
عنه لا له لعدم مطابقة له ، وكذا لا لبس فى قولنا : طاب زيد آبا ،
أوطاب الزيدان أبا أو آبا ، أوطاب الزيدون أبوين أو آبا . "

وانظر شرح الكافية للرضى ٢٢١/١ .

(ولا) أى : وإن لم يصح جملة لما انتصب عنه (فهو) أى :
 التمييز يكون (لمتعلقة نحو : " طاب زيد دارا ^(١) ومطابقه ^(٢)) أى : ومطابق
 التمييز ما قصد - (هو) - ^(٣) المتعلق (فى الأكثر) أى : لا تلزم فيه
 المطابقة ، إذا جاز أن يقال : " طاب الزيدون دارا " ، إذ الغرض
 رفع الإبهام عن المتعلق الذى نسب إليه الطيب حقيقة ، " وحصل ^(٤) بالمفرد
 فيكفى ^(٥) ، وجاز أن يجعل التمييز مطابقا لذلك المتعلق فى الأكثر
 (نحو : قوله :

يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به . .

ومن أضف خلق الله أركاننا ^(٦)

(١) فى الباب لو : ١٠٢ : " دارا ودارين ودورا ، ولما وأبوة ، قيل :
 إن علما فى " طاب زيد علما " صح أن يكون صفة لما انتصب عنه ،
 ولم يصح أن يكون صفة لمتعلقة .
 قلنا : المراد بجملة لما انتصب ما ذكرنا الآن من صحة الإخبار
 بالتمييز عنه ، ولما ليس كذلك ، فلا يكون له ولمتعلقة ، وإنما هو
 لمتعلقة قطعا .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٢٢٢/١ .

(٣) كلمة " هو " ساقطة من (هـ) .

(٤) فى (هـ) " وحصل " .

(٥) هذا الشرح مثبت فى هامش الباب اللوحة ١٠٢ .

(٦) هذا البيت من بحر البسيط من قصيدة لجبريل عتبة الخطافى
 يهجو فيها الأخطل ومطامها :

بان الخليط ولو طوت ما بانا وقطعوا من حبال الوصول أقرانا
 والبيت الشاهد فى وسطها ، انظر ديوانه ص ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ،
 والرواية فيه " حتى لا صراع به " ، وانظر الشاهد فى هامش ابن عمير
 ٩/٥ ، والمقد الفريد ٤٥٤/٦ .

أى : هن أضعف الخلائق أجزاء ، ولو قال : ركننا ، لصح فى غير الشعر ،
وقبله :

لله ما صنعت تلك الميون بنا . . . قتلنا ثم لم تحيين قتلانا^(١)

النون فى تحيين ضمير المؤنث ، وهو الميون أو النساء ، نحو : "لهضرين" ،
ولذلك بقيت مع الجازم ، ولو قال : أنت يا امرأة لم تجبى سقطت ، لأنه
علامة رفع لا ضمير نحو : "لم تضربى أنت" .

(وقد يقع الواحد موقع "الجمع"^(٢) نحو قوله تعالى : = (فَإِنْ طِبَّنْ لَكُمْ)
فَنْ شَيْءٍ مِنْهُ)^(٣) =) أى : من الصداق (= (نَفْسًا)^(٤) =) أى : أنفسا .

(ونظيره) أى : ونظير وقوع الواحد موقع الجمع :

(كلوا فى بعض بطنكم تعفوا : فَإِنْ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيسٌ)^(٥)

(١) الشطر الأول مخالف لرواية الديوان والمقتضب وابن يمشى والمقد

الفريد فالرواية فى هذه المراجع هى :

* إن الميون التى فى طرفها مرض *

وفى هاش ابن يمشى "جور" انظر الصفحات السابقة فى الهاش (٦) ص ٦٠٢

وانظر المقتضب ١٧٣/٢ .

(٢) فى الأصل " موقع الجطة " .

(٣) الآية " ٤ " من سورة النساء ، وقد استشهد بها سيويه فى الكتاب

٢١٠/١ على قوع الواحد موقع الجمع ، واستشهد بها أيضا الجرد فى

المقتضب ١٧٣/٢ ، وابن مالك فى شرح عمدة الحافظ ص ٢٥٥ ، وانظر

معانى القرآن للفراء ٢٥٦/١ ، ومعانى القرآن للأخفش ٢٢٢/١ .

(٤) هذا البيت من بحر الوافر وهو من الأبيات الخمسين فى كتاب سيويه

التي لا يعرف لها قائل ، فقد استشهد به سيويه ٢١٠/٢ على وضع ===

فإن القليل من العلم علم ، (ومنه) أى : وما يكون التمييز فيه جنسا
 (=) واشتمل الرأس شيئا ^(١)) فإن الشيب يقع على القليل والكثير ،
 وإنما سيزه عما قبله بقوله : " ومنه " ، لأن الشيب فى الآية مراد به شموله
 لجميع الرأس ، وانتشاره وفشوه فى جميعه ولذلك نسب إليه الإشتغال
 على الإستمارة ، فالشيب - (ههنا) ^(٢) - لا يراد به أصل الشيب وطرف منه
 كما فى " طاب زيد علما " وإنما صح التمثيل به لأن مطلق الشيب مما يصح
 إطلاقه على القليل - (والكثير) ^(٣) - وذلك الإعتبار كان جنسا ، لا باعتبار
 خصوص موده فى الآية .

(١) الآية " ٤ " من سورة مريم .

وما ذكره من إعراب " شيئا " تمييزا هو أحد قولين فى إعرابه وهو
 اختيار الزجاج كما فى إعراب القرآن للنحاس ٣٠١ / ٢ ، والقرطبي
 ٧٧ / ١١ ، وتبعه على ذلك ابن مالك فى شرحه لمعجم الحافظ
 ص ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ .

والنول الثانى أن تكون مصدرية من اشتعل ، لأنه بمعنى شـاب ،
 وهذا قال الأخفش كما فى معانى القرآن ٤٠١ / ٢ ، ورجحه النحاس
 فى إعراب القرآن ٣٠١ / ٢ ، وانظر القولين فى الصحاح " شيب " ،
 ومشكل إعراب القرآن لمكي ٤٤٩ / ٢ .

(٢) كلمة - (ههنا) - ساقطة من الأصل و (ك) و (م) .

(٣) كلمة - (والكثير) - ساقطة من الأصل و (ك) و (ل) .

وقال صاحب المصاب اللوحة ١٠٢ : " فإن مطلق الشيب يقع على
 القليل والكثير وفيه من اللطف ما لا يتفطن بمواقفها إلا الراسخون
 فى على المعانى والبيان " .

(إلا أن يقصد الأنواع ^(١)) أى : بذلك الجنس وهو استثناء من قوله : " جنسا " أى : يفرد التمييز إن كان جنسا ، إلا أن يقصد بذلك الجنس أنواعه .

(نحو : = (بالأخسرين أعمالاً) ^(٢)) جمع العمل وإن كان جنسا ، لأن المراد أنواعه ، أى : هم الأخسرون من أنواع أعمالهم من نحو : " الصياغة ^(٣) والنجارة ، والزراعة وسائر أنواع أعمالهم ، أى : شمل الخوان أنواع أعمالهم .

(وآية أنه لتعلق ^(٤) صحة إضافته إلى ما انتصب عنه .)
الآية العلامة التى يعرف بها الشيء أى يعرف كون التمييز لما أنتصب عنه ، وكونه لتعلقه بصحة إضافته فإذا قلت : طاب زيد أبا ، وارت أن زيدا أب لم يصح إضافة الأب إلى زيد ، لأنه كإضافة الشيء إلى نفسه ، وإذا اردت أن له أبا جاز أن تقول : أبوزيد ، وكذلك يصح فى الصور المذكورة إضافة التمييز إلى ما انتصب عنه ، فيقال : أبوزيد لإرادة التعلق ، ودارزيد ، وعلم زيد ، وشيب الرأس ، وأعمال الأخسرين .

- (١) قال فى الباب اللوحة ١٠٢ : " فإن التمييز حينئذ يطابقه على حسب ما يقصد . وانظر شرح الكافية للرضى ٢٢٢/١ .
- (٢) من الآية " ١٠٣ " من سورة الكهف . وانظر إعرابها فى معانى القرآن للأخفش ٤٠٠/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٢/٢ ، وشكـل إعراب القرآن لمكى ١٠٣/١ ، وانظر شرح الكافية للرضى ٢٢٢/١ .
- (٣) فى الأصل " الضيامة " وهو تحريف .
- (٤) قال فى الباب لو ١٠٢ : " على سبيل القطع أو على سبيل الإحتمال . "

(١) (وإن كانت) أى : وإن كان التمييز (صفة ^(١))
وأنت اسم كان باعتبار الخبر ، وهو لفظ " صفة " .
هذا مقابل قوله : " وإن كان اسما ، " أى ^(٢) (٣) وإن كانت صفة
(كانت له) ^(٤) أى : لما انتصب عنه (وطبقه) أى : وكانت مطابقة
له فى الأفراد والتثنية والجمع (نحو : لله دره فارسا ، ودرهم
فارسين ، ودرهم فوارس ^(٥)) لأنه مدحه باعتبار أنه فارس ، لا باعتبار أن له
فارسا .

-
- (١) فى الباب لو ١٠٢ : " صفة صريحة كالصفات المشتقة ، أو مؤولة
نحو : كفى بزید رجلا ، فإن معناه : كاملا فى الرجولية ، وهلى
ما فسرنا الصفة به لا يرد عليه ولا على ابن الحاجب ما أورده الشيخ
الرضى وغيره عليه ، فإنه قال : وما كان ينهى له هذا الإطلائ فإن
رجلا فى : كفى بزید رجلا صح أن يكون لما انتصب عنه ولا يجوز
أن يكون لمتعلقه ، وإنما لا يرد هذا عليهما لأن رجلا فى : كفى بزید
رجلا مؤول بالصفة والصفة يجب أن تكون لما انتصب عنه لا لمتعلقه .
انظر كلام ابن الحاجب فى شرح الرضى للكافية ١ / ٢٢١ ، ٢٢٢ .
(٢) الحرف " و " زيادة من الأصل .
(٣) كلمة " أى " ساقطة من الأصل .
(٤) فى الباب اللوحة ١٠٢ : " أى لما انتصب التمييز عنه لا لمتعلقه
فإن الصفة لم تكن صالحة لهما لأن الصفة عامة فلولم تجعل لما انتصب
عنه ولم يكن هنا شئ " آخر تجعل له بقيت عامة بلا فائدة .
وانظر شرح الكافية للرضى ١ / ٢٢٢ .
(٥) الدر فى الأصل اللبن الذى ينزل من الضرع ويكنى به عن الفعل الحسن .
انظر الصحاح " درر " .
وفى هامش الباب لو ١٠٢ " الدر فى اللغة اللبن ، فلما كان معاش
المرب به استعملوه فى موضع الخير مجازا ، فقالوا : لله دره أى : خيره

(١) (واحتطت) أى : الصفة (الحال) أى : جاز أن يقال :
إن فارساً منصوب على الحال من الضمير فى دره ، والدّر اللبن ،
ويقال فى الذم : لا در دره ، أى لا كثر خيريه ، واللام فى "لله"
للتعجب والمدح ، ويحتمل وجهين :-

أحدهما : التعجب من خيره وجوده ، وإضافته للمعروف .

والثانى : التعجب من لبنة الذى أرتضعه من ثدى أمه .

أ-

أى : أتعجب من ذلك اللبن الذى تولد وترى به مثل هذا الولد /
الكامل فى الصفات ، (التمييز أولى) ، لأن المقصود مدحه بالفروسية
لا مدحه حال الفروسية ، إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات
وهو ظاهر (٢) .

=== وفى الاصطلاح : الدر الحفظ . وفيه أيضا : والمرب إذا عظموا
شيئا غاية التعظيم أضافوه إلى الله ايدانا بأن هذا الشئى .
لا يقدر على إيجاده إلا الله تعالى ، وأن هذا جدير بأن يتعجب منه
لأنه صادر عن فاعل قادر مصدر للأشياء المعجبة .

(١) انظر المرجعين السابقين فى نفس الصفحات .

(٢) هذا هو اختيار الجمهور كابن الحاجب . انظر شرح الكافية
للرضى ٢٢٢/١ ، وابن يعين فى شرحه للمفصل ٧٣/٢ ، وابن مالك
فى شرحه للمعدة ص ٤٧١ .

وقال الرضى بعدما ذكر ترجيح ابن الحاجب للتمييز :

"وأنا لا أرى بينهما فرقا ، لأن معنى التمييز عندما أحسن فروسيته
فلا يمدح فى غير حال الفروسية إلا بها ، وهذا المعنى هو الاستفاد
من ما أحسنه فى حال فروسيته ، وتصريحهم بمن فى : لله درك من
فارس ، دليل على أنه تمييز ."

(ولزمه) أى : ويلزم التمييز (التنكير) أى : لا يكون إلا نكرة
(على الأعراف) الذى هو مذهب البصريين ،
واحتجوا عليه بثلاثة أوجه :-

أحدها : القياس على الحال من الإشتراك فى رفع الإبهام .
والثانى : أن المقصود من التمييز رفع الإبهام ، وهو حاصل بالنكرة فيضبح
التعريف .

والثالث : أن النكرة هو الأصل ، والمعرفة فرع عليها ، ولا يعدل عن الأصل
إلى الفرع بلا غرض ، ولا غرض فى التعريف لما ذكرناه ^(١) .

(ويحتج للآخر) أى : القول الآخر وهو مذهب الكوفيين ^(٢)
(بقوله تعالى : (إِنْ تَنْفَيْهِ نَفْسَهُ) ^(٣) - فيمن قرأ) فإن المراد
إلا من سفه نفسا ، إذ " سفه " لازم لا يقتضى مفعولا .

(١) انظر حجج البصريين فى المقتضب ٣/٣٢ ، ٣٤ ، ٥٦ ، ٩٠ ،
والمقتصد ٢/٦٩٢ ، ٦٩٣ ، وشرح جمل الزجاجى لابن صفور ٢/٢٨١ ،
وابن يعين ٢/٧٠ ، وشرح الكافية للرضى ١/٢٢٣ ، واللمع ص ١٤٧ ،
والتسهيل ص ١١٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٦ ، ٤٦٧ .
وانظر شرح الألفية عند قول ابن مالك :-
اسم بمعنى من بين نكرة . ينصب تمييزا بما قد فسسه .

(٢) انظر المراجع السابقة فى الهاش السابق .

(٣) الآية " ١٣٠ " من سورة البقرة والكوفيون يجعلون " نفسه تمييزا ويستدلون
بها على جواز وقوعه معرفة . انظر معانى القرآن للفراء ١/٧٩ .
أما البصريون فيحطونه على نزح الخافض . انظر إعراب القرآن للنحاس
ص ٢١٤/١ ، ومشكل إعراب القرآن لمكى ابى طالب ١/١١١ ، وشرح
الكافية للرضى ١/٢٢٣ ، والتصريح ١/٣٩٤ .
===

(وفي الأول) أى : فى القول الأول وهو الأعراف
 (تحمل^(١) الآية على نزع الخافض) أى : سفه فى نفسه ، أو على
 تضمن معنى الجهل أى : جهل نفسه .
 وقوله فى الكتاب : " فحين قرأ " يقتضى ظاهراً أن فى الآية قراءة أخرى ،
 وقد تتبعت كتباً كثيرة معتبرة فى مشهور القراءة وشواذها ، وسألت
 المعتبرين فى القراءة وما عثرت على نقل قراءة أخرى فى الآية لا مشهورة
 ولا شاذة^(٢) ، ولعل المصنف وقف على ما لم نقف عليه ،

وقال الأخفش فى معانى القرآن ١٤٨/١ : " فزعم أهل التأويل
 أنه فى معنى " سفه نفسه " وقال يونس أراها لفة ، ويجوز
 فى هذا القول : سفهت زيدا ، وهو يشبه " فحين رأه وخسر
 نفسه ، إلا أن هذا كثيراً .
 وذهب ابن هشام فى المغنى ص ٥٧٩ : إلى أنها مضمه معنى
 أمتن أو أهلك " .
 وقال فى ص ٦٠٨ : " أن " من " نصب على الاستثنا " ونفسه تأكيد
 وهذا يكون فى " نفسه " ارجحة آراء :-
 الأول : النصب بنزع الخافض وعليه جمهور البصريين .
 الثانى : التمييز وهو اختيار جمهور الكوفيين .
 الثالث : النصب على المفعول به على تضمنين سفه معنى فعل متعد
 وهذا قال الأخفش وابن هشام فى أحد قوليه .
 الرابع : نصب على التوكيد " لمن " المنصوطة على الاستثنا .
 وقد أنمار المصنف والشارح إلى الرأيين الأولين .
 (١) فى (هـ) " تحتل " وهو خطأ .
 (٢) لقد فعلت أنا أيضاً مثل فعل الشارح من البحث والسؤال لعل أعتد
 على ما لم يعثر عليه ، ولكننى انتهيت إلى المجز عن المثور على أى
 قراءة فيها .

ومحتمل أن يكون غلطاً من الناسخ وأنه في الأصل " فيما قيل " أى : فى
أحد الأقوال ، إذ تحتمل الآية نزع الخافض والتضمن ، والتمييز أيضاً ،
فلا يتعين لواحد ،

ومعزده لفظ صاحب المغنى^(١) ، إذ قال : " حجة الكوفيين قوله : تعالى
= (شَفِيعَ نَفْسِهِ) = على أحد الأقوال ."
ولم ينقل فيه قراءة أخرى ، مع أنه مرجع وأستاذ فى القراءة مشهور ،
والله أعلم بحقيقته .

-
- (١) المشهور من كتب النحو بهذا الاسم ثلاثة كتب :-
أحدها : المغنى فى شرح الإيضاح العزدي لعبد القاهر الجرجاني
ذكره فى مقدمة المقتصد ٦٧/١ ، وقال إنه كتاب لا يطول إليه
باع كل إنسان ، وذكر محقق المقتصد إنه يقع فى ثلاثين مجلداً ،
ولا يعرف مكانه من العالم .
الثانى : المغنى لابن فلاح وقد نقل عنه السيوطى فى عدة مواضع
من الأشباه والنظائر منها فى ٤٩/١ ، ٧٢/١ ، ٧٥ ، ١٠٦ ،
١٠٧ ، ١٢٦ ، ١٧٦ ، ١٨٣ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٤٦/١ ، ٢٦١ ،
٢٧٨ ويبدو من نقل السيوطى عنه أنه كتاب قيم .
الثالث : مغنى اللبيب لابن هشام وهذا يستحيل أن يكون هو
المراد لأن ابن هشام متأخر عن الشارح ، فبقى الاحتمال يدور بين
كتاب عبد القاهر وكتاب ابن فلاح ويترجح عندي أنه كتاب ابن فلاح
لكثرة نقل السيوطى عنه بينما لم أعثر على أحد نقل عن المغنى للجرجاني
والله أعلم .
(٢) من الآية " ١٣٠ " من سورة البقرة .

(ولا يجوز تقديمه) أى : تقديم التمييز (على عامه مطلقا .)
 أى : - (سواء)^(١) - كان العامل فعلا أو معنى فعل ، هذا مذهب سيويه
 وجمهور البصريين^(٢) ، واحتجوا عليه بوجوه :-

أحدها : أن التمييز فى المعنى فاعل على ما سيأتى ، إن معنى " طاب
 زيد نفسا " طاب نفس زيد ، ومعنى : " تصيب زيد عرقا " تصيب عرق زيد
 والفاعل متعين تقديمه .

والثانى : أن التمييز تفسير والتفسير لا يتقدم على المفسر .

والثالث : أن الغرض من التمييز ذكر الشئ " مجملا أولا ومفسرا آخر " ،
 ليكون أوقع فى النفس وأكد على ما سيأتى آخر الباب ، فلو قدم فات / هذا
 الفرعى .

(خلافا للمازنى والجرى فإما كان العامل فعلا^(٣) نحو :

(١) كلمة - (سواء) - زيادة من (هـ) .

(٢) انظر سيويه ٢٠٥ / ١ ، والمقتصد ٦٩٤ / ٢ ، وشرح جمل الزجاجى
 لابن عصفور ٢٨٤ / ٢ ، والايضاح فى شرح المفصل ٣٥٦ / ١ ، وابن
 يعيش ٧٣ / ٢ - ٧٤ ، وكشف المشكل فى النحو ٤٩٢ / ١ ، والتسهيل
 ص ٣٦ ، والانصاف فى مسائل الخلاف ٨٢٨ / ٢ ، والخصائص ٣٨٤ / ٢ ،
 وشرح الكافية للرضى ٢٢٣ / ١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٦ .

(٣) انظر المقتضب وهامشه ٣٦ / ٣ ، وانظر المراجع المذكورة فى الهامش
 السابق .

وقد تبعهما على هذا ابن مالك فقال فى شرح عمدة الحافظ ص ٤٧٦ :
 وقولهم أثول قياسا على سائر الفضلات المنصوطة بفعل متصرف ولأن ذلك
 وارد فى الكلام الفصيح . . . الخ . وانظر التوضيح ٣٧١ / ٢ ، ومغنى
 اللبيب ص ٥١٤ .

قوله :

أتهجر سلى بالفراق حبيبها : وما كاد نفسا بالفران تطيب^(١)

فيم أنث الضمير في " تطيب " .

(أى^(٢)) - مذهب الكوفيين ، والمازنى ، والبرد جواز تقديم التمييز على العامل إذا كان فعلا واحتجوا بالقياس على الحال بجامع الاشتراك في رفع الإبهام .

وجوابه بالفرق وهو أن الحال فضلة فجاز تقديمه كالمفعول ، والتمييز فاعل في المعنى فلا يتقدم .

واحتجوا أيضا بقول أعشى همدان^(٣) : " أتهجر . . . البيت

(١) هذا البيت من بحر الطويل وهو للأعشى الهمداني كما ذكر الشارح ونسبه العيني في شرح الشواهد ٢٣٥/٣ للمخبل السعدي وينسب أيضا لقيس بن الملوح ، وهو مطلع القصيدة ومعه :
إذا قيل من ما الفرات وطيبه تمرغلى منها أغن غصوب
وهو في المقتضب ٣٧/٣ ، والإيضاح المعنى ص ٢٠٣ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، وهامش الكتاب ٢١١/١ ، والمقتصد ٦٩٣/٢ ، وجمل الزجاجي ص ٢٤٣ ، وشرحها لابن عصفور ٢٨٣/٢ ، وكشف المشكل في النحو ص ٤٩٣ ، وابن يعيش ٧٣/٢ ، والعيني ٢٣٥/٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٨٢٨/٢ .
والرواية في أكثر هذه المراجع " ليلى " بدلا من " سلى " وفي بعضها (وما كان) وقد أشار إلى هذه الرواية الشارح .
وفي جمل الزجاجي ص ٢٤٧ وينشد : " ما كان نفس " بالرفع .

(٢) كلمة - (أى) - زيادة من الأصل .

(٣) واسمه عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث ، وهو شاعر محسن مقدم كان في عصر بني أمية وقد قتله الحجاج بسبب هجائه لبني ثقيف . انظر ترجمته في معجم الشعراء للمرزباني ص ١٤ ، ١٥ ، وانظر الهامش (١) .

على رواية تأنيث الضمير في تطيب ، وإنما قيد به هذه الرواية لأنه حينئذ
في " كاد " ضمير الشأن لتذكيره ، وفي " تطيب " ضمير " سلى " ، أى :
وما كاد الشأن تطيب سلى نفسا بالفراق فقد نفسا ، وأما على رواية
التذكير في ضمير " تطيب " فلا يتمين الاستدلال ، إذ جاز أن يكون
الضمير في " كاد " للحبيب ، و " نفسا " ينتصب على التمييز من " كاد " ،
وهو العامل فيه ، وتطيب خبر كاد ، أى : ما كاد نفسا يطيب بالفراق
بمعنى : ما كاد نفسه تطيب بالفراق ، ويروى : " وما كان " بالنون
ولا استدلال لهم فيه لجواز أن يرجع ضمير كان إلى الحبيب أو إلى سلمى
بتأويل المعشوق والمحبيب ، ونفسا خبر كان ، ويطيب على التذكير أو على
التأنيث صفة " نفسا " بتأويله بالشخص في التذكير ، أى : ما كان نفسا
طيبة بالفراق ، ويروى : " يطيب " بالضم من الأطابة ، ولا استدلال فيه ،
لكون نفسا مفعولا لتطيب مقدا ، أى : " ما كاد نفسا تطيب بالفراق " ،
وجاز على رواية : كاد وتأنيث تطيب أن يكون الضمير في كاد للحبيب
أو لسلى بالتأويل المذكور ، ونفسا خبر كاد ، وتطيب : صفة نفسا ،

(١) قال المصنف في تعليقاته اللوحة ١٦ : " لا تكون دلالة جواز تقديم
المميز على عامله قاطعة بالبيت إلا فهم أنت الضمير في " تطيب " ،
فيكون في " كاد " ضمير الشأن وفي " تطيب " ضمير " سلمى " ،
أى : وما كاد الشأن تطيب سلى نفسا بالفراق ، فقد نفسا ، ولو
ذكر الضمير فيه على أن يكون ضمير الحبيب فيحتمل أن يكون في كاد
أيضا ضمير الحبيب ويكون هو عاملا في التمييز على معنى : وما كاد
الحبيب نفسا تطيب بالفراق ، أى : وما كاد نفس الحبيب يطيب
بالفراق .

(٢) انظر شرح الشواهد للمعنى ٢٣٨/٣ - ٢٣٩ .

أى : نفسا طيبة بالفراق ، ويكون على استعمال "كاد" على الأصل المرفوض^(٢)
نحو :

* وما كنت آيبا^(٣) *

والأرجح الأول ، والغرض أنه لا يتمين الاستدلال أيضا على تأنيث
الضمير فى تطيب ، وذكر فى التعليق أن دلالة البيت على رواية التأنيث
قاطعة^(٤) ، وهذا الاحتمال يدفع قطع الدلالة .

(١) انظر شرح الشواهد للحمينى ٢٣٨/٣ - ٢٣٩ .

(٢) فى الأصل " المرفوض " .

(٣) هذا بمعنى بيت من الطويل لتأبط شرا : ثابت بن جابر بن سفيان وهو
أحد الصماليك المشهورين فى الجاهلية . انظر ترجمته فى الشعر
والشعر ص ١٤٣ ، ولهذا البيت قصة مذكورة فى الخزنة ٥٤٢/٣ .
والبيت بتمامه :

فابت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر
وهو فى الخزنة ٥٤٣/٣ ، والمقتصد ١٠٤٨/٢ ، واللسان " كيد " .
والحمينى ١٦٥/٢ - ١٦٦ ، والتصريح ٢٠٣/١ ، والمفصل ص ٢٤٥ ،
وابن يعين ١٣/٢ ، والانصاف ٥٥٤/٢ ، والدرر اللوامع ١٠٧/١ .
والأصل المرفوض الذى أشار له وأستشهد عليه بهذا البيت هو وقوع
خبر كاد اسما مفردا بدلا من مجيئه فعلا الذى هو الفرع المستعمل
انظر المراجع السابقة فى نفس الصفحات .

(٤) جاء ذلك فى اللوحة ١٦ وقد نقلت قوله بكامله فى الهامش (١)

(ثم التمييز في الأصل مثنى بما - (هو) - منتصب عنه .)
 أى : (٢) موصوف في المعنى بما انتصب التمييز عنه ، إن الأصل : عندى
 سمن منوان ، وهسل مل " الأنا " ، ودراهم عشرون ، وكذا فى " طاب زيد نفسا "
 الأصل وصف النفس بالطيب ، والفاعل فى المعنى موصوف بالفعل (٣) .

(وانما أزيل) أى التمييز عما هو أصله ، / أو أزيل اتصاف التمييز لفظا ^{٧٤}
 ب ٧٣ بما انتصب عنه ، (توخيا) أى طلبا ، (لضرب من الجالفة والتوكيد) (٤) .
 أما الجالفة " فلأن كون الشيء مجملا (٥) أولا ومفصلا ثانيا أبلغ وأوقع
 فى النفس من ذكره مفصلا أولا ، وتمام تقريره فى علم المعانى والبيان ،
 وأما التوكيد فاما أن يراد به تقرير الجالفة وتوكيدها ، وأما أن يراد به
 - (أنه) (٦) - بمنزلة تكرير الشيء مرتين مجملا ومفصلا ، فهو كزيد زيد ،
 أو زيد نفسه .

-
- (١) كلمة - (هو) - ساقطة من (هـ) .
 (٢) فى (هـ) زيادة كلمة " هو " بمذكمة " أى " .
 (٣) انظر ابن يمين ٧٤/٢ ، والايضاح فى شرح المفصل ٣٥٧/١ ، وشرح
 الكافية للرضى ٢٢٣/١ .
 (٤) انظر ابن يمين ٧٥/٢ ، والايضاح فى شرح المفصل ٣٥٨/١ ، وشرح
 الكافية للرضى ٢٢٣/١ .
 (٥) فى (م) " فلكون الشيء مجملا " .
 (٦) كلمة - (أنه) - ساقطة من الأصل .

بحث الاستثناء (١)

(ومنها) أى : ومن المنصهات (ما أنتصب من المستثنى ، وهو :
المذكور بعد " إلا ") وأخواته نحو : " حاشا وعدا ، وخلا ، وغير "
على ما سيأتى ، وقد يوجد فى بعض النسخ : هكذا : " وهو المذكور بعد
الإغیر الصفة (٢) فكانه غير محتاج إليه ، لأن المراد بقوله : " ما أنتصب " :
ما جاز انتصابه ، " والا " بمعنى " غير " جاز انتصاب ما بعده أيضا ، تقول :
" رأيت رجلا إلا زيدا " وإنما حده بهذه الغدر ، لأنه أراد المشترك
بين المتصل والمنقطع ، وأخذهما فخرج من متعدد والآخر غير مخرج
فتمضى لما يشتركان فيه . (٤)

-
- (١) العنوان المثبت من (م) و (ل) وفى (ظ) و (هـ) " المستثنى "
ولا عنوان فى الأصل و (ك) .
(٢) تكلم ابن الحاجب فى شرحه للمفصل ٣٥٩ / ١ ، والرضى فى شرحه
للكافية ٢٢٥ / ١ تكلم كلاهما كثيرا عن إشكال الاستثناء عقلا وعن حده ،
وهو كلام يضيئ عنه المقام هنا فأرجع إليه فيهما .
(٣) الرواية التى أشار إليها الشارح هى الموجودة فى (ظ) والعباب .
(٤) عرف ابن جنى فى اللج الاستثناء فقال فى ص ١٤٩ : " ومعنى الاستثناء
أن تخرج شيئا مما أدخلت فيه غيره ، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره
وعرفه المستولى عليه " إلا " وتشبه به أسماء وأفعال وحروف . . . الخ "
وقال صاحب كشف المشكل فى النحو ص ٤٩٤ : " فضل : أمـا
ما الاستثناء فهو إخراج بعض من كل بالـا أو بكلمة فيها معنى " إلا . . الخ "
وفى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٤٨ / ٢ : " الاستثناء : إخراج
الثانى ما دخل فيه الأول بالأدوات التى وضعتها العرب لذلك . . الخ "
وقال ابن مالك فى التسهيل ص ١٠١ : " وهو المخرج تحقيقا أو تنديرا
من مذكور أو متروك " بالـا " ، أو ما بمعناها بشرط الفائدة "

(فحصل) أى فالمستثنى متصل (إن كان مخرجا من متعدد لفظا
أو تقديرا نحو : " جاءني القوم إلا زيدا " ^(١) هذا مثال للمتعذر لفظا ،
أى : لفظه موضوع لمتعذر ، ولو مثل بنحو " الرجال " كان أولسى ،
(وضربت زيدا إلا رأسه " ^(٢) هذا مثال للمتعذر تقديرا ، إذ لفظ
" زيد " علم موضوع لشخص لا تعدد فيه ، وليس في لفظه تعدد إذ ليس
بجمع ، ولكن التعدد فيه تقديري ، باعتبار الأجزاء ، لا باعتبار الجزئيات ،
إذ أجزاء زيد متعددة كالرأس ، واليد ، والرجل ، وسائر الأعضاء .

=== وانظر سيويه ٣٠٩/٢ وما بعدها ، والمقتضب ٣٨٩/٤ ، والمقتصد
٦٩٩/٢ ، والايضاح في شرح المفصل ٣٥٩/١ ، وابن يمين ٧٥/٢ ،
وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢٤/١ ، ٢٢٥ .
(١) انظر المراجع السابقة في الهامش السابق في نفس الصفحات .
(٢) تفسير الحنفى ومثاله للمتعذر تقديرا مخالف لتفسير الرضى
ومثاله له في شرحه للكافية ، فقد قال فيها ٢٢٤/١ :
" وقد يكون مقدرا نحو : " ما جاءني إلا زيد " ، أى : ما جاءني أحد
إلا زيد " .

وتبعه على ذلك الحسيني في الباب اللوح ١٠٣ فقال :
" وتقديرا " أى : متروك الذكر . " وجعل المثال " وضربت زيدا إلا رأسه "
من المتعذر لفظا فقال : " وضربت زيدا إلا رأسه " فإن " زيدا " مفرد
متصل بالأجزاء حسا لكن يصح افتراقها حكما بالنسبة إلى بعض
الأفعال كالضرب والبيع ، وإنما لم يذكر مثال المتعذر تقديرا لذكره
بعد ذلك ، قال الشارح : " وضربت زيدا إلا رأسه " مثال للمتعذر
تقديرا وفيه نظر على ما ذكرنا .

(والا) أى : وإن لم يكن مخرجا من متعدد ، (فننقط ———)
 نحو : " ما جاءنى أحد إلا حمارا ^(١) ، (وهو) أى المستثنى (منصوب)
 أى يجب نصبه (بعد " إلا " غير الصفة فى كلام موجب ^(٢)) وتفيد بغير الصفة
 لأن " إلا " ، إذا كان صفة بمعنى " غير " لا يجب نصب ما بعده على ما ستأتى
 تفاصيله .

(١) قال الجرد فى المقتضب ٤/٤٦٢ : " هذا باب ما يقع فى الاستثناء
 من غير نوع المذكور قبله ، وذلك فذلك : " ما جاءنى أحد إلا حمارا " .
 وانظر سيبويه ٢/٣١٩ .

(٢) قال سيبويه فى الكتاب ٢/٣٣٠ - ٣٣١ : " هذا باب لا يكون المستثنى
 فيه إلا نصبا ، لأنه مخرج مما ادخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله
 كما عمل العشرة فى الدرهم حين قلت : " له عشرون درهما " .
 وهذا قول الخليل - رحمه الله - ، وذلك فذلك : " أتانى القوم إلا أباك
 ومررت بالقوم إلا أباك ، والثوم فيها إلا أباك ، وانتصب الأب إن لم يكن
 داخلا فيما دخل ما قبله . ولم يكن صفة ، والعامل فيه ما قبله من
 الكلام . . . الخ " ، وانظر المقتضب ٤/٣٨٩ .
 وقال ابن مالك فى الخلاصة :

ما استثنيت إلا مع تمام ينتصب :

انظر شراح الألفية عند هذا البيت ، وانظر المقتصد ٢/٦٩٩ ، واللمع
 ص ١٥٠ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٥٤ .
 وقد اختلف النحاة فى ناصب المستثنى الموجب بعد " إلا " وتتلخص
 آراؤهم فيما يلى :-

١ - سيبويه يرى أن العامل فيه ما قبله من الكلام . انظر الكتاب ٢/٣٣١
 وتبعه على ذلك جمهور البصريين وقد رجحه ابن الحاجب فى
 الايضاح فى شرح المفصل ١/٣٦٢ وأبو على فى الايضاح . انظر
 المقتصد ٢/٦٩٩ .

٢ - الجرد يرى أنه منصوب بإلا التى نابت عن " استثنى " أو أعنى "
 ===

(ومنقطعا) أى : وهو منصوب (١) إذا كان منقطعا ،

(مستنما إيقاعه موقع الاسم الأول نحو :

= (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) = (٢)

=== كما فى المقتضب ٣٩٠/٤ ، وانظر الخصائص ٢٧٦/٢ ، ووافقه

ابن مالك فى التسهيل وعزا هذا القول لسيويه . انظر التسهيل

ص ١٠١ وما نسب لسيويه خطأ بدليل ما سبق أن ذكرناه .

وقد ضعف ابن جنى فى الخصائص ٢٢٦/٢ رأى الجرد .

ونظمه أيضا ابن عصفور فى شرحه لجمل الزجاجى ٢٥٢/٢ ، وابن

الحاجب فى الايضاح فى شرح المفصل ٣٦٢/١ .

٣ - الفراء من الكوفيين يرى أنه منصوب بالـ "أ" على أنها مركبة من "إن" ولا

ثم خفت نون "إن" وأدغمت فى "لا" وجعلت كاللغة الواحدة .

انظر شرح الجمل ٢٥٣/٢ ، والانصاف ص ٢٦١ .

٤ - ونسب للكشافى قولان :-

أحدهما : أنه منصوب لمشابهة للمفعول .

والثانى : أنه منصوب لمخالفة الأول وذلك لأن معنى "قام القوم

إلا زيد" إثبات القيام للقوم ونفيه عن زيد .

انظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٥٣/٢ ، والانصاف ص ٢٦١ ،

وانظر فى هذه الأقوال جميعا شرح الكافية للرضى ٢٢٦/١ - ٢٢٧ .

وابن يمشى ٢٦/٢ - ٧٧ ، وأوصلها صاحب التصريح الى ثمانية آراء .

انظر التصريح ٣٤٩/١ .

(١) فى (هـ) زيادة - (أى) - فى هذا المكان .

(٢) الآية "٤٣" من سورة هود .

قال سيويه ٣٢٥/٢ : "أى : لكن من رحم"

وقال النحاس فى إعراب القرآن ٩٣/٢ : "إلا من رحم" فى موضع نصب

استثناء ليس من الأول ، ويجوز أن يكون فى موضع رفع على أن "عاصما"

بمعنى معصوم ، ومن أحسن ما قيل فيه أن يكون "مَنْ" فى موضع رفع ===

مطلقا في اللغة الحجازية نحو : " ماجاني أحد إلا حمارا " وفي تميم
جاز رفعه على البدل (١).

المنقطع : هو ما لا يكون من جنس الأول ، وهو قسمان :
قسم يحتج إيقاعه موقع الاسم الأول يضرب من التأويل نحو : " ماجاني
أحد إلا حمرا " إن لا يصلح إطلاق أحد على حمرا بالتأويل ،

والمعنى لا يعصم اليوم من أمر الله إلا الراحم ، أي إلا الله جل وعز ،
ويحسن هذا لأنك لم تجعل " عاصما " بمعنى معصوم فتخرجه من
بابه . وانظر شكل إعراب القرآن لمكي ٣٦٦/١ ، والمقتضب ٤/٤١٢ .
(١) قال سيويه ٣١٩/٢ : " هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر
ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك :
" ما فيها أحد إلا حمارا " ، جاءوا به على معنى ولكن حمارا ، وكرهوا
أن يبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه فعمل على معنى
ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل المشرين في الدرهم .
وأما بنو تميم فيقولون : لا أحد فيها إلا حمار ، أرادوا ليس فيها
إلا حمار ولكنه ذكر أحدا تأكيدا لأن يعلم أن ليس فيها آدمي
ثم أبدل ... الخ " وانظر المقتضب ٤/٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ،
وانظر شرح الألفية عند قول ابن مالك :-

وانصب ما أنقطع وعن تميم فيه ابدال وقع

وانظر اللص ص ١٥١ ، وابن يعيش ٢/٧٦ ، ٨٠
وكلام سيويه هنا صريح في أن الاستثناء المنقطع منصوب أيضا
بما قبله ،

ورجح ابن الحاجب أن العامل فيه هو " إلا " فقال في الإيضاح في شرح
المفصل ٣٦٣/١ :

" فأما المنقطع فالعامل فيه " إلا " لأنها تعمل عمل لكن ولها خبر
مقدر على حسب المعنى المراد ، ومنهم من يقول إنه يظهر ."

١٧٤١ ب ٧٤

ونحو قوله تعالى : (لا عاصم اليوم من أمر / الله إلا من رَجِم)^(١) = /
 على أن المراد بمن رحم المرحوم ، فإنه يحتج بإيقاع العاصم على المرحوم
 بالتأويل ، فيجب نصبه على المذهبين^(٢) بلا خلاف ،
 وقسم لا يحتج بإيقاعه موقع الاسم الأول وهو المراد بقوله في الكتاب :
 " ومطلقا " أى : ومنقطعا مطلقا عن قيد امتناع إيقاعه موقع الاسم الأول ،
 أى : يجوز إيقاعه موقعه بضرب من التأويل نحو : " ماجاءني أحد الاحمارا "
 فإن الأحد قد يتناول الحمار بضرب من التأويل ، وهو أن يواد بالأحد الشيء ،
 أو يواد بالأحد الشخص وما يتعلق به من مركبه ونحوه ، فإنه حينئذ يتناول
 الحمار مجازا ، فهذا القسم يجب نصبه عند أهل الحجاز ، ويجوز رفعه
 على البدل عند بني تميم ، ولو قال في الكتاب : " وأما في المطلق عن قيد
 الامتناع إلى آخره كان أظهر وأدل على المقصود ، ومثل في الكتاب فسى
 المنقطع الذى لا يصح إيقاعه موقع الاسم الأول بقوله تعالى : (لا عاصم
 اليوم من أمر الله إلا من رحم)^(٣) أى : إلا من رحمه الله ، بمعنى إلا المرحوم
 والمرحوم يحتج بإيقاعه موقع العاصم لأن المرحوم معصوم لا عاصم ، وهذا
 على أحد الوجوه ، وقد قيل : ان العاصم بمعنى ذو العصمة فيشمل العاصم
 والمعصوم فيكون الإستثناء من جنس الأول ، وقيل : العاصم فاعل

(١) الآية " ٤٣ " من سورة هود .

وانظر في هذا التقسيم شرح الكافية للرض ١/ ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، وابن

يميش ٨٠/ ٢ ، والايضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٥ .

(٢) أراد بالمذهبين لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم .

(٣) الآية " ٤٣ " من سورة هود ، وقد تقدم الكلام عليها في الهاش

(٤) ص ٦٢٠ .

بمعنى مفعول ك = (ما دافق)^(١) والتقدير : لا معصوم إلا المرحوم ،
فهو من جنس الأول أيضا ، وقيل : " من رحم " هو الراحم ، أى : إلا من
رحم الخلق ، فيكون من جنس العاصم أيضا ، أى : لا عاصم إلا الرحم^(٢) .
(وروى قوله :

* إلا أوارى لأياما أبينها^(٣) .

مرفوعا منصوبا ،) البيت للنايفة وآخره :

.. والنوى كالحوى بالظلومة الجلد *

(١) من الآية " ٦ " من سورة الطارى وتام الآية = (خلق من ماء دافق) = .

(٢) أنظر المراجع المتقدمة فى الهوامش ص ٦٣ و ١ - ص ٦٣٢

(٣) هذا شطر من بيت من بحر البسيط وهو للنايفة الذبياني كما ذكر
الشارح من معلقته التى مطلعها :-

يا دارمية بالعليا فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد
والنايفة لقب له ويكنى أبا أمانة وأبا ثناء بابنتيه واسمه : زياد بن
عمرو بن معاوية وهو شاعر جاهلى اشتهر باعتذارياته التى اعتذر بها
للنعمان . انظر ترجمته فى شرح القصائد المشر للتبريزى ص ٣٤٩ ،
والمعلقات المشر وأخبار شعرائها لاحد بن الأمين الشنقيط ص ٤٩
ومابعدهما وفى مقدمة ديوانه ص ١١ .

والبيت المذكور من شواهد سيبويه قال فى الكتاب ٢ / ٣٢٠ - ٣٢١ :
قال بعد ذكر أن بنى تميم يرفعون المستثنى المنقطع : " وعلى هذا
انشدت بنو تميم قول النايفة الذبياني : يا دارمية

إلا أوارى لأياما أبينها والنوى كالحوى بالظلومة الجلد
وأهل العجاز ينصبون - وانظره شرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢ / ٦٦ ،
٦٧ ، ٦٨ ، وشرحها للنحاس ص ١٩٤ .

والبيت فى ديوانه ص ٧٦ تحقيق ابن عاشور وفى شرح القصائد المشر
للتبريزى ص ٣٤٨ ، وأخبار المعلقات المشر لابن الأمين الشنقيط ص ٤٩
===

وقبله :

وقفت فيها أصيلا لا أسائلا

(١) عيت جوابا وما بالربع من أحد

اللاى البطء ، و " ما " زائدة ، أى : عرفت دارمية وتبينتها بمد بطء
وتأمل ، لأنها تغيرت عن حالها لخرابها ، و " الأوارى " جمع " آرى "
وهى التى يحبس بها الخيل من وتد أو حبل ، و " النوى " حاجز من تراب
يجعل حول البيت والخيمة لئلا يصل إليها الماء ، و " المظلومة " الأرض
التي حفر فيها الحوض ، وسماها مظلومة لأنها لم تكن موضع حوض فجعلوها
موضعه ، ووضع الشئ فى غير موضعه ظلم ، والجلد : الأرض الفليضة
الصلبة (٢) استثنى " الأوارى " من الأحد (٣) ، وهى ليست من جنسه

==== و يوجد فى أغلب كتب النحو والرواية فى ديوانه " إلا الأوارى "
بالتعريف وكذلك فى المعلقات العشر وأخبارها ، قال التبريزى :
" ويرى إلا أوارى " والنصب أجود .
(١) فى بعض الروايات " أصيلا كى أسائلا " ، وفى بعضها " أصيلا نا "
والأصيل المشى ويرى ولقت فيها طويلا . انظر شرح المعلقات
المشر للتبريزى ص ٣٥٠ ، وعيت جوابا أى : لم ترد على سؤاله ،
والربع المنزل .

(٢) انظر شرح الأبيات فى شرح أبيات سيويه للسيرافى ٦٨/٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨
وشرح المعلقات العشر للتبريزى ص ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ .

(٣) فى تعليقات المصنف اللوحة ١٦ : * إلا أوارى ما أبينها * وقبله :

وقفت فيها أصيلا لا أسائلا . . أعيت جوابا وما بالربع من أحد

" إلا أوارى . . " وهو جمع الأرى وهو محبس الدابة وقد يسمى الآخية
آريا ، وهو حبل تربط بها الدابة فمن نصبها على الاستثناء المنقطـ

على معنى لكن بها أوارى أو على أنه جعل النوى ، والأوارى من

====

فالأستثناء منقطع ، مثل : " ما جاءني أحد إلا حمارا " فذلك جـاز
الوجهان : الرفع والنصب عند بنى تميم ^(١) ،

١٧٥٩
١٧٤

(ومقدما) عطف على / " منقطعا " أى : يجب النصب إذا كان المستثنى
مقدما (على المستثنى منه نحو : " ما جاءني إلا عمرا أحد ") وإنما
وجب نصبه إذا قدم ، لأن رفعه كان على البذل ، فإذا تقدم اتسع
البذل فوجب النصب ^(٢) .

=== من جملة الأُحدين مجازا فاستثناءها ، ومن رفع فعلى البذل من
محل أحد ، ولا يكون إلا على هذا الوجه الثانى .
وتمام البيت :

* والنوى كالحوى بالملومة الجلد *

والمظلومة : الأرض التى لم تحفر ثم حفرت وذلك التراب الظليم ،
والجلد : الأرض الصلبة انتهى .

(١) فى الأصل " عند تميم " .

(٢) قال سيويه فى الكتاب ٣٣٥/٢ : " هذا باب ما يقدم فيه المستثنى
وذلك قولك : " ما فيها إلا أبوك أحد " ومالى إلا أبوك صديق " .
وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى
إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون بدلا منه ، لأن الاستثناء
إنما حده أن تداركه بعد ما تنفى فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام
هذا حملوه على وجه يجوز إذا أخرجت المستثنى . . . الخ " .

وقال فى ٣٣٧/٢ : " وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثون بهم
يقولون : مالى إلا أبوك أحد ، فيجعلون " أحدا " بدلا كما قالوا :
ما مررت بمثله أحد فجعلوه بدلا ، وإن شئت قلت : مالى إلا أبوك صديقا
كأنك قلت : لى أبوك صديقا وقد يكون أيضا على قوله : لا أحد
فيها إلا زيدا " .

وقال الجرد فى المختضب ٣٩٧/٤ " وهذا باب ما لا يجوز فيه البذل
===

(وان قدم على صفة المستثنى منه فهو بمنزلة التقديم - (عليه) -)
أى : على المستثنى منه (على رأى والصحيح أن لا يكثر بهـذا
التقديم) (٢) أى : لا يبالى بهـ .

=== وذلك الإستثناء المقدم نحو : ما جاءنى إلا زيدا أحد ، وما مررت
إلا زيدا بأحد " وإنما امتنع البديل لأنه ليس قبل زيد ما تبدله منه ،
فصار الوجه الذى كان يصلح على المجاز لا يجوز ههنا غيره .
وانظر ص ٣٩٨ - ٣٩٩ .

(١) كلمة - (عليه) - ساقطة من الأصل .

(٢) قال سيويه فى الكتاب ٢ / ١٣١ : " فإن قلت : ما أتانى أحد إلا
أبوك خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد ، وما مررت
بأحد إلا عمرو خير من زيد ، كان الرفع والجرجائزين وحسن البديل
لأنك قد شغلت الرافى والجار ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ثم
وصفته بعد ذلك . "

وقال الجرد فى المقتضب ٤ / ٣٩٩ : " وتقول فى باب منه وهو أن
تؤخر صفة الأول . تقول : ما جاءنى أحد إلا زيد خير منك التقديم :
ما جاءنى أحد خير منك إلا زيد ، فأنت فى هذا مخير : إن شئت
نصبت زيدا لأن الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعمته فلم تقدم المستثنى
لتبدله من شىء لم يتم إذا كان لا يعرب إلا بوصفه فقد صار صفة
بمنزلة ما هو موصول به

وأما من أبدل فيقول : الوصف تابع مستغنى عنه ، وإنما أبدل من
الموصوف لا من وصفه وكان سيويه يختار : ما مررت بأحد
إلا زيد خير منك ، لأن البديل إنما هو من الاسم لا من نعمته والنمت
فضلة يجوز حذفها .

وكان المازنى يختار النصب ويقول : إذا أبدلت من شىء فقد أطرحته
من لفظى ، وإن كان فى المعنى موجودا فكيف انمت ما قد سقط ؟

والنياس عندى قول سيويه لأن الكلام إنما يراد لمعناه . . . الخ . " ===

(نحو : ما جاءني أحد إلا زيد خير منك) فقله خير صفة أحد ،
والا زيد "تقدم" (١) على صفة المستثنى منه ، وفيه وجهان :-
أحدهما : أن التقديم على الصفة كالتقديم على الموصوف لأن الصفة
والموصوف كشيء واحد ، وكما يجب النصب عند التقديم على المستثنى منه
يجب أيضا عند تقديمه على صفته ، والصحيح أن الصفة فضلة ، فالمستثنى
واقع صورة بعد المستثنى منه ، وهو "أحد" فيجوز فيه الوجهان ؛
النصب والرفع ، والصفة في حكم العدم ، فلا يبالى بالتقديم عليها .

(بعد ما خلا ، وماعدا " (٢) عطف على قوله : " مقدما " أى : يجب
النصب أيضا في المستثنى إذا كان واقعا بعد " ما خلا وماعدا " .

=== وكلام المصنف هنا يدل على أنه يرجح رأى سيويه وضمف
الرأى الذى اختاره المازنى وأجازاه البرد مع ترجيحه لرأى سيويه .
وانظر اللع ص ١٥٢ ، وشرح جمل الزجاجى ٢٦٢/٢ ، ٢٦٣ ،
والتسهيل ص ١٠٢ ، وابن يمين ٩١/٢ ، ٩٢ ، والايضاح
فى شرح المفصل ٣٧٤/١ ، والهمع ٢٢٥/١ .
(١) فى الأصل " تقديم " .

(٢) انظر سيويه ٣٠٩/٢ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، والمقتضب ٣٩١/٤ .
وقد ذكر سيويه أن خلا تكون فى بعضى اللغات حرف جر ما لم تسبق
بما ، فإذا سبقتها وجوب كونها فعلا .
وانظر اللع ص ١٥٣ ، ١٥٤ ، والمقتصد ٧١٣/٢ - ٧١٤ .

(وليس ، ولا يكون بعد كل كلام ^(١)) أى : موجب أو منفى
 (نحو : "جاءنى الثوم ، أو ما جاءنى ما خلا زيدا ، وماعدا زيدا"
 أو "ليس زيدا ز ولا يكون زيدا" وهذه أفعال ضمر فاعلوها ^(٢))
 فيجب نصب الواقع بعدها ، لأن كل واحد منها فعل فلا بد له من فاعل ،
 إن ليس بذكر لفظا ، فإن قلت : إذا كان المذكور قبله لفظه الرجال
 أو النساء ، وقلت : جاءنى الرجال ماعدا زيدا أو النساء ماعدا هندا
 فلا يرجع إليه ضمير المفرد المذكور .
 قلت : هو على حذف مضاف والتقدير لا يكون الرجال ، أى بضمهم ،
 فذكر الضمير فى "عدا ، وخلا ، وليس ، ولا يكون" باعتبار "لفظ" ^(٣)
 البعض ^(٤) المضاف ، لولاه لجمع الضمير وأنت فى "ماعدا ، وخلا ، وليس ،
 ولا يكون" .

(وجائز فيه النصب والبدل) وهو عطف على قوله : " منصوب " أى :
 والمستثنى جائز فيه النصب والبدل .
 (وهو) أى : البدل (المختار بعد إلا متصلا فى كلام غير موجب ذكر
 المستثنى منه قبله ^(٥)) .

-
- (١) انظر الكتاب ٣٤٨/٢ ، والمقتضب ٣٩١/٤ ، واللمع ص ١٥٣-١٥٤ ،
 والمقتصد ٧١٣/٢ - ٧١٤ .
 (٢) انظر المراجع السابقة فى الهامشين السابقين .
 (٣) فى (هـ) " لفظه " .
 (٤) إدخال الألف واللام على " بعض " يضعفه كثير من النحاة .
 (٥) انظر فى هذه المسألة سيومه ٣١١/٢ ، ٣١٣ ، ٣١٩ ، ٣٣٤ ،
 والمقتضب ٣٩٠/٤ ، والمقتصد ٧٠٠/٢ - ٧٠١ ، وشرح جمل
 الزجاجى لابن عسفور ٢٥٦/٢ .

قوله : " بعد " حال من الضمير المجرور في قوله : " فيه " أى : جائز
 في المستثنى واقعا بعد " إلا " ، وأحترز بقوله : غير موجب عن الموجب
 فإنه لا يجوز فيه البدل ، وإنما لم يجز في الموجب البدل لأن معنى البدل
 والإستثناء - حيث جاز - واحد نحو : " ما جاءنى ^(١) أحد إلا زيدا وإلا زيدا ^(٢)
^(٣) " معناهما " واحد وهو أن زيدا ثبت له المجىء بدلا أو استثناء ،
 فلو قلت : جاءنى أحد إلا زيدا ونصبت على الإستثناء يكون المجىء مسلما
 من زيد ، ولو جعلته بدلا والبدل في حكم تكرير العامل فيكون " جاء " ^(٤) مكررا
 - (فيما) - بعد - (إلا) ^(٥) - " فيكون " المجىء ثابتا لزيد ، - (في البدل
 يثبت المجىء لزيد) ^(٦) - وفي الإستثناء ينتفى المجىء - (عنه) ^(٧) - وهذا
 بخلاف القاعدة المستقرة من إتحاد معنى البدل والإستثناء " حيث جوزناه " ^(٨)
 فإن قلت : لا نسلم أن البدل والإستثناء في غير الموجب .

(١) في (ك) " ما جاء أحد " .

(٢) في (م) " إلا زيد وإلا زيدا " بتقديم المرفوع المنصوب .

(٣) في (هـ) " محتطهما " وهو خطأ من الناسخ .

(٤) في (م) " جاءنى " .

(٥) كلمة - (فيما) - ساقطة من (ل) .

(٦) " - (إلا) - ساقطة من (هـ) .

(٧) في (هـ) " يكون " .

(٨) ما بين المعقوفين - () - ساقط من الأصل .

(٩) كلمة - (عنه) - ساقطة من (هـ) .

(١٠) في (م) " حيث جوزناها " .

معناها واحد ، فإنك إذا قلت : " ماجاءني أحد إلا زيدا " فلو نصبت
على الإستثناء " يكون المجيء " ثابتا لزيد ، ولو رفعت على البديل فالبديل
في حكم تكرير العامل (١) فيكون " ماجاءني " مقدرا بعد " إلا " فيكون المجيء
منتفيا عن " زيد " فيتفاير المعنيان .

قلت : البديل في حكم تكرير العامل ، والعامل هو الفعل السابق وهو
" جاء " لا " ماجاء " فإن النفي لا تأثير له في العمل ، فالعامل المكرر
هو الفعل مجردا عن النفي ، فيكون في البديل أيضا يثبت المجيء " لزيد
كما في الإستثناء فيتحد المعنيان .

وقوله : " وذكر المستثنى منه قبله " إحتراز من المفرغ فإنه يهرب على
حسب العوامل كما سيأتي ، فنصبه على حسب الإستثناء ، ورفعـــــــــــــــــه
- (على البديل) - (٢) .

(فإن تمذر البديل على اللفظ أبدل على الموضع ، نحو : " ماجاءني من
أحد ، ولا أحد فيها إلا زيد ، وليس زيد بشيء " إلا شيئا لا يعاب به ،
وما زيد بشيء " أو شيئا إلا شيء " بالرفع لا غير ، لأن المتنح عمله إلا في
المنفى لا يعمل في الإثبات (٣) .

-
- (١) في جميع النسخ غير (م) " في حكم التكرير " وقد اثبتنا ما في (م) .
(٢) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من الأصل و (هـ) .
(٣) قال سيويه في الكتاب ٣١٥ / ٢ : " هذا باب ما حمل على وضع العامل
في الاسم والاسم لا على ما حمل في الاسم ولكن الاسم وما حمل فيه في
موضع اسم مرفوع أو منصوب ، وذلك فذلك : " ما أتاني من أحد إلا
زيد " ، وما رأيت من أحد إلا زيدا . " وانظر كلام الصيرافي في
هامش نفس الصفحة ، وانظر ص ٣١٦ ، ٣١٧ ، والمقتضب ٤ / ٢٠ -

قوله : لأن المتعدي إلى آخره ، علة لتعيين الرفع على البديل من المحل
 في الصور المذكورة جميعا ، وهى : عبارة - (وجيزة ^(١)) - جامعة ، أما قوله :
 " ما جاءنى من أحد إلا زيد " ، فإنما تعذر البديل فيه على اللفظ ،
 لأنه لو أبدل من لفظ " أحد " والعامل فى البديل عامل فى البديل فيكون
 " من " عاملا فيما بعد " إلا " وهو للاثبات ، لكن لفظ " من " لا يعمل فى
 المثبت لأنه لا يزداد إلا فى المنفى ^(٢) ، وكذا قوله : " لا أحد فيها إلا زيد "
 لا يمكن إبدال زيد من لفظ " أحد " ، لأنه يلزم أن يكون " لا " الذى هو
 عامل فى البديل عاملا فى البديل الواقع بعد " إلا " فيكون " لا " عاملا فى
 المثبت ^(٣) ، وكذا : " ليس زيد بشئ إلا شيئا لا يعبأ به " ^(٤) لأنه لو أبدل
 " عن " ^(٥) لفظ شئ " وهو معمول للباء ^(٦) لزم إعمال حرف الجر ^(٧) وهو
 الباء فى ما بعد " إلا " ، لكن الباء إنما تزداد فى المنفى ^(٨) ، وكذا : " ما زيد
 بشئ إلا شئ " لو أبدل عن لفظ " شئ " لزم إضمار الباء فيما بعد
 " إلا " وهو لا يزداد أيضا إلا فى المنفى ^(٩) ، وكذا : " ما زيد شيئا إلا شئ "
 لو أبدل عن لفظ شيئا لكان العامل فيما بعد " إلا " لفظ " ما " لكن
 " ما " لا تعمل إلا فى المنفى فإنه إذا انتقض النفى بـ " لا " بطل عمله ، فقد
 اشتركت الصور فى هذه العلة ، وإنما قيد " ليس زيدا " بالباء " وهى " ^(١٠)

(١) كلمة - (وجيزة) - ساقطة من الأصل و (ك) .

(٢) ، (٣) ، (٤) انظر الكتاب ٣١٦ / ٢ - ٣١٧ ، والمقتضب

٤٢٠ / ٤ - ٤٢١ .

(٥) فى (م) و (ل) " على " .

(٦) فى (م) " وهو معمول للباء " .

(٧) فى الأصل " لزم إضمار حرف الجر " .

(٨) ، (٩) فى (ل) ، (م) " النفى " .

(١٠) فى (م) " هو " .

" بشئ " وذكر فى " ما " مع الباء وبدونه ، لأنه " ما " ممتنع العمل فيما بعد " إلا " والباء المزيدة ممتنع العمل فيما بعد " إلا " ، وأما ليس فليس ممتنع العمل فيما بعد " إلا " ، لأن ليس يعمل لفعليته لا لنفيه ، فإذا بطل النفى " بالإلا " بقى أصل فعليته ، فيعمل له ، فهو فى التقدير فى قوة " ما كان " ، فإذا بطل نفيه بقى لفظ " كان " فيعمل فى المثبت ، فلفظ " ليس " وإن كان مفردا فهو فى تقدير نفى وإثبات ، كما ذكرنا .

(ونقول : أقل رجل يقول ذاك إلا زيد على البدل .^(١))
هذا إيراد ، إذ هو كلام موجب ، فكان حقه أن يمتنع فيه البسـدل ، وأجاب بقوله : (لأنهم أجروه مجرى النفى) إذ المعنى : " ما يقول رجل ذاك إلا زيد " فهو فى حكم النفى .

(ولذا) أى : ولكونه فى معنى النفى (ألزمه الصـدر) ،
أى : ألزموا تقديم لفظ " أقل " ، إذ لا يقال : يقول - (أقل)^(٢) - رجل ذاك إلا زيد ، وصدريته لتضمنه معنى النفى .

(والرفع بالإبتداء وخبره الجملة بعده ، وتلزمه الفعلية أو الظرفية ، وقيل إن الجملة وصف والخبر محذوف ،) ثم ذكر إعراب هذه الجملة وهو أنه يرتفع " أقل " بالإبتداء وخبره الجملة بعده ، وهو " يقول ذاك " ويلزم كون خبره جملة فعلية أو ظرفية ، لأن النفى يقتضى الفعل أو معناه ،

(١) انظر المقتضب ٤ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، وسيبويه ٢ / ٣١٤ .

(٢) كلمة - (أقل) - ساقطة من (هـ) .

كالظرف غالبا ، وقد ضعف بعضهم ^(١) بأن " تقول إلى آخره " صفة رجل
بدليل أنه يثنى الضمير تبعا لتثنية الموصوف نحو : " أقل رجلين يقولان
ذاك إلا الزيدان " ، وفي هذا التضميف نظر ، إن تثنية الضمير
مشترك بين كون الجملة وصفا وخبرا ، لأن أقل مضاف إلى المثنى ، فحكمه
حكم المثنى ، " وتثنية ^(٢) الضمير في يقولان - (ذاك) - ^(٣) حينئذ لازمة سواء
كانت خبرا أو صفة ، وقيل الجملة - وهى قوله : " يقول ذاك " - وصف
لرجل ، والخبر محذوف ، أى : حاصل أو موجود ، وفيل هو مبتدأ لا خبر
له لأنه بمنزلة الفعل وفي معناه لأنه بمعنى " قل رجل يقول ذاك " ونظيره
" أقائم الزيدان ؟ " فى كون الفاعل سادا سد الخبر على ما ذكرنا ^(٤) .

(ولا يجوز طرح الوصف كما فى : " رب " لأن المقل هو الموصوف
دون المفرد .) أى : دون المجرد عن الوصف ، هذا إشارة إلى سؤال
مقدر على تقدير كونه وصفا بأن يقال : لو كان وصفا لجاز طرحه ،

(١) منهم ابن جنى فى الخصائص ١٢٤/٢ إذ قال : إن أقل مبتدأ
لا خبر له ونسب السيوطى فى الأشباه والنظائر ٤٥/٢ هذا القول
لا بن النحاس .

(٢) فى (م) " فتثنية " .

(٣) كلمة - (ذاك) - زيادة من (م) .

(٤) لخص الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة - رحمه الله - الآراء فى

إعراب أقل رجل يقول ذاك إلا زيد " فى هامش المقتضب ٤٠٥/٤ ،

وانظر الخصائص ١١٤/٢ ، والأشباه والنظائر ٤٥/٢ ، وشرح

الكافية للرضى ٢٣١/١ ، ٢٣٢ ، وخزانة الأدب ٢٦/٢ - ٢٨ ،

وسيوه ٣١٤/٢ ، والمقتضب ٤٠٤/٤ ، ٤٠٥ .

لأن الصفة خارجة عن الجملة ، فيجوز الإقتصار على الموصوف وحده
نحو : " جاء رجل عالم " ، لكن لم يجز طرحه ، فدل على أنه ليس
بصفة فيكون خبرا .

فأجاب : بأنه - (إنما)^(١) - لم يجز طرح الموصوف فيه كما لم يجز طرحه ،
عن مجرور " رب " لأن الغرض التقليل والشئ موصوفا أقل منه^(٢) غير
موصوف ، إذ بالصفة خرج ما ليس موصوفا بها ، " إذ قولك^(٣) : " رب رجل
طويل " أدل على القلة من " رب رجل^(٤) " ،

(ولا يجوز الجر بدلا من المضاف إليه لأنه لا يضاف إلى المفرد المعرفة)
أى : لا يجوز جر زيد في المثال المذكور على إيداله من المضاف إليه
وهو " رجل " لأن العامل في المبدل وهو " أقل " لا يمكن تقديره في " زيد " ،
لأنه علم مفرد ، ولا يقال : " أقل زيد " ، لأن " أقل " يستدعى تعددا
في المضاف إليه ، نعم لو جمع وقيل : " أقل الرجال " أو نكرة وقيل :
" أقل رجالا^(٥) " جاز ، لأنه في حكم المستغنى للنفي الذى تضمنه القلة ،
فأما إذا أضيف إلى مفرد معرفة فلا يجوز .

(وكذا إذا قلت : قل رجل - (يقول)^(٥) - ذاك إلا زيد^(٦))

(١) كلمة - (إنما) - ساقطة من الأصل .

(٢) فى الأصل " عنه " .

(٣) فى (م) " فقولك " .

(٤) فى الأصل " رجل " .

(٥) فى جميع النسخ غير الأصل " رجل " .

(٥) كلمة - (يقول) - ساقطة من (هـ) .

(٦) انظر الكتاب ٢ / ٧٣٠ .

أى : كما لم يجوز إبدال " زيد " بالجز من لفظ " رجل " لا يجوز
أيضا إبدال " زيد " بالرف من لفظ " رجل " لأنه فى معنى : " أقل رجل " .
فكما لم يجوز أن يقال : " أقل زيد " ، لا يجوز أن يقال : " قل زيد " ،
فإن قلت : فلم جاز " أقل رجل يقول ذاك إلا زيد " ولم يجوز : " قل
رجل يقول ذاك إلا زيد " على الإبدال فيهما ؟ .
قلت : الفرق بينهما أن قولك : " أقل رجل يقول " إنما جاز على تقدير
أن يكون " يقول " خبرا ، فهو فى قوة قولك : " ما يقول رجل ذاك إلا زيد " .
وإبداله من لفظ رجل لا مانع فيه ، لأن العامل فى البديل فى التقدير
" يقول " وادخاله على " زيد " غير معتن بخلاف قولك : قل رجل يقول ،
فإن " يقول " يتمين أن يكون وصفا لرجل ، والعامل فى البديل حينئذ هو
" قل " فلو أبدل فيه زيد من رجل لزم انمرار " قل " داخلا على زيد ،
ولا يقال : " قل زيد " .

(١) قال سيبويه ليس بدلا من الرجل ، لأنه فى معنى أقل رجل (١)
قوله : لأنه علة لقوله : بدلا ، لا لقوله : ليس بدلا ، كأن فائلا
قال : ينبغى أن يجوز إبدال زيد من " رجل " فى " قل رجل يقول " ،
لأنه فى معنى : " أقل رجل يقول ذاك " وقد جاز فيه الإبدال فليجوز
فى " قل رجل " أيضا الإبدال .

قال سيبويه : فالإبدال لهذه الملة منى ، وهو إشارة إلى السؤال الذى
ذكرناه و " اجبنا (٢) عنه ، ويحتمل أن يكون علة لقوله : " ليس بدلا " .

(١) انظر قول سيبويه فى الكتاب ٣١٤ / ٢ .

(٢) فى الأصل " اجبناه " .

أى : إنما لم يكن بدلا من الرجل على اللفظ ، لأنه فى معنى "أقل رجل يقول ذاك إلا زيد " وقد ذكرنا أنه لا يجوز جر زيد على الإبدال من المضاف اليه فكما لا يقال : "أقل زيد " ، لا يقال : قل زيد ، وإنما جاز الإبدال فى "أقل رجل يقول ذاك إلا زيد " بالرفع على المحل لا على اللفظ .

(ومعرب على حسب العوامل "إن" لم يذكر)^(٢)

أى : - (المستثنى منه ، هذا عطف على قوله : "وجائز فيه النصب والبدل " ، أى : المستثنى إن وقع فى كلام غير موجب ، فإن ذكر)^(٣) المستثنى منه جاز النصب والبدل على ما ذكرنا ، وإن لم يذكر المستثنى منه وهو المفرغ فالمستثنى معرب على حسب العوامل .

(نحو : ما جاءنى إلا زيد) فإنه مرفوع بالفاعلية "لجاء" ، لأن العامل يستدعى فاعلا (وما رأيت إلا زيدا) منصوب بالمفعولية ، لأن العامل يستدعى مفعولا به .

(١) فى (هـ) " ان " .

(٢) انظر الكتاب ٣١٠ / ٢ ، والمقتضب ٣٨٩ / ٤ ، والمقتصد ٧٠٠ / ٢ ، ٧٠١ . وأجاز الفراء نصبه على الاستثناء نظرا إلى المقدر ، وقد رد الرضى هذا النول فى شرحه للكافية ٢٣٦ / ١ - ٢٣٧ ، ولم اهتد إلى ما نسب للفراء فى تفسيره " معانى القرآن " .

(٣) ما بين المقوفتين - (- ساقط من (هـ) .

(ومنه : ما جاءني أحد إلا زيد خير منه " فما بعد " إلا " وصف لما قبله .^(١))
 زيد مبتدأ ، وخير منه خبره ، والجملة في المعنى صفة لأحد ، فهو مستثنى
 مفرغ من أعم عام الصفات والتقدير : ما جاءني أحد موصوف بصفة إلا بهذه
 الجملة ، وإنما ميزه عما قبله مع أنه استثناء مفرغ أيضا لوجهين :-
 أحدهما : أن ما قبله كان ما بعد إلا فيه مفردا ، وههنا وقع ما بعد
 " إلا " جملة من مبتدأ وخبر ، وهو : " زيد خير منه " .
 والثاني : أن ما قبله كان مستثنى من أعم عام الذوات ، إذ التقدير :
 " ما جاءني أحد إلا زيد " وهذه الصفة^(٢) من أعم عام الصفات .

(فههنا) أى : في المستثنى المفرغ (المستثنى منه محذوف)-(و)- المستثنى^(٣)
 مسمى باسمه مجازا) يعنى أن المستثنى المفرغ حكموا عليه بأنه مضمرب
 على حسب المواضع . فهو فاعل تارة ومفعول أخرى ، فنبه على أن تسميته
 باسم الفاعل أو المفعول مجاز إذ الفاعل والمفعول هو في الحقيقة المستثنى
 منه المحذوف ، فإذا قلت : ما جاءني إلا زيد ، فالفاعل في الحقيقة هو :
 " أحد " فلما حذف وأقيم ما بعد " إلا " مقامه سمي باسمه مجازا ،

(١) قال سيويه ٣٤٢/٢ : " هذا باب ما يكون مبتدأ بعد " إلا " وذلك
 قولك : " ما مررت بأحد إلا زيد خير منه " كأنك قلت : " مررت بـقوم
 زيد خير منهم ، إلا أنك أدخلت " إلا " لتجعل زيدا خيرا من جميع من
 مررت بهم .

وانظر ابن يمين ٩٤/٢ ، ٩٥ .

(٢) في جميع النسخ غير (هـ) " هذه الصورة " .

(٣) لفظة -(و) - سافطة من (هـ) .

لأنه واقع - (موقعه)^(١) .

(- (و) - بدل على اعتباره) أى : على اعتبار المستثنى منه المحذوف
(جوازاً " ما قام إلا هند " ، مع امتناع : " قام هند ") أى : لو
كان الواقع بعد " إلا " فاعلاً فى الحقيقة لكان يجب أن يلحق بالفعل
المسند علامة التأنيث لأن فاعله مؤنث حقيقة إذ يمتنع أن يقال : قام هند
بلا الحاء علامة التأنيث بالفعل " فدل^(٢) على أنه ليس فاعلاً حقيقة ،
وانما يلحق العلامة بالفعل لأنه مسند إلى أحد المحذوف وهو مذكور .

(وهذا) أى : المستثنى المفرغ (لا يكون فى الإثباتات)
لا يقال : جاء إلا زيد ، إذ - (لا)^(٤) - يصح تقدير أعم العام بمعنى
جاء كل أحد إلا زيد ، ويستقيم فى النفى وما فى معناه ، إذ يصح نفى
الفعل إلا عن واحد ، ولا يصح إثباته - (لكل أحد)^(٥) - إلا لو أحد .

(إلا أن يستقيم المعنى نحو : قرأت إلا يوم كذا)^(٦)

أى : قرأت فى جميع الأيام ، بمعنى : أوقمت أصل القراءة فى جميعها

(١) لفظة - (موقعه) - ساقطة من (هـ) ، وانظر فى هذه المسألة

ابن يميم ٨٦ / ٢ ، ٨٧ .

(٢) الحرف - (و) - ساقط من (هـ) .

(٣) فى الأصل " فدل " .

(٤) كلمة - (لا) - ساقطة من الأصل .

(٥) ما بين المقوفتين - () - ساقط من (م) .

(٦) انظر شرح الكافية للرضى ٢٣٧ / ١ .

إلا يوم كذا^(١) ، لا بمعنى شملت جميع أجزاء الأزمّة إلا يوم كذا ، فانه
مستنع أيضا .

(ولهذا) أى : ولكنه لا يكون إلا فى الإثبات (يجوز : " مازال زيد
إلا عالما ") لأن " مازال " مثبت فى المعنى^(٢) ، فلا يجوز كما لم يجوز
" كان زيد إلا عالما "^(٣) .

(ويجوز) أى : الإستثناء المفرع ، (فيما هو جواب النفى) وإن لم يكن
- (هو) -^(٤) - (هنا) -^(٥) - نفيا (نحو :

(١) قال الرضى وأغلبه أن يكون فى الفضلات كالظرف والجار والمجرور
والحال .

وفى العباب لوجه ١٠٦ " وقد يقع فى غير الفضلة نحو :
يحرك الفك الأسفل فى الأكل إلا التماسح " وقيل : الكلام مؤول
بالنفى أى : ما تركت القراءة إلا يوم الجمعة .

(٢) لأن " ما " نفى و " زال " نفى ونفى النفى إثبات .

(٣) فى شرح الكافية للرضى ٢٣٧/١ : " ولتأمل أن يقول أحمل الصفات
المثبتة على يمكن أن يكون مثله مما لا يتناقض ، واستثنى من جملتها
الظلم كما قيل : ما زيد إلا عالم ، فى الصفات الصغية أو أحمل ذلك
على البالغة فى نفى صفة العلم ، كأنك قلت أمكن أن يجمع فيه جميع
الصفات الا صفة : العلم كما حملت هناك على البالغة فى إثبات
الوصف .

(٤) كلمة - (هو) - ساقطة من (ك) ومضافة فى الأصل عند التصحيح .

(٥) كلمة - (هنا) - ساقطة من بقية النسخ .

وما قام منا قائم في بدينا . . . فينطق إلا بالتى هى أعرف^(١)

- (أى : بالكلمة التى هى أعرف .) -^(٢)

إذ يقال^(٣) : ينبغى أن لا يجوز ، لأن قولك : فينطق - (مشتبه
ولا يصح المفرغ " فى^(٤) المثبت فأجاب بأن قولك :^(٥) - " فينطق " بالنصب
" أن " فيه مضمرة ، والتقدير : " فإن ينطق " وهذا المصدر معطوف
على مصدر منتزع من الفعل الأول ، وهو : قام ، أى : ما يكون فيام فنطق ،
فحكم النفى منسحب على الشياى والنطق ، فالنطق فى المبنى منفى ، فيصح
الاستثناء المفرغ منه ، ونظيره : " ماتأتنا فتحدثنا " بالنصب ، أى : ما يكون
منك إتيان فتحدث^(٦) على نفى المركب ، أى : ما يكون منك إتيان كثير
ولا تحديث عقيبه^(٧)

(١) هذا البيت من بحر الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٢٩/٢ ، وهو
من شواهد سيويه فى الكتاب ٣٢/٣ ، ونسبه النحاس فى شرحه لأبيات
سيويه لجريدين عطية وهى نسبة خاطئة .
وانظر البيت فى المعنى ٣٩٠/٤ ، وقد أورده البغدادى فى الخزانة
٦٠٧/٣ وذكر معه كلام المصنف والشارح .
والندى هو الندى وهو مجلس القوم ومحدثهم ، يريد أنه إذا تكلم
منهم أحد فى مجلس النوم سمعت كلمته وعمل بمقتضاها ، لأنه
لا يتكلم إلا بالرأى الصائب .

(٢) ما بين الموقوفتين - () - ساقط من جميع النسخ غير الأصل .

(٣) فى (ك) زيادة " لا " بعد " يقال " وهو خطأ من الناسخ .

(٤) فى (ل) و (م) و (هـ) " من " والتصحيح من بقية النسخ ،

والخزانة ٦٠٧/٤ .

(٥) ما بين الموقوفتين - () - ساقط من (هـ) .

(٦) فى (م) " فحديث " .

(٧) هذا الشرح نقله بكامله البغدادى فى الخزانة ٦٠٧/٣ .

(وجائز فيه الرفع والجر .) عطف على قوله : " معرب " (١) أى - (و) - (٢)
المستثنى جائز فيه الرفع والجر (بعد " لا سيما " ورويت الوجه
الثلاثة) (٣) أى : الرفع والنصب والجر فى " يوم " .

(فى قوله : (٤)

* ولا سيما يوم بدارة جلعلى *

(١) أى : قوله : " ومعرب على حسب العوامل إن لم يذكر . انظر ص ٦٦٥

(٢) الواو - (و) - ساقطة من (هـ) .

(٣) اعتبار ما بعد " لا سيما " مستثنى محل خلاف بين العلماء فقد عده

منه الزمخشري فى المفصل وابن يعين فى شرحه له ٨٥/٢ ، ٨٦ ،
وأبو على فى البغداديات ص ٣١٧ ، والحيدرة اليمنى فى كشف
المشكل فى النحو ٥٠٥/١ وهو عندهم مرفوع أو مجرور ، وقد
وافقه المصنف والشارح على ذلك .

ونذهب ابن مالك فى التسهيل ص ١٠٧ ، وابن العاجب فى الايضاح
فى شرح المفصل ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ ، وفى الكافية ووافقه الرضى فى
شرحها لها ٢٤٨/١ ، ٢٤٩ ذهبوا إلى أنه ليس بمستثنى بل ضمه
به على أولويته بالحكم .

وانتار مغنى اللبى ١٤٨/١ ، ١٤٩ ، والتصريح ١٤٤/١ ، والدرر
١٩٩/١ .

قال السيوطى فى الهمع ٢٣٤/١ : " عد الكوفيون وجماعة من البصريين
كالأخفش وأبى حاتم والفارسى والنحاس وابن مضاء من أدوات الاستثناء
" لا سيما " ، ووجهه أنك إذا قلت : " قام القوم لا سيما زيد " ،
فقد خالفهم زيد فى أنه أولى بالقيام منهم ، فهو مخالفهم فى الحكم
الذى ثبت لهم بطريق الأولوية . . . والصحيح أنها لا تعد من أدوات
الاستثناء . . . الخ " .

(٤) القائل هو أمرؤ القيس فى معلقته ، وهو من بحر الطويل ،

وأولسه :

* ألا رب يوم لك منهن صالح *

والس : المثل ، يقال : هما سيان ، أى : مثلان .

فالنصب لأن " لا سيما " بمنزلة "إلا " أى : إلا يوما .^(١)

والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، و " ما " موصولة ، أى " لا سى الذى هو يوم " ، ويجوز على هذا أن تكون " ما " نكرة بمعنى شئى ،

انظر شرح الفوائد العشر للتبريزى ص ٢٣ - ٢٤ ، والمعلقات العشر واخبار شعرائها للشيخ احمد الامين الشنقيطى ص ٦٠ ، ٥٦ ، وديوانه ص ١١٢ ، واشعار الشعراء الستة ٣٠ / ١ ، وانظر المراجع السابقة فى الهامش (٢) ص ٦٤ .

ويوم دارة جلجل يوم التقى فيه أمرؤ النيس بمنيزة ونساء معها عند غدير ، فجرت له معهن غصة ذكرتها كتب الأدب فانظرها فى الخزانة ٢ / ١٨ ، ٦٩ ، ودارة جلجل اسم موضع أو غدير فى ديسار كندة .

(١) قال المصنف فى تعليقاته لو ١٦ " والنصب قبل على أن لا سيما بمعنى "إلا " وليس بصواب لفساد المعنى ولمكان الواو فانك لا تقول : " جاءنى القوم والا زيدا " فالصواب أن يقال : ما نكرة غير موصولة ، ولا موصوفة و " يوما " منصوب على التمييز كما فى سرعان ذا احالة أو على الطرف .

وقال الرضى فى شرحه للكافية ٢٤٩ / ١ : " وليس نصب الاسم بعد "لا سيما" بغياس لكنه روى بفتح امرؤ القيس . . . بنصب " يوما " أيضا فتكلفوا لنصبه وجوها فقال بعضهم : " ما " نكرة غير موصوفة ونصب " يوما " بإضمار فعل أى : أعنى يوما ، وقيل على التمييز . وقال أيضا : " واعلم أن الواو التى تدخل على "لا سيما" فى بعض المواضع . . . اعتراضية .

وانظر هذه المسألة فى المراجع السابقة فى الهامش ٤ ص ٦٤١ وقد أورد البغدادى فى الخزانة ٢ / ٦٢ كلام الشارح فارجع إليها .

أى : لا سى شى^(١) هو يوم ،

وأما الجر فما من " سيما " نكرة بمعنى شىء " أى : لا سى شىء " يوم
على إبدال يوم^(٢) من شىء " ، ويجوز أن تكون " ما " زائدة ، أى لا سى
يوم وسى اسم لا أى " لا مثل يوم " .

وقد أورد على تقدير النصب إشكالان :-

أحدهما : دخول الواو على " لا سيما " فإنه إذا كان بمعنى " إلا " لا يدخل عليه الواو ، إذ لا يقال : " جاءنى الخوم وإلا زيدا^(٣) " .

والثانى : أن الاستثناء لا يصح فى البيت ، إذ المراد أن يفضل هذا اليوم
على سائر الأيام الصالحة التى حظى فيها بملاقة النساء ، والاستثناء
لا يصح ، لأنه يؤدى الى أن يكون المعنى أنه كثيرا ما أنفق^(٤) له الأيام
الصالحة ، إلا يوم دارة جلجل ، فإنه غير صالح ، والمراد تفضيل هذا
اليوم على سائر الأيام ، لا حظه عنها .

وأجيب عن الثانى : بأن مرادهم أنه يؤدى معنى الاستثناء ، لا أنه
بمنزلة " إلا " حقيقة ، صيتان معنى الاستثناء فيه أنك إذا قلت :
" أكرمنى القوم لا سيما زيدا " فقد أخرجت " زيدا " من جملة من جملتهم بأن أثبت
له أفضل ما أثبت لهم ، إذ المعنى أن القوم أكرموني ، وأن زيدا قد أكرمنى ،

(١) فى تعليقات المصنف اللوحه ١٦ : " والرفع فى البيت على أنه خبر مبتدأ
محذوف ، وما موصولة ، أو موصوفة والتقدير : ولا مثل شىء " هو يوم
بدارة جلجل . وانظر المراجع السابقة .

(٢) فى تعليقات المصنف اللوحه ١٦ : " والجر على أن يكون ما عللة
وسى مضاف الى " يوم " أى : ولا مثل يوم . وانظر المراجع السابقة .

(٣) انظر الجمع ٢٣٤ / ١ ، والخزانة ٦٤ / ٢ .

(٤) انفقمت السلمة أى راجت .

ولكن لا كإكرامهم ، بل أشد وأبلغ ، فيكون مستثنى " عنهم ^(١) بزيادة الإكرام ،
فمعنى الاستثناء " وهو إخراج الشئ " عن حكم دخل فيه غيره متحقق ، فصح
أن يقال : " لاسيما " يحمل عمل " إلا " لمشاركته إياه في معناه .
وقال في المفتاح ^(٢) : " الأشكال الأول قائم لأن الواو لا يتوسط بين عامله ومعموله " .
ويمكن أن يجاب عنه بأن معنى " لاسيما " خصوصا ، فكأنه قال : وخصوصا
هذا اليوم ، أى : وأخص هذا اليوم من سائر الأيام خصوصا بكونه أبلغ
في العظوة منها ، فهو في المعنى مقدر بفعل ينصبه ، وإنما أطلق عليه
أنه بمنزلة " إلا " نظرا إلى المعنى ، لأن الاستثناء أيضا تخصيصي وإنما
" ادخل ^(٣) الواو نظرا إلى أن المعنى أنه مقدر بجملته ، أى : وأخص هذا
اليوم لأنه ليس مثل الأيام الصالحة ، بل أزيد ^(٤) ، على ما ذكرنا في الجواب
عن الإشكال الثاني .

(والنصب والجرب بعد " خلا ، وعد ^(٥) وكذا بعد " حاشا " عند الجرب ،

(١) في (م) " عنه " .

(٢) هذا الكتاب لم تذكره كتب التراجم ضمن مؤلفات الإسفرايينى إلا أن
الشارح قال في ص ١٦٣ " وقد أختار المصنف في المفتاح " وقد أثبت
الدكتور محمد بدرى عبد الجليل فى كتابه الأسفرايينى ومنهجه فى درس
النحو أن للمصنف كتابا اسمه المفتاح وهو شرح للمصباح للمطرز انظره
ص ٣٠ ، وقد تعد ذكره ضمن مصنفات الاسفرايينى .

(٣) فى (ل) و (م) و (هـ) " دخل " .

(٤) هذا الجواب ذكره البهفداوى فى الخزانة ٦٤/٢ ونسبه للشارح .

(٥) هكذا فى الأصل والعياب بتقديم " خلا " على " عدا " وفى نسخة
النسخ بالمعكس .

لكونها حروفا تارة وأفعالا أخرى (أى : وجاز فيه النصب والجبر ،
أما النصب بعد " عدا وخلا " فلأنهما فعلان على الأكثر ^(٢) ، أما " عدا " ففعل متعمد يقتضى نصب المفعول فى غير الاستثناء نحو :
" عداك الأمر يمدوك " أى : تجاوزك ، فكذا - (فى) ^(٣) - الاستثناء ،
وأما " خلا " فهو لازم فى الأصل ، من خلا المكان ، لكنه يمدى لتضمنه
معنى المجاوزة والمفارقة ، يقال : " خلاك ذم " أى : تجاوزك ، فمرفوعها
كموا فى ليس ، ولا يكون ، فمعنى " جاء القوم عدا وخلا زيدا " جاوز بعضهم
زيدا ^(٤) ، وأما حاشا فمذهب سيويه وسائر البصريين

-
- (١) فى الأصل و (م) " فإنهما " والتصحيح من بقية النسخ .
(٢) قوله " على الأكثر " إشارة إلى ماورد من وقوع خلا وعدل حرفى جر قليلا .
قال سيويه فى الكتاب ٣٤٩/٢ : " ومعنى المرب يقول :
ما أتانى القوم خلا عبد الله فيجمل خلا بمنزلة حاشا . فإذا قلت :
ما خلا ، فليس إلا النصب لأن ما اسم ولا تكون صلتها إلا الفاعل
... الخ " .
وقال الجرد فى المقتضب ٣٩١/٤ : " وما كان حرفا سوى " إلا " فحاشا
وخلا " .
وقال فى ص ٤٢٦ : " وقد تكون " خلا " حرف خفى :
وفى المقتصد ٧١٦/٢ " وهذا حكم خلا فى قولك : ما أتانى القوم
خلا عبد الله ، لأنه حرف جر تضمن معنى الاستثناء ، وقد روى
فى " عد " أيضا الحرفية كقولك : " جاءنى القوم عدا زيد " .
وانظر هذه المسألة فى الهمع ٢٣٢/١ ، ٢٣٣ فقد أوفاهما حقها .
(٣) الحرف - (فى) - ساقط من الأصل .
(٤) انظر المقتصد ٧١٤/٢ - ٧١٥ .

أنه حرف جر^(١) ، وذهب المبرد إلى أنه مشترك ، فقد يكون حرف جر ، وقد يكون فعلا ينصب ما بعده^(٢) ، حجة سيويه أنه ورد الجربه قال :
حاشا أبي ثوان إن أبا ثوان ليس بغدمة بكم^(٣)

(١) قال سيويه في الكتاب ٣٠٩/٢ : " وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة فحاشا وخلا في بعض اللغات ، وقال في ص ٣٤٩ : " وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء " .

(٢) قال في المقتضب ٣٩١/٤ : " وما كان حرفا سوى " إلا " فحاشا ، وخلا ، وما كان فعلا فحاشا وخلا ، وإن وافقا لفظ الحروف " .
ووافق المبرد ابن جني في اللمع ص ١٤٩ ، وعبد القاهر في المقتصد ٧١٤/٢ - ٧١٥ .

وقال السيوطي في الهمع ٢٣٢/١ : " وأنكر الكوفيون منهم الفراء حرفية " حاشا " ، وقالوا أنها فعل أبدا لقولهم : حاش يحاش وإن الجرب بعدها بلام مقدرة والأصل حاشا لزيد لكن كثر الكلام بها فاسقطوا اللام وخفضوا بها " .

واختلف النحاة في فاعل هذه الأفعال ، فذهب جمهور البصريين والكوفيين إلى أن فاعلها ضمير مستكن فيها لازم الإضمار ، واختلفوا في مرجعه .

فذهب البصريون إلى أنه عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير " قام القوم عدا هوأي بعضهم زيدا " .

وقال الكوفيون إنه عائد على المصدر المفهوم ، من الفعل أي : عدا قيامهم زيدا .

وذهب بعض النحاة إلى أنها أفعال لا فاعل لها .

وخص الفراء ذلك " بحاشا " ولم أحد ما نسب له في معاني القرآن ،

والمعنى ١٣١/٣ ، ١٣٢ ، والهمع ٢٣٣/١ ، والجني الداني ص ٥١٢ .

(٣) هذا البيت من بحر الكامل وقد أخطأ فيه محقق اللمع فقال
===

الفدمة : الميى الثقيل .

وأيا لو كان فعلا لصح دخول " ما " الصدرية عليه ، قياسا على
" عدا وخلا " .

وحجة الجرد أنه ورود الجر بعد " حاشا " كما ذكره سيويه ، وورد النصب
بها عن الفصحاء نحو :

((اللهم أغفر لى ولعن سمع حاشا الشيطان وأيا الأصم))^(١)

جمله قرين الشيطان فى تبعيده من الغفران ، فدل على أنه مشترك
بينهما .

=== إنه من بحر الرجز ، وهو للجميع منقذ بن الطماح أحد فرسان بني

أسد وصاحب الغارة على ابل المنذر بن ماء السماء .

انظر ترجمته فى معجم الشعراء للمرزبانى ص ٤٠٣ ، والميى ١٢٦/٣

والبيت فى اللبس ١٥٤ ، والاشمونى ١٧٠/٢ والرواية فيه بنصب

" أبى ثوان " وذلك تكون منه روايتان فلا يصلح شاهدا ، إلا للجرد

ومن معه .

أما الرواية فى اللبس فهى :

حاشا أبى ثوان ان به ضنا على الطحاة والشتم

وقد ذكر محققه أنه مركب من بيتين هما :

حاشا أبى ثوان ان ثوان ليس بكمه قدم

عمرو بن عبد الله ان به صناع على الطحاة والشتم

وانظر الخزانة ١٥٠/٢ .

(١) هذا القول أو الأثر ذكر ابن السراج فى الأصول ٢٢٣/١ :

" أن أبى زيد حكاه عن أعرابى وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٠/١ ،

٢٦٠/٢ ، والاشمونى ١٧٠/٢ ، والجنى الدانى ص ٥١٣ .

والشاهد فيه نصب ما بعد حاشا .

(ومجرور) أى : والمستثنى مجرور (بمد غير سوى وسوا)^(١)
لأنها اسماء مضافة ، أما غير فظاهر^(٢) وأما سوى وسوا ، فلأنهما ظرفان
على الأصح ، كما ذكرنا من قبل^(٣) ، فمعنى " جاء القوم سوى أو سوا زيد " ،
يدل زيد أو مكان زيد ، بمعنى أنهم جاءوا ولم يجرى هو ، وهو معـنى
الاستثناء فى إخراجـه .

(وأعراب " غير " كأعراب الاسم الواقع بمد " إلا " على التفصيل)^(٤)

(١) ورد فى سوى أربع لغات سوى بالكسر والقصر وسوى بالضم والقصر ،
وسوا بالمد والفتح وسوا بالكسر والمد .

(٢) انظر الكتاب ٣٤٣/٢ ، والمقتضب ٤٢٢/٤ ، ٤٢٣ .

(٣) جاء ذلك فى ص ٣٤٤ ، وانظر الكلام عليها وأقوال العلماء فيها
فى التعليق (٤) من تلك الصفحة .

(٤) قال سيويه فى الكتاب ٣٤٣/٢ : " وأعلم أن غيرا أبدا سوى المضاف
إليه ، ولكنه يكون فيه معنى إلا فيجرى مجرى الاسم الذى بمد " إلا " ،
وهو الاسم الذى يكون داخلا فيما يخرج منه غيره وخارجا مما يدخل
فيه غيره وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير ، وجرى
مجرى الاسم الذى بمد " إلا " ، لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى إلا .
وانظر المقتضب ٤٢٢/٤ ، ٤٢٣ ، وشرح الألفية عند قول ابن مالك :

واستثن مجرورا بغير مدرا بما لمستثنى بإلا نسبا

" وغير " لا تكون عند المبرد إلا نكرة فقد قال فى المقتضب ٤٢٣/٤ :
(وتكون حالا فت نصب ، لأن " غير " وأخواتها يكن نكرات وهـن
مضافات لا معارف ، هذا هو الوجه فيهن جمع ، وهو فى " غير "
خاصة واجب لما تقدم ذكره .

وغير المبرد يجوز كونها نكرة أحيانا ومعرفة أحيانا أخرى .

انظر البحر المحيط ٢٨/١ .

فيجب نصبه بعد كلام موجب ، وعند التقديم نحو : " جاء القوم غير زيد ، وما جاءني غير أخيك أحد " ، وكذا في المنقطع ، ويجوز فيه النصب والبدل بعد كلام غير موجب ، وذكر المستثنى منه نحو : " ما جاء أحد غير زيد بالنصب ، والرفع على البدل ، وكذا في المفعول نحو : " ما جاء غير زيد ، وما رأيت غير زيد ، وما مررت بغير زيد " ، وإنما أعرب إعراب الاسم الواقع بعد " إلا " لأنه كان حقه أن يعرب ما بعده ، لأن غيرا يوازن " إلا ^(١) ، وما بعده " يوازن " ^(٢) ما بعد " إلا " ، لكن الأحرف لا تقبل الإعراب ، فزحلت إلى ما بعده ، و " غير " اسم متضمن ، يقبل الإعراب ، فقدر الإعراب عليه على الوجوه المذكورة .

(١) و " إلا " تحمل على غير في " الوصفية " ^(٣) ، كما تحمل عليها (- غير) - ^(٤) .
(٢) في الإستثناء ^(٥) ، وذلك إذا كانت تابعة لجميع منكور غير محصور ،

-
- (١) ، (٢) في جميع النسخ غير (م) " موازن إلا " .
(٣) في (ل) " في الصفة " .
(٤) في (م) زيادة - (أي) - قبل " غير " وكلمة - (غير) - ساقطة من (ك) .
(٥) قال سيبويه في الكتاب ٣٣١ / ٢ : " هذا باب ما يكون فيه " إلا " وما بعده وصفا بمنزلة " مثل " و " غير " ، وذلك فذلك :
" لو كان معنا رجل إلا زيد لفلينا
والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا
وأنت تريد الاستثناء لكنت أحلت . " .
وانظر المقتضب ٤٠٨ / ٤ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، والمقتصد ٧٠٨ / ٢ وما بعدها ، وابن يمين ٨٨ / ٢ ، والايضاح في شرح المفصل ٣٦٩ / ١ ، ٣٧٠ .

نحو قوله تعالى : = (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا)^(١) = لتمذر
الإستثناء حيث لا يعلم دخوله فيه ، وفي الآية مانع آخر^(٢)
أى : أصل "إلا" أن يكون حرفا بمعنى الإستثناء ، وأصل "غير" أن يكون
وصفا يتبع ما قبله في الإعراب ، لأنه بمعنى المفاير ، فهو أيضا وصف
مثله ، ثم جرى بينهما تقارض ، فعلم "إلا" على "غير" في الوصفية ،
وحمل "غير" على "إلا" في الإستثناء ، وإنما يحمل "إلا" على "غير"
إذا لم يمكن إجراؤه على أصل الإستثناء ، وذلك إذا كانت تابعة لجمع

(١) الآية "٢٢" من سورة الانبياء . انظرها في الكتاب ٣٣٢/٢ ،
والمقتضب ٤٠٨/٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٥/١ ، ومعاني
القرآن للفراء ٢٠٠/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٩/٢ ، ٣٧٠ ،
ومشكل إعراب القرآن ٤٧٨/٢ ، والإنصاف ص ١٧٥ ، وابن يعيش
٢/٨٩ - ٩٠ ، وإملاء ما من به الرحمن للمكبري ٦٩/٢ ، ومغنى
اللبيب ص ٧٤ ، ٧٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٥٩٢ ، ٧٧٩ ، والبحر
المعيط ٣٠٤/٦ ، ٣٠٥ .

ونسب ابن هشام في المغنى ص ٧٤ للمبرد القول بأن "إلا" فى
الآية للإستثناء وأن ما بعدها بدل محتجا بأن لوتدل على الإصناع ،
واصناع الشيء انتفاؤه .

وهذا مخالف لما فى المقتضب ٤٠٨/٤ فقد قال فيه : "هذا باب
ما تقع فيه "إلا" وما بعدها نعتا بمنزلة غير وما أضيف اليه . وذلك قولك :
لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا ، قال - الله عز وجل - : = (لو كان
فيهما آلهة إلا الله لفسدنا) = المعنى - والله أعلم - : لو كان
فيهما آلهة غير الله ، ولو كان معنا رجل غير زيد .

كلام المبرد صريح فى أنها صفة .

(٢) أنظر كلام الشارح عليه فى ص ٦٥٢ وكلام المصنف فى تعليقاته فى

الهامش ٣ .

منكور غير محصور ، لأنه بمعنى "غير" ، و "غير" وصف تابع ، فهو
إنما يكون بمعنى "غير" إذا كان أيضا تابعا تشبيها "بغير" ، وإنما
اشتراط الجمع المنكور ، لأنه إذا كان المتبوع غير جمع لم يصح الإخراج ،
وإذا كان غير منكور بل مفرقا ، فالجمع المصروف للمعوم ، فيمكن إجراؤه
"إلا" على مقتضى بابه ، وهو الاستثناء ، لأنه إخراج مالولاه لوجب دخوله
تحت الأول ، وفي الجمع كذلك ، لأنه للمعوم ، بخلاف الجمع المنكور ،
نحو "جا" رجال إلا زيدا " فإنه ليس باستثناء ، إذ ليس "مخرج" مالولاه^(٢)
لوجب دخوله تحت الأول ، والا لكان الجمع المنكور للمعوم وليس كذلك ،
وإنما اشترط أن يكون غير محصور ، إحترازا عن المحصور ، نحو :
"زيد عشرون إلا درهما" فإنه لا يجوز حمله على الوصف ، لصحة حمله
على الإستثناء ، وإلا يحمل على الإستثناء هكذا قالوا .
ولعل المراد بقولهم : "جمع" ، الجمع "وما يشابه الجمع"^(٣) ، وإلا فلفظ
"عشرون" ليس بجمع ، فحينئذ يكون خارجا بقولنا : "جمع" ولم يحتج
إلى الإخراج بقوله : غير محصور ، والآية مشتتة على القيود .
وقوله : "لتمذر الإستثناء" ، حيث لا يعلم "دخوله"^(٤) فيه "معناه"
ما ذكرناه ، وهو أن الإستثناء إنما يكون فيما يجب دخوله تحت الأول ، فأما
إذا لم يجب بتعذر الإستثناء فيحمل على "غير" في الوصفية ،

(١) في الأصل زيادة - (ما) - قبل "جا" .

(٢) في جميع النسخ غير الأصل "يخرج" .

(٣) في (ل) "وما يشبه الجمع" .

(٤) في الأصل "حصوله" .

فمعنى قوله : = (لو كان فيهما آلهة ^بإلا الله ^(١)) = " لو كان فيهما آلهة مفايرة لله " ، " فيتمذر ^(٢) " الاستثناء ، لكون " آلهة " ليست للمموم .
 وقوله : " في الآية مانع آخر " إشارة إلى ما ذكره في التعليق ^(٣) ، وهو أنه لو حمل على الاستثناء لكان المعنى " لو كان فيهما آلهة " مستثنى عنهم الله لفسدنا " ، لكن لم تفسد ، فينتفى الطزوم ، والطرزوم مركب ، ولا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من أجزائه ، فجاز أن يكون انتفاء الطزوم بانتفاء صفة الاستثناء لا بانتفاء الآلهة ، فلا يحصل منه المطلوب .
 وهو الرد على المشركين الفائلين : بأن مع الله إله آخر ، تعالى الله عنه

(١) الآية " ٢٢ " من سورة الانبياء . وقد تقدم الكلام عليها في الهامش ١
 ص ٦٥٠ .

(٢) في (م) " لتمذر " .

(٣) قال الصنف في التعليق لوجه ١٦ : " المانع الآخر في الآية هو أن الآية رد على المشركين الذين يقولون مع الله إله آخر ، فقبل لهم : لو كان مع الله إله آخر لفسدت السماوات والأرض ، لكن لم تفسد ، فلم يكن معه إله آخر ، وهذا المعنى لا يتخلص إلا بجمل " إلا " وصفا ولو جمل استثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدنا ، لكن اللازم متنف فيلزم انتفاء الطزوم .
 فللخصم أن يقول : جاز أن يكون انتفاء اللازم بانتفاء الاستثناء ، لا بانتفاء الآلهة ، إذ لا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من أجزائه .

لا يقال هذا أيضا لازم من وجه آخر ، وإن لم يجعل " إلا " للاستثناء ، إذ جاز أن يكون الانتفاء بانتفاء الظرفية ، لأننا نقول على هذا التقدير ، فقد انتفى ما قاله الخصم ، لأن كل من يثبت معه الآلهة فإنما يثبتها فيهما فلزم افحاه .

علوا كبيرا ، وهذا المعنى لا يحصل إلا بجمل " إلا " وصفا ، فإن قلت :
يلزم على تقدير الوصف أيضا أن يكون معناه : " لو كان فيهما آلهة
موصوفة بمغايرة الإله الحق لفسدتا " ، لكن لم تفسدا ، فينتفى المجموع ،
وانتفاء المجموع قد يكون بانتفاء الوصف ، لا بانتفاء الآلهة .
قلت : انتفاء الملزوم إما بانتفاء الآلهة ، أو بانتفاء وصف المغايرة ،
فإن كان بانتفاء الآلهة ، ثبت المطلوب ، وإن كان بانتفاء وصف المغايرة ،
فكذلك ، لأنه إذا انتفى وصف المغايرة وحقيقتها لم يكن الآلهة مغايرة
للآله الحق ، وإذا انتفت ماهية المغايرة عنها كانت عينا للإله الحق ،
فيلزم ارتفاع التعدد أيضا ، وهو المطلوب ، لأن التعدد لا يكون عينا
الواحد .

(وضعف في غيره) أى : وضعف حمل " إلا " على " غير " في غير
الضابط المذكور ، (ومنه قوله :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمركم إلا الفرقدان^(١))

(١) هذا البيت من بحر الوافر ، وهو لمعرب من معدى كرب الزبيد كما فى
سيويه ٣٣٤/٢ ، ونسب فى المؤلف والمختلف ص ٨٥ لحضري بن عامر
الاسدى وينسب لسوار بن المضرب .

والبيت فى المفتضب ٤٠٩/٤ ، وشرح أبيات سيويه للنحاس ص ١٩٩ ،
وفى إعراب القرآن للنحاس ٧٦/٢ ، والإفصاح فى أبيات مشكلة الإعراب
ص ٣٧٤ ، والجنى الدانى ص ٤٧٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٤٦/٢ ،
والإيضاح فى شرح المفصل ٣٧١/١ ، والبيان والتبيين ٢٦٨/١ ، وابن
يميش ٨٩/٢ ، والمفنى ٧٦/١ ، والبحر المحيط ٨٨/١ ، ٤٤٢ ،
٢٦٧/٢ ، ٣٢١/٣ ، ٣٠٤/٦ ، والانصاف ٢٦٨/١ ، والهمـج

فإنه أخرج "إلا" من باب الإستثناء ، إذ لو كان على بابه لقال :
"إلا الفرقدین" بالنصب لأنه بعد كلام موجب ، فلما رفعه حمله على
"غير" مع كونه تابعا لمستغرق ، وهو "كل أخ" وقد ذكرنا أنه إذا تمذر
الإستثناء يحمل على "غير" ، وههنا لم يتمذر ، فالحمل على "غسير"
ضعيف ، والبيت يحتمل وجوها من الإعراب :-
أحدها : أن يكون "كل" مبتدأ ، و"مفارقة" خبره ، "وأخوه" فاعل
مفارقة .

والثاني : أن يكون "كل" مبتدأ ، و"مفارقة" مبتدأ ثانيا ، و"أخوه"
خبره والجملة ، خبر المبتدأ الأول .
والثالث : أن يكون كل مبتدأ و"أخوه" مبتدأ ثانيا ، و"مفارقة" خبره
المقدم ، والجملة خبر- (المبتدأ)^(١) - الأول .

=== والقول بأن "إلا" هنا وصف هو مذهب جمهور البصريين ،
وقال الكوفيون والأخفش من البصريين : إنها بمعنى "الواو" .
انظر معاني القرآن للأخفش ١/١٥٢ ، ومعاني القرآن للفسراء
١/٨٩ ، ٩٠ ، ٢/٢٨٧ ، ٢٨٨ .
وقد أفاض البغدادى فى الخزانة فى الكلام على "إلا" وذكر كلام
الملما فى هذا البيت ومن ضمنه كلام الشارح هنا فى إعرابه .
انظر الخزانة ٢/٥٢ - ٥٦ .

ونذكر ابن الحاجب فى الإيضاح إن فى هذا البيت شذوذين :-
أحدهما : أنه وصف المضاف ههنا وهو "كل" ، والقياس أن يوصف
المضاف اليه فى "كل" ، وهو مع ذلك جائز ، وحمله على ذلك
ضرورة الردف بالالف .

والشذوذ الثانى : أنه فصل بين الصفة ، والموصوف بالخبر وهو
ظليل . الإيضاح ١/٣٧١ .

(١) كلمة - (المبتدأ) - ساغطة من الأصل .

والرابع : أن يكون " كل " مبتدأ و " مفارقة " بدل منه و " أخوه " خبر " كل " أى : مفارق كل أخ أخوه .
والخامس : أن يكون " مفارقة " بدلا عن " كل " ، و " أخوه " مبتدأ و كل أخ مفارقه " خبر مقدم ^(١) .

(وتقول فى تثنية الاستثناء : " ما أكل أحد إلا الخبز ، إلا زيدا " ينصب الأول على المفعولية ، والثانى على الاستثناء ، لأن الكلام صار موجبا ، لأن المعنى : " كل الخبز كل واحد إلا زيدا " ^(٢) المثال مشتمل على استثنائين ، الأول مفرغ ، والتقدير : " ما أكل أحد شيئا من الأشياء ، إلا الخبز " فهو معرب على حسب العامل وعامله يقتضى المفعول ، فذلك قال : ينصب الأول ، أى الخبز على المفعولية .

-
- (١) هذه الوجوه الخمسة ذكرها البغدادي فى الخزانة ٥٤ / ٢ ، ٥٥ ، ونسبها للمشار و ذكرها أيضا فى شرح أبيات معنى اللبيب .
(٢) قال سيويه فى الكتاب ٣٣٨ / ٢ " هذا باب تثنية المستثنى ، وذلك قولك : ما أتانى إلا زيد إلا عمرا ، ولا يجوز الرفق فى " عمرو " من قبل إن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى . وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شىء تدخل فيه الآخر .
وقال فى ص ٣٣٩ : " وتقول : ما أتانى إلا عمرا ، إلا بشرا أحد " .
وقال الجرد فى المفتض ٤٢٤ / ٤ : " هذا باب تكرير الاستثناء " بغير عطف ، تقول : ما جاءنى أحد إلا زيدا ، إلا عمرا .
وقال أبو على فى الاضاح المضدى ٢٠٧ / ١ : " وتقول ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا ، فلا يكون فى زيد إلا النصب ، لأن المعنى : كل الناس أكل الخبز إلا زيدا " . وانظر المقتصد ٧٠٦ / ٢ .
والمراد بالتثنية هنا التكرار .

والاستثناء الثاني هو : قوله : "إلا زيداً" وقد يتوهم أنه جرى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ، وقد ذكرنا أنه يجوز في مثله نصب المستثنى ، ورفع على البدل ، فبين أن في المثال يتمين النصب في الاستثناء الثاني ، ولا يجوز الرفع على البدل ، لأن النفي الأول صار موجبا بطريان حرف الاستثناء عليه ، وهو "إلا الخبز" ، لأن الاستثناء من النفي إثبات ، فالمعنى "أكل كل أحد الخبز" ، فحينئذ يكون "إلا زيداً" مستثنى من كلام موجب ذكر المستثنى منه - (فيه)^(١) - ، فيجب نصبه على الاستثناء ، وهو ظاهر .

(وتقول : " ما أتاني إلا زيد ، إلا عمراً"^(٢) ترفع أحدهما باسناد الفعل إليه ، وتنصب الثاني^(٣) ، إذ لا يمكن رفعه على البدلية^(٤) ، ولا على الفاعلية^(٤) ، مؤولاً كلامك على : " تركنى الناس وراء زيد ، إلا عمراً " .)

(١) كلمة - (فيه) - ساقطة من الأصل ، و (م) ، ومضافة في (ل) عند التصحيح .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، والمقتضب ٤ / ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، والمقتصد ٢ / ٧٠٦ ، ٧٠٧ .

(٣) قال المصنف في تعليقاته : " ما أتاني إلا زيد ، إلا عمراً ، لا بد من رفع أحدهما لاسناد الفعل إليه ، ولا يجوز في الآخر إلا النصب ، لأن البدلية قد تعذرت ، لأن البدل إنما يجوز حيث يجوز الاستثناء ، ولا يصح استثناء أحدهما عن الآخر ، ولا يجوز أيضاً أن يقال : "إن" إلا بمعنى "غير" ، فيبدل منه ، لأن "إلا" لا تجرى مجراه إلا تابعا فلم ييسق إلا أن ينصب على التأويل بالمذكور . "

(٤) قال صاحب العباب لو ١٠٨ : " لأنه لا يجوز أن يكون بدلا من

المستثنى منه المقدر لأن البدل منه لا يحذف ولا من المستثنى الأول

هذه المسألة تشارك المسئلة الأولى في تعدد الاستثناء ، لكن الأولى
كان المستثنى منه مذكورا فيها ، وهذه لم يذكر فيها - (المستثنى)^(١) - منه
بل الاستثناء فيها مفرغ ، وذكر فيها استثناء أن ، فالمستثنى إماما أن
يرفع أو ينصب أو يرفع الأول وينصب الثاني ، أو يعكس هذا ، لا يجوز
نصبهما ، لأنه يبقى الفعل بلا فاعل ، لأن الاستثناء مفرغ ، ولا يجوز
رفعهما ، لأن الأول يكون فاعلا ، والثاني ارتفاعه : إما أن يكون على
الفاعلية أو على البدلية ، والقسمان متنعان ، أما الأول ، فلأن الفاعل
لا يتعدد . وأما الثاني : فلأن الاستثناء الأول جعل الكلام في حكم
الموجب ، لأنه استثناء من نفي ، والاستثناء من النفي إثبات ، وفي الإثبات
لا يجوز البديل ، وأيضا لو أبدل لخرج من أقسام " البديل " ^(٢) إذ ليس ببديل
" الكل " ^(٣) ولا بديل " البعض " ، ولا " الاشتغال " ، لأن ذات عمرو
وذا زيد لا تعلق لأحدهما بالآخر ، ولا يصدقان على ذات واحدة ،
وليس " بعضها " ^(٤) ، ولا يكون بديل الغلط ، لأن ذلك يكون في بدايئة
الكلام ، كما سبق لسانك إلى شيء ثم تداركته ، وهذا ليس من ذلك القسم ،

=== إذ ليس المعنى على طارحه ، لأن المعنى إتيانها لا إتيان عمرو
وحده ..

ولا يمكن رفعه على الفاعلية ، لا الفعل الواحد لا يكون له فاعلان ،
لأن الفاعل واحد ليس إلا .

(١) كلمة - (المستثنى) - سافطة من الأصل .

(٢) في الأصل " البديل " .

(٣) استعمال " الكل " و " البعض " من التعابير التي يستعملها الناطقة ،
وأكثر النحاة يمنع إدخال الألف واللام على " كل " و " بعض " .

(٤) في (ك) و (م) " وليس بعضا " .

وأیضا لو كان بدلا لكان جدله : أما المستثنى منه المقدر ، أو المستثنى الأول ، وكلاهما متفقان ، أما الأول : فلأن الجدل لا يحذف لفظا ، وأما الثاني : فلأنه يستلزم أن يكون المستثنى الأول في حكم الطرح ، وليس المعنى على هذا فتعين أن يرفع أحدهما على الفاعلية ، كما هو مقتضى التفريغ ، وحينئذ يجب نصب الآخر ، لما ذكرنا أنه لا يجوز رفعهما معا ،

فإن قلت : ينبغي أن لا يجوز نصب الثاني أصلا ، أولا يجب ، لأنـه لو انتصب لكان استثناء ، والمستثنى منه اما - (ما)^(١) بعد " إلا " الأولى ، أو ما قبلها ، لا يجوز أن يكون ما بعدها ، لأن ما بعدها " زيد " ولا يجوز استثناء " إلا عمرا " من " زيد " ، وإن كان مستثنى ما قبله وهو " أحد " المقدر لم يجب نصب المستثنى ، لأنه مستثنى من كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه تقديرا ، فكان حقه أن يجوز في المستثنى الثاني النصب على الاستثناء ، والرفع على البدل .

قلت : نختار الثاني ، وهو أنه مستثنى عما قبل " إلا " وهو " أحد " ، قولك : إنه يقتضى أن لا يتمين النصب بل يجوز البدل ، مفعول ، لأن ذلك في كلام غير موجب ، لم يتطرق إليه نقض بوجه ما ، وههنا قد تطرق إليه نقض النفي بالاستثناء الأول ، فما بقى النفي سالما عن المناقض ، وجواز الوجهين ، إنما كان في كلام غير موجب مطلقا ، فلذلك قال المصنف " مؤولا كلامك على : تركنى الناس وراء زيد إلا عمرا ، بمعنى : عاد ذلك النفس إلى موجب باعتبار تطاري الاستثناء إليه ، والإستثناء من الموجب يجب أن يكون منصوبا .

(١) كلمة - (ما) - ساقطة من الأصل .

وانما قال : " مؤولا " ، لأن ظاهر الكلام يقتضى أن يكون الاستثناء^(١)
الثانى عما قبل " الا " الأولى ، وهو منفى ظاهرا ، فتقديره بالاثبات تأويل
على خلاف الظاهر .

وقوله : " مؤولا " منصوب على الحالية من فاعل تنصب ، وهو المخاطب ،
أى : تنصب مؤولا .

(وتقول : " ما أتانى إلا زيدا إلا عمرا أحد " منصوبين لأن التقدير :
" ما أتانى إلا زيدا أحد ، إلا عمرو " على الإبدال ، فلما قدمت نصبته .^(١)
وجه مغايرة هذه المسئلة للمسئلتين السابقتين ، أن السابقتين كان
الاستثناء^(٢) فيهما باعتبار تفرغ فى أحد الاستثنائين ، وهذه لا تفرغ
فيها ، لأن المستثنى منه مذكور وهو " أحد " ، لكن ذكر استثناء^(٢)ان مقدما
على المستثنى منه صورة ، فذكر أن الاستثنائين يجب أن يكونا منصوبين .
إعلم أن الاستثناءات المتعددة تنحصر فى أقسام خمسة : لأن الاستثناءات
إما أن يكون بعضها من بعض أولا ، بل تكون كلها من مستثنى منه واحد ،
والأول هو المسألة المذكورة فى آخر الباب ، نحو : " له على عشرة إلا تسعة
إلا ثمانية " كما سيأتى - (إن شاء الله)^(٢) .

والثانى : إما أن يكون بينهما عاطف أولا ، فإن كان بينهما عاطف فهو
غير مذكور فى الكتاب ، لاندراجه تحت مسائل العطاف بالحرف .

(١) انظر سيبويه ٣٣٦/٢ ، والمقتضب ٤٢٤/٤ ، والتصريح وحاشية
يس عليه ٣٥٤/١ ، ٣٥٥ ، والاشموني وحاشية الصبان ١٥٥/٢ ، ١٥٦ .
(٢) ما بين المعنوتين - () - زيادة من (ك) .

والثاني : إما أن يكون أحدهما مستثنى مفرغا أولا ، فإن كان أحدهما مستثنى مفرغا ، فإما أن يكون المستثنى منه للآخر مذكورا أولا ، فإن كان مذكورا فهو الصلّة الأولى في الكتاب ، وهي : " ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا " ، وإن لم يكن مذكورا " فهي ^(١) الثانية ، كقوله : " ما أتاني إلا زيد إلا عمرا " ، فإن الأول مفرغ ، والثاني غير مفرغ على ما ذكرنا .

وإن لم يكن أحدهما مفرغا ، فهو مثل : " ما أتاني إلا زيدا أحد إلا عمرو " فإنه - (لا) - ^(٢) تفرغ ، وأحدهما : نصب على الإستثناء ، والآخر : رفع على البدلية ، إذ لا يجوز نصبهما معا على الاستثناء ، لأن المستثنى المنصوب يشبه بالمفعول ، ولا يكون لفعل واحد مفعولان لا يقتضيهما معنى ذلك الفعل إلا بماعطف يتخللهما ، والمفروض أن لا عاطف ، فكان هذا القسم يتعين أن يكون أحدهما استثناء ، والآخر غير استثناء ، بل بدلا ، ولذلك قالوا : إن المستثنى المنصوب شبه بالمفعول معه ، من حيث أن العامل فيهما يحمل بواسطة حرف ، فكما لا يعتمد المفعول معه ، لا يعتمد المستثنى المنصوب ابتداء .

إذا ثبت هذا فقولك : " ما أتاني إلا زيدا إلا عمرا أحد " ^(٣) لم يمكن أن يكونا منصوبين ابتداء على الاستثناء ، فلا بد من فرض تأخر أحدهما عن المستثنى منه المذكور ، ليكون أحدهما مستثنى مقدما منصوبا ، والآخر مرفوعا على البدلية ، وهو معنى قوله : لأن التقدير : " ما أتاني إلا زيدا أحد إلا عمرو " على الإبدال ، أي : على إبدال " عمرو " من " أحد " فلما قدمته نصبت ، لأن البديل لا يتقدم على المبدل منه .

(١) في جميع النسخ الا (م) " فهو " وقد أثبت ما في (م)

(٢) كلمة - (لا) - ساقطة من (ل) .

(٣) في (م) " لا " .

فإن قلت : فعينئذ يكونان مستثنيين منصوبين ، وقد منعت جواز ذلك .
قلت : الممنوع هو أن يكونا مبتدأ^١ منصوبين مقدمين ، فأما إذا كان
أحدهما منصوبا ، والآخر بدلا ، وقدم البدل ، فصار منتصبا لضرورة
أن البدل لا يتقدم ، فلا منعه ، ونظيره أن صفة النكرة لا تتقدم عليها ،
فلما قدمت قالوا : " انها ^(١) حال ، ليس بصفة ، مع أنه في صورة الصفة
المتقدمة .

فإن قلت : فقد جاء استثناءان منصوبان مقدمان على المستثنى منه
بلا عاطف ، نحو قول الكميت :

* ومالي إلا الله غيرك ناصر ^(٢) *

بنصب " غير " إذ التقدير : إلا إياك .

قلت : لا نسلم أنه استثناء بل " غيرك " كان صفة لناصر ، والتقدير : مالى
إلا الله ناصر غيرك ، وصفة النكرة إذا تقدمت انتصبت على الحال فهو
حال " متقدم ^(٣) على الاستثناء .

(١) في (ل) و (م) " انه " .

(٢) هذا عجز بين من الطويل ، صدره :-

* فمالي إلا الله لا رب غيره *

وهو للكميت بن زيد بن الأحنس الأسدي . انظر ترجمته في معجم
الشعراء للمرزياني ص ١٧٠ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص ١٩٠ .
وهذا البيت من شواهد سيبويه ٣٣٩/٢ وأستشهد به الجرد في
المقتضب ٤٢٤/٤ ، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦٥/٢ ،
والجمل ص ٢٣٤ ، وديوانه ١٦٧/١ ، وابن يمين ٩٢/٢ ، ٩٣ ،
وهو في الباب اللوحة ١٠٨ مخطوطة المدينة .

(٣) في (هـ) " مقدم " .

(ولو ذكرت المستثنى الثانى بعد ما يصح دخوله فيه ، كان من النفس إثباتا ، ومن الإثبات نفيا .)
(١)
هذا هو القسم الأول الذى " ذكرناه " فى التقسيم أن بعض الإستثناءات مستثنى من بعض ، ولذلك قيده بقوله : " بعد ما يصح دخوله فيه " ، إن لولم يصح نحو : " له على عشرة إلا خمسة الا ثمانية " لم يمكن أن يكون استثناء من استثناء ، إذ المستثنى أكثر من المستثنى منه ، فإما يكون بعضها مستثنى من " البعض " (٢) حيث يصح دخول المستثنى فى المستثنى منه وهو الاستثناء الأول .

(نحو : له على عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد .)
يعنى الا سبعة الا ستة ، الا خمسة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا .

(فاللازم خمسة) بناء على أن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي ، لأنك إذا قلت : " على عشرة إلا تسعة " لزمت واحد ، ثم إذا قلت : إلا ثمانية صار اللازم تسعة ، ثم إذا قلت إلا سبعة بقى اللازم اثنين ، ثم إذا قلت : إلا ستة ، صار اللازم ثمانية ، ثم إذا قلت : إلا خمسة ، بقى اللازم ثلاثة ، ثم إذا قلت : إلا أربعة ، صار اللازم سبعة ، ثم إذا قلت : إلا ثلاثة بقى اللازم أربعة ثم إذا قلت : إلا اثنين صار اللازم ستة ، ثم إذا قلت : إلا واحدا بقى اللازم خمسة . (٣)

(١) فى (هـ) " ذكرناه " .

(٢) ادخال الألف واللام على " بعض " يضمنه كثير من النحاة .

(٣) انظر هذه المسألة فى منشور الفوائد ص ٥٠ - ٥١ .

(ولو ذكرت بمسده) أى بعد قوله : "إلا واحدا" .

(إلا اثنين إلا ثلاثة وهكذا إلى التسمة .)

أى : إلا أربعة إلا خمسة إلا ستة ، إلا سبعة إلا ثمانية إلا تسمة .
(فاللزام واحد) لأنك إذا قلت : إلا اثنين صار اللزام سبعة ، ثم
إذا قلت : إلا ثلاثة بقى اللزام أربعة ، ثم إذا قلت : إلا أربعة صار
اللزام ثمانية ، ثم إذا قلت : "إلا خمسة" بقى اللزام ثلاثة ، ثم إذا
قلت : "إلا ستة" صار اللزام تسعة ، ثم إذا قلت : "إلا سبعة بقى
اللزام ، اثنين ، ثم إذا قلت : "إلا ثمانية صار اللزام عشرة ،
ثم إذا قلت : "إلا تسعة" ، بقى اللزام واحدا ،

وفى هذا الكلام حرازة ، لأنه لو كان استثناء من الاستثناء ، لزم أن يكون
المستثنى منه أقل فى بعض الأحوال ، كما ظهر لك من المثال ، اللهم
إلا أن يجعل الاستثناءات من المستثنى منه الأول ، بأن يخرج البعض من
المسقط والبعض من الباقي^(١) .

والخاطر لم يتفرغ لتلخيصه بعد ، فإن تلخصت لذكى عبارة "فليحققها"^(٢)
بالكتاب إن شاء الله تعالى .

(١) هذه المسألة أطال فيها صاحب العباب الكلام فى اللوحة ١٠٨ ،
وكررت عليها التعليقات فى هامشه .

ومما ناله صاحب العباب "والضابط أن يجعل كل وتر منفيا خارجا ،
وكل شفع موجبا داخلا فى الموجب ، فملى هذا لا يجوز فى كل وتر
إلا النصب لأنه غير موجب ، ويجوز فى كل شفع الإبدال والنصب على
الاستثناء لأنه غير موجب ."

وانظر أيضا فى هذه المسألة التصريح وحاشية يس عليه ٣٥٧/١ ، ٣٥٨
والاشمونى وحاشية الصبان عليه ١٥٧/١ ، ١٥٨ ، وشرح الكافية للرضى
٢٤١/١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٢) فى (هـ) "فليحققها" .

(وقد يقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم :

((نشدتك "الله" ^(١) إلا فعلت)) . ^(٢)

يقال : نشدتك الله والرحم نشدة ونشدانا ، ونشدتك الله

أى : سألتك بالله والرحم ، وتعيته إلى مفعولين ، إما لأنه بمنزلة :

"دعوت" حيث قالوا : " نشدتك بالله ، والله " كما قالوا : "دعوتك بزيد

وزيدا " ، أو لأنهم ضمنوا معنى : " ذكرت " ^(٣) ومصدان هذا قول حسان ^(٤) :

* نشدت بنى النجار أفعال والدى *

أى : ذكرت إياها ، و " أنشدتك بالله خطأ " . ^(٥)

اعلم أن الفعل لا يقع مستثنى من أقسام المنصوب ، والفعل لا يكون منصوبا ،

فلا بد من تأويله بمصدر ، أى : " إلا فملك " ثم لا بد من تقدير " نشدت "

(١) فى (ك) و (هـ) " بالله " .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٢٥٠/١ ، ٢٥١ .

(٣) انظر الصحاح " نشد " وشرح الكافية للرضى ٢٥١/١ ، وأساس

البلاغة اللسان " نشد " .

(٤) هو أبو عبد الرحمن حسان بن ثابت السنجارى الخزرجى الأنصارى

القحطاني الصحابى الجليل شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم

الذى مدحه ورد على أعدائه من قريش ، الشاعر الذى قال لله

رسول الله صلى الله عليه وسلم : أهجهم وروح القدس معك .

وهو أشهر من أن يحتاج إلى تعريفه . والشطر المذكور صدر

بيت من بحر الطويل ومطلع قصيدة فى ديوانه ص ١٥٣ ، ولم أعثر

عليه فى مرجع آخر . ومنوا النجار هم قوم حسان من الأنصار

وتمام البيت هو :

* إذا لم يجد عان له من يوازمه *

(٥) فى اللسان " نشد " " فأما أنشدتك بالله فخطأ " .

بما فيه نفى ، لأن الاستثناء مفرغ ، فلا بد من تقدير نفى ، فذلك قدرنا "أطلب" أى "ما أطلب منك شيئا من الأشياء إلا فعلك" (١) وهذا المعنى هو المفهوم من استعمال العرب .

(وقد يحذف المستثنى تخفيا نحو : " (٢) جاءنى زيد ليس إلا (٣))
 أى : ليس الجائى إلا زيدا ، (وليس غير) (٣) أى : ليس الجائى غير زيد ،
 وضم "غير" لأنه مبنى "كفعل ومعد" ، كما "ذكرناه" (٤) ، وإنما صح الاستثناء
 فى "إلا زيدا" ، لأن "ليس" فيه ضمير عائد إلى الذى دل عليه الفعل ،
 فالتقدير : "ليس الجائى إلا زيدا" ولا يخفى جواز إضماره ، أى : جواز
 كون المستثنى مضمرا نحو : "إلا هو وإلا إياه" ونحوهما ، أى : كما جاز
 أن يكون المستثنى مظهرا جاز أن يكون مضمرا .

-
- (١) انظر الرضى ٢٥١/١ ، والصحاح واللسان "نشد" .
 (٢) فى الأصل زيادة - (ما) - قبل "جاء" .
 (٣) قال سيبويه فى الكتاب ٣٤٤/٢ : "هذا باب ما يحذف المستثنى فيه
 استخفا ، وذلك قولك : "ليس غير" و "ليس إلا" كأنه قال :
 ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيا ، واكتفاء
 بعلم المخاطب ما يعنى . وانظر ٤٩٥/٣ .
 وانظر المقتضب ١٥٢/٢ ، ١٢٩/٤ ، ٤٢٩ .
 (٤) هاء الغائب ساقطة من الأصل ، و (ك) و (م) .
 ومحل ذكره لذلك تقدم . وانظر المقتضب ٤٢٩/٤ .

(باب الاسم في باب "إِنَّ")^(١)

(ومنها) أى : ومن المنصوبات (الاسم في باب "إِنَّ")
 أى : "إِنَّ" وأخواتها^(٢) ، نحو : (إن زيدا قائم) وستأتى
 عليها في باب العوامل ، إن شاء الله تعالى^(٣) .

(ولا يحذف) أى : اسم إن ، فلا يقال : "إن قائم" وإن جاز حذف
 خبره ، لأن الاسم شبه بالمفعول ، والخبر شبه بالفاعل ، والشبه /
 بالمفعول أضعف من الشبه بالفاعل ، فضعفه لم يحذف ، ولأن الاسم
 يتعدد ، فلو قلت : "إن قائم" لم يعلم ما الاسم المحذوف ، هكذا قيل ،

٨٢١
 ب ١٨١

(١) الأصل ليس فيه عنوان وكذلك (ك) وفي (ل) " اسم باب ان " ،
 وفي (م) " اسم ان " وفي (هـ) " باب ان " ، وقد صفت منها
 هذا العنوان .

(٢) أخواتها هى : أن المفتوحة الهمزة ، ولعل ، ولكن ، وكأن ، وليت .
 (٣) بما أن باب العوامل ليس في القسم الخاص بى فأنا أذكر لك هنا علة
 عمل هذه الحروف كما ذكرها النحاة وهى شبيهها بالفعل ، فهى تشبه
 من ناحيتين : لفظية ومعنوية ، أما اللفظية فلكونها منها : الثلاثى
 والرباعى والخماسى ، ولبنائها على الفتح كما أن الأفعال الماضية
 مبنية على الفتح .

أما في المعنى فلأن معنى "إن وأن" "أكدت" ، ومعنى "كأن"
 شبهت ، ومعنى "لكن" "استدركت" ، ومعنى "ليت" "تمنيت" ،
 ومعنى "لعل" "ترجيت" ، ومن شبهها للفعل أيضا أنها لا تقع
 إلا على الأسماء كما أن الأفعال لا تقع إلا عليها .

وهى محمولة على الفعل الذى قدم مفعوله على فاعله ، فذلك نصبت
 الاسم ورفعت الخبر ، وإنما اختير فيها تقديم المنصوب لتعدد

وفي الوجهين نظر ، أما الأول فلأن الفعل فـضـلـة ، فالشبه به أولى بالحذف .

وأما الثاني : فإنه إن لم تكن قرينة فلا يجوز الحذف ، وإن كانت تـمـيـن بها ، فلا لبس ، فالأولى في تعليقه أن يقال : إنما لم يحذف الاسم ، لأن " إن " إنما قدم منصوبه على مرفوعه ، ليكون له العمل الفرعى للفعل لفظاً ، وهو تقديم منصوبه على مرفوعه ، فلو حذف الاسم لكان في صورة ما هو محذور من مشابهة عمله للعمل الأصلي للفعل ، وهو أن يليه المرفوع ، فذلك لم يحذف اسمه ، وقد جاء حذفه في ضرورة الشعر ، قال :
فلو كنت ضيماً عرفت قرابتي : ولكن زنجي غليظ المشافر^(١)
أى : ولكنك زنجى .

=== لتبعد مشابهتها للفعل ، إذ الأصل فيه أن يكون الفاعل بـجـنـبـه ، فإذا أخرج المرفوع حصلت مخالفتها للفعل فأنحطت رتبته عن رتبته . انظر سيويه ١٣١/٢ وما بعدها ، والمقتضب ١٠٨/٤ وما بعدها ، والمقتصد ٤٤٣/١ وما بعدها ، وشرح الكافية للرضى ٣٤٥/٢ وما بعدها ، والايضاح في شرح المفصل ٢٠٩/١ وما بعدها ، والفوائد النضائية ٣٢٦/٢ وما بعدها ، والانصاف ١٢٦/١ .

(١) هذا البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق كما في سيويه ١٣٥/٢ ، ١٣٦ ، والافصح في شرح أبيات مشكلة الأعراب ص ٢١٢ ، وابن يعيش ٨١/٨ ، ٨٢ ، والأغانى ٢٤/١٩ ، والخزانة ٣٧٨/٤ ، وهو في الانصاف ١٨٠/١ ، ومغنى اللبيب ٣٢٣/١ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، وشرح أبيات سيويه للنحاس ص ٦٩ ، ١٦٥ .

وقال البغدادى " وأعلم أن قافيته اشتهرت كذا عند النحويين وعوايه :

* ولكن زنجيا غلاظا مشافرة *

وذكر بعده أبياتا آخرها الهاء ، والأبيات مذكورة أيضا فــــى ===

(١) (إلا إذا كان ضمير الشأن) أى : - (لا) - (١) يحذف اسم " إن "

(٢) - (إلا) - إذا كان ضمير الشأن ، (نحو :

إن من لام فى بنى بنت حسا : ن لله وأعصه فى الخطوب (٣)

أى : " إنه " ، والضمير للشأن ، (والا) أى : وإن لم يجرع الاسم ضمير

الشأن ، بل قيل " من " الشرطية اسمه .

=== الأغانى ٢٤/١٩ ، وذكر الاستاذ عبد السلام هارون إنه فى ديوانه

ص ٤٨١ وأن صوابه : " غليظا " أو " غلاظا مشافرة " . انظر

الكتاب ١٣٥/٢ الهامش (٣) أ هـ .

وهذا البيت غير موجود فى ديوان الفرزدق المطبوع ، وهو فى هذه

المراجع كلها شاهد على حذف اسم " لكن " ونسب النحاس هذه

اللفة لبعض العرب النجديين . انظر شرح أبيات سيويه للنحاس

ص ٦٩ ، وذكر أيضا أن من العرب من ينصب الاسم والخبر بهذه

الحروف وذكر شواهد ذلك انظر ص ٧٠ .

والبيت أيضا فى الهمع ١٣٦/١ ، والدرر ١١٤/١ .

وقرابة الفرزدق من ضبة هى أنه تميمي وتميم ينتهون الى ادبن طابجة ،

وضبة بنو أدبن طابجة .

والشاعر فى الأصل للإبل ولكن الشاعر نسبها لمهجو تشنيماء لخلقته

وتنويها بعظم شفتيه .

(١) كلمة - (لا) - ساقطة من (هـ) .

(٢) كلمة - (إلا) - ساقطة من (هـ) .

(٣) هذا البيت من بحر الخفيف وهو للأعشى الكبير ميمون بن قيس ، فى ديوانه

ص ٣٣٥ ، والرواية فيه :

من يلمنى على بنى بنت حسا : ن لله وأعصه فى الخطوب

وهذه الرواية لا يكون شاهدا ، وهو من شواهد سيويه ٧٢/٣ ، والمقتصد

٤٦٤/١ ، والأمالى الشجرية ٢٩٥/١ ، والانصاف ١٨٠/١ ، وابن يعيش

١١٥/٣ ، وفى الخزنة ٤٦٣/٢ ، ٦٤٥/٣ ، والايمانح المضدى ص ١٢٢

وانظر مسألة وقوع اسم " إن " ضمير الشأن فى المراجع السابقة .

(١) زال^(١) الجزاء عن صدر الكلام^(٢) لأن " من " الجزائية لها صدر الكلام ، فلا يقع معمولاً ، لأن لثلا تبطل صدريته .

(ونحو) - (عطف)^(٣) على " نحو " قبله ، ذكر أبياتا في وقوع الاسم ضمير الشأن في " إن " ، و " أن " المفتوحة ، وفي " ليت " ، وفي " لكن " أما " إن " فقد ذكرناه^(٤) ، وأما " أن " المفتوحة فهو قوله^(٥) :
فلو أن حق اليوم منكم إقامة : وإن كان سرح قد مضى فسرعا
أي قلوا أنه ، وقبله :

أقول وقد زال الحمل صباية وشوقا ولم أطمع بذلك مطمعا
بنى وابش إنا هوبنا جواركم وما جمعتنا نية فلبها ممعا
فلو أن حق ... البيت

-
- (١) في (ل) و (هـ) " لزال " .
(٢) انظر سيبويه ٢ / ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، والمقتصد ١ / ٤٦٤ ، ٤٦٥ .
(٣) كلمة - (عطف) - ساقطة من (هـ) .
(٤) ذكره في ص
(٥) القائل الراعي النميري كما ديوانه ص ١٢١ ، والكتاب ٣ / ٧٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٢٣ ، واللسان والتاج " يرح " .
والراعي النميري هو عبيد بن حصين بن جندل ينتهي نسبه إلى نمر ، وهو شاعر مشهور من سادات قومه وقد هجاه جرير لأنه اتهمه بمناصرتة للغزدق ، ولقب الراعي لوصف لرعى الأبل في شعره ، انظر ترجمته في معجم الشعراء للمرزباني ص ١٢٢ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٢٠١ ، وانظر البيت الشاهد في المقتصد ١ / ٤٦٥ .
وحق : حقق ويقال : حققت الشيء وأحققت أي : حققت ، و " لو " للتمنى فلا تحتاج الى جواب .
وهذا البيت من بحر الطويل .

النية : الجهة التي تنويها ، والحمول بالضم ، بلاها ، الإبل التي عليها الهودج كانت غيها النساء أولم تكن .

أى : زالوا عن حيث أقاموا فيه ، ولم أطمع في قبولهم ذلك منى ، ولكن حزنى وشوقى حطنى على الكلام .

"حق" أى : وجب ، أى : لو تحققت أنكم تحسنون ، إلى بإقامتكم لشكرتكم ، وإن كان "سرح" بالسین المهمة ، أى : وإن كان أثقالكم ، ومناكم قد سار قبلكم وتسرع .

وروى " وإن كان سرب " وهو النساء " بنو واهش " قوم من بنى مائة من بنى تميم (١) .

(ونحو :)

فليت رفعت الهم عنى ساعة " فبتنا على ما خيلت ناعى بال (٢)
أى : فليت فلان يحض على ما خيلت أى : شبهت ، يعنى على غرر من غير يقين ، أى : على ما أرتك نفسك وشبهت وأوهمت ، فحذف الفاعل من " خيلت " لاشتهارها ، أى : " خيلت النفس " .

(١) انظر نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي ص ٤٤٥ .
(٢) هذا البيت من بحر الطويل وهو لعدى بن زيد كما في الايضاح العضدى ص ١٠٦ ، وانظره في المقتصد ٤٢٤/١ ، والأمالى الشجرية ١٨٣/١ ، ٢٩٥ ، والانصاف ص ١٨٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٤٨ ، والهمع ١٣٦/١ ، ١٤٣ ، والدرر اللوامع ١١٤/١ - ١٢٣ .

(ونحو :

فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى^(١)

على أحد التأويلين .

وهو أن يكون " كفافا " خبر " كان " مقدما ، و " خيرك " مرفوع بأنه اسم " كان " ، ولا بد من تقدير ضمير الشأن لثلاث تدخل " ليت " على الفعل ،

(١) هذا البيت من بحر الطويل وهو لميزيد بن الحكم بن أبي العاصي الشقي . انظر ترجمته في الخزنة ٥٤/١ ، وانظر البيت الشاهد في المقتصد ٤٦٦/١ ، وأمالى الغالى ٦٨/١ ، والأمالى الشجرية ١٢٧/١ ، ٢٨٥ ، ٢٩٤ ، والامضاح المضدى ص ١٢٣ ، والخزنة ٤٩٦/١ ، ٣٩٠/٤ ، ومفنى اللبيب ص ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، وقال المصنف في تعليقاته اللوحة ١٦ :

✽ فليت كفافا كان خيرك كله ✽

جاز أن يكون " كفافا " خبر " كان " مقدما ، و " خيرك " مرفوع بأنه اسم ، ولا بد من تقدير ضمير الشأن لثلاث يكون " ليت " داخلا على الفعل ، والتقدير " ليه كان خيرك كله كفافا عني " أى : مكفوبا ، و " شرك " جاز فيه الرفع عطفا على " خيرك " ، وعلى هذا يجوز أن يكون " مرتوى " منصوب المحل و " عني " متعلق به ، والتقدير : وكان شرك مرتويا عني " بمعنى مكفوبا ، لأن من ارتوى عن شئ فقد كف عنه ، وعلى هذا يكون الماء مرفوعا بفاعليته ارتوى مجازا ، كما يقال : فى عكسه " ماء صاد أى مدة ارتوا الماء ، وجاز أن يكون أعنى " مرتو " مرفوع المحل بالفاعلية ، لارتوى ، والماء منصوب لا غير ، أى : ما استقى الماء ، وقيل معناه " ارتوى من الماء " فحذف " من " وأوصل الفعل اليه كما فى (اختار موسى قوه) = الآية " ١٥٥ " من سورة الاعراف ، والمعنى ليه كان خيرك وشرك مكفوفين عني مدة ارتوا مرتو من الماء ، لأن كفافا مصدر يستوى فيه الواحد والاثنان والجمع ،

والتقدير : "ليت كان خيرك كله كفافا عني" - (أى : مكفوفاً ،^(١) -
 وشرك" جاز فيه الرفح عطفاً على "خيرك" ، و "مرتوى" على هذا
 جازاً أن ينتصب محله ، و "عنى" متعلق به ، والتقدير "وكان شرك
 مرتوى عني" بمعنى مكفوفاً ، "لأنه"^(٢) من ارتوى عن الشيء كف عنه ،

=== نحو : رجلان عدل ، وجاز فيه أغنى فى "شرك" النصب عطفاً
 على اسم "ليت" و "مرتو" مرفوع المحل بالخبرية ، و "الماء" مرفوع
 لا غير ، أى : ليت كان خيرك كفافاً عني ، وليت شرك مرتو عني
 ما ارتوى الماء ، وهذا معنى قول ابى على : إن حطت المطب على
 "كان" كان مرتو فى محل النصب ، وإن حطته على "ليت" نصبت
 قوله و "شرك" و "مرتو" مرفوع ، وذكر عبد القاهر فى البيت
 وجهها آخر يخرجها عما نحن فيه وهو أن يكون "كفافاً" اسم "ليت"
 وفى "كان" ضميره ، و "خيرك" منصوب بالخبرية ، وكذا "شرك"
 على معنى : فليت شيئاً مكفوفاً كان هو خيرك كله وشرك . أ. ه .
 وانظر ما نسبته المصنف لابي على فى الايضاح العضدى ص ١٢٣ ،
 وما نسبته لمبد القاهر فى المقتصد ٤٦٧/١ .

وقال البغدادي فى الخزانة ٣٩٠/٤ "تكلم على هذا البيت ابو على
 فى تذكرته وتلميذه ابوطالب العبدى وابن الشجرى فى مجلسين من
 أماليه ولخص منها ابن هشام فى المعنى وابن الحاجب فى أماليه
 وأبو حيان فى تذكرته وغيرهم ، ولم يذكر أحد منهم رواية نصب "خيرك"
 الا صاحب اللباب قال فيما علقه عليه : ذكر عبد القاهر فى هذا
 البيت وجهها آخر يخرجها عما نحن فيه من اضمار الشأن أن "كفافاً"
 اسم ليت وفى "كان" ضميره ، وخيرك منصوب بالخبرية وكذا شرك
 على معنى "فليت شيئاً مكفوفاً كان هو خيرك كله وشرك . انتهى ."

(١) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (هـ) .

(٢) فى الأصل و (ك) و (هـ) "لأن" والتصحيح من بقية النسخ .

وعلى هذا يكون " الماء " مرفوعا بفاعلية " ارتوى " مجازا ، كما يقال في عكسه : " ماء صاد " أى : مدة ارتواء الماء ، وجاز أن يكون " مرتوى " مرفوع المحل بفاعلية " أرتوى " ، و " الماء " منصوب لا غير ، أى : ما استقى الماء ، وقيل : معناه : ارتوى من الماء نحو : = (وأختار موسى قومه)^(١) والمعنى : ليته كان خيرك وشرك مكفوفين عنى مدة ارتواء مرتو من الماء ، لأن " كفافا " مصدر يستوى فيه الواحد والأثنان والجمع نحو " رجلان عدل " وإنما قال : " على أحد التأويلين " ، لأنه ذكر فيه أن " كفافا " اسم " ليت " وفى " كان " ضميره ، و " خيرك " منصوب بالخبرية ، وكذا " شرك " على معنى ج : " فليت شيئا مكفوفاً كان هو خيرك كله وشرك " وحينئذ يخرج عن الاستدلال^(٢) .

(ونحو :)

كأنهن الفتيات اللمس : كأن فى أظلالهن الشمس .^(٣)

(١) من الآية " ١٥٥ " من سورة الاعراف .

ومحل الشاهد من الآية هو نصب " قومه " بنزع الخافض .

(٢) هذا الشرح مأخوذ بكامله من تعليقات المصنف فارجع إليها فى الهامش

(٢) من الصفحة ٨٣٠ ، والمصنف أخذه من المفتد لعبد القاهر

فانظر المفتد ١ / ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، وانظر الأملى الشجرية ١ / ١٧٧ ،

٢٨٥ ، ٢٩٤ ، والايضاح المضدى ص ١٢٣ ، ومغنى البيت ص ٣٢٠ ،

٣٢١ ، ٣٢٢ ، والخزانة ٤ / ٣٩٠ وما بعدها .

(٣) . هذا البيت من الرجز ولم أجده فى غير المفتد ١ / ٢٥٠ ولم ينسب فيه ،

وذكر محقق الدكتور كاظم بحر الحرجان انه فى نوادر ابى زيد ص ٢٥ ،

وأنه لعمارة بن عقيل بن بلال الخطفى اليربوعى ، وهو شاعر فصيح قدم

من اليمامة فمدح المأمون ووجه قواده . انظر ترجمته فى معجم الشعراء ص ٢٤٧ .

أى : كأنه .

(وإلا) أى : وان لم يضمر الشأن (انتصب الشمس) لأنه اسم
"كأن" أى : "كأن الشمس فى أظلالهن" أى : فى بيوتهن ، واللمس :
لون الشفة ، يضرب إلى السواد قليلا ، وهو مملح عند العرب .

(ونحو :)

وترميننى بالطرف أى أنت مذنب

وتقلبنى لكن إياك لا أقلى^(١)

أى : لكنه ، أى : لكن الشأن لا أقليك ، فلما قدم المفعول صار منفصلا ،
وانما لم يحمل على أن "إياك" اسم "لكن" لأنه لا يسوغ المنفصل من
القدرة على المتصل إلا شاذا نحو :

(١) هذا البيت من بحر الطويل وهو من الشواهد التى لا يكاد يخلو
منها كتاب تفسير أو نحو ، ومع ذلك لا يعرف قائله ولا يعلم له
سابق ولا لاحق ، وهو فى معانى القرآن للفراء ١٤٤/٢ ، والكشاف
٤٨٤/٢ ، وابن عيش ١٤٠/٨ ، والمفصل ص ٣١٣ ، ومغنى
الليب ٨٠ ، ٤٤٧ ، ٤٦١ ، وإلهم ١٤٨/١ ، والخزانة
٤٩٠/٤ ، والدرر ٢٧/١ .

وما ذكرهنا من أن .. لكن هى المشددة واسمها ضمير الشأن أحد
الأقوال فى إعرابها فى هذا البيت .

والإعراب الثانى : هو أنها "لكن" المخففة صمدها ضمير المتكلم
"أنا" ثم حذفت الهمزة من "أنا" وأدغمت النون فى النون ، وهذا
قال الفراء والكسائى والمازنى . انظر معانى القرآن للفراء ١٤٤/٢ ،
واعراب القرآن للنحاس ٢٧٥/٢ ، والمراجع السابقة فى هذا الهامش .
الاعراب الثالث : أن تكون لكن المشددة واسمها ضمير المتكلم خذف
لضرورة الشعر أى : ولكنى . انظر الخزانة ٤٩٣/٤ ، والتلى : البفض
والكراهية .

* إليك حتى بلغت إياك^(١) *

فالحمل على حذف ضمير الشأن أولى ، لأنه أكثر^(٢) .

(ولا يجوز هذا) أى : حذف ضمير الشأن (فى غير الأضطرار ،)

أى : فى غير ضرورة الشعر ، (عند الأكثر .)

إذ لا يقال فى سمة الكلام : " إن زيد قائم " .

أى : إنه ، ومضهم يجوز قياسا على الأبيات المذكورة ، إذ الأصل

عدم مخالفة الشعر لغيره ، فكما جاز فى الشعر جاز فى غيره ، ولذلك

يستدلون فى المسائل بالأشعار .

(١) هذا شطر من بيت من الرجز لحميد الأرقط كما فى سيبويه
٣٦٢/٢ ، وانظر الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٤/٢ ، والانصاف
٦٩٩/٢ ، والمفصل ص ١٢٧ ، وابن يمين ١٠٢/٣ ، والمقد
الفريد ١٨٦/٤ ، والايضاح فى شرح المفصل ، والامالى الشجرية
٤٠/١ ، والخزانة ٤٩١/٤ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٠٤ .
صدره :

* أتنك عنس تقطع الأراكا *

والعنس الناقة القوية السريعة ، والأراك شجر تؤخذ منه المساويك .

والشاهد فيه وضع المنفصل موضع المتصل لضرورة الوزن .

(٢) انظر الخزانة ٤٩١/٤ .

- (باب الخبر في باب "كان")-(١)-

(ومنها) أى : ومن المنصوبات (الخبر في باب "كان")
أى "كان" و "أخواتها"^(٢) (نحو : "كان زيد منطلقا" وقول من يلحقه
بالحال يبطله عدم استقلال الكلام بدونه)

هذه إشارة إلى الخلاف بين الكوفيين والبصريين ،
فعند الكوفيين المنصوب في "كان زيد قائما" حال ،
والبصريون على أنه ليس بحال ، بل هو خبر ،
حجة الكوفيين أمران :-

أحدهما أنه لا ينتصب على المفعولية ، لأن "كان" فعل لازم ، فلا يقتضى
منصوبا على المفعولية فيكون حالا .
والثانى : أنه يقال : "كان زيد فى حال كذا" ، وهو معنى الحالية ،
فكذا لو قيل : "كان زيد قائما" ، لأنه يقع موقعه .
حجة البصريين : أمران :-

أحدهما : أن المنصوب بعد "كان" قد يكون ضمرا أو مفعلة نحو :
"كنت القائم ، والقائم كنه" فلا يكون حالا .
والثانى : أنه لا يستقل الكلام بدون المنصوب ، ولو كان حالا لاستقل بدونه ،

(١) الأصل لا عنوان فيه وكذلك (ك) وفى (ل) "باب كان" ، وفسى
العباب و (م) "خبر كان" وفى (ظ) "خبر باب كان" ، وقد صفت
من تلك العناوين هذا العنوان .

(٢) فى الأصل و (ك) و (م) "وأخواته"
وأخوات كان هى : أمسى ، ظل ، بات ، أصبح ، أضحى ، صار ،
ليس ، مازال ، ما برح ، ما فتى ، ما أنفك .

لأن الحال فضلة لا يورث حذفها اختلالاً ،
وهو الذى أشار إليه المصنف بقوله : " يطله عدم استغلال الكلام بدونه " ،
وحمل الكوفيين المعرفة على باب
(١) * أرسلها المراك ... *
و " مررت به وحده " ضعيف ، لأن تلك الصورة شاذة .
والجواب عن الأول أنا لا نقول : يكونه مفعولاً ، بل نقول : هو شبه به .
وعن الثانى : أنا لا نسلم أن قولهم : " فى حال كذا " من قولهم :
" كان زيد فى حال كذا " حال بل خبر من جار ومجرور ، فهو منصوب محلاً
على الخبرية لا على الحالية . (٢)

(وأمره على نحو : أمر خبر المبتدأ) أى : فى أقسامه ، وشرايطه ،
وأحكامه ، أى : فكما جاز أن يكون خبر المبتدأ مفرداً وجملته فخير " كان "
كذلك ، وكما يشترط أن يعود الضمير من الجملة الواقعة خبراً إلى المبتدأ ،
يشترط أيضاً فى خبر كان إذا كان جملة ، وكما أن الأصل أن يكون
خبر المبتدأ نكرة ، فكذا فى خبر " كان " (٣) .

-
- (١) هذا جزء من بيت من بحر الوافر والبيت بتمامه :
فأرسلها المراك ولم يردّها ولم يشفق على ثفن الدخال
وهو للبيد بن ربيعة ، وقد تقدم فى ص ٥٢٠ ٥٢١ فارجع إليه لتعرف
مراده " بباب " أرسلها المراك " .
- (٢) انظر هذه المسئلة فى الانصاف ٨٢١/٢ وما بعدها ، والتصريح
١٨٤/١ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ٢٣٨/١ .
- (٣) انظر سيبويه ٤٥/١ ، ٤٦ ، والمقتضب ٨٧/٤ وما بعدها ، والمقتصد
٣٩٧/١ وما بعدها ، وشرح الكافية للرضى ٢٥١/١ ، والفوائد الضيائية
٤٣٢/١ . وعبارة المصنف هنا تكاد تكون مطابقة لعبارة ابن الحاجب فى
الكافية فقد قال فيها " وأمره على نحو خبر المبتدأ " .

(لكنه يتقدم معرفة^(١)) هذا استثناء^(٢) من الأحكام^(٣) فإن خبر المبتدأ إذا كان معرفة لا يتقدم على المبتدأ ، ويتقدم خبر كان إذا كان معرفة اسمه ، لأنه لا يلتبس لكون الاسم مرفوعا والخبر منصوبا .

(ويتقدم عامله فعلا^(٣) ، " و " ^(٤) لا يتقدم المبتدأ نحو : " الذى يقوم كان زيد " .) هذا استثناء آخر ، من الأحكام ، فإن خبر المبتدأ إذا كان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ نحو : " زيد يقوم " لا يجوز تقديمه على المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل ، ويجوز تقديم مثل هذا الفعل الواقع خبرا لـ " كان " - (على كان)^(٥) - كما فى المثال ، فإن " زيد " خبر " الذى " وتقديره : " الذى كان يقوم زيد " و " يقوم " خبر " كان " وقد تقدم عليه ، وتوله : " فعلا " حال من فاعل يتقدم .

(١) قال سيويه فى الكتاب ٤٥ / ١ : " وإن شئت قلت : كان أخاك عبد الله فقدمت وأخرت .

وقال الجبر فى المقتضب ٨٧ / ٤ : " و " كان " فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر ، ويكون معرفة ونكرة ، أى ذلك فقلت صلح ، وذلك قولك : " كان زيد أخاك ، وكان أخاك زيد وأخاك كان زيد ، وكذلك جميع بابها فى المعرفة والنكرة .

وانظر شرح الكافية للرضى ٢٥١ / ١ ، والفوائد الضيائية ٤٣٢ / ١ .

(٢) فى الأصل و (م) " عن الأحكام " .

(٣) لم أجد ما يرشد لهذا النول فى المراجع التى بين يدي .

(٤) الواو " و " زيادة من (هـ) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (هـ) .

هذا إيراد وجواب ، فالإيراد أن أسم " كان " في " كانتا " يدل على التثنية فلا يفيد الأخبار عنه بقوله : " اثنتين " .

فأجاب بأن الفرض الأقصر في الخبر على مجرد العدد ، من غير تعرض لذات صفوه أو كبره ، فكأنه قال : إن كانتا واقمتين على هذا العدد المتجرد ، والاسم وإن دل على العدد فليس مقصودا على العدد ، بل عدد مع ذات .

(فهو بمنزلة قوله :

(١) شمري شمري * (و) - (٢) شمري شمري *)

(يعني : أن هذا أيضا موهوم أن المبتدأ والخبر واحد فلا يفيد .
والجواب : أن " شمري " الواقع خبرا يدل على الوصف (٣) أي : شمري
البلغ الكامل ، فهو مفاهيم معنى للأول (٤) .

(١) الواو - (و) ساقطة من (هـ) .

(٢) هذا جزء من بيت من مشطور الرجز والبيت بتمامه :

أنا أبو النجم وشمري شمري

وهو لأبي النجم الفضل بن قدامة بن عبيد المجلي

معد هذا البيت :

لله درى ما أجن صدرى من كلمات باقيات الذكر

تنام عيني وفؤادي يسرى مع المفاريت بارض قفر

وانظر ترجمة أبي النجم في المؤلف والمختلف للامدى ص ٣١٠ ، ٣١١

وانظر البيت الشاهد في الخصائص ٣/ ٣٣٧ ، والمفصل ص ٢٦ ،

وابن يميث ١/ ٩٨ ، ٨٣/ ٩ ، والهمع ١/ ٦٠ ، ٢/ ٩٥ ، والخزانة

١/ ٢١١ ، والمقتصد ١/ ٣٠٧ ، ٤٥٩ .

(٣) ما بين المعقوفتين - () - ساقط من (هـ) .

(٤) في الأصل و (هـ) " لمعنى الأول " .

وكذا في الآية ، فإن لفظ " اثنتين " وإن وافق الاسم من حيث الاثنينية فهو مفاير له باعتبار الإقتصار على مجرد العدد كما ذكرنا .

(بخلاف " إن الذاهب جاريته صاحبها " حيث لا يفيد) ، لأنه يستفاد من قوله : جاريته ، أنه صاحبها ^(١) .

(وقوله عليه السلام " حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه " روى ^(٢))
أى : الموصول

(مرفوعا ومنصوبا ، وفيه أربعة أوجه) .

أول الحديث " كل مولود يولد على الفطرة ، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه ^(٣) . وفيه أربعة أوجه من الأعراب :-

(١) انظر الإيضاح المضدى ص ١٢٠ ، والمقتصد ١/٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٢) هذا الحديث رواه البخارى فى باب الجنائز ، وباب ما قيل فى أولاد الكفار ، وتفسير سورة الروم عند قوله تعالى : = (لا تبديل لخلق الله) = وفى كتاب القدر ، ورواه سلم أيضا فى كتاب القدر ، والترمذى أيضا فى باب القدر ، ومالك فى الموطأ فى باب الجنائز . وهو فى سيبويه ٣٩٣/٢ ومن بعضها اختلاف فى بعض الألفاظ فانظرهما فيها . والفطرة : هى الخلقة والجملة القابلة لدين الحق ، ودين الاسلام هو دين الحق . ويهودانه : يجعلانه يعتنق اليهودية .
(٣) قال سيبويه فى الكتاب ٣٩٣/٢ ، ٣٩٤ : " ففيه ثلاثة أوجه فالرفع وجهان والنصب وجه واحد " .

فأحد وجهى الرفع أن يكون المولود مضرا فى يكون ، والأبوان مبتدآن ومابعدهما مبنى عليهما ، كأنه قال : حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه . - أقول : وهذا هو الوجه الأول عند الشارح هنا -

والوجه الثانى أن يكون المولود مضرا فى يكون ، والأبوان مبتدآن ومابعدهما مبنى عليهما ، كأنه قال : حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه . - أقول : وهذا هو الوجه الثانى عند الشارح هنا -

أحدهما : أن يكون في " يكون " ضمير المولود وأبواه مرفوع بالابتداء ،
وهما أيضا مرفوع بالابتداء ، واللذان مع صلته خبر للمبتدأ الثاني ،
والجملة أعني : " هما اللذان يهودانه " خبر " أبواه " و " أبواه " مع
خبره في موضع نصب خبرا " ليكون " .
والثاني : أن يكون " هما " ضمير الفصل لا محل له من الإعراب ، و " اللذان "
خبره " أبواه " والجملة خبر " يكون " .
والثالث : أن يكون " أبواه " مرفوعا بأنه اسم " يكون " و " هما اللذان " جملة
منصوبة المحل على الخبرية .
والرابع : أن يكون " أبواه " اسما " ليكون " ، و " هما " ضمير الفصل ،
و " اللذين " ^(١) خبره ، وعلى هذا لا يجوز في " اللذين " إلا نصب .
وللزيادة على الأربع مجال ، بأن يقال : " كان " ناقصة ، أو تامة ، أو زائدة ،
أو فيه ضمير الشأن ^(٢) ، إلى غير ذلك .

=== " والوجه الآخر : " أن تعمل " يكون " في الأبوين ، ويكون " هما " مبتدأ وما بعده خبرا له " - وهذا هو الوجه الثالث عند الشارح -
" والنصب على أن تجعل " هما " فصلا " . وهذا هو الوجه الرابع عند الشارح .

وفي الهامش (٦) في الكتاب " وذكر السيرافي وجها ثالثا - أي في الرفع - وهو أن يكون في " يكون " ضمير الشأن " وما بعده مبتدأ وخبر مفسر له . وهذا الوجه هو الذي سيشير له الشارح بقوله فيما بعد . وللزيادة على الأربع مجال . . . بأن يقال " كان " ناقصة أو تامة ، أو زائدة أو فيه ضمير الشأن .

(١) في الأصل و (ك) و (ل) " اللذان " والصواب ما في بقية النسخ وهو ما أثبتنا .

(٢) انظر الهامش (٣) ص ٦٨١ .

(١) "و" قد^(١) يحذف عامله (أى : عامل "خبر كان" ، (فى نحو^(٢) " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر^(٣) ويجوز فى مثله أربعة أوجه ، (٤) نصبهما ، ورفعهما^(٥) ، ونصب الأول ورفع الثانى ، وبالعكس ، الأجود أن ينصب الأول على أنه خبر "كان" ويرفع الثانى /
على أنه خبر لمبتدأ محذوف على القياس .

(١) الحرف " قد " زيادة من الأصل .

(٢) فى الباب " مثل " .

(٣) قال سيويه فى الكتاب ٢٥٨/١ : " هذا باب ما يضر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف ، وذلك قولك : " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر " والمرء مقتول بما قتل به إن خنجرا فخنجر وإن سيفا فسيف " .

(٤) قال سيويه : " ومن المرب من يقول : إن خنجرا فخنجرا ، وإن خيرا فخييرا ، وإن شرا فشرا ، كأنه قال : إن كان الذى عمل خيرا جزى خيرا ، وإن كان شرا جزى شرا .

وقال أيضا " وإنما جاز النصب حيث كان النصب فيما هو جوابه لأنه يجزم كما يجزم ، ولأنه لا يستقيم واحد منهما إلا بالآخر فشبهوا الجواب بخبر الإبتداء وإن لم يكن مثله فى كل حالة ، كما يشبهسون الشئ بالشئ " ، وإن لم يكن مثله ولا قريبا منه .

(٥) قال سيويه فى ٢٥٩/١ : " وإن اضممت الرفع كما اضممت الناصب فهو عربى حسن ، وذلك قولك : " إن خير فخير " . . . كأنه قال : . . . وإن كان فى أعمالهم خير فالذى يجزون به خير ، ويجوز أن تجمل : إن كان خير على إن وقع خير ، كأنه قال : إن كان خير فالذى يجزون به خير .

(٦) قال سيويه فى ٢٥٨/١ : " والرفع أكثر وأحسن فى الآخر ، لأنك إذا أدخلت الفاء فى جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن تقع بعدها الاسماء .

فى حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء ، أى : "إن كان عمله خيرا فجزاه خيرا" ،
والأضعف رفع الأول ، ونصب الثانى ، لأنه لا بد من تقدير عامل فيهما ،
وهو "كان" و "كان" إما تامة أو ناقصة ، وتقدير التامة ضعيف ، لأنها
"قليلة" ^(١) الاستعمال ، وما قل استعماله قل حذفه ، وتقدير الناقصة
يستدعى حذف خبر له ، فيلزم كثرة المحذوف ، وأما نصب الثانى ، فإما
أن يقدر الناصب له "كان" أى : "كان جزاه خيرا" ، أو يقدر "يجزى"
أى : فيجزى خيرا ، والأول ضعيف ، لأن تقدير حذف الفعل بعد فاء
الجزاء الموجودة فى اللفظ ضعيف ، لأن حذف الفعل بعد الفاء على
غير قياس ، بخلاف حذف المبتدأ بعد الفاء .

وأما الثانى : وهو تقدير "فيجزى" فضعيف لوجهين :-
أحدهما : ما ذكرناه ، وهو حذف الفعل بعد فاء الجزاء ،
والثانى : أن الفعل المضارع إذا وقع جواب الشرط لم يحتج إلى الفاء
كما سيأتى .

والوجه الثالث : رفعهما ، أما رفع الثانى فعلى قياس فى حذف المبتدأ
-(و) - ^(٢) أما رفع الأول : فبإضمار "كان" وهو ضعيف كما مضى .
والوجه الرابع : نصبهما ، أما نصب الأول فعلى القياس السابق ، وأما نصب
الثانى فضعيف كما مضى .

فهذان الوجهان : أعنى : الثالث والرابع هما متوسطان ، لأن "الأول"
قوى لجريانه على القياس فى الجزئين ، فلذلك كان أجود ، والوجه الثانى :
وهو عكسه ضعيف لخروجه عن القياس فى الجزئين ، وهذان الوجهان متوسطان ،

(١) فى الأصل " قليل " .

(٢) حرف الواو - (و) - أضفتها لأقتضاء المقام لها .

لأن أحد الجزئين منهما جارٍ على القياس ، والجزء الآخر غير جارٍ على القياس^(١) .

(ومنه) أى : وما " حذف^(٢) عامله (قوله :

* قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا * .)

وآخره :

(٣)
* فما اعتذارك من شئ إذا قيل *
البيت للنعمان بن المنذر ، ويجوز فيه أربعة أوجه :-

رفعهما ، ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثانى ، والمكس ،

وتقدير الرفع فيهما : " إن وقع حق وإن وقع كذب " ، أو " إن كان فيه " .

- أى : فى المقول - " حق وإن كان فيه كذب " ، ونصبهما على أنهما

خبرا " كان " ، والتقدير : " إن كان المقول حقا " وإن كان المقول كذبا ،

(١) انظر فى هذا البحث الكتاب (١/ ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، والصفحات

التي بعدها ، وابن يميّش ٩٦/٢ وما بعدها ، والايضاح فى شرح

المفصل (١/ ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، وشرح الكافية للرضى (١/ ٢٥٢ ،

٢٥٣ ، والفوائد الضيائية (١/ ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، والأشمونى

وحاشية الصبان عليه (١/ ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، والهمع (١/ ١٢١ ، والتصريح

(١/ ١٩٣ . واعلم أن هذا الحذف خاص بكان فقط .

(٢) فى (هـ) " يحذف " .

(٣) هذا البيت من بحر البسيط ، وهو للنعمان بن المنذر ملك

الحيرة ومدح النابغة الذبياني ، وهو فى الكتاب (١/ ٢٦٠ ، والمفصل

ص ٧٣ ، وابن يميّش ٩٧/٢ ، وشرح الكافية للرضى (١/ ٢٥٢ ،

والاغانى ٩٣/١٤ ، وابن الشجرى (١/ ٣٤١ ، ٣٤٧/٢ ، وشرح

الألفية لابن الناظم ص ١٤٢ ، والميّن (٢/ ٦٦ ، والخزانة (٢/ ٧٨ ،

وشرح أبيات مغنى اللبيب (٢/ ٧٨ . (يرجى مداق).

وأما رفع أحدهما ونصب الآخر فيظهر من بيان نصبهما ورفعهما ،
 وإنما قال : " ومنه " ، لأن الوجوه الأربعة كانت في الشرط والجزاء ،
 وهو : إن خيرا فخير ، وفي البيت الوجوه في الشرطين ، وهما
 " إن حقا وإن كذبا " (١) .

(هـ) أى : حذف العامل (فى "أما أنت منطلقا انطلقت أى :
 لأن كنت منطلقا (٢) انطلقت ، / فحذف اللام كما يحذف من "ن" و "أن"
 قياسا مستمرا ثم حذف "كان" لأنه يحذف كثيرا كما فى الأمثلة السابقة ،
 فانقلب الضمير المتصل المرفوع منفصلا لحذف ما يتصل به "ثم زيد" ما " ليكون
 واقعا موقع الفعل المحذوف ، وأدغم النون فى الميم فصار "أما أنت منطلقا"
 وإنما لزم حذف العامل لوقوع "ما" موقعه .

(١) كلام الشارح على هذا البيت نقله البغدادي فى الخزانة ونسبه
 للشارح . انظر الخزانة ٢/ ٧٨ ، وانظر كلام سيويه على البيت
 ٢٦٠/ ١ .

(٢) فى الكتاب ٢٩٣/ ١ : " ومن ذلك قول العرب : أما أنت منطلقا انطلقت
 معك " وفى هامش الكتاب (١) ص ٢٩٣/ ١ قال السيرافى ما ملخصه :
 " اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل فى هذا ونحوه ،
 واختلفوا فى معنى ، فالكوفيون يقولون : هو بمعنى "أن" وان أن
 المفتوحة فيها معنى ان التى للمجاورة ويحملون قوله تعالى = (أن تضل
 أحدهما) = الآية "٢٨" من سورة البقرة عليه والبصريون يقولون
 انه على معنى التعليل ، أى لأن كنت منطلقا انطلق معك ،
 وشبهوها بـاذ ، ولأجل أن الثانى استحقه بالأول جاز دخول الفاء
 فى الجواب .

وانظر فى هذا ابن يعين ٢/ ٩٨ ، ٩٩ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ٢٥٣ ،
 والايضاح فى شرح المفصل ١/ ٣٨٢ ، والفوائد الضيائية ١/ ٤٣٤ ، ٤٣٥ ،
 وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

(ويضمر منفصلا في الأكثر) بمعنى إذا كان خبر " كان مضمرا فالأكثر
أن يكون منفصلا ،
(نحو :

لئن كان إياه لقد حال بمدنا

(١) عن المهد والأنسان قد يتفسر

وإنما كان الانفصال أرجح ، لأنه في المعنى خبر المبتدأ ، وخبر المبتدأ
يجب أن يكون منفصلا نحو : " زيد أنت " لأنه بممناه .

(وقد جاء الاتصال) أى : في خبر " كان " ، ووجهه أنه شبه بالمفعول ،
وضمير المفعول يكون متصلا نحو " غريته " فكذا المشبه به (نحو :
* تنفك تسمع ما حييت بها لك حتى تكونه *) (٢)

أى : حتى تكون الهالك ، وآخوه :-

* والعمر قد يرجو الحيشاة مؤلا والموت دونه *

وتنفك بمعنى لا تنفك .

(١) هذا البيت من بحر الطويل وهو لمعرب بن أبي ربيعة شاعر قرطبة
وفاتها من رائيته المشهورة التي مطلعها :
أمن آل نعم أنت غاد فمكر غداة غد أم راح فمجر
أنظر القصيدة في ديوانه ص ١٢٠ .

(٢) هذا البيت من مجزوء الكامل وهو لخليفة بن براز أحد الشعراء الجاهليين ،
وهذا البيت في الانصاف ٨٢٤/٢ ، وابن يمش ١٠٩/٧ ، والميمنى
٨٧/٢ ، والهمع ١١١/١ ، والدرر ٨١/١ .
ونذكر شراح هذا البيت أن أبا بكر رضى الله عنه كان يتمثل به .

فهرس
الآيات القرآنية

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

الآية	رقمها	الصفحة
« ذَلِكِ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ »	٢	٥٦٤
« سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ »	٦	
« إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ »	١٣٠	٦١١ - ٦٠٩
« خَلَقَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ »	١٣٥	
« وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ »	١٨٤	٥٠٦ - ٥٠٧

سورة النساء

« فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ »	٤	٦٠٤
« وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ »	١١	٨٥
« أَوْ جَاؤُكُمْ بِحَصْرٍ صَدُورُهُمْ »	٩٠	١٠٥٠ ، ١٧٢ ، ٥٥٣
« إِنْ الصَّلَاةُ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا »	١٠٣	٢٤
« وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا »	١٥٢	٢٤
« فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ »	١٧٦	٦٧٩

سورة الأنعام

« وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ »	٢	١٤٠
« لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ »	٩٤	٤٥

سورة الأعراف

« حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ »	١٠٥	٤١
--	-----	----

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنْ كُنَّا لَنَكْنُ الْغَالِبِينَ﴾	١٣١	٢٢٣
﴿وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ اَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾	١٥٥	٦٧٣
﴿وَقَطَمْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ اَسْبَاطًا اُمًّا﴾	١٦٠	٥٧٨
سورة هود		
لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم	٤٣	٦٢٠ - ٦٢٢
﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَا أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا يَمْحُلُ شَيْخًا﴾		
﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾	٧٢	١٦٨ ، ٥٠٨ ، ٥١٢
﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ﴾	٨٧	٢٢٦
سورة يوسف		
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾	٢	٥٤٣
﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾	٢٩	٤٤٨
﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾	٣٠	٥٢
﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾	٤٣	٥٨٦
سورة الرعد		
﴿يُرِيكُمْ الْهَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾	١٣	٣٤٠
سورة ابراهيم		
﴿تَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾	٤٠	٤٣٤
سورة الحجر		
﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوْلًا مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾	٦٦	٥٠٧

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النحل		
« ما عندكم ينفذ وما عند الله باق »	٩٦	١٦٣
سورة الكهف		
« ثلاثمائة سنين »	٢٥	٥٩١
« وقل الحق من ربكم فمن شاء فليكفر فإننا اعتدنا		
للظالمين نار »	٢٩	١٨
« إن ترن أنا أقل منك مالا »	٣٩	٢٢٢ - ٢٢٣
« أتوتني افرغ عليه قطرا »	٩٦	٨٣ - ٧٤
« بالأخسرين أعمالا »	١٠٣	٦٠٦
سورة مريم		
« واشتعل الرأس شيبا »	٤	٦٠٥
« أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم »	٤٦	١٢٨
سورة الانبياء		
« لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا »	٢٢	٦٥٢ - ٦٥٠
سورة الحج		
« فكيف كان نكير »	٤٠	٤٣٤
سورة المؤمنون		
« حتى إذا جاء أحدهم الموت قال رجب ارجعون »	٩٩	١٩
سورة النور		
« الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة »	٢	٤٩٧ - ٤٨١
« يُسَبِّحُ لَهَا فِيهَا بِالْفَدْوِ وَالْأَصَالِ رَجَالٌ »	٣٦ - ٣٧	٥٧ - ٥٢

الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الفرقان
٢٣٦ - ٢٣٥ ٠ ٢٧١	٤١	﴿أَمْ هَذَا الَّذِي يُمَثِّلُ اللَّهَ رَسُولًا﴾
		سورة الشمر
٢٢٣	٤١	﴿إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾
٦	١٤٨	﴿وَنَخْلُ طَلْعَهَا هَضِيمٌ﴾
		سورة النمل
١٦٨	٩	﴿يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ﴾
		سورة سبأ
		﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾
٥١٨	٢٨	
		سورة فاطر
٢٢٢	١٠	﴿وَمَكَرَ أَوْلَئِكَ هُوَ يَمْكُرُ﴾
٤٣٤	٢٦	﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرٌ﴾
		سورة ص
٢١٧ - ٦٧	٤٤ ، ٣٠	﴿نَعَمْ الْمَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾
		سورة الزمر
		﴿وَسَبِّحْ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾
٥٥٦	٧٣	
		سورة الشورى
١٧٣	٤٣	﴿وَلِمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الزخرف		
﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ﴾	٧٦	٢٢٧
سورة الدخان		
﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم ، أمرا من عندنا إنا كنا مرسلين ﴾ ٤٧ - ٥		٥٢٦
سورة محمد		
﴿ فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداؤهم ﴾	٤	٣١٦
سورة الحجرات		
﴿ ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم ﴾	٥	٥٩
سورة ق		
﴿ عن اليمين وعن الشمال قعيد ﴾	١٧	٣٢٦
﴿ القيا في جهنم كل كفار عنيد ﴾	٢٤	١٩
سورة القمر		
﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾	٤٩	٤٩٩
﴿ وكل شيء فعلوه في الزبر ﴾	٥٢	٥٠٢
سورة المجادلة		
﴿ ما هن أمهاتهم ﴾	٢	٢٩٣
سورة المتحنة		
﴿ إذا جاءك المؤمنات ﴾	١٢	٥٢
سورة الطلاق		
﴿ واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم ﴾		
﴿ فعدت هن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن ﴾	٤	١٧٣

الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الملك
		«ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئا
٣٢٠	٤	وهو حسير»
		«أم أنتم من في السما» أن يرسل عليكم حاصبا
٤٣٥	١٧	فستعلمون كيف نذير»
٤٣٤	١٨	«ولقد كذب الذين من قبلهم فكيف كان نكير»
		سورة الحاقة
٨٣	١٩	«هاؤم اقروا كتابه»
		سورة القيامة
٤٨	٩	«وجمع الشمس والقمر»
		سورة النبأ
٤٣٤	٤٥	«فكيف كان نكير»
		سورة الانشقاق
٥٨	١	«إنا السما» انشقت»
		سورة الطارق
٦٢٣	٦	«ماء» دافق»
		سورة الفجر
٣١٦	٢١	«إذا دكت الأرض دكا دكا»
		سورة المسد
٤٨١	٤	«عماله الحطب في جيدها حبل من مسد»
		سورة الاخلاص
١٦٨	١	«قل هو الله أحد»

فهرس
الأحاديث النبوية الشريفة

٢ - فهرس الأحاديث الواردة في

<u>الصفحة</u>	<u>الحديث</u>	<u>٢</u>
٤٣٥	انفق بلالا ولا تخش من ذي العرش إقلالا .	١
	كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان	٢
٦٨١	يهودانه أو ينصرانه .	

فهرس الأمسال والأقوال العربیة

٣ - فهرس الأمثال والأقوال العربية

الصفحة	المثل أو القول	٢
	(أ)	
١٦	أتعلمنى بضب أنا حرشت	١
١٤٧	إن ذهب غير فمير في الرباط .	٢
١٥٢	أمت على الحجر لا فيك .	٣
١٩٧	إحدى خطيات لقمان .	٤
١٩٩	إن كانت مرة واحدة فقد يصلح الفاسدة وتكرم المائدة .	٥
٣١٥	إنما أنت خلاف الضبع الراكب .	٦
٤٤٨	أصبح ليل .	٧
٤٤٨	اعور عينك والحجر .	٨
٤٤٨	افتن مخنوق .	٩
٥٥٩	أتمما مرة وقيسيا أخرى ؟ .	١٠
	(ب)	
١٩٥	بحقك أخذت .	١١
	(ت)	
١٢٥	تسمع بالمصيدى خير من أن تراه .	١٢
٣٨٥	تضرب في حديد بارد .	١٣
	(ث)	
١٤٥ - ١٤٦	شكل أرامها ولدا .	١٤
	(ج)	
٣١٠	جزاء سنماز .	١٥

الصفحة	المشمل أو القول	م
٥٢٢	« جاءوا قضهم وقضيضهم »	١٦
	(ح)	
١٩٥	« حدث حدِيثين امرأة فان ابنت فاربعة »	١٧
١٩٥	« حلوة فكليها »	١٨
١٩٥	« امر انقصر »	١٩
	(خ)	
١٩٨ - ١٩٩	« خير قليل وفضحت نفسى »	٢٠
	(د)	
٣٨٧	« دهرين سمد القين »	٢١
٥٤٨	« دون ذلك وينفق الحمار »	٢٢
	(ر)	
١٢١	رجع بمسوده على بدئه	٢٣
	(س)	
١٩٥	« سمعنا دعوت »	٢٤
٣٢٤	سبحان الله	٢٥
	(ش)	
١٤٧	شخب فى الإناء وشخب فى الأرض	٢٦
١٥١ - ١٥٣	شر مرغوب فيه فصيل ريان	٢٧
٥١١	شتى تؤن الحلبة	٢٨
	(ع)	
١٨٩	على التمرة مثلها زيدا	٢٩
١٩٥	عادلا حكمتا	٣٠

الصفحة	المثل أو القول	٢
٣٢٣	عمر ك الله .	٣١
٣٥٣	عند الصباح يحمد القوم السرى .	٣٢
	(ف)	
٤٧	فلم خلقت إن لم اخدع الرجال .	٣٣
١٩٠	فى بطن زهمطان زاده .	٣٤
١٦٥	فى بيته يؤتى الحكم .	٣٥
٣٥١	فى دون هذا ما تنكر المرأة صاحبها .	٣٦
	(ق)	
٣٢٣	قمدك الله .	٣٧
	(ك)	
١٥١	كل شاة برجلها معلقة .	٣٨
٢٠١	كلاهما وترا .	٣٩
	(ل)	
٥٨	لوزات سوار لطمتنى .	٤٠
١٩٥	لنفسه بفسس الخير .	٤١
٣٨٦	اللهم ضبما وذئبا .	٤٢
	(م)	
١٨٥	مكره أخوك لا بطل .	٤٣
٣١٠	مواعيد عرقوب .	٤٤
٣٢٣	مماذ الله .	٤٥
٤٨٣	مازن رأسك والسيف .	٤٦
٥٢٤	مررت بهم الجماء الففير .	٤٧

الصفحة	المثل أو القول	٢
٥٧٣	ما فى السما* موضع كف سحابا . (هـ)	٤٨
٥٦٣	هو الحق لا شك فيه . (و)	٤٩
٣٥٨	ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها . (ى)	٥٠
١٩٨	يا نفس لا خير فى الشره فانها تفضح الحرة وتحدث الحرة ،	٥١
	يا نفس مودة مريمة خير من الفضيحة وركوب القبيحة	٥٢
١٩٩	واياك والمار وليس الشنار وسوء الشنار ولوم الدثار	٥٣

فهرس
السواهد الشعرية

٤ - فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة

البيت والقائل والبحر

(أ)

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب للذادة والفتاة ٥٩٠
ربيع بن ضبع الفزاري - وافر

(ب)

أعدا حل في شمي غريبا ألوما لا أبالك واغترابا ٥٢
وافر

ولو ولدت فكهة جرو كلب لسب بذ لك الكلب الكلابا ١٠٥
جرير - وافر

فظل لنا يوم لذيد نعيمه نقل في مقبل نحسه متغيب ٦
امرؤ القيس - طويل

وابقت لي الأيام بمدك مدركا ومرة والدنيا قليل عتابها
قرينين كالذئبين يفتسانني وشر صحابات الرجال ذئابها
وقد جعلت نفس تطيب لضممة لضفمها تفرع المظم نابها ٣٧٧
لقيط بن مرة الاسدي - طويل

وما حل سمدى غريبا ببليدة فينسب إلا الزهقان له أب ٥٢٩
اللعين المنقري - طويل

أتعجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب ٦١٣
الاعشى الهذاني - طويل

الصفحة

البيت والقائل والبحر

فمالي إلا الله غيرك ناصر ومالي إلا مذهب الحق مذهب ٦٦١
الكميت - طويل

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل جاري جديد مشطوب ١٤٠
امرؤ القيس - طويل

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب ١٦٨ - ١٦٩
الحارث المحزوم - طويل

وعدت وكان الخلف منك سجيحة مواعيد عرقوب أخا، بيثرب ٣١٠
ابن أبي عبيد الأشجعي - طويل

جزتنا بنو سمد بحسن فمالنا جزاء سنمار وما كان ذان ذنب ٣١١
عبد المزي بن امرؤ القيس - طويل

أفيقوا بني - عرب وأهوا، نا مصا وارحامنا موصولة لم تقضب ٣٥٥
جندل بن عمرو - طويل

بيحك نا، بعيد الدار مفترب يالكهول وللشبان للمجب ٤٠٢
أبو الأسود الدؤلي - بسيط

يا امنا ابصرني راكب يسير في محنفر لا جب

فقت احتوا الترب في وجهه عدا واحمى حوزة الفائب

الحصن أ ولي لو تأييتسه من حثيك الترب على الراكب ٤٣٩

احدى جوارى العرب - رجز

إن من لام في بني بنت حسان ألمه واعصه في الخطوب

الأعشى الكبير - خفيف ٦٦٨

والبيت والقاتل والبحر

الصفحة

(ت)

- يا اقرع بن حابس يا أنتـ أنت الذي طلقت عام جمنا ٣٩٢
سالم بن دارة - رجز
هنيئا مريئا غير داهٍ مخامر لمزة من أعراضنا ما استحللت ٣١٤
كثير - طويل
أفى الولائم أولاداً لواحدة وفى العيادة أولاداً للملات ٥٥٩
بسيط

(د)

- ما للجمار مشيها وثيئدا أجنذلا يحملن أم حديدا ٦
الخنساء - رجز
أبت عينك بالحسن الرقادا وانكرت الأصادى والبلادا
تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا ٦٥
جرير - وافر
وكان وإياه كهران لم يفق عن الماء إذ لاقاه حتى تقدر ٦٥
طويل
فما كعب بن حماسة وابن سمدى بأكرم منك يا عمر الجوادا ٤١٢
جرير - وافر
لحق الله رب الناس فافرميته وأهون بها مفقودة حين تفقد
لعمرك ما يمتادنى منك لومة وما أنا من وجد عليك مسهد ١٩٨
مرة الاسدى - طويل
وو حشية لنا نرى من يصدها عن انتك فضلا أنثون من تصيدها ٣١٢
طويل

البيت والقائل والبحر الصفحة

بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهم ابناؤ الرجال الأبعاد ١٩٢

الفرزدق - طويل

فما وال ولا واح ولا واس أبو هنجد ٣١٣

هنج

إذا ما قفلنا نحو نجد وأهله فحسبى من الدنيا قفول إلى نجد ٣٥٢

طويل

صميات تضرب فى حديد بارد إن كنت تطمع فى نوال سميد ٣٨٥

كامل

إلا أوارى لا ياما أبينها والنوى كالحون بالمظلومة الجلد ٦٢٣

النايفة الذبياني - بسيط

(ر)

صبايا وأمسى علاه الكبر وأمسى بجمرة جعل غرر ٣٢٩

وشاب ولا مرحبا بالبيضاى والشيب من غائب ينتظ غرر

فلو أن جمرة تدنولاه ولكن جمرة منه سفـر

سلام الإله وريحانـه ورحمة وسمـا درر

غمام ينزل رزق المعباد فأحيا البلاد وطاب الشجر

النمر بن تولب - متقارب

لا أرب الموت يسهن الموت شىء نفس الموت ذا الفنى والفقيرا ١٦٩ ، ٦٩

عدي بن زيد - خفيف

فلما غشى ليل وايقنت أنها من الأوبى جاءت بام حبوكرا ٥٣

طويل

البيت والتأثيل والبحر الصفحة

- عند الصباح يحمد القيم السرى وتنجلي عنهم غيايات الكرا ٣٥٣
خالد بن الوليد - رجز
- يذهبن في نجد وغور غائرا فواسقا عن تصدها جوائرا ٣٧٠ - ٣٧١
المعاج - رجز
- إني واسطار سطر سطر لقاتل يا نصر نصر نصرا ٤١٨
رؤية بن المعاج - رجز
- في الغلامان اللذان فـرا إياكما أن تكسبانا شـرا ٤٣٢
رجز
- لعمرك ما يفنى الثراء عن الغنى إذا حشرت يوما وفاق بها الصدر ٤٥
حاتم الطائي - طويل
- وجدنا في كتاب بني تميم أحق الخيل بالركب المعار ١٢٣
الطرماح - واقف
- فابت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقها وهي تصفر ٢٦٨ ، ٢٦٦
تأبط شرا - طويل ٦١٥
- وما نبالي إذا ما كنت جارتنا إلا يحاورنا إلاك ديار ٣٧٤
بسيط
- يا نيم نيم عدى لا أبا لكم لا يلقينكم في سواة عمـر ٤٣٣
جرير - بسيط
- وإني لتعروني لذكراك هـزة كما انتفخ المصفور بلله القطر ٥٥٣
أبو عخر الهذلي - طويل

فلو كنت غيبيا عرفت قرابتي ولكن زنجى غليظ مشافره ٦٦٧

الفزردق - طويل

لئن كان إياه لقد حاللنا عن العهد والانسان قد يتغير ٦٨٧

عمر بن ابي ربيعة - طويل

ونركب خيلا لا هوادة بيننا وتشقى الرماح بالضيافة الحجر ٤١

خداج بن زهير - طويل

دعوت لعانا بنى مسورا فلبى فلبى يدى مسورا ٣٢٠

اعرابى من بنى اسد - متقارب

يركب كل عاقر جمهـور مخافة وزعل المحبـور ٣٣٧

المجـاج - رجز

يا ليلة سرقتهما من عمـرى

٣١٥ رجز

يا لك من قبرة بمعـمر خلا لك الجوف بيضى واصفرى ٤٠٤

ورفع الفخ فماذا تحـذرى لا بد من صيدك يوما فاصبرى ٤٠٥

طرفة بن العبد - رجز

أنا أبو النجم وشعرى شعرى

٦٨٠ أبو النجم - رجز

(ز)

يا أيها الجاهل ذو التنزى لا توعدى حية بالنكـز ٤٢٨

رؤبة بن المجاج - رجز

(س)

إذا شق بردسق بالبرد مثله دوا لك حتى ليس للبرد لابس ٣٢١

سحيم - طويل

البيت والتائل والبحر

الصفحة

كأنهن الفتيات اللعس كأن في اظلالهن الشمس ٦٧٣

عمارة بن فضيل - رجز

يا صاح يا ذا الضامر العنس والرجل ذي الأتقاب والحلس ٤١١

خزربن لوزان - كامل

(س)

كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خمي ٦٠٣

وافر

(خ)

ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا يضى إلى عاص المروق النحضا

لجزيهم بطعن فرض فرضا وتارة يسلفون قرض ٣٢٢

المعاج - رجز

(ط)

فما أنا والسير في متلق بيسر بالذكر الضابط ٣٦٣

اسامة بن الحارث - متقارب

(ع)

يا ليت أيام الصبا راجعا ٢٨٥

المعاج - رجز

أقول وقد زال الحمل صباة وشوقا ولم أطمح بذلك مطمعا

بنى وابش إنا هوبنا جواركم وما جمعتنا نية تبليها معا

فلو أن حق اليوم منكم إقامة وإن كان سرح قد مضى فتسرعا ٦٦١

النميرى - داويل

البيت والقائل وبحره

الصفحة

أيا جود ممن ناج معنى بحاجتى فمالى إلى تمن سواك شفيح
٤١٦
طويل

نشدت بنى النجار اعمال والدى إذا لم يجدعان له من يوازعه
٦٦٤
حسان - طويل

(ف)

تواحق رجلاها يداها ورأسه لها قتب خلف الزميلة رادف
كان بجنبه خباءين من حرس إذا غدر مرابه منفايـف
٨
اوس بن حجر - طويل

(ق)

ولولا جنان الليل ما آب عامر إلى جعفر سرياله لم يمزق
٥٤٧
سلامه بن جندل - طويل

(ك)

تقول بنتى قد انا أناكـا يا ابتا عليك أو عـاكا
٤٣١
رؤبة - رجز

إليك حتى بلغتنا إياكا

٦٧٥

حميد الارقط - رجز

أنى السلم اعيار أجفاء وغلظة وفى الحرب اشباه النساء الموارك
٥٦٠
هند بنت عتبة - طويل

(ل)

حزى ربه عدى بن حاتم جزاء الكلاب الماويات وتد فعل
النايفة - طويل

البيت والقائل ويحضره	الصفحة
يارب يارباه إياك أسأل	٤٠٦
عفراء يارباه من قبل الأجل	
عروة بن حزام - رجسز	
فلا مزنه ودقت ودقهها	٤٩
ولا أرض ابقل إبقالها	
عامر بن جوين - متقارب	
سمعت الناس ينتجعون غيثا	١٢٢
فقلت لصيدى انتجعى بلالا	
ذو الرمة - وافر	
أيا ظبية الوعاء بين جلاجل	٢٠٠
وبين النقا أنت أم أم سالم	
ذو الرمة - طويل	
إن محلا وإن مرتحلا	٢٢٣
وان فى السفران مضوا مهلا	
الاعشى - السرى	
قبح الإله وجوه تغلب كلمها	٣٢٤
سبح الحجيج وكبروا إهللا	
كامل	
قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا	٦٨٥
فما اعتذارك من شيء إذا تيلا	
النعمان بن المنذر - بسيط	
ويوم شهدناه سليما وعامرا	٣٤٦
قليل سوى الطعن النبال نوافله	
امرؤ القيس - طويل	
إذا اتتنا خلة كي تزيلنا	٣٥٢
أبينا وقلنا الحاجبيه أول	
كثير - طويل	
كم نالنى منهم فضلا على عدم	٥٦٦
إن لا أكاد من الإقتار اعتمل	
القطامي - بسيط	

الصفحة	البيت والقائل وبحره
٥٣	كانى وحلى إذ راعها على جمزى جازىء بالرمال متقارب
٢٠٩	الحرب أول ما تكون فتية تسمى بزيتها لكل جهول عمرو بن معدى كرب - كامل وإن تعتذر بالمحل عن ذى ضرورها
٣٨٤	إلى الضيف يجرح فى عراقها نصلى ذوالرمة - طويل
٤٠٤	فيا لك من ليل كان نجومه بكل مفار القتل شدت بيزيل امرؤ القيس - طويل
٤٧٧	تثيرا يديها عجاج التسطل إذ عصبت بالعطن المغريل
٤٧٨	تدافع الشيب ولم تفتل فى لجة أمسك فلانا عن فيل ابوالنجم - رجز
٥٢٣ ، ٥٢٠	فأوردها العراك ولم يزدها ولم يشفق على نفس الدخال
٦٧٧	لبيد - وافر
٥١٤	كان خصيه من التدلل ظرف عجوز فيه ثبنا حنظل مختلف فيه - رجز
٦٤٢	ألا رب يوم لك منهم صالح ولا سيما يوم بدارة جالجل امرؤ القيس - طويل
٦٧٠	فليت دفعتم الهم عنى ساعة فبتنا على ما خيلت ناعى بال عدى بن زيد - طويل

الصدقة

البيت والقائل وبحريره

(م)

- ١٩٧ لا يبعد الله التلبب والغارات إذ قال الخميس نـــــــــــــــــم
المرقش الأكبر - سريع
- ٣٣٦ وأغفر عوراء الكرم ادخاره وأغفر
عازر عن شتم اللثيم تكرمها
حاتم الطائي - طويل
- ٣٥٤ فريش منكم وهوى معكم وإن كانت زيارتكم لماما
جرير - وافر
- ٤٥٠ إني إذا ما حدث ألبا أقول يا اللهم يا اللهم
رجز
- ٧٣ قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة مطول معنى غريمها
كثير - طويل
- ٦٣ نياق القرط غراء الثنايا وريد للنساء ونعم نيم
وافر
- ٦٨ فاما الصدود لا صدود لجعفر ولكن اعجاز شديد اضرامها
المخزومي - طويل
- ٣٠٥ فعاديت شيئا والدريس كأنما يقلبه ورد من العموم
ابى خراش الهذلي - طويل
- ٣٢٧ سلامك ربنا في كل وقت بريثا ما يعيبك الذموم
٣٢٨ عبادك يخطئون وأنست رب بكفيك العنايا والحنوم
ابى الصلت - وافر
- ٣٩٨ سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
٣٩٨ فإن يكن النكاح أحل اننى فإن نكاحها مطرا حرام
الأحوص - وافر

البيت والتائل وبحـره

المرفحة

- كف لو مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كلهم ٢٣
الفرزدق - طويل
- لا يركن أحد إلى الإحجام يوم الوفي متخوفا لحمام ٥٢٧
قطري بن الفجاءة - كامل
- ثلاث مئين للملوك وفي بها إزارى وحلت عن وجوه الأكام ٥٨٨
الفرزدق - طويل
- حاشا أي ثوبان إن أبـا ثوبان ليس بقدمة بكم ٦٤٦
كامل

(ن)

- قد علمت سلى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا ٣٣
عمرو بن معدى كرب - سريع
- فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب القوم عثمان بن عفاننا ٦٣
بسيط
- لو كنت من مازن لم تستبح ابلى بنو اللقيطة من ذهل بن شبياننا
عند الحفيظة إن ذولثة لاننا ٥٨ ، ٥٩
قريط بن أنيف - بسيط
- لله ما صنعت تلك الميون بنا قتلنا ثم لم يجيين قتلاننا
وهن أضعف خلق الله أركاننا ٦٠٢ / ٦٠٣
جرير - بسيط

تنفك تسمع ما حيششت بها لك حتى تكونه

- والمرء قد يرجو الحياة مؤملا والموت دونه ٦٨٧
خليقة بن براز - مجزوء الكامل

- البيت والقائل ويحضره الصفحة
- ٢٥ فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا وشرخصال المرء كنت وعاجن
الاعشى - طويل
- ٣٤٩ ولم يبق سور المـدوا ن دناهم كما دانـوا
الغند الزمانه - هزج
- ١١٢ أهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين المير والنزوان
مخر بن الشريد - طويل
- ٤٣١ من أجلك يا التى تيمت قلبى وأنت بخيلة بالوصل عـنى
وافر
- ٦٥٣ وكل أخ مفارقه أخـوه لعمرا بـيك إلا الفرقدان
عمرو بن معدى كرب - وافر

(هـ)

- يا أخت خير البدو والحضاره كيف ترين فى فتى فـزاره
- ٣٧٥ أصبح يهوى حرة معطارة إياك اعنى فاسمعى يا جاره
سهل بن مالك - رجز
- ٤٢٦ جارية من قيس بن ثعلبة قباء ذات سرة مقعبه
الاعلى المعلى - رجز
- إلى أوس بن حارثة بن أم ليضى حاجتى فيمن قضاها
- ٤١٣ وما وطىء الثدى مثل ابن سعدى ولا لبس النعال ولا احتذاها
ابن أبى عازم - وافر
- (ى)
- ٦٧١ فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى
يزيد بن الحكم - طويل
- ٦٧٤ وترمينى بالطرف أى أنت مذنب وتقلينى لكن إياك لا اقلسى
طويل

فهرس الأعلام الواردة في المحقق

٥ - فهرس الاعمال

(١)

امرؤ القيس بن حجر

٦ - ١٤٠ - ٣٤٦ - ٤٤٩

أوس بن حجر

٨

أبو الأسود الدؤلى

٢٧ - ٢٨ - ٤٠٢

الأعشى الكبير

٢٥ - ٣٨ - ٢٢٣ - ٢٨٣ - ٦٦٨

أيوب

٦٧

الأخفش

٢٢٠ - ٢٣٦ - ٣٠٨ - ٥٥٥

ابن أبى عبيد الأشجعى

٣١٠

أسامة بن الحارث

٣٦٣

أطيط

٣٧٨

الأحوص

٣٩٨

تابع فهرس الاعلام

الأصمعي

٤١٨

ابن أبي حمازم

٤١٣

الأغلب العجلي

٤٢٦

أبو اسحاق

٥٩٣

الأعشى الهمداني

٦١٣

(ت)

تابع شبرا

٢٨٨ - ٢٩٨ - ٢٩٦ - ٦١٥

(ج)

ابن جنبي

٢٦ - ٢٧ - ٢٨

جريـر

٦٥ - ١٠٥ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٤١٢ - ٤٣٣

جندل بن عمر

٣٥٥

تابع فهرس الاعلام

(ح)

ابا الحسن

١٩٥

ابن الحاجب

١٧ - ٣٠ - ٣٢ - ٣٣ - ٤٨ - ٤٩ - ٣٧٩

ابو حنيفة

٢٦ - ٢٧

حاتم التائي

٤٥ - ٣٣٦ - ٤١٨

الحارث المخزومي

٦٨ - ١٦٨ - ١٦٩

الحارث بن كعب

٤٧٢

حارثة بن الأم

٣٧٥

حزربن لوزان

٤١١

حسان بن ثابت

٦٦٤

الحكم بن صخر

٣٥١

تابع فهرس الاعلام

حميد الأقط

٦٧٥

(خ)

الخنساء

٦

خداش بن زهير

٤١

خويلد بن نفيل

١٣٦

أبو خراش الهذلي

٣٠٥

خالد بن الوليد

٣٥٣

الخليل بن أحمد

٤١٩ - ٥٧٩

خليفة بن براز

٦٨٧

(ذ)

ذوالرملة

١٢٢ - ٢٠٠ - ٣٨٤

تابع فهرس الاعلام

(ر)

رؤبة بن العجاج

٢٨٥ - ٣٢٢ - ٤١٨ - ٤٢٨ - ٤٣٩

ربيع بن ضرار

٥٩٠

(ز)

زهمان

١٩٠

الزمخشري

٢٨٤ - ٣٨٧

الزجاج

٣٠٦

(س)

ابن السيرافسي

٩ - ١٠ - ٣٠٨

سواده بن عدي

٦٩

سيبويه

٧٨ - ١٣٦ - ١٨٢ - ٢٢٠ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣٢٦ - ٣٨٩

٤٧٣ - ٤٧٨ - ٤٩٨ - ٥٣٢ - ٥٥٠ - ٥٥٤ - ٥٥٩ - ٥٦١

٥٩١ - ٦١٢ - ٦٣٥ - ٦٤٦ .

تابع فهرس الاعمال

أبي سعيد

٣٠٦

السيرافى

٣٠٨

ابن السراج

٣٠٩

سننار

٣١١

سحيم عبد بنى الحساس

٣٢١

سهل بن مالك الفزارى

٣٧٥

سالم بن دارة

٣٩٢

سلامة بن جندل

٥٤٧

(ص)

صخر بن عمرو بن الشريد

١١٢

الصمق

١٣٦

تابع فهرس الاعلام

مباحب المفصل

٢٢٧ - ٣٦٢ - ٥٦٥

أبو الصلت

٣٢٨

ابن صخر

٣٥٢

أبو صخر الهذلي

٥٥٣

(ط)

طلحة الخير

٤١٨

طرفة بن العبد

٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٤٩

(ع)

عمرو بن معدى كـرب

٣٣ - ٢٠٩ - ٦٥٣

عزة

٣٩ - ٤٠

عامر بن جويـن

٤٩

عدى بن زيـد

٦٦ - ١٦٩ - ٦٧٠

تابع فهرس الاعلام

أبو علي

١٦١ - ٣٥٤

عمرو بن حمران الجمدي

٢٠٢

عمر بن عبد العزيز

٢٨٦ - ٤١٣

المجـاج

٣٠٨ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٨٥

عبد المزي بن امي القيس

٣١١

أبو عباس

٤٢٠

عمرو بن لجأ

٤٣٤

عروة بن حزام

٤٠٦

غفـراء

٤٠٧

أبو عمرو

٤٢٠

عمارة بن فضيل

٦٧٣

تابع فهرس الاعلام

عمر بن أبي ربيعة

٦٨٧

(ف)

الفرزدق

٣٢ - ١٩٢ - ٥٨٨ - ٦٦٧

فاقرة

١٩٨

فرعون

٤٣٥

الفند الزمانى : ٣٤٩

(ق)

قريط بن أنيف

٥٨ - ٥٩

قطرى بن الفجاءة

٥٢٧

القطامى

٥٦٩

(ك)

كتير عزة

٣٧ - ٦٣ - ٣١٤ - ٣٥٢

الكسائى

٧٥ - ٢٨٥

تابع فهرس الاعلام

الكميت

٦٦١

(ل)

لقمان بن عباد

١٩٨ - ١٩٧

لقم بن لقمان

٢٨٤

لقيط بن مرة الأسدي

٣٧٨ - ٣٧٧

لبيد بن أبي ربيعة

٥٢٠ - ٥٢٣ - ٦٧٧

اللعين المنقري

٥٢٩

اللعين المنقري

(م)

المصنف

٢٥ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٤٩ - ١٦١ - ١٨٨ - ٢٠٠ - ٢٢٥

تابع فهرس الاعلام

المبرد

١٧٠ - ٢٧٠ - ٣٠٦ - ٣١٠ - ٤٤٧ - ٥٣٢ - ٥٥٤ - ٦١٢

٦١٣ - ٦٤٦ - ٣٠٩

مرة الأسدى

١٨٩

المرقش الأكبر

١٩٧

المازنى

٢٥٨ - ٢٦٧ - ٢٧٣ - ٢٧٥ - ٢٧٧ - ٦١٢ - ٦١٣

مرة بن اعدا

٣٧٨

مدركة بن حسن

٣٧٨

موسى

٤٣٥

(ن)

النعمان بن امرئ القيس

٣١١

النمر بن التوليب

٣٢٩

النميرى

٦٦٦

تابع فهرس الاعلام

ابو النجـم

٤٧٨ - ٦٨٠

النايعة الذبياني

٦٢٣

النعمان بن المنذر

٦٨٥

(هـ)

هشام بن عبد الملك

٣٥٥

هند بن عتبة

٥٦٠

(ي)

يونس

٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٥٥ - ٤٠٩ - ٤٣٧ - ٤٤٤

يزيد بن الحكم

٦٧١

فہرِس القَبَائِل

٦ - فهرس القبائل

(ب)

بنو الأهتم بن سنان

٥٨٨

بنى تميم

٢٩٠ - ٤١٧ - ٥٨٢ - ٦٢٢ - ٦٢٥ - ٦٧٠

(ت)

تم بن عبد مناة

٤٣٤

(ط)

طى

٤٤٩

(م)

مزينة

٣٥١

بنى مناة

٦٧٠

بنى وابشر

٦٧٠

فهرس
الجماعات والمنسوبات

فهرس الجماعات والمنسوبات

الآدميين

٤٧ - ٤٨

أصحابنا

٢٢٣ - ٢٨٥

آخرين

٢٢٤

البصريين

٣٣ - ٣٧ - ٣٩ - ٧٤ - ٧٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ٤٣٨ - ٤٤٩

٤٥٠ - ٦٠٩ - ٦١٢ - ٦٧٦ .

بعضهم

١٦٠ - ١٦٢ - ١٦٦ - ٢١٢ - ٢٤٤ - ٢٢٢ - ٢٢٤ -

٢٣٥ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٧٠

الحجازيين

٢٨٨ - ٥٨٢ - ٦٢١ - ٦٢٢

العمالقة

٣١٠ - ٣١١

العرب

٣١١ - ٤٣٩ - ٦٧٤

القراء

٤٩ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٤٣٨

تابع فهرس الجماعات والمنسوبات

قرشـيا

٢٨٦

الكوفـيون

٣٧ - ٣٩ - ٤٠ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ١٥٦ - ٢٠٤ - ٢١١ -

٢٢٤ - ٣٤٩ - ٤٣٨ - ٤٤٩ - ٤٥٧ - ٦٠٩ - ٦١١ - ٦١٣ -

٠ ٦٧٧ - ٦٧٦

المحققين

٢٢٢

المشركين

٦٥٢

النحاة

٢١٥ - ٣٧

فهرس
الأماكن والبلدان

٨ - فهرس البلدان والأماكن والنجوم

الثروه

٣٨

الديران

١٣٧

الشرج

٢٨٤

السماك

١٣٧

الميقوق

١٣٧

المشترى

١٣٨

المريخ

١٣٨

الميزان

١٥٧

الخونق

٣١١

يشرب

٣١١

اليامسه

٣١١

فهرس

الكسب الواردة في المحقق

تابع فهرس الكتب الواردة في

القسم الثاني من المخطوطة

ميزان الاعتدال في الحمل والوضع

١٥٨

الينابيع

١٥٩

فهرس
المصّادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

(١)

- إعجام الإعلام .

تأليف : محمود مصطفى .

دار الكتب العلمية - بيروت . الطبعة الأولى - ١٩٨٣ م .

- أساس البلاغة

تأليف : جلال الدين أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري .

دار صادر - ١٩٧٩ م .

- الأغانى لأبي الفرج الاصبهاني .

مكتبة الرياض الحديثة - دار الفكر .

- الألفاظ وأنواعها في العربية

للإمام ابن خالوية .

تحقيق : الدكتور / علي حسين البواب

مكتبة المعارف - الرياض . ١٩٨٤ م .

- الأزهار الزينية في شرح متن الألفية .

تأليف : السيد أحمد بن زيني دحلان .

مطبعة الحلبي - الطبعة الثالثة ١٩٥٩ م

المصدر أو المرجع

- اشتقاق الاسماء

تأليف : أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصبعي
تحقيق : الدكتور / رمضان عبد التواب ، والدكتور صالح الدين الهادي .
الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة .

- الإتيان في علوم القرآن .

تأليف : شيخ الإسلام جلال الدين السيوطي
وبالهامش : إعجاز القرآن .
تأليف : القاضي أبي بكر الباقلاني .
المكتبة الثقافية - بيروت . الجزء الأول ١٩٧٣ م .

- أحكام القرآن

تأليف : أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بأبن المبرق .
تحقيق : علي محمد البجاوي .
المجلد الأول - دار المعرفة - بيروت .

- إعراب القرآن

تأليف : أبي جعفر النحاس
تحقيق : د . زهير غازي زاهر .
مطبعة الماني ببغداد - ١٣٩٧ هـ .

- إعراب القرآن المنسوب

تأليف : الزجاج
تحقيق ودراسة : إبراهيم الأبياري .
دار الكتاب اللبناني - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .

المصدر أو المرجع

- إتحاف الأُمّاد في ما يصح به الاستشهاد
تأليف : محمود شاعر الألوسى .
تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدورى .
- أخبار أبى القاسم الزجاجي
تحقيق : الدكتور / عبد الحسين المبارك .
دار الرشيد للنشر .
- آثار البلاد وأخبار العباد
تأليف : القزويني .
مطبعة دار صادر بيروت .
- أخبار أبى تمام
تأليف أبى بكر محمد بن يحيى الصولى .
تحقيق : خليل محمود عساكر محمد عبده عزام ، نظير الاسلام الهندي .
المكتب التجارى للطباعة - بيروت .
- أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم .
طبعة عام ١٩٠٩ م .
- أدب الكتاب
تأليف : أبى بكر محمد بن يحيى الصولى .
تصحيح وتعليق : محمد بهجة الأثرى
دار الكتب العلمية - بيروت .

المصدر أو المرجع

- أدب الكاتب لابن قتيبة
تحقيق : محمد الدالي .
الطبعة الأولى - مؤسسة الرسالة .
- أدب الاملاء والاستملاء .
تأليف : سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور القمي السعدي .
دار الكتب العلمية - بيروت .
- الأزملة والأمكنة .
تأليف المرزوق .
الطبعة الأولى - حيدر اباد الدكن . ١٣٣٢ هـ .
- أسرار البلاغة
تأليف : عبد القاهر الجرجاني .
تحقيق : هـ . ريتز .
الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م - دار السيرة .
- أسرار البلاغة
الامام عبد القاهر الجرجاني
تعليق : محمد عبد المنعم خفاجي
الجزء الأول . الطبعة الثانية ١٩٧٦ م - مكتبة القاهرة .
- اسماء الكتب المتم لكشف الظنون
تأليف : عبد اللطيف محمد رياض زادة .
تحقيق : الدكتور التويحي .
دار مكتبة الفكر - طرابلس - ليبيا .

المصدر أو المرجع

- الأشباه والنظائر في النحو .
- تأليف : جلال الدين السيوطي .
- الأضمعيات - ديوان العرب مجموعات من عيون الشعر .
- اختيار الأضمعي .
- أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك .
- تحقيق : أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون .
- الطبعة الخامسة - بيروت . لبنان .
- الأصول في النحو
- أبي بكر محمد بن سهل بن السراج
- تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتوح
- الطبعة الأولى ١٩٨٥ م - مؤسسة الرسالة .
- الأضمداد
- للأضمعي والسجستاني وابن السكيت .
- نشر : الدكتور / أوعث هفر .
- دار المشرق بيروت - المطبعة الكاثوليكية سنة ١٩١٢ م .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن .
- تأليف : محمد الأمين الشنقيطي .
- مطبعة المدني .

المصدر أو المرجع

- أغواء على البحث والمصادر .
- تأليف : الدكتور عبد الرحمن عميره .
- الطبعة الأولى ١٩٧٧ م - دار المعارف السعودية - الرياض .
- إعراب الجمل وأشباه الجمل .
- تأليف : الدكتور فخر الدين قباوه
- منشورات دار الأفان الجديدة - بيروت .
- الإعرابيات
- خليل مردم بك
- شرح حواشيه : عدنان مردم بك ، أحمد الجندى
- المطبعة الهاشمية دمشق .
- الإفادات والإنشادات
- تأليف : أبى إسحاق الشاطبى الأندلسى
- تحقيق الدكتور / محمد ابو الأجفان
- مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى عام ١٩٨٣ م .
- الأمالى
- تأليف : أبى عبد الله محمد محمد بن المبان البزيدى .
- عالم الكتب - بيروت .
- الأمالى الشجرية
- إملاء أبى السماعات هبة الله ابن الشجرى .
- دار المعرفة .

المصدر أو المرجع

- الأُمالي في المشكلات القرآنية والحكم والأُعادِيث النبوية
تأليف : الإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن القاسم الزجاجي .
دار الكتاب العربي . بيروت .
- الأُمالي لأبي علي القالي .
دار الكتب العلمية . الطبعة ١٩٧٨ م .
- الأُمثال في الحديث النبوي الشريف .
تأليف : الأصبهاني .
تحقيق : الدكتور / عبد المال عبد الحميد .
الطبعة الأولى ١٩٨٢ م - الدار السلفية .
- أمثال العرب
تأليف : المفضل الضبي .
تحقيق : الدكتور / إحسان عباس .
دار الرائد العربي . بيروت - لبنان .
الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ .
- الإنباه على قبائل الرواة
تأليف : ابن عبد البر .
تحقيق : إبراهيم الأبياري .
دار الكتاب العربي ١٤٠٥ هـ .

المصدر أو المرجع

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين .
تأليف : كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري .
ومعه الإنصاف من الإنصاف .
تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد .
المكتبة التجارية الكبرى - بمصر .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .
تأليف : جمال الدين بن هشام الأنصاري .
تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .
دار الفكر . الطبعة السادسة ١٩٧٤ م .
- الإيضاح المعنوي .
تأليف أبي علي الفارسي .
تحقيق : الدكتور / حسن شاذلي فرهود .
مطبعة دار التأليف بمصر . الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ .
- الإيضاح في علم النحو .
تأليف : أبي القاسم الزجاجي .
تحقيق الدكتور / مازن المبارك .
دار النفائس - الطبعة الرابعة ١٩٨٢ م .
- الإيضاح في شرح المفصل .
تأليف : أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب .
تحقيق : الدكتور / موسى بنأي المليلى .
مطبعة المثنى - ١٤٠٢ هـ .

المصدر والمرجع

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون .
- تأليف : اسماعيل البغدادي .
- مكتبة المثنى - بيروت .

(ب)

- بدائع الفوائد .
- تأليف : أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي .
- دار الكتاب العربي .
- البدور الزاهرة في القراءات المشر المتواترة .
- تأليف : عبد الفتاح القاضي .
- دار الكتاب العربي . الطبعة الأولى .
- البرهسان الكاشف عن إعجاز القرآن .
- تأليف : كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني .
- تحقيق : الدكتورة / خديجة الميمشي ، الدكتور أحمد مالموب .
- الطبعة الأولى ١٩٧٤ - مطبعة الحانوي .
- البحر المحييط
- تأليف : أبي حيان الاندلسي النحوي .
- مطبعة النصر الحديثة - الرياض .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة
- تأليف : جلال الدين السيوطي .
- دار المعرفة - بيروت .

المصدر والمرجع

- البلدان لليعقوبي
طبعة عام ١٨٩٠ م .
- البيان والتبيين
تأليف : أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ
تحقيق : عبد السلام محمد هارون .
مكتبة الخانجي بصر - الطبعة الرابعة ١٣٩٥ هـ .
- (ت)
- تاج المروس من جواهر القاموس .
تأليف : محمد مرتضى الزبيدي
تحقيق : عبد الستار أحمد فراج
مطبعة حكومة الكويت - ١٣٨٥ هـ .
- تاج المروس من جواهر القاموس
تأليف : محمد مرتضى الزبيدي .
من منشورات دار مكتبة الحياة .
- تاج الدين الإسفرايني ومنهجه في درس النحو
تأليف : محمد بدرى عبد الجليل
دار النهضة العربية - بيروت .
- تاريخ آداب اللغة العربية .
تأليف : جرجي زيدان
الطبعة الثانية ١٩٧٨ م .

المصدر والمرجع

- تاريخ الخلفاء
تأليف : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي .
تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .
الطبعة الأولى ١٩٥٢ م - مطبعة السعادة مصر .
- تاريخ الأدب العربي
تأليف : كارل بروكلمان
ترجمة : مجموعة من الاساتذة .
دار المعارف بمصر عام ١٩٧٥ م .
- التبيين في انساب القرشيين
تحقيق : محمد نايف الدلمس
الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - من منشورات المجمع العلمي العراقي .
- تنمية : يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر
تأليف : أبي منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري
تحقيق : الدكتور / مفيد محمد قميحه .
دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .
- تجريد الأغاني
تأليف : ابن واصل الحموي
تحقيق : الدكتور / طه حسين ، إبراهيم الأبياري
مطبعة مصر ١٣٨٢ هـ .

المصدر والمرجع

- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب .
تأليف : أبرهين الأندلسي
تحقيق : د . أحمد مطلوب ، خديجة الحديثي
مطبعة الماني - بغداد - الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ .
- التذكرة السعدية في الأسماء العربية .
تأليف : محمد بن عبد الرحمن بن عبد الحميد .
تحقيق : الدكتور / عبد الله الجبوري
الدار العربية للكتاب - ليبيا ١٩٨١ م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
تحقيق : محمد كامل بركات .
دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٦٧ م .
- التصارييف تفسير القرآن مما اشتبهت به أسماء وتصرفت معانيه
تأليف : يحيى بن سالم
تحقيق : هناد شلبي .
الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٩ م .
- تفسير الجالين .
تأليف : جلال الدين السيوطي و جلال الدين المحلي
حققه : الشيخ محمد الصادق القمحاوي .
مطبعة الأنوار المعمدية - مصر .
- تفسير غريب القرآن
تأليف : أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة
تحقيق : السيد أحمد صقر
دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٨ م .

المصدر والمرجع

- تمشان الأمثال
- تأليف : محمد بن علي المبدري الشيبلي
- تحقيق : الدكتور أسعد دبيان
- دار المسيرة - الطبعة الأولى ١٩٨٢ م .
- التمثيل والمحاضرة
- تأليف : أبي منصور الثعالبي
- تحقيق : عبد الفتاح محمد العلوي
- دار احياء الكتب العربية - القاهرة طبع ١٩٦١ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك
- تأليف : المرادي المعروف بابن أم قاسم
- تحقيق : الدكتور / عبد الرحمن علي سليمان
- مكتبة الكليات
- توطئة لدراسة علم اللغة والتماريف
- تأليف : الدكتور التهامي الراجي الهاشمي
- دار النشر المغربية .
- التيسير في القراءات السبع
- تأليف : أبي عمرو الدانسي
- تمحيص : أنور تنزل
- دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ .

المصدر والمرجع

(ج)

- جامع البيان في تفسير القرآن
تأليف : أبي جعفر محمد بن جرير الطبري .
الطبعة الأولى : ١٩٧٨ م . دار المعرفة بيروت - الطبعة الثالثة .
أعيد طبعه بالأوفست ١٩٧٨ م .
- الجمل في النحو
صنفه : أبو القاسم عبد الرحمن بن أسحاق الزجاج
تحقيق : الدكتور / علي توفيق الحمد
الطبعة الأولى ١٩٨٤ م - مؤسسة الرسالة ، دار الامل .
- الجمل في النحو
تصنيف : الخليل بن أحمد الفراهيدي
تحقيق : الدكتور / فخر الدين قياوه
مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ .
- الجملة النعوية نشأة وتطورا وإعرابا
تأليف : الدكتور / فتحى عبد الفتاح الدجنى
الطبعة الأولى ١٩٧٨ - مكتبة الفلاح الكويت .
- جمهرة اشعار العرب
تأليف : أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشى
دار صادر .

المصدر والمرجع

- جمهرة انساب العرب
تأليف : أبو محمد علي بن أحمد بن سميد بن حزم الأندلسي
مراجعة وضبط : لجنة من العلماء .
دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- الجنى النانى فى شروف المعانى
تأليف : حسن بن قاسم المرادى
تمقيق : طه محسن
طبعة مؤسسة دار الكتاب - جامعة الموصل ١٩٧٦ م .
- جنسى الجنتين فى تمييز نوعى المشيئين
تأليف : محمد أمين بن فضل الله المحبس
دار الكتب العلمية - بيروت .
- (ح)
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل للألفية
دار الفكر .
- حاشية الشيخ أحمد الرفاعى على شرح الشيخ بجرق اليمنى على لامية
الأفعال للإمام ابن مالك .
لجنة أحياء التراث العربى
دار الافاق الجديدة - الطبعة الأولى ١٩٨١ م .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية ومعه شرح الشواهد للنمىنى
دار احياء الكتب العربية .

المصدر والمرجع

- حاشية المدون على شرح شذور الذهب لابن هشام
مطبعة دارأعيان الكتب العربية .
- حاشية محمد بن علي الصبان على شرح الألفية
تأليف : الأشمونسي
دار الفكر بيروت .
- حاشية الصنف
مخلوط ضمن النسخة الظاهرية لشرح الباب للسيرافي الثاني .
- الحجة في القراءات السبع
تأليف : الإمام أبى خالويه
تحقيق : الدكتور / عبد المال سالم مكرم
دار الشروق - الطبعة الثالثة ١٩٧٩ م .
- حجة القراءات
تأليف : الإمام الجليل أبى زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة
تحقيق : سميد الأففاني
مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة ١٩٨٢ م .
- الحلد في إصلاح الخلل من كتاب الجمل
تأليف : أبى محمد عبد الله بن محمد بن السيد البهليليوسي
تحقيق : سميد عبد الكريم سمودي
دار الرشيد .

المصدر والمرجع

- الحلل في شرح أبيات الجمل
- تأليف : ابن السيد البطليوسي
- تحقيق : الدكتور / مصطفى امام
- مطبعة الدار المصرية - الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .

(خ)

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب
- تأليف : عبد القادر بن عمر البغدادي
- دار صادر - الطبعة الأولى .

- الخصائص لابن جني
- تحقيق : محمد علي النجار
- دار الكتاب العربي .

(د)

- دائرة معارف
- تأليف : بطرس البستاني (مادة : اسفرايين)
- طبعة المعارف - بيروت عام ١٩٧٨ م .

- دائرة المعارف الاسلامية مادة " إسفرايين "
- ترجمة مجموعة من الاساتذة .

- الدر اللوامع على جمع الهوامع
- تأليف : الفاضل الرحالة أحمد بن الأمين الشنقيطي
- دار المعرفة - الطبعة الأخيرة ١٩٧٣ م .

المصدر والمرجع

- الدرر اللوامع على همع الهوامع
تأليف : أحمد بن الأمين الشنقيطي
تحقيق : الدكتور / عبد المال سالم مكرم
دار البحوث العلمية . الكويت ١٤٠١ هـ .
- درة الخواص في أوهام الخواص
تأليف : أبو محمد القاسم بن علي الحريري
مطبعة المشفى
- دلائل الاعجاز
تأليف : عبد القاهر الجرجاني
صححه وعلق عليه : أحمد مصطفى المراغي بك
الطبعة الأولى . الناشر : المكتبة العربية ١٩٤٨ م .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني
تأليف : الإمام عبد القاهر الجرجاني
تصحیح وتعلين : السيد محمد رشيد رضا
دار المعرفة - بيروت ١٤٠٢ هـ .
- ديوانا
عروة بن الورد والسموأل
دار بيروت ، دار بيروت .

المصادر والمرجع

- ديوان الأعشى الكبير
شرح وتعليق : الدكتور / محمد محمد حسين
المطبعة النموذجية بمصر .
- ديوان أبي الغلب المتنبي بشرح أبي البقاء المكي
المسمى بالتبيان في شرح الديوان
ضبطه : مصطفى السقا ابراهيم ، عبد الحفيظ شلبي .
دار المعرفة - اعيد طبعه بالأوفست ١٩٧٧ م .
- ديوان امرئ القيس
ضبطه وصححه : الاستاذ مصطفى عبد الشافي
دار الكتب العلمية - بيروت .
- ديوان ابن دريد
تحقيق : عمر ابن سالم
الناشر : الدار التونسية للنشر - ١٩٧٣ م .
- ديوان جميل شاعر الحب المذرى
جمع وتحقيق : الدكتور / حسين نصار
دار مصر للطباعة .
- ديوان حاتم الطائي
دار صادر ، دار بيروت - بيروت ١٩٦٣ م .

المصدر والمرجع

- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري
دار صادر .
- ديوان الحطيئة
من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني
المكتبة الثقافية .
- ديوان الحكيم
تأليف : أبي الصلت أمية بن عبد الحزير الداني
تعقيل : محمد المرزوقي
دار الكتب الشرقية - تونس ١٩٧٤ م .
- ديوان الحماسة
وهو ما اختاره أبو تمام عبيد بن أوس الطائي من أشعار العرب
شرح العلامة التبريزي .
الطبعة الأولى : دار القلم بيروت .
- ديوان حميد بن ثور الهذلي ، وفيه بائنة أبي دؤاد الإبادي
تحقيق : عبد الحزير الميمنى
نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٥١ م
الناشر : الدار القومية - القاهرة ١٩٦٥ م .
- ديوان الخنساء
الطبعة الخاصة طبعة جديدة .
دار الأندلس - بيروت ١٩٦٨ م .

المصدر والمرجع

- ديوان ديك الجن
تحقيق : الدكتور / أحمد مصطفى ، عبد الله الجبوري
دار الثقافة - بيروت . طبع ١٩٨١ .
- ديوان زهير بن أبي سلمى
دار صادر .
- ديوان سحيم عبد بنى الحساس
تحقيق : الاستاذ / عبد العزيز الميمنى
نسخة مسورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٩٥٠ م .
الدار القومية للطباعة . القاهرة ١٩٦٥ م .
- ديوان طرفة بن العبد
المؤسسة العربية للطباعة . بيروت .
- ديوان النافيل النوى
تحقيق : محمد عبد القادر أحمد
دار الكتاب الجديدة . الطبعة الأولى ١٩٦٨ م .
- ديوان المباس بن الاحنف
دار الصادر ١٩٧٨ م .
- ديوان المجاج
تحقيق : الدكتور / عبد الحفيظ السطلى
المنبعة الثانوية بد مشق ١٩٧١ م .

المصدر والمرجع

- ديوان عمرو بن الورد والسموال

دار بيروت - ١٩٨٢ م .

- ديوان علي بن الجهم

تحقيق : خليل مردم بك

طبعة ثانية ١٩٥٩ م - دار الآفاق الجديدة .

- ديوان الفرزدق

دار صادر .

- ديوان النابغة الذبياني

تحقيق : كرم البستاني

دار صادر .

- ديوان النابغة الذبياني

تحقيق : الشيخ محمد الطاهر بن عاشور

الناشر : الشركة التونسية للتوزيع . الطبعة ١٩٧٦ م

(ر)

- رصف الصاني في شرح حروف المعاني

تأليف : أحمد بن عبد النور الملقى

تحقيق : الدكتور / أحمد محمد الخراط

- الروس الأنوف

تأليف : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله سهيلي ، ومعه السيرة النبوية

لابن هشام .

دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ١٩٧٨ م .

المسند والمراجع

(س)

- سبائك الذهب في مصرفة قبائل العرب
تأليف : أبي الفوز محمد أمين البغدادي الشهير بالسويدي
دار احياء العلوم - بيروت .
- سر الفصاحة
تأليف : الأمير أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان
الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٢ م
- سر صناعة الإعراب
تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني
تحقيق الدكتور / حسن هندawi
دار القلم دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- سقط الزند
تأليف : أبي المعالي السعري
دار صادر - ١٤٠٠ هـ .
- السيرة النبوية
تأليف : ابن هشام أبي محمد عبد الملك بن هشام المحافري
تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد
مطبوعات مكتبة وصاحبة الحاج عبد السلام بن محمد بن شقرون .

المصدر والمرجع

(ش)

- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك
تأليف : بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، وصحه منحة البليل
تحقيق : شرح ابن عقيل للمرحوم / الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد
مطبعة السعادة - الطبعة الرابعة عشرة ١٣٨٢ هـ .
- شرح أبيات سيويه
تأليف : أبو محمد يوسف بن أبي سميد الحسن بن عبد الله بن المرزبان
السيرافي .
تحقيق الدكتور / محمد علي الريس هاشم .
مطبعة دار الفكر ١٩٨٤ م .
- شرح أبيات سيويه
تأليف : أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس
تحقيق : زهير غازي زاهد
مطبعة العراق الحديثة بالنجف - العراق . الطبعة الأولى ١٩٧٤ م .
- شرح أبيات ماضي اللبيب
تصنيف : عبد القادر بن عمر البغدادي
تحقيق : عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق
دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ .
- شرح اشعار الهذليين
تأليف : أبي سميد الحسين السكري .
تحقيق : عبد الستار أحمد فراج .
مطبعة المدني .

المصدر والمرجع

- شرح ألفية ابن مالك
تأليف : ابن الناطم
تحقيق : الدكتور / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد
دار الجيل - بيروت .
- شرح ألفية ابن مالك
تأليف : المختار بن هونه الشنقيطي
مخطوط نسخة خاصة .
- شرح التسهيل لابن مالك
تحقيق : الدكتور / عبد الرحمن السيد
مطابع سجد العرب - الطبعة الأولى ١٩٧٤ م .
- شرح التلخيص على التونينج
تأليف : الشيخ خالد الزهرى وبهاشة^{حاشية} الشيخ ^{بعض}
دار إحياء الكتب العربية .
- شرح التلخيص في علوم البلاغة
تأليف : جلال الدين القزويني
شرحه : محمود هاشم دويدري
دار الجيل - الطبعة الثانية ١٩٨٢ م .
- شرح جمل الزجاجي
تأليف : ابن جعفر الأشميلي - شرحه الكبير .
تحقيق : الدكتور / صاحب أبو جناحه
مكتبة الأنجلو - وزارة الأوقاف العراقية . ١٩٨٠ م .

المصدر والمرجع

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور
تحقيق : د / صاحب أبو جناح
مطابع مديرية دار الكتب والطباعة - بجامعة الموصل ١٤٠٢ هـ .
- شرح جمل الزجاجي
تأليف : أبي محمد عبد الله المعروف بأبن هشام الأنصاري .
تحقيق : الدكتور / علي معسن عيسى عبد الله .
عالم الكتب - الدبعة الأولى ١٩٨٥ م .
- شرح ديوان جرير
تأليف : محمد اسماعيل عبد الصاوي
مصنفاته تفسيرات أبي جعفر .
مكتبة محمد حسين الموي - الشركة اللبنانية للكتاب - دار صعب .
- شرح ديوان عنتر بن شداد
تحقيق : عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي ، وقدمه ابراهيم اليباري
دار الكتب العلمية . الدبعة الأولى ١٩٨٠ م .
- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك
دار احياء الكتب العربية .

المصدر والمرجع

- شرح شمر زهير بن أبي سلمى
تأليف : أبي العباس ثعلب
تحقيق : الدكتور / فخر الدين قباوة .
الطبعة الأولى ١٩٨٢ م - دار الافاق الجديدة .
- شرح عدة الحافظ وعدة اللفظ
تأليف : جمال الدين محمد بن مالك
تعقيق : عدنان عبد الرحمن النور .
مطبعة الماني بفداد ١٣٩٧ هـ .
- شرح القصائد الحشر
تأليف : أبي بكر بن يحيى بن علي التبريزي
تعقيق : الاستاذ / عبد السلام الحوفي
دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٩٨٥ م .
- شرح قطر الندى
تصنيف : جمال الدين بن هشام الأنصاري
ومعه كتاب : سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى
تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد
دار الفكر .
- شرح كافية ابن الحاجب
تأليف : الشيخ رضي الدين الاستربادي
دار الكتب العلمية - بيروت .

المصدر والمرجع

- شرح اللباب في علم الإعراب
تأليف : محمد بن مسعود السيرا في الثاني - القسم الثالث
تحقيق : عبد المنعم الشيخ عثمان
رسالة ماجستير - من قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية ١٤٠٥ هـ .
- شرح اللباب في علم الاعراب
تأليف : محمد بن مسعود السيرا في الثاني - القسم الأول
تحقيق : برهان محمد فرحات
رسالة ماجستير من قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية ١٤٠٥ هـ .
- شرح مشكل شعر المتنبي
وضعه أبو الحسن علي بن سيده الأندلسي
تحقيق : الدكتور / محمد رضوان الداية .
دار المأمون للتراث - مطبعة محمد هاشم الكتيبي ١٩٧٥ م .
- شرح الملقات السبع
تأليف : أبي عبد الله الحسين بن أحمد الحسين الزوزني
روجمت وصححت على عدة نسخ صحيحة بمعرفة لجنة من الادباء سنة ١٩٧٨
دار الكتب العلمية .

المصدر والمرجع

- شرح المفنى وشواهد لا بن هشام
تحقيق وتصنيف : عبد الله اسماعيل الصاوى
مطبعة الحلبي - الطبعة الأولى عام ١٣٧٧ هـ .
- شرح المفصل
تأليف : الشيخ الملا محمد موفق الدين يعقوب بن علي بن يعقوب
عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المثنى القاهرة .
- شرح مقامات الجبري البصري
تأليف : أبي العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريشي
أشرف على نشره وتصحيحه : محمد عبد المنعم خفاجي
الجزء الأول - الطبعة الثانية ١٩٧٩ م - المكتبة الشمسية .
- شرح المقصور والمدود .
تأليف : محمد بن الحسن بن دريد الأزدي
تحقيق : ماجد حسن الذهبي ، صلاح محمد الحثيثي
دار الفكر بدشق ١٤٠٢ هـ .
- شرح مقصودة ابن دريد
تأليف : الخطيب التبريزي
الطبعة الأولى ١٩٦١ م .
- شرح الوافية نظم الكافية
تأليف : أبي عمرو عثمان بن الحاجب
تحقيق الدكتور موسى بناي علوان المصلي
مطبعة الاداب في النجف الاشرف - ١٤٠٠ هـ .

المصدر والمرجع

- شمر الأحموي الأنصاري

جمع وتحقيق : عادل سليمان

الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م .

- شمر الحارث بن خالد المخزومي

تأليف : الدكتور يحيى الجبوري

منشورات مكتبة الأنطلس - بغداد ، مطبعة النعمان النجف . ط . ١٩٩٢ م .

- شمر الراعي النسيبي

تحقيق : الدكتور / نوري محمود القيسي وحلوان ناجي

مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٠ م .

- الشمر والشمره أو طبقات الشمره

تصنيف : ابي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري

تحقيق : الدكتور / مفيد قميحه

الطبعة الأولى ١٩٨١ م - دار الكتب العلمية - بيروت .

- الشواره في اللفة

تأليف : رضى الدين الحسن بن محمد الصنعاني

تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوي .

مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٣ م .

(ع)

- الصناع للجوهري .

تحقيق : أحمد عبد الخفور عطار

طبع على نفقة السيد حسن شربتلي ١٩٨٢ م .

المصدر والمرجع

- كتاب الصناعتين
- تأليف : أبو هلال العسكري
- تحقيق : الدكتور / مفيد
- الطبعة الأولى (١٩٨١) - دار الكتب العلمية .
- صورة الأرض لابن حوقل
- الطبعة الثانية - القسم الثاني . ط ١٩٣٩ م .

(ش)

- ضبط النسخ والتعليق عليه
- تأليف : الدكتور / بشار عواد معروف
- مؤسسة الرسالة .
- ضوابط المعرفة
- تأليف : عبد الرحمن حسن حنبل
- دار القلم - بيروت . الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .

(ط)

- طبقات الشمرا
- تأليف : محمد بن سلام الجمحي مع تمهيد للناشر الألماني جوزفل
- ودراسة عن المؤلف للأستاذ / طه احمد ابراهيم
- دار الكتب العلمية .

المصدر والمرجع

- طبقات المفسرين
تصنيف : الحافظ شمس الدين الداوودي
دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٨٣ م .
- طبقات النحويين واللفويين
تأليف : أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي .
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م .
- الطرائف الأدبية
تصنيف : عبد الميز الميمنى
دار الكتب العلمية .

(ع)

- العباب فى شرح اللباب
تأليف : ابى عبد الله الحسينى المعروف بنقره كار
مخطوط نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة .
- عاىث الوليد
إملاء فيلسوف المعره أبى العلاء التنوخى
مكتبة النهضة المصرية . الطبعة الثامنة ١٩٧٠ م
- عدى بن زيد العبادى والشاعر المتكرر
تأليف : محمد على الهاشمى
المكتبة العربية - حلب . الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ .

المصدر والمرجع

- المقدم الفريد

تأليف : أبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي
تحقيق : لجنة التأليف والترجمة والنشر
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .

- المصداق في صناعة الشعر ونقده

تأليف أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني
تحقيق : الدكتور / مفيد محمد قميحة .
الطبعة الأولى ١٩٨٣ - دار الكتب العلمية .

- المصداق في غريب القرآن

تأليف : أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي
حققه : الدكتور / يوسف عبد الرحمن المرعشلي
مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨١ ، الطبعة الثانية ١٩٨٤ .

- عين الأدب والسياسة زين الحسب والرياسة

تأليف : أبي الحسن علي بن عبد الرحمن
دار الكتب العلمية - بيروت . الطبعة الثانية ١٩٨٥ م .

(غ)

- غاية النهاية في طبقات القراء

تأليف : شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري
عني بنشره : ج . برجستراسر .
الطبعة الأولى ١٩٣٣ م ، الطبعة الثالثة ١٩٨٢ م
دار الكتب العلمية - بيروت .

المصدر والمرجع

(ف)

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير
تأليف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني
الطبعة الثالثة .
الناشر : دار المعرفه - بيروت .
- فتوح البلدان للبلاذري
نشر : الدكتور / صلاح الدين المنجد
مكتبة النهضة المصرية .
- الفتوحات الإلهية - بتوضيح تفسير الجلالين الدقائق الخفية
تأليف : سليمان بن عمر المجيلي الشافعي . الشهير بالجمل
الطبعة الأولى : دار الفكر .
- الفرائد الجديدة
تأليف : جلال الدين السيوطي
تحقيق : الشيخ عبد الكريم البدرس
دار الرسالة للطباعة . بغداد ١٩٧٧ م .
- الفروق اللغوية
تأليف : ابن هلال العسكري
حققه : حسام الدين القدسي .
طبع ١٤٠١ هـ ، دار الكتب العلمية .

المصدر والمرجع

- فصل المقال في شرح كتاب الامثال
تأليف : أبو عبيد البكري
تحقيق : الدكتور / إحسان عباس ، والدكتور عبد المجيد عابدين .
مؤسسة الرسالة . الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م .
- فعلت وفعلت
تأليف : أبو عاتم السجستاني
تحقيق : الدكتور / خليل إبراهيم العطية
ساعدت جامعة البصرة على نشره - ١٩٧٩ م .
- فقه اللغة وسر العربية .
تأليف : أبو منصور الثعالبي .
- فهرس ابن عطية
تأليف : الامام القاضي ابي محمد عبد الحق بن عطية المحاربي الأندلسي
تحقيق : محمد أبو الأجفان ، ومحمد الزاهر .
الطبعة الأولى ١٩٨٠ م ، دار الغرب الاسلامي - بيروت .
- الفهرست
تأليف : ابن النديم
الناشر : دار المعرفة - بيروت .
- فهرسة ابن خير الاشبيلي
منشورات
المكتبة التجارية - بيروت ، مكتبة المثنى بغداد ، مؤسسة الخانجي القاهرة .

المصدر والمرجع

- الفوائد الضيائية - شرح كافية ابن الحاجب
تصنيف : نور الدين عبد الرحمن اللاحام
تدقيق : اسامه طه الرفاعي
مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق ١٤٠٣ هـ
- في اللهجات العربية
تأليف : الدكتور ابراهيم أنيس
الطبعة الرابعة - مكتبة الانجلو المصرية .
- (ق)
- القاموس الاسلامي
تأليف : أحمد عطية الله
طبعة مكتبة النهضة المصرية .
- القاموس المحيط
للفيروز آبادي
دار الفكر - بيروت
- قصائد جاهلية نادرة
تأليف : الدكتور / يحيى الجبوري
مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٩٨٢ م .
- القواعد الاساسية للغة العربية
تأليف : السيد أحمد الهاشمي
دار الكتب العلمية .

المصدر والمرجع

(ك)

- الكافية في النحو
- تأليف : جمال الدين المروفي بابهن الحاجب
- شرحه : الشيخ / رضى الدين محمد بن الحسن
- الجزء الأول - الطبعة الثانية ١٩٧٩ م - دار الكتب العلمية - بيروت .
- الكامل في اللغة والادب
- تأليف : ابي المباس محمد بن يزيد المروفي بالمهر
- الكتاب
- تأليف : سيويه - ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر
- تحقيق : عبد السلام محمد هارون .
- عالم الكتب - بيروت .
- كتاب الاملاء
- تأليف : الشيخ / حسن والى
- دار القلم - بيروت .
- كتاب التبصرة في القراءات السبع
- تأليف : الامام المقرئ ابي محمد مكي بن ابي طالب
- تحقيق : الدكتور / المقرئ محمد غوث الندوى
- الناشر: النار السلفية - بومباي . الطبعة الثانية ١٩٨٢ م .

المصدر والمرجع

- كتاب التمريرات
تأليف : الشريف علي بن محمد الجرجاني
دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ١٤٠٣ هـ .
- كتاب الاختيارين
صنعه : الأخفش الأصفر
تحقيق : الدكتور / فخر الدين بن قباوه
مؤسسة الرسالة - الدار الأولى ١٩٧٤ م ، الطبعة الثانية ١٩٨٤ م .
- كتاب الطبقات
تأليف : أبي عمرو خليفة بن خياط العصفري رواية أبي عمران التستري
تحقيق : د / أكرم ضياء العمرى
دار طيبة للنشر - الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .
- كتاب مشاهير علماء الأصمصار
تصنيف : محمد بن حبان البستي
عنى بتصحيحه : م . ملايشهر
دار الكتب العلمية - بيروت .
- كتاب المقتصد فى شرح الأيضاح
تأليف : عبد القاهر الجرجاني
تحقيق : الدكتور / كاظم بحر المرجان
دار الرشيد للنشر - العراق ١٩٨٢ م .

المصدر والمرجع

- الكشف عن معاني التنزيل وعيون الأقاويل : في وجوه التأويل
تأليف : أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي
المجلد الثالث - دار المعرفة بيروت .

- كشف الظنون

- تأليف : حاجي خليفة
مكتبة المثنى - بيروت .

- كشف المشكك في النحو

- تأليف : علي بن سليمان الحيدري اليمني
تحقيق : الدكتور / هادي هذلية مطر .
الطبعة الأولى ١٩٨٤م - مطبعة الارشاد .

- كشف المشكل عن وجوه القراءات السبع وطلبها وعججها

- تأليف : مكي بن أبي طالب القيسي
تحقيق : د / محي الدين رمضان
مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ .

- كنوز الحكمة : مختارات من كلام الحكماء والأنبياء

- تأليف : أبو ضيف المدني
دار المعارف - القاهرة .

(ل)

- لباب التأويل في معاني التنزيل

- تفسير : الخازن
المكتبة الشمسية - بيروت . لبنان

المصدر والمرجع

- اللباب في تهذيب الانساب .
تأليف : ابن الأثير
- لسان العرب
تأليف : ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم الانصارى
الدار المصرية للتأليف والترجمة
طبعة مصورة عن طبعة بولاق .
- اللصيح في العربية
تأليف : ابي الفتح عثمان بن جنى
تحقيق : الدكتور / حسين محمد محمد شرف
الطبعة الأولى ١٩٧٨ م - كلية دارالعلوم ، جامعة القاهرة .
- (م)
- المؤلف والمختلف في اسما* الشمر* وكناه* وألقابهم وأنسابهم
تأليف : ابي القاسم الحسن بن بشر الادمى
دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان
الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .
- المبهج في تفسير اسما* شمر* ديوان الحماسة
تأليف : ابي الفتح عثمان بن جنى
الطبعة الأولى ١٩٨٣ م
دار الكتب العلمية .

المصدر والمرجع

- متخير الألفاظ
- تصنيف أحمد بن فارس
- حققه : هلال ناجي
- الطبعة الأولى ١٩٧٠ م - مطبعة المعارف . بغداد
- مجاز القرآن
- صنعه : ابن عبدة ممر بن الصنعي
- تحقيق : الدكتور / محمد فؤاد سزكين
- مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٩٨١ م .
- مجالس ثعلب
- تحقيق : عبد السلام هارون
- دار المعارف ١٣٦٩ هـ .
- المجتنب
- تأليف : ابن بكر محمد بن الحسن ابن دريد الهازدي البصري
- الطبعة الثالثة ١٩٦٣ م
- مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بهيدرآباد الدكن . الهند
- مجلة المجمع العلمي المراقي
- الجزء الأول - المجلد السادس والثلاثون - رجب ١٤٠٥ هـ .
- مجمع الأمثال
- تأليف : الميداني النيسابوري
- تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد
- مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٥ م .

المصدر والمرجع

- مخارج الحروف وصفاتها
- تأليف : السمعاني الاشبيلي المعروف بابن الطحان
- تحقيق : الدكتور / محمد يعقوب
- الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- مختارات ابن الشجري
- تأليف : الشريف أبي السمادات هبة الله بن الشجري
- ضبطه : محمود حسن زناتي .
- دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .
- المذكر والمؤنث
- تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني
- تحقيق : الدكتور / طارق نجم عبد الله
- دار البيان العربي - الطبعة الأولى ١٩٨٥ م
- المذكر والمؤنث
- تأليف : أبي بكر محمد بن القاسم الانباري
- تحقيق : الدكتور / طارق عبد عون العنابي
- مطبعة العاني . الطبعة الأولى .
- مراتب النحويين
- تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم
- دار نهضة مصر للطبع ١٩٧٤ م .

المصدر والمرجع

- مرآة الاطلاع على أسماء المكة والازمان
تأليف : السيوطي .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها
تأليف : جلال الدين السيوطي .
مطبعة محمد علي صبيح .
- المسائل البصريات
تأليف : ابن علي الفارسي
تحقيق : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد
الطبعة الأولى ١٩٨٥ م - الجزء الأول
مطبعة المدني .
- المسائل العسكرية
تأليف : ابن علي الفارسي
تحقيق : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد
الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - مطبعة المدني
- المسائل الشمرية في النحو
تأليف : ابن هشام الانصاري
تحقيق الدكتور / حاتم صالح الضامن
مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- المسائل المشككة المعروفة بالهندديات
تأليف : ابي علي النحوي
تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي
مطبعة الماني - بغداد .

المصدر والمرجع

- المساعد على التسهيل
تأليف : بهاء الدين بن عقيل
تحقيق : د / محمد كامل بركات
دار الفكر بدمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .
- المستقصى في أمثال العرب
تأليف : أبو القاسم جلال الله محمود بن عمر الزمخشري
دار الكتب العلمية - الطبعة الثانية ١٩٧٧ م .
- المشتبه في الرجال اسمائهم وانسابهم
تأليف : أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي
تحقيق : علي محمد البجاوي
دار احياء الكتب العربية - الطبعة الأولى ١٩٦٢ م .
- مشكل اعراب القرآن
تأليف : ابي محمد مكي بن أبي طالب القيسي
تحقيق : الدكتور / هاتم صالح الضامن
مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٩٨٤ م .
- مشكل شعر المتنبي
تأليف : ابو الحسن علي بن سيده الاندلسي
تحقيق : الدكتور / محمد رضوان الداية
طبع ١٩٧٥ م .
مطبعة محمد هاشم الكنتي .

المصدر والمرجع

- الصباح المنير في غريب الشرح الكبير
تأليف : الرافعي أحمد بن محمد بن علي الفيومي
تحقيق : د / عبد المظلم الشناوي
دار المعارف القاهرة .
- معاني ابيات الحماسة
تأليف : ابي عبد الله الشمري
تحقيق : د / عبد الله عبد الرعيم
مطبعة المدني - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- معاني الحروف لميسو الرماني النحوي
تحقيق : الدكتور / عبد الفتاح اسماعيل شلبى
دارالشروق بجدة ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .
- معاني القسرآن
تأليف : ابي زكريا يحيى بن زياد الفراء
تحقيق : محمد علي النجار ، وأحمد يوسف نجاتي
عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .
- معاني القرآن للأخفش
الامام ابو الحسن سعيد بن مسعدة
تحقيق : د / فائز فارس
الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .

المصدر والمرجع

- معجم الادباء
تأليف : ياقوت الحموى
دار المأمون - سلسلة الموسوعات . الطبعة الأخيرة .
- معجم البلدان
تأليف : ياقوت الحموى
مطبعة السعادة - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٣ هـ .
- معجم شواهد المربية
تأليف : عبد السلام محمد هارون
مكتبة الخانجي بصر - الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ .
- معجم الشمر
تأليف : الأمام ابي عبيد الله المرزبانى
دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .
- معجم المؤلفين
تأليف : عمر رضا كحاله
طبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧ هـ .
- معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع
تأليف : ابو عبيد الله البكرى .
- المعجم الفلسفى
مجمع اللغة العربية
الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية - القاهرة ١٩٧٩ م .
تصدير : الدكتور ابراهيم مدكور .

المصدر والمرجع

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم
وضمه : محمد فؤاد عبد الباقي .
دار الفكر - بيروت .
- المعجم الوسيط
قام بأخراجه : ابراهيم مصطفى ، وأحمد حسن الزيات
وحامد عبد القادر ، ومحمد علي النجار
واشرف علي طيمه : عبد السلام هارون
الجزء الأول - المكتبة العلمية ، طهران .
- الملقات المشر وأخبار شعرائها
تأليف : الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي
جمعه ودققه أساتذة .
الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية .
- مفني اللبيب
تأليف : جمال الدين بن هشام الانصاري
وهامشه حاشية الشيخ محمد الامري
دار احياء الكتب العربية .
- مفني اللبيب عن كتب الاعاريب
تأليف : جمال الدين بن هشام الانصاري
تحقيق : الدكتور / مازن المبارك ومحمد علي حمد الله
دار نشر الكتب الاسلامية - لاهور ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .

المصدر والمرجع

- مفاتيح العلوم .
- تأليف : الامام الاديب ابو عبد الله الخوارزمي
- دار الكتاب - بيروت .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات الملوم
- تأليف : أحمد مصطفى الشهير بطاش كهرن زاده
- تحقيق : كامل بكر وعبد الوهاب ابو النمر
- دار الكتب الحديثة .
- مفتاح العلوم
- تأليف : أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي
- دار الكتب العلمية .
- مفتاح العلوم
- تأليف : أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي المدكاكي
- شرحه : الاستاذ / نعيم زرزور
- دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .
- المفردات في غريب القرآن
- تأليف : أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني
- تحقيق : محمد سيد كيلاني
- دار المعرفة - بيروت .
- المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام
- تأليف : الدكتور / جواد علي
- الجزء الأول - الطبعة ١٩٦٨ م
- دار العلم للملايين - بيروت ، مكتبة النهضة - بغداد .

المصدر والمرجع

- المفصل في علم العربية
تأليف : فخر خوارزم أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري
وبذيله المفصل في شرح أبيات المفصل
للسيد محمد بدر الدين أبي فران النمساني .
الطبعة الثانية - دار الجيل .
- المفضليات
تأليف : الفضل بن محمد بن يفلح الضبي
ديوان المصرا ب - مجموعات عن عيون الشعر
تحقيق : أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون
الطبعة السادسة ، بيروت - لبنان .
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على السنة
تأليف : شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي
تصحيح : عبد الله محمد الصديق وعبد الوهاب عبد اللطيف .
دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .
- المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية
تأليف : الدكتور / محمد سالم محيسن
الطبعة الأولى ١٩٧٨ م .
يطلب من مكتبة القاهرة - القاهرة .
- المقتصد في شرح الايضاح
تأليف : عبد القاهر الجرجاني
تعقيق : الدكتور / كاظم بحر
دار الرشيد للنشر - ١٩٨٢ م .

المصدر والمرجع

- المقتضب
- تأليف : أبي المباسم محمد بن يزيد المبرد
- تحقيق : الاستاذ / محمد عبد الخالق عضيمة
- عالم الكتب - بيروت .
- مقدمة ابن خلدون
- الطبعة الرابعة ١٩٧٨ م .
- دار الباز للنشر والتوزيع .
- مقدمة الصحاح
- تأليف : أحمد عبد المغفور عطار
- أعيد طبعه ١٩٨٢ م
- الطبعة الأولى . القاهرة ١٩٥٦ م - الطبعة الثانية ١٩٧٩ م
- المقدمة في النعسو
- تأليف : علي بن فضال بن علي المجاشعي
- تحقيق : الدكتور / حسن شاذلي فوهود
- دار التراث . ١٩٨٠ م ، الطبعة العربية الحديثة .
- المقسرب
- تأليف : علي بن مؤمن المصروف عصفور
- تحقيق : أحمد عبد الستار الحواري ، عبد الله الجبوري
- الطبعة الأولى ١٩٧٢ م
- مطبعة الماني .

المصدر والمرجع

- المكتفى فى الوقف والابتداء* فى كتاب الله عز وجل
تأليف : عثمان بن سعيد الدانى
تحقيق : الدكتور / يوسف المرعشلى
مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- الملخص فى ضبط قوانين العربية
تأليف : أبى الحسين عبيد الله بن أبى جعفر أحمد بن عبيد الله بن
محمد عبيد الله بن أبى ربيعة .
تحقيق : الدكتور / على بن سلطان الحكى .
الجزء الأول - الطبعة الأولى ١٩٨٥ م .
- من أصول النحو وتاريخه ، الخلاف بين النحويين
دراسة وتحليل : الدكتور / السيد رزق الطويل .
المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ١٩٨٤ م .
- منشور الفوائد
تأليف : أبى البركات جمال الدين الانبارى
تحقيق : الدكتور / صالح الضامن
مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- المنصف
شرح الامام أبى الفتح عثمان بن جنى لكتاب التصريف
تأليف : أبى عثمان المازنى ،
تحقيق : لجنة من الاساتذة
ابراهيم مصطفى عبد الله أمين
الجزء الثالث - الدفعة الاولى ١٩٦٠ م ، مطبعة مصطفى البابى .

المصدر والمرجع

- المنقوص والممدود
تأليف : الفراء
التنبيهات : لعلو بن حمزه عبد العزيز الميمنى الراجكوتى
دار المعارف بمصر .
- منهج السالك الى ألفية ابن مالك
تأليف : على بن محمد الأشمونى
دار الفكر - بيروت .
- الموازنة
بين أبى تمام حبيب بن أوس ، وأبى عبادة الوليد بن عبيد البعترى
تصنيف : أبى القاسم الحسن بن بشر
حققه : محمد محيى الدين عبد الحميد
المكتبة العلمية .

(ن)

- النحو والصرف فى مناظرات العلماء ومحاوراتهم
عرى ونقد : محمد آدم الراكى
المكتبة الفيصلية ١٩٨٤ .
- نزعة الالباء : فى طبقات الادباء
تأليف : أبى البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الانبارى
تحقيق : الدكتور / ابراهيم السامرائى
مكتبة المنار - الزرقاء ، الأردن . الطبعة الثالثة ١٩٨٥ م .

المصدر والمرجع

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة

تأليف : محمد الطنطاوى

تعليق : عبد المظلم الشناوى ، ومحمد عبد الرحمن الكردى

الدابعة الثانية ١٩٦٩ م . مطبعة السعادة .

- النشر فى القراءات العشر

تأليف : ابن الجزرى

تصحيح ومراجعة : على محمد الصباغ

مطبعة مصطفى محمد بمصر .

- نقد الشعر

تأليف : أبى الفرج قدامة بن جعفر

تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجى

دار الكتب العربية - بيروت ، لبنان .

- نهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب

تأليف : أبى المبرك أحمد القلقشندى

تحقيق : ابراهيم الابيارى

الدابعة الثانية ١٩٨٠ م ، دار الكتاب اللبنانى - بيروت .

- نهاية الأرب فى فنون الأدب

تأليف : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويرى

مطابع كوستاماس وشركاه - مصر .

المصدر والمرجع

(هـ)

- هدية العارفين

تأليف : اسماعيل البغدادي

مكتبة المثنى - بيروت .

- جمع الهوامع

تأليف : جلال الدين السيوطي

تحقيق : الدكتور / عبد المال سالم

دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع . الكويت ١٣٩٤ هـ .

- جمع الهوامع - شرح جمع الجوامع في علم العربية

تأليف : الامام جلال الدين السيوطي

دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .

(و)

- الوافي في المروء والقوافي

تأليف : الخطيب التبريزي

تحقيق : الاستاذ / عمر يحيى ، ود / فخر الدين قباوه

دار الفكر - دمشق ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ .

- الوجيز في علم التصريف

تأليف : أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري

تحقيق : الدكتور / علي حسين الهواب

دار العلوم - الرياض - الطبعة الأولى ١٩٨٢ م .

المصدر والمرجع

- الوفيات

تأليف : تقى الدين محمد بن رافع السلامي
تحقيق : صالح مهدي عباس
مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

- الوفيات

تأليف : تقى الدين أبي المصالي محمد بن رافع السلامي
حقته : صالح مهدي عباس
أشرف عليه : الدكتور / بسار عواد معروف
مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٩٨٢ م .

* * *

فهرس
موضوعات الدراسة

١١ - فهرس موضوعات الدراسة

الصفحة	الموضوع	٢
١	شكر وتقدير	١
ج	المقدمة	٢
١	الفصل الأول : الاسفراينى صاحب اللباب وآثاره العلمية	٣
٥ - ٢	المبحث الأول : اسمه وكنيته ولقبه ، ونسبه	٤
٧	،، الثاني : مولده ونشأته ووفاته	٥
٨	،، الثالث : شيوخه وتلاميذه	٦
١٠ - ٩	،، الرابع : ثقافته ومذهبه النحوى	٧
١٣	،، الخامس : مؤلفات الاسفراينى	٨
١٦	الفصل الثانى : اللباب فى علم الاعراب	٩
١٧	المبحث الأول : وصف الكتاب	١٠
١٨	،، الثاني : اسم الكتاب	١١
٢١	،، الثالث : قيمته العلمية	١٢
٢٣	،، الرابع : منهج الكتاب ومحتواه	١٣
٢٩	،، الخامس : شروح اللباب	١٤
٣٢	الفصل الثالث : السيرافى القالى شارح اللباب .	١٥
٣٥ - ٣٣	المبحث الأول : اسمه وكنيته ولقبه	١٦
٣٦	،، الثاني : فو تاريخ ميلاده ووفاته	١٧
٣٨	،، الثالث : منزله العلمية	١٨
٣٩	،، الرابع : مذهب القالى النحوى	١٩

الصفحة	الموضوع	٢
٤١	المبحث الخامس : مذهب الفالى المقدى	٢٠
٤٣	،، السادس : مؤلفاته	٢١
٤٤	الفصل الرابع : شرح الباب فى علم الاعراب للسيرافى الفالى	٢٢
٤٥ - ٤٧	المبحث الأول : توثيق اسمه ونسبته للفالى	٢٣
٤٨	،، الثانى : زمن تأليفه والفاية منه	٢٤
	الفصل الخامس : دراسة موجزة عن القسم الثانى من شرح	٢٥
٤٩	اللباب للفالى .	
٥٠	المبحث الأول : منهج الشارح	٢٦
٥٧	،، الثانى : موقفه من النحاة عامة والمصنف خاصة	٢٧
٥٧	أولا : موقفه من النحاة وخلافاتهم	٢٨
٦٤	ثانيا : موقفه من المصنف	٢٩
٧٤	المبحث الثالث : أسلوب الشارح	٣٠
٧٤	الحوار فى اسلوب الشارح	٣١
٧٧	النظر والحزازة فى اسلوب الشارح	٣٢
٧٨	الاستقراء عند الشارح	٣٣
٧٩	المبحث الرابع : موقفه من القياس والسماع	٣٤
٨١	،، الخامس : شواهده	٣٥
٨١	١ - الآيات القرآنية	٣٦
	٢ - الأحاديث النبوية الشريفة	٣٧
	٣ - الأمثال المصرية	٣٨
	٤ - الأبيات الشعرية	٣٩

الصفحة	الموضوع	٢
٤٠	المبحث السادس : مصادره	
٤١	،، السابع : الكتب التي نقلت عنه	
٤٢	،، الثامن : بعض المسائل التي استدركت عليه	
٤٣	الخاتمة .	
٤٤	وصف النسخ .	

* * *

فهرس

مَوْضُوعَاتُ النَحْقِيقِ

١٢ - فهرس موضوع التحقيق

الصفحة	الموضوع	٢
١	المضرب	١
١	المرفوع	٢
٢	مطلب ما يتعلق بالفاعل	٣
٥١	بحث المؤنث	٤
٧٣	بحث التنازع	٥
٩٥	باب المفعول الذى لم يسم فاعله	٦
١٢٢	بحث المبتدأ	٧
١٣٢	الخبر	٨
١٣٥	بحث المعارف	٩
٢٢١	مبحث ضمير الفصل	١٠
٢٢٨	الاخبار بالذى	١١
٢٨١	خبر باب زان	١٢
٢٨٨	خبر " لا " التى لنفى الجنس	١٣
٢٩٤	مبحث اسم " ما ولا " بمعنى ليس	١٤
٣٠٠	مباحث المنصوبات	١٥
٣٠١	المفاعيل	١٦
٣٠١	مبحث المفعول المطلق	١٧
٣٣٤	مبحث المفعول له	١٨
٣٤٢	مبحث المفعول فيه	١٩

الصفحة	الموضوع	٢
٣٥٧	مبحث المفعول معه	٢٠
٣٦٧	مبحث المفعول به	٢١
٣٨٩	مبحث المنادى والترخيم	٢٢
٤٤٧	حذف حرف النداء	٢٣
٤٥١	حذف المنادى	٢٤
٤٥٢	فصل في أمور تخص النداء	٢٥
٤٥٦	مبحث الترخيم	٢٦
٤٧٩	الاختصاص	٢٧
٤٨١	ما ينصب على المدح أو الشتم أو الترحم	٢٨
٤٨٣	التحذير	٢٩
٤٨٨	الافراء	٣٠
٤٩٠	مبحث ما يضرر على شريطة التفسير	٣١
	المنصوب الذى يضرر عامله	٣٢
٥٠٤	مبحث الحال	٣٣
٥٦٦	مبحث التمييز	٣٤
٦١٧	مبحث الاستثناء	٣٥
٦٦٦	باب الاسم في باب "ان"	٣٦
٦٧٦	باب الخبر في باب "كان"	٣٧

* * *

لَوْ أَنَّ وَالصَّوَابَ

تصويبات في المجلد الثاني من التحقيق

الخطأ	الصواب	الصفحة	المصدر
ما فسر من معنى	ما فسر من معنى	٣٠٦	٤ فوق الهامش
الكلام حمزة البتة	الكلام على حمزة	٣١٨	٨ في هـ ٣
د واليك حتى للبرد	د واليك حتى ليدن للبرد	٣٢١	٦
تحزيقه	تحزيقه	٣٢١	الاخير فوق الهامش
في هامش ٣٤٤ التهميشة ٢	في ٣٢٣ الهامش ٥	٣٢٥	٥ في هـ ٢
لفظ الجلال	لفظ الجلالة	٣٢٧	١٠ في الهامش
نزهك	نزهك	٣٢٨	١
تعيتك	تعنتك	٣٢٨	٣
ما تفثك	ما تافثك	٣٢٨	٤ في الهامش
وقد تحدث الصنف	وقد تحدث عنها الصنف	٣٣٣	٤ " "
اشترط	اشترط	٣٣٥	١ " "
أن يكون ملبيا	أن يكون قلبيا	٣٣٦	١ " "
سبها فاثبا كان	سبها فاثبا كان	٣٣٦	٢ فوق الهامش
تقدمت ترجمته . . .	في ص ٩٤	٣٣٨	الهامش ٢
هامش . . ص . .	ص ٣٣٦ الهامش ١	٣٤١	١ " "
ثم سما للخليفة	ثم ندبها للخليفة	٣٤١	٤ في هـ ٤
متهدل باليسار	يتهدل باليسار	٣٤٤	٤
انظر الصفحة . . .	ص ٣٤١	٣٤٦	الهامش ٤
وان كان	وان كانا	٣٤٨	٥ فوق الهامش
العصريات	البصريات	٣٥٠	٣ في الهامش ٣
حضرت وسعد	حضرت	٣٥٠	٤، ٥ من ٣٠٥

تابع تصويبات المجلد الثانى من التحقيق

الخط	المصواب	الصفحة	السطر
أعدهما	إعدهما	٣٥١	٢ فوق الهامش
طاما أولا	طاما أول	٣٥٢	٢
كتب فى سببه	كتب الأرباب فى سببه	٣٥٢	٢ من الأسفل فوق الهامش
وقدر ذلك	وقدر ذلك	٣٥٤	٤ فى الهامش
لمصاحبه معمول	لمصاحبه معمول	٣٥٧	٣ فوق الهامش
بعد الواو وهو الفعل	بعد الواو وهو الفعل	٣٥٩	٦ فى الهامش من الأسفل
رأى الخشبة	رأس الخشبة	٣٦٠	٥
لأن المصدر فعل الحفل	لأن المصدر فعل القافل	٣٦٧	٢ فوق الهامش
أما مار بزميد	أما مار بزميد	٣٧٠	٦ فوق الهامش
وتارة سلكن	وتارة سلكن	٣٧١	٣ فى الهامش
الاخبار فى الثانى	الاختيار فى الثانى	٣٧٦	٤ من الأسفل فوق الهامش
الخوانة	الخزانة	٣٧٨	٥ فى الهامش من الأسفل
أصابهما	أصابهما	٣٨٠	٤ فوق الهامش
خلىلى ل هوجا	خلىلى هوجا	٣٨٤	٢ فوق الهامش